

(الجزء الثالث)

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة الزبيدي خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهابين عابدين المصنف والمختار على
الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة
الرحمن نفع الله بها
أهل الإيمان
آمين

وبها مشتمل الشرح المذكور مع تقريرات لبعض الأفاضل

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٢٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العتق)

(كتاب العتق)

(قوله ميرت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق العبد على آخر وأشار إلى وجه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح (قوله اختصارا) لأن أعتق أخصر من أسقط حقه عن مملوكه وكذا الباق (قوله عن الرق عتق) المناسبة عتاق لأن العتق قائم بالعبد والاعتاق وهو الاسقاط فعل المولى فأقاده الرق حتى قال في المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال أعتقه فهو معتق لا بنفسه فلا يقال عتقه ولا أعتق هو بالالف مبتدأ للضعف بل الثلاثي لازم والرابع متعد ولا يجوز عبيد معتق لأن محي مفعول من أفعلت شاذ سمع لا يقياس عليه وهو عتق ففعل بمعنى مفعول وجمعه عتقاء وأمة عتق أيضا ويرى عتق عتقه وجمعه عتائق اه لكن قال في الفتح وقد يقال أعتق بمعنى الاعتاق في الاستعمال الفقهي يجوز أن يسم السبب كقول محمد أنت طالق مع عتق مولاك اه اه (قوله وعنوان به الخ) أي يجعله عنوانا يضم العين وقد تكسر ما يستدل به على النسي مصباح ومراده أن العتق صفة قائمه عن كان رققا والاعتاق بقاء العتق من المولى وليس في الاستيلاء وملاك القرب اعتاق بل عتق فلذا عنوان به لا بالاعتاق وقد يقال ان الاستيلاء والشراء فعل المولى والجواب أن العتق حصل عتق سيد المستولدة وفي الشراء هو أثر المالك لأفعل منه (قوله لغة الخروج عن الملوكة) اعزاف إلى الحرية ضياء الحلووم ورد به قولهم انه في اللغة القوة وفي الشرع القوة الشرعية لأن أهل اللغة يقولوا ذلك واعترضه في التبر بان ما رده نقله في المبسوط وعليه جرى كثير فبعد كون الناقل ثقة لا يلتفت إلى رده قلت وحقق في الفتح هذا المقام بما يشي المرام (قوله ومصدر عتق وعتاق) وكذا عتاقة بفتح الال فبين والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما نقل عن الجرمين أن الاول بالكسر والثاني بفتح لم أجده فيه فافهم (قوله) وشرعا عبارة عن اسقاط الخ المناسب عن سقوط لان الحدوث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما عرفت لأن يكون أطلق العتق على الاعتاق يجوز كما مر والمراد بالوجه الخصوص ما استوفى ركبه وشروطه من قول وأفعل كلك

ميرت الاسقاطات
باسماء اختصارا فاسقاط
الحق عن القصاص
عفو وعما في الذمة
ابراء وعن البضع طلاق
وعن الرق عتق وعنوان
به لا بالاعتاق ليم نحو
استيلاء وملاك قريب
(هو) لغة الخروج عن
المالوكية من باب ضرب
ومصدره عتق وعتاق
وشرعا (عبارة عن
اسقاط المولى حقه عن
مملوكه بوجه) مخصوص

القرىب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معني والا كان التعريف قاصرا فافهم وعرف في الكثر وغيره بانه اثبات
القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية وأهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف
غيره عليه * ثم اعلم انه يسأني في عتق البعض أن الاعتاق يتجزأ عنه لاعتقدهما ومعنى الخلاف على ما وجه
الاعتاق أولا وبالذات فعتقه زال الملك ويتبعه زال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندهما زال الرق
ولا يخفى أن كلاما من التعريفين يأتي على كل من القولين بان زوال الأول اسقاط الملك وأسقاط الرق والثاني
اثبات القوة المستتقة والملك أو زوال الرق فافهم (قوله يصير به المملوك من الاحرار) خرج به التدبير
والكتابة قبل موت السيد وأداء الصوم فان فهما اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد مملوكا من
الاحرار ط (قوله ورثته اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا بالحرية أو ادعاء لنسب أو لفظا انشائيا والضمير
يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا يصح قوله وملك قريب ط (قوله ويدخل حري الخ) صورته
اشترى حري مستأمن عيدا مسلما فادخله دار الحرب عتق عند مولانا لا ما رمضى الله عنه وقال صاحبه لا يعتق
ط واما عتق اقامة لتبائن الدارين بمقام الاعتاق وهذه احدى مسائل تسع يعتق العبد فيها بالاعتاق لانه عتق
حكيم كسأني في الجهاد قبل باب المستأمن ان شاء الله تعالى (قوله واجبه ككفارة) أي كفارة قتل
وظهار أو قتل زوجين وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو الاقراض قولان ط (قوله بلانية) أي بنية قربته
أو معصية ط (قوله لانه ليس بعبادة) أي وضعوا بصير عبادة أو معصية بالنية كغيره من العبادات رخصي
(قوله لحديث عتق الاعضاء) هو ما رواه الستة في أي هرير رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما استغفر الله بكل عضو منه عضوا منه من النار وفي لفظ من أعتق رقبة
مؤمنة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من أعضائه من النار رخصي الفرع بالفرج وأخرج أبو داود وابن ماجه عنه
صلى الله عليه وسلم أيما رجل مسلم أعتق رجلا مسلما كان فكا كه من النار وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة
مسلمة كانت فكا كه من النار وروى أبو داود وأما رجل أعتق امرأة مسلمة أعتقت امرأة
يحري مكان عظيمين منها عظم من عظمه وهذا دليل ما في الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة
المرأة لانه يظهر ان عتقه يعتق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا في الفتح (قوله وهل يحصل ذلك) أي المندوب
المرتب عليه الثواب المذكور مع التيمم غير توقف على مادة العتق والصح كما صاحب النظر ط (قوله الظاهر
نعم) لان التدبير اعتاقا فالأول شراء القرىب اعتاقا واصله وفي الحديث ان يحري ولد والده الا ان يجد مودة فقا
فتشتره فبعته أي فنتسب عن شرائه عتقه اذ هو لا يتأخر عنه رخصي (قوله ومكره لفلان) صرح في الفتح
بأنه من المباح وكذا في الجرح عن اصحاب ثم قال في الجرح فرق بين الاعتاق لأدنى وبين الاعتاق للشيطان وعقل
حرم الاعتاق للشيطان بانه قصد تعظيمه اه أي بخلاف قصد تعظيم فلان لانه غير مسمى تامل (قوله وحرام
بل كفر للشيطان) وكذا للصم كسأني ولعل وجه القول بانه كفر هو ما سب كره عن الجوهرة أن تعظيمهما
دليل الكفر بالباطن كالسجود للصم ولو هر لافيهكم بكفره وهذا كله اذا لم يقصد التقرب والعبادة والافوه كفر
بلا شبهة سواء كان لفلان أو للشيطان وذ كرفي فتح القدر وأن من الاعتاق المحرم اذا غاب على ظنه أنه لو أعتقه
يذهب الى دار الحرب أو بدأ ويخاف منه السرقة وقطع الطريق ويتقده عتقه مع تحريمه بخلاف الظاهر به قال
وفي عتق العبد الذي مات مخف مناه كزنا جرح لتحصيل الجزية منه للسلي (فرع) في الجرح عن الخط
ويستحب أن يكتب للعق كتابا ويشهد عليه شهودا وثيقا وصيانته عن التجاهد والتنازع فيه كافي المداينة
بخلاف سائر التجارات لانه مما يذكر وقوعها فالكتابة فيها تؤدي الى الجرح ولا كذلك العتق (قوله ويصح من
خر) فلا يصح من عبده ولو مكاتبه من التبرعات وما ذوات ذلك ولعدم الملك ولذا قال في البحر لأجاجة المبيع
ذ كرا الملك (قوله مكلف) أي عاقل بالغ ومختار وقوله لا من صبي الخ ولم يشترط الاسلام لانه يصح من الكافر
ولو مر بذما اعتاق المرتد فوقوف عنده نافذ عندئذ ولا قبول العبد لانه غير شرط الا في الاعتاق على مال كما
سبذ كره في بابه بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة للمستيننة والاشارة المفهمة بتأني أي من الاخرس

(يصير به المملوك) أي
بالاسقاط المذكور
(من الاحرار) وركنه
اللفظ الدال عليه أو ما
يقوم مقامه ككاتب قريب
ويدخل حري اشترى
مسلبا دار الحرب وصفته
واجبه ككفارة وبما
بلانية لانه ليس بعبادة
حتى صرح من الكافر
ومندوب لوجه الله
تعالى لحديث عتق
الاعضاء وهل يحصل
ذلك بتدبير وشراء
قريب الظاهر نعم
ومكره لفلان وحرام
بل كفر للشيطان
(ويصح من حر مكلف)

أو محتظاً أو مريضاً أو لا يعلم بملكه مملوكه كقول الغاصب للمالك أو البائع لأشترى أعتق عدى هذا وأشار إلى المبيع عتق لأم من مبي ومعتوه ومدهوش ومبرم ومغني عليه محتجون ونائم كلابصم طلابهم ولوا أسندة طاعة مما ذكر أو قال وأنا حر في دار الحرب وقد علم ذلك فالقوله (في ملكه) ولورقة ككتابت وخرج عتق الجبل إذا ولدت له ستة أشهر فأكثر ولو لاقول أصح (ولو بإضافته اليه) كان ملكك أو اليه سبه كان أشترى بك فانت حر بخلاف أن مات مورثي فانت حر لا يصح لأن الموت ليس سبب الملك ومن لطائف التعليق قوله لأشترى أن مات أبي فانت حر فباعها لأشترى تم نكحها فقال إن مات أبي فانت طالق فنتن فانت الاب لم تطلق ولم تنعق طهرية وكأنه لأن الملك ثبت مقارنهما بالنسب فتأمل (بصر بحد بلانية) سواء وصفه به

قوله ولو بإضافة المبهكذا يحطه بغير ضمير والذي في المتن ولو بإضافته بالضمير وهو الذي يشير أنه تفسيره بقوله أي بإضافة العتق الخ

فأما لأمه صححه

(قوله وليسكران أو مكرها الخ) سبأ في المتن التصريح بهذين لكن ذكرهما تنميلاً للتعميم فإنه أشار إلى أنه لا يشترط كونه صاحباً أو طائفاً أو عامداً أو مريضاً أو عالماً بالملك لأن السكران محظور وغيره مذكور فهو في حكم الصالح في الأحكام والمكره اختار أيسر الأمرين فكان فاصداً وإن عدم الرضا أو أصبح مع الهرل لا يؤثر فيه إلا كرامه لعدم توقفه على الرضا ولا يصح من الخطأ أيضاً (قوله وأشار إلى المبيع) فيه اكتفاء بالأصل أو إلى الغصوب (قوله عتق) أي إذا قال المشتري أو المالك أعتقته ويكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيزاحم المتن وبمنزلة القبض من الغصوب منه فلا يلزم الغاصب بشئ سألني (قوله ومعتوه الخ) تقدم في أول الطلاق بيان معانيم إفرارجه (قوله ومحتجون) أي في حال جنونه حتى لو كان مجنوناً يفتق في حال إفاقته يصح (قوله أو قال وأنا حر الخ) كونه حر يتأثير بقيد بشرط كون العبد حر بيا فانه لا يعتق إلا بالتصديق بخلاف المسلم والذي كابد كره (قوله وقد علم ذلك) أي علم منه وقوع العتق ونحوه وكونه في دار الحرب وأما الصواب والنزوم فعداومان قطعاً لكن ينبغي تفهيد تصديقه فيها بما إذا لم يعلم ملكه له بعد صباه وبعد إفاقته من آخر مرة تأمل (قوله فالقول له) وهل يختلف إذا طلب العبد تخليفه بجرط قلت كل من إذا أقر بشئ لزمه فإنه يختلف بجانده الأثني وخمسين تأني قبل المبيع ليست هذه منها (قوله في ملكه) خرج اعتناق غير المملوك ولا ودعتي الفضولي الحجاز كما توجه في الجعلان إلا حجة كالأدلة السابقة نهر (قوله إذا ولدت له ستة أشهر) أي من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده بجر (قوله ولو بإضافته إليه) أي بإضافة العتق إلى الملك وأشار إلى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فإن كان مضمراً اشترط وجود الملك وقت التجديد لانه وقت الوقوع وإن كان معلقاً بالملك أو سببه اشترط تحقق ذلك فيزيل الجزاء وقت الملك والحاصل كما في الحر أنه إذا عتق بالملك أو سببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وإن علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق وقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) مختار الإضافة إلى سبب الملك لأن موت المورث ليس سبب الملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وإن بقي فقد وجد من مانع من الأثر كقتل وردة ثم إذا قال إن ورثت فموتل إن أشترى بك وهذا إذا كان الخطيب بعد المورث أما إذا قال لعبد إن مات مورثي فانت حر فهو مثل إن دخلت الدار فانت حر لا يخفى (قوله لأن الموت ليس سبب الملك) أي ليس سبباً مساوياً بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير ما قدمه الشارح في أول باب التعليق لو قال كل امرأه أعتق مع عتقي فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق وكذا إن جارية أطوها فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم يعتق أي لأن الاجتماع في فراش لا يلزم كونه عن نكاح كأن وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الإضافة إلى سبب الملك (قوله فانت الاب) أي ولم يترك وارثاً غيره أو ترك بالاولى ط (قوله وكذا الخ) التوجيه لصاحب التهر وتوضيحه أن العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لأن الملك ينتقل إليه عقبه والمعلق بشئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشيء وهو الموت فصار كل من الملك والعتق حاصل عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهي تصير مملوكه لا المبيع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فحقه أن يوجد عتقه لكن وجد الملك عقب الموت أيضاً وانفسخه بنكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد في وقت انفساخ النكاح كما في أنت طالق مع موافق أو موثقة فالعتق والطلاق ثبت الملك بمقارنهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يقع أو لم يجر فلهذا لم تطلق ولم تنعق فله وطئها عتق المبين ولو أعتقها ثم تزوجها ملك عليها إلا أن العدم وقوع الطلقين المعلقين أفاده الر ح (قوله بالموت) متعلق بثبت الباء للسببية ح (قوله فتأمل) أشار به إلى دقة تعليل المسئلة ح (قوله بصر بحد) متعلق بصحح وصرح به كما في الإيضاح وغيره ما وضعه وقد استعمل الشرع والعرف والغلبة هذه الالتفات في ذلك فكانت حقاقت شرعية على وفق اللغة فيها وتماته في الفتح (قوله بلانية) أي بلا توقف على نيت فيقع به نواه أو لم نوسيا وكذا النوى غير في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كالوفاة نيت بالموتى الناصر وإن نوى الهرل وقع قضاء مديته كما يقتضيه كلام محمد وتامه في الفتح وفي البصر عن الخاتبة لو قال أردت به اللعب

يعتق قضاء وديانة (قوله كاتر) أي بفتح التاء وكسر الهاء كل من العبد والامة كأيذ كرم عن الخمانية
قال الفهستاني وفي حروف المعاني من الكشف أن الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الأثرية أنه لو قال رجل زينت
بكسر التاء أو لاماً أمه فتجيبها واجب عليه حد القذف (قوله أوعتي) يحتمل قراءة بكسر التاء صفة مسالعة
فإناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدر أفاة من الصريح كأيصير حبه وخرجه في الفتح خلاف ما في
جوامع الفقهاء من أنه لا يعتق إلا بالنية في أنت عتق أو اعتاق في البحر والتهرانه ضعيف (قوله كان كاتبة) أي
فتوقف على النية ولذا قال في الخمانية لو قال حرف قيل له لمن عتبت فقال عتدي عتق عبده بجر قلت لكن هذه
النية ليست بمعنى العتق بل نية العبد لأن المستأخذ لو لم يحتل أن يكون تقدره عتدي وأن يكون عبداً
فلان مثلاً لو قضا عتاق عبده على قصده إياه لا على قصده معنى التحرير الشرعي وفي كون ذلك كناية نظراً لما
(قوله وأخبر) عطف على قوله وصفه أي أي بصيغة الخبر الموضوعة لا إنشاء لان الكلام في الصريح وهو
ما وضع له كامر (قوله في الأصح) لان المعنى أعنتق الله لاني أعنتقتك وعن هذا أتى قارئ الهداية وغيره في
أرأه الله أنه بدياً ولا سيما والعرف يساعده كما قدمناه في الخلع ومقابل الأصح ما قيل أنه غايه يعتق بالنية كما حكاه
في الفتح (قوله وهذا مولاي) فانه ملحق بالصريح لانه وان كان يأتي لمعان أو صلها بان الانوار في نف وعشرين
كلناصر وان العلم والعقوب بالكسر والمعنى بالفتح الآن اضافته للعبد تعين الأخير وهو الأصح وقيل
لا يعتق إلا بالنية وأيد الاتفاق في غاية البيان ورد المحقق ابن الهمام بما بسطه في البحر وفيه عن الظهيرية
وغيرها لو قال أنت مولاي فلان عتق قضاء كانت عتق فلان بخلاف أعنتقتك فلان (قوله وأنادي) عطف
على قوله وصفه ط لان النداء لا استحضار المنادي فإذا ناداه بوصف عك إنشاء كان تحقيق ذلك الوصف
در (قوله نحو يا مولاي) قيد به لانه لا يعتق بياسدي أو ياسيد أو يا مالكي إلا بالنية لانه قديد كرم على وجه
التعظيم والا كرام بجر أي وحقيقته كذب بخلاف يا مولاي وفي التهر وقيل يعتق والأصح لا مال بنو (قوله
في الأصح) أي أنه لا يعتق حكمي عن أبي القاسم الصغار أنه سئل عن رجل جاءته حاربه بسراج فوفقت بين
يديه فقال لهما أضع بالسراج فوجهل أضعوا من السراج بامن أنا عبدك قال هذه كلمة لطيف لا تعتق بها هذا
أذا لم ينو العتق فان نوى عن محققه روايتان خاتية (قوله دين) أي فيما بينه وبين ربه تعالى أما القاضي فلا يصدق
وكذا الوصير بقوله من هذا العمل كأيذ كرمه قرياً وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو اللعب فله لا بد من أيضاً كما
قدمناه ووجهه أنه قصد الالتفات على موضوع العتق ولم يرد به معنى آخر فتنزعت المعنى الموضوع وان لم يقصد أما
هنا فقد أراد به معنى آخر يصلح له اللفظ فصم قصده بانه لكنه خلاف الظاهر فلذا لم يصدق قضاء وفي التنازع
عن المتن له عبد حل دمه بالقصاص فقال له أعنتقتك ثم قال يوتبه العتق عن الدم عتق قضاء ولم يمت
العقوب بآقراره وان لم ينو لم يرضه العقوب ولو اعتقه لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان لمعنى رجل
قصاص فقال أعنتقتك فهو عقوب قاسما واجتسانا (قوله الا اناسماء) لان مراده الاعلام باسم عبده هاية (قوله
وأشهد) أي على أنه سماء بذلك وهذا اذا لم يكن معروفاً له عند الناس فلو معرفه فانه لا يعتق كما في الصريح
المبسط (قوله وكذا في الطلاق) رد على ما في التنقيح حيث فرق بين هذا وبين ما سأل في المأطقات حيث يقع
اذا ناداه لانه عهد التسمية بجر كالجرين فيس بخلاف طالق فانه لم تعهد التسمية قال في البحر وفي أكثر
الكتب لم يفرق بينهما لان العلم لم يشترط فيه ان يكون معهودا والكلام فيما اذا أشهد وقت التسمية فهما
فالظاهر عدم الفرق اه والظاهر ان ما في التنقيح مبنى على عدم اشتراط الاشهاد والشهرة فهما (قوله
مراد في الجملة) أي بلفظه الاعمي وليس احتراز عن مراد في العربي كما عتق كأيذ كرم عليه التعليل (قوله
كأيذ كرم) يقض الشهادة وبالزاي الجملة بعدها ألف ثم دل على مهلة ساكنة (قوله لعدم العلية) لان
العله بصيغة حر أو آزاد بال المعنى فعبر اخبارا عن الوصف لا طلب الاقبال الذات (قوله ونحوهما) مما يعبر به
عن البذل كالفرج العبد والامة بخلاف الذي كرم في ظاهر الرواية خاتية وكذا قرئت أو بذلت أو بذلت كبدن
حر (قوله كثلته) ولو قال سهم منك حر عتق سدس ولو قال جزء أو شئ يعتق منه ما شاء المولى في قوله بجر عن

مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب

(كانت حرأ) عتق
(أو عتق أو عتق أو
محر) ولو ذكر الخبر
فقط كان كناية (أو)
أخبر نحو (حررتك أو
أعتقتك أو أعتقتك الله)
في الأصح ظهيرة (أو)
هذا مولاي (أو) نادى
نحو (يا مولاي) أو
يا مولاي بخلاف أنا
عبدك في الأصح (أو)
بأمر أو باعتق) ولو قال
أردت الكذب وأخبرته
من العبد بن (الاذا
سماه) وأشهد وقت
تسميته خاتية فلا يعتق
بأمر الا إنشاء وكذا في
الطلاق (ثم بعد تسميته
بالحر (اذا ناداه) مراد في
(بالجملة) كأيذ كرم
(أو عكس) بان سماء
بأزاد ناداه بالفرسية
بأمر (عتق) لعدم
العله (كذا رأيتك)
حر (ووجهك) حر
(ونحوهما) مما يعبر به
عن البذل (كأمر في
الطلاق ولو أضافه إلى
جزء شائع كثلته عتق

ذلك القدر لتجزع عند
 الامام كاسبي ومن
 الصريح قوله لعبد
 أنت حر ولا متة أنت
 حر خاتمة ومنه وهيتك
 أو عتقت نفسك فيعتق
 مطلقا ولو زاد بكذا توقف
 على القول فخر ومنه
 المصدر نحو العتاق عليك
 وعتقتك على فيعتق بلا
 تية ولو زاد واجب لم يعتق
 لجواز وجوبه لكفارة
 ظهريه وفي البدائع
 قل له أعتقت عبدك
 فأومأ برأسه أن نعم
 يعتق ولو زاد من هذا
 العمل عتق قضاء ولو قال
 باسم فاماه غاي فقال
 أنت حر ولا متة عتق
 المحب ولو قال عتبت
 سألت غتقا قضاء وفي
 الجوهره قال ابن الحسن
 العربية قل لعبدك أنت
 حر فقال عتق قضاء ولو
 قال رأستك رأس حر
 بالاضافة لا يعتق وبالتنوين
 عتق لانه وصف لاشبه
 (وبكنايته ان نوى)
 الاحتمال (كلاما لك)
 عليك ولا سبيل أو لارق
 أو خرجت من ملكي
 وخلصت سبيلك (كقوله
 لاني قد أطلقك)
 وأنت عتق أو أوزجته
 أطلق من فلا تيه
 مطلقة تقتضي وطلق
 ان نوى كنهيهما

مطلب في كتابات
 الاعتناق

الخاتمة (قوله تجزع عند الامام) أشار الى الفرق بينه وبين الطلاق فانه لا يتجزأ اتفاقا فذكر بعضه كذكر
 كله فاقاية البيان من التسوية بينهم فهو بحر وعبد بنى التسوية على قولهما (قوله ومن الصريح الخ)
 لان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب كما رآنا (قوله ومنه وهيتك) ويعتق نفسك زاد في الخاتمة تصدقت بنفسك
 عليك فقبل ان هذه الثلاثة ملحقه بالصريح وقبل انها كتابة وهم امتنان على أن الصريح يخص الوضعي
 والحق أنهم اصراغ حقيقة كإقال به جماعة لانه لا يخص الوضعي واختاره المحقق ابن الهمام بحر (قوله فيعتق
 مطلقا) أي سواء قبل أو لا نوى وألان لا يجب من الواهب والبائع ازالة الملك وانما الحاجة الى القول من
 الموهوبه والمشتري لثبوت الملك لهما وهذا لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح مملوكا نفسه ففي البيع
 والهبة ازالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا معنى الاعتناق بحر عن البدائع (قوله توقف على القول) أي
 في المجلس لانه مبادلة كاسبي في بابه (قوله لجواز وجوبه لكفارة ظهريه) تمام عبارة الظهريه هكذا بخلاف
 طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه أما العتق فيأذن
 يكون واجبا اه أي فاذا صرح بالوجوب في العتق ولم ينو العتق صدق لانه محتمل كلامه واعتراض الرحي
 بان على نعمد الزوم فيعتق اشتراط النسبة وان لم يصح بالوجوب اه قلت لا يخفى أن الوجوب أو الزوم
 عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قربة بل يتعلق بالاستقرار العام والحصول فدل على ثبوته في الحال
 تأمل واعتراض الرمي قوله لان نفس الطلاق غير واجب بأنه ممنوع لانه قد يجب عند عدم الامسالك المعروف
 ولوسلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لم يعتق) في التهرن المحيط يعتق وكأنه تحريف فقد
 رأيت في النخبة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هناء ففرق بين العتق والنسب حيث ثبت أن العتق يقتصر
 الى العبارة ولا تقوم الاشارة مقام العبارة حالة القدرة والنسب لا يقتصر الى العبارة وسأني في أوائل كتاب
 الاقرار بما ناصه والاعاء بالراس من الناطق ليس باقرار بالعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة
 بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ وفي الجوهره ولو قال العبد لولاه وهو مريض أسير فحرك رأسه أي نعم
 لا يعتق اه وأما ما قدمنا من البدائع من أنه يصح بالاشارة لفهمه فهو محمول على الاخرس وتقدم الكلام
 على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ) كان الأولى ذكره عقب قوله ولو قال أردت
 الكذب أو حرمت من العمل دن قال في البدائع ولو قال أنت حر من عمل كذا وأنت حر اليوم من هذا العمل
 عتق في القضاء لان العتق بالنسبة الى الاعمال لا يتجزأ فكان اعتقا قاعن الاعمال وفي الأزمان جميعا وتنبه البعض
 خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي (قوله عتق المحب) لانه مخاطب بالاعتناق (قوله عتق قضاء) أمادبانه
 فالذي ناداه فقبل ولو قال باسم أنت حر فاذا عدا آخره أو غيره عتق سالم لانه لا مخاطبة هنا الا له فنصرف اليه بحر
 عن البدائع (قوله عتق قضاء) أي لادبانه لعدم القصد (قوله لا يعتق) لانه على معنى التشبيه كقولك مثل
 رأس حر فانه لا يعتق كافي الهندية عن السراج (قوله لانه وصف) أي الرأس بالحرية والرأس مما يعبر عنه
 الكل فكأنه قال أنت حر ط (قوله وبكنايته ان نوى) قال الجوى ثبت في الاصول أن الشرط في الكتابة التنية
 أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال لنزول ما فهم من الاشتاء اه ط (قوله الاحتمال) لان نفي الملك وما بعده
 حازان يكون بالبيع والكتابة كما حازان يكون بالعتق ونفي السبيل محتمل أن يكون عن العقوبة واليوم لكال
 الرضاوان يكون للعتق فقول الى معنى لا ملك لي عليك ادعوا الطريق الى نفاذ التصرف من (قوله قد أطلقك)
 بهر في أوله من الاطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون همة فانه ليس بصريح ولا كناية فلا يقع به أصلا كما
 يأتي (قوله وأنت أعتق) فيم حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتقت من فلا تيه وهي معتقة ح فان
 قبل انما كان أعتق وأطلق كتابة لاحتماله أقدم في ملكي وأطلق بدافعال ان مثله عتق فالجواب ان
 المتبادر في عتق ارادة التحرر بخلاف أعتق وأطلق لعدم احتمال العتق والطلاق للتفاضل الذي هو أصل أفعل
 التفضل رحتى (قوله كنهيهما) أي تحي ألقا الطلاق والعتق قال في النخبة وعن أبي يوسف فحين قال
 لاني ألف نون تامعا راعاه أوقال لامرته ألف نون تامعا ألف لام فاف أنه ان نوى الطلاق والعتاق قطعي

المرأة وتعتق الأمة وهذا منزلة الكتابة لأن هذا المحرور يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام لأنها
لا تستعمل كذلك فصار كالكتابة في الافتقار إلى نية اه **(قوله وفي الخلاصة)** عبارتها الوفا لبعده أنت غير
مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يدعيه بعد ذلك ولأن يستخدمه فإن مات لا يرثه بالولد فإن قال المملوك بعد ذلك
أنا مملوك له فصدقه كان مملوكا ظاهرا وكذا الوفا ليس هذا بعدي لا يعتق اه قلت وقد كفي الأخيرة المسئلة
الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لأنه أقرب بالعق والصحح أنه لا يعتق بدون
النية عند أبي حنيفة كما في قوله ليست بامراة أي لانه ليس من ضرر ورم أن لا يكون عبدا له أن يكون حرا ويؤيد
هذا القول المسئلة الاولى اه وحاصله أن اللفظ في المستثنى كناية فان نوى عتق فيها والافلال لكن ليس له أن
يدعيه لنفاذا اقراره على نفسه ولهذا قال في البحر وظاهره أنه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فتكون أحكامه أحكام
الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ملكا اه **(قوله وفاس غلبه الخ)** أي جعله في حكم مسئلة
الخلاصة وهو انه اذا لم ينعق ليس له أن يدعيه لا اقراره بعدم الملك **(قوله نازعه في التهر)** حيث قال وعندى
أن هذا المسئلة أي مسئلة الخلاصة مغايرة لمسئلة الكتاب أي قوله لا مملوك في عليك وذلك أنه في مسئلة الكتاب
انما اقراره لا مملوك فيه وهذا الانافي ملك الغيرة ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بانه غير مملوك أصلا ما لم يعتقه
له وألحقه بالاعية فثبت له اذافه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بانى تأمل أن الحق مع صاحب البحر
فان الفرق الذي بدأ في التهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هنالك من يدعيه ساوى من قبل له أنت غير
مملوك وبدل لما قلنا سوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعدي تأمل اه قلت
والحاصل أن كل من مسئلة الكتاب ومسئلة الخلاصة كناية في العتق فلا بد له من النية وقد نص في مسئلة
الخلاصة على أنه اذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدعيه أي لا اقراره على نفسه بأنه غير مملوك وأنه ليس
عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب أيضا فبني منع ودعوا فيها أيضا ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفسه
عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفسه عن غيره لا فائدة فيه لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فانهم **(قوله أو يتي)**
أي أو هذمتي ولا يصح أن يكون التقدير أو هذمتي لانه لا يتي لمساقي انه كناية وكلامه الآن في الصريح ووقال اه هذمتي
بنيتي لكان أولى ح وقوله انه كناية فيه كلام يأتي **(قوله وان لم يصلحوا ذلك)** أي لا يوبة والجدودة والامومة
(قوله وانما جاء باله الخ) أي أن قول المصنف وهو انما بنى بعبادة الله المحارفة لفسده أنه عطف على قوله وكنائيه
مقابل له ولو حذف الباء لأوهم انه عطف على أمثلة الكناية ثمع أنه كن أمثلة الصريح وانما أخرود ذكره بعد
الفاظ الكناية لما فيه من التفصيل المفاد بقوله فان صلحوا الخ **(قوله فان صلحوا)** حاصله أن هذا النفي على وجهين
أما أن يصلح إنباله كان مثله بولده أولا وكل منهما اما أن يكون العبد مجهول النسب أولا فان صلح وهو مجهول
عتق وثبت نسبته منه اجماعا وإن كان معروف النسب لا يثبت منه بلائسلك لكن يعتق عندنا وإن لم يصلح ولدا له
فذلك عند الامام وعندنا لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أي أو أي فان صلح الله أو أم أو ليس للقائل أب أو
أهم معروف ثبت النسب والعق بلا خلاف وإن صلح وله أب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وإن لم يصلح لا
يثبت النسب ولكن يعتق عنده لا عندنا ووقال لصغر هذا حدى فضل هو على الخلاف وهو الاصح لانه وصفه
بصفة من يعتق عليه علكه كما في البحر **(قوله في مولدهم)** قال في القنية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو
الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها أو مختارا لمحقق من شراح الهذلية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه في
مولده ومسقط رأسه وتغام في الدرر **(قوله وليس القائل أب معروف)** أراد بالاب الأصل فيشمل الجد والام قال
طوهذا يعني عنه قوله وجهل نسبه **(قوله في عتق فقط)** أي بلا ثبوت نسب لان العتق باعتبار الجزئية والزائنية
النسبة الشرعية لا الجزئية **(قوله وهل يشترط أي في ثبوت النسب تصديق العبد لسيده فقبل لان اقرار السد**
على ماله يصح بلا تصديق وقبل بشرط فمساوى دعوى النسوة لان فيه حل التسب على الغير بغير قلت ومضى
في كافي الحام على الثاني حيث قال في مسئلة الاب والام وصدة في ذلك ولم يذكر ذلك في مسئلة الاب **(قوله ولا**
تصير أمه مولد) قال في فتح القدر ثم اذا قال هذا بنى هل تصير أمه أم ولده اذا كانت في ملكه فقبل لاسواء كان

وفي الخلاصة قال لبعده
أنت غير مملوك لا يعتق بل
يثبت له أحكام الاحرار
حتى يقرر بانه مملوك
ويصدقه فملكه وكذا
ليس هذا بعدي لا يعتق
وقاس عليه في البحر
لاملك لي عليك لكن
نازعه في التهر (و) يصح
أيضا (هنا بنى) أو يتي
(للاصغر) سنان المالك
(والاكبر) كذا (هذا
أبي) أو جدى (أو) هذه
(أخي وان لم) يصلحوا ذلك
ولم (يولد العتق) لانها
صراخ لا كناية وانما جاء
بالباء أخرها لتفصلها
فان صلحوا وجهل نسبه
في مولدهم وليس للقائل
أب معروف ثبت النسب
أيضا ما لم يقل أبني من
الزنا فيعتق فقط وهل
يشترط تصديقه فيما
سوى دعوى النسوة
قولان ولا تصير أمه أم
ولد ووقال لبعده هذه
بنى أو لأمته هذا بنى

الوجه المجهول النسباً ومعرفة وقيل تصير في الوجهين وقيل إن كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبته منه
لا تصير أمه له وإن كان مجهولاً حتى ثبت نسبته منه صارت أمه له وهذا عدل اهـ وبه علم ما في كلام الشارح
من الإطلاق في محل الفصل فافهم **(قوله افتقر لثنية)** فيه نظر في الجحى قال لغلامه هذه بنتي وأبناؤه هذا
ابني يعني عنده ما خلا فالأني مخففة وقيل لا يعتق عند الكل وهو الظاهر وهو مثله في الأخيرة والنهستاني وقال
في التهر قال في الجحى والأظهر أنه لا يعتق يعني الأناثة وبطل عليه ما مر من أنه لو قال لعبدك أنت حره أو لأمته
أنت حره كرفي بعض المواضع لا يصريح وفي بعضها كناية اهـ فقوله يعني الأناثة الخ ليس من كلام الجحى كما
علمت وفيه نظر وما استدله لا بد له لجواز كون التائب في قوله للعبد أنت حره باعتبار كونه ذائلاً أو حرة أو نسبة
والنذر كرفي قوله للامة أنت حر باعتبار كونها شخصاً أو خلقاً بخلاف إطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح
القدیر حيث قال في تعليل المسئلة لأن الأول مجاز عن عتق في الذكر والثاني عنه في الانثى فانتفى حقيقة له انتفاء
محل ينزل فيه ولا يجوز في لفظ الابن في البنت وعكسه اتفاقاً قال وما ذكره المصنف يعني صاحب الهداية
بيان لتعذر عتقه بطريق آخر وهو أنه إذا اجتمعت الاشارة والتسمية والمسمى من جنس المشار تعلق بالمشار
وإن كان من خلاف جنسه تعلق بالمسمى والمشار إليه هنام المسمى جنسان لأن الذكر والانثى في الانسان
جنسان لاختلاف المقاصد فيزمن أن يتعلق الحكم بالمسمى أي مسمى بنت وهو معدوم لأن التائب ذكر اهـ
فأنت ترى أن مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام لقول المتعلق به حكم سواء فؤى أو لا وظاهر من
هذا أنه لا فرق بين قوله للعبد هذه بنتي أو هذه بنتي بند كبر اسم الاشارة وتأنيته لأن القوم جاعل من إطلاق البنت
على الابن حيث لا يستعمل أحدهما في الآخر حقيقة ولا مجازاً ومن كونه خلاف جنس المشار إليه كالوابع
فصاعلي أنه ما قوت فاذا هو زواج فالبيع باطل وبدل لما قلناه في متن المتن عبر بقوله هذا بنتي **(قوله)**
عتق أي بخلاف فتح وينبغي توقفه على التام **(قوله وأخى لا)** أي وفي قوله هذا أخى لا يعتق
بدون نسبة قال في الصر ورفق في السدائع بأن الاختصاص محتمل لكرامه والتسبب بخلاف العلم لأنه لا يستعمل
للاكرام عادة بهذا كما اذا قصر فلوقال أخى من أي أو من أي أو من النسب فانه يعتق كما في الفتح وغيره
ولا يجزى أنه اذا قصر يكون من الكتابات فيعتق بالثنية اهـ **(قوله لا يعتق بيا ابني وبأخى)** أي بدون ثنية
كما في قال في الدر المنقي وعنه أنه يعتق والظاهر الأول لأن المقصود بالتداع استحضار المنادى فإن كان بوصف
يمكن إثباته من جهته نحو ما كان لاثبات ذلك الوصف وإن لم يمكن كالثنية كان الجرد بالاعلام قال في الفتح
وينبغي أن يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف النسب والأفوه مشكل انجذب أن يثبت النسب
تصد بقاله فيعتق اهـ ولو قال بأخى من أي أو أي أو من النسب عتق كما مر اهـ **(قوله ولا سلطان لي عليك)**
لأن السلطان عبارة عن الخطة والدوني كل منهما لا يستدعي نفي الملك كالمالك يثبت للولي فيه المالك دون
البد **(قوله بخلاف عكسه)** وهو وقوع الطلاق بالفاظ العتق لأن إزالة ملك الرقبة تستلزم إزالة ملك المتعة
بلا عكس درر **(قوله كاسم)** أي في أول الطلاق **(قوله قيد لاخيرة)** يعني أن قوله وإن نوى راجع إلى المسئلة
الاخيرة وهي ألفاظ الطلاق أما الأولى وهي مسئلة التذاع والاثنية فهي مسئلة نفي السلطان فتوقف وقوع
العتق فبمعالي التنية فهمان كتاباته **(قوله كاتفقه ابن الكمال)** أي عن غاية السان وكذا تفقه في الصرعها
عن الصحفة وقال فينبذ لا ينبغي الجمع بين هاتين المسائل في حكم واحد أو فروق في التهر أضافت بل على ما مر من
بحث الفتح ينبغي أن يثبت العتق بلا ثنية إذا كان مجهول النسب **(قوله كارجحه الكمال)** ونقله أ يضاع بعض
المشايخ وفيه قال لا تفتة الثلاثة اذا ظهر فرق بينه وبين لاسيدل وعن الإمام السرخسي في عرري ولم يضح في الفرق
بينهما قال الكمال بعد تقرر عدم الفرق والذي يقتضيه النظر كونه من الكتابات **(قوله وأرفق في الصر)** وكذا
في التهر والشر نبلافة والمقتضى **(قوله لا يعتق بالثنية)** الأولى لا يعتق بالاثنية **(قوله كرجه ابن الكمال وغيره)**
أي كرا شرط التنية لعتق ومثله في الصرع عن الزبلي وغاية السان وعزاه في التهر إلى العناية عن البسوط **(قوله)**
الافى قوله الخ استثنى من قوله وبألفاظ الطلاق وزاد قوله أطلقك مع أنه قد علمه المصنف التكميل ما استثنى
ولكن استثناء الامر بالسيد والاختيار متقطع لانهم من كتابات التفويض لا كتابات الطلاق **(قوله)**

افتقر لثنية وفي هذا خالي
أرعى عتق وأخى لا مال
يؤم من النسب (لا)
يعتق (بأبني وبأخى)
وبأخى وبأبني (ولا)
سلطان لي عليك ولا
بألفاظ الطلاق (صرحه)
وكتابه بخلاف عكسه
كاسم (وأنوى) قيد
للاخيرة لتوقفه في
التداع على التنية كما نقله
ابن الكمال وكذا في
السلطان كارجحه الكمال
وأرفق في الصر (و) كذا
(أنت مثل الحر) يعتق
بالثنية كرجه ابن الكمال
وغیره (الافى قوله)
أطلقك ولو لعبد فتح
(أمر له بسيد)

أو اختارى عزاء في العرو والنهر إلى البائع قلت وهو خلاف المذهب في الأخيرة قال محمد في الأصل إذا قال الرجل لامته امرأ بئسك بنوى العتي بصرت العتي بدها حتى لو أعنت نفسها في المجلس حاز ولو قال لها اختارى بنوى العتي لا بصرت العتي في دهاف قد فرق بين الأمر باليد وبين قوله اختارى في العتي وسوى بينهما في الطلاق اه كلام الأخيرة وكذا نص في الفقيه بأنه لو قال لها اختارى فاختارت نفسها لا يثبت العتي وإن نواه اه وصريح ذلك أضاف في الحاكم بلا حكاية بخلاف وأنت خير بان ما في الأصل والكافي هو نص المذهب فلا يعدل عنه ولم يرد من نيه على ذلك فاعتنمه (قوله ولابدع) أي ليس ذلك أمراً مفرداً خارجاً عن نظاره وهو جواب عن قوله فهو من كتابات العتي أيضاً أي كما أنه من كتابات الطلاق لأنه لما احتل العتي وغيره كان من كتاباته أيضاً (قوله ويتوقف) أي العتي في أمر بئسك واختارى بخلاف أطلقك فإنه لا تعليق فيه حتى يتوقف (قوله وإن لم يحتج للنية) لأنه صريح حيث كلف العتي ح (قوله لأنه تعلق) تعليق للتشبيه أي وكذا اختار العتي يتوقف على المجلس لأنه تعلق ح أو هو عليه لقوله يتوقف (قوله وإن نوى) لأنه من كتابات الطلاق المختصة به ح (قوله لكن يكفر بوطئها) لأن محريم الحلال بين فكأنه قال والله لا ألوأله ح (قوله بقوله عدى أو حارى) يعنى جمع بين هذين اللفظين وقوله أو حدارى أي بدل حارى وهذا عنده وقال لا يصح وببأنه في الزيلعي ط (قوله ما الحية) نعمت لأمراه وأمنته وأفرده لكون العطف أو وقوله والمسته عني وأمرأته أو أمته المسته فهو مقابل مدخول بين (قوله جوهره) وقصها ولو جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتي كالبهيمه والحائط والسارية فقال عدى حراً وهذا أو قال أحد كاعتق العبد عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق وإن قال لعبد أنه حراً ولا يعتق إجماعاً وإن قال لعبد وعبد غيره أحد كأم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنسبة لأن عبد الغير لا وصف بالحرية إلا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على إجازة المولى وكذا إذا جمع بين أمته وأمنته فقال أنت حراً وهذا أو أحداً كحرمة تعتق أمته لأن المسته توصف بالحرية فقال ماتت حرة وماتت أمه فلا تختص بالحرية بأمته اه ح (قوله علك ذى رحم محرم) شغل الملك شرأه وأهبة أو وصية أو غيره فاستأفى وشغل ماله بالشره بنفسه أو ذاته فدخل ما إذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من مولاه ولأنه عليه أمال المليون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافاً لما سخرج المكاتب إذا اشترى من مولاه فإنه لا يعتق اتفاقاً بغير عن الظهريه (تنبيه) في الفتنه وطى جاره أبيه فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطئ الشبهة أو لولاه ولولاه فيعتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كمن زنى بجمارية غيره فولدت منه ثم مال الولد يعتق عليه وإن لم يثبت نسبته منه ما هو في حاشية المحوى عن غايه البنان واشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لأنه بنفسه إليه بواسطة الأب ونسبة الأب منقطعة فلا تثبت الأخوة قالوا إلا إذا كان من أمه فيعتق عليه أنما ملكه لأن نسبة الولد إليها لا تنقطع فتكون الأخوة ثابتة اه (قوله أي غريب) تفسيره الذي الرحم وقوله حرم كاحه أبنائهم لتفسير الحرم قال في الدر المنثور ثم المحرمان نخصان لا يجوز النكاح بينهما لو كان أحدهما ذكراً أو أنثى فالحرم بالرحم كإنه رضاعاً وزوجة أصله وفرعه فلا يعتق عليه اتفاقاً وكذا الرحم بالرحم كبنى الأعمام والأخوال لا يعتق عليه اتفاقاً كافي وغيره اه (قوله عنده) أي عند الإمام لتعبري العتي عنده خلافاً لما ط (قوله أو حدارى الخ) فيعتق دون أمه وليس له بيعها قبل أن تضع حملها له ملكاً أعاه فيعتق عليه بدائع وهذا منافق لقوله إن الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى لا يعتق بكل مملوك في حريته حاج إلى الجواب بحر وأقول لا يلزم من كون الشيء ملكاً كونه مملوكاً لمطلقاً ثم وضح أن المملوك في كل مملوك في حريته أطلق ينصرف إلى ذلك مملوك له مستقلة بنفسها أو الحمل حر من أمه فلا يلزم من كونه ملكاً أنه لا يصدق عليه اسم مملوك حيث أطلق وهذا علق العتي على دخول القريب في ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ مملوك مطلق فلذا دخل الحمل هنا لاهنك فافهم (قوله ولو المالك صبياً ومجنوناً) إجماعاً جلاء أهلاً لا يعتق القريب عليهم لأنه تعلق به حتى العبد فشا به الثقة بحر (قوله في دارنا) أي دار الإسلام بقده لأنه لا حكم لنا في دار الحرب فتح (قوله حتى لو اعتق الخ) قرر بيع على التصديق بقوله في دارنا وإن كان الظاهر أن يقول حتى ولو ملك غريبه في دار الحرب بل كن أفاد ذلك بالاولى لأنه إذا كان لا يعتق بالاتفاق الصريح فكذلك بالملك الاولى وقد جمع بينهما في الصنع فقال فلو ملك

أو اختارى فله عتي مع
النية) فله من كتابات
العتق أيضاً ولا بدع بدائع
ويتوقف على القول
في المجلس وكذا اختار
العتق أو أمر عتقك
بيدك وإن لم يحتج للنية
لأنه تعلق كالطلاق
ولا عتي بضوات على
حرام وإن نوى لكن
يكفر بوطئها (و) يصح
أيضا (بقوله عدى أو
حارى) أو حدارى
(حر) كالأول جمع بين
أمرأته وجمهية أو بحر
وقال أحداً كما طالق
طلقت امرأته لا ولو جمع
بين امرأته وأوامته
الحية والمسته جوهره
وزيلعي (و) يصح أيضاً
(علك ذى رحم محرم)
أي غريب محرم كاحه
أبداء ولو شقصاً فيعتق
بقدره عندهما وحمل
كشراه زوجة أبيه
الحامل منه (ولو المالك)
صبياً ومجنوناً وكافراً
في دارنا حتى لو اعتق
المسلم وألحري

مطلب في ملك ذى
الرحم المحرم

عبد في دار الحرب أو أعتق المسلم قريبه في دار الحرب لا يعتق خلافاً لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا
لا يعتق يعتقه بل بالخلعة
فلا ولا له خلافاً للثاني
ولو عبده مسلماً أو نصياً
عتق بالاتفاق لعدم
محلته للاسترقاق ذليلاً
(و) يصح أيضاً تعزير
(وجه الله والشيطان
والصنم وان) أمرو (كفر
به) أي بالاعتناق للصنم
(المسلم عند قصد التعظيم)
لان تعظيم الصنم كفر
وعبارة الجوهره وقال
لشيطان أو للصنم كفر
(د) يصح أيضاً (بكره)
أي أكره ولو غير ملحق
(وسكر بسبب مخطور)
سيجيء أن كل مسكر
حرام فلا يخرج الأشر
المضطرة فانه كالانغماس
(و) يصح أيضاً مع (هزل)
هو عدم قصد حقيقة
والاحجاز (وان علق)
العتق (شرط) كدخول
دار (صح) وعتق ان
دخل (والعتق بامر كائن
تبيح فلو قال عبده وهو
في ملكه (ان ملكتك
فانت حر عتق ليعال
بخلاف قوله لملكته ان
انت عبدي فانت حر)
لا يعتق

كقوله كالمراغم أي من
خرج من دار الحرب برغم
مولاه أي خرج النياصلاً
أو أسلم بعد اه منه

قريبه في دار الحرب أو أعتق المسلم قريبه في دار الحرب لا يعتق خلافاً لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا
أعتق الحر عبيده في دار الحرب كراخلاف في الايضاح وفي كافى الحاشيا كعتق الحر في دار الحرب
قريبه مطلق ولم يذ كر خلافاً أما اذا أعتقه وخلاه فقال في المختلف يعتق عند أبي يوسف ولولاؤه وقال
لا ولا له لكنه عتق بالخلعة بالانفاق فهو كالمراغم ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً حراً
فأعتقه ثم عتق القناس لا يعتق بدون الخلعة لأنه في دار الحرب ولا يجري عليه أحكام الإسلام وفي الاستحسان يعتق
من غير تخلية لأنه لم تنقطع عنه أحكام المسلمين ولا ولا له عنده وهو القناس وقال أبو يوسف له الولاء وهو
الاستحسان وكقول محمد مع أبي يوسف في كتاب السيرة على هذا فالجواب عنه وبين باقي الايضاح أن راد
بالمسلمة التي نشأ في دار الحرب وهنأص على أنه داخل هناك بعد أن كان هنأص لم تنقطع عنه أحكام
الإسلام اه مافي العتق وحاصله أنه الحر في اذا أسلم في دار الحرب أو بقي حراً مسلماً لوماً وأعتق قريبه ثم
لا يعتق خلافاً لابي يوسف الا اذا خلى سبيله بان رفع يده عنه وأطلقه فعن الخلعة لا لا اعتناق ولا ولا له خلافاً
لأبي يوسف فعنده الولاء وأما المسلم الأصلي اذا دخل دار الحرب واشتري عبداً حراً فباعه فعتقه ثم عتق الاستحسان
أنه يعتق بدون الخلعة وله الولاء وعلى هذا إطلاق الشارح المسلم مقيد بكونه ناشئاً في دار الحرب ولا احسن
مافي بعض النسخ حتى لو أعتق المسلم الحر في دون أو أي المسلم الناشئ في دار الحرب (قوله عبده) أي الحر في
بقريته قوله ولو عبده مسلماً الخ ح (قوله فلا ولا له) تفريع على عتقه بالخلعة لا لا اعتناق لان الولاء من
أحكام الاعتناق ولم يمتنع به (قوله عتق بالاتفاق) أي باعتناق سيده أو بشرائه ان كان ذارحهم يحرم ح
(قوله) ونصير روجه الله تعالى الخ) لأنه نجز الحر يوقه بن غرضه الصحيح أو الفاسد فلا يرد فيه كافي
البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والشيطان واحد شياطين الانس أو الجن بمعنى مردتهم والصنم
صورة الانسان من خشب أو ذهب أو فضة فلو من حجر فهو وثني كافي البصر (قوله وان أم وكفر به) اف
وتشترى من بوالا ثم في الاعتناق للشيطان والكفر في الاعتناق للصنم بقريته تفسيره مرجع الضمير المحرور
والا فلا فائدة في ذاته لفظ أم لكن لا يظهر فرق بينهما وما فعله الشارح هو ما مشى عليه المصنف في المنع وهو
ظاهر البصر أيضاً والأظهر مافي المتن والجوهر من التكفر بكل منهما (قوله أي كراه) هو حلال العتق
ما لا رضاه بغير وأشار إلى أن المراد مصدر المزبدلان الكراهة لا كراهة لكل منهما معاً أيضاً فافهم
(قوله ولو غير ملحق) الملقى بما قوت النفس أو العضو وغير الملقى بخلافه والاولى بالمالعة بالملحى كالاختي
ط وتجب القيمة على المكرم جوهره وفي التنازعانية قال لولاه في موضع خال ان عتقتي والاقتل فاعتقه
مخافة القتل يعتق وسي في قيمته لولاه (قوله سيح) أي في كتاب الاشره أن كل مسكر حرام أي كل ما أسكر
كبيره من قلعه وهو قول محمد للمقريه فينبخل فيه الاشر به المتختم من غير العتق والثلث لا يقصد السكر
بل يقصد الاستراء والتوقي ويقع الزيب بلا طبع فالسكر بها يكون بسبب مخطور كالسكر من الخروما
على قول الامام اذا شر به لا يقصد المصبة فلا يكون مخطوراً فاذا سكر به لا يبيع طلاقه ولا عتقه أما السكر
نفسه فهو حرام باتفاق على أنه يحرم التصدي المؤدى إلى السكر حتى لو لم أن شرب كأسين لا سكر واتمسك
الكأس من الثالث حر شر بالثالث فقط عند الامام فلو سكر من كأسين لم يكن نسب مخطوراً ما عند محمد
فان الحرام كل ذلك وان قل كالمراغم فافهم (قوله فلا يخرج) أي عن السبب المخطور لا الأشر المضطري
لا ساعة القيمة أو بسبب الا كراهته ما يحصل من مباح كالعسل عند غلة الصفراء (قوله مع هزل) هو
العب وقد معنا الكلام فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) شمل تعليقه بالملك أو بسببه كالمراغم التصريح
به لكن لا بد من تعليقه على ملك صحيح في الجوهره وقال المالك وأبو العبد كل مولود أملكه فبأسبقيل فهو
حر فحق في ملكه ما لا يعتق عند وعند ما يعتق وان قال ان عتقت فلذت عبداً فهو حر فاعتق فلذت عبداً
عتق أجباً لأنه أنصف الحر إلى ملك صحيح وان قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر لم يعتق حتى يقول ان
اشتريته بعد العتق وعند ما يعتق اه (قوله وعتق ان دخل) أي ان بقي في ملكه فانه يجوز له بيعه وأخراجه
عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه الا في التدبير خاصة جوهره ولو باعه ثم اشتراه

فدخل عتيق كافي (قوله لقصور الاضافة) لان في اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا أي عدم تحقيق
 اذ مراده بقوله ان أنت عبدى ان كان لا يصدر منك أمر الابتنى فانت حر والمكاتب ليس بهم هذه الصفة ط
 والحاصل ان المطلق ينصرف الى الكامل والمكاتب عينا ناقص (قوله تعلق) كأنه قال اذا أصبحت فانت حر
 ط (قوله تعبير) لان المراد أنه ٣ معقوف في جميع أحواله ط (قوله لان المراد عرض الماء عليه) أي لازالة
 العطن لانه ليس في وسعه ولانه يقال سقته فلم يشرب (قوله عتيق من حبه سنة) المراد أنه يعتق من دخل في
 ملكه من سنة صاحبه أو لا ط (قوله ونوى في المثل) أي انه في قديم في ملكه ط (قوله دين) ولا يصلى قضاء (قوله
 ولو زاد في السن) أي صرح بذلك بان قال أنت عتيق في السن أي كبر السن وفي الصرح عن الخاتبة لوقال أنت حر
 النفس يعني في الاخلاق عتيق في القضاء (قوله وعتيق بما أنت الاخر) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه
 التأ كند كافي كلة الشهادة هداية ويستثنى منه ما نقله الجوى عن منية الملقى اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال
 له ما أنت الاخر فانه لا يعتق ذكره أو بالسعود قال لان قرينة الحال دالة على أن المراد ما أفعال هذه الأفعال
 الحر (قوله لا بما أنت الامثل الحر وانوى) كذا نقله في الدر المنثور عن المحيط مع أنه في الحر والقهستاني
 نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وانوى وكذا في الجوهر ولكن بدون عز ونم في القهستاني لا يصح بقوله
 أنت مثل الحر والأخره وانوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كافي الاختيار وهو اقتصار على بلعي على الثاني وقال
 لانه أثبت المعاملة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلانية للسلب (قوله ولا بكل مالى حر) لانه
 براديه الصفاء والخلاص عن شركة الغير بحر (قوله أو أهل بلخ) أي كل عبد أهل بلخ وهو من بلخ ولم ينوب عنه
 كافي التناخية ومقتضاه انه لو نوب عبد يعتق وألقاه أن مثله يقال في كل عبد في الأرض وعبد أهل الدنيا
 ونوبه أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لايهتج عبيده الابنية بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر نظر اللفظ
 كل في المسئلة الثانية ط (قوله بخلاف هذه السكة) أو الدار (قوله أي فانه يعتق وان ينوبه) بخلاف كافي التناخية
 وقال قبله وعلى هذا الخلاف اذا قال كل عبد في هذا المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبيده في
 المسجد لانه لم ينوبه وقال كل امرأه طاق وأمر أنه في المسجد لانه لم ينوبه وهو حينئذ يفرق بين السكة والمسجد
 الجامع أن المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعاً لأهلها ولأنه أقدمه يوم الجمعة بخلاف السكة لان أهلها
 محصورون فلذا عتق فيها بلانية اتفاقاً وهذا الشارح عز المسئلة الى الصرح مع أنه في الجرم يذكر السكة بل ذكر
 الدار (قوله عتقا) أطلقه فمثل ماذا استثنى حملها فانه يعتق بعبالها كافي التناخية (قوله أصله) بفتح الهمزة
 وعطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول ط أما في الام فظاهر وأما في الجنين فن حيث انه جزء والتعبر
 المسلط على الكل مسلط على الجزء أصله وقصدا وهذا لا ينافي قول الصرح عتقا أي الام والجل بعبالها لانه باعتبار
 كون الجزء في ضمن الكل ح وهذا مقيدان لا يكون خرج ذكر الولد فان خرج ذكره لا يعتق لانه ثالث فصل في
 حق الاحكام الا ترى أنه تنقضي به العتق ولو مات في هذه الحالة رثت وعما في البحر (قوله اذا ولدت له الخ) لليقين
 بوجوده وقت الاعتاق ط (قوله ولولا ذكر) أي من الاقل فيشمل تمام النصف ح (قوله عتيق تبعا) حاصله أن
 الحمل يعتق باعتاق أمه مطلقا لكنه اذا ولدت له لاقل من نصف حول يعتق أصله ولا كرتبعا وانما قيد المصنف
 بالاول وثلاثين كرتبعا مع قوله الاتى والولد يتبع الأم الخ (قوله وبتره) أي بتره الفارقين عتقه أسالة أو تبعا لبحر
 ولانه وهي مذ كور في كتاب الولاء حيث قال هنالك ومن أعنت أمته والحال أن زوجها في الغيرة فولدت لاقل
 من نصف حول مذبعت لا ينتقل ولأجل ذلك عن موالى الأم أي اذا ولدت بعد عتقها لا كرتب من نصف حول
 فولد لموالى الأم أيضا تعتذر بعبيته للاب لرفقه فان عتيق الفرح وهو الاب قبل موت الولد رث ولأجل انه الى مواليه
 لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كرتب من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق
 لا ينتقل لموالى الاب اه أي لليقين بوجوده لجل عند العتق حيث وجبت اضافة العتق الى ما قبل الفراق (قوله
 ولو حره الخ) أي حر الجمل وحده بان قال جلا حرا وقال المصنف والعلة التي في بطلان عتق خاتبة لكن

لقصور الاضافة طهريه
 وفيها تصح حرا تعلق
 وتقوم حرا وتقع حرا
 تعبير قال ان سقبت
 حراى فذهب به الماء
 ولم يشرب عتيق لان
 المراد عرض الماء عليه
 قال عبدى الذى هو
 قديم الصبة حر عتيق من
 حبه سنة هو
 المختار ولو قال أنت عتيق
 ونوى في المثل دين ولو
 زاد في السن لا يعتق
 (عتق بما أنت الاخر)
 لا بما أنت الامثل الحر
 وانوى ولا بكل مالى حر
 ولا بكل عبد فى الارض
 أو كل عبد الدنيا وأهل
 بلخ حر عند الثاني وبه
 يقى بخلاف هذه السكة
 أو الدار بحر (حر حاملا
 عتقا) أصله وقصدا
 (اذا ولدت بعد عتقها
 لاقل من نصف حول)
 ولا كرتبعت تبعا وبتره
 البحر اروا لانه (ولو حره)
 ولو لفظ عتقا أم مضغة
 ٣ قوله معقوف صوابه
 معتق لان عتيق الثلاثى
 لازم فلا يات منه اسم
 المفعول ولا يصح أن
 يكون اسم المفعول من
 أعنت الرباعى قال فى
 المصباح ولا يجوز عبد
 معقوف لان محي مفعول
 من أفعلت شاذ مسجع
 لا يقاس عليه معصية

لا بد من تحقق وجوده قبل التعبير بأن ولده لا قبل من ستة أشهر فلو سئله فأقول لا يعنى ولا يكون قوله ما فى
 بطلان حرقه اربا وجوده لعدم التيقن به لجواز حدوثه وتعمامه فى البحر (قوله) أو أن حلت ولده فهو حر الظاهر
 أنه يشترط أن تلده لا كثر من ستة أشهر إذ لو كان أقل علم أنه جل موجود الشرط جل حادث وينبغي أن لو أنكر
 حدوثه بعد ستة أشهر أن يكون القول له الى مستين أما بعدهما فهو جل حادث يقتضى تأمل (قوله) عتق فقط أى
 دون الأم إذ لا وجه لاعتقادها مقصود لعدم الإضافة ولتبع إعلان فيه قلب الموضوع نهر (قوله) ولم يحجز بيع الأم
 الخ) لأنه لما كان ما فى بطلان لا يقبل النقل صار عبارة الحل المستثنى والاستثناء شرط فاسد فى البيع والهبة
 لكن البيع يبطل بالشرط الفاسدة بخلاف الهبة كما بأتى فى البيع الفاسد ح (قوله) لم تحجز هبتها فى الأصح
 والفرق أن بالتدبير لا زول ملكه عما فى البطن فإذا وهب الأم بعد التدبير فالوهوب متصل بعماليس عو هو ب
 فيكون فى معنى هبة الشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق ما فى البطن غير مملوك ببحر عن المبسوط (قوله)
 وبطل شرط المال عليه الخ) لأنه لا وجه الى الزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزام أمه فإذا قال
 عتقت ما فى بطنك على ألف علمك فقلت فيما أت ولد لا قبل من ستة أشهر يعنى بلا شى لأنه معلق بقبولها الألف
 وقد قبلته فعنى الولد وبطل المال لأن اشتراط بدل العتق على غير المعلق لا يجوز بحر لمخلصا (قوله) لكن يشترط
 قبولها أى قبولها المال إذ شرطه علمها وقوله العتق متعلق بشرط (قوله) قال ما فى بطنك الخ يحذف تقديره
 حر وهو موجود فى بعض النسخ (قوله) تعلق أى على الإداء فإذا ولدت لا قبل من ستة أشهر فهو حر متى أدى اليه
 الألف كما فى البحر (قوله) أوصى به أى عافى بطن أمه ومات أى الموصى وأعتقه الورثة أى أعتقوا ما فى بطنها
 تبع الاعتاق أمه والعبارة فى البحر عن الظهير به وهكذا رأيتها فى الظهير به والاحسن عبارة كفى الحما كفا عتق
 الوارث الاما الخ قال ط والظاهر عدم جواز اعتاقه قصدا لا غير مملوك لهم (قوله) حاز أى اعتاقهم قالها
 دخلت فى ملكهم ولم يدخل جملها فى ملك الموصى له إذ لا يدخل فى ملكه إلا بعد ولادته ط (قوله) وخمنوه يوم
 الولادة) لأنه أول يوم يدخل فى ملكه أن لو بى بلا عتاق ط (قوله) فأولها محررا أكبر) ظهره ولو حرها عالم
 يعنى واحد منهما الآن تلده لا قبل من ماضى ستة أشهر فعتقان لهما كبرته والولد وان ذكر مفردا لكنه
 مفرد مضاف فيع من عن السيد أى السعود (قوله) مادام جنينا) أما بعد الودة فلا يتبعها فى شى مما ذكره حتى
 لو أعتقت لا يعنى بحر وسيد كذا الشارح استثناء مستثنين مع زيادة ثلاثة آخر (قوله) يبيع الام) لا لاجماع ولأنه
 متيقن به من جهتها ولذا ثبت نسب الزنا وولد الملائعة من أمه حتى تزعم ورثها لأنه قبل الانفصال كعضومها
 حسا وحكما ويتبعها فى البيع والعتق وغيرهما فكان جانبها أرحم بحر (قوله) فيكون لصاحب الاتنى) كما إذا نازا
 ذكر رجل على أنى لا حر كان جملها لصاحبها فقط (قوله) لو أمه كنت) أى لو كانت أمه مما يؤكل ويضغى بها
 والمراد أنه يأخذ حكم أمه ولا يزول عنه بعد الولادة كما يأخذ حكمها فى العتق وغيره كذلك فلا مرد أن الكلام
 فى الجنين وهو لا يضغى به قبل الولادة فافهم وفى شرح الوهبانية للشر نبلى عن جوامع الفقه والولد والجمعة
 الاعتبار فى المتولد لا فى الأم والخصية والحل وقبل يعتبر بنفسه فمما حذى إذا نازى على شاة أهله فان ولدت شاة
 تحوز الخصية بها وان ولدت ظليما لم تحوز ولو ولدت الرمكة جارا لم يؤكل وفى الحلاصة فى الأمية المتولدة بين
 الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني أن كان يشبه الام يجوز اه وسأنى مسئلة المتولد
 بين الكلب والشاة فى الذابغ عن نظم الوهبانية والحاصل أن المفهوم مما مر أن الولد تبع لأمه مطلقا وقبل لا تعتبر
 التبعية بل يعتبر بنفسه والاول المعتد بما يقتضيه كلام البدائع فى كتاب الأمية وهو مقضى إطلاق المتن
 لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى ولد الكلب والظاهر أن المتولدين آدمى وشاة كذلك بل أولى لأنه حر آدمى
 لا لاجل الانتفاع به فضلا عن أكله فافهم (قوله) سائر أسبابه) كسائر هبة وارث ح (قوله) الاول
 المغرود) كما ناز وج امرأ على أنها حرة فإذا هى قنسة فأولادها حرة بالقيمة وتعتبر القيمة يوم الخصومة
 شر بنال وهذا إذا كان المغرور حرا فلو مكاتب أو عبدا ومرد برافا ولأولادها حرة بحوى عن البرجندى قال ط

أو أن حلت ولد فهو حر
 (عتق فقط) ولم يحجز
 بيع الأم فحاز هبتها
 ولو دبره لم تحز هبتها
 الأصح لأنه كشاع
 وبطل شرط المال عليه
 وكذا على أنه لكن
 يشترط قبولها للعتق
 وفى الظهير به قال ما فى
 بطنك متى أدى الى ألفا
 تعليق وفيها أوصى به
 ومات وأعتقه الورثة
 جاز وخمنوه يوم الولادة
 ولو قال أكبر ولد فى بطنك
 حر فولدت ولدين فأولهما
 خروجا أكبر (والولد)
 مادام جنينا يبيع الام
 ولو بهيمة فيكون
 لصاحب الاتنى ويؤكل
 ويضغى به لو أمه كنت
 (فى الملك) سائر أسبابه
 والرق الاول المغرور

وينبغي أن يستثنى أيضا المورث أمة بشرط طرية الولاد فإنه يكون حرا **(قوله)** وصورة الرق بلام مكمل الخ لما كان الأصل في العطف المغايرة كان مظنة أن يقال هل يتصور رق بلام مكمل في صورته وأما صورة الملك بلام رق فهي ظاهرة كالحيوان والشاب وكذا صورة اجتماعهما لكن قد يكونان كملين كافي القن وقد يكون أحدهما كاملا والآخر ناقصا فالتدبر في أم الولاد الرق فيه ما ناقص فلم يحجز عقهما عن الكفارة والملك فيهما كامل حتى حاز وطوهما والملك انبهر به فامل فجاز عقهما عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج من بدالمولى وعامه في الصبر **(قوله)** فان كلهم أرقاء أي بعد الاستيلاء عليهم بدليل التفريع أما قوله فهم أحرار لما في الظهيرية لو قال لعبد نسبت حرا أو أصلا حرا عن أنه سبي لا نعنت وأن لم يعلم أنه سبي فهو حر قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحرار أهو سبي في باب استيلاء الكفار ما يؤيده أيضا **(قوله)** فإذا أخذت الخ ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ إذ الولد حينئذ متصرف أصالة والمال الصحيح حاله أخنحام لا يتبعها الحل في الرق وذلك لأن المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل ط **(قوله)** والحريية أي الأصلية بان تزوج عذرة أو أصلية فعملت منه وأما الطائفة فقد مرت بنهر أي في قوله حر حامل اعتقا **(قوله)** والعتيق هو حريية طائفة وقد مرت كما علمت لكن المراءى حرم عتيق الولد قصدا ولذا أقدم المصنف هناك على أن الولد تبعه قبل الكفارة من نصف حول والمراءى هنا العتيق تبعاً للام فبرأيه ما إذا ولدت له نصف حول فأكثر فتكون هذه الصورة مفهومة قوله هناك إذا ولدت له لاق من نصف حول فلا تكرر كأفاده ح وقدم الشارح التمرة في انجرار الولد ما قبل أن هذه الصورة سبق قلم لأن الموضوع في الجنين لا في الولد بعد انفصاله فقيس أن المراءى يحكم بعتقه قبل الولادة ولكن إذا ولد نصف حول فأكثر علم عتيق تبعاً له لكونه حراً منها وان ولدت له لاق علم أنه عتيق قصداً وأصله تنقن وجوده وقت الاعتاق فافهم **(قوله)** ككتابه بأن كاتب أمته الحامل فيها عتيقه لاق من ستة أشهر من وقت الكتابة تهر قال ح فعتقان معاً بادئها السدل وكذا كل ولد تله في مدة الكتابة اه وعليه فقصد التهر بأقل من ستة أشهر لتسكون الكتابة واقعة على الحمل وأصله وقصدوا الإفلال حل في المدة يتبعها في حكم الكتابة كاعتل **(قوله)** وتدير مطلق اختر زيه عن المقدس كان مستمن مرضى هذا فأنت حرة لأنه لا يتبعها ولدها فانه اه ح وعزاه في التهر الظهيرية قلت هذا طاهر في الولد الذي تأتي به بعد التدبير وكلامنا في الحل فإذا در حامل من غير سبدها صار الحمل مدبراً وقصدوا أصالة ان ولدت له لاق من ستة أشهر وان لا كره فهو مدبر يتبعها لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقتدى في حكم المعلق فإذا قال ان مستمن مرضى هذا فأنت حرة ثم مات بعد شهر مثلاً عتقت وعتيق حلها تبعاً لها لكن هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا لو ولدت لعبد موت المولى أما قبله فلا نعنت ولدها لأنه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدبير المطلق فإنه لا فرق فيه بين ولادته قبل موته أو بعده لأنه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها فاعل بقصد المطلق لهذا فامل **(قوله)** واستيلاد بأن زوج أمه ولدت فعملت تبعاً لها في حكم أمومية الولد فيعتق عتق السيد كالأم نهر **(قوله)** إذا لم يشترط الزوج حرية الولد هذا بحث أصح التهر فالشرط ذلك عتيق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي أن يستثنى أيضاً المهرور كالجنين **(قوله)** كامر أي في باب نكاح الرقيق كآله في الدر المنثور **(قوله)** وفي رهن أي إذا رهن حاملان كان ولدها رهناً معها أي إذا وضعت له الرهن نزع من بدالمهرن ط **(قوله)** ودين صورته أذن لاسته الحامل في التجارة ثم زعمها دين تبعها الولد فمحق بيعه ح **(قوله)** وحق أخصية أي إذا اشترى شاة حامل لا لأخصية لزومه التخصيص ولدها أيضاً اه ح أي بعد نحو وحدها **(قوله)** واسترداد بيع أي إذا باع أمة يبعها فاسترداها واسترداها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح **(قوله)** وسريان ملك قال في الأشباه وحق المالك القديم يسرى إليه اه ح وصورة هذا تناولت الأيدي الحاضرة فدرت بعس قد علم على المثال الأول وهي حامل تبعها حلها وكذا إذا استعتق اه ط **(قوله)** فهي اثنا عشر أي المسائل التي ينبع فيها الحل أمه **(قوله)** ولا يتبعها كفالة أي إذا كفلت وهي حامل بحال أو بنفس لا يتبعها الولد في الطلب إذا استمرت الكفالة حتى ولده وتكبرو كذا إذا كفلت أمة حامل باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة أما قبلها

مطلب أهل الحرب
كلهم أرقاء

وصورة الرق بلام مكمل
كالقهار في دار الحرب
فان كلهم أرقاء غير
مملوكين لأحد فأول
ما يؤخذ الأسير ووصف
بارق للامتلوكية
حتى يحزر بدار فاذا
أخذت معها ولدت يتبعها
في الرق قهستاني
(والحرية والعتيق
وفروعه) ككتابه
وتدبير مطلق واستيلاد
إذا لم يشترط الزوج حرية
الولد كامر وفي رهن ودين
وحق أخصية واسترداد
بيع وسريان ملك فهي
اثنا عشر ولا يتبعها في
كفالة

فلم يلبسها حمالا اذ لم يفدها المولى واذا ولدت بعد السبع كان الولد لا يشتري تأمل **(قوله واجارة)** أى
 اذا اجرها عشر سنين مثلاً وكانت حاملاً فولدت فى اثنتائها لا يدخل الولد فى الاجارة حتى لا يستخدمه ط **(قوله)**
 وحناية بان قتلت رجلاً خطأ وهى حامل فلا يتبعها ولدها فى الدفع عن الحناية وان ادفى السد فادخا بقدرى الام
 فقطاع ط وحاصله أنه لو تبعها لزم بعد الولادة دفعه معها وفداؤه ايضاً اما لو دفعا قبل الولادة ملكها المحنى
 عليه حتى فولدت بعد الدفع لم يكن للسدة اخذ الولد كالا يتخى لانه تبعها فى الملك **(قوله وحده)** فلا يتخذ وهى حامل
 أى حد كان فاذا ولدت هـ فان كان حدها الرجح رحب الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها وان كان الجلد بعد النفاس
 كما يأتى فى الحدود ط **(قوله وقود)** فلا تقتل الا بعد الوضع ح **(قوله ووز)** كانه ساعته لانه لا شئ فى الفصلان
 والجماع والجلان الا ان اقامت الكبار اثناء الحول وخلفت صغاراً فيها كبر فداوى لا يحب فى الجمل شئ **(قوله)**
 ورجوع فى هبة سبذ كرفى الهبة مانصه ولو جلبت ولم تلدها الوهاب الرجوع قال فى السراج لا وفى الزبلى
 نعم اه ووجه فى المخ الاول بان الولد يادى متصلة لم تكن وقت الهبة والثانى بان الجبل نقصان لاز يادى اه
 قلت والتوفيق ماسيد كره فى باب خيار العيب من أن الجبل عيب فى الآدمية لا فى الهبة أو ما فى الهندية من
 الهبة من أن الجوارى يختلف فتهن من تسمن به ويحسن لو انها يكون زيادة تنفع الرجوع ومنه بالعكس
 فيكون نقصاناً لا يمنع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما فى الخلاصة والبرازيه من أن الجبل ان زاد خيراً منع
 الرجوع وان نقص لاه فاذا كانت الموهوبة أمة وجلبت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للوهاب الرجوع
 ولا يتبعها لمهايل اذ اولدت بعد الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما فى الواهب الى بنى فى الدار
 الموهوبة بناء منقصا كنه تنور فى بيت السكى فاه لا يمنع الرجوع كما فى الخائسة والموهوب له اخذه فقد
 سقط ما قبل ان امانه كره الشارح لا يوافق القولين فانهم ثم لا يتخى أن هذا فى الجبل العارض أمالو وهما جلي
 ورجعها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافاً لما فهمه الجوى وبقي ما لو كان الجبل من الموهوب له فيحت
 بعضهم به مانع من الرجوع وسأنى تمام الكلام على ذلك فى الهبة ان شاء الله تعالى **(قوله وايضا)** يتخذ منها
 يعنى اذا وصى بمخمة حاربه الى حامل من غير وليس الموصى له أن يستخدم الجبل بعد وضعه لعدم دخوله فى
 الوصية وان كان متحقفاً وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بآثار أخرى ط وحاصله أن الخدمة منفعة
 وهو انما وصى بمنفعة لا بآثارها ولا بمنفعة ولها بخلاف ما اذا وصى بذاتها فان الجبل الموجود يتبعها فى الملك
 للموصى له لانه يملكها بسائر اجزائها ولو جملها جزئ منها **(قوله ولا يندى)** كى بذلك أمة أى لا يتبعها سواء كان
 تام الخلق أم لا حتى اذا خرج مستلم يؤكل وهو الصحيح وقالان ثم قطعاه ط كل **(قوله وزاد فى العرج)** زاد
 البرى ثابته وهى ما فى خزانه الاكل لو قال لحاربه اذا ملكتك فانت حرة فولدت ثم اشترها تعتقت دون الولد اه قلت
 وزدت ثابته وهى ولد الموصى به لا يتبعها فى العصب حتى لو ولدته ومات عند الغاصب لا يلعبه لم يضمه وكذا
 سائر زوائد العصب كبر الشجر ونحوه لانه أمانة كسائى فى بابه **(قوله ولا فى نسب)** لان النسب لا تعرف
 وحال الرجال مكشوف ودون النساء كذا فى الشئ فهذا امرج بان الشرف لا يثبت من جهة الام النسب بقاء فى
 نعم ولدها شرف بما بالنسبة لغيره **(قوله رقيق كاه)** لان الزوج قد رضى بقر الولد حيث أقدم على زوجهها
 مع العلم رقبها بحر قال الخضر الرمى فلو كان هذا الولد أنثى فزوجت بها شئ فاق له ولد منها فهو أى هذا الولد رقيق
 وهو هاشى ابن هاشى وهاشمية فتصور هاشى من هاشمين وهو رقيق يصح شبعه وسائر ما يجوز فى الرقيق
 من التصرفات اه **(قوله ولا يتبعها بعد الولادة)** أى فى حكم حدث بعد الولادة أما الحكم الحادث قبلها ولو كان
 قبل الجمل كالتدبير والاستلاد فان الاول لا يلتأخ من يتبعها فيه كاسبق ط **(قوله اذا استخفت)** الام
 يئنه أى اذا ولدت البعثة عند المشتري لا باستيلاده فاستخفت بيئته يتبعها ولدها بشرط القضاء فى الاحص
 اذا سكبت الشهادة فلو بشئاً لم تلى الدأ وقالوا لا تدرى لا يقضى به وان اقر ذواليد به الرجل لا يتبعها كما سائى فى
 الاستحقاق ان شاء الله تعالى والفرق كاذ كره فى التدبر هناك ان الدية تثبت الملك من الأصل والولد كان متصلاً
 بها يومئذ فثبت بها الاستحقاق فيها ما لا اقر ربحه فاصرة تثبت الملك فى المحبرة ضرورة جهة اخيرة فتقدر بقدرها

واجارة وحناية وحيد
 وقود وزكاة ساعسة
 ورجوع فى هبة وايضا
 يتخذ منها ولا يندى
 بذ ثابته فهى تسع
 كاسط فى بيع الاشياء
 وزاد فى البصر ولا فى
 نسب حتى لو نكح
 هاشى أمة فولدها
 هاشى كايه رقيق
 كاهه ولا يتبعها بعد
 الولادة الا فى مستثنين
 اذا استخفت الام بيئته

مطلب الشرف لا يثبت
 من جهة الام الشريفة

مطلب تصور هاشى
 رقيقى والداه هاشيمان

وإذا بيعت البهيمة

ومعها ولها وقته (ولو

الامتنع زوجهامك

لسيدها) تبعها لها

(وولدها من مولاه

ح) وقد يكون حرا

من وقفين بلا تحرير

كان نكح عبداً أمه

قبوله حلاله ولدوله

المولى ظهريه وعليه

فولدها من سيدها أو

ابنه أو أمه حرة (زرع)

جئت أمه كافر لكافر

من كافر فاسلم هل

يؤمر ماله الكافر

ببيعها لاسلامه تعاقب

في الاشياء لم أره قلت

الظاهر انه لا يجب لانه

قبل الوضع موهوم وبه

لا يسقط حق المالك

واقفه أعلم

(باب عتق البعض)

(اعتق بعض عبده ولو

مهما وزنه صح) وزنه

بناه (ويسعى فيما بقي)

وان شاعره (وهو)

أي معتق البعض

(ككتاب) حتى

يؤدي الاثني ثلاث (بلا

رد إلى الرق لوجهز) ولو

جمع يشه وبينه في

السبع بطل فهم ولو

قبل ولم يتركه وفاء فلا

قوب بخلاف المكاتب

(وقالا) من اعتق بعضه

(عتق كله) والصحيح

قول الامام فاستثنى

(قوله) وإذا بيعت البهيمة (الح) سابق في فصل ما يدخل في البيع تعاقبه يدخل ولد البقرة الرضيع لا ولد الانثى
رضيعاً وأولاده يبقى اه والفرق أن البقرة لا ينفع بها الاباليج ولا كذلك الانثى كافي الجرح هناك أي لان
البقرة تقصد الحلب ومنها الشاة والناقة بخلاف الانثى وبخلاف الولد القطيع (تمه) يرد نعمة الولد لها اذا
أسلمت فان الولد ينفع خير الابوين ديناً كما في النكاح وزاد البصري مستثنى أيضاً عن خزانه الا كل مالو
وكاه أن يعتق أمته فولدت ولداً له أن يعتق ولداً أيضاً ما ولدت الولد بعه لولو كل فضه معها اذا ولدت قبل
أن يوكه اه فالسنتي تحس (قوله) ملك لسيدها هذا داخل تحت قوله والولد يبيع الام في الملك وتقدم
استثناء المغرور من شرط حرة الولد (قوله ح) لانه على خلاف ان ماء حار بته علوك له فلا يعارض ماء كافي
المبسوط وقيل انه يعتق عليه وتعامه في التهر (قوله) كان نكح عبد أي بان نكحه سده (قوله) وعليه أي على ماني
الظهريه والتفريع لصاحب الجرح وفيه استدراك على تفصيل المصنف بالمولى (قوله) وأبناه أو أبوه أي
ونحوهما من كل ذي رحم محرم منه (قوله) من كافر أي من زوج كافر (قوله) قلت الح البعث لصاحب التهر
(قوله) لانه قبل الوضع موهوم مفاده انه لا يحق وجوده بالعلامات القاطعة التي تدركها أو باب الخيرة أنه يحير
الانثى راد بكونه موهوماً ما ذكره كونه منفصل عنها وبعت في بطنها فان انفصاله موهوم ط (قوله)
وبه أي بوجه الحمل المأخوذ من موهوم ط (قوله) لا يسقط حق المالك أي من عينها فلا يحير على بيعها
ط والله سبحانه أعلم

(باب عتق البعض)

أخره عن الكل اما لانه من العوارض لقوله وقوعه وللخلاف أولاه نفع للكل أولاه وبه في الثواب
(قوله) ولو مبهما كجزء من حراً أو شئ من حراً ولو قال سهم من حراً عتق السهم خاتمة (قوله) صح أي اعتاقه
وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لا عن زوال الرق لانه عند الامام رقتي كله كافي الفسخ وناق تمامه
(قوله) وزنه بنيه أي في المهر (قوله) ويسعى فيما بقي أي بقية قيمته لولا وتعتبر قيمته في الحال فخر في
الجرح جوامع الفقه الاستسعاء أن يؤجره أو يأخذ قيمته ما بقي من أجره اه وفي القهستاني وعن أبي يوسف انه
يؤجر ولو صغيراً يعقل فباً ختمين أجره كالمرد المدون أي أن يؤدى السعاية (قوله) ككتاب في أنه لا يباع ولا
يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير أحق بعكاسه ويخرج إلى الحر به بالسعاية والاعتاق ويرث
بعض المالك عنه كإيراث ملك المدعي المكاتب في هكذا اليان يؤدى السعاية درم متنى وقهستاني (قوله)
بلا رد إلى الرق لوجهز لانه اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتاب درم متنى (قوله) بطل فهم لانه لما
تعد رد إلى الرق صار عتقاً لوجهز بين فن جرح في البيع بطل فهم ما فكنا هذا (قوله) ولو فقتل
أي قتله أحد عدا ولم يترك وفاءه أي ماني بما عليه سده فلا قد يقتله أي لا قصاص لاختلاف في أنه يعتق كله
أولاً كالمكاتب اذا قتل عن وفاءه وله وارث فقبل عتق حراً او قبل لا فقد جهل المستحق هل هو الوارث أو المولى أما
المكاتب الذي لم يترك وفاءه مات رقيقاً بالاختلاف (قوله) والصحيح قول الامام (الح) وكذا نقل العلامة قاسم
تصحيحه عن أئمة التصحيح وأبدى في القدير بالعنى وبالجموع ومنه حديث الصحيفين من اعتق شركه في عبد
فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه فيه عديل فاعطى شركاه حصصهم وعتق العبد عليه والا فاعتق منه ما
عتق أو أفاذ تصوري عتق البعض فقط الخ (قوله) والخلاف بمعنى (الح) هذا ما حققه في فتح القدير وهو أن اراد
الختلاف في تجزئ العتق أو الاعتاق وعدمه غلط فيحرج محل النزاع بل الخلاف فيما وجبه الاعتاق أولاً
والثاني فعند هما والرق وهو غير مختار اتفاقاً وعند زوال الملك وبتبعه والرق فلم تجزئ موجه غير
أن زوال الرق لا يثبت الاعتاق زوال الملك عن الكل شرعاً تحكم الحديث لا يرث الا عند غسل كل الأعضاء
وغسلها مختز وهذا لظهوره أن العتق قوة شرعية هي قدر على التصرفات ولا يتصور موتها في بعض شائفا
وتعامه فيه (قوله) وعلى هذا الخلاف (التدبير) فأنذر بعض عبداً قصر عليه عند وسعي في الباقي بعدموت
سيده وسرى إلى كله عندها ولا سعاية عليه ط (قوله) والاستيلاد أي فاته مختز عنده لا عندها والخلاف

بوجبه زوال الملك عنده هو مختز وعند هما زوال الرق وهو غير مختز وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاد

في استيلاء المستركة المدركة لا القنعة قال في الفتح وأما الاستيلاء فمجرد عنده حتى لو استولاه نصيبه من مدبر ما قصر عليه حتى لو مات المستولون تعق من جميع ماله ولو مات المدبر تعقت من ثلث ماله وأما كل في القنعة لأنه لما ضمن نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه من حين الاستيلاء فصار مستولاه جارية نفسه فثبت عدم التجزئ ضرورة اه (قوله) ولا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق فيه أن العتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزئ وان كان بمعنى زوال الرق لا تجزئ اه ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكره بل مراده نفس العتق ففي الرق يعلو الاعتاق وجب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعند هـ والرق وهو غير متجزئ وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا تجزئ بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكمه وهو زوال الحرية فيه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا تجزئ بالاجماع لأنه ضعف حكمي والعتق والحرية بقوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه أي اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وهما الرق والعتق (قوله) ومن الغريب الخ) إنما كان غريباً لمخالفة المشهور من الاتفاق المذكور ولكن هذا حكم في البدائع عن بعض المشايخ جواباً عن استدلالات صاحبين بان الرق لا تجزئ في حالة الثبوت حتى لا يصير الامام الرق في نصف السبايا ويمن على نصفهم فكذلك حال البقاء ثم قال في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك حاز و يكون حكمهم حكم معتق البعض في حالة البقاء اه قلت ويظهر لي الجواب بأنه ليس في ذلك تجزئ الرق في حالة الثبوت لان الرق ثبت عليهم حال الاستيلاء كما مر فصرف الرق الى نصف كل واحد منهم يقرر للثابت والمن على النصف الباقي بمعنى اعتاق أنصافهم فصار ذلك اعتاق البعض ابتداء وبقاء فقدر (قوله) فلتشرك به أي الذي يصح منه الاعتاق حتى لو كان صبياً أو مجنوناً انتظر بلوغه وافقته ان لم يكن ولياً أو وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر (قوله) بل سبغ لان التصريح بان تجزئ ومضاف وهذا قول الامام وقال السبغ لا الا ضمان مع السبايا والسعاية مع الاعسار نهر (قوله) ومضافاً لمدى كسدة الاستسعاء قال في الفتح وينبغي اذا اضافته أن لا يقبل منه اضافته الى زمان طويل لأنه كالتدبير معنى ولودره وجب عليه السعاية في الحال فعنت كما صرحوا به فيمنه أن يضاف الى مدة تشا كل مدة الاستسعاء كذا في البحر ح (قوله) أو يصلح أي الساكت العتق أو العبد كما يفاد من البحر ط (قوله) لا على أكثر من قبته راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمته كالتصفي مثلاً فيصع على نصف القيمة أو أقل لا أكثر بزيادة لا يتباين الناس فيها فالفضل باطل لأنه ربا كافي البحر (قوله) لو من التقدين) فالو على عرض أكثر من قبته حاز بحر (قوله) ولو لم يجر استسعى أي لو لم يجر العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت أو لم يجر في الضرر والظواهر أن يجره عن بدل الصلح كذلك ط (قوله) فان امتنع أجروه جبراً) أي ولو أخذ نصف القيمة من الآخرة كذا في السبغ ومنه يستفاد أنه عند التجزئ عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا موقعه عليه العقد وان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله) وتلزمه السعاية للحال ولا يجوز تسليسه أن يتركه على حاله لمعتق بعد الموت بل اذا أدى عتق لان تدبيره اختيار منه السعاية تجزئ (قوله) فلو مات المولى الخ) يظهر كلام الفتح أنه لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب في البحر بأن التدبير فائدة هي أنه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كما أن فائدة الكتابة تعيين البذل لأنه لو لا الكتابة لاحتج الى تقوى عبداً بحاجب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار (قوله) كما مر من كونه يجره جبراً ان امتنع كما يفهم من النهر ح (قوله) والاولاهما أي في جميع الاخبار السابقة ط (قوله) أو يقضن المعتق وحديثه في السبايا أيضاً بطائراً ان شاء أعنتق ما بقى وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بئاع وان أبرأ ما بشر بك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والاولاهما للعتق هندية ط (قوله) استسعاء على المذهب وعن أبي يوسف أنه لا تعين لاه عنه ضمان فليحل بالاتلاف بحر والظاهر أن اقتصره على السعاية يريده في الضمان لان في الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فانهما اختيارية السعاية ط (قوله) ويرجع عما ضمن) وله أن يحصل الساكت على العبد في كل قبض السعاية اقتضاء من حق هندية (قوله) ان تعدد الشر كادهم أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل

العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئهما عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على أنصافهم ومن على الانصاف حازو يكون حكمهم بقاء كالمعض ولو أعنتق شرك نصيبه فلتشرك به) استخارات بل سبغ (أما أن يجر) نصيبه مخيراً أو مضافاً لمدة كسدة الاستسعاء فتح أو يصلح أو يكتب لا على أكثر من قبته لو من التقدين ولو يجر سبغ فان امتنع أجروه جبراً (أو يدبر) وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية يخرج من الثلث (أو يستسعى) العبد كما مر (والاولاه) لهما لانهما المعتقان (أو يقضن) العتق (أو مورا) وقد أعنتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب (يرجع) عما ضمن (على العبد والاولاه) كله (له) لصدر العتق كله من جهته حيث ملكه بالظمان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعدد الشر كادهم

قوله لان ذات القول أي الاعتاق وقوله وحكمه أي العتق فيه لف وشر مرتب اه منه

منهم ما اختار في قول أي حنفية بجر عن البدائع **(قوله والالا)** أي وإن لم يتعد الشراك فليس السالك أن
 يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بجر عن الميسوط وفي الهندية عن الفقهاء أي الثالث لا رواية
 في ذلك فقلنا أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك **(قوله)** وبقي اختار أمر اثنين واختاره أن يقول
 اخترت أن أضملك أو يقول أعطى حتى أما إذا اختار بالقب فليس بشئ ط عن النهاية **(قوله)** الالسعاية فله
 الاعتناق الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط **(قوله)** ولو باعه أي باع السالك لشريكه
 المعق لم يجر استحصانه لأنه ليس بحال التملك وإنما عاكف بالضمن ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يرتب عليه
 موجب حتى لو أعتقه صح أو يكون لغوا فلو أعتقه السالك صح وصار الوالاهما الظاهر الثاني مقدس **(قوله)**
 لأنه ككتاب وعندهما مديون **(قوله)** وبساره بكونه مالكا الخ هذا ظاهر الرواية كافي الفتح واقتصر عليه
 في الهداية واختار بعض المشايخ يسار الفتح المحرم للصديقة والاول أصح كافي المجتبى **(قوله)** يوم الاعتناق
 مرتبط بقوله مالكا وقوله قيمة فلو أعتق وهو موسر ثم أعسر فليس بكم حتى التضمن وبكسه لا ولو كان العبد
 يوم العتق أعي والعتق بياض عنه تحب فته أعي وعكسه في عكسه كافي الفتح **(قوله)** سوى ملبوسه الخ
 قال في الفتح وفي رواية الحسن استثنى الكفافي وهو المنزل والخدم وثياب البدن قال في العبر والذي يظهر أن
 استثناء الكفافي لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط وصحبه في المجتبى اهـ **(قوله)** ان فاعلم أقوم
 للمال هذا إذا لم يتصدق على العتق فيما مضى والا ينظر إلى قيمته يوم ظهر العتق لأن العتق حادث في الحال على
 أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح **(قوله)** والا بان كان العبد مالكا فالقول للعق تعدد معرفة قيمته بالعبان
 بتغيرا وصفه بالمولت والسالك يدعي أن يده والمعتق ينكر فيكون القول له وعدمه في البصر **(قوله)** وكذا أي
 يكون القول للعق إذا كان العتق متقدما على يوم الخصومة في ملة يختلف فيها السار والاعسار والافتعير
 للمال فان علم بساره في الحال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم القول للعق بجره علم أن القول للعق عند
 الجواهر ولم يقيد بذلك لأنه لا معنى للاختلاف عند العلم كاعتق فافهم ولم يذكّر مسئلة ما إذا مات العبد والمعتق
 أو الشر بل قبل أن يختار شيئا وهي مبسوطه في العبر والفتح **(قوله)** لعلم قبولها عليه تفسير الشهادة بالآخبار
 وقوله بجرهم مغتابة للعبلة وأشار إلى أن العبلة ليست كونهما شهادة فردا فلا تزدلو كما في إجماعه فشهد كل اثنين
 ٣ منهما على آخرها لا تقبل أيضا لانها يشبان لانفسهما حتى التضمن زادي في الفتح أو يشهدان لعهدهما
 وأما أن ثبتنا السعاية باعتراف كل منهما على نفسه بجره مسترفة ضمننا الشهادة فنعين السعاية اهـ **(قوله)** كل
 من الشر يكين قيد اتفاق أو لاشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتقه وأنكره الآخر فالحكم كذلك بجره وهو
(قوله) وأنكر كل فلو اعترف أحدهما على العتاق وحسب أن لا يضمن كل الآخر أن كانه وسرر
 ولا يستسي العبد لأنه عتق كله من جهتهما ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر أن المنكر يجب أن يخلف لأن
 فيه فائدة فانه إن نكل صار معتقاً وإذا لا صار معتقاً فلا يجب على العبد سعاية كافتنا فتح **(قوله)** ما لم يخلفهما
 القاضي الخ أشار إلى أن ما ذكره المصنف في تعاليفه من لزوم استعانة كل منهما بالعبد استأفوهما إذا لم يترافعا
 إلى قاض بل حاطب كل منهما الآخر باننا اعتقت نصيبك وهو ينكر أم لا أراد أحدهما التضمن أو أراداه
 وتضمنهما متفاوتا فترافعا أو رفعهما زوجة فبما لا استرافة بعدنق لهما فان القاضي لو سألهما فأجابا بالانكار
 فخلفا لا يسترق لأن كلا يقول أن صاحبه خلف كذا واعتقاده أن العبد بجره استرافة لكل استأفوهما وإن
 اعترفا أو أحدهما فقد مر أنفا فتح والحاصل أنهما إن خلفا لا يسترق بل يسعى لهما وإن اعترفا لا يسترق ولا
 يسعى ومثله ما لو نكلا لأن التوكول اعتراف أو بذل كأمري وعلى هذا فقول البشار فحينئذ يسترق أو يسعى
 صوابه لا يسترق أو لا يسعى أي لا يسترق إن خلفا ولا يسترق ولا يسعى إن اعترفا أو نكلا **(قوله)** ولو نكل
 أحدهما أي وحلف الآخر أن نكل أيضا صار معتقاً وقدر **(قوله)** فلا سعاية أي على العبد للتعرف
 وعليه السعاية للحالف ح **(قوله)** ولو مات قبل أن يتفقا يعني لو مات العبد قبل أن يتفق على اعتناق أحدهما
 فلو لم يلبث المال وأعلم أن وضع هذه الجملة في هذا الوضع غلط لأنه يقتضي أن الوالاهما في حنفية رحمه الله

والالا ومتى اختار أمرا
 تضمن الالسعاية فله
 الاعتناق ولو باعه أو وبه
 نصيبه لم يجر لأنه
 ككتاب وبساره بكونه
 مالكا قدر قيمة نصيب
 الآخر يوم الاعتناق
 سوى ملبوسه وقوت
 يومه في الأصح مجتبى ولو
 اختلغا في قيمته أن قائما
 قوم للمال والا فالقول
 للعق لانكاره الزيادة
 وكذا لو اختلغا في
 يساره وأعساره ولو
 شهد أي أخبر لعدم
 قبولها وإن تعددوا
 بجرهم مغتابة
 كل من الشر يكين بقى
 الآخر خطفه وأنكر
 كل سعي لهما مالم
 يخلفهما القاضي فحينئذ
 يسترق أو يسعى في
 حظهما ولو نكل
 أحدهما صار معتقاً فلا
 سعاية ولو مات قبل أن
 يتفق فليتب المال بجر
 (مطلقا) ولو موسر
 ٣ قوله منهما كذا بخلافه
 بضمير التثنية ولعل
 الصواب منها أو منهم أي
 الجماعة فتأمل اهـ

مصحف

أو محتلفين (والولاء لهما)

وقال يسعي للعسرين

لألوسرين (ولو تخالفا

يساراي يسعي للوسر

لألضده وهو المعسر والولاء

موقوف في الكل حتى

يتصافا كذا في البحر

والمشتق وعامة الكتب

قلت في المتن خلل لا يخفى

ففيه ثم رأيت شيئا

الرمي بنسبه على ذلك

كذلك فله الحمد (فرع)

قال أحد شريكين

لأخر بعث منك نصبي

وان لم أكن بعته منك

فهو حر وقال الآخر

ما اشتريته وان كنت

اشتريته منك فهو حر

فالقول لمشكر الشراء

يبيته فان حلف ولا يئنه

للبيع عتق بلا سعاية

لمدعي البيع بل الآخر

في خطه بكل حال وكذا

عندهما للبايع معسرا

ولو موسرا لم يسع لاحد

الا صحر ولو علق أحدهما

عتقه بفعل غدا مثلا

كان دخل فلان الدار

غدا فأنت حر (وعكس)

الشريك (الآخر) فقتل

ان لم يدخل فقتل الغد

(وجعل شرطه) أدخل

أما لا عتق نصفه لمحت

أحدهما يقين (وسعي

في نصفه لهما)

تعالى موقوف وليس كذلك وموضعها بعد قوله حتى يتصافا كما فعل في البحر والقصر وغيرهما لانهم من تمة
 كلام الصحاح ح (قوله) أو محتلفين صرح به وان فهمه عاقبه تهيد الا اعتراض الآتي ولانه منشأ الوهم في
 كلام المصنف ففهم (قوله) والولاء لهما لان كلا منهما يقول عتق نصبا صاحبي عليه باعتاقه والولاء عتق
 نصبي بالسعاية والولاء وهو عبد مدام يسعي كالملك بغير شرط (قوله) ولو تخالفا (الخ) عطف على قوله يسعي
 للعسرين (قوله) يسعي للوسر لانه لا يدعي الضمان على صاحبه لاعساره وانما يدعي عليه السعاية فلا يبرأ
 عنها ولا يسعي للعسرين لانه يدعي الضمان على صاحبه ليساره فيكون ميراثا للبعد عن السعاية ح عن البحر
 (قوله) والولاء موقوف أي عندهما في الكل أي في يسارهما واعسارهما واختلافا لهما لان كل واحد منهما يملكه
 على صاحبه ويترأ عنه كذا في البحر ح (قوله) حتى يتصافا أي يتفقا على اعتاق أحدهما فلو مات قبل أن
 يتفقا وجب أن يأخذ ميراث المال كذا في البحر ح (قوله) كذا في البحر (الخ) الاشارة ارجعة الى ما قرره من مذهب
 الامام ومذهب الصحاح (قوله) في المتن خلل هو قوله ولو تخالفا يسارا الخ حيث أوجهم انهما من كلام أبي
 حنيفة مع انها منافية لقوله مطلقا والشارح أصح المتن بقوله وقال الاسي للعسرين لا للوسرين وجعل قوله ولو
 تخالفا الخ من تمة كلام الصحاح ح (قوله) نية على ذلك أي نية في حاشيته على المنع على هذا الخلل كذلك
 أي فانهمه الشارح (قوله) ولا يئنه (البائع) أما لو كان له يئنه ثبت ختمه منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه
 ثمن حصه البائع وجوب الشراء لا الاعتاق (قوله) عتق بلا سعاية أمانة عتق فلان كلا منهما يزعم أن شريكه
 الآخر حائث وأما عدم السعاية للمدعي البيع فلا نكير يكلما أنكر الشراء وكان القول قوله لم يثبت بيعه
 فقد وجد شرط عتق مدعي البيع فكان العتق من جهة فليس له سعاية على العبد أو ما ساعته لم ينكر الشراء
 فلا نه لم يثبت عتقه لانكاره وانما ثبت عتق شريكه لكن لم يثبت عتق شريكه لا لسبب انكاره بل يكن له نصيبه
 لو كان موسرا وان أضف العتق حقيقة الى تعليق مدعي البيع فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب
 الشرط والحكم كضاف لعلته والآخر رجع شهودا لا شهودا لا احصان يضمن شهودا لا ناقض فلما كان انكاره
 شرطا للعتق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه ولما كان الشريك مباشر العلة أضيف العتق اليه فكان
 للمشكر استسعاء العبد بكل حال أي سواء كان البايع موسرا أو معسرا هذا ما ظهر في توجيهه لكن قد يقال انه
 كان ينبغي أن يسعي في نصفه لهما لانه عتق نصفه بيقين لتعلق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من أن يكون
 الذي عتق منه حصه أحدهما وهو مجهول وكون الذي عتق حصه مدعي البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق
 وكون القول لشريكه ما اشتري انما يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبايع بالنسبة
 لعدم العتق كالمعلق ط لافها على عدم وصول نفقته اليها يوم كذا فادعي الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة الى
 لزوم النفقة والقول له بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمشكر شرط الخت وهنا كذلك نعم قيل ان القول للمرأة
 في الطلاق أيضا فيمكن أن يكون ما هاتنا سعاية عليه فلما لم (قوله) والبايع معسرا لانه عندهما يلزم السعاية
 عند الاعسار والضمن عند اليسار (قوله) لم يسع لاحد أما البايع فلان العتق من جهة وأما الشاري فلان
 حقه في الضمين حيث تدون الاستسعاء كما علت (قوله) في الاصح هو رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان
 يسعي لهما عتدهم جميعا ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسعي لمدعي البيع في نصف قيمته فقط نه عن
 المحط (قوله) ولو علق أحدهما أي أحد الشر يكتفي بعقد واحد ط (قوله) بفعل) سواء كان فعل أحضي أو
 المحض بعقه ط (قوله) مثلا يعني أن ذكر القيد ليس في مقابل المزاو وقت معين لا فرق بين القيد اليوم والأمس
 يجوز كذا ذكر الخول ط (قوله) فقال ان لم يدخل أي فلان غدا الدار فأنت حر ط (قوله) فقتل الغد) أي
 مع بقائه لهما الى آخر القدا ما إذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل تعليقه بمضي الغد وبطل في
 تعليق الاخران علم وقوع شرطه عتق خطه والافلا كالا يخفى ط (قوله) وجعل شرطه) أي شرط العتق
 وهو الدخول نفيا وأيسا فلو علم أحدهما بيئته أو إفراها لخالفا لآخر فلان عمل بعقته شاء (قوله) وسعي
 في نصفه) هنا عندهما وقال محمد يسعي في جميع قيمته لان المقتضى عليه بسقوط السعاية مجهول نهر

مطلب في الفرق بين ان
لم يدخل وبين ان لم يكن
دخلاً

مطلقاً والاولاهما (ولا
عق) والمصلحة بحالها
(لوطاً على عدي بن كل
واحد منهما لأحدهما)
لتفاحش الجهالة حتى
لواحد المالك كان
استراهما من علم
مخلفهما عتق عليه
أحدهما وأمر بالبيان
فتح أو الحالف بأن
قال عبده حر ان لم
يكن فلان دخل هذه
الدار اليوم ثم قال امرأته
طالق ان كان دخل
اليوم عتق وطلعت
لانه بكل عين زعم الخنث
في الأخرى بخلاف
مالو كانت الأولى بالله
اذ القومس لا يدخل
تحت الحكم لا يكتب به
بخلاف الأخرى (ومن
ملحقه) بسبب ما
(مع) رجل آخر عتق
حفله بلا ضمان علم
الشريك بقرائته أولاً
على الظاهر لان الحكم
يبدأ على السبب
(ولشريكه أن يعق)
أو يستعفى أمالو ملك
مستولته بالنكاح
مع آخر فضمن حظ
شريكه لكونه ضمان
ملك (وان اشترى نصفه
أجنبي ثم القرب باقية
فله أن يضمن المشتري)
موسراً (أو يستعفى)
العبد

(قوله مطلقاً) أي موسرين أو موسرين ح (قوله والمصلحة بحالها) أي بأن حالف أحدهما
على فعل فلان غدا وعكساً آخر (قوله) كل واحد منهما لأحدهما أي كل واحد من العبدين تمامه مملوك
لواحد معين من الحالفين (قوله) لتفاحش الجهالة لان الجهول هنا شيان العبد المقضي به بالخرية وبسقوط
نصف السعاية عنه والحال المقضي عليه بالعتق والعلوم واحد وهو المقضي به أعني الحرية وبسقوط السعاية
وفي العبد الواحد بالعكس لان المقضي به بالخرية والمقضي به معلومان والجهول واحد وهو الحال المقضي
عليه فمتنع القضاء عند غلبة الجهالة كما أفاده ح عن الزبلي (قوله حتى لواحد المالك) غايته على مفهوم
التقييد بتفاحش الجهالة وإنما حكم بعق أحدهما لان الجهالة في المقضي عليه ارتفعت ط (قوله عتق عليه
أحدهما) ولا ينافي علمه بجنس أحد المالكين صحفه أنه للعبد لانه قبل ملكه غير معتبر كالأقر بحر بعد
ومولاه يشترى كمن اشتراه صح وأذاعه شراؤه لهما ما واجتعا في ملكه عتق عليه أدهمالان علمه معتبر الآن
ويؤمر بالبيان لان المقضي عليه معلوم كذا في الفتح قال في البحر وهو يفيد أن أحد الحالفين واشترى العبد
من الحالف الآخر يصح ويعتق عليه ويؤمر بالبيان كالأجنبي وفي المحط هذا اذا علم المشتري بحالهما فان لم
يعلم فالقاضي يحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تنقم البيعة على ذلك اه (قوله) والحالف عطف على المالك
فانه لأجهالة هنا أصلاً لعدم الحائث والمقضي به وهو العبد والمرأة المقضي به وهو الحرية والطلاق فافهم
والظاهر أن الحكم كذلك لو كانت البيعة على عبده (قوله عتق وطلعت) وقيل لا يعتق ولا تطلق لان
أحدهما معلق بعدم الدخول والآخر وجوده وكل منهما محتمل لتحقيق وعدمه قلنا ذلك في مثل قوله ان لم
يدخل فعبدته ح بخلاف ان لم يكن دخل فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي رداعلى المأزى في
الدخول وعدمه فكان معتقاً بالدخول وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل ليس فيه تحقيق وصيغة
ان كان دخل ظاهرة لتحقيق عدم الدخول رداعلى من تردد فيه فكان معتقاً بعدم الدخول وهو شرط وقوع
العتق فوقع بخلاف ان دخل فانه ليس فيه تحقيق أصلاً فقد اشبه على ذلك القائل تركب بأخوه بسقط أيضاً
قول الزبلي ينبغي أن يفرق بين التعليق بكائن يقع لتصور الأقراريه وبين غيره لعدمه اه من البحر والتبر
وأصل الجواب الفتح (قوله) بخلاف مالو كانت الأولى بالله قال ابن بليان في باب الدين تنقض صاحبها من
أعيان شرح تخيص الجامع ما مضى كائن الدين الأولى بالله تعالى بان قال والله ما نخل هذه الدار ثم قال عدي
حر ان لم يكن دخل لا تلزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعدياً لا يكتب فهو القومس
والقومس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم لكون الحكم كذا بالدين الأخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة
فيل طلاق المريض ونهنا هناك على غلط الشارح في تصويرها ح (قوله) ومن ملك قريبه أي من
يعتق عليه (قوله بسبب ما) أي بشراء أو هبة أو صدقة أو أربنهر وصوره الأربن امرأه اشترت ابن زوجها
ثم ماتت عن زوجها وعن أخوها وكذا اذا كان رجلين ابن نعم ولان الم جارية تزوجها أحداهما فولدت
وادام مات ابن الم جوهرة (قوله مع رجل آخر) أي بعد واحد قبلاه جمعاً على الاتفاق وبوضع هذا القيد
المسئلة الا أنه يحوى عن شرح ابن الجلبى والمراد بالمسئلة الا أنه قومه وان اشترى بعضه أخى أو السفود
(قوله بلا ضمان) أي لجهة نصيب شريكه لموسر انهر (قوله علم الشريك) أي الأجنبي والضيق في بقرائته
لشريك القريب ط (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو شرط بقوله بسبب ما بقوله علم الشريك
بقرائته أو لولا هذا أقول الامام وقال بعض في غير الارث نصف قيمته ان كان موسراً وان كان معسراً اسعى العبد
في نصف قيمته لشريكه قريبه المشتري كذا في مسكين ط (قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه يدار
على السبب وهو التعدي أو عدمه وقد عدم التعدي هنا ط كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لا أحر
ولا يعلم الا امر عليه بحر (قوله) أمالو ملك مستولته ولو بالارث بحر وقوله بالنكاح متعلق بقوله مستولته
ط (قوله) لكونه ضمان تملك أي فلا يختلف باليسار والاعسار اه خ ولو قال الشارح فضمن حظ
شريكه ولو كان معسراً كان أولى ليفيد أن هذه الفاعلة لا تطلق ط (قوله فله) أي الأجنبي أن يضمن
المشتري وجود التعدي ولو أبدل المشتري بالقرى بملك ان أوضه ط (قوله) أو يستعفى العبد لان يسار

عند أبي حنيفة وهو قول الثاني آخر كما في الأصل وقال محمد بن أبي بكر الاستيعابي في نصف قيمتها مهر **(قوله)**
 ونفقتها في كسبها قال في الفتح وفي المختلف في باب محمد بن نفقتها في كسبها أن لم يكن لها كسب فعلي المنكر
 ولم يذ كر خلافا في النفقة وقال غيره نصف كسب المنكر ونصفه موقوف ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها
 كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف الحاربه للمنكر وهذا لا يثبت بقول أبي حنيفة اه قال في التهر
 ونسبه العيني اليه **(قوله)** وجنابها موقوفة أي إلى تصديق أحدهما صاحبه فتح ولم يفسل بين جنابها والجنابة
 عليها وفي التهر عن المحمط والجنابة عليها موقوفة في نصب المقرودن المنكره فخذ نصف الارش وأما جنابها
 فقيل هي كذلك والصحيح أنها موقوفة في حقها لأنه تعذر إيجابها في نصيب المنكر عليه بهجزة عن دفعها لها من
 غير صرع منه فلا ترميه الفدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقر بخلاف الجنابة عليها لأنه يمكن دفع
 نصف الارش إلى المنكر اه **(قوله)** الا لضرر أو سلام أم ولد النصراني فانها تنسب في قبتها وهو ثلث قيمتها
 فته كما يأتي في الاستدلال به يعتقد تقويمها وقد أمر نائبهم وما يدنون وحكمتنا بكتابتها عليه دفعا للضرر رعتها
 اذ لا يمكن بقاؤها مخلوكة ولا إخراجها بجنابها من عن الزبلي **(قوله)** وقومها أي أقالها لاهية وهي ثلث
 قيمتها فته **(قوله)** فلا يضمن غنى الخ) فترجع على ما مهد به يظهر أثر الخلاف وقيل الثاني لأنه محل الخلاف
 أما المعسر فلا يضمن اتفاقا بل نسى عندهما لساكت في نصف قيمتها **(قوله)** فأعنتها أحدهما الخ) أي
 أعنت نصيبه فإنه يعقن كلاهما ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعقن عند أبي حنيفة ثانية وبه علم أن عتق أم الولد
 لا يبرئ لأنه عتق كلاهما يعقن بعضهما اتفاقا كسأني في بابها **(قوله)** وكذا لو ولدت أي ولد آخر بعد الولد المشترك
 ط **(قوله)** ولا ضمان) أي لا يضمن لشرى يه فتم الولد عنده لان ولد أم الولد كما هو فلاك يكون متقوما عنده بجرع
 الكفاي وقوله ولا سعاية أي على الولد ولا على أمه **(قوله)** خلافا لهما) فعندهما يضمن المورس في المستقين ولو
 معسر انسعي الاتم في الولد في الثانية **(تنبيه)** زعم الزبلي أن ما هنا مختلف على أساني في الاستدلال من
 أنه لو ادعى ولد أمه مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاهية ولدها ولم
 يذ كر واخلاد نفسه فأنما يضمن ولد الفقة فكيف يضمن عندهما ولد أم ولده مع أنه لم يعلق شيء منه على ملك
 الشرىك وأجاب في البصر بأنه لم يضمن ولد الفقة لأنه ملكها بالزمان فتبين أنه علق على ملكه فلا يبرئ منه بخلاف
 ولده أم الولد لأنها لا تقبل النقل فلم يكن الاستدلال في ملكه التام فيضمن نصيب شرىكه وعامة فيه **(قوله)** وإنما
 يضمن بالجنابة إجماعا أي بثلث قيمتها ط واحترز بالجنابة عن العصب فإنه على الخلاف فلا يضمن به عنده
 لومات خلافا لهما كما في التهر **(قوله)** لأنه ضمان جنابة) كالمقتله حيث يضمن بالاتفاق فتح **(قوله)** ولذا يضمن
 الصبي الحر بعثله أي بعثل هذا الفعل فإنه لو قر به رجل إلى سبعه أقرسه يضمن الرجل دينه مع أنه حر لاهية له
 أصلا فأم الولد بالاولى فليس التقيد بالحر للاحتراز عن الممولد بل ليكون الحر أشبه أم الولد في عدم التقويم فافهم
(قوله) عنده) أي حضر عنده ط **(قوله)** يؤمر بالبيان) فان بدأ ببيان الإيجاب الاول فان غنى به الخارج
 عتق الخارج ج بالإيجاب الاول وتبين أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع جميعا لوقوعه بين عتدين فيؤمر
 بالبيان لهذا الإيجاب وان غنى بالإيجاب الاول الثابت عتق الثابت بالإيجاب الاول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع
 لغوا لوقوعه بين حر وعبد في ظاهر الرواية وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان غنى به الداخل عتق الداخل بالإيجاب
 الثاني وبقي الإيجاب الاول بين الخارج والداخل ج والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان غنى به الثابت عتق الثابت
 بالإيجاب الثاني وعتق الخارج ج بالإيجاب الاول لتعيينه للعق باتفاق الثابت كذا في البصر ح **(قوله)** وان
 مات) أي السيد أو الموات أحد العبد قبل البيان فالموت بيان فان مات الخارج ج عتق الثابت بالإيجاب الاول
 لزول المزارع وبطل الإيجاب الثاني وان مات الثابت فعق الخارج ج بالإيجاب الاول والداخل ج بالإيجاب الثاني
 وان مات الداخل خسر في الإيجاب الاول فان غنى به الخارج ج عتق الثابت بالإيجاب الثاني وان غنى به الثابت بطل
 الإيجاب الثاني كذا في التتارخانية ومثله في المعراج والعناية وفتح القدير وغيره والأذكار وغيرهما في البصر تبعا
 للبدائع من قوله في الصورة الأخيرة فان غنى به الخارج ج عتق بالإيجاب الاول وبقي الإيجاب الثاني بين الداخل

مطلب أم الولد لاهية
 لها خلافا لهما

ونفقتها في كسبها والا

فعلى المنكر وجنابها

موقوفة (ولا قيمة لام

ولد) الا لضرر و سلام

أم ولد النصراني وقومها

بثلث قيمتها (فلا

يضمن غنى عتقتها

مشتركة) بأن ولدت

فادعاه وصارت أم ولد

لها فاعتقتها أحدهما

لم يضمن وكذا لو ولدت

فادعاه أحدهما ثبت

نسبه ولا ضمان ولا

سعاية خلافا لهما (و

انما تضمن بالجنابة

إجماعا (فلو قر بها إلى

سبع فافتريها ضمن)

لأنه ضمان جنابة

لا ضمان غصب ولذا

يضمن الصبي الحر بعثله

زبلي (ولو قال لعبد

عنده من ثلاثة أعبد

له أحد كما حر فخرج

واحد ودخل آخر

فاعاد قوله أحد كما

حر فما دام حيا يؤمر

بالبيان (و) ان مات

بلا بيان

عق من ثبت ثلاثة أرباعه نصفه بالاول (٣٣) ونصفه بالثاني (و) عتق (من كل من غيره نصفه) لثبوته بطريق التوزيع والضربة

فلم تعد وأن صدر ذلك
الذي تور (منه في مرضه)
وضاق الثلث عنهم (و)
يجوز الورثة) وقيمته
سواء قسم الثلث بينهم
كما مريان (جعل كل
عبد سبعة) أسهم
(كسهم العتق)
لاحتياجا إلى الخرج
له نصف ورابع وأقله
أربعة ففعل لسبعة
وهي ثلث المال (وعتق
من ثبت ثلاثة) من
سبعة وسعي في أربعة
(و) عتق (من كل
من غيره سهمان)
وسعي في خمسة ففعل
سهم السعاية أربعة
عشر وسهم الوصايا
سبعة ففعلها من
الثلث (وأن طلق) نسوته
الثلث (كذلك)
ومهرهن سواء (قل
وط) ليفيد البيونة
(سقط ربع مهرهن
مخرج وثلاثة أثمان من
ثبتت وعن من دخلت)
لأن بالإيجاب الاول
سقط نصف مهر الواحدة
منصافين الخارجة
والثانية فسقط ربع
كل ثم بالإيجاب الثاني
سقط الربع منصفين
الثانية والداخلية
(وأما الميراث) لهن
سكن ربع أو ثمن
(فلا دخلة نصفه) لانه
لأزواجه الا الثانية
(والنصف الآخر بين
الخارجة والثابتة

والثابت في مهر البان الخ مشكل فإن الموت بيان قوت الداخل بقضي تعيين الثابت بالإيجاب الثاني فقله
تحرير أو سبق فلم يفهم (قوله عتق من ثبت ثلاثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه) الخارج فلان الإيجاب
الاول حار بينهما وبين الثابت فأوجب عتق رقبته بينهما فصيب كلامهما النصف اذ لا مرجح وكذا الإيجاب
الثاني يمتنع بين الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نصفه فأصاب منه المستحق بالاول لغاوما أصاب الخارج
من العتق عتق فتم له ثلاثة الأرباع ولا معارض لنصف الداخل فعتق نصفه عندهما وقال محمد بعقور بعباله
إن أراد بالإيجاب الاول الخرج ج مع الثاني وإن أراد بالثابت بطل فدار بين أن يوجب أو لا فينصف فيعتق
نصف رقبته بينهما (قوله لثبوته الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام لتجزي العتق عندهما عندهما
فلا لعدم تجزيه والجواب أن قوله ما بعدم التجزي اذ وقع في محل معلوم أما إذا كان الحكم بشئيه للضرورة وهي
منضمنة لانقسامه انقسم للضرورة وهي لا تنعدي موضعها والحاصل أن عدم التجزي عند الامكان والانقسام
ضروري كذا في الصغى ثم كرفه اراد في البعض المطلقة ونقله ح فراجعه وذكره أيضا في البحر والنهر
(قوله وضاق الثلث عنهم الخ) أما الخرجوا من الثلث أو أجاز الورثة فيحكم المرض كالصحة (قوله وقيمته سواء)
ليس هذا القيد لازما حكاه شربلالية (قوله كاسم) أي على ثلاثة أرباع الثابت ونصفي الداخل والخارج (قوله)
بأن جعل الخ) بانه حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل عندهما في النصف
أيضا فيحتاج إلى الخرج له نصف ورابع وأقله أربعة ففعل لسبعة ففعل ثلث المال سبعة لأن العتق في المرض وصية
ويصير ثلثا المال أربعة عشر هي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر ومنه لانه ثلاثة أعيد بصير كل
عبد سبعة ففعل من الخراج سهمان وسعي في خمسة وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة وسعي في أربعة
ففعل سهام الوصايا بسبعة وسهم السعاية أربعة عشر ففعل ثلث المال سبعة ففعل ثلث المال سبعة ففعل ثلث المال سبعة
فان لم تستوفيتهم بأن كانت قيمة الثابت أحدا وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة ففعل ثلث المال سبعة
وأربعون وثلثه أربعة عشر وسهم الوصية سبعة ففعل من الثابت ستة وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة
ويسمي الثابت في خمسة عشر والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة ففعل سهام السعاية ثمانية وعشرون (قوله)
ومهرهن سواء) هذا القيد ليس لازما أيضا كافي الشربلالية (قوله ليفيد البيونة) قال في المنع وانما فرضت
المسئلة في الطلاق قبل الوطء لكون الإيجاب الاول موجب البيونة فأصاب الإيجاب الاول لا يبق محلا للإيجاب
الثاني فيصير في هذا المعنى كاعتق اه ح (قوله ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع) قيل هذا قول محمد وعندهما
يسقط ربع مهر الدخلة كافي العتق والخيار أنه بالاتفاق كافي الملتقى وغيره والفرق لهما كافي العنابة هو أن
الثابت في العتق عشرة المكاتب لا تحسب تكلم كان له حق السان وصرف العتق إلى أيهما شاء من الثابت
والخارج فادامه حق البيان كان كل واحد من العبد حرام وجه عبد من وجهه فإذا كان الثابت للمكاتب
كان الكلام الثاني صحيحا من وجه لانه دار بين المكاتب والعدالة أنه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف
لما قلنا فاما الثانية في الطلاق فتريده بن أن تكون مستكوفة أو أجنبية لأن الخارجة ان كانت المرادة بالإيجاب
الاول كانت الثانية مستكوفة فصيح الإيجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعين مهر الدخلة
والثابتة فصيب كل واحد منهما الثمن اه (قوله من ربع) أعان لم يكن فرع وارث وقوله أو عن أي أن كان
فرع وارث ط (قوله لانه لا أزواجه الا الثانية) أي لا يشار كها في الزوجة واعلم أنه لم يراجع الدخلة الا إحدى
الاولين غير معينة والاخرى مطلقة يمين فاستحققت الدخلة النصف ونصف النصف الآخر بين الخارجة
والثابتة فالاولي أن يقول لانه لا أزواجه الا واحدة أي غير معينة ط لم يلصم من ح (قوله احتياطا) في أمر الفروج
وهي مما يجب الاحتياط فيها عن المصنف (قوله لا الطلاق) أي لا لعبة الطلاق لعدم الدخول بهن والعدة
في الطلاق انما يجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول الشامل للفاوة المحيصة (قوله في طلاق بائن) بأن
كان قبل الدخول أو بعده فقال طالق بائن أو لا فافهم ثم قال وانما قيدناه لانه لو كان رجعا لا يكون الوطء بانيا

نصفان) لعدم المرجح (وعلى كل واحد منهن عدة الوفاة احتياطا) لا لالطلاق لعدم الدخول (والوطء والموت بيان في طلاق بائن) طلاق

لطلاق الاخرى لانه يحمل وطء المطلقة الرجعية او ما بالنسبة الى الموت فهو غير قيد لان الطلاق مطلقا لا يقع على
 الميتة فتعيبت الاخرى (قوله قيل الخ) قال في الفتح وهل يثبت البيان في الطلاق بالمقتضيات في الزادات ان يثبت
 وقال الكرخي يحصل بالتقيد لا يحصل بالوطء اهـ (قوله لا الطلاق) قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق
 احدهما ينبغي ان لا يكون بيان لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على ان الاخرى هي
 المطلقة اهـ وفيه اجمال والتفصيل ان يقال ان كان الطلاق المهر رجعا لا يكون طلاق المعنة بانار رجعا كان
 او باناوان كان بانا فان كان طلاق المعنة رجعا فكذلك وان كان بانا كان بيان الماعلم من ان البائن لا يلحق
 البائن ح قلت ويشير الى هذا قول القهستاني ولو طلق مطلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء
 العدة وينبغي ان لا يكون بيان لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء اهـ واذا بقوله قبل مدخل الخ الذي ياد قيد
 آخر (قوله) وهل التهديد بالطلاق كالطلاق لا معنى لهذا البحث بالنسبة لما قاله من ان الطلاق لا يكون
 بيان لان الطلاق اذا لم يكن بياناً فهو أقوى فلان لا يكون التهديد بياناً وهو أدنى وأولى نعم لو كان كل من المهر
 والمعين باناً للكان له وجه كما هو ظاهر قلت قد يجاب بان الطلاق انما لم يكن بياناً لان كان وقوعه على المطلقة كما
 علمت ما التهديد باناً يكون نصراً لحاصل اذ لو كان المهدية حاصل لم يكن التهديد به معنى فعلم بالتهديد بان المطلقة
 غيرها الا انه قد يقال يجوز ان يكون تهديد بالطلاق آخر لكنه خلاف المتأخر فظهر ان رد التنازع في محله فافهم
 (قوله) كالعرض على البيع كالبيع في بعض النسخ والعرض بالو اعطفا على التهديد والصواب الكافي
 لانه لا يناسب قوله لم أره فان كون العرض على البيع بياناً في العتق المهر كالبيع مشهور فانه صرح به في متن
 المتن الذي شرحه وكذا في البحر والنهر والقهستاني وشرح الجمع وغيره اهـ وهذا المكتسب ما خذ شرحه فكف
 بقول لم أره وحسنه فوجه النسبة ان التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق عليها لان قوله اطلق ان فعلت
 كذا اعتبره قوله ابيع عدي هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام لتسبيه البيع وما عطف عليه عامر من كون
 كل من المهر كوراً بياناً في عتق مبيع فانه لو قال أحد كاحرم باع عبداً مبيعاً لم يبق محل للعتق من جهة
 فتعين الآخر للعتق وقوله ولو فاسد انما لما كان معه قرض أو لا وما كان مطلقاً أو بشرط خيار كافي القهستاني
 وغيره قال في النهر وظاهر انه لو باعهم ماعلم لم يكن بياناً لطلان البيع لان أحدهما مبيع يقين اهـ قلت التعليل
 بطلان البيع غير مفيد لما علمت من ان العرض على البيع كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك بيع اصلا بل
 الاولى التعليل بانه لم يخص أحدهما بتصريف بدل على تعين الآخر للعتق (قوله وموت) أي موت أحد العبدین
 لانه لم يبق محل للعتق اصلا وقوله ولو يقتل العبد نفسه بحث لصاحب النهر اخذ من الاطلاق فانه مثل ما لو قتله
 أحسن أو ما لو قتله المولى فظاهر كونه بياناً لانه يفعل قال في النهر واذا أخذ المولى القيمين الاجنبى القاتل فبين
 العتق في المقتول عتقاو كانت القية لورثة المقتول اهـ أي لا قرار المولى بحريته فلا يستحقها بحر واحترز بالموت
 عن قطع البدقانه لا يكون بياناً عن ان المولى ان بين العتق فيه فالارشه فبما ذكر القدرى وقال الاستيعابي
 للجنبي عليه نهر (قوله ونهر) المراد به انشاء وبيع فتعين هذا الاعتاق المستأف وذلك باللفظ السابق ولو ادعى لانه
 عتق بقوله اعتقتك ما لم يبق قوله أحد كاحرم صدق قضاء ولو لم يقل شاعقاً بحر ونهر (قوله ولو معلقاً) كأن قال
 لاحد ههنا دخلت الدار فانت حر عتق الآخر بحر أي يتعين العتق الاول وكذا المضاعف كانت حر غدا قال طلاه
 أقوى لتصحح مجي الزمان بخلاف دخول الدار اهـ قلت ولا تعقاده علمه في الحال بخلاف المعلق (قوله وتبدير)
 لان فيه ابقاء الانتفاع الى موته أو الى ما قدمه وكذا الاستنلال وذلك بعين ارادة العبد الآخر باعق المهر
 (قوله واجارة) قال الزيلعي ولا يقابل الاجارة لا يختص بالملك لجواز اجارة الحر لا تقول الاستبداد اجارة الاعيان
 على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك فتكون تعيينه دالة وهكذا نقول في الانكاح اهـ ح (قوله وايضا)
 أي ايضا بحر لانه تعليل بعد الموت الموصى به (قوله وهرن) لان استبداده على وجه يكون مضمونا بالدين ولو
 هلك دليل على استبقائه على ملكه فتعين الآخر حر ادا بالعتق (قوله ولو غير مسلمين) أشار به الى ان قول المتن
 مسلمين تبعا لهداية قيدا نفاقي كانه عليهم كافي التمسك لان قيد التسليم لا فائدة الملك وهو غير لازم (قوله فهذه)

(مهم) كقولهم
 لاهم اتيه احدا كالمات
 فوطئ احدهما او ماتت
 كان بياناً للاخرى قيل
 وكذا التقيد لا الطلاق
 وهل التهديد بالطلاق
 كالطلاق كالعرض على
 البيع كالبيع لم أره
 (كبيع) ولو فاسدا
 (وموت) ولو يقتل العبد
 نفسه (وتحريم)
 ولو معلقا (وتبدير)
 ولو مقبدا (واستنلال)
 وكذا كل تصرف لا يصح
 الا في الملك ككتابة
 واجارة وايضا وتزوج
 وهرن (وهية وصدقة)
 ولو غير (مسلمين) ذكره
 ابن السكال لان المساومة
 بيان فهذه أولى بلا
 قبض بدائع (في) حق
 عتق مهم كقولهم
 أحد كاحرم ففعل ما ذكر
 تعين الآخر ولو قيل له
 أيهما فريت فقال لم
 أعن هذا عتق الآخر ثم
 ان قال لم أعن هذا عتق
 الاول أيضا وكذا الطلاق

أي هذه التصرفات أعني الهبة والصدقة أولى بكونها بائنا حالة كونها بدون قبض وتسليم **(قوله بخلاف الاقرار)** أي بالمال قال في الاختيار كان قال لاحد هذين الرجلين على ألف درهم فقيل أهو هذا فقال لا لا يحب إلا خشي والفرق أن التعيين في الطلاق والعناق واجب عليه وإذا انقضى عن أحدهما تعين الآخر إقامة الواجب أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه ٣ لان الاقرار بالجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فيمكن نفي أحدهما تعييناً لا آخره **(قوله ولو جنى أحدهما)** أما لو جنى عليه يقتل أو قطع فقد مر **(قوله)** دعاه للضرر أي عن المولى **(قوله)** لا يكون الوطء الخ لان الملك قائم في الموطوءة لأن الإيقاع في السكره والموطوءة معينة فكان وطؤها حلالاً لا فلا يحل بياناً ولهذا حل وطؤها على مذهبه بجر **(قوله)** فيه أي في العتق المبهم **(قوله)** حلت أولاً أشار به إلى أن قولاً أمام مقيد بعدم الحل فلو حلت عتقت الأخرى اتفاقاً كما في الحر **(قوله)** وعليه الفتوى قال في الحر والحاصل أن أراجح قولهما وأنه لا نفى بقول الإمام كما في الهداية وغيرهما فيه من ترك الاحتياط مع أن الإمام ناظر إلى الاحتياط في أكل المسائل وفي الفتح الحق أنه لا يحل وطؤها كما لا يحل بيعهما **(قوله)** لعدم حله إلا في الملك حاصلاً له وطء أحدهما حائز بخلاف فلو لم يكن بياناً للتخصيص العتق بالأخرى لم وقوع الوطء في غير الملك ولا سيما على قوله بحل وطء الأخرى إذ لا شك أن أحدهما حرة يتبين كذلك في تقرير هذا الحل **(قوله)** بخلاف الانشاء ظاهره أن حله أحد كما ينبغي لا تعطل لإنشاء الحرية مع أنه يعلل فالحق التفصيل بين إرادة الأخبار فلا يكون الموت سبباً بين إرادة الانشاء فكان ط **(قوله)** ولم يدرك الأول أي بأن تصادق على ذلك أما لو اتفقنا على أن الغلام لا يعتق إلا بالحرية أو أنه كان تائباً لم يعتق أحد وتماه في ح عن السير بلبسة **(قوله)** بكل حال أي على تقدير ولادته أولاً أو ثانياً ولادته شرط لحرية الأم فتعق بعد ولادته فلا يتبعها **(قوله)** لعنوه ما يتقدم في الذكر فعتق الأم بالشرط وعتق البنت بالتبعة لان الأم حرة حين ولدتها بجر وتعم الكلام على هذه المسئلة فيه **(قوله)** ولو أمتيه أي للمملوكة لان عتق الأم لا يتوقف على الدعوى إجماعاً لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم تقبل الشهادة هنا لانها على عتق مبهم وهو لا يجرى بالفرج عنده **(قوله)** لكونها على عتق مبهم أي فلم يصح الدعوى لجهالة من له الحق **(قوله)** إلا أن تكون الخ الاستثناء منقطع بمرورده في النهر بأنه متصل وفيه نظر إذ لا يصح اتصاله في قوله أو طلاق مبهم فافهم **(قوله)** ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض المناسب ساقط قوله ومنها والآن بالكاف لان المراد بالوصية هنا ما ذكر كفسرها في الحر والنهر وغيرها وفيه التدبير في الصحة لا الاخترازال للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم اعلم أن المتبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيما ذكر سواء أديت في مرض موته أو بعده وبه صرح في الهداية وقال أنه الاستحسان يعني عند الإمام والشرع لا يرسالة صحتها صابة القرض الأهم في العتق المبهم اعترض فيها على الهداية وشرأحها بما في شرح مختصر الجاوي للاستيعاب حيث قال فيه وإذا شهدا على رجل أنه قال لعبدية أجد كاجر والعبدان يدعيان أو يدعي أحدهما فني قولهما تقبل هذه الشهادة ويجري على البيان وأما على قول أي حنفية أن كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وإن شهدا بعد الوفاة فإن قالوا أنه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضاً وإن قالوا كان ذلك في المرض تقبل استسناؤاً بعتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث ولو شهدا أنه قال لعبدية أحدهما مدرفان شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وإن كان بعد الوفاة يقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة لأن هذه وصية والمجتهل لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر الرسالة والحاصل ان الشهادة بأنه أعتق أحدهما في صحته لا تقبل عنده أصلاً غير أن الأصح أنهم لو شهدا بعد موت المولى أنه قال في صحته أحد كاجر تقبل كذا ذكره ابن الهمام ونقل تصحيحه ابن كمال شافعي المحطو وأما الشهادة على أنه أعتق أحدهما في المرض أو بجر أحدهما في الصحة أو في المرض فلا تقبل حال حياة المولى بل بعلمونه اه لمصاحفة قلت وبوجه ما في كافي الخ كما ثبت قال وإن شهدا أنه أعتق أحدهما بعد نفيه عنه فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة ولو قال كان هذا عبد المولت استحسن أن أعتق من كل واحد منهما نصفه وقال أبو يوسف ومحمد الشهادة بماتة في الحياة أيضاً اه **(قوله)** بجر المهرج أي فرجها حتى بين ولو وطءه واذن بينه أنها

وليجني أحدهما تعين الحاق وعليه الدية دفعا للضرر ولو ألتجئة (لا) يكون (الوطء) ودواعيه بياناً (ففيه) وقالاهو بيان حلت أولاً وعليه الفتوى لعدم حله إلا في الملك (وكذا الموت) لا يكون بياناً في الأخبار اتفاقاً فلو قال فلانين أحد كاجر بني أو قال لاجر بنين (أحدا) كأم ولدي فأت أحدهما لاثنتين الباقي لاعتق ولا للاستلزام لان الأخبار يصح في الحسب والميت بخلاف الانشاء (قال) لأمتها أن كان أول ولد تلده ذكراً فانت حرة قولت ذكراً وأنتي ولم يدرك الأول بقا الذكر بكل حال (وعتق نصف الأم والأنتي) لعتقهما بتقديم الذكرورقهما بعكسه فيعتق نصفهما ويستعبان في نصف قيمتهما (شهدا بعتق أحد مملوكه) ولو أمتيه (لقت) عند أبي حنيفة لكونها على عتق مبهم (الآن تصحكون) شهدتهما (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض (أو طلاق مبهم) فتقبل إجماعاً والأصل أن الطلاق المبهم يحرم الفرع إجماعاً فيكون

حياته فلا تشتغل له الدعوى بخلاف العتق الميم فلا يجزئ منه عند ملكين لم يجز أن (٣٥) يعني به فليحفظ (كما) تقبل (لو شهد بعد

موتيه أنه) أي الولي
(قال في صحت) أقبته
(أحد كحر على الأصح)
لشروع العتق فيها
بالموت فصار كل خصما
متبعنا وصحة ابن الكمال
وغیره * (فروع) *
شهدا عتق سالم ولا
يعرفونه عتق ولوله عبدان
كل اسمهما ولا وحده
فلا عتق كشهادتهما
بعنه لعنة سماها
فقسا اسمها وأبطل
أحد زوجته وسماها
فقساهما تقبل للجملة
فتح والله تعالى أعلم

(باب الحلف بالعتق)

(قال ان دخلت الدار
فكل مملوك لي ومثله
عتق من له حين دخوله)
ولوليلساواه (ملكه بعد
حلفه وأقبله) لان المعنى
يوم اذ دخلت فاعتبر
ملكه وقت دخوله (و) لنا
(لوم يقل ومثله عتق من
له وقت حلفه فقط نقوله
كل عبد لي وأملكه
بعد غد) أو بعد شهر اعتبر
وقت حلفه لان لي أو
أملكه للدار فلا يتناول
الاستقبال حتى لو لم تكن
شأ يوم حلفه لما عتبه
(ودبر بكل عتق لي أو
أملكه من يعلموني
من) كان (له) مملوك
(يوم قال) هذا القول
(لا) يكون مبدرا

زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يجزئ منه) أي لا يجزئ من جرحه ما بل يحل ويؤثمه عند كافر (قوله)
على الأصح) مقابله ما مر أنفاعة شرح الطحاوي (قوله ولا يعرفونه) الأولى ولا يعرفونه (قوله للجملة)
على لقوله فلا عتق ولقوله لم تقبل أي لجملة المشهوده وهما لم يشهدا على كماله وهو عتق معلوم ومعلومه
أوطاها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويجزئ على البيان قال في الفتح وجب أن يكون قولهما كقول زفر
في هذه لانها كشهادتهما على عتق إحدى أمته أو طلاق إحدى زوجتيه ه ط والله سبحانه أعلم

(باب الحلف بالعتق)

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التحريم واغذا كمرسته التعليق بالولادة في معنى البعض لسان الله يعنى
منه البعض عند عدم العلم نهر وهو بكسر الهمزة وسكون النون وباء يسكونها وتدخله التاء لثارة كقوله
حلفت لها بالله حلفه فاجر * ونعامة في الفتح (قوله فكل مملوك لي) يشمل العبد والامة فلا يحدى يقع
على الذكر والانثى كالفي الأخيرة قهسة التي وباء بيانه وفي بعض النسخ بعد قوله لي بانه وفي خلاف قوله
احد غير مان دخلت الدار فانت حر فاستراه فدخل لم يعنى لانه لم يصف العبد الى ملكه لاصير محال ولا معنى (قوله)
ولوليلسا (أي ولو) كان دخوله ليلا أو لدا في لفظ اليوم مر انبه الوقت لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول فتح
(قوله لان المعنى يوم اندخلت) أشار به الى أن إضافة يوم الى الدخول أخذنا للحاصل وميل الى جانب المعنى
والا فاذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه أضيف الى فعل لا يعتد
وهو الدخول وإن كان في اللفظ انما أضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد
يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول فيفسد اليوم لكن اذا اراد به مطلق
الوقت بصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثرة في الاستعمال الفصح كقوله ومثله يصرح المؤمنون
ب نصر الله ولا يلاحظه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يعلمون يصرح المؤمنون ولا يوم وقت يعلمون
يصرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الاكثر الا هو عن الجملة المأخوذة
أو عادله أعنى التنوين لكونه حرفا واحدا سكتا تحسبنا ولم يلاحظ معناها ومثله كثرة في أقوال أهل العربية
في بعض الالفاظ لا يفتي على من له نظرها ه ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من يمكن في
ملكه وقت الحلف ثم اشتراه دخل ومن كان وبني حتى دخل (قوله ولذا) أي لكون المعنى ما ذكرناه
مستفاد من لفظه يومئذ (قوله لان لي أو أملكه الحال) أي فان لي متعلق بباب ثبات مثلا وهو اسم فاعل واختار
في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم عن نسب اليه على وجه قيامه بهما وقوعه عليه
ومصغة المضارع وان كانت تستعمل للاستقبال لكن عند الإطلاق يراد بها الحال عرفت وشراؤها وقوله واللام
للإختصاص فإن من التركيب اختصاص ما بالتكلم بالمال أو كة الحال فلو نوى الاستقبال لم يصدق
لصرفه عن ظاهره فيعتق ما ملكه الحال لما ذكرنا وكذا ما استحدث الملك فسه لا فرق له ولو قال كل مملوك
أملكه اليوم فهو عتق ماني ملكه وما استفاد ملكه في اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عني أحد
الصنفين صدق ديانة لا فاضا ونعامة في العرفه كل مملوك أشتريه فهو حر ان كنت زيدا أو أا كلمته فهو على
ما يشتر به قبل الكلام لا بعده وان قدم الشرط فبالعكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك أشتريه اذا دخلت
الدار فهو حر ولا يعتق ما شترى قبله الآن نوبهم (قوله ودبر) بالبناء للفاعل بما يفيد قول المصنف في
شرحه ان من مفعوله لكن الاظهر بناءه للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها
وصوابه النصب ه ح (قوله بل بقيدا من ملكه بعد) حاصله أن من كان في ملكه يوم الحلف يصير مبدرا
مطلقا فلا يصح بيعه بعد ذلك القول ومن ملكه بعده يصير مبدرا مقيدا فصح بيعه قبل موت سيده (قوله)
عتق من الثالث) هذا ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتق ما استفاد بعد لان اللفظ حقيقة الحال كسابق فلا
يعتق به ما سلكه ولهم أن هذا أي مجموع التركيب المحاب عتق وأيضا عتق بقوله نعموني ولذا اعتبر

(٤ - ابن عابدين - ثالث)

مطلقا بل مقيدا (من ملكه بعده) لكن (ان مات عتق من الثالث) لتعليقه بالموت

مطلب تحقيق مهم في يومئذ (قوله وقت يعلمون الخ) هكذا بخطه ولعل الواقي لأول العبارة وقت يعلمون يتكرر كلمة وقت تأمل مضمونه

من الثلاث في حيث الجهة الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبراً مطلقاً ومن حيث الجهة الثانية يتناول
 المستغاد لما استقر أن الوصية يعتبر فيها كل من المجهنم الذي أنه يدخل في الوصية المال لا ولدان
 ما يستفده ومن ولده بعده فاصبر كان قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حراً نهر **(قوله)** لانه تبع لأمه
 لانه كصوبين أعضاءها والذالم يخرج عن الكفارة لم يجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفرداً نهر **(قوله)** ولولم يقل
 حل جارية من قال كل
 الخ يعني أن المملوك لا يتناول الحل سواء وصف المملوك بذ كراولاً وانما فائدة وصفه عدم دخول أم الحل
 فلولم يوصفه بتدخل أمه ولكن يعنى هو لا يتناول اللفظ بل يشعته لها وبانقضاء مفهومه في البحر كما أفاده
 في النهر وذكري الفتح أن تناول مملوك لا يمتنع على أن الاستعمال استمر فيه على الأعباء وعلى أنه اسم ذات
 متصفة بالملوكة وقد التذ كبر ليس جزء المفهوم وان كان التأنيث جزء مفهوم مملوكة فيكون مملوك أعم
 من مملوكة فالثابت فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث اهـ لكن ذكري إضافي الامعان
 في باب الحلف بالعتق والطلاق أن لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تميم مملوك وهو الذ كراولاً وانما يقال
 الذ انمي مملوكة ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك علمه اذا عم بما دخل بل ونحوه فينبش الالاث حقيقة فلذا
 كان نية الذ كراولاً خلافاً للظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحده لم يصدق أصلاً **(قوله)**
 لا يتناول المساكين لانه غير مملوك على الإطلاق اذ هو حر بلا ولاه غير عبد كذلك لانه يصرف بلا إذن سيده
 والعبد ليس كذلك وساق في باب الحلف بالعتق والطلاق عن الفتح أنه ينبغي في كل مرة وقول حر أن يعنى
 المساكين لان الرق فيه كامل لأما الولد الابانية **(قوله)** والمشتري قال في البحر الابانية وذكري المحيط الاذا
 ملك النصف الاخير بعده فانه يعنى في قوله ان ملكك مملوك فهو حر لانه وحده الشرط وهو مملوك كامل فلو باع
 نفسه ثم اشترى نصيباً من مملوك لم يعنى استغناؤه عنه فيه **(قوله)** على الصواب تخطئة لصاحب المحتج في قوله
 لا يدخل العبد المهرين والمأذون في التحارة كما ذكره في الصرح ثم المأذون ان لم يكن عليه دين عتق عبده ان
 نواهم السيد والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا وان نواهم كذا في الفتح وغيره ط **(قوله)** ولو نوى الذ كور أي
 بقوله كل مملوك لى حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف للظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة ط **(قوله)**
 دين لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحتمل لفظه فيصدق ديانة لكنه خلاف للظاهر فلم يصدق قضاء اهـ
 ح والاولى ان يقول أو نوى غير المدين لان عدم نية المدين صادق بعدم نية شئ أصلاً وذلك لا يكون تخصيصاً أفاده
 ط **(قوله)** ليدن الخ أي في نية الذ كور لانه تخصيص العام وهو مملوك فانه جمع مضاف فمع احتمال
 التخصص ولما كذب كلهم ارتفع احتمال التخصص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط
 فقبل التخصص أفاده في الصرح **(قوله)** حث لان الكتابة عتق معلق باءاء العموم وفي شراء القريب قد باشر
 سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد نفسه وهو اعتاق ط **(قوله)** وصحاحاً والفرق أن زول العتق المعلق
 بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعنى والمالك في البيع القاسم لا لزول الاستلزام فعتق إلا ان يكون
 المشتري قبل البيع فحينئذ زول ملكه بنفس البيع فلا يعنى كذا في الفتح عن البسوط **(قوله)** عتق لان
 الدخول قبل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير منهم فصحت شهادته ففتح **(قوله)** لانها على فعل نفسه كذا
 قال في الفتح أي لان شهادة فلان على فعل نفسه وهو التكليم قال المقدسي وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما
 يظهر هنا ولو قال ان كل فلان **(قوله)** ولو شهد بان فلان أي في صورة التعليق على كلام أبيهما **(قوله)** جازت
 ان يحد أي الاب لانها على أبيهما بالكلام وعلى أنفسهما وجود الشرط فتح **(قوله)** عند محمد لانه لا منفعة
 للشهادة به لايهم ما يحد بعد غير المنفعة لثبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر بمجرد الدعوى والانكار لان يشاهدتهما
 يظهر ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه أعلم

*(باب العتق على جعل) *

فصبروصية (المملوك)
 لا يتناول الحل لانه
 تبع لأمه (فلا يعنى
 حل جارية من قال كل
 مملوك لى كره هو ح)
 ولولم يقل ذ كراولاً
 الحامل فيعتق الحل تبعاً
 (وكذا) لفظ المملوك
 والعبد لا يتناول
 (المسكين) والمشتري
 ويتناول المدبر والمهرين
 والمأذون على الصواب
 ولو نوى الذ كور أو لم
 يدن والمدبرين وفي
 ممالك كلهم أحرار
 لم يدين لرفع احتمال
 التخصيص بالتأكي
 (فروغ) * حلف
 لا يعنى عبده فكاتب
 أو اشترى قريباً أو
 اشترى العبد نفسه
 حث ان يعتق فانت
 حرقه فاسد عتق
 ومحصياً لانه ان دخلت
 دار فلان فانت حر
 فشهد فلان وآخراته
 دخل عتق وفي ان كلفه
 لانها على فعل نفسه
 ولو شهد بان فلان انه
 كسب أباهما حازت ان
 يحدو كذا ان ادعاه عند
 محمد وأبطلها الثاني

(باب العتق على جعل)

بالفهم ويفتح

آخره لان الاصل عدمه **(قوله)** بالضم الخ قال في البحر والجعل في اللغة يضم الجيم ما يجعل العامل على عمله ثم سمي
 به ما يعطى المجاهد ليعتق به على جهاده وأجعله له أعطيه له والجعلان جمع جعيلة أو جعالة بالحر كات بمعنى

الجعل كذا في المغرب وقوله بالخرات أي حر كات الفداء في جعالة أي الضم والفتح والكسر وقد قصر في العناية
تعالى وهو في الكسر واعتزضه في النهر بان المذكور في ديوان الادب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب
فعل أن الضم ضعيف وأن الأشهر الكسر والفتح وهذا في الجعالة وأما في الجعل فلم يرد ذكر غير الضم فقول
الشارح ويقتضى محتاج إلى النقل وعبارته في شرح الملتقى أحسن حيث قال والجعل بالضم ما جعله للإنسان من
شيء على فعل وكذا الجعالة بالكسر والفتح (قوله المال) أي المراد به هنا المال المحمول شرط العتقه نهر (قوله
أعنت عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً وعلى أن
تؤدي إلى ألفاً وعلى أن تحبني بألفاً وعلى أن يعلك ألفاً وعلى ألف تؤديها إلى أو قال بعث نفسك منك
على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا عن العبر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط
لصحبة التسمية لا لتفاد العتق في هذه المسئلة لأن تفاده موقوف على القبول وإن لم يصح التسمية وفسادها موجب
لقبلة العبد احترازاً لصحج عن الخرق حق المسلم قال في البحر وشمل إطلاق المال الخرق حتى الذي فاته مال
عندهم فلو أعنت الدمي عبده على خراً وخزراً فله يعق القبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قض
الخرق فسد هـ على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخرق كذا في المحط أه وقوله معلوم الخ قال في البائع وإن
كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالملك والموزون فقبله المسمى وإن كان معلوم الجنس والنوع
مجهول للصفة كالشباب الهروب والحيوان من الفرس والعبد والحرارة فقبله الوسط منه وإذا جاء بالقيمة يحبر
المسئول على القبول وإن كان مجهول الجنس كالنوب والداية والدار فقبله قيمة نفسه لأن الجعالة متفاحشة
ففسدت التسمية أه وفي النهر وإن لم يعلم الجنس كثوب وخيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته أه فقد ثبت
ما قلنا من أن هذه شروط لصحبة التسمية لا لتفاد العتق هنا أو ما ما نقله ح عن النهرين أنه إذا لم يكن معلوماً
كدرهم أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح ككذا من النهر لم يحبر على القبول فقبله أه هذا ذكره في النهر
في المسئلة الآتية وهي تعليق عتقه بآءه فيها لا يعق إلا بالاداء ويحبر المولى على قبول المؤدى إلا إذا كان
مجهولاً أو غير صحيح فلا يحبر على قبوله وهذا الآتي في مسئلتنا لأن الشرط فيها قبول العبد العتق على المال
فإذا قبل عتق بالقبول ثم إذا كان المال صحيحاً معلوماً لزمه لصحبة التسمية والاداء لزمه قيمة نفسه كذا قلنا فافهم (قوله
فقبل العبد) شرط قبوله لأنه معاوضة من جانبه وإلزاماً للرجوع لو ابتداء وبطل بقبامه قبل قبول المولى وبقيام
المولى وإن كان تعليقاً من جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقبامه من المجلس نهر (قوله كل المال)
فوقبل في التصف لم يحبر عند الأما لم يفي من الأضرار بالمولى وقال لا يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الاعتراف
وعندهم نهر (قوله لم يحبر علمه لو غائباً) وإن قبل فيه صح والباطل أما الحاضر يعتبر فيه مجلس الاعجاب (قوله
لأنه) أي العتق المفهوم من عتق معق على القبول أي قبول العبد العقد لأنه معاوضة من جانبه كاعتل (قوله
حتى لو رد الخ) نفي ريع على التعليط (قوله أو أعرض) بأن فاقم من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر يعلم منه أنه قاطع
لما قبله يحبر (قوله فأنت حر) أي بالفاء في الجواب لا تعلم بأن بها أو أتى بالواو وتغير لكونه ابتداء لجواب لعدم
الابطاح ورفه كذا قد مناه في تعليق العتق (قوله صار ما دوناً) لم بشرط قوله هنا أي فيما ذل عتقه بآءه
إذا احتج بالآء ولا يبطل بالرد كافي التبيين بخلاف المسئلة السابقة وهي ما إذا قال له أنت حر على ألف نهر نزل
(قوله دلالة) لأنه وغبه في الاكتساب بطله الاداء منه ومزاده التجارة لا التكدى فكان إذا قال له دلالة درر (قوله
تردد فيه في البحر) حيث قال ولم أضر بحال أنه لو حبر على هذا العبد الماذون هل يصح حبره وقد يقال أنه لا يصح
لأن الأذن له ضروري لصحبة التعليق إذا ما المال وقد يقال أنه يصح لما أنه عكس به فقبل حبره بالاولى أه
واسطره الساتح في الاول والاظهر الثاني لأنه أيضاً أخذنا من طفره من كسب العتق فلتأمل (قوله لأنه صريح
في تعليق العتق بالاداء) أما الكتابة فهي صريحة في عقد المعاوضة ثم هو تعليق نظراً إلى اللفظ ومعاوضة نظراً إلى
المقصود لكن لما لم يكن المال لازماً على العبد تأخر اعتبار المعاوضة إلى وقت أدائه إياه ولما تأخر إلى ذلك ثبت
من أحكام المعاوضة الإباهو بعد الاداء وهو ما إذا وجد السند بعض المؤدى زوفاً أن يرجع بالحداد وتقديم
ملك العبد لآداء وإنزله قابضاً إذا أنابه وأما فيما قبل الاداء فالمعتبر بجهة التعليق فكثيراً أن أرقه فلهذا خالف

المال (أعنت عبده على مال)
صحيح معلوم الجنس
والقدر (فقبل العبد) كل
المال (في المجلس) يم
مجلس عليه لو غائباً (عتق)
وإن لم يؤد له معلق على
القبول لا لا اداء حتى
لو رد وأعرض بطل (و)
أما (لو علقه بآءه) كان
أدبت فأنت حر (صار
ما دوناً) له دلالة وهل
يصح حبره تردد فيه في
البحر (لا مكتاباً) لأنه
صريح في تعليق العتق
بالاداء وهو يخالف
المكاتب في عشرين
مسئلة ذكر

المعاوضة التي هي الكتابة في صور كثيرة اه ملخصا من الفتح **(قوله)** فلا يتوقف عققه على قبوله) وإذا أدى بعد قول المولى ان أدبت الخ عتق ويشترط القول في الكتابة كافي الوفاية ط **(قوله)** ولا يطل برده) أي ولو صرح بما كقول لا أرضي **(قوله)** قبل وجود شرطه) أي شرط العتق **(قوله)** خلاف) فعند أي يوسف يجب وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة وله خلاف في أنه يجب أن يقبله ويعد قابضا بغير واختار في الفتح الأول وبين وجهه ثم ان هذه مسئلة رابعة قال ط ولا يظهر كون هذه المسئلة من مسائل الخلاف وان عددها في النحر والنهر منها لان المكاتب لا يباع **(قوله)** وعتق بالتخلية) التخلية رفع الموانع بان يضع المال بين يدي المولى بحيث لو مديده أخذه فحسبته حكر القاضي بانه قبضه وكذا في غن المبيع وبذل الحارة وسائر الحقوق وهذا معنى قولهم أحجبه الحاكم على قبضه أي حكمه لأنه لا يجره عليه بحبس وسجوه وأغاذ كز التخلية ليفسد أنه يعتق بحقيقة القبض بالاولى بحر قال في الفتح وهذا ان كان العوض محصيا أما لو كان خيرا أو مجهولا حاله فاحشة كما قال ان أدبت التي خيرا أو نوبيا فانت حر وأدى ذلك لا يجر على قبولهما أي لا ينزل قابضا الا ان أخذ مختارا اه وحاصله أن العتق بالتخلية انما ثبت لو العوض محصيا ما ولو الا فلا ثبت الا بحقيقة القبض وهذا معنى ما نقله ح عن النهر في المسئلة الاولى ويحل ذكره هنا كما ثبتنا عليه **(تنبيه)** العتق بالتخلية لا يخص العتق المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه لعدله من مسائل المتألفه كما أفاده ح ولنا لم يعد لها منافي بالجر وغيره ثم ذكر في الفتح أنه عند زفر لا يعتق بالتخلية وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة **(قوله)** أو أمر غيره بالاداء الخ) مثله ما اذا أدى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو أسقط التبرع كان أخصروا عم ح قلت وفيه أن أداء المديون دين على دائه ان كان بأمر مديون والافهم متبرع فمسئلة مديون العبد لم يخرج عن أحدهما ثم قال لو أسقط متبرعا استغنى عن قوله وأمر غيره وهذا وقد نقل في الجبر مسئلة الامر عن المحيط ثم نقل بعد ورق قس البداء ع لوقال لعبد من له ان أدبني الى ألفا فأتى حارن فأدى أحدهما حصته لم يعتق أحدهما له على العتق بداء ألف ولم يوجد وكذا لو أدى أحدهما ألفا كله من عنده وان أدى أحدهما الألف وقال خصمنا من عندي وخمسنا ثمة بعث بها صاحب ليوديها اليك عتقا لوجود الشرط حصه أحدهما بطريق الأصل وحصة الآخر بطريق التباية لان هذا باب فقري فيه التباية فقام أداء مقام أداء صاحبه اه قال وبين الثقلان تناف الآن وفيه بان ما في المحيط انما هو في الامر من غير اعطائهم من العبد وما في البداء ع فيما اذا بعث مع غيره المال فلا اشكال اه **(قوله)** لان الشرط أدائه) لما مر من أنه صريح في تعليق العتق بالاداء بخلاف الكتابة فانها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البذل **(قوله)** أو حط عنه البعض بطلبه) الظاهر أنه انما قيد بالطلب لان الحط يلحق باصل العقد فاذالم يلحق هنا بتأخيرها بالطلب بدونه بالاولى فأداه سائما في هذا بخلاف مال الكتابة فانما هو واجب شرعا لانه عقد معاوضة أما ضا فغير واجب بل هو شرط للعق وشروط العتق لا يحتمل الحط ذخيرة **(قوله)** وكذا لو أراه) أي عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق بخلاف المكاتب جوهره واعتراض الجبر بعتق الفتح بان الفرق انما يكون بعد تحقق الاراء في الموضعين والاراء لا يتصور في مسئلة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه ومثله يقال في الحط لكن قال ح ويمكن أن يجب بانه يكتفي في القصر عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأ أنت عن بدل الكتابة لصحة البراءة عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عققه على الاداء اذا أبرأ مولاه لعدم صحة البراءة **(قوله)** وأداه الى الورثة) أي أدى المال المعلق عليه العتق **(قوله)** لعدم الشرط) على السائل البتة كذا كونه في قوله كما لا يعتق الخ **(قوله)** بل العبد با كسبه لورثة) أي فلهم بيعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسئلة عددها في الجبر وغيره من حلة المسائل ولو عدت هنال زادت على العشرين لاتها الرابعة عشر ولعل الباسخ لم يعتقها بقوله وعتق بالتخلية لما مر فتكون هذه الثلاثة عشر فاقهم **(قوله)** بل له اخضا لغيره) أي من كسب العبد قبل أداء التخلية وقوله أو ما فضل عنده أي بعد أداء البذل وحاصله أن السيد اذا خدما ظفربه بمافي بد العبد قبل عتقه بآداء البذل

منها تسعة فقال (فلا يتوقف) عققه (على قبوله ولا يطل برده وللولي بيعه قبل وجود شرطه وهو الاداء ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما بائيه خلاف) وعتق بالتخلية) بحيث لو مديده لال أخذه (ولو أدى عنه غيره تبرعا) أو أمر غيره بالاداء فأدى (لا) يعتق لان الشرط أدائه ولم يوجد (كما لا يعتق لو) قيد بدارهم فأدى دناير أو يكس أيضا فدفع في كيس أسود أو بهذا الشهر فدفع في غيره أو (حط عنه البعض بطلبه وأدى الباقي) وكذا لو أبرأ (أو مات المولى وأداه الى الورثة) لعدم الشرط بل العبد با كسبه لورثة كما لو مات العبد قبل الاداء

وبعد بخلاف المسالك في صورتين كافي الجهر **(قوله)** ولو أدى من كسه قبل التعليق أي مما كسه قبل التعليق عني بخلاف الكتابة فإنه لا يعتق بدائه لأنه ملك المولى الآن يكون كتابته على نفسه وماله فإنه حينئذ يكون أحق به من سيده فإذا أدى من عني بجر وقوله قبل التعليق متعلق بكسه وقده لمافي الجهر عن الهداية ولو أدى ألفا كسه قبل التعليق رجع المولى عليه وعنى لاستحقاقها ولو كان كسها بعد علمه رجع عليه لأنه مأذون من جهة المالا منه اه **(قوله)** وتعلق أدائه في بعض النسخ وتقد أدائه بالجلس أي فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلواختلاف بان اعرض أو أخفى عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح **(قوله)** وبالأدال أي لا يتقيد بالجلس ومثلها متى كافي الفتح لاسم العموم الاوقات كما صرف الإطلاق **(قوله)** ولا يتبعه أولاده أي لو كان المعلق عقبه بدائه أمة فوالت ثم أنت فعتقت لم تعتق ولده لأنه ليس له حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح **(قوله)** دين صحيح يصح التكفل به فنه قبل الاداء لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لادين أضافا لمعنى لهذا الكلام بل ذكره مناسلة غلطها وتوكلها أول الباب عند قول المتن أعنت عبدي على مال فقبل العبد في المجلس عني كما فعل في الجرح حيث قال فإذا قل صار حرا وفأشترط دين عليه حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المنافي وهو قيام الرق على ما عرف اه ح والكفالة لا تصح إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الاراء وبذل الكتابة يسقط بغيرها وهو التحجير **(قوله)** وهذه الموقية عشرون صوابه عشرون على أنه مفعول الموقية ح وقد عرفت أن هذا مناسلة ماقطة لانها ليست من مسائل التعليق على مال فالوقية لعشرين مافي الخيرة **(قوله)** ورجع الغريم على المولى أي رجع القرض على المولى بالائف والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لأنه انما رجع عما كسبه قبل التعليق لا بعده كما قد منهأه نافع الهداية وهذا الاستقراض بعد التعليق فافهم **(قوله)** فندفع أحدهما المناسب لما قبله وما بعده أحدهما بالائف التائب قبل خبير التثنية **(قوله)** فالغريم مطالب بالمولى بهما أي بالائف التي قبضها وبالائف التي استهلكها العبد وقد المسئلة في الخيرة عما إذا كانت قيمة العبد ألفين أي فلو قال فللغريم مطالبة المولى بقدر القيمة لأنه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط إذ لو لا العتق كان له به بعد الاستيفاء دينه **(قوله)** لمنعه بعقبة الخ الضمير الأول والأخير للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليق كما قال طائفة يظهر للائف التي استهلكها أمأ التي دفعها المولى فعتقها ما حرم أن الغرماء أحق بحال المأذون **(قوله)** إن قبل بعده الخ أمأ قبل قبل الموت لا يعتق لأنه مثل أنت حر غدا بالائف فان القبول بحله العتق لان القبول انما يعتق في مجلسه ومجلسه وقت وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ما بعد الموت بخلاف أنت مدبر على ألف فان القبول لحال لأنه لا يجب التديب في الحال لأنه لا يجب المال في الحال لقيام الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعده لأنه لا يجب عند القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضا بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف إلا أنه اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المروى عن مجاهد أيضا لان المولى ما رضى بعقبة الأبدل والمولى يستحق على عبده المال إذا كان بالعتق كالكتاب على أن استحقاق المال بعد موت المولى وحينئذ يكون حراً اه لمصنوع الفتح **(قوله)** مع ذلك أي مع وجود القبول المذكور **(قوله)** هو الاصح بمقابله ما روى عن الامام أنه يعتق بمجرد القبول كما هو ظاهر إطلاق المتن وأيضاً غاية البيان والفتح **(قوله)** لان الميت ليس بأهل للاعتاق تعليل للاصح واعتراضه بالوجوب بعد تعليق العتق أو الإطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الالهة ليست بشرط الأعداء التعليق والأضافة ولذا يعتق المدبر بعد الموت وليس التدبير إلا لتعليق العتق بالموت وأجيب الفرق بأنه هنا خرج من ملك المعلق الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يحتاج أن هنا غير دافع لان الاعتراض على التعليق هو أن فوات أهلية المعلق لا أثر له وهذا الجواب ابتداء على أخرى والصواب في الجواب أن المعترض فهم أن فوات الالهة بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه وتسامحه في الفتح وقد عرفت في هذا الجواب قبل أن أراه وانه الجد به ظهر أن تعليل الشارح بعبادة الهة صحيح فافهم **(قوله)** والاولا الميت أي لا الوارث كافي الجهر فيه تعصيه المتعصبون بانفسهم دون الاناث ولو كان الولد لورثاً ابتداء

فتركه مولاه بل له أخذ ما طفره أو ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من كسه قبل التناق من كسه قبل التناق عني ورجع السيد بماله عليه (وتعلق أدائه بالجلس) ان علق بان وبالأدال لا يتبعه أولاده بخلاف المكاتب في الكل (وهو) أي المال (دين صحيح يصح التكفل به بخلاف بدل الكتابة) فإنه لا تصح الكفالة به وهذه الموقية عشرون ويزاد مافي الخيرة ولوعقه بالائف فاستقرضها فدفعها لمولاه عني ورجع الغريم على المولى لأن غرمه المأذون أحق بحاله حتى تتم ديونهم ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما وأكل الأخرى فللغريم مطالبة المولى بهما المنع بعقبة من يبعده (وقال أنت حر بعد موتى بالائف ان قبل بعده أي بعد موته (وأعتقه) مع ذلك (وارث أو وصي أو فاض عند امتناع الوارث) هو الاصح لان الميت ليس بأهل للاعتاق (عتق) بالائف والاولا الميت (والا) بوجده كلا الأمرين

(لا يعنى بذلك) ولو
 حرم على خدمته حولا
 مثلا كاعتق على أن
 يخدمنى سنة فقبل عتق
 فى الحال وفى أن خدمتى
 سنة فأتى حلا يعنى
 بالاشتراط فلو خدمه أقل
 منها أو عوضه عنها أو قال
 ان خدمتى وأولادى
 فأتى بعض الأولاد لا يعنى
 لأن أن التعليق وعلى
 للمعاوضة (وخدمه)
 الخدمة المعروفة بين
 الناس (خدمته) أنا كانت
 (فان جهلت أو مات
 هو) ولو حكى كفى
 (أمولاه قبلها) ولو خدم
 بعضها فبجسابه (يحب
 قيمته) فتؤخذ منه
 للورثة أو من تركه
 للمولى وعند محمد يجب
 قيمة خدمته وبه تأخذ
 حاروى وهل نفقة عاله لو
 فقرا على مولاه فى المدة
 كالموصى له بالخدمة أو
 ككتب للاتفاق حتى
 يستغنى ثم يخدم المولى
 كالمسرب بحث فى البصر
 الثانى والمصنف الأول
 (كسعى عديمه يعنى)
 كعتك نفسك بهذا
 العيب (فهلك) أو
 استعقت (تجسمت)
 وعند محمد فيهما (ولو)
 قال) رجل لمولى أمة
 (أعتق) أنتك بألف على
 على أن تزوجها
 قوله فى هذا الباب يعنى
 باب النفقة اه منه

لدخل فيه الأناث قلنا لم تأمل وهو ظاهر (قوله لا يعنى بذلك) أى بذلك القول لأنه عتق بحال فلا بد من
 القبول ولما كان القبول بعد الموت لم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروج جسمى ملك الورثة فلا يعنى إلا
 بعقدهم كالوفاة أنت حر بعد موتى بشهر وعامه فى الفسخ (قوله ولو حرم على خدمته) أى خدمة العبد للمولى أو
 لغيره أفاذ فى النهر (قوله فقبل) أى فى المجلس درمى (قوله عتق فى الحال) لأن الاتفاق على الشيء يشترط
 فيه وجود القبول فى المجلس لا وجود القبول كسائر العقود يجرى (قوله وفى أن خدمتى الخ) تقديم أنه ان
 علق بان تقديم أداؤه بالمجلس ولعل الفرق أن أداء المال ممكن فى المجلس فيتقدم به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها
 فيه فلم تقتصر على المجلس ولعلها بان فلنظرا شربلا لى (قوله لا يعنى بالاشتراط) أى لا يتوقف على
 القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لأنه تعلق بالمعاوضة بخلاف مسألة المتن (قوله فلو خدمه أقل
 منها) أى ولو لم يجرى عن اعراض أو حبس فيما يظهر (قوله لا أن التعلق الخ) بيان لو جهل الفرق بين ما فى المتن
 وما فى الشرح حيث توقف الأول على القبول فقط والثانى على الشرط فقط (قوله وخدمه) يعنى من ساعته
 يجرى أن ابتداء المدة من وقت الخلف (قوله الخدمة العروفة) عبارة كفى الحاکم والخدمة خدمة البيت
 المعروفة بين الناس اه والقاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن يختلف باختلاف المولى فلو كان
 صاحب حرفة أو زراعة فخدمته فى عمله حيث كان معروفا تأمل وصروحوا فى الأحارة لأنه لو استأجر للخدمة
 يخدمه فى الحضر لا السفر لأن خدمة السفر أشق (قوله أيا كانت) أى سنة أو أقل أو أكثر يجرى المدة
 المشروطة (قوله أو مات هو) أى العبد (قوله ولو حكى) المراد به أن يصير بحاله لا يمكن فيها الخدمة وهذا
 بحث لصاحب البصر ونسبه أخوه فى النهر (قوله قبلها) أى الخدمة متعلقة بعت بصورته ط (قوله ولو
 خدم بعضها فبجسابه) كسنة من أربع سنين ثم مات فعندها عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته
 ثلاث سنين يجرى عن شرح الطحاوى (قوله فتؤخذ منه للورثة) أى الورثة للمولى وقال عيسى بن أبان بل يخدمهم
 ما بقى منها إلا أن يدرى فيضلفه وارثه فيه كالأعتق على ألف فاستوفى بعضها ومات لكن فى ظاهر الرواية لا يخدمهم
 لأن الخدمة منفعة وهى لا تورث ولأن الناس يتفاوتون فيها وتعامه فى البحر (قوله حاروى) المراد به الحاروى
 القسسى نقله عنه فى البصر والنهر وأقره (قوله وهل نفقة عاله الخ) هذه حادثة سئل عنها فى البحر ولا يجدها
 نقل قلت وهذا خاص بعسلة المعاوضة كاهو صورة الحادثة أما فى مسألة التعلق فلا شبهة فى أن نفقته على سده
 لأنه باق على ملكه إلى أن يمتد الخدمة (قوله حتى يستغنى) أى عن الاكتساب (قوله بحث فى البصر الثانى)
 وقال لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار كإنما اعتقه على مال ولا قدرته عليه فانه يؤخر إلى المسرة وأقره
 فى النهر (قوله والمصنف الأول) حيث قال ويمكن أن يقال لو جوبها على المولى فى المدة المذكورة ويجعل
 كالموصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وإن لم يكن له مال الرقبة لكونه محبوسا بخدمته والجس هو الأصل
 فى هذا الباب أصله القاضى والمقتضى فان مرض فينبغى أن تفرض فى بيت المال بخلاف الموصى بخدمته إذا
 مرض فان نفقته على مولاه واعترضه حمانه قياس مع الفارق فان الموصى به يخدم الموصى له لاقى مقابلة
 فلذا كانت نفقته عليه أما هذا فانه يخدم فى مقابلة رقبته فكان كالمتأجر تأمل اه وكذا اعترضه الخير الرمى
 بان الموصى بخدمته رقيق محبوس فى خدمة الموصى له وليس الخدمة بدل شئ فيه وما نحن فيه هو حرقه على
 الكسب فكيف وجب نفقته ونفقة عاله على معتقه بسبب دين واجب عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما فى
 التنازع من الأصل أذا قال أنت حر على أن يخدمنى سنة فقبل العبد فهو كالأمة أنت حر على ألف درهم فقبل
 اه وقد صرحوا قاطبة بانها بدل فى هذا المثل تأمل اه (قوله كسعى عديمه) أى من العبد يعنى أن الخلاف
 المارضى على الخلاف فى مسألة أخرى وهى ما إذا باع نفس العبد بعهدة تجارية بعينها ثم استعقت أو هلكت قبل
 تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه عندهما وعند محمد بقيمة الجارية وعامه فى الهداية وغيرها قال فى الفسخ ولا يخفى
 أن بناء هذه على ثالث ليس بأولى من عكسه بل الخلاف فيها لمعنا ابتدائى (قوله بألف على أن تزوجها)
 كذا فى بعض النسخ يزاد على الجارية تضميد بالتكلم وفانتهما الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم

ان فعل العتي (وأبت النكاح عتقت مجانا ولا شيء له على أمره) لصحة اشتراط البدل (٣١) على التعريف الطلاق لافي العتاق (ولو زاد)

لفظ (عتى) قسم الالف
على قيمتها ومهرها) أى
مهر مثلها لتضمنه الشراء
اقتضاء (ولذا) يجب
حصة ماسلم أى القيمة
وتسقط حصة المهر (فلو
نكحت) القاتل (فحصه
مهر مثلها) من الالف
(مهرها) فيكون لها
(فى وجهيه) ضم عتى
وتركه (وما أصاب قيمتها)
فى الاولى هدر (فى الثانية
لولاها) باعتبار تضمين
الشراء وعدمه (أعتق)
المولى (أتمته على أن
تزوج نفسها) وتزوجته
فلها مهر مثلها)
وجوزته الثانى اقتداء
بفعله عليه الصلاة
والسلام فى صفة قلنا
كان عليه الصلاة
والسلام خصوصا
بالنكاح بلامهر (فان
أبت فعلها) السعاية
(قيمتها) انفاقا وكذلك
أعتقت المرأة عبدا على
أن ينكحها فان فعل
فلها مهرها وان أبى
فعلها قيمته (ولو كانت)
المعتقة على ذلك (أم
وانه) فقبلت عتقت
(هان أبت نكاحه) فلا
شيء عليها خانية لعدم
تقوم أم الولد (فرع)
قال أعتق عنى عبدا
وأنت حر فاعتق عبدا

ذكرها بالاولى أضافتى الفتح والجر (قوله وأبت النكاح) أفاد أن لها الامتناع من تزوجه لانها لم تكت
نفسها بالعتق فتح وقبده لانها لم تزوجه قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها كما باتى (قوله ولا شيء له على أمره)
لان حاضلا كلام الأمر أمر بالمخاطب باعتاقه أمته وتزويجها منه على عوض ألف مشروطا عليه عتاقها وعن
مهرها لما لم تزوجه بطلت عنه حصة المهر منها وأما حصة العتق فباطلة لان العتق يثبت للعبدية قوة حكمية
هى ملك البيع والشراء ويحذف ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصل له المعوض اه فتح أى ومن حصل له
المعوض لا يجب عليه لانه لم بشرط عليه (قوله فى الطلاق) كنعلم الاب صغره لانه ليس فى مقابلة عوض
حقيقة لان المرأة لم تحصل لها ملك ما لم تكن تملكه بخلاف العتق (قوله ولو زاد الخ) أى بان قال أعتق أم تملك عنى
بالفتح لم تزوجه (قوله لتضمنه الشراء اقتضاء) أى مع المقابلة بالبيع أيضا قوله على أن تزوجه ولو كان
ذلك واضحا لكونه مذكورا صريحا لم يذكر فى فعله الانقسام فافهم والحاصل أن اعتاقه عن الأمر يقتضى
سبق ملكه له فصار العتق بعه معنى وأعتقه عنى وصار اعتاقا للمأمور قبله قال فى الدرر إذا كان كذلك فقد قابل
الالف بالرقبة شراء والبيع نكاحا فان قسم عليها ما وجب حصة ماسلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسم وهو البيع
اه فالوفرض أن قيمتها ألف ومهر مثلها حسما ثمة قسم الالف على ألف وحسما ثمة ثلثا الالف حصة القيمة وثلاثة
حصة المهر فإذا أخذ المولى الثلثين ويسقط الثلث وعكس فى الشربلية وهو سبق قل (قوله ولذا) لا داعى للتعليل
هنا فالاولى بقاء العتق على حاله لان قوله وتجب عطف على قسم من تمت الحكم (قوله فحصه مهر مثلها مهرها) أى
إذا نكحته بقسم الالف أضاع على مهر مثلها وقيمتها أصاب المهر وجب لها فى الوجهين أى الوجه الاول وهو
ما اذا بقى عنى والوجه الثانى وهو ما اذا قلها وما أصاب قيمتها يسقط عنه فى الوجه الاول لعدم الشراء فيه وأخذ
مولاه فى الوجه الثانى لتضمن الثانى الشراء اقتضاء كما فرض أن قيمتها ثمة ومهرها ثمة قسم الالف عليها
نصفين فيجب لها نصفه فى الوجهين والنصف الثانى يسقط عنه فى الوجه الاول وبأخذ المولى فى الوجه الثانى
وكذا لو تقاوتان كان قيمتهما اثنتين ومهرها ثمة فيجب لها ثلث الالف فى الوجهين ويسقط عنه ثلثاه فى الوجه
الاول وبأخذها المولى فى الوجه الثانى (قوله ضم عنى وتركه) بدل من وجهيه بدل مفصل من مجمل ح (قوله
وما أصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمين الشراء وعدمه) لف
ونشر مشروط (قوله فلها مهر مثلها) أى عندها لان العتق ليس عمال فلا يصح مهر بجر (قوله وجوزته
الثانى) أى أبو يوسف أى جوزته هذا التعويض المعلوم من المقام فقال يجوز جعل العتق صدقا فاطم (قوله فى صفة)
هى بنت حنى أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم من سعى خيرا عتقها على الله عليه وسلم وجعل عتقها مهرها ط
(قوله قيمتها) بدل من السعاية ح اه وفى نسخة فى قيمتها وهى أوضح لكن فيها تنكير أعراب المتن وفى نسخة
سعاية قيمتها بالاضافة على معنى فى وفية تغيير المتن أيضا لكن الشارح تركبه كثيرا (قوله على ذلك) أى على شرط
الزواج ط (قوله فقبلت) أفاد به أن القول بشرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه معاوضة لا تعليل (قوله لعدم
تقوم أم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قولهما اذهما يقولان بتقوتها ط (قوله لانه ادخال الخ)
ذكر هذا التعليل فى الجرح عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالبعد الردى فى الوجه الاول وهو مخالف لما فى الهندية
من أنه ينصرف الى الوسط وبصرى لعدم أدنى فى التجارة فلا أعتق عبدا ردينا وأمره تعالى لا يجوز وفى الاداء اذالم
بين القيمة ولا الجنس لوائى بعد توسط أومر تقع بغير المولى على القبول لا لوائى بردى لان قبلة ولوائى بقيمة
الوسط لا بغير ولا يعتق وان قبلها اه لمصلحة (تسه) لو قال أذانى ألفا وأنت حر لوائى لا يعتق ما لم يرد ولو قال
فأنت حر بألفاه يعتق فى الحال والفرق أن جواب الأمر بالواو بمعنى الحال معناه أنت حر حال الاداء لا يعتق قبله
وأما ما قلناه فهو معنى التعليل أى لان حر مثل أشر فقد أباد العتق قبل هذا قولهما أما عنده فبينى أن يعتق
فى الحال كافى بطلنى ولألف فطلها يقع مجانا عنده وقيل انه قول الكل وعما فيه فى النسخة

(باب التدبير)

شروع فى العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع فى الحياة وقدمه على الاستيلاء بشموله المذكرا أيضا
جيدا لا يعتق وفى أذانى يعتق لانه ادخال فى ملكه فيكون راضيا بالانقاد وما العتق أخرج لان كسبه ملك للمولى (باب التدبير)

وركنه اللفظ التال على معناه وشراؤه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط العتق كونه من الاهل في المحل
مخترا أو مطلقا ومضافا الى الوقت أو الى الملك أو سببه والخاص تعليقه بعتق موت المولى لا بموت غيره كما يأتي
وصفته التحري عندئذ عنده خلافا لها فلو دبره أحدهما اقتصر على نصه ولا آخر عند سائر شرهه ست خبايا
الحجة المارة والترك على حاله وسأني بيان أحكامه من عدم جواز آخر اجبه عن الملك ومن عتقه من الثلث بعد
موت المولى الخ بجر **(قوله ولو عتق الخ)** يشتمل تعليقه بعتقه بمقتضى عتقه فهو أعظم من المعنى الشرعي وفيه
بيان وجه التسمية فإن الدبر كافي للمصباح بضمين ويخفف خلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لا آخر الامر دبر
وأصله ما أدبر عنه الانسان ومنه دبر عتقه وأعقبه عن دبر أي بعد دبر وفي ضياء الخلوام التدبير العتق بعد الموت
وتدبير الامر النظر فيما نصير اليه العاقبة وقصر في الدبر تفسيره لغة على هذا الاخير وقال كان المولى نظرا
الى عاقبة امره فأخرج عتقه الى اخر به بعد ثم قال انه شرعا يستعمل في المطلق والمقتضا كما معنونا وهو
تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره فإمر من المعنى الأقوى جعله المعنى الشرعي ورد به خلاف ظاهر
كلام عامة أعتقت قصره وشرعا على المدبر المطلق كما بسطه في الشر نيلالة وإننا خالفه المصنف والشارح مع
كثرة متابعيه **(قوله ولو عتق)** قال في الزهر وقولنا لفظا ومعنى يصح أن يكونا حالين من التعليق والتعليل
معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثلث ماله أو بثلث ما له وأن يكونا حالين من مطلق والمطلق معنى كان متا الى مائة
سنة فانت فانه مطلق في المختار اه وتتميل الشارح للثاني فقط بوجه قصره عليه **(قوله وخرج الخ)** فيرد
على الدبر كما مر من التدبير بالمقتد تعليقه بموته وموت فلان كما سأتى وكذا أنت حر قبل موتى بشهر وسأني
تعليله **(قوله أصلا)** أي لا مطلقا ولا مقتضا خلافا لما يدكر المصنف **(قوله وأحدثني حدث)** لانه تعوزف
الحديث والحدث في الموت بجر **(قوله زاد بعد موتي)** ولا أي بصدر مدبر الساعة لان التدبير بعد الموت لا يتصور
فيلقوه بعد موتي أو يجعل قوله أنت مدبر يعني أنت حر كافي بالجر عن المحيط **(قوله وأنت حر يوم أموت)**
لا فرق في العتق المضاف الى الموت بين أن يكون مطلقا بشرط آخر أو لا فلو قال ان كلفت فلانا فانت حر بعد موتي
فكلمه صار مدبر الاله بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا الوفا أنت حر بعد كلام فلانا أو بعد موتي فكلمه
فلان كان مدبرا كذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه مخترا أو مضافا كانت مدبر غدا أو رأس شهر
كذا إذا جاء الوقت صار مدبر بجر **(قوله صح الخ)** لانه نوى حقيقة كلامه وكان مدبرا مقتدا لانه علق عتقه بما
ليس بكائن لا لعله وهو موته بالتهار بجر عن الميسوط **(قوله وغلب موته قبلها)** بان كان كبير السن **(قوله)**
هو المختار كذا في الزيلعي لكن ذكر قاضيان أنه على قولنا أعتقتك بضمين مقتضى هذا كذا في التنايع وجوامع
الفقه واعترض في الفقه على صاحب الهداية فانه كلفنا فاض لانه اعتبر في النكاح وقتا أو بطل به النكاح وهنا
جعله لا يندأ أو جاب في الجبرانه اعتبر في النكاح وقتا لله في عن النكاح المؤقت فالأحطاط في منعه تفديما
للمجر لانه موقوف صورة وهنا نظر الى التأسيس المعنوي لان الأصل اعتبار المعنى بلا مانع فلذا كان المختار وان
جزم الوالو الى جبه غير مدبر مطلق نسوية يشته وين النكاح **(قوله وأقارب الكاف)** أي في قوله كذا ذات عدم
المحصر لمافي الفتن ان كل ما أقارب انات العتق عن دبر فهو صحيح وهولانه أقسام الاول ما يكون بلفظ إضافة
كدبرتك ومنه حررتك أو أعتقتك أو أنت حر وأعتق بعد موتي الثاني ما يكون بلفظ التعليق كان مت الخ
وكذا أنت جمع موتي أو في موتى بناه على أن مع وفي تستعار لمعني حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية
كاوصيتك بثلث بريقك أو بنفسك أو بعتقتك وكذا أوصيتك بثلث ما في فتدخل رقبته لانها من ماله فاعتق
ثلث رقبته اه ملخصا **(قوله وذكركنا في شرح الملتقى)** عبارة وعن الثاني أو في لعبد بسهم من ماله فاعتق
بعد موته ولو بجر لانا بجر عبارة عن الشيء الملم والمعين فيه الورثة أي فلم تكن الرقبة داخله تحت الوصية
ببخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية اه ومثله في البرعر عن المحط ثم قال وما عن أي
يوسف هنا جرحه في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته أنه يعتق كله وهو خلاف ما مر أفتاعن
أفتع في أو وصيتك بثلث ما في يعتق ثلث رقبته لا لافرق بين الوصية بالثلث وبالسدس الذي هو معنى السهم

(ع) لغة الاعتاق عن
دبر وهو ما بعد الموت
وشرعا (تعليل العتق
بمطلق موته) ولو معنى
كان متا الى مائة سنة
وخرج بقيدا لطلاق
التدبير بالمقتد كما سيجي
ومعناه تعليقه بموت
غيره فانه ليس بتدبير
أصل ليل تعليق بشرط
(كذا) أو متى أو ان
(مت) أو هلك أو
حدثني حدث (فانت
حر) أو عتقت أو معتق
(أأنت حر عن دبري
أو أنت مدبر أو دبرتك)
زاد بعد موتي أولا (أو
أنت حر يوم أموت)
أربيه مطلق الوقت
لقرانه بما لا يشد فان
نوى النهار صح وكان
مقتدا (أو ان متا الى
مائة سنة مثلا) وغلب
موته (قبلها) هو المختار لانه
كالكائن لا لعله وأقارب
بالكافي عدم المحصر
سحق لو أوصي لعبد بسهم
من ماله عتق بموته ولو
بجر لا والفرق لا يخفى
وذكرناه في شرح الملتقى
(دبر عتبه ثم ذهب عقله)

ولعل ما هنا مبني على قول الصالحين بعدم تجزئ التدبير كالاتفاق في حيث دخل سلسله في الوصية عتق كله وما في
 الفسخ مبني على قول الامام فامل ثم رأيت في وصايا خزانة الاكل أوصى لعبدته بنواهم مسماء أو بشي من الاشياء
 لم يجز ولو أوصى له بعض رقبته عتق ذلك القدر ويسي في الباقي عند أي حنفية ولو وصى له رقبته أو تصدق
 عليه بها عتق من ثلثه ولو أوصى له بثلث ماله صرح وعتق ثلثه فان بقي من الثلث أكله وإن كان في قيمته فضل
 على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند أي حنفية يشير إلى انه عندهما يعتق كله بلا سعاية وقوله فان بقي من الثلث
 الخ منعناه والله أعلم انه بحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال سعى
 للورثة في ثلثي رقبته وإن كان المال أكثر فان زاده على ثلثي رقبته شيء أكل له ليستوفي ثلث جميع المال وإن
 كان ثلث رقبته أقل من ثلث باقي المال سعى للورثة فبما زاد **(قوله لما مر)** أي في ذم رقبته أنه تعلّق لكن فيه معنى
 الوصية لانه معلق على الموت فكان تعلقه مأمورة وصية معنى **(قوله ولا رجوع)** تكرار مع قول المتن ولا يقبل
 الرجوع اه **(قوله ثم جن)** قبل شهر أو قبل تسعة أشهر وقبل سنة والقوى على التوقيض رأى القاضي
 ط عن الجوى وجزم الشارح في الوصايا بتقدير بستة أشهر **(قوله بطلت)** الاولى فانها تبطل **(قوله ويراد)**
 مدبر السفينة في الخاتمة يصح تدبير المحجور عليه بالسفينة بالثلث وجموعه يسي في كل قيمته وإن وصية المحجور
 عليه بالسفينة بالثلث جائزة اه فطلب الفرق ولعل الفرق هو أن التدبير أتلاف الآن بخلاف الوصية فانها بعد
 الموت وله الرجوع قبله فلا أتلاف فيها نهر والمراد بقوله يسي بكل قيمته كل قيمته مدبرا كافي الصرح قلت
 وحسب وجبت عليه السعاية في كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكان تدبيره لم يصح فافهم **(قوله)**
ومدبر قتل سيده يعني اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى في قيمته واذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لانه
 لا وصية لقاتل وسأيت تفصيله **ح (قوله فلا يبايع المدبر المطلق)** استشكل عما اذا قال كل عامل أو ملكه
 فهو حر بعد موتى وله المالك واشترى بمالك ثم مات فافهم يعقون ولو باع الذين اشتراهم صح وأوجب بان
 الوصية بالنسبة الى العدم تعتبر يوم الموت وإلى الموجود عند الاحتجاب وتعام بقر رمي الفسخ قال ط والمراد أنه
 لا يبايع من غيره وأما بيعه من نفسه وبهتة منه فاعتاق بمال أو بلامال فلا اشكال كما في شرح النفاية للرحماني
(قوله قيل نعم) قال في البصر وفي الظهيرية فان باععه وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون
 فصلا للتدبير حتى لو عاد اليه بومان الدهر ووجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يبطل قضاء
 القاضي ما هو مختلف فيه وما هو مختلف فيه لزوم التدبير لوجه التعلّق فنحن أن يبطل وصف الزوم لا غير اه
 وقوله وهذا مشكل الخ من كلام الظهيرية **(قوله انهم لو قضى بطلان بيعه صار كالحرة)** أي في سر بيان الفساد
 الى القن ان ضم اليه في صفقة قال في البحر وسأيت في السيرة أن يبيع المدبر باطل لا يعلّق بالقض فلو باعه المولى
 فرفعه العبد الى فاضل حتى وادعى عليه أو على المشتري فحكم الخ في بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفقا
 عليه فليس للساحق أن يقضى بجواز بيعه بعده كافي فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد فينبغي أن يكون
 كالحرة فلو جمع بينه وبين من يبغي أن يسرى الفساده الى القن كما سنينه ان شاء الله في محله اه **ح (قوله ولا)**
يرهن لان الرهن والارتهاق من باب ايقاف الدين واستبقائه عند تاف كان من باب تعليق العين وتعلقها بحجر
 عن البدائع **(قوله فشرط الخ)** تفرع على العلة التي ذكرناها كإفعل في البحر وأشار اليه الشارح ووجه
 التفرع أن العلة كأفادت أن الرهن لا بد أن عكن الاستيفاء منه فقد أفادت أيضا أن الموهوب له لا بد أن
 يكون دينه مضمونا ليعتد بالبقائه فبالنظر الى الأول لا يصح رهن المدبر بما آخر وبالنظر الى الثاني لا يصح
 رهن مال يكتب الوقف فالجامع بينهما عدم صحة الرهن في كل لعله المذكورة فلا تضر المعارضة في كون المدبر
 مروهونا والكتب مروهونا فافهم **(قوله فلا يتأني الخ)** قيل مقتضى كونها أمانة أنها تضمن بالتعدي فالمانع
 من صحة الرهن لهذه الحنية وعليه يحمل شرط الواقفين تفصيلا لا غرامتهم قلت قد صرحوا بان الرهن لا يصح
 الا لدين مضمون وأنه لا يصح بالامانات والودائع وسأيت في بابها متنا والامانات تضمن بالتعدي مطلقا رهن أو غيره
 ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حبسه على ذلك فلا فائدة فافهم ثم أعلم أنها كلها ان أراد بالرهن

فالتدبير على حاله لما مر
 أنه تعلّق وهو لا يبطل
 بجحون ولا رجوع
 (بخلاف الوصية) رقبته
 لانسان ثم جن ثم مات
 بطلت (ولا يقبل)
 التدبير (الرجوع)
 عنه (ويصح مع الاكراه)
 بخلافها) فالتدبير
 كوصية الا في هذه
 الثلاثة اشياء ويراد مدبر
 السفينة ومدبر قتل سيده
 (فلا يبايع المدبر المطلق)
 خلافا لاشافي ولو قضى
 بعهه بيعه نفذ وهل
 يبطل التدبير قيل نعم
 لو قضى بطلان بيعه
 صار كالحرة (ولا يوجب
 ولا يرهن) فشرط واقف
 الكتب الرهن باطل
 لان الوقف في بدستة به
 امانة فلا يتأني الا يقفاه
 والاستيفاء بالرهن به
 بحر
 مطلب في الوصية لعبد

مطلب في شرط واقف
 الكتب الرهن بها

(ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة) تعيلا العربية ويستضعف في باله والحيطة لم يد التدبير على وجه ملك يبعه أن يدبر مقبدا كان مت واث في ملكي أو ان بقيت بعد موتى فانت حر (ويستخدم) المدر (ويستأجر و ينكح والامة توطأ وتكنم) حيا (والمولي أحق بكنسه وأرضه ومهر المدر) لبقاء ملكه في الجلة (وبعونه) ولو جكا كلفاته مرندا (عق) في آخر جزء من حلة المولى (من ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته اذا قال في حصته أنت حر أو مدر ومات مجهلا لعق نصفه من الكل ونصف من الثلث حاي (وسى) بحسابه ان لي مخرج من الثلث (و في ثلثه) لان عقه من الثلث (لم يترك) غيره وله وارث لم يجزه) أي التدبير (فان لم يكن) وارث (أو كان) وأجازة عتق كاه) لانه وصية ولنا لو قتل سدي في قيمته كدبر السفة ولو قتله أم الولد لاسق عليها كما بسطه في الجوهره

مدلوله الشرعي أما ان أراد بمدلوله القوي وأن يكون تذكر تفصيل الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قال واذا لم يعلم مراد الوقف فالأقرب حمله على القوي خصوصا كلامه ويكون المقصود نحو يرز الوقف الانتفاع لمن يخرج من خزانته مشروط بان يضع في الخزانة ما يتركه هو به عادة الموقوف ويذكر الخزانة بمطالبة من غير أن تثبت له أحكام الوقف قال في الاشباه في القول في الدين بعد أن نقل عبارة السبكي بطولها وأما وجوب اتباع شرطه وجهه على المعنى القوي فغير بعيد (قوله) ولا يخرج من الملك عطف عام على خاص وفي الذخيرة وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر نحو البيع والامهار يقع في المدر لانه باق على حكم ملك المولى الا أنه انقصد له سببا لحر به فكل تصرف يطل هذا السبب يمنع المولى منه اه فلذا لا يجوز الوصية ولا رهنه بحر (قوله) الا بالاعتاق) أي لا بدل أو متهر (قوله) ويستضعف في باله) ايضاحه أن المدر الذي كوثب ما مان يسمى في ثلثي قيمته ان شاء أو يسمى في كل البدل بعونه سده فغير ما يتركه غيره وأما ان تترك ما لا غيره وهو يخرج من الثلث عتق مجانا ط وهو حاصل ما في الجرعن الفتح (قوله) أو ان بقيت الخ) حيلة ثانية اختصرت هاما في الجرعن المولى الحسة قال هذه أم أن احصت الى بيعها أو انعتقها وان بقيت بعد موتى فهي حرة فاعها حاز كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه فافهم قال في البحر ولم يصرح بانها مدرة تدبر مطلقا ومقبدا اه قلت كيف يصح كون تدبرها مطلقا مع تصرفه بحجواز بيعها فلذا اجزم الشارح بكونه مقبدا (قوله) ويستخدم المدر الخ) هو وما بعده بالنسبة للجهول وكان المناسب أن يقول ويؤخر بدل ويستأجر كاعبه في الكثر وغيره وقوله حرا فاند للمصع أي للمولى أن يجبره على الخدمة وعلى أن يؤخر وعلى أن ينكحه أي يزوجه بالولاية عليه وعلى أن يعا المدر وعلى أن ينكحه أي يزوجه الغيرة قال في البحر وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت قيمته به تستفاد ولاية هذه التصرفات (قوله) وأرضه) أي أرض الجناية عليه وأما أرض الجناية منه فعلى المولى وطالب الا بال من القيمة ومن أرض الجناية ولا يضمن أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات فأداه في العروق وبعض النسخ وارثه وهو غير عرف لانه مادام سده حيا لا يسلط ط (قوله) لبقا ملكه في الجلة) تبغ فيه الدور واعترضه في الشرب لئلا يأن الملك في المدر كامل لعققه بقوله كل مملوك في حر اه ح وقيل يجب بان معنى كمال ملكه انه مملوك وقبة ويدخل خلاف المكاتب وهذا لا ينافي تقصمه من جهة أخرى وهي انه لا يملك التصرف فيه عا يخرج عنه عن ملكه بغير العتق والكتابة لانه انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف الفن فان ملكه كامل من كل وجه (قوله) وعونه) أي للمولى (قوله) كلفاته) بفتح اللام أي مع الحكم به كما في الدر المنثور وكذا المستأمن اذا اشترى عبدا في دار الاسلام فقدره وعتق بدرا الحرب فاسترق عتق مدره كما في البدائع متهر (قوله) عتق في آخر حرا الخ) نقله في الجرعن المحط ثم قال وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه ومقاد أن فيه قولين وفيه نظرية اذا قال انعتقت فانت حر أو أنت حر بعد موتى لا تقع الحرية الا بعد الموت ط (قوله) يوم موته) صفة لملكه أي من ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير (قوله) في حصته) فالو في مرضه فكل من الضيق يخرج من الثلث ط (قوله) أنت حر أو مدر) أي ردينيها (قوله) ومات مجهلا) اسم فاعل من المضعف أي لم يبين مراده فلو لم يعل ما بين ح (قوله) في عتق الخ) أي مراعاة للفظين فالو لم يتركه غيره وكانت قيمته ستمائة مثالا عتق نصفه بثلث مائة وعتق من نصفه آخر مائتان وسعى بمائة (قوله) ان لم يخرج من الثلث) كماله كانت قيمته ثلث مائة وكان الثلث مائتين فله سعى في مائة (قوله) وفي ثلثه) عطف على قوله بحسابه (قوله) لان عقه من الثلث) لما مر أنه تعلق العتق بالموت فثبت لم يترك سده غيره يعتق منه الثلث ويسعى في ثلثه أما اذا خرج من الثلث فلا سعاية عليه الا اذا كان السدي سفيها وقت التدبير أو قتل سده فله سعى في قيمته كما في الدر المنثور عن الاشباه وقدره واتي (قوله) سعى في قيمته) لانه لا وصية لقاتل الا أن فسح العقب بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمته نفسه ثم اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا قتل المولى النفس ولو بعد اقل ولزوم تعييل القصاص أو تأخيرها الى ما بعد السعاية جوهره ملخصا (قوله) كمنز السفة) فله سعى في كل قيمته مدر أو ليس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذا دبر ومات وعليه ديون بحر (قوله) لا يثني عليها) أي أنها عتق لان القتل موت

ويقتص من هو القتل عداو الا فلا سعاية ولا غيرها لان عقبة السبوصية بخلاف المديرة فان قتلها له ردلاوصية
 جوهره ملخصا **(قوله)** أي كل قيمته مديرا وهي ثلثا قيمته قنا كما مر في عتق البعض وباقى **(قوله)** وهو حينئذ
 ككتاب الخ كذا ذكر في البحر وفتح عليه انه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستند لانما في الجمع
 لورثه مديرا فقتل خطأ وهو يسبي الوارث فعليه قيمته لوليه وقالاديه على عاقلة اه قال وكذا انجز عقبة
 في مرض الموت اذا يخرج من الثلث فانه في زمن السعاية كالكتاب عنده والعلامة الشريفة بل في رسالة سماها
 ايقاظ ذوى الدراية اوصف من كف السعاية محروفا اه اذا يخرج من الثلث يسبي وهو حر وأحكامه أحكام
 الاحرار اتفاقا وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة أو طاب وخلصنا كلامه فيما علقناه
 على البحر وقال السيد الحموي في حاشية الاشياء وهو تحقيق بالقول تحقيق بعض عليه بالنواجد **(قوله)** يحيط
 أي يدين يحيط بجميع ماله الذي من جلته المديرا أو رتبة المديرا لم يكن مال سواه اه ح المال كان الدين
 أقل من قيمته فانه يسبي في قدر الدين والازاد على الدين ثلثها أو يصفه ويسبي في ثلثي الزيادة بمجرد شرح
 الطحاوي **(قوله)** خيارات العتق وهي سبعة اذا كان الشريك موسرا وستة اذا كان معسرا بالسقاط التضمين
 ط ومررت في باب عتق البعض **(قوله)** فان ضمن شريكه أي ضمن السات الشريك المديرا فالا ضمن
 أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسي العبد في النصف الاخر
 كاملا ولو رته وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مديرا ابتداء أحدهما وهو ضمان لنصيب
 شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن الهندية ملخصا **(قوله)** والمديرة أي المولود بعد التدبير لا قبله
 لان حق الحرية لم يكن ثابتا في الام وقت الولادة حتى يسرى الى الولد ولو اختلفا ادعت لادته بعد التدبير
 فالقول للمولى انها قبله معنيته على العلم والبيئة لها ونظامه في البدائع والفتح **(قوله)** مديرة فيعتق بموت سيد
 أمه **(قوله)** وكذا المصنف الخ عبارته وولد المديركهو اه ووقع نحو في بعض نسخ الهاداية بلفظ وولد
 المدير مديرو ودفى في البحر بان التبعية انما هي للام لا للاب وأجاب ح بان لفظ المدير يتناول المديرا والام
 كما مر في لفظ المولود ويكون المراد به في عبارتهما الانثى بقرينة ما قدمناه من أن الولد ينسب الى الام في التدبير
 لا للاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كأيها فلو ذكر عبارة المصنف
 من غير تصرف فيه لكان أولى ط **(قوله)** فتأمل أمر بالتأمل لمخالفتها من عدم تبعته للاب وفي بعض
 النسخ فقال وهو يخرج في ظاهر لان ما بعده لم يذكر المصنف في البيع الفاسد ولو كان كذا لكان مناسب
 تقرع على ما قبله كما قاله المحقق **(قوله)** وأما تدبير الحمل فكتمقه أي انه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي
 ولم يكن له أن يبيع الام ولا يهبها ولا يهبها فان ولدت لاقبل من ستة أشهر كان الولد مديرا وان لا أكثر كان رققا
 اه وتقدم في كتاب العتق انه لو اعتق الحمل لم يجز بيع الام وبازيها ولو دبر لم يجز هبتها في الاصح وتقدم
 وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة **(قوله)** وبطل التدبير معنى الطلاق كما قاله
 صاحب النسخة فإنه لا يظهر حكمه بعد الاستلاد فكأنه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فان قلت ما فائدة
 التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مديرة حر فعتق حالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد المولود ط **(قوله)**
 وبيع الخ قال في البحر بيان المدير بالمقيد وأحكامه وحاصله أن يعلق عتقه بعوته على صفه لا بمطلقه أو
 بزاد شيء بعد موته فان مات وعسلت أو نفقت ودفنت فانت حر فعتق انما كانت اسما أو ائتماع المدير
 بالمقيد لان سبب الحرية لم ينشأ في الحال التي رد في هذا المقيد لوان لا يموت منه فصار كسائر التعلقات
 بخلاف المدير المطلق لانه تعلق عتقه بمطلق موته وهو كان لا محالة اه وأشار الشارح بقوله وذهب الى
 أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا بخصوصه ط **(قوله)** مما يقع غالبا أي مما تقع حياته بعد غالبا احترازه
 عن نحو ما في سنة فانه يكون مديرا مطلقا وقدر الكلام عليه ومعني قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موته
 في هذه المدة التي ابتداءها هذا الوقت ونتهى الى عشرين ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبعد الالاول في
 رأسها فقتضى الوجه لا يعق لان الغاية هنا الاسقاط اذ لو اختلفا تناول الكلام ما بعدهما ففتح مختصا وأجاب في
 البحر بان هذا غير مطرد لا تنقاضي في لا كله الى غدفان الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في القيد

(وسعى في كله) أي كل
 قيمته مديرا يجتبي وهو
 حينئذ ككتاب وقال
 حرم دون (أو) المولى
 (مديونا) محبط ولو دبر
 أحد الشريكين فلا حر
 خيارات العتق فان
 ضمن شريكه فبات يسبي
 في نصفه مختار (و) ولد
 المديرة تدبيرا مطلقا
 (مديرا) أما المقيد فلا
 يتبعها وذكر المصنف
 في البيع الفاسد أن ولد
 المدير كأيها فتأمل وأما
 تدبير الحمل فكتمقه
 (ولو ولدت المديرة من
 سيدها فهي أم ولده
 وبطل التدبير) لانه
 من الثلث والاستلاد
 من الكل فكان أقوى
 (وبيع) أو وهب ورهن
 المدير المقيد (كان قال
 له ان متني سقرى أو
 مرضى) هذا (أو) الى
 عشرين سنة مثلا مما
 يقع غالبا وان مات

أو غسلت أو كفت أو وان

مت أو قتلت خلافا

لغيره ووجه الكمال أو

أنت حر بعد موتى

وموت فلان ما لم يموت

فلان قبله فيصير مطلقا

(أرأيت حر بعد موت

فلان) كافي الدرر

والكثر ورده في الجرحا في

المبسوط وغيره من أنه

ليس نديرا بل تعليقا

بشيء لو مات فلان والموتى

حي عتق من كل المال

ولو مات الموتى أو لا بطل

التعليق (وبعتق المقيد

(ان وجد الشرط) بان

مات من سقرا ومرضه

ذلك (كعتق المدبر)

من الثلث لوجوده بالإضافة

للموت (قال ابن مت من

مرضى هذا فهو حر

فقتل لا يعتق بخلاف)

ما لو قال (في مرضي)

ففرق بين من وفي ولوله

حي فتوصل صداعا أو

بعكسه قال محمد هو

مرض واحد مجتبى

(وقبه المدبر) المطلق

(ثلاثا قبله قنا) به بقى

(و) المدبر (المقيد يقوم

قنا) درر عن الخاتبة

وفها عنها صحيح قال لعبد

أنت حر قبل موتى

بشهر فمات بعد شهر

عتق من كل ما له فادق

المجتبى ولو لا بعده

مع أنها لا سقط وتازعه المقدسي بان السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر الى مضي سنة بخلاف الغد
 فانه اسم زمان مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي لغاية تأمل (قوله وكفت) في نسخ أو وهي الموافقة لما
 في الجرح ط (قوله أو مات أو قتلت) أي ترداده بين الخطين فليس بغير مطلق عند أبي يوسف لان الموت ليس
 بقتل وتعليقا لمعد الامر من منع كونه عزيمته في أحدهما خاصة بغير (قوله ووجه الكمال) أي رجع قول زفرانه
 بغير مطلق بانه أحسن لأنه في العتيق علق موت كسفا كان قتلا أو غرقا قتل وقدمنا غير ما أن الكمال
 من أهل الترجيح كما أفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه بانه من أهل الاحتياط ولا سيما وقد أفاده
 على ذلك في البحر والتهر والخروج من المقدسي والشارع وهم أعيان المتأخرين فافهم (قوله بعدموتى وموت
 فلان) أو موت فلان وموتى كافي الحاكم (قوله فيصير مطلقا) جواب بالمفهوم والتقدير فإن مات فلان
 قبله صار الآن مديرا مطلقا قال في الكافي الأثرى أنه لو قال أنت حر بعد كمال فلانا أو بعد موتى فكمك فلانا
 كان مديرا وكذلك قوله ان كنت فلانا فانت حر بعد موتى فكمك صامديرا اه قال ح عن الهندية
 فلو مات المولى قبل موت فلان لاصير مديرا وكان لورثة أن يبعوه (قوله من أنه) أي ما ذكر من مسئلة
 المتن وكذا قوله بعدموتى وموت فلان كافي البحر (قوله حتى لو مات الخ) تقرير على كونه تعليقا مستعني
 لبيان الفرق بينهما وبين التدبير المقيد بغيره كما في حوازي السبع والعقب بالموت والفرق هو أنه ان مات
 فلان فقط في مسئلة المتن عتق من كل المال وان مات المولى أولا في المسئلتين بطل التعليق كما لو قال ان دخلت
 الدار أنت حر فمات المولى قبل الدخول والمدير المقيد بطل التعليق لا يعتق إلا بموت المولى ومن ثلث ما لا كله
 (قوله بان مات من سفره أو مرضه ذلك) أي أوفى للمدة المعينة فلما قام أو صبح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق
 بطلان اليمين قبل الموت بغير (قوله من الثلث) متعلق بقوله ويعتق وذلك كرهيا بالوجه الشبه وأفاده أنه يسمى
 فيما زاد وان استغرق في كله كافي الدر المنق (قوله ففرق بين من وفي) ووجهه أن من تفسد ان الموت
 مستند وأنشئ من ذلك المرض بان يكون ذلك المرض سببا للموت والقتل سببا آخر وأما في فاتها تفسد أن
 الموت واقع في ذلك المرض سواء كان بسببه أو بسبب آخر (قوله فتقول) أعاد الضمير مد كرامع أن الخ
 مؤنث في تأويلها بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه أن أحدهما من المرضين ينشأ عن الآخر غالبا
 فعدا مرضا واحدا والألف مذكور في كتب الطب أنهم مرضان ولعل تخصص محمد بذلك ككونه الخنزير
 للفرق والألف له مقابلا فأفاده ط (قوله به بقى) وقيل هي قيمته فقا وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل
 نصف قيمته قنا كالكتاب وهو الأصح وعليه الفتوى باقي وفي البحر أنه يختار الصدرا الشهيد ولو لو الخ قال
 في الدر المنق في باب عتق البعض قلت ولكن المتن على الأول ووجهه كما صرح به في الهداية أن المنافع أنواع
 ثلاثة السبع وأشباهه والاستخدام وأمثاله والاعتاق وتوابعه والتدبير فمات السبع (قوله يقوم قنا) فإذا يخرج
 من الثلث وأرمه السباع في ثلث قيمته أوفى كما يقوم قنا المديرا (قوله قبل موتى بشهر) أمال قال بعدموتى
 يشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق إلا باعتاق الوازب أو الوصى كافي البحر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله) في
 الخاتبة ولو مات بعد شهر قبل يعتق من الثلث وقيل من الكل لان على قول الامام يستند العتق الى أول الشهر وهو
 كان صحيحا فاعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قوله ما يصير مديرا بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرية
 فان مضي شهر كان مطلقا عند البعض وقال بعضهم هو باق على التقيد اه قلت القول بعقده من الثلث يصح
 بناء على كل من القولين الآخرين وأما ما خصه في الخاتبة من عتق من الكل فهو على أنه غير مديرا أصلا لما علت
 من أن المدير المطلق والمقيد اتفق من الثلث وقيد بانه مات بعد شهر كافي المجتبى من أنه لو مات المولى قبل مضي
 الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ولو لا بعده) قال في الشرنبلالية وتقيد بجمعه بان يعيش المولى بعد السبع أكثر
 من شهر لئن في محل العتق حال المدة التي يلبها موت المولى تأمل اه أي لانه لو مات بعد السبع باق من شهر ظهر
 أنه وقت السبع كان حرا لاستند العتق الى أول الشهر الذي يليه الموت فافهم لكن هذا التقيد غير صحيح لما قالوا من
 أن الاستناد هو أن ثبت الحكم في الحال ثم استندنا في وقت وجود السبب حتى لو قال أنت حر قبل موت فلان
 بشهر ثم مات فلان لم يمت الشهر لم تعتق لعدم الحملية أي لعدم كونها بخلاف الحال وانظر ما مر في الطلاق

في الأحكام الأربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الأصح) راجع إلى قوله عتق من كل ماله وقوله وأولاده يبعه (قوله لأن الأول أمر الخ) أي والأمير هو طلب الفعل من المأمور وهو أمر متحقق مع التلفظ به فلا يصح استثناءه بخلاف أنت حر فإنه في الأصل أخبار بمحمّل الصدق والكذب ثم استعمل لإنشاء أخرى فيصيح استثناءه ونظرا لأصله كما مر في بابيه وقر في الخبر ههنا أن الإيجاب يقع ما لم يبحث لا بقدر على إبطاله بعده فيحتاج إلى الاستثناء فيه حتى لا يلزم حكمه والأمر لا يقع لأزما فإنه بقدر على إبطاله يعزل المأمور به فلا يحتاج للاستثناء وسيأتي تمامه في باب العيين في الدخول والخروج والله تعالى أعلم

(باب الاستيلاء)

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاء (قوله وخصه الفقهاء بالثاني) أي خصوا الاستيلاء بطلب الولد من الأمة أي استطاقته قال في الدر المنثور في الولد ما يبرأه استيلاء الرجل على البين أو النكاح أو بالثبوت ثم ملكها فإذا استولدها بالزنا انصهر أم ولد عندهم استحسانا وتصيرا أم ولد فليسا كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد عتق عليه كسبا في الفروع (قوله ولو سقط) قال في البحر أطلق في الولد فعمل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد ليس له أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصير المرأة نفسها وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستثن شي لا تكون أم ولد وإن ادّعى اه (قوله ولو مبدرة) فيجمع محررتها سببان التدبير والاستيلاء وقوله في الباب السابق وبطل التدبير تقدم معناه (قوله من سيدها) أي المالك لها كلاً وبعضا وشمل المسلم والكافر ذمياً وأمر تداناً أو مستأمنين كما في البدائع قال في الدر المنثور

وسواء كان مولداً حقيقة أو حكماً ليس له ما إذا وطئ الأب حارة الأثر ثم ولدت فادّعى (قوله ولو بائناً خال الخ) تعمير للولادة أي سواء كانت بسبب الوطء أو بائناً خالاً منه في فروعها (قوله باقراره) أي باقرار المولى بأن الولد منه مخ ومثله في الدرر وقوله ولو حاملاً أي ولو كان إقراره حال كونها حاملاً درر قلت خالاه في باقراره معني مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حاملاً حال من إقراره والمراد منه إقراره بالولادة كما عرفت فصار المعنى إذا ولدت من سيدها ولا دقة مقترنة بإقراره بالولادة ولو كان إقراره بالولادة في حال كونها حاملاً لا الإقرار وإن كان قبل الولادة يبقى حكمه فقارن الولادة ولا يخفى أن هذا المعنى صحيح فلاحاجة إلى نظري احتمال لا تصح وردها فافهم وأفاد أن المدعى بالانقراض والدعوى سواء ثبت النسب معها أو لا قالوا من أم ولده أي نسب ولداً منه التي زوجها من عبدة فإن نسبه إنما ثبت من العبد لا من السيد صارت أم ولده لا إقراره بثبوت النسب منه وإن لم تصدقه الشرع وبه اندفع ما في الفتح من أنهم أخفوا بقدر ثبوت النسب كما حرم في التهر قلت لكن رد عليه ما وزني بأمر غيره وادّعى أن الولد منه فأنها انصهر أم ولده إذا ملكها عندنا كما مر لأن أمومية الولد فرع ثبوت النسب وسيأتي آخر الباب من بديسان (قوله كقوله جله الخ) قال في التهر ينبغي أن يقيد إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فإن وضعته لا كثر لتصير أم ولد في الزرع بل في الواقع عرف بالحل جاءت له ستة أشهر من وقت الإقرار لأنه ملتصق بوجوده وقت الإقرار وواقفه ما في اصطلاح أقرآن أمته حتى منه ثم جاءت بولده ستة أشهر ثبت نسبه منه لأنه ما صادفت ولداً موجوداً في البطن وإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر بل يلزمه النسب لا تالم تنقضي وجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالثبوت اه (قوله وما في بطنها مني) لكن أن قال ما في بطنها من حمل أو ولد لم يقل قوله إنها لم تكن حاملاً وإنما كان رجحاناً لصدقه وإن لم يقل وصدقه فيقبل كافي البحر (قوله أم أدبية الخ) قال في الفتح فاما الأدبية فالمراد عن أي حنفية فرجه الله أنه إن كان حين وطئها لم يعزل عنها وحصلت من مطلق ربه الزنا يلزم من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لأن الظاهر وأخالفه هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وإن كان عزل عنها يحسنها أولاً أم يعزل ولكن لم يحسنها فتركتها تشغل وتخرج بغير رقيب مأمون جائزة أن يبقية لأن هذا الظاهر وهو كونه منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لو جرداً أحد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم التصحيح (قوله كاستيلاء دعوتهم ومجنون) مقتضى التشبيه أنه يثبت بلا دعوى ديانة لا قضاء والتباعد عن نظم الوهبانية أنه يثبت قضاء أيضاً وأصله ما في القشيرة عن نجم الأئمة البخاري عن ولدت الجارية من مولاهما

في الأصح (فرع) قال
مرئض اعتقوا غلاماً
بعد موت أن شاء الله
صح الإيصاء وفي هو حر
بعد موت أن شاء الله لم
يصح لأن الأول أمر
والاستثناء فيه باطل
والثاني إيجاب فيصيح
الاستثناء

(باب الاستيلاء)

هو لغة طلب الولد من
زوجة أو أمة وخصه
الفقهاء بالثاني (أنا
ولدت) ولو سقط (الأمة)
ولو مبدرة (من سيدها)
ولو بائناً خالاً منه
فروعها (باقراره) و ينبغي
أن يشهد لثلاث بستر
ولده بعد موت (ولو حاملاً)
كقوله جله ما في بطنها
منى كما مر في ثبوت
النسب وهذا قضاء
أما ديانة فيثبت بلا دعوى
كاستيلاء دعوتهم ومجنون
وهبانية (أو) ولدت

صارت أم ولد له في نفس الامر وانما اشترط دعوته للقضاء ولهذا أصبح استيلا المعنوية والمجنون مع عدم الدعوة
منها اه قال العلامة عبدالبرن الشحنة في شرح النظم وعامة المصنفين لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة
المقررة في المذهب أنه لا يثبت النسب في ولد الأمة الا بالدعوة اه وظاهره أنه فهم أن المراد بثبوت
الاستيلاء فيها قضاء والا فلا حاجة الى التنبيه على أن عامتهم لم يستثنوها وهكذا فهم في الخبر حيث قال فهذا
ان صحت نسبي وهو مشكل أن الاستثناء والاشكال في ثبوته قضاء لا في ثبوته ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم
في التمر ايضا حيث أحاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه باسلام
زوجته اه وأعرضه بعضهم بان الفرق ظاهر ان في دعوى الولي تحصيل النسب على الغير ثم لا يخفى أن المشكل
الذي فيه الكلام هو ما إذا كان للجنون أو المعتوه أمه بطؤها فولدت أمًا إذا كانت له زوجة هي أمه للغير ولدت
منه وثبت نسب الولد منه بحكم القران ثم ملكها فلا شبهة في أنها تصير أم ولد له قضاء بلا دعوى كالعاقل فقبول
كلام النظم والقضية عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلنا فافهم ولكن الحق أن ثبوته في القضاء مشكل اذ هو
فرع العلم بالوطء وهذا غير مجرد ولا دتهافي ملكه بدون دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاء ولا النسب فلا يتم
يستثنى عامة المصنفين من القاعدة المذكورة فالأقرب حل كلام القضية على ما فهمه السارح من ثبوته ديانة
لا قضاء وان خالف ما فهمه غيره والمعنى أنها إذا ولدت له ثم أفارق وعلم أنه وطئها في حال جنونه وان هذا الولد منه
صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة أن يدعيه وأن لا يسعها والا فلا هذا ما ظهر لي تحرره والله
سبحانه أعلم (قوله من زوج) خرج ما لو ولدت من زنا فملكها الزاني كافى التحريم وسأني في الفروع (قوله ولو فاسدا)
كنكاح بلا شهود (قوله كوطه بشبهة) نظير لا تمثيل للفاسدان المراد به ما ليس بعقد أصلا كما لو وطئها على
نظر أنها زوجته (قوله فاشتراها الزوج) الأولى أن يربذا والوطي يشمل الشبهة (قوله أي ملكها) تعميل لشره
للدخل فيه الملك ما لم يشرط أهية وقوله كذا أو بعضا تعميل للضمير المفعول وأقاده عدم تحريز الاستيلاء في الدر
المتقي هل يصير الاستيلاء في التبيين ثم وفي غيره لا إذا أمكن تكميله اه وفي السدأ ناع الاستيلاء لا يصير
عندهما كالتيرو عنده هو متعزى لا أنه قد يتكامل عند وجود سبب التكامل وشرطه وهو إمكان التكامل
وقبل لا يصير عنده أيضا لكن فيما يحتمل النقل فيه وتغير أفعاله لا يحتمل كامة بين اثنين ولدت فادعاه أحدهما
صارت أم ولد له وان ادعاه جمع صارت أم ولد له ما (قوله أو بعضا) بان اشتراها هو وآخر قصير أم ولد للزوج
ولزنه فبما نصيب بشرى بكونه ونماه في الحر (قوله من حين الملك) أي لامن حين العاوق بجر (قوله فلو ملك
ولدها من غيره) يعني الولد الحادث قبل ملكه أياها أو في الفسخ وفي الميسر لو طلقها فترجعت بأخر فولدت منه ثم
اشترى الكل صارت أم ولد وعق ولدها من غيره يجوز بيعه بخلاف الرفر بخلاف الحادث في ملكه من غيره
فانه في حكم أمه اه (تبيه) استثنى في الفسخ من قولهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كما أنه ما إذا
كان حاربه فإنه لا يستمتع بها لأنه وطئها ما هو اذ في الجبر ما لو شرى أم ولد الغريم من رجل جاهلا بحالها فولدت له
ثم استحقها لولا فاعله على المشتري قيمة الولد لورور وكان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لان ولد أم الولد مالية
فيه كامة لأنه ضمن عنده لان عدم ماله بعد ثبوت حكم أمه الولد فيه ولم يثبت له عاوق في الأصل فلذا يضمن
بألقية اه (قوله وكذا لو استولدها عاقل) عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو استولدها
ثم استحققت ولحققت ثم ملكها اه ح (قوله ثم استحققت) أي استحقها الغير بان أثبت أنها أمه قال ح
وينبغي أن يكون ولدها حاربا بقية لأنه مفروور (قوله فان عتق أم الولد بترك) يعني أن كونها أم ولد
بترك أو أطلق عليه العتق لأنه اعتاقه ما لا حديث أعقها ولدها وحاصله أن الاستحقاق أو الحق لا ينافي
عودها أم ولد بتعبد الملك ولو بعد اعتاقها لان سبب حصرها أم ولد قائم وهو ثبوت النسب منه
فافهم وما ذكره ما خومن الخاصة ونصها عتق أم الولد بترك بترك الملك كعتق المحارم بترك بترك
الملك ونفسه أم الولد إذا أعقها أو ارتدت ولحققت بدار الجبر ثم سببت واشتراها المولى فانها
تعود أم ولده وكذا لو ملك ذات رحم محرمة وعققت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت
فاشترتها عتقت عليه وكذا ما تابوا لنا اه (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه إذا أعقها ثم ارتدت

(من زوج) تزوجه او
فاسدا كوطه بشبهة
فولدت (فاشترها
الزوج) أي ملكها كالا
أو بعضا (فهي أم ولد)
من حين الملك فلو ملك
ولدها من غيره فله بيعه
وكذا لو استولدها عاقل
ثم استحققتا ولحققت ثم
ملكها فان عتق أم الولد
بترك بترك الملك
كالمحارم بخلاف المدبرة

وسيت فلذلكها التصير مدبرة والفرق أن عتق المدبرة وصل إليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى عتقها معلقا
 بالموت بخلاف الاستيلاء فإنه لا يبطل بالاعتاق والأرتداد لقام عليه وهو يوثق نسب الولد بحجر **(قوله حكما**
كالمدرسة) في كونها لا يمكن عتقها بغير ولا بدونه **(قوله وقد مر)** في قوله لا اتباع المدبرة **(قوله في ثلاثة عشر)**
 قال في البيع الفاسد من الجور في فتح القدر هنا علم أن أم الولد بخلاف المدر في ثلاثة عشر حكما لا تضمن
 بالنقص وبالاتفاق والبيع ولا تسعى لغيره وتعتق من جميع المال وإذا استولدا أم ولد مشتر كتمت بثلث نصيب
 شريكه وقبها الثلث ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها العدة عوت السدا واعتاقه وبثت نسب ولدها بلا
 دعوة ولا يصح تدبيرها ولا يصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحرفي بيع أم ولده ويملك بيع مدره ويصح استيلاء مدبرة
 ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اهـ حوز كرمنا هنا أربعة **(قوله نعتق بموته)** أي ولو حكما كلفه بدار
 الحرب مردوا وكذا المستامن لو عاد إلى دار الحرب فاسترق وله أم ولد في دار الإسلام نهر **(قوله من كل ماله)**
 هذا إذا كان إقراره مالا في الصحة أو المرض ومعها ولدا وكانت حلي فإن لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث
 لأنه عند عدم الشاهد إقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط وغيره من روياني في القروع **(قوله والمدبرة تسمى)**
 أي أن لها من الثلث على ما مر تفصيله **(قوله ولو قضى بجواز بيعها)** أي قضى به حتى مثلا على إحدى
 الروايتين عن الإمام من أن القاضي لو قضى بخلاف أنه ينفذ قضاءه أي ما لم يقضه السلطان بعذب خاص
 أما على الرواية الأخرى وهو قولهما المرجح لا ينفذ مطلقا في إقرار القاضي المقلد أو القاضي الفاضل وأنه يقول بجواز
 بيعها وله واقعة مع أبي سعيد البردي شيخ الكرخي حكاه الزلي وغيره وذكرها جراحه **(قوله لم ينفذ)** هذا
 عند محمد وعليه القسري وقال لا ينفذ والخلاف مبنى على خلاف في مسألة أصولية هي أن الإجماع المتأخر هل
 يرفع الخلاف المتقدم عندهما لا يرفع لمافيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعندهم رفع
 عن المنع وذكر في التحرير أن الظاهر من الروايات أنه لا ينفذ عندهم جميعا أو مقاداة ارتفاعه عندهم فثبت
 الإجماع المتأخر أنه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق في المسئلة قول آخر فكان القضاء قضاء على الأقل بل
 فلا ينفذ لمخالفته الإجماع فثبت من المقرر في كتاب القضاء كجاسني بحري أن شاء الله تعالى أن الحكم ثلاثة
 أنواع منه ما لا يصح أصلا وإن نفذته ألف قاض وهو ما يخالف كتابا وسنة مشهورة وأجماعا ومنه ما ثبت فيه
 الخلاف قبل الحكم ويرتفع بالحكم حتى لو رفع إلى قاض آخر لا يراه أمضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم
 أي وقع الخلاف في صحة الحكم به فهذا النوع من القاض آخر فإن كان لا يراه أمضاء وإن كان يراه أمضاء
 ومقتضى قوله بل يتوقف الخ أنه من هذا النوع ومقتضى كونه بخلاف الإجماع أنه من النوع الأول وبه
 صرح الشارح في كتاب القضاء حيث قال عند قول المصنف وأجماعا كل المتعة لا جاع الصحابة على فساد
 وكبيع أم ولده على الظاهر وقيل ينفذ على الأصح فجعل عدم التفاد بينا على مخالفته للإجماع وعليه فلا يصح قوله
 بل يتوقف الخ فتأمل ثم أتت في التحرير عزاء قوله بل يتوقف الخ الجامع ووجهه أن الإجماع المبسوق بخلاف
 مختلف في كونه أجماعا فمبشبه كغير الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم الجامع عليه فكان
 القضاء به نافذا لأنه غير مخالف للإجماع القطعي وقال شارحه ثم الظاهر أن الخلاف في القضاء ببيع أم
 الولد في نفس القضاء كإجماع متعلق الذي هو جواز البيع لا في نفس متعلقه فقط فيتمسك بالجامع لأن
 قضاء الثاني هو الذي يقع في مجتهدية أعني الأول فلذا قال في الكشف وهذا هو الأصل الأول بل اهـ والله
 سبحانه أعلم * (فرع) * باع أم ولده المشتري يعلم بها فقلت فادعاه فهو البائع لأن له فرائضا عليه فإن نفاه
 ثبت من المشتري استحسانا وكذا لو يعلم المشتري أن يكون الولد حرا ونفاه البائع ولو باع مدرته ووظفها
 المشتري علمًا بها فقلت منه ثبت عنه ولم يعتق ورد مع أمه إلى البائع لأنه غير مبرور بحبط **(قوله وإن ولدت**
بعده) أي بعد الولد الذي ثبت منه باعتراقه أو نكاحه **(قوله إذا لم يحرم)** قيد لقوله بلا دعوى **(قوله بخو**
نكاح) أي من كل حرمة من زلة للفراس بخلاف الجرمة بالحيض والنفس والصوم والأحرام وأدخل بلفظ نحو
 الاشتراك فيها فلو ولدت المشتري أم ولدًا أنشأ من ثبت بلا دعوى كجسد كره قيل قوله وهي أم ولدها وبأن يأنه
 أو كانت الحرمة بسبب إرضاعها زوجها الصغيرة نهر **(قوله أو وطء ابنه)** مصدر مضارع لقاعله والمراد

(حكما) أي المستولدة

(كالمدرسة) وقدر (الا)

في ثلاثة عشر مدبرة

في فروق الاشياء والبيع

الفاسد من الجرمتها

(أنها تفتق بموته من

كل ماله) والمدبرة من

ثلاثة (من غير سعاية)

والمدبرة تسمى ولو قضى

بجواز بيعها لم ينفذ بل

يتوقف على قضاء قاض

آخر أمضاء وانظرا

ذخيرة وينفذ في المدبرة

كأمر (وإن ولدت بعده

ولدا ثبت نسبها بلا

دعوى) إذا لم يحرم عليه

بخو نكاح أو كتابة

أو وطء ابنه

مطلب في القضاء بجواز

بيع أم الولد

مطلب في قضاء القاضي

بخلاف مذهبه

أو المولى أمها خنث

لولا ذلك لا كثر من سته

أشهر لا يثبت الابدعة

الاف المزرحة فلا يثبت

بل يعق عليه بدعته ولو

لا قل من سته أشهر ثبت

بلادعوة وفسد النكاح

لنذب استبراء قبله

بحر وقدمناه في نكاح

الرقس وثبت النسب

(لكنه ينبغي بنفهم من

غيره توقف على لعان)

لان الفرائس أربعة

ضعف الامة ومتوسط

لام الولد وعلم حكمهما

وقوى للتكويح فلا

ينتفى الالباعان وأقوى

للعنف فلا ينتفى أصلا

لعدم اللعان (الا اذا

قضيه قاض) غير

حقى رى ذلك فإلزامه

بالقضاء (أو تقاويل

الزمان) وهو ساكت

كأمر في اللعان لأنه دليل

الرضا بغير (فلا) ينتفى

بنفسه في هاتين الصورتين

(اذا أسلمت أم ولد الذى)

يعنى الكافر أو مبدرة

مسكين (عرض عليه

الاسلام فان أسلم فى

له (أو الأسعت) نظرا

للحائنين لان خصومة

الذى والذابة يوم القامة

أشد من خصومة المسلم

(فى) ثلث (قيمتها) قنة

(وعقبت بعد ادائها)

مطلب خصومة الذى

أشد من خصومة المسلم

أن يطأها أحد أصوله أو فروعه (قوله والمولى أمها) المراد أن يطأ المولى إحدى أصولها أو فروعه (قوله)
 خنث (أى خنث) إذ حرمت عليه لأحد هذه الاشياء (قوله لا كثر من سته أشهر) كذا فى البحر عن السليم
 قال والاولى لسته أشهر (قوله لا يثبت الابدعة) لان الظاهر أنه ما وطئها بعد الحرمه فكانت
 حرمه الوطء كالنفي دلالة وان ادعاء ثبت لان الحرمه لا تزول الملك (قوله فلا يثبت) لان الولد للفراش وهو
 الزوج (قوله ولولا لال الخ) قال فى البحر بعد عز ومما به البدائع وظاهر تقسيمه مالا كثر من الستة أمها ولولته
 بعد عرض الحرمه لاقول من سته أشهر فانه يثبت نسبه بلادعوة للثبوت بان العلق فان قبل عرضها وقد ذكره
 فى فتح القدر بحثا (أى فقد وافق بحسنه مفهوم الرواية فأفهمه لكن ينبغي تقسيمه هذا إذا تزوجها المولى غير عالم
 بالحمل لما فى التوشيع وغيره من أنه ينبغي أنه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه أنه يحوز النكاح ويكون نفسا أه
 ذكره فى البحر وغيره فى فصل محرمات النكاح وقد مناه فى نكاح العبد والمدره والقنه كام الولد الاول لأنه اذا
 كان نفسا بما يثبت بالسكوت فغيبا لا يثبت الا بالدعوة أو كفى النهر من المحرمات (قوله لنذب استبراء قبله)
 أى استبراء المولى بها قبل النكاح وظاهره أن العلة فى فساد النكاح نذب الاستبراء وأن ذلك منذ كور فى البحر
 وليس كذلك بل العلة فى فساد ظهور الحمل قبل تمام الستة أشهر كما تفيد عبارة البحر حيث قال وأما البدع
 أنه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال انها حملت منه فكذلك النكاح فسادا فكان
 تعريضا لفساد أه طلاق وقد مناه فى فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء قبل التزوج وقوله لاحتمال
 الخ يفيد أنه لو تحقق حملها منه بان ولدت لاقول من سته أشهر يكون النكاح فاسدا سواء استبراء أم لا ولا يفيد
 عبارة كفى الخ كما حيث قال ولا ينبغي له أن يزوجه وأما وحى يستبرئها فعمل أنها ليست بمحاصل فان
 زوجها فولدت لاقول من سته أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد أه وجهه أن الاستبراء علامة طاهره باعتبار
 الغالب والا فقد تكون حاملا وما رآته من الدم استحاضة والولادة لاقول من سته أشهر من وقت التزوج وفى دليل
 قطعى على كونها حاملا وقتها فلا تعارضه العلامة الطاهره الغالبة ولا يقال إن تزويجها بعد الاستبراء يكون نفيا
 للولد فلا يثبت منه لان نقول انما يكون نفيا اذا علم بوجوده كأمر عن التوشيع أما اذا زوجها على ظن عدم
 وجوده ثم علم أنه موجود فأن يكون نفيا لنسبه فأفهم (قوله للامة) فانه لا يثبت الا بالدعوة وينتفى باللعان
 (قوله لا المولد) يثبت بلادعوة وينتفى باللعان ويغفل نقول فراشا بالتزوج (قوله للمعتدة) أى معتدة البائن
 ح (قوله لعدم اللعان) لان شرط اللعان قيام الزوجية بان تكون منكحة أو معتدة حتى كما تقدم فى بانه ح
 (قوله الا اذا قضى به) استثنائ من قوله لكنه ينتفى بنفسه ط (قوله غير حقنى) أما الحقنى فليس له الحكم من غير
 صريح الدعوى بغير (قوله رى ذلك) أى رى حصة القضاء بانه ولده بعد نفسه من غير دعوى (قوله كأمر فى اللعان)
 حيث قال هناك فى الولد الخ عند الشهنة ومدتها سبعة أيام عاده وعند ابتاع أه الولد صح وبعده لا لاقراره
 به دلالة أه (قوله لا دليل الرضا) عبارة البحر لان التقاويل دليل اقراره لوجود دليله من قبول الشهنة ونحوه
 فيكون كالتصريح (قوله فى هاتين الصورتين) زاد فى الشرح لا سته ماله أو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى
 ستين من يوم الاعتاق كالأمانات ولا يمكن نفية لان فراشا هنا كدليله أه (قوله يعنى الكافر) أى
 ليسهل الحرب للمسلمين أما الذى فى دار الحرب فلا يتمكن من عرض الاسلام عليه فهو معلوم أنه غير مراد فأفهم
 (قوله أو مبدرة) ذكره فى الصبر والنهر أيضا (قوله نظرا للجانين) أى جانب أم الولد بدفع الذل عنها
 بصور نهارة وما وجب الذى يصل الى بدل ملكه (قوله لان خصومة الذى الخ) فى انما يثبت من الغضب
 مسلم غصب من ذى ماله أو سرقه فانه يعاقب عليه يوم القامة لأنه أخذل الماعصوماً والذى لا رضى منه العقوب
 بخلاف المسلم فكانت خصومة الذى أشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لأنه ليس من أهل
 الثواب ولا وجه لأن يوضع على المسلم وبال كافر الكافر فى خصومته وعن هذا أقوالا وان خصومة الذابة
 تكون أشد من خصومة الذى على الذى أه (قوله فى ثلث قيمتها) كذا قاله الاقنالى بان يقدر القاضى
 قيمتها فيقيمها عليها فتصير مكتوبة وهى وان كانت عند الامام غير مقومة إلا بان الذى يعتق فى هذا تقويمها فأده

في التبرع منه في الفتح **(قوله اذ لودت)** أي الى الرق لا عيت مكانة لقيام الموجب ما لم يسل مولاهما يعني **(قوله)**
ولومات قبل سعيها ولها ولد الخ) كذا في عامة النسخ وفي بعضها ولومات قبل سعيها عتقت بلا سعيه ولومات
هي ولها ولد الخ وهي الصواب لان قوله ولها ولد انما يناسب موتها لا موت سيدها لكن يبقى قوله والاعتقت
مجانا غير منطوق عاقله ولا معنى له فكان عليه أن يقول بعد تمام عبارة الصف ولومات هي ومعها ولولده
في سعيها تاسي في سعيها كما يعبره في شرحه على الملتقى **(قوله فيسي في ثلثي قيمته)** أي قنوا قبل في نصفها كما
(قوله والامر بيعها) لان البيع هنا ممكن بخلاف أم الولد والمدير **(قوله ذ كرم مسكين)** أي ذ كرم مسكين
الجبر على البيع بعرض الاسلام عليه وابانه كافي الجبر **(قوله ولومع ابنه)** في بعض النسخ ولومع أبيه بالوحدة
ثم المشاهدة الموافقة لقوله في الدر المنثور ولو كان التبرع له أمه واعتزها ح بانها غير صحيحة واستدل لذلك
بقول الجبر وشمل ما اذا كان المدعي منهما الاب كذا كانت مشتركة بين الاب وابنه فادعاه الاب صرح ولزمه
نصف القيمة والعقر كالاجني بخلاف ما اذا استولد لها ولا ملكه فيها حيث لا يحجب العقر عندها قلت وفيه نظر
ظاهر اذا مانع من دعوى الابن ولد الامة المشتركة كرمع أبيه نعم يقدم الاب اذا ادعاه معه كافي في الدعوى هنا
الامن واحد تخصيص صاحب الجبر يكون المدعي الاب لبيان الفرق بين هذا المسئلة وبين مسئلة أخرى وهي
ما اذا ادعى ولد امه ابنة حيث لا يحجب عليه العقر لانه اذا لم يكن الاب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات الملك فيها
سابقا على الوطء نصا له عن الزنا فالعقر وانما كان له فيها ملك في شقص منها لم يكن زنا وانما كانت الحاجة قبله نصف
العقر فانهم **(قوله ثبت نسبه منه)** لان التسبب اذا ثبت منه في نصفه لصادقته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه
لا يتبرأ لئلا ينسبه وهو العلق لا يتبرأ اذا الولد الواحد لا يعلق من ماءين بدر **(قوله أو مسكتا الخ)** في كافي
الحاكم واذا كانت الجارية بين حرم ومكاتب فولدت ولدا فادعاهما المكاتب فان الولد له والجارية أم ولده وضمن
نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شي فان ضمن ذلك عمر كانت الجارية
وولدها مملوكين لمولاه وان لم يضمنه ذلك ولم يخصه مخرج نصف الجارية ونصف الولد للشرى الخ **(قوله)**
لكنه ان عجز فله بيعها قد علمت انه ان عجز بعد الضمان صارت الجارية وولدها مملوكا وان عجز قبله رجع نصف
الجارية والولد للشرى وحسنه القاضي فيه بيعها على الاول رجع للمكاتب يعني باذن مولاه والولي وعلى
الثاني رجع للشرى ويكون المراد من بيعها سبع حصص منها فانهم **(قوله يوم العلق)** الاول ذ كرم بعد قوله
نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلاما من القيمة والعقر يعتبر يوم العلق كافي الفتح وغيره **(قوله نصف قيمتها)** لانه
تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء در **(قوله ونصف عقرها)** لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه
يثبت بعد الوطء حكما للاستيلاء دفعه الملك في نصيب صاحبه در وقد منقأ أول باب المهر عن الفتح أن العقر
هو مهر مثلها في الجمال أي ما يرغب في مثلها حالا فقط **(قوله ولومع سرا)** لانه ضمان تلك بخلاف ضمان
العق كانه رقيق في موضعه در **(قوله لانه علق حرا الاصل)** اذا التسبب يستند الى وقت العلق والضمان يجب في
ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شيء على ملك شرى يكره در **(تنبيه)** قد استثنى في الفتح بقوله هذا
اذا حلت على ملكهما فلو اشترىها حرا مملوكا فادعاه أحد هاتين نسبه منه وضمن للشرى بكنه نصف قيمة الولد لانه
لا يمكن استناد الاستيلاء الى وقت العلق لانه لم يحصل في ملكهما واذا لا يحجب عليه عقر للشرى بكنه هنا وانما فيه
(قوله وان ادعاهما) قد المصلحة لانه لو سبق أحدهما بالدعوة فالسابق أولى كاتمان كان جوهرة وكونهما
اثنين غير قد عتده بل عند أبي يوسف وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من خمسة **(قوله وقد استويا)**
الخ) أي بان يكونا ملكين أو اثنين مسلمين أو حرين أو اثنين أو مجوسين **(قوله وقت الدعوة الخ)** فلو كان
أحدهما مسلما والأخر ذميا وقت العلق ثم أسلم الذي وقت الدعوة كانا منسوين وكان لهما كاذ كرم في غاية
البيان **(قوله قد ضمن العلق في ملكه)** قال في الفتح اذا حلت على ملك أحد هاتين فباع نصفهما من آخر
فولت يعني لتمام ستة أشهر من بيع النصف فدعياه يكون الاول أولى بكون العلق في ملكه هو وان المناس
أن يقول لائل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلق في ملكه وبدليل ما يأتي في مسئلة

أي القيمة التي قدرها
القاضي (وهي مكانة
في حال سعيها) الا في
مسورتين (بلا رد الى
الرق او بعزت) اذ لودت
لأعيت (ولومات قبل
سعيها) ولها ولولده
في سعيها سعي فيما
عليها والا عتقت بخانا
لأنها أم ولد وكذا حكم
المدير فيسي في ثلثي
قيمتها (ولو أسلم من
الذي عرض الاسلام
عليه فان أسلم فيها والا
أمر ببيعها) تخلصا من يد
الكافر ذ كرم مسكين
فان ادعى ولدا امه
مشتركة (ولومع ابنه
ثبت نسبه منه) ولو كافرا
أمر ببيعها أو مسكتا لكنه
ان عجز فله بيعها (وهي
أم ولده وضمن) يوم
العلق (نصف قيمتها
ونصف عقرها) ولو
معسرا (لا قيمة ولدها)
لانه علق حرا الاصل (وان
ادعاهما) أو جهل
السابق (وقد استويا)
وقت الدعوة لا العلق
(في الاوصاف) فهو
ابنهما فالمرء يستويا
قد ضمن العلق في ملكه

النكاح اه حوفي ثاقف الحياكم من بابدعوا لجل وانا كانت الامهين رجلين فولدت وادافادعيه جمعا وقد
 ملكا أحدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة أشهر قد علم صاحب الملك الاول **(قوله ولو بنكاح)** قال في
 الفتح اذا كان الحل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها هو أو آخر فولدت لاقل من ستة أشهر من الشراء فادعيه
 فهي أم الولد الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاء لا يحتمل التجري عندهما ولا بقاءه عنده فيثبت في نصيب
 شريكه أيضا اه ح **(قوله وب)** معطوف على من في قوله فقدم من العاوق في ملكه ط **(قوله على ابن الخ)** لف
 على سبيل التشر الميراث ط **(قوله ومرد)** كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشرب لالة وهو سبق قلم من صاحب
 البحر لخالقته لما في ثاقف الحياكم وغاية البيان والفتح والزلي من تقديم المرتد على الذي لانه أقرب إلى الاسلام أي
 لأنه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلما وهذا أنفع له ونقل ط عن أبي السعد التتسي على أنه سبق قلم فقلنا
 ثم علم أن مقتضى تقديم أحدهما في هذه المسائل وهو من وجد معه الميرج أنه يصير حكمه حكم الميرج فقلنا
 الشر يكتفى فقط لمساعت من عبارة الفتح من أنها تصير أم ولد الزوج وبنت التتسي منه وعليه فيضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها هذا ما ظهر في فاعته فاني لم أرس صريحه ثم رأيت في ثاقف الحياكم الشهد ما نفسه وانا
 كانت الجارية بين مسلم وذمي ومكاتب وعبد فادعوا جميعا ولها فادعوا المسلم أولى وان كان نصيبه أقل الانصاء
 وعليه ضمان حصصة شر كانه من قيمة الام والعقرو على كل واحد من الآخرين حصصة شر كانه من العقر لاقاره
 بالوطه الا أن العبد يؤخذ به بعد العتق اه فها صريح فيما قلنا والله الحمد **(قوله ثم لا يثبت الخ)** أقول هذا راجع
 لاصل المسئلة وهو ما ادعاهما وقد استوفى في الاوصاف وبثت نسبه منها لاصور الدعوى مع الميرج وان
 اهرم كلامه تعالوا البحر والنهر خلافه لما علت من تقديم من معه التراجع وانها تصير أم ولده وبثت النسب منه
 وحيث صارت أم ولده وحده لم يبق له شريك فيها فلا يحرم وطؤها عليه فانما جاءت بولدها ثابث منه بلاد دعوى
 كالولد اما أحد الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسئلة عن المحتج والذى في المحتج دليل لما قلنا فانه قال
 في تعليل اصل المسئلة ولاهما استوفى في سبب الاستحقاق فيستوفيان فيه حتى لو وجد الميرج لا يثبت منهما بان
 كان أحدهما أب الآخر أو كان مسلما والاخر ذميا ثبت من الاب والمسلم لوجود الميرج ولما ثبت نسبه منها صارت
 أمه أم ولدهما ويقع عقرها فاصا لوجات تأخر لم يثبت نسبه من واحد الا بالدعوى لان الوطه حرام فتعتبر
 الدعوى اه فقولها ولما ثبت نسبه منها راجع لاصل المسئلة والمسئلة للميرج لقوله في مسئلة الميرج لا يثبت منها
 فقوله ولوجات تأخر من فروع اصل المسئلة أيضا كاهو ظاهر فافهم واغتم هذا التصريح فانه من فتح القدر
(قوله كامن) أي في قوله ان لم يحرم عليه ح **(قوله وهي أم ولدها)** فتخدم كلا منهما يوما وانا مات أحدهما عتقت
 ولا ضمان للحي في تركه الميرضا كل منهما بعقها بعد الموت ولا تسمى الحي عند أي حنفية لعدم تقوهرها وعلى
 قولهما تسمى في نصف قيمتها بحر **(قوله ان جلبت في ملكهما)** بان ولدت لستة أشهر فان كثر من يوم الشراء ح
 عن البحر **(قوله لا)** أي لا تكون أم ولدهما لو اشتراها حلي بان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء
 فادعيه وكذا لو اشتراها بعد الولادة ثم ادعاه بحر **(قوله لانهما دعوت عتق)** أي لادعوه استيلاء فعتق الولد
 مقتصر على وقت الدعوى بخلاف دعوى الاستيلاء فان شرطها كون العلوق في الملك وتستندأ حرية ثاقف الحياكم
 العلوق فيعلق حوا ففتح وحاصله أن قول كل منهما هذا الولد ابني بحر من مملو ولا تصير أمه أم ولدهما ولا يجب
 على كل واحد منهما العقر لصاحب لعدم الوطه في ملكه كما في الزلي **(قوله فولاؤه لهما)** فترجع على كونها
 دعوة عتق من كل منهما فكان كل واحد عتق نصيبه منه فيكون ولاؤه له لكن صريح الزلي وكذا في الدرر
 بنيت النسب منهما فثبت النسب فما قلنا لا يولد تأمل ثم تقدم أول العتق أثناء اذا قال هذا ابني عتق
 مطلقا وكذا ثبت نسبه اذا صلح ابنه أو كان مجهول النسب والام يثبت نسبه ويحصل التوفيق تأمل **(قوله)**
 فيضمن نصف قيمة الولد أي لانهما دعوات عتاق فيضمن حصته يكمن الولد بخلاف ما اذا جلبت في ملكهما
 فانه لا يضمنه كامن في قوله لاقية ولدها **(قوله لا العقر)** لعدم الوطه في ملك صاحبه **(قوله وعلى كل نصف)**
 عقرها لان الوطه في الحل المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر وقد تعذر الاول الشبهة فتعين الثاني نهر **(قوله)**

ولو بنكاح وأب ومسلم
 وحر وذمي وكتابي على
 ابن وذمي وعبد ومرد
 وعجوبي ثم لا يثبت
 نسب ولدان بلا دعوة
 لحرمة الوطه كامن وهي
 أم ولدها ان جلبت
 في ملكهما لاواشترى
 حبلى لانهما دعوت عتق
 فولاؤه لهما وبادعاه
 أحدهما يضمن نصف
 قيمة الولد لا العقر وعلى
 كل نصف عقرها

وتقاصدا لا انا كان نصيب

أحدهما كثر فاحذف

منه الزائدة) لان المهر

بقدر الملك (يختلف

السوة والارث والولاء

فان ذلك لهماسوية وان

كان أحدهما أكثر

نصيبا من الآخر لعدم

تجزئ النسب فيكون

سوية لعدم الأولوية

ويشع الارث والولاء

(ورث الابن من كل اربث

ابن) كامل (ورثانته

ارث أب) واحد وكذا

الحكم عند الامام او كثر

ولولاء وعماه في الصر

وفيلومات أحدهما أو

أعتقها عتقت بلاشي

قلت فالعتق انما يضر

في القصة لافي أم الولد بل

يعتق بعضها يعتق كلها

انفاقا محتسب فلصفا

(حارية بين رجلين ولدت

فأعدها أحدهما وأعتقه

الآخر وخرج الكلامان

منهما (معافاة دعوة أولي

لاستنادها للعاقب خاتبة

(ادمي ولد أمة مكاتبه

وصدقها المكاتب لزم

(النسب) لتصادقهما

كسوة ولد حارية

الاحني أم الولد مكاتبته

فلا يشترط تصديقها كما

سعي (و) لزم المدي

(العقر وقية الولد) يوم

ولد (وسقط الحد) عنه

(الشبهة ولم تصير أم الولد)

لعدم ملكه (وان كذب)

المكاتب (لم يثبت

(النسب) لحجره على

نفسه بالاعتد

وتقاصدا) أي سقط ما على كل واحد منهما لا الآخر مما له على الآخر ان تساوى قال في التمه فائدة يحجب العقر مع
هذا أنه لو أبرأ أحدهما صاحبه بقي حق الآخر ولوقوم نصيب أحدهما الدراهم والآخر بالذهب كأنه لا يدفع
الدراهم ويأخذ الذهب (قوله) فأخذته الزائدة) وكذا الغلة والكسب والخلمة مهر (قوله) بخلاف السوة
أي النسب (قوله) والأرث) أي اربث الولد منهما (قوله) والولاء) حق التعبد والولاية أي ولاية الانكاح فانها
ثبت لكل من المدينين كلا وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البصرين وصاحب الخاتبة فان كان لهذا الولد
مال ورث من أخ له من أمه أو وهبه له لا ينفرد بالتصرف فيه أحد الا لو بن عندهما وعند أبي يوسف ينفرد ام
(قوله) سوية) أي لا على قدر الحصص بل يستويان في ثبوته لكل منهما كمالا (قوله) لعدم تجزئ النسب المخرج
قال ابن بلي النسب وان كان لا يتجزأ لكن يتعلق به أحكام متجزئة كالأرث والنفقة والحضانة والتصرف في
المال وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية الانكاح فاقبل التجزئة ثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها ثبت
في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس معه غيره أم وعلمه في الصر (قوله) اربث ابن كامل) لا يربث كل منهما
أنه استعمل الكمال مهر (قوله) وورثانته اربث أب واحد) لان المستحق أحدهما فيقسمان نصيبه لعدم الأولوية
نهر وإذا مات أحدهما كان كل الميراث الباقي منهما ولا يكون نصفه الباقي ونصفه لورثة الميت كذا قالوا ويزم
عليه أن تكون أمه أو ولد الباقي فلا يعتق شيء منها جوى عن العقوبة وأما بالنسب أو
السودان عدم تورث لورثة الميت للمانع وهو جميع ما يورث الباقي لثبوته له كالأرث والمانع لعق الأم بموته فظهر
الفرق (قوله) وكذا الحكم المخرج) أي أن قوله وان أديا معاليس يقيد بل اذا كان الشركا جماعة وأدعوه ثبت
نسبهم عند الامام وعند أبي يوسف يثبت النسب بين اثنين فقط وعند محمد بن ثلاثة وعند زفر من خمسة
(قوله) ولولاء) أي لو تنازع فيه امرأتان قضيه بأضامنهما عند لا عندهما ولو بهما رجل يعق بينهما عنده
والرجل فقط عندهما بحجر (قوله) عتقت بلاشي) أي بلاسعاية ولا ضمان لما مر من عدم تقويمها عنده (قوله)
قلت المخرج) هو صاحب الصر وقال انه منه عليه في المجتبى قلت والذي في المجتبى قال أستاذنا ظن بعض الناس أن
قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعتاق لا يتجزأ عند أبي حنيفة وقد كشف السرفيه القاضي المصنف في غنى
الفقهاء وشيخ الاسلام بان الاعتاق يتجزأ عنده لكن العتق لا يتجزأ فيسري إلى نصيب بشره وانما آخر العتق
فما إذا عتق بعض القرن نظر السبا كتب لصل إلى حقه بالعمان أو السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه
لا يجب لا الضمان ولا السعاية عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فعتق في الحال ١١ ثم اعلم أن الكلامان في
تجزئ اعتاق أم الولد أو ما نفس الاستلزام فانه يتجزأ عنده كالتيدير كقصدناه عن الدائع وقوله لافي أم الولد يقيد
أن الاعتاق يتجزأ في المذهب والمكاتب وذكر في معاقبته على الحر ما يدل عليه وأما ما استدلل به على ذلك فهو
انما يدل على تجزئ التديبر والكتابة لا على تجزئ اعتاق المكاتب والمدر فافهم (قوله) وخرج الكلامان منهما
(معا) أمالو تقدم أحدهما فان كان المدعى فهو كذلك بالاولي وان كان الاعتاق فالظاهر أنه أولى لكون المعتق
قد اعتق نصيبه فليس به الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه ابني اعتاقو يثبت نسبته منه ان جهل
نسبه وكانهم سكنوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله) فالدعوة أولى) ولولم يدعى كافرا كما في الحاكم (قوله)
لاستنادها للعاقب) أي لو ثبت العاقب والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا والاعتاق عن المخرج (قوله)
كسوة ولد حارية) ولحجارة بلا اجنبي) بجميع عدم ملكه التصرف فيها بخلاف ما لو ادعى ولد حارية بأنه لان الأب ملك
عليه فلا يصح تصديق الابن بل يعتبر تصديق المكاتب والاحني لكن ياتي أنه يعتبر في الاحني تصديق
الولد والاحلال الاولاد من زنا لا يثبت نسبه (قوله) أمالو مكاتبته) أي لو ادعى ولد نصيب مكاتبته لم يشترط
تصديقها وخبر ابن القاعدي كتابا وأخذ عقرها ون أن يحجر نفسها وتصير أم ولد كذا في الهداية والدرية
نهر (قوله) كما سيجي) أي في كتاب المكاتب ح (قوله) وزم المدي العقر) لانه ولو بغير نكاح ولا ملكين
نذر (قوله) وقية الولد) لانه في معنى المفقور حنيفة عند دلا وهو انه كسب كسبه فله رض رقة فيكون حر بالقيمة
ثابت النسب منه لان القيمة هنا تعتبر يوم ولد وفي المفقور يوم الحسومة بحجر والفرق في الفسخ (قوله) حجرة على
نفسه) أي بلغ السيد نفسه عن التصرف في كسب المكاتب بالعقد أي بعقد الكتابة فاشترط تصديقه الا أنه

لملك الوليد باعتق عليه نهر **(قوله)** ولدت من الخ في كافي الحاكم واذا وطئ جارية رجل وقال أحلها لي والولد
 ولدي وصدقه المولى بأنه أحلها له وكذب في الولد لم يثبت نسب الولد منه لأن الاحلال ليس بنكاح ولا ملك
 عيين فان ملكه يوم ثبت نسبته منه وإن ملك أمه كانت أم ولده وإن صدقه المولى بان الولد منه فهو وابنه حين
 صدقه وهو عبد لولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابوين ان ادعى أن مولاهما أحلها له وإن الولد
 ولده إلا أن الولد يعتق بالقرابة اذا ثبت نسبته اه وطاهر قوله لأن الاحلال ليس بنكاح ولا ملك عيين فيقد
 أن المراد به أن يقول أحلها لي ولعل وجه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة عقد لأن حلها لا يكون
 إلا بالنكاح أو علق العيين فكانه قال ملكك لي تضعها بأحد هذين السبين وذلك وإن لم يصح لكنه يصير شبهة
 مؤثرة في الحمد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد لهما من أنه اذا ملكها بعد ما ولدت منه
 بنكاح فأسدأ ووطء شبهة نصير أم ولدي لثبوت النسب بذلك هذا ما ظهر لي وفي حدود الفتاوى الهندية
 عن المحيط رجل أحل جارية بتغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه اه فهذا يؤيد ما مر من أن الاحلال قوله
 أحلها لي بدون ملك ولا نكاح ان لو كان باحدهما لم يكن التصريح بسقوط الحد وجهه اذا لمعنى القول بان
 من وطئ زوجته أو أمته لاحد عليه فافهم **(قوله)** (والا) أي وإن لم يصدق فيه ما جعلا بان كنهه فيها جميعا أو في
 أو في الاحلال فقط أو في الولد فقط لم يثبت نسب له لكن الأخيرة مذكورة في المتن والاولى مفهومه منها بالاولى
 فيثبت الثانية مقصودا بالنسبة عليها مخالفتها لظاهر كلام الزبلي المذكور ولرفع المخالفة بينهما فافهم **(قوله)**
 وقول الزبلي الخ هذا الجواب للصف ح **(قوله)** فلا مخالفة أي بين ما في الزبلي وبين ما في الثانية والدرهم
 أنه لا يثبت النسب إلا اذا صدقه في الامر بن جعلا ومثل ما في الزبلي ما قدمنا من عبارة الكافي **(قوله)** أي المولى
 أفاد أن إضافة تكذيب الضمير من إضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي تكذيب المولى ياء **(قوله)** ولو
 مكاتبه أي ولو كان مولى الأمة مكاتب المدعي أفادته ثبوت النسب علق الولد في مسئلة المكاتب المارة **(قوله)**
 ثبت النسب أي في صورتين صورته ملكها وصورته ملكه أما الثانية فظاهرة وأما الاولى فقد تبع المصنف فيها
 الخاتمة والدرر واستشكلها جابان المكذب لا عدواه قبل أن يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع
 المانع وزال المنازع اللهم إلا أن يكون قوله ما ملكها أي مع ولدها اه قلت لكنه خلاف ما فهمه شارح حجب
 عطف بآيه وقوله أو ملكه فانه ظاهر في أن المراد ملكها وحدها ولعل وجهه أنه اذا ملكها وصارت أم ولده يحكم
 اقراره بزم ثبوت نسب الولد منه لأن أمومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فيثبت نسبته من المدعي ضرورة مع بقائه
 على ملك المولى حتى اذا ملكه المدعي عتق عليه وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أي في الاحلال والولد اما
 اذا كان المراد تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الاحلال فالأمر أظهر لتصديقهما على أن وطئها كان حلالا
 له فتأمل **(قوله)** اذا ملكها فبديه لفسدان قوله وتصير أم ولده راجع للصورة الاولى فقط ولولا ذلك لتوهم أنه
 راجع للصورتين جاعرجع اليهما قوله ثبت النسب وهو غير صحيح لأنه اذا ملك الولد لم يملكها لا تصير أم ولده مالم
 يملكها ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبته أن تكون أمه أم ولده قبل أن يملكها كما لا يخفى فعلم أن هذا القيد لا بد
 منه فافهم **(قوله)** (والنسب) أي انحصارنا كما علمنا به كتاب الحدود **(قوله)** إلا أن يصدق فيه ما مخالف لاطلاقهم
 في كتاب الحدود وعدم ثبوت النسب وإن ادعاه وتعللهم بتعريضه زنا بدله فلا يحمل لهذا الاستثناء هنا ولم نجد
 غيره نعم محله في المسئلة السابقة وخبر فيها يعوناني الاحلال والولد **(قوله)** عتق عليه أي ولم يثبت نسبته كافي
 الكافي ففعله العتق هنا الجزم فلا نسب كما يأتي لكن توقف عقده على ملكه خاص بما اذا كانت الجارية لأمه أنه
 بخلاف آية أو أم مملو في القية وطئ جارية آية فولدت منه شوأ ادعى شبهة أو لا لم يحجر بيع الولد له ولولده
 فعتق عليه وإن لم يثبت النسب اه أي يعتق على الأب البعثة **(قوله)** لعدم ثبوت النسب (لأن أمومية الولد
 فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال في الكافي وقوله لم يثبت له لم يكن شبهة في ذلك اه أي في ثبوت النسب
 وانما هو شبهة في سقوط الحد بخلاف ما أمر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيها كمنزولها لخالص أن الوطء في دعوى
 الاحلال ووطء شبهة وبه يثبت النسب فيثبت أمومية الولد بخلاف الوطء مع طين الحل فانه زنا محض وإن سقط فيه

(ولدت منه جارية غيره)
 وقال أحلها لي
 مولاهما والولد ولي
 وصدقه المولى في
 الاحلال وكذب في الولد
 لم يثبت نسبته فان صدقه
 فيها جميعا ثبت والالا
 وقول الزبلي ولو صدقه
 في الولد يثبت أي مع
 تصديقه في الاحلال
 فلا مخالفة كما لا يخفى (ولو
 ملكها) أو ملكه (بعد
 تكذيبه) أي المولى ولو
 مكاتبه (وما من الدهر
 ثبت النسب) وتصير
 أم ولده اذا ملكها البقاء
 اقراره (ولو استؤجر جارية
 أحلها بوبه) أو جده (أو
 امرأته وقال لمنعت حلها
 لي فلا حد) للشبهة (ولا
 نسب) إلا أن يصدق
 فيها (وإن ملكه يوما
 عتق عليه) وإن ملك
 أنه لا تصير أم ولده لعدم
 ثبوت النسب

الحدود إذا كان ظن الخل غير معتبر في ثبوت النسب ونقض الفعل معه لا تثبت أمومة الولد إذا ملك الام وان كان أقرب بالولادة الزنا لا يثبت فيه النسب وأمومة الولد فرع ثبوته في الفتح عن الإيضاح أمه حات ولد فادعاءه أحق لا يثبت نسبه صدقة المولى أو كونه فان ملكه المدعى عتق ولا تصير أمه أم ولد أه أي لأن عتقه لا يثبت النسب ولا يثبت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وهذا سقط ما أورده على تعليل الشارع أنه لما ادعى الولد فقد أقر له بالنسب ولأمه مأمومة الولد فلا ملك إلا لأمه وهو كونه مالك الغير فينفي أن تصير أم ولد وان لم يثبت نسب الولد أه لأنه إذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد فافهم أم ولد قلت قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو تزوج أمته من بعده ثم ولدت فادعاءه قلت انما صار أم ولد للمولى لا لقراره بان الولد عتق قبل التزويج فلو طه حلال لكن لم يثبت منه لوجود الفرائض الصحيح فقد تعلق به حق الغير وهو الزوج ولو لا تثبت من المولى لم يثبت منه هنا العارض والزنا لا يثبت منه الولد على كل حال هنا ما ظهر في (قوله لكنه نقل) أي المصنف وقوله ثبت النسب أي تصير أم ولد ضرورة ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فينفي قوله لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه والجواب بان ما نقله المصنف عن الدرر والخاتمة ليس في هذه المسئلة وهي قوله فثبت حملها في بل في مسئلة دعوى الاحلال ونقل ح عبارتهما بنسبهما وقد علت الفرق بين المستثنى وأن ظن الخل شبهة في سقوط الحد فلا يثبت ثبوت النسب بخلاف دعوى الاحلال فانها شبهة فيها ما فلا استدراك في غير محله فافهم (قوله نعم في الخاتمة الخ) يعني أن هذا الاشكال فيه لان الزنا لا يثبت فيه النسب فلا تصير أم ولد وان ملكها لكن قد علت أن الوطء في مسئلة ظن الخل زنا أيضا (قوله لم تصير أم ولده) أي فله بيعها ط (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزو حقيقة (قوله ولو أخاه لايه لا) والفرق أن الاخ ينسب الى أخته لايه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة اما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهة الفتح بالملك كافي شروح الهداية ولذا الوطء برثه أخوه لأمه دون أخيه لاسه (قوله عليكها لطفله) فائدة ذلك وان خرجت من ملكه أنه يخاف أنها إذا ولدت فقد تمت دعيته وتكدر عيشه فاذا علت أن له بيعها كلها أراد انقاذ له وإذا اعانها ينقضي شغلي طفله بدلا عما كان يتفق عليه من ماله أيضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر أن بيعها لطفله ينفع بلا ضرر بلحقه فافهم (قوله ثم يتزوجها) أي يزوجه وانفسه وإذا ولدت منه ولدا يعتق على الطفل لكونه ملك أخاه (قوله والا فمن الثلث) لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق في المرض وهو من الثلث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لانه كان ملكا له قبل أن تعتق بموته (قوله الا اذا أوصى لها به) لانها تعتق بموته فتكون وصية لمختلف القن اذا أوصى له شيء من ماله فلا يصح الا اذا أوصى له بثلث ماله أو برقبته فانه يصح كإمري بباب التدبير (قوله أن يترك لها الخ) ظاهر الاطلاق أنها تستحق ذلك لانه يشمل ما اذا كان في الورثة صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقد مر تفسير المحقق والقصاص والمقتعة في المتعة من باب المهر (قوله ولا شيء للدر) أي من الشاب وغيره مخرج عن المحتى ثم المدة كذلك أنه لو نظر وجه الفرق بينهما بين أم الولد في الخاتمة رجل أعتق عبده وله مال فبأنه لو لا ما لا نو باواري العبد أي ثوب شاه المولى (نقطة) نقل ط في هذا الباب عن قاصحان سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة قال ان كان لها منه ولطفها النفقة والا فلا نفقة لها أه قلت المراد أنها يجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما قدمنا التصريح به في باب النفقة عن الشفعة أي تنتفي من مال ولدها الذي ورثه لامن أصل مال الميت لانه صار مال الورثة وهي أخبية عنهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان)

(قوله مناسيته الخ) قال في الفتح استدل كل من البين والعناق والطلاق والنكاح في أن الهرل والا كراه لا يؤز فيه الا أنه قد قدم النكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق دفعه بعد تحقيقه بلاؤا ما أوجبه واخصص العناق عن البين بزيادة مناسيته والطلاق من جهة مشاركته ايا في تمام معناه التي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية فقدمه على البين (قوله في الاسقاط) فان الطلاق اسقاط قيد النكاح والعناق

كذا ذكر المصنف تبعاً
للز يلى لكنه نقل هنا
وفي نكاح الرقيق عن
الدرر والخاتمة انه لو
ملكها بعد تكذيبه
بوماتب النسب لبقاه
الأقرار فتدبر نعم في
الخاتمة في بامة فقلت
فلكها لم تصير أم ولده وان
ملك الولد عتق وفي الاشياء
لوملك أخيه لانه من
الزنا عتق ولو أخيه
لأبيه لا (فروع) ما أراد
وطه أمته ولا تصير أم
ولده عليكها لطفله ثم
يتزوجها أو أمومتها
في مرضه ان هناك ولد
أو حبل تعتق من الكل
والا فمن الثلث وما في
يدها للمولى الا اذا أوصى
لها به نعم في المحقق
استحسن محمد أن يترك
لها نفقة وقص ومقتعة
ولا شيء للغير والله
سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الايمان)

مناسيته عدم تأثير الهرل
والا كراهه وقد مد
العناق لمشاركته الطلاق

في الاسقاط

اسقاط قبح الرق ط (قوله والسراية) فاذا طلق نصفها سرى الى الكل وكذا العتق أى عندهما لقولهما
 بعدم تحريمه أمامه فهو محرم ط (قوله لغة القوة) قال في التهر واليمين لغة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة
 والقسم الآن قولهم كفى المغرب وغيره سعى الحلف عينا لان الخالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يمتسكون
 بأيمانهم عند القسم فقد كفى القتم أن لفظ اليمين منقول من أصل اللغة إلى عرفها فلا
 يتنافى كونه في اللغة مشتركا بين الثلاثة وإنما اقتصر الشارع على القوة لظهوره بالنسبة بينهما وبين المعنى
 الاصطلاحي المذكور في المتن قلت وأنها الأصل فقد قال في الفتح في باب التعلق إن اليمين في الأصل القوة
 وسبب أحدي البدن باليمين لزادة قوتها على الأخرى وسعى الحلف بالله تعالى عينا لأفادته القوة على المحلوف
 عليهما الفعل والترك ولا شك أن تعلق المكره لنفسه على أمر يفد قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعلق
 المحبوب لها على ذلك يفيد الحيل عليه فكان عينا اه فقد أفاد أن أصل المادة معنى القوة ثم استعملت في اللغة
 لمعان آخر لوجود المعنى الأصلي فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو الاستيفان على الكافر بالله تعالى وكافر
 النعمة وعلى الليل وعلى الفلاح وهكذا في كثير من الالفاظ القوية التي تطلق على أشياء ترجع إلى أصل واحد
 عام فيصير أن يطلق عليها لفظ الاشتراط نظرا إلى اتحاد الماد مع اختلاف المعاني وإن يطلق عليها لفظ المنقول
 نظرا إلى المعنى الأصلي الذي ترجع إليه والقول بان المنقول يهجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس منه غير مقبول
 فان اليمين إذا أطلق على الحلف لا يراد به القوة لغة ولهذا قال في الفتح هنا بعد ذكره أنه منقول ومفهومة لغة
 جلية أولى أنشائية صريحة الجزاء أن يؤكدها بجهة أخرى بعد ما خبرية فاحتج بآي من التوكيد اللفظي بالجملة بخوريد
 فائز بدوام فان المؤكده هي الثانية لا الأولى بعكس اليمين وأنشائية عن التعلق فانه ليس عينا حقيقة لغة الخ
 وقوله يؤكدها الخ أشار إلى وجود المعنى الأصلي وهو القوة لا على أنه هو المراد وكذا إذا أطلق على الجارحة
 لا يراد به نفس القوة بل البدل المقابل ليسا وهي ذات والقوة عرض فقد هجر فيه المعنى الأصلي وإن لوحظ اعتباره
 في المنقول إليه وهذا أظهر أن المناسب بيان معنى اليمين اللغوي المراد به الحلف لمقابل به المعنى الشرعي وأما
 تفسيره بالمعنى الأصلي فغير مرضي فانهم (قوله على الفعل أو الترك) يتعلق بالعزم وبقوى ط (قوله فانه
 عن شرعا) لانه بقوى به عزم الحالف على الفعل في مثل أن لم أدخل الدار فزوجه طالق وعلى الترك في مثل أن
 دخلت الدار قال في الجرح وظاهر ما في البدائع أن التعلق بين في اللغة أيضا قال لان محمد أطلق عليه عينا نقوله
 جهة في اللغة (قوله مذكورة في الأشياء) عبارة تحفل بالحلف حيث بالتعلق الآتي مسائل أن يتعلق بالفعل
 القلوب أو يتعلق بحجى الشرف ذوات الأشهر أو بالتعلق أو يقول إن أدبت إلى كذا فانت حر وإن عجزت
 فانت رقيق أو أن حضت حضة أو عشرين حضة أو بطول الشمس كافي إجماع اه قلت وإنما بحث في
 هذه الخمسة لانها لم تنحصر للتعلق أما الأولى كانت طالق إن أردت أو أحببت فلان هذا استعمال في التملك
 ولا يقتصر على المجلس وأما الثانية كانت طالق إذا خاض رأس الشهر أو إذا أهل الهلال والمرآة من ذوات
 الأشهر دون الحض فلانه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقها وقت وقوع الطلاق السني
 لا في التعلق وأما الثالثة كانت طالق إن طلقته فلانه محتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه ما الكا
 لطلاقها فلهذا تسمي للتعلق وأما الرابعة كقولها إن أدبت إلى كذا فانت حر وإن عجزت فانت رقيق فلانه
 تفسير للكتابة وأما الخامسة كانت طالق إن حضت حضة أو عشرين حضة فلان الحضة الكاملة
 لا وجود لها الا وجود جزء من الظهر فقع في الظهر فأمكن جعله تفسير الطلاق السنة فلم تنحصر
 للتعلق وحيث لم تنحصر للتعلق في هذه الخمس لا يحمل على التعلق حيث أمكن غيره صونا للكلام
 العاقل عن المخطور وهو الحلف بالطلاق وإنما بحث في أن حضت فانت طالق لانه لا يمكن جعله تفسير
 للسدي لان السدي أنواع بخلاف السني فانه نوع واحد وحيث أنضاف أنت طالق إن طلعت الشمس
 مع أن معنى اليمين وهو الحال والنوع مقتودومع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا خطر فيه لانا نقول المجلس
 والنوع غرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون التزم والحكمة والحكم الشرعي في العقود الشرعية
 يتعلق بالصوره لا بالثبوت والحكمة ولذا الحلف لا يبيع فباع فاسد احتج لوجود ركن البيع وإن كان

والسراية (اليمين) لغة
 القوة وشرعا (عبارة عن
 عقد قوي به عزم الحالف
 على الفعل أو الترك)
 فدخل التعلق فانه عين
 شرعا الآتي خمس مذكورة
 في الأشياء

مطلب حلف لا يحلف
 حيث بالتعلق الآتي
 مسائل

المطلوب منه وهو المألّف غير ثابت اهـ ملخصاً من شرح تلخيص الجامع لأن بلدان الفارسي وبه ظهر أن قول
 الأشباه أو بطوع الشمس سبق قلم والصواب اسقاطه وأن يقول لا بطأوع الشمس فافهم (قوله) فلو حلف
 لا يحلف الخ) فترى على كون التعليق عينا وقوله حنث بطلاق وعناق أي بتعلقهما ولكن فبما دعا المسائل
 المستتة فكان الأولى تأخير الاستثناء إلى هنا كما في عبارة الأشباه (تنبيه) يتفرع على القاعدة المذكورة
 ما في كافى الخ كما قال لامرأته أن حلفت بطلاق فعبدي حر وقال لعبدك أن حلفت بعتقك فأمر أن يطلق
 فإن عبده يعتق لأنه قد حلف بطلاق امرأته ولو قال لها إن حلفت بطلاق فأنت طالق وكره فلا تطلقت تنتين
 باليمين الأولى والثانية لو دخل بها أو افواحدة (قوله) وشروطها الاسلام والتكليف (قال) في النهر وشروطها كون
 الحالف مكلفاً مسلماً وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه إلى البدائع وما قلناه
 أولى اهـ وجه الأولوية أن الكافر على الصحيح مكلف بالفروع والاصول كما حقق في الاصول فلا يخرج التكليف
 واعلم أن اشتراط الاسلام إنما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو أن فعلت كذا فاعلى صلاة وأما
 اليمين بغير القرب نحو أن فعلت كذا فأنت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح والحاصل أنه شرط لليمين
 الموجبة لعبادة من كفره أو بخوصلة وصوم في عين التعليق وسيدكر المصنف أنه لا كفارة بين كافر وأما
 مسلماً وأن الكفر بطلها فلو حلف مسلماً ثم ارتد ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة اهـ وحنثه فالاسلام شرطاً لعقاده
 وشرط بقائها وأما تحلف القاضي فهو عين صورته جافته كونه كائناً ومقتضى هذا أنه لا يتم عليه في الحنث
 بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالأولى على القول بتكليفه بالفروع فاقبل من أن عين الكافر
 مستعقبة لغیر الكفارة وأن من شرط الاسلام نظراً في حكمها فهو غير ظاهر فافهم ويشترط خلوها عن الاستثناء
 بنص أو شاهد الله إلا أن يبدو لغير هذا إلا أن أرى أو أحب كافي ط عن الهندي قال في البحر ومن زاد الحربة
 كالشمي فقد سد ما لا لعبد يعتقد عينه ويكفر بالصوم كما صرحوا به اهـ قلت ويشترط أيضاً عدم الفاصل من
 سكوت ونحوه في العزاز به أخذته إلى وقال في الله فقال مثله قال لثابتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت
 لا يحنث لأنه بالحكمة والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى وحلقه اهـ وفي الصرفة قال في عهده الله
 وعهد الرسول لا أفضل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار فاصلاً اهـ أي لانه ليس قسماً بخلاف عهده الله (قوله)
 وإمكان البر أي عندهما خلافاً لابي يوسف كافي مسألة الكوز بحر (قوله) وحكمها البر والكفارة أي البر أصلاً
 والكفارة خلفاً كافي الدر المنثور وأنت خبر بان الكفارة خاصة باليمين بالله تعالى ح وأراد البر وجوداً وعدماً
 فانه يجب فيما إذا حلف على طاعة ويحرم فيما إذا حلف على معصية ويندب فيما إذا كان عدم الخلو ف عليه جائزاً
 وفيه زيادة تفصيل سابق (قوله) وهل يكره الحلف بغير الله تعالى الخ) قال الرزبي واليمين بغير الله تعالى أيضاً
 مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعا وإنما هي عينا عند الفقهاء لمصلح معنى اليمين بالله تعالى
 وهو أجل وألنوع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليله أولى من تكثيره واليمين بغير مكرهه عند البعض للنهي الوارد
 فيها وعند عامة المتأخرين لا يكره إلا ما يحصل بها الوثيقة لاسماف زماننا وما روى من النهي محمول على الحلف بغير الله
 تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم وأبلى ولعمري اهـ ونحوه في الفتح وحاصله أن اليمين بغيره تعالى تارة يحصل
 بها الوثيقة أي انتاق الخصم بصديق الحالف بالتعليق بالطلاق والعناق بالمال في حصر القسم وتارة لا يحصل
 مثل وأبلى ولعمري فانه لا يلزمه بالحنث فيه شيء فلا يتحصل به الوثيقة بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله تعالى الخ محمول عند أكثرين على غير التعليق فانه يكره اتفاقاً
 لما فيه من مشاركة القسم بالله تعالى في التعظيم وأما أقسامه تعالى بغيره كالحضي والتجم والليل فقالوا له مختص
 به تعالى أنه لا يعظم ما هو ليس لنا ذلك بعد تنبأوا ما التعليق فليس فيه تعظيم بل فيه أجل وألنوع مع حصول
 الوثيقة فلا يكره اتفاقاً كما هو ظاهر ما ذكرناه وإنما كانت الوثيقة فيه كثر من الحلف بالله تعالى في زماننا لقلة
 المسألة بالحنث وزوم الكفارة أما التعليق فمتنع الحالف منه من الحنث خوفاً من وقوع الطلاق والعناق وفي
 الخارج فلو حلف به لا على وجه الوثيقة وأعلى الماضي يكره (قوله) ولعمري أي بقوله وحيا تلخلف بغير الله

مطلب في عين الكافر

مطلب في حكم الحالف

بغيره تعالى

قوله حلف لا يحلف حنث

بطلاق وعناق وشروطها

الاسلام والتكليف

وإمكان البر وحكمها

البر والكفارة وركنها

اللفظ المستعمل فيها

وهل يكره الحلف بغير

الله تعالى قبل نه للنهي

وعائتهم لأوبه أفنوا لا

سيما في زماننا وحملوا

النهي على الحلف بغير

الله لا على وجه الوثيقة

كقولهم أبلى ولعمري

فانه قسم كما سأتى (قوله لعدم تصور الغموس والغور) على حذف مضاف أى تصور حكمهما والافاق قوله فيقع
 بهما ح (قوله في غير تعالى) أى فى الحلف بغيره سبحانه وتعالى (قوله فيقع بهما) أى الغموس والغور (قوله ولا
 رد) أى على قوله لعدم تصور الخ قال هو يهودى أن كان فعل كذا استبعد الكذب وأعلى لمن الصدق فهو غموس
 أو لغومع أنه ليس عينا بالله تعالى (قوله وإن لم يعقل وجه الكناية) أقول يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود
 الحالف بهذا الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم التفرع عن اليهودية وهي تستلزم التفرع عن الكفر بالله
 تعالى وهي تستلزم تعظيم الله تعالى فكانه قال والله العظيم لا أفعل كذا اه ح (قوله تعصم فى الاثم ثم النار)
 سان لما فى صيغة فعول من المبالغة ح (قوله وهي كسرة مطلقا) أى اقتطع بها حق مسلم أولا وهذا رد على قول
 الجوزي شيعي أن تكون كسرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة أن لم يرتب عليها مفسدة فقد نازع في
 النهي له بخالف لاطلاق حديث البخارى الكاثر الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس
 وقول خمس الأئمة ان الحلال اليمين عليها محذور لا نهى عقده مشرع وعده كسرة مختصة صريح فيه ومعلوم أن اثم
 الكاثر متفاوت اه وكذا قال المقدسى أى مفسدة أعظم من هتك حرمة اسم الله تعالى (قوله على كذب) أى
 على كلام كاذب أى مكذوب وفى نسخة على كذب (قوله عمدا) حال من فاعل حلف أى عمدا ومجيء الحال
 مصدرا كغيره كنهى سماعى (قوله ولو غير فعل أو ترك) كان الألف ذكره قيل قوله والله أنه بقره فانه مثال لهذا
 فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير قوله فى ماض (قوله الآن) قيد له لما تفرع قريبا (قوله فى ماض)
 متعلق بمحذوف صفة لموصوف كاذب أى على كلام كاذب واقع مدلوله فى ماض ولا يصح تعلقه بقوله حلف إذ
 ليس المراد أن حلفه وقع فى الماضى بل لا يخفى فافهم (قوله وتسيدهم بالفعل والماضى الخ) رد على صدر الشريعة
 حيث جعل التقييد للاخترازان والله أنه محرم من الحلف على الفعل بتقدير كان أو يكون وجعل الحال
 من الماضى لان الكلام محصل أوفى النفس فمعبر عنه بالاسان فالأخبار المعلق بزمان الحال اذا حصل فى
 النفس فمعبر عنه بالاسان تعقدا لليمين وصار الحال ماضيا بالنسبة الى زمان انعقاد اليمين فاذا قال كتبت لأبد من
 الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه حلفا على الماضى وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن فانه لا يمكن أن
 يقدر معه كان لصير فعله ولا يمكن أن يكون من الماضى لما تعلقه لفظ الآن على أن الحال انما يعبر عنه بصيغة
 المضارع المستعملة فى الحال أوفى الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضى أصلا ثم قد ارتد قريبا الماضى من الحال
 فيوفى بصيغة الماضى مقرونة بقدر نحو قد قام زيد إذا أردت أن قيامه مقرب من زمن التكلم فاذا قال والله قد
 لا يصح أن راد به الحال أصلا بخلاف أقوم فانه راد به الحال والاستقبال كما هو مقرر فى محله حيث لم يصح أن
 يكون فعلا ولا ماضيا نعين أن يكون تقييدهم بالفعل وبالماضى فى قولهم هو حلفه على فعل ماضى الخ اتفاقا
 أى لا الاخترازان عن غيرهما أو كذا أى لكونه هو الاكثر (قوله ويأثم بها) أى انما عطفها على الحالى القدسى
 والاثم فى اللغة الذنب وقد تسمى الجرائم وفى الاصطلاح عند أهل النسبة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم
 العقوبة بتداعى جواز العفو وعدمه كما أشار له الأكل فى تقريره بجز (قوله فتلزمه التوبة) اذ لا كفارة
 فى الغموس يرتفع بها الاثم فتعبت التوبة لتخلص منه (قوله الا فى ثلاث الخ) استثناء منقطع لان الكلام فى
 اليمين بالله تعالى وهذا فى غير هذه اقال فى الاختيار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون النغو الا فى اليمين بالله تعالى
 وذلك أن فى حلفه بالله تعالى على أمر بظنه كما قال وليس كذلك لعنا الحلو فى عليه وبقى قوله والله فلا يلزمه شئ وفى
 اليمين بغيره تعالى بلفظ الحلو فى عليه وبقى قوله امر أنه طلق وعبد حرو عليه ويجوز له اه ملخصا (قوله
 فيقع الطلاق) أى والعاقق ويلزمه النذر كما علت (قوله فظنه) أى بظن نفسه (قوله فالعاقق الخ) أقول
 هناك فارق آخر وهو أن الغموس تكون فى الازمنة الثلاثة على ما سأتى والغور لا تكون فى الاستقبال
 ح (قوله وأما فى المستقبل فالمعقده) لا يخفى أن كلامه فى الحلف كاذبا بظنه صادقا وهذا فى
 المستقبل لا يكون اليمينات معقده فلا بد أن الغموس يكون فى المستقبل أيضا لان الغموس لا بد فيه من تعبد

(وهي) أى اليمين بالله
 لعدم تصور الغموس
 والغور فى غير تعالى فيقع
 بهما الطلاق ونحوه
 عني فلفظ لا رد وهو
 هو يهودى لانه كناية
 عن اليمين بالله وإن لم
 يعقل وجه الكناية بدائع
 (غموس) تعصم فى
 الاثم النار وهي كسرة
 مطلقا ان الكاثر
 متفاوت نهر (ان حلف
 على كاذب عمدا ولو غير
 فعل أو ترك) كوالله
 انه حلف الآن فى ماض
 (كوالله ما فعلت) كذا
 (عالم بالفعلة أو) حال
 (كوالله ما على) تألف
 عالم بالفعلة والله انه
 بقره عالم بالله غيره
 وتقيدهم بالفعل
 والماضى اتفاقا أو
 أكثرى (ويأثم بها)
 فتلزمه التوبة (وقا) تأنيها
 (لغو) لا مؤاخذه فيها
 الا فى ثلاث طلاق وعتاق
 ونذر أسماء فيقع الطلاق
 على غالب الظن اذا تبين
 خلافه وقد استشرعن
 الشافعية خلافه (ان
 حلف كاذبا بظنه صادقا)
 فى ماض أو حال فالعاقق
 بين الغموس والغور
 تعبد الكذب وأما فى
 المستقبل فالمعقده

الكتب وليس الكلام فيه فافهم **(قوله)** وخصه الشافعي الخ اعلم أن تفسير القوم عا ذكره المصنف هو المذكور في المتن والهداية وشروحها ونقل الزبلي أنه روى عن أبي حنيفة قول الشافعي وفي الاختيار أنه حكاه محمد عن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الاول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد على أثر حكاية عن أبي حنيفة أن القوم لم يجز بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لقوم فربح حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصدها الخالف في المستقبل فعندنا ليس بلغو وفيها الكفارة وعنده هي لغو ولا كفارة فيها اه فقوله فذلك محمول عندنا الى آخر كلامه خبر قوله وما ذكر محمد الخ فهو مبني على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينهما وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغوا وعنده لا عندنا وقد فهم صاحب الجرمين كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فربح حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ أن مذهبا في البين القوم التي لا يقصدها الخالف في الماضي أو الحال كما يقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وان كان بوجه آخر كلام البدائع لكن أوله صريح بخلافه حيث عرأ ما في المتن الى أصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد عن أبي حنيفة فلم أن قوله عندنا الخ ينبغي ان هذه الرواية كالتناوين المذهب وهذا الرواية منافاة فان حلفه على أمر يظنه كما قال لا يكون الا عن قصد فنفي تفسير القوم بالتالي لا يقصدها نعم ادعى في الحران المقصودة اذا كانت لغوا فالتالي لا يقصدها كذلك بالاول فيكون تفسير القوم أعبر عن تفسير الشافعي ولا ينبغي أن هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا يند من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكلف نظره الى ظاهر عبارة البدائع الأخيرة وقد سمعت تأويلها وكان الشارح نظر الى كلام الجرمين أن مذهبا أعم من مذهب الشافعي فلذا قال وخصه الشافعي فافهم نعم قد يقال اذا لم تكن هذه لغوا يلزم أن تكون قسما خارجا عن الأقسام الثلاثة ولا أحسن أن يقال ان القوم عندنا قسما من الاول ما ذكر في المتن والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية بيانا للقسم الذي سكت عنه أصحاب المتن وبأن قريبا عن الفتح التصريح بعدم المواخذة في القوم على التفسير من فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه أعلم **(قوله)** ولولات أي ولول زمان أت أي مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن أبي حنيفة **(قوله)** فلذا قال الخ أي للاختلاف في القوم قال ورجى عفووه وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد القوم بالراحه بأن قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم مقطوعة فأجاب في الهداية بأنه علقه بالراحه للاختلاف في تفسير القوم واعترضه في الفتح بأن الأصح أن القوم بالتفسير من متفق على عدم المواخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالأوجه ما قبل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأدي بقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر وانا ان شاء الله بك لا حقوق وأجاب في النهر بأنه اختلف في المواخذة المنفعة هل هي المعاقبة في الآخرة والكفارة قال ولا شأن أن تفسير القوم على رأينا ليس أمر مقطوعا عند الشافعي قائل بأنه من المنعقدة فلا جرم علقه بالراحه وهذا معنى دقيق ولم أر من عر ج عله اه قلت انما لم يرج أحد عليه لما عطل من الاتفاق على عدم المواخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم **(قوله)** وكالقول الخ حاصله أن حلفه على ماض صادقين مع أنه لم يدخل في الأقسام الثلاثة فيكون قسما راجعا وهو مبطل لحصرهم البين في الثلاثة وأجاب صدر الشرع بأنهم أرادوا حصر البين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ورد في الجرمين عدم الاتم فيها حكم وقال في النهر ونظره فالحق ما في الحصر ووجه للنظر اه قلت وأجاب في الفتح بأن الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الخلف في مطلق البين **(قوله)** كونه اني لقائم الآن تبع فيه النهر وكأنه تنبيه لا تمثيل أشار به الى الماضي كالحال والأحسن قول الفتح كونه لفظ قائم يزيد أمس **(قوله)** على مستقبل لأحاجة اليه اه ح وقد يجب أن لفظ أت اسم فاعل وحقيقته ما انصف بالوصف في الحال فقل قائم حقيقة فحين انصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ أت حقيقة فحين انصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال فإدخاله في لفظ مستقبل لدفع الواحدا للحال ولرد أن لفظ مستقبل حقيقة في الحال أيضا لانقول معناه أنه متصرف في الحال بكونه مستقبلا أي منتظرا وذلك لا يقتضي

وخصه الشافعي عاجز
على اللسان بلا قصد
مثل لا والله وبلى والله
ولولات فلذا قال
(ورجى عفووه) أو
وأضعوا تأديا كالقو
حلفه على ماض صادقا
كوالله اني لقائم الآن
في حال قبله (و) تأنها
(منعقدة) وهي حلفه
على مستقبل (آت)

مطلب

في الفرق بين السهو والنسيان

يمكنه فنعو والله لا أموت
ولا تطلع الشمس من
الغروب (و) هذا القسم
(فيه الكفارة) لاية
واحفظوا أيمانكم ولا
يتصور حفظ الا في
مستقبل (فقط) وعند
الشافي يكفر في
الغفوس أيضا (ان
حنت وهي) أي
الكفارة (ترفع الاثم
وان لم توجد) منه
(التوبة عنها معها)
أي مع الكفارة
سراجية (ولو)
الحالف (مكرها) أو
مخطئا أو ذاهلا أو ساهيا
(أو ناسيا) بأن حلف
أن لا يحلف ثم نسي
وحلف فيكفر مرتين
مرة لحنته وأخرى اذا
فعل المحلوف عليه عيني
لحديث ثلاث هرلهن
جدمنها العين

حصوله في الحال لكن كان المناسب تأخير مستقبل عن أت (قوله يمكنه) أشار إلى ما في التهرج حيث قال ويجب
أن يراد بالفعل فعل الحالف بخبر نحو والله لا أموت الخ لكن هذا أعم من الممكن وغيره وتعبير الشارح
أحسن لأنه رد على عبارة التهرج نحو والله لا شرين ما عهد الكوز اليوم ولا ما فيه لا يحث لعدم إمكان الرفع
أنه من فعله ومقتضى كلامه أن هذا المثال من الغفوس لكن ينبغي تقييده بما أعلم وقت الحلف أنه لا ما فيه
وأما إذا لم يعلم فليس منها ولا من المتعذرة لعدم الامكان فإن حلفت من الغفوة تنقض ما مر من أنها لا تكون على
الاستقبال والذي يظهر لي أنها غير عين أصلا سواء علم أو لا لما مر من أن شرط البين إمكان الرفع لم (قوله)
ولا يتصور حفظ الا في مستقبل قلت كون الحفظ لا يتصور الا في مستقبل معناه أنه لا يتصور في ماض أو في حال
لأن الحفظ منع نفسه عن الحث فيها بعد وجودها مترددة بين الهتك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل
ولا يخفى أن هذا لا يستلزم أن كل مستقبل كذلك أي يتصور فيه الحفظ حتى يرده الغفوس المستقبل التي
لا يمكن حفظها نعم يراد لوقال ولا يتصور مستقبل لا يحفظوا والفرق بين العبارتين ظاهر فافهم (قوله فقط) قيد
لها من فيه والمعنى أن فيه لا في غير من قسمه الكفارة لا الكفارة حتى يصير المعنى ان فيه الكفارة لا غيرها
من الاثم لكن الأولى ان يقول وفيه فقط الكفارة اه ح وهذا جواب للمعنى دفع به اعتراض الزبلي على الكثر
بأن المتعذرة فيها اثم أيضا واعتز به في الخبر بأن الاثم غير لازم لها لان الحث قد يكون واحداً ومستحصا بأب
في التهرج بأنه تحلف للعارض فلا رد (قوله) وان لم توجد من التوبة عنها) أي عن البين والمراد عن حنته فيها
وهو متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجد وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدمناه في جنابات
الجفر اجمعه (قوله) ومخطئا) من أراد شاقسق لسانه إلى غيره كما فاده الفهستاق قال في التهرج اذا أراد أن
يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء (قوله) وأذاهلا أو ساهيا (وناسيا) قال ابن أمير حاج في شرح
التحرير ورحم كثير اتحاد السهو والنسيان لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بان السهو زوال
الصورة عن الذاكرة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فاحتاج حث في حصولها إلى سبب
جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فالنسيان
أخص منه مطلقا وقيل يسمى زوال ادراك سابق قصر زمان زواله نسيانا وغفلة لسهوا وزوال ادراك سابق
طال زمان زواله سهوا ونسيانا فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن النسيان
من الوجدانيات التي لا تقتصر إلى تعريف بحسب اللغة فان كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش اه
ح قلت لكن ظهور الفرق بينه وبين السهو يتوقف على التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهي والناسي
بأن الناسي اذا ذكرته تذكر والساهي بخلافه اه وعليه فالسهو أبلغ من النسيان وفيه ذهل يفصح ذهولا
غفل وقال الزحخشري ذهل عن الأمر تناساه عدا وشغل عنه وفي اللغة من باب تعب (قوله) بأن حلف أن
لا يحلف) قال في التهرج أراد بالناسي الخطي وفي الكافي وعليه أقصر في العناية والفتح هو من تلفظ بالبين ذاهلا
عنه والمجئ إلى ذلك أن حقيقة النسيان في البين لا يتصور قاله الزبلي وقال العيني وتبعه الشنقي بل تصور
بأن حلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف السابق حلف وردد في الخبر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلفه كان
ناسيا اه وفيه نظر إذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه مينا بدليل أنه يكفر من مرتين باعتبار أنه فعل
المحلوف عليه وأخرى باعتبار حنته في البين اه كلام التهرج أقول الحق ما في الخبر فان فعل المحلوف عليه ناسيا
وان لم يناف كونه مينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حثا لا من جهة كونه مينا ذهون هذه الجهة
لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف اه ح (قوله لحديث الخ) في شرح الوفاة للعلامة مثلا على
القاري لفظ البين غير معروف إنما المعروف ما رواه أصحاب السنن الأربع من حديث أبي هريرة وحسنه
الترمذي وصححه الحاكم بلفظ التسكاح والطلاق والرجعة وقدر واه ابن عدي فقال الطلاق والتسكاح
والعتاق اه وفي القمعي اعلم أنه لو ثبت حديث البين لم يكن فيه دليل لان المذ كونه فيه جعل الهزل بالبين جدا
والهزل قاصد البين غير عارض بحكمه فلا يعتبر عدم مضاهيه شرعا بعدم مباشرة السبب بخلافه للناسي بالتفسير

المذكور لم يقصد شيئاً أصلاً ولم يدبر ما صنع وكذا الخطي لم يقصد قط التلطف به بل بشئ آخر فلا يكون الوارد في الهازل وارداً في الثاني الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في حقه نصاً ولا قياساً **اه** **(قوله في البين أو الخنث)** متعلق بقوله ولو مكرهاً وأناسياً أي سواء كان الأكره أو اللبسين في نفس البين وقدم أوفى الخنث بأن فعل ما حلف عليه مكرهاً وأنساناً الفعل شرط الخنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيق لا يتقدم بالأكراه والنسيان **(قوله)** فيختم بفعل المحالوف عليه **(قوله)** فلو لم يفعله كالحلف أن لا يشرب فصب الماء في حلقه مكرهاً فلا خنث عليه نهر **(قوله)** لو فعله وهو معنى الخ أماً وحلف وهو كذلك فلا يزم معنى لعدم شرط الصحة كما مر **(قوله)** قوله والقسم بالله تعالى أي هذا الاسم الكريم **(قوله)** ولو رفع الهاء مثله سكونها كافي لجمع الأتھر قال وهذا إذا ذكر بالياء وأما بالواو فلا يكون عينا بالجر **اه** ح قلت أماً لرفع مع الواو فلا يه بصير مستدأ وكذا النصب لانه يصير مقعولاً ليعوا عبد فلا يكون عينا وأما السكون فغير ظاهر لأنه إذا كان مجروراً وسكن لا يخرج عن كونه عينا على أن الرفع يحتمل تقديره خبره قسمي كجاء في حذف حرف القسم والحاصل أن تخصص ما ذكر بالياء مشكل ولعل المراد أن غير الجروزمع الواو لا يكون صريحاً في القسم فيحتاج إلى التنية وهذا كله إن كان ما كره منقولا ولم أره نعم ذكرنا ذلك في حذف حرف القسم في الحاشية لوقال الله لأفعلن كذا وسكن الهاء وأنصبها لا يكون عينا لعدم حرف القسم لأن يجر بها بالكسر لان الكسر يقتضي سبق الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون عينا بدون الكسر **اه** ومثله في الصرعن الظهيرية وفي الجوهرة وإن نصبه اختلوا فيه والصحيح يكون عينا **اه** قلت ومثله تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سئد كره عند الكلام على حروف القسم **(قوله)** أو حذفها قال في المحتسب ووقال والله بغيره عاده الشطرفين قلت فعلى هذا ما يستعمله الأتراك بالله بغيره عاين أيضاً **اه** وهكذا نقله عنه في الصرعن ولعل أحد الموضعين بغيره عاين بالواو والأبهم أي بغير الألف التي هي الحرف الهاوي تأمل ثم رأيت كذلك في الوهابية وقال ابن السكيت في شرحها المراد بالهاوي الألف بين الهاء واللام فإذا حذفها الحالف والدخيل أو الداخل في الصلاة قبل لا يضرب لانه سجع حذفها في لغة العرب وقيل بضر **(قوله)** وكذا واسم الله في الجرعن الفتح قال باسم الله لأفعلن المختار ليس بعينه لعدم التعارف وعلى هذا بالواو والأنا نصارى ديارنا تعرفوه فقولون واسم الله **اه** أي فكون عينا لن تعرفوه منهم لالههم لاسم من أن شرطه الاسلام **(قوله)** ورجحه في الجرعن حيث قال والظاهر أن باسم الله عين كجزمه في الدائع معللاً بأن الاسم والمسي واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم خلفاً بالذات كآله قال بالله **اه** والعرف لا اعتبار به في الأسماء **اه** ومقتضاه أن واسم الله كذلك فلا يختص به النصارى **(قوله)** بكسر اللام الخ أي بدون مدواً لظاهر أن مثله بالواو المدعى صورته لا مائة وكذا فتح اللام بدون مدواً ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم لكن إذا تكلم به من كان ذلك لغته فالتظاهر أنه لا يشترط فيه قصد البين تأمل **(قوله)** ولو مشتر كالح **اه** وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كآله والرجح فهو عين وما يسمى به غيره كالحميم والعلم فإن أراد البين كان عينا والاولى بوجه بعضهم بأنه حيث كان مستعمل لغته تعالى لا ينام تعين أراداً أحدهما بالنية وردة الزبلي بأن دلالة القسم معينة لا رادة البين لأن القسم بغيره تعالى لا يجوز نعم إذا نوى غيره صدق لانه نوى تخيل كلامه وأنت خير بأن هذا منافقاً لانه قد مضمّن أن العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر أقول هذا غفلة عن تحجر رجل النزاع فإن حوزة العامة ما كان تعليل الجراء بالشرط لاما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كافي الجرعن الحلف بالله تعالى لا يتوقف على التنية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال وبه أندفع ما في الواو الخمية من أنه لو قال والرجح لأفعلن أن أراد به السورة لا يكون عينا لأنه يصير كأنه قال والقرآن وإن أراد به الله تعالى يكون عينا **اه** لأن هذا التفصيل في الرحمن قول بشر المرسى **(قوله)** والطالب الغالب فهو عين وهو متعارف أهل بغداد كذا في الشرح والاولى الخمية وذكر في الفتح أنه لازم ما اعتبار العرف فيما يسمع من الأسماء فإن الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على أمره وما كونه بناء على القول المفصل في الأسماء **اه** أي من أنه تعتبر

(في البين أو الخنث)

فيختم بفعل المحالوف

عليه مكرهاً خلافاً

لشافعي (وكذا) يحنث

(لوفعله وهو معنى

علمه أو يجنون) فيكفر

بالخنث كيف كان

(والقسم بالله تعالى)

ولو رفع الهاء أو نصبها

أو حذفها كما يستعمله

الأتراك وكذا واسم

الله تكلف النصارى

وكذا باسم الله لأفعلن

كذا عند محمد ورجحه في

الجرعن بخلاف بله بكسر

اللام إذا كسر الهاء

وقصد البين (وباسم

من أسمائه) ولو مشتر كما

تعرف الحلقية أولاً

على المذهب (كالرجح

والرحيم) والحليم

والعليم ومالك يوم

الدين والطالب الغالب

(والحق) معز فلا منكر

النسبة والعرف في الاسم المشترك كالحجر وأجاب في الحجر بأن المراد أنه بعد ما حكم بكونه مينا أخبر بأن أهل بغداد تعارفوا بالخلف بها اه قلت ينافيه قوله في مختارات التنازل فهو عين تعارف أهل بغداد حدث جعل التعارف عليه كونه مينا فلا يحصى عما قاله في الفتح وأيضاً عدم ثبوت كون الطالب من أسمائه تعالى لأبد له من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه بالغالب المسموع إطلاقاً عليه تعالى وهو وإن كان مسموعاً لكنه لم يجعل قسميه أصالة بل جعل صفته فلا يكون قسميه ذنبه كافي الأول الذي ليس قبله شيء فإنه لا يقسم بالأول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فافهم ومواقع في الحرمن عطف الغالب بالواو فهو خلاف الموجود في الولوجية والخبرة وغيرهما **(قوله كاسمجي)** أي بعدد ورقة وسجيء عطفه وبسببه **(قوله وفي المجتبى الخ)** المراد به الأسماء المشتركة كافي البحر وقدمته أنفاعة الزيلعي معللاً بأنه نوى احتمال كلامه وظاهره أنه يصدق قضاء وعبارته المجتبى واليمين بغير الله تعالى إذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن حالها بالله لكن في الصرعن البدائع فلا يكون مينا لأنه نوى احتمال كلامه فيصدق في أمرين به وبين ذنبه تعالى اه ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر كالحجر **(تنبيه)** اعترض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء والذنب عفاي البحر عند قوله ولوزادو بالحرمن أن الفرق بين الذنب والقضاء إنما يظهر في الطلاق والعناق لا في الخلف بالله تعالى لأن الكفارة حقة تعالى ليس للعبد فيها مدخل حتى يرفع الخالف إلى القاضي اه قلت قد يظهر فيما أذكر على طلاقاً واعتقاً على حلقه ثم حلف بذلك فافهم **(قوله أو بصفته الخ)** المراد بها اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتاً ولا يجعل عليها هو هو كالعرف والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظمى وتقديس يكون الحلف بهامتعارفاً سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر ومشايخ العراق تفصيل آخر وهو أن الحلف بصفات الذات عين لا بصفات الفعل وظاهره أنه لا اعتبار عندهم بالعرف وعدمه فمفعول مخلص ومثله في التبرئة عن البرهان زيادة التصريح بأن الأول هو الأصح وقال الزيلعي والصحيح الأول لأن صفات الله تعالى كلها صفات الذات كلها فافهم والاعتناء بنية على العرف ما يتعارف الناس الخلف به يكون عيناً وما لا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات أن الذات الكريمة موصوفة بما يفرد بها الذات سواء كانت مما يسي صفته ذات أو صفة فعل فيكون الحلف بها حلفاً بالذات وليس مراد في صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله وأجاب بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة إلى القدرة عند الأشاعر والقدرة صفة ذات اه وما قلناه أولى تأمل **(قوله صفة ذات)** مع قوله بعداً وصفه فعل بدل مفصل من مجمل وقوله لا يوصف بضدها الخ بيان للفرق بينهما كافي الزيلعي وغيره **(قوله كعزة الله)** قال القهستاني أي غلبته من حد نصر أو عدم الظهور من حد ضرب أو عدم الخط من منزلة من حد علم وقوله وحلله أي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه أي كونه كامل الذات اه **(قوله ولو لم يكن له جبروت)** بوزن فعلوت وزيادة الهمزة في جبروت خطأ فاحش وفي شرح الشفاء للشيخ هب المكتوب تصفة بالعفة من الملك كالرحمة من الرحمة وقد يحصى بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الأمر كما أن مقابلته يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه وفي شرح المواهب قال الراغب أصل الجبر اصطلاح الشيء بضرب من القهر وقد يقال في الاصلاح الجبرد كقول علي بابا بر كل كسير ومسهل كل عسير وتارة في القهر الجبرد اه فأدله ط **(قوله وعظمته)** أي كونه كامل الذات أصالة وكامل الصفات تبعاً وقوله وقدرة أي كونه يصح منه كل من الفعل والترك فاستأنى **(قوله كالغضب والرضا)** أي الانتقام والانعقاد وهذا يشمل لصفة الفعل في حد ذاتها فلا ينافي ما يأتي أن الرضا والغضب لا يحلف بهما ط **(قوله فان الأيمان مبنية على العرف)** عليه التفسير بقوله عرفاً ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الأسماء فإنه لا يعتبر العرف فيها كالحجر **(قوله لا يقسم بغير الله تعالى)** عطف على قوله والقسم بالله تعالى أي لا يشعده القسم بغيره تعالى أي غير أسمائه وصفاته ولو بطريق الكتابة كالحجر بل يحرم كافي القهستاني بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتي وحياتك كما يأتي **(قوله قال الكمال الخ)** معنى على أن القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يفيد كلام الهداية حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالها كاللبي والكعبة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان

كاسمجي وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير البين دين (أو بصفته) يحلف بها عرفاً (من صفاته تعالى) صفة ذات لا يوصف بضدها كعزة الله وجلاله وكبريائه ولمكونه وجبروته (وعظمته وقدرته) أو صفة فعل يوصف بها وبضدها كالغضب والرضا فان الأيمان مبنية على العرف فما تصور الحلف به فمين وما لا فلا (لا يقسم بغير الله تعالى كاللبي والقرآن والكعبة) قال الكمال ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون عيناً وما الحلف بكلام الله

منكم حالف فليحلف بالله وأليفه وكذا إذا حلف بالقرآن لأنه غير متعارف اه فقوله وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من قسم الصفات وإذا علم أنه غير متعارف ولو كان من القسم الأول كما هو المتأد من كلام المصنف والقدير وكان الله تعالى المذكوراً وغيره لأن التعارف إنما يتعريف الصفات المشتركة لا في غيرها وقال في الفتح وتعليل عدم كونه ميثاقاً به غيره تعالى لأنه مخلوق لا نه حرف وغير المخلوق هو الكلام النفسى منع بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يخفى أن المنزل في الحقيقة ليس بالالحروف المنقضية المعتمدة وما ثبت قدمه استحالة عدمه غير أنهم أو جوبوا ذلك لأن العوام إذا قيل لهم أن القرآن مخلوق تعدوا إلى الكلام مطلقاً اه وقوله ولا يخفى الخ زبدائع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن عنى كلام الله الصفة النسبية القائمة به تعالى لا عنى الحروف المنزلة غير أنه لا يقال القرآن مخلوق لثلاثتهم أرادوا المعنى الأول قلت نعم لم يحزن أن يطلق عليه أنه مخلوق ينسب أن لا يجوز أن يطلق عليه أنه غيره تعالى عنى أنه ليس صفة له لأن الصفات ليست عنا ولا غيرها كما تقرر في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونزل في الهندية عن المضمرات وقد قيل هذا في زمانهم اه ما في زماننا من به نأخذوناً من ونعتقد وقال محمد بن مقاتل الرازي أنه عين وبه أخذ جمهورنا نحن اه فهنا مؤيد لكونه صفة تعزف الحلف بها كعزة الله وجلاله (قوله) فيدور مع العرف) لأن الكلام صفة مشتركة (قوله) وقال العيني الخ) عبارته وعندى لو حلف بالمعصية أو وضع يده عليه وقال وحق أنه فهو عين ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجر ورغبة العوام في الحلف بالمعصية اه وأقره في التهر وفيه نظر ظاهر إذا المعصية ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر فيه العرف والا كان الحلف بالنبي والكعبة ميثاقاً به متعارف وكذا بحجة رأسه ونحوه ولم يقل به أحد على أن قول الخالف وحق أنه ليس بعين كما يأتي تحقيقه وحق المعصية مثله بالأولى وكذا وحق كلام الله تعالى أن الله لا يحق تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم وقال أقسم بحلفي هذا المعصية من كلام الله تعالى ينسب أن يكون عينا (قوله) ولوليت من أحداهن أي أحد المذكورات من النبي والقرآن والقصة (قوله) لا امن بالمعصية) أي فلا يكون التبري منه عينا لأن المراد به الورق والجلد وقوله الآن يتبرأ مما فيه لأن ما فيه هو القرآن وما ذكر في التهر عن المجتبى من أنه لوليت من المعصية لعندي معناه هو سبق قل فإن عبارة المجتبى هكذا ولوقال أنا يرى من القرآن أن أو معاني المعصية فيين ولوقال من المعصية فليس بعين اه ومثله في الذخيرة (قوله) بل لوليت من دقتر) صوابه معاني دقتر كما علمته في المعصية قال في الخاتمة ولورفع كتاب الفقه وأدق الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا يرى مما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا يرى من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله) ولوليت من كل آية فيه) أي في المعصية كما في المجتبى والذخيرة والخاتمة (قوله) ولو كرر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولوقال فهو يرى من الكتب الأربعه فهو عين واحدة وكذا هو يرى من القرآن والزبور والتوراة والانجيل ولوقال يرى من القرآن ويرى من التوراة ويرى من الانجيل ويرى من الزبور فهم أربعة أيمان وفي البحر عن الظهيرية والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعددت صفة البراءة تعددت الكفارة وإذا تعددت انحلت (قوله) عينا) أي لشكر البراءة من تبرأ ما لوقال يرى من الله ورسوله فليس عينا ونحوه في الثانية مذكور من بسبب التثنية بحر لحرهنا مهمة خلاف المراد (قوله) فأربع) لأن لفظ البراءة في الثانية مذكور من بسبب التثنية بحر (قوله) عين واحدة) لأن قوله ألف مرتين للغة فلم يتكرر فيه اللفظ حقيقة تأمل (قوله) أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولوقال أنا يرى من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان فعلت كذا فإن نوى البراءة من فرضيتها فيين أو من غيرها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولوقال أنا يرى من مجتبى التي سمعت أو من صلاتي التي صليت لا يكون عينا بخلاف قوله من القرآن الذي تعلقت فانه عين اه وفي البحر عن المحيط لأنه في الأول تبرأ عن فعله لأن اجته المشروعة وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلقت فالتبري عنه كفر (قوله) أو من المؤمنين) لأن البراءة منهم تكون لانكار الأيمان خاتمة (قوله) أو أعبد الصليب) كأن قال ان فعلت كذا فإننا أعبد الصليب (قوله) لأنه كفر الخ) تعليل لقوله ولوليت من أحد هاهنا معاطف عليه (قوله) وتعليل الكفر الخ) ولوقال هو

مطلب
في القرآن

فيدور مع العرف وقال
العيني وعندى أن
المعصية عين لاسيما في
زماننا وعند الثلاثة
المعصية والقرآن وكلام
الله عين إذا جدوا لنبي
أيضا ولوليت من أحدها
فبين أجماع الامن
المعصية الآن يتبرأ مما
فيه بل لوليت من دقتر فيه
بسبب كان عينا ولوليت
من كل آية فيه أو من
الكتب الأربعه فبين
واحدة ولو كرر البراءة
فأيمان بعدد هاهو يرى
من الله ويرى من
رسوله عينا ولوليت من
ورسوله برثان منه
فأربع ويرى من الله
ألف مرتين واحدة
ويرى من الاسلام أو
الصلة أو صوم رمضان
أو الصلاة أو من المؤمنين
أو أعبد الصليب عين
لأنه كفر وتعليل
الكفر بالشروط عين

تعدد الكفارة لتعدد
العين

وسيجي أنه ان اعتقد
الكفر به يكفر والا
يكفر وفي البحر عن
الخلاصة والتجريد
وتعدد الكفارة لتعدد
العين والمجلس والمجلس
سواء ولو قال عنت
بالثاني الأول ففي حلفه
بالله لا يقبل وبهجة أو
عمره يقبل وفيه معزيا
للأصل هو يهودي
هو نصراني عينا وكذا
والله والله أو والله والرحمن
في الأصح واتفقوا أن
والله والرحمن عينا
وبلا عطف واحد وفيه
معز بالفتح قال الرازي
أخاف على من قال بحيا
وحيا نك وحياة رأسك
أنه يكفر وان اعتقد
وجوب البر فيه يكفر
ولو أن العامة بقولونه
ولا يعلمونه لقلت أنه مشرك
وعن ابن مسعود رضي
الله عنه أن أحلف بالله
كأننا أحب الي من أن
أحلف بغيره صادقا
(ولا يقسم بصفته)
يتعارف الحلف بهما من
صفاته تعالى كرجته
وعلمه ورضائه وغضبه
ومغضبه وعذابه
ولعنه وشريعته ونبيه
وحده وصفته

يستحل الميتة أو الجأرا والخنزير ان فعل كذا لا يكون عينا والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط
حرمة بحال كالكفر وأشباهه فاستحلاله معلقا بالشروط يكون عينا وما تسقط حرمة بحال كالسنة والخمر وأشباه
ذلك فلا ذخيرة **(قوله وسيجي)** أي قرى باقي المتن **(قوله والإيكفر)** بالتشديد أي تلزمه الكفارة **(قوله وتعدد
الكفارة لتعدد العين)** وفي النسخة كفارات الأيمان إذا كثرت تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن
عهده الجميع وقال شهاب الأئمة هذا قول محمد بن الفضل صاحب الأصل هو المختار عندني اهـ مقدسي ومثله في
الفهستائي عن الميتة **(قوله وبهجة أو عمره يقبل)** لعل وجهه أن قوله ان فعلت كذا فاعلى حجة ثم حلف ناسيا
كذلك يحتمل أن يكون الثاني اخبارا عن الأول بخلاف قوله والله لا أفعله مرتين فان الثاني لا يحتمل الاخبار
فلا تصح به نية الأول ثم رأيت كذلك في الذخيرة وفي ط عن الهندية عن الميسوط وان كان إحدى العينين
بهجة والأخرى بالله تعالى فعليه كفارة وبهجة **(قوله وفيه معزيا بالأصل الخ)** أي وفي البحر والظاهر أن في
العبارة سقطا فان الذي في البحر عن الأصل لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا عين واحدة ولو قال هو
يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما عينان اهـ **(قوله في الأصح)** راجع للشئتين أي إذا ذكر الواو
بين اليمين والأصح أنهما عينا من سواء كان الثاني لا يصلح فعلا لا أول أو يصلح وهو ظاهر الرواية وفي رواية
عين واحدة كافي الذخيرة قلت لكن يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو قال على عهد الله وأمانته وميثاقه ولا
نبيه فهو عين عندنا وما لا واحد وحكي عن مالك يجب عليه بكل لفظ كفارة لان كل لفظ عين بنفسه وهو
قياس مذهبا إذا ذكرت الواو كافي والله والرحمن والرحم الأفي رواية الحسن اهـ **(قوله واتفقوا الخ)** يعني
أن الخلاف المذکور اندخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة فلونكرت الواو ومثل والله والرحمن
فهما عينان اتفاقا لان احدهما العطف والأخرى القسم كافي البحر وأما اذا لم تدخل على الاسم الثاني واو
أصلا كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو عين واحدة اتفاقا كافي الذخيرة وهذا هو المراد بقوله وبلا
عطف واحدة **(قوله قال الرازي)** هو على حسام الدين الرازي له كتب منها خلاصة الدلائل في شرح القدروري
سكن دمشق وتوفي بها سنة إحدى وتسعين وخمسمائة **(قوله وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر)** ليس هذا
من كلام الرازي المتفوق في الفتح والبحر بل ما بعده وهذا اتخاذ كفي الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان
الشارح ذكرهنا ليسين به أنه المراد من قوله يكفر وكان الأولى التصريح بما في التفسير ثم المراد باعتقاد
وجوب البر فيه كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حثت أم وهذا أقابا يقع **(قوله ولا يعلمون)** أي
لا يعلمون أن العين ما كان موجبا البراء والكفارة الساترة لهنك حرمة الاسم وأن في الحلف باسم غيره تعالى
تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك **(قوله لقلت أنه مشرك)** أي ان الحالف بذلك وفي بعض النسخ أنه مشرك
بدون مم أي ان الحالف المذکور وفي الفهستائي عن الميتة أن الجاهل الذي يحلف بروح الأمير وحياهه ورأسه لم
ينطق إسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيره ليس العبد أن يحلف
بها **(قوله وعن ابن مسعود الخ)** لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى قد تسقط بالكفارة والحلف
بغيره تعالى أعظم حرمة ولذا كان قريبا من الكفر ولا كفارة ط **(قوله ولا يصفى الخ)** مقابل قوله الماز وأصفه
يحلف بها وهذا مبني على قول مشايخ ماروا والنهر من اعتبار العرف في الصفات مطلقا بل يرب بين صفات الذات
وصفات الفعل وهو الأصح كما مر فالعلة في إخراج هذه عدم العرف فلا حاجة إلى ما في الجوهره من أن القياس في
العلم أن يكون عينا لأنه صفة ذات لكن استحسنوا عدمه لأنه قدر ادبه المعلوم وهو غيره تعالى فلا يكون عينا الا
إذا أراد الصفه زوال الاحتمال اهـ **(قوله ورضائه)** الأنسب ما في البحر ورضائه لأنه مقصور لا محدود **(قوله
ومغضبه)** قال في المصباح مضط مضطمان باب تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب **(قوله وشريعته
ودينه وحده)** لا يحل له كراهتها لأنها ليست من الصفات لان المراد بها الأحكام المتعبد بها وهي غيره تعالى
فلا يقسم بها وان تعرفت كعلم عامر وبأني فالنسب كراهة عند قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما
فعل صاحب البحر **(قوله وصفته)** في البحر عن الحائية قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا لان من صفاته

تعالى ما بد كرفي غيره فلا يكون ذكر الصفة كذكر الاسم اه **(قوله وسبحان الله الخ)** قال في البحر ولوقال
لا اله الا الله لا يفعل كذا لا يكون عينا الان بنوى وكذا قوله سبحان الله والله اكبر لا يفعل كذا لعدم العادة اه
قلت ولوقال الله الوكيل لا يفعل كذا ينبغي ان يكون معناني زمانا لا مالا مثل الله اكبر لكنه متعارف **(قوله)**
لعدم العرف قال في البحر والعرف معتبر في الخلف بالصفات **(قوله وبقوله لعمرك)** بخلاف لعمرك ولعمرك
فلان فانه لا يجوز كافي القهستاني وقد مر وهو يفتح العين والضم وان كان معني الهاء الا اله لا يستعمل في القسم
لانه موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوب السد حجاب القسم
مسدود مع حذفها منصوب نصب المصادر وحرف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في الفتح وأما قولهم
عمر الله ما فعلت فعنما نقرأ له بالقاف ينبغي ان لا نشك في معناه لانه يفعل الخطاب وهو اقراره واعتقاده اه
نهر ملخصا **(قوله آمين الله)** قال في المصباح وأمين استعمل في القسم والترحم رفعه وهو تره عند البصريين وصل
واشتقاقه عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع عين عندهم وقد تنحصر منه فقال وآمين الله
بجحد الهمزة والنون ثم انحصرت نائبا فقل م الله ضم الميم وكسرها اه قال القهستاني وعلى المذهبيين مبتدأ
خبره محذوف وهو عني ومعني عني الله ما حلف الله به نحو الشمس والنجي أو اليمين التي يكون بأسمائه تعالى
كاذر كالمريض **(قوله أي عين الله)** هذا مبني على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من اليمين وهو البركة ويكون
ذلك تفسير الحاصل المعنى والافسكان المناسب أن يقول أي بر كذا الله أو يقول أي عين الله بصيغة الجمع على
قول الكوفيين تأمل **(قوله وعهد الله)** لقوله تعالى وأوفوا عهدهم الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان فتدبيل
أهل التفسير المراد بالآيمان العهد السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع اياها آيما وان لم تكن حلفا بصيغة
الله كما حكى بأن أشهد عين كذلك وأيضا غلب الاستعمال فلا يصر عن اليمين الابنية عندهم وعامة في الفصح وفي
الجوهرة فاذا قال وعهد الله لم يقل على عهد الله فقال أبو يوسف هو عين وعندهما لا اه قلت لكن جزم في
الخاتمة بانه عين بلا حكاية بخلاف **(تنبيه)** أفادامر أنه لو قال على عهد الرسول لا يكون عينا بل قد منع
الصرفية لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا يفعل كذا لا يصح لان عهد الرسول صار قاصلا **(قوله ووجه الله)**
لان الوجه المضاف الى الله تعالى رايه الذات بحراى على القول بالتأويل والافراد به صفة له تعالى هو اعلمها
(قوله ان نوبه قدرته) والا لا يكون عينا كافي العرو كما انه احتراز عما اذا نوى بالسultan البرهان والحق **(قوله)**
ومستاقه هو عهدهم مؤكبين وعهد كافي المفردات قهستاني **(قوله وذمته)** أي عهده ولاسي الذي معاهدا فتح
(قوله أو أعزم) معناه أوجب فكان اخبارا عن الإيجاب في الحال وهذا معني اليمين وكذا لو قال عزمت لا يفعل
كذا كان حالفا بحر عن البدائع **(قوله وأشهد)** بفتح الهمزة والها موزع الهمزة وكسر الهمزة احتجتي أي
خطافي الدين لما يأتي من أنه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف **(قوله بلفظ المضارع)** لانه للحال حقيقة
ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف جعل حالفا للحال بلانية هو الصحيح وعامة في البحر **(قوله)**
بالأولى لادلالته على التحقق لعدم احتمال الاستقبال **(قوله وآليت)** عند الهمزة من الالية وهي اليمين كافي
البحر **(قوله اذا علقه بشرط)** يعني عقم عليه قال في النهر واعلم أنه وقع في التهاية وتبعه في الدراية أن مجرد
قول القائل أقسم وأحلف وجوب الكفارة من غير ذكر محذوف عليه ولا حثت بمسك كافي النخيرة ان قوله
على عين موجب للكفارة وأقسم ملحق وهذا هو بين اذا لم ينذكر المقسم عليه وما في الذخيرة معناه اذا وجد
ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وترك العمل به فبعض من ذلك قول محمدي الأصل واليمين بالله تعالى أو أحلف أو
أقسم إلى أن قال واذا حلف شيئا لم يفعل كذا حثت وجبت عليه الكفارة اه قلت وأصل الرد لصاحب
غاية البيان وتبع في الفتح والبحر أيضا وهو وجه لكن هذا في غير على نذر وعلى عين كافي في ريبا **(قوله)**
فان نوى مقابلة محذوف تقديره انما يكون عينا ان لم ينو به قرينة فان نوى الخ قال في كافي الحاكم واذا حلف
بالنذر فان نوى شيئا من حج أو غيره ففعله ما نوى وان لم تكن له نية ففعله كفارة عين **(قوله ويستتبع)** أي
قبيل الباب الآتي **(قوله وان لم يصف الى الله تعالى)** وكذا ان أضيف بالأولى كأن قال على نذرائه أو عين الله

وسبحان الله ونحو ذلك
لعدم العرف (و)
القسم أيضا (يقوله)
لعمرك الله أي بقاؤه
(وآمين الله) أي عين الله
(وعهد الله) ووجه الله
وسلطان الله ان نوى به
قدرته (ويستاقه)
وذمته (و) القسم أيضا
بقوله (أقسم أو أحلف
أو أعزم أو أشهد) بلفظ
المضارع وكذا الماضي
بالأولى كما قسمت
وحلفت وعسرت
وآليت وشهدت (وان
لم يقل بالله) اذا علقه
بشرط (وعلى نذر) فان
نوى بلفظ النذر قرينة
لزمته والارتماء للكفارة
ويستتبع (و) على عين
أو عهد وان لم يصف

أو عهد الله **(قوله)** إذا علمه بشرط أي يحلف عليه حتى يكون عينا منعقدة مثل على نذر الله لأفعلن كذا أولا
أفعل نذا فإذا لم يف بحلف رتبته كفارة البين لكن في لفظ النذر إذا لم يسم شيأ بان قال على نذر الله فإنه
وان لم يكن عينا تارز به الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بهذه العبارة كافي الفتح وذ كر في الفتح أيضا
أن الحق أن على عین مثله إذا قاله على وجه الإنشاء لا لا إخبار ولم يرد عليه فيوجب الكفارة لأنه من صيغ النذر
ولم يكن كذلك لاختلاف أحلف وأشهد ونحوهما فإنها ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداءه
وحاصله أن على نذر رتبة نذر الكفارة وكذا على عین هو نذر الكفارة ابتداء بمعنى على كفارة عین لاحلف لا بعد
تعليقه بحلف عليه فيوجب الكفارة عند الحث لا قبله ورده في البحر بما في المجتبى لو قال على عین زيد
الاحباب لا كفارة عليه إذا لم يعلقه بشئ اه أقول الذي في المجتبى بعد ما مر من لفظ ط ليعط ولو قال على عین
أو عین الله فحين ثم قال أي صاحب الرمز المذكور على عین رتبة الاحباب لا كفارة عليه إذا لم يعلقه بشئ وكذا
إذا قال الله على عین هكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على عین لا كفارة لهما بدلا للاحباب فعليه عین لهما
كفارة اه مافي المجتبى وظاهر كلامه أن في المسئلة اختلاف الرواية وإذا كان على عین من صيغ النذر
ترجح الرواية الثانية في أبي حنيفة فالرد على الفتح بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت في
الحاوي ما نصه ظم على نذر أو على عین ولم يعلقه فعليه كفارة عین اه فهذا صريح مافي الفتح ففهم **(تنبيه)**
قدمنا أن البين تطلق على التعلق أيضا فلو علق إطلاقا واعتاقها هو عین عند النكاح فصار لفظ البين مستتر كما
ولعلمنا خصصه فهنا إلى البين بالله تعالى لأنه هو الأصل في السرعة ولا هو المعنى القوي أيضا فنصرف
عند الإطلاق إليه وينبغي أنه لا يوزي به الإطلاق أن تصح نيته لأنه نوى بحمل كلامه فيصير الإطلاق متعلقا على
ما حلف وتقع به عند الحث طلبة رجعية لأنه لا يثبت له ليس من كليات الإطلاق خلافا لمن زعم أنه منها ولو لم زعم
أنه لا يلزمه إلا كفارة عین كما حققناه في باب الكنابات لكن في لو قال أيمان المسلمين تارزني إن فعلت كذا
فأقوى العلامة الطوري بأنه أن حثت وكانت له زوجة تطلق والارمته كفارة واحدة وزده السد محمد أو السعد
وأقوى بأنه لا يلزمه شيء لأنه ليس من ألفاظ البين لا صرحا لمحاو لا كتابة وأقره المحشي ولا يخفى ما فيه فإن أيمان جمع
بين واليمين عند الإطلاق ينصرف إلى الحلف بالله تعالى وعند النية يصح إرادة الإطلاق به كما عرفت وفي الثانية
رجل حلف رجلا على طلاق وعتاق وهدي وصدقة ومشي إلى بيت الله تعالى وقال الحالف لرجل آخر علك
هذه الأيمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة لا الطلاق والعتاق لأنه فيه ما عتاقه من قال الله على أن أعتق عبدي
أو أطلق امرأتي فلا يجزى على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق وإن قال الحالف لرجل آخر هذه الأيمان
لازمة قل فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا اه أي لأن قوله نعم بمنزلة قوله هذه الأيمان لازمة إلى فصار
منزلة أنشاء الحلف بها فنزاه كلها حتى الطلاق والعتاق ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان المسلمين
تارزني خصوص الهدى والمشي إلى بيت الله لأنها خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعتاق والصدقة فالقول بعدم
لزوم شيء أو بلزوم الطلاق فقط غير ظاهر إلا أن يفرق بأن هذه الأيمان مذكورة صرحا في فرع الثانية
بخلافه في فرعنا المذكور لكنه بعد ذلك لفظ أيمان جمع عین ومع الإضافة إلى المسلمين زادت في الشغل فينبغي
لزوم أنواع الأيمان التي يحلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص البين بالله تعالى هذا ما ظهر لي والله
تعالى أعلم **(قوله)** فكفر بحشنة أي تارزه الكفارة إذا حث الحالف بحصر الحلال لأنه لا محمل للشرط علما
على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه لغير جعله عينا نه **(قوله)** أما الماشي
كأن كتب فقلت كذا فهو كافر أو يهودي ومثله الحال **(قوله)** عالميا بخلافه أي إذا كان ظاهرا بحشنة فلقو ح
(قوله) فمفوس لا كفارة فيها إلا التوبة فتح **(قوله)** واختلف في كفره أهالذا كاذبا **(قوله)** والأصح
الحق وقيل لا يكفر وقيل يكفر لأنه تخصيص معنى لأنه لما علقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر واعلم أنه ثبت في
الصحيح عن عاصي الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عین غير الإسلام كاذبا بعد فمفوس كاذبا والظاهر أنه
أخرج فخرج القالب فان القالب من يحلف بمثل هذه الأيمان أن يكون جاهلا لا يعرف الالتزام الكفر على تقدير

إلى الله تعالى إذا علمه
بشرط مجتبى (و) القسم
أيضا قوله (إن فعل
كذا فهو) يهودي أو
نصراني أو فاشهدوا على
بالتصراية أو شريك
للكفار أو (كافر)
فيكفر بحشنة لوف
المستقبل أما الماشي
طالما بخلافه فمفوس
واختلف في كفره (و)
الأصح أن الحالف (لم
يكفر) سواء علقه
بماض أو آت أن كان
عنده

اخذت فان هذا اول الحديث شاهلن اطلق القول بكفره قطع **(قوله في اعتقاده)** تفسير لقوله عنده ح قال في المصباح وتكون عندي معنى الحكم يقال هذا عندي افضل من هذا أي في حكمي **(قوله وعنده أنه بكفر)** عطف تفسير على قوله جاهلا وعبارة الفتح وان كان في اعتقاده أنه يكفر به بكفر لانه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي علق عليه كفره وهو يعتقد أنه بكفر اذا فعله اه وعبارة الدور وكفران كان جاهلا باعتقاده أنه كذرا لوجه ظهر ان عطف وعنده بالواو هو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه بالواو خطأ لا يفيد أن المراد بالجاهل هو الذي لا يعتقد شيئا ولا وجه لتفسيره ما علمت من انه انما يكفر اذا اعتقده كفر الكون راضيا بالكفر ما الذي لا يعتقد كذلك لم يرص بالكفر حتى يقال انه يكفر فافهم **(قوله بكفرهما)** أي في القموس والمنعقدة أما في القموس ففي الحال وأما في المنعقدة فتعني مباشرة الشرط كما صرح به في الجرح قبل قوله وحروفه ح ولا يقال ان من روى الكفر في المستقبل كفر في الحال وهذا علة لتعلق الكفر بالشرط لا ان يقول ان من قال ان فعلت كذا فانا كفر مراده الاستماع بالتعلق وسر غرضه ان لا يفعل فلا يصح فيه رضاء بالكفر عند التعلق بخلاف ما اذا ناسر الفعل معتقدا أنه يكفر مباشرة فانه بكفر وقت مباشرة رضاء بالكفر وأما الجواب بان هذا لتعلق عمله بخطر الوجود فلا يكفر به في الحال بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه بكفر في الحال لانه تعلق بخطر الوجود ففيه أنه لو علقه بعمله خطر بكفر أيضا كقوله ان كان كذا غدا فانا كفر فانه بكفر من ساعته كما في جامع الفصولين لانه لو رضى في الحال بكفر المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم وعلى هذا لو كان الخالف وقت الخلف ناويا على الفعل وقال ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي أن يكفر في الحال لانه يصير عازما في الحال على الفعل المستقبل الذي يعتقد كفره به **(قوله بخلاف الكافر)** أي اذا قال ان فعلت كذا فانا مسلم قال ح في بعض النسخ بخلاف الكفر وعليه الضمير يصير عازما على الكفر الذي استأنه الكفر والاولى أظهر اه **(قوله لانه ترك)** أي لان الكفر ترك التصديق والاقراء فيصح تعليقه بالشرط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقها بالشرط قال ح وبهذا التقرير يعرف ان هذا لتعليل لقوله يكفر فيها الاقوله فلا يصير مسلما بالتعلق اه قلبك لكن الظاهر أنه لتعليل الخلفه لوجه الفرق والاعطفه على التعليل الاول **(قوله كذا)** حال من العمير بقوله **(قوله لا كثرتم)** لانه نسب خلاف الواقع ان عمله تعالى فيضمن نسبة الجهل اليه تعالى **(قوله وقال النبي الاصح)** جعله في المحبى وغيره رواية عن أبي يوسف ونقل في نور العين عن الفتاوى فيصح الاول وعلى القول بعدم الكفر قال ح يكون حينئذ عينا غويا لانه على ما مضى وهذا ان تعور في الحف به والافلا يكون عينا وعلى كل فهو مصفة يجب التوبة منه اه لكن علمت أن التعارف انما يعتري الصفات المشتركة تأمل **(قوله وكذا لو طي المصنف)** عبارة اجتنب بعد التعليل المنقول هنا عن النبي هكذا قلت فعل هذا اذا طي المصنف فان لانه فعل كذا أو لم يفعل كذا وكان كذا لا يكفر لانه بقصد ترويح كنهه لاهانة المصنف اه لكن ذكر في القصة والحاوي ولوقال لهاضي رحلت على الكرامة ان لم تكوني فعلت كذا فوضعت عليها رجلا لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأ قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر ولو وضع رجله على المصنف خالفا لاتبوب وفي غير الخالف استخفافا بكفر اه ومقتضاه أن الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشباه حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصنف مستخفا والافلا اه ويظهر أن نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا واستهانة به ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر أي لانه اذا اراد التخويف يكون معظما له لان مراده جعله على الاقرار بانها فعلت عليها بوضع الرجل أمر عظيم لان فعله فقر عما أنكرته اما اذا مراد التخويف فانه يكفر لانه أمر هامها هو كفر لما فيه من الاستخفاف والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من سعى بلا طهارة وليس الفضيلة لانه استهانة فلستأمل **(قوله لعدم العرف)** قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد أني لا أفعل ومثله شهد الله على الله أني لا أفعل فينبغي في جميع ذلك أن يكون عينا للتعارف لأن **(قوله يكون عينا)** قال في الجرح وينبغي أن الخالف اذا قصد في المكان عن الله تعالى أنه لا يكون عينا لانه حينئذ ليس بكفر بل هو الايمان اه ح **(قوله ولا يكفر)** لما كان مقتضى حلقه كون

في اعتقاده انه (عين وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر في الحلف) بالقموس وبمباشرة الشرط في المستقبل (يكفر فيها) لرضاه بالكفر بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعلق لانه تركه كالبسطه المصنف في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم يفعل كذا كما قال الزاهدني الا كثرتم وقال النبي الاصح لانه قصد ترويح الكذب دون الكفر وكذا لو طي المصنف فان ذلك لانه لترويح كنهه لاهانة المصنف بخبره وفيه أشهد الله لأفعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا أشهدك وأشهد ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون عينا ولا يكفر وفي فأنابري من الشفاعة ليس بين

الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الخلق لأن فيه اثبات المكان له تعالى فقال ولا يكفر ولعل
 وجهه أن أطلق هذا اللفظ وادعى التصوص كقوله تعالى وهو الذي في السماء الله وقوله تعالى أأنتم من في
 السماء فلا يكفر بإطلاقه عليه تعالى وإن كانت حقيقة الظرفية غير مرادة فالنظر إلى كون هذا اللفظ واردا
 في القرآن كان ينفيه كقراؤه الاعتصم به اليمين كافي نظائره وبالنظر إلى أن اعتقاد حقيقة الغيوب ككفر كان
 مظنة كفره لاقتضاء حلفه كون الاله في السماء هذا غاية ما ظهر في هذا المثل وفي أواخر جامع الفصولين قال
 الله تعالى في السماع لم لأراد به المكان كقراؤه لأراد به حكمة عما عاين ظاهر الاخبار ولو لا بسببه بكفر عند
 أكرهم اه فتأمل (قوله لأن منكرها مبتدع لا كافر) أي واليمين انما تعتقد اذا علفت بكفر ط (قوله
 وكذا فصولنا في الخ) أي أنه ليس بين بحر عن الجحش ط (قوله وأما فصولي الخ) في حاوي الرازي وصلاحي
 وصيامي لهذا الكفر فليس بين وعليه الاستغفار وقيل هذا إذا نوى الثواب وأن نوى القربة فبين اه قلت
 وبه علم أن ما هنا قول آخر لا يظهر فرق بين صلاحي وصوميل التفصيل جازفهم على هذا القول أي أن أراد
 القربة والعبادة يكون بمنزلة كونه تعلقا على كفر وأما أن أراد الثواب فلا لأن الثواب على ذلك أمر غيبي غير
 محقق ولا نية الثواب للغير جائزة عندنا فلهذا أراد تخفيف عذابه وإن لم يكن الكافر أهلا للثواب العادة تأمل
 (قوله وحقا) في الجحش وفي قوله وحقا وحقا اختلاف المشايخ والا كزكري أنه ليس بين اه أي لا فرق
 بين ذكره بالواو وبدونها في الملقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد فافهم (قوله إلا أن أراد به اسم الله
 تعالى) مكرم ما بين متنا وكأنه أشار إلى أن المناسخ ذكره هنا ح (قوله وحق الله) الحاصل أن الحق
 إما أن يذكر معرفا أو منكرًا أو مضافا لخلق معرفة سواء كان بالواو أو بالياء عين اتفاقا كما في الخاتمة والطهوية
 ومنكرًا بعين على الأصح إن نوى ومضافان كان بالياء بعين اتفاقا لأن الناس محفلون به وإن كان بالواو
 فعندهما وأحدى الروايتين عن أبي يوسف لا يكون عينا وعنه رواية أخرى أنه عين لأن الحق من صفاته تعالى
 والخلق به متعارف وفي الاختيار أنه المختار باعتبار ما يعرف اه وبهذا علم أن المختار أنه عين في اللفظ
 الثلاثة مطلقا وأدله في البحر وتقدم أن المنكر بدون واو أو باليس بين عندنا كثره وقد اعترض في الفتح
 على ما في الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره
 ولفظ حتى لا يتبادر منه ماهو صفة الله تعالى بل ماهو من حقوقه ثم قال ومن الأقوال الضعيفة ما قال البلخي إن
 قوله بحق الله عين لأن الناس محفلون به وضعفه لما علم أنه مثل وحق الله (قوله وحرمته) اسم بمعنى
 الاحترام وحرمته الله ما لا يحل انتهاكه فهو في الحقيقة قسم بغيره تعالى جوي عن البرجندي ط (قوله وبحرمته
 شهد الله) بالاداء المهملة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله براء وكل من النسختين صحيح المعنى
 ح (قوله وبحق الرسول) فلا يكون عينا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكرم ما عرفت
 قوله ولا يصفه لا بتعارف الخلف بها الخ وكونه ليس عينا لا في السابق ما عرفت قوله أوصفه فعل بوصف بها وبضها
 الخ كقوله مناه هناك (قوله لكن في الخاتمة الخ) حيث قال وأمانة الله عين وذكر الطحاوي أنه لا يكون عينا
 وهو رواية عن أبي يوسف اه وفي البحر ذكر في الأصل أنه يكون عينا خلافا للطحاوي لأنها طاعته ووجه ما في
 الأصل أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم برادها صفة اه وفي الفتح فعندنا وما لك وأجدوه عين وعند
 الشافعي بالنسبة لأنها قسرت بالعبادات فلنا غلب أرادها اليمين إذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها
 على التسمية لعامة الغالب اه وبه علم أن المعتد في الخاتمة (قوله فليس بين) أي اتفاقا لأنها ليست صفة
 لكن على المعتمد ينبغي أن لا يصح في القضاء (قوله فعله غرضه الخ) أي لا يكون عينا أيضا لاندعاء على
 نفسه ولا يستلزم وقوع المدعوب ذلك متعلق باستحباب دعائه ولأنه غير متعارف فتح (قوله أهو زان الخ)
 لأن حرمة هذه الأشياء محتمل النسخ والتبديل فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولأنه ليس بتعارف هداية أي أن
 حرمة هذا الأشياء تحتمل السقوط للضرورة وأنحوها (قوله لعدم التعارف) ظاهره أنه علة للجميع وقد
 علم أن العرف معتبر في الخلف بالصفت المشتركة تأمل (قوله فلا تعرف الخ) أي في هوزان وما بعده كما

لأن منكرها مبتدع
 لا كافر وكذا فصولنا في
 وصاي لهذا الكافر
 وأما فصولي لليهود
 فبين أن أراد به القربة
 لأن أراد به الثواب
 (وقوله) مبتدأ آخره
 قوله الآتي لا (وحقا)
 إلا أن أراد به اسم الله تعالى
 (وحق الله) واختار
 في الاختيار أنه عين
 للعرف ولو بالياء فبين
 اتفاقا بحر (وحرمته)
 وبحرمته شهد الله وبحرمته
 لاله الاله وبحق الرسول
 أو الإيمان أو الصلاة
 (وعذابه ونوابه ورضاه)
 ولعنة الله وأمانته لكن
 في الخاتمة أمانة الله
 عين وفي التبريز نوى
 العبادات فليس بين
 (وأن فعله فعله غرضه)
 أو محطه أو لعنة الله
 أهو زان أو سارق
 أو شارب خمر أو آكل
 ربلا يكون قسما
 لعدم التعارف فلو
 تعارف هل يكون عينا

فيه كلام التهور والتظاهر أن مثله فعله غرضه الخ **(قوله ظاهر كلامهم)** فيه نظر لانهم يقتصر واعلى
التعليل بالتعارف بل علوا بما يقتضي عدم كونه بمنامطلقا وهو كون عليه غرضه ونحوه دعاء على نفسه وكون
هو زان تحتل النسخ ثم علوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون عينا وان كان يما بين الحلف به
في غير الاسم فكيف اذا كان عمالا يمكن **(قوله)** وظاهر كلام الكمال لا حيث قال ان معنى اليمين أن يعلق الحالف
ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده أى وجود ما علقه كالكفر عند وجود الفعل المحلوف عليه
كدخول الدار وهنالا يصير بمجرد الدخول زانيا أو سارقا حتى يوجب امتناعه عن السخول بخلاف الكفر
فانه عبارة الدخول يتحقق الرضا بالكفر فوجب الكفر اهـ لمخصصا موضحا والمراد أنه وجب الكفر عند
الجهل والكفارة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضا لنحوه عليه غرضه لانه لا يتحقق استباحه دعائه
بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فعله بل يمكن فيه معنى اليمين وان تعرف **(قوله)** وفي الجراح هذا
غير منقول بل فهمه في البحر من قول الواو الخ في تعليل قوله هو يستحل الدم ولحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون
عينا لان استحلال ذلك لا يكون كفرا لاجل حاله فانه حالة الضرورة يتصور حللا اهـ واعتبره المحشى بانه وهم
بأطل لان قول الواو الخ في حاله قد لا يفي وهو يكون لا لا يفي وهو لا يكون فالعنى ان كون استحلاله
على الدوام ينفي بل قد لا يكون كفرا بوجه ما في المحيطين أنه لا يكون عينا للسك لانه قد يكون استحلاله كفرا
كافي غير حالة الضرورة فيكون عينا وقد لا يكون كفرا كافي حالة الضرورة فلا يكون عينا فخصص السك
في كونه عينا أولا بخلاف هو يهودى ان فعل كذا لان اليهودى من ينكر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وذلك
كفرا تاما فكل ما حرّم مؤبدا فاستحلاله معلقا بالشرط يكون عينا وما لا فلا اهـ ملخصا **(قوله)** ومن حروفه
أفاد أن حرّ وفا أخرجه من الله بكسر الميم وضما صرح به القهستاني عن الرضى ح فالت وفي الدما منى عن
التسهيل ومن مثله الحرفين مع توافق الحركتين اهـ فافهم والمراد بالحروف الاووات لان من الله وكذا
الميم اسم مختصر من آيين كلام والضمير في حروفه راجع الى القسم أو الحلف أو الى اليمين وتأويل القسم والا
قائمين مؤنثة سمعا **(قوله)** الواو والباء والتاء قدم الواو والباء أكثر استعمالا في القسم ولنا تمع الباء في
القرآن الا في بالله ان الشرع لظلم عظيم مع احتمال تعلقها بالانكسار وقدم غيره الباء لانها الاصل لانها صلة
أحرف وأقسام ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو بك لأفعلن **(قوله)** ولا م القسم وهي المختصة بالله في
الامور العظام قهستاني أى لا تدخل على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكى فتحها كلى حواشى شرح
الجرومية وفي الفتح ولا تستعمل اللام الا في قسم مضمين معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فقلته
ما غربت الشمس حتى خرج وقوله الله ما يؤخر الاجل فاستعملها قسميا شجرا عنه لا يصح في اللغة الا أن
يعتبر كذلك وقول الهداية في المختار كافي بعض النسخ احتراز عن أى حنيفة الله اذا قال الله على أن لا أكلم
زبداء هلست بيمين الآن بنوى لان الصيغة للندو يحتتم معنى اليمين اهـ **(قوله)** وحرف التنبيه
المراد به ما حذف الألف أو نابتا مع وصل ألف الله وقطعها كافي التسهيل لابن مالك **(قوله)** همزة الاستفهام
هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعد ما يجزى وتسميتها همزة الاستفهام مجاز كذا في الدما منى على
التسهيل ح والظاهر أن الجر بهذه الحروف لنيابته عن أحرف القسم ط **(قوله)** وقطع ألف الوصل أى مع
جز الاسم الشريف ح أى فالهمزة نابت عن حرف القسم وليس حرف القسم مضرا لان ما يضمر فيه حرف
القسم تبقى همزة همزة وصل ثم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيجتمل الوجهين ما عند عدم الابتداء
كقولك يا رب الله لأفعلن فان قطعها كان مما يخفى فيه والافهمون الاضمار لفهم **(قوله)** والميم المكسورة
والمضمومة وكذا المفتوحة فقد نقل الدما منى فيها التثنية وفي ط لعلهم اعتبروا صورتهما فعدوها من حروف
القسم ولا فيسلبسق أهمان جملة اللغات في آيين الله كن الله **(قوله)** لله بكسر لام القسم وجر الهاء كإيمناه
فافهم **(قوله)** وهاء الله مثال لحرف التنبيه وهاء مجزورة ح **(قوله)** م الله تثنية الميم كإيمناه وهاء مجزورة
(قوله) وقد ضم حروفه فيه أن التثنية ضمير هو الباء فقط لانها حرف القسم الأصلي كقوله القهستاني عن

ظاهر كلامهم ثم وظاهر
كلام الكمال لا وتمامه
في التهور في البصر ما يباح
الضرورة لا بكفر مستحله
كدم وخنزير (الا اذا
أراد الحالف بقوله
حق اسم الله تعالى فمين
على المنهج) كما خصص في
الخاتمة (و) من حروفه
الواو والباء والتاء ولا م
القسم وحرف التنبيه
وهمزة الاستفهام وقطع
ألف الوصل والميم
المكسورة والمضمومة
كقوله لله وهاء الله وم الله
(وقد ضم) حروفه
مطلب حروف القسم

الكشف والرضي وأراد بالاضمار عدم الذكر فيصدق بالخلف والفرق بينهما أن الاضمار يبقى أثره بخلاف الحذف قال في الفتح وعليه ينبغي كون الحرف محذوفاً في حالة النصب وتضمن في حالة الجر لظهور أثره وقوله في البحر قال تضر ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ بوجه أنه مع النصب لا يكون حائفاً وليس كذلك ولذا قال في الزهر أنه يعمل عن التحقيق لأنه كما يكون حائفاً مع بقاء الأثر يكون أيضاً حائفاً مع النصب بل هو الكثير في الاستعمال وثالثه أن أي شاذ في غير اسم الله تعالى ذفهم **(قوله بالحركات الثلاث)** أما الجر والنصب فعلى اضممار الحرف أو حذفه مع تقدير ناصب يأتي أو أما الرفع فقال في الفتح على اضممار مبتدأ والاولى كونه على اضممار خبر لأن الاسم الكريم أعرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأاً والتقدير الله قسسى أو قسى الله اهـ **(قوله وغيره)** أي ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجر أي بالنصب والرفع أما الجر فلأنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا في موضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لأفعلن **(قوله)** ينصبه نزاع الخافض هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف اتصل الفعل به لأن الأثر عند انتزاع الخافض أي بالفعل عنده كذا في الفتح أي فالبقي في نزاع السبب لاصالة نصبه لأن النزاع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعاً بسبب نزاع الخافض كما أن غلتم أمر ربكم أي عن أمره وأقعدوا لهم كل مرصد أي عليه **(قوله)** وجه الكوفيين كذلك في الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظريه بانهم أي النصب والجر وجهان ساقتان للعر بليس أحد ينكر أحدهما بالتأني خلاف اهـ وسكت الشارح عن الرفع مع أنه ذكره أيضاً في قوله بالحركات الثلاث (تنبيه) وهذه الأوجه الثلاثة وكذا سكوت الهاء يعتقدونها المين مع التصريح بالقسم في الظهيرة بالله لأفعلن كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عينا ولول الله لأفعلن كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لأن يعربها بالجر فيكون عينا وقيل يكون عينا مطلقا اهـ قلت وقول المتن وقد تضرير يشير إلى القول الأول لما علمت من أن الاضمار يبقى أثره فلا بد من الجر لكنه خلاف ما مشى عليه في الهداية وغيره من نحو يز النصب وقدمنا عن الجوهر أنه الصحيح بل قال في البحر وينبغي أنه أن نصب أنه يكون عينا بل خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل من الوجهين ولكن النصب أكثر كذا ذكره عبد القاهر في مقتضاه كذا في غاية البيان اهـ قلت بقي الكلام على عدم كونه عينا مع سكوت الهاء وقد رده في الفتح حيث قال ولا فرق في ثبوت المين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صواباً أو بسكنه خلافاً لما في المحط فبما إذا سكنه لا معنى للمين وهو ذكر اسم الله تعالى للنع والجل معقوداً بما رز بمنعته وأفعله ثابت فلا يتوقف على خصوصية في اللفظ اهـ **(قوله)** أن اضممار حرف التأني (الاضافة في حرف الجنس لأن المراد اللام والنون فإن حذفهما في جواب القسم المستقبل المبتدأ لا يجوز نزع حذف أحداهما عند الكوفيين لأن عند البصريين وكذا يجوز أن كان الفعل حالاً كقراءة ما ن كتير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر عينا لأفعلن كل امرئ * يزحف قولاً ولا يفعل

(قوله) الخلف بالعربية الخ على هذا أكثر ما يقع من العولم لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها مقدسى يعني لا يكون عينا على الإثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها أي أذا ذكر كواذلك الشيء قال في المقدسى لكن ينبغي أن تازمهم لعارفهم الخلف بذلك ويؤيده ما نقلناه عن الظهيرة بأنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله يكون عينا مع أن العرب بما نطقت بغير الجر فلي تأمل وينبغي أن يكون عينا وإن خلا من اللام والنون وبديل عليه قوله في الولول الحية سبحانه الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس بمين لأن منونه اهـ واعتزضه الخبر الرمي بأن ما نقله لا يدل للمعاد ما الأول فلأنه تغير اعراباً لا يمنع المعنى الموضوع فلا يضر التسكين والرفع والنصب بل تقرر أن اللحن لا يمنع الاعتقاد وأما الثاني فلأنه ليس من المتنازع فيه اذ المتنازع فيه الأثبات والنفي لا يمين والنقل يجب اتباعه اهـ قلت وفيه نظر أما وأفعلن اللحن الخطأ كما في القاموس وفي الصباح اللحن الخطأ في العربية وأما تأنيافلان قول الولول الحية سبحانه الله أفعل عين المتنازع فيه لا غير فانه أي بالفعل المتنازع محذر من اللام والنون وجعله عينا مع التنية ولو كان على النفي لوجب أن يقال اسمع التنية

المجاز فيختص اسم الله بالجر كانت الثلاث وغيره بغير الجر والتزم رفع أيمن ولهم الله (قوله الله) ينصبه ينزع الخافض وجوه الكوفيين مسكين (لأفعلن كذا) أفاد أن اضممار حرف التأني كذا في القسم عليه لا يجوز نزع صريحه بقوله (الخلف) بالعربية (في الإثبات لا يكون الإيمر في التأني كذا وهو اللام والنون كقوله والله لأفعلن كذا)

مطلب فيما لو أسقط اللام والنون من جواب القسم

عين على عدم الفعل كالإيجاق وانما اشترط التوبة لكونه غير متعارف كما مر وقال ح ويبحث المقدسي
 وسيله وقول بعض الناس انه يصادم المنقول بحاج عنه بان المنقول في المنهك كان على عرف صدر الاسلام
 قبل ان تتغير اللغة وأما ان فلا يأتون باللام والنون في مثبت القسم أصلا ويعرفون بين الاثبات والنفي بوجود
 لا لعدمها وأما اصطلاحهم على هذا الا اصطلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان لم تدبر اه قلت ونؤيده
 ما ذكره العلامة قاسم وغيره من انه يحمل كلام كل عاقد ومالك ووافق على عرفه وعادته سواء وافق كلام
 العرب أم لا وباني نحوه عن الفتح في أول الفصل الآتي وقد فرق أهل العربية بين بلى ونعم في الجواب بان بلى
 لا يحجب ما بعد النفي ونعم التمدد فيقيل فاذا قيل بما قام زيد فان قلت بلى كان معناه قد قام وإن قلت نعم كان معناه
 ما قام ونقل في شرح المنار عن التحقيق أن المعبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام بل (١) واحده من مقام
 الاتحوا ومثله في التلويح وقول المحيط هنا والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا فعلن الخزيان للحكم على
 قواعده العربية وعرف العرب وعادتهم الخالية عن الجن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى
 النادر فوله اصطلاحهم كباقي اللغات الاغمية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدهم الامن التزم منهم الاعراب
 أو قصد المعنى الأقوى فينبغي أن يدبر وعلى هذا قال شيخ مشايخنا السائحاني أن أيماننا الآن لا يتوقف على
 تأكيد فقد وضعناها وضعا جديدا واصطلحنا عليها وتعارفنا فيها فوجب معاملتنا على قدر عقولنا وانما كانا أوقع
 المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق ومن لم يدبر عرف أهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا ما قولهم أنه
 لو أسقط الفاء لربطه لجواب الشرط فهو تجبر لا تعليق حتى لو قال ان دخلت البار أنت طالق تعلق في الحال
 وهذا مبني على قواعد العربية أيضا وهو خلاف المعارف الآن فينبغي بناء على العرف كما قدمناه عن
 المقدسي في باب التعليق وقد مناهنا لما يناسب ذكره هنا فراجعوا والله سبحانه أعلم * (تنبيه) * ما مرنا هنا
 في القسم بخلاف التعليق فانه وإن سمي عند الفقه اعطفا وعينا لكنه لا يسمى قسما فان القسم خاص باليمين
 بالله تعالى كما شرح به الفهستاني أما التعليق فلا يجزى اشتراط اللام والنون في الميث منه لا عند الفقهاء ولا عند
 الفقهاء ومنه الحرام يلزمي وعلى الطلاق لا أفعل كذا فإنه رابيه في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب
 امضاؤه عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما يأتي قال ح فاندفع هذا ما زعمه بعض الافاضل من أن في قول القائل
 على الطلاق أجي اليوم ان جاءني اليوم وقع الطلاق والافلا لعدم اللام والنون وأنت خبر بان النعامة انما اشترطوا
 ذلك في جواب القسم الميث لا في جواب الشرط والا كان معنى قولك ان قام زيد أقام ان قام زيد لم أقم ولم يقبل
 به عاقل فضلا عن فاضل على أن قوله أجي وليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم أجي اليوم
 فانت طالق وقد وقع هذا الزعم بعينه للشيخ الرملي في الفتاوى الجبرية ولغيره أيضا قال السيد احمد الحوي في
 تذكرة الكبرى رفع الى سؤال صورته رجل اغتاط من ولده زوجته فقال على الطلاق اني أصبح أشتكك من
 التقرب فلما أصبح تركه ولم يشكك ومكث مدته فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق أم لا الجواب ان تركه شكايته
 ومضى مدته بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث
 لم يتركه والله تعالى أعلم كنه الفقه بعد المنع التبتني فرفعها الى جماعة قائلين ما يكون الحال فقد زاده الامر
 ويقدم بين العوام وتأخرت اولو الفضل أفيدوا الجواب فاجبت بعدنا الحمد لله ما أقي من عدم وقوع الطلاق معلا
 بان الفعل المذكور وقع جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يتركه شكايته عن فرط جهله وحسن موكره
 بحجازه في الدين وخبره ان ذلك في الفعل اذا وقع جواب القسم بالله نحو بالله تفعلواي لا تفعلوا في جواب اليمين
 بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعتاق ونحوهما وحينئذ اذا أصبح الحالف ولم يشكك وقع عليه الطلاق
 الثلاث وبانت زوجته منه بشبهة كبرى اذا تقرر هذا فقد ظهر لنا أن هذا المعنى أخطأ خطأ صراحا لا يصدر عن
 ذي دين وصلاح ولله در القائل

من الدين كشف الشر عن كل كاذب * وعن كل بدعي آفة الجحائب
 فلو لا رجال مؤمنون لهتمت * صوامع دين الله من كل جانب

قوله كل واحد منهم ما الخ
 أي من نعم وبلى اه منه

اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب واحد هو تأها قية) لسقوط الفرض بالادنى (وان عجز عنها) كلها (وقت الاداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهية أجزأه الصوم بحيثى قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فيخرج من الأصل (صام ثلاثة أيام ولا يربط بالحبض بخلاف كفارة الفطر ورجوع الشافعي التفرق واعتبر العجز عندا الحنف مسكين (والشرط استمرار العجز الى القصر اغ من الصوم فلو صام العسر يومين ثم قبل فراغه ولو ساعة (أيسر) ولو يومين موثره موسرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف للمال خاتمة ولو صام ناسا للمال لا يجوز على الصحيح بحيثى ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لاشئ عليه إلا أن يترك خاتمة (ولم يجز) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي (قبل حنث) ولا يسترد من الفقير لو وقع صدقة (ومصر فها مصرف الزكاة) فالأقل الا الذي خلافا للشافعي وبقوله يبقى كما مر في بابها (ولا كفارة بين كافر وان حنث مسلما) بأنه لهم لا أعان لهم وما وان كنوا أعيانهم فيحي

به اسم المكسب وينتفى عنه اسم العربيان لصحة الصلاة وعدمها والراء اذا كانت لاسبه قيسا بابل وخمارا غطي رأسها وأذن بها دون عتفها لاشك في ثبوت اسم أهم المكسبة لا عريانة ومع هذا لا يصح صلاتها اه مختصمان الفتح وحاصله أنه لا بدع الثوب من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار مما نصحه الصلاة وقد اقتصر في العجز على صدر عبارة الفتح فأوضح أنه لا يشترط الخمار أصلا وليس كذلك فليتنبه له وفي الشرع نبالا قولهم أرحكم ما نغطي رأس الرجل اه قلت ان كان توقفة في اجزائه فلا شك في عدمه وان كان في اشتراطه مع الثوب فظاهر ما مر عدمه وفي الكافي الكسوة ثوب لكل مسكين ازار ورداء أو قبض أو قبض اه وقدمنا ان المراد ما ينستر أكثر البدن (قوله) الاباعتبارية الاطعام) ومثله لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شهر أجزأه عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشر تمسا كمن ثوبا كبيرا لا يكفي كل واحد حصته منه للكسوة وتبلغ حصته كل منهم قيمة ما ذكرنا أجزأه عن الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب أنه لا يشترط للأجزاء عن الاطعام أن ينوي به عن الاطعام وعن أبي يوسف فيمن يشترط فيمن (قوله) ولم ينوالا بعد صامها (شرط في قوله) من يتأقطفه أو أنه النية بعد صامها فاعنا تلازم الاطعام والكسوة لصحة النية بعد الدفع ما دام ما بدا الفقير كافي الزكاة أو ما لا اعتاق فلا أن تصور المسئلة فيما إذا تقدمت الكسوة والاطعام وعندا اعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة اه ح والمراد بالاطعام التلبيل لا الأناحة لانهم لو كانوا عندته ثم نوى لم يصح فيه اظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بيان امكان تصور المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لأنه اذا كان لا بد من النية فلا فضل الثلاثة فانوا ما ولا وقع عنها وان كان هو الادنى فيز امكان ذلك عاذا لفضل الكل جلة أو مر تبالكه أخر النية (قوله) الزوم النية) علة لما استقدم في المقام أنه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره (قوله) عجز الخ قال في العجز أشار الى أنه لو كان عنده واحد من الانصاف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا له في الخاتمة لا يجوز الصوم لمن يملك ما هو منصوب عليه في الكفارة ويملك به فوق الكفاف والكفاف منزل بسبكه وثوب يلبسه ويستعوزه وقوت يومه ولو له عبد يحتاجه الخدمة لا يجوز له الصوم ولو له مال وعليه دين مثله فان قضى دينه بقرى بالصوم وان صام قبل قضاءه قبل يجوز قبل الاول له مال غائب أو دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عند القدرة على اعتاقه اه لمخصوفي الجوهره والمرأة العسرة تزوجها منه هان الصوم لان كل صوم وجب عليها ما يحجبها له منعها منه وكذا العبد الا اذا ظهر من امره أنه فلا تمنعه المولى لتعلق حق المراه له لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله) وقت الاداء) أى اوقت الحنث فلو حنث موسرا ثم أعسر جاز له الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعي على العكس زيلعي (قوله) قلت الخ) فانه صاحب العجز وجهه أنه لو كان فسجأى كانه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يجز به الصوم ط (قوله) ولا) بكسر الواو والمداى متتابعة لقراءه ان مسعرد وأبي فصيام ثلاثة أيام متتابعات فيجاز التقسيم بها لانها مشهورة فصارت كثيرة المشهور وتعامه في الزيلعي (قوله) بخلاف كفارة الفطر) أى كفارة الاططار في بر ضان فان مذهبنا لا يتخلو باعنا الحنث (قوله) التفرق) أى صوم الثلاثة متفرقة (قوله) فلو صام العسر) مثله العبد اذا أعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم كافي الفتح (قوله) ثم قبل فراغه) أى من صوم اليوم الثالث بقرينة ثم فافهمه والافضل اكمال صومه فان أقطر لأقضاء عليه عندنا كافي الجوهره (قوله) لم يجز على الصحيح) وقياسه أنه لو صام لعجز فظهر أن موثره مات قبل صومه أن لا يجز به نهر (قوله) ولم يجز التكفير الخ) لان الحنث هو السبب كما مر فلا يجوز الا بعد وجوده وفي الفهستاني وعلم أنه لو أخر كفارة تأين أو لم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كافي الخزانة (قوله) ولا يسترد) أى لو كفر بالمال فسل الحنث وقتنا لا يجز به ليس له أن يسترد من الفقير لانه تلبيل لله تعالى بقصد القربة مع شئ آخر وقد حصل القربى بترتيب الثواب فليس له أن ينقصه ويطلبه فتح (قوله) فالأقل) أى ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله) الا الذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله) خلافا للشافعي) فعنده الاستثناء (قوله) في بابها) أى الزكاة (قوله) فيمنى الصوري) أى المراد به هذه الآية البين صورة لتعليق القاضي إمام المقصود منها الرأى التناول والكافروان لم يثبت في حقه شرعا البين المستعقب له كونه في نفسه يعتقد

(ثم اسلم ثم حنت فلا كفارة) أسلا ما تقر بأن الاوصاف الراجعة للعل يستوي فيها الابتداء والبقاء كالخمرية في الشكاح وكذا لو نذر الكافر يهاو قسرة لا يلزمه شيء (ومن حنف على معصية كعدم الكلام مع أوبة أو قتل فلان) وأما قال (اليوم) لأن وجوب الحنث لا يتأثر في اليمين المؤقتة أما المطلقة فحنثه في آخر حياته فهو صريح بالكفارة بموت الحالف وكفر عن يمينه بهلاك الحالف علقا به (وجب الحنث والتكفير) لأنه أهون الأمرين وحاصله أن المحلوف عليه ما فعل أو ترك وكل منهما ما لم معصية وهي مسئلة المتي أو واجب تكلفه لصلين الظهر اليوم وره قرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه تكلفه على ترك وطع زوجته شهرا ونحوه وحسنه أولى أو مستويان تكلفه لا باطل هذا الخبر مثلا وربما أولى وأبنة واحفظوا أيمانكم تضيد وجوبه فتحه في عشرة (ومن حرم) أي على نفسه لأنه لو قال أن كان هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة

تعظيم اسم الله تعالى وحرمه اليمين به كذا فيمنع عنه فيحصل المقصود فشرع الزامه بصورتها هذه الفائدة وتماه في الفتح (قوله بطلها) مقتضاه لا يأثم بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقر بالحنث) عليه تكون الكفر العارض مطلقا للين كالكفر الأصلي بحرمه المصاهرة العارضة كإذاني بأم أمي أنه فاتها تمنع بقاء الصحة للحرمه الأصلية لأن الكفر والحرمه من الاوصاف الراجعة للعل وهو الكافر والحرم فيستوي فيها الابتداء والبقاء أي الطرؤ والعروض ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله) أما المطلقة فحنثه في آخر حياته هذا إذا كان المحلوف عليه أمانة كان نفاقا في الحنث في الحال بأن يكلم أو يهوى بهذا عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط ح (قوله في آخر حياته) الأولى أن يقول في آخر حياته ليشمل حياة الحالف وحياة المحلوف عليه (قوله) وبكفر عطف على بوضي (قوله) لأنه أهون الأمرين لأن فيه تقوى رب العباد وهو الكفارة ولا يلزم المعصية لو ترك في البحر (قوله) وحاصله) أي حاصل ما قبل في هذا المقام لا حاصل المتي فإنه قاصر على الحلف بعصية فعلا أو تركا (قوله) لحلفه لصلين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا أشرب الخمر اليوم ح (قوله) أو هو أولى من غيره مثال الفعل منه والله لصلين الضحى اليوم ومثال الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم بقسمه أن يره أولاً وأوجب أي على ما حمله الكمال في القسم الخامس (قوله) تكلفه على ترك الخ) هذا مثال الترك ومثال الفعل والله لا أكل البصل اليوم ح (قوله) ونحوه) أي نحو الشهر مما يبلغ مدته لا يلازم الأكل من قسم المعصية (قوله) أو مستويان أي الفعل والترك بأن لم يرجح أحدهما قبل الحلف بوجوب ولا أولوية (قوله) تضيد وجوبه هو بحث وجبه ويجري أضافي القسم الثالث ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم ولي وعبر في الجمع بقوله ترجع البري بقره قول الهداية والكنز وغيرهما ومن حلف على معصية ينبغي أن يبحث فإن الحنث واجب كإعانت فارادوا ليلفظ ينبغي الوجوب مع أن الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الأولى بالمسلم أن يرضى (قوله) فهي عشرة) من ضرب اثنين وهي صور الفعل والترك في حصة المعصية والواجب وهو أولى من غيره وما غيرها أولى منه وما استوى فيه الأمران ط (قوله) أي على نفسه) تبع في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لأنه لو جعل حرمته معلنة على فعله فإنه لا تلزمه الكفارة لما في الخلاصة لو قال إن أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حنث عليه أكله كلام البحر وأنت خير به في التعليل أيضا حرمه على نفسه بما لا أمر به محرم معلق فلا تحسن المقابلة والأولى أن يقول قد يتخير الحرمه لأنه لو علقها بخلافه ح قلت وقته أنه لو قال كذلك لورد عليه مثل أن قلت زيدا فهذا الطعام على حرام مع أنه علقها على فعل نفسه بل الأولى أن يقول قد يتخير الحرمه لأنه لو علقها على فعل المحلوف عليه وعيكن أن يكون هذا مراد البحر في قوله على فعله أي فعل المحلوف عليه فافهم (قوله) واستشكله المصنف) أي حنث قال قلت وهو مشكل بما تقر أن المعلن بالشرط كالخمر عند وقوع الشرط اه والجواب بالفرق هنا بين المعلن والمعلن وهو أن في المخير حرم على نفسه طعاما موحدا أمافي المعلن فإنه ما حرمه إلا بعد الأكل لما علم أن الخاء ينزل عقب الشرط وحسنه لم يكن الطعام موحدا ح ح قلت لكن ذكر في الفتح مسئلة الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكر في المتن لو قال كل طعام أكله في منزلك فهو على حرام في القياس لا يحنث إذا أكله هكذا روي ابن سميعة عن أبي يوسف وفي الاستحسان يحنث والناس يريدون بهذا أن كل حرام اه وعلى هذا يحنث في التي قلها أن يحنث إذا أكله لو كان ما ذكر في الخيل إن أكل طعاما اعتدلت أبنا فهو على حرام فأكله لا يحنث ينبغي أن يكون جواب القياس اه وتبعه في النهي (قوله) فبين) لأن حرمته لا تمنع كونه حالفا نهر (قوله) ما لم ير بالاختيار) المناسب أن يقول أن أراد الانتباه فيخرج ما إذا أراد الاختيار أو لم ير شيئا لأن عبارة الحائسة هكذا قال هذا الخبر على حرامه فيه لأن الفتوى على أنه يتو في ذلك أن أراد به الخير لا تلزمه الكفارة وإن أراد به البين تلزمه الكفارة وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة اه وفي الفتح وإن أراد الاختيار ولم ير شيئا لا يحنث الكفارة لأنه لا يمكن تضيقه باختيار (قوله) يأكل أو تفتقه) أي ونحوهما من لبس ثوب أو سكني دار كل شيء جائنا اسمه ويقصد منه قال المصنف (شيئا) ولو حراما أو مأكلا غيره كقوله انخرأ وما فلان على حرام فيمن ما لم ير بالاختيار حائسة (ثم فعله) يأكل أو تفتقه

في الفتح وعلم أن الظاهر من تحريم هذه الاعيان انصراف البين الى الفعل المقصود منها كما في تحريم الشرع لها في نحو حرمت عليكم امهاتكم وحرمت الخمر والخنزير فانه يشرف الى الشكاح والشرب والاكل ولذا قال في الاختلاصة لو قال هذا التوب على حرام فليس حث الآن سوى غيره **(قوله ولو تصدق الخ)** قال في الفتح ولو قال لدراهم في يده هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها حث وان تصدق بها او وهبها لم يحث بحكم العرف اه اى ان العرف حار على أن المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بان يشتري بها ما ياكله او يلبسه لان تصدق بها والظاهر انه لو قضى به ادبته لا يحث تأمل وفي العرف والخصوصية للدراهم بل لو وهبها محله حراما وتصدق به لم يحث لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع **(قوله لبيته)** اى لاجل عينه التي حث بها فهو علة كقوله كفر وقوله لما تقرر الخ علة كون ذلك عينا فهو علة لعله ولا يرده على أن تحريم الحلال فلا يكون عينا بان قصد الاخبار لانه اذا قصد الاخبار لم وجد التحريم لان التحريم انشاء والاخبار حكاية وفهم كون التحريم عينا بمسبوق الفتح وغيره **(قوله حث البعض)** قال في الهداية ثم اذا فعل مما حرمة قليلا وكثرا حثت ووجب الكفارة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه اه **(قوله لم يحث الا بالكل)** اى بكلام كل القوم الخاطئين وا كل كل الرغيف فلا يحث بكلام بعضهم ولا با كل لقمة قال في النهر وحرمة في الخلاصة والمحطف ا كل الرغيف على حرام بانه يحث بلقمة ولعل وجه الفرق أن تحريمه الرغيف على نفسه تحريم أجزاءه ايضا وفي لا آكله انا منع نفسه من ا كل الرغيف كله فلا يحث البعض وهذا يضعف ما في الخاتمة قال مشايخنا الصحيح انه لو قال اكل هذا الرغيف على حرام لا يحث با كل لقمة منه لان هذا غير علة وقوله والله لا كل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحث با كل البعض اه قلت ويشترى الى هذا الفرق ما نقلناه عن الهداية وتوضيحه أن الرغيف اسم لكله وبا كل بعضه لا يسمى آكله لكن اذا مره على نفسه فقد جعله بمنزلة تحريم العين حيث نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة الخمر والميتة وما كان محرما لا يحل تناول قلبه ولا كسبه وحيث جعلنا هذا التحريم عينا صار الحاقه على عدم تناول شيء منه لان ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فانه ليس فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جمعه لكن ابدى في الحرام كلام الخاتمة بان حرمة العين رادتها تحريم الفعل ولذا قال هذا الطعام على حرام فلما راد آكله وفي هذا التوب المراد بلبسه قلت وفيه أن اسناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الاصول على معنى اخراج العين عن محمية الفعل لثبوت الفعل بالاولى فالمقصود في الفعل وتوضيحه بالحرمة بطريق الكناية والانتقال عن في العين فلا بد من ظهور الفرق بين اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنالك من هذا الظاهر في قوله هذا الرغيف على حرام اما لو قال اكل هذا الرغيف على حرام لا يحث البعض لاسنادها لحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لان الحرمة لم تنصف الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم أر من فرق بين ذلك مع أن الذي في الخاتمة هذا الرغيف بدون لفظة اكل على خلاف ما نقله في النهر مع أنه لا يظهر الفرق المار بالادون لفظة اكل ثم وقع التعبر بها في غير الخاتمة والحاصل أن المسئلة مشكلة فاحرم **(قوله)** اذا ذم يمكن الخ اى فيحث با كل بعضه وهو الاصح المختار ولشايخنا والاصل فيما اذا حلف لا با كل معناه او اكل بعضه ان كان باكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة والحلف على جمعه ولا يحث با كل بعضه لان المقصود الامتناع عن اكله وكل ما لا يطاق اكله في المجلس ولا يشربه في شربة يحث با كل بعضه لان المقصود من البين الامتناع عن أصله لانه جمعه ولو قال لا اشرب لبن هاتين الشاتين لم يحث حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب الكل لانه غير مقصود ولا با كل سمن هذه الخاتمة فا كل بعضه حث ولو كان مكان الاكل بيع فباع بعضه لا يحث لان الاكل لا يتأتى على جمعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحط زاد في البدائع عن الاصل لو قال لا آكل هذه الزبانية فأكلها الاباحة وأوجب حث في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به لانه في العرف يقال انه اكلها وان ترك نصفها وتلقاها أو أكلها لا يحث في العرف أنه ينقطع عن الزبانية لم يحث لانه لا يسمى اكلها جميعا له وفيه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كالقمة كالعدم له لمخصا من العرف باب البين لا بالكل والشرب وسبق في هذا الاصل هنالك **(قوله واخلف الخ)** معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن اكله قال

ولو تصدق أو وهب لم
يحث بحكم العرف زيلي
(كفر) لبيته لما تقرر أن
تحريم الحلال عين ومنه
قولها لزوجه أنت على
حرام أو حرمتك على نفسي
فلو طاعته في الجماع أو
أكرهها كفرت بجنتي
وفيه قال لقوم كلامكم
على حرام أو كلام الفقراء
أو أهل بغداد أو أكل
هذا الرغيف على حرام
حث البعض وفي والله
لا أكلكم أولا أكلهم
يحث الا بالكل زاد في
الاشباة ما لا اذا لم يكن
أكله في مجلس واحد أو
حلف لا يكلم فلا تأو فلا
مطلب حلف لا با كل
معينا فا كل بعضه
مطلب لا أتوق طعاما
ولا شربا بحث واحد ما
بخلاف لا أتوق طعاما
وشربا

في النهر وفي مجموع التوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام بحث بكلام أحدهما وكذا كلام أهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو واقعه لأكلهم فلانا وفلانا الصحيح أنه لا بحث في المستثنى ما لم ينكحهما إلا أن ينوي كلام واحد منهما فبحث بكلام أحدهما لأنه شدد على نفسه اهتلف وهذا المذهب ذكره بعد العاطف في البرازية خلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فإنا أحدهما طلق كما لو حلف لا بكلام ولا فلا ولا وقال لا أذوق طعاما ولا شرابا فإنا أحدهما لا بحث اهـ وإذا كرر لافه بصريتين كما سئذ ذكر في بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوي أحدهما) أي نوي أن لا يكلم كل واحد منهما (تنبيه) في الحاوي الزاهدي عن الجامع أن لم يكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فعدى حرف ضرب أحدهما في دار غيره وأقال إن لم أكلهم فلانا وفلانا اليوم فانت طالق فكلم أحدهما اليوم فقط بحث قال وألحق بعضهم بذلك أن لم تحضري فرأيتي ولم تراعي فانت طالق فلم تحضري فرأيتي ولكن راعته فانه بحث قال وفيه اشكال وينبغي مفرق حتى لأن الحنفية في الغين إنما يتحقق إذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط في أن دخلت الدار إنما بحث إذا صدق دخلت وفي أن لم أدخل إنما بحث إذا صدق لم أدخل فإذا قال إن لم أدخل هاتين الدارين اليوم أو أن لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النبي وهو لم أكن دخلت وأضربت هاتين وهون في مجموع دخول الدارين وضرب السوطيين وفي المجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه بخلاف قوله أن لم تحضري فرأيتي ولم تراعي فانه لما كرر حرف النبي كان نقلا لكل واحد منهما وفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فإنه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمر مع قدم أحدهما ويصدق في أن لم يقدم زيد وعمر مع أحدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فإنه قال إذا قال إن لم تكلمي فلانا لم تكلمي فلانا اليوم فانت طالق فكلمت أحدهما ومضى اليوم طلق فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما قلته من الاشكال قوي اهـ قلت والجواب أن إذا كرر حرف النبي يكون نفي كل واحد منهما فاده مقصودا في أن لم تحضري فرأيتي ولم تراعي يتحقق شرط الحنفية بنفي كل واحد منهما فاده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه إذا كرر النبي تنكر بالبين حتى لو قال لأكل اليوم ولا غد ولا بعد غد فهي أيمان ثلاثة وإن لم يكرر النبي فهي بين واحدة حتى لو كلف ليلا بحث بقوله ثلاثة أيام كإسبا عن الواقعات في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمر مع قدم زيد ومضى فلانا فلا يخبر عن قدم كل منهما بانفراده حيث جعله مقصودا بالنفي فإذا علق ذلك بالشرط يتحقق شرط الحنفية وهو أنه لم يقدم بينهما ما ظهر في قدره (قوله وله أخ واحد) أي وهو عالم به كما قد بينت قبيل باب البين بالطلاق والعناق حيث بينت بحث إذا كلف لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وإن كان لا يعلم أن الآخر واحد لا بحث لانه لم يرد الواحد فثبت البين على الجمع كمن حلف لا بأكل ثلاثة أرغفه من هذا الحب وليس فيه إلا رغبة واحد وهو لا يعلم لا بحث بحرف عن الواقعات (قوله قلت الخ) البحث لصاحب البصر في الباب الآتي وقوله وبه علم أي بما ذكر من مسألة الأخوة فإنه جمع ليس فيه إلا ألف والألف بل هو مضاف لمثل أولاد زوجته فيبحث كان عالما بعددهم لا بحث إلا بالجمع كما في لا أكلم رجالا ونساء يختلف ما فيه الألف والألف لمثل لا أكلم الفقراء والنساء كين أو الرجال فإنه بحث بالواحد لانه اسم جنس كما في الواقعات وما مر عن الواقعات في أخوة فلان صريح في أن الجمع المضاف للتنكير وسأقي في آخر باب البين بالأكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرفة والتنكير والمضاف ويجوز جواب هذه الحادثة قال في البصر لكن قال في القسنة أن أحسن إلى أقر بائل فانت طالق فأحسنه إلى واحد منهم بحث ولا يراد الجمع في عرفنا اهـ يحتاج إلى الفرق الآن أي أن في عرف فرقا اهـ قلت لا يخفى أن العرف الآن عدم التفرقة بين أخوة فلان وأقر بائل أو لا وزوجته ونحوه من الجمع المضاف في أنه يراد به الجنس الصادق بالواحد والآخر فينبغي الحنفية في الحادثة المذكورة (قوله بل حل الخ) قال في الهداية ولو قال حل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الآن بنوي غير ذلك والقياس أن بحث كما فرغ لانه ناشر فعلا بما هو المتعسف ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان أن المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم فيتنصرف إلى الطعام والشراب لعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يقتل والمرأة الآن بالنية لا سقط

ونوي أحدهما أولا
يكلم أخوة فلان وله أخ
واحد وتعامه فيها قلت
وبه علم جواب حادثة
حلف بالطلاق على أن
أولاد زوجته لا يطلعون
بيته فطلع واحد منهم
لم يبحث (بل حل) أو
حلل الله أو حلل
مطلب الجمع المضاف
كل تنكير يختلف العرف
بال

مطلب كل حل عليه حرام

اعتبار العموم وإذا واهما كان إيلاه ولا يصرف اليه عن الماء كحول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية
ومما يجنبنا قالوا يقع به الطلاق من غيرية أغلب الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل
فما يتناول عادة أن العرف كان أولاً في استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك إلى عرف آخر وغلب استعماله
في الطلاق ثم إن ما ذكره هنالك لا ينافي ما ذكره في الإلزام من التفصيل بين نية تحريم المرام أو الظاهر أو الكتب
أو الطلاق لأن ذلك في أنت على حرام وماعنا في التحريم باللفظ العام والفتوى على قول المتأخرين بأنصرفه إلى
الطلاق البائن عاماً وأخصاً كما ذكرناه هناك **(قوله زاد الكمال)** الملح لا يحمل إذ كرهنا هناك أن مراد الكمال أن هذا
برأيه الطلاق فقط بحسب العرف كما يأتي **(قوله ولكن الفتوى في زماننا)** أي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين
وتوقف البرزدي في مبسوطه في كون عرف الناس إرادة الطلاق به فالاحتياط أن لا يخالف المتقدمين قال في
الفتح واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كماله ونحوه ما كل كذا ويسعدون
الصيغة العامة وتعارفوا أيضاً الحرام يلزم ولا يشارك في أنهم يردون الطلاق معلقاً عليهم يذكرون بعده ما فعل
كذا ولا يفعل وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزم لا يفعل كذا فانه يراد به أن فعلت كذا فهي ملاتي ويجب امضاؤه
عليهم والحاصل (٣) أن الاعتبار أنصرف هذه اللفظا طعيرية أو أروسية إلى معنى بلانية التعارف فيه فأن لم
يتعارف سئل عن نيته فيما يصرف بلانية لقال أردت غيره لا يصدق القاضى وفما بينه وبين الله تعالى هو
المصدق اه وأقره في البحر والنهر والمقدس والشرع بلاني وغيرهم وتقدم عام الكلام على ذلك في الطلاق **(قوله ولو
له أكثرين)** جميعاً في هذه المسئلة كلام طويل قدمنا في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الإلزام والذى حوزناه
هنا أنه لا خلاف في أن أنت على حرام يخص المخاطبة وفي كل حل على حرام بعم الزوجات الأربع لصريح أدلة
العموم الاستعراق وفي أمر أي حرام أو طلاق يقع على واحدة منهن وانما الخلاف في تحوّل الله أو حلال المسلمين
فصل يقع على واحدة غير معينة نظر الصورة أفرادها والاشبه أنه مع الكل فهم **(قوله وان لم تكن له امرأة الخ)**
قال في الظهيرية وان قال لم أو الطلاق لا يصدق فضاه له صار طلاقاً عرفاً فأنه قال وان حلف به أن كان فعل كذا
وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو أكثرين جميعاً وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لأنه جعل بيننا بالطلاق ولو جعلنا
بيننا لله تعالى فهو غموس وان حلف به ذاك على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لأن
تحرّم الحلال بين اه وحاصله أنه إذا لم تكن له امرأة حلف على ماض كذا لا يلزمه شيء لأنه جعل طلاقاً على
المضي به فيلغو لعدم الزوجة ولو جعل بيننا لله تعالى فهو غموس لأنه كناية عن الحلف بالله تعالى كما مر في هو
يؤدي أنه كناية وان لم يفعل وجهه ففعل الزوجين لا يلزمه شيء سوى الاستغفار وقيل أن قوله ولو جعل بيننا لله
تعالى أي بناء على ظاهر الرواية من حله على الطعام والشراب وفيه نظر لأنه إذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل
على حرام يصير عني ان كنت فعلته فوالله لا أكل ولا شرب فإذا كان قد فعل ان فقدت بينه على عدم الاكل
والشرب فيكفراً بكاه وأشربه فلا تكون لغوا فافهم وعلى هذا في النهاية عن النوازل من أنه ان لم تكن له
امرأة أحب عليه الكفارة المحمول على أنه جعل بيننا لله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموساً فلا
تلزمه الكفارة وأما قوله في الجرم معناه إذا أكل أو شرب لا نصرفه عند عدم الزوجة إلى الطعام والشراب لا كما
يفهم من ظاهر العبارة اه ففيه نظر بل هو محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم ياكل
ولم يشرب بناء على ما قلنا أو لا ورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده أن انصرفه إلى الطعام والشراب كان
في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصر وفالي الطلاق كما مر فعد ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا ينصح
حله على العرف المحجور بل يبقى مراد به الطلاق غيراً أنه إذا لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيلغو ويجعل
بيننا لله تعالى فتجب به الكفارة ان لم يكن غموساً ليرد في كلام الظهيرية فتنبى على قولين بليل مافي النزاهة
حيث قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنزلزمت الكفارة والنسقي على
أنه لا تلزمه اه فاقاله النسقي مبنى على أنه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فأنتم تحقيق
هذا المقام فانه من منح الملك السلام **(قوله سواء تكلم بعداً أو لم هو ما عليه الفتوى كما يأتي قوله فيكفراً كاه**

مطلب تعارفوا كرام
يلزم في الطلاق يلزم في

المسلمين (على حرام) زاد
الكامل والحرام يلزم في
ونحوه (فهو على الطعام
والشراب و) لكن
(الفتوى) في زماننا
(على أنه تين امرأته)
بشلقه ولوله أكثرين
جميعاً بلانية وان توى
فلا تافلتا وان قال لم
أوطلاقاً لم يصدق فضاه
لغة الاستعمال ولذا
لا تخلف به إلا الحال
ظهيرية (وان لم تكن
له امرأة) وقت البين
سواء تكلم بعداً ولا
(فبين) فيكفراً كاه

٣ قوله أن الاعتبار
انصرف الملح هكذا بخطه
ولعله سقط من قوله كلمة
في الأصل أن الاعتبار
في انصرف الملح تأمل
اه مصححه

أوشربه) معنى على ما فسر به في الجبر عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب أن يقول فيكفر بحشته أي بفعله
 المخالف عليه كإن قال إن دخلت الدار فكل حل على حرام. دخلها يلزمه كفارة النبي لا لها بمن معتقدة على عدم
 الدخول في المستقبل لآعلى عدم الأكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده لا يلزمه شيء **(قوله**
ولو بالله على ماصر) لفظ بالله سبقي لم أي ولو كانت عنه على ماصر كذا قال إن كنت فعلت كذا فكل حل على
 حرام وكان عالم بالله فعله فهي غموس إن جعلت عينا بالله تعالى فلا يلزمه كفارة وقوله أو لغوا أي إن جعلت عينا
 بالطلاق قاله النسي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لأنه جعل عينا بالطلاق اعتماد الأول وهو ظاهر ما
 قدمناه لأن نضع البرازية وكذا ما يأتي قرىا بما قررناه علم أن ما ذكره الشارح من قوله فغموس أو لغوه هو حاصل
 ما قدمناه من الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله وفهم **(قوله ولو له امرأه وقتها الخ)** مقابل قول
 المصنف وإن لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وإن حلف به نذرا على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة
 كان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين وإن كان له امرأة وقت العي ففعلت قبل الشرط أو كانت لآلى عدة
 ثم بشر الشرط لا تلزمه الكفارة لأن عينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وإن لم تكن له امرأة وقت العي
 ثم تزوج امرأة ثم بشر الشرط اختل فواقه قال الفقيه أبو جعفر تمين المتزوجة وقال غيره لا تمين به أخذنا الفقيه
 أبو الليث وعليه الفتوى لأن عينه جعل عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقا بعد ذلك اهـ ومثله في
 الخانية وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة خلل نهي عليه في باب الایلاء **(قوله فأكل صومه فبشر الشرط كما**
في عبارة الظهيرية وغيرها) وذلك كدخول الدار مثلا ولا نظرفه للأكل وعدمه كما علمت **(قوله وقد مر في الایلاء)**
ما مر هناك فيه مغلل تابع فيه البرازية كما أوضحناه هناك **(قوله ومن نذر نذرا مطلقا)** أي غير معلق بشرط
 مثل الله على صومعة ففتح وأدأ أنه يلزمه ولو لم يقصده كالواراد أن يقول كلاً ما فجرى على لسانه النذر لأن هزل
 النذر كالجد كالطلاق كافي صيام الفتح كما لو أراد أن يقول لله على صوم يوم ففجرى على لسانه صوم شهر كافي صيام
 الجرع عن الوالحة واعلم أن النذر يرفع بمشروعة أما كونه قربة فلا يلزمه من القرب كإصلا والصوم
 وألج والعق وتجوهاوا ما شرعته فلا وأمر الواردة بايقانه وتعامه في الاختيار فقلت وانما ذكر كروا النذر في
 الأعمان لما يأتي من أنه لو قال على نذر ولا نية لزمه كفارة ومضى في آخر كتاب الصيام أنه لو نذر صوماً فإن لم ينو
 شيئاً أو نوى النذر فقط أو نوى النذر وأن لا يكون عينا كان نذرا فقط وإن نوى العي وأن لا يكون نذرا كان
 عينا وعليه كفارة إن أظفر وأنواهما أو نوى العي كان نذرا وعينا حتى لو أظفر قضى وكفروا ومر هناك الكلام
 فيه **(قوله كما سيصرح به)** أي المصنف خربا وبأى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ط **(قوله وهو عبادة**
مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى النذور لا لواجب خلاف لما في الجبر قال في الفتح مما هو طاعة مقصودة
 لنفسها ومن جنسها واجب الخ وفي السدائع ومن شرطه أن يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة
 المريض وتشميع الجنائز أو الوضوء أو الغسل ودخول المسجد ومس الحصى والأذان وبناء الرباطات والمباني
 وغير ذلك وإن كانت قربا بالأنها غير مقصودة اهـ فهذا صريح في أن الشرط كون النذور لنفسه عبادة مقصودة
 لا ما كان من جنسها وإنما صححو النذر بالوقف لأن من جنسها وإحياؤه بناء مسجد للسكن كما يأتي مع أن
 علمت أن بناء المساجد غير مقصود لأنه **(قوله خرج الوضوء)** لأنه عبادة ليست مقصودة لأنها وأما هو شرط
 لعبادة مقصودة وهي الصلاة ط عن المنع **(قوله وتكفين الميت)** لأنه ليس عبادة مقصودة بل هو لأجل جمعة
 الصلاة عليه لأن شرطه صحتها ط **(قوله وجد الشرط)** معطوف على قوله وكان من جنسها عبادة وهذا
 إن كان معلقا بشرط والآن في الحال والمراد الشرط الذي يريد كونه كما يأتي في نصحه **(قوله لزم النذر)** أي
 لزمه الوضوء والمراد أنه يلزمه الوضوء بما يصل القربة التي التزمه الأكل وصف التزمه لأنه لو عين درهما أو ففرا أو مكانا
 لتصدقا أو الصلاة فالتعين ليس يلزمه بحر وتحقيقه في الفتح **(قوله لحدث الخ)** قال في الفتح هو حديث
 غريب لأن من استغنى عنه ففي لزوم النذور الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى ولو هو فأنذروهم وصرح المصنف
 أي صاحب الهداية في كتاب الصوم بأنه واجب لآلية وتقدم الاعتراض بأنها توجب الافتراض القطعية

أوشربه لو عبته على آت
 ولو بالله على ماصر
 فغموس أو لغوه ولو له
 امرأه وقتها فبشر
 عدة فأكل فلا كفارة
 لأنصرفها لطلاق وقد
 مر في الایلاء ومن نذر
 نذرا مطلقا أو معلقا
 بشرط وكان من جنسه
 واجب أي فرض كما
 سيصرح به تبع الجبر
 والدرر (وهو عبادة
 مقصودة) خرج الوضوء
 وتكفين الميت (ووجد
 الشرط) المعلق به (لزم النذر)

مطلب في أحكام النذر

والجواب بأنها موله إذا خص منها التذرع بالمعصية والمال من جنسه واجب فلم تكن قطعة الدلالة من قال من
 المتأخرين بقراشه استند بالإجماع على وجوب الإيفاء به اهـ لمخصا وفي الشرح لآلية من البرهان أنه أي
 الافتراض هو الاظهر **(قوله لو جوب العتق)** ترك ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط **(قوله)**
 والمشي للنجس المراد الجماع ماشيا والوالمشي ليس عبادة مقصودة اهـ وفيه ان الشرط لو كونه عبادة مقصودة هو
 المنذور لا ما كان من جنسه كما قد ساء وسيا في باب البين في البيع أنه لو قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة
 يلزمه ج أو عمرة وسند أن هذا استحسان والقياص أن لا يجب به شيء لأنه ليس بعبادة تأمل **(قوله)** والعتقة
 الأخيرة الخ كذا ذكر في اعتكاف الحر وأورد على أن التشبيه أن كان في خصوص العتقة فهو غير لازم في
 الاعتكاف ولو أجاز الوقوف في مده وإن كان في مطلق الكسوة فلم خص التشبيه بالعتقة مع أن الركوع كذلك
 والجواب اختيار الأول والغالب في الاعتكاف القعود وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب على
 تعالى وهو اللب بعرفة وهو الوقوف والتذرع بالشيء ما يصح إذا كان من جنسه واجباً ومشتغلاً بالواجب
 وهذا كذلك لأن الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وإن لم يكن من جنس اللب واجب
 وتعميقه في الفتح في باب البين في الجماع والصوم بان وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف والتذرع بالكلام الآن في محله
 وجوب المتوع فكيف يستدل على لزومه يلزمه ولزوم الشرط فرع لزوم الشرط ثم يقال بتحقيق الإجماع
 على لزوم الاعتكاف بالتذرع موجباً إذا اشتراط وجود واجب من جنسه اهـ أي هو خارج عن الأصل
(قوله) ووقف مسجد أي في كل بلد على الظاهر ط **(قوله)** والأي وان لم يفعل الإمام فعل المسلمين **(قوله)** ما ليس
 من جنسه فرض هذا هو الذي وعده بذكره قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن المراد بالواجب في قوله من
 جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحر المالح وفي عام الكلام عليه **(قوله)** كعبادة مرض الخ هذا يفيد
 أن مرضه بالمرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اهـ أي فإن هذه فرض كفاية كما في مقدمة
 أي اللب فافهم وقد منعنا عن البدائع خروج هذا المذكورات بقوله عبادة مقصودة على أنه بدعي دخول المسجد
 للطواف ولصلاة الجمعة إذا كان الإمام فأن الدخول حينئذ فرض لكنه ليس مقصوداً لأنه كعبادة والوالدين
 إذا احتجنا حاله لأن بهما فرض وقدمنا أن الشرط كونه عبادة مقصودة هو المنذور **(قوله)** ولو لم يستد الرسول
 صلى الله عليه وسلم الأول ذكره محصدة ماله المتوهم ط **(قوله)** وهذا هو الضابط في الإشارة إلى ما ذكر من أن
 ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وبعبارة الدرر المنذرة وإذا كان له أصل في الفروض أن التذرع بالصوم والصلاة
 والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم التذرع كعبادة المرض وتشييع الجنائز ودخول
 المسجد وبناء القنطرة والباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلبي **(قوله)** فزاد أي على الشرطين الممارين
 في المتن **(قوله)** أن لا يكون معصية لآله قال في الفتح وأما كون المنذور معصية يمنع انعقاد التذرع فيجب أن
 يكون معناه إذا كان رما لعينه أو ليس فيه جهة فربة فإن المذهب أن تذرع صوم يوم العيد بتعمد وجوب الوفاء
 بصوم يوم غيره ولو صامه من غير عن العهد ثم قال بعد ذلك قال الطحاوي إذا أضاف التذرع إلى المعاصي قلته على
 أن أقبل فلا تأن بغير ما نزلت منه الكفارة بل نلت اهـ قلب واصله أن الشرط كونه عبادة فعل منه أنه لو كان
 معصية لم يصح فلهذا ليس شرطاً خارجاً عما مر لكن صرح به مستقلاً لبيان أن ما كان فيه جهة العبادة يصح التذرع
 به لما مر من أنه يلزم الوفاء بالتذرع من حيث هو فربة لا بلك وصف التزمية فصح التزام الصوم من حيث هو صوم
 مع الغاء كونه في يوم العيد ولذا قال في الفتح أن قلت من شروط التذرع كونه بغير معصية وكيف قال أبو يوسف
 إذا تذرعت بغير يومه يصح تذرعه خلافاً لمحمد فالجواب أن أبا يوسف صححه بوضوئه لأنه حين تذرعت بغير يومه
 بوضوئه لأن التزام المشروط التزام الشرط بقوله بعده بغير وضوء لا يؤثر وتذره إذا تذرعه بالقرآن أو الزمان
 ركعتين بقرآن أو نذر أن يصلي ركعة واحدة أو زماناً ركعتين أو زماناً الزمان بأربع اهـ وتعمده فيه **(قوله)** لأنه
 لغیره) أي لأن كونه معصية لغیره وهو الاعراض عن ضيافة الحق تعالى **(قوله)** وأن لا يكون واجباً عليه قبل
 التذرع في أضيافة البدائع لو تذرعت بوضوئه أو في أيام النحر وهو موبى لغیره أن يضحى بشائين عند نشأة
 التذرع وشاة بالبحر الشرح ابتداءه إذا أعني به الأخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه إلا واحدة ولو قيل في أيام النحر

لحديث من نذر صوم
 فقبله الوفاء بما عسى
 (كصوم وصلاة وصدقة)
 ووقف (واعتكاف)
 واعتاق رقبة وجعل
 ما شيا فانها عبادات
 مقصودة ومن جنسها
 واجب لو جوب العتق
 في الكفارة والمشى للنجس
 على القادر من أهل مكة
 والعتقة الأخيرة في
 الصلاة وهي لبث
 كالاعتكاف ووقف
 مسجد للسليمان واجب
 على الإمام من بيت المال
 والأفعلى المسلمين (ولم
 يلزم) التذرع (ما ليس من
 جنسه فرض كعبادة
 مرض وتشييع جنازة
 ودخول مسجد)
 مسجد الرسول صلى الله
 عليه وسلم والأقصى لأنه
 ليس من جنسها فرض
 مقصود وهذا هو الضابط
 كافي الدرر وفي الصور
 شرطه خمس فزاد أن
 لا يكون معصية لآله
 فصح تذرعه يوم النحر
 لأنه لغیره وأن لا يكون
 واجباً عليه قبل التذرع
 فلو تذرعه الأسلام لم
 يلزمه شيء غيرها وأن
 لا يكون ما التزمه أكثر
 مما عليه

لزمه شتانان بخلاف لان الصفة لا تختمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معبراً
يسر في أيام التضرع لزمه شتانان وهو الحاصل أن نذر الاضحية صحيح لكنه ينصرف الى شاة اخرى غير الواجبة عليه
ابتداء بالحب الشرع الا اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه وإن في أيامها ومثله ما لو نذر الخبز لان الاضحية واجب
ممكن وان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانها نفس الواجب عليها لانها اسم لريضة العبر كصوم رمضان
وصلاة الظهر فلا يصح التذرع بها بخلاف ما قد يكون تطوعاً واجباً كالصلاة والصوم كما تحققة في الاضحية ان شاء
الله تعالى **(قوله)** أو ملكاً غيره وإن قيل ان النذرية معصية فيغني عنه ما رقتا لانه ليس معصية لذاته وانما هو
لحق الغير اذ قد مضى العبر لكنه خارج بكونه لا يملكه فيقبل الزائد على ما يملكه وما لا يملكه فيه أصلاً كهذا وفي
البحر عن الخلاصة لو قال لله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح التذرع بخلاف قوله لا هديني ولو نوى
التيين كان عيناً اه قال في النهروالفرق بين التأكيده وعدمه مما لا أثر له يظهر في حجة التذرع وعدمه ثم على الصحة
هل يلزمه قيمته أو يتوقف الحال الى ملكها محل رداه قلت الظاهر الثاني لأن الهدي اسم لما يهدي الى الحرم
فاذا صح نذره توقف الى ملكها يمكن اهداؤها تأمل ويظهر لي أن قوله لا هديني عين لا نذره وقوله ولو نوى العين كان
مبنياً راجع الى المسئلة الأولى فان تم هذا انقض الفرق فتأمل **(قوله)** لزمه المائة فقط سبذ كره الشارح وجهه
(قوله) قلت وزاد الخ ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعز الفروع المذكور الى ان لو اوجبة
قال ط وبه صارت الشرط وسبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما عاك وأن لا يكون ملك
الغير خاص ببعض صور النذر **(قوله)** مستحيل الكون يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذرت صوم
أيام حبيصاً أو قالت لله على أن أصوم غداً فما مضى فهو باطل عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت
لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تنقضي في المسئلة الثانية لان الاحباب صدر صحيحاً في حال لا ينافي الصوم ولا إضافة
الى زمان ينافيه اذ الصوم يتصور فيه والعين يعارض بمحتمل كالمريض فتقتضه كما اذا نذرت صوم شهر يلزمها
قضاء أيام حبيصاً لانه يجوز خلو الشهر عن الحيض فصحة الاحباب وتعامه فيه **(قوله)** وفي القصة الخ عبارتها
كافي البحر نذر أن تصدق بدينا على الأغنياء ينبغي أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح اذا نوى أبناء السبيل
لانهم محل الزكاة اه قلت ولعل وجه عدم الصحة في الأول عدم كونها فريضة أو مستحيلة الكون (١) لعدم تحققها
لانها للفقير هيبة كان الهبة للفقير صدقة **(قوله)** ولو نذر التسبيحات لعل مراده التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثاً
وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسبيحاً فعلياً كونه سابقاً وفيه إشارة الى أنه ليس من جنسه واجب ولا
فرض وفيه أن تكبير التشريق واجب على الملقى به وكذا تكبير الاحرام وتكبيرات العبدن فينبغي صحة
التذرع بناء على أن المراد بالواجب والمصطلح ط قلت لكن ما ذكره الشارح ليس عبارة القصة وعبارتها كما
في البحر ولو نذر أن يقول دعاء كذا في جبر كل صلاة عشر مرات لم يصح **(قوله)** لم يلزمه وكذا لو نذر قراءة القرآن
وعليه القهستاني في باب الاعتكاف بأنها الصلاة وفي الحاشية ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة وعلى أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو مشكل فان القراءة عبادة مقصودة ومن
جنسها واجب وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضاً ثم رأيت في باب الناسك قال في باب أنواع الطواف
الخاص طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهذا صريح في حجة التذرع **(قوله)** لزمه لان من جنسه
فرض وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مره واحداً في العبر وتجب كذا ذكرها في فرض على قال ح ومنه
يعلم انه لا يشترط كون القرض قطعياً ط **(قوله)** وقيل لا لعل وجه اشتراطه كون القرض قطعياً **(قوله)**
ثم ان المعلق الخ اعلم ان المذكور في كتب طاهر الرواية ان المعلق يجب الوفاء به مطلقاً أي سواء كان الشرط
مما يراد كونه أي يطلب حصوله كان شئ في الله مريض أو لا كان كلفاً زبداً ودخلت الدار فكذا وهو المسمى
عند الشافعية نذر الحاجج وهو روي عن أبي حنيفة التفصيل المذكور هنا وأنه رجع قبل موته بسبعة أيام وفي
الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه ومنه على أصحاب المتن كالمختار والمجمع ويختصر النفاية والملقى وغيرها

أو ملكاً لغيره فلو نذر
التصدق بالفل ولا يملك
الامانة لزمه المائة فقط
خلاصة انتهى قلت
وبرز ادما في زواهر الجواهر
وأن لا يكون مستحيل
الكون فلو نذر صوم
أمس أو اعتكافه لم
يصح نذره وفي القصة نذر
التصدق على الأغنياء لم
يصح ما لم ينسأ أبناء
السبيل ولو نذر التسبيحات
در الصلاة لم يلزمه ولو
نذر أن يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم كل
يوم كذا لزمه وقيل لا (انظر ان)
المعلق فيه تفصيل فان

(١) قوله أو مستحيلة الكون
الأولى أن يقول أو كونها
مستحيلة الخ المعلق
على قوله عدم دليل قوله
لعدم تحققها الخ والا
قطاً هو عبارته أن
الاستحالة منفية وهو
لا يظهر فتدبر اه صححه

وهو مذهب الشافعي وذكر في الفتح أنه المروي في النوادر وأنه مختار المحققين وقد انعكس الأمر على صاحب
العرفان أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية النوادر أنه مختار فيما مطلقا وأنه في الخلاصة قال به بقي وقد
علمت أن المروي في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في النهر أن الذي في الخلاصة هو التعليق على إيراد كونه
والإطلاق ممنوع اهـ والحاصل أنه ليس في المسئلة سوى قولين الأول ظاهر الرواية بعدم التخصيص أصلا والثاني
التفصيل المذكور وأما توهيمه في الجرحين القول الثالث وهو الأخير مطلقا وأنه الحق به فلا أصل له كما أوضحه
العلامة الشرنبلاني في رسالته المسماة بتحفة التحرير فافهم **(قوله بشرط برده مالخ)** انظروا لو كان فاسقا يريد
شرطا ومعية فعلق عليه كما في قول الشاعر

على إذا ما زيت لي بخفة * زيارة بيت الله رحلان حافيا

فهل يقال إذا ما شرط بحب عليه العلق أم لا يظهر لي الوجوب لأن المنذور طاعة وقد علق وجوبها على
شرط فإذا حصل الشرط لزمت وإن كان الشرط معصية يحرم فعلها لأن هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة
المعصية بل بالعكس وتعرف التذرع صادق عليه ولذا صرح النذري قوله إن زنت بفلا نكته بتغيريته وبين
كتمان البين لأنه إذا كان لا يرده صيرفه معنى البين فتحترك كما يأتي تقريره بخلاف ما إذا كان يرده بقوات معني
البين فينتهي الجرح بلزم التذرع وفيه وإن لم يرده صيرها مفهم **(قوله لأنه نذر بظاهر مالخ)** لأنه قصد به المنع عن
إيجاد الشرط فعمل إلى أي المحتمل شاء بخلاف ما إذا علق بشرط برده بثبوته لأن معنى البين وهو قصد المنع غير
موجود فيه لأن قصده اظهار الرغبة فيما يحصل شرطه **(قوله في غير ضرورة)** جواب عن قول مصدر
السرعة أقول إن كان الشرط حراما كان زنت ينتهي لأن التخصيص لا يلزم الحرام لأوجب التخصيف
قال في الدرر أقول ليس الموجب للتخصيف هو الحرام بل وجود دليل التخصيف لأن اللفظ لما كان نذرا من وجه
وعينان وجه لم أن يعمل بمقتضى الوجهين ولم يحذر أهدار أحدهما فلم التخصيص الموجب للتخصيف بالضرورة
فتدبر اهـ **(قوله فلا يحجره القاضي)** لأن العبد لم يثبت له حق العتق عليه لأن ذلك منزلة ما لو خفف بالله
تعالى لم يعقنه ليس له إيجابه على أن ير بعبته لأن ذلك مجرد حق الله تعالى **(قوله نذر أن يذبح ولده مالخ)** المسئلة
منصوصة في كاف الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح المجمع وشرح الدرر العجالة أنه يحسد ذبح كبش في الحرم
أو في أمام الحرم غير الحرم وأنه بشرط لصحة النذر به في عامة الروايات أن يقول في النذر عند مقام إبراهيم
أو مكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده أو غيره لم يذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا
النذر يذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد أو الولدة عن أبي حنيفة روايتان والأصح عدم الصحة وقال أبو
يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لأنه معصية فلا يصح وله ما في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن
عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولأن المحل يذبح الولد عبارة عن المحل يذبح الشاة حتى
لو نذر ذبحه عكة يحب عليه ذبح الشاة بالحرم بانه قصة الذبح فان الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده وأمره
بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الروايات فيكون كذلك في شرعنا ما لقوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع
ملة إبراهيم خفيها ولأن سرية من قد تنازعنا في ثبوت النسخ وله نظائر منها أن إيجاب المشي إلى بيت
الله تعالى عبارة عن حج أو عمر أو إيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة ومثله كثير وأذا كان نذر ذبح الولد عبارة
عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قربى حتى قال الأسيجاني وغيره من المشايخ أن أراد عن الذبح وعرف أنه
معصية لا يصح ونظيره الصوم في حق الشيخ الثقات معصية لا فضا إلى أهلاكه ويصح نذره بالصوم وعليه
القدح فوجعل ذلك التزاما للقدح كذا هذا ولمحمد في النفس والعبد أن ولايته علمهما فوق ولايته على ولده
ولا يحنف أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفنا ما استدلالا بقصة الخليل وأما زفر في الولد فيقتصر
عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع لأن النص ورد بلفظ الذبح والتجريح له ولا كذلك القتل
ولأن الذبح والتجريح ورد في القرآن على وجه القربة والتجديد والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام
والنهي ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اهـ **(قوله لغا جاعا)** أي بناء على
أصح الروايتين كما مر **(قوله لأن الذبح ليس من جنسه فرض مالخ)** هذا التعليق لأصحاب الجبر وينافيه

(علقة بشرط برده كان
قدم غائب) أو شق من مرضي
(وفي) وجوبا (إن وجد)
الشرط (إن علقه) عا
لم يرده كان زنت
بفلا نكته (مثلا فمشت
(وفي) بنذره (أو كفر)
لعبته (على المذهب)
لأنه نذر يظهره عين
معناه في غير ضرورة
(نذر) مكلف (يعتق)
رقبة في ملكه وفيه
(والا) يفر (أثم) بالقرينة
ولا يدخل تحت
الحكم فلا يحجره
القاضي (نذر أن يذبح
ولده فعله شاة) لقصة
الخليل عليه الصلاة
والسلام وألغى الثاني
والشافعي كنذر بقتله
ولغوا لأن يذبح نفسه
(أو) عبده وأوجب
محمد الشاة ولو يذبح
(أبيه أو جده أو أمه)
لغا جاعا لأنهم ليسوا
كسبه (ولو قال إن برئت
من مرضي هذا نكحت
شاة أو عي شاة أن يذبحها
فبرئ لا يلزمه شيء) لأن
الذبح ليس من جنسه
فرض بل واجب
كلا نصية فلا يصح (الا)
إذا زاد أو صدق بغيرها

ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا نجت شاة فبرئ لا يلزمه شيء الا ان يقول قلته على ان اذبح شاة اه
وهي عبارة من الدرر وعليها في شرحه بقوله لان الزوم لا يكون الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول اه فاذا كان
عدم الصحة لكون الصيغة المذكورة لا تدل على النذر اى لان قوله نجت شاة وعدلنا نذرو يؤيدها في البرازية
لوقال ان سلم ولدى اصوم معاش فهذا وعمل لكن في البرازية ايضاً ان عوقبت صحت كذا المحجب ما لم يقل الله
على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا افانا نجفع فعل يجب عليه اى اى فعل ان تعليل الدرر مبنى على
القاس والاستحسان خلافه وينافيه ايضاً قول المصنف على شاة اذبحها وعبارة الضعيف فعل بالفاء في جواب
الشرط اذ لا شاة ان هذا ليس وعداً ولا يقال انما يلزمه شيء لعدم قوله الله على لان المصرح به صحة النذر بقوله
الله على صحة اوعلى حجة فيتعين حل ما ذكره المصنف على القول بانه لا بد ان يكون من جنسه فرض وجعل ما في
الخاتمة والدرر من صحة قوله الله على ان اذبح شاة على القول بانه يمكن ان يكون من جنسه واجب وسياق في آخر
الاشتماع من الخاتمة ونذر عشر اشتماع يلزمه نشتان لحي الامرهم ما وفي شرح الوهبانية الاصح وجوب الكل
لما به ما لله من جنس ما يجب ونقل الشارع هناك عن المصنف ان مفاد لزوم النذر عما من جنسه واجب
اعتقادي واصطلاحى اه ويؤيده ايضا مقدمه من البدائع وبه يعلم ان الاصح ان المراد بالواجب ما يشمل
الفرض والواجب الاصطلاحى لا خصوص الفرض فقط **(قوله فتح وبجر)** بوجه انه في الفتح ذكر هذا التعليل
مع ان المذكور فيه عبارة ملتبس فقط وكذلك في البحر معزى بالنوازل **(قوله في من الدرر تناقض)**
اى حيث صرح اولا بانه يشترط في النذر ان يكون له أصل في الفروض ونص ثانياً على صحة النذر بقوله الله على
ان اذبح شاة مع ان النذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات ويجاب بان مراده بالفرض ما به
الواجب بان يراد به اللازم فلا تناقض **(قوله كذا في مجموع النوازل)** الاشارة الى ما في المتن من قوله ولو قال ان
برئت اى قوله جاز **(قوله ووجهه لا يخفى)** هو ان السمع تقوم مقامه في الضمان والهدايا ط **(قوله لا يقرر)**
في كتاب الصوم) اى في آخره قيل باب الاعتكاف وعبارة هناك مع المتن والنذر من اعتكاف اوجب وصلاة
او صيام او غيرهما غير المعلق ولو لمعنا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بعتك به هذا
الدرهم على فلان فخالف جاز وذا لا يعمل قبله فوعين شهر الاعتكاف او الصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر
ان يحج سنة كذا الخ سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا فصلا قبلها فانه لا يعمل بعد وجوب السبب وهو النذر
فيلغو التعيين بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط اه قلت وقد مناهناك الفرق وهو ان
المعلق على شرط لا ينعقد سبب الحال كما تقرر في الاصول بل عند وجود شرطه فلو ما ز تعجيله لزوم وقوعه قبل سببه
فلا يصح و يظهر من هذا ان المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل اما تأخيره فالظاهر انه جائز اذ لا محذور
فيه وكذا يظهر منه انه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان التعلق انما اترفى انعقاد السببية فقط فلذا
امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت اما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الاصل من عدم التعين ولذا
اقتصر الشارع في بيان المخالفة على التعجيل فقط حيث قال فانه لا يجوز تعجيله فتمد برقت وكلا يتعين الفقير
لا يتعين عدده في الخاتمة ان زوج بنتي والفقير هو من مالى صدقة قل سكين درهم فروج ودفع الالف الى
مسكين جلة جاز * **(تنبيه)** انما المختص في النذر بزمان ونحوه خلافاً للفران لزوم ما التزمه باعتبار ما هو
قربة لا باعتبار اثاره لا بدخل لها في صيرورة قربة كما مر قال في الفتح وكذا اذا نذر كعتين في المسجد الحرام
فاداهما في أقل شرفا منه وبقيا لا شرف له اجرا مخالفاً للفران لان المعروف من الشرع ان التزامه بما هو قربة
موجب لم يثبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد العباد للمكان بل انما عرف ذلك الله تعالى وتعامه فيه قلت
واغافعين السكان في نذر الهدى والزمان في نذر الاخضية لان كلاهما اسم لخاص معين فالهدى ما هدى للحرم
والاخضية ما يذبح في ايامها حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسند كرتام بحقيقة في باب البين في البيع ان شاء
الله تعالى **(قوله جاز)** اشارة الى ان تعين ما يشترى به مثل تعيين الزمان والمكان **(قوله قضاء وحده)** اى قضى
ذلك اليوم فقط لا يشترط كل الصوم في غير الوقت كما مر في الصيام **(قوله وان قال متتابع)** لان شرط المتتابع

في الزم لان الصدقة من
جنسها فرض وهي
الزكاة فتح وبجر في
من الدرر تناقض من
(ولو قال الله على ان اذبح
محزورا واتصدق بلحمه
فدبح مكانه سمع شياه
جاز) كذا في مجموع
النوازل ووجهه لا يخفى
وفي القضية ان ذهب
هذه العلة فعلى كذا
فذهبت ثم عادت لا يلزمه
شيء (نذر لفقراء مكة
جاز الصرف لفقراء
غيرها) لما تقرر في كتاب
الصوم ان النذر غير
المعلق لا يختص بشيء
(نذر ان يتصدق بعشرة
درهم من الخير يتصدق
بغيره جاز ان ساوى
العشرة) كصداقه
يتمه (نذر صوم شهر
معين لزومه متتابع
لكن ان افطر) فيه
(بوما قضاء) وحده وان
قال متتابع (بلا لزوم
استقبال) لانه معين ولو
مطلب النذر غير المعلق
لا يختص بزمان ومكان
ودرههم وفقير

نذر صوم الأبد فأكل لعذر فدى (نذر أن تصدق بألف من ماله وهو عاك دون الزمة) ما عاك (٧٣) منها (فقط) هو المختار لأنه فيما عاك لم

يوجد النذر في المالك ولا
مضافاً إلى سببه فله يصح كما
لو (قال مالي في المسكين

صدقة ولا مال له يصح)

اتفاقاً (نذر التصديق

بهذه المائة يوم كذا على

زبد فتصدق بمائة أخرى

قبله) أي قبل ذلك اليوم

(على فقير آخر جاز) لما

تقرر فيما مر (قال

علي نذر ولم يزد عليه

ولايته فعله كفارة

عين) ولو نوى صياماً بلا

عذر لزمه ثلاثة أيام ولو

صدقة فاطعام عشرة

بمسكين كلفطرة ولو

نذر ثلاثين حجة لزمه

بقدر عمره (وصل بحلقه

أن شاء الله بطل) غنمه

(وكذا يبطل به) أي

بالاستثناء المتصل) كل

ما يتعلق بالقول عادماً و

معاملة) لو صبغة الأخبار

ولو بالأمر أو النهي

كأنفقوا عدي بعد

موت من شاء الله لم يصح

الله لم يصح الاستثناء

(بخلاف المتعلق بالقلب)

كأنية كإم في الصوم

(باب البين في النحول

وأنفروج والسكبي

والايتان) والركوب

في شهر بغيره لقوله متابع لتتابع الأيام وأيضاً لا يمكن الاستقبال لأنه معين درو ما إذا كان الشهر غير معين
فإن شاء تابعه وإن شاء فترقأ الاذا شرط المتابع فيلزمه يستقبل فتح أي يستقبل شهره أو غيره ولو أقطر يوماً ولو
من الأيام المنسية كإم في الصوم وتقدم هناك تمام الكلام على ما يجب فيه المتابع وما لا يجب وما يجوز
تقدمه أو تأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله) فأكل لعذر) وكذا الدوة ح (قوله فدى) أي كل يوم نصف
صاع من بر أو صاع من شعر وإن لم يقدر استغفر الله تعالى كإم (قوله لزمه مائة) منها فقط وإن كان عنده
عروض أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع ويصدق وإن كان يساوي عشرة تصدق بعشرة وإن لم يكن شيء فلا
شيء عليه كن أو جع على نفسه ألف حجة بلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شرب لاسعة عن الحائض وانظر هل
يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثلاث ماله ظاهر التعليل عدم الدخول لأن الدين لا على كل قبل قبضه
وإذا قبضه صار ملكاً حاداً بعد النذر وفي الوصية بثلاث المال يعتبر ماله عند الموت تأمل لكن سأتى في أول
الشركة أن الحق كونه مملوكاً (قوله لم يوجد الخ) أي شرط حجة النذر أن يكون المنذور ملكاً للتأد أو
مضافاً إلى السبب كقوله إن اشترى بثلاث لله على أن أعطى (قوله في المسكين صدقة) أي يفتقر عليهم ففي
معنى على (قوله لم يصح اتفاقاً) أمالو كان له مال يصح ويكون المراد به جنس مال الزكاة مستحسناً أي جنس
كان يبلغ نصيباً ولا عليه دين مستغرق أو لا وإن لم يجد غيره أسلم منه قدر قوته فانما ملك غيره تصدق بقدره أي
بقدر ما أسلم كسأتى في متفرقات القضاء إن شاء الله تعالى وذكر الشارح هناك عن العرف قال إن فعلت كذا
فأأملكه صدقة خلتها أن يبيع ملكه من رجل شوب في منديل ويقبضه ولم ير ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخار
الرؤية فلا يلزمه شيء اه قال المقدسي هناك ومنه يعلم أن المعتبر المالك حين الحنث لا حين الحلف اه (قوله
فيما مر) أي من قوله إن النذر غير المعلق لا يختص بشئ (قوله لم يزد عليه) فلو قال نذر جرح ثلاثين (قوله ولو نوى
صياماً الخ) يحتمر زقوله ولأنيته وأشار إلى أنه لو نوى شأناً صحيحاً أو غيره فعليه ما نوى كإم كافي الحاكم
(قوله لزمه ثلاثة أيام) لأن إيجاب المصمم معتبر بإيجاب الله تعالى وأدى ذلك في الصيام ثلاثة أيام في كفارة
البين يجرع من الوالوجية (قوله ولو صدقة) أي بلا عدد (قوله كلفطرة) أي لكل مسكين نصف صاع ر
وكذا لو قال لله على إطعام مسكين لزمه نصف صاع ر استصفاً أو قال لله على أن أطعم المسكين على عشرة
عند أبي حنيفة فتح (قوله لزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يبيع بقدر ما يعيش ومضى في باب المناسك على أنه يلزمه
الكل وعنده أن يبيع نفسه بقدر ما عاش ويحب الإصغاء للبيعة وعزاه القاري في شرحه إلى العيون والحنانية
والسراجية قال وفي التوازل أنه قولهما والاول قول محمد وفي الفتح الحق لزوم الكل اه ملخصاً (قوله وصل
بحلقه) قيد بالوصل لأنه لو فصل لا يفيد إلا أنا كان لنفس أو سعال أو نحوه وعن ابن عباس أنه كان يجوز
الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر ويلزمه أخرج العقود كها عن أن تكون لازمة وأن لا يحتاج للعجل الثاني لأن
المطلق يستثنى وفي المسئلة حكاية الإمام مع النصوص ذكرها في الدور وغيره (قوله إن شاء الله) مفعول وصل
(قوله عادية) كنذر واعتقاداً أو معاملة كطلاق وإقرار ط (قوله أو النهي) كقوله لو كتبه لا تبع لفلان
إن شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالأمر فافهم أي فلما لم ير أن يبيعه والفرق أن الإيجاب
يقع لمزم بحيث لا يقدر على إبطاله بعد يحتاج إلى الاستثناء حتى لا يلزمه حكم الإيجاب والأمر لا يقع لازماً فإنه
يقدر على إبطاله بعزل الأمور به فلا يحتاج إلى الاستثناء فيه ذخيرة وقدمناه قبيل باب الاستنلال (قوله كإم
في الصوم) من أنه إذا وصل المشبهة بالتلفظ بالنية لا تبطل لأنها الطلب التوفيق حيوي وظاهره أنها ليست فيه
للاستثناء حتى يقال إن النية ليست من الأقوال فلا تبطل بالاستثناء ط عن أبي السعود والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب البين في النحول والخروج والسكبي والايتان والركوب وغير ذلك) *

(قوله وغير ذلك) كالخيلوس والتروج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) لأن المتكلم اتعانت بكلامه بالكلام
العرفي أعني الالفاظ التي يرد بها معانها التي وضعت لها في العرف كما أن العرفي جال كونه من أهل اللغة إنما
يتكلم بالحقائق اللغوية فوجب صرف الالفاظ المتكلم إلى ما عهد أنه المراد بها فتح (قوله فلا يحتاج الخ) صرح

صاحب الخسيرة والمرغباني بأنه بحث هدم بيت العنكبوت في الفرع المذكور فغن المشايخ من حكم بأنه خطأ ومنهم من قيد حمل الكلام على العرف بما اذالم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح ولا يخفى انه على هذا يصير ماله وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر معناه اللغوي وان تكلم به أهل العرف وهذا جهل قاعدة جل الأعيان على العرف لانه لم يصير المعبر الا للغة الاما تعذر وهذا بعيد لاشك أن التمسك لا يتكلم الا بالعرف الذي به التماثل سواء كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غيرها ء ان كان من غير هاتين مآقع مشتركا بين اللغة والعرف تعتبر به اللغة على أنها العرف فاما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان نواه في عموم قوله يتاحت وان لم يخطر له فلا تنصرف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فظهر ان مراده ان تنصرف الكلام الى العرف اذالم تكن له نية وان كان له نية شي واللفظ يحتمل انعقد اليه باعتبار ما هو تبعه في الصريح وقوله الأعيان مبنية على الالفاظ الخ أي الالفاظ العرفية بقرينة ما قبله واحترزه عن القول ببناءها على عرف القصة أو عرف القرآن في حلقه لا ركبانية ولا يجلس على وتدلنا بحث بركبه أنسابا وجلسه على جبل وان كان الاول في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدلنا على أن قوله لا على الاغراض أي المقاصد والنيات احترزه عن القول ببناءها على النية فصار الحاصل أن الاعتبار بما هو اللفظ العرفي المسمى وأما غرض الحالف فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر ولهذا قال في تلخيص الجامع الكبير والعرف يخص ولا نزاحق خص الرأس بما يكبس ويراد الملك في تعليق طلاق الاجنبية بالخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاما يجوز تخصيصه بالعرف كالحلف لا يا كل رأسا فانه في العرف اسم لما يكبس في التنوير وباع في الاسواق وهو رأس القتم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض العرفي يخص عمومه فلذا أطلق ينصرف الى المتعارف بخلاف الزيادة الخارجة عن اللفظ كالقوله لا اجنبية ان دخالت الدار فانت طالق فانه يلغو ولا تصح ارادة الملك أي ان دخلت وانت في نكاحي وان كان هو المتعارف لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثر لها في جعل غير الملفوظ ملفوظا اذ علمت ذلك فاعلم انه اذا حلف لا يشترى لآسان شيأ بفلس فاللفظ المسمى وهو الفلس معناه في اللغة والعرف واحد وهو القطعة من الخناس المضر وبه العلوية فهو اسم خاص معلوم لا يصدق على الدرهم أو الدينار فاذا اشترى شيأ بدينهم لا بحث وان كان الغرض عرفا أن لا يشترى أيضا بدينهم ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فلا تصح ارادته بلفظ الفلس وكذا الحلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لا بحث وان كان الغرض عرفا القرار في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيره مما ولكن ذلك غير المسمى ولا بحث بالغرض بلا مسمى وكذا لا يضربه سوطا فضر به بعضا لان العضا غير مذكورة وان كان الغرض لا يؤله بان لا يضربه بعضا ولا يضربه كذا البغد بنه بالف فاشترى رغبيا بالف وغدا به لم بحث وان كان الغرض أن يغذيه بحاله قيمة واقية على ذلك مسائل أخذوها ايضا في تلخيص الجامع لو حلف لا يشترى به بعشرة بحث بأحد عشر ولو حلف البائع لم بحث به لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزدا لكن لا بحث بالغرض ولو اشترى او باع بتسعة لم بحث لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزدا لكن لا بحث بالغرض بلا مسمى كذا في المسائل المارة اه فهذه أربع مسائل أيضا * الاولى حلف لا يشترى به عشرة فاشترى بأحد عشر بحث لا به اشتراء بعشرة وزيادة والزائدة على شرط البحث لا تمنع البحث كالحلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا أخرى * الثانية لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر لم بحث لان العشر نطلق على المفردة وعلى المبرورة أي التي قرن بها غير هاتين الأعداد ولما كان المشتري مستنقصا أي طالباً لتعويض الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة أي مفردة ومقرونه ولما كان البائع مستزدا أي طالباً بالزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيعه بعشرة العشرة المفردة فقط تخصيصا بالعرف فلذا بحث المشتري بالأحد عشر دون البائع * الثالثة لو اشترى بتسعة لم بحث لانه لو جدد العشرة بنوعها مع أنه وجب بالغرض أيضا لا مستنقص * الرابعة لو باع بتسعة لم بحث أيضا لانه وان كان غرضه ان يادة على العشرة أو أنه لا يبيعه بتسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمى لانه انما سمي العشرة وهي لا تطلق على

الابائية فتح (الأعيان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض قالو) اغتاط على غيره و (حلف أن لا يشترى له شيأ بفلس فاشترى به درهم) أو أكثر (شيأ لم بحث كمن حلف لا يخرج من الباب

مبحثهم في تحقيق قولهم الأعيان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض

(١) قوله ان كان من غيرها هكذا بخطه ولعل الانسب من غيرهم أي أهل اللغة اه معصمه

التسعة ولا يبحث بالعرض بلاسمي لأن العرض يصلح مخصوصا لا مريدا كما مر إذا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة
 بناء الأيمان على العرف معناها أن المعتبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمى وإن كان في اللغة أوفى
 الشرع أعم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة متوهمية اعتبار الفرض العرفي وإن كان زائدا على
 اللفظ المسمى وخارجا عن مدلوله كما في المسئلة الأخيرة وكما في المسائل الأربع التي ذكرها المصنف دفعوا ذلك
 الزيادة عن القاعدة الثانية وهي بناء الأيمان على الالفاظ لا على الأغراض فقولهم لا على الأغراض دفعوا به
 توهم اعتبار الفرض الزائد على اللفظ المسمى وأرادوا بالالفاظ الالفاظ العرفية بقدر القاعدة الأولى ولولاها
 لتوهم اعتبار الالفاظ ولولغو به أو شرعية فلا تنافي بين القاعدةين كما توهمه كثيرون من الناس حتى الشرنبلالي
 فحمل الأولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تناقض بين الفروع التي ذكرها ثم أعلم أن هذا كله حيث لم
 يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في الأضاع قدح في دار فلان فإنه صار مجازا عن الدخول مطلقا كما
 ساق في هذا الاعتبار اللفظ أصلا حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يبحث لأن اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر
 ومثله لا آكل من هذه الشجرة وهي لا تميز بصرف إلى غيرها حتى لا يبحث بعضها وهذا بخلاف ما مر فإن اللفظ
 فيه لم يجر بل أبدي هو وغيره فعبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد عليه أما هذا فقد اعتبره الفرض فقط لأن
 اللفظ صار مجازا عنه فلا يحتاج ذلك القاعدةين المذكورتين فأغتنم هذا التقرير الساطع المتبرئ لخصا من
 رسالتنا المسماة رفع الانتقاص ودفع الاعتراض على قولهم لا إيمان مبنية على الالفاظ لا على الأغراض فإن
 أردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هنالك فارجع إليها وأعرض عنها فإنها كشفت للشك عن حور
 مقصورات في انقياد والحمد لله رب العالمين **(قوله)** أولا يضرب به أسواطا في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما
 في تلخيص الجامع **(قوله)** وضرب ببعضها أي بعض الأسواط وفيه أنه لم يذكر الأسواط عددا وفي بعض النسخ
 وضرب بعضها بعين وصادمها ملتين وهو الموافق لما في تلخيص الجامع **(قوله)** لأن العبرة لعموم اللفظ فيه أنه لا
 عموم في هذه الفروع على أن العرف يصلح مخصوصا لعموم اللفظ كقائه فاصرات العبرة للعرف لا لعموم اللفظ
 فالصواب إسقاط لفظة عموم فوافق ما مر من اعتبار الالفاظ لا الأغراض على ما قرأناه آنفا **(قوله)** (الافق مسائل)
 لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن هذه المسائل داخلية في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت **(قوله)** (البيعة) بكسر الباء
 وسكون الباء وقوله للنصارى أي متعبد لهم والكنيسة لهم أي متعبد لهم وتطلق أيضا على متعبد النصارى
 مصباح وفي القوس القوس القاموس البيعة متعبد النصارى أي متعبد اليهود والكفار اهـ فيستعمل كل منهما
 مكان الآخر **(قوله)** (والدهليز) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب يجرع من الصباح **(قوله)** (الطلقة التي
 على الباب) قال في البحر والطلقة السباط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع أطرافها على جدار
 الباب وأطرافها الأخرى على جدار الجدار المقابل له وانما قيد بأنه لأن الطلقة إذا كان معناها ما هو داخل البيت
 مسقفا فإنه يبحث بدخوله لأنه يات فيه اهـ **(قوله)** (إذا لم يصلح لليتوتة) أما إذا لم يصلح لها يبحث بان كانت الطلقة
 داخل البيت كما مر وكان الدهليز كبير يبحث بآت فيه قال في الفتح فإن مثله تعداد بيتوته ليعرف في بعض
 القرى وفي المدن بيت فيه بعض الأتباع في بعض الأوقات فيبحث والحاصل أن كل موضع إذا أغلق الباب صار
 داخلا لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة تصلح للبيت من سقف يبحث بدخوله اهـ **(قوله)** (حلفه) متعلق
 بقوله لا يبحث ط **(قوله)** (لأنها) أي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يبحث والصالح لليتوتة من دهليز وطلقة
 يمدح فاليتوتة **(قوله)** (ولذا) أي لكون المعتبر الصالح لليتوتة وعدمه ط **(قوله)** (في الصفة) أي سواء
 كان لها أربع حوائط كما هي صفاة الكوفة أو ثلاثة على ما صححه في الهداية بعد أن يكون مسقفا كما هي
 صفاة دورنا لأنه يات فيها غاية الأمر أن مقصده واسع كذا في الفتح **(قوله)** (والأوان) عطف تفسير ط **(قوله)**
 (لأنه) أي الصفة بناءً على البيت والمكان **(قوله)** (وهو أن لم يكن مسقفا) قد علمت أنه في الفتح قال بعد أن يكون
 مسقفا ثم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهليز قال في الشرنبلالي فكذا الصفة اهـ
 قلت وعرفنا في الشام إطلاق البيت على ماله أربع حوائط من جهة أما كمن الدار السفلية أما الأمان العلية

أولا يضرب به أسواطاً أو
 ليغديه اليوم بألف
 تخرج من السطح وضرب
 بعضها وغدى برغيف
 اشتراه بألف أشباه (لم)
 يبحث لأن العبرة لعموم
 اللفظ لا في مسائل
 حلف لا يشترط بعشرة
 حث بأحد عشر
 بخلاف البيع أشباه
 لا يبحث بدخول
 الصحبة والمسجد
 والبيعة) النصارى
 (والكنيسة) لليهود
 (والدهليز والطلقة)
 التي على الباب إذا لم
 يصلح لليتوتة يجر في
 حلفه لا يدخل بيتاً
 لأنها لم تعد لليتوتة (و)
 إذا (يبحث في الصفة)
 والأوان (على المذهب)
 لأنه يات فيه صفاً وإن
 لم يكن مسقفاً فتح (وفي)
 لا يدخل داراً لم يبحث

(بدخولها خربة) لا بناء لها أصلا (وفي (٧٦) هذه الدار بحث وان) صارت مخرأ أو (ثبت دار أخرى بعد الانهدام لان الدار اسم العرصة

والبناء وصف والصفة
انما تعتبر في المنكر لا
المعين الا اذا كانت
شرطا أو داعية للمعين
تكلمه على هذا الرطب
في تقديره الوصف (وان
جعلت) بعد الانهدام
(بستانا أو مسجدا أو
حماما أو بيتا أو غلب
علم الما فصار تهرأ
لا) بحث وان ثبت
بعدها (كهذا
البيت) وكذا بيتا بالاولى
(فهو أم وبني) بيتا
(آخر) ولو نفض الأول
لزال اسم البيت (ولو هدم
السقف دون الحيطان
فدخله حنث في المعين)
لانه كالصفة (لا في
المنكر) لان الصفة
تعتبر به كأم وبني وعزاف
العر إلى البدائع لكن
تغير فسه في التهرأ به
لا فرق حيث صلح البيوتة
فقد هدم الدار لانه
أشار ولم يسم بان قال
هذه حنث بدخولها
على أي صفة كانت
كهذا المسجد تقرب
لبقائه مسجدا الى يوم
القيامة يبقى ولو زيد
فيه حصة فدخلها لم
يحنث ما لم يقل مسجد
بني فلان فيحنث وكذلك
الدار لانه قد عتبه على
الاضافة وذلك موجود
في الزيادة بدائع بحر
(ولو حلف لا يجلس الى
هذه الاسطوانة أو الى

فتسمى طبقة وقصر أو علية ومشرقة وأهل مدينته مشرق عرفهم إطلاق البيت على الدار بحملته فيحكم على كل
قوم بهر فهم (قوله لا بناء لها أصلا) قيد بهما القنح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابلة فيما اذا حلف
لا يدخل هذه الدار قد خلتها بعد ما صارت مخرأ وحنث وانما تنقض المقابلة بين المعين والمنكر في الحكم اذا توارد
حكمهما على محل فاما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطانها فهذه مخرأة فينبغي أن يحنث في المنكر لأن تكون
لبنية اه (قوله لان الدار اسم للعرصة) أي انها في اللغة اسم للعرصة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء أصلا
لأنهم كانوا يضعون فيها الأوعية لأبنية الحجر والمردف صحن البناء وصف فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها
قد زالت غير انها في عرف أهل المدن لا تقال الا بعد البناء فيها ولو انهدم بعد ذلك بعضها قيل دار خراب فيكون
الوصف جزء من مفهومها فان زالت الكلمة وعادت ساحة فالظاهر ان إطلاق اسم الدار عليها عرفا كهمزة دار فلان
يجاز باعتبار ما كان والحقيقة أن يقال كانت دار افخ (قوله والبناء ووصف الخ) بيان لوجه الفرق بين الدار
المنكورة والعرصة أما البيت فلا فرق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها في العرف لانه لا في المعين لان
ذاته تعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة ففخ (قوله الا اذا كانت شرطا) في النخبة قالوا الصفة اذا لم تكن
داعية الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه التعريف اما اذا ذكرت على وجه الشرط فتعتبر وهو
الصحيح الأثر أن من قال لانه انما دخلت هذه الدار اربعة فمضى إطلاق قد خلتها ماضية لا تطلق واعتبرت
الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة لارة فاعل دخلت والدار مفعوله لصير
قوله رابعة صفة للمعين بالاشارة وهو المراد (قوله أو داعية للمعين) أي حاملة عليه فان الامتناع عن كل الرطب
قد يكون نضره فلا يحنث بعد صيرورته مخرأ وسأني تمام الكلام عليه (قوله وان جعلت) أي الدار المعرفة
بالاشارة (قوله أو بيتا) في النهر عن المحيط لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا أو أشبرع بابها الى الطريق أو الى
دار أخرى لا يحنث بدخولها لتبدل الاسم والصفة بمحدث أمر جديد اه (قوله لا يحنث) لأنها لا تسمى دارا
لحديث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان ثبت بعدها) لانه عا داسم الدار بسبب حد بقدر منزلة أمر آخر وكذا
لو لم يثبت لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد خراب وجرام خراب ذخيرة (قوله وكذا بيتا بالاولى) لانه
اذا اعتبر وصف البناء في معرفة في منكره أو في قال في البحر فصار الحاصل أن البيت لا فرق فيه بين أن يكون
منكرا أو مخرأ فاذا دخله وهو مخرأ لا يحنث زال الاسم بزوال البناء والدار لا فرق بين المنكر والعرصة اه
(قوله زال اسم البيت) أي بالانهدام زال اسمها وهو البناء الذي يات فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا
بناء فيها ففخ وفي النخبة قال قالهم الدار دار وان زالت حوائطها والبيت ليس بيتا بعد تهديم
(قوله لانه كالصفة) كالصفة الصغير للسقف قال في الهداية يحنث لانه يات فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة
لان اسم البيت لم يزل عنه لا مكان البيوتة فيه أو نقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لأجل الحيطان والسقف
جميعا فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجهه دون وجه فلا تبطل العين بالشك وعلى قياس الأول يحنث في
المنكر أيضا لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يحنث لانه بيت من وجهه والحاجة هناك عقد العين فلا
ينعقد عليه بالشك بخلاف المعين وان العين كانت منعقدة على هذه العين فلا تبطل بالشك اه لمخصا (قوله وعزاه
في البحر الى البدائع الخ) أي عزأ ما ذكر في المنكر ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم فيه غير منقول وانما
هو تخريج معنى على اختلاف التعليل في المعرفة فافى البدائع أحد وجهين والوجه الآخر ما يحنث في التهرأ فافهم
(قوله حنث بدخولها على أي صفة كانت) أي دارا أو مسجدا أو حماما لان انعقاد العين على العين دون الاسم
والعين باقية ذخيرة (قوله كهذا المسجد) أي فانه يحنث بدخوله على أي صفة كان ط (قوله به يبقى) خلافا
لقول تخمناة انما حنث واستغنى عنه يعود الى ملك الباقي أو ورثته ط عن الاسعاف (قوله لم يحنث) لان العين
وقعت على بقعة معينة فلا يحنث بغيرها بحر (قوله وكذلك الدار) أي لو زيد فيها حصة (قوله وذلك) أي
ما عتد عنه علمه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع لو بدلت القول بان ما يزيد في مسجده صلى الله عليه وسلم فصلة
أصل المسجد الواردة في حديث صلاة في مسجدى أو قديمنا تمام الكلام على ذلك في الصلاة (قوله فتعقبت) أي

(المبحث كما لو حلف
لا يكتب بهذا القلم
فكسره ثم يراه فكتب
به) لان غير المبرى
لا يسمى قلمابا أنبوبا
فاذا كسره فقد زال
الاسم وصي زال بطلت
اليقين (والواقف على
السطح داخل) عند
التقدمين خلافا
للتأخرين ووقف الكمال
بحمل الحنث على سطح
له سائر وعلمه على
مقابلة وقال ابن الكمال
ان الخالفين بلاد الجهم
لا بحث قال مسكين
وعليه الفتوى وفي الصبر
وأما أنه لو ارتقى شجرة
أو ساطأ حنث وعلى
قول المتأخرين لا والظاهر
قول المتأخرين في الكل
لأنه لا يسمى داخل عرفها
كالو حفر سدا أو قنطرة
لا يتنفع بها أهل الدار
قال وعم إطلاقه المسجد
فإنه فوقه مسكن فدخله
لم بحث لأنه ليس بمسجد
بدائع ولو قيد الدخول
بالباب حنث بالجلد
ولو نقيبا

(١) لأن الواقف على
السطح لا يسمى واقفا
حقه دخلا كما هي عبارة
الاصل اه رافعي

حتى صارت خشبا (قوله لم بحث) لان ذلك أعيد بصنعة جديدة قائمة بالعين ومن ثلث اذا حلف لا يجلس على
هذا البساط فخط جاساه وجعل خر حاو جلس عليه لا بحث لأنه صار يسمى خر حافا فحنث فخط الحياطة حتى عاد
بساطا فجلس عليه حنث لان الاسم عاد لا بصنعة جديدة قائمة بالعين لان الفتق ابطال الصنعة لا يصنع ولو قطع
وجعل خر جين ثم فنتقه وخطا القطع وجعله مبساطا واحد لا بحث وان عاد الاسم لأنه عاد بصنعة جديدة قائمة
بالعين ألا ترى أنه بمجرد الفتق لا يعود اسم البساط الاعدل الحياطة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى
نساطا للصغرة فلو سمي بحث وتعامه في الذخيرة (قوله ثم يراه) لأنه انما صار قلمابا بسبب جديد ذخيرة (قوله
فاذا كسره) قال الفضلي هذا اذا كسره على وجهه زول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التثنية اما اذا كسر
رأس القلم بان لا يحتاج الى الاصلاح بحث صيرفيه قال ط والعرف الان بخلاف هذا فانه يقال قلم مكسور
(قوله والواقف على السطح) أي سطح الدار المحلوف على عدم دخوله اذا وصل الممن سطح آخر وانما عاد
داخل لان الدار عبارة عما احاطت به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله خلافا
للتأخرين) هم المعبر عنهم في قول الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف الجهم لا بحث فتح (قوله وعلمه على
مقابلة) أي عدم الحنث الذي هو قول المتأخرين على مقابلة أي على سطح لاساره لأنه ليس الا في هواه الدار
فلا بحث من حيث اللغة الا أن يكون عرف أنه داخل الدار والحق أن السطح لاشك أنه من الدار لأنه من أجزائها
حاصل لكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال أنه في العرف داخل الدار ما لم يدخل حوفها الا بتعلق لفظ دخل
الاجوف حتى يصح أن يقال لم يدخل الدار ولكن صعد السطح من خارج افاده في الفتح وحاصله أن الدخول
لا يتحقق في العرف الا في موضع لا سائر من حيطان أو درابزين أو نحوهم قال في التهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو
حلف لا يخرج من هنا فصدد الى سطحه الذي لاساره أن بحث والمسطور في غاية البيان أنه لا بحث بطلق لانه
ليس بخارج اه قلت فيه نظر لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول في صعود السطح أن يتحقق الخروج فيه بل
يصح أن يقال ان من صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول الانفصال من الخارج الى الداخل
والخروج عكسه و لا شك أن السطح حيث كان من أجزاء الدار لم يكن الصاعد المخرج راجعا ومقتضى هذا أن
بحث اذا وصل الممن خارجها لانه انفصل من خارجها الى داخلها لكن مبنى كلام الكمال على أنه لا يسمى في
العرف داخلها ما لم يدخل حوفها والحواف المسنورة بساتر هذا ما ظهر في فافهم (قوله لم بحث) (١) لان
الواقف على السطح لا يسمى واقفا عند هـ ز يلبي وهذا على توفيق الكمال بحول على سطح لاساره لما علمت من أن
التأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعني عرف الجهم فكان ينبغي للشارح أن يذكر
توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لكن ينبغي بعده هنا في كلامه إيهام أن ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث
خارج عن قول المتقدمين والمتأخرين مع أنه قول المتأخرين كما سمعت (قوله وعليه الفتوى) لان المقطوع به
اعتبار العرف حيث تغير العرف فالفتوى على العرف الجاهل فافهم (قوله وأما) أي قوله والواقف على
السطح داخل (قوله لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمداينة ارتقى اليها من خارج الدار والا كان داخل الدار الدار
فيحت بلا خلاف ح (قوله أو ساطأ) أي محتصا بالدار فلو مشى كابنه وبين الجدار لم بحث كما في الظهيرة
بحرف فافهم (قوله لانه لا يسمى داخل عرفا) لما علم من أنه لا يتعلق لفظ دخل الاجوف (قوله لا يتنفع بها
أهل الدار) أمالو كان للفتاة موضع مكشوف في الدار يستقون منه فاذا بلغه حنث لانه من منافع الدار بمنزلة
بئر الماء وان كان للضوء لم بحث لأنه ليس من مرفقها ولا بعد دخله داخل الدار يخرج عن المحيط لمخاض وقوله
للضوء أي لضوء القنطرة كاعبر في الخاتمة وفي بعض نسخ البحر للضوء وهو يخرج (قوله قال) أي في البحر
(قوله وعم إطلاقه) أي اطلاق السطح بأن حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه (قوله لانه ليس بمسجد)
ظاهره كما قال ط أن المراد مسكن بناء الواقف أمالو الحادثة على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت
لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا مطلقا تأمل (قوله ولو نقيبا) قال في العرف ان نقب الدار ما
أمر فدخل بحث لانه عند عتيقه على الدخول من باب منسوب الدار وقد وجد وإن عني به الباب الاول يدين لأن

الا اذاعنه بالاشارة بدائع (و) الواقف (٧٨) بقدميه (في طاق الباب) أي عتبة التي (يحيط لواء غلق الباب كان خارجا لم يحث) وان كان

بعكسه بحيث لو أغلق كان داخلًا (حث) في حلقه لا يدخل (ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم) لكن في المحيط حلف لا يخرج فرقى شجرة فصار بحال لو بسقط سقط في الطريق لم يحث لأن الشجرة كناية الدار (وهذا الحكم المذكور إذا كان) المحالف واقفا بقدميه في طاق الباب فالوقوف بأحدى رجله على العتبة وأدخل الأخرى فان استوى الجانبان أو كان الجانب الخارج أسفل لم يحث وإن كان الجانب الداخل أسفل (حث) زيلعي (وقيل لا يحث مطلقا هو الصحيح) نظيره لأن الانفصال التام لا يكون إلا بالقدمين (ودوام الركوب واللبس والسكى كالانثناء) فيحث عكث ساعة (لادوام الدخول والخروج والتزويج والتطهير) والضابطان ما يتقدمان ومهما كان ابتداء ولا فلا وهذا الوجهين حال الدوام أما قبله فلا فلو قال كاركبت فانت طالق أو ففعلت فدرهم ثم ركب ودوام (زمه) طلقه ودرهم ولو كان ركبًا زمه في كل ساعة يمكنه النزول طلقه ودرهم قلت في عرفنا لا يحث إلا في ابتداء الفعل في العصور كلها وان لم ينو والماله ما أستاذنا بحثي (حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة) يعني الحارة (خارج وبق متاعه وأهله) حتى لو بقي وتدرج (حث) * مطلب حلف لا يسكن

جواب

قلت في عرفنا لا يحث إلا في ابتداء الفعل في العصور كلها وان لم ينو والماله ما أستاذنا بحثي (حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة) يعني الحارة (خارج وبق متاعه وأهله) حتى لو بقي وتدرج (حث) * مطلب حلف لا يسكن

جواب فكان المناسب الأخير أن يقول ولو وندأ وهو بكسر التاء أفصح من فتحها ههنا ساقى وهذا تعميم للمناع
 جري على قول الامام بأنه لا بد من نقل المانع كله كالأهل **(قوله)** واعتبر محمد الخ أي لأن ما وراء ذلك ليس من
 السكنى هداية وقال أبو يوسف يعتبر بنقل الأكرهات ونقل الكل في بعض الأوقات قال في العبر وقد اختلف
 الترجيح فالفقيه أبو الليث يشرح قول الامام وأخذ به المشايخ استثنوا منه ما لا يتأني به السكنى كقطع حصر
 ووند كذا كره في التبيين وغيره ويرجح في الهداية قول محمد بأنه أحسن وأرقق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه
 كافي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والفوائد الظهيرية والكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف والافتاء
 بقول الامام أولى لأنه أحوط وإن كان غيره أرقق اه قال في التهرأت خبر بأنه ليس المدار الأعلى العرف
 ولا شئ أن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود إليه ونقل من أمتعته ما يقو به أمر سكناه وهو على نية
 نقل الباقي يقال ليس سدا كافيه بل انتقل منه وسكن في المكان الغلاني وهذا يترجح قول محمد اه قلت وهذا
 الترجيح بالوجه المذكور مأخوذ من الفتح وفي الشرنبلال يستعن البرهان أن قول محمد أفصح ما يقضى به من
 التحصين اه قلت ونؤيده ما من استثناء المشايخ فإن عليه بعد قول الامام مع قول محمد وأما قول التهراته
 ليس قول واحد منهم فهو غير ظاهر وإن كان كلام الزيلعي وغيره بهم ما قاله فتأمل **(قوله)** على الأوجه قال في
 الهداية فإن انتقل إلى السكنى أو إلى المسجد قالوا لا يترد عليه في الزيادات أن من خرج بعباله من مصره فقام بتخذ
 وطن آخر بقي وطنه الأول في حق الصلاة كذا هذا اه وفي الزيلعي وقال أبو الليث هذا إذا لم يسلم المدار
 المستأجرة إلى أهلها وأما إذا سلم فلا بحث وإن كان هو والمنازل في السكنى أو في المسجد اه قال في الفتح والملاق
 عدم الحث وأوجه وبقاء وطنه في حق إتمام الصلاة لا يستلزم تسميته كاعز قابل بقطع العرف فيمن نقل
 أهله وأمتعته وخرج مسافرا أن لا يقال فيه أنه ساكن وعامه فيه وفي البحر عن الظهيرية والعصية أنه بحث ما لم
 يتخذ مسكنا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كما عرفت **(قوله)** وهذا الخ الإشارة إلى ما في المتن
 قال في التهرات وجواب المسئلة مقيد ببقود أن تكون المين بالبرية وأن يكون الخالف مستقلا بالسكنى وأن
 لا يكون تركه لطلب منزل **(قوله)** وبالفارسية يترجوه بنفسه وان كان مستقلا بسكناه فتح وهذا
 الفرق منقول عن أبي الليث قال في التهرات بأنه بناء على عرفهم **(قوله)** كالأول كان سكنا تبعا كان كبير
 ساكن مع أمه وأمه أو مع زوجها فاحلف أحد ههنا لا يسكن هذه إلا أن خرج بنفسه وترك أهله وماله أو هي
 زوجها ما لها إلا بحث فصح **(قوله)** وكأول آيت المرأة وغلبته أي خرج هو ولم يرد العود إليه بجر وأطلقه
 فشميل ما إذا جاءها عند الحالك أو لا كافي البرازية **(قوله)** ولم يمكنه الخروج الخ عطفه على ما قبله غير مناسب
 لأن ما قبله في المسائل التي يترجها بترجوه بنفسه وهذا ليس منها فالمناسب أن يقول ولم يمكنه الخروج الخ
 ويكون الجواب قوله الآتي لم بحث قال في الفتح إنما بحث بتأخير ساعة إذا أمكنه النقل فيها والا لا بان كان
 لعذر ليل أو خوف اللص أو منع ذي سلطان أو عدم موضع ينتقل إليه أو أغلق عليه الباب فلم يستطع قصه
 أو كان شربا أو وضعيفا لا يقدر على حمل المانع بنفسه ولم يجد من ينقله لا بحث ويطبق ذلك الوقت بالعدم العذر
 وأورد ما ذكره الفضلي فيمن قال إن لم يخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيد أو منع من الخروج بحث وكذا
 إذا قال لامرأته وهي في منزل أنها إن لم تحضري الليلة منزلي فنعها أو هامن الخروج بحث وأجيب بالفرق بين
 كون الخوف عليه عدم ما بحث بتحقيقه كيفما كان لأن عدمه لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا فتوقف
 عليه كالسكنى لأن العقود على الاختيار وبتقدم بعده فيصير مسكنا لا كما لم يتحقق شرط الحث اه
 ثم أعاد المسئلة في آخر الأيمان وذكر عن الصدر الشهيد في الشرط العدي خلافا وأن الأصح الحث لأن الشرع
 قد جعل الموجود معدوما بالعذر كالأكره وغيره ولا يجعل المعدوم موجودا وإن وجد العذر اه ونحوه في
 الزيلعي والبحر وقد أعضنا هذه المسئلة في آخر التعليق من الطلاق **(قوله)** ولو بدخل ليل هذا مجرد عذر في
 حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر أيمان الفتح عن الخلاصة قال لها إن سكنت هذه الدار فانت طالق وكان
 ليل فهي معدومة حتى تصبح ولو قال لرجل لم يكن معدوما هو الأصح الاتحوف لصل وغيره **(قوله)** أو غلق

واعتبر محمد نقل ما تقوم
 به السكنى وهو أرقق
 وعليه الفتوى قاله
 العيني ولو إلى سكة أو
 مسجد على الأوجه قاله
 الكمال وأقره في التهر
 وهذا لو عينه بالبرية
 ولو بالفارسية يترجوه
 بنفسه كالأول كان سكناه
 تبعا وكأول آيت المرأة
 النقلة وغلبته ولم يمكنه
 الخروج ولو بدخل
 ليل أو غلق

مطلب

إن لم يخرج فكذلك فقيد
 أو منع حث

مجد وإذا حلف لا يقرب بالربعة شهر أقام من يحاث حتى يقربها تمام الشهر اه ومغاده الأقامة حتى قدت
 بالمدلة في مفهوميها الامتداد وتقدت بالمدلة المذكورة كلها بخلاف المسا كنهة فانه لا يلزم امتدادها مطلقا
 لصدها على القليل والكثير فلا تكون المدلة قبلها بل قبل المنع يعني أنه منع نفسه عن المسا كنهة في الشهر
 فإذا سكن يوما منه حثت لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل وبه ظهر أن قولهم هذان المسا كنهة عملا لا عند
 معناه لا يلزم في تحققها الامتداد بخلاف الإقامة إذا قرئت بالمدلة فلا شاق ما مر في كلام المصنف والشارح
 تبع الفرض ما أن المسا كنهة مما يستد بخلاف الدخول والخروج لأن معناه أنها يمكن امتدادها وهذا غير
 المعنى المراد هنا وقد خفي هذا على الخبير على وغيره ودأبوا أن ما هنا من انقض لماس وأن الصواب اسقاط
 عدم من قوله لعدم امتدادها فافهم * ثم اعلم أنه في التنازعية وغيره إذا كره أنه لو قال عنت المسا كنهة
 جميع الشهر صدق دبا له لاقضاء وقيل قضاء أيضا والصحيح الاول قلت وأنت خبر بان معنى الاعمان على
 العرف والعرف الآن فيمن حلف لا يسا كن فلا شهرا أو لا يسكن هذه الدار شهرا أو لا يقرب فها شهرا أنه يراد
 جميع المدلة في المواضع الثلاث والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزانه الفتاوى الخ) يخالف لما في باب
 الثمين بالضرب من أنه يشترط في الضرب قصد على الظاهر اه ح قلت ومع هذا المناسبة لذكره هنا
 الآن يقال استوضح به قوله في المسئلة المارة أن أقام معه حثت علم أولا (قوله من المسجد) فديده تبع
 لا امام محمد في الجامع الصغير احرازه ان الدار المسكونة قال في الأخيرة مانصه قال البندوري الخروج
 من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومساكنه وعاله والخروج من البلدة والقر به أن يخرج بيده خاصة زاد
 في المتن إذا خرج بيده فقد برأ دسقا وألم رد اه ولا يخفى أن قوله زاد في المتن الخ راجع لمسئلة
 الخروج من البلدة والقرية فلا بد على أنه يكفي أن يخرج بيده في مسئلة الدار أيضا فليس في ذلك ما يخالف
 ما في البحر وغيره فافهم نعم في الظهيرية والخانية لو حلف لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بآله ان
 كان ساكنها الا اذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بيده (قوله بان جل مكرها) أي ولو كان حال
 يقدر على الامتناع ولم يتبع في الصحيح خانية وفي البرازية تصحيح الحث في هذه الصورة هذا واعترض في
 الشهر ليل في كراهة هنا بانه لا يناسب قوله ولو راضا إذا لحكمه الا كراهة الرضا اه وفي الفتح والمراد
 من الآخر أجمعه هنا أن يحمله ويحسره كراهة الفل لا الا كراهة المعروف وهو أن يتوعد حتى يفصل
 فانه اذا توعد فخرج بنفسه حث لم يعرف أن الا كراهة لا بعدم الفعل عندنا اه وأقره في البحر واعترض
 في المعقوبة التعليل عاقلو في أسكن الدار فقد ومنع لا يحث لأن كراهة تأنيق اعدام الفعل وأجبت
 عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال به عدم الفعل بحيث لا ينسب إلى فاعله اذا أعدم الاختيار وهذا دخل
 باختياره فليتامر وفي القهستاني عن المحيط لو خرج بقدمه للهدية لم يحث وقيل حث اه ومغاده اعتماد
 عدم الحث لكن في كراهة الكافي للحاكم الشهيد لو قال عدته حران دخل هذه الدار فاه كرهه وعده تلف حتى
 دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد (قوله لا يحث) لأن الفعل وهو الخروج لم ينتقل إلى الخالف لعدم
 الامر وهو الموجب للتلف فتح (قوله في الأصح) وقيل يحث اذا جرحه رضاه بالمره لانه لما كان يقدر على
 الامتناع فلم يفعل صار كالأمر وجهه الصحيح أن انتقال الفعل بالأمر لا بمجرد الرضا ولم يوجد الأمر ولا الفعل منه
 فلا ينسب الفعل اليه ولو قيل ان الرضا أقل دفع بقرع اتفاق وهو ما اذا أمره أن يتلف ماله ففعل لا يضمن
 المتلف لأن نسب الاتلاف إلى المالك بالأمر فلو أتلفه وهو ساكت ينظر منه ضمن فلا تفصل لاحدين كونه
 راضيا أو لا فتح (قوله أقساما) من الجبل والادخال بالأمر أو بغير مكرها أو راضيا فاستثنى (قوله وأحكاما) من
 الحث وعدمه (قوله واذا لم يحث) شرط جوابه قول المصنف لا تنحل عينه ط (قوله أو يرتق) عطف على قوله
 بلا أمره أي يرتق قدمه وهو يفحص من مصدر ارتق كثر في نسخة ولو يرتق (قوله أو يرتق) بصيغة المصدر فهو
 يسكون التامثلة قال في القاموس غير كضرب ونصر وعلم وكرم عدوا وعدوا وعدوا وتعد كراه ط (قوله
 أو جمع دابة) في الصباح جمع الفرس راكبه مجسم حيا حال الكسرو وجوا استعصى حتى غلب تأمل (قوله
 على الصحيح) راجع إلى جميع المعاطيف ط (قوله فتح وغيره) عبارة الفتح قال السيد أبو نجيع نحل وهو ارتق

لعدم امتدادها بخلاف
 الإقامة بحر وفي خزانه
 الفتاوى حلف لا يضربها
 فضر بها من غير
 فصل لا يحث (وحث
 في لا يخرج) من المسجد
 (ان حمل وأخرج)
 غنارا (بامره وبديونه)
 بان جل مكرها (لا يحث
 ولو راضيا بالخروج)
 في الأصح (وشله لا
 يدخل أقساما وأحكاما
 واذا لم يحث) بدخوله
 بلا أمره أو يرتق أو بغير
 أو هو بديح أو جمع
 دابة على الصحيح
 ظهيرة (لا تنحل عينه)
 لعدم فصله (على
 المذهب) الصحيح فتح
 وغيره في البصر عن

الظاهر منه يبقى لكنه
خالف في فتاويه فافق
عليه لا يخلو أخنا بقول
أبي شعاع لأنه أرفق
لكنك علت المعتمد
(ولا يحتج بقوله
لا يخرج إلا إلى جنازة
أن خرج إليها) فاصدا
عند انفصاله من باب
داره متى معها أم لا لما
في البدائع أن خرجت
إلا إلى المسجد فانت
طالع فخرجت تريد
المسجد ثم البادئ فذهب
لغير المسجد أطلق (ثم
أتى أمرا آخر) لأن
الشرط في الخروج
والذهب والرواح والعبادة
والزيارة التبعة عند
الانفصال لا الوصول
إلا في الأتيان فلو حلف
(لا يخرج إلا ولا يذهب)
أو لا يروح يجرى بحثا إلى
مكة فخرج يريدها ثم
رجع عنها قصد غيرها
أم لا تنهبر (حنث إذا
جاوز عمران مصره على
قصدها) إن ينه وينها
مصدرة سفر والاحتج
بجمرد انفصاله فتح بحثا
مطلب حلف لا يخرج
الحكمه وحوها

بالناس وقال يرد من المشايخ لا تخرج وهو الصحيح ذكره الترمذي وأما حنثان وذلك لأنه إنما لا يحتج لانقطاع
نسبة الفعل إليه وإذا لم يوجب حنثا لم يحلف عليه كمن تحل البيه فحلفت على حالها في الذمة ونظر في أثر هذا
الخلاف فيما يدخل بعد هذا الإخراج هل يحتج بقوله قال لا تحتج وهذا بيان كونه أرفق بالناس
ومن قال لم تخرج قال حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح اهـ وقوله فيما يدخل بعد هذا الإخراج يعني ثم خرج
بنفسه لأن كلامه فيما حلف لا يخرج وان خرج ثم ولد دون أمره وإذا لم تحل البيه بهذا الإخراج يحتج ولو
دخل ثم خرج بنفسه لا يجبر بدخوله فافهم (قوله) لكنه خالف في فتاويه (الخ) ذكر الرمي أنه لم يجز ذلك في
فتاوى صاحب العبريل وحده ما حلفه فليعل ذلك ساقطين نسخته والافقد وحده فتعها (قوله فاصدا) أي
قاصدا للخروج الباطل فلو قصد الخروج لغيرها حنث وان ذهب إليها (قوله) عند انفصاله من باب داره (لأنه بذلك
بعد خراجها من داره فلو كان في منزل من داره فخرج إلى مسجد ثم رجع لا تحتج بالخروج من باب الدار لأنه لا يعد
خارجا في جنازة فلان ما دام في داره لم يخرج من المحط (قوله) لأن الشرط (الخ) عليه لقوله متى معها أم لا لما استشهد
عليه من عبارة البدائع أيضا وحاصله أن المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة والخروج هو الانفصال من
داخل إلى خارج ولا يلزم فيه الوصول إليها متى معها أو يصلي عليها وأما عدم الحنث فيما إذا أتى أمر آخر
بعد خروجه إليها فهي ما أفاده في الفهم من أن ذلك الأتيان ليس بخروج والحلوف عليه هو الخروج (قوله
والذهب) كون الذهاب بمنزل الخروج هو الذي مشى عليه في الكفارة وعصمه في الهداية وغيرهما قال في
الدر المنثور وقيل كالأتيان فشرطه الوصول وصححه في الخاتمة والخلاصة قال الباقي والمشهد الأول
نعم لو نوى بالذهب الأتيان أو الخروج فمكأنه أهلك والرسالة وألعبت كالخروج أضاف أنه لا يشترط فيها
الوصول ففي الذخيرة قال أن لم يرسل اليه أو لم يبعث اليه هذا الشهر نفقت فانت كذا فصاحت من يد
الرسول لا تحتج (قوله والرواح) هو بحث البحر كباقي ويظهر لي أن العرف فيه استعماله من أدبه الوصول
ولا يحتج أن التبعة تنكفي أيضا (قوله والعبادة والزيارة) تابع في ذلك صاحب البحر حيث قال وقيد الأتيان لأن
العبادة والزيارة لا يشترط فهما الوصول ولذا قال في الذخيرة إذا حلف ليعود فلانا أو ليزوره فأتى به فلم يؤذن
له فرجع ولم يصل إلى لا تحتج وإن أتى به ولم يستأن حنث أهلت ومقتضاه أن الأتيان يشترط فيه الاجتماع
وليس كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلانا فهو على أن يأتي منزله أو ما فوقه فله أو لم يلقه وإن أتى مسجدا لم
يحتنث واما راهم عن محمد اهـ فقد علم أن العبادة والزيارة مثل الأتيان في اشتراط الوصول إلى المنزل دون
صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فهما أقوى من الأتيان في اشتراط الوصول فلا يصح الحاقهما
بالخروج والذهب والحنث للهملهم الصواب (قوله الا في الأتيان) صوابه الا في الأتيان والعبادة والزيارة كما علمت
من اشتراط الوصول في الثلاثة ومثلها الصعود في الذخيرة قال لأمر أنه انصعدت هذا السطح فانت كذا
فارتقت من قاتين أو ثلاثة ففعل بحسب أن يكون فيه خلاف المارق الذهاب وقال أبو الليث وعندي لا تحتج
هنا بالاتفاق اهـ قلت وصححه في الخاتمة ولعل وجهه أن صعود السطح الاستعلاء عليه فلا بد من الوصول
نعم لو قال انصعدت إلى السطح ينبغي أن يجري فيه خلاف المار تأمل وفي الذخيرة عن المتقي لزوم رجوعه
إلى المنزل لما ينه غدا فافهم في الموضوع الذي لم ينه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله ولو لم يفر من منزله فحلف إلى غيره لا يبرح حتى يأتي
المنزل الذي تحول إليه ولو قال أن لم أتك غدا في موضع كذا فانه لم يجز بقدر خلاف أن لم أتك غدا فانه لم يجز
أن يجتمع (قوله فلو حلف الخ) فخرج على قوله لأن الشرط في الخروج والذهب الخ (قوله يجرى بحثا) يؤيده
العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس أن الرواح لا يكون الا في آخر النهار وليس
كذلك بل الرواح والغنى عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من الليل أو نهارا قاله الأزهري وغيره
وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من رآني في الجمعة في أول النهار فله كذا أي من ذهب اهـ (قوله ثم رجع
عنها) وكذلك لو رجع بالأولى فهو غير قصد ولو قال في الفهم رجع عنها أو لم يرجع (قوله قصد غيرها أم لا)
أي لأن الحنث تحقيق بجمرد الخروج على قصد هاهنا فلا فرق في حنثه بعد ما خرج حين أن بقصد الذهاب إلى
غيرها أم لا (قوله فتح بحثا) حيث قال وقيد قالوا إنما تحتج إذا جاوز عمران على قصد هاهنا كأنه ضمن أن يخط

وقيه حلف لا يخرج
مع فلان العالم الى مكة
فخرج معه حتى جاوز
اليوبت برفق لا يخرج
من بغداد فخرج مع
جناتة والمقار خارج
بغداد حث (وفي لا يأتها
لا) بحث الا بالوصول
كامر والفرق لا يخطي
(كا) لا بحث (لو)
حلف أن لا تأتي امرأته
عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت
حتى (ضى) العرس
لأنهما أنت العرس بل
العرس أنما أخيرة
حلف (لأنثيه) فهو
أن يأتي منزله أو ماوته
لقبه أم (ه) أو لم يأتها
حتى مات أحدهما
(حث في آخر حياته)
وكذا كل عين مطلقاً أما
الموقفة فتعتبر آخرها فان
مات قبل مضيها فلا حث
وقوله حث بقيد أنه لو
ارتد ولحق لا يثبت
لبطلان عنه بالله تعالى
بجبر الردة كامر تقدير
حلف (لأنثيه غدا

آخر معنى أسافر للعربان المضى اليها سفر لكن على هذا الوهم يكن بينه وبينها مدة سفر ينبغي أن تحتسب في
انفصاله من الداخل اهـ قلت يؤيد قوله في النخرة لأن الخروج الى مكة سفر والانسان لا يذهب أسافر اذ لم
يجاوز عمران مصر اهـ أى بخلاف الخروج الى الجناتة لكن لما كانت الجناتة في المصر اعتبر في الخروج
انفصاله من بلادها وان كانت المقبرة خارج المصر لزم له الحلف على الخروج الى المقبرة أو ما الحلف على ذلك أو
على الخروج الى القرية مثلاً بلزمت منه الخروج من المصر فاطلها أنه يلزم تجاوزاً العمران وان لم يقصد مدة سفر
وفي البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سألت محمد بن رجل حلف لا يخرج من الرقة ما يخرج قال اذا جعل
اليوبت خلف ظهره لأن من حصل في هذه المواضع حازله القصر اهـ قال في البحر فالجواب ان الخروج اذا كان من
البلد فلا يثبت حتى يجاوز عمران مصر سواء كان الى مقصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجه من البلد فلا يثبت
بجواز العمران اهـ وهذا معناه الف باجته في الفتح فليتام (قوله وفيه الخ) لم أجذب في الفتح بل هو في البحر وغيره
(قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العام أى هذه النسبة فهو ظرف زمان معرف بأن التي للظهور (قوله
بر) فأنابده أن يرجع رجع بالضرر محركات والظاهر أنه لا بد من أن يكون خروجه على قصد السفر لا على
قصد الرجوع وإنما قال: فأنابده الخ يدل عليه قوله في الحاشية فإذا خرج معه جاوز اليوبت وجب عليه قصر
الصلاة فقصر اذ لا يثبت أن وجوب القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج يريد
هـ (تنبيه) يعلم مما قررناه جواب ما يقع كثيراً من حلف ليسافر فانه يبرح ماوته العمران على قصد السفر
الى مكة بينه وبينه مدة السفر فأنابده الرجوع رجع بالضرر وهـ أفتى المصنف وغيره لكن لا بد من قصد
السفر كفلنا لا يخرج والخروج على قصد الرجوع لا يثبت به السفر والله أعلم (قوله فخرج مع جناتة) أى خرج
من بغداد مع الجناتة بان جاوز العمران قال ط لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام
لا يثبت خارجها في عرفنا اهـ قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقاً السفر أو غيره بعد خارجاً (قوله
كامر) أى يرفى بقوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يخطي) هو أن الخروج الانفصال من الداخل الى الخارج
وأما الاتيان فبعبارة عن الوصول قال تعالى فأتيا فرعون قولا له (قوله فذهبت قبل العرس) أى بحيث لا تعد
عرساتها أنت العرس بان كان ذلك قبل الشروع في مسافه وفي البرازية لا يذهب اليومية فذهب بطلب غيره
لا يثبت أى اذا كان العرس في الواجبة وذكر في النخرة أنه أفتى بذلك شيخ الاسلام الاسيبغى (قوله فهو أن يأتي
منزله أو ماوته) فلو أفتى بسجده لا يثبت فالشرط الوصول الى محل الاجتماع كقدمناه (قوله حتى مات أحدهما)
قد رلفظ أحدهما لأن الحث لا يختص بعوت الحالف فقط بل المحالوف عليه مثله كإتي (قوله حث في آخر
حياته) أى حياة أحدهما ولو كانت عينه بالطلاق فانت المرأة تبقى المين لا مكان الاتيان بعدم موتهما لم يكن
الشرط طلاقها مثل أن لم يطلق فانت طالق ثلاثاً يثبت موته أيضاً تحقق اليأس عن الشرط موتهما لا يمكن
طلاقها بعده بخلاف الاتيان ونحوه كقدمناه في الطلاق المصر عن الغنم وكلام الفتح هنا هو (هـ) خلاف
الرافقة (قوله وكذا كل عين مطلقاً) أى لا خصوصية فلا يثبت بل كل فعل حلف أن يفعله في المستقبل وأطلقه
ولم يقيد بوقت لم يثبت حتى يقع اليأس عن البر مثل الضرر زيدا أو يعطين فلانة أو يطلق زوجة وتحقق
اليأس عن البر يكون موت أحدهما وإنما قال في غاية البيان وأصل هذا أن الحالف في المين المطلقة لا يثبت
مادام الحالف والمحالوف عليه قائم لتصور البر فإذا مات أحدهما فله حث اهـ بحر حال ح وهذا اذا كانت على
الاثبات فان كانت على النفي لا يثبت في آخر حياته ويمكن حثه مالا لا يخطي (قوله أما الموقفة فتعتبر آخرها)
أى آخر وقتها وفي بعض النسخ آخره أى آخر الوقت المعلوم من المقام أى فانما مضى الوقت ولم يفعل حث (قوله
فلا حث) لتعلق الحث بآخر الوقت ولم يوجد في حقه (قوله لبطلان عنه بالله تعالى) أشار به الى أن عنه لو كانت
بالطلاق مثلاً لا تمطل بالرد لأن الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذلك اهـ (قوله كامر) أى
أول الاتيان (قوله فتقدير) أمر بالتدبير إشارة الى خفاء فأنه ذلك من قوله حث ووجهها أن حثته في آخر حياته
يدل على بقاء المين صحيحة قبل الموت اذ الباطلة لا حث فيها والحكم بالخاق مرئنا وان كان موته حاكماً لكنه غير

قوله موهم خلاف المراد
فانه قال هنا فان كان
الحلف بطلاقها لبطلان
ولم يفعل حث موت
أحدهما ولا فرق في
ذلك بين موته وموته في
الضيق وتقدمت هذه
في الطلاق اهـ منه

مراد هذا البطالان المين مجرد الاردة قبل الحكم بالحق الذي هو في حكم الموت فثبت نطت المين قبل الموت علم أن
مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي اذ لا يتصور الحث بالموت الحقيقي فافهم (قوله) فهي استطاعة العصة) م
أى الاستطاعة المعروفة من استطاع هي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه ووجه اسبابه كفى الفتح والمراد بالآلات
الجوارح والمرضى ليس يستطيع ووجه الاسباب تهيمته لارادة الفعل على وجه الاختيار فخرج المنوع من رأى
من منعه سلطان ونحوه (قوله) لانه المتعارف أى المعنى المذكور وهو المعروف عند الإطلاق كقوله تعالى من
استطاع اليه سبيلا بخلاف المعنى الآتي في المتن (قوله) فتقع على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمرض
والحصى كالقييد ونحوه فيستغنى بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما بمحمد بقوله اذ لم يمرض ولم يمنعه
السلطان ولم يجرى أمر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حث (قوله) بجر بحثا) حيث قال فينبغي أنه اذا نسى
العين لا يبحث لأن التسليم مانع وكذا لو نسى فلم يأت حث حتى مضى الغد كما لا يخفى (قوله) المقارنة للفعل) أى التي
تتعلق معه بلا تأخير لها فيه لأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فتح (قوله) صدق ديانة) وأذا لم تعلم غدا فله
لا بحث كأنه قال: لا تتن أن خلق الله تعالى اتينا وهو اذ لم يأت بحث اتيانه ولا استطاعته المقارنة والآلات
فتح (قوله) لانه خلاف الظاهر) قال في الفتح وقبل بصدق ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه لأن اسم
الاستطاعة يطلق بالاشتراك على كل من المعنيين الأول وأوجه لانه وان كان مشتركا بينهما لكن تعورف
استعماله عند الأخلاق عن القرينة لأحد المعنيين بخصوصه فصار نفاها فيه بخصوصه فلا يصدق القاضى
بخلاف الظاهر (قوله) وقد أظهر الزاهدى اعتراله هنا) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغريحت قال ان
مذهب أهل العدل والتوحيد أنه ليس للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ورأدبهم أهل الاعتزال كجسرياته
وعبارته هنا وفي قوله أى صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل نظروا لانه ما يعلى مذهب
الاشعرية والسنة أن القدرة تقارن الفعل وأنه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة
الذين ماتوا على الكفر قادرين على الاعيان وكان تكليفهم بالاعيان تكليفا على الاطلاق وكان ارسال الرسل
والانبياء وانزال الكتب والواهب والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم (قوله) قال في البحر وهو غلط لأن
التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وما عاها هو مشروطا بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات
وجهه الأسباب كما عرفت في الأصول (قوله) بشرط لا يراكل خروج اذن) للزم متعلق بشرط ولكل متعلق
بنائب الفاعل وهو اذن لا بشرط لا يلزم تعدية فعل بخرين متعلق الفاعل والمعنى أفاده القسستانى م لا يخفى
أن اشتراط اذن راجع لقوله الاباننى أماما بعده فبشرط فيه الامرأ والعلم والارضا وانما بشرط تكراره لأن
المستحق خروج وبقرون بالاذن فأوراءه داخل في المنع العام لأن المعنى لا يخرجى خروجها الاخر وحاصلها
بأننى قال في التهور بشرط في اذنها أنها تسعها والى يمكن اذنا وأن تفهم فلو اذن لها بالعبادة ولا عهد لها بها
فخرجت حث وأن لا تقوم قرينة على أنه لم ير اذن فلو قال لها اخرجى أما والله لو خرجت لخيرت بذلك الله
لا يكون انذارا حرج بمحمد كذا قال لوقى غضب اخرجى بنوى التهديد لم يكن اذنا اذ المعنى حينئذ اخرجى
حتى تطلق اليه شخصا وفي النزاهة قامت للخرج وبقال دعوه لخرج ولا نسمة لم يكن اذنا ولم يسمع مثلا فقال لها
أعطه لقصة فان لم تقدر على اعطائه بلا خروج كان اذنا بلا خروج والا فلا وأن قال اشتري القم فهو اذن ولأذن
لها بالخروج الى بعض أقاربها فخرجت لكس الباب وأخرجت في وقت آخر حث ولو استأذنت في زيارة الام
فخرجت الى بيت الأخ لا بحث لوجود اذن بالخروج الان قال ان خرجت الى أحد الاباننى وفي لا يخرجى
البرضى فاذن ولم تسع أو سمعت ولم تفهم لا بحث بالخروج لان الرضا يتحقق بلا عملها بخلاف اذن وفي
الابامرى فالامر أن يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الارادة والهوى والرضا لا بشرط سماعها وفي الاعبلى لا بحث
لو خرجت وهو رهاها وأذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا عملها لمخصا وتعامد وروى المسئلة هناك قال في
البحر ولا فرق في المسئلة بين أن يكون الخطاب الزوجة أو العبد بخلاف ما قال لا أكلم فلانا الاباننى فلان
أوحى بأذن أو بالان أو بالان يقدم فلان أو حتى يقدم أو قال لرجل في داره والله لا يخرج الاباننى فانه
لا يتكرر اذن في هذا كله لان قدم فلان لا يتكرر عاده والاذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد

٣ مطلب حلف ما أتيت به
ان استطاع

ان استطاع فهي استطاعة
العصة لانه المتعارف
فتقع (على رفع الموانع)
كمرض أو سلطان وكذا
جنون أو نسيان بجر
بحثا (وان نوى) بها
(القدرة) الحقيقية
المقارنة للفعل (صدق)
ديانة) لا قضاء على
الأوجه فتح لانه خلاف
الظاهر وقد أظهر
الزاهدى اعتراله هنا في
الجبني كما أظهره في القضية
في موضعين من ألفاظ
التكفير (لا يخرجى)
بغير اذنى أو (الاباننى)
أو بأمرى أو يعلى
أو برضى (بشرط) لهم
(لكل خروج اذن)

مطلب لا يخرجى الاباننى

الاذن وكذا خروج الرجل مما لا يكره عادة بخلاف الاذن لازوجه فانه لا يتناول الاذن الخروج المأذون فيه
لا كل خروج الا انص مرر فيه مثل اذنتك ان تخرجي كلما اردت الخروج كذلك في الفسخ اه (قوله) في
النهر عن الحنف لوقال الاذن فلان فبات المحلوق عليه بطلت المين عندهما خلافا لابي يوسف وفي الذخيرة
حلف لا يشرب بغير اذن فلان فتناوله فلان يديه ولم يأذن باللسان وشرب ينفي أن يحث له ليس باذن بل هو
دليل الرضا (قوله) أوفرتة قال في الفسخ ثم انعقاد المين على الاذن في قوله ان خرجت الا بذي فانت طالق والله
لا تخرجي الا بذي مقيد ببقاء النكاح لان الاذن انما يصلح له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف اناسا بالرفع
الى مخبر بل داخر في المدينة كان على مدته ولا يتبعها وانها تخرجت بل اذن لا تطلق وان كان زوال
المالك لا يبطل المين عندنا لانهم لا تنعقد الاعلى بقاء النكاح اه فاولم يقيد بالاذن لم يتقدم بقاء النكاح كسجد كره
الشارح عن الزبلي في آخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون المين المطلقة تصير مقيدة بدلالة
الحال بقى لو خرجت في عدة البائن لم يحث يظهر له عدمه لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها الشرع لا الزوج
تامل (قوله) دين أي ولا يصدق في القضاء وعليه الفتوى خاتمة أي لانه خلاف الظاهر وانما بدله لا يحتمل
كلامه لان الاذن مرر بموجب الغاية في قوله حتى آذن وبين الاستثناء والغاية مناسبة من حيث ان ما بعدها
مخالف لما قبلها فيستعمل الا بذي لعني حتى آذن فخرج (قوله) وتعل بعينه الخ أي لو خرجت بغير اذن ووقع
الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بلا اذن لا يقع شيء لانحل المين بوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار بغير
عن الظهيرة (قوله) ولو نهاها بعد ذلك صم أي بعد قوله تكلمنا خرجت الخ قال في الخاتمة وبه أخذ الشيخ الامام
ابن الفضل حتى لو خرجت بعد ذلك حث ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها فلما هيئت فقد آذنتك فقهاها لا يصح
نهيها (قوله) وفي الصيرفة الخ هذه مسئلة اسطردية وذكر في الذخيرة عبارة فارسية وقال بعدها من ان الزوج
ذهب الى سمرقند وبعث اليها اصحاب السلطان حتى اخرجوها على كرمها وذهبوا الى زوجها بغير امره
بامر الزوج هل يحث في يمنة فقيل ينفي أن يحث على ظاهر جواب الكتاب أن الزوج ينقلها من بلدة الى بلدة
أخرى بعدما أوفى المجل لانه صم الامر بالاخراج من الزوج وانتقل فعل المخرج اليه فكان الزوج اخرجها
بنفسه اما على اختيار ابني البتة لانه ليس له نقلها بغير امره ولم ينتقل فعل المخرج اليه فلا يحث اه (قوله)
بخلاف قوله الخ مرر بعبارة تقدم في المتن أي لو قال لا تخرجي الا بذي حتى آذن لك فانه يكفي الاذن مرة
واحدة لانه للغاية اما حتى فظاهر واما الا أن فيجوز بالاغنية التقدير استثناء الاذن من الخروج وعنايه في الفسخ
والجبر قال في الجبر وأشار الى أنه لو قال عبده حر ان دخل هذه الدار الا ان ينسئ فدخلها باسما ثم دخل ذا كرام
يحث بخلاف قوله الا ناسا لانه استثنى من كل دخول دخولا بصفة فيق ماسواه داخل تحت المين اما الاول فانه
يعني حتى فلما دخلها ناسا انتهت المين اه (قوله) صدق أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بغير
(قوله) ولو تبعها حتى لو حلف لا يدخل دار أمه أو بنته وهي تسكن مع زوجها حث بالفخول نهر عن الخاتمة قلت
وهو خلاف ما سجد كره آخر الايمان عن الواقعات لكن ذكر في التناوخاتمة أن فيه اختلاف الرواية ونظري
أرهممة ما هنا حث كل المعترضة نسبة السكني عرفوا لا يحثي أن بيت المرأة في العرف ما نسكته تبعان زوجها
وانظر ما سجد كره آخر الايمان (قوله) أو بآعارة أي لا فرق بين كون السكني بالملك أو بالاجارة والعارة هي الا
اذا استعارها لتخذه فيها ولتمة فدخلها الخالف فانه لا يحث في العدة والوجه فيه ظاهر نهر أي لا نهالست
مسكته (قوله) باعتبار عموم المجاز الخ مرر بعبارة راديعي أن الاصل في دار زيد أن يراد بها نسبة الملك وقد
أريد بها ما يشمل العارية ونحوها وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز عندنا ما جاب بانهم من عموم المجاز بان
يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فردا من أفرادها ونسبة السكني أي ما يسكنها بدينك أو بآعارة لكن بقي
ما اذا دخل دارا لم يكن يدوسا كغيره خلف رجل لا يدخل داره بدقتضى كون المعترضة نسبة السكني أن
لا يحث وفي المجتبى عن الايضاح ان فيمنع من مجدد واثنين وقيل اذا كان لا يدار غيرها يسكنها لم يحث والا
فيحتمل اه قلت وجرر في الخاتمة بالحث ولم يفصل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف

الفرق أو حرق أو فرفة
ولو لوى الاذن مرر دين
وتعل بعينه بخروجها
مرة بلا اذن ولو قال
كلما خرجت فقد آذنت
لك سقط اذنه ولو نهاها
بعد ذلك صم عند محمد
وعليه الفتوى ولو الجبة
وفي الصيرفة حلف
بالطلاق لا ينقل أهله
بلد كذا فرغ الامر
لها كما فبعث رجلا
بأذنه فنقل أهله لا يحث
(بخلاف) قوله (الا ان)
أوصي آذن لك لانه
لغاية ولو نوى التعدد
صدق (خلف) لا يدخل
دار فلان يراد به نسبة
النسكي اليه عرفوا
تبعوا وباعارة باعتبار
عموم المجاز ومقتضى كون
محل الحقيقة فردا من
أفراد المجاز (أو) حلف
لا يضع قدمه في دار
فلان حث بدخولها
مطلقا
مطلب لا يدخل دار فلان
يراد به نسبة السكني
مطلب لا يضع قدمه في
دار فلان

أن يقول رآه نسمة السكبي أو المالكين مشى في المحيط على عدم الحث في النهر اعلم أنه إذا حلف لا يدخل داراً، فدخل داراً مقدار يسكنها، فلو دخل دار غلته لم يحث، كما في المحيط، وعليه تنزع مافي المحتج أن دخلت دار زيد فعبدى، ومن دخلت دار عمرو أو امرأة أبيه طلق، فدخل دار زيد وهي في يد عمرو وأجارته لم يعق وتطلق، فإن نوى سأصدق اه، قلت لكن الذي رأته في المحتج وكذا في الصريح لا عنه يعق وتطلق، وعليه فهو منصرف على مافي الخاتمة لا على مافي المحيط، وفي الخاتمة أيضاً لا يدخل دار فلان فأجرها فلان فدخلها الحالف فيه، وبأن قالوا عدم الحث قول أن حنيفة وأبي يوسف لأن الإضافة عندهما كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم، ومثل البلغير اه، قلت هذا أيضاً بقدر ما جازمه في الخاتمة، وأولاهما واحد، والآخر يثنى عن محمود، فيصدق أيضاً أنها إذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لا حدث في النسبة له، فيحث الحالف بدخولها ولو كان المالك ساكناً في غيرها تامل (١) تنه في الخاتمة أيضاً حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو وبيعها زيد من عمرو، وسألها المالك فدخلها الحالف حث في البين الثانية عنده لأن عنده المستحدث بعد البين يدخل فهو الوات ماله الدار، فنخل لا يحث لا يتقال الوارثة، ولو كان عليه دين مستغرق، قال محمد بن مسلمة يحث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى لأنها وإن لم يملكها الوارثة وبقيت على حكم مالك الميت، لكن مولا كونه من كل وجه اه، ملخصاً (قوله ولو حلفاً) الأولى أن يقول ولو مستعلاً لأنه مع العمل لم يمس قدمه الأرض فينبش الحالف بالأولى (قوله متعذرة) نحو والله لا أكمل من هذه الخلعة كما في أول الباب الآتي (قوله أو معجورة) كما في مثالنا (قوله ووضع قدمه) أي يحث بكون حمله خارج الدار يد (قوله لم يحث) هو ظاهر الرواية كما في الفتح شرباً لالة قال في النخبة، ومضى صار الحلف مجازاً عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته، وينصرف إلى المجاز كما في وضع القدم الدليل يدل على عدم إرادة المجازة، فترا حقة، وإذا قال لا امرأته إن ارتقت هذا السلم ووضع رجله عليه فأت كذا فوضعت رجله عليه ولم ترتق حث، لأن العطف يدل على أنه إرادته الحقيقة، ثم قال وفي المتن لا لأمر بنك بالسباحة، أي لا فذل أعلى الضرب الجميع، ولو قال لأمر بنك بالسيف حتى تموت، فهذا على الموت عرف مراد من تقصده بالسيف اه، قلت وهذا لا ينافي قولهم إلا بعمان منبته على الألفاظ لا على الأغراض، لأن المراد الألفاظ التي لم تنجر كما قصدهم أول الباب (قوله لم يذبح الخروج والضرب) أي لشخص أراد الخروج أو أراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله أي قول الحالف، وقوله فله فوراً نائب فاعل شرط، وضربه لأنه كور من الخروج والضرب (قوله فوراً) سئل السعدي عما يقدر الفور قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير أنه أت يخرج فقال الروج جان خرجت فعدت وحسبت وخرجت بعد ساعة لا يحث جوى عن الرحدى ولا يشترط لعدم حثه إذا خرجت بعد ساعة، فعبر تلك الهيئة الحاصلة مع إرادته الخروج بشيء إليه قول الفتح نهيأت للخروج، فالحلف لا يخرج، فإذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحث لأن قصده منعها من الخروج الذي نهيأت له، فكأنه قال إن خرجت الساعة وهذا إذا لم يكن له نية فإن نوى شأماً على بشر نباله قلب وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضاً، لكن في الجرع المحيط أن لم تقوى الساعة، وتحتي إلى الدار فأت كذا فقامت الساعة، وليست الشاب خرجت ثم رجعت وحسبت حتى خرج الزوج فخرجت، وأنت الذي بعده لا يحث لأن رجوعها وحلها ما دامت في ثمنها الخروج لا يكون تركاً للفور، كما أخذها البول، فبالت قبل ليس الشاب اه، ملخصاً الآن يفرق بين الإنبات والتي فإن المحلوف عليه في الأول عدم الخروج وهو شرط فيتحقق ضده وهو الجلوس على وجهه الأغراض فإنها انما حلت للأغراض عن الخرجة المحلوف عليها، فيتحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة أو لا والمحلوف عليه في الثاني الجنى المثلث وهو لا يتحقق إلا بفعله، والفعل إذا نهيأ بالفعل وجلس منتظر له عز ما عليه لا يكون معرضاً عنه بل هو فاعل حكما، لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة، هنا يعلم أنها أن الجلوس ليس على وجهه الأغراض لأن الجلوس ضد الفعل المراد ظاهر أنها ما ظهر في قدره (قوله وهذه تنبي عن الفور الخ) من فارت القدر غلب استيعاب السريعة ومن فوراً الغضب انفرجاً أمام أنظارها، وكانت البين، وأولاهما منبته أي منطقة ومنوطة، وهذه مؤبدة لفظاً، مؤبته معني، تنبذ بالخال ما بان تكون بناء على أمر حالي، كما مثل أو أن تقع جواب الكلام، فيشلق بالخال كما في

ولو حلفاً أو راكباً ما
تقرر أن الحقيقة متى
كانت متعذراً، ومعجورة
صبر إلى المجاز حتى لو
اضطجع ووضع قدمه
لم يحث (وشرط للمثب
في) قوله (إن خرجت
مثلاً) فأت طلق أو أن
ضربت عليه فعبدى
حر (لم يذبح الخروج)
والضرب (فعله فوراً)
لأن قصده المنع عن
ذلك الفعل عرفاً ومدار
الاعيان عليه وهذه
تسمى بين الفور، وفور
أو حنيفة رحمه الله

مطلب في بين الثور

ن تغديت أذ أدعى الظهر (قوله لم يخالفه أحد) كذا في الجرع المحيط لكن نقل في الفتح عن زفر والشافعي
 الخشب اعتبار الاطلاق للفطري (قوله تعد به معه) نائب فاعل شرط فلو خرج إلى منزله فتدعى لم يثبت لأن
 جوابه خرج يخرجه الجواب فيطبق على السؤال فنصرف إلى الغذاء المدعواه كذا في الهداية (قوله ذلك
 الطعام المدعواه) كذا في الأيض لأن كمال معزى إلى الهداية والذى في الهداية هو ما سمعته وهو محتمل أن
 يكون المراد به الفعل أى التغدى وأن يكون المراد به الطعام الذى هو حقيقة الغذاء لئلا يال الهداية والظاهر
 الأول وأن قول الهداية فينصرف إلى الغذاء المخ على حذف مضاف أى إلى كل الغذاء أو أنه أطلق الغذاء على
 التغدى تساهلاً بدليل قوله في الباب الآتى الغذاء إلا كل من طالع الصبر إلى الظهر قال في الفتح هذا وهذا
 تساهل معروف المعنى فلا يعترض به أه ولا يزعم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام في بيته وحده بحث
 وليس كذلك لأن المخاوف عليه هو التغدى مع الطالب لأنه هو المدعواه وليس في كلام الطالب ولا في كلام
 الخالف تعيين طعام بل لودعاه إلى الغذاء معه قبل حضور طعام أصلاً فظاهر أن الحكم كذلك بأصل تعلمهم
 بأن الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغدى هذا الطعام تغديه أم بدون ذلك فلا والذى يظهر أن
 هذا الفهم الذى فهمه ابن كمال غير صحيح ولم أر من سقه الهوان عول الشارح عليه تأمل (قوله اليوم أو معلى)
 مفعول ضمر أى بان قال أن تغديت اليوم أو قال أن تغديت معلى بحث بطريق التغدى وأعرض ح قوله أو
 معلى فإنه لم يرد على السؤال لأن السؤال فيه لفظة معلى فاصواب أن يقول تغدى معلى كما قال في الكثر أه قلت
 لكن في الخبرية قاله تغدى معلى فقال والله لا تغدى فذهب إلى بيته وتغدى مع أهله لا يثبت وجه ذلك أن معلى
 عقدت على غذاء معين وهو الذى دعاه إليه لأن قوله والله لا تغدى خرج جواباً لسؤال المخاطب وأمكن جعله
 جواباً لأنه لم يدعى حرف الجواب فيجعل جواباً أو جواباً يعين أعاد مع فى السؤال والسؤال وقع على غذاء بعينه
 بدلالة قوله تغدى معلى أى هذا الغذاء فيجعل ذلك كالصريح به فى السؤال كأنه قال تغدى معلى هذا الغذاء والجواب
 يتضمن إعادة ما فى السؤال بخلاف ما لو قال والله لا تغدى معلى لأنه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه
 لا يمكن أن يجعل جواباً فيجعل ابتداء ولا قد يفهم أه ومثله فى الترخاينة عن السراجية فعلى أن قوله أن تغديت
 معلى زيادة على الجواب وأن كان لفظة معلى مذكورة فى كلام الطالب لا تستغنى عنه ولعمري المدعواه وغيره أى
 التغدى معه فى ذلك اليوم وغيره لكن لا يتخلو عن نظر فظاهر ما قاله ح فتدبر ثم فى هذه العبارة إطلاق الغذاء
 على التغدى كما وقع فى عبارة الهداية تساهلاً (قوله بحث بطريق التغدى) الإطلاق بالنظر اليوم معظم سواء
 تغدى معه أو فى بيته مثلاً فى ذلك اليوم بالنظر إلى قوله معى تغديه معه ولو فى غير هذا الوقت ولا يثبت أن تغدى
 مع غيره ولو فى الوقت الذى خلفه ط (قوله جعل مبتدئاً) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانة
 لأن احتمال كونه جواباً قائم لأقضاء الخلفته فظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال أن تغديت بنوى ما بين الفور
 والابد كالودم أو الغد يصدق أصلاً لأن التنية إنما تعمل فى المفظوط والحال لا تدل عليه فأتى دلالة الحال ودلالة
 القول كالو حاف لا يتزوج النساء ونوى عبداً ولأيا كل طعاماً ونوى لقمة ولقمتين لم يصح كذا فى شرح
 تلخيص الجامع (قوله أن الترخاينة الخ) احتزبها عن إذا تها القور فى الخائنة إذا فعلت كذا فم فعل كذا
 قال أبو حنيفة إذا لم يفعل على أن الفعل المحلوف عليه لم يثبت ولو قال أن فعلت كذا فم فعل كذا فهو على الابد وقال
 أبو يوسف على الفور أيضاً أه ومعنى كون أن الترخاينة أنها تكون الترخاينة وغيره عند عدم قرينة الفور
 والمراد بفعل الشرط الذى دخلت عليه أو ما ترتب عليه فإذا قال لها أن خرجت فكذا وأخرجت فوراً أو بعد يوم
 مثلاً حدثنا القورينة القور فثبت عليه كأم ومثله ما مثله به وكذا ما فى الخائنة أن دخلت داراً فم أجلس فهو على
 الفور أه أى الجلوس على فور الدخول وفيها أيضاً أن بعثت إليه فم أتى فبعدي حرفيعة إليه فأتاه
 ثم بعثت إليه فم أتاه بحث ولا يبطل البين بالبر حتى يثبت مرة فحينئذ يبطل البين أه وفى الخبرية فإن
 ضربتني ولم أضرب بك فهذا على الماضى عندنا كأنه قال ولم أكن ضربت بك قبل ضرب بك أبى وإن نوى
 بعد صبح أى أن ضربتني ابتداء ولم أضرب بك بعده ويكون على الفور والحاصل أن كلمة لم تقع على الابد

بظاهرها ولم يخالفه
 أحد (و كذا فى)
 حلقه (ان تغديت)
 فكذا (بعد قول الطالب)
 تعال (تغدى معى) شرط
 للبحث (تغديه مع)
 ذلك الطعام المدعواه
 وان ضم إلى ان تغديت
 (اليوم أو معلى) فبعدي
 سر (بحث بطريق)
 التغدى (لزيادة على)
 الجواب فيجعل مبتدئاً
 وفى طلاق الاشهاد ان
 الترخاينة الا بقرينة الفور
 ومنه طلب جامعها
 فثبت فقال ان لم تدخل
 معى البيت فدخلت
 بعد سكون شهوته

مطلب ان ضربتني ولم
 أضرب بك

كان أيتي ولم تلتان زرتي ولم أزر ولم تقع على الفور والمعتبر في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قيل وعلى بعد كما مر وفيان كتي ولم أجعل على بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور أيضا باعتبار العادة اه ملنصا (قوله حدث) قال في الاختيار لان مقصوده الدخول لقضاء الشهوة وقد فاتت فصار شرط الحنث عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله وفي الصرعن اصحط) عبارة انه اذا قال الامر انه اذا لم يجئني الى القراش هذه الساعة فانت طالق وهما في الشاشر فطال بينهما كان على الفور حتى لو ذهبت الى القراش لا يحنث اه وظاهره ولو كان بعد كون شهوة فيقيد به ما قبله لكنه خلاف ما يفهم مما نقله عن الاختيار فينبغي تفسيده هنا اذا لم تكن شهوة فتأمل (قوله وكذلك الخ) وكذا لو اخذها البول فالت كما قدمناه وقيل الصلاة تقطع الفور لانها على آخر الفتوى على الاول كما في البصر (قوله اه واشتغلت بالصلاة المكتوبة) أي اذا خافت قوتها كما يعلم مما قبله وهذا تكرار الآن يحمل على ما اذا كان الحلف وهي تصلى تأمل قال في البصر ولو اشتغلت بالتطوع أو بالوضوء أو كلب أو شربت حنث لان هذا ليس بعذر شرعا اه (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعني لو حلف لاير كبدابة فلان فرق كبدابة عهده فانه يحنث بشرطين الاول ان ينوبها الثاني ان لا يكون عليه دين مستغرق أما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوبه لانه لا مال للمولى فيه عند أبي حنيفة وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث مالم ينوبه لان المالك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث فقتل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال أبو يوسف في الوجه طها يحنث اذا نواه وقال محمد يحنث وان لم ينو لا اعتبار حقيقة المالك اذا نذر لا يمنع وقوعه للسند عندهما دابة فلتوبه ظهر ان التقيد بالمأذون لانه محل الخلاف فيحنث في غير المأذون اذا نواه بالاولى اتفاقا (قوله والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يتأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البصر عن المحطول وركب دابة مكاتبه لا يحنث لان ملكه ليس مضاعف الى المولى لا اذا نواه لا بد اه ومقتضاه انه لا يحنث وان نواه اتفاقا لان دابته مملكة لا لاولاه وبذا ينضم المولى بالانلاف سواء كان عليه دين أو لا فتدبر ثم رأيت القهستاني قال والاضافة الى المأذون تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنث (قوله لا يحنث استحصانا) أي وان كان اسم الدابة لم يند على الارض اذا قال دابة فلان لان العرف خصه بالركوب المعتاد والمعتاد هو الجارو والبغل والفرس فيقيد به وان كان الجمل بمركب ايضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنث بالجمل الا اذا نواه وكذا الفيل والبقر اذا نواه حنث والا لا وينبغي ان كان الخائف من السدوان ينعد على الجمل ايضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم وكذلك كان حضري باجلا والمخولف على دابته جبال دخل في عيونه بلانية واذا كان مقضى اللفظ انعقادا على انواع الثلاثة فلونوي بعضها دون بعض بان نوى الجارودون الفرس مثلا لا يصدق ديانة ولا قضاء لان نية الخصوص لا تصح في غير القفل وسأني تمامه في الفصل الآتي كذا في الفتح قلت أي لان المحمول على العرف هو لفظ اركب لا لفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا ولغة وانما خصص العرف لفظ اركب بهذه انواع الثلاثة فلونوي بعضها لم يصح لان تخصيص الفعل والعموم له وسأني تمامه ثم حثت كان المصدر على العرف المعتاد فينبغي ان الحالف لو كان ليس بمركب الجاروان لا يحنث بالجارو أو نوله كان الحالف مسافرا ان يحنث بالجمل بلانية (قوله وينبغي حنثه بالبعير الخ) أي اذا كان ممن ركب البعير كالسافر والجمال وأهل الدواكير عن عائقه عن الفتح (قوله ولو حلف الخ) أمالوا كرم على الركوب فركب حنث ط (قوله ولو حلف لاير كبدابة ولاير كبدابة) كذا في بعض النسخ ومثله في البصر عن الظهيرية وكذا في الثانية وهو مخالف لقول المصنف المار قريبا فالين على ما ركبته الناس ثم في بعض النسخ حلف لاير كبدابة وحنثه في النهرو في التارخانة حلف لاير كبدابة ككفر كسفينة قال الحسن في البحر لا يحنث وعليه الفتوى اه لكن العرف الآن المركب خاص بالسفينة فينبغي أن لا يحنث بغيرها (قوله وسيجيء) أي في كتابنا في الباب الآتي والله سبحانه أعلم

حنث وفي البصر عن المحط طول الشاشر لا يقطع الفور وكذا لو خافت قوت الصلاة فصلت أو اشتغلت بالوضوء لصلاة المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا (مركب العبد المأذون) والمكاتب (ليس لولا في حق البين الا بشرطين) اذا لم يكن دينه مستغرقا (وقد نواه) لحينذ يحنث (حلف لاير كبدابة) فالين على ما ركبته الناس عرفا من فرس وجمار (فلور كبدابة) فظهر انسان أو بعيرا أو بقرة أو فحلا لا يحنث استحصانا بالانبة ظهيرية قلت وينبغي حنثه بالبعير في مصر والشام والقيصل في الهند للتعرف قاله المصنف ولو حلف على الدابة مكرها فلا حنث كلفه لاير كبدابة فركب برقونا ويعكسه لان أفرس اسم العربي والبرزون اسم الهبسي والنبل يعم هذا نوعه بالعبودية ولو بالفارس حنثه بكل حال ولو حلف لاير كبدابة لاير كبدابة بكل مركب كبدابة أو محملا دابة نسوي الا دهي وسيجيء ما لو

حلف لا يركب حيواناً ودابة (باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام) (٨٩) ثم الأكل اتصال ما يحتمل المضغ بقية الى

الجوف) كخبز وفاكهة

(مضغ أولاً) أى وان

انتلعه بغير مضغ

(والشرب اتصال ما لا

يحتمل الأكل من

المائعات الى الجوف)

كماء وعسل في حلقه

لا يأكل بيضة حنت

يلعبها وفي لا يأكل

عنباً مثلاً لا يحنت عصه

لأن المص نوع ثالث

ولوعصره وأكل قشره

حنت بدائع لكن في

تهذيب القلائس حلف

لا يأكل سكر لا يحنت عصه

وفي عرفنا حنت وأما

الذوق فعمل الفم لجرد

معرفة الطعم وصل الى

قوله قله هكذا يحطه

بالمائة الفوقية والذى

في القاموس والمصباح

بالمائة المئثة اه معجمه

(١) قوله كفى النخيرة

حنت قال وأنه مشكل

لأن العنب اسم لكل

وكذلك الرمان فاذا أكل

القشر والحصرم فقد

أكل بعض ما عقد عليه

اليمين فلا يحنت وذكر

المسئلة في العيون في

صورة أخرى فقال اذا

رمى قشر وجهه وانتلع

مائه لم يحنت ولوانتلع

مائه وجهه فقط حنت

وعليه الصدر الشهيد

بأن العنب اسم لهذين

الثلاثة في الوجه

(باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام) *

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين بالبيع والشراء فكان المناسب اسقاط اللبس من هذه
الترجمة وذكره هائل (قوله ثم الأكل) ترتيباً لخارجي ط (قوله الى الجوف) متعلق باصطال فلو حلف
لا يأكل كذا أولاً يشرب فأدخله في فيه ومضغه ثم افاد لا يحنت حتى يدخله في حوفه لانه بدون ذلك لا يكون
أكل لا يكون ذوقاً ط عن الصبر (قوله كما عسل) أى غير جامد والافهوماً كقول تأمل فإن المائع
الذى لا يحتمل المضغ اغاييسي مشروباً اذا تناوله وحده والافهوماً كقول وكذا عكسه ففي الصبر عن البدائع ولو حلف
لا يأكل هذا اللبن فكله خبزاً وعراً ولا يأكل هذا العسل أو الخل فكله خبزاً يحنت لانه هكذا يكون ولو أكله
بافتراده لا يحنت لانه شرب لا يأكل وكذلك ان حلف لا يأكل هذا الخبز فحلقه قد مضى وصعب عليه الما فشربه
لا يحنت لانه شرب لا يأكل ا ه وفي الفتح حلف لا يأكل لسان فشربه لا يحنت ولو ذرقه فالوصلة الى حوفه حنت اه
وقوله يذرقه بالثاء المثلثة أى في الخرقه وفي الخاتمة حلف لا يأكل اللبن فطبخ به أرزاً فأكله قال أبو بكر الجني
لا يحنت وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه وكذا الوجه له جناباً الآن سوى أكل ما يتقدمه حلف لا يأكل
السمن فأكل سوياً بماء أو بالسمن ذكر في الاصل ان كان اسمن مستقيماً حنت طعمه حنت لا يلبس عسلاً
وذكر الخاف في المختصر ان كان يحنت لوعصر ماله منه السمن حنت والا لا وان وحده طعمه قال أى فاضحان
وربني أن يكون الجواب في مسئلة الأرز على هذا التفصيل اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل ما ناعا كائن
وسمن وخل فإن شربه لا يحنت وان تناوله مع غيره ولم يستهلك كأكله خبزاً وعراً حنت وان استهلك بأن لا يحنت
طعمه أو بان لا يصغر على الخلاف في تفسيره لم يحنت قال الساجي وقول الحاكم أرق وقوله لانت عليه
النسوح اه وأما المخطأ ما كلاً ما كول آخر في باب في الفروع الآتية في أثناء الباب (قوله في
حلقه الخ) فترجع على تعريف الأكل ط (قوله حنت يلبسها) أى مع قشرها وبدونه اذا كانت مسلوقة
(قوله وفي لا يأكل عنباً الخ) قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عنباً أو ماله جعل عصه ويرى قشره ويتبع المتحصل
بالمص لا يحنت لان هذا اللبس أكلا ولا يشرب بل مص هو منه في الصبر عن البدائع قلت لكن يصدق عليه تعريف
الشرب المذكور وهو اتصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف الا أن يكون المراد المائع وقت ادخاله
القلم وعليه فالمراد باللبس استخراج ما فيه الجامد بالقلم واتصالها الى الجوف ومقتضاه أنه لو حلف لا يصح شيئاً
لا يحنت شرب المائع مع أن المنة في شرب الماء المص فعلم أن المص أعظم من الشرب من وجه فيجتمعان فيها
ان أخذ الماء فيه مع شق الشفتين وينفذ الشرب بلع والمص باستجلاب مائعية الجامد بالقلم حتى لوعصر
الفاكهة وشرب ماءها عابحاً حنت في حلقه لا يشرب الا في حلقه لا يصح ولو شره مصاحبت فمها هذا ما ظهر في
(قوله لان المص نوع ثالث) أى في بعض الأوجه كافي الصورة المذكورة والافتقار يكون شرباً كما علمته (قوله
وأكل قشره) أى ولم يشرب مائه لان ذهاب الماء لا يخرج منه أن يكون أكلاً اه الأثرى أنه اذا مضغه وانتلع
الماء أنه لا يكون أكلاً بل ابتلاع الماء فدل أن أكل العنب هو أكل القشر والحصرم منه وقد وجد حنت
مجرع البدائع وفيه نظر (١) كافي النخيرة وحاصله أنه ذكر في العيون أنه اذا انتلع مائه فقط لم يحنت
ولو انتلع الحب أيضاً دون القشر حنت وعليه الصدر الشهيد بأن العنب اسم لهذين الثلاثة في الأول
أكل الأقل وفي الثاني الأكل كثره حكم الكل (قوله لا يحنت عصه) لانه ليس بأكل فقد وصل الى
جوفه ما لا يتأتى فيه المضغ نخيرة (قوله وفي عرفنا حنت) من تمة كلام القلائس وهو محط الاستدراك اه
ح أى لانه يؤكل بالمضغ والمص عادة وكذا العنب والرمان (قوله وأما الذوق فعمل الفم الخ) هذا هو الحق
على ما في الفتح خلافاً لما في النظم من أنه عمل الشفاهة دون اللسان فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف مأخوذ
في مفهوم الذوق قلت لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فيمنه على الذوق حقيقة وهو أن
لا يصل الى حوفه الا أن يتقدمه كلام يدل عليه نحو ان يقال تقدمي حلف لا يذوق معه طعاماً فهذا على الأكل

(٢) مطلب

في الفرق بين الأكل
والشرب والذوق

(٣) مطلب

حلف لا يأكل من هذه
الخلة

(٤) مطلب

إذا تعدت الحقيقة
أو وجد عرف بخلافها
تركت

الجوف أم لا فكل أكل
وشرب ذوق ولا عكس
ولو تخمض الصلاة
لا بحث ولو عني بالذوق
الأكل لم يصدق الأدليل
(حلف لا يأكل من هذه
الخلة) أو الكرمة (تقيد
حشته بأكله من غيرها)
بالمثلثة أي ما يخرج منها
بلا تغير بصنع جديدة

في بحث بالعصير لا بالدبس
المطبوخ ولا بوصول
غصن منها بشجرة أخرى
(وإن لم يكن) للشجرة
ثمرة (تصرف) عينه
(التي غصنها) في بحث إذا
اشترى به ما كولا أو كله
ولو أكل من عين الخلة
لا بحث) وإن زواله الآن
الحقيقة مبهورة
ولو الحية وفي المحيط لو

مطلب

فيما لو وصل غصن
شجرة بأخرى

والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب ذوق ولا عكس) (٢) أي وليس كل ذوق أكلاً أو شرباً بناءً على أن
الذوق أعم مطلقاً لأنه لا يشترط فيه الوصول إلى الجوف بل يصدق بدونه بخلافهما إذا أكل أو شرب بحث في
حلفه لا يذوق وإذا حلف لا يأكل أو لا يشرب فذاك بلا اتصال إلى الجوف لم يثبت لكن فيه أنه غدي يتحقق الأكل
بالذوق كما لا يطلع ما يتوقف معرفة طعمه على المنع كيشية أو لزوة وعليه في الأكل والذوق عموم وجهي وعن
عذاق في الفتح أن قول المحطلي حلف لا يذوق فكل أو شرب بحث يغلب على الظن أن المراد به الأكل المقترب
بالمضغ أو بلمع ما يدرك طعمه بلا مضغ لا ناقطع بأن من ابتلع قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يثبت سلعها اه قلت
وعلى ما مر عن النظم في نه ما التبان كآين الأكل والشرب فلا يثبت الحالف على واحد من الثلاثة بفعل الآخر
(قوله لا يثبت) أي في حلفه لا يذوق الماء كافى الجوهر لأنه لا يقصد به ذوق الماء بل إقامة القرينة وإذا كره
الذوق للسان دون المنفعة (قوله لم يصدق الأدليل) أي كقول القائل له تدمعي كاس وكذا العرف الآن لو
قال ابتداء لا يذوق في بيت زبطعاً ما فانه يراد به الأكل (قوله حلف لا يأكل من هذه الخلة الخ) ٣ الأصل في
جنس هذه المسائل أن العمل بالحقيقة عند الامكان فإن تعدت أو وجد عرف بخلاف الحقيقة تركت (٤) فإذا
عقد عينه على ما هو مأكل كقول بعينه انصرف إلى العين لا مكان العمل بالحقيقة وإذا عقدها على ما ليس مأكل
بعينه أو هو مأكل كقول الآله لا تأكل كل عينه عدا ما انصرف إلى ما يتقدمه عيجازاً لأن العمل بالحقيقة غير ممكن فإذا
حلف لا يأكل من هذه الشاة شاة فكل من لبنها أو سمها لا يثبت لأن عين الشاة مأكل فلو قصر في عينها
لما يتولد منها وكذا العنب فلا يثبت بزيبه وعصره وفي الخلة يثبت بزيبه وأطلعها لأن عينها غير مأكل فلو
الدقيق يثبت بشجرة لأن الدقيق وإن كان يؤكل الآله لا يؤكل كذلك عادة وتعممه في الشجرة (قوله أو
الكرمة) شجرة العنب ولم أرها بالتاء فلتراجع (قوله بالمثلثة) لأن المراد ما يتولد منها سواء كان ثمرها بالمثلثة
أو غيرهم كالجار وهو شئ أبيض لين في رأس الخلة ولأن الخلة مثال والمراد ما يخرجها وغيرهما لا تأكل كل عينه
(قوله لا يثبت بالعصير) استشكل بأن المين على الأكل والعصير مما لا يؤكل وأجيب بأن الأكل هنا مجاز عن
التناول فالمراد لا تناول منها شيئاً طغت مقتضى الجواب أنه يثبت بشرب العصير ويحتاج إلى النقل فإن دلالته
بصم بدون هذا التأويل فقد ذكرنا عن الجمل حلف لا يأكل هذا اللبن والعسل أو الخلف فأكله يثبت بحث لأن
أكله هكذا يكون وكذا لو رقى اللبن وفي البراز به لا يأكل طعاماً ينصرف إلى كل ما كولا مطعوم حتى لو أكل
انحل يثبت اه فقد صرح كل ما يشرب فكذلك يقال هنا تأكل (قوله لا بالدبس المطبوخ) وكذلك البسب
والناطف والخلف لأنه مضاف إلى فعل حدث فيبقى مضافاً إلى الشجرة بحر ولذا عطف عليه في قوله تعالى
لأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما ليس من الرطب فانه يثبت بأكله كافى الشجرة
(قوله ولا يوصل الخ) يعني إذا قطع غصن من الشجرة المحلوف عليها ووصله بشجرة أخرى وأكل من الثمر
انخرج منه لا يثبت اه وقال بعضهم يثبت فتح وبحر ولعل وجه الأول أن الغصن صار جزءاً من الثانية ولا
يسمى في العرف أكلاً لأن الأولى ومقتضى الإطلاق أنه لا فرق بين كون الشجرة من نوع واحد أو من نوعين
ونقل في الشجرة المسئلة مطلقاً كما مر صورهما إذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة
الكمثرى قال فإن سماها لهما مع الإشارة بأن قال لا يأكل من هذه الشجرة التفاح لم يثبت وإن لم يسماها
قال من هذه الشجرة تثبت ثم نقل عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحث
على ما إذا اختلف النوع وسما الشجرة باسمها أم كل مما سمى والقول بعدم الحث على ما إذا اختلف النوع أو
اختلف ولم يسم والله تعالى أعلم (قوله في بحث إذا اشترى به ما كولا أو كله) لفظة وأكله زادها في الصريح
ما في الفتح قال في الشرب لئلا يصدق به قال رادبالأكل الاتفاق في أي شئ في بحث به إذا نوى فليست نراه قلت إذا
نوى ذلك لا كلام ما إذا لم يتظاهر بتقيده بالأكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروباً وشربه لا يثبت إلا إذا
أكله مع غيره عملاً بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فافهم (قوله ولو أكل من عين الخلة لا يثبت) هو
الصريح كافى الترو غير (قوله مبهورة) سواء متعذرة كاعبره في إضاح الإصلاح وقال في حاشيته ومن

قوى أكل عينه لم يحتج بأكل ما يخرج من لسانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف تبع الشيخ (٩١) وينبغي أن لا يصدق قضاء العينين المجازاد

في النهر فان قلت ورق
الكرم مما يؤكل عرفا
فينبغي صرف العينين
لغنيته قلت أهل العرف
انما يأكلونه مطبوخا
(وفي الشاة لم يحتج بالحم
خاصة) لا باللين لأنها
ما كولة فتعقد العين
عليها (ولا يحتج في)
حلقه (لأن كل من هذا
البسر أو الرطب أو اللين
بأكل رطبه وعمره
وشراؤه) لأن هذه
صفات دامة إلى العين
فتستبعد بها (تختلف
لا يكتم هذا الهي أو
هذا الشاة فكلمه
بعد ماشا أو لا يأكل
هذا الجمل) يقتضيان
وله الشاة فأكله بعد
ما صار كبشاً فإنه يحتج
لأنه غير دامية والأصل
أن الحلو في عينه إذا
كان بصفة دامة إلى
العين نقضه في المعرفة
والشاة فإذا زالت
العين وما لا يصلح دامية
اعتبر في المنكر دون
المعرف وفي المنكر حلف
لا يكتم هذا الجنون فربما
أو هذا الكافر فاسلم
لا يحتج لانه بصفة دامة
وفي لا يكتم رجلا فكلم
صياحت وقيل لا كلا
يكتم صيا وكلم بالغالاه

(٨) قوله حلال هكذا
بخطه بخطه المأملة

قال مهجورة لا يفرق بين المتعذر والمجهور قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يصلح له الاعتصام كما كل
الخنقة والمجهور ما يتيسر إليه الوصول لكن الناس ركوه كوضع القدم له وح قد يقال أراد ما لم يجره الغير
المستعمل نحو زالكما نحو صاحب الكشف ما لا يصلح له الاعتصام على المتعذر مع أن المراد ما لا يصلح له الاعتصام حقيقة
المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر فافهم (قوله لم يحتج بأكل ما يخرج من لسانه) مقتضاه أن نية عينه كانت
فهو قول آخر غير ما في الولا الحلية كإفاده في النهر فافهم ولم أر من صحى أحدهما وما نقل عن حاشية أبي السعود أنه
قال ما في الولا الحلية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما في ما نقلنا عن النهر أنما في المتن ثم ذكر بعده
عبارة الولا الحلية فافهم (قوله) اتعين المجاز ولذا انصرف إليه عند عدم التينة فكانت الحقيقة بخلاف الظاهر
(قوله) انما يأكلونه مطبوخا) أي فلا يحتج بأكله لكنه دخله صنع جديدة ح (قوله) من هذا البسر أو
الرطب) الخلة على ست حراب أولها طلع وثانيها حلال (٨) وثالثها يلج ورابعها بسر وخامسها رطب
وسادسها تمر كما نظروا من الحماض عزيمة (قوله) بأكل رطبه وعمره وشراؤه) لف وشراؤه لم يفتى في المصباح
والشراؤه مثال دنار اللين الراتب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم بل يفتى حتى يشحن ثم يشق ويغسل إلى
الجووضة اه (قوله) لأن هذه صفات الخ) اذ لا خلاف أن صفة البسورة والرطوبة واللبنة مما قد تدعو إلى العين
بحسب الأمر فإذا زالت زال ما عقدت عليه العين فأكله أكل ما لم تعقد عليه العين نهر وفتح (قوله) بعد
ماشاخ) أي صار جنحا وهو فوق الكهل كما يأتي (قوله) يقتضيان) أي دفع الحاء المهملة والميم ولد الشاة في السنة
الأولى جمع حلال كما في المصباح (قوله) لأنها غير دامية) أي هذه الصفات غير دامة إلى الاستمتاع بالهيجران
المسلم غنيع الكلام مذهب فلا يعتبر ما يحال دامية إلى العين من جهل الصبي أو الشاة وسوء أدبه وكذا صفة
الصفر في الجمل فان المجتمع عنه أكثر امتناعا عن لحم الكبش لان الصفر دافع إلى الأكل لا إلى عدمه واعتراض
بأن الهيجران قد يجره أو يجب إذا كان لله تعالى بأن كان يتكلم بما هو معصية أو يخشى فنته أو فساد عرضه
بكلامة فإذا حلف لا يكتمه علم أنه وجد المسوغ فاعتبر بالداعي فتعقد ببسائه وشيئته وبأن الجمل غير محمود
لكنه يربط به حتى قبل فيه الخس بين الجسد وأجانب الفخ بآن الاعتراض بذلك ذهول ونسيان عن
وضع المسئلة وانما ينبت على العرف وأن المنكر لو أراد ما نصح أرادته من اللفظ لا يمنع منه فالجمل عند العموم
غذاء في غاية الصلاح وما بدله نجسه الأفراد عرفوا الطب فوجب تحكيم العرف اذ لم ينزوات الجمل
اذ لا يحكم على فرد من العموم أنه على خلاف فهم فنصرف لحلقه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة
والرحمة عند العموم وفي الشرع لم يجعل الداء دامة إلى العين في حق العموم وهذا لا ينبغي كون مخالف عرف عدم
طيبا الجمل أو سوء أدب صبي علم أنه لا ردة إلا الهجر أو علم أن الكلام معه يضره في دينه أو عرضه فعقد
عنه على مدة الجلدة أو الصفا فأنصرف عنه حيث تصرفها وانما الكلام اذ لم ينوشأ فيسلك به ما عليه العموم
أخطأ فيه أو أصابوا فليكن هذا من أمثال هذا الخط المور على الأئمة اه
لمنصا وهو في غاية الحسن وقد عدل في الأخيرة عن التعليل بكون الصفة دامة وغير دامة وقال الصحيح
أنه لا يحتج في الرطب أو العنب إذا عثر المرء أو ربيلا لانه اسم لهذه الذات والرطوبة التي فيها فإذا أكله بعد
الحلق فقد أكل بعض ما عقد العين عليه بخلاف الصبي بعد ماشا أو الجمل بعد ما صار كبشاً فإنه لم ينقص بل
زاد وإن يادة لا تمنع الحث ثم قال فهذا الفرق هو الصحيح وعليه الاعتماد (قوله) تقتضيه) الأولى بها (قوله) في
العرف والمنكر) مثل لا يأكل هذا البسر أو لا يأكل بسر (قوله) اعتبر في المنكر) مثل لا يأكل رجلا أو لا أكلم
صبيانا الكبش لا يسمى رجلا ولا الشيخ صبيانا رجلا بخلاف المعرفة كهذا الجمل أو هذا الصبي
لان الصفة الغير الدامة تلغوم الإشارة فتعتبر الذات المشار إليها وهي باقية بعد زوال الصفة فلا تزول العين
(قوله) فربما) في المصباح يرى من المرض يرى من باب تعب وتنف (قوله) فكلم صياحت) لان اسم
الرجل يتناول الصبي في اللغة كما سحره ابن الكمال في تصحيح السراجية ولكن في العرف لا يسمى فالحق

وعبارة الحماض نقض أنه بالخاء المعجمة ونصها في فصل الخاء من باب اللام والخلازل بالفتح الجاء اه كتيه معجمه
٣ مطلب حلف لا يكتم هذا الصبي

بعد البلوغ يدعى ثلثا بوقى الى الثلاثين (٩٣) فكله الى خمسين فشيخ (أولاً) كل هذا الغنم فصار زيباً هذا وما بعده معطوف على قوله من

هذا البسر عما لا يحتسب
به (أولاً) كل غنم البسر
فصار حنماً وأولاً كل
من هذا البسر فأنش
فوار يجها كذا في نسخ
الشرح وفي نسخ المتن
فرخها (أولاً) ذوق من
هذا الخمر فصار خلاو
من زهره هذه الشجرة
فأكل بعد ما صار لوزاً أو
منها لم يحتسب بخلاف
حلفه لا يا كل عر فافا كل
حسباً فانه يحتسب لانه
غرمقت وان ضم اليه
شي من السمن أو غيره
يجر وفيه الأصل فيما
إذا حلف لا يا كل بعنا
فأكل بعضه أن كل
شي يأكله الرجل في
مجلس أو شربه في
شربه فالحلف على كله
والأفعلى بعضه (وكذا)
لا يحتسب (لوحلف لا
يا كل بسراً فكل رطباً
أولاً) كل غنماً فافا كل
زيباً بخلاف نجولوز
وجوز فان الامم يتناول
الرطب أيضاً (ولو)
حلف لا يا كل رطباً أو
بسر (أو) حلف لا يا كل
رطباً ولا يسراً حث
ب) أكل (المسند)
بكسر النون لا كله
المحلو في عليه وزيادة
(ولا حث في شراه
كباسة) بكسر الكاف
أي عسرجون ويقال
عسجود (بسر) فكل رطب
في حلفه لا يشترى رطباً

القول الثاني اه ح (قوله) يدعى شاباً الخ في الوجيز ليهان البخاري حلف لا يكلم صبياً أو غلاماً أو شاباً أو كهلاً
فالكلام في معرفتهم لغتهم وعرفاً أما اللغة فقالوا الصبي يسمى غلاماً الى تسع عشرة ثم شاباً الى أربع وثلاثين
ثم كهلاً الى أحد وخمسين ثم شيخاً الى آخر عمره وأما الشرع فقالوا الى أن يبلغ فصيده شاباً ووقوعن أبي يوسف
من ثلاث وثلاثين كهل الى خمسين فهو شيخ قال القدوري قال أبو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين
ما لم يبل عليه النمط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ فيما زاد على الخمسين وكان يقول قبل
هذا الكهل من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيخ من أربعين الى مائة وهذا رواية أخرى والمولود عليه مائة
الاقتناء كذا في الفتح ملخصاً لم يذكر معناها عر فالأن كل أناس قد علموا مشربهم (قوله) فصار حنماً فيه ثلاث
لغات أ جودها يسكنون الماء والثانية ضمها لاتباع والثالثة وهي أقلها التثنية ومنهم من يجعلها من ضرورة
الشعر مصباح (قوله) كذا في نسخ الشرح) أي شرح المصنف حيث جعلها متتاف في شرحه (قوله) لم يحتسب
لان بعضها مصافات داعية وبعضها انقلبت عنها (قوله) فافا كل حسباً فسر الحسب في السداتع باسم لتمر
بتقع في اللبن وينسرب فيه اللبن وقبل هو طعام يتخذ من تمر ويضم اليه من السمن أو غيره والغالب هو التمر
فكان أجزاء التمر بحالها فيبقى الاسم اه بجر (قوله) الأصل الخ قدمنه الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه
حرام (فرع) ذكر في الصرعن الواقعات أن أكلت هذا الرغيف اليوم فاهم أنه كذا وإن لم أكله اليوم فامنه
حرفاً كل النصف لم يحتسب وكذلك الحلف على لقمة في فمه فافا كل بعضها وأخرج البعض لان شرط الحنث أكل
الكل اه ملخصاً (تنبيه) الأصل لا والشرب غريقه في الزبازة فضع مال في دار حلف كل واحداً لم يأخذه
ولم يخرجهم من الدار ثم علم أن واحداً أخرجه مع آخر أن كان لا يطبق حله وحده حث لان أخرجه كذلك يكون
وإن أطلق وحده لا يحتسب لانه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يحل هذه الخشبة أو الحجر فهو على هذا التفصيل
ثم أعلم أن ما مر عن الواقعات مسكناً جداً كما قال في الحارثي الزاهد في قال فانه يجب أن يحتسب في عين العتق
لانه لم يأكل الرغيف الذنقول أو واسطة بين النقي والامتن وكل واحد منهما بشرط الحنث فيحتسب في أحدهما وفي
الجامع الأصغر عن أبي القاسم الضفار قال أن شرب فلان هذا الشراب فاهم أنه طاق وقال الآخرون لم يشربه
فلان فاهم أنه طاق فشر ب فلان مع غيره وأنصب بعضه في الأرض حث الثاني دون الأول اه (قوله) أن كل
شي يفتح همة أن والمصدر المنسلخ خبر الأصل (قوله) وكذا لا يحتسب الخ أشار الى أنه لا فرق بين ذكره معرفاً
وهو ما مر ومنكر الزوال البين بزوال الصفة الداعية كما تقدم (قوله) فان الاسم يتناول الرطب أيضاً) يسكون
الطاف في الرطب وكان المناسب ابتداءه بالباس لان وجه التحالفة بين البسر والعنب وبين الجوز واللوز الحنث في
باس الأخير ين تناول الاسم له دون الأولين وهذا في عرف الشام الآن اللوز خاص بالباس أما الرطب فيستويه
عقابه فياحتسبها (قوله) أو بسراً أي أو حلف لا يا كل بسراً (قوله) حث بأكل المذنب في المغرب
بسر مذنب بكسر النون أي مع التشديد وقد ذنب إذا بدا الأرباب من قبل ذنبه وهو ما شغل من جانب القمع
والعلاقة اه وفي المصاح ذنب الرطب تذنباً ينافيه الأرباب والمراد أنه يحتسب بأكل البسر المذنب أو الرطب
المذنب وهو الذي أكثره رطب وثني قلل منه بسر عكس الأول قال في الصرع وحصل المسائل أربع وفاقعات
وخلافاتان * فاولا فاقعات لا يا كل رطباً فافا كل رطباً مذنباً لا يا كل بسراً فافا كل بسراً مذنباً فيحتسب فيها
انفاقاه وخلافات لا يا كل رطباً فافا كل بسراً مذنباً لا يا كل بسراً فافا كل رطباً مذنباً فيحتسب فيها بخلافها
لا يا يوسف اه وفي عامة نسخ الهداية ذكر قول لمحمد أبي يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في أكثر
الكتب المعتبرة كافي الفتح والزبلي (قوله) لا كله المحلو في عليه وزيادة لأن كل ذلك الوضع أكل رطب وبسر
فيحتسب وان كان قليلاً لان ذلك القدر كاف للحنث ولهذا لم يصره ولا كله بحيث يزيل ويحتسب فيه في الفتح بأن هذا
ينبغي انعقاد البين على الحقيقة لا العرف والألفاظ الرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال لا كله كل بسر في العرف
فكان قول أبي يوسف أئعد (قوله) لان الشراء الخ جواب عما استشهده أو يوسف على قوله بعدم الحنث في
المسئلة الأولى اعتبار الغالب كافي هذه المسئلة وحاصل الجواب أن اعتبار الغالب هنا وقوع الشراء على الجملة

أما الأكل فنقضى شأنا فسادا فالمغلوب وحده فلا يتبع الغالب وبحيث يفتح الفتح بأن هذا فاصرا على ما إذا فصله فأكله وحده أما لو أكله جملة تحققت التبعة اه وأشار إلى أن السر غالب بقرينة الإضافة قال القهستاني أن المتبادر من إضافة الكساسة إلى السر وجعلها ظرفا للربط أن السر غالب فلو كان الربط غالباً وهو السر متساوياً ينبغي أن يحنث اه **(قوله لا يأكل لحم)** ٢ تعتقد هذه على لحم الأبل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوخاً ومشبواً وقديداً كاذ كره حنفى الأصل فهذا من مجدنا شارفاً إلى أنه لا يحنث بالثني وهو الظاهر وعند أبي الليث يحنث بجر عن الخلاصة وغيرها **(قوله لا يأكل لحمه)** في الفتح يحنثا فروع ذكرها آخر الأيمان بما إذا لم يجد طعم اللحم أخذها في الخلصة لا يأكل مما يجيء به فلان جاء بمحصر فأكل من مرقه وفيه طعم المحصر يحنث اه **(قوله مع تسبها في القرآن)** هذا ينظر في الثلاثة الأخيرة والمراد في الحديث المرق أحد اللحمين ط **(قوله وما في التبين)** أي تبين الكذب لا يلبى حيث قال وذكر العتافي أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والآدمي وقال في الكافي وعليه الفتوى فكانه اعتبر فيه العرف ولكن هذا عرف على فواصله مقيداً بخلاف العرف اللفظي الآري أنه لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على إنسان العرف اللفظي فإن اللفظ عرفاً لا يتناول الأكل كراع وان كان في اللغة يتناول ولو حلف لا يركب حيواناً يحنث بالركوب على إنسان لأن اللفظ يتناول جمع الحيوان والعرف العلي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح مقيداً اه **(قوله ردة في النهر)** وكذا قال في البحر ردة في فتح القدير بأنه غير صحيح نصريح أهل الأصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة إذ ليست العادة الأعرفاً عليها ويجب أي صاحب الفتح عن القسرين الدابة والحيوان وهي واردته عليه إن سلمها اه ولا يخفى أنه لا يسلمها بدليل أنه ردمتها وهو عدم اعتبار العرف العلي وبعبارة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من التحرير مسألة العادة العرف العلي مختص عند الحنفية بخلاف الشافعية تحرمت الطعام وعادتهم كل البراءة صرف السبه وهو الوجه أما العرف القولي فتافق كالدابة للهارم والدرهم على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية أن العرف العلي يصلح مقيداً عند بعض مشايخنا لما ذكر في كتب الأصول في مسألة إذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفاً اه قال في النهر وهذه القول تؤيد بأنه لا يحنث بركوب الآدمي في لا يركب حيواناً **(قوله والكبد)** بالرفع وكذا ما بعد عطفها على لحم وكان الأولى ذكر الخنزير عرق الإنسان كما فعل في الكذب ليكون مجروراً عطفها على الإنسان بإضافة طعم اللحم لأنها ما أعرف تكون من إضافة الجزأ إلى الكل بخلاف الكبد وما بعده فإن اللحم ليس جزءاً منه بل هو عنه فلذا قلناه أنه بالرفع عطفها على المضاف وإن صح جر عطفها على المضاف إليه على جعل الإضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الإضافتين في لفظ واحد وفي القهستاني الكبد يفتح الكاف وكسر هاء مع كون الباء والكسر يفتح الكاف وكسر الراء وسكونها **(قوله والرئة)** بالهمزة ويجوز قلبها بباء السحر مصباح وفيه السحر وإن فليس وبسبب وقيل هو الرئة وقيل المصن بالحقوم والمرى من أعلى البطن وقيل كل ما تعلق بالحقوم كبذوق بورتة **(قوله لحم)** خبراً مبتدأ وما عطف عليه أي هذا المذكور إن دخل في مسمى اللحم **(قوله هذا الخ)** الإشارة إلى الكبد والأربعة التي بعده وبعبارة البحر وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحم فأكل شاة من الطون كالكبد والطحال يحنث في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وهكذا في المحط والجنتي ولا يخفى أنه لا يسمى لحمياً في عرف أهل مصر أيضاً فعمل أن ما في المختصر أي الكذب يحنث في عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحر قلت وأما لحم الإنسان ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة لغة وعرفنا فلما سمي المصنف بغيره على أنه يحنث به لكن يرد عليه كما أفاده في الفتح أن لفظ أكل لا ينصرف إليه عرفاً وإن كان في العرف يسمى لحمياً كما مر في لا يركب دابة فلان فإن العرف اعتبر في ركب والمتبادر منه ركوب الأنواع الثلاثة وهي الجمار والبغل والفرس وإن كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها أيضاً كالغرو والأبل فقد قصد الركب المحلوف عليه بالعرف ولذا نقل العتافي خلاف ما هنا فقال قبل الحالف إذا كان مسلماً ينبغي أن لا يحنث لأن أكله ليس بمتعارف ومبنى الأيمان على العرف قال وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة

مطلب

(٢) حلف لا يأكل لحم

(ف) حلفه (لا يأكل

لحمياً كل) حرقه أو

(سمك) إلا إذا نواهها

(ولا في لا يركب دابة

فركب كافر أو لا يجلس

على وتجلس على جبل)

مع تسبها في القرآن

لحم ودابة وأودا

للعرف وما في التبين

من حثه في لا يركب

حيواناً بركوب الإنسان

رد في النهر بأن العرف

العلي مختص عندنا

كالعصر في القول

(ولحم الإنسان والكبد

والكرش والرئة والقلب

والطحال والخنزير

لحم) هذا في عرف أهل

الكوفة أما في عرفنا فلا

كافي البحر عن الخلاصة

وغیرها

مطلب

في اعتبار العرف العلي

كالعرف اللفظي

ماحققة في الفتح وهو حسن جدا ويزيد ما قدمناه و يأتي ايضا من أنه لا يحسن بالجم التي كما أشار إلى مجدهو
 الظهري قال في الخيرة لأنه عندئذ على ما يؤكل عادة فيصرف إلى المعتاد وهو الأكل بعد الطبخ اجمع أنه لا سهل
 في أن التي علم حقيقة فعلم أن المخطوط الب في العرف هو الأكل لا لفظ لحم **(قوله)** ومنه على أي من قولهم ما في
 عرفنا فان المراد عرف بلا مدغم وي من اللحم فافهم ثم التنبيه على هذا الس فيه كبير فائدة لأن قولهم باعتبار
 العرف في الأعيان ليس المراد به عرف العرب بل أي عرف كان في أي بلد كان كاسأ في عند قوله والخير ما اعتاده
 أهل بلدا الخالف وفي العبر عن المخطوط في الأعيان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان الخالف خوارزما
 فأكل لحم السمك بحث لانهم يسمونه لحما **(قوله)** لحم في عين الأكل لا في عين الشراء وجعل في الشافي الأكل
 والشراء واحدا والاول اصح رازية قلت ولعل وجهه أن الرأس والأكارع مشتملة على اللحم وغيره لكنهما عند
 الإطلاق لا تسمى لحما فإذا حلف لا يشتري لحما لا يقال في العرف أنه اشترى لحما بل اشترى رأسا أو أكراع ما إذا
 أكل اللحم الذي فيها فقد أكل لحما بحث ويشترى هذا الفرق ما في الخيرة ولو أكل رؤس الحموان بحث لأن ما
 عليه لحم حقيقة **(قوله)** لا يقع على صيده وانما يقع على لحمه وهو القياس في الجار إلا أن الجار لما كان له كراه
 ويستعملون هذا اللفظ في الأكل من كراهه جلوه على الكراهه وفيما وراءه بقي على الأصل من غير جواهر الفتاوى
 ط **(قوله)** ولا يلام البقر الجاموس أي فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا بحث بأكل الجاموس كعكسه لأن الناس
 يفرقون بينهما وقيل بحث لأن البقر أعم والصحيح الاول كما في التهر عن التارخانية وفيه عن الخيرة لا يأكل
 لحم شاة لا بحث بلحم الغنم مصر يا أن وقروا قال الشهيد وعليه الفتوى **(قوله)** ولا بحث بأكل الشيء بالهمز
 وزان جل والابدال والدغام على مصباح أي ابدال الهمزة وادغامها في الباء لغة العوام وقدمنا وجه عدم
 الخش قريباً **(قوله)** وهو اللحم السمين كذا فسر في الهداية والظاهر أن المراد به اللحم الأبيض السمين في العرف
 دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقدراده لحم الكلبة لانها معلقة بالظهر قال في البحر قال
 القاضي الاسيحي إن أريد بشحم الظهر شحم الكلبة فقوله ما ظهر أو أريد بشحم اللحم فقوله أظهر اه
(قوله) بل بشحم البطن عوما كان مدورا على الكرش وما بين المصارين شحم الأمعاء ط **(قوله)** اتفاقا ردعي
 صاحب الكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الأمعاء والشحم المختلط بالعضم قال السرخسي أنه لم يقل أحد بان مخ
 العضم شحم اه وكذا لا ينبغي خلاف في الخش عما على الأمعاء فإنه لا يختلف في تسمية شحمه فخرج **(قوله)** بل يبي
 عبارته لا بحث بأكل شحم الظهر وشراؤه وبيعه في عينه لا يأكل شحما ولا يشتريه ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة
 وقال لا بحث **(قوله)** بالية بغض الهمزة قال في المصباح قال ابن السكيت وجاعلة ولا تكسر الهمزة ولا يقال لية
 والجمع أليات كسجدة وصحبات والتثنية أليات بحذف الهاء على خلاف القياس **(قوله)** إلا بالقضم من عنها
 أي عين البر وأنت ضميره لأنه سمي حنطة أيضا ولا يعني لكن أي لكن بحث بقضه من قضت المذابة الشعر
 تقضه من باب تعب كسره بأطراف الأسنان ومن باب ضرب بلفظ مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة
 القضم بل أن يأكل عينها بأطراف الأسنان أو بطنها أو في القهستان في فلو بطنه يصح بحث بالاولى كما في
 الكرماني فإنه احتراز بالقضم عما يتخذه كالخبر والسويق فإنه لا بحث به عندنا لأن الخنطة ما كؤل وعندهما
 بحث قلت ومنى الخلاف على أن الحقيقة المستعملة أولى من المجاز المتعارف عندنا خلافا لما كان لفظاً كل
 الخطئة يستعمل حقيقة في أكل عينها فان الناس يقولونها أو كانوا يقولونها أولى من المجاز المتعارف وهو أن يراد بالكت
 الخطئة كل خيرها قال في الفتح لفظ أ كل خطئة يحفل أن يراد به كل من المعنيين فيترجح قوله لترج الحقيقة
 عندنا وما المجاز بل الآن لا يتعارف في أكل الخير منها إلا لفظاً آخر وهو أ كل خير من قال وهو الخلاف إذا حلف
 على حنطة معينة أم لو حلف لا يأكل خطئة ينبغي أن يكون قوله كقولهم أ كره شيخ الاسلام ولا ينبغي أنه يحكم
 والليل المذكور المتعلق على إيراد في جميع الكتب يعم العينة والمكره وهو أن عنها ما كؤل اه **(قوله)** ومقلبة
 كالليلة قال في الفتح فان الناس يقولون الخطئة وأ كانوا يهوى التي تسمى في عرف بلادنا الليلة وتقل أيضا
 أي موضع خافق في القدم ثم نزل قضا اه وحيث قد قوله كالليلة الكافي فيه للتظهير أن كانت النسخ

ومنه علم أن العبي
 يعتبر عرفه قطعا
 وفي الخاتبة الرأس
 والأكارع لحم في
 عين الأكل لا في عين
 الشراء وفي الأكل من
 هذا الجار يقع على
 كراهه ومن هذا الكلب
 لا يقع على صيده ولا يلام
 البقر الجاموس ولا
 بحث بأكل الشيء هو
 الاصح (ولا) بحث
 بشحم الظهر وهو
 اللحم السمين (في)
 حلقه (لا يأكل شحما)
 خلافا لما بل شحم
 البطن والأمعاء اتفاقا
 لأبناي العظم اتفاقا
 فتح (واليمين على شراء
 الشحم) وبيعه (كهي
 على أكله) حكوا خلافا
 زيلبي (ولا) بحث
 بالية (في) حلقه (لا
 يأكل) أولا يشتري
 شحما أو لحما (لأنها
 نوع ثالث (ولا) بحث
 بخبر أو دقيق أو سويق
 في حلقه لا يأكل (هذا
 البرا لا بالقضم من عنها)
 ومقلبة كالليلة في
 عرفنا أم لو قضه بنته

مطلب
 لا يأكل هذا البر

لومضة بالقاف أما إذا كانت الغين المجهدة فهي التمثل والبليلة هي المسماة في عرف بلادنا سلقه لأنها تساق
 إلى المثل **(قوله)** فلا حنث إلا بالنسبة ولو نوى ما يتخذ منها حنث ولا يحنث بأكل عينها خبز **(قوله)** وهي مسألة
 المختصر أي المتن أي أنه يحنث بأكل عينها (٣) لومغيلة أو مغيلة لأنونته ولا يجوز خبزها **(قوله)** فيحس
 بأكلها كيف كان لعل وجهه أنه إذا وجدت الإشارة بدون تسمية تعتبر ذات الشار المسماة بقت على حالها
 أو حدث لها اسم آخر **(قوله)** فيحس بأكلها ولو نيته أي بخلاف الحنطة المعروفة وهو الوجه الأول فإنه لا يحس
 بالنى عنها أو ما عدا الحنث بالخبز ونحوه كالذقيق والسوي فقد اشترك فيه العرق والتكره لتفقد الخلف
 بالاسم فإن الخبز ونحوه لا يسي حنطة على الإطلاق بل يقال خبز حنطة لكن بقي الكلام في وجه الفرق بينهما
 في التي عيب دخل في المشكوك في المعرفة ولعل وجهه أن حنطة تكرر في سياق النفي فتم جميع أنواع مسماها
 بخلاف العرق فإنها تصرف إلى المعهود في الأكل والتي وغير معهود فيه هذا غاية ما ظهر لي في وجهه لكن ما
 ذكر من الفرق بينهما مسمى على أن المنظور إليه لفظ حنطة أما لو نظرنا إلى لفظ أكل الحنطة فإنه لا يظهر الفرق
 إذ قولك أكل حنطة مثله في أنه راديه حقيقته أو مجازته المستعمل على الخلاف بين الأماوصاحبه ويؤيده
 ما مر من القمع من رده ما ذكره شيخ الإسلام وإن كان من جهة أخرى وكذا يؤيده ما قدمنا في أركب دابة فلان
 وفي لا أكل لحاحث اعتبر لفظ أركب وأكل فصرف إلى المعهود وقيد به لفظ دابة ولفظ بالفرق بين معرفته
 ومسكره والله سبحانه أعلم **(قوله)** لم يحنث بالخراج أي اتفاقا نهر وهذا الم يقل حنطة بالتشكي **(قوله)** بما
 يتخذ منه في النوازل أو يتخذ منه خصوصا أخاف أن يحنث وينبني أن لا يرد في حنثه إذا أكل منه ما يسي في
 ديارنا بالكسكس نهر وهو المسمى في الشام بالمرية ومثله الشعيرة **(قوله)** في الأصح احتراز عما قيل أنه
 يحنث لأنه حقيقة كلامه قلنا هم ولكن حقيقة مجبورة ولما تعين المحاز سقطت الحقيقة كقوله لأجنبية أن
 تكحلل فعدى حرفيها لا يحنث لأنصاف يمينه إلى العقد لم ينال الوطه إلا أن يؤيده فتح **(قوله)** كما مر في
 أكل عين الخلة الآية لو نوى أكل عين الذقيق لم يحنث بأكل خبزه لأنه نوى الحقيقة مجزأ بخلاف الخلة بناء
 على ما مر عن الزوال الحية **(قوله)** فالشامي بالخراج هذا حنث لا يحسب ولا يفتاها أن المراد ما يسي خبز في ذلك
 الوقت **(قوله)** والطبري نسبة إلى طبرستان وهي اسم أهلها حنث بذلك لأن أهلها كانوا يجربون
 بالقاس ومعناها بالقاسية أخذ القاس بيده العيني والمراد بالقاس الطبر وهو غرب تبر كافي القمع **(قوله)** فلو
 دخل الخ عبارة افتتح قال العبد الضعيف وقد سئل أن يدبوا اعتدأ كل خبز الشعير فدخل بلدة المعتاد فيها
 أكل خبز الحنطة واستمره ولا يأكل إلا الشعير خلف لا يأكل خبز أقلت تنعقد على عرف نفسه فيحس
 بالشعر لأنه لم ينعقد على عرف الناس إلا إذا كان الخائف بتعاطف مفهومهم فيه قصير كلامه إليه بذلك
 وهذا متنف فممن لم يوافقهم بل هو بجانب لهم اه فقول الشارح لأن العرف الخاص معتبر ليس لفظه موجودا
 في القمع بل معناه مفهومه فافهم وقال المصنف في محله قلت وهذا ظهر أن قول بعض المحققين أن المذهب عدم
 اعتبار العرف الخاص ولكن أفتي كثير باعتباره محله فباعتد الأعيان أما هي فأعرف الخاص معتبر بها يعرف
 ذلك من تتبع كلامهم ومحمد يدل عليه ما في فتح القدر **(قوله)** أنصرف إلى الخبز (تألم) الأوضح أن يقال
 أنصرف إلى ما تصرف في التنوير لا ما يتجته ونهيه للضرب فيكون المعنى لو قال لا أكل من خبز هذيان كانت
 خبرته في التنوير حث وإن كانت محتمة وهما أي أي قطعت أقر أصا الخبز وخبره غيرهما لا يحسب والأبعد التصريح
 بأسهم لا يدخل غيرهما لأن يكون المراد بقوله من خبز فلانة أنه ذكر لفظ فلانة فتكون مشر كانتوا الخبزة
 والعائنة ثم هذا كله لو كان مرادها بالإضافة إضافة الصنعة أو ما لو أراد إضافة الملك فإنه يحسب بالخبز المأول لها
 ولو كان العاجن والخارج غيرهما كالأصحن **(قوله)** ومنه أي من الخبز الرقاق وينبغي أن يخص ذلك بالرقاق
 السبائي بصراً أما الرقاق الذي يحسب بالسكر والاوز فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا كالأصحن بحر قلت وذلك
 كاذب يعمل منه القلادى والسوسوك وينبغي أيضاً أن لا يحسب بالكحل والبسائط لأنه لا يسي خبزاً في
 العرف **(قوله)** لا القطائر الذي في القمع والبحر القطائف وأما القطائر فظاهر أنها كذلك فهي اسم عندنا

فلا حنث إلا بالنسبة فتح
 وفي النهر عن الكشف
 المسئلة على ثلاثة أوجه
 * أحدها أن يقول
 هذه الحنطة ويشهر
 لصيرة وهي مسألة
 المختصر * الثانية أن
 يقول هذه بلاد كركر
 حنطة فيحس بأكلها
 كيف كان ولو نيته أو
 خبزها الثالثة أن يقول
 حنطة فيحس بأكلها
 ولو نيته لا يجوز الخبز ولو
 زوع لم يحس بالخارج
 (وفي هذا الذقيق حنث
 بما يتخذ منه كالخبز
 ونحوه) كقصيدة
 وحاولي (لا يسه) في
 الأصح كما مر في كل
 عين الضلالة (والخبز
 ما اعتاده أهل بلد
 الخائف) فالشامي بالبر
 والبنى بالزرة والطبري
 بجزر الأرزو بعض أهل
 القرى بالشعر فلو دخل
 بلد البر واستمر لا يأكل
 إلا الشعر لم يحسب إلا
 بالشعر لأن العرف
 الخاص معتبر فتح (حلف
 لا يأكل من خبز فلانة
 أنصرف إلى) الخبزة
 (التي تضر به في التنوير
 لأن محتمة وهما
 للضرب) طهر به ومنه
 الرقاق لا القطائر والتريد

(٣) قوله لومغيلة مقتضى عبارة في هذا المجل أنه اسم مقبول من الثلاث

* مطلب لا يأكل خبزاً

أو بعد مائة أو ثلثه لانه لا يسمى خبزاً وحش (٩٦) في لا يأكل طعاماً من طعام قلان بأكل خله أو زينة أو لمحبه ولو بطعام نفسه لا أو أخذ من

أي يجنب السمن ويحترق أقرصا كاللبن ولا يسمى خبزاً في العرف وكذا ما وضع في الصواني ويحترق ويسمي بفاجه
فلا يخبث به وكذا الزلاية **(قوله)** والرد الخ فعمل بمعنى مقعول وهو أن نفاً خبزاً ثم ناله بمرق مصباح قال في
الفتح ولا يخبث بالرد لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً في الخلاصة لا يأكل من هذا الخبز أو كله بعدما نفضت لا يخبث
لانه لا يسمى خبزاً ولا يخبث بالعصيد والطعام ولا يخبث لوقفه فشر به وعن أبي حنيفة في حيلة أكله أن يدقه
فيلقى في عسيدة ويطبخ حتى يصير الخبز هالكا هالكا في الفخ ومثله في الحرقت ومقتضى هذا الرواية أن يخبث
لوقته بلا طبخ وكذا الوجهة ثانياً لأن قوله حتى يصير الخبز هالكا هالكا يقتضي أن يقاومته لا يخرجه عن كونه خبزاً
وهذا ما وافق عرفنا الآن ويؤيده ما قدمه الشارح في حلقه لا يأكل عرافاً كل حساؤه يخبث لانه يخرجه عن كونه خبزاً
ضم الهاء من السمن أو غيره فم يوقد الخبز وشربه بما لا يخبث لانه شرب لا يأكل وكذا الحولف لا يأكل كل رغيفا
وقت أو غفقه وأكل منها لا يخبث بخلاف ما إذا فتر غفقا واحداً كله فإنه يخبث هذا ما يقتضيه عرف زماننا
والله أعلم **(قوله)** وحش في لا يأكل طعاماً الخ لا ينسب كرهه المسائل بعد قوله والشواء والطبخ على اللحم كما
فعل في الحرث أن ماذ كرم من الخبز والربط والمخ لا يسمى في عرفنا طعاماً فينبغي الجرم بعدم حشنه ثم أبيت في
النهر كما يأتي وكذا في حيث قال هذا في عرفهم أمافي عرفنا الطعام كطبخ ما يطبخ على النار **(قوله)** ولو بطعام
نفسه أي ولو خلط ذلك طعام نفسه **(قوله)** أن يخبث لوعصر سال السمن هذا مني على ما في مختصر الحام
واعتبر في الأصل وجود الطعام كقدمناه أول الباب **(قوله)** لم يخبث لأن العرف في قولنا كل طعاماً ينصرف إلى
أكل الطعام المعتاد والتقييد بالاضطرار للحل والأفلا يخبث بدونه بالأولى **(قوله)** على اللحم المشوي المطبوخ
بالماء لف ونشره تب وخرج ما يشوي أو يطبخ من غير اللحم قال في النهر فلو حلف لا يأكل شواء لا يخبث بأكل
الجزر والباذنجان المشويين لأن ينوي كل ما يشوي وكذا الحولف لا يأكل طيبخا لا يخبث إلا بأكل اللحم
المطبوخ بالما بعد التعرير أذا هو ما يطبخ وكذا القول اليابس فصرف إلى أخصل الخصوص وهو ما ذكرنا
علما لعرف فيه ما وفي عطف الطبخ على الشواء إيماء إلى تعاريفها وهذا لأن الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ
والأكثر السواء وإذا أكلوا كل قسمة لم يخبث لأنها لا تسمى طيبخاً وتامة فيه وفي الحر عن الفخ وان أكل من
مرقه يخبث لما فيه من أجزاء اللحم ولانه يسمى طيبخاً وان كان لا يسمى لها كقدمناه اه أي فيما إذا حلف
لا يأكل لحماً لا يخبث بل مرقه لانه لا يسمى لحماً وان كان فيه أجزاء اللحم **(قوله)** كجين الذي أبيت في النهر خبز
(قوله) لكن في عرفنا لا عبارة النهر وأنت خير أن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكره فينبغي أن يحرم بعدم
حشنه اه وأنت بهما شمس نسخة النهر عن خط بعض العلماء منه الذي أبيت بخط الشارح وأنت خير به أنه
في عرف أهل مصر ماذ الطبخ لا يطلق على غيره فينبغي أن لا يخبث إلا بما يسمى طيبخاً اه ثم أبيت في الحاشية
لا يشترط طعاماً فاشترى حنطة حنث قال الفقيه أو يذكر الحنطة في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاماً إنما الطعام هو
المطبوخ **(قوله)** ما يساغ في مصره وهو ما يكبس في التنور أي يطعم ويدخل فيه وهذا لأن العوم المتناول
للجراد والعصفور وغيره من الدفص عرفنا ما تعرف نهر قال في الحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على
الفتي أن يقتضي بما هو المعتاد في كل مصر وقع منه حلف الحالف كما أفاده في المختصر وما في التنين من أن الأصل
اعتبار الحقيقة القولية أن أمكن العمل بها أو لا فالعرف الخ مردود لأن الاعتبار إنما هو للعرف وتقدم أن
الفتوى على أنه لا يخبث بأكل لحم الخنزير والأدعى وإذا قال في غير القدر ولو كان هذا الأصل المذكور منظورا
إلى ما أحسنا أجد على خلافه في الفروع اه وفي البدائش والاعتادات ما هو على العرف اه **(قوله)** والطبخ
بكسر الباء ويقال الطبخ أيضاً أخضر كان أو أصفر وذكر السرخسي أن الطبخ ليس من الفاكهة وما هنا
رواية القدوري ورواه الحاكم الشهيد المتقي عن أبي يوسف نهر **(قوله)** والمشوي بكسر الميم وفتحهما
كأن في الخشاد ويضمون ما نقله الأجهوري الشافعي حشنى التحرير ط **(قوله)** ونحوها كالخوخ والسفرجل
والأحاص والكمنرى فيحش بأكل هذه الأشياء في حلقه لا يأكل الفاكهة لأنها اسم لما ينشكه أي يتم
قبل الطعام وبعد ما يدعى العناب من الغذاء الأصلي وفي المحيط ما روى أن الجوز والوز فاكهة في عرفهم

نيدماً أو ما نفاً له خبزاً
وفي لا يأكل عسيدة كل
سواء لا ينقله أن يخبث
لوعصر سال السمن حش
والالا جوهره وفي
البدائع لا يأكل طعاماً
فانظر لمثله فأكلم يخبث
(والشواء والطبخ)
يقعان (على اللحم)
المشوي والمطبوخ بالماء
هذا في عرفهم أمافي
عرفنا اسم الطبخ يقع
على كل مطبوخ بالماء
ولو يولد أو زيت أو سمن
كأنه المصنف عن
اجتبي وفي النهر الطعام
يم ما يؤكل على وجه
النظم كجين وفاكهة
لكن في عرفنا لا (والرأس
ما يساغ في مصر) أي مصر
الحالف اعتبار العرف
(والفاكهة التفاح
والطبخ والشمش)
وتحسوها (لا العنب)
مع أنه لازم ويتعدى
بالمهزة كافي المصباح
فقال في اسم مقعوله
مغلي ومغلاة لا مغلي
ومتغلية اه معصية
٣ مطلب لا يأكل طعاماً
٤ مطلب لا يأكل فاكهة
(قائمة) من نظم سدي
على الأجهوري المالكي
قوله
قدم على الطعام وتوا
خونها
والنبي والشمش والطبخا
وبعد الإحاص كثرى رطب * ومثله الرمان أيضاً والعنب
ومعه الخيار والجين * فتاوت قاح كذلك الموز اه منه أما

والرمان والربط) خلافا لهما خلاف عصر والعبرة لعرف فيجئ بكل ما بعد فاكهة (٩٧) عرف فاكهة الشهي وأقره المصنف

(والحلاوى ما ليس من جنسه حامض فيجئ بكل خصص وعسل وسكر) لكن المرجع فيه إلى عادات الناس في بلادنا لا حشني فأنشد وعسل وسكر كائناته المصنف عن التلميزة (والادام ما يصطبغ به الخبز) اذا اختلط به (كحل وزيت وعسل) لانه في القم (الالهم والبيض والحين وقال محمد هوما يؤكل مع الخبز غالباً) يبقى كافي البصر عن التهذيب وفيه فاني لول وحده غالباً كثر وزبيب وجوز وعنب ويطبخ ويقل وسائر الفواكه ليس ادمالا في موضع يؤكل بها للخبز غالباً اعتبار العرف وفي السدائع الجوز رطب فاكهة ويابس ادم (فروغ) حلف لا يأكل للحلاوى الآخر بصل والاخر فقللا فطخ حشوية كل ذلك فاكوا لم يحشوا الاصحاب الفضل لانه لا يؤكل الا كذا هوذا ان وجد طعمه ٢ قسوله بالقمير في القاموس الحلاوى وشعر معروف اه ٣ مطلب خلف لا يأكل حلاوى

أما في عرفنا فانه لا يؤكل للشفة نهر (قوله) خلافا لهما) لانهما قديمتان فيهما فاسطة طمت عن كمال التفكه فلا يتناولهما مطلقا فاكهة وأما عندهما فاقى فاكهة نظرا للاصل وتلبد الفتوى ولا خلاف أن البابس منها كثير ويب والترحب الرمان ليست بفاكهة كافي الكرماني فهستاني وكذلك الاخلاق في الفتاوى والخمار والفقرس والجوز والحاصل انه لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كمالا لا خلاف في أن الاخيرة ليس بفاكهة وفي الوسط خلاف نهر (قوله) خلاف عصر) أي ان الامام قال ان العنب وأخوه ليس بفاكهة لانه كان في زمنه لا يعد منها وعندهما في زمنهما ولقائل أن يقول معنى هذا الجمع على اعتبار العرف والاستدلال بما قديمتا فيهما من اللبنة ويمكن الجواب بجواز كون العرف وافق للغة في زمنه ثم خالفها في زمن ما وتعامه في الفتح (قوله) فيجئ بكل الخ) صرح بذلك في التلميزة (قوله) ما ليس من جنسه حامض) كالتين والترربة ليس من جنسه حامض خاص معنى الخلاوة فيه فلوا كل عنباً و بطيخاً وما نأنا وأما ما لم يبحث لان من جنسه ما ليس بحلو وكذا اذا حلف لا يأكل حلاوة فهو والحلاوى وتعامه في البحر (قوله) لكن الخ) استدل على المتن حيث ما لم يقطع أن ما ذكره تفسير الحلاوى عندهم وقال المرجع فيه إلى العرف قال في البحر والحاصل أن الحلو والحلاوى والخلاوة واحد وأما في عرفنا فالحلاوى ليس بالعسل المطبوخ على النار يشا ونحوه وأما الحلاوى والخلاوة فاسم لسكر وعسل أو ما عنب بطبخ وعقد الخلاوة والجوزية والسهمسة اه قلت وفي زماننا الحلو كل ما يتلى به من فاكهة وغيرها كتين وعنب وخشخاش وكنافة وقطائف وأما الخلاوة والحلاوى بالقمير فهي اسم لنوع خاص كالجوزية والسهمسة مما ينفرد وكذا ما يطبخ من السكر والعسل بطيخين أو نشا (قوله) لا حشني فأنشد فيه نظري في المصباح الفاني نوع من الحلاوى يعمل من القند والنشا اه وفيه أيضاً القند ما جعل منه السكر السكر من القند كالسمن من الزبد (قوله) والادام ما يصطبغ به الخبز) في المغرب يصغ التوب يصغ حسن وصباح وهو ما يصغ به ومنه الصبغ والصباغ من الادام لان الخبز يغمس فيه ويلون به كالثعلب والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادمان كاخل وفي التزديل وصيغ لا كائن قال الفارابي واصطبغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبغ من الخسل وهو فعل لا يتعدى الى مفعول صريح فلا يقال اصطبغ الخبز بخسل اه وفي الفتح والاصطبغ افعال من الصبغ ولما كان ثلاثيه وهو صيغ متعدية لا افعال منه لا زما فلا يقال اصطبغ الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل اذا بنى الفعل له وانما يقام غيره من الخمار والخمرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به اه قلت وبه علم انه بان على الشارح أن لا يذكر لفظ الخبز وأن تبع فيه النهر (قوله) لانه في القم) جواب عما يقال انه لا يصغ به تأمل (قوله) يبقى يوبه أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار علما بالعرف وفي المحط وهو الاظهر (قوله) وفيه) أي البحر حيث قال وفي المحط قال محمد التمر والجوز ليس ادم لانه يفرد بالاكل في الغالب فكذلك العنب والبطيخ والبقل لانه لا يؤكل تبعا للخبز بل يؤكل وحده غالباً وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤكل تبعا للخبز غالباً يكون ادماً عندنا اعتبارا للعرف اه وذكر في البحر أيضاً وانما كل الادام وحده فان كان حلف لا يأكل ادماً حشني وان حلف لا يأتم ادماً لا يحش فلا بد أن يأكل معه الخبز كما اشار اليه في الكشف الكبير اه (قوله) وبقل) يعتدل في زماننا كل الفقراء الخبز بالبصل والنعنع والطرخون (قوله) وفي البدائع الخ) محتال فحوله فله وجوز أن يحمل ما قبله على الربط وقد مناع المحط أن ما روى من أن الجوز والوزن فاكهة هو في عرفهم لافي عرفنا الآن يحمل على البابس وهو بعيد فالظاهر أن ما في البدائع مبني على عرفهم وأيضاً فان الجوز والبابس لا يؤكل الا مع الخبز غالباً وانما يفرد بالاكل وقد علمت أن المعترف في الادام ما يؤكل تبعا للخبز في الغالب وليس المراد كل ما يمكن أن يجمع الخبز واذا لم يبحث بالفاكهة مع الخبز وكذا لو أكل مع الخبز كنافه وقطائف لان الغالب أكل ذلك وحده لا مقروناً بالخبز فلا يسمى ادماً انهم يقال في العرف لا أكل هذا الرغبة الا حلاوى او راداً لحلفاً فاكهة بلا شئ معه فلا يقرن معه فاكهة ونحوها بحيث تأمل (قوله) وهذا ان وجدنا الخ) وكذلك الخلف لا يأكل ملحاً فكل طعاما ان كان ما لحا حشني والا فلا وقال الفقيه لا يحش ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شئ آخر لان عينه ما كحل بخلاف الفضل

وعليه الفتوى فان كان في عينه ما يدل على أنه رآه الطعام المأخوذ فهو على ذلك خاتمة قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن ينبغي الحث في عرفنا في اللحم مطلقا اذا كان ظاهرا في الحشواته يسمى آكله **(قوله ويراد في)** زعفران رؤيه بعينه مقتضى قوله ويزاد أنه لا بد من وجود طعمه أيضا لكنه بعيد في البرازية لا يأكل زعفرانا فاكل ككعك على وجهه زعفران بحث **(قوله فطبخه ماز)** أي وان لم يجعل فيه ما هو يرى عينه إلا أن ينوى ما يتخذ منه كإفدائه أول الباب عن الخاتمة ومثله في البرازية لكنه قال بعده وفي التوازل أن كان يرى عينه ويحد طعمه بحث **(قوله ولا ينظر الخ)** ذكره وما بعده الكونهما من تمام كلام الصيرفة والأهفي استطرادية ليست من مسائل الباب **(قوله والرد أنه يظهر ويظهره)** فصل في حق التنازعانية وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والظهر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسا أو متقبعا أو متقبعة فقد رآه الا اذا عثر قوة الوجه فدين لا قضاء أيضا وان رآه خلف الزناج أو الشتر وتبين الوجه بحث لا من المرأة **(قوله عني الدوارجل)** مفادها أنه اذا لمس غيرهما لا بحث وفيه نظر وقد يقال انما قيد بهما لذكرهما في النظر أي فليس بخلاف النظر في ذلك فلا ينافي أنه بحث بمس غيرهما **(قوله كان حالفا)** لأنه اذا قال والله لتفعلن كذا افعال فم يصير كانه قال والله لا تفعلن لان ما في السؤال معادق الجواب كاساقى آخر الامعان **(قوله لكن في فوائد شجنا عن التنازعانية الخ)** ما عزمنا الى التنازعانية خلاف الموجود فافادته ذكرها مسألة ثم قال وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الأعيان فيقول ذلك الغير نعم أنه يكفي ويصير حالف تلك المين التي عرضت عليه وهذا فصل يختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذا المسئلة دليل عليه وهو الصحيح أي فعلم أن قوله في القوائد لا يصير حالف ما هو به يصير بدون لا كانه عليه السيد الجوى ولو قدم ما قدمنا من الخاتمة قيل قوله أن فعل كذا فهو كافر وفي آخر آيات الفتح ولو قال عليك عهد الله ان فعلت فقال نعم والخالف المحب ولا يمين على المبتدئ ولو لواداه أي لان قوله عليك صريح في التزم العهد أي المين على المخاطب فلا يمكن أن يكون عينا على المبتدئ بخلاف ما اذا قال والله لتفعلن وقال الآخر نعم فانه اذا نوى المبتدئ التحلف والمحب الحلف يصير كل منهما حالف الخ ما نقله ح عن الجعفر فراجع وفي مجموع التوازل قال لا تحرق والله لا أجيء الى ضايقك فقال لا خروا لحيي الى ضايقك فقال نعم يصير حالفنا أيضا وبه جزم في النسخة والفصح وبما ذكرنا مع ما قدمنا من الخاتمة علم أنه لا فرق بين التعليق والتحلف بالله تعالى فافهم **(قوله ثم فرع)** من كلام المصنف فالصيرفة الضمير عائذ الى شيء **(قوله أن الشاهد)** أي كاتب القاضى وهذا يدل من قوله أن ما يقع **(قوله يقول للزوج تعليقا)** أي يقول له كلاما فيه تعليق كأن يقول له أن تزوجت عليها تكن طالق **(قوله لا يصح على الصحيح)** أي المنقول عن التنازعانية وقد علمت أنه خلاف ما فافهم **(قوله لا يصح كافر عن الصيرفة ولم يثبت اختلال التعجيل فافهم)** **(قوله التعجيل الخ ٢)** هذا أولى من قول غيره الغداء والعشاء لأن الغداء والعشاء يقعان ولو لم يقعا مع المنداس لما يؤكل في الوقتين لا لا كل فلهما والمحلوف عليه الاكل فلهما لا المأكل كقول وان اجاب عنه في الفتح بانه تساهل معروف المعنى لا يعترض به **(قوله الاكل المترادف)** فلو اكل لقتين ثم فصل زمن بعد فاصلا ثم اكل لقتين وهكذا لا يكون غداء ط **(قوله الذي يقصده الشيع)** اختراجه عن كل نحو لقة ولقتين أو أكثر ما لم يبلغ نصف الشيع كافي الفتح وأما الاحتراز عن نحو اللان والترفس ذكره في قوله هما يتعدي به عادة فافهم **(قوله وكذا التعش)** ومثله التسعير على الظاهر ط **(قوله أ كثر من نصف الشيع)** كذا في الجرع الزبطي والظاهر أن المراهبة الشيع المعتادة لا لا شرعى كانت وظاهر عدم الحث باعتبار كل نصف الشيع ط **(قوله فيدخل وقت الغداء)** وينتهي الى العصر لانه أول وقت العشاء عرفنا كما يأتي **(قوله الى زوال الشمس)** غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم الفصل بينهما **(قوله وغذاء كل بلد ما تعارفه أهلها)** يعني عنه ما قبله ومثله العشاء والصحور ط

ويراد في الزعفران رؤيه عينه وفي لا يأكل كل لبنا فطبخه بازرا ولا ينظر الى فلان فتنظر الى يدها ورجله أو أعلى رأسه لم بحث والرد أنه يظهر ويظهره وطنه بحث وفي المس بحث عن البدورجل عرض عليه المين فقال نعم كان حالف في الصحيح كذا في الصيرفة وغيرها قال المصنف هذا هو المشهور لكن في فوائد شجنا عن التنازعانية أنه ينبغي لا يصير حالفها الصحيح ثم فرع أن ما يقع من التعالقي في المحاكم أن الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح (التعدي الأكل المترادف الذي يقصد به الشيع) وكذا التعش ولا بد أن يأكل أكثر من نصف الشيع في غداء وعشاء ويجوز (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر) وفي الصرعن خلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماد المعروف زائد التروا هل مصر يسونه فطور الى ارتفاع الضحى الا كبر فيدخل وقت الغداء فيعمل يعرفهم قلت وكذلك أهل الشام (الى زوال الشمس) ثم لا بد أن يكون (بما يتعدي به) أهل بلد ما تعارفه أهلها ٢ مطلب حلف لا يتعدي ولا يتعشى

حتى لو شبع شرب
 اللبن يحنث البدوي
 لا الحضرى زيلجى
 (والتعنى منه) أى
 أن والوفى الصرعن
 الاستيعاب وفى عرفنا
 وقت الغشاء بعد صلاة
 العصر اه قلت وهو
 عرف مصر والشام (الى
 نصف الليل والصحور
 هو الأكل بعد نصف
 الليل الى طلوع الفجر
 قال ان أكلت أو قال
 ان شربت أو لم تست
 أو نكحت ويحذف
 فصدى ح (أو يوى معنى)
 أى خبنا أو لمنا أو طنا
 مثلا (لم يصدق أصلا)
 فصحت بأى شئ أكل
 أو شرب وقبل يدين أو
 نوى كل الأطعمة أو كل
 مياه العالم حتى لا يحنث
 أصلا لئنه يحتمل كلامه (ولو
 ضم) لأن أكلت طعاما
 (أو شربت شرابا)
 ليست (توادين) إذا قال
 عنت شأدون شئ لانه
 ذكر اللفظ العام القابل
 للتخصيص لانه نكرة فى
 سياق الشرط فتم
 كالنكرة فى النسبة
 والأسل أن النسبة هنا
 تصح فى الملقوط الا فى
 ثلاث فدين فى فعل
 الحزروج والمساكنة
 وتخصيص الجنس
 كحشبة أو عربة بالصفة
 ككوفية أو بصرية فتصح
 ٣ مطلب قال ان أكلت
 أو شربت أو شربا

(قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرخي إذا حلف لا يتعدى فأكمل ثم أأرزأ أو غير حتى شبع لا يحنث ولا يكون
 غدا حتى يأكل الحزرو كذلك أن أكل الحزب غير خبر اعتبارا للعرف كذا فى الاختيار ونحوه فى البحر والفتح والظاهر
 أنه مبنى على أن المراد بالعدا ما يتعدى به فى العرف غالباً وهذا وإن كان يتعدى به فى العرف ولكنه قليل ونظيره
 ما مر فى الآلام وفى الصرعن المحيط لوتعدى بالعنب لا يحنث إلا أن يكون من أهل الرستاق عن عادتهم المتعدى
 به وقت (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر أنه ينتهى الى دخول وقت الصحور (قوله والصحور) بالفتح
 ما يؤكل والضم فعل الفاعل مصباح والمناسبات هنا ضبطه بالضم لقوله هو الأكل وليناسب التعبير بالمتعدى
 والتعنى قال فى الفتح لما كان الصحور ما يؤكل فى السحر والصحور من الثلث الاخرى ما يؤكل فى النصف
 الثانى لقربه من الثلث الاخير وهو بالفتح والا كل فيه السحر اه قلت فى زماننا لا يطلقون الصحور الا على
 ما يؤكل لئلا لا يحصل الصوم (قوله ونحو ذلك) كالحل فى السكر لا يركب أو لا يغسل أو لا ينكح أو لا يسكن دار
 فلان أو لا يتزوج أو يوى الخليل أو من جنابة امرأته مبيعة أو بالاجارة أو الأمانة أو كوفية لم تصح نيته أصلا
 نهر (قوله أى خبنا أو لمنا الخ) أف ونشر مرتب وأقاده أنه ليس المراد بالمعين الفرد الشخص بل ما يعنى النوى
 (قوله لم يصدق أصلا) أى لا قضاء ولا ديانة لان النسبة انما تمل فى الملقوط لتعين بعض محتملاته وما لو أغبر
 مذكور تصاف لم تصادف النسبة محلهما فلفت نهر (قوله وقبل يدين) هو رواية عن الثاقب واختاره الحنفى لانه
 مذكور تقديره وإن لم يذ كر تنصيصا وأوجب بان تقديره ضرورة اقتضاءه الا كل ما كولا وكذا اللبس
 والشرب والمقتضى لا عموم له كذا قالوا والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى لانه ما يقدر تنصيص الملقوط بان
 يكون الكلام كذا بظاهرا كرفع الخطأ والتيسان وأغير صحيح شرعا كاعتق عبد عنى وقوله لا أكل خال
 عن ذلك ثم المفعول أعنى المأكول من ضروريات وجوده الا كل ومثله ليس من المقتضى بل من حذف
 المفعول اقتصادا والالزام أن يكون كل كلام مقتضى اذ لا بد أن يستدعى مكانا وزمانا وحث كان هذا
 المصدر ضروريا للفعل لا يصح تخصيصه وإن عم وقوعه فى سياق النفى فان من ضرورة ثبوت الفعل فى النفى
 ثبوت المصدر العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فان عموم ضرورة تحقق الفعل فى النفى فلا يقبل
 التخصيص بخلاف أن أكلت أو شربت أو لمنا الخ كذا فان الاسم مذكور صرح بحاقبه وتعممه فى الفتح (قوله لا يوى الخ)
 أى لا يصدق ديانة لوى كل الأطعمة والمياه حتى لو أكل طعاما أو طعامين أو أكل لا يحنث وكذا لو شرب مائة
 عره لانه لم يأكل الكل ولم يشرب الكل ثم اعلم أنه لا محل لذكر هذه المسئلة هنا بل محلها بعد قوله ولو ضم طعاما الخ
 كالفعله فى البحر أى فيما اذا صرح بالمفعول كانه علمه يدل على التعليل بقوة لئنه يحتمل كلامه لانه اذا لم
 يصح به يكون معناه لا أبدا كالأشرب أو لمنا أو لمنا أى فى كل واحد واذا لم تصح نيته المعين منه بخلاف
 ما اناصر ح به لان طعاما المذكور يحتمل البعض والكل فاهما نوى صح ولذا انفصل فى الصرعن المحيط أنه
 يصدق قضاء وأضاهى وعلاه فى الدائم بأنه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشاف انه انما يصدق ديانة فقط وقال
 لانه خلاف الظاهر لان الإنسان انما يمتنع نفسه عما يقدر عليه والكل ليس فى وسعه وفيه تخفيف عليه أيضا
 وتعممه فيه أقول ويظهر لى ربح الأول لانه اذا نوى البعض انما يصدق ديانة فقط باقى وهذا النزاع فيه
 ويؤمن منه أن يصدق قضاء وديانة اذا نوى الكل لان عدم تصديقه فى الاول قضاء لانه خلاف ظاهر القلفظ يكون
 الظاهر العموم والالزام تصديقه قضاء فى نية الخصوص وفى تلخيص الجائع ان كلب بنى آدم وألر حال أو النساء
 حشاش الفرد إلا أن بنوى الكل قال شارحه فيصدق ديانة وقضاه ولا يحنث أبدا لان الصرف الى الأدنى عند
 الإطلاق لتصحى كلامه فان نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقبل لا يصدق قضاء لان الحقيقة
 مهيورة اه وسبقنا هذا آخر الباب وتعبير عن الثانى بقيل يفيد ضعفه ورجح الأول كقولنا قافهم (قوله
 دين) أى بول الى دينه فيما يشاء وينبذ تعالى وأما القاضى فلا يصدق لانه خلاف الظاهر وقدمنا فى الإطلاق
 أن المرأة كلقاضى (قوله لانه نكرة فى سياق الشرط فتم) لان الخلف فى الشرط الملتزم يكون على نفيه فقوله
 ان ليست نوبا فى معنى لا ليس نوبا (قوله الا فى ثلاث فدين الخ) يعنى لو قال ان خرجت فعبدي حرو نوى

السفر مثلا أو أن ساكت فلا نفع عدى حرووى المساكنة في بيت واحد بين لان الخروج في نفسه متنوع
 الى سفر وغيره حتى اختلفت احكامها فقبلت ارادة أحد نوعيه وكذا المساكنة مستوية الى كاملة هي
 المساكنة في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في دار فارادة المساكنة في بيت ارادة اخص أنواعها كإثبات
 الفتح وحاصله أن النية صحت هنا لكون المصدر متوعا باعتبار عمومته فهو مخصص أحد نوعي الجنس وزاد
 في التخصيص الجامع ان اشترت بنوى الشراء لنفسه أى فتصنع نية ديانة وان لم يذكر المفعول لتوقع الشراء فإنه
 تارة تكون لنفسه وتارة يكون لوكاه ولذا ترتب على الاول المبالغة لنفسه وعلى الثاني المبالغة للموكل وهذا بخلاف
 ما اذا نوى الخروج لبعدها والمساكنة بالأجارة أو الشراء لبعدها فان الفعل فيه غير متوع فلم يصح تخصيصه
 بالنية بدون ذكر كفاي شرح التخصيص قلت ونظير ذلك ما اذا قال أنت بائع بنوى الثلاث أو الواحدة يصح بخلاف
 نه الثنتين لان النية نوعان غلظت وخفيفة فتصنع نية احدها بخلاف الثنتين لانه عدد محض كإثبات تقريره
 في محله لكنه يصدق في نية البتة قضاء قال في الفتح وكذا لو حلف لا يزوج امرأته بنوى كوفية أو بصرية
 لا يصح لانه تخصيص الصفة ولو بنوى حبشية أو عربية صحت ديانة لانه تخصيص الجنس ثم قال وكون ارادة
 نوع ليس تخصيصا للعام عما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته اه أقول فديقال
 لا عموم هنا ولا تخصيص لعام وانما هو ارادة أحد محتملى اللفظ المشترك أو أحد نوعي الجنس كإثبات التوضيح
 والتلويح والاول أولى وبانه أن الخروج مشترك بين السفر والانفصال من داخل الى خارج وكذا المساكنة
 مشتركة بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في الدار مطلقا وكذا الشراء فإنه
 يحتمل الخاص وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر عرفا هو المعنى الثاني في المسائل الثلاث صدق
 ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر وله نظائر في تخصيص الجامع لوقال ان
 جاعلتا أو باععتك فمفعول الجامع في الفرج لانه المتفاهم عرفا الا أن بنوى مادونه لا احتمال لكن لا يصرف
 عن الظاهر في القضاء فيصحت بهما أى اذا نوى مادونه بحث به عملا باقراره على نفسه بالحث وبحث بالجامع في
 الفرج لتبادره وكذا أن وطئت فعبدي حر لأن معنى الوطء بالقدم وفي أن أنتيت بنوى لاستواء احتمالي الجامع
 والزبارة لكن لو بنوى الزبارة حث بالجامع لانه زيادة وزيادة اه وبما قرناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة
 وبين ما حرم في الاكل ونحوه فان خفيفة الاكل فيه واحدة فلم تضع نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول
 فانه لفظ عام صريح فيصحب تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان ممن أفرد ذلك العام وهو المأكلولات
 كالخمر ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو بنوى في زمان كذا لم يصح
 ومنه لا تزوج امرأته بنوى حبشية أو عربية فانها بعض أفراد العام لان الانسان أنواع حبشية وعربية وروى
 باعتبار أصوله الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضرورى راجع الى تخصيص المكان وهو
 غير ملفوظ صريح بخلاف تصحيح نية ذبقة الصفات الضرورية ومنه ما في الصرع البدن أن لا يكمل هذا الرجل بنوى
 مادام قائما لم يصح بخلاف لا يكمل هذا القائم بنوى ذلك بدنه تخصيصه الملفوظ وكذا الأضربته بخس بنوى
 سوطا عنه وبه برأى شى ضرره وكذا لا تزوج امرأته وعنى امرأته أوها بعل كذا وكذا فهو باطل اه وظهري
 قرناه أيضا أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لان النية انما وجدت في الملفوظ أيضا لان الفعل فيها صار
 مشتركا واسطة اشتراك المصدر تأمل على أن لا تزوج امرأته قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا كل طعاما وعلله
 ذكره لئنه على أنه انما يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا كل طعاما كذلك بدليل
 انه لو بنى لقمحة أو لعتيق لم يصح على أنه بخلافه ما يذكره قريبا فيقال لو قال نويت من بلد كذا فإنه يصدق ديانة
 لا قضاء ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التارخانة قال وروى عن محمد بن قال لا تزوج امرأته بنوى
 كوفية أو بصرية الخ وذكرها أيضا أن تزوجت فعبدي حر وقال غيب فلا تها وأمر أقم أهل الكوفة
 لا يصح ولو قال أن تزوجت امرأته أو قال غيب فلا تها يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المفعول ثم اعلم انه
 يرد ما في عين الفور حيث تخصص بمادلت عليه القرينة كالقضاء المدعوى له ولعل وجهه أن العرف جعل

اللفظ كالصريح به ولا سيما إذا كان جوابا للكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن تخصيصا للعام الغير المذكور
بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الأيمان ولم أجدهم أعطاه حقه من البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهر
لفهمي القاصر وفكري القاصر **(قوله)** نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء (هذه الجملة بمنزلة التعليل لقوله قبله
ولو ضم طعاما أو شرابا أو ثوبا من يدين لما علمت من أنه اذا ضم ذلك تصير منكورة في سياق الشرط قطع للعام يصح فيه
نية التخصص لكن لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم أن الفعل لا يعم ولا يتنوع كإتيان الشخص الجامع
لأن العموم ليس له لفظ هو المتقول عن سيبويه كذا في شرحه للقاضي قلت ويرد عليه ما مر من مسئلة
الخروج والمساكنة والشراء إلا أن يقال كما مر ان التنوع هناك للفعل بواسطة مصدره لا أصالة تأمل **(هـ)** (تنبيه)
قد بالنية لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء أيضا وأما الزائد على اللفظ بالعرف فلا تصح كذا وضحا
ذلك أول باب الجن في الدخول والخروج حتى هل يصح تعميم الخاص بالنية قال في الأشباه أرى قلت والظاهر أن
تعميمه من الزائد على اللفظ واذا لم يصح الزائد عليه بالعرف فلا تصح بالنية لا الأولى لان العرف ظاهر بخلاف
النية تأمل **(قوله)** لا يصدق قضاء ظاهر أنه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله أنفالا الصفة كسكوبة أو بصرة
أي أنه لا يدين فيها كما ينبغي عليه وما ذكره الشارح ما حوذه من الولوجية كذا ذكر في البحر ومثله في البرزاي يثبت
قال كل امرأه يتزوجها فكذا ونوى امرأته يدين كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الحنفية أنه يصدق وهذا
بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف يجوز وفي الظاهر لا وعلى هذا أو أخذت من دراهم وحلقه على أنه
ما أخذت منه شأ ونوى الدنانير فالخصاف يجوز والظاهر خلافه والقوى على الظاهر وإذا أخذ بقول الحنفية فيما
اذا وقع في يد الظلمة لأبأس به اه قلت وهذا كالمقضي في القضاء ما في الديانة فنية تخصيص العام صحيحة بالأجاء كافي
البحر وقد مر والحاصل أن نية تخصيص العام تصح في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الحنفية تصح قضاء أيضا
وهذا إذا كان العام مذكورا أو أفلا تصح نية تخصيصه أصلا في ظاهر الرواية وقيل يدين بكافهه الشارح وقد بنا
أنه رواية عن الثاني وأنه اختار ما لخصاف فصار حاصل ما اختار ما لخصاف أنه في المذكور يصدق ديانة وقضاء وفي
غيره ديانة فقط **(قوله)** متى حلفه ظالم أو أخذ بقول الحنفية فلا بأس أقول المناسب أن يكون أخذ بضم أوله
مبنيا للجهول أي وأخذنا القاضي اذا لم معنى لا أخذنا الحالف فيه قضاء لان أخذ الحالف بغير نية أو غير خاص بقول
الخصاف والحاصل أنه لو حلفه ظالم حلف ونوى تخصيص العام وغير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي
بحاله لا يقضي عليه بل يصدقه أخذ بقول الحنفية وأما إذا لم يكن مظلوما فلا يصدق فانهم قال في الفتاوى
الهندية عن الخلاصة ما حاصله أراد السلطان استعماله فانك ما تعلم غراما فلان وأقرأه لما أخذ منهم شأ بلا حق
لا يسمع أن يحلف والحيلة أن يذكر اسم الرجل ونوى غيره وهذا صحيح عند الحنفية لا في ظاهر الرواية فان كان
الحالف مظلوما يفتي بقول الحنفية ولو حلفه القاضي ماله عليه كذا حلف وأشار بصحة في كنه إلى غير المذكي
صدق ديانة لا قضاء **(قوله)** وقالوا النية للحالف الخ قال في الثانية رجل حلف بغير نية ونوى غير ما يريد
المستحلف أن يطلق والعقاق ونحوه يعتبر نية الحالف اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالمًا كان الحالف أو
مظلوما وإن كانت اليمين بالله تعالى فلو الحالف مظلوما فالنية فيه اليه وإن ظالمًا يدين بالحق الغير اعتبارية
المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد اه قلت وتبينه بما اذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد باعتبارية
الحالف اعتبارها في القضاء لا خلاف في اعتبار نية ديانة وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الحنفية فان عنده
تعتبر نية في القضاء أيضا ويقتضيه قوله اذا كان الحالف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن المحظذ كراهم الغني
اليمين على نية الحالف مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظالمًا به أخذ أهما بما سأل الأول أو كرم على سبع مئة بيته
حلف بالله أنه دفعه فلان يعني بآتاه لتلايكر على يبعه لا يكون عين غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه ولا
معنى لان الغموس ما يقطع بها حق مسلم ومثال الثاني لو ادعى شرعائي في بدخر وكذا أنكرفه فلفه بالله ما وجب
عليك تسليمه إلى خلف ونوى التسليم إلى المذكي بالله لا بالسمع فهذا وإن كان ضادا لظاهر غموس معنى فلا تعتبر
نية قال الشيخ الامام خواهر زاده هذا في اليمين بالله تعالى فلو بالطلاق أو بالعقاق وهو ظالم أو لا ونوى خلاف الظاهر

مطلب نية تخصيص العام
تصح ديانة لا قضاء خلافا
للخصاف

(نية تخصيص العام
تصح ديانة) اجاءا فلو
قال كل امرأه تزوجها
فهى طالق ثم قال نوى
من بلد كذا (لا) يصدق
(قضاء) وكذا من غصب
دراهم انسان فلما حلفه
الخصم عاما نوى خاصا -
(به يفتي) خلافا للخصاف
وفي الولوجية متى حلفه
ظالمًا وأخذ بقول
الخصاف فلا بأس وقالوا
النية للحالف لو يطلق
أو عتاق وكذا بالله لو
مظلوما وإن ظالمًا
فالمستحلف ولا تعلق
لقضاء في اليمين بالله
حلف (لا يشترط) نية

مطلب اذا كان
الحالف مظلوما يفتي
بقول الحنفية

مطلب النية للحالف لو
يطلق أو عتاق

مطلب حلف لا يشرب
من دجلة فهو على الكرع

يمكن فيه الكرع نحو
(دجلة في يمينه) على
الكرع) منه حتى لو
شرب من نهر أخذ منه
لم يحس وفي البحر
الظهيرية الكرع
لا يكون إلا بعد الخوض
في الماء لكن في
القهستاني عن الكشف
أنه ليس بشرط بخلاف
من ماء دجلة فيحس
بغير الكرع أيضا
(وقبلا لا يتأني فيه
الكرع) كالبر والحب
يحسب (بالشرب
بالإناه مطلقا) سواء
قال من البر أو من ماء
البر أو من الماء (ولو
تكلف الكرع فيما
لا يتأني فيه ذلك) أي
الكرع (لا يحسب) في
الأصح لعدم العرف
(امكان تصور البر في
المستقبل شرط انعقاد
اليمين) ولو بطلاق
(وبقائها)

٣ مطلب تصور البر في
المستقبل شرط انعقاد
اليمين وبقائها

بان نوى الطلاق عن وثاق أو العلق عن عمل كذا ونوى الاخبار فيه كذا فإنه يصدق ديانته لأنه نوى بحتم لفظه
الأنه لو طالم الأمر ثم الغموس لأنه وإن كان ما نوى به دقا حقيقة الآن هذا اليمين غموس معنى لأنه قطع بها حق
مسلم اه ملخصا وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده فإنه يصدق ديانته يدل على أنه لا يصدق قضاء وهذا على
الاطلاق فهو ائق لظاهر الرواية أما على مذهب الخصاف فيعبر بين المتناول فصدق قضاء أيضا وبين الظالم فلا
يصدق والحاصل أن الحلف بطلاق ونحوه تعتبر فيه نية الحالف ظاهرا أو مطلقا أو ما إذا لم ينو خلاف الظاهر كما هو
الخاتبة فلا تطلق زوجته لأقضاء ولا ديانته بل يأثم لو طالم الأمر الغموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك لكن تعتبر
نيته ديانته فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق إلا إذا كان مطلقا على قول الخصاف وبواقفه ما
قدمه أشرار أول الطلاق من أنه لو نوى الطلاق عن وثاق دين إن لم يقرب بعد ولو لم يكن حاد صدق قضاء أيضا هو أما
الحلف بالله تعالى فليس للقضاء فيه مدخل لأن الكفارة حقة تعالى لاحق فيها للعبد حتى رفع الحالف إلى القاضي
كافي البحر ولكنه إن كان مطلقا تعتبر نيته فلا يأثم لأنه غير ظالم وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموسا لا لفظا ولا
معنى وإن كان ظالمًا تعتبر نيته المستخف فأثم الغموس وإن نوى ما يحتمله لفظه قال هو هذا المخصص لعموم
قولهم نية تخصيص العام تصح ديانته فلو غتمت توضيح هذا المحل (قوله يمكن فيه الكرع) قال في المصباح كرع في الماء
كرعا من باب نفع وكرعنا بر بغيره من موضعه فإن شرب بكفه أو شرب آخر قلنس بكرع وكرع في الإناه أمال
عنقه إليه فحسب منه (قوله في يمينه على الكرع منه الخ) قال في الفتح أي بان يتناول به فمعه من نفس التهر عند أبي
حنيفة يعني إذا لم يكن له نية فلو نوى باليمين حسمه أجماعا وقال إذا شرب منها كفة ما شرب خبثا بل فرق بينه وبين
قوله من ماء دجلة اه قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من هذا الكوز فإنه على الشرع منه في العرف أيضا
وفي البحر عن المحط لا يشرب من هذا الكوز فحقيقته أن شرب منه كرع حتى لو صب على كفه وشرب لم يحسب
اهل لكن فيه أن موضعه على فمه وشربه منه لا يسمى كرها كالممن تعريه تأمل (قوله لم يحسب) لعدم الكرع في
دجلة لعدم التقبلة إلى غير بحر (قوله لا يكون إلا بعد الخوض في الماء) فإنه من الكراع وهو من الإنسان
مادون الركية ومن الدواب مادون الكعب كذا قال الشيخ الإمام نجم الدين النسفي بجرع الطهييرية (قوله
لكن في القهستاني الخ) مثله في الخرج عن التلوع وفي التهر وهذا الشرط أهله سراح الهداية كغيرهم لما قدمناه
عن المغرب أي من أن الكرع تناول الماء بالفم من موضعه ولو أنه (قوله فيحسب بغير الكرع أيضا) كذا تناوله
بكفه أو بأنا من غير أن يدخل فداخله (قوله كالبر والحب) أي إذا لم يكن نامتئين والاحتساب الكرع والحب
بالأهله الخاتبة والكرامة غطاؤها ويقال لك غدي جب وكرامة بمعنى خاتبة وغطاؤها ط (قوله ولو
تكلف الكرع) أي من أسفل البر فيما إذا قال لأشرب من هذا البر بدون إضافة ماء (قوله لعدم العرف)
لأن اليمين انقصد على غير الكرع لكون الحقيقة مهجورة كافي لا يصدق قدمه في دار فلان (تنبيه) قال في الفتح
وتعتبر المستئين ما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فحسب الماء في كوز آخر فحسب منه لا يحسب بالاجماع وقالوا
من ماء هذا الكوز فحسب كوز آخر فحسب منه حش بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب
فنقل إلى حب آخر اه (قوله إمكان تصور البر) ٣ قال في الخرج كل ما وقع في هذه المسائل من لفظ تصور فعناه يمكن
وليس معناه متعقل اه فالصواب حينئذ إسقاط تصور كراهي بعض التسخ ط قلت لكن عر به في البحر
وعليه فالمراد بتصوره كونه ماصورة أي كونه موجودا فالمراد إمكان وجوده في المستقبل أي إمكانه عقلا وإن
استحال عادة لاحترازا عما لا يمكن عقلا ولا عادة كافي المثال الآتي فهذا لا يتعقد فيه اليمين ولا يتبع منه تعقد بخلاف
ما أمكن وجوده عقلا ولا عادة أو عقلا فقط مع استحالة عادة كافي مسألة صعود الساء وقلب الحجر ذهبا فإنه لا يتعقد
كاسائي (قوله في المستقبل) قيد لبيان الواقع لأن المنعقدة لا تتأني في غيره (قوله شرط انعقاد اليمين) أي المطلقة
أو المقدسة وقت (قوله ولو بطلاق) تعيم اليمين أي لا فرق بين اليمين بالله تعالى أو بطلاق (قوله وبقائها) أي
شرط بقائها اليمين منعقدة وهذا في اليمين المقيدة فقط فإذا قال والله لا وفينك حقن غدا فبانت أهد ما قبل الغد
بطلت اليمين بخلاف المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء فباق كافي في قوله وإن أطلق وكان فيه ماء

فصبحت **(قوله)** اذ لا بد من تصور الاصل **(الح)** بانه ان العين اتعتق لتعقيق البرهان من اخبر بخبر أو وعد
 بوعد أو كده بالعين لتعقيق الصدق فكان المقصود هو البرهنة بحج الكفارة خلفا عن فعل حكم الحنف وهو
 الاثم بصبر بالتكفير كالبرهان فيمكن التمسك بالبرهان لا يتعقد فلا تحجب الكفارة خلفا عنه لان الكفارة
 حكم العين وحكم الشيء انما ثبت بعد انعقاده كسائر العقود ونماه في شرح الجامع الكبير ثم اعلم ان هذا
 الاصل وما فرغ عليه قوله ما قال أو يوسف لا يشترط تصور البر **(قوله)** في حلقه **(الح)** في محل مقبول فرغ
 وحاصل المسئلة أربعة أوجه لان العين امام مقدمة ومطلقة وكل منهما على وجهين اما ان لا يكون فيه ماء اصلا
 أو كان فيه ماء وقت الحلف ثم صب في المقتدة لا يبحث في الوجهين لعدم انعقادها في الوجه الاول وابطالها
 عند الصب في الثاني وفي المطلقة لا يبحث ايضا في الوجه الاول لعدم الانعقاد ويبحث في الثاني **(قوله)** اليوم
 أي مثلا اذا مر اذ كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر **(قوله)** أو بنفسه أي أو انصب بنفسه بلا فعل أحد **(قوله)**
 قبل الليل **(أشار إلى أن المراد باليوم مباحض النهار فلا يدخل فيه الليل (قوله) أولا)** صادق بما اذا علم عدم الماء
 فيه أو لم يعلم شيئا وقصر ما لا يستصحب على الثاني لانه اذا علم تقع عينه على ما يخلفه الله تعالى فيه وقد تحقق عدم
 فيصحت وصحح الزيلعي الاطلاق وبه خرج في الفتح بقوله في الأصح فيدل على معنى قوله أولا لكن فصل المصنف
 في قوله الا في ليلتين فلان ما علم عوته فيصحت وبين عدمه فلا ومثله في الكفر فيعمل ما هنا على التفصيل
 الا في فيصحت عدم حنثه بما اذا لم يعلم لكن فرق الزيلعي هناك بان حنثه اذا علم تكون عينه عقدت على حياة
 سجدت وهو متصور ما هنا فلا نباحث في الكوز غير المحلوف عليه اه أي لان المحلوف عليه ماء مظهر
 في الكوز وقت الحلف دون الحادث بعد قتل وقه نظر فانه اذا علم بانه لاماء فيه براد ماء مظهر وقه بعد الحلف
 أي ماء سيحدث مثل لاقتل زيدا فان القتل ازهق الروح فانا علم عوته براد ماء سيحدث لكن سياتي ان ذات
 الشخص لا تتغير بخلاف الماء فليتأمل **(تنبيه)** قال طه طي باثم اذا علم انه لاماء فيه قياس ما مر عن الترتائي
 في لصعدن السماء الاثم اه قلت وقد مر ان القموس تكون على المستقبل فهذا منها **(قوله)** لعدم امكان
 البر اعترض بان الرمي متصور في صورة الاراقة لان الاعادة ممكنة وأوجب بان البر انما يحجب في هذه الصورة
 في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن اعادة الماء في الكوز ورميه في ذلك الزمان اه ح
 عن العناية **(قوله)** لوجوب البر في المطلقة كافر **(فرغ)** قال في الفتح لصال أن يقول وجوبه في الحال ان كان
 بمعنى عينه حتى يبحث في ثانی الحال فلا شأن له ليس كذلك وان كان بمعنى الوجوب الموسع الى الموت فيصحت في
 آخر جزء من الحياة والمؤقتة كذلك لانه لا يبحث الا في آخر جزء من الوقت الذي ذكره فذلك الجزء عتله آخر جزء
 من الحياة فلا معنى تبطل العين عند آخر جزء من الوقت في المؤقتة ولم تبطل عند آخر جزء من الحياة في المطلقة
 اه وأجاب في النهي بما حاصله أن الحالف في المؤقتة لم يلزم نفسه بالفعل الا في آخر الوقت بخلاف المطلقة لانه
 لا دائمة في التأخير قلت أنت خبير بانه غير ما فرغ من استلزامه وجوب البر في المطلقة على فور الحلف والا فلا فرق
 فافهم ويظهر في الجواب بان المقتدة كما كان لها غاية معلومة لم يتعين الفعل الا في آخر وقتها فاذا نزل المحل
 ففقدت قبل الوجوب فتبطل ولا يبحث لعدم امكان البر وقت تعينه أما المطلقة فغايتها آخر جزء من الحياة وذلك
 الوقت لا عين البرية ولا خلفه وهو الكفارة في تأخير الوجوب اليه اضرار بالحالف لانه اذا حنث في آخر الحياة
 لا يمكن التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الاثم تعين الوجوب قبله ولا ترجع وقت دون آخر فزاد الوجوب
 عقب الحلف موسعا بشرط عدم الفوات فاذا نزل المحل ظهر ان الوجوب كان مضيقا من أول أوقات الامكان
 وتظهر ما فرغ من القول بوجوب الخ موعا فقد ظهر المعنى الذي لا حجة اعتبر آخر الوقت في المؤقتة ولم يعتبر
 آخر الحياة في المطلقة هذا ما وصل اليه فهمي القاصر قد برم **(قوله)** وهذا الاصل وهو امكان البر في المستقبل
(قوله) منها **(الح)** ومنها ما سذكره المصنف في باب العين بالضرب والقتل بقوله لو حلف بقضيه غدا افقضاء
 اليوم **(الح)** ومنها ما في البصر قال لها بعد ما أصبح أن لم أعلم هذا الليلة فانت كذابة لا شأن له فان علم أنه أصبح
 انصرف الى الليلة القابلة وأن نوى تلك الليلة بطلت عينه وكذا ان نعت الليلة أو ان أبنت الليلة هنا وقد انصهر

مطلب حلف لا يشرب
 ماء هذا الكوز ولا ماء
 فيه أو كان فيه ماء فصب

اذ لا بد من تصور الاصل
 لتعقد في حق الحلف
 وهو الكفارة ثم فرغ عليه
(الح) حلقه **(الاشترين)**
 ماء هذا الكوز اليوم
 ولا ماء فيه أو كان فيه
 ماء **(وصب)** ولو يشعه
 أو بنفسه **(في يومه)** قيل
 الليل **(أو اطلق)** عينه
 عن الوقت **(ولا ماء فيه)**
 لا يبحث سواء علم وقت
 الحلف ان فيه ماء أو لا في
 الاصح لعدم امكان
 البر **(وان)** اطلق
(وكان) فيه ماء فصب
 حنث لوجوب البر في
 المطلقة كافر فرغ وقد فات
 بصبه أما المؤقتة في آخر
 الوقت وهذا الاصل
 فروعه كثيرة منها ان لم
 تصلي الصبح غدا فانت

الصحيح وهو لا علم لا بحث لان النوم في الليلة الماضية لا يتصور كقوله ان صحت أمس ومنها ان أنت بامر إلى دارى الليلة فلما أصبح قالت كنت في الدار لم أبحث وان قالت كنت غائبة بحث ان صدقها ومنها لا يعطيه أولا لصريحه بأن فلان فانت فلان ثم أعطاه لم أبحث اه قال الرمي ولم يقصد هذه بالوقت ومثله في الفتح وانظر ما الفرق بينهما وبين مسئلة الكوزاذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله) فاضت بكرة الظاهر ان المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لا يمكن أداء الصلاة فيه ثم ذكر من تصحى عدم الحنف عزاء في البحر إلى المتني لكن ذكر في باب العين بالبيع والشراء تصحى الحنف وعليه منى المصنف هناك وسأني تمام الكلام عليه (قوله) لعدم تصور البر أي فلم تنعقد العين فلا يرتب الحنف ط وانظر ما نذكره برباعن شرح الجامع الكبير (قوله) ثوب لم يوفى قسده ليتمكن الردي عليه بخلاف الرواية ليعوده مهرها كما في الفتح (قوله) وتقبضه هذا ليس بقصد فله عجز الشراء ثبت لها في ذمة الثمن فالتقصا قصا واذ لم يذ كرم الزيلعي وعامة في ح (قوله) فبخرها عن الهبة الخ) يشكل عليه قوله من الدين اذا قبض لا يسقط عن ذمة المديون حتى لو أراه الدائن يرجع عليه ما قبضه منه وقصارى أمر الشراء به أن يكون قبضه اه ح عن شرح المقدسي قلت وأصل الاشكال لصاحبه العجز ذكره في باب التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل العين وأجاب ط بان مبنى الاعيان على العرف والعرف يقضى بانها اذا اشترت بمهرها شيئا نصير لشيئ لها وفيه أن المقصود العجز وعدم التصور شرعا لا عرفا فالاحتقاص الاصل المار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السأحي بانها ما جعلت المهر ثمنا والكل وصف في النسبة تعير من المهرية إلى التخيبة فلم يكن هناك مهر حتى يوهب وأما الدين فبذله لا يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع التقاص به من كل وجه ولم يدفع حالة كونه وصفا في الذمة حتى ينتقل اليه لقر به منه اذ قلت والجواب الواضح أن يقال قد قالوا ان الدينون تقضى بانها لها أي اذا دفع الدين إلى دائته ثبت المديون بذمة دائته مثل ما للدائن بذمة المديون فليقتض انقصا صاعدا لفا ثمة في المطالبة واذ لو أراه الدائن براءة اسقاط يرجع عليه المديون كما وكذا انما اشترى الدائن شيئا من المديون عمل دينه التقصا قصا ما اذا اشترى عماف ذمة المديون من الدين يعني أن لا يثبت للمديون بذمة الدائن شيئا لأن الثمن هنا ممن وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فتمت ذمة المديون ضرورة تمهله ما لو أراه من الدين وبه يظهر الفرق بين قبض الدين وبين الشراء به فتدبر (قوله) وفي لصعدن السماء الخ) مثله ان لم أمس السماء بخلاف ان تركت مس السماء فبعدى سر لا بحث لان الشرط هو الترتل وهو لا يتحقق في غير المقدور وعادة وفي الاول الشرط عدم المس وعدم يتحقق في غير المقدور كذا في البحر رشرح الجامع الكبير والعصرى معزى إلى المتني ومثله في التره عن المحط قلت ويظهر الفرق في قولك لا أمس السماء وقولك أترك مس السماء فان الاول لا يقتضى أنه معتاد يمكن بخلاف الثاني وهذا ينافى ما مر في ان لم تصل الصحيح غدا وفي ان لم تزد الدينار ولعله رواية أخرى فتأمل (قوله) لا مكان البر حقيقة) لانه صعدتها للملائكة وبعض الانبياء وكذا تحوّل الجرد بها يتحوّل إلى الله تعالى صفحا لخرجه إلى حفرة الذهبية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة ومستوفى في قول الصفات أو باعداد الأجزاء والخرجة وأبدالها بأجزاء ذهبية والتحوّل في الاول أظهر وهو محتمل عندنا تكلمنا على ما هو الحق ففتح (قوله) ثم بحث عطف على معلوم من المقام أي فتنبه قدم بحث ط قال في شرح الجامع الكبير في اعتبار التصور في الجملة انعدت العين واعتبار العجز علة بحث السال وهذا العجز غير العجز الفارق للعين لأن هذا هو العجز عن الزواجب بالعين اه أي بخلاف العجز في مسئلة الكوز فإنه مقارن للعين فلذا لم تنعقد وإعرا أن الحنف في هذا المسئلة عند أغمتنا الثلاثة وفيها خلاف زفر فعنده لا تنعقد العين ولا بحث لاحقا المستحيل عادة بالمستحيل حقيقة بخلاف مسئلة الكوز فان فيها خلاف أبي يوسف كما مر (تنبيه) * المراد بالعجز هنا عدم الامكان والتصور عادة فلو حلف بالوثن بانه دينه اليوم فلم يكن معناه ولم يحسم يفرضه بحث بعضى اليوم على المقضى به كما مر في باب التعليق لان الادعاء غير مستحيل عادة (قوله) لم أبحث ما لم يرض ذلك الوقت أي فصحت في آخره قال في الفتح فلو مات قبله فلا كفارة عليه إذا لا حشاه * (تنبيه) * قال في شرح الجامع الكبير قال الكرخي اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه كقوله

في كسبه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهينى صدقنا اليوم فانت طالق وقال أبوها ان وهبته فأنت طالق فالحيلة أن تشتري منه بمهرها ثوبا لم يوفى وتقبضه فاذ مضى اليوم لم يثبت أبوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا أرادت الرجوع رذته بخيار الرؤية (وفي) حلفه ولله (يصعدن) السماء أو يلقين هذا الجرد ذهابا بحث الحال لا مكان البر حقيقة ثم بحث العجز علة ولوقت العين لم يثبت ما لم يرض ذلك الوقت وفي حيرة مطلب في قوله هم الدينون تقضى بانها لها مطلب حلف لصعدن السماء أو يلقين الجرد ذهابا مطلب يجوز تحوّل الصفات وتحوّل الاجزاء فسو له فاضت بكرة هكذا بخطه والذي في نسخ السارح التي بدى لا بحث بحضه بكرة فليجزم اه محصيه قوله ان لم تصل هكذا بخطه والانسب تكون انطاب لمؤث كما في السارح ان يرسم ان لم تصل باليه بالاحتق

الفتحة قال لا مراً أن لم أعرج إلى السماء هذه الآية فانت كذا ينصب للماتم (١٠٥) يعرج إلى السماء البيت لقوله تعالى فليبد

ببب إلى السماء أي
سما البيت قال الباقي
والظاهر خر وجهان
قاعدة مبنى الأعيان
(وكذا) الحكم لولحلف
(لقتل فلاناً لا عونه)
لذيعكن قتله بعد أحياه
أنه تعالى فيحت (وان
لم يكن علماً) عونه (فلا)
يحت لأنه عقديمه
على حياه كانت فيه
ولا تصور كسلة الكوز
وكقوله ان تركت مس
السماء فعبدي حر لان الترك
لا يتصور في غير المقدور
(حلف لا يكلمه فتداه
وهو انما فليقطعه)
بولقطه لم يثبت هو المختار
ولومسقطاً حث لو
يبحث يسمع بشرط
انفصاله عن البين فلو قال
موصولاً ككلمة فانت
طابق فاذهي أو واذهي
لا تطلق المالم بالاشتغال
ولو قال اذهبي طلقت
لانه مستأنف ولو قال
يا حاطاً سمع أو اصنع كذا
وكذا وقصد اسماع
المخوف عليه لم يثبت
ز يلى وفي السراجية
سأل محمد بن علي صغره أما
حبيفة فبين قال لاخر
والله لا كليل ثلاث
مرات فقال أبو حبيفة

لا صعدن السماء فهو أم وروى الحسن عن زفر بن قال لا مسن السماء اليوم أنه أم ولا كفارة عليه لانه لا تتعقد
عنده الأعلى ما يمكن (قوله) والظاهر خر وجهان (الخ) هذا الاعتذار يحتاج إليه ان كانت المسئلة من نص المذهب
لان ثابت من يخرج بعض المشايخ على القول باعتبار الحقيقة اللغوية وان لم يكن فالعرف وعلمه مبنى
الز يلى وقد تقدم رده وأن الاعتماد على العرف ولو كانت هذه المسئلة منصوصة لا كروا استثناء من القاعدة
المبنى عليها مسائل الأعيان وهي العرف والذي يظهر حمل هذه المسئلة على ما اذا نوى مقف البيت كما جابوا
عن قول صاحب النخبة والمرغني في لا مراً بمبدأ أنه يثبت بهم بيت العنكبوت كما وضعا في أول الباب
السابق فراجع لظهور ما قلنا (قوله) وكذا الحكم) أي في الاعتقاد والخلف للجمال وقيد بالقتل احترازاً عن
الضرب ففي الخاتمة يضمن فلان اليوم وفلان ميت لا يثبت علم عونه أولاً ولو حيا ما مات فكذلك لا عندنا
وحيث عندنا أي يوقف اه أفاقده في الشربلية فافهم (قوله) فيحت) أي لا الجاع لان عينه انصرفت إلى
حياة يحدثها الله تعالى فيه وأنه ممتص ور إذا حياه الله تعالى فهو فلان بعينه لكنتم خلاف العادة فنحن كافي
صعود السماء (قوله) كسلة الكوز) تشبيه في عدم الخلف لعدم التصور لافي التفصيل بين العالم وغيره لما مر أن
الأصح عدم التفصيل فيها فان حدث العالم هلالاً ان لم تصور كالحل كما في الكوز ولو خلق الماء لا يكون عين الماء
الذي انعقد عليه البين فلا يتصور المرأ صلا فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحياه كذا في شرح الجامع وكأنه
يسأل أن لا يجعل الماء نظير الحياه لزم التفصيل فيه أيضاً لان الحياه حادثه غير المعقود عليها تأمل (قوله) لان
الترك لا يتصور في غير المقدور لان ترك الشيء فرع عن إمكان فعله عادة أي بخلاف العدم فإنه يتحقق مطلقاً
فلذا لا يثبت في ان لم أسس السماء كافي التهر وقد مرناه عن شرح الجامع (قوله) حلف لا يكلمه) قال في النخبة يقع
على الابدان نوى يوماً أو يومين أو بلد أو مدينته لا يصدق حياته ولا قضاءه وفي أي يوم كانه حث لا نوى
تخصيص مالم يسقط اه (قوله) هو المختار) خلافاً لما ذكره القدر من أنه يثبت اذا كان بحيث يسمع
ورجعه السرخصي متمسكاً في السرو لأن المسألة أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لم يكلمهم باستعمالهم
بالحرب لم يسمعه فهذا أمان ودفع بالفرق وذلك أن الأمان محتاط في أناته بخلاف غيره (قوله) لم يثبت
يسمع) أي ان أصفى اليه بأنه وان لم يسمع لغرض شغل أو صم فلو لم يسمع مع الأصغاف لشد بعد لا يثبت كافي
البحر عن النخبة وقيل لو كلفه بكلام لم يفهمه المخوف عليه فقهه روايتان (قوله) لا تطلق) أقول في البرازية فلو وصل
وقال ان كليل فانت طابق فاذهي لا يثبت ولو اذهبي أو واذهي يثبت اه لكن ما ذكره المشرح من التسوية
بين الواو والفاء والمذ كور في الفتح والبحر عن المتقي ومثله في التارخانية (قوله) المالم بالاشتغال) قال في
التارخانية وفي النخبة والمتقي ان أراد بقوله فاذهي طلاقاً طلقته واحدة والبين أخرى (قوله) وقصد اسماع
المخوف عليه) أي ولم يقصد خطابه مع الحائط بل قصد خطاب الحائط فقط ولما قال في البحر وغيره لو سلم على قوم
هو فهم حث الآن لا يقصد هدفين ما لو قال السلام عليكم الأعلى واحد فصدق قضاءه عندنا ولو سلم من الصلاة
لا يثبت وان كان المخوف عليه عن يساره هو الأصغر لان السلام في الصلاة من رجوعه ولو سجد له لم يسمع أو وقع
عليه القراءة وهو مقدر لم يثبت وخارج الصلاة يثبت (تنبيه) لو قال ان ابتداء تلك الكلام فعبدي حر فليقتل فاسلم
كل على الآخر لا يثبت وان حلت البين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتداء تلك الكلام وقالت
هي كذلك لا يثبت اذا كلمها لانه لم يبتدئها ولا يثبت هي بعد ذلك لعدم تصور ابتداءها كذلك في الفتح ومثله في
البحر والزلي والنخبة والظهير وفي تخصيص الجامع ان ابتداء تلك الكلام أو تزوج أو كليل قبل ان تكلم في فكلاماً
أو تزوجا عالم يثبت أبداً لاستحالة السبق مع القرآن اه وبه ظهر ان قول البرازية حث الخالف صوابه لا
يثبت (قوله) حث من ترينه) انه انعقد البين بالاولى فيحت بالثانية وتعتقد بهما عن أخرى فيحت بهما في الثالثة
من لان البين الأولى قد انحلت الثانية وفي تخصيص الجامع لو قال ثلثاً لغير المدخولة ان كليل فانت طابق
انحلت الأولى بالثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهي باعد قوله اه وحيث انحلت الأولى بالثانية لا يقع
بالثالثة شيء لانها ثابتة لا في عدم بخلاف المدخول بها (قوله) حسناً أو أحسنت) لان قوله انظر حسناً فيقيد

التفريع بانك لم تتأمل في الجواب وقوله أحسنت وان كان تصويبا لأنه يتضمن أنه لم يحسن قبله فكل من
 الكلمتين موجه **(قوله أو حلف الخ)** عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله حش جواب المسئلتين
(قوله لاشتقاق الاذن) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر من الاذنان وهو الاعلام ح قلت وفيه نظر يعلم بمقدماته
 في الموضوع **(قوله فيشرط العلم)** ظاهره أنه لا يكتفى بمجرد السماع بل لابد معه من العلم بعنايه احتراماً لعمامة الخواطة
 بلغة لا يفهمها كقديمنا نظيره في حلفه لا يخرجني الاذن **(قوله فرضي)** أي بان أخوه بعد الكلام بأنه كان رضي
(قوله فلا يحسن مباشرة كتابه) وكذا بإرسال رسول لأنه لا ينبغي كلاماً غير أخلاقاً للمالك وأجدر وجههما الله تعالى
 استدلالاً بقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً الى قوله أو يرسل رسولا أحب عنه بان مبني الاعيان
 على العرف فتح **(قوله عن الجامع)** حيث قال اذا حلف لا يكلم فلاناً وقال والله لا أقول فلاناً شياً فسأفكسه
 كتاباً لا يحش وكرابن جماعة في نوادره أنه يحش اه فقوله خلافه لان جماعة أي فهم ما فحصل أن الاقوال
 ثلاثة الخش مطلقاً وعدمه مطلقاً وتفصيل قاضيان ط **(قوله تكون بالكتابة)** أي كما تكون باللسان ولم
 ينه عليه لظهوره فافهم **(قوله والاعياء)** بالجر عطف على الاشارة وكأنه أراد الاشارة بالبدن والاعياء بالأس
 لان الأصل في العطف المغارة **(قوله والاطهار الخ)** بالرفع مبتدأ **(قوله والانشاء)** كذا في النسخ والذي في الفتح
 والبحر والمنع الاشارة بالفاء أي لو حلف لا يقضى سرفلاناً ولا يظهره ولا يعلم به يحش بالكتابة وبالاشارة **(قوله)**
 ولو قال الخ قال في الخبر فان توى في ذلك كله أي في الاظهار والافشاء والاعلام والاختار كونه بالكتابة دون
 الاشارة من فيما بينه وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البرازية ولم يذكر في النهر الاخبار وهو الظاهر
 لما مر أن الاخبار لا يكون بالاشارة مقامه في انه يدين في انهم سبه الاشارة ومفهوم قوله دين الخ انه لا يصدق قضاء
 كعزاه في التنازع خاصة الى عامة المشايخ وفها وكل ما ذكرناه يحش بالاشارة اذا قال أشرفت وأنا لا أريد الذي
 حلفت عليه فان كان جواباً للشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويدين **(قوله أو لا يبشره)** تكرار مع قول المتن
 والبشارة تكون بالكتابة اه ح ولعله أو لا يسره من الاسرار **(قوله ان أخبرتني أو أعلمتني الخ)** وكذا
 البشارة كأي الفتح والبحر وهو مخالف لما سبذ كره في الباب الآتي عن البدائع من أن الاعلام كالبشارة لا يد
 فهمان الصدق ولو بلايه ويؤيد بما في تلخيص الجامع الكبير لوقال ان أخبرتني أن زيد أقدم فكذا حش
 بالكذب وكذلك كتبت الى وان لم يصل وفي بشرتي أو أعلمتني بشرت بالصدق وجهل الحالف لان الركن في
 الأوليين الدال على الخبر وجمع الحروف وفي الآخر بين افادته للبشر والعلم بخلافه ما اذا قال بقدمه لان بابه
 الاصلان تقتضي الوجود وهو بالصدق ويحش بالاعياء في أعلمتني وبالكذب والرسول في السك اه **(قوله)**
 لا وادتها أي الباء الصاق الخبر بنفس القدموم أي فصار كأنه قال ان أخبرتني خبراً ملصقة ابقدم وزيد فاقضى
 وجود القدموم لعمالة قال ط وفيه ان الباء في ان أخبرتني ان فلان أقدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق
 اه قلت قد يجب انهم تدخل على المصدر الصريح وفرقا بين الصريح والمؤول على ان تقدّر به الضم وروية
 التعدية فلا تقدم ما يفيد مطلقاً فتأمل **(قوله وكذا ان كتبت بقدم فلان)** أي أنه مشبهة في اقتضائه على
 الصدق بخلاف ان كتبت الى أن فلان أقدم فبعدى ح يحش بالخبر الكتاب حتى لو كتب اليه قبل القدموم ان
 زيد أقدم حش وان لم يصل الكتاب الى الحالف كذا في شرح التلخيص ومفاد الخش مجرد الكتابة ومفاد الفتح
 والبحر اشتراط الوصول وبدل الاول لتعليل التلخيص المشار بان الركن في الكتابة جمع الحروف أي تأليفها
 بالقلم وقد وجد **(قوله فقال نعم الخ)** قال السرخسي هذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن
 عاينهم الامر بالاعياء والاشارة فتح **(قوله من حين حلفه)** أي يقع على ثلاثين يوماً من حين حلف لان دلالة
 حاله وهي غيظه تو جب ذلك كما اذا أجر شهر لان العقود تدفع الحاجة القائمة بخلاف الاوصون شهر
 فانه نكروفي الالباب تو جب شهر اشاعة ولا موجب لصرفه الى الحال فتح **(قوله ولو عرفه)** كقوله
 لا كلمة الشهر يقع على باقيه وكذا الستة واليوم واليلة وأشار الى أنه لو حلف بالليل لا يكلمه يوماً حش بكلامه

فشرط العلم بخلاف
 لا يكلمه الا برضا فرضي
 ولم يعلم لان الرضامن
 أعمال القلب فيستمر به
 (الكلام) والتحديث
 (لا يكون الا باللسان)
 فلا يحش مباشرة وكلمة
 كما في التنف وفي الخاتمة
 لا أقوله كذا فكتب
 اليه حش ففرق بين القول
 والكلام لكن نقل
 المصنف بعد مسئلة
 ثم الرميحان عن الجامع
 انه كالكلام خلافه لان
 سماعة (والاخبار
 والاقرار والبشارة
 تكون بالكتابة بالاشارة
 والاعياء والاطهار
 والانشاء والاعلام
 يكون) بالكتابة و
 (بالاشارة أيضاً) ولوقال
 لم أنو الاشارة دين وفي
 لا يدعوه أو لا يبشره
 يحش بالكتابة (ان
 أخبرتني) أو أعلمتني
 (ان فلان أقدم ونحوه
 يحش بالصدق والكذب
 ولوقال بقدمه ونحوه
 ففي الصدق خاصة)
 لا فادتها الى الصاق الخبر
 بنفس القدموم كحقيقته
 في بحث الباء من
 الاصول وكذا ان كتبت
 بقدم فلان كما سيجي
 في الباب الآتي وسأل
 الرشيد محمد اعم حلف
 لا يكتب الى فلان فأوما
 بالكتابة هل يحش فقال

فعل بآفته (بخلاف لا عتسكن) أو لأصومين (شهران التعيين إليه) (١٠٧) ان ذكر الوقت والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول الأبد لاخراج

ما وراءه وفيما لا يتناول
للدلالة زبلي (حلف
لا يتكلم فقرأ القرآن أو
سبح في الصلاة لا يثبت)
اتفاقا (وان فعل ذلك
خارجها حنت على
الظاهر) كارجحه في
البصر ورجحه في الضم
عنده مطلقا العرف
وعليه الدور والتمسك
بل في البصر عن التهذيب
أنه لا يثبت بقراءة
الكتب في عرفنا انتهى
وقواه في الشربلية
قائلا ولا علل من
أ كثرية التحصيل مع
مخالفته العرف ويقاس
عليه القاموس قالكن
بكر عليه مافي الضم وأما
الشعر فيصنعه لانه
كلام منظوم انتهى
ففي المنظوم أولى فتمثل
(حلف لا يقرأ القرآن
اليوم بحث بالقراءة
في الصلاة وأخارجها ولو
قرأ البسطة فان نوى
مافي التلحظ والادام
لأنهم لا يرون به
القرآن ولحلف لا يقرأ
سورة كذا أو كتاب
فلان لا يثبت بالنظر
فيه وفهم به بقى
وأقعات (حلف لا يتكلم
فلان اليوم قسمي
الحديدن) لقراءة اليوم
بفعل لا يثبت فم (فان
نوى الهار صدق) لأنه

في بقية الليل وفي الغد لان ذلك اليوم لا يخرج وكذا الحلف بالنهار لا يتكلم عليه حنت بكلامه من حين حلف الى
طالع الضم ولو قال في النهار لا أكله وما فهم من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة من الغد
لان اليوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن الاتصاف من الغد فلا يتبعه الليل وكذا لا يتكلم عليه فهو من تلك
الساعة الى مثلها من الليلة الآتية مع النهار الذي بينهما فأدفع في البصر عن البسطة ٦ وفيه عن الواقعات
لا كملت اليوم ولا غدا ولا بعد غد فله أن يتكلمه لالاهما أيان ثلاثة ولو لم يكررت في فهم واحدة قد دخل
الليل عزلة قوله ثلاثة أيام (قوله فيما يتناول الأبد الخ) مثل لا أكله فانه لو لم يذكر الشهر تبدأ البين فذكر
الشهر لاخراج ما وراءه في ما يلي بمنته داخل بصر (قوله وفيما لا يتناول) مثل لأصومين أو لأعتسكن فانه لو لم
يذكر الشهر لا تبدأ البين فكان ذكر مقتدر الصوم وأنه منكر فالتعيين إليه بخلاف ان تركت الصوم
شهران فان الشهر من حين حلف لان تركه مطلقا يتناول الأبد فذكر الوقت لاخراج ما وراءه وعنده في البصر (قوله
على الظاهر) أي ظاهر الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القندوري (قوله كارجحه في
البصر) حيث قال فقد اختلف القنوي والافتاء بظاهر المذهب أولى (قوله ورجحه في الضم) عنده حيث قال
ولما كان معنى الإيمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسيب التسليم والقرآن كلاما حتى يقال في سبع طول
يومه أو قرأ لم يتكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ أنه لا يثبت بجميع ما ذكر خارج الصلاة واخبر القنوي من غير
تفصيل بين البين بالعربية والفارسية اه وأقارن ظاهر الرواية مبني على عرف المتقدمين وقوله من غير
تفصيل الخ بين قول الشارح مطلقا (قوله وقواه في الشربلية الخ) الضمير راجع الى مافي الضم فكان
الأولى تشدده على قوله بل في البصر (قوله قائل لا لا على الخ) الذي رأته في الشربلية بعد نقله عن البصر ان
الافتاء بظاهر المذهب أولى قلت الأولى غير ظاهر لما أن معنى الاعان على العرف المتأخر ولما علمت من
أ كثرية التحصيل اه (قوله ويقاس عليه) أي على مافي التهذيب والبحث صاحب النهر وكذا الاستدلال
بعده (قوله فتمثل) إشارة الى مخالفة مافي الضم لكلام التهذيب وأولى مافي دعوى الأولى بمن البحث اذ
لا يلزم من كونه كلاما منظوما كون قائله متكلماً بلسان الله الدرس كلاما والازم أن تكون قراءة
الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والافتاء وحسب عرف فالعبرة بكثرة فلفهم (قوله اليوم) قد
اتفاق ط (قوله والا لا) أي وان لم ينو مافي التلحظ بنوى غيرها ولم ينو شأ لا يثبت كافي البصر (قوله لأنهم
لا يرون به القرآن) أي لان الناس لا يرون بغير مافي التلحظ بل التبرك (قوله به بقى) هو قول أبي
يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم مافيه وقد حصل وببحث بقراءة منته لا تصفه لانه
لا يكون مفهوم المعنى غالباً والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن اذا الحكم متعلق به كافي البصر قال ح وقول
محمد هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حلف لا يتكلم فلان اليوم) هذا المثال غير صحيح هالان الحكم فيه أن
العين على باقي اليوم كافي البصر والذي يمثل به في الذكر كرامة التوت ٦ يوم أكله فلا يفتي الحسدين اه
ح أي لو قال يوم أكله فلا فأنش طاتي فهو على الليل والنهار بما حدين يتحددهما أي عودهما مرة بعد أخرى
فان كملت فلا ونهارا حنت (قوله لقراءة اليوم بفعل لا يثبت) قبل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل
الامتداد لا يتجدد الامثال كالضرب والجلبوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة بصورة ومعنى والكلام
الثاني يفهمه عن غير بمقاد الأول وفيه أن الكلام اسم لا لفاظ مفهومة معنى كفيما كان تتحقق المعانيه
ولذا يقال كفته وما وافق الصحيح أن المراد بما لا يثبت الطلاق ولا اعتبار العامل في الظرف أو لم يكن اعتبارا ما أضف
إليه الظرف لانه غير مقصود الاتيين فما تحققه فما المقصود وتقام في الضم وقد مر بمسوط في بحث إضافة
الطلاق الى الزمان (قوله صدق) أي بدانه وقضاه عن الثاني لا يصدق قضاء بصر (قوله لعدم استعماله مقردا
الخ) أي بخلاف الجميع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر
وكنا حسبا كل بيضاء شجعة • ليالي لا فينا حذا ما وجيرا

الحقيقة (ولو قال ليلة) أكله فلا تفكنا (فهو على الليل خاصة لعدم استعماله مقردا في مطلق الوقت قال (ان كلمته) أي حذا (الان) يقدم زيد
مطلب مهم لا يتكلم اليوم ولا غدا ولا بعد غد فهي أيان ثلاثة ٦ مطلب أنت طاتي يوم أكله فلا تفهم على الجديتين

أوحين أو الأوان يأذن أوحى بأن فكذا (١٠٨) فكلمه قبل قدومه أو قبل (أنه حثو) لو (بعدهما لا بحث) لجعله القدر

(قوله ولو بعدهما لا بحث) أقول وكذا معهم القول الخاتمة حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان
فدخلها معاملا لا بحث وكذا لا كلك حتى تكلمى وكذا أن كلك الآن تكلمى اه سألنى (قوله لجعله
القدوم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية في حتى فظاهر هو ما في الآن فلان الاستثناء وان كان هو الأصل فيها
الأنها تستعار للشرط والغاية عند تعذر المناسبة هي أن حكم كل واحد منها بخالف ما بعده وقبل هي للاستثناء
قال في الفتح وفيه شيء هو أن الاستثناء فيها إنما يكون من الأوقات والأحوال على معنى أنه لو طلق في جميع
الأوقات والأحوال الوقت قدوم فلان وألذنه أو الأحوال قدومه وأنه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت
الاذن أو القدوم فيقتضى أنه لو كلفه بعده حدث لانه لم يخرج من أوقات وقوع الطلاق الأذنى الوقت اه قلت
ولفرق بين الغاية والحال قال في التتارخانية وغيرها لا يكتمه إلا بالنسبة فكلمه مرة بالناسخ مرة إذا كراحت وفي
الآن نسي لا بحث (قوله سقط الحلف) أى بطل وبأى وجهه (قوله قيدت بأخبار الجزاء) تسم في هذا
التعبير صاحب التهر وأحسن منه قول البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ فاحد (قوله بل للشرط الخ) قال في
البحر وهي هنا للشرط كأنه قال إن لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لأنها إنما تكون لها فيما يحتمل
التأقيت والطلاق مما لا يحتمل معنى فتكون للشرط (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت) يعنى أنها إنما
تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمل فتكون فيه للشرط واعتراض بان الشرط وهو الآن
يقدم مثبت فالفهوم أن القدوم شرط الطلاق لعدمه وأجيب الله جل على النفي لانه جعل القدوم رافعا
لطلاق وتحققه أن معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مستمرا إلى القدوم فيرتفع فالقدوم علم على الوقوع
قبله وحتم بل يمكن ارتفاعه بعد وقوعه أو ممكن وقوعه عند عدم القدوم اعتبارا الممكن فجعل عدم القدوم شرطا
فلا يقع الطلاق الآن يموت فلان قبل القدوم أو الآن اه لمخصصان الفتح أى لانه إذا مات تحقق الشرط
(قوله بطل البين) بناء على ما مر من أن بقاء تصور البين للشرط لبقاء البين الموقته وهذه كذلك لانها موقته يبقاه
الاذن والقدوم إذ هما يتكمن من البريل لا بحث ولم يبق ذلك بعدموت من اليه الاذن والقدوم وعند الثاني لما
كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تبدل البين فأى وقت كلف فيه بحث وتعام في الفتح (قوله كلف ما زال
ومادام الخ) هذا مما دخل تحت الأصل المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا فعل كذا طول ما أنت ساكن
وفي البحر لا كلف ما دام عليه هذا النوب (م) فزعم أنه ليس هو كلفه لا بحث ولو قال لا كلفه عليه هذا النوب لا بحث
لانه ما جعل البين موقته توقف بل قيدناه صفة فتبقى ما بقيت تلك الصفة قال لاويه إن زوجت مادمتما حين
فكذا افتروج في حياتهما بحث ولو تزوج أخرى لا بحث إلا إذا قال كل امرأة تزوجها مادمتما حين فبحث
بكل امرأه وان مات أحدهما سقط البين لان شرط البحث التزوج مادما حين ولا يتصور بعدموت أحدهما
(قوله فخرج منها) أى بنفسه بخلاف مادام في الدار فإنه لا بد من خروجه بآله وهذا إذا لم ينو مادام
وطنا اه فان نوى ذلك فهو كالدار قال في الخاتمة حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارى ففارقهما ثم عاد وشرب قال
إن الفضل ان فارقهما بنفسه ثم عاد وشرب لا بحث الآن بنوى مادام بخارى وطنا اه فان نوى ذلك ثم عاد
وشرب بحث لبقاء وطنه بها اه وقها والله لا أقر بل مادام في هذه الدار لا بطل البين إلا بانتقال تطل به
السكى لان معنى مادمت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي في الدار وتكون ساكنا عند أي حنيفة وعندهما
لا يكون ساكنا بذلك والشوى على قوله ما (قوله لا انتهاء البين يبيع البعض) الذي يظهر تقييده بما إذا كان
عكته أى كل موقته تقدم ما يدل على ذلك أو السعود أى تقدم في قول الشارح كل شيء يأكاه الرجل في مجلس أو
يشربه في شربة فالحلف على كلفه أو لا فعلى بعضه أقول ويظهر لي عدم الحث مطلقا لعدم الشرط نظرا لما تضمنه
ان نفاق مادمتما حين إذا مات أحدهما ثم أتيت في الخاتمة علل المسئلة بقوله لان شرط البحث الأكل حال بقاء
الكل في ملك فلان ولم يوجد اه فلهم ٣ (قوله وكذا لا أفرق حتى تقضى حتى اليوم) أى وهو بنوى
أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بحر (قوله بل بفارقه بعده) أى بل بحث بفارقه بعد اليوم بدون إعطاء

والاذن غاية لعدم
الكلام (وإن مات زيد
قبلهما سقط الحلف)
قيدت بأخبار الجزاء لانه
لو قدمه فقال امرأته
طالق الآن يقدم زيد لم
يكن الغاية بل للشرط
لان الطلاق مما لا يحتمل
التأقيت فلا تطلق
بقدمه بل بموته (كما
لو قال) لقبره (والله لا
أكلمك حتى يأذن لي
فلان أو قال لقبره والله
لا أفرقك حتى تقضى
حتى) أو حلف ليوفيقه
اليوم (فات فلان قبل
الاذن أو يرى من الدين)
فالبين ساقطة والأصل
أن الحالف إذا جعل
لغاية وفاتت الغاية
بطل البين خلافا لثاني
(كلمة ما زال ومادام
وما كان غاية تنتهى
البين بها) فلو حلف
لا يفعل كذا مادام
بخارى فخرج منها ثم
رجع ففعل لا بحث
لأنها البين وكذا
لا ياكل هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع
فلان بعضه لا بحث ما كل
باقية لانتهاء البين يبيع
البعض وكذا لا أفرقك
حتى تقضى حتى اليوم
أوحى أقدمك إلى
السلطان اليوم لا بحث
بعضى اليوم بل بفارقه بعده

مطلبان كلمته الآن يقدم زيد أوحى ٢ مطلب لا أفرق كذا ٣ مطلب لا أفرق حتى وأما
تقضى حتى اليوم

وأما الوفاقة قبل مضي اليوم فهو كذلك بالاولى ولذا لم يصرح به فافهم **(قوله ولو قدم اليوم)** أي بان قال
لا أو اقول اليوم حتى تعطني حتى يمضي اليوم ولم يفارقة ولم يعطه حقها لم يحتج وان فارقة بعد مضي اليوم
لا يحتج لانه وقت الفرق ذلك اليوم بغير وقوع في الخاتمة ذكر اليوم مقدما ومؤخرا وانما ظاهره لافارقة **(قوله وان**
فارقة بعده) مفادها انه لو فارقة في اليوم لا يحتج لكنه مقيد بما اذا قضاه حقه والا حث فلا غلط في محل التقيد
كلا يخفى أفاده * **(تنبيه)** * قيد بالفارقة لانه لو فر منه لا يحتج ولو قال لا يفارقتي بحث خاتمة فيها لا أدع
مالي عليك اليوم فلفظه عند القاضي ير وكذا لو أقر نفسه وان لم يجسه يلازمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم
يحل بقوله أعطني مالي فاذا قاله صار بارا واسأني في باب الدين بالضرب والقتل انه لو قيد ببحث براد لم يحفظه
فليس يفارق وسيأتي تمام مسائل قضاء الدين هنالك **(قوله وكذا لو حلف الخ)** نقل في المنع هذا الفرع عن
جواهر الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها **(قوله لا تقيد من جهة المعنى بحال انكاره)** أي كمالو حلف المدون
لغيره أن لا يخرج من البلد الا بانه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعديل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو يظهر
شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الاتكال بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازية
حلفه لو بين حقه يوم كذا أو ايا خذني يده ولا يصرف بلاذنه فأوفاه اليوم لم يأخذ يده وانصرف بلاذنه
لا يحتج لان المقصود هو الايقاع اه قلب وقد تقدم أن الايمان منبئة على اللفظ لا على الاغراض وهذا
المقصود غير ملغوظ لكن قد سئل عن العرف يصلح مخصصا لهذا كذلك فان العرف مخصص ذلك بحال قيام
الدين قبل الايقاع ووضحه أيضا ما يأتي في بابين **(تنبيه)** * رأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني
عند قول الشارح لو حلف أن يخرج الخ هذا يفيد أن من حلف أن يستنكى فلا تأثم لصالحا زال قصد الاضرار
واختفى عليه من الشكاية بسقط الدين لانه مقيد بالمعنى بدوامه استحقاق الانتقام كما ظهر في اه فأماله
(قوله لا يكتم عبده) هذه الاضافة اضافة مالك وقوله وأعرسه أو صدقه اضافة نسبة وهذا في اضافة المفرد
وأما اضافة الجمع فالتظاهر أنها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجدد فم يفرق في اضافة الجمع بين اضافة الملك
والنسبة من حيث انه لا يحتج الا بالملك في النسبة وبأدى الجمع في الملك كما سيذكر المصنف **(قوله ان زالت**
اضافته) أي ولو الى الخالف كافي لا آكل طعاما هذا فافادها له فاكلم بحث في قياس قوله ما وعند محمد بحث
وكذلك في بقية المسائل بغير عن النخبة **(قوله يبيع)** أي او هبة أو صدقة أو أرت أو غير ذلك روى وهذا
راجع للعباد والدار وما بعدهما **(قوله أو مطلق)** راجع لغرس وقوله أو عداوة راجع للصديق **(قوله**
وتحوه بماء كذا دار) هذا التعميم لا يناسب حله الا في حيث جعل الدار مسكونا عليها لكونها لا تكتم
وجعل الفهستافى قوله وكله من عموم المحاز أي وفعل الخالف واحدا من هذه الافعال بان ظم العبد أو دخل
الدار المعين أو غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتي **(تنبيه)** واستثنى في البحر
مسئلة تحت فيها وان زالت الاضافة وهي ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان باع الطعام فاشترى منه
وأكل خنث قال وعليه في الواقات بان راحبه طعامه باسم ما كان يجازا يحكم دلالة الحال وكذا لا بأس من ثاب
فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان بائعا راحبه ما يشترى منه أو ما يصنعه فلا تقيد الدين بحال قيام الاضافة لأن
اضافة الملك غير مقصودة **(قوله أشار اليه بهذا أولا)** أما اذا لم يشر اليه فلا نه عقيدته على فعل واقع في محل
مضاف الى فلان فحنث ما دامت الاضافة اقسوة وان كانت متجددة بعد الدين ولا تحت بعد زوالها لعدم شرط
الحنث وأما اذا أشار الى فلان الدين عقبت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تنفي الدين بعد زوال الملك كما
انما يبين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد ههنا انما هو اذ اتم ابل بمعنى في ملاكها والدين تقيد بقصد الخالف
ولهذا لا تقيد بالصفة الحاملة على الدين وان كانت في الحاضر على ما بيننا من قبل وهذا صفة حاملة على الدين
فتقيد بها فصار كأنه قال ما دام ملكا فلان نظر الى مقصوده كذا في التبيين لم يذكر المصنف حنثه بالتجديد
والحكم أنه ان لم يشرحن بالتجديد وان أشار لا تحت كافي للكتنح **(قوله على المذهب)** مقابلة زوايا من جماعة
ان العبد كالصديق لا كالدائر بغير وعنة محمد تحت في الدار والعبد عند الاشارة به قال زفر والائمة الثلاثة كافي

ولو قدم اليوم لا يحتج
وان فارقة بعده بغير
وكذا لو حلف أن يخرج
الى باب القاضي ويحلفه
فاعترف الخصم وأظهر
شهود سقط الدين لتقدم من
جهة المعنى بحال انكاره
كما يجيء في باب الدين في
الضرب (وفي) حلفه
(لا يكتم عبده) أي عند
فلان (أو عرسه أو
صدقه أو لا يدخل داره)
أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل
طعامه أو لا يركب دابته
(ان زالت اضافته) يبيع
أو مطلق أو عداوة (وكلمه
يحنث في العبد) وتحوه
بماء كذا دار (أشار
اليه) بهذا (أولا) على
مطلب حلف لا يفارقتي
ففر منه يحنث
مطلب حلف لا يكتم
عند فلان أو عرسته ثم
زالت الاضافة يبيع أو
مطلق

الاعتبار عند الاحرار فكان كالشوب والدار (وفي غيبه) أى فى تكليم غير العبد من العرس والصدق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكونا عنها لعل بانها كالعبد بالمرىق الاولى فتنبه (ان اشار) بهذا أو عشرين (حنت) لان الحر بهجر لذاته (والا) يشرو لم يعين (لا) بحث (وحنت) بالتجديد بان اشترى عبدا أو زوج بعد العيين (لا) يكلم صاحب هذا الطليسان مثلا (فكلمه بعدما باعه حنت) لان الاضافة للتصريف والذو كالم المشتري لم يحن (الحين) والزمان ومنكرهما ستة أشهر من حين حلفه لانه اوسط (وها) أى بالنسبة (ما نوى) فهم ما على الصحيح بدائع (وغرة الشهر ورأس الشهر أول ليلة) منه قوله وان لم يشركها بخطه والذى في نسخ الشارح وتفيد عبارته بعدوا لا يشرو وهو الاوقع يكون عبارة المتن والا

اه محصيه

مطلب لا كلة الحين

أوحينا

٣ مطلب لا كلفرة

الشهر أو رأس الشهر

الدر الملتقى (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر الذهب وانما يباع كالحمار فانها هاته ان كان منه اذى انما يقصد هجران سدهم بجرانه (قوله بالمرىق الاولى) لان العبد عاقل يمكن أن يعادى لما هو مبيع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار بالاولى (قوله فتنبه) أى ليكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار بهذا) أى بان قال لا كالم صديق فلان هذا وزوجته هذه (قوله أربعين) مثل لا كالم عبدك زينا (قوله حنت) أى يفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة كالم موضوع المسئلة ولا يحن بالتجديد كفى الكثر (قوله لان الحر بهجر لذاته) أى فكأن الاضافة للتصريف المحض والداعى لحنى فى المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا كالم صديق فلان لان فلا تاعدو لى زبلى أفلا أن هذا عند عدم قرينة تدل على أن الداعى لحنى فى المضاف اليه فلا وجبت لا يحن بعد زوال الاضافة ومثلها التمة ولنا قال فى الجران ما فى المختصر أى الكثر انما هو عند عدم النية وما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلامه (قوله وان لم يشرو لم يعين لا يحن) الا فى رواية عن محمد والمعتدل الاول شرح الملتقى (قوله بان اشترى عبدا أو زوج بعد العيين) لما كان المتبادر من كلام المصنف أن قوله وحن بالتجديد مريب بقوله والا لا واقع فى مسئلة غير العبد مثل عتالين أحدهما فى العبد والاخر فى غيره اشارة الى أن قوله وحن بالتجديد مريب بمسئلة العبد أيضا بقرينة أن المصنف لم يذكر فيها حكم التجديد فلم أن هذا ارجع الى المستثنى جعنا لکن هذا اذا لم يشترى عبدا ما اذا أشار فهو ما فعلوا انه لا يحن لان التجديد غير المشار اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كفى الحر انه اذا أضاف ولم يشرو لا يحن بعد الزوال فى الكل لا بقطاع الاضافة ولا يحن فى التجديد فى الكل وجودها واذا أضاف وأشار فلا يحن بعد الزوال والتجديد ان كان المضاف لا يقصد المعادة والا حنت اه لكن قوله والا حنت أى بان كان المضاف يقصد بالمعادة كالزوجة والصدیق مقتضاه أنه يحن بالتجديد اذا أشار مع أن الحنن بالتجديد هنا قد خصه الزبلى بما اذا لم يشرو كالم المتبادر من عبارة الكثر والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطليسان) مثلى الامام قاسموس وهو بطل عريض قريب من طول وعرض الرءاء مريع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ويقطى به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهولسان الاكل فيه ثم يدان طرفه الايمن من تحت الخلف الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المسكين وتعمامه فى حاشية الحمار الملى عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نهر (قوله لان الاضافة لتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطليسان فصار كالم أشار اليه وقال لا كالم هذه الرجل فتعلققت العين بعينه فتح قيل يجوز ان يكون حر رافعا دى لاجله قلت هو مدفوع بان عداوة الشخص منسوبة خاصة فى الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعا ونحوه لاذات الحر وبلا ائزم انه لو كالم المشتري ولو امرأه أن يحن فافهم (قوله الحين والزمان الخ) أى سواء كان فى النفي كوالله لا كلة الحين أو حينا أو الاثبت نحو الامم من الحين أو حينا والزمان أو زمانا (قوله من حين حلفه) أى يعتبر ابتداء السنة أشهر من وقت البين بخلاف الامم من حينا أو زمانا فان له أن يعين أى سنة أشهر شاة وتقدم الفرق فخر أى تقدم فى قوله لا كلة شهر (قوله لانه اوسط) على لقوله سنة أشهر وذلك لان الحين قد رابده ساعة كفى فحان الله حين عسرون وأربعون سنة كما قال المفسرون فى هسل أى على الانسان حين من الدهر وسنة أشهر كما قال ابن عباس فى توفى كلها كل حين لانها مدة ما بين أن يخرج الطلع الى أن يصير طليبا فعند عدم النية ينصرف اليه لانه اوسط لان القليل لا يقصد بالمتن لوجود الامتناع فيه عداوة الاربعون سنة لا يقصد بالحلف عداوة لانه فى معنى الا بد ولو سكنت عن الحين تابدا فلما ظهر انه لم يقصد الاقل ولا الا بد ولا أربعين سنة فيحكم بالوسطى الاستعمال والزمان استعمل استعمال الحين وتعمامه فى الفتح (قوله أى بالنسبة) أى يصح بالنسبة ما نواه وبين الشارح تفسير الضمير أن الضمير على النية التى تضمنها نوى فهم من قيل عود الضمير على مرجع معنوى متضمن فى لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة لان الاصل ما نواه كائن بها اه ح (قوله فيها) أى فى الحين والزمان أى اذا نوى مقدار اصدق لانه نوى حقيقة كلامه لان كلاهما القدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط واستعمل فى كل كافر فتح (قوله وغرة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال اذا همل الهلال وان نوى الساعة

الى اهل فيها صح لانه الحقيقة وفيه تغليظ عليه كذا في القم وفيه أيضاً أن القرعة في العرف ما ذكره وان كانت في
 القم الايام الثلاثة وبلغ الشهر التاسع والعشرون **(قوله)** وأوله الى مادون النصف كذا في الصريح البدائع
 ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله وبخالفه الفرع الآتي وكذا ما في الخاتمة حلف لئلا يتنه في أول شهر
 رمضان فأتاهم خمسة عشر لا يحتمل أن كان الشهر تسعة وعشرين وما قال محمد أن تأجيل الزوال من اليوم
 الخامس عشر ينبغي أن لا يحتمل وإن تأجيله بعد الزوال في هذا اليوم حتم اه ونحوه في ح عن القهستاني
 وبثله في التتارخات ولعله ما قولان يشترط فيهما في البرازية أوله قبل مضي النصف وعن الثاني فمن قال لا كلاً
 آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر **(قوله)** والصف الح قال في
 القم وفي الواقعات والاختار أنه إذا كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون النصف والثناء مستتراً بصرف اليه
 والآول الشاء ما يلبس الناس فيه الحشو والقر ووأخروما يستغني الناس فيه عنهم والفاصل بين الشاء
 والصف إذا استقبل ثياب الشاء واستخف ثياب الصف والربيع من آخر الشتاء الى أول الصيف والحريف
 من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفته هذا ليس للناس **(قوله)** أو الأبد أي معرفة أو منكر بقية قصر
 الفصل على الدهر **(قوله)** هو الدهر أشار الى أنه لو قال لا كلاً المعروف على الأبد عند عدم النية ولو نكره
 فمن الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالخين وهو الظاهر نهر عن السراج **(قوله)** عند عدم النية أما إذا نوى
 شيئاً عمل نيته أهله **(قوله)** لم يدر أي توقف فيه أو بوجبة وقال لا أدري ما هو قال في الاختار لانه لا عرف
 فيه فينبع والغالب لا يعرف قياساً والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف أنه إن دهر أو الدهر
 سواء وهذا عند عدم النية فإن كان له نية فعلى ما نوى اه أي لو نوى مقداراً من الزمان عمل به اتفاقاً ففتح
 قيل ذكر في الجامع الكبير أجمعوا فبين قال ان كلمته دهوراً وشهوراً وأسنيناً وجمعاً وأما ما يقع على ثلاثة
 من هذه المذكورات قلنا هذا فترجع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كرفع مسائل المزارعة على قول من
 يرى جوازها قال ابن الضياء شربلاية قلت والأحسن ما أجابه في القم من أن قوله أنه على ثلاثة ليس فيه
 تعيين معناه أنه ما هو **(قوله)** توقف الامام في أربع عشرة مسألة منها الفظ دهر ومنها العادة التي لا تأكل الا الحلة
 وقيل التي أكثر غداً نهايتها يطب لهما فروي بحسب ثلاثة أيام وقيل سبعة ومنها الكلب متى يصير معلماً فوضه
 للمشي وعنه وهو قولهما ترك الاكل ثلاثاً ومنها وقت الختان روى عشر سنين أو سبع وعلمه مشي المصنف آخر
 المتن وقيل أفضاء اثنا عشر ومنها الخنثى المشكل إذا بال من فرجه وهما لا يعتبر الا كثر ومنها سور الحمار والتوقف
 في ظهور يسه لا في طهارته ومنها اهل الملائكة أفضل من الانبياء ومرفى الصلاة أن خواص البشر أفضل
 ومنها أطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا دنس ومرفى الجنائز ومنها نقش جدار المسجد من ماله
 ومرفى أنه يجوز لو خيف عليه من ظالم أو كان منقوشاً من أواقف أو لأصلاح الجدار وفي الشربلاية أنه
 نعمها شيخ الاسلام ابن أبي شير بف قوله

جعل الامام أباً خفيته قد شبه * أن قال لا أدري تسعة أسئلة

أطفال اهل الشريعة من ملهم * وهل الملائكة الكرام بمفضلة

أم أنبياء الله ثم الحسن من * جسد الله أي طبيب الاكل

والدهر مع وقت الختان وكلامهم * وصف المعلم أي وقت حصه

والحكم في الخنثى إذا مال من * فرجه مع سور الحمار سنسكه

وأجانب نقش الجدار لمجد * من وقته ألم يحسن أن يفعله

اه قلت والحقت بهما يتأخر وقت

ويراد عشر رهل الخنثى يتأخر * ببطاعة كالنسر يوم المسئلة

قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضاً في الكرماني مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل
 البقاع فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد

مطلب في المسائل التي
 توقف فيها الامام

(ويومها وأوله الى

مادون النصف وآخره

إذا مضى خمسة عشر

يوماً فلو حلف أن يصوم

أول يوم من آخر الشهر

وأخيراً من أول الشهر

صام الخامس عشر

والسادس عشر والصف

من حين القاء الحشو

الى لبسه ضد الشتاء

بناغ (و) في حلقه

لا يكلمه (الدهر أو

الابد) هو (المهر)

أي مدحياً الحالف

عند عدم النية

(ودهر) منكر (لم يدر

وقال هو كالخين) وغير

خاف أنه إذا لم يدر عين

الامام شيء في مسئلة

وجب الاتناء بقولهما

نهر وفي السراج وتوقف

الامام في أربع عشرة

مسئلة ونقل لا أدري عن

الائمة بل عن النبي صلى

الله عليه وسلم وعن جبريل

أيضاً الأيام وأيام كثيرة

والشهور والسنون)

وخبر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجاً وشرب أهلها آخرهم دخولا وأولهم خروجاً وفي الحقائق أنه تنبيه لكل مقت أن لا يستنكف من التوقف فيما لا يوقف له عليه إلا خوفاً من الله تعالى بحرم الجمال وضده كنا في القهستاني وقال النعزاني في الأحكام وقال صلى الله عليه وسلم ما أدري أعرني أم لا وما أدري أتبع ملعون أم لا وما أدري أذوق القرنين أم لا وهذا قيل أن تطلع الله تعالى على أمرهم وقد أخبره الصلاة والسلام بأن تعامسون ط **(قوله والجمع)** معناه أنه إذا حلف لا يكلمه الجمع نزل كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لأنه نزل كلامه عشرة أسابيع كقصد توهم وهذا حديث لأنه قال نزل في الأسابيع صح بخلاف جمعة مفردة كقوله على صوم جمعة أنا نوى الأسبوع أو لم ينزل به صوم الأسبوع يحكم عليه الاستعمال يقال لم أره منذ جمعة أفاد في البحر **(قوله عشر من كل صنف)** هذا عنده وقال في الأيام وأيام كثيرة تسعة والشهور اثنا عشر وما عداها لا بد والاصل فيه أنه تعريف العهد لو لم يحدودوا إلا بالجنس فأن كان الجنس فأما أن ينصرف إلى أدناه أو إلى الكل لا مأمناً فيها يقولون وجد العهد في الأيام والشهور لأن الأيام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فنصرف المعنى في غيرهما هو حد فيستغرق العمر وهو يقول إن أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فأذا دخلت عليه ألسنة استغرق الجمع وهو العشرة لأن الكل من الأقل بمنزلة العام من الخاص والاصل في العام العموم فقلناه عليه زيلي **(قوله لأنه أكثر ما يذكر لفظ الجمع)** يعني أن العشرة أقصى ما عهدت استعماله لفظ الجمع على اليقين لأنه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال إلى عشرة رجال فإذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال أحد عشر رجلاً الخ عن عمر **(قوله خمس سنين)** لأن كل زمان ستة أشهر عند عدم السنة فتح **(قوله ومنكرها)** أي منكر هذا اللفظ **(قوله كالم)** أي في أيام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط **(قوله لا يكلم عبيداً)** أشار به إلى أنه لا فرق بين المنكر والمضاف ط وإلى أنه لا فرق بين منكر هذا اللفظ والمارة ومنكر غيرها إذا لم يوصف بالكثر أو بأقل فربما يتحقق ذلك **(قوله وتصح نية الكل)** أي قضاء ديانة لأنه نوى حقيقة كلامه كنافي الزيادة وتظاهر أنه لا يحتج بواحد بغير **(قوله لأن المنع لعني في هؤلاء)** فإن الإضافة فيها إضافة تعرف فتعلقت اليمين بأعيانهم فلم يكلم الكل لا يحتج وفي الأول إضافة ملك لا ينال انتقاصاً بالهجران وإنما المقصود المالك فتناولت اليمين أعيانهم بسببه إلى وقت الحنث وقد ذكر النسبة لفظ الجمع وأقله ثلاثة كنافي الاختيار ونحوه في البحر قلت وهو متخالف للعرف فإن أهل العرف يرون عدم الكلام مع أي زوجة متبن مع من كان له صداق فمع فلان ط قلت وقد سئل أول الأيمان قبيل قوله هل حل عليه حرام عن القسمة أن أحسن إلى أقربائك فانت طالق فاحسنت إلى واحد منهم يحتج ولا يراد بالجمع في عرفنا ه **(قوله فإن كان يعلم به أي يعلم بأنه واحد)** حنث لأن الجمع قدر إبداءه الجنس كلاً أشرى العبيد لكن الفرق هنا أن أخوة فلان خاص معهود بخلاف العبيد **(قوله والحق في النهر)** أي بالآخرة بحثاً والتظاهر أنه لا خصوصية للأصدقاء والزوجات بل الأعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا **(قوله من المسائل الأربع)** ذكرها في شرحه على الملتقى آخر كتاب الوقف وزاد عليها حيث قال فائدة الجمع لا يكون أي لا يستعمل الواحد إلا في مسائل وقف على أولاده وليس له الواحد حقه كل الغلبة بخلاف يمينه وقف على آثاره بالمقين بل كنافي من يمينهم الواحد حلف لا يكلم أخوة فلان وليس له الواحد حلف لا يأن كل ثلاثة أرغفة من هذا الخبز والخبز وليس منه إلا أرغفة واحد حلف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الناس أو بني آدم أو هؤلاء القوم أو أهل بغداد حنث واحد كافي للأطعمة والشراب والنساء ثم أطلق في ذلك وفي الكلام على المسئلة الأولى وأنها متخالف لما في الخاتمة ثم وفي يمينها فرجعه وسألت أن شاء الله تعالى عام الكلام عليها في الوقف **(قوله وأما الأطعمة والشراب الخ)** أي إذا كانت معروفة بالمثل لا كل الأطعمة ولا الشراب بخلاف الأطعمة يدنو ثيابها بدين من الجمعية كالم وقوله لا تصرف المعروف للعهد الخ بيان لوجها للفرق أقول والفرق بين هذه المسائل من المواضيع المشكلة فلا بد من بيانه فنقول قال في تخيص الجامع وشرحه أن كلب بني آدم والرجال أو النساء حنث بالخرد إلا أن ينسوي الكل الحاقاً بالجمع المعروف بالجنس فيصدق قضاء ولا يحتج بأحد إلا أن الصرف إلى الأدنى عند الإطلاق لتصحح كلامه أنليس

والدهور (عشرة) من كل صنف لأنه أكثر ما يذكر لفظ الجمع ففي لا يكلمه الأزمنة خمس سنين (ومنكرها ثلاثة) لأنه أقل الجمع ما يوصف بالكثر كالم (حلف لا يكلم عبيداً أو عبيداً) أو لا ير كبدوايه أو لا يلبس ثيابه ففعل ثلاثة منها حنث أن كان له أي الضلعان (أكثر من ثلاثة) من كل صنف (والأ) بأن كل م أقل من ثلاثة (لا) يحتج وتصح نية الكل (وان كانت عينه على زوجته أو أصدقائه أو أخوته لا يحتج ما لم يكلم الكل) مما سمي لأن المنع لعني في هؤلاء فتعلقت اليمين بأعيانهم ولو لم يكن له إلا أخ واحد فإن كان يعلم بحنثه أو لا كافي أو أوقات وألحق في النهر الاصدقاء والزوجات قلت وهي من المسائل الأربع التي يكون فيها الجمع لو أحد كما في الأشياء وأما الأطعمة والشراب والنساء فيقسم على الواحد أجمالاً لانصراف مطلب الجمع لا يستعمل الواحد إلا في مسائل مطلب تحقيق مهم في الفرق بين لأ كل عبيد فلان أو زوجته أو النساء أو نساء

في قوة الثبات على الجنس وإذا نوى الكل فتدري حقيقة كلامه وأما الجمع المنكر كان كالتنسيق في مثل الثلاث
لأنه إذا نوى الجمع ولو نوى الزائد صدق فضاؤه وان كان فيه تخفيف عدله لأن الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله نية
الفرق أيضا بخلاف إرادته بلفظ الجمع نحو أنا أنزلناه لأننا المثنى أهو قد صرح الأصوليون بأن المعرفة يصرف للعهد
إن أمكن والألف العنصر لأن الذا دخلت على الجمع ولا عهد تبطل معنى الجمعة كالأشترى العهد إذا علمت ذلك
فتقول أنا الجمع المتضاف إذا كان محصورا فهو من قسم المعرفة المعهود فلا تبطل فيه الجمعة ولكن تارة تكفي
بإحدى الجمع كإني عبيد فلان ودوابه ونياه وتارة لا بد من الكل كإني زوجاته وأسد فائه وإخوته وقد دمر الفرق
وأما إذا كان غير محصور مثل لأكلهم بني آدم وأهل بغداد أهو لا يقوم وأنه يكون للعنصر لعدم العهد فيجئ
بواحد ويشير إلى هذا الفرق ما في منية المفتي وعن أبي يوسف إن كان له من العبد ما يحجمهم بتسليم واحد
لم يحن حتى يكلم الكل وإن كانوا أكثر من ذلك فكلم واحد أحسن وكذلك الشياطين كان له منها ما يلبس بلبسة
واحدة ولا يحنس إلا بالكل وإن كان أكثر فواحد أهو فينا صريح في الفرق بين المتضاف المحصور وغيره فصار
المتضاف المحصور مثل المعرفة بال المعهود لا بد فيه من الجمعة وغير المحصور مثل المنكر والمعرفة بال غير المعهود
يكفي فيه الواحد وعلمه مخارج المسائل المارة عن شرح الملتقى وبه يظهر صحة ما أجابه صاحب البحر فحين
حلف أن أولاد زوجته لا يطلعون بنية فطلع واحدا به لا يحنس ولا بد من الجمع كما تقدم قيل قول المنصف بل
حل عليه حكمكم لأن المناسبات يقول لا بد من طلوع الكل لأنه مثل زوجات فلان لا مثل عبيدو تقدم
الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرنا في بابنا ونظرا أيضا أن مسألة الوقف الصواب فيها ما في الخاتمة من
التسوية بين الأولاد والبنين من أنه إذا لم يكن له الأولاد واحد فالنصف له والنصف للفقراء إذا لا فرق بين قوله
على أولادى وقوله على بنى فإن كلاهما جامع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فإنه مفرد مضاف بشمل
الواحد فكل الغلظة وبه يظهر أيضا أن الجمع المتضاف المعهود إذا لم يوجد منه إلا فرد لا يبطل اللفظ الكسرة بل
يبقى له مدخل في الكلام واللام يستحق الولد شيئا وإن احتج في لأكلهم أخوة فلان إذا لم يوجد غير واحد لكن
هذا مع العلم والالكان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فاعتمد تحقيق هذا المقام فإنه من مفردات هذا الكتاب والجد
نعم على الاتمام والالانعام

(باب العين في الطلاق والعنق)

المعرفة العهد إن أمكن
والألف العنصر ولو نوى الكل
صح والله تعالى أعلم

*(باب العين في الطلاق
والعنق)*

الاصل فيه أن الولد
الميت ولدى حتى غيره
لا يحنس نفسه وأن الأول
اسم لفرد سابق والآخر
لفرد لاحق والوسط

لفرد بين العبددين
المتساويين وأن المنصف
بأحدهما لا يتصف بالآخر
للتناهي ولا كذلك الفعل
لعدمه لأن الفعل الثاني
غيره الأول فلو قال آخر
تزوج أترؤج فالتنحي

أترؤجها طلق

(قوله الاصل فيه) أى في مسائله أى بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الوفاة إشارة إلى اشتراط أن
يستن بعض خلقه قال في الفتح ولم يستثنى من خلقه لم يعتبر (قوله ولدى حتى غيره) فتنقص به العدة
والدم بعده نفاس وأمه أم ولد ويقع المعلق على ولادته ط أى من عتقها وأطلقها مثلا (قوله لا يحنس حتى
نفسه) فلا يحنس ولا يغسل عليه ولا يستحق الإرث والوصية ولا يعتق أه شلى وسأى مثال هذا
الاصل في قوله إن ولدت فانت كذا حثت بالميت بخلاف فهو ط (قوله وأن الأول اسم لفرد سابق) فيه أن
المعتبر عدم تقدم غيره علمه والسابق هو موجود لاحق وهو غير شرط كإني فلا يوضع أن يقول الأول اسم لفرد
لم يتقدمه غيره أفاده ط (قوله والآخر) كذا في العروة في نسخة والآخر علة همزة وكسر الخاء بلا ما هو
أولى ولا يصح أن تقع لصدة على السابق وعلى اللاحق (قوله بين العبددين المتساويين) كل اثنين من ثلاثة أو اثلاث
من جهة ولا يعمل المنصف كالتكر ط وسأى بيانه (قوله بأحدهما) أى أحد الثلاثة للذكورة في نسخة
بضمير التثنية والأولى أولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر أمه أترؤجها طلى فتزوج أمه
ثم أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم مات طلق التي تزوجها مرة لأن التي أعاد عليها التزوج انصفت بكونها
أولى فلا يتصف بالآخر بل للتضاد كقولنا قال آخر عدا أضر به فهو ح فضر به عدا ثم أضر به آخر ثم أعاد
الضر على الأولى ثم مات عتق المضروب مرة عن البصر (قوله لعدمه) أى لعدم التناهي بيانه أن الفعل يتصف
بالاولية وإذا وقع ثانيا يتصف بالآخرية لكون الثاني غير الأول فإنه عرض لا يبي زمانيا وإنما يعتبره الشرع أيضا
كالبص ومحمدا إذا تعرض علمه ثانيا فهو كمنسوخ وأما والألفوا زائل وما هو جدي بعده فهو غيره حقيقة وإن كان
عينه صورة فصح وصفه بالاولية والآخر بما اعتبر الصورة واتى التناهي بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك

المتروحة مرتين لانه جعل الآخر وصف الفعل وهو العقد وعقد هاهو الآخر (أول عبداً شتر به حر فاشتري عبداً عتق) لما مر أن الأول اسم لفرد سابق وقدم جسد (ولو اشتري عبدين معا ثم أحرقا) عتق (أصلاً) لعدم الفردية (فان زاد كلمة (وحده) أو أسود أو بالذات ناسر عتق الثالث) عملاً بالوصف (ولو قال أول عبداً شتر به واحداً فاشتري عبدين ثم اشتري واحداً لاعتق الثالث) وأشار إلى الفرق بقوله (لاحتمال) أي لأن قوله واحداً يحتمل أن يكون حالاً من العبد أو المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر جزءه صفة العبد فهو كوحده وفي الهر فعه خبر مبتدأ محذوف فهو كواحد (ولو قال أول عبداً ملكه فهو حرقك عبداً ونصف عند عتق الكامل) وكذا الثاب بخلاف المكثبات والموزونات للزاجة زبلي (قال آجويد أملكه فهو حرقك عبداً أضاف الخالف لم يعتق) انذلاً بدلاً من الأول بخلاف العكس كما بعد لابله من قبل بخلاف القبل (فلاو اشتري) الخالف المذكور (عبدانم عبدانمات) الخالف ٣ مطلب أول عبداً اشتري به

لكن الواقع آخر غير الواقع أولاً وإن قال لان الفعل الثاني غير الأول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتروحة لاطلقت ح (قوله لعدم الفردية) أي في العبدين وأما العبد فلعدم السبق فكان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق اه ح (قوله عتق الثالث) ٣ أي في المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه أول عبداً شتره وحده ولا يخرج عن الأول شتره بعد من عقده وكذا لو قال أول عبداً شتر به أسوداً وبالذات فاشتري عبداً بيضاً وبالذات ثم اشتري عبداً أسوداً وبالذات فعتق كافي البحر ولا يلزم في المشري أولاً أن يكون جعاً كالباخني (قوله وأشار إلى الفرق) أي بين وحدهم وبين واحد (قوله لاحتمال الخ) هذا الفرق الشمس الأئمة ومقتضاه أنه لو نوى كونه حالاً من العبد يعتق لكن عبر عنه في الفتح بقيل والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير وأوصحه فأضخان في شرح الجامع الصغير وشرح الهداية وغيرهم هو أن الواحد يقتضي الانفراق في الذات ووحده الانفراق في الفعل المقرون به ألا ترى أنه لو قال في الدار رجل واحد كان صادفاً إذا كان معه صبي أو امرأه بخلاف في الدار رجل وحده فإنه كاذب وإن قال واحداً لاعتق الثالث لكونه حالاً موكداً لم تغدر ما أوردنا لفظاً أولاً فإن مفاد الفردية والسبق ومفادها التفرد فكان كالمولى يذكرها ما إذا قال وحده فقد أعاق العتق إلى أول عبداً يشار كغيره في التملك والثالث بهذه الصفة وإن عني بقوله واحداً معنى التوحد صدق ديانة وقضاه لما فهم من التغلف فكان الشتر طحنتاً للتفرد والسبق في حالة التملك كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص وعاد كرم الفرق علمت أنه لا فرق بين النصب والجبر بل ذكر في تلخيص الجامع أن حق الكسر كافي بعض نسخ الجامع وذكر شارحه عن كافي النسب أن الألف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أي فعتق العبد الثالث ورضي في النهر بان الجبر كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع وشرحه (قوله وفي التهر الخ) في بعض النسخ وجوز في النهر والخبر عابره ولم أوفى ظاهراً في رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف والظاهر أنه لا يعتق أيضاً كالنصب فتدبر اه (قوله فلك عبداً ونصف عبد) أي معاً كافي الفتح (قوله عتق الكامل) لان نصف العبد ليس بعبد فليشار في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية كما لو قال معاً ثوباً أو نحو زبلي (قوله وكذا الثاب) مثل أول ثوب أملكه فهو حرقك ثوباً ونصف ثوباً (قوله للاحتمال) فإنه إذا قال أول كملكه فهو صدقة فلك كروصف كرجله لا يلزم التصديق لأن النصف الزائد على الكر من أحمله يخرج عن الأولية والفردية لان الكر اسم لأربعين فقيراً وقدمك ستين جله نظيراً أول أربعين عبداً أملكهم فهم أحرار فالكسبتين لا يعتق أحدهما لأن النصف في الكر يقبل الانضمام إليه انذلاً أخذت أي نصف شئت فسمته إلى النصف الزائد بصير كراكلاً ونصف العبد ليس كذلك زبلي (قوله أضاف الخالف) وكذا لا يعتق لولم يعم بالاولى لانه مادام حياً يحتمل أن يملك غيره (قوله انذلاً بدلاً من الأول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحقق أن المعصية بتحقيق الأخيرة وجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقدم غيره لا وجود آخر متأخر عنه واللام يعتق المشتري في قوله أول عبداً أسستره فهو حر إذا لم يشتريه غيره اه (قوله بخلاف القبل) فإذا قلت حاز بديل لا يقتضي حياً أحده بعدة فان معناه أن أحداً لم يتقدم في الحياً ط قلت والظاهر أن هذا فيما إذا كان قبل منصوباً مبنياً والافوه مضاف فنقد إلى شئ وجده بعد الآن يقال انه لا يلزم وجوده بعده ولو صرح بالخالف اليه بكسبت قبل زيد فليست له (قوله ثم مات الخالف) قبله لانه لا يعلم أن الثاني آخر الأجوت المولى لجواز أن يشتري غيره فيكون هو الآخر بغير قلت وهذا إذا تناولت المين غير هذا العبد وكانت على فعل الواحد بعدموت المولى ولم يوقت وقتاً لم يفي شرح الجامع الكبير لو قال لأمراً متين آخر امرأه تزوجها منك كالحاق فيتزوج امرأته ثم الأخرى طلقت الثانية في الحال لا تصافها بالآخرية في الحال والمين لم يتناول غيرها ولو قال لعشرة أعبد آخر كرم تزوجها فتزوج بانه عبد ثم عدم تزوج الأول أخرى ثم مات المولى لم يعتق واحد منهم لان عوته لم يتحقق الشتر للاحتمال أن يتزوج آخر بعدموت المولى فلا يكن آخرهم إلا إذا تزوج كلهم بانه فعتق العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لانه آخرهم ولا يتوهم زوال وصف الآخر بعتقه وكذا لو ما أتبعه سوى المتزوجين فيعتق الذي تزوج مره

قال آخر تزوج اليوم حر عتيق الثاني الذي تزوج مرة عضى اليوم ودون الاول الذي تزوج مرتين لانه اتصف بالاولية فلا يتصف بالآخرية اهـ ملخصا وعامه فيه (قوله مستندا الى وقت الشراء) هذا عند وعدهما يقع مقصرا على حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لان الآخرية لا تثبت الا بعد م شراء غير بعد وذلك يتحقق بالموت فقطصر عليه وله ان الموت معرف فاما اتصفه بالآخرية فن وقت الشراء عتيقت مستندا بجر (قوله) لعلى البائن بالآخر (قوله) آخر امر انا تزوجها فهي طالق نالنا فعدده يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فلها مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحض بل احدا ولا ترث منه وعندهما يقع عند الموت وترث لانه فازولها مهر واحد وعليها العدة بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق رجعا فعلم الوفاء وتحدد كافي الجرح (قوله) واما الوسط (الح) فاذا اشترى ثلاثة اعلم متفرقين ثم مات عتيق الثاني عند الموت وعندهما وعند الامام عتيق مستندا الى وقت شراء الثالث لانه اكتسب باسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بعوت السيد قبل ان يشترى رابعوا ما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني باسم الوسط لا عندنا ولا في نفس الامر فلا يستند العتيق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبد ام ملكه فهو حر ثم اشترى عبيدين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب باسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بعوت السيد قبل ان يشترى عبدا آخر هذا كما ظهر في قائل وراجع اح ح قلت وهو بحث جد والقواعد له تؤيد وفي التلخيص وشعره للفارسي لوقال كل مملوك ام ملكه حر الا الاوسط قلت عبد عتيق في الحال لا امتناع الاوسطه فيه حالا وما لا فمولك ثانيا ثم ثالثا يعتق واحد منهم لان الثاني صار اوسط بشراء الثالث والثالث يحتج ان يصير اوسطا على خامس وانما يعتق الثاني اذا انتفت عنه الاوسطية بان ملك رابعا فيعتق حين ملك الرابع وهم حرا والوسطية تزول بعوت المولى عن شفع كالثنين والاربعة والستة وتحقق عوته عن وتر كالثلاثة وخمسة وسبعة ونحوها فاعتقون الا اوسطهم وتعامه هاله (قوله) مستين الخلق) أي ولو بعض الخلق كقادمه (قوله) والا) أي وان لم يستين (قوله) عتيق الحى وحده) أي عند الامام وعندهما لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت فتقبل العين لا في جراه لان الميت ليس بحمل الحرة وله ان يطلق الاسم بنفسه بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف اقول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا اطلق في البحر (قوله) لبطان الرق الخ) هذا تبديل من طرفهما الترمذ كور في كلام الشارح وهو ما قال اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عديمست ثم اشترى عتيق الحى اجماعا على الصحيح والعذر لهما ان العبودية بعد الموت لا تنطبق لان الرق يبطل بالموت بخلاف المولى في اول ولد تلدينه والولادة في ان ولدت لتحققها بعد الموت افاده ح (قوله) بل لغا الخ) قال في النهر ولا تختص لغة بالسائر بل قد تكون في الضائر ايضا ومنه فبشرهم بعذاب آلم ودعوى المجاز مدفوعة بمادة الاشتقاق اذ لاسل ان الاخبار بما يخافه الانسان وجب تغير البشارة ايضا اهـ اقول لا منافاة بين ما قاله من انها حقيقة في خبر تغير البشارة وبين تقرير البيهقيين الاستعارة التكميلية في الآية لانه نظير فيما قاله الى أصل اللغة وهم نظروا الى عرف اللغة وكلفظ مختلف معناه في أصلها وعرفها كما علمه فانها اسم لما يبذل على الارض في أصل اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربع وكاللفظ فان معناه في أصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطرحه لهم كافي رسالة الوضع اح ح وحاصله انه منقول لغوى فيصيح المطلق لفظ الحقيقة والمجاز عليه باختلاف الاعتبار كما وضعه في التلخيص في أول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله) خرج الكذب فلا يعتبر) وأوردناه نظيره في بشره فوجه الفرح والسرور باعتبار الظاهر وأجيبنا به اذا ظهر خلافه زول كن في الفخر ان الوجه قد نقل اللغة والعرف (قوله) فكون) أي التشرع أو الضمير عائدا للذي الذي عاد اليه ضميره (قوله) من الاول) أي من الخمرين الباقيين أي الخمرين بعد من المثلث الا في قال في الفتح وأصله ما روى أنه عليه الصلاة والسلام من يابن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن يقرأ القرآن غضا لم ياكل من اكله فليقرأ بشرا عابدين أم عبد فابشرا اليه أبو بكر وعمر رضی الله تعالى عنهما

(عتيق) الثاني (مستندا الى وقت الشراء) فيعتبر من كل المال الذي اشترى في العتقة والآخر الثلث وعليه فلا يعتبر قار لو علق البائن بالآخر خلافا لهما واما الوسط في البدائع أنه لا يكون الا في زرفائين ثلثه وسط وكذا ثالث العتقة وهكذا (ان) ولدت فانت كذا حث بليليت) ولو سقطا مستين الخلق والا (بخلاف فهو حر فولدت ميتا ثم اشترى عتيق الحى وحده) لبطان الرق بالموت بخلاف الولد أو الولادة (البشارة عرفا اسم لغير سائر) خرج الضائر فليس بشارة عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب آلم (صدق) خرج الكذب فلا يعتبر (ليس) ليس به علم فكأن من الاول دون الباقي (فلو قال كل عبد بشرى فكذا فهو حريشه ثلاثة متفرقون عتيق الاول) فقط

٣ مطلب ان ولدت فانت كذا حث الميت بخلاف فهو حر

٤ مطلب كل عبيد بشرى فكذا حث

لمناقشة وتكون بكتابة رسالة مالم ينو المساقفة فتكون كالحديث ولما أرسل بعض عبيده عبد آخر ان ذكر الرسالة عني المرسل والارسل
(وان بشره معاقبوا) لتحقيقها من الكل بدليل (١١٦) فبشره بعلام علي (و) البشارة (الفرق فيها بين) ذكر (الباء) وعدمها بخلاف

بالبشارة فسق أو بكر عرف كان ابن مسعود يقول بشرني أو بكر وأخبرني عمر (قوله لمناقشة) من أن البشارة
هو الاول دون الباقي (قوله فتكون كالحديث) أي فلا يعتق بالكتابة وبالرسالة لما مر في الباب السابق أن الحديث
لا يكون الا باللسان (قوله ان ذكر الرسالة) بان قاله ان فلا يقول لئان فلا نأقده كما في البشارة المعترف في الرسالة
استناد الكلام الي المرسل بلا اشتراط ذكر ما ذكرا الرسالة (قوله والارسل) أي وان لم يذكر الرسالة وانما قاله ان
فلا نأقده من غير استناد الي المرسل عني الرسول (قوله عتقوا) وان قال عتبت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانة
فبعضه ان يختار واحدا فيعصى عتقه ويسلك البقية ط عن الهندية (قوله فبشره) كذا وقع للزبي والكمال
وصاحب الصبر والتلاوة والاول ط (قوله والاعلام لا يدينه من الصدق) كان عليه ان يزوجه الخلف
قديم من التخصيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد من ان ما ذكره ههنا من اشتراط الصدق
الاعلام والبشارة تخالف فلا تقدم ههنا لتبطل القبح واليصر من عدم اشتراطه اذا كان بدون ما ههنا من
في التخصيص (قوله والكذب لا يدينه) لان العلم الجرم المطابق للحق والكذب لا مطابق فيه ط (قوله التفتاح
أي نسبة العتق عن الكفارة وقد ذكرنا هذه القاعدة ههنا المناسبة لتعلق العتق بالبشارة عنه والافاق المناسبة
كفارة الظهار وكفارة البين (قوله كالشراء) أي شراء القريب أي اذا نواه عن كفارته اجزاء عندنا فلا فرق
والاشارة الثلاثة وهو قول أي حصة أو لا بناء على ان علة العتق عندهم القرابة لا الشراء ولئان شراء القريب اعتاق
لما روي الستة الا بخاري انه صلى الله عليه وسلم قال ان يجرى وليد عن والده الا ان يجده بمو كذا بشره فبعثه
يريد فبشره فبعثه عن ذلك الشراء وقد ثبت عتقه على شرائه بالعالم اعلمت من ان المعنى فبعثه هو فهو
مثل سقاء فأرواه والترتيب بالفاء يفيد العلمية على ما عرف مثل سقاء فبعثه وقامه في الفسخ (قوله لانه جبري) فان
المالك يثبت فيه بلا اختياره فلا تتصور النية فيه فلا يعتق عن كفارته اذا نواه لانها نية متاخرة عن العتق بخلاف
ما ذكركم كهيئة او وصية ناولا عند القبول كباقي (قوله بان تفتقر) أي النية العلة أي علة التكفير كذا كرنا في
الارث وكباقي (قوله ثم فرع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصنع شراء أمه) أي ونحوه من كل قريب
محرم (قوله لا شراء من حلف بعتقه) كقوله لعبد الغر ان اشترى منك فانت حر فاشترى ناولا بعتقه لا يجرى
لعدمها أي عدم المقارنة للنية فان علة العتق قوله فانت حر والشراء شرط العتق وان كان ينزل عند وجود الشرط
لكنه انما ينزل بقوله انت حر السابق فانه علة والشراء شرط عمله فلا يعتق بوجود النية عنده لان النية شرط
متقدم لامتناع حرقه لو كان نوى عند الحلف بعتقها كباقي وقامه في الفسخ (قوله ولا شراء مستولدة الخ) أي
اذا تزوج أمه لغيرة فادها لانتكاح ثم قال لهاذا اشترى منك فانت حرة عن كفارة عتبي ثم اشترى لها لغيره
الكفارة (قوله لنقصان برقتها) لانها استغفرت العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقا من وجهه ولذا لا يجرى اعتاقها
عن الكفارة ولو لم يجر او لكان أراد الفرق بينها وبين القريب لان شراء اعتاق من كل وجه لانه لم يثبت له قبل
الشراء عتق من وجهه فانه في الفسخ (قوله بخلاف الخ) امر بعتقه ولا شراء مستولدة (قوله للمقارنة) لتعلق
قاصر فان المقارنة بموجب حق المستولدة ايضا وانما وجدها بخلافه في الفسخ وهو ان حرمه الفسخ غير مستحقة بوجه
أخرى فلم يحتل اضافة العتق الى الكفارة وقد فارتته النية فكمثل الموجب (قوله كاتهاب الخ) كان عليه ان
يذكره بعد قول المتن فصنع شراء أمه للكفارة بان يقول وكذا اذا عتبه أو تصدق عليه أمه أو وصى له به فاع
عند القول ح وهذه التلازمة ذكرها في البحر بحثا وازاد وجعل مهر المهرامع أن التلازمة في الفسخ والزم
٢ (قوله ان تسربت أمه) أي اتخذت هاسرية فبعت به منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاخفاء (قوله
لمصادقة الملك) أي لمصادقة الحلف واعاد عليه الضمير مؤنثا لان الحلف عني البين وهي هنا لتعلق أي
لوقوعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت أمه فهي حرة فضربت أمه في ملكه عتقت بخلاف من ملكها بعد
التعليق (قوله لا يعتق من شرائها فسرأها) أي عندنا خلافا لفرأه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكار

اخبر فانه يختص بالصدق
مع الباء كما مر في الباب
قبله (والكتابة كالبحر)
فبما ذكر (والاعلام)
لا يدينه من الصدق
ولو بلا بلاء (كالبشارة)
لان الاعلام اثبات العلم
والكتب لا يفيد بانه
(قاعدة النية اذا فارتت
علة العتق) الاختيارية
كالشراء مثلا بخلاف
الارث لانه جبري (و)
الحال ان (رق العتق
كامل صح التكفير وال)
بان تم تقارن العلة أو فارتتها
والرق غير كامل كأم
الولد (لا) يصح التكفير
ثم فرع عليها بقوله (فصنع
شراء أمه للكفارة)
للمقارنة (لا شراء من
حلف بعتقه) لعدمها
(ولا شراء مستولدة
سكاح على عتقها عن
كفارته بشرائها)
لنقصان رقتها (بخلاف
ما اذا قال لقنته ان
اشترى منك فانت حرة عن
كفارة عتبي فاشترى لها)
حيث تحجزه عنها
للمقارنة كاتهاب
ووصية ناولا عند القبول
بخلاف ارث الامر بزي
(وعتقت بقوله ان
تسربت أمه فبعت حرة

من تسراها وهي ملكه حينئذ) أي حين خلقه لمصادقة الملك (لا) يعتق (من شرائها فسرأها) مطلب النية اذا فارتت علة العتق ذكر
صح التكفير ٢ مطلب ان تسربت أمه فبعت حرة ٣ (قوله فلا تتصور النية فيه الخ) هذا غير ظاهر والتعليل الواضح مانعه شيئا

ونبت التسرى بالتحصين

والوطء وشرط الشاق

عدم العزل فنع (قوله)

ان تسرى أمة فانت

طالق أو عدي حرقسرى

عن في ملكه أو مسن

استراحا بعد التعلق

طلقت وعق (قوله)

الفرق بقوله (لوجود

الشرط) بلا مانع لصحة

تعلق طلاق المشكوة

بأى شرط كان لم يحفظ

(كل محمول في حرقسرى

عبيده ومدبروه وبيدين

في نية كور لا انالاث

(وأمهات أولاده)

للمكهم بدو رقية

(لا مكاتبه الابانية

ومعنى البعض المكاتب)

لعدم المأبدا وفي

الفتح ينسب في كل

مرفوق في حرقسرى أن يعق

المكاتب لا أم الولد

بالنية (هذه طائفة أو

هذه وهذه طائفة

الاخيرة وخبر في الاولين

عن بعضهم وهو أن

الحائث أو المظاهر مثلا

خاطبه الشارع بالاعتاق

وهو فصل اختبأ ولم

يوجد في المأبدا لا لارث

لأنه يعبرى

مطلب كل محمول

في حرقسرى

مطلب لا كلم هذا

الرجس لا وهذا وهذا

ذكره كرام الله ولنا انه لو عتقت المستراة من صحة تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لان التسرى
 ليس نفس الملك واسببه وتعام بتحقيق ذلك في الفتح (قوله) ونبت التسرى بالتحصين والوطء التحصين أن
 يوثقها بنسبها من الخروج أو فله مسكن ط فلو وطئ أمة له ولم يفعل ماذ كرم التحصين والاعداد لوطء
 لا يكون تسرى أو ان علق منه فتح أو فاد قول الشارح والوطء أنه لا يمتنع فلا يكتفى بالاعداد بدونه في مفهوم
 التسرى وهذا نية عليه في التمسك بخدمه قولهم لو حلف لا تسرى فاشترى جارية فعتقها ووطئها واحتث ثم قال
 انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن كمال فقال بشرط في الجامع الكبير بشرط الشاوه وان
 يحامها (قوله) وشرط الثاني أي مع ذلك فتح أي مع المذكور من الشرطين (قوله) طلق وعق أي طلقت
 أمره المعلق بطلاقها على التسرى وعق عبد المعلق بعتقه عليه والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف
 دون المشري بعده كافي الفتح والنهر أي لأن قوله فعدي حرقسرى في العبد المضاف اليه وقت الحلف دون
 الحادب بعده كما مر في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعق ومثله يقال في الروقة (قوله) وأهات الفرق الخ أي
 بين تعلق عتق الامه الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعلق عتق عبد الذي في ملكه أو طلاق
 زوجته على تسرى أمة وان لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الاول وبين الفرق أن الاول
 لم ينسح المانع وهو تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه
 تعلق عتق عبد أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من
 الشروط ومنها تسرى أمة في ملكه وقت الحلف أو مستعدة بعده وهذا الفرق ظاهر خلافا لبعض معاصري
 صاحب البحر حيث فاس الثاني على الاول فانه غلط فاحش كانه عليه في الحر والنهر والشرنبلالة وأشار اليه
 المصنف بتصريحه بتعليقه ولنا أمر الشارح بحفظه (قوله) كل محمول في حرقسرى هذه المسائل التي آخر أبواب ليست
 من الأيمان لعدم التعلق فيها فالاوليها أبوابها اه ح قلت ولعلهم ذكروها لبيان حكمها اذا وقعت
 جزاء في التعلق شرأيت ط ذكره (قوله) عتق عبيده ومدبروه أي الاموال كور ففتح (قوله) وبيدين
 في نية كور أي ولا يصدق قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السويديون غيرهم لا يصدق
 أصلا لانه نوى التخصيص ووصف ليس في لفظه ولا عموم اللفظ فلا تعمل بنية بخلاف ذلك كور فان لفظ كل محمول
 للرجال حقيقة لانه تعميم محمول وهو الذي كروا بما يقال للأنثى مملوكة ولكن عندنا لا يطلق يستعمل لها المأبدا
 عادة يعني ادعاء محمول بأدخال كل ونحوه مثل الاناث حقيقة فلذا كان نية كور خاصة بخلاف الظاهر فلا
 يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا ففتح قلت وتقدم في باب الحلف بالعق من كتاب العق
 أنه لو قال محملي كلهم أحرق لم يدين في نية كور لانه جمع مضاف بهم مع احتمال التخصيص وقدر ترفع
 الاحتمال بالثاني كيد بخلاف كل محمول فان الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص وقدم الشارح هناك
 أن لفظ المأبدا والعبد يتناول المدبر والمهر ون والمأبدا على الصواب أي خلافا لمعنى في الاخيرين (قوله)
 للمكهم بدو رقية عائله لكل ويهمن إضافة المصدر لفعوله أي لكونهم مملوكين له بنا أي كسبا واروقة
 (قوله) ومعنى البعض المكاتب أي في أنه لا يدخل في المأبدا لانه مثله في السخول في المرفوق أيضا لان كلا
 من المأبدا والرق ناقص في معنى البعض فلا يدخل في المأبدا ولا في المرفوق اه ح قلت وتقدم في العتق أن
 المسترك كالمكاتب أيضا لا يدخل الابانية وتقدم عام الكلام عليه (قوله) لعدم الملك بدا أي لعدم ملك المولى
 مافي بد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المأبدا المطلق وكذا معنى البعض والمسترك لاعت (قوله) أن
 يعق المكاتب لان الرق فيه كامل فتح (قوله) لا أم الولد لنقصان رقبها بالانسيلاط (قوله) هذه طائفة الخ كان
 الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا في تخلص الجامع وشرحه أنه بحث بكلام
 الاول أو بكلام الاخيرين لأن أول أحد الشئين ولو كلف أحد الاخيرين فقط لا بحث ما لم يكلم الآخر وعكس
 فقال لا كلم هذا وهذا وهذا احتج بكلام الاخير أو بكلام الاولين لان الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا تتناولها
 نكرة في النفي فتح في قوله تعالى ولا قطع منهم أعماء وكور أي ولا كور في الاول جمع بين الاخيرين

لا يصح في قولهم اهـ والحاصل انه على المقتضى به لا يلحق مطلقا سواء كان له أو عليه (قوله بعد السكوت) يتعلق بطريق (قوله فلا حث في ان كان كذا الخ) مثله ما في الخانية رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقل اخبر ان كانت امرأتى عندك البارحة فامرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر انه كان عند الخائف امرأه أخرى

(باب المبين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيرها) كلشي واللبس والجلوس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح أصلا أظهر من هذا وهو أن كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يثبت الخالف على عدم فعله مباشرة الأمور لوجوده من الأمور حقيقة وحكما فلا يثبت بفعل غيره ذلك وذلك كالباع والشراء والايثار والاستعارة والصلح على مال والمقاسمة وكذا الفعل الذي يستدبر فيه ويحتاج الوكيل الى نسبة الموكل كالمقاسمة فان الوكيل يقول ادعى لموكلي وكذا الفعل الذي يقتصر أصل الفائدة فيه على محله كضرب الولد فلا يثبت في شيء من هذه بفعل الأمور وكل عقد ترجع حقوقه الى المباشر بل هو سفيح وناقض عبارة يثبت فيه مباشرة الأمور كما يثبت بفعله بنفسه كالزوج والعتيق عا أو بدونه والكتابة والهبة والصدقة والوصية والاستقراض والصلح عن دم العمد والايثار والاستدعاء والأعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع مسألته الى الآخر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل على دابته وخباطة الثوب وبناء الدار اهـ ملخصا (قوله يتعلق حقوقه بالمباشر) خرج عنه الخاصة وضرب الولد فانه لا يثبت فيها بفعل الأمور مع أنه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فالتائب تعتبر الفتح الماز (قوله كشاح وصدقة) أما النكاح فكذلك حقوقه تتعلق بالآخر ظاهر وإنما ينسب المباشر الى آخره فيطالب الآخر بمحقوقه من مهر ونفقة وقسم ونحوه وأما الصدقة فلم يظهر في فيها ذلك وكذا الهبة ولعل المراد الحقوق فيها خاصة بالزوج لا مرفى الهبة وعدم حثها في الصدقة نعم سأتى في كتاب الكاكة انه لا بد من اضافته الى الموكل وكذا بقية المذكور ان في قول الفتح الماروكل عقد لا ترجع الى المباشر الخ ونذكر في باب الكلام عليه (قوله وما لاحقوقه) يشمل نحو الخاصة وضرب الواهب اهـ أنه لا يثبت فيها بفعل وكيله تأمل (قوله يثبت بفعل وكيله أيضا) أي كما يثبت بفعل نفسه والأولى ابدال وكيله بأموره لما سأتى والتعديل بأنه سفيح ومعتبر فان ذلك حصة الرسول لانه يعبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكل لما في القرب السفير الرسول المصلي بين القوم ومنه قولهم الوكيل سفير ومعتبر يعني اذا لم يكن القدم معاوضة كالنكاح والخلع والعتيق ونحوها لا يتعلق به شيء ولا يطالب بشيء اهـ (قوله يثبت بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشر أصلا أو وكلا لانا حلف لا يبيع أو لا يشتري الخ أو فاده في الفتح (قوله لا بالآخر) أي لا يثبت بآخر ولا غير ما ين مباشره يعني وقد باشر الأمور (قوله بمن يباشر بنفسه) أي دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع أو يهب بشرط العوض يثبت أن يثبت كذا في القنية بوجه جزئي في الظهيرة ولو حلف لا يبيع داره فاعطاها صداقا فلا أمر أنه ان أعطاها عوضا عن دراهم المهر حث لأن تزوج عليها اهـ نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لزمنه اعطاه حكمه وهو أنه لا يثبت بفعل ما أموره بكونه القابل له مشتر بافعل في قوله لا يشتري حتى يثبت أيضا بالمباشرة لا بالآخر كما فاده عن فاهم (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري من فلان فاسلم اليه فثوب حث لأنه اشتري مؤجلا بخر عن الواقعت حال حر واذ كان السلم مشتر يجب أن يكون المسلم اليه دائما اهـ فلا يثبت ان لا بالمباشرة ط (قوله والاقالة) أي فمساو حلف لا يشتري ما عثر أن قال المشتري حث كما عثر في البحر القنية وفيمن الظهيرة بكونه بخلاف الثمن الاول قد أأوجسنا حث قبل هذا قوله ما عنده فلا لكونه أقالة على كل حال اهـ ومقتضاهم أنها لو كانت بعين الثمن الاول لا يثبت عند الكل وجهه أن الاقالة تفسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيره وهذا اذا لم تكن بلفظ معاوضة أو تارة أو تارة ولا لم يجعل معاولا بلفظ البيع والأفصح اجماعا كما سأتى في بابها وهل يقال لو الحلف بعتي أو طلاق تجعل بيعا في حق ثالث وهو هنا العبد والمرأة فيثبت بهما أم من صرح به وينبغي الحث تأمل ولا يخفى أنه ان وجد عرف عمل به (قوله قيل

المعقود بعد السكوت

فصحته الثاني وأبطله

الثالث وبه يقتضي فلا

حث في ان كان كذا

فكذا وسكت ثم قال ولا

كذا ثم ظهر انه كان كذا

خاتمة

(باب المبين في البيع

والشراء والصوم والصلاة

وغیرها)

الاصل فيه أن كل فعل

يتعلق حقوقه بالمباشر

كبيع وأجارة لا حث

بفعل ما أموره وكل

ما يتعلق حقوقه بالآخر

كنكاح وصدقة وما لا

حقوقه كإعارة وإبراء

يثبت بفعل وكيله أيضا

لانه سفير ومعتبر (يثبت

بالمباشرة) بنفسه (لا بالآخر

اذا كان ممن يباشر

بنفسه في البيع) ومنه

الهبة بعوض ظهيرة

(والشراء) ومنه السلم

والاقالة قيل

قوله لا ترجع أي حقوقه

الى المباشر كما هو صريح

عبارة الفتح اهـ معصية

والتعاطي) بقيد ضعفه ونقل في النهر عن البدائع تأييد عدم الخس في البيع بالتعاطي والظاهر أن الشراء منه
 فيقدر ترجيح عدم الخس فيه أيضا لكن لا يخفى أن العرف الآن يخالفه **(قوله)** أجرتها امرأته أي ولواته
(قوله) كتركها في أي من غير قوله لهم أقدوا فيها والاحتسب كافي الجبر والمراد أن مجرد التبرك
 لا يكون اجارة أو أما أخذ الاجرة فحقه التفصيل الآتي **(قوله)** فسكنوا فيه أي بعد الحلف وأقبله فيما يظهر لأن
 الاجارة تباع المنافع المستقبلية **(قوله)** بخلاف شهر لم يسكنوا فيه أي بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فإذا
 تفاضهم بجرته بحث قال في النهر وهذا ليس الا اجارة بالتعاطي فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق **(قوله)**
 وقيد بقوله (الخ) هذا التقيد فيما إذا كان الحالف هو المدعي عليه لأن الصلح عن اقرار بيع أماعن انكار أو
 عن سكوت فهو في حقه فداء معين فيكون الوكيل من جانبه سفيرا محضا فيبحث عاشره بخلاف ما إذا كان
 الحالف على عدم الصلح هو المدعي فإنه لا يبحث بفعله وكيله مطلقا فأداه ع عن الجبر **(قوله)** والقسنة) بان
 حلف لا يقاسم مع شر به لا يبحث بفعله وكيله **(قوله)** والخصومة أي جواب الدعوى سواء كان اقرار أو
 انكار اخرج عن القهستاني وقيل انه يبحث بفعله وكيله كفعله والقوى على الاول كما في شرح الوهابية **(قوله)**
 فيبحث بفعله وكيله) عبارة ثالثة فينبغي أن يبحث قال في الجبر وان لم يجز به لأن الولد أعم ولم يخص بالكبر
 في الروايات وذكر في القتم أن في العرف يقال فلان ضرب ولده وان يباشر ويقول العاقل لولده غدا أسقى علفه
 ثم يذكر الموثب الولد أن يضربه تحقفا لقوله فتصان أن تتعقد على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويبحث
 بفعل المأمور اه ملخصا **(قوله)** كالقاضي أي اذا وكل بضرب من يحل له ضربه دفع أمر به فيبحث بفعله
 ومثله السلطان والمحاسب كافي الدر المنقح ح **(قوله)** وان كان الحالف (الخ) معتز لقوله اذا كان من يباشر
 بنفسه وهو بمنزلة الاستئناس من قوله لا بالامر وحاصله أنه لا يبحث بفعل المأمور الا اذا كان لا يباشر بنفسه قال
 في القمع فان مقصود من الفعل ليس الا لأمره به فوجد سبب الخس بوجود الامر به للعادة وان كان السلطان
 رعا يباشر بنفسه عقد بعض المبيعات ثم لو فعل الأمر بنفسه بحث أيضا لان عقاده على الأعم من فعله بنفسه
 أو مأموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل لا يعتاده الحالف كائنا من كان تكلفه لا يبنى ولا يظن انفسد كذلك اه
 واستثنى في الهداية أيضا ما اذا نوى الحالف البيع بنفسه أو وكيله فإنه يبحث ببيع الوكيل لانه شدد على نفسه
 وان نوى السلطان ونحوه أن لا يتولاه بنفسه دين القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كافي الجواهر أي فلا يبحث
 بفعل مأموره **(قوله)** لتشد اليدين بالعرف) فان العرف انعقاده عنه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره كما
(قوله) وعقود الحالف) الاولى اسقاطه لا غنا ما قبله عنه ولأن القصد انما يعتد اذا لم يخالف الظاهر لا مطلقا
 ولعله أشار الى انه انما يبحث اذا قصد الاصل الأعم أو قصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يبحث كما ذكرناه
 آنفا **(قوله)** وان كان أي الحالف وعبارة القمع ولو كان رجلا يباشر بنفسه الخ ومفاده أن الضمير ليس عائدا
 للسلطان وهو مفاد الجبر وغيره أيضا **(قوله)** اعتبر الأغلب) هذا هو الذي اعتمد في الحاتمية والمحيط والبرازية واقصر
 عليه في الجبر تعال الزباني مخ فلت وكذا جزم به في القمع ومقابله ما ذكره الشارح واذا عر عنه بقيل **(قوله)** ويبحث
 بفعله وفعل مأموره (الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يبحث بالباشرة لا بالامر ثم هذا النوع منه ما هو فعل
 حكيم شرعي كالطلاق ومنه ما هو فعل حكي كالضرب فالقوى أن لا يفعل بنفسه في الافعال الحسية يصدق
 قضاء وبإنه لا يتم الا لو جحد منه الا بباشرته لها حقيقة فإذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه وفي غير هار واثان
 أشهر مما له لا يصدق الادبانية لانه كما يوجد عاشره ثم يوجد أمره فإذا نوى الباشرة فقط فقد نوى تخصيص العام
 وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كافي النهر عن كافي النسبي **(قوله)** لم يقل وكيله) حاصله أنه عدل عن قول الكثر
 وفعل وكيله لانه اعترضه في الجبر بان الاستقراض لا يصح التوكيل به لكن أجاب في النهر بأنه انما يخص الوكيل
 لتعلم الرسالة منه بالاولى اه وقال القهستاني يمكن أن يجعل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض
 وكلا كما اذا قال المستقرض وكنتك أن تستقرض لمن فلان كذا درهم أو قال الوكيل للقرض ان فلا

والتعاطي شرح
 وهانسة (والاجارة
 والاستئجار) فلو حلف
 لا يؤجر وله مستغلات
 أجرتها امرأته وأعطته
 الاجرة لم يبحث تركها
 في أيدي الساكنين
 وكأخذه اجرة شهرا قد
 يسكنوا فيه بخلاف شهر
 لم يسكنوا فيه بخبرة
 (والصلح عن مال) وقيد
 بقوله (مع الاقرار) لانه
 مع الانكار يسفر
 والقسمة (والخصومة
 وضرب الولد) أي الكبير
 لأن الصغير يملك ضربه
 فيملك التقويض فيبحث
 بفعله وكيله كالقاضي
 (وان كان) الحالف (ذا
 سلطان) كقاضي
 وشريف (لا يباشر)
 هذه الاشياء (بنفسه
 حث) بالباشرة
 و(بالامر أيضا) لتشد اليدين
 بالعرف وبمقصود
 الحالف (وان كان يباشر
 أمره ويفتوض أخرى
 اعتبر الأغلب) وقيل
 تعتبر السلعة فلوما
 يشرتها بنفسه لشرها
 لا يبحث بوجهه
 والاحتسب (ويبحث بفعله
 وفعل مأموره) لم يقل
 وكيله لان من هذا النوع
 الاستقراض والتوكيل

يستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى أنه لا يثبت المالك إلا لو قيل كذا وكذا الزخيرة
 اه قال ط ووجهه الزبلي في الوكالة أنه لا يثبت له الاستقرض في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقض والامر بالقض
 لا يسمع لأنه مال الغير وتصح الرسالة في الاستقرض لأن الرسول معبر والعبارة مال المرسل فقد أمره بالتصرف
 في ملكه ويصح التوكيل بالأقرض وبقض القرض كأن يقول لرجل أقرضني ثم وكل رجلا بقبضه فله
 يصح اه قلت وحاصله أن التوكيل بالقرض أو بقبضه صحيح لا بالاستقرض بل لا يمين أخرجه من خارج الرسالة
 لسمع المالك لأمره والأوقع للأمر ولا يخفى أن هذا ليس خاصا بالاستقرض بل بالنكاح مثله وكذا الاستعارة
 كما سئذ كره (قوله في النكاح) فالو حلف لا يتزوج فعقده بنفسه أو وكل فعقده بالو كحل حث وكذا لو كان
 الخالف امرأة فالو حلفت وأجبرت بمن له ولاية الإخبار ينبغي أن لا تحث كالوحي فزوجه أو غيرها ولو صار
 معنوها فزوجه أو له لا يحث وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين نهر عن شرح الوهابية قلت وسأيت متنا آخر
 الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فعقوله أو تزوجه فعقوله لا يتزوج (قوله لا الإنكاح) أي التزويج
 فلا يحث به إلا بما شرته وهذا في الولد الكبير أو الأجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا تزوج عبده أو أمته
 يحث بالتوكيل والأحالة لأن ذلك مضاف إليه متوقف على إرادته للملكه ولا يته وكذا في ابنه وبنته الصغرى
 ولو لا يته عليها في الكبير لا يحث إلا بالباشرة لعدم ولا يته عليها فهو كالأجنبي عنه ما يتعلق بحقيقة الفعل
 اه ومثله في الزبلي وآخر الباب الآتي بلا حكاية بخلاف فقول القهستاني وعن محمد لا يحث في الكل
 رواية ضعيفة (قوله كتحليل) يصلح مثالا للقبول والبدع وعبارة الزبلي وانما يحث بالطلاق والعناق إذا وقعا
 بكلام وجد بعد اليمين وأما إذا وقعا بكلام وجد قبل اليمين فلا يحث حتى لو قال لأمرأى ما دخلت الدار فأت
 طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت لا يحث لأن وقوع الطلاق عليها أمر كان قبل اليمين ولو حلف أن لا يطلق
 ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حث ولو وقع الطلاق عليها بمضى مدة الإيلاء فإن كان الإيلاء قبل
 اليمين لا يحث والاحت وتمامه فيه (قوله والخلع) هو الطلاق وقدم نهر (قوله والكاتب) هو الصحيح وفي
 المعنى عن التظلم أنها كالبيع نهر (قوله والصلح عن دم العمد) لأنه كالنكاح في كونه مباحة مال بغيره وفي
 حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشيته أي السعود واختر عن الصلح عن دم غير عمد لا صلح عن مال فلا
 يحث فيه بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص والمال ولا يخفى التباه في العفو
 بخلاف الصلح عن المال سوى عن الريحى (قوله أو انكار) لأن الصلح عنه فداء اليمين في حق المدمى عليه
 فوكيله سفير محض ومثله السكوت وأما المدمى فلا يحث بالتوكيل مطلقا كما مر وشمل الانكار انكار المال
 وانكار الدم العمد وغيره (قوله والهبة) فالو حلف لا يهب مطلقا ومعناها وتخصيصه قول من وهب حث
 جميعه كانت الهبة أو لأقل الموهوبة أو لأقضى أو لم يقضى لأنه لم يلزم نفسه إلا ما علقه ولا عاك أكر
 من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عده هذا الفلان ثم وهبته على عوض حث لأنه هبة متينة ولفظا اه نهر
 وفي التارخاتية ان وهب في فلان عده فامر أنه طلق فوهب ولم يقبل الخالف حث الخالف (قوله أو يعوض)
 يعنى إذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضا لما قدم من أنه لا يحث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم
 الشارح قول الجرفا الهبة بشرط العوض داخلة تحت عين لا يهب نظر إلى أنها هبة ابتداء فيحث وداخلة تحت
 عين لا يبيع نظرا إلى أنها بيع انتهاء فيحث اه وأنت خير بأن كلامه فيها إذا فعل بنفسه أو بالماصح قوله
 يحث في الموضوعين أفاده ح أي لأنه في البيع لا يحث بفعل وكيله (قوله والصدقة) هي كالهبه فبما قال ابن
 وهبان وكذا ينبغي أن يحث في حلفه أن لا يقبل صدقة فكل يقضها بقى لو حلف لا يصدق فوهب الفقير
 أو لأهيب فتصدق على غنى قال ابن وهبان ينبغي الحث في الأول لأن العبرة للعاني لا في الثاني لأنه لا يثبت له
 الرجوع أسحسا لأنه قد بقصد بالصدقة فعلى الغنى الثواب ويحتمل العكس فهمنا اعتبارا باللفظ اه ملخصا
 وأيدان الشجعة الاحتمال الأخير بما في التارخاتية عن الظاهرية ولا يحث بالصدق في عين الهبة اه قلت
 لكن هذا ليس نصا فيما نحن فيه لا احتمال أن المراد الهبة لغنى تأمل هذا ونقل في التهر كلام ابن وهبان باختصار

غير صحيح (في النكاح)
 لا الإنكاح (والطلاق)
 والعناق (والاعيين)
 بكلام وجد بعد اليمين
 لا قبله كتحليل يدخل
 دار زبلي (والخلع)
 والكاتب والصلح عن دم
 العمد أو انكار كما مر
 (والهبة) ولو فاسدة
 أو يعوض (والصدقة)
 والقرض

مطلب

حلف لا يتزوج

مطلب

حلف لا يتزوج عبده

محل (قوله والاستقراض) أي أن أخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والأفلاحت كما مر (قوله وإن لم يقبل) راجع للهية وما بعدها كما في النهر وكذا العطف والعارية نهر قلت لكن صرح في التارخانية بأن القول شرط الحنف في القرض عند محمود وابقع الثاني وفي أخرى لا والرهن بلا قول ليس رهن ولو استقرض فم يقرض حنف قال في النهر وقياس ما مر من أنه لم يلزم نفسه إلا بعلمك ترجيح الرواية الأخرى وينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القول كالقرض اهـ قلت يمكن دفع هذا القياس بالقرق بن مافيه بدل مالي وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو طلب القرض فيتحقق بدون اقراض تأمل وسيأتي تمام هذا البحث في آخر الباب الآتي عند قول المصنف حلف لهم بن فلا نافوه به فلم يقبل بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لأن المقصود منه وهو الإتيان بأمر مراجع إليه بخلاف ضرب الولد فإن المقصود منه وهو التأديب راجع إلى الولد نهر رأي الولد الكبير أما الصغير فكذلك العبد كما مر وقد مرنا أن العرف خلافه (قوله قبل والزوجة) قال في النهر والزوجة قيل نظير العبد وقيل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجحان وهبان الأول لأن النفع عائد إليه بطاعته وقبل إن حنف فنظير العبد والافتقار الولد قال بدع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسنا كذلك في الفتية اهـ ح (قوله وإن لم يحسن ذلك) الأولى أن يقول وإن كان يحسن ذلك وعبرة التارخانية حلف لخطن هذا الثوب وأولينين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حنف الخلف سواء كان يحسن ذلك أو لا اهـ قلت وظاهره أنه لو تكلف ذلك بنفسه بحث أيضا وكذا لو حلف لا يخبث أو لا يخلق رأسه أو لا يقطع خمره ونحو ذلك من الأفعال التي لا يلزم الإنسان بنفسه عادة ولا يمكنه فعلها إلا بشقة عظيمة مع أن الظاهر أن العبد في ذلك تعمد على فعل المأمور لا على فعل نفسه لأن الحقيقة هجورة عادة ثم رأيت في البحر عن النوازل أن قال لآخر أنه إن تكوّن غسلت هذه القصة فانت طالق وغسلها خادما بأمرها فإن كان من عاداتها أنها تغسل بنفسها لا غير وقع وإن كانت لا تغسل إلا بجندها وعرف الزوج بذلك لا يقع وإن كانت تغسل بنفسها أو بجندها فالتظاهر أنه يقع إلا إذا نوى الأمر بالغسل اهـ فليتأمل (قوله والذبح الخ) فلو حلف لا يذبح في ماله شاة أو لا يذبح شيئا بحث بفعل وكيله لأن المنفعة تعود إليه وكذا لو حلف لا يعبر ولو عين شخصاً فأنزل المحالوف عليه شخصاً فاستعار حنف لأنه سفير محض فيحتاج إلى الإضافة إلى الموكل فكان كالموكل بالاستقراض خانية وفي جمع التفريق أن الحنف قول زفر وعليه الفتوى خلافاً لابي يوسف كما في النهر (قوله إن أخرج الوكيل الخ) راجع لقوله والاستعارة كما هو في عبارة التارخانية حيث قال وهذا إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال إن فلاناً يستعير منك كذا إذا ما إذا لم يقل ذلك لا بحث اهـ أي لأنه لو قال أعزني كذا يقع ملك المنفعة له لا لآخر فلا بحث الآخر بذلك وبه علم إن فائدة التقسيمي أن المراد بالأمر هنا الرسالة لا الوكالة كما مر في الاستقراض وأما ما كان من الأفعال الحسنة كالضرب والبناء فلا شبهة في أنه لا يحتاج إلى الاستناد وعبارة رامة مستقيمة ما قبل إن ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من إضافة هذه العقود للمذكورة إلى الموكل لمسايق في كتاب الوكالة أن العقود التي لا بد من إضافتها إلى الموكل النكاح والخلع والصلح عن دم جمدوا نكاحاً والعقود على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والإداع والرهن والإقراض والشركة والمضاربة اهـ قلت المراد من الإضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الأمر لكن بعضهم يصح مع أسناد الفعل إلى الوكيل كقوله صالحك عن دعواك على فلان أو عمالك عليه من الدم وزوجك فلاناً واعتقت عبد فلاناً أو كاتبته وبعضهم لا يصح فيها أسناد الفعل إلى الوكيل بل لا بد من إخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله إن فلاناً يطلب منك أن تهبه كذا أو تصدق عليه أو تودع عنده أو تعبرداً أو ترضه أو ترضه عنده أو تشاركه أو تضاربه عمال كذا أو ما أسندوا في نفسه كقوله هني أو تصدق على الخ فإنه يقع للوكيل وكذا قوله زوجتي بخلاف القسم الأول فإنه يقول بعت واشتريت وأجرت وأسند الفعل إلى نفسه بدون ذكر اسم الأمر أصلاً هذا ما ظهر لي وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غيره اليوم بحث يقبض وكيله فلو كان وكل قبل فقبيح الوكيل بعد العبد لا يثبت وقال قاضيان وينبغي الحنف كما في النكاح نهر (قوله والكسوة) فلو حلف لا يلبس

والاستقراض) وإن لم يقبل
(وضرب العبد) قبل
والزوجة (والبناء
والخطابة) وإن لم يحسن
ذلك خانية (والذبح
والإداع والاستناد
(و) كذا (الاعارة
والاستعارة) إن أخرج
الوكيل الكلام مخرج
الرسالة والأفلاحت
تتارخانية وقضاء الدين
وقبضه والكسوة)

مطلبه

في العقود التي لا بد من
إضافتها إلى الموكل

أوله يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معنات تحت بفعل وكيله وتعامه في النهر (قوله) وليس منها التكفين (وكذا
 الاعارة فلو كفته بعده وثبة أو أعاره ثوباً بالبحث شرح الوهابية عن السراجية (قوله) (والجمل) فلو حلف لأحمد
 زينة ما عاتحت بفعل وكيله وهذا في غير الأجرة لما مر قال أي الناظم والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام
 فإن المنفعة دائمة علمه والمدار عليها شرح الوهابية (قوله) وذكر منها في البحر نفاو أربعين صوابه في التهر فانه
 قال تكمل من هذا النوع الهدم والقطع والمقتل والشركة كافي الوهابية وضرب الزوجات والوالد الصغير في رأى
 فاشيخان وتسليم الشفعة والأذن كافي الخاتبة والشفقة كافي الاستيعاب والوقف والأخضعة والحبس والتعزير
 بالنسبة للقاضي والسلطان وينبغي أن الج كذا في شرح ابن السخنة ومنه الوصية كافي الفتح وينبغي أن
 يكون منها الحوالة والكفالة كلاً يحيل فلا نافول من يحيله أولاً يقبل حوالته أولاً لا يقبل عنه فوكل يشول ذلك
 والقضاء والشهادة والإقرار وعدمه في البحر التولية فلو حلف لأبوي شخص اقضوا من من يفعل ذلك حثت
 وهي حادثة الفتوى اعقلت وبهذا تمت المسائل أربعة وأربعين والظاهر أنها لا تنحصر لأن منها الأفعال الحسية
 وهي لا تختص بما مر بل منها الطبخ والكس وحلق الرأس ونحو ذلك وإذا عُد منها الاستخدام دخلت فيه هذه
 الصور وكثير من الصور المازمة أيضاً فافهم (قوله) مشيراً إلى حثه فيما بقي) الإشارة من حيث أنه لم يصرح بعدد ما
 بقي والألف حثت صريح في كلامه وقد يقال سماها إشارة لأنه ساق الكلام لما بحث فيه فتكون عبارة وغيره إشارة
 كافي عبارة النص وإشارة النص تأمل (قوله) (والحث) بالنصب مفعول مقدم لقوله أثبت توصيل الهمة للضرورة
 (قوله) أراد دخولها عليه قهره (مهمته) أي بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان دعاً ثوباً باحترازاً عما لو
 تأخر عن المفعول كان دعاً ثوباً بالمتوسطة متعلقة بالفعل لقر مهمته لا على أنها صلة لأنه يتعدى إلى
 مفعولين بنفسه مثل بعث زيداً أو لأنه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولاً في المعنى فيكون شارياً
 وليس المعنى عليه بل الشارعي غيره والبيع وقع لأجله فهي متعلقة به على أنها صلة مثل قتل زيد وعلى هذا فلو
 عبر المصنف بقوله ولا م يتعلق بفعل كما عبر صاحب الدرر وغيره لمكان أولى لمكانه عدل عن ذلك بتعالف أكثر وغيره
 لثلاثي توهم تعاقبها على أنها صلة له ولثلاثي توهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً مع أن المراد بيان الفرق
 بينهما بأن الأولى للتعديل والثانية لذلك لكونها صفة أي إن دعاً ثوباً بالملكو كآله هذا ما ظهر في فافهم (قوله)
 تجري فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله الغير اللام فيه بمعنى عن أي عن الغير كافي قوله تعالى وقال الذين كفروا
 للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه واختره عن فعل لا تجري فيه النيابة كلاً كل والشرب فانه لا فرق
 فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كافي (قوله) (وصياغة) بالياء المشارة التسمية أو بالياء الموحدة كافي
 القهستاني (قوله) أمره) بالنصب مفعول اقتضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد إلى الغير وهو
 المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخالف وقوله ليخصه به أي ليخص الخالف الغير أي المخاطب به أي
 بالفعل المخوف عليه وفي الخ أي ليعضد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير أنه فأرجع الضمير المستتر
 للام والارز للقول والجرح للغير وعليه فالمراد بالخوف عليه في كلام الشارح هو المخاطب وهو الواقفي لقول
 الزيلعي لا اختصاص الفعل بالشخص المخوف عليه (قوله) (أذ اللام للاختصاص) وجه افتادها الاختصاص هو
 أنها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدخلها وهو كافي المخاطب فتفيد أن المخاطب مختص بالفعل وكونه مختصاً به
 يفيد أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهته وذلك يكون بأمره وأذامع بأمره كان بيعاً ما به من أجله وهي لأم
 التعليل فصار المخوف عليه أن لا يبيع من أجله فإذا دس المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعاً من أجله لأن
 ذلك لا يتصور إلا بالعلم بأمره وبإمره هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تجري فيها النيابة كذا في الفتح (قوله)
 ولا يتحقق إلا بأمره) قدوة في البحر بأن يكون أمره بأن يفعله لنفسه لقول الظهير ولو أمره أن يشتري لانه
 الصغير ثوباً بالبحث وفي التهر أن مقتضى التوجيه يعني بكونها الاختصاص حثته إذا كان الشراء لأجله لا ترى
 أن أمره يبيع مال غيره موجب لحثه غير مقيد بكونه أهلاً (تنبيه) يذكر في الخاتمة ما يفيد أن الأمر غير شرط
 بل يكفي في حثه قصد البيع لأجله سواء كان بأمره أو قال في البحر وهذا ما يجب حفظه فإن ظاهر كلامهم

وليس منها التكفين إلا
 إذا أراد المستردون
 التملك سراجية
 (والجمل) وذكر منها في
 البحر نفاو أربعين وفي
 التهر عن شارح
 الوهابية نظم والذي
 ما لاحت فيه بفعل
 الوكيل لأنه الأقل مشيراً
 إلى حثه فيما بقي فقال
 بفعل وكييل ليس بحث
 حالف *
 يبيع شراء صلح مال
 خصوصية
 اجارة استيجار الضرب
 لأنه
 كذا قسمته والحث في
 غيرها أثبت
 (ولام دخل) مبتدأ خبره
 اقتضى الآتي (على)
 فعل) أراد بدخولها
 عليه قهر مهمته من كمال
 (تجري فيه النيابة)
 الغير (كبيع وشراء
 واجارة وخياطة وصياغة
 وبناء) اقتضى أي اللام
 (أمره) أي توكيله
 (ليخصه به) أي بالمخوف
 عليه أنه اللام
 للاختصاص ولا يتحقق
 إلا بأمره المقيد بالتوكيل

هنا بخلافه مع أنه هو الحكم اه قلت بوجه ما في شرح تلخيص الجامع لو قال زيدان بعثت ثوبا فبعدي حولا
نية فدفعت بدينار رجل ليدفعه للمخاطب ليعده فدفعه وقال بعدي ولم يعلم الخالف أنه ثوب بدينار بغير ثوب
اللام في بعثت بدينار لا اختصاص الفعل بدينار ذلك أعيا بدون بأمره الخالف أو بعلم الخالف أنه ثوب بدينار بغير ثوب
الثوب بدينار وبغيره اه وعام الكلام في ما علقته على البحر (قوله فلم يثبت في أن بعثت ثوبا) التصريح
بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حذف لا يبيع لفلان فباع ماله أو ماله غيره بأمره حث بجر وأنت خير
بأن تعار الأقسام أعني تارة تدخل على الفعل أو على العين أعني يظهر بالتصريح بالمفعول به فلذا صرح به
المصنف خبر وحاصله أن تصريح المصنف به لا يكون شرطاً بل يظهر الفرق بين دخول اللام عليه أو على الفعل
(قوله سواء ملكه الخ) تعميم لقوله إن باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط أمره بالبيع لا كون الثوب ملكاً للأمر
(قوله أى المخاطب) تفسير الضمير المستتر في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير الضمير البارز (قوله فإن دخل اللام
الخ) حاصله أن الفعل إما أن يثبت النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فاما أن تدخل اللام على الفعل أو على مفعوله
وهو العين فإن دخلت على فعل يثبت النيابة اقتضت ملك الفعل بمخاطب وهو أن يكون الفعل بأمره سواء كان
العين مملوكة أو لا وهذا ما مر في السابق وهو دخوله على فعل لا يثبت النيابة كالأكل والشرب أو على العين
مطلقاً اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أو لا (قوله للمخاطب عليه) المراد به هنا العين (قوله لأنه
كالالاختصاص) أى أن اللام لا اختصاص كما مر وحيث دخلت اللام على العين أو على فعل لا يقبل النيابة
اقتضت اختصاص العين بالمخاطب وكالالاختصاص بالملك فملت عليه لكن براد ما يشمل الملك الحقيقي
والحكمي لأن الولد لا يملك حقيقة كإسبائه إليه الشارح ولذا قال في الفتح فإنه يثبت بدخول دار يختص بها
المخاطب أى تنسب إليه وأكل طعامه عليه اه وقوله أى تنسب إليه ظاهره نسبة السكنى كما مر في لا أدخل
دارز يدفع للابنة والجرعة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوباً) أى موضوعاً بكونه ثوباً (قوله إن باع ثوبه
بلا أمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر اختصاص الفعل بالمخاطب بأن يكون بأمره وإن صرح
تعلقه به ولذا لو باع صم كباقي لكن لما كانت أقرب إلى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت إضافة الاسم إلى
مدخولها وهو كاف المخاطب لأن القرب من أسباب الترجيح كإلى الفتح ولذا نأخذ توسط تعلق الفعل بقرنه كما
مر مع أنه يقع جعلها حالاً من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) أى مثال وكذا ما بعده (قوله إن أكلت لك طعاماً)
بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعلقه هنا بالفعل وإن كانت أقرب إليه لأنه لا يثبت النيابة فلا يصح جعلها
ملكاً للفعل للمخاطب فصار تدخل على الاسم وإن تقدمت عليه كالأكل تأخرت عنه وهو ظاهر فإزمن كون الاسم
مملو كالمخاطب (قوله لأن اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذا التعليل قبل قوله وأما نظيره دخوله على فعل لا يقع
عن غيره كإدرك في الفتح وغيره إذا لفرق هنا بين قرب الاسم من الفعل كإعطاء بل العلة هنا كون
الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وما شرب الولد الخ) أشار إلى ما ذكرناه من أن المراد بالعين ما يشمل
الحكمي (قوله في فاقه تشديده عليه) بأن باع ثوباً مملو كالمخاطب بغير أمره في المسئلة الأولى ونوى بالاختصاص
الملك فإنه يثبت ولولا تشديده لم يثبت أو باع ثوباً بغير المخاطب بأمر المخاطب في المسئلة الثانية ونوى بالاختصاص
بالأمر فإنه يثبت ولولا تشديده لم يثبت لأنه نوى ما يجزئه كلامه بالتقديم والتأخير وليس فدية تنصف فمصدق
التأخير بجر (قوله ومن فماله) كما إذا باع بالأمر بغير المخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الأولى أو
بأمر بلا أمر بغير المخاطب ونوى بالاختصاص بالأمر في الثانية لأن اللام إذا قدمت على الاسم فأنشأ اختصاص
الأمر وإذا تأخر فأنشأ اختصاص الملك فإذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى بل
يصدق ديانة لأنه نوى بمثل كلامه (قوله كما مر) أى قيل قول المصنف لا يشرب من دجلة ٣ (قوله
أو ابتعته) أى اشتريته (قوله عقده) أى الخالف من باع أو اشتريته على أى العبد وقوله بعينه يشمل المستثنى
لأن العقدين البائع والمشتري يسمى عقدي بيع (قوله بالخيار لنفسه) أى نفس الخالف المذكور وهو البائع
أو المشتري (قوله حث) نقل بعض المحققين عن حيل الخفاف أنه لا يثبت ويحل العين حتى أن

ما لو قال ثوباً فله
يقضى كونه ملكاً كما
سجيء (فإن دخل)
اللام على عين أى
ذات (أو على) فعدل
لا يقع ذلك الفعل (عن
غيره) أى لا يقبل النيابة
كأكل وشرب ودخول
وضرب الولد بخلاف
العبد فإنه يقبل النيابة
(اقتضى) دخول اللام
(ملكه) أى ملك المخاطب
للمخاطب عليه لأنه كال
الاختصاص (يثبت في)
أن بعث ثوباً إن باع
ثوبه بلا أمره هذا نظير
اشمول على العين وهو
الثوب لأن تقديره إن
بعث ثوباً وهو مملو كالأمر
نظير دخوله على فعل
لا يقع عن غيره فذكره
بقوله (وكذا) أى مثل
ما مر من اشتراط كون
المخاطب عليه ملكاً للمخاطب
قوله (إن أكلت لك
طعاماً) أو شربت لك
شرباً (اقتضى) أن يكون
الطعام (والشرب
ملك المخاطب) كإلى
أن أكلت طعاماً لأن
اللام هنا أقرب إلى
الاسم من الفعل والقرب
من أسباب الترجيح وأما
ضرب الولد فلا يصح
فيه حقيقة الملك بل يراد
الاختصاص به (وإن
نوى غيره) أى ما مر
(صدقت فيما) فيه
تشديد (عليه) قضاء ديانة ودين فماله ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا تأتي في الدين بالله لأن الكفارة لا مطلب لها
كما مر (قال إن بعته أو ابتعته فهو حر عقده) عليه بيعاً (بالحيار لنفسه حث) ٣ مطلب قال إن بعته أو ابتعته فهو حر عقده

اشترى ثيابا بالبيع اه قلت لمكته خلاف ما في المتون **(قوله)** لوجود الشرط أي مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندها واما عنده بالمبيع وان خرج عن ملك البائع لم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالخبر عند الشرط فصيكره قال بعد الشراء أنت حر ولو تجر المشتري بالخيار لنفسه العتق ثبت الملك السابق عليه فكذا اذا علق وتعمه في التهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عنده بالخيار الاجنبي أو لنفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عنده بالخيار الاجنبي **(قوله)** ولو بالخيار لغيره لا يعني لو باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يثبت أما الاول فلانه بات من جهته فلا يعتق بخر وجهه عن ملكه وأما الثاني فلانه باق على ملك بائعه كما في الجرح عن الذخيرة ولا يصح أن يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبي لان الخالف يثبت بائعا ومشترا وأوله **(قوله)** وان أجيز بعد ذلك مريب بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعني هذا اذا رد العقد من له الخيار وكذا ان أجيز في صورتين أما في الأولى أعني ما اذا باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر بخر وجهه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الأولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانخلت العين بالعقد أفاقه فظاهر قلت وهذا يصلح حيلة الخالف وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه **(قوله)** في الأصح لا من صرح بتعجيله وانما قال في البصر سواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز ويذكر الجعالي أنه اذا أجاز البائع البيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستندا الى وقت العقد بدليل أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فتأمل **(قوله)** كالقوله الخ تشبيه في عدم الخشوع ببيان ثلثه التقييد بتعليق البيع أو الشراء قال الزبلي بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكك فان حثرت لا يعتق به عنده لان الشرط وهو المال لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعنده ما يعتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اه قلت وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجاز أو بطل الخيار أو مضى مدته لم يحقق الشرط وهو الملك كالأجنبي فيعتق عند النكاح أفاده **(قوله)** لا له لو قال ان بعته أو اقتصر على البائع لان المشتري اذا حثرت بشرطه بالخيار فحتمه بشرطه البتة لا في الأصح أفاده **(قوله)** وتعلل عبارة الزبلي وينبغي أن تغل **(قوله)** في المستثنى ههنا بعته أو بعته ح **(قوله)** بالبيع أو الشراء كذا في أغلب النسخ التي رأيناها بالعطف أو وفي بعضها بالواو لا يناسه افراد الفاسد ولانه من لما يثبت في المستثنى وهو أحد ههنا مجموعهما **(قوله)** الفاسد قال في البحر وهو يحمل لا بد من بيانه أما في المسئلة الأولى وهي ما اذا قال ان بعته فانت حر فباعه بغير فاسد فان كان في يد البائع أو في يد المشتري غائبا عنه بأمانة أو رهن يعتق لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غائبا فمضمون نفسه لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو حر فاشترته فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد يعتق لانه صار قابضا لعقب العقد فلكه وان كان غائبا بيته أو نحوه فان كان مضمونا بنفسه كالمقصور يعتق لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصير قابضا لعقب العقد كذا في البدائع اه **(قوله)** والموقوف أي ويثبت بالموقوف في حلقه لا يبيع بان يبيعه لغائب قبل عتقه فضولي أو لا يشتري بان اشتراه ببيع فضولي فله يثبت عند اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بخر ونهر أي حيث قال وصوره المسئلة أن يقول ان اشتريته بعد فهو حر فاشترى عبدا من فضولي يثبت بالشراء ثم قال وعن أي يوسف انه يصير مشتريا عند الاجازة ككناسه أو موفاه أن ما في الحر رواية وأن المذهب حتمه بالشراء أي قبل الاجازة لا عندها مستندا كإجازته الخشوع ببطل ما في تخيص الجامع ويثبت الشراء من فضولي أو بالخر أو بشرط الخيار اذا الذات لا تختل لخلل في الصفقة اه قال شارحه القاري لان شرط الخشوع وحده هو ذات البيع بوجوده من أهله في محله وان لم يقد الملك في الحال مانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسدة في الثاني والثالث وافادة الملك في الحال صفة البيع لانه فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع أنهم لم يعرفوا الاحكام ولا الصحيح

لوجود الشرط ولو
بالخيار لغيره لا وان
أجيز بعد ذلك في
الأصح كما لو قال ان
ملكته فهو حر لعدم
ملكه عند الامام
(و) قيد بالخيار لانه (و)
قال ان بعته فهو حرقابه
بيعا صحيحا لا خيارا
يعتق (ز) والملك
وتصل اليمين لتحقيق
الشرط زبلي (ويثبت)
الخالف في المستثنى
(ب) البيع أو الشراء
(الفاسد والموقوف)

لا الباطل لعدم الملك وان فضه (١٣٦) ولو اشترى مدبراً أو مكاتباً بالبحث الاجازة قاض أو مكاتب (فرع) قال لأمته ان بعته منك

والفاسد متى وجدت الذات لا تختل لخلل وجد في الصفات اهـ فافهم (قوله لا الباطل) أي كما لو اشترى عبته أو دمه فلا يبحث لعدم مركز البيع وهو مبادلة مال بـ مال ولهذا لا يعمل المبيع بخلاف ما لو اشترى بخمر أو خنزير لانهما مال متقوم حتى في حق بعض الناس الآن البيع بهما فاسد لاستراطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأشبه سائر البيوع الفاسدة كذلك في التخصيص وشرحه (قوله الاجازة قاض أو مكاتب) لان المتأخر زال بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجازة المكاتب انقضى الكفاية فارتفع المتأخر فتم العقد بمجرد من قوله زال بالقضاء تعلم أن استعمال الامانة في القضاء من باب عموم المجاز اهـ قلت وفي شرح التخصيص ما يفيد انه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزبلي نحو ما في البحر وفي الثانية اذا بيع المكاتب رضاه جاز وكان فسخاً للكتابة اهـ (تتمة) قال الزبلي ولو حلف أن يبيع هذا الحر فباعه بل ان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه قد عُدل الباطل وكذا الحر فوأم الولد عن أبي يوسف ينصرف الى الصحيح لا مكمله بآراء ثم السبي (قوله والفرق في الظهريه) وهو أن الولد ممن الزوج والنسب من الأب مقدم فبيع عاتق مقدمه أو لا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كما في المهر وبما به كما أفاده بعض المحققين أنه لما باع نصفهما من الزوج صارت أم ولد قبل الحرام وهو العتق فلا تعق على البائع لانها أم ولد غيره وكذلك يثبت النسب من الأب فتعق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعيم كما يفيد قول النهر لان بالنسب لا يبحث بالفاسد سواء عتقها أو لم يعتقها هو الصحيح كما في الثانية (قوله وكذا وحلف لا يصلي الخ) قال في التتارخانية عن خلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يقترب به الى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله أو لا يبيع) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر المصنف آياه فيما سأل ليس في محله ح (قوله ولا يثبت بالفاسد) أي الذي فسد بمقارن كالصلاة بفطر طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع فيعتبه على التفصيل الآتي وستكلم عليه ح (قوله فلا تعق به البين) حتى لو تزوج فاسد أو صلى كذلك ثم أعاد صحته جازحت (قوله والله) أي الملك يثبت بالفاسد اذا اتصل به القبض (قوله والهبة والاحارة كبيع) قال في البحر وقد مثله له لو حلف لا يهب فوهب هبة غير مقسومة بحث كفي الظهريه فعلم أن فاسد الهبة كصحها ولا ينجي أن الاحارة كذلك لانها بيع اهـ أي بيع المنافع (قوله كان تزوجت أو صمت) كان المناسب أن يقول كان كنت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لان أداة الشرط تنقلب بمعنى الماضي الى ٢ الاستقبال غالباً فاذا أراد معنى الماضي جعل الشرط كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قصده قد لان المستقبل من كان الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكنفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة ذكره المحقق الرضوي والظاهر ان هذا أغلبي أيضاً بدليل قوله تعالى وان كنتم جنساً فاطهروا والا ان يقال ان كنتم بمعنى صرتم كما في فكانت هاء أي صارت (قوله لانه إخبار) أي فلا يقصد منه الدخول والتقرب كما في البحر ولان ماضى معرف معين والصيغة في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب والصفة في الغائب معتبرة مخرج التخصيص (قوله لانه النكاح المعنوي) خص بالتعليل النكاح لانه المحدث عنه أولاً ومثله غيره والمعنوي اسم مفعول من عني بمعنى قصد عبه تبعاً للجر عن البدائع والمحقق في الاستعمال معنى بدون وأمثل مرعى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال في شرح التخصيص الآن بنوى نكاحاً أو فعلاً صححاً في الماضي فيصعد ذبابة وقضاء وان كان فيه تنقيص عليه لانه بنوى حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة ما أمكن وان بنوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان بنوى المجاز فافهم من التغليب وبحيث المجاز أيضاً لان فيه ما في الفاسد وزيادة اهـ (قوله فلا يبحث بالمعقود) لجواز بيعه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن الا من حيث ان المعلق عتق المخاطب وفي الاول طلاق الزوجة أو عتق عبداً آخر (قوله أو استولد) هذا خاص بالامة ولا يناسب فسخ الكاف والتام في ان لم يعمل فانت حر الآن راديه الشخص الصادق بالذكر والانتفى (قوله ولا يعتبر الخ) فيسل وقوع اليأس في الامة والتدبير ممنوع لجواز أن ترتد نفسي فبذلك الخالف وأن يحكم القاضي ببيع الخ من غير وأجيب بان من المشايخ من قال لا نطلق لهذا الاحتمال والأصح ما في الكتاب لان ما فرض أمر متهم من غير

شياً فانت حرة فباع نصفهما من زوج وولدت منه أو من أبيها يقع عتق المولى ولو من أجنبي وقع والفرق في الظهريه (و) انما يقصد بالبيع لانه (في حلقه لا يتزوج) امرأه أو (هذه المرأة) فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح (وكذا لو حلف لا يصلي أو لا يصوم أو لا يبيع لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحلال ولا يثبت بالفاسد فلا تختل به البين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاحارة كبيع (ولو كان) ذلك كله (في الماضي) كان تزوجت أو صمت (فهو عليها) أي الصحيح والفاسد لانه إخبار (فان عني به) الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي بدائع (ان لم أبيع هذا الرقيق فكذا فاعتق) المولى (أو دبر) رقيقه تدبراً (مطلقاً) فلا يبحث بالمعقود (أو استولد) الامة (بحث) لتحقيق الشرط بفوات محلة البيع حتى لو قال ان لم يعمل فانت حر ففدراً أو استولد عتق ولا يفسر تكرار ارق باردة لانه

مروم (قالت) امرأته (تزوجت على فقال كل امرأة على طلاق طلقت المحلقة) بكسر (١٣٧) الام وعن الثاني لا ويصححه السرخسي

وفي جامع قاضيان وبه أخذ عامة مشايخنا وفي النخسرة ان في حال غضب طلقت والا لا ولو قيل له آلت امرأته غير هذه المرأة فقال كل امرأة في فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول (قرو) يتفرع على الحث لفوات المحل بخوان لم نصي هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسره أو ان لم تنصي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلقت قال لمحرمة ان تزوجت فكسرت فقلت فوجها حث لا ينص عنه تصرف الى ما يتصوره حلف لا يتزوج بالكوفة عقد خارجها لان العتبر مكان العقد ان تزوجت بها فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ناسا لا تطلق اعتبارا للقرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من نبات فلان ليس لفلان بنت لا يحث عن ولدت بجر (النكرة) تدخل تحت النكرة (المعرفة) تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا

في غاية البيان في الجواب عن الامه أو نقول ان الحالف عقد عينه على الملك القائم لا الذي سوجد (قوله طلقت المحلقة) أي التي دعت الى الحلف وكانت سببا فيه بجر وهذا اذا لم يقل مدامت جنة لان كل امرأة ذكره واختابه معرفة بناء الخطاب فلا تدخل تحت النكرة شرح التخصيص (قوله وعن الثاني لا) أي لا تطلق لانه أخرجه جوابا فينطبق عليه ولان غرضه ارضا وهو بطلاق غير حافتيه وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ابحاثها حين اعترضت عليه ومع التردد لا يصلح مقدا ولو نوي غير هادق ديانة لا قضاء لانه تخصص العام بجر (قوله ويصححه السرخسي الخ) وفي شرح التخصيص قال البرزوي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي النخسرة الخ) حيث قال وحكي عن بعض المتأخرين أنه ينبغي أن يحكم الحال فان جرى بينهما قبل ذلك خصومة تدل على أنه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليها والا فلا قال شمس الأئمة السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا توافق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين رواية أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا تدل على أنه قصد بجر الجواب وارضاءه لا ابحاثها بخلاف حالة الغضب وفي ذلك افعال كل من القولين فينبغي الأخذ به (قوله لا يحتمل هذه المرأة) لان كلام الزوج في المستثنى معنى على السؤال وانما يدخل في كلامه ما هو زوجه في السؤال ولغذا امرأته في المسئلة الاولى يتناولها بخلاف لفظ غير هذه في المسئلة الثانية فانه في الأخيرة (قوله لفوات المحل) أي المذكور في مسئلة ان لم ابع هذا الرقيق الخ فكان الاولى كذلك ههنا كما فصل في الحر والنهر (قوله فكسره) أي على وجه لا يمكن التسلمه الان بسبيل جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) أي بطلان البين باستعمال البر كما اذا كان في الكوفة ففصل على ما مر نهر وأراد بطلانها بطلان بقائها وقال في التبر أيضا وكان ذلك في الحمام عين الفور والافقود الحمام بعد الطيران يمكن عقلا وعنده تقديره (قوله قال لمحرمة) أي نسايا ورضاها ومصاهرة ط (قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليها فانما يحل له في الجلة قال في التتارخانية لو قال ان تزوجت الجدار أو الجمار فعسدي حولا تنقذ عينه أي لا يغير محل أصلا وفيها قال لا حثية فان تكفلت فانت طالق تصرف الى العقد ولو لامرأته أجاز به قال الوطه حتى ولو تزوجها بعد الطلاق أو العتق لا يحث (قوله عقد خارجها) أي نفسه أو كسبه فاذا كان في الكوفة وعقد كسبه خارجها لا يحث كافي الحاشية عن جبل الخلف (قوله لان العتبر مكان العقد) فلو تزوج امرأته بالكوفة وهي في البصرة وزوجها منه فوضو في بلا أمرها فاجازت وهي في البصرة تحت الحالف ويعتبر مكان العقد زمانه لا مكان الاجازة زمانها خاتبة (قوله اعتبارا للقرض) فان غرضه غيرا معه (قوله لا يحث عن ولدت) قال الصدر الشهيد هذا موافق قول محمد أماما وافق قولها ما فقد ذكر في الجامع الصغير أن من حلف لا يكلم امرأته فلان وليس لفلان امرأته ثم تزوج امرأته وكلها الحالف حث عند هذا خلافا لمحمد وفي الحق والفتوى على قولها نازخانية (قوله النكرة تدخل تحت النكرا فالخ) المراد بالنكرة ما يشمل المعرف من وجه كالعالم المشاركة لا غيره في الاسم وكماضاف الى الضمير اذا كان تحتها فمراد مثل نسايا طوائف كالمظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الأخيرة ما كان معراف من كل وجه وهو ما لا يشركه غيره في ذلك كالمشاركة كنهذا الدار وهذا الصبب المضاف الى الضمير كداري وعبدى وأما المعرف بالاسم كمحمد بن عبد الله والمضاف اليه كدار محمد بن عبد الله فانه يدخل تحت النكرة لان الاسم لا يقطع الشرك من كل وجه ولذا يحسن الاستقهاهم فيقال من محمد بن عبد الله فقي فيه نوع تنكير في حيث التعريف يخرج عن اسم النكرة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزوج لا لانه لا احتمال للزوج هنا ولا يرد أيضا كل امرأته تزوجها مدامت عمر حية فهي طالق حيث لا تطلق عمره لذات زوجها لان عامة الشايخ على تقيده ما اذا كانت مشار اليها بان قال عمره هذا لا دخلت تحت اسم امرأته ولا الاسم والنسب وضعا تعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه بالاشارة كافي الشهادة وعمام الكلام على ذلك في الأخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو اذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كإياي (قوله

والدارية أو لغيره) أشار بالتعميم إلى خلاف الحسن بن زباد حيث قال إن الدار لو كانت له لا يبحث لأن الإنسان لا يمنع نفسه من دخول دار نفسه والجواب أنه قد يمنع نفسه تعظيماً وبخوة كما في شرح التلخيص (قوله لا تنكح) أي لا تنكح الحالف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار إليه لأن الدار وإن ذكرت بالإشارة إليها لم تعين مالكها بخلاف الإشارة إلى جزءه كهذا الرأس كما يأتي (قوله لا تحنط الحالف) كان المناسخ زيادة والمخاطب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ لا تحنط بالمالك وهي أولى (قوله لا تعز فيه) أي من كل وجه لأن بقاء التمسك وكاف المخاطب لا يدخل فيه ما غيره مما فلا يدخل تحت النكحة وهي أحد الآن بنوى دخول نفسه والمخاطب لأن أحد شخص من بني آدم وهما كذلك وكذا القول إن ألبست هذا القميص أحد أفانت طالق لا يدخل الحالف فلا يبحث إذا ألبس نفسه إلا بالنسبة وكذا القول لبعده أعنت أي عسدي شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعنت نفسه لا يبحث لأن الضمير المستتر في أعنت معرفة فلا يدخل تحت أي لأنها وإن كانت عند الخاتمة معرفة بالإضافة إلا أنها منزلة النكحة لأنها تعصب النكحة لتمام مثل أي رجل ومعنى مثل أي كما يأتي بعرضه لأن المعنى أي واحد منكم ولأن الأمر بالاعتناق توكيل فلا يدخل المأمورية بقولها رجل زني من شئت ليس له أن يزوجه من نفسه وتعمامه في شرح التلخيص (قوله فسكان) أي الحالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بقاء الإضافة أي أقوى تعز بقاء من تعز بقاء الإضافة (قوله إلا بالنسبة) أي لو بنوى دخول المعرف تحت النكحة فأنها أشبهه وغيره كما مر فبحث قال في الخيرة لا بنوى الحجاز وفيه تغلط عليه فبحث عما بنوى ويبحث بغيره لأنه الظاهر في القضاء (قوله وفي العلم) لأهمية الاستثناء لما قدمناه من أن المراد بالمعرفة ما كان معرفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركة غيره (قوله دخل الحالف ولو هو كذلك) أي لو كان اسمه محمد بن أحمد أو الغلام فإذا كان غلامه بحث وأما لو كان الحالف غيره فإنه يبحث بالاولى لأنه منكر من كل وجه (قوله لحواز استعمال العلم في موضع النكحة) أي من حيث إن المسمى بهذا الاسم كثير فصار كما قال من كلف غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك لم يعين الحالف فصحه دخوله تحت النكحة التي هي أحد (قوله إلا المعرفة في الجزاء) وكذا عكسه وهو المعرفة في الشرط فأنها تدخل تحت النكحة في الجزاء أو حاصله كما في شرح التلخيص أن المعرفة لا تدخل تحت النكحة إذا كانت في جملة واحدة فلو في جنتين لا يمنع دخوله إلا أن الشيء لا يتصور أن يكون معرفاً من كل وجه وأحد بخلاف الجنتين لأنها كالكلامين ففي أن دخل دارى هذه أحد أفانت طالق فدخلتها هي طلق لأنها وإن كانت معرفة بقاء الخطاب إلا أنها وقعت في الجزاء فلم يمنع دخوله تحت نكحة الشرط وهي أحد وفي قوله لها إن فعلت كذا ففساى طوالت ففعلت المخاطبة تطلق معهن لأنها معرفة في الشرط فجاز أن تدخل تحت الجزاء أو تكون منكر في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء اهـ وبه علم أن نساق نكحة عتوان أو أضيف إلى الضمير لأن المراد بالنكحة ما ليس معرفاً من كل وجه وهذا كذلك ولذا أصبح الاستفهام عنهن فيقال من نسألك كما مر في العلم (قوله لأن المعرفة الخ) عليه لقوله لم يبحث المراد بالمعرفة بقاء التمسك في دارى وقوله لا تدخل تحت النكحة أي التي في جملتها ٢ (قوله ويجب حج أو عروما شيا الخ) أي استعسا أو علة في الفتح بأنه تعزف أو يجب أحد التمسكين بفسار فيه مجاز التواضع حقيقة عرفة مثل ما لو قال على تحة أو عرومة أو الألفاس أن لا يجب به شيء لأنه الزم ما ليس بقرعة واجبة وهو المشى ولا مقصودة اهـ وقد مرنا أول الأيمان في بحث التندر أن مثله التندر بفتح فاته عبارة عن التندر بفتح شاة وقد مرنا أن صيغة التندر تجتمعت البين كما مر بيانه في آخر كتاب الصوم فلذا ذكرنا مسائل التندر في الأيمان فافهم (قوله من يلد) قال في التهرثم إن لم يكن عكة لزمه المشى من يشه على الرامح لأن من حيث يحرم من المقات والخلاف فيما إذا لم يحرم من بيته فإن أحرم منه لزمه المشى منه اتفاقاً وإن كان عكة وأراد أن يجعل الذي لزمه محاقفه يحرم من الحرم ويخرج إلى عرفات مما شأنا إلى أن يطوف طواف الزيارة تكفيره وإن أراد أن يسقطه بمرقة عليه أن يخرج إلى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشى في ذهابه خلاف والوجه يقتضي أنه يلزمه الخروج إلى الحل بالزعم من يلدته مع أنه ليس محرم بالذهاب إلى محل الأحرام أدرهم منه كذا هذا اهـ والله به

الحالف بحث لتكثيره ولو قال دارى أو دارك لا بحث بالحالف تعز بقاء وكذا القول إن من هذا الرأس أحد وأشار إلى رأسه لا يبحث الحالف بحسه لأنه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى من بقاء الإضافة بحر وذكره المصنف قبيل باب البين في الطلاق معر بالاشياء (الا بالنسبة وفي العلم) كان كلف غلام محمد بن أحمد أحد فكذلك الحالف لو هو كذلك لحواز استعمال العلم في موضع النكحة فلم يخرج الحالف من عموم النكحة بحر قلت وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكحة إلا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكحة التي هي في موضع الشرط كان دخل دارى هذه أحد أفانت طالق فدخلتها هي طلق ولو دخلها هو لم يبحث لأن المعرفة لا تدخل تحت النكحة وتعمامه في القسم الثالث مسن أيمان الظهيرية (ويجب حج أو عروما شيا) من يلد

٣ مطلب

قال على الشيء إلى بيت

الله تعالى والكعبة

مطلب ان لم يجز العام
فانت حر فشهد انصره
بالكوفة لم ينعق
مطلب شهادة التي لا تقبل
الافى الشروط
مطلب حلف لا يصوم
حنت بصوم ساعة

(في قوله على المشي
الى بيت الله تعالى أو
الكعبة وأراق دمان
ركب) ادخله النقص
ولو اراد بيت الله بعض
المساجد بلزمه شي (ولا
شي يعني الخروج) أو الذهاب
(الى بيت الله والمشي الى
الحرم أو) الى المسجد
الحرام أو باب الكعبة
أو ميابها (أو الصفا
أو المروة) أو مضلة أو
عرفة لعدم العرف
(لا يعتق عبدا قبل له
ان لم يجز العام فانت حر)
ثم قال حجت وأكبر
العبد وأني شاهدين
(فشهدا بغيره) لاخصته
(بكوفة) لم تقبل لقسامها
على نفي الجواز انقصه
لا تدخل تحت القضاة
وقال محمد يعتق ورجحه
الكال (حلف لا يصوم
حنت بصوم ساعة بنية)
وان أفرط لوجود شرطه
(ولو قال) لا أصوم (مضوما)
أو وما حنت يوم) لانه
مطلق فصيرف الى
الكامل (حلف لا يصوم
هذا اليوم وكان بعد
كله أو بعد الزوال حجت)
البيان (وحث للعال)
لان البيان لا تعتد العصة

لصاحب الفتح وتبعه في الجرايض (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك
تصدق بقدره ط (قوله لا دخله النقص) أي فيما التزمه (قوله والمشي الى الحرم وإلى المسجد الحرام)
هذا قوله وقال الزم في هذين أحد التسكين والوجه أن يحمل على أنه معروف بعد الامام بالحب والتسليم فما
فقال به فترفع الخلاف فحققه الفتح وتبعه في الجروغره (قوله لعدم العرف) عليه لجميع ما تقدم فليس
الفاوق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أي عند ههنا فاستعمل على النفي لان المقصود
منه اني اجمع لاثبات النقص لانها لا مطالب لها فصار كذا شهدوا انه لم يجمع غاية الامر أن هذا النقص مما
يحيط به علم الشاهد لكنه لا يميز بين نفي وتبنيها اذ به وسامه انه لا يفصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد
فقبل الشهادة أو لا فلا بل لا تقبل على النفي مطلقا ثم تقبل على النفي في الشروط حتى أقال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يدخلها قبلت وبغض بعته كافي البسوط وأورد أن ما نحن فيه
كذلك وأجيب بانها قامت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت النفي ضمنوا وعرضه في الفتح بان العبد
كالحاقه في التخصيص لاحقه في الخروج فإذا كان مناط القبول كون الشهود به أمرا وجوديا معتقنا
لاديه كذلك يجب قبول شهادة التخصيص المتضمنة للنفي بقول محمد وأوجه اه وتبعه في الجرو والنهر لكن
أجاب المقدسي في شرحه بان الشهادة بعدم الدخول أولت بالخروج الذي هو وجودي ضرورة وفي الحقيقة
المقصود أن الخروج يمكن الاحاطة به لا ريب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي نفي محصور
بخلاف التخصيص بالكوفة ليست ضد الجميع على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامته وهي مائة كما قالوا في المشرق
والغربة فاقبل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي اذ هو الاسأل عن الفطر على قصد التقرب
وقد وجد عام حقيقة وما زاد على أدنى أسأل وفيه فهو ترك الرأى شرط ولانه بعد الشرع في الفعل اذا
تمت حقيقته بسى فعلا ولذا نزل ابراهيم عليه السلام بأفعال مختلفة كالصلاة كما يأتي فتح وعرض بان الصوم
الشرعي أقله يوم وأجيب بانه يطلق شرعا على مادونه ودفع بان المطلق ينصرف الى الكامل قلت جوابه أن هذا
لو قال صوما كما يأتي أمادون تصريح بمصدر أو ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت لا فلا ولهذا يقال في الشرع
والعرف انه صام ثم أفرط فيصن لوجود شرط الحنف قبل الافطار ثم لا يرتفع بعد تحققة فافهم ثم اعلم أن
ما ذكره المصنف هنا كصفة المتن مخالف لما قدمه في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على
الصحيح دون الفساد كما قدمناه وكتب أجبت عنه في باب نكاح الرقيق بان المراد المصحح ما وجدته حقيقة
الشرعية على وجه العصة فلا يصير عرض الفساد بذلك وفيه ما ذكرناه عن الفتح من التعليل وعليه
ف قوله دون الفساد احتراز عن الفساد ابتداء كالمؤوى الصوم عند الفجر وهو أكل أو شرع في الصلاة محدثا
فلتأمل ثم رأيت في الفتح ما يفيد المناقاة بين القولين حيث استشكل المسئلة المارة ثم أجاب بان ما هنا
أصح لانه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد أسطر أجاب مستندا الى نسخة من المراد بالفساد ما لم يوصف
بوصف العصة في وقت بان يكون ابتداء الشرع غير صحيح وقال به يرتفع الاشكال وتبعه في الجرو والنهر وهذا
عن ما فهمته من الاشكال والحوار والحمد لله على الهام الصواب (قوله لانه مطلق الخ) عليه لثنتين أي فلا
يراد باليوم بعضهم وكذا في صوم لان المراد بهما المعتبر شرعا فافهم قال في الفتح أما في ما ظاهرو وكذا في صوما
لانه مطلق فنصرف الى الكامل وهو المعتبر شرعا ولذا أقال لو قال لله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع
وكذا اذا قال على صلاتي تجبر كعتان عندنا لا يقال المصدر مذ كوربه كرا الفعل فلافق بين حلقه لا يصوم
ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يحنث في الاول الا اليوم لانه يقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثر في غير
تحقق الفعل بخلاف الصريح فانه اختياري يرتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال اه (قوله لان البيان الخ)
جواب عما أورس أن البيان هنا حجت مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح ان ارادنا كلامنا كان
في المطلق وهو لفظ نوما ولفظ هذا اليوم مقيد معروف وانما تنكس هذه المسئلة والتي بعد ما على قول أبي حنيفة

ومحمد لان التصور شرعاً متفق وكونه ممكن في صورة أخرى وهي صورة التسان والاستحاضة لا يقيد بحيث
كان في صورة الخلف مستحسلاً شرعاً لانه لم يخلف الاعلى الصوم والصلوة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف
فظهاره **(قوله)** كصوره في الناسي أي في الذي أكل ناساً فان حقيقة الصوم وهي الاستحاضة عن المفطرات غير
موجود مع أنه اعتبره الشارع صائماً افتقد وجد الصوم مع الأكل وهذا نظير قوله بعداً كله وأما قوله أو بعد
الزوال فلم يوجد له نظير والناسي لا يصلح نظيره وعن هذا قال في النهروانت خير بأن تصوره فيما اذا خلف
بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اهـ قلت ويحجب بان المراد ما كان تصوره مع فقد شرطه وقد وجد
ذلك في الناسي والافرق بين شرطه شرط قطع ذلك نظيره اهـ ويدل لما قلنا في الذخيرة من أن المراد بالتصور
بعد الزوال وبعد الأكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحسلاً لا ترى كيف شرعه بعد الأكل
ناسياً وكذلك الصلاة مع الخوض تصور لأن الخوض ليس الادور والدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة لا ترى أن
الصلاة في حق المستحاضة مشروعة وشرط إقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسألة الكوز
الحج اهـ ملتصقة قلت بهذا يجب عن اشكال الفتح لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحسلاً بشرع عال هذه الشواهد ثم
يقوى اشكاله ما قدمه الشارع في بحث مسألة الكوز أن لم تصلى الصبح غدا فانت كذا لا يثبت بحضنها بكرة في
الاصح وعزافه في البحر هناك لا يثبت وقال هنا فينبذ لا يثبت في مسألة الصوم أيضاً الصبح قال لكن جزم
في المحط لا يثبت فيها وفي الظهيرة أنه الصبح اهـ فافهم **(قوله)** كافي الاستحاضة فأنها افتقد معها شرط
الصلوة مع حكم الشارع عليها بالاحدية فلم أن شرعها مع فقد شرطها غير مستحسلة بمعنى أنه تعالى لو شرعها مع
الخوض لا يمكن كما مر فلا يرد اشكال الكمال فافهم **(قوله)** لا محل للقول أي المحطوف عليه بقوله لا شرعاً
هذا الكوز والحال أنه لا ما فيه **(قوله)** ركعة أي استحساناً لان الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فالمراد بأنها
لأنها صلاية بمعنى لم يوجد تمام حقيقتها والحقيقة تنقسم بانقسام الجزع بخلاف الصوم أنه ركن واحد ويكرر
بالجزء الثاني وأورد أن من أركان الصلاة العدة وليس في الركعة الواحدة فيجب أن لا يثبت وأوجب بانها
موجودة بعد رفع رأس من السجدة وهذا غاية بناء على توقف الخشوع على الرفع منها والأوجه خلافه على أنه لو لم
فليست تلك السجدة هي الركن والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقدم ذكرنا ذلك على ما تقدم وانما
وجبت الخمسة فلا تعتبر كافي حق الخشوع ففتح ملخصاً قال في النهروانت ما شرع الأركان وهو ظاهر في توقف
خشوعه على التواضع في الركعة وإن كانت ركناً زائداً وعرضا أساساً وقيل يثبت بدونها بحكمها في
الظهيرية **(قوله)** بنفس السجود أي بوضع الجبهة على الأرض تمام حقيقة السجدة وبأنه توقف على الرفع
وهو الوجه كافي الفتح **(قوله)** في الركعة تقدم أن الصلاة تنقسم بوجود الأركان الأربعة لكن اذا قال
ركعة فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وبأن الركعة الأولى من شع فلو صلى ركعة ثم تكلم
لا يثبت لانها صورة ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الظهيرية لأنه ماضى ركعة لانها ابتداء أولي ركعتين
خشع بالركعة الأولى قال في البحر وقد علم بما ذكرنا أن النهي عن التبرأ مانع لصحة الركعة وهي تصغير
البرزخ تأنيث الابتداء وهو في الأصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للثاني اهـ **(قوله)** وإن لم يقبل الخ مأخوذ
من الفتح حيث قال حلف لا يصلي صلاة فهل يتوقف خشوعه على تهوده فقد التزم بتهدئه الركعتين اختلفوا فيه
والظاهر أنه اعتد به على غير الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يثبت قبل الفعل لما ذكرته أي من
أتمها ركن زائد وإن اعتد به على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يثبت حتى يتعد اهـ وفي
النهي عن العناية بان الصلاة لا تعتبر شرعاً بدونها وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتتمامها شرعاً لا يكون
إلا بالعدة ثم قال بعد ذلك ما في الفتح وتوجيه المسئلة بهدس في العناية بها وحاصلها أنه لا بد من العدة مطلقاً
وهذا كله متواف في البحر عن الظهيرية حيث قال والظاهر والاشبهان اعتد به على شجر الفعل وهو أن
حلف لا يصلي صلاة لا يثبت قبل العدة وإن اعتد بها على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وإن كان من
ذوات الأربع خشع ولو حلف لا يصلي الظهر لا يثبت حتى يتشهد بعد الأربع اهـ لكن فيه شبهة لما قلنا

بل التصور كصوره في
الناسي وهو (كأول)
لاحر أنان لم تصلي اليوم
فانت كذا خلاصت
من ساعتها أو بعد
ما صلت ركعة) فان
العين تصح وتطرق في
الحال لان دور الدام
لا يمنع كافي الاستحاضة
بخلاف مسألة الكوز
لان محل الفعل وهو
الماء غير قائم أصلاً فلا
يتصور بوجه (وحيث
في لا يصلي ركعة) بنفس
الصعود بخلاف ان
صليت ركعة فانت حر
لا يمتنع الأبا في شفع
لتحقق الركعة (وفي)
لا يصلي (صلاة ترفع)
وان لم يقعد بخلاف
لا يصلي الظهر مثلاً فإنه
يشتتر (الشهادة و)
خشع (في لا يوم أحدا
بافتداء قوم

مطلب حلف لا يصلي
خشع ركعة
مطلب حلف لا يوم
أحدا

بعدمشروع وان وصلته
 (قصداً لا يؤم أحداً)
 لانهماهم (وسدق بانه)
 فقط (ان يؤم) أي أن
 لا يؤم أحداً (وان
 أشهد قبل شروعه)
 أنه لا يؤم أحداً
 (لا يحسن مطلقاً) لا ديانة
 ولا قضاء وصح الاقتداء
 ولو في الجمعة استحصانا
 (كما لا يحسن) (وامهم
 في صلاتها نازلاً وصحة
 التساوة لعدم كمالها
 بخلاف النافلة) فانه
 يحسن وان كانت الامامة
 في النافلة منياعها
 (فروع) ان وصلت
 فانت حر قال صليت
 وانكسر لولي يعنى
 لا مكان الوقوف عليها
 بلا حرج قال ان تركت
 الصلاة قطعت فصلتها
 قضاء طلت على الاظهر
 ظهيرة * حلف
 ما أترسلان وقتها
 وقد نام فقضاها استظهر
 الباقي عدم حنشه
 لحديث فان ذلك وقتها
 اجتماع حدثان فالطهارة
 منها * حلف بصلين
 هذا اليوم خمس
 صلات بالجماعة وبجماع
 امراته ولا يغتسل
 يصلى العجر والظهر
 والعصر بجماعة ثم
 يجامعها ثم يغتسل كما
 غربت ويصلى المغرب

لا فرق يظهر بين قوله لا أصلى الفرض وقوله لا أصلى الظهر مثلاً تأمل وفي التارخانة لو حلف لا يصلى الظهر
 أو العجر أو المغرب لا يحسن حتى يقعد في آخرها أو يظهر لي أن الواجب ما في العناية كما عرج الزهر يظهر منه
 أيضاً بشرط القعدة في قوله لا أصلى ركعة والافهى صورة ركعة لا ركعة حقيقة تأمل (قوله بعدمشروع)
 متعلق بقصد (قوله وان وصلته) لكن الذى في نسخ المتن المحرر صدق بلاؤف تكون ان شرطه وجوبها
 صدق (قوله لانهماهم) أي فى الظاهر قال فى الظهيرة وقصده أن لا يؤم أحداً أمر بينه وبين الله تعالى ثم
 قال وذكر التالفي أنه اذا نوى أن لا يؤم أحد فاصلى خلفه رجلان حازت صلاتهما ولا يحسن لا بشرط الحائض
 أن يقصد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يحسن قضاءه أيضاً فى المسئلة قولان ويظهر لى الثاني لأن
 شروعه وحده أو لأظهاره في أنه لم يرد الامامة وصحة اقتداء نهيها لا يلزم منها نية ولذا أو شهد لم يحسن مع صحة
 اقتداءهم لانه الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط فيها
 الجماعة وقد وجد فتح وعسارة الجهر عن الظهيرة وكذلك لوصلى هذا الحالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا
 اه ومقتضاه أنه ان أشهد لا يحسن أصلاً والاحتى قضاء لا ديانة ان نوى لكن فى البراز يقولوا أشهد قبل دخوله
 فى الصلاة فى غير الجمعة أن يصلى لنفسه لم يحسن ديانة ولا قضاء اه ومفهومه أنه فى الجمعة يحسن قضاء وان
 أشهد ولعل وجهه أن الجماعة شرط فيها فاقادمه عليها ظاهراً في أنه أم قها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال فى
 الظهيرة لان عينه انصرف الى الصلاة المطلقة اه أى والمطلقة هي الكاملة ذات الكوع والسجود وما
 يحسنه فى الفتح من أنه ينبغي اذا أم فى الجنائز ان أشهد صدق فيها والافى الديانة خلاف المنقول كفى النهر
 قلت وببحث الفتح وجبه اذا حلف أن لا يؤم أحد فى صلاة فتصرف الصلاة الكاملة أم أبى ومن ذكر
 الصلاة فالامامة موجودة فى الجنائز تأمل (قوله فانه يحسن) أى على التفصيل المار كما هو ظاهر (قوله منها
 عنها) أى اذا كانت على وجه التداوى وهون يقتضى أربعة بواحد ط (قوله لا مكان الوقوف عليها) أى
 فكان القول للولى لا نكرهه شرط العنى بخلاف نحو المحبة والرضا من الامور الفلسفة فان القول فيها للغير
 عنها (قوله طلت على الاظهر) الظاهر أن هذا فى عرفهم وفى عرفنا تارك الصلاة من لا يصلى أصلاً اه ح
 (قوله استظهر الباقي الخ) هو أحد قولين ومعنى الثاني على انصرف الوقت الى الاصل كفى الفتح وهو
 الموافق للعرف كما فاده ح لكن قد يقال لانا نحن من النائم والظاهر ما فى البرازية من أن الصبح انه ان
 كان نام قبل دخول الوقت وانه بعده لا يحسن وان كان نام بعد دخوله حث (قوله واجتمع خدان فالطهارة
 منهما) أى مطلقا كجنابتين من امرأتين أو جنابة وحض أو بول وعراف قال فى العجر وحلف لا يغتسل من
 امراته هذه فاصابها ثم أصاب أخرى وبالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحث وكذا الوحلف لا يغتسل من جنابة
 أو من حض فاحث وحاض ثم اغتسل فهو منهما وقال الحر حالى هو من الاول متحد الجنس أو لا كبول
 وعراف وقال أبو جعفر ان المتحلف الاول والاثنين وقال الرازي عبد الكريم كنانة أن الوضوء من
 أغظهما وان استوى باقهما وقد وجدنا الرواية عن أى حنيفة أنه منهم ما فرجنا على قوله اه ملخصاً وثرة
 الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من العراف فرغ ثم بال فتوضأ حث بلا خلاف وان بال ولا ثم زحف
 روضاً فعلى قول الحر حالى لا يحسن وعلى ظاهر الجواب وقول أى حنيفة بحث تارخانة قلت فيه علم أن ما عرج
 به الشارح هو ظاهر الرواية (قوله يصلى العجراخ) كذا أجاب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي أن
 يصلى العجراخ قال ح وفيه أنه ان كان المراد بالموم بقية النهار الى الغروب فكيف يبر ثلاث صلوات فيه
 وان كان المراد منه ما يشل الليلة بقرينة الجنس صلوات فالاحاجة الى مجامعها قبل الغروب على أن قوله بجماعة
 لا تدخل لى الاتفاق تأمل اه قلت لعل وجهه أن عينه نظاهره ما عرودة على بقية النهار وبه كرا الجنس احتمال
 أنه أراد ما يشل الليل واذا جامع واغتسل نهاراً لم يحسن بقى وكذا الوجامع واغتسل بالليل وحده شرط
 الحث على كذا الاحتمال لانه فى النهار بجماع وفى الليل قد اغتسل وقد حلف أنه بجماع ولا يغتسل أما اذا
 جامع فى النهار واغتسل بعد الغروب فله على احتمال كون المراد بقية اليوم وحده شرط الحث وعلى
 الاحتمال الآخر وجد فلا يحسن بالشك وأما التقيد بالجماعة فهو لكيد كون الجنس هي المكتوبة

لا بحث (قوله) لانه لا يسمى لابساعراف بخلاف ما اذا لبس ثكبة من حرر واه بكره اتفاقا لان المحرم استعمال الحر بمقصودا وان لبس لابساعراف وجدوا المحرم بالعين البليس ولم يوجد محرر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلتسوة ولو بحث العمامة كما في شرح الوهبانية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزور والعري من الحر لانه لا يعد لابساعراف ولا مستعملا وكذا البنة والزين لانه تبع العالم (قوله) ولو رجلا أتى به لان خاتم الفضة بليس حليا في حق العرف بخلاف الذهب (قوله) بلا فص) بفتح الفاء أي ولو بلا فص (قوله) ولو غير مرصع عندهما أما عند الامام فلو غير مرصع لا بحث وبقولهما قالت الأئمة الثلاثة لانه على حقيقة فانه يترن به وقال تعالى وتسخر جون منه حلية تلبسونها والمخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله أنه لا يتحلى به عادة الاخر معابدها وقضى والاعيان على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ قاس قوله أنه لا بأس بليس اللؤلؤ والعلمان والرجال وقيل هذا اختلاف عصر في زمانه كان لا يتحلى به الامر معا وبقي بقولهما لان العرف القائم أنه يتحلى به مطلقا فتح (قوله) في حلفه) متعلق بقوله كما حث (قوله) لا بليس) بفتح أوله ونائه وقوله حليا بضم الحاء وتشديد الباء جمع حتى بفتح فسكون كندى وندى بحر (قوله) بديل حله للرجال) أي مع منعهم من التحلى بالفضة وانما يبيع لهم قصد الختم لا الزينة وان كانت الزينة لازم وجوده لكانت مقصده فكان عدما خصوصا في العرف الذي هو بين الاعيان وعند الأئمة الثلاثة بحث فتح (قوله) بان كان له فص) وبهم كلامه ككلام الزبلي أن ماله فص لا يحل للرجال وفي كراهة القهستاني يجوز ان خاتم من الفضة على هيئة خاتم الرجال وأما اذا كان له فسان أو أكثر فزام اه وبعبارة الفتح ليس فيها هذا الإيهام وهي قال المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص فان كان بحث لانه ليس النساء اه تأمل (قوله) هو الصحيح) وقيل لا بحث بخاتم الفضة مطلقا وان كان مما يليه النساء فان في الفتح وليس بعيدا لان العرف بخاتم الفضة يبي كونه حليا وان كان زينة (قوله) كخطلان وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة فكان كاملا في معنى الحلي بحر عن المحيط * (تمة) * حلف لا بليس ثوبا ولا يشتره فبينه على كل ملوس يستر العورة ويحوز به الصلاة فلا بحث ببساط أو طنقة أو قنسية أو منديل عظم به أو طنقة أو لفافة اذا بلغت مقدار الازار وكذا العمامة ولوا ترن بالبقيص أو ارتدى لا بحث والاصل أنه لو حلف على ليس ثوب غير معين لم بحث الا بليس المعتاد وفي المعين بحث كقوله عليه ولا بحث وضع القباء على الخاف حاله اليوم اه ملخصا من البصر (قوله) على حائل منفصل) أي ليس بتابع للتخالف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه تسعه فلا يصح حائلا وخلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا بحث لارتفاع التبعية بحر وفتح قال في التهور لم ارما لو جلس على حشيش وبيتي (١) أنه لو كان كثيرا لا بحث اه وظاهره ولو تحرم فاق لانه في العرف جالس على الحشيش لا على الارض (قوله) على هذا الفراش) مثله هذا المحصر بهذا البساط هندية ط (قوله) لا بحث) لان الشيء لا يتبع مثله فتقطع النسبة عن الاسفل وعن أي يوصف رواية غير ظاهرة عنده أنه بحث لانه يسمى نائما على فراشين لم تنقطع النسبة ولم يصح أحدهما نائما الآخر وحده ان كون الشيء ليس بعالمة سبحانه ولا يضربا فيه في الفراشين بل كل أصل في نفسه وبحق البحث بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم ينام على الا على فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله) كالأخر (خرج الحشو) أي ونام على الظهارة وعلى الصوف والحشوف لا بحث فلهما لانه لا يسمى فراشا كما في العصر بين الواقعات (قوله) للعرف) راجع للمسايل الثلاث (قوله) الاخيرين) أي الفراش والسرير (قوله) العموم) أي عموم اللفظ التكرار لا على والاسفل ط (قوله) وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والكنز (قوله) حله في الجوهره على العرف) وكذا في الفتح حث قال فقه من حلف لا ينام على فراش أي فراش معين بديل قوله وان جعل فوه فراشا آخر فنام عليه لا بحث اه قلت وجهه الجلالة ان قوله فراشا آخر يقتضي أن الحافوف عليه معين ليكون الآخر غير ما ذل كان منكر المكان الآخر حلو فاعلمه أيضا فافهم قال في التهور يمكن أن يقال ان المدي أنه لا بحث لانه لم ينام على الاسفل وهذا الفرق فيه بين التكرار والعين لا لقطع على الألواح بحر وكذا في نسخ الشرح (١) (قوله) انه لو كان كثيرا لا بحث) كذا في الأصول ولعل الصواب لا بحث بديل التعليل اه مخصصه

لا بحث (قوله) لانه لا يسمى لابساعراف بخلاف ما اذا لبس ثكبة من حرر واه بكره اتفاقا لان المحرم استعمال الحر بمقصودا وان لبس لابساعراف وجدوا المحرم بالعين البليس ولم يوجد محرر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلتسوة ولو بحث العمامة كما في شرح الوهبانية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزور والعري من الحر لانه لا يعد لابساعراف ولا مستعملا وكذا البنة والزين لانه تبع العالم (قوله) ولو رجلا أتى به لان خاتم الفضة بليس حليا في حق العرف بخلاف الذهب (قوله) بلا فص) بفتح الفاء أي ولو بلا فص (قوله) ولو غير مرصع عندهما أما عند الامام فلو غير مرصع لا بحث وبقولهما قالت الأئمة الثلاثة لانه على حقيقة فانه يترن به وقال تعالى وتسخر جون منه حلية تلبسونها والمخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله أنه لا يتحلى به عادة الاخر معابدها وقضى والاعيان على العرف لا على استعمال القرآن قال بعض المشايخ قاس قوله أنه لا بأس بليس اللؤلؤ والعلمان والرجال وقيل هذا اختلاف عصر في زمانه كان لا يتحلى به الامر معا وبقي بقولهما لان العرف القائم أنه يتحلى به مطلقا فتح (قوله) في حلفه) متعلق بقوله كما حث (قوله) لا بليس) بفتح أوله ونائه وقوله حليا بضم الحاء وتشديد الباء جمع حتى بفتح فسكون كندى وندى بحر (قوله) بديل حله للرجال) أي مع منعهم من التحلى بالفضة وانما يبيع لهم قصد الختم لا الزينة وان كانت الزينة لازم وجوده لكانت مقصده فكان عدما خصوصا في العرف الذي هو بين الاعيان وعند الأئمة الثلاثة بحث فتح (قوله) بان كان له فص) وبهم كلامه ككلام الزبلي أن ماله فص لا يحل للرجال وفي كراهة القهستاني يجوز ان خاتم من الفضة على هيئة خاتم الرجال وأما اذا كان له فسان أو أكثر فزام اه وبعبارة الفتح ليس فيها هذا الإيهام وهي قال المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص فان كان بحث لانه ليس النساء اه تأمل (قوله) هو الصحيح) وقيل لا بحث بخاتم الفضة مطلقا وان كان مما يليه النساء فان في الفتح وليس بعيدا لان العرف بخاتم الفضة يبي كونه حليا وان كان زينة (قوله) كخطلان وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة فكان كاملا في معنى الحلي بحر عن المحيط * (تمة) * حلف لا بليس ثوبا ولا يشتره فبينه على كل ملوس يستر العورة ويحوز به الصلاة فلا بحث ببساط أو طنقة أو قنسية أو منديل عظم به أو طنقة أو لفافة اذا بلغت مقدار الازار وكذا العمامة ولوا ترن بالبقيص أو ارتدى لا بحث والاصل أنه لو حلف على ليس ثوب غير معين لم بحث الا بليس المعتاد وفي المعين بحث كقوله عليه ولا بحث وضع القباء على الخاف حاله اليوم اه ملخصا من البصر (قوله) على حائل منفصل) أي ليس بتابع للتخالف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه تسعه فلا يصح حائلا وخلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا بحث لارتفاع التبعية بحر وفتح قال في التهور لم ارما لو جلس على حشيش وبيتي (١) أنه لو كان كثيرا لا بحث اه وظاهره ولو تحرم فاق لانه في العرف جالس على الحشيش لا على الارض (قوله) على هذا الفراش) مثله هذا المحصر بهذا البساط هندية ط (قوله) لا بحث) لان الشيء لا يتبع مثله فتقطع النسبة عن الاسفل وعن أي يوصف رواية غير ظاهرة عنده أنه بحث لانه يسمى نائما على فراشين لم تنقطع النسبة ولم يصح أحدهما نائما الآخر وحده ان كون الشيء ليس بعالمة سبحانه ولا يضربا فيه في الفراشين بل كل أصل في نفسه وبحق البحث بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم ينام على الا على فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله) كالأخر (خرج الحشو) أي ونام على الظهارة وعلى الصوف والحشوف لا بحث فلهما لانه لا يسمى فراشا كما في العصر بين الواقعات (قوله) للعرف) راجع للمسايل الثلاث (قوله) الاخيرين) أي الفراش والسرير (قوله) العموم) أي عموم اللفظ التكرار لا على والاسفل ط (قوله) وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والكنز (قوله) حله في الجوهره على العرف) وكذا في الفتح حث قال فقه من حلف لا ينام على فراش أي فراش معين بديل قوله وان جعل فوه فراشا آخر فنام عليه لا بحث اه قلت وجهه الجلالة ان قوله فراشا آخر يقتضي أن الحافوف عليه معين ليكون الآخر غير ما ذل كان منكر المكان الآخر حلو فاعلمه أيضا فافهم قال في التهور يمكن أن يقال ان المدي أنه لا بحث لانه لم ينام على الاسفل وهذا الفرق فيه بين التكرار والعين لا لقطع على الألواح بحر وكذا في نسخ الشرح (١) (قوله) انه لو كان كثيرا لا بحث) كذا في الأصول ولعل الصواب لا بحث بديل التعليل اه مخصصه

قرمها ولو لم يجر مخالفا
لما صححه في الخلاصة

(والقصد ليس بشرط

فيه) أي في الضرب

(وقيل شرط على

الاطهر) والأشبه بحر

وه جزم في الخاتمة

والسراجية وأما الألام

فشرطه بقى ويكفي

جمعها بشرط إصابة

كل سوطاً ما قوله تعالى

وتخذ بيلاً فضعنا

فأضربه ولا تخت أي

حزمة ربحان خصوصية

رحمة زوجة أو ب عليه

الصلوات السلام فتح

(حلف لضر بن) أو

ليقتل (فلاناً ألف مرة

فقتل على الكثرة)

والمبالغة تخلفه لضر بنه

حتى يموت وأحي يقبله

أو حتى يتركه لا حي ولا

ميتاً ولو قال حتى يقتل

٣ قوله قرأتين بن يوسف

هكذا يحطه بالشاف

والثاء الثلاثة هو مخالف

لما في تاريخ أبي الفداء

وفيه عثرت كرتيب

نوش عليه السلام ابن

أفرام يقطع الهجرة

المشوقة وسكون الفاء

وفتح الراء المهملة بعدها

ألف فباء مشاة تحشية

مكسورة آخر مهم ابن

يوسف الخ) اهـ ويعبر

الخ) تثبت لقوله بخلاف القتل (قوله) أو خنقها) أي عصر حلقها ط عن الجوى (قوله) خلافاً لما صححه في الخلاصة) قال في النهر واطلاقه يعم حالة الغضب والرسائل في الخلاصة أو عضها أو أصاب رأس أو أصاب أقدامها في الجامع الصغير كان في حالة الغضب بحث وان كان في حالة الملاعبة لا بحث وهو الصحيح اهـ وذكره في البحر أيضاً عن الظهيرية لكن في الفتح قال خراً للإسلام وغيره هذا يعني الحث إذا كان في الغضب أما إذا فعل في المازحة فلا بحث ولو أدهاها بالقصد الأدهاء وعن الفقيه أبي الليث انه قال أراها في العربية أما إذا كانت بالفارسية فلا بحث بعد الشعر والخنق والعض والخنق أن هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية أيضاً لأنه خلاف المذهب اهـ قال المقدسي ولعل وجهه أن هذا اللفظ صار في العرف منعاً لنفسه عن إلامها بوجه ما فهو يشبه عموم المجاز فان مطلق الإلام شامل لتلك الأقسام اهـ وقول الفتح إلا أنه خلاف المذهب قد يشمل حالة المازحة كما فهمه الشارح تعالى الصنف مخالفاً للصحيح في الخلاصة وعبارة المصنف في حقه أطلقه تعالى في الهداية والكثرة وغيرهما من المعبريات فانقطع ما إذا كانت اليمين بالعربية والفارسية وما إذا كان في حالة الغضب والمزاح وهو المذهب كما أفاده الكمال اهـ فافهم (قوله) والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو حلف لا يضرب زوجته فضر به غيرها فأصابها بحث لأن عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله) وقبل شرط) لأنه لا يتعارف والزواج لا يقصده يمينه بحر (قوله) ويكفي جمعها الخ) أي لو حلف على عدمه عين من الأسواط قال في البحر عن الأخيرة حلف لضر بن عبد الله ما سوط فجمع ما أنه سوط وضربه مرة لا يبحث قالوا هذا أن ضرب ضرباً بآتيه بالآتيه ولا فلا يرد له صورة لا معنى والعبرة للمعنى ولو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده برأها صارت مائة وان جمع الأسواط جميعاً وضربه ضربة أن ضرب بعرض الأسواط لا يرد لأن كل الأسواط لم تقع على يده وان ضربه برأسها أن سوي رؤسها قبل الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط برأها أن ذلك من شأنه لا يرد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اهـ وفي الفتح حتى أن من المشايخ من شرط كون كل عود بحال أو ضربه منفرداً أو جمع الضروب وبعضهم قالوا بالبحث على كل حال والفتوى على قول عامة المشايخ وهو أنه لا بد من الإلام (قوله) وأما قوله تعالى الخ) جواب عما أورد على أخذ الإلام في مفهوم الضرب فانه لا يلام بحزمة الربحان فيكون خصوصية أن كانت هي المرادة بالضرب وعن ابن عباس أنها قبضة من أغصان الشجر وهذا جواب بالنوع أي منع الإيراد الأول جواب بالتسليم كافي الفتح وأجاب في الحواشي السعدية بأن الضرب في الآية مستعمل فيما لا يلام فيه فلا بد السؤال فإن معنى الاعان على العرف لا على ألفاظ القرآن (قوله) فضعنا في الصباح هو قبضة من حشيش مختلط رطبها بإسهاو ويقال ملء الكف من قضبان أو حشيش أو شماريح والذي في الآية قيل كان حزمة من أسل فها مائة عود وهو قضبان دقاق ولورق لها يعمل منه الحصر والأصل في الضرب أن يكون له قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع (قوله) خصوصية رحمة) قال الشافعي البيضاوي زوجته لابنت يعقوب وقيل رحمة بنت قرأتين بن يوسف ٣ ذهبت لحاجة وأطأت خلفان برى ضربهما مائة ضربة فغلل الله تعالى يمينه من ذلك اهـ قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه غسله في كتاب الحبل في جواز الحلية وفي الكشف هذه الرحمة باقية والخوف أن البر ضرب بضرب بل ألام أصلاً خصوصية زوجة أو ب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقاؤه الرحمة الحلية في الجملة حتى قلنا إذا حلف لضر بنهما سوط فجمعها وضرب بها مرة لا يبحث لكن بشرط أن يضرب يده كل سوط منها الخ (قوله) فهو على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخر باب التعليق أن لم أحامعها ألف مرة فكذلك فعل المبالغة لا العندوق أو اهتال والسعون كثير وأعدان القتل بمعنى الضرب بآهوا العرف لأنه الذي يمكن فيه الكثرة لا معنى إزهاق الروح الأجمع التنة أو القرينة ولذا قال في الدرر شهر على إنسان سقوا وحلف لبقته فهو على حقيقة ولو شهر عصا وحلف لبقته فعلى إلامه (قوله) تخلفه لضر بنه الخ) الفاضل أن المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثره العندوق بل العرف في مسئلة لا حيالاً لميتاً قال أبو يوسف هذا على أن يضربه ضرباً مبرحاً إن هذا إذا حلف لضر بنه بالسياط حتى يموت أما لو قال بالسيف

عليه أوحى يستغث أو يسكن فعلى الحقيقة (إن لم أقتل زيد أفكذاهو) أي زيد (مبتدأ) (علم) الخالف (عونه) حنث والالا وقد قدمها عند
ليصدقن السماء (حلف لا يقتل فلانا) (١٣٧) بالكوفة فضره بالسواد ومات بها حنث) كلفه لا يقتله يوم الجمعة فخره يوم الخميس ومات

الجمعة حنث (وبعكسه)
أي ضربه بكوفة وموته
بالسواد (لا يحنث لان
المعتبر زمان الموت ومكانه
بشرط كون الضرب
والجرح بعد البين
ظهيره وفيها أن تأتي
حتى أضر بك فهو على
الأتان ضربه أولا * إن
رأيت لا ضربه فعلى
التراخي ما لو ينوالغور
* إن رأيت بك أضر بك
فراء الخالف وهو من بض
لا يقدر على الضرب حنث
* إن لقتك فلما أضر بك
فراء من قدر يسيل لم
يحنث بجر (الشهروما
قوله) ولوالى الموت (بعد
ومادونه قريب فيعتبر
ذلك ليقتل دينه أولا
يكلمه إلى بعد والى
قريب (و) لفظ العاجل
والسريع كالقريب
والأجل كالبعيد
وهذا بلائيه (وأن نوى)
بقرى أو بعد (مدة)
معينة (فيها فعلى ما
نوى) ويدن فيما فيه
تخفيف عليه بجر (حلف
لا يكتبه مليا أو طويلا
أن نوى شأنا فالأولا
فعلى شهر يوم) كذا في
العرعن الظهيرية وفي
النهر عن السراج على
شهر وكذا كذا وما

فهو على أن يضربه بالسيف ويموت كفى الضر ولم يذكر ما لو لم يذكر أنه لا الظاهر أنه مثل الأول الأمل التمهيد
قدمناه (قوله) وقد قدمنا أي هذه المسئلة وبين الشارح وجهها هناك (قوله) فضره بالسواد أي بالقرى
المصباح العرب نسي الأخضر أسود لانه يرى كذلك على بعد وموته سواد العرا في لظنرة استجار وزرع (قوله)
زمان الموت ومكانه) فشر مشوش وإنما اعتبر ذلك لان القتل هو ازهاق الروح فعتبر زمان والمكان الذي حصل
فيه ذلك ط (قوله) بشرط كون الخ فان كان قبل البين فلا حنث أصلا لان البين تنقضي شرط في المستقبل
لا في الماضي بجر عن الظهيرية (قوله) أن لم تأتي الخ قدم هذا الفرع قبل الباب الذي قبل هذا ويحل ذكره هنا
وقدمنا وجهه أن حتى فيه لتعليل والسببية لا لقافية ولا للعطف وذكر أن تأخر بيع ذلك هناك (قوله) فعلى
التراخي أي إلى آخر حزم من أجزامحانه أو حدة الخوف عليه فان لم يضربه حتى مات أحدهما حنث (قوله)
لم يحنث لان القلى الذي رتب عليه الضرب لا يكون إلا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا لو قص على سطح
لا يحنث أيضا قلت وهذا لو كانت عنه على الضرب بالدفن أو سهم أو حجر اعتبر ما يمكن تأمل (قوله) فضره ذلك
الخ ٢ أي إذا حلف ليقتل دينه إلى بعد فقتل بعد شهر أو أكثر في دينه لا قضاءه قبل شهر وفي أي قرب
بالعكس (قوله) فعلى ما نوى حتى لو نوى بالقرب سنة أو أكثر حنث دينه وكذلك إلى آخر الدنيا لا يهاجر بيمينه
إلى الآخر فتح (قوله) ويدن فيما فيه تخفيف عليه) هذا ذكر في البصر بحنثا وكذا في النهر وفي أي ما نوى بيمينه (قوله)
كذا في العرعن الظهيرية) ومثله في الخاتبة (قوله) وفي النهر عن السراج الخ ذكر ذلك في النهر عند قول الكوا
الحين والزمان ومنكرهما سنة أشهر حيث قال وفي السراج لا أكله مليا فهذا على شهر إلا أن ينوي غير ذلك
ولو قال لا أكله مليا فهو على شهر فصاعدا وإن نوى أقل من ذلك لم يدين في القضاء اه فافهم وفي بعض
نسخ النهر فهو على ستة أشهر في الموضوعين وما نقله الشارح موافق لنسخة الأولى وبجاءة النهر هنا وقياس ما مر
أن يكون على شهر أيضا أي قياس ما ذكره في البعيد والجل فان ملدا وطويلا في معناها وكان صاحب النهر
نسي ما قدمه عن السراج بدليل عدوله إلى القياس والأفكان المناسب أن يقول وقد مناعن السراج أنه يكون
على شهر أيضا إلا أن تكون النسخة ستة أشهر هذا وقول السراج لم يدين في القضاء يؤيد بديث البصر المأثر
تأمل (تنبيه) في المغرب إلى ما في النهار الساعة الطويلة وعن أي على القياس إلى التسع وقيل في قوله تعالى
وأحمر في مليا أي دهر أطول بلا عن الحسن وبجاءه وسعد بن جبير وألتر كسب خال على الساعة الطويل اه
قلت يمكن أن يكون مأخذ تركه وجهان فأنه مدته على البعيد والأجل فلذا حزم في الظهيرية وإن كان
بانه شهر يوم وبمعهم المصنف وأما على نسخة ستة أشهر فاعتسار أنه اسم زمان طويل والزمان ستة أشهر
تأمل (قوله) أحد عشر) لانه أقل عدد مكر كسب دون عطف وأما بالعطف نحو كذا وكذا أقل عدد نظيره أحد
وعشرون (قوله) ثلاثة عشر لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة إلى العشرة وقيل إلى التسع كفى المصباح لكن
صرح بما في السراج أن الثلاثة داخله ومات المصباح بخلافه تأمل (قوله) نهر بجر ٣ هذا غير
وأصله نهر وهو الحظ أي حظ هذه الدراهم من الفضة أقل وغشها كثر ولذا ردها التجار أي المستغنى
منهم والمسل منهم بيقبلها نهر (قوله) أو زوفا) جمع زف أي كفاس وفلاس مصباح وهي المشو
يتوزنها التجار ودهايت المال ولفظ الزا فاعترعني وإنما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني
فعله زاف وقياس منه الزوفا لا الزا فاعترعني وإنما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني
غاية الحدود فقيمتا في النهر بجر غشها كثر من الزوفا فتح (قوله) أو مستحقة لغير) بفتح الحاء أي أن
الغيرها حقه قال في الفتح وإذا دفع هذه السمت الثلاثة فلوردا الزوفا وألنهر بجر أو لست
المستحقة لا يرفع البروان انتقض القبض فأنما ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض ومثله لو دفع المكاتب

أحد عشر والواو أحد وعشرون وبضعه عشر ثلاثة عشر (يدن في حلفه ليقتل دينه اليوم لو قضاها
نهر بجر) ما يرد التجار (أو زوفا) ما يرد بيت المال (أو مستحقة) للغير يعنى المكاتب يدفعها (لا يرد) لو قضاها صامعا
مطلب الشهر وما قبله بعد ٣ مطلب ليقتل دينه فقتله نهر بجر أو مستحقة

الأنواع

أوستوفة) وسطها غش

لا تنها لسا من خنس
الدرهم وإذا تجاوز
بهما في صرف وسلم
يجز ونقل مسكن أن
النهر جرة إذا غلب
غشها لم يؤخذ وأما
السوق فأخذها حرام
لأنها نجاس انتهى
وهذه إحدى المسائل
التي جعلوا الزوف
فيها كالجباد (ير)
المدون في حلقه (لرب
الدين) لأقضي مائة
اليوم) فجاءه فلم يجد
ودفع للقاضي ووفى
موضع لأقضى له حث
به بقى متيقا لفتى وكذا
ير (لو) وجدته فأعطاه
فلم يقبل فوضعه بحيث
تتاله يد لو أراد) قضه
(والا) يكن كذلك (لا)
يعرضه فيه وفيها حلف
ليجهد في قضاء ما عليه
فلان باع للقاضي بعه
لورفع الأمر إليه (وكذا
ير البيع) ونحوه مما
تحصل المقاصد فيه (به)
أي بالدين لأن الدين
تقضي أمثاله (وهي)
الدين (الدين منه) أي
من المدون (ليس بقضاء)
لأن الله أسقطا لمقاصة
(و) حيث لم يفرح
لو كانت الدين مؤقته)

مطلب المسائل الخمس
التي جعلوا الزوف فيها
كالجباد
مطلب لأقضي مائة
اليوم

الأنواع وعقودها مولاه لا يرتفع العتق اه (قوله أوستوفة) بفتح السين المهملة وضمة هاء وتشديد التاء
فهتاني قال في الفتح وهي المشوشة غشا زائدا وهي تعرب مبتوتة أي ثلاث طبقات طبقت الوجهين
فضة وما بينهما نجاس ونحوه (قوله لا تنها الخ) علة لقوله لا ير قال الزيلعي وإن كان لا كرفضه والأقل
ستوفة لا بحث وبالعكس بحث لأن العبرة بالغالب (قوله لم يجز) لأنه يلزم الاستبدال بدلها قبل قبضه وهو
غير جائز كما علم في بابه ح (قوله ونقل مسكن) أي عن الرسالة اليوسفية وهي التي عملها أبو يوسف في مسائل
الخراج والعشر والشرد ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله ستوفة وكذا في العروة والنهر عن مسكن ولعل
المراد أن الامام لا ينبغي له أن يأخذ النهر حرمه من أهل الجزية أو أهل الأراضي بخلاف الستوفة فإنه يحرم عليه
أخذها لأن في ذلك تضييع حق بيت المال والله سبحانه أعلم (قوله وهذه إحدى المسائل الخمس) الثانية رجل
اشترى دارا بالجد ونقد الزوف أخذ الشفع بالجد لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى الثالثة الكفيل إذا كفل
بالجد ونقد الزوف يرجع على المكفول عنه بالجد الرابعة إذا اشترى شيئا بالجد ونقد البائع الزوف ثم باعه
مرأته فإن رأس المال هو الجباد الخامسة إذا كان له على آخر درهم جاد فقبض الزوف فأنفقها ولم يعلم
الأبعد الاتفاق لا يرجع عليه بالجد في قول أبي حنيفة ومحمد كالو قبض الجباد كذا في الصرح (قوله ودفع
للقاضي) وذكرنا السابق أن القاضي ينصب عن الغائب وكذا وقيل إذا غاب الطالب لا يحسن الخالف وإن
لم يدفع إلى القاضي ولا إلى الوكيل وفي بعض الروايات بحث وإن دفع للقاضي واختار الأول خاتمة قلت وهذه
إحدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسخوذ كرها ط وسيذكرها الشارح في كتاب القضاء
(قوله باع ما للقاضي بعه الخ) أي لا يريه منه إلا إذا باع ما يبيعه القاضي عليه إذا امتنع من البيع بنفسه
وذلك كافٍ المحررة وغيرها أنه يباع في الدين العروض ولا ثم العقار ويرتد له دست من ثياب يديه وإن
أمكنه الاحتراز بدونها باعها واشترى من غائبها بدينه لأن قضاء الدين فرض مقدم على التجهل وكذا لو كان
له مسكن يمكنه أن يجزى بدونه ويشترى من غائبه بدينه وقيل يباع ما لا يحتاج إليه في الحال فتباع
الجبية والبسوا للطع في الشتاء (قوله وكذا يبيع) أي وإن لم يقبض لأن البروقضاء الدين يحصل بمجرد
البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين ولا ينتقض البرق بين وانما خص محمد على
القبض ليقدر الدين على رب الدين لا احتمال سقوط الدين بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان البيع فاسدا
وقبضه فإن كانت قيمته تفي بالدين والاحتساب لانه مضمون بالقيمة فتح قال في العروة وشمل ما إذا كان المبيع
مملوكا لغير الخالف وإذا قال في الظهيرية إن من المستحق مملوكا فاسدا فلك المدون ما في ذمته (قوله ونحوه
الخ) كالو تزوج الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب عليه دين بالاستهلاك أو بالجنابة يرا أيضا نهر الظاهر
أن التقيد بالدخول اتفاق واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينتقض البرق كاحتمال هلاك المبيع
قبل قبضه كالمهر ويؤيده ما في الظهيرية حلف لا يبارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها على ماله عليها فهو
استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم واستهلك شئ من ماله اليوم فلو مثله لا بحث لأن الواجب
مثله لأقضىه ولو قويا وقيمه مثل الدين أو أكثر بحث لأنه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا إن استهلكه بعد
غصبه لأنه وجد القبض الموجب للضممان فصير بقاء دينه وإن قبله كأن أقره لم يثبت لعدم القبض
اه ملخصا وتام فروع المسئلة في العبر (قوله به) متعلق بالبيع والظاهر أنه غير قديمي لو باعها شئ
قدل الدين تقع المقاصة وإن يجعل الدين التي يدل عليه مسئلة الاستهلاك المذكورة أو ثقالا لا يقبضه في الفتح
(قوله لأن الدين تقضى بأمثاله) قال في الفتح لأن قضاء الدين لورفع الدرهم كان بطريق المقاصة وهو
أن يثبت ذمته للقاضي وهو الدائن مضمون عليه لأنه قبضه لنفسه لئلا يملكه والدائن مثله على القبض فيلتصبا
قصاصا وكذا هنا (قوله لأن الهبة إسقاط) ولأن القضاء بفعل المدون والهبة بفعل الدائن بالإرادة فلا يكون
فعل هذا فعل الآخر فتح * (تنبيه) * قبل أن شرط البر القضاة ولم يوجب فعل المدون والاحتساب إلا أن ارتفع
التقضي قال في الفتح وهو غلط لأن التقضي الواجب مطلق أحدهما أو أحدهما في الأمور الحقيقية كوجود

لعدم إمكان البرمجة البنية وإمكان الشرط البقاء (كما) هو شرط الابتدء كإمر في مسئلة الكوز وعلية (لو حلف لقضيه دنه غدا فاقضاه اليوم أو حلف ليقفلن فلانا (١٣٨) غدا فأت اليوم أو) حلف (ليا) كن هذا الرغيف غدا فأكله اليوم) لم يحن زباني

جلف لقضيه دن
فلان فأمر غيره بالاداء
أو أله فقضى بر وان
قضى عنه متعرج لا ير
ظهيره وفيها حلف لا
يفارق غيره حتى يستوفى
فقد بحيث يراه أو يحفظه
فليس بمفارق ولو نام
أو غفل أو شغله انسان
بالكلام أو منعته عن
اللزامة حتى هرب غيره
لم يحن ولو حلف بطلاقها
أن يعطيها كل يوم درهما
فربما دفع الماعند
الغروب أو عند العشاء
قال فإذا لم يحصل يوما
وسيلة عن دفع درهم
لم يحن (حلف لا يقض
دينه) من غيره
(درهم دون درهم
فقضى بعضه لا يحن
حتى يقضى كله) قضا
(متفرقا) لوجود شرط
الحنث وهو قبض الكل
بصفة التفرق (لا)
يحنث (إذا قضيه بتفرق
ضروري) كأن يقضيه
كله بوزنين لانه لا يعد
تفرقا عر فاما إذا مقي
عمل الوزن (لا أخذ
ماله على فلان إلا جلة
أو الإجماع ترك منه
درهما ثم أخذ الباقي
كيف شاء لا يحنث)
ظهيره وهو الجلة في

عدم حنثه في المسئلة الأولى (كالأحنث من قال إن كان لي الامائة أو غيرها وسوى) مائة ٢ مطلب لا يقض دينه درهما
دون درهم ٣ مجلب حلف لا يأخذه على فلان إلا جلة ٤ مطلب أن أنفق بهذا المال الأعلى أهك فكذا أنفق بعضه

فكذلك علمكم) أي المائة (أو بعضها) لأن غرضه في الزيادة على المائة وحسب بالزيادة (١٣٩) لومعافيه الزكاة والاحتى لوقال (امرأته

كذا ان كان له مال وله
عروض) وضرب
(ودور وغير التجارة
يحت) خزائن كل
(حلف لا يفعل كذا
تركه على الأبد) لأن
الفعل يقتضي مصدا
منكسر أو التكرار في
التي تم (فأول فعل)
المحذوف عليه (مرة)
حسب (فأفعلت منه)
وما في شرح المجمع من
عدمه هو (فلو فعله)
مرة أخرى لا يحسب (لا
في كذا) (ولو قدما
بوقت) كونه لا يفعل
اليوم (فغض) اليوم
قبل الفعل لم يوجد
ركه الفعل في اليوم
كاه (وكذا ان هلك
المحذوف والمحذوف عليه)
لحقق العدم ولو حن
المحذوف في يومه حسب
عندنا خلافاً لا جدفع
(ولو حلف لم فعله بغيره)
لأن التكرار في الأثبات
نقص والواحد هو التيقن
ولو قدما هو قضي
قبل الفعل حسب ان في
الامكان والاثبات وقع
اليأس بموته أو بوقوت
الحمل بطلت منه كل
في مسألة الكوز زيلي
(حلفه) والى علمته بكل
ناظر) عمه من أي
مقتضى دفع على الطقة
تقيد) حلفه بقيام

يحت لأن المعنى ان اخذت ديني لا اخذه الاجل أو ان أنفقت لا تنفقها الا على أهلك وتظهر لا أبيع هذا التوب
الأبعثرة أو لا تخرجي الا ذاتي فلم يبعه أو لم تخرج أصلاً فلاشك في عدم الحسب فكذلك هنا ٢ ومنه يعلم جواب
ما لو حلف لا يشكوه الا من حاكم السياسة وترك شكاته أصلاً لا يحسب هذا ما ظهر في غايته (قوله علمكم)
متعلق بقوله لا يحسب (قوله) لأن غرضه في الزيادة على المائة أي ان ذلك هو المقصود فإلا لم يحسب مثلاً
ليس زائداً على المائة وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مائة وقال زيد حسون فقال ان كان لي عليه امانة فهذا
لني نقصان لأن قصده بيمينه الرعي المنكر اه فتح (قوله) لومعافيه الزكاة أي لو كانت الزيادة من
جنس ما تحب فيه الزكاة كالنقدين والسائمة وعرض التجارة وان قلت الزيادة ولو كانت من غيره كالرقق
والدور لم يحسب وهذا لأن المستحق منه عرف المال بالدرهم وطلق المال بصرفه الى الزكوى كقوله قال والله
ليس لي مال أو قال مالي في المساكين صدقة وهذا بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله أو أسأمن الخري على ماله حيث
يبيع جميع الاموال لأن الوصية بخلافه كالبراءت ومقصود الخري الغنم له عماله وتعامه في شرح التخصيص
(قوله حتى لو قال الخ) تفرغ على ما فهم من كلامه من أن المال اذا أطلق يتصرف الى الزكوى كقوله كافر زناه
فأفهم (قوله تركه على الأبد الخ) ٣ في أي وقت فعله حسب وان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو بلداً أو
منزلاً أو ما أشبه لم يدين أصلاً لأنه نوى تخصيص ما ليس بملغوظ كأي الذخيرة (قوله) لأن الفعل يقتضي
مصدر المنكر الخ) فإذا قال كل كلم زيد فهو بمعنى لا كلمه كلاماً وهذا أحد تعليلين ذكرهما في غاية
البيان تأنيهاً له في فعل ذلك الشيء مطلقاً ولم يقصد شيئاً دون شيء فعم الامتناع عنه ضرورة عموم التي
وعليه اقتصر في العزو وهو أظهر وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة لما رد على الاول أن عموم ذلك المصدر
في الأفراد لا في الأزمان وأيضا فقد قال حان هذا بنافي ما روي باب اليمين في الاكل أي من أن الثابت في ضمن
الفعل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن الفعل لا عموم له كأي المحيط عن
سببه (قوله وما في شرح المجمع) أي لأن ما ضمن عدمه أي عدم التحلل اليمين فهو سهو كأي التعرل
تفعل فإذا حسبت مرة تفعله لم يحسب بفعله تأنيلاً للعلامة فاسم رسالة ردفعها على العلامة الكافية حيث اغتر بها
في شرح المجمع ونقل فيها إجماع الأئمة الاربعية على عدم تكرار الحسب (قوله) لا يحسب (لا بعد الحسب لا يتصور
البرص والبرص طبقة اليمين فلم يبق اليمين فلا حسب رسالة العلامة فاسم عن شرح مختصر الكرخي (قوله)
الافى كذا) لاستلزامها تكرار الفعل فإذا قال كلما فعلت كلما فعلت كذا يحسب بكل مرة (قوله) وكذا الخ) هذا اذا لم
يضم الوقت (قوله) والمحذوف عليه (الواو) أي أو (قوله) لم تحقق العدم) أي عدم الفعل في اليوم ط (قوله) ولو
حن المحذوف الخ) محل هذا في الأثبات كأي الفتح وصورته قال لا كن الرغب في هذا اليوم في فيه ولم يأكل
أما في صورة التي اذاجن ولم يأكل فلاشك في عدم الحسب ط وقدم المصنف أمال الأيمان أنه يحسب ولو فعل
المحذوف عليه وهو معنى عليه أو يحسبون (قوله) لأن التكرار في الأثبات يقتضي ٤ أراد بالتكرار المصدر الذي
تضمنه الفعل وهذا ينبغي على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفي الفتح لأن المترجم فعل واحد غير عزم اذا المقام
للاثبات قد راي فعل سواء كان مكرهاً أم ناسياً أصلاً أو وكيلاً عن غيره واذما يفعل لا يحسب بوقوع الحسب
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك عزم الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالتكرار أو يفتي بحل الفعل
كالو حلف بغيره زيدا أو ليا كذا هذا الرغب فلتد بدأ أو كل الرغب قبل أكله وهذا اذا كانت اليمين
مطلقة اه (قوله) ولو قدما هو وقت) مثل لما كنه في هذا اليوم فتح (قوله) بان وقع اليأس أي قبل مضى الوقت
(قوله) أو بوقوت الحمل) هذا أعنده خلافاً لا في يوسف فتح (قوله) تشن حلفه بقيام ولايته) وهذا التخصيص
بأن زمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بأن المقصود من هذا الاستحلاف تزجره عما يدفع شره وشر غيره من غيره
لأنه اذا جردا عن الزجر دأرا آخر وهذا لا يتحقق الا في حال ولايته لا في حال قبله فليفتد فأنه بعد
زوال سلطنته والزوال بالموت وكذا بالعرل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجب عليه اعلامه بعد العزل فتح

ولا يتيه) بيان ليكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال ٢ مطلب حلف لا يشكوه الا من حاكم السياسة ولم يشككه أهله لم يحسب
٣ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد ٤ مطلب حلف لم فعله بغيره ٥ مطلب حلفه مال يعلمه بكل دأمر

وينبغي تقييده بغيره (قوله) وينبغي تقييده بغيره
 بغوره وأذا سقطت
 لا تعود ولو ترقى بلا عزل
 إلى منصب أعلى فالعين
 باقية لا يذهب عنه فنع
 ومن هذا الجنس مسائل
 منها ما ذكره بقوله
 (كما لو حلف برب الدين
 غريمه أو الكفيل بامر
 المكفول عنه أن لا يخرج
 من البلد إلا بئنه تقييد
 بالخروج حال قيام الدين
 والكفالة) لأن الأذن
 إنما يصح بمن له ولاية
 المنع وولاية المنع حال
 قيامه (و) منها لو
 حلف لا يخرج امرأته
 إلا بئنه تقييد بحال قيام
 الزوجية بخلاف
 لا يخرج امرأته من
 الدار لعدم دلالة التقييد
 زيلعي (حلف ليهين
 فلان أو بهيمة فلا يقبل
 بر) وكذا كل عقد
 تبرع كفارية ووصية
 وإقرار بخلاف البيع
 ونحوه حيث لا يبرر بلا
 قبول وكذا في طرف
 النفي والأصل أن عقود
 التبرعات بأزاء الإيجاب
 فقط والمعاوضات بأزاء
 الإيجاب والقبول معا
 مطلب حلف ليهين
 له فوجب له فلا يقبل
 بر بخلاف البيع ونحوه

(قوله) وينبغي تقييده بغيره (قوله) هذا بحث لأن الهمام فإنه قال وفي شرح الكثر ثمان الحالف ولو لم يلعن
 ولم يلعن به لم يحنث إلا إذا مات هو والمستحلف أو عزل لانه لا يحنث في الجبر المطلقة إلا بالأس إلا إذا كانت
 مؤقتة فيحنث بعض الوقت مع الامكان اه ولو حلف بما تقاد هذه القور لم يكن بعد انظر إلى المقصود وهو
 المبادرة بجره ودفع شره والداعي وجوب التقييد بالقور أي فخور عليه اه وأقر في البحر والنهر والنخ واعترض
 بأنه خلاف ظاهر الرواية وفي العناية وليس يلزمه إلا إعلام حال دخوله وأما يلزمه أن لا يؤخر الإعلام إلى ما بعد
 موت الوالي أو عزله على ظاهر الرواية اه قلت قوله على ظاهر الرواية راجع إلى قوله أو عزله أي بناء على
 ظاهر الرواية من أن العزل كالموت في ذوالالولاية خلافا لما عن أبي يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا من الفتح
 ولا شك أن التقييد بالقور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام أن الوالي إذا
 كان مراد دفع الفساد في البلد وحلف رجا لئلا يلعن بكل مفسد دخل البلد ليس مراده أن يخبره بعد إفساده
 سنن في البلد بل مراده إخباره قبل إظهاره الفساد فهذا قرينة واضحة على أن هذه اليمين عين القور الثابت
 حكمها في المذهب فالحق شرح الكثر والعناية معنى على عدم قيام قرينة القور وما يحتمل أن الهمام مبنى
 على قيامها بحث قامت القرينة على القور حكمها بنص المذهب والأفلاطون يكن بحسنه مخالفا للمكفول بل
 هو معقول مقبول فلذا أقروا عليه الفصول فافهم (قوله) وإذا سقطت لا تعود أي إذا سقطت بالعزل كما هو
 ظاهر الرواية كما هو لا تعود يعود إلى الولاية (قوله) ولو ترقى بلا عزل (الح) هذا لم يذكر في الفتح بل ذكره في
 البحر بحثا بقوله ولم أر حكم ما إذا عزل من وظيفته وتولى وظيفة أخرى أعلى منها وينبغي أن لا تبطل اليمين لانه
 صار متمكن من إزالة الفساد كزمن الحالة الأولى اه قلت الظاهر أن محل هذا ما إذا لم يكن فاصلا بين عزله
 وتوليته بل المراد تركه في الولاية وانتقاله عن الأولى إلى أعلى منها وإذ اعبر الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل أو
 عزل ثم تولى بعد يوم مثلا فحق تحقق سقوط اليمين والساقط لا يعود (قوله) ومن هذا الجنس أي جنس ما تنقد
 بالمعنى وأن كان مطلقات القبط (قوله) والكفيل بامر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح
 والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة لتقييده أقول أي لأن رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان
 كفيل بامر المكفول عنه أو لا لكن هنا بناء على أن الكفيل منصوب عطفًا على غريمه ولفظ امر مضاف إلى
 المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفًا على رب الدين ولفظ امر بالنون والمكفول عنه
 منصوب عطف على غريمه مفعول حلف ووجهه قول تافي النسفي أو الكفيل بالامر المكفول عنه وعليه
 فالتقييد بالمره فائدة طاهرة لأن الكفيل بالامر له الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فلذا
 كان فصله المكفول فائدة ويتقيده بتعليقه بعد قيام الدين بمنزلة رب الدين فافهم وفي الخاتمة الكفيل
 بالنفس إذا حلف الأصل لا يخرج من البلد إلا بئنه ففرض الأصل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحنث
 (قوله) وولاية المنع حال قيامه أي قيام الدين ومفاده أن ذلك فيما إذا لم يكن الدين موجبًا لأدليس له منع من
 الخروج ولا مطالبة قبل حلول الأجل وفيما إذا أدى الكفيل لرب المال أدليس له مطالبة المكفول عنه قبل
 الأداء ثم له ملازمته أو حجبته إذا أوزم الكفيل أو حجب فليأتمسك (قوله) لعدم دلالة التقييد لانه لم يذكر
 الأذن فلا موجب لتقييده برمان الولاية في الأذن وعلى هذا القول لا امرأته لم يكن امرأته زوجها يعني أن ذلك فاعلم
 فطلق امرأته فلا فائدتا ولا تراجيح بينهما فلحق لانه لم يتقيده ببقاء النكاح لانها إنما تتقيده
 لو كانت المرأة تستفيد ولاية الأذن والمنع بعقد النكاح اه فتح أي بخلاف الزوج فإنه يستفيد ولاية الأذن
 بالعقد وكذا رب الدين كما في الأخيرة وما قيل من أن الإضافة في قوله امرأتى تدل على التقييد لانها بعد العدة
 تبقى امرأته مدفوعة بان الإضافة لا للتقييد بل للتعريف كما قالوا في قوله ان قلت امرأتى فلا تذهب فعدى حرف قبله
 بعد اليونة يحنث فافهم وانظر ما قد متنا في التعليق من كتاب الطلاق (قوله) ونحوه كالأجارة والصرف
 والسلم والنكاح والرهن والخلع بحر (قوله) وكذا في طرف النفي) فإذا قال لا أحب حث بالاحباب فقط بخلاف
 لأبوع (قوله) والأجل (الح) الفرق أن الهبة عقد تبرع فيه المتبرع أما البيع فمعاوضة فاقضى الفعل من

(وحضره الموهوب له شرط في الخنث) فلو وهب الخالف لغائب لم يحث اتفاقا ان يملك فليحفظ (لا يحث في حلفه لاشترى بها ان يملك ورد
وباسمين) والمفعول عليه العرف فتح (وبين الشئ تقع على الشئ) المقصود فلا يحث (١٤١) لو حلف لاشترى طينا فوجد حرجه وان

دخلت الراتجة الى دياره
فتح (ويحث في حلفه
لا يشترى بنفسها أو
وردا يشترى ورقتها
لادهما) للعرف
(حلف لا يشترى
فزوج ففصولي فأجاز
بالقول حث و بالفضل)
ومنه الكتاب بخلاف
لان سماعا (لا يحث
به بقى حاشية ولو زوج
ففصولي ثم حلف لا يتزوج
لا يحث بالقول أيضا)
اتفاقا لاستدعاه لوقت
العقد (كل امرأة
تدخل في نكاحي) أو
تصير حلالا (فكذا
فأجاز نكاح ففصولي بالفضل
لا يحث) بخلاف كل
عبد يدخل في ملكي فهو
حر فأجاز به بالفضل حث
اتفاقا لكثرة أسباب
الملك عمادية وفيها حلف
لا يطلق فأجاز طلاق
ففصولي قولاً وفعلاً فهو
كالنكاح غير أن سوق
المهر ليس بإجارة لوجوبه
قبل الطلاق قال لامرأة
الفران دخلت دار فلان
فأنت طالق فأجاز الزوج
فدخلت طلق (ومثله)
في عدم حشده بأجارته
فعلا ما يكتبه الموثقون
في التعاليق من نحو قوله
(ان تزوجت امرأة)

الجانين وعند زفر الهمة كالبسع وانفقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب أو آجرتك هذه الدار فلم تقبل وقال
بل قلت والقول له لان الاقرار بالبسع تضمن الاقرار بالبيع والقبول وعلى الخلاف القرض وعن أبي يوسف
أن القول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة ونقل فمعنى أن يحققر وإتان والاراءه السبع لأذنة الملك
بالفظ والهة لانه تملك بلا عوض وقال الخوافي أنهما كلهم وقيل لاشية أن يلق الأراء بالهة والقرض
بالسبع والاستقراض كلهم بلا خلاف اه لمخصص الفتح والعبر وانظر ما قدمناه في باب المهر بالسبع
والشراء (فرع) في الفتح لو قال لعدنان وهبك فلان مني فأنشرف فوهبته من كان العبد في بد الوهاب
لا يعتق سلمه أو لا وان كان ودبعة في بد الموهوب له ان بدأ الوهاب فقال وهبك له لا يعتق قبل أو لا وان بدأ
الآخر فقال هب مني فقال وهبته من عتق (قوله شرط في الخنث) هذا فيما لو كان الحلف على التني فلو على
الانثاء فهو شرط في البرف كان المناسب اسقاط قوله في الخنث فانهم (قوله لاشي) بفتح الباء والشين مضارع
شميت الطلب بكسر الميم في الماضي وحاشية لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر والمشهورة الفصحة
الاولى كافي الفتح (قوله وباسمين) بكسر السين وبعضهم فتحها وهو غير منصرف وبعض العرب يعربه اعراب
جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمفعول عليه العرف) ذكرنا في الفتح بعد حكايته الخلاف
في تفسير المبحان وهو انه ما طاب رجحه من النبات أو ما لساقه راتجة طيبة كورد أو ما لساقه من البقول
عما لا راتجة مستلثة وغير ذلك (قوله فوجد حرجه) أي من غير قصد منه (قوله للعرف) فإلى الهداية من
حنث بالذهن لا الورق وما قاله الكرخي من حنث به ما معنى على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف
فتح لمخصصا (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقيل نهر وفي حاشية الرازي لو هبنا الناس بشكاح الفضولي
فكبت فهو إجارة (قوله حث) هذا هو اختيار كافي التبيين وعلمه كثر المشايخ والفتوى عليه كافي الخاتبة
وبه اندفع ما في جامع الفصولين من أن الأصح عدمه بحر (قوله وبالفضل) كبعت المهر أو بعضه بشرط أن
يصل إليها وقيل الوصول ليس بشرط نهر وكتيبها لاشية أو جاعها لكن يكره بحر على القرب فنزول العقد
من الحر بحر فأتى فلو بعث المهر أو لم يكره التقبل والجمع لحصول الإجارة قبله (قوله ومنه الكتابة) أي من
الفضل ما أجاز بالكتابة ما في الجامع حلف لا يكتم فلان لا يقول له شأ فكتب اليه كتابا لا يحث ودكر ابن
سماعة أنه يحث نهر (قوله به بقى) مقابله ما في جامع الفصولين من أنه لا يحث بالقول كما مر فكان المناسب
ذكره قبل قوله وبالفضل فأفاده ط (قوله لاستدعاه) أي الإجازة لوقت العقد وفيه لا يحث بمباشرة
فبالإجارة أو لى بحر (قوله لا يحث) ٣ هذا أحد قولين قاله الفقيه أبو جعفر ونجم الدين النسفي والثاني
أنه يحث به قال شمس الأئمة والامام البرزوي والسيد أبو القاسم وعليه معنى الشارح قيل فصل المشتبه لكن
رجح المصنف في فتاواي والاول ووجهه أن دخوله في نكاحه لا يكون إلا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر كسبه
المختص به فيصير في التقدير فانه قال ان تزوجته أو يتزوج الفضولي لا يصير متزوجا كافي فتاوى العلامة قاسم
قلت قد يقال ان له سبب التزوج بنفسه والتزويج يلفظ الفضولي والثاني غير الاول بدليل انه لا يحث في حلفه
لا يتزوج تأمل (قوله لكثرة أسباب الملك) فانه يكون بالسبع والارث والهة والوصية وغيرها بخلاف النكاح
كما عرفت فافرق بين ذكره وعدمه (قوله أو فعلا) كخارج متاعها من بينه ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا
يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح لان المهر من خصائصه منع عن العمادية (قوله قال أي فضولي) (قوله)
فأجاز الزوج أي أجاز تعلق الفضولي (قوله ومثله) أي مثل ما في المتن (قوله ما يكتبه الموثقون) أي الذين
يكتبون الوثائق أي الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لان قوله أو دخلت في نكاحي معطوف على
تزوجت لا على بنفسى فلا يصح تعديله بان عماله تزوجت بل العلة فيه انه ليس له السبب واحد وهو التزويج كما مر

بنفسى أو وكسلى أو فضولى) أو دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالقا لان قوله أو فضولى الى آخره عطوف على قوله بنفسى
وعمله تزوجت

مطلب حلف لا يتزوج فزوج ففصولي ٣ مظلل قال كل امرأة تدخل في نكاحي فتكذب

ينسند باب الفضولي
لو زاده وأخرج نكاح
فضولي ولو بالفسل فلا
مخلص له إلا إذا كان
المعلق طلاق المروجة
في رفع الأمر الشافعي
ليفسخ البين المضافة
وقدمنا في التعاليق
أن الفتية كاف في ذلك
بحر (حلف لا يدخل
دار فلان تنفتم الملوكة
والمستأجرة والمستعارة)
لأن المراد بها المسكن
عزرا فلا بد أن تكون
سكناء لا بطريق التبعة
فلو حلف لا يدخل دار فلانة
فدخل دارها وزوجها
ساكن بها لم يحتسب لأن
الدار انما تنسب إلى
السكن وهو الزوج
نهر عن الواقات (لا
يحتسب في حلفه أنه
لا مال له وله دين على
مفلس) ينسند باللام
أي محكوم بالفلسه (أو
على (ملء) غنى لأن
الدين ليس عمال بل وصف
في الذمة لا ينصرف فيه
حقيقة (فروج) *

١ قال لغيره والله تضرعن
كذا فهو حالف فان لم
يفعله المخاطب حث

٢ مطلب حلف لا مال له

٣ مطلب الدين تنقض
بأنها

مطلب قال لغيره والله
تضرعن كذا فهو حالف

مطلب قال والله لا تقم
فقام لا يحتسب

وهو لا يكون إلا بالقول فإنه ط (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي ينصرف إلى الإجازة بالقول
فقط بجر (قوله فلا يخلص له الخ) كذا في البحر وتبعه في النهر والمنح وفي فتاوى العلامة قاسم وجامع الفصولين
أنه اختلف فيه قبل لأوجه جواز له لأنه شديد على نفسه وقال الفقيه أبو جعفر وصاحب الفصول حمله أن
زوجته فضولي بلا أمرها فيجوز هو فحسب قبل إجازة المرأة لا إلى جزاء لعدم الملك ثم يجزى في فاحازتها لا الفعل
فيجدان العقد فيجوز إذا بين انعقدت على تزوج واحد وهذا محله أنما يحتاج إليها أن قال أبو نيز وجها غيري
لاجل وأجزه أما إذا قبل بغيره وأجزه قال التسيرون وج الفضولي لأجله فطلق ثلاثا إذا شرط تزوج الغيرة
مطلقا ولكنها لا تحرم عليه الملاقاة قبل الدخول في ملك الزوج قال صاحب جامع الفصولين فيه تسامح لأن
وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قلت انما سماه تسامحا لظهور المراد وهو انحلال البين لا إلى جزاء لأن الشرط
تزوج الغيرة وذلك بوجدين غير توقف على إجازته بخلاف قوله أن زوجها فانه لا يوجد إلا بعدده نفسه أو عقد
غيره وإجازته (قوله إلا إذا كان المعلق طلاق للمروجة) في بعض النسخ المتروجة التي حلف أن لا يتزوجها
بنفسه أو بفضولي احترازًا عما لو كان المعلق طلاقًا وزوجه الأصلية بان قال أن تزوجت عليك بنفسي أو
بفضولي فانت طالق فان حكم الشافعي يفسخ البين المضافة نحو كذا تحت لا بنافيه (قوله أن افتاء كاف)
أي افتاء الشافعي للعالم بطلان هذه البين وهو رواية عن محمد أفي بها ثمة خوارزم لكنها ضعيفة نعم لو قال
كل امرأه أن تزوجها فهي كذا فتزوج امرأه أو حكم القاضي يفسخ البين ثم تزوج أخرى محتاج إلى الفسخ ثانيا
عندها وقال محمد لا يحتاج فيه بقاء كاف في الظهيرة فمن قال ان بطلان البين هو قول محمد المقتضى به كاف في الظهيرة
فقد اشبه عليه حكم ما ذكرنا قدمنا به في باب التعليق فافهم (قوله بحر) الأول أن يقول نهر لأن جميع
ما قدمنا ذكره في أمافي الجرف أنه لم يذكروا أنه مما يكتسبه الموقوفون ولا قوله وأدخلت في نكاحي زوجهما
ولا قوله وقدمنا في التعاليق (قوله لأن المراد بها المسكن عرفا) يعني أن المراد ما يشمل المسكن فيصدق على
المال كغيره المسكونة وفيه تفصيل وخلاف ذكرنا في باب البين بالدخول (قوله ولا بد أن تكون سكناء
لا بطريق التبعية الخ) مخالف لما قدمنا في الباب المذكور من قوله ولو تعاوموا في الخانية ولو حلف لا يدخل
دار بنته أو أمه وهي تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف حث وقد ذكر في الخانية أيضا مسألة الواقات
وقال ابن توتل الدار لا يحتسب لأن السكنى تضاف إلى الزوج لا إلى المرأة ويمكن الجواب بأن الدار في مسألة
الخانية المارة لم تكن للرأاء انعقدت عنه على دار السكنى بالبيعة خفت أمافي مسألة الواقات المذكورة
هنا قال الدار فيها ملك المرأة فأنصرف البين إلى ما ينسب إليها أصالة فلا تسكنها زوجها تنسب إليه وانقطع نسبها
إليه فالحالف يثبت الحالف بدخولها ما لم ينوها فأعاد بعضه السداد بالسجود لكن قدمنا في باب الدخول عن
التأخرات ما يفيد اختلاف الرواية ولكن ما ذكر من الجواب توفيق حسن رافع للخلاف بنفسه عدم النسبة
المذكورة أخنا مما عر عن الخانية فافهم (قوله لا ينسند باللام) كذا في البحر عن مسكن والظاهر أن التسيرون
غير لازم لأنه يقال مفلس وجهه مفلس كاف في المصباح وهذا أعظم من المحكوم بالفلسه وغيره كذا في الخ (قوله بل
وصف في الذمة الخ) ٣ ولما قبل أن الدين تنقض بأمثالها على معنى أن القروض مضمون على القاض لأنه
قضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المدين مثله فالتى الدينان قصاصا وعامة في الضر (قوله فان لم
يفعله المخاطب حث) كذا في المعلقة في الخانية والفتح والنهر وظاهره أنه يحتسب سواء أحره بالفعل أو لا وهو كذلك
لأن أحره لا يحقق الفعل من الخوف عليه وشرطه هو بالفعل وشرطه عدمه وبأن تمام بانه قريبها هذا
ورأيت في الصرفة من على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقم فقام لا يلزم المارشى لكن عليه تعظيم اسم الله
تعالى اه وذكرة في البرازية بعبارة فارسية فهذا الفرع مخالف لما مر وقد حلف بان قوله لا تقم فهي وهو انشاء في
الحال تحققت مضمونه عند التلفظ به وهو طلب الكفر عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشائي لا على عدم
القيام المقصود من الحلف تأكيذاً لطلب القيام ولما عرفت أن الأمر مثل التهيءة إذا قال بالله حاضر بزياد
اليوم لا يحتسب بعدم ضربه ويظهر أيضا أنه لو قعد ثم قام لا يحتسب ولو لم يكن بلفظ التهيءة لأن المراد التهيءة عن القيام

التي تهاه المحلوف عليه فهو عين الفورا لما رباها وهذه المسئلة تقع كثيرا **(قوله)** ما لم ينو الاستحلاف فان نوى الاستحلاف فلا شيء على واحد منهما خاتمة ففتح أي لان الخطاب لم يحبه بقوله نعم حتى يصير حاله قال في الخاتمة ولو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم فهو على خمسة أوجه أحدها أن ينوي كل من المبتدئ والمجيب الحلف على نفسه فهم أحلفان أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم يتضمن اعادته ما قبله فكأنه قال والله لا تفعلن كذا فلا يرفع حتما جمعا الوجه الثاني أن يريد المبتدئ الاستحلاف والمجيب اليمين على نفسه والخالف هو المجيب فقط الثالث أن لا يريد المجيب اليمين بل الوعد فلا يكون أحدهما حالفا الرابع أن لا يكون لأحد هاتين الحالتين هو المبتدئ فقط الخامس أن يريد المبتدئ الاستحلاف والمجيب الحلف فالمجيب حالف لا غير أه ملخصا قلت هذا الأخير هو عين الثاني فتأمل **(قوله)** والخالف هو المبتدئ وكذا فيما لو قال أحلف وأشهد بالله قال عليك أولا فلا عين على المجيب في الثلاثة وان نوبأ أن يكون الحالف هو المجيب خاتمة قلت ووجه ما به أشد فصل القسم الى نفسه فيمكن أن يكون فاعله غيره **(قوله)** ما لم ينو الاستحلاف أي بان تكون هزمة الاستفهام مقدرة فمصر المعنى هل أحلف أم لا وهذا يصلح حيلة إذا أراد أن لا يبحث فافهم **(قوله)** والخالف المجيب ولا عين على المبتدئ وان نوى اليمين خاتمة ففتح أي لسانده الحلف الى الخطاب فلا يمكن أن يكون الخائف غيره **(قوله)** لا يداخل فلان دار الخاتمة نقله في التبرع من متبني الملقى وهكذا رآته فيها لكن بلفظ الدار معرفة وهذا محمول على ما إذا كان فلان طالما لا يمكن الحالف أن يتعنه كما يعلم مما ذكره المشرع يسأل في رسالة عن الخاتمة والخاصة وغيرهما حلف لا يدع فلا يداخل هذه الدار ولو الدار ملك الحالف فشرط لم يتعنه بالقول والفعل بقدر ما يطيق فلو متعنه بالقول دون الفعل حث وان لم تكن له فتعنه بالقول دون الفعل لا يبحث بالدخول وفي القصة عن الزوري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غائب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان أه قال وهذا يقيدان ما مر من حث المالك بالمتع بالقول فقط مقيدا اذا قدر على متعنه بالفعل والافق عليه القول ويقيد قول الخاتمة بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقيد لصحة السب أو السعوط للتلفظ استخلا ونقله عنه طي الباب السابق وأنه أقي بناء على ما فهمه من حلف على أخته أن لا تتكلم بأنها لو تكلمت بعد ما نهاها عن الكلام لا تبحث لانه لا عليك منعها وقاس على ذلك انصافه لو كانت اليمين على الأبيات مثل لتفعلن بكئي أمره بالفعل قلت وهذا خطأ فتحش للفرق بين قولنا لا أدعه يفعل وبين لا يفعله بوضو ذلك ما قد منه في التعليق عن الولوالجي رجل قال ان أدخلت فلانا بيتي أو قال ان تدخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طلق فاليمين في الأول على ان يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمره بالخالف ولم يأمر علم أو لم يعلم لانه وجد النحول وفي الثالث على النحول يعلم الخالف لان شرط الحث الترتل للنحول حتى علم ولم يجمع فقد ترك أه ونقل مثله في البحر عن المحط وغيره فأنظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوف عليه هو دخول فلان حتى يتحقق دخوله بتحقيق شرط الحث وان متعنه قولاً أو فعلاً لا يمنع لا يفتي دخوله بعد تحققه وما عديم الحث بالمتع قولاً أو فعلاً أو قولاً فقط على التفصيل لما مر فهو خاص بالخالف على أنه لا يدعه ولا يتركه لا يدخل وكذا قوله لا يدخله يدخل لانه متى لم يتعنه تحقق أنه تركه أو دخله فحش هذا وهو الصريح في عامة كتاب المذهب وهو ظاهر الوجه وقد منافي أخبار اليمين في الأكل والشرب مما لو قال لا تأكل أو قال حتى تقضي حقك أو لوفر منه لا تبحث ولو قال لا تأكل حتى تبحث كافي الخاتمة فقد حرم بحثه اذا فرغ منه بعد حلقه لا يفارقه وعلى هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة أن أخته اذا تكلمت بحثت سواء منعها عن الكلام أو لا تحقق شرط الحث وهو الكلام ومنعها لها لرفعها بعد تحقيقه كالأبني نعم لو كان الخالف على أنه لا يتركها أو لا يحلها تتكلم فانه بريء بالمتع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا عليك كما قال في الخاتمة من أجل حلف بطلاق أمر أنه أن لا يدع فلا تأخر على هذه القسطة فتعنه بالقول يكون باراً لانه لا عليك المنع بالفعل أهو بما قرأناه ظهر أن ما نقله الشارح تعالى لانه لا يصح حله على ظاهره لمخالفته لا شهر وفي الكتب فلا بد من تأويله بما قلناه وقد نزل بالله أن أدعى لا يدعه يدخل كما أقي به في الحسرية حيث سئل عن حلف على مهر ما به لا يرحل من هذه القرية فمرحل فمرحل عليه فهل يبحث

مطلب قال لتفعلن
كذا قال نعم

مطلب حلف لا يدخل
فلان داره

مطلب في الفرق بين
لا يدعه يدخل وبين
لا يدخل

ما لم ينو الاستحلاف قال
لغيره أقسمت عليك بالله
أو لم يقل عليك لتفعلن
كذا فالخالف هو المبتدئ
ما لم ينو الاستفهام ولو

قال عليك عهد الله ان
قلت كذا فقال نعم

فالخالف المجيب لا يدخل
فلان داره فيمنعه على
الهي ان لم يكلمه
والافعلي الهي والمنع
جمعا أجوابه ثم
حلف أنه لا يتركها

بريقوله آخر ج * لا يدع ماله

(١٤٤)

اليوم على غيره مقدمه للقاضي وحلفه بر * قيل له ان كنت فعلت كذا فامر انك طالق فقال

ثم وقد كان فعل طلق
وفي الاشياء القاعده
الحادية عشر السؤال
معاد في الجواب قال
امر آذ بدطالق أو عبده
حرًا وعلمنا متى ليت
الله ان فعل كذا وقال
زيد ثم كان حاله في آخره
* ادعى عليه خلف
بالطلاق ماله عليه متى
فهرن بالمال حث به
يفى * حلف أن فلانا
ثقل وهو عند الناس
غير ثقل وعنده
ثقل لم يحث الآن
ينوي ما عند الناس لا
يعمل معه في القساره
مثلا فعمل مع شركه
حث ومع عبده المأذون
لا ولا يزرع أرض فلان
فزرع أرضا بشه وبين
غيره حث لأن نصف
الأرض تسمى أرضا
بجساف لا أدخل دار
فلان فدخل المشتركة
اذ لم يكن ساكنا والله
سجانه أعلم * كتاب
الحدود (الحديث)
لغة المنع وشرعا عقوبة
مقدرة وجبت حفاظه
زجرًا فلا يجوز
الشفاعه فيه بعد الوصول
للعام وليس مطهرا
عندنا بل المطهر التوبة
قوله تفرغ على
قوله يجب هكذا يحظه

أجاب مقتضى ما أفتى به قاضي الهداية واستدل به الشيخ محمد الغزي وأفتى به أنه ان نوى لا يمكنه فرحل قهرا
عليه لا يحث اه أو نزل به سقط من عبارة المنه لفظ لا يدعه والا فهو مردود لان العمل على ما هو المشهور
الموافق للعقل والمنقول دون الشاذ في المأذون فاعتزم هذا التحرير والله سبحانه أعلم * (تسليم) * علم انصاما
ذكرناه أنه لو كان الحلف على الاثبات مثل قوله والله لتفعلن كذا فشرط البرهوه الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه
على لا يدعه بفعل بان يقال هنا يكفي أمره بالفعل فان ذلك لم يقل به أحد وأما ما مر عن القسبة في الجزع
ساكن داره فذا التقى معنى لا يدعه بسكن كإعلم مما مر أما هنا فلا يكفي الأمر لان حلفه على الفعل لا على الأمر
به ويجوز الدامره لا يحققه كالأعني فاذ لم يفعل يحث الخالف كما مر سواء أمره أم لا وهذا ظاهر جلي أيضا
ولكن حل من لا يسهره فاهم (قوله بر يقوله آخر ج) لان عقدا الحارة منعهم من الإخراج بالفعل لان مال الدار
لا يملك المنفعة منه الحارة فهو حينئذ كالأجنبي شر بنلاي (قوله وحلفه بر) لان قوله لا يدعه ينصرف الى
ما يقدر عليه وبعد تحلفه لا يقدر على الأخذ بشرط الحث أن يترك مع القدرة وإذا لا يحث اذ قال لا أدع
فلانا بفعل ففعل في عبثه (قوله طلق) لانه صار حاله القاعده المذكورة عقبه (قوله به يقف) وهو قول أبي
يوسف خلافا لمحمد بخلاف ما لو برهن أنه أقرضه ألفا والمسئلة بمجالها لا يحث اه قهر أي لجواز أنه أقرضه ثم
أبرأه واستوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعي عليه (قوله حث الخ) لان كل واحد من الشريرين
يرجع بالعهد على صاحبه ويصير الخالف عاملا مع الخالف عليه وان كان عقد الشرية نفسه لا واجب
الحقوق أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف شرير كالمولاهم يرجع عن الظهير (قوله
فدخل المشتركة) أي فلا يحث لان نصف الدار لا يسمى دارا فحق (قوله اذ لم يكن ساكنا) ترك في الفسخ هذا
القيس وقد صرح به في الخامسة قال ط أما اذا كان ساكنا فحق داره لان الدار حينئذ تم المستأجرة فأولى
المشتركة التي سكنها والله سبحانه أعلم
* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود) *
لمافر غم من الإيمان وكفارتها الدائرة بين العادة والعقوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة ولولا لزوم التفرق بين
العبادات كان ذكرها بعد الصوم أو في لاشتماله على بيان كفارة القطر الغلب فيها جهة العقوبة تهر وقبح
وهي ستة أنواع حد الزنا وحديث الجرح خاصة وحد السكر من غير هاهو الكمية معجدة فهما وحد القذف وحد
السرقه وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الحد لغة) في بعض النسخ هولته في الضمير عائلى الحد المفهوم ومن
الحدود (قوله المنع) ومنه سمي النواب والسكان حد اذ المنع الاول من الدخول والثاني من الخروج وسمى
المعرف لما هيبة حد المنع من الدخول والخروج وحدود الدارها باتها المتعها عن دخول ملك الغير فيها
وخروج بعضها اليه وتعامه في الفسخ (قوله عقوبة) أي جزاءه بالضرب أو القطع أو الرحم أو القتل سمي بها لانها
تتوالى الذنوب من تعصيه اذ اتبعه قهستاني (قوله مقدرة) أي مبنية بالكتاب والسنة أو الإجماع قهستاني
أو المراد انها قد رخص وأما قال في الترمذي مقدرة الموت في الجرح في غيره ما لا سواط الآتية اه أي وبالقطع
الآتي (قوله حقا لله تعالى) لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول
والاعراض (قوله الجزا) بيان لحكمها الاصلى وهو الزجر عما يتضرر به العباد من أنواع الفساد وهو
وجه تسميتها وحدودا قال في الفسخ والتحقيق ما قال بعض المشايخ انهما نوعان قبل الفعل زواجر بعدهما العلم
بشرعها نوعان الاقدام على الفعل وايضا بعد علمه عن من العود اليه (قوله فلا يجوز الشفاعه فيه) تفرغ على
قوله يجب الخ قال في الفسخ فانه طلب ترك الواجب وإذا أنكر صلى الله عليه وسلم على أسامة بن زيد حين شفع في
الخزمية التي سرق فقال أشفع في حذمن حدون الله (قوله بعد الوصول للحاكم) وأما قبل الوصول اليه
والتبوت عنده فتجوز الشفاعه عند الرافع الى الحاكم ليطفقه لان وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب
لا يثبت بمجرد الفعل بل على الامام عند التبوت عنده كذا في الفسخ وظاهره حوازي الشفاعه بعد الوصول للحاكم في
التبوت عنده وبه صرح ط عن الجوى (قوله بل المظهر التوبة) فاذا حذم لم يثبت بقي عليه اثم المعصية ونفي

المضارع والى في المتن ويأتي له بعد ذلك وجبت الماضى والخطيب سهل اه معجمه

كثير من العلماء إلى أنه مطهر وأوضح دليلنا في النهر (قوله وأجمعوا الخ) الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد
الثابت عند الحكم بعد رفع اله أما قبله فبسقط الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائبتهم على
نفس أو عضواً أو مالاً أو كان بعد شيء من ذلك كما سأتى في بابيه وبعده صرح في البحر هنا خلافاً لما في النهر ثم بقي عليهم
حق العبد من القصاص إن قتلوا والضمان إن أخذوا المأل وقول البحر والقطع أن أخذوا المأل سبق فلم وصونه
والضمان والحاصل أن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد وكذا في النهر توهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك
فأفهم وفي البحر عن الظهيرية رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بفاحشته فلا حكمة
الحد عليه لأن المستمد وبالله اله وفي شرح الأشباه المبسوط عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحد
في الدنيا هل يحد في الآخرة قال الحد وحقوق الله تعالى الآية تتعلق بها حق الناس وهو الانزجار فإذا تاب
توبة نصوحاً أرحو أن لا يحد في الآخرة فإنه لا يكون أكث من الكفر والردة وأنه ينزل بالاسلام والتوبة (قوله
فلا تعز رحد) تعز راساً لا معنى معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد ر الشارح خبر الأول
لأن الخبر المذكور مفرد لا يصلح خبر الهما لكنه مصدر الغنيس فصلح لهما والخطب في ذلك سهل ثم إن الأول
مفرع على قوله مقدور الثاني على قوله وجبت حقا لله تعالى وقوله لعدم تقدير رأيي تقدير التعزير أي كل أنواعه
لأن المقدر بعضها وهو الضرب على أن الضرب وإن كان أقله ثلاثة وأكثره تسعون ثلاثون لكن ما بين الأقل
والأكثر ليس بمقدور كما أفاده في البحر (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الحجاز فكسب الباء والماء في لغة أهل نجد
فكتب بالالف بدأ بالكلام عليه لأنه لصانته النسل فكان راجعاً إلى الموجد وهو الأصل ولكن ذكره وقوع سببه مع
قطعه بخلاف السرقة فإنها لا تسكر كثرة والشرب وإن كثر فليس حد به تلك القطعة تنه وفتح (قوله الموجب
الحد) فبده لأن الزنا في اللغة والشرب معنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته فإن الشرع
لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل عما هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه ولو وطئ جارية بانه لا يحد الزنا ولا
يحد فاقفه بالزنا فدل على أن فعله زنا وإن كان لا يحد به وعمامة في الفتح وبه علم أن ما في الكفر وغيره من تعزير
الزنا بما تعرف يف للشرع الأعم فلم يعترض عليه بترك القود التي ذكرها المصنف هنالده تصريف
للأخص الموجب للحد على أن القود ملذذ كونه خارجة عن الماهية لا تهاش وطء لاجراء الحكم كما في النهر تأمل
(قوله قدر حشفة) أي حشفة أو قدر هامين كان مقطوعاً عما لكن صرح بالحق وسكت عن الظاهر لعله الأولى
اختصاراً أو أقبح لفظاً قدر لا فائدة التعيم إلا لاحتراز عن نفس الحشفة فإلا ج بعضا غير موجب للحد لا ليس
وطء وإنما موجب للغسل ولم يفسد الخ كافي الجوهره وأشار بسكوته عن الانزال إلى أنه غير شرط (قوله مكلف)
أي عاقل بالغ ولم يقل مسلم لأنه غير شرط في الحد (قوله مطلقاً) سواء ثبت عليه بقراره لا إشارة إلى بيئته كما
في البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية أنه رآه في نسخة الخانية وذكر أن
المصنف يعني ابن وهبان خص ذلك بالآخرس أقول النسخة في نسخة الخانية وذكر أن
أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بيلز لا تقبل إلا في إذا أقر بالزنا فهو عذلة
الصحيح في حكم الإقرار اه فقوليه ولو شهد عليه الشهود بالخ اعتداد كره في الآخرس لافي الإعي خلافاً لما رآه ابن
الشحنة في نسخة فانه غلط قول الفتح والبحر بخلاف الإعي صح إقراره والشهادة عليه ومثاله في الترخاينة عن
المضمرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشمس نبلا في شرح الكنا لمقدسي (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله أو
ماضي) أدخل به المحصور الشوهاة فاتها وإن لم تكن مشبهة في الحال لكنها كانت مشبهة فيما مضى (قوله خرج
المكره) أي بقيد طائع والبر بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من أنه لا حد إلا لوطاة أماعلى قوله ما بين أنه
يحد بفعل ذلك في الأجانب فبدخل في الزنا وسأى في الباب الآتي (قوله ونحو الصغيرة) هو المنة والجمعة وهذا
خرج بقيد مشبهة والمراد الصغيرة ونحوها فقام لفظ نحو لقصده التعيم كما مر أعلاه وتغييره على أحد الاحتمالات
قولهم مثلاً لا يحد (قوله خال عن ملكه) أي ملك عينه وملك نسكاحه وهو مصفة لقبيل ط أو مصفة لوطه
(قوله وشبهته) أي شبهة ملك اليمين وملك النكاح فالأولى كوطع بامرية مكانه وأبعد المأذون المديون وأجارية

مطلب التوبة تسقط
الحد قبل توبته

مطلب أحكام الزنا

مطلب الزنا شرعاً
لا يختص بما يوجب
الحد بل أعم

وأجمعوا أنها لا تسقط
الحد في الدنيا (فلا تعزير)

حد لعدم تقديره (ولا)

قصاص حد لأنه حتى

المولى (والزنا) الموجب

للحد (وطء) وهو ادخال

قدر حشفة من ذكر

(مكلف) خرج الصبي

والمعتوه (طائفي) خرج

وطء الآخرس فلا حد

عليه مطلقاً شبهة وأما

الإعي فبعد الزنا لا إقرار

لا بالبرهان شرعاً وهبانية

(طائفي) في قبل مشبهة

حالا أو ماضياً خرج

المكره والبر ونحو

الصغيرة (خال عن

ملكه) أي ملك الواطن

(وشبهته)

المغرم بعد الاحزاب دارنا في حق الغازي والثانية كترجح امرأة بلا شهود أو أمة بلا إذن مولاهما أو
 تزوج العبد بلا إذن مولاه جوى عن الفتح ط **(قوله أي في المحل)** ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطء
 جارية ابنه ط **(قوله لافي الفعل)** ونسب شبهة أشباه كوطء معتدة الثلاث وحاصله أن شرط كون الوطء زنا
 خاؤه عن شبهة المحل لاها توجب في الحدود أن يظن حله بخلاف شبهة الفعل فانها لا تنضم معطلقا بل ان ظن
 المحل أمان لم يظنه فلا ولا يخصص الا بالاراد مع أنه لو أراد دخوله عا مع شبهة الفعل بقصد ظن المحل فهاصح
 أيضا فأما السيد أو السعد **(قوله في دار الاسلام)** مفعول زاد وهذا القيد هو الموقوف وهو كذا أقولهم
 في الباب الآتي لاحد بالزنا في دار الحرب والبيعي وعليه فكان الاولى أن يقول في دار العدل ليخرج دار البيعي
 أيضا وهذا اذا لم يزد داخل العسكر الذي فيه السلطان أو نائبه المأذون له بأقامة الحدود أو أمة بعد كإساق هناك
(قوله أو تمكنه) بل رفع عطف على وطء أو تقسيم والتنويع واسم الإشارة لوطء ط **(قوله ففعلت على ذكره)**
 أي واستسختلته بنفسها **(قوله أو تمكنها)** لما كانت الرامة متحد للزنا وقد سماها الله تعالى زانية في قوله
 الزانية والزانية علم انها نسبي زانية حقيقة ولا يلزم من كونها لا تسمى وأما زانية مجاز فلا زاد في التعريف
 تمكنها حتى يخل فعلها في العرف وهو الزنا الموجب للحد فلو لم يكن تمكنها زانية حقيقة لملا احتيج إلى ادخاله في
 التعريف وهو أيضا أمانة كونها زانية حقيقة وان لم تكن وأما طء كأن الرجل سمي زنا حقيقة بالتمكن وان
 لم يوجد منه الوطء حقيقة وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجاز فافهم **(قوله فتم التعريف)** تعريض
 بصاحب الكتزوع غير حيث عرفه بالتعريف الأعم وتقدم جوابه تأمل **(قوله وزاد في المحيط الخ)** حيث قال ان
 من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد لشبهة وأصله ما روى سعد بن المسيب أن رجلا زنا
 بالبن فكتسب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه ان كان يعلم ان الله حرم الزنا فاحلوه وان كان لا يعلم فعليه وان عاد
 فأجلده ولو أن الحكم في التبرعات لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشروع والاستفاضة في دار الاسلام أقيم مقام
 العلم ولكن لا أقل من ايراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب
 الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها ح عن العصر **(قوله وورد في فتح القدير)** أي في الباب الآتي ان الزنا
 حرام في جميع الاديان والمثل فالمرى اذا دخل دار الاسلام فأعلم فزنى وقال خلعت أنه حلال بعد ولا يلتفت
 اليه وان كان فعليه أول يوم دخوله فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلي أنه لا يعلم حرمه الزنا لا يجد لا تنقذه شرط
 الحد اه وأقر في البحر والنهر والتمتع والمقتضى والشرب لا يوزع فيه ط بما مر عن عمر وبيان الحرمة الثانية
 في كل ملة لا تتنافى أن بعض الناس يجهلها كيف والباب تقبل فيه الشبهات وأما مسئلة الحرى فاعلمها على قول
 من لا يشترط العلم اه قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال
 بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول المبسوط عطف هذا الأمر فقد جعل ظن المحل في ذلك الوقت شبهة لعدم
 اشتراط الاحكام بشراى في هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبهة معتبرة لا اشتراط الاحكام فيه ولكن هذا اذا لم يكن
 مقصدا للعلم بالنسبة إلى الناس في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة يطلع فيها على ذلك فاما المسلم المهاجر
 الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بحرمه الزنا
 اجماع الفقهاء وهو مفيد أن جهله لا يكون عذرا واذا لم يكن عذرا بعد الاسلام ولا قبله حتى يتحقق كونه عذرا وجنثا
 فالفرع المذكور أي فرع الحرى هو المشكل فليأت مسل اه قلت قد يجب بان العلم بالحرمه شرط فبين ادعى
 الجهل بها وتظهر عليه أمارات ذلك بان نشأ وحده في شاطئ أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون بحرمه أو يعتقدون
 اباحته اذ لا ينكرون وجود ذلك في زنى وهو كذلك في فور دخوله دار الاسلام في أنه لا يجد اذ التكليف بالاحكام
 فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين
 أو في دار أهل الحرب المعتقدين بحرمته ثم دخل دار فاته اذا زنى في حدود لا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع
 الحرى ويزول عنه الاشكال وهو أيضا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا والتعريف
 هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم **(قوله وبشت)** أي الزنا عند القاضي اما بثبوته في نفسه فباجداد الانسان له

أي في المحل لافي الفعل
 ذكره ابن الكمال
 وزاد الكمال (في دار
 الاسلام) لانه لاحد
 بالزنا في دار الحرب (أو
 تمكنه من ذلك) بان
 استلقت ففعلت على
 ذكره فانهما يجبان
 لوجود التمكن (أو
 تمكنها) فان فعلها
 ليس وطأ بل تمكن فتم
 التعريف وزاد في المحيط
 العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم
 يجد شبهة وورد في فتح
 القدير بحرمته في كل
 ملة (ويثبت بشهادة

لانه فعل حسي نهر **(قوله رجال)** لانه لا يدخل لشهادة النساء في الحد وقد ثبت ذلك من ادخال التام في العدد كما هو الواقع في النصوص **(قوله فلو جاءوا متفرقين حدوا)** أي حد القذف ولو جاءوا فرادى وقعدوا مقعد الشهود وقاموا إلى القاضي واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وإن كانوا خارج المسجد وحدوا جميعا بحسن الظاهر به وغير بالمسجد لانه محل جلوس القاضي يعني أن اجتماعهم بعتر في مجلس القاضي لأخار حقه فلو اجتمعوا أخار حقه ودخلوا عليه واحد بعد واحد فمقرقون فيحدون **(قوله بلفظ الزنا)** متعلق بشهادة فلو شهد رجلان أنه زنى وآخران أنه أقر بالزنا لم يحدوا لتحد الشهود أيضا إلا إذا شهد ثلاثة بالزنا والرابع بالآراء به فحد الثلاثة ظهيرة لأن شهادة الواحد بالآراء لا تعتبر فيقي كلام الثلاثة فنه البحر **(قوله لا يحد بلفظ الوطء والجماع)** لأن لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دونهما فلو شهدوا أنه وطئها وطأ البحر ما لا يثبت بحر أي إلا إذا قال وطأها وزنا والظاهر أنه يكفي صريحه من أي لسان كان كما صرح به في الشرح ليل في حد القذف فإنه يشترط فيه صريح الزنا كما هنا تأمل **(قوله)** وظاهر الدر الخ ونصها أي بشهادة متبسة بلفظ الزنا الدال على فعل الحرام أو ما يقدم معناه وسياق بيانه اه ولو تخفى أنها محتملة أن يكون قوله أو ما يقدم معناه عطف على الضمير في قوله لانه الدال يعني أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنا أو ما يقدم معناه وليس ذلك صريحاً في أن ما يقدم معناه تصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنا لكن قوله وسياق بيانه أراد به كإفالة بعض المحققين ما ذكر في التعزير من أن حد القذف يجب بصريح الزنا أو عما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاه لقوله في غضبست لأبلاً وابن فلان أمه اه وأنت خير بيان هذا لا يتأتى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فافهم ثم أنه لو لم يسنه بخلاف في التعزير أمكن حمله على أن المراد به ما كان صريحاً من لغة أخرى فافهم **(قوله)** لانه يدفع العان عن نفسه بيان للثبته وعليه لو كان قذف أحدهم الرجل لم تقبل شهادته لما ذكر في الزوج أقامه في البحر **(قوله)** ويسقط نصف المهر أي يسقطه الزوج وجه هذه الشهادة تضمنها في العاقر فمن قبلها بحث كانت مطاوعة لولده أو ما بعد الدخول فلا يسقط من المهر بخلافه بل تسقط النفقة لتشوزها **(قوله)** ظهيرة وهو مثله في البحر عن المحيط زيادة وحد الثلاثة ولا يحد الزوج **(قوله)** فيسألهم الإمام الخ أي وجوباً وإقراراً فاضيفان يعني أن يسألهم بدر متفق والظاهر أن ينبغي معنى يجب لأن هذا البيان شرط لأقامة الحد قال في الفتح يعلمنا صرح بالوجوب وليسألهم فلم يزدوا على قولهم اتهاماً بالاحتمال لا يحد الشهود عليه ولا الشهود وعامة فيه **(قوله)** أي عن ذاته وهو الإلزام تفسير للماهية المبرع بعمامته وظاهر كلامهم أنه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية الملة كافي البحر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية أن الشاهد عايد يظن أن عمامة الفرجين حراماً زناً وأن كل وطء محرم زنا وجب الحد فشهد بالزنا قال في التهر وهو ظاهر في أن المراد بعمامته حقيقة الشرعية إلا أن هذا يستلزم الاستثناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعزير ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستثناء مدفوع لأن الماهية بيان حقيقة الزمان حيث هو وأما الكيفية والمكان وغيرهما فهي في هذا الزنا الخاص المشهود به فیسألهم عن ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحقق فيه الماهية الشرعية احتياطاً في رد الحد فقدر **(قوله)** لو أقر كونه مكرهاً الخ بيان لقوله وكف هو على طريق الترتيب والاولى أن يقول بآرامان الضمير عند تعدي الزنا له المسؤول عنه لأعلى الزاني **(قوله)** أو في صلبه وكذا يحتمل أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كافي الفتح وغيره وسياق حد التقادم **(قوله)** أو بامه ابنه أي ونحوهما من لا يحد دونها من مته وزوجه قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنا المرأة أن يسألهم عن زنى هامن هو الاحتمال المذكور وزيادته كونه صبياً ونحوها فافهم الأحكام عليه عند الإمام **(قوله)** هو زيادة بيان أي لانه يعني عنه بيان الماهية مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بيانه كما في البحر وأشار إلى أن الضمير في ينشوعا يدل على المذكور من الأوجه المسؤول عنها كما هو ضمن عبارة القنوري خلافا لما في بعض الشروح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله وينشوعا بحسن القول المذكور لا يتم البيان كافي التهر **(قوله)** وعدلوا سرا وعلتا السر بأن يبعث القاضي ورقة فيها أسماءهم وأسماء محتلهم على وجه يتميز به كل واحد منهم إن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلاية بأن يجمع القاضي بين المذكر والشاهد

أربعة رجال في مجلس واحد فلو جاءوا متفرقين حدوا **(لفظ الزنا)** بحر بلفظ الوطء والجماع وظاهر الدر أن ما يقدم معني الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج أحدهم إذا لم يكن الزوج فلفظها ولم يشهد بزيادها بولده لانه لا يدفع العان عن نفسه الأولى ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول أو نفقة العدة لو تعدد الثانية ظهيرة فيسألهم الإمام عنه ما هو أي عن ذاته وهو الإلزام عني وكف هو وأن هو وني زنى وعن زنى لجواز كونه مكرهاً أو بدار الحرب أو في صلبه أو بامه ابنه فيسقط القاضي احتيالا للزنا فإن ينشوعا قالوا زناه وظهيرا فرجها كليل في المسئلة هو زيادة بيان احتيالا للسرور وعدلوا سرا وعلتا

ويقول هذا الذي كتبه يعني سرا ولم يكتف هنا بظاهر العدالة اتفاقاً بأن يقال هو مسلم ليس بظاهر الفسق
احتمالاً للدرع بخلاف سائر الحقوق عند الامام قالوا وجب عليه هنا حتى يسأل عن الشهود بطريق التعزيز بخلاف
الدون فإنه لا يجب فيها قبل ظهور العدالة وتعمامه في البحر واعترضه بأنه يلزم الجميع بين الحدو التعزيز قلت وفيه
نظر لأنه بهذا الشهادة صار متما والمهم بعز و الحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من
أنه لا يجمع بين جلدوني الاسامة وتغيرا فتدبر **(قوله انا لم يعلم بحالهم)** أما لو علم عدالتهم لا يلزمه السؤال لأن
عله أقوى من الخالص له من الزكوة ولولا اهدار الشرع اقامة الحد بعلمه لكان يحده بعلمه كما في الفتح قبل ولا تكفاه
بعلمه هنا حتى على أنه يقضى بعلمه وهو خلاف المقضي به قال ط وفيه أن القضاء هنا بالشهادة لا بعلمه بالعدالة
فتأمل **(قوله حكمه)** أي بالحدوه هذا انا لم يقر المشهود عليه كما يأتي **(قوله ما لم يكن متهكاً)** من هتك يز بالستر
هتكاً من باب ضرب بخرقه وهتك الستر الفاجر فضحه مصباح قال في الفتح بعد سقوط الاحاديث الدالة على نيب
الستر وإذا كان الستر مندوباً إليه ينبغي أن تكون الشهادة بخلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التز به وهذا
يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعتده ولم يتهك به والاوجب كون الشهادة اولى لأن مطلوب الشارع اخلاء
الارض من المعاصي والفواحش بخلاف من زنى مرة أو مراراً مستتراً تخوفاً اه لمخصاً بقى لو كان أحدهما
متهكاً دون الآخر وظاهر التعليق المذكور أن الشهادة اولى لان درء المفاسد مقدم تأمل **(قوله ويثبت أيضاً)**
بإقراره عطف على قوله ويثبت بشهادة أربعة بعدة وقدم الاول لأنه المذكور في القرآن ولأن الثابت بها أقوى حتى
لا يندفع الحد بإقراره ولا بالتقدم ولا نهما بحجة متعددة ولا إقراراً قاصرة كذا في الفتح والبحر لكن قوله ولا التصادم
مخالف لما قدمناه ولم أسأ في باب الشهادة على الزنا ثم رأت الرمي نه على ذلك في حاشية الفتح فقال المقر أن
التقدم عنعه اهدون القرار وكما يمنع التقدم قبولها في الابداء فكذلك يمنع اقامة بعد القضاء **(قوله صريحاً)** أخرج
به إقرار الآخرين بكتابة أو إشارة فلا يحدهم بالنسبة بعدم الصراحة بخلاف الاعي فإنه يصح إقراره والشهادة عليه
بحر وقد مر **(قوله صاحباً)** احتراز عن السرطان كما يأتي **(قوله ولم يكن به الآخر)** فلو أقر بالزنا بلائنه فكذلك به درى
الحد عنه سواء قالت تزوجني أو لا عرفه أصلاً وعليه المهران ادعته المرأون أقرب بالزنا بلائنه فكذلك به فلا حد
عليها أيضاً فعنده خلا فاله ما في المستلثين بحر **(قوله أو زناها)** بيان تخير التساميات رتقاء قبل الحد لان اخبارهم
بالزنى وجب شبهة في شهادة الشهود بحر **(قوله لجواز ابداء ما ينسقط الحد)** أي من انفساء أو الاخروس على تقدير
عدم انخروس واستشكل ما لو أقر أنه زنى بقائه فإنه محذور حضورهما مع احتمال أن تذكر مسقطاً عنه وعنهما إذا
حضر فتجيبناج الى الفرق قلت يؤخذ جوابه بما في الجواهر من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن يحضر
فقصه قد تدعى حد القذف أو تدعى نكاحاً فطلب المهر وفي حد ما يطال حقها والاستحسان بان يحد حديث ما عن
فاته حرم غيبة المرأة اه والحاصل أن القياس عدم الفرق بين المستلثين ولكنه حد في الثانية على خلاف
القياس للحديث وهذا أولى مما أجابه بعضهم من أن الزنا يعلل الثانية بان حضور الغائبة ودعواها النكاح
شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما أورده عليه من أنه في المسئلة الاولى
كذلك قلت وقد يفرق بينهما بان نفس انخروس شبهة متحققة مانعة بخلاف الغيبة ولذا أقر الزنا ينعى لا يعرفها فاته
يحد وقال في الفتح لأنه أقر بالزنا ولم يذكر مسقطاً لان الانسان لا يجهل زوجته وأتمته اه فعلم أن الغائبة اتفاد
فيها لأنه لم يبد مسقطاً بخلاف انفساء فانخروس نفسه مسقطاً لعله المذكور **(قوله في حال سكره)** متعلق بآخر
(قوله ولو سرق أو زنى) أي في حال سكره ويثبت ذلك بالبينه **(قوله لان الانشاء)** أي انشاء الزنا والسرقة العائين
للسهوية في حال سكره لا يثبت التكذيب فيه بخلاف إقراره بذلك في حال سكره **(قوله أربعا في مجالسه)** ولو لكان
شهر مرة أو ما لو أقر أربعا في مجلس واحد كان عترة إقرار واحد كما في النهر **(قوله أي للمقر)** وقيل بمجالس القاضي
والاول أصح وفسر محمد تفرق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر القاضي وظاهر قوله في
الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو أن يرد القاضي كلما أقر فذهب حتى لا يراه أن اختلاف المجالس لا يكون
الزنا منه **(قوله كلما أقر زده)** فيه تسامح كما قال صدر الشريعة لأنه في الاربعة لا يرد ومن ثم قال في الاصلاح

انما يعلم بحالهم (حكم
به) وجوب بائنة الشهادة
به اولى ما لم يكن متهكاً
فالشهادة اولى من
(ويثبت) أيضاً بإقراره
صريحاً صاحباً ولم
يكذب به الآخر ولا ظهر
كتبه بحجه أو تفهما
ولا أقر بزنا بغير ساء أو
هي بأخرس لجواز ابداء
ما يسقط الحد ولو أقر به
أو بسرق في حال سكره
لاحد ولو سرق أو زنى
حد لان الانشاء لا يثبت
التكذيب والاقرار
يحتمله نهر (أربعا في
مجالسه) أي للمقر
(الاربعة كلما أقر زده)

بحيث لا يراه (وسأله كافر) حتى عن المرتضى بها لجواز بيانه بامته نهر (فان يئنه) كما يحق (حسد) فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينه على
الاقرار ولو قضى بالبينه فاقدمه لم يحسد الثاني وهو الاصح ولوأقر (١٤٩) أربعا بطلت الشهادة اجماعا سراج (ويحلى

سعيه ان يرجع عن
اقراره قبل الحد أو في
وسطه ولو رجوعه
(بالفعل كبرونه)
بخلاف الشهادة (وانكار
الاقرار رجوع كأن
انكار الردة توبه) كما
سيجيء (وكذا يصح
الرجوع عن الاقرار
بالاحسان لانه لم يصر
شرطا للحد صار حقا لله
تعالى فصح الرجوع
غنه لعدم المكاتب
(و) كذا عن (سائر
الحدود والخالصه) لله
ككسر شرب وسرقة وان
ضمن المال (ونيب
تلفته الرجوع (بلعك
قلت أولسنا ووطئت
بشبهه) الحديث ما عز
الذي الزاني أنها زوجته
سقط الحد عنه (وان
كانت (زوجه فقير)
بلايينه (ولو تزوجها
بعده) أي بعد زناه (أو
استمر اطلاقا بسقط في
الاصح لعدم الشبهة
وقت الفعل بحر (ورجم
محسن في فضاء حتى
يموت) (ويصفون
كصفوف الصلاة لرجوعه
كل ارجح قوم تعوا
ورجم آخرون (فلوقته
شخص أو فقا عنه بعد
القضاء فهدد) وتبين
أن يعز لا قيايه على

الارابعة نهر (قوله وسأله كافر) أي سؤالا لئلا يلامر وهذا السؤال بعد الرابعة كما في الكافي وذكر أنه يسأل
عن عقله وعن احصائه (قوله حتى عن المرتضى بها الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا يمنه لان مراده افادة
أنه لا يمن السؤال عن الخمسة المارة صرح المرتضى به اذ على أن الكمال حيث قال إن أن تقول انه لاحاجة
اليه لئلا كان عليه التصريح بالزمان أيضا فلا يثبت الخ) نقر بجمع على ما فهم من حصر نيوته بأحد شقين الشهادة بازنا
أو الاقرار به وقوله ولا بالبينه على الاقرار بيان لافائدة تفصيل الشهادة بان تكون على الزنا وجهه كما في البلي انه
ان كان منكرا فقد رجح وان كان معرا اعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله ولو قضى بالبينه) أي البينه على الزنا على
الاقرار (قوله فاقدمه) أو حين نهر والظاهر أن الثالث كذلك وقد عاب بعد القضاء له أو أقر قبله بسقط
الحد بالتأخير كما صرح به في الغرض وظاهره ولو أقر مرة واحدة (قوله لم يحد) أي خلافا للحد لان شرط الشهادة
عدم الاقرار بفوات الشرط قبل العمل به لان الامضاء من القضاء في الحدود كما في قضاء كالاول وهو ما لو أقر
قبل القضاء كما في الفتح ثم اذ لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد (قوله بطلت الشهادة) أي وصار الحكم
لاقرار فيعمل بموجبه لا بموجب الشهادة (قوله بخلاف الشهادة) أي بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة فحرب
في حال الرجم فانه ينبع بالخارجة حتى يوثق عليه بحر عن الحاوي وسأله أنه لو حرب بعد ما ضرب بعض الحدثم
أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام (قوله وانكار الاقرار رجوع) أي اذا قال بعد ما أقر بعاد أو امر القاضي برجعه
والله ما أقرت بشي فانه يدرا عنه الحد خاتمة وهذا مكر مع قوله ويحلى سعيه ان يرجع الخ الان يفسر ذلك
بقوله رجعت عما أقرت به تأمل (قوله كأي سجيء) أي في بابها (قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يحد وهذا
اذ لم تقم البينه على احصائه والافخذ كما في متن قبيل حد الشرب (قوله لعدم المكاتب) أي لانه غير محتمل
للفسق كالاقرار ولا مكاتبه فيه فتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حتى العبد وهو القصاص وحد القنف
لوجود من يكذب بحر (قوله ككسر شرب وسرقة) فانه يسقط الرجوع عن الاقرار بهما كسأله في بابيهما (قوله
وان ضمن المال) لانه حتى العبد فلا يسقط بعد اقراره بسرقة (قوله حديث ما عز) هو ان ماله الأسلي المروي
في البخاري فان فيه تلفته عاذر كمال في الاصل ينبغي أن يقول له لعك تزوجته أو وطئت بها شبهة المقصود
أن يلفته ما يكون ذكر كمدان لئلا يكرها ما كان بحر وفتح (قوله بلايينه) متعلق بدعي قال في العبر ولا تكلف
اقامة البينه كالو ادعى السابق لعين أنها ملكه سقط القطع بحر بدعواه ولهنا المسئلة اخوات سنذكرها في
الباب الآتي (قوله لا يسقط في الاصح) أي اذا ثبت زناه بالبينه وكذا الو بالاقرار اذا لم يتقدم وسأله هذه المسئلة
أثر الباب الآتي (قوله ويرجم محسن) بفتح الصاد من أحسن اذا تزوج وهي مما عاب اسم فاعله على لفظ اسم
المفعول ومنه أسهب فهو مسهب اذا طال في الكلام أو ألتج بالقاه والجيم فهو ملج اذا فتر قرح لمنها (قوله
في فضله) هو المكان الواسع لانه أمكن في رجوعه لئلا يصيب بعضهم بعضا نهر (قوله حتى يموت) أشار الى أنه
لا بأس لكل من رعى أن يشهد بمقتله لانه واجب القتل الآن يكون ذار حبه منه فان الأولى أن لا يتعمده لانه
نوع من طبيعة الرحم هستانى وباقى تمامه (قوله فهدد) أي لا قصاص فيه ولو علنا ولا بد من لوط (قوله
ويبنى الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على الزنا (قوله لا قيايه) اقتعال من فأت يعوت فواتوا فأتا قال
في المصباح وفاته فلان بذراع سبعة بها ومنه قيل افلت فلان اقتنا اذا سبق بفعل حتى واستبدراه به ولم يول امر
فيه من هو أحق منه بالأمر فيه (قوله والشرط بداعة الشهوبه) أي بالرحم لانهم قد يتعاسرون على الاداء ثم
يستعظمون الماشقة فيرجعون وفيه احتمال للرد كما في المحط هستانى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) وكذا
أمر ضوا بعد هاقبته لانهم لو قطعوا قبل هارمى القاضي يحضرهم لانهم اذا كانوا مقطوعا لا يدرى لم تستحق
البداة بهم وان قطع بعد هاقبنا استحق وهذا يشدان كون البداة بهم شرطا لتمامه وقد قدرتهم على

الامام نهر (و) لو (قبله) أي قبل القضاء (بحسب القصاص في العبد والدية في الخطأ) لان الشهادة قبل الحكم بها لا يحكم بها والشرط
بداعة الشهوبه) ولو بمحصاة صغيرة لا العذر كمن غير جرم القاضي يحضرهم (فان أو أو ما أو أو عابوا) أو قطعوا بعد الشهادة (أو

الرجم بجر وفتح والمراء القطع بلا جناية مفسدة والاخر جوعان الالهية **(قوله ولا يحدون في الاصح)** لان امتناعهم ليس صريحاً رجوعهم وان كان ظاهره لا متناع بعض الناس من ذبح الحيوان للحلال وعامة في الفتح ولا يحدون في الاصح لان اوراق الموت والغية فلا شبهة في أنهم لا يحدون وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم وحضرو **(قوله أو قذف)** أي اذا حمله كاقدمه في الفتح **(قوله لان الامضاء من القضاء)** أي امضاء الحد واقبائه بالفعل من القضاء فاذا لم يعضه ثم حصل مانع من العمل والشهادة بعد ثبوتها فكم لم يحصل القضاء أصلاً **(قوله كافي الحاكم)** أي الحاكم الشهيد أي كتبه الكافي والظاهر ان المقيم كإثاذه والاصل كافي الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحسن قال الحاكم في الكافي بقاء عليه الحد في الموت والغية أه أي موت الشهيد وغيرهم وبه سقط ما قيل ان المراد كافي الحاكم أي كافي الحد لمات الحاكم أو غلب وكيف يصح ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما سمعت ولذا قال في الكافي وأنا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل أن يبرجه وولي غيره لم يحكم بذلك أه فافهم **(قوله ثم الامام)** استظهر ان حق فربما يرى في الشهود ما يوجب درء الحد أه جوهره **(قوله قاله ابن الكال)** لم ينقله ابن الكال عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن **(قوله وما نقله المصنف عن الكال رد في النهر)** يأتي بيان ذلك قريباً **(قوله أفاد في النهر الخ)** حيث قال وفي الدراية يستحب الامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضرو لأقامة الحدود واختلوا في عدد هاهنا ابن عباس واحد وقال عطاة اثنا عشر والزهرى ثلاثة وأحسن البصري عشرة أه وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطاً فربهم كذلك فلا امتنعوا لم يسقط أه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره وتفسير الطائفة في قوله تعالى وليشهد عداها طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الحد للرجم ولو سلم المراد أنه اذا كان عند الامام من برجه ينبغي له أن يأمر غيره بان يحضرو والمقالوا من أن ينبغي الحد على التشهير فالمراد بالناس من يباشر الرجم وحضروهم لا بد منه والاربع فوات الرجم أصلاً فإما الجمع **(قوله ويبدأ الامام ومقرراً)** أي يبدأ الامام بالرجم ولو كان الزاني مقروئاً بقراءة لقول علي رضي الله تعالى عنه ما بين الناس ان الزنا زنا ان زنا السرور زنا العلانية فزنا السرور أن يشهد الشهود ويكون الشهود اثنان من يرى ثم الامام ثم الناس وزنا العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرى ونعامة في الفتح **(قوله مقتضاه الخ)** قال في الفتح واعلم أن مقتضى هذا أنه لا امتنع الامام لا يحل للقوم برجه ولو أمرهم لعلمهم بقوات شرط الرجم وهو منتف بجرهم ما عرقل قطع بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضرو ويمكن الجواب بان حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر الشهود بالابتداء احتياطاً لثبوت دلالة الرجوع وعلمه وأن يتبدى هو في صورة الاقرار ليكشف للناس عدم تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت آثار الرجوع وامتنع الحد لظهور الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم برجه دليلاً على سقوط الحد ومقتضى ما ذكرناه لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت الشهادة يجب أن يبنى الامام فلو لم ينسقط الحد لاحتفاء المأخذ فيها أه ملخصاً وقوله ومقتضى ما ذكرناه هو ان مقتضى الكال ورد في التبراهة انما ثبت لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كافي ايضاح الاصلاح لان كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعرف لاحد كأمرو وما ذكره المحقق صاحب الفتح هو ظاهر المتن والدليل فلا يعقل عنه الابتغال صريح معتبر ثم رأيت في النسخة مناصحه بحسب الدام من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم **(قوله ولكن سيجي الخ)** أي في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البدء فالرجم بل المراد ان الحاكم اذا ثبت عنده الحد بالحق أي بالبينه أو الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم أن يرجوا بالشرط المتقدم وان لم يحضرو واجلس الحكم ولم يأمروا بالحقه وقيل لا لقصد الدلالة ان قال في غير ذلك وأحسن التفصيل بان القاضي اذا كان عالماً عادلاً وجباً شامراً بلا تقصص وان كان عادلاً جاهلاً سأل عن كيفية قضائه فاذا أخبر بما وافق الشرع ونظر قوله وان كان ظالم لا يقبل قوله عالماً كان أو جاهلاً أه **(قوله ويكره لجرم الرجم)** كذا في البحر عن المحيط وفيه عن الزيلعي وغيره أنه لا يقصد مقتله فان بغيره كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد مقتلاً لا يكره كما

بعضهم سقط) الرجم لفوات الشرط ولا يحدون في الاصح (كما لو خرج بعضهم عن الالهية) للشهادة (بفسق أو عصى أو خرس) أو قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحدود وهذا لو محصنا ما غيره فيصدق الموت والغية كافي الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتماً وكيف وحضرو ليس يلزم قاله ابن الكال وما نقله المصنف عن الكال رده في النهر (ثم الناس) أفاد في النهر أن حضورهم ليس بشرط فربهم كذلك فلا امتنعوا لم يسقط (ويبدأ الامام) لم يقرأ مقتضاه أنه لو امتنع لم يحل للقوم برجه وان أمرهم لفوات شرطه فتح لكن سيجي أنه لو قال فاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعتك رجه وان لم تعان الحق ويكره لجرم الرجم

يفيده ما قدمناه من الفقهاني أيضاً ثم حمل الكراهة إذا لم يكن المحرم شاهداً في الجوهرة أو شهداً برقة على
 أيهم بالزنا وجب عليهم أن يتدوا بالرحم وكذا الأخوة وذو الرحم ويستحب أن لا يتعدوا مقتلاً وأما إن الم
 فلا بأس أن يتعدوا مقتله لأن زجرهم بكل فاشه الاثنى وقوله يستحب الخ يفيد أن الكراهة تنزيهية تأمل
 (قوله) وان فعل لا يحرم الميراث نص عليه في كافى الحاشية قال في الجوهرة ولو شهد على أبيه بالزنا وبالقصاص
 لم يحرم الميراث (قوله) وصح أنه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية أخرجه السنة الاضارى وأما أنه
 صلى على ما عرفه تعارض وتعامته في الفتح (قوله) بدلالة النص (قوله) تعالى فعلين نصف ما على المحصنات
 من العذاب نزلت في الماء وإذا ثبت فحين للرق ثبت في الذكور إلا إذا قاعدلة إذا لا يشترط فيها أول مرة المسكوت
 عنه بالحكم بل تكفى المساواة نهر (قوله) وذ كر الزلى الخ) فيكون دخول الذكور بابتاعه النص لا بدلالته
 (قوله) لكنه عكس القاعدة) وهي تغلب الذكور على الأناث ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون
 الداعية فيهن أقوى ولذا قدمت الزانية على الزانى في الآية (قوله) لقوله (ركنه) أي ذكر الحذفه تأمل بل
 الظاهر أن الركن هو الضرب أو الرحم (تنبيه) في كافى الحاشية بمقام الجلعلى العبدان أقرب بل زنا أو غيره
 مما وجه وان كان مولداً غائباً وكذا في القطع والقصاص وان قال بعد عقده زنت وأنعلم أنه حد العبدان
 (قوله في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة التون كالتدورى والكثرة وغيرها بسوط لا ثمرة أشار إلى
 أن ما ذكره المصنف هو المراد بالثمرة لأنه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ور جع في المغرب أن المراد
 بهما زنته وذ كر في الفتح من رواية أنس أنه كان يومئذ بسوط فتقطع عمره ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم
 يضرب به فالمراد أن يضرب وفي طرفه ليس له يحرج أو يبرح فكيف إذا كان فيه عقدة والحاصل أنه
 يحتب كل من الثمرة بمعنى العقدة بمعنى الفرج الذى يصير به ذنبن جميعاً المشترك في الثنى ولو يجوز بالثمرة
 فيما لا شأ كل العقد تلمع الجاز ما هو يابس الطرف على ما ذكرنا كان أولى فانه لا يضرب عنه حتى يدق رأسه
 فصره متوسطاً اهـ ملخصاً (قوله) بين الخارج وغير المزم) بأن يكون مؤلماً غير جرح ولو كان الجلود ضعف
 الخلفه تخفف هـ لا يحل جلداً ضعيفاً بمحمته فخر (قوله) وفرق جلد الخ) لأن جمعه على عضو واحد قد
 يفسده وضرب ما استثنى قد يؤدى إلى الهلاك حقيقة أو معنى بافساد بعض الخواص الظاهرة أو الباطنة
 (قوله قبل ومصدر الخ) قائله بعض المشايخ وهو روى عن أبى يوسف وفيه نظر بل الصدر من الحمل والضرب
 بالسوط المتوسط عدد أسير الا يقتل في البطن فكيف بالصدر نتم إذا فعل بالعصا كما يفعل في زماننا في بيوت
 الظلمة ينبغي أن لا يضرب البطن فخر (قوله) خمسين متوالية أقيد بالتوالي ليحصل بها الألم ولذا قال في الجوهرة
 أيضاً ويجوز أن يفرق في كل يوم سوطاً أو سوطين لأنه لا يحصل به الإيلام (قوله) وقال على رضى الله تعالى
 عنه لفظه كما في الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب الرجل قائماً والمرأة قاعدة في الحدود اهـ فقوله والتعازير
 الخ ليس منه (قوله) غير ممدود على الأرض) لأن مبنى الحد على التشهير بجر العامة والقيام بالقرعة والمرأفة
 أمرها على السر وان امتنع الرجل ولم يقف لأبأس بربطه بسوطاته أو يمسك فخر (قوله) وكذا لا يبدل السوط
 أمّا أن قوله غير ممدود محتمل أن يعود إلى السوط أيضاً يضرب بغير ممدود ومدا السوط فيه تفسيره أن قبل
 بأن رفعه الضارب فوق رأسه وقبل أن يمد على حبل المضروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة قال في الفتح
 وكل ذلك لا يفعل لفظ ممدود بمعنى جمع معانه لأنه في النقيض خازنعمه اهـ أى في مدارج على الأرض
 ومدا السوط بمعنيته وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس الأئمة في حواشيه المعتبرة في النقيض وكذا
 الجمع بين الحقيقة والمحاذق والنقيض وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما ينه في حواشينا على شرح المنار
 (قوله) ولا يجوز الحفر له) لعله أخلص من قول الهداية وغيره أن الربط والامساك غير مشروع وأما الحفر
 للمرأة فلكونه أسهل وأقلد وينبغي تشديد على الوثب الحد بالقرار ليكون متمكناً الرجوع إلى الهرب بخلاف
 ما لو ثبت بالسنة تأمل (قوله) ولا يربط الخ) إلا إذا امتنع كما مر (قوله) ولا يربط بين جلده ورجم) القطع به لم يجمع
 بينهما صلى الله عليه وسلم ولأن الجلد يعرى عن المقصود مع الرجيم فخر (قوله) أى تقرب في البكر) أى في غير
 البصدها (في الرجيم) وجاز تركه لسترها بنائها أو (لا) يجوز الحفر (له) ذكره الشئى ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فإن مقر الألبع
 لا الاتبع حتى يموت كما مر (ولاجع بين جلده ورجم) في المحصن (ولابن جلدوني) أى تقرب في البكر

الحسن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والنبب بالنيب جلد مائة وريح الجبار بجرحه وتمام تحقيقه في الفتح (قوله وفسره) أي فسر النبي المروي في حديث آخر كرواية البخاري من قول أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فبين زني ولم يحسن بنى عام وأقامة الحد (قوله وهو أحسن الخ) فيه أن مخالف الفلأر وإيابة التغريب وقوله إن في النبي فتح باب الفتنة لا نفرادها عن العشرة وعن تسخبي منه ولقول على حسب ما من الفتنة أن بنسافر ورؤى عبد الرزاق قال غريب عمر رضي الله عنه ربعه من أمة من خلف في الشرب إلى خبير فلق بهرقل فتصرف فقال عمر لا أغرب بعده مسلماً كما في الفتح ولعل المراد أن فعل الحبس أحسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الأورد بذلك بنية التعليل فتأمل (قوله لانه يعود على موضوعه بالنقض) أي لان المقصود من إقامة الحد المنع عن الفساد في التغريب فتح باب الفساد كما علمت فنه نقض وإبطال للمقصود منه شرعاً فإنه شبه المقصود الأصلي بالموضوع وهو العمل بالعرض المختص به أو موضوع العلم وهو ما بحث فيه عن عوارضه الذاتية كبذل الإنسان لعل الطلب تأمل (قوله الاساسية وتعزيراً) أي أنه ليس من الحدود يؤيدها مقدمتها من حديث البخاري من عطف وأقامة حد على نفي عام كما أوضحه في الفتح وفيه أيضاً والغلب على ظن الامام مصلحة في التغريب تعزيراً قاله أن يفعله وهو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله كأغرب عن نصير الحاج لافتتان النساء بحماله والجمال لا يوجب نصياً وعلى هذا كثير من مشايخ السالوة المحققين رضي الله عنهم وحشرنا معهم بغيرون المراد إذا بداهته قوة نفس ولباح لتكسر نفسه وتلغز ومثل هذا المريداً ومن هو قريب منه هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاضي في التغريب أمان لم يستحي حاله تشهد عليه بغلبة النفس فنه يوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اهـ (تنبيه) أشار كلام الفتح إلى أن السياسة لا تختص بالزنا وهو ما عراه الشارح إلى النهي وفي القهستاني السياسة لا تختص بالزنا بل تجوز في كل جنابة والرائي فيها إلى الامام على ما في الكافي كقتل متدع يتوهم منه انتشار بدعته وإن لم يحكم بكفره كما في التهمدهي مصدر ساس الواو الرعة أمرهم ونهاتهم كما في القاموس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق النجى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريه لاغريه ومن العلما ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لاغريه كما في المفردات وغيرها اهـ ومثله في الدر المنثور قلت وهذا تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام الشرعية وتسميها لخص من ذلك مما فيه جبر وتأديب ولو بالقتل كما قال في اللوطي والسارق وانما إذا تذكر زمهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما في المستدع وانما عرفها بعضهم بانها تغليظ جناباتها حكم شرعي حسم للمادة الفساد وقوله لعل حكم شرعي معناه أنها داخل تحت قواعد الشرع وإن لم ينص عليها بخصوصها فان مدار الشرع بعد قواعد الامان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في البحر وظاهر كلامهم أن السياسة هي فعل شئ من الخا لمصلحة رهاوا من لير بذلك الفعل دليل جزئي اهـ وفي حاشية مسكن عن الحموي السياسة شرع مغلظ وهو نوعان سياسة ظلمة فالشرعية منها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظلم وتدفع كثيراً من الظلم وتردع أهل الفساد وتوصل إلى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير إليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فن أراد تفصيلها فعمله عراجعة كتاب معين الحكم القاضي علاء الدين الأسود الطرابلسي الخنفي اهـ قلت والظاهر أن السياسة والتعزير مترادفان ولذا عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلع وغيرهما بل اقتصر في الجوهر على تسميته تعزيراً أو سياقاً أن التعزير تأديب دون الحمد من التعزير في الروايات وأنه يكون بالضرب وغيره ولا يأن أن يكون عقاباً معصية ولذا يضرب ابن عمر بسنتين على الصلاة وكذلك السليمة كما في نفي عمر لنصيرن الحاج فإنه ورد أنه قال لعمر ما لذني يا أمير المؤمنين فقال لا ذنب لنا ولا الذنب لي خيت لا أظهر دار الهجرة مثل فقد نفاه لافتتان التساميه وإن لم يكن يصنعه فهو فعل لمصلحة وهي قطع الافتتان بسببه في دار الهجرة تأتي هي من أشرف البقاع فقيمه وردع عن منكر واجب الزالة وقالوا

وفسره في التهابة
بالحبس وهو أحسن
وأمكن للفتنة من
التغريب لانه يعود على
موضوعه بالنقض (الا
سياسة) وتعزيراً يرفقوض
الامام وكذا في كل
جنابة تهسر (و يرجع
عريض زني ولا يجلد)
حتى يرا

مطلب في الكلام على
السياسة

ان التعزير موكول الى رأى الامام فقد ظهر لى بهذا أن باب التعزير هو المتكفل لاحكام السياسة وساقى بيانه
 وبه علم أن فصل السياسة يكون من القاضي أيضا والتعزير بالامام ليس للاحتراز عن القاضي بل لتكوينه هو
 الأصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كما مر في قوله قيساً لهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر
 المتني عن معين الحكام للقصة تعال على كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على أهل الشر بالقسم
 لهم والتخفيف بالطلاق وغيره وتخفيف الشهود اذا ارتاب منهم ذكروا في التارخانية وتخفيف المتهمة لاعتبار حاله
 أو المتهمة بسرعة بضره وبجسده الى والقاضي اه وساقى في باب التعزير أن للقاضي تعزير المتهمة وصرح
 الزبلي في الجهاد أن من السياسة عقوبته اذا غاب على ظنه انه سارق وأن السرور وعنده فقد جاز واقتل
 النفس بغلبة الظن كما اذا دخل عليهم جيل شاهر اسيفه وغلب على ظنه انه يقتله وساقى في تمام ذلك في كتاب
 السرقة **(قوله)** الآن يقع اليأس من برئه فيقام عليه أي بان يضرب بضره بخفيفا يحتمله وفي الفتح ولو كان
 المرض لارجح زواله كالتسل أو كان ضعف الخلقة فغندنا وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شراخ دفعة
 وتقدم في الأيمان انه لا يضمن وصول الكل اليه ولذا قيل لا بد أن تكون مبسوطه اه والعشكال والعشكول
 عنقود النخل **(قوله)** لاقبله أصلاً أي سواء كان حدها الجلد أو الرجم في لا يؤدى الى هلاكه الولد انه نقص
 معتبره لاجر عتقه منفع **(قوله)** الا اذا لم يكن الخ) ههنا رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في العسر
 وظاهر ما نهى المذهب في النهر ولعمري انها من الحسن يمكن اه وفي حديث الغامدية انه صلى الله عليه
 وسلم رجمها بعد ما فطمته وفي حديث آخر قال لا ترجعها ونزع ولها صغير ليس له من برضه فقال له رجل من
 الانصار اني رضاءه فرجها قال في الفتح وهذا يقتضي أن الرجم عند الوضع بخلاف الاول والطريران في مسلم
 وهذا أصح طرقاً **(قوله)** فحق يستغنى عبارة الفتح حتى تظمه **(قوله)** حبسه هاستين أي اذا ثبت زناها
 بالينة كأم ط **(قوله)** وشرايط احصان الرجم) الاضافة بيانه أي الشرايط التي هي الاحصان فالاحصان
 هو الامور المذكورة فهي أجزاؤه وقيد بالرجم لان احصان القذف غير هذا كساقى في فتح المغصا **(قوله)** عقل
 وبلوغ) بلى من قوله والتكليف وبياناه واعترض بان التكليف شرط ليكون الفعل زاناً لافعل الصبي
 والمجنون ليس برزاً أصلاً واجاب في الصبر به انما جعله شرطاً للاحصان لاجل قوله وكونه مابصفة الاحصان
 اه يعني انه شرط باعتباره ان الرأى لو كان زحلاً متلا فلا رجم الا اذا كان قد وطئ زوجته مكففة فكونها
 مكففة شرط في كونه محصناً لا في كونه فعلة الذي فعله مع الاحنة زنا وإذا لم يحل له اذ لم تكن زوجه مكففة
 ولا يرجع لعدم احصانه **(قوله)** والاسلام) لحديث من أشرك بالله فليس بمحصن ورجعه صلى الله عليه وسلم
 اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ بحرق وتحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو
 يوسف والشافعي **(قوله)** والوطء) أي الايلاج وان لم ينزل كما في الفتح وغيره **(قوله)** وكونه بنكاح صحيح) خرج
 الفاسد كالبنكاح بغير شهود فلا يكون به محصناً ط وينبغي أن يزيد اتفاقاً لما سجد كره المصنف قيل حد
 الشربة أنه لو كان بلولاً لا يكون محصناً عند الثاني تأمل **(قوله)** حال الدخول) متعلق بقوله صحيح قال في الفتح
 يعني تكون الصحة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق مطلقاً بزوجها يكون النكاح صحيحاً ولو دخل بها
 عقبيه لا يصير محصناً لوقوع الطلاق قبله اه وتبعه في النهر قلت ومقتضاه أن الوطء يحصل في نكاح
 صحيح مع أنه لم يحصل في النكاح أصلاً فالاولى أن يكون احترازاً عما لو وطئ في نكاح موقوف على الاجازة ثم
 أحازت المرأة العقد أو ولي الصغرة فلا يكون هذا الوطء محصناً وان كان العقد صحيحاً لا يفي في عقد لم يصح الا
 بعدد لا في حالة الوطء تأمل **(قوله)** وكونهما) أي الزوجين المفهومين من قوله والوطء بنكاح صحيح وفي هذا
 النحل اصلاح لعبارة المتن فاما لا تفيد اشتراط احصان بل منهما الاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد
 يكون أحدهما محصناً دون الآخر كالزوجه لا وأقر بالله وطئها أو بانها كانت مسلمة وأنكرت فاذا زنى برجم
 لانه محصن باقراره كساقى في قيل حد الشرب **(قوله)** فلو نكح أمة الخ) نكر على الشرط الاخر أي لو نكح
 الحر أمة أو العبد سرقة وطئها لم يكن واحدهما محصناً الا أن يطأها بعد العتق في صورتين فينبغي حصول لكل

الا أن يقع اليأس من
 برئه فيقام عليه بجر
 (ويقام على الحاصل
 وبعد وضعها) لاقبله
 أصلاً بل محبس لوزناها
 بينة (فان كان حدها
 الرجم رجمت حين
 وضعت) الا اذا لم يكن
 للمولود من برئه فحق
 يستغنى ولو ادعت
 الحبل برها النساء فان
 قلن نعم حبسها ستين
 ثم رجها اختياراً وان
 كان الجلد فبعد
 النفاس لانه مرض
 (و) شرائط احصان
 الرجم) سبعة الحرية
 والتكليف عقل وبلوغ
 (والاسلام والوطء)
 وكونه (بنكاح صحيح)
 حال الدخول (و) كونهما
 (بصفة الاحصان)
 المذكورة وقت الوطء
 فاحصان كل منهما شرط
 لصيرورة الآخر
 محصناً ولو نكح أمة
 أو الحره عتقاً فلا
 احصان الا أن يطأها
 بعد العتق فيحصل
 الاحصان به لاعتقابه
 مطلب شرائط الاحصان

منهما الاحصان بهذا الوطء لا تصاف كل منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطء بغير
 مخالاف الوطء الحاصل قبل العتق وكذا الدخول الحر المكلف المسلم بمسكوحة الكفارة أو المحضونة أو الصغيرة
 يكن أحدهما محصناً إلا أن يطأها نائبا بعد اسلامها أو افاقتها أو بلوغها وكذا لو كان الزوج حياً أو مجنوناً أو
 كافراً وهي حرة مكففة مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا ترجع لعدم احصانها وصورة كون
 زوج المسئلة كقرا كافى الفتح أن يكونا كافرين قسمي في فطاه قبل عرض القاضى الاسلام عليه وإما
 فانهما زوجان مسلمان بفرق القاضى بينهما ما يانه ١٥١ * (تنبيه) * اشتراط احصان كل من الزوجين لرجع
 لا ينافي قولهم بما ياتي قبل حد الشرب اذا كان أحد الزوجين محصناً دون الآخر بجرم المحصن ويجعل غير المحصن
 لان المراد أن الرجل اذا كان محصناً الاحصان المذكور بشرطه ثم زنى بامرأة فانه يرجع ثم المرأة المزني بها اذا
 كانت محصنة مثله ترجع أيضاً ولا يتجدد كذا المرأه اذا كانت محصنة الاحصان المذكور ثم زنت بمرجل (قوله)
 حتى لو زنى ذمي بعسلة الخ) أطلق الذي فحمل ما لو كان له زوجة دخل بها ولا وكون المزني بها مسلمة غير قيد وان
 لم يرجع لعدم احصانه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصناً بعد اسلامه كما يفهم من الاطلاق فيقيد
 لا بدق الرجوع من كونه مسلماً وقت الزنا وكذا الخبر حتى لو أسلم أو اعتق بعد الزنا صار محصناً لا يرجع بل
 قالوا بهذا التفريع بيان هذه القواعد مع تأويل ما وقع في فتاوى قارئ الهداية كما أفاده في التفسير حيث قال
 بعد تقرير شرائط الاحصان وهذا يقتضى أن الذي لو زنى بعسلة ثم أسلم لا يرجع ولا يعارضه ما في فتاوى قارئ
 الهداية من أنه لو زنى أو سرى ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرا عنه الحد وان بشهادة أهل
 الذمة لا يقام عليه الحد لانه أراد ما للحد من الجلاله (قوله) فلما ارتد ثم أسلم الخ عزاه ابن الكمال إلى شرح الطحاوي
 ومثله في الفتح وقيد بارتد ادهما مع الفتح أى ليعود النكاح بعودهما إلى الاسلام بلا تجديد بعدة آخر بقر
 ارتد أحدهما ففى النهوعن مجد ولو لحقت الزوجة بدار الحرب مرتدة وسببت لا يبطل احصان الزوج كذا
 المحيط اه وهو ظاهر لما ياتي من أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وظاهره أنه يبطل احصانها وان عاد
 مسلمة وإذا قال لو أسلم لم يعد الا بدخول به ذمياً لا بد من تحقق شروط الاحصان عند وطء آخر بعد الاسلام فيها
 أن الرتبة تبطل اعتبار الوطء بالنكاح العجيج وإذا بطل اعتبارها بطل الاحصان سواء كان المرتد كلاً منهما معاً
 أحدهما لكن إذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصناً لا يتجدد بعده عليها وعلى غيرها وظهوره بعدد
 بصفة الاحصان فيعوده احصان جديد لان الردة أبطلت الاحصان السابق (قوله) وقيل بالوطء بقعة) نسبة
 النهر والبحر إلى أى يوسف (قوله) واعلم الخ) ذكر هذه المسئلة في الدرر (قوله) فلو نكح في عمره مرة أى ودم
 بهادر (قوله) ثم طلق) عبارة الدرر في زوال النكاح وهي أعم لشمولها زوال النكاح عنهما أو زويتها أو انحول
 (قوله) ونظم بعضهم الخ) نقله القاضى زين الدين بن رشيد صاحب العدة عن الفقيه كها في المالكي كافي التتبع
 ويوحى بعض النسخ شروط الحصانة في ستة اه ط أقول وهذا هو الصواب لان الشطر الاول الذي
 الشارح من بحر السريع والبقية من بحر التقارب فافهم قوله في آخر الايات فلا رجاءا لبايع النساء الثمانية
 رأيت في النسخ ويبنى أن يكون بالقوة ولا ناهية وأصله لا يرجع بنون التوكيد المخففة قلت أضاف ذلك
 لانافية وجب الرفع ولعل اقتصار الناظم على الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيدعيها عندنا كونه
 بصفة الاحصان وقت الوطء وعدم الارتداد فصار ثمانية وإذا كون العقد صحفاً قصيراً تسعة وقد غيب
 النظم جاءه الستة فقلت شرائط الاحصان تسع أنت * متى اختلف شرط فلا ترجحاً
 بلا وفعقل وحرية * ودين وقد قدرت ادهما
 ووطء بعقد صحيحان * غدت مثله في الذمى قدما

(باب الوطء الذى يوجب الحد والذي لا يوجب) *

(قوله لقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجب (قوله حديث) علة لمافهم من العلة الاولى وهو أن الحد لا

ثم أسلم لا يرجع بل يجلد
 وبقي شرط آخر ذكره
 ابن كمال وهو أن لا يبطل
 احصانها بالارتداد
 فلما ارتد ثم أسلم لم يعد
 الا بالدخول بعده ولو
 بطل بجنونه أو عته عاد
 بالافاقه وقيل بالوطء بعد
 (و) اعلم أنه لا يجب
 بقاء النكاح لبقائه
 أى الاحصان فلو نكح
 في عمره مرة ثم طلق
 وبقي مجرداً وزنى بجرم
 ونظم بعضهم الشروط
 فقال
 شروط الاحصان أنت

نفسها عن النكاح
 مستغنى
 بلا وفعقل وحرية *
 ورايتها كونه مسلماً
 وعقد صحيح ووطء مباح *
 متى اختلف شرط فلا ترجحاً

* (باب الوطء الذى
 يوجب الحد والذي
 لا يوجب) *

لقيام الشبهة حديث
 ادرك الحدود والشبهات
 ما استطاع (الشبهة)
 ما يشبه) التى الثابت
 وليس نبات) في نفس

٣ وقوله ودين الخ وجد
 بخطفه في هامش نسخة
 بدل هذا الشطر
 ودين بدوميه مسلماً
 ولعله نسخة أخرى اه

عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهر في الحديث بأنه لم يثبت من وقوع الجواب أنه حكم الرق لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وأضاف اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وايضا نقلته الامة بالقبول وفي تتبع الروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقن ما عر وغيره الرجوع احتمالا للرد بعد الشك ما يفسد القطع بثبوت الحكم وتعامق الفتح **(قوله ثلاثة انواع)** باقى بيانها **(قوله في المحل)** هو الموطوءة كفى العتي والشك وغيرهما فقوله الآى أى الملك بمعنى المملوك **(قوله وورهن)** أى على أنها أمة ولده أو أمة أحد أو به مثالا **(قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها)** أى دعوى الشبهة وهذا يقتضى عما قبله لان مقامه منه بالاولى **(قوله الا فى دعوى الاكراه)** قلت الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زنا وانما هو عن رد مسقط للعدوان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواه بخلاف دعواها مشبهة من الشبهة الثلاث لانه يتكرر السبب الموجب للعدوان فدعواه أنه تزوجها أو أنها أمة ولده انكار للموطوءة الخالى عن الملك وشبهته فلذا قبل قوله بلا برهان تأمل والظاهر أن لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالينة لا باقراره **(قوله لاحد يلزم)** أى ثابت **(قوله بشبهة المحل)** هو الموطوءة كما مر وهي المنافية للبرمة ذاتا على معنى أن لا نظر نالى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون متافيا للبرمة نهر يعنى أن النظر الى ذات الدليل ينفي البرمة وثبت المحل مع قطع النظر عن المانع كفى القهستانى وحاصله أنها وجد فيها دليل مثبت للمحل لكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل شبهة في حل المحل والاضافة فمعا على معنى في وقال الزبلى أى لا يجب الحد بشبهة وجدت في المحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنا فامتنع الحد على التقدير كلها وهذه الان الدليل مثبت للمحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا سمى هذا النوع شبهة في المحل لانها نشأت عن دليل موجب للمحل في المحل بيانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت وما لك لا يبيد يقتضى الملك لان الامام فيه الملائكة أى وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم ارادة حقيقة فثبتت الشبهة علما بالامام بقدر الامكان **(قوله أى الملك)** بمعنى المملوك فلا ينافى تفسيره ايضا بالموطوءة فافهم أى شبهة كون المحل مملوكا أو المصدريه معنى المالكية أى كونه مملوكا **(قوله ونسب شبهة حكمية)** لكون الثابت فيها شبهة الحكم بالمحل **(قوله أى الثابت حكم الشريعة)** بحمله نصب الثابت على أن ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية وأجبره على أنه تفسير لقوله شبهة الحكم وضمير حله للمحل وبعبارة الفتح وشبهة في المحل ونسب شبهة حكمية وشبهة ملك أى الثابت شبهة حكم الشريعة يحل اعل فاسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه لان نفس حكم الشريعة بحمله لم يثبت وانما الثابت شبهته يعنى انها هي التي ثبت فيها شبهة الحكم بالمحل لاحققته لكون دليل المحل عارضه مانع كما مر **(قوله ولو وليهها)** بما لفته على قوله ولده ولده ح وتعام عبارة الفتح وان لم يكن له ولا يملك مال ان ابنه حال قيام ابنه وتقدمت هذه المسئلة في باب نكاح الرقيق ثم في الاستيلاء اه وسند كراهه لا يثبت فيها النسب من الحد اذا كان ولده حيا **(قوله)** الحديث الخ ورواها من جامعنا جابر بسند صحيح وتعامق في الفتح وذ كفيه قصة **(قوله ولو خلعا خلاعا من مال)** اما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخلة بالاولى وقد يكون الخلع خلاعا من مال لأنه لو كان على مال لم يكن من هذا القسم بل يكون من شبهة الفعل الآتية فلا يفتنى عنه الحد الا اذا ظن الخل كفى المطلقة ثلاثا لانه لم يقل احدان المختلعة على مال تقع فرقها طلاقا رجعا وانما اختلف الصحابة في كونها فسخا أو طلاقا يعنى بانها للبرمة ثابتة على كل حال وهذا يعرف خطأ من بحث وقال يبنى جعلها من الشبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه في فتح القدر وبشبهة قوله في الهداية والمختلعة والمطلقة على مال عزلة المطلقة الثلاث لثبوت البرمة بالاجماع ومثله في البحر عن البدائع وبه يعلم أن ما نقله قبله عن جامع النسبى من أنه لا حدوان علم البرمة لا لاختلاف الصحابة في كونه بائنا محمول على ما اذا كان الخلع بلا مال كأن ما في المحتج من أن المختلعة يبنى أن تكون كال المطلقة ثلاثا لحرمتها اجماعا محمول على ما اذا كان حال توقيفهاين كلامهم فافهم **(قوله وان نوى بها ثلاثا)** أى بالكنيات

الامر (وهي ثلاثة

انواع شبهة) حكمية

(في المحل وشبهة) اشباه

(في الفصل وشبهة في

العقد) والتحقق

دخول هذه في الاولين

وسحقته (فان انماها)

أى الشبهة) وبرهن

(قبل) برهانه (وسقط

الحد وكذا يسقط) ايضا

(بمجرد دعواها الا فى)

دعوى الاكراه) خاصة

(فلا بد من البرهان)

لانه دعوى بفعل الغير

فيلزم ثبوته بمجرد (الحد)

بالزوم (بشبهة المحل)

أى الملك ونسب شبهة

حكمية أى الثابت حكم

الشرع بحمله (وان ظن

حرمته كوطه أمة ولده

ولده) وان سفل

ولو وليهها ففتح الحديث

أنت وما لك لا يبيد

(ومقتضى الكنايات)

ولو خلعا خلاعا من مال

وان نوى بها ثلاثا نهر

لقول عمر رضى الله عنه

الكنيات رواجع

(و) وله (البائع)

الامر (المبيعة والزواج)

مطلب في بيان شبهة المحل

فلا يحد بوطيقا في العدة وإن قال علمت أنها حرام لتحقيق الاختلاف لأن دليل المخالف قائم وإن كان غير معمول به عندنا فأفاده في الفسخ ثم قال وفي هذه المسئلة يقال مطلقة ثلاث ووطقت في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد **(قوله)** المهور (أي التي جعلها مهرًا) زوجته **(قوله)** قبل تسليمها المشروعة) لف ونشر مرتبًا لأنهما في ضمان البائع أو الزوج وتعودان إلى ملكه بالهلال قبل التسليم وكان مسلطًا على الوطء بالملك والبدن وقد بقيت اليد فتبقى الشهة بل **(قوله)** وكذا بعد في الفاسد الأولى أن يقول وكذا في الفاسد ولو بعده أي بعد التسليم قال في البحر أم قبله فليقأ الملك وأما بعده فلأن له حق الفسخ فله حق الملك اه وقد يقال إن وطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس مما نحن فيه لانه وطء في حقيقة الملك لا في شبهة فقوله بعده لا حترار عاقله تأمل **(قوله)** ووطء الشريك الخ لأن ملكه في البعض ثابت فتكون شبهة فيها أظهر زيلي وهذا إذا لم يكن أعقها أحد الشريكين والافقه تفصيل مذكور في الخاتمة **(قوله)** ووطء جارية مكاته وعبد الخ لأن له حقائق كسب عليه فكان شبهة في حقه زيلي وأما غير المدين فهو على ملك سيده **(قوله)** ووطء جارية من الغنبة أي ووطء أحد الغائبين قبل القسمة كافي البحر عن الدائع قال ح وسأقي في كتاب السرقة عن الغاية بحثا عدم قطع من سرقة من المغم وإن لم يكن له حق فيه لأنه مباح الأصل فصارت شبهة فكان ينبغي الإطلاق هنا لئلا تأمل اه قلب وقوله أن ما كان مباح الأصل هو ما وجد في دار الإسلام فانها مباحا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وإن ملك وسرق من حر جارية المغم ليست كذلك والارم أن لا يقطع بها ولو بعد الأحرار والقسمة وكذا لو زني بها تأمل **(قوله)** ووطء جاريته قبل الاستبراء هن من زيادات الفسخ وقبائح الملك فيها كامل من كل وجه إلا أنه منع من وطئها خوفاً من اشتباه النسب والكلام في وطء حرام سقط فيه الحاشية الملك وهذه فيها حقيقة الملك فكانت كوطء الزوجة الحائض والنفساء والصائمة والمحرمة مما منع من وطئها العارض الذي أوفسد العباد مع قيام المبالاة أن يراد بشبهة الملك ملك الوطء لا ملك الرقبة فلي تأمل **(قوله)** والتي فيها أخبار المشتري أي إذا وطئها البائع واقتصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما إذا كان الخيار للبائع الأولى لانه لا يحد إذا كان للبائع لبقائه ملكه وإن كان للمشتري فلأن المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكلية كقايي البحر أفاده ط وقد يقال إن المناسب أن لا يحد كخيار البائع لأن وطء في حقيقة الملك لا في شبهة نظير ما مر فكان الأولى ما ذكره الشارح وبهم منه ما إذا كان الخيار لهما أو لأحدهما فافهم وفي التتارخانية ولو باع جارية على أنه بالخيار فوطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فله لا يحد علم بالحرمه أو لم يعلم **(قوله)** والتي هي أخته رضاعاً أي ووطء أمته التي هي أخته رضاعاً قلت ومنها أمته المحبوسة والتي تحته أختها لوجود الملك فيها بما يضاعف أن حرمتها غير مودة تأمل **(قوله)** من لم يحرمه به أي المذ كور من الرد وما بعدها أما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مسأحة بل أفتوا بعدم الفرقة برزتها وأما فيما بعده فاختلاف الشافعي رحمه الله تعالى اه **(قوله)** وغير ذلك منه ما ذكرنا من المحبوسة والتي تحته أختها **(قوله)** فدعوى الحصر أي المغموم من قول الهداية وغيرها والشبهة في المحل في ستة مواضع **(قوله)** شبهة الفعل أي الشبهة في الفعل الذي هو الوطء بحيث كان مما قد يشبه عليه حرمة لا في محله وهو الوطء لأنه لا حرمة للمحل هنما مطلقا إنما يقع فيه دليل لما عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة أصلاً **(قوله)** أي شبهة في حق من حصل له اشتباه وهو من قول المصنف إن ظن حله لأن من ظن المحل فقد اشتبه عليه الأمر ولنا قال في الفخر أنها تصدق في حق من اشتبه عليه المحل والحرمه إذا لا دليل في السمع بقصد المحل بل ظن غير الدليل ليس لا كذا ظن أن جارية زوجته تحل له لظنه أنه استخدام واستخدمها محل فلا بد من الظن والأفلا شبهة أصلاً فرض أن لا دليل أصلاً تثبت الشبهة في نفس الأمر فلو لم يكن ظنه المحل ثابتاً لم تكن شبهة أصلاً اه **(قوله)** إن ظن حله شرط لقوله ولا حذر الخ فنفى الحد هنا مشروط بظن المحل لمعلت أن هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلو لم يكن المحل لم توجد شبهة أصلاً بخلاف ما مر فإن الشبهة فيصعبت من دليل حل أصل فلا حاجة فيه إلى ظن المحل فلذا اتفق الحد هنا وسواظن المحل ألا **(قوله)** العبرة فدعوى (الظن الخ) أي لا لظن نفسه فله يحد إن لم يدع وإن حصل له الظن ولا يحد إن ادعى وإن لم

الامة (المهورة قبل تسليمها) لمشر زوجته وكذا بعد في الفاسد (وطء الشريك أي أحد الشريكين) الجارية المشتركة (وطء جارية مكاتبه وعبد المأذون له) وعليه دين يحيط به (ورقته) زيلي (وطء جاريه من الغنبة بعد الأحرار) نازلة (وقوله) ووطء جاريته قبل الاستبراء والتي فيها أخبار المشتري والتي هي أخته رضاعاً وزوجه حرمت برزتها أو مطاوعتها لانه أو جماعه لأمرها أو بنته لأن من الاتقمن لم يحرم به وغير ذلك كالأخت على المتبع فدعوى الحصر في ستة مواضع متنوعة (ولا حذر أيضاً) شبهة الفعل وتسمى شبهة اشتباه أي شبهة في حق من حصل له اشتباه (إن ظن حله) العبرة فدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن

مطلب في بيان شبهة الفعل

يحصل له الثمن ابن كمال وفيه تورك على عبارة المصنف لكن لا يخفى أن الثمن أمر باطن لا يعلمه القاضي الا بدعوى صاحبه فقله ان ظن حله أى ان علم القاضي أنه ظن الحل بدرا عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره **(قوله ولو ادعاء أحدهما الخ)** لان الشبهة اذا تمكنت في الفعل من أحد الجانبين تنعدي الى الجانب الآخر ضرورة **(قوله كوطه أمه أبو الهل)** لان ابن الانسان وبين أبو الهل وزوجته وسدده انسا طافى الانتفاع على الهل واستخدم جوارهم فكان مظنة حل الوطه على توهم أنه من الاستخدام وكذلك أثار الفراض في المعتدة من وجوب النفقة وحرمه تزوج أختها مظنة لتوهم حل وطنها وقيد الامتلاء في الخاتمة ولو زنى بامرأة الاب أو الجدة فإنه يجد وان قال ظنبت أنها حل في **(قوله ومعتدة الثلاث)** هذا اذا لم ينو الثلاث الكليات اذا نواها بها كانت من شبهة المحل كما قدمه عن التهر **(قوله ولو حلة)** أى ولو كان تطلقه الثلاث بلفظ واحد فلا يسقط عنه الحد الا ان ادعى ظن الحل وكذلك وقع الثلاث منفردة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه أحد لان القرآن ناطق بانتفاء الحل بعد الثالثة فيبقى شبهة في حل المحل ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الحلة لمخالفته للقطعي وهو اجماع الصحابة الذي يقرر في زمن عمر لكن بشكل ما في نكاح الهداية من أن الحد لا يجب بوطه المطلقة ثانيا واحدا وثلاثا مع العلم بالحرمه على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لان الملك قد زال في حق الحل فيحقق الزنا اه ووفق في البحر جعل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا وقع الثلاث حلة وحل عبارة الحدود على ما اذا وقعها منفردة لان ابقاعها حلة خالف فيه الظاهر أى فكون من شبهة الحل فلا يجد وان اعتقد الحرمه لشبهة الدليل واعترضه ح بان المصريح في الفسخ وغيره المجرم بانها من شبهة الفعل وعدم اعتبار بالخلاف بعد انعقاد الاجماع وبان اشارة لا تعارض العبارة قلت على أنه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حل اشارة على ما اذا كان الطلاق البائن بلفظ الكليات والعبارة على ما اذا كان بلفظ المصريح والله أعلم **(قوله في رواية كتاب الحدود)** أى ان محمدا ذكرها في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الزهري أنها من شبهة المحل قال في الصبر والحاصل أنه اذا ظن الحل فلا حد اتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم الحرمه والأصح وجوبه وذكر في الأيضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف لعمامة الروايات قال في الدر المنثور واستفد منه أن الحكم المذكور في باب أولى من المذكور في غيريه لانه كما استطرأ هكذا كان أقادنه والذى فليحفظ **(قوله وهي المختار)** وفي الهداية وهي الأصح وتبعه الشارحون لان عقد الزهري لا يقبل ملكا المتعة بحال لانه انما يقبله الملك بعد الهلاك فبصرفه مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك لا يحل المتعة أى الوطه من مقتضى هذا وجوب الحد وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا للملك المال وملاك المال سبب للملك المتعة في الحلة حصل الاشياء ذخيرة **(قوله المستعير للزهر)** الام لا تتعلل أى الذى استعاره لم يرد عنها لا لتعديته حتى يكون المعنى استعاره أمه مروه من الميراث اه ح والمناسب أن يقول لا تتقوى به لان اسم الفاعل هنا متعدي بنفسه تقول أنا مستعير فسا إذا قلت مستعير للفرس كانت زائدة لتقوى به العامل كقوله تعالى يصدق فلما معهم ولعل وجه كون المستعير عزلة الميراث هو أنه اذا استعاره لغيره بكذا ثم هلك عند الميراث صار الميراث مستوفيا لذنبه وجوب مثل الدين المستعير لانه صار قاضيا بذنبه بالزهر كما تقرر في مثله فإذ غرم مثله للغير صار مال كاله فكان بمنزلة الميراث تأمل **(قوله وبسببه)** أى في هذا الباب **(قوله وكذا المختارة)** أى على مال لانه لو كان خلعها عن مال كان من شبهة المحل كما قدمه عن التهر **(قوله ثبت في الاولى)** هذا في غير الجلاء وطوي حارة ابن ابنه وابنه منى لان الحد لا يملكه مال حيا فالاب فلا يثبت النسب بدعوى الجد نعم ابن ابنه قد انقضت زعمانه عنه وما في النهاية من أنه ثبت نسب غلط كما حقق في الفسخ **(قوله لمحضرة نا)** لانه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد لثبته فضلا من الله تعالى وهو راجع اليه أى الى الوطى لا الى المحل فكان المحل ليس فيه شبهة محل فلا يثبت النسب بهذا الوطه ولذا لا يثبت عده لانه لا عده من الزنا فخير **(قوله بشرطه)** أى بشرط الثبوت والمناسب استعاطة كما يظهر قريب **(قوله بان تلد الخ)** بنقل من قوله بشرطه قال ح ويحمل على ولساطع على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول أنه انقضت من هذا الوطى الحرام حيث أمكن حله على الحلال **(قوله لا أكثر)**

مطلب الحكم المذكور
في باب أولى من المذكور
في غيريه

ولو ادعاء أحدهما فقط
لم يجد حتى يقر اجمعا
بعلها بالحرمه نهر
(كوطه أمه أبو الهل)
وان علما شئى (ومعتدة
الثلاث) ولو حلة
(وأمة امرأته وأمة
سدده) وطه (الميراث)
الامة (المرونة) في
رواية كتاب الحدود
وهي المختار بل يوفق
الهداية للبشير للزهر
كالزهرين وسبب محكم
المستأجرة والمقصود
ويبين أن الموقوف عليه
صحيح المرونة نهر
(و) معتدة (الطلاق على
مال) وكذا المختارة على
الصحيح بدائع (و) معتدة
(الاعتاق) الحال أنها
(هي أم ولده) (و) الوطى
(ان ادعى النسب يثبت
في الاولى) شبهة المحل
(لا في الثانية) أى شبهة
الفعل لمحضرة نا (الا
في المطلقة ثلاثا بشرطه)

بان تلد لأقل من ستين
لأكثر لا بدعوى

ومثل الاكثر عام السنتين ح **(قوله كافر في بابه)** من أنه لا يثبت النسب في المطلقة ثلاثا بعد سنتين الا بدعوة قلت وتخص من هذا انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لأقل من سنتين أو لا كروا من الزم الوطء في العدة لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لأقل من سنتين ح لا على أنه يوطء سائبا على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا محل له لان كلامه فيما ادعى النسب وفيه يثبت مطلقا كما عجلت وهو الذي حرره في الفتح وتبعه في العبر **(قوله بالاولى)** لانها أقل من الثلاث ط فان حرمه الثلاث تزيل حل الحمله ولما لا محل له الا بعد زوج آخر **(قوله والافى وطء امرأه الخ)** الاستثناء في هذه مبنى على انها من شبهة الاستثناء أي شبهة الفعل وعلمه منى الزيلعي وكذا صاحب الجرح ولا قبل انها شبهة محل وذكر في الفتح وألانه الاوجه لان قولهن هي زوجتكم دليل شرعى مبيح الوطء لقبول قول الواحد في العاملات ولذا حل وطء من قالت أرسلى مولاي هدية اليك ثم قال والحق أنه شبهة اشتباه لان الدليل المعترف فيها ما يقتضى ثبوت الملك لا ما يطلق شرعا مجرد الوطء اه ما ينصاف لئلا يمل **(قوله وقال النساء)** الجمع غير قيد كما يأتي **(قوله فثبت نسبه بالدعوة)** لفظ الدعوة الخرج جسد في بعض النسخ وهو غير لازم لان أصل الكلام فيه **(قوله بشبهة العقد)** أي ما وجد في العقد ضرورة لا حقيقة لان الشبهة كافر ما يشبهه الثابت وليس ثابتا فخرج ما وجد في العقد حقيقة ولذا قال في التتارخانية واذا كان الوطء عللا النكاح أو علقا بين الحرمة يعارض آخر فذلك لا يوجب الحذف نحو الحائض والنفساء والصائغة صوم القرض والحرمه والوطء بشبهة والتي ظاهر منها وأولى منها فوطئها في العدة لا حمله وكذا الامه الملوكة اذا كانت محرمة عليه رضاعا أو مصاهرة أو تكون أختها مطلقا نكاحه أو هي محبوسة أو مرتدة فلا حمله عليه وإن علم الحرمة اه **(قوله كوطء محرم نكحها)** أي عقد عليها أطلق في المحرم فقبل المحرم نساورا رضاعا وصهرية وأشار الى أنه لو عقد على منكوبة الغير أو معتقة أو مطلقته الثلاث أو أمته على حره أو تزوج محبوسة أو أمته بالاذن سيدها أو تزوج العبد بالاذن سيده أو تزوج خنثى في عقد فوطئهن أو جمع بين أختين في عقد فوطئهما أو الأخيرة لو كان متعاقبا بعد الزوج فانه لا حمله وهو لا يتناق على الاظهر أما عند فطاهر وأما عندهما فلا ان الشبهة انما تنفي عندها اذا كان جماعا في تحريمه وهي محرمة على التأيد بغير قلت وهذا هو الذي حرره في فتح القدر وقال ان الذين يعتقد على نقلهم وتحريمهم كمن المندوز كروا أنه انما يثبت عندهما في ذات المحرم لا في غيره ذلك كمحوسة وخامسة ومعتقة وكذا عبارة الكافي لما كم تقديمه حيث قال تزوج امرأة من لا محل له نكاحها فدخل بها لا حمله عليه وان فعله على علمه محمدا نساورا بوجع عقوبه في قول أبي حنيفة وقال ان علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم اه فجمع في المرأه على قوله ثم خص على قوله ما بذوات المحرم **(قوله وقال الخ)** مدارا لخلاف على ثبوت محله النكاح الحارم وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى أنها محل لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص عاقل لقبولها مقاصده من التوالف ورث شبهة ونفاها على معنى أنها ليست محلا لعقد هذا العاقل في بوث شبهة وقامه في الفتح والنهر **(قوله ان علم الحرمة محمدا)** أما ان ظن الحبل فلا يجب بالاجماع ويعز كافي الظهيرة وغيرها وعلم من مسائلهم هناك من استحل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر وانما يقرر اذا اعتقد الحرام حلالا ونكح برما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن النجس والمال وقوع شيء في المستقبل بغيره أمر عادي فهو ظن صادق والمنوع ادعاء عمل الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر بخلاف ادعاء العلم وسنوضحه في الرد بغير **(قوله لكن في الفهستاق الخ)** الاستدراك على قوله في جميع الشروح فان المضمرات من الشروح وفيه أن الفهستاق ذكر عن المضمرات أنه قال والصحيح الاول وأنه في موضع آخر قال اذا تزوج بغيره بعد عندهما وعليه الفتوى اه على أن ما في عامة الشروح مقدم وكذلك في الفتح فنقل عن الخلاصة أن الفتوى على قولهما ثم وجهه بان الشبهة تقتضى تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والاوجب العدة والنسب ثم دفع ذلك بان من المشايخ من التزم وجوبهما ولو سلم عدم وجوبهما لعدم تحقق الحل من وجه فالشبهة لا تقتضى تحقق الحل من وجه لان الشبهة ما يشبهه الثابت وليس ثابت فلا

كافر في بابه وكذا المختلفة والمطلقة بعض بالاولى نهاية (و) لا (في وطء امرأه زفت) اليه وقال النساء هي زوجتكم ولم تكن كذلك معتدا به من فثبت نسبه بالدعوة بغير (و) لا احد أيضا (شبهة العقد) أي عقد النكاح (عنده) أي الامام كوطء محرم نكحها وقالان علم الحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة لكن المربع في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه أولى فانه قاسم في تعيينه لكن في الفهستاق عن المضمرات على قولهما مطلب في بيان شبهة العقد مطلب اذا استحل المحرم على وجه الظن لا يكفر كقول ظن علم الغيب

ثبت النسب كما مر

(أو) وطه في (نكاح

بغير شهود) لأحد

لشبهة العقد وفي المجتبى

تزوج بمحرمة أو

منكوحة الغيب أو

معتدة ووطئها طائفا

الحل لا يحدو بغير رواه

طائفا الحرمه فكذا

عنده خلافهما فظهر

أن تقسيمها ثلاث

أقسام قول الامام

(وحدوؤه أمة أخيه

وعده وسائر محارمه سوى

الولد لعدم السبوة

(ووطئ امرأ أو وجدت

على فراشه) فظنها

زوجته (ولو هو أعمى)

لتبصره بالسؤال الا اذا

دهاها فاجابته قائلة أنا

زوجك أو أنا فافلانة

باسم زوجته فوافقها

لأن الاخبار دليل شرعي

حق لو أجابته بالنقل أو

بسم حد أو ذمة عطف

على صبر حد أو جاز الفصل

(في محاربه) مستأمن

(و) حد (ذي زنى

بغيره) مستأمنة (لا

يحد الحربي) في الاولى

(والحرية) في الثانية

والاصل عند الامام

الحسدود كلها الانقام

على مستأمن من الأحد

القتل (و) لا يحد

وطئ (بجملة) بل يعز

وتذبح ثم يحرق ويكره

ثبوت لهما شبه الثبوت وجه الأثرى أن أحنفه أزم عقوبته ما يكون وأعمالا ثبتت عقوبة هي الحد
 فعرف أنه زنا محض لأن فيه شبهة فلا ثبتت نفسه اهـ لمخصا وحاصله أن عدم تحقيق الحل من وجه في المحارم
 لكونه زنا محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعقد ولا يلزم منه عدم شبهة الدار ثم لعل لا يفتى أن في هذا
 ترجيح القول بالامام **(قوله)** وحرفي في الفتح الخ صوابه في النظر فانه بعد ما ذكرنا فمقدمنا عن الفتح قال وهذا انما
 يتبينه على أنها شبهة اشتباه قال في الدراية وهو قول بعض المشايخ والصحيح أنها شبهة عقدا لا يرى عن محمد
 أنه قال سقوط الحد عند شبهة حكمية فيثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اهـ وهذا صريح بان شبهة في الحل
 وفيما ثبت النسب على ما مر اهـ كلام النظر قلت وفي هذا يات تحقيق لقول الامام لم يفسد من تحقيق شبهة
 حتى ثبت النسب ويؤيد ما ذكرنا الخبر الرمي في باب المهر عن العين وجمع الفتاوى أنه ثبت النسب عنده
 خلافا لهما **(قوله)** وفي المجتبى الخ منته في الذخيرة **(قوله)** طائفا للحل أيا ما لو اعتقد بغير كافر **(قوله)** ويعز (أي
 اجماعا كافي الذخيرة ولكنه يخالف لما في الهداية من قوة ولكن وجع عقوبه اذا كان علم بذلك فقيده العقوبة
 بما اذا علم ومثله ما مر عن كافي الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أي خفيفة وسيفيان الثوري وزفران
 قال علمت أنها على حرام ولكن يجب الحد ويصاف عقوبه هي أشد ما يكون من التعز رسالة لأحد مقدر
 شرعا اذا كان عالما بذلك وإن لم يكن عالما لا حد ولا عقوبه تعزير اهـ وقد يجب بان قوله ولا عقوبه تعزير
 المراد به نفي أشد ما يكون فلا ينافي أنه يعزير بما يليق بمحاله حيث جهل أمر المجتبى عادة تأمل **(قوله)** خلافا لهما
 أي في ذات المحرم فقط كما مر **(قوله)** فظهر أن تقسيمها (الخ) ان أراد التقسيم من حيث الحكم فهي انسان
 عند الكل غايته أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من
 حيث المفهوم فهي انسان أيضا لان شبهة العقد منها هو شبهة الفعل كمعند الثلاث كما صرح به في النظر في
 باب ثبوت النسب ومنها هو شبهة المحل كمسئلة الملقن اهـ ح **(قوله)** وحدوؤه أمة أخيه (الخ) وإن قال ظننت
 أنها محل لي لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الآخر فدعوى ظننا محل غير معتبرة ومعنى
 هذا أنه علم أن الزنا حرام لكنه ظن أن وطئها هذه ليس زنا محضا فلا يعارض ما مر عن المحط من أن شرط وجوب
 الحد أن يعلم أن الزنا حرام فتح **(قوله)** سوى الولاد الكسر مصدر وابت المرأة ولادوا ولادة أي سوى قرابة الولادة
 أي قرابة الأصول أو الفروع ولا حد فيها لكن لا يحد في قرابة الأصول اذا ظن الحل كافر **(قوله)** وجدت على
 فراشه يعني في ليلة مظلمة كافي الخاتمة شر نباله فعلم حكم النهار بالاولى **(قوله)** الا اذا دعاه (يعني الاعمى
 بخلاف البصير كافي الخاتمة وهو ظاهر عبارة الزيلعي والفتح أيضا ثم اعلم ان ما ذكرنا المصنف والشارح هو المذكور
 في المتن والشروح وعزاه في التارخانة الى المتن والاصل لكنه قال بعد ذلك وفي الظاهرية رجل وحده في بيته
 امرأ في ليلة ظلماء فغشها وقال ظننت أنها امرأ لا حد عليه لو كان نهارا يحد وفي الحاشي وعزى زفر عن أبي
 حنيفة فيمن وجد في محله أو بيته امرأ فقال ظننت أنها امرأ أي ان كان نهارا يحد وان كان ليلا لا يحد وعن
 يعقوب عن أبي حنيفة أن عليه الحد ليلا كان أو نهارا قال أبو الليث وبراهيم زفر يؤخذ اهـ قلت ومقتضاه
 أنه لا حد على الاعمى ليلا كان أو نهارا **(قوله)** (و) العطف على صبر الرفع التصل **(قوله)** لا يحد الحربي
 (الخ) أي خلافا لابي يوسف فغندم يحد الحربي المستأمن أيضا وقال محمد لا يحد واحد منهما غيره قال في العكس
 وهو ما لو ذنى ذمى مستأمنة كقول الامام من أن الذمى يحدنهم والحاصل أن الزنا من امساك أو ذمى أو
 مستأمن أو الرجل مسلم والمرأة ذمى أو مستأمنة أو بالعكس أو الرجل ذمى والمرأة مستأمنة أو بالعكس فهي
 تسع صور والحد واجب عند الامام في السكلى الا في ثلاث اذا كانا مستأمنين أو أحدهما قادم في الجبر **(قوله)**
 وتذبح ثم تحرق أي لقطع امتداد الحد فيه بكار وبث وليس واجب كافي الهداية وغيرها وهذا اذا كانت
 لا يثر في فان كانت توكل جازا كلها عندهم فلا تحرق أيضا فان كانت الدابة لغير الواطئ يطالب صاحبها أن
 يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا ما عاين على غير ما يرضى ونهر **(قوله)** اظننا أنه يطالب
 ند بالخ) أي قولهم يطالب صاحبها أن يدفعها الى الواطئ على غير ما يرضى الجبر وعبارة النهر والظاهر أنه

فت اليه

١ مطاب في وطء الدر
٢ مطاب في حكم الروا

ولا يجد وطء أجنبية
فت اليه وقيل خير
لواحد كل في كل
ما يصل فيه يقول
لنساء بحر (هي عرسك
وعليه مهرها) بذلك
فتي عمر رضي الله عنه
وبالعدة (او) وطء
(دبر) وقالان فصل في
الاجاب حد وان في

عبدته أو أمته أو زوجته
فلا حدا جاعلا يعز
قال في الدرر يعصو
الاحراق النار وهلم
الجدار والتكيس
من محل مرتفع باتباع
الاحراق وفي الحاروي
والجلد أصح وفي الفتح
يعز ويصحن حتى
يموت أو يئوب ولو اعتاد
الوطء قتله الامام
سياسة قلت وفي التهر
معز بالصبر التقييد

بالامام فيهم أن القاضي
ليس له الحكم بالسياسة
(فرع) في الجوهرة
الاستثناء جرم وفيه
التصوير ولو سكت
امرأته أو أمته من
العبث بد كره فازل

قوله على المنصة بكسر
الهمزة وبالصاد المهملة
المشددة هو الكرسي
الذي يقف عليه
الروس في جلوسه
مصباح اه منه

يطالب على وجه الذنب ولذا قال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اه وعبارة البصر والظاهر
أنه لا يعبر على دفعها * (تنبيه) * لو سكت امرأته أو أمته من نفسها فوطئها كان حكمها كائنا كان البهائم
جوهرة أي في أنها لا حد عليها بل تعزروهل بذبح القرد أيضا مقتضى التعديل بقطع امتداد الحد فتأمل
(قوله خبر الواحد كاف الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعد هي عرسك للثلاث وهم أمها
مقولة القول والمراد أن تعبر المصنف كالذكر بقيل أولى من تعبر القدرى بقطن * (تنبيه) * مقتضى هذا
كأنه لا يسلط الحد عند الزفاف وأنه لا بد من أن ينضم اليه الاخبار بانها زوجه وبأنه عليه أن من زفت
اليه زوجته للتعزير ولو لم يكن يعرفها أنه لا يحل له وطؤها ما لم يقل لها واحدة أو أكثرها زوجه وهو خلاف
الواقع بين الناس وفيه مرجع عظيم لانه يلزم منه تأنيب الأمة والظاهر أنه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما اذا
أحضرها التسامع أهل وجبراته الي بيته وجلبت على المنصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء فيها
وأنا غيرهما أبعدها يكون ومع هذا الفرض الغلط وقدر وطئها على ظن أنها زوجه وأنها يحل له فوجوب الحد
عليه اذ لم يقل له أحد انها زوجه في غاية العدا أيضا لاشك أن هذه الشبهة أقوى من شبهة العقل على أنه
أولته ونفسه محلها وأقوى من نكته حصل أمه أو بوه ونحوها وكلامه وجدها على فراشه لئلا على ما صححه أو
البيت وروايت في الخاتمة رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن زواج قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه
وظاهره أن الاخبار غير شرط وأظهر منه ما في كافي الحاكم الشهد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد
عليه ولا على فاذن رجل زجر بامرأته ثم قال حسبتها امرأتى قال عليه الحد وليست هذه كالا ولان الزفاف شبه
الآخرى أنها اذا حاضت بولدت ثبت نسبه منه وان حاضت هذه التي زجر بها بولدت ثبت نسبه منها فقول لا ان الزفاف
شبهة صريح في أن نفس الزفاف شبه مسقط للحد بدون اخبار فهذا نص الكافي وهو الجامع للكتب طاهر الرواية
فالظاهر أن ما في المتن رواية أخرى وأهو محمول على ما اذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس مجتمع فيه النساء أو
من ارسال من تأتي بها اليه أو يحول ذلك بما يرد على الاخبار فلو لم يكن شيء من ذلك كما اذا تزوج امرأته ثم بعدها
أدخلت عليه امرأتى بيته ولم يعلم أنها التي عقد عليها وغيرها ولكنه ظن أنها هي فوطئها فنهى لا بد من اخبار
واحدة أو أكثر بانها زوجته والا لزمه الحد هنا ما ظهر ولم يرس تعرض له وانه تعالى أعلم (قوله وعليه مهرها)
أي ويكون لها كقاضى به على رضى الله عنه وهو المختار لان الوطء كالجناية عليها لا لبس المال كقاضى به عسر
رضي الله عنه وكانه جعله حتى الشرع عوضا عن الحد نعمامة في الزنا وهي وغيرها (قوله بذلك فتضى عمر) كذا وقع
في الدرر صوابه على وفي الغزمية أنه سهو ظاهر ٣ (قوله أو بوطء عسر) أخلص فتأمل در الصبي والزوجة والأمة
فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام منعه بعز هداية (قوله حد) فهو عتدهما كالأمر في الحكم فيجب حلالا ان لم يكن
أحسن ورجال أحسن نهر (قوله بنحو الاحراق الخ) متعلق بقوله يعز وعبارة الدرر فتعذ أي خنفة يعز
بأمثال هذه الامور واعترضه في التهر بان الذي ذكره غيره تعذيبه عمادا اعتاد ذلك قال في الزادات والراى
الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قتله وان شاء ضربه وجبته ثم نقل عبارة القنع المذكورة في الشرح
وكذا اعترض في السير بلالية بكلام القنع وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الخسفة ولا يجد عند الامام الا اذا تكرر
فيقتل على المفتى به اه قال البيرى والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار عليه اه ثم طاهر عبارة
الشرح أنه يعز بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه هو صريح ما في القنع حيث قال ولو فعل هذا بعده أو أمته
أو زوجته بنكاح صحيح أو فاسدا لا حدا جاعا كذا في الكافي ثم فيما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده
(قوله والتكيس الخ) قال في الفتح وكان ماخذ هذا أن قوم لوط أهلكوا بذلك حيث جلت قراهم ونكست بهم
ولاشك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله وفي الحاروي) أي الحاروي القدسي وعبارته وتكلموا في هذا
التعزير من الجلد ورميه من أعلى موضع وجسه في أنثى بقتله وغير ذلك سوى الاخصاء والجلب والجلد أصح اه
وسكت عليه في البحر والهر فتأمل (قوله التقييد بالامام الخ) فيه كلام قدمنا قبل هذا الباب (قوله الاستثناء
حرام) أي بالكف اذا كان لا مستحلاب الشهوة أما غلبته الشهوة وليس له زوجه ولا أمة ففعل ذلك لتسكينها

تكون الواطئة (في الجنة على الصحيح) لانه تعالى استقمها وسماها خبثه والخبث منزقة عنها فتح وفي الاشياء حرمتها عقلي فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل بخلاف الله تعالى طائفة تصفهم الأعلى كاذ كور والاسفل كالاناث والصحيح الأول وفي الحرمتها أشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعها والزنا ليس بهرام طبعها وحرمتها يتزوج وشرا مغلغلها وعدم الخلد عنه لا نغته بل للتغلغل لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور (أوزني في دار الحرب أو البنى) الا اذا نفي في عسكر أميره ولاية الاقامة هداية (ولا) حد (ب) تراغم مكاف بمكافه مطلقا) لاعلمه ولا عليها (وفي عكسه حد) فقط (ولا) حد (بالزنا بالسراقة) أي بالزنا والحق وجوب الحد كالسراقة للخنسة فتح (ولا بالزنا ب) كراه

مطلب
لاتكون الواطئة في الجنة

قال رحمه الله لا يزال عليه جاقاله أو البليت ويجب لوجاف الزنا (قوله كره) التظاهر أنها كراهة تنزيه لان ذلك منزلة ما أوزل بتفخذ أو تطين تأمل وقد متاعن العراج في باب مفسدات الصوم يجوز أن يستحي يبدو زوجته أو خادمته وانظر ما كتبه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من حدود تعزير وكذا من أثم على ما قلناه (قوله ولا تكون الواطئة في الجنة) قال السوطي قال ابن عقيل الخنثى جرت مسئلة بين أي علي بن الوليد المعتزلي وبين أي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجعل ذلك من جهة الذات في الجنة نزول الفسدة لانه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع التسل وكونه محلا للزنا وليس في الجنة ذلك ولهذا أبيع شرب الخمر ليس فيمن السكر وغاية العريضة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ بها فقال أبو يوسف المليل إلى الذي كور عاقه وهو قبيح في نفسه لانه محل لم يخلق للوطء ولهذا لم يبيع في شريعة بخلاف الجمر وهو يخرج الحد والخبث زهت عن العاهات فقال ابن الوليد العاقه هي التلويت بالاذى فاذا نزل لم يبق الا مجرد الالتذاذ اه كلامه مرمل على المنع (قوله حرمتها عقلي) التظاهر أن المراد بالحرمه هنا القبح اطلاقا فالاسم السبب على السبب أي قبحها عقلي بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يدركه الشرع كالظلم والسكران منهن ما أنه لا يحرم العقل شيء أي لا يكون العقل ما لا يحرمه وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض الامور ووجع بعض المنيات فيأتي الشرع ما كوفي ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن القبيح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم ما قبح وان برد الشرع بوجوبه أو حرمة فالعقل عندهم هو المنيب وعندنا المنيب هو الشرع والعقل آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعندنا الاشاعة لاحظ للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع عفا أمر به الشرع يعلم بالعقل انه حسن وما نهى عنه يعلم انه قبيح وتعمد أبحاث المسئلة يعلم من كتب الأصول ومن حواشيها في شرح المنار (قوله وقيل سمعية) أي لا يستقل العقل بادرأه قصه اقبل ور والليل السمي (قوله فتوجد) أي يمكن أن توجد (قوله) وقيل يخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لان الكلام في الاتيان في الدبر (قوله والصحيح الأول) هو أنه لا وجود لها في الجنة (قوله لحرمتها) أي قصها كاسم (قوله وزل حرمتها الخ) وجه آخر لبيان أشدية الواطئة وهو ان وطء الذكرا لا يمكن زوال حرمتها بخلاف وطء الانثى فانه يمكن بتروجه أو شراها (قوله لانه مطهر على قول) أي قول كثير من العلماء وان كان خلاف منهننا كاسم (قوله يكفر مستحلها) قدم الشارح في باب الحضي الخلاف في كفر مستحل وطء الحاض ووطء الدر ثم وفق بما في التتارخانية عن السراقة الواطئة عملوك أو عملوك أنه حرام لأنه لو استحل لا يكفر فانه حرام الدين اه أي فيحصل القول بكفره على ما اذا استحل الواطئة باجنبي بخلاف غيره لكن في الشرب لئلا أن هذا يعلم ولا يعلم أي ثلاثي خبرا الفسقة عليه بظنهم حله (تتم) الواطئة أحكام آخر لا يجب بها المهر ولا العتق في النكاح الفاسد ولا في المأني بها الشبهة ولا يحصل بها التحليل للزوج الاول ولا تنبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قذف بها لا يجحد خلافا لها ولا يلاعن خلافا لها بغير وهو ما شوخن المجتبى ويزاد ما في الشرب لئلا عن السراج يكتفي في الشهادة عليها عدلان لأن بعم خلافا لها (قوله الا اذا نفي الخ) يعني أن ما في المتن خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود فدخل دار الحرب وفي ثم عادا وكان مع أميره سره أو أمير عسكر فرزقته أو كان تاجرا أو أسيرا أو أوزل مع عسكر من له ولاية اقامة الحدود بعم خلافا أمير العسكر أو السرية لانه انما فرض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الاما منقطعة ثمة كافي الفتح شرب لئلا (قوله لاعلمه ولا علم) لان فعل الرجل أصل في الزنا والمرأة تابعة واستماع الحد في حق الاصل بوجاه امتناعه في حق التسع فهو كذا لا يعقر عنه لانه لو زعم مرجع به الولي علم الامر به بما وطءته بخلاف ما أوزل في الصبي بصبية أو بغيره فانه يجب عليه العقر كافي الفتح شرب لئلا (قوله والحق وجوب الحد) أي كاهو قولهما وهذا بحث صاحب الفتح وسكت عليه في التهرؤ المتون والشرع على قول الامام (قوله ولا بالزنا ب) كراه هذا ما رجع اليه الامام وكان أول ما يقول ان الرجل محمدا لا يتصور الا فتنسا رآه له وهو اية الطواغية بخلاف المرأ أقل نكاحا عاوا أطلق فشميل الاكرام غير السلطان على قولهما المعنى به من تخفقه من غيره وهو

اختلاف عصر وزمان ونعامة في الحر قال ط والمراد أنه لا يجب على الزاني المكره فلو زنى مكرها مطاوعة
 وجب عليها الحد كما في حاشية الشلبي **(قوله)** ولا يقرر إن أنكره الآخر أي لو أقر أحدهما بالزنا أربع مرات
 في أربع مجالس وأنكر الآخر ساءدعي النكر النكاح أو لم يدعه لا يحد المقر خلافا للشافعي الثانية لا تنفله
 الحد عن المكر بدليل موجب للثني عنه فأورث شبهة في حق المقر لان الزنا فعل واحد ينتمى بهما فإذا تمكنت
 فيه شبهة تعدت إلى طرفيه لأنه ما أطلق بل أقر بالزنا عين درأ الشرع الحد عنه بخلاف ما أطلق وقال زنت فانه
 لا موجب شرعى بدفعه ومنه لو أقر بالزنا ثمانية لأنه لم ينتف في حقها بما يوجب النفي وهو الانكار ولذا الوجه ضرب
 وأقرت فقد ظهر أن الاعتبار لانكار لا للغمية فتح ملخصا قلت ويظهر من هذا أن السكوت لا يقوم مقام
 الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقر بالزنا بخمساء لا يحد لاحتمال أنها لو كانت تسكلم لأبدت مسقطا وقد متنا في
 الباب السابق الفرق بينها وبين القائمة **(تنبيه)** حيث سقط الحد يجب لها المهر وان أقرت هي بالزنا ودعى
 النكاح لأنه لم يسقط الحد صارت مكذبة شرعاً ثم لو أنكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على الرجل الحد القذف
 فانه يحد ولا يحد للزنا وتما في الفتح **(قوله)** وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة أي ولو كانت حرة لا يحد لأنه لم يقر
 بالزنا حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم كزنى بامة ثم قال اشتريتها شرعاً فاسداً أو على أن النافع فيه الحياء وأدعى
 صدقة أو هبة وكذب صاحبها لم يكن له بينة تدري عنه الحد وفي التاترخانية عن شرح الطحاوى شهد عليه أربعة
 بالزنا وأثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت أنها امرأتى لا يسقط الحد ولو قال هي امرأتى أو أمتى لأحد عليه ولا على
 الشهود اه وفي البحر لو ادعى أنها زوجته فلا حد وان كانت زوجة للغير ولا يكاف إقامة البينة للشبهة كما
 لو ادعى السارق أن العين ملكه سقط الحد مجرد دعواه اه وتقدمت ههنا في الباب السابق قلت وانظر
 وجه الفرق بين قوله ظننت أنها امرأتى وقوله هي امرأتى ولعل وجهه أن قوله ظننت يدل على إقراره بأنها
 أجنبية عنه فكان إقراره بالزنا الجنبية بخلاف قوله هي امرأتى واشتريتها ونحوه فانه حازمه وبان فعله غير زنا
 فتأمل بقي هنائى وهو أن الشبهة في ههنا المسائل وفي مسألة المتن التي قبلها لم أرى من ذكر أنها من أى أقسام الشبهة
 الثلاثة وظاهر كلامهم أنها خارجة عنها ووجهه أنه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذى لو ثبت لم يكن ولو هو
 فيه محرماً بخلاف تلك الأقسام والظاهر أن النسب هنا لا يثبت وأن الفعل يخص زنا أو غاسق الحد للشبهة صدقة
 في دعواه الملك بالعقد أو بالشرع ونحوه وبهذا لا يثبت النسب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخوله في
 شبهة الفعل وهي شبهة الاستنباط لان مرجعها إلى أنه اشتبه عليه الأمر بظنه الحل وأنه سبحانه أعلم **(قوله)** وفي قتل
 أمة برتلاء ههنا دعاهما وأما عند أبي يوسف فعليه القيمة لا الحد لأنه لم يبق زنا حيث اتصل بالموت كما في المحيط
 ههنا تنافى قلت وصح في الحاشية قول أبي يوسف لكن المتن والشرح على الأول بل ما ذكر عن أبي يوسف هو
 رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية عنه كما أوضح في الفتح **(قوله)** الحد بالزنا والقيمة بالقتل أشار إلى توجه
 وجوب الحد والقيمة بأنهما محاذيان مختلفان بموجبين مختلفين ط **(قوله)** ولو أذهب عنهما كذا في البحر وغيره
 والظاهر عنينا بالثنية ليلزم كل القيمة لكنه مفرد متناقص فيعبر عنه بقوله الجنة العبداء **(قوله)** فأورث شبهة أي
 في ملك النافع تبعاً فندرى عنه الحد بخلاف ما مر فان الجنة فائدة بالقتل فلا تلغى بعد الموت ونعامة في الفتح
(قوله) وتفصيل ما لو أفضاها في الشرح أي شرح المصنف وحاصله أنه ان أفضاها وهي كثيرة مطاوعة بالادعوى
 شبهة حد أو عقر عليه رضاهما ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد وجب العقر وان كانت
 مكره ولو لم يدع شبهة زمة الحد لا المهر وضمن ثلث الدية ان استمسك ولها والاف فكها لتقوى بينة جنس المتفعة على
 الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب للمهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل
 الدية ولا مهر خلافاً للحد وان أفضاها وهي صغيرة فان كانت يجمع مثلها فكل الكبيرة لا في حق سقوط الارض
 برضاها والا فلا حد وزمة ثلث الدية والمهر كاملاً ان استمسك ولها والاف فكل الدية دون المهر خلافاً للحد لا حول
 ضمان الجزء في ضمان الكل كما لو قطع اصبع انسان ثم كفه قبل البرء اه **(قوله)** فلا حد عليه اتفاقاً لأنه
 ملكها بال ضمان فأورث شبهة في ملك النافع أخذ ما حرم وهذا اذا لم تمت في الجوهرة ولو غصب أمة فزنى بها

(و) لا يقرر ان أنكره
 الآخر) للشبهة وكذا
 لو قال اشتريتها ولو حرة
 مجتبي (وفي قتل أمة برتلاء
 الحد) بالزنا (والقيمة)
 بالقتل ولو أذهب
 عينها زمة قيمتها وسقط
 الحد لملكها الجنة
 العبداء فأورث شبهة
 ههنا في وتفصيل ما لو
 أفضاها في الشرح
 (ولو غصبها ثم فزنى بها ثم
 ضمن قيمتها فلا حد عليه)
 اتفاقاً بخلاف ما لو زنى
 بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها

كألو زنى بحسرة ثم

نكحها) لا يسقط الحد
اتفاقا فتح (والخلفم)
الذى لا لوى فوقه (يؤخذ
بالقصاص والأموال)
لأنها من حقوق العباد
فبستوفيه وفي الحق
أما بتكفنه أو عتقه
المسلمين وبه علم أن
القضاء ليس بشرط
لاستيفاء القصاص
والأموال بل التمكن
فتح (ولا بعد) ولو
لقدف لقلبه حتى الله
تعالى وأقامته السو لا

ولاية لأحد عليه

(بشلاف أمير البلد)

فأله محمد بأمر الأمام

والله أعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

باب الشهادة على

الزنا والرجوع عنها

شهدوا بعد متقدم

بلا عذر كرض أو

بعدمسافة أو خوف أو

خوف طريق (لم يقبل)

التهمة (لا يحد

الضيق) اذ فيه حق

العبد (ويضمن) المال

(المسروق) لأنه حق

العبد فلا يسقط بالتقدم

(ولو أقر به) أى بالحد

(مع التقدم جد) لا يشفعه

التهمة (لا في الشرب)

كاسيحي (وتقادمه

بزوال الريح وغيره

بعض شهر) هو الأصح

(ولو شهدوا زنا متقدم

حد الشهادة عند البعض

فأنت من ذلك أو غصب حرة ثبنا في ما فأتت من ذلك قال أبو حنيفة عليه الخندق الجهنن مع دية الحرة وقيمة
الامة أما الحرة فلا أشكال فيها إلا بالاعتكاف بدفع الدية وأما الامة فأتت بالقيمة إلا أن الضمان وجب بعد الموت
والميت لا يصح تركه (قوله كألو زنى بحسرة) تقدمت متنا في الباب السابق عند قوله ونبت تلفينه (قوله لا
يسقط الحد) أى فى المستلثن لعدم الشبهة وقت العمل كإكره الشارح هناك وقوله اتفاقا كره فى الفتح عن
جامع فاضلنا فى المسئلة الأخيرة وقدم الشارح أنه الأصح ومفاد الخلاف وذكروا فى البحر هناك عن المحيط
لوزج المزني بها واسترها لا يسقط الحد فى ظاهر الرواية لأنه لا شبهة وقت الفعل اهـ ثم ذكر فى أول هذا
الباب عن الظهيرية خلافا فى المستلثين هو أنه لا حد فيه ما عتده بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالعكس
وروى الحسن عن الإمام أنه لا حد فى الشراء بل فى التزوج لانه بالشراء علق عليها بخلاف التزوج قلت ومسئلة
العصب الثانية التى ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية (قوله أما بتكفنه) أى تمكن الخليفة وفى الحق من
الاستيفاء (قوله وبه علم الخ) لانه بشرط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو أخذ
ماله من غاصبه بخلاف ما لو قتل أحد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كالمزني لأن القضاء شرط (قوله ولا ولاية
لأحد عليه) أى ليستوفيه وفائدة الإيجاب الاستيفاء فإذا اعتذر لم يجب وأورد عليه ما مانع من أن يولى غيره
الحكم بما ينبت عنده كفى الأموال قبل ولا يخلص إلا أن ادعى أن قوله تعالى فأجلدوا يعرفهم أن الخطاب للأمام
أن يجلد غيره وقد يقال أين دليل الإيجاب الاستيفاء فتح والله سبحانه أعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

تقدم أن الزنا ثبت بالقرار والبدنة وقدم كيفية ثبوته بالأول لأن الثاني أن نادر لرضيق شرطه وأيضاً ثبت
عنده صلى الله عليه وسلم ولا يعتد بأصحابه بعده بالقرار كفى الفتح (قوله شهدوا) يجب متقدم أى بسبب حد
لانه المشهود به لنفس الحد اهـ ح أى فى التعبير تساهل كفى الفتح (قوله التهمة) لأن الشاهد مخير
بين أداء الشهادة والستر فالتأخير إن كان لاختيار الستر فلا اقدام على الأداء بعده لعدم ادعاء حركته فثبت بها
وإن كان لا لستر بصرفاً ساقاً تخافه فثبت ما مانع بخلاف الأقرار لأن الإنسان لا يعادى نفسه هذا ما أورد على
قوله يصير فاسقاً بان ذلك لو كان الأداء واجباً وليس كذلك إلا أن يجب بأن سقوط الوجوب لأجل الستر فإذا
أدى لم يوجب موضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أى وإن كان الغالب فيه
حق الله تعالى اهـ ح قال فى الهداية حد الزنا والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح الرجوع عنها
بعد الأقرار فيكون التقادم فيه مانعاً ومحد القذف فيه حق العبد ما فيه من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه
بعد الأقرار والتقدم غير مانع فى حقوق العباد لأن الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى
فلا يوجب تفسيرهم بخلاف السرقة لأن الدعوى ليست بشرط للحد لانه حاصل حقه تعالى على ما مر وانما
تشرط للمال هداية وحاصله أن فى السرقة أمر من الحد والمال وانما تشرط الدعوى لزوم المال لا لزوم
الحد ولذا ثبت المال بها بعد التقادم لانه لا يبطله بخلاف الحد (قوله ويضمن) المال الخ) يحلف على قوله لم
يقبل قال فى البحر وقولهم بضمن المال مع تصريحهم بوجود التهمة فى شهادتهم مع التقادم مبطل لانه
لأشهادة التهم ولو لم يثبت المال الآن يقال إنها غير محققة وانما الوجود الشبهة اهـ أى انما سقط الحد لا احتمال
العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة تسقط بها الحد دون المال (قوله لانه حق العبد) ولأن تأخير الشهادة
لتأخير الدعوى لا يوجب فسقا وينبى أنهم لو أخوا والشهادة لا تأخر الدعوى أن لا يقبل فى حق المال أيضاً
كفى الفتح ثم (قوله لا تتفق التهمة) لأن الإنسان لا يعادى نفسه كما مر (قوله لا فى الشرب) فلان التقادم
فيه يبطل الأقرار عند أبي حنيفة وأبى يوسف بخبر عن غابة السان وأما عند محمد فلا يبطله وبسبب في
بابه (قوله هو الأصح) أعلم أن التقادم عند الإمام موقوف على أى القاضى فى بل عصر لكن الأصح ما عن محمد
أنه مقدر بشهر وهو مروي عنهما أيضاً وقد اعتبره محمد فى شرب الخمر أيضاً وعنددهم مقدر بزاله الرأفة
وخرج به فى السكر فى باب فظاهرة كغيره أنه المختار فعلم أن الأصح اعتبار الشهر لا فى الشرب بخبر وبه يظهر أن

ما ذكره المصنف ليس قول محمد على الإطلاق بل هو ما شاع على قومه في الشرب وعلى قول محمد بن غيره فانه
(قوله وقيل لا) أقول هذا هو المنهج لانه هو المذكور في كافى الحاكم الشهيد حيث قال وإذا شهد الشهود
 على رجل برتاديم لم آخذ بشهادتهم ولا أحدهم اهـ ولذا قال الكرخى انه الظاهر أى ظاهر الرواية
 وعمله في العناية بأن عددهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قدفا **(قوله)**
 بغائبة أى والشهود يعرفونهم اذ لا حد عليه بعدم معرفتها كإيا فى شرب لائبة **(قوله)** ولو على سرقة مثلاً
 القذف كما يشترطه تعليله **ح (قوله)** لشربة الدعوى الخ أى أنها شرط العمل بالنية لأن الشهادة
 بالسرقة تتضمن الشهادة على المسروق للسروق منه فلا تقبل بلا دعوى وليست شرط للشوت الزنا عند
 القاضى ولا يقبل بحمل أن الغائبة لو حضرت تدعى الشكاح فيسقط الحد لأننا نقول دعواها الشكاح فيها
 واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة فلا تعتبر والأدلى إلى نفي كل حد لأن ثبوته بالنية أو الإقرار وبحتمل أن
 يرجع المقر والشهود وذلك لا يعتبر لأن نفس هذا الرجوع شبهة واختاره شبهة الشبهة فأدفع الفتح **(قوله)** حد
 لأنه لا يخفى عليه من لفه شبهة فانه كما لا يقر على نفسه كاذباً لا يقر على نفسه حال الاشهاد فلا يقر بالزنا كان
 فرع علمه أنها لم تشبه عليه وصار معنى قوله لم أعرفها أى باسمها ونسبها ولكن علمت بأنها أجنبية فكان هذا
 كالتصوّر عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبه عليه فلا يكون قول الشاهد لا أعرفها
 موجباً للحد ففتح **(قوله)** ولا احتمال أنها امرأته أو أخته أو قال لاحتمال أن يكون له فيها شبهة لكن انعم اهـ ح
 وفى كافى الحاكم كـ وان قال المشهود عليه ان التى رأوها معى لست بى بامرة أو لا خادم لم يحد أيضاً لتصور أن
 تكون أمة ابنه أو مستكوتة نكاحاً فاسداً بجر **(قوله)** لا اختلاف فيهم في طوعها بأن شهد اثنتان أنه أكرها
 وآخران أنها طاعتها لم يحد اعنده وقال الحد الرجل لا تفاقهم على أنه زنى وتفر داثنتان منهم بزنا دفعتا به وهى
 الأكراه وله أنه زنا أن تختلفان لم يكفى في كل نصاب لأن زنا طاعها أو غيره مكرهة فلا حد ولان الطوع
 يقتضى اشتراكهما في الفعل والكراهة يقتضى تفرد فكأنما غير من ولم يوجد في كل نصاب ثمران اتفاق الشهود
 على التهمة إلى أن ينافى الشهادته يخرج ككلامهم من أن يكون قدفا ونعم اهـ إلى الطي **(قوله)** ولو على كذا
 أربعة راجع لقوله أو فى البلد كما اقتضاه كلام الشراح في تصويرهم المسئلة وتعليهم بامتناع فعل واحد في
 ساعة واحدة في مكانين متباينين فثبتا بكتب أحد الفريقين وظاهره أنه لو شهد أربعة بطوع وأربعة
 بالأكراه يحدان به جزم مخفى مسكين معللاً بعدم التيقن بكتب أحد الفريقين حيث لم يذكر واو قنا واحداً
 وجرم ح بأن لا حد لأمراً أول البيت السابق من أن الحد يسقط في دعوى الأكراه إذا برهن قال ومعلوم
 أن ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالنية والنية المثبتة للحد لا بد أن تشهد بالطوع اهـ قلت هذا إنما يظهر إذا
 ذكر واو قنا واحداً ولا فيمكن حله على فعلين أحدهما بالأكراه والآخر بالطوع وأما ما مر في الباب السابق
 فهو فيما إذا شهد أربعة على زناه طوعاً أو أكرهاً شادين على الأكراه في ذلك الفعل بعينه لا مطلقاً فنسدرى
 الحد عنه للشبهة فافهم والله سبحانه أعلم **(قوله)** والا بأن اتحاد الوقت وتقارب المكانات وأختلف الوقت
 وتباعد المكانات أو وتقارب **(قوله)** في ذواينى بيت أى جانيبه **(قوله)** لا مكان التوفيقى بأن يكون ابتداء
 الفعل في رواية والالتحاق فى أخرى بالاضطرار والحر كبحر لا يقال هذا توفيق لاقامة الحد والواجب حدوثه لان
 التوفيق مشروع مسببة للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد أربعة قبل اجمع احتمال شهادة كل منهم في وقت آخر
 وقبلهم مبنى على الاتحاد وان لم ينصوا عليه فأدفع الفتح **(قوله)** ولكن هى بكر احكام الشراح لفظة
 لكن غير ظاهر لان الواو في كلام المصنف أو الحال والجهة حاله وكذا قوله بعده ولكن هم عيان كما فائدة ط
(قوله) لم يحد احد أى من الشهود المشهود عليهم فى المسائل الثلاث أما الأولى فلان الزنا لا يتحقق مع بقائه
 السكره ونحوها فلا يحد ان ظهور الكذب ولا الشهود لان ثبوت السكره ونحوها بقول امرأه أو ذكر تخفى في
 اسقاط الحد لا في إيجابه وأما الثانية فلم يحد لاستعراط العدالة لثبوت الزنا ولا للشهود سواء علم فسقهم في
 الابتداء أو ظهر بعده لان الفاسق من أهل الاداء والحمل وان كان في أدائه نوع قصور رتبة الفسق ولذا لم
 قضى بشهادته فيقتضى عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط الحد عنهم ولذا لا يحد القاذف لو أقام أربعة ممن

وقيل لا كذا في الخاتبة
 (شهود على زناه بغائبة
 حد ولو على سرقة
 من غائب لا لشربة
 الدعوى في السرقة دون
 الزنا) أقر بالزنا بمجوبة
 حد وان شهدوا عليه
 بذلك لا لاحتمال أنها
 امرأته أو أخته
 (اختلافهم في طوعها
 أفي البلد ولو كان
 على كل زنا أربعة)
 كذب أحد الفريقين
 يعنى ان ذكروا وقتاً
 واحداً وتباعد المكانات
 ولا قبلت فتح (ولو
 لاختلاف في زواينى بيت)
 واحد صغير حداً أى
 الرجل والمرأة استحساناً
 لا مكان التوفيق (ولو
 شهدوا على زناه) لكن
 (هى بكر) أو رتقاء أو
 قرناه (أو هم فسقة أو
 شهدوا على شهادة
 أربعة وان) وصليته
 (شهد الاصول) بعد ذلك
 (لم يحد احد) وكذلك

شهدوا على زناهم فوجد
محبوباً (ولشهدوا بالزنا
(لكنهم عيان
أو محدودون في قذف
أو ثلاثة أو أحدهم
محدود أو عديد أو واحد
أحدهم كذلك بعد إقامة
الحسدوا) للقذف إن
طلبه الموقوف (وأرض
جلده) وإن مات منه
(هدل) خلافاً لهما
(وتدبر رجعه في بيت
المال) اتفاقاً (ومحدد
رجع من الأربعة بعد
الرجم فقط) (للقذف
شهادته بأربع قذفاً
(وغرم ربع الدية
(و) أن رجع (قبله)
(أي الرجم (حدوا)
للقذف (ولالرجم) لأن
الامضاء من القضية في
باب الحدود (ولاشئ
على خامس) (رجع بعد
الرجم) (فإن رجع آخر
حدوا وغرم ربع الدية)
ولو رجع الثالث ضمن
الربع ولو رجع الخمسة
ضمنوها أنفسهم (ما حوى
(ضمن المترك) دية
المرجوم أن ظهر (أو غدر
أهل للشهادة (عبد
أو كفارة) وهذا إذا أخبر
المرتكب بجره للشهود
واسلامهم ثم رجع فأنزل
تصديت الكتب والا
فالدية في بيت المال اتفاقاً
ولا يحدون القذف لأنه
لا يورث بجر

الفاسق على زنا الموقوف وأما الثالثة فلأن الشهادة على الشهادة لا تحوز في الحدود زيادة الشبهة باحتمال
الكتب في موضعين في الأصول وفي الفروع ولا يحد الفروع لأن الحاشي للقذف غير قاذف وكذا الأصول بالأولى
ولم يحدوا بعد الفروع لرشد شهادتهم من وجه ردها بعد الفروع اه لمخاض من البحر (قوله فوجد محبوباً) بوجه
عدم حد الشهود فيه يؤخذ مما علوا به أضاف إلى الكراهة والرتق وهو تكامل عددهم ولفظ الشهادة ثم رأيت
كذلك في الدرر فافهم وأيضاً في أن المحبوب لا يحد على قاذفه وبه علل المسئلة هنا لما حكى الكافي (قوله
عيان) أي أو عديد أو صبيان أو عجان أو كفارة نهر (قوله حدوا للقذف) أي دون المشهود عليه لعدم أهلية
الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله وأرض جلده) أي إذا كان جرحه الجلد كافي للهداية (قوله
خلافاً لهما) حيث قالان الأرض في بيت المال لأنه ينتقل فعل الجلا للقاضي وهو عامل للسلبين فيجب الغرامة
في ما لم يوله أن الفعل الجارح لا ينتقل للقاضي لأنه يأم به فيقتصر على الجلا لا لأنه لا يجب عليه الضمان في
الصحيح كإلّا يمنع الناس عن إقامة مخافة الغرامة أين كمال وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود لا يفتنون
عنده وعندنا يفتنون وتسامه في الهداية والنهر وفي العزم من بعض شروح الهداية ومعرفة الأرض أن
يقوم المحدود عبد سليمان هذا الأرض فتنظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية مثله اه قلت لكن قوله
ينقص من الدية مثله لا يحمل له بل الظاهر أن يقال فينظر ما ينقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويأيه أنه لو
فرض أن قيمته سلب ألف وقيمته بهذه الجراحة تسعة تكون الجراحة نقصته ما هي الأرض فرجع على
الشهود بها (قوله فقط) فيدل قوله يحد من رجع أي يحد الرجوع فقط حد القذف دون الباقي لبقاء شهادتهم
(قوله وغرم ربع الدية) لأن التالف لشهادته ربع الحق وكذا الرجوع الكل حدوا وغرموا الدية مهر وقول
البحر وغرموا ربع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرمي (قوله وإن رجع قبله أي الرجم) سواء كان قبل
القضاء أو بعده نهر (قوله حدوا للقذف) أي حد الشهود كلهم أما إذا كان قبل القضاء فهو قول علمائنا الثلاثة
لأنهم صاروا قاذفة وأما بعد فهو قولهما وقال محمد يحد الرجوع فقط لأن الشهادة تكتب بالقضاء فلا تنسخ
إلا في حق الرجوع ولهما أن الامضاء من القضاء وإذا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله لأن الامضاء الخ)
هذا التعليل فيما إذا كان الرجوع بعد القضاء وأقصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه
أن امضاء المحسوم تمام القضاء وغرمه نظراً أيضاً فيما إذا اعترضت أساليب الجرح أو سقوط احصان
الموقوف أو عزل القاضي كافي المعراج (قوله حدوا وغرموا ربع الدية) أما الحد فلا ينسخ القضاء الرجوع في
حقهما أو لا الغرم فلان الاعتبار بقا من بقى لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي ببقائه ثلاثة أرباع الدية فبقا من بقا
الربع فإن قبل الأول منهما حين رجع لم يأنه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك رجوع غيره
قلنا وجد منه موجب الحد والضمان وهو قذفه وتلافيه بشهادته وإنما امتنع الجواب لأنع وهو ببقائه من يقوم
بالحق فإذا زال المانع رجوع الثاني فظهر الجواب عن الزبلي (قوله ولو رجع الثالث ضمن الربع) وكذا
الثاني والأول يجرى عن الحاشي القدسي (قوله ولو رجع الخمسة أي معالاً) (قوله وضمن المترك) أفرد
لأنه لا يشترط العددي في تركية كافي الفتح أي ضمن من تركي شهود الزنا إذا رجع عن تركية وتؤخذ الدية
من ماله لأن بيت المال خلافاً لهما لأن الشهادة إنما تصير بحكمة فكذا كانت في معنى علة العلة فيضاف
الحكم بها بخلاف شهود الاحصان إذا رجعوا لأنه محض الشرط (قوله إن ظهوراً) أي شهود الزنا (قوله
عبد أو كفارة) بيان لقوله غير أهل أشار به إلى أن المراد به كونهم غير أهل للاداء وان كانوا أهلاً للتعليل
(قوله وهذا الخ) قوله على المصنف حيث ترك كذا قيد الرجوع أخذنا بظاهر كلام المنظومة وقد حقق
المقام في الفتح فراجع (قوله بجرية الشهود واسلامهم) أي وعدهم وقيد بالآخبار بذلك ليكون تركية
سواء كان بلفظ الشهادة أو بلفظ الآخبار لأنه لو أخبر بأنهم عدول ثم ظهر وعيداً لم يضمن اتفاقاً لأنها ليست
تركية والقاضي قد أخطأ حيث أكتفى بهذا القدر بجر (قوله والأي) وإن لم يرجع بل استعزى تركية فلا
هم أحرار مسلمون وكذا لو قال أخطأت ففتح (قوله ولا يحدون) أي الشهود وكذا لا يضمنون بجر (قوله لأنه
لا يورث) لأنهم قد قذفوا حيوا وقد مات فلا يورث كافي الفتح قلت ولا يرده عليه المسئلة المتقدمة وهي ما إذا رجع

أحد الأربعة بعد الرجل من انقلاب شهادته بالرجوع قد فأتى لانها حين وقعت كانت معتبره مشهورة
ثم انقضت فصار بقذف الحال كما حققته في الفتح هناك **(قوله كأول قتل الخ)** هكذا عرفت الدرر وأعرض
بوجه أن الضامن هو الزنى وليس كذلك بل هو القاتل والتشبيه بين الضامنين فقط لا مع ما أسند إليه
والأوضح قول الوقاية ضمن الدية من قتل المأمور برجه أو زنى شهودته فظهر وأعيد أو كفا رافيه ماله **(قوله)**
بعد التركة) قبله لأن المراد بالامر هو الكامل وهو أن يكون بعد استيفاء ماله بدنه نهرو يأتي محذور **(قوله)**
فظهروا كذلك) أما لو لم يظهروا كذلك فلا يخفى على القاتل لكنه يعز ولا يقاته على الإمام بجمع الغنم وقدمه
الشارح أول الحدود عن النهر بحثنا **(قوله غير أهل)** بدل من قوله كذلك **(قوله)** ضمن الدية) أي في ماله لأنه
عبدو العاقلة لا يعقل العبد. ويجب في ثلاث سنين لأنه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كآدية فتح **(قوله)**
استحياسا) والقياس وجوب القصاص لأنه قتل نفسا يحقونها الدم عهدا بغيره إذا لم يره الأمر به بالرحم
يصير فعله مغفولا إلى القاضي **(قوله)** لشبهة جملة القضاء) أي ظاهر الأمر حين قتله كان القضاء بالرحم صحيحا
ظاهره فأوردت شبهة الإباحة **(قوله)** قبل الأمر) أي قبل القضاء بالرحم كما عرفت في الفتح لأن المراد بالامر الكامل
كأمر **(قوله)** أو بعده) أي بعد الأمر قبل التركة خطأ من القاضي بجر **(قوله)** اقتص منه) أي في الحد وجوب
في الخطأ الذي على عاقلة في ثلاث سنين بجر **(قوله)** كما يقتض الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فغير
وأفاد الفرق بين المثلثين من حيث وجوب القصاص هنا وإن لم يظهر الشهود عبيدا وذلك أن المقضي يقتله
قصاصا حق الاستيفاء منه لولي بخلاف المقضي برجه **(قوله)** زنى من الردة) أي من باب الردة وهذا العز
كذلك وقع في البحر وعزم في النهر إلى الزنى من الدية **(قوله)** وان ترجم) بالنسبة للفعل أي من أمر القاتل
برجه لم يره أحد **(قوله)** قد يته في بيت المال) قال في البحر أرهل الدية تؤخذ مالا ومؤجلة **(قوله)** فقال
فعله إليه) أي إلى الإمام لأن الرجم فعل ما أمر به وقد ظهر عدم صحة الأمر فقتل فعله إلى الإمام وهو على
السلبين فيجب القرامة في ماله بخلاف ما إذا قتله بغير الرجم لأنه لم يأمر به فلم يقتل فعله إليه كما أفاد في الفتح
(قوله) لا بإباحته لتحمل الشهادة) ومثله نظر القابلة والخافضة والختان والطيب وزاد في الخلاصة من مواضع
النظر للعودة عند الحاجة الاحتقان والكسرة في العنة والرداء لم يفتح قلت وكذا الوادي الزاني بكرام
ونظمه بقولي ولا تنظر لعودة أحسنى * بلا عذر كقابلة طيب * وختان وخافضة وحسن
شهود زنا بلا قصد ضرب * وعلم بكارة في عنة أو * زنا أو حسن رد للعب
(قوله) وإن أكثر الاحصان) أي استجماع شرائطه المتقدمة كان أنكر النكاح والدخول فيه والحرة **(قوله)**
فشهد عليه رجل وامرأتان) أشار به إلى أنه يقبل شهادة النساء في الاحصان عندنا وفيه خلاف زفر ولا
الثلاثة وكيفية الشهادة أنه يقول الشهود تزوج امرأه وجامعها أو باضعها ولو فادخل بها يكتفي عندنا
لأنه متى أضيفت إلى المرأة بحرف الباء راديه الجماع وقال بمجد لا يكتفي وعامة في الزبلي والغنم **(قوله)** أو بده
زوجته منه) أي إذا ولدت في مدة يتصور أن يكون منه جعلوا وطأنا شرعاً لأن الحكم بثبوت النسب مبني على
بالدخول بها ولهذا يعقب الرجعة زبلي قلت ظاهرة ثبوت الاحصان ولو كان ثبوت النسب بمجد الرجعة
كزوج مشرف بغيره في نفسه نظر لكن في الفتح أن الفرض أنهم مقارن بالولد منه في شرح الشلبي أنه
(قوله) قبل الزنا) متعلق بولدت والظاهر أنه غير قيد كما يعلم من تعليل الزبلي المذكور أن نفاخ أو ولدت
الزنا دون ستة أشهر ثبتت نسبته ويعلم أنه وقت الزنا كان واطأ زوجته تأمل **(قوله)** فهو محصن بقراره
مؤاخذته بقراره فلا يقال إنها إنكارها الوطء لم تبصر محصنة فلا يكون هو محصنا أيضا **(قوله)** وبه استخبر
وجه الاستيفاء ماله إذا كان أحدهما محصنا دون الآخر لم أن كل واحد منهما إذا زنى يحد بما يستوجب فالحصن
برجم وغيره مجلد كما أفاده التفريع نعم ما في بعض النسخ أعلم لأنه لا يجل ما لو كان عدم احصان أحدهما يكره
ولعله أشار إلى هذا بقوله قتال لا يقال ما في بعض النسخ غير صحيح كما توهم لأن شرط الرجم احصان كل واحد
لا تانقوش شرط الرجم احصان كل من الزوجين لا الزنا في غيرهم من زنى باسرها إذا كان فيه شرط الاحصان

بعد التركة (فظهروا
كذلك) غير أهل فان
القاتل يضمن الدية
استحياسا لشبهة صحة
القضاء فلو قتله قبل
الأمر أو بعده قبل
التركة اقتضى منه كما
يقتض بقتل المقضى
بقتله قصاصا ظهر
الشهود عبيدا أو لأن
الاستيفاء لولي زبلي
من الردة (وان ترجم
زنى) الشهود (فوجدوا
عبيدا قد يته في بيت
المال) لا تمتلئه أمر الإمام
فقتل فعله إليه (وان
قال شهود الزنا بعدنا
النظر قبلت) لا بإباحته
تحمل الشهادة (الا
إذا قالوا) تمسكه
(للتلذذ فلا) تفصل
لنفسهم فتح (وان أنكر
الاحصان) فشهد عليه
رجل وامرأتان أو ولدت
زوجته منه) قبل الزنا
نهر (برجم ولو خلاها
طفتها وقال وطئها
وأكثر فهو محصن)
بقراره (دونها) لا تنظر
أن الأقارب حرة فاصرة
(كأول قاتل بعد الطلاق
كتب نصرا نسية وقال
كانت مسلمة) فيرجم
المحصن ويجلد غيره وبه
استغنى عما وجد في
مطلبه
المواضع التي محل فيها
النظر إلى عورة الأجنبي

متهادخوله بأمر أتخصه مثله وأما الحرألمزني بها فلا يشترط لرجحه أن تكون حصته بل إحصائها بشرط
لرجحها فإن كانت حصته مثله رجعت معه والأجلت وهذا ظاهر نيتها عليه عند الإحصان أيضا فاقولهم
والحاصل أن الزنايين من محصنين فرجحان أو غير محصنين فمحصلان أو محصلتان فيرجح المحصن ويحذف غيره
(قوله لشبهة الخلاف) أي خلاف العلماء والاختلاف في حصته فلم تكن حصته قطعية وهذه المسئلة نقلها في البحر
عن المصنف كذلك فيحتمل أن يكون استدلها إلى أي يوسف لكونه هو الذي خرجها لكون غيره قاتلا بخلافه
ويحتمل أن يكون فيها خلافا لما والاول أظهر لعدم ذكر الخلاف تأمل والله سبحانه أعلم

(باب بعد الشرب)

أنه من الزنا لأن الزنا أقبح منه وأغلظ عقوبة وقدمه على حد القذف لتيقن الحرقة في الشارب دون القاذف
لا احتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال التابعة للنفس بحر (قوله فلو ارتد ففسكر الخ) أقول
ذكر في الدر المنثور أن الرد لا يحد للشرب سواء شرب قبل رده أو فيها فأسلم اهـ ومثله في كافي الحاكم وسيد
الشارح في حد القذف عن السراجية لواعقته الذي سومة انحر فهو كالمسلم أي قصد (قوله لانه لا يقام على
الكفار) يعني أنه لما شرب في رده لم يكن أهلا لقيام حد الشرب عليه لانه لا يقام على الكفار وإذا كان وقت
الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما إذا زنى أو سرق ثم أسلم فانه يحد لوجوبه عليه كما يفيد
ما في العصرين الظهيرية فافهم (قوله حدى الأصح) أقبح به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب أنه إذا
شرب الخمر وسكر منه أنه لا يحد كما في النهر عن فتاوى قارئ الهداية وشي في المنظومة الحسية على القول كما
ذكره الشارح في الدر المنثور قلت وعبارة الحاكم في الكافي من الاشربة ولا تعد على الذي في الشرايه ولم يحد
فيه خلافا فهو بالاطلاق يشمل ما لو سكر منه (قوله لمزومة السكر في كل ملة) هذا ذكره قارئ الهداية قلت ولما
فيه نظر فان الجزم لتمكن بحرمته في صدر الاسلام وقد كان الصحابة يشربون بها وبما سكر وما نها كجاء مصر بحاجن
ذلك ما في الفتح عن الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه صنع لنا عند الرحمن بن عوف طعاما فعدنا وسقا فامتن
انحر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد
ما تعبدون قال فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الآية اهـ فلو كان السكر حراما
لزم تفسيق الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال وشربها المسلمون أول الاسلام قبل استصحابها لما كان قبل
الاسلام والأصح أنه يوجب ثم قبل المباح الشرب لا غيبة العقل لانه خراف في كل ملة وبقية المصنف يعني النووي
وعليه فالرد يقولهم بحرمته في كل ملة لانه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتاته وهذا مذهبنا بحسبته لكن في جوابه
الآخر نظر (قوله فلا يحد الخمر) سواء شهد بالشهود عليه أو أشار بإشارته العلنية أو أضاف أن الاعي يحد كما في
البحر (قوله لشبهة) لانه لو كان ناطقا يحتمل أن يجترأ على الإيجبة كأكراه أو غش بلفظه قال في العروة وقال
المشهد عليه شرب الخمر ظنتها بالسؤال أو أعل أنها جازم بقبل وإن قال ظنتها بنيتها قبل لانه بعد الثقلان والثبوت
بإشارة الحرف في الذوق والرائحة (قوله طائع) مكر مع قول المتن طوعا ح (قوله غير مضطر) فلو شرب القفطش
الماء لم يقدر ما فيه به فسكر لم يحد لانه بأمر مضاع وقالوا لو شرب مقدرا مؤزنا ولم يسكر خذ كما في حالة الاختيار
فهو متأن وبه صرح الحاكم في الكافي (قوله شبهت الخمر) هي التي ممن ماء القصب إذا غلا واشتد وقيل فلا بد
فان لم ينفذ فليس بخمر عند الامام خلافا لها ما وبقولهما أخذوا وخففوا الكثير ثمانية ولو غلظ بالماء فلو
كان مغلا باحد أو ان كان الماء غاليا لا يحد إلا إذا سكر نهر وفي أشربة القهستاني من قال انها لم تنق خزا
بالباطن لم يحل شربها إلا إذا سكر وغلى هذا ينبغي أن لا يحد شارب العرق ما لم يسكر ومن قال انها صبحت خمر فالحكم
بحد ما عكس وأنه ذهب الإمام السرخسي وعليه الفتوى كما في تمة الفتاوى اهـ قلت على هذا أن المعتدل الفتى
له أن العرق لم يضر بالطبخ والتصعيد عن كونه خمر فليحد بشرط نظر فتمه وان لم يسكر أو ما إذا سكر منه فلا شبهة
في وجوب الخلد به وقد صرح في منية المصلى بنجاسته أيضا فلا يفرق ما أشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين
بشربه من أنه طاهر حلال كما أنه قاله لياس على ما قاله في نساء الطابق أي الغطاء من زناج ونحوه فانه فيما من فاسد

بعض نسخ المتن من قوله
(إذا كان أحد الزنايين
محصنا يحد كل واحد
منهما حده) فتأمل
(ويزج بلائى فدخل
بها لا يكون محصنا عند
الثاني) لشبهة الخلاف
نهر والله أعلم

(باب بعد الشرب)

الحرم (يحد مسلم) فلو
ارتد ففسكر فأسلم لا يحد
لانه لا يقام على الكفار
ظهيرية لكن في منية
المفتى سكر الذي من
الحرام حدى الأصح
لمزومة السكر في كل ملة
(طائع) فلا يحد الخمر
لشبهة (مكلف) طائع
غير مضطر (شرب الخمر
ولو قطرة)

مطلب

في نجاسة العرق

ووجوب الحد بشربه

لأن ذلك فيما لو أحرقت نجاسة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب انسان نخس قياسا الاستحسانا ومثله حمام
 نجاسات فغرق حطائها وكواها وتقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرر وقل عدم إمكان التضرر
 والقياس النجاسة لآفة تقدم من عين النجاسة ولا شأن أن العرق المستقطر من الحجر هو عين الحجر تصاعد مع النجاسة
 وتقطر من الطابق بحيث لا يبق منها إلا جزؤها الترابية ولذا يفعل القليل منه في الاسكار أضعاف ما يفعله كثير
 الخمر بخلاف المتصاعدين أرض الحمام ونحوه فإنه ماء أصله طاهر خالط نجاسة مع احتمال أن المتصاعد من
 الماء الطاهر ويمكن أن يكون هذا الوجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرر ولا إلى استعمال العرق الصاعد
 من نفس الحجر النجسة العين ولا يظهر بذلك ولا يلزم طهارة البول ونحوه إذا استقطر في أناء ولا يقول به عاقل وفن
 طلب مني أن أعمل بذلك رسالة وفيما ذكرناه كفاية **(قوله)** بلا فيل سكر) تصرح بما أفاده قوله ولو قطر تشار
 إلى أن هذا هو المقصود من المبالغة للفرقة بين الخمر وغيره من باقي الاشربة والأفلا يحسد بالقطرة الواحدة لأن
 الشرط قيام الرائحة ومن شرب قطرة خمر لا وجده من رائحتها عادة نعم يمكن الحسد على قول محمد لأن من أتاه
 آخر الشرب لا يشترط قيام الرائحة بخلاف ما إذا ثبت ذلك بالشهادة هذا ما طهرى ولم أر من تعرض له فتأمل
(قوله) أو سكر من نبيذ ما أي من أى شراب كان غير الخمر لأن شربه لا يحسبه إلا سكر به وغيره من الفيت تلتين
 أشار إلى خلاف الزبلي حيث خصه بالإنفة الأربعة الحرمية بناء على قولهم ما عند محمد ما أسكر كثيره فقليلة
 حرام وهو نخس أيضا قالوا ويقول محمدنا خذ في طلاق البرازية لو سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل
 المختار في زماننا لزوم الحدم اه نهركت وما ذكرنا الزبلي تبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية من
 الاشربة ذكر تصحيح قول محمد فعمل أن ما شرب عليه هنا غير المختار كافي الفسخ وقد حقق في الفسخ قول محمدنا
 أسكر كثيره من قليله وأنه لا يلزم من حرمة قليله أنه يحسبه بلا اسكار كالحجر خلاف الآية الثالثة والثلاثين وان استدلوا
 على الحد بقليله بتجديد مسلم كل مسكر خمر ويقول عمر في الفخاري الخمر ما خمر العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك
 لأنه محمول على التشبيه بالمشع كزيد أسد والمراد به ثبوت الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحد بلا اسكار وكون التشبيه
 خلاف الأصل وأوجب التصريح به قسام الدليل عليه لغة وشرعا ولا دليل لهم على ثبوت الحد بقليله سوى القام
 ولا يثبت الحد به نعم الثابت الحد بالسكر منه وقد أطلق في ذلك الطائفة حسنة فجزأ الله خيرا وبأن حكم الخمر
 والافيت والحشيش **(قوله)** بكونه في دارنا أي ناشأ فيها **(قوله)** لما قالوا الخ) تعليل لتفسير العلم بالحكم
 بكونه في دارنا لكن بلغة النقي ذكرناه لا يجوز الكون في دارنا أو الإلم بواقع التعليل المعلن ووضع المقام في
 كافي الحاكم الشهيد من الاشربة حيث قال وإذا أسلم الحرفي وجاء إلى دار الاسلام ثم شرب الخمر قيل أن يعلم
 بحرمة عليه لم يجد وان زنى أو سرق أخذ بالحد ولم يعذر بقوله لم أعلم وأما المولود بدار الاسلام إذا شرب الخمر
 بالغ فعليه الحد لا يصدق أنه لم يعلم **(قوله)** قلت يرد عليه الخ) أي على ما يفهم من قولهم حرمة أي الزنا في
 مله حيث جعلوا وجه الفرق بين الشرب والزنا فإنه يفهم منه أن الشرب لا يجرم في كل مله مع أنه مناف لما
 من حرمة كذلك ودفع بأن الحرم في كل مله هو السكر لا نفس الشرب والمراد بالفرقة بين الشرب والزنا قوله
 نظر فان قولهم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحد أعظم من أن يكون سكر من هذا الشرب وألا بل المتبادر
 ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده أو كان يقال فشرب قطرة نعم قد يدفع أصل الاربعة
 حرمة السكر في كل مله لا قدمته فافهم **(تم)** لو شرب الحلال ثم دخل الحرم محد لكن الواجب إلى الحرم لم
 لأنه قد عظمه بخلاف ما إذا شرب في الحرم لأنه قد استخفه فاستأنى عن العبادي وبأن أنه لو شرب في دار الحرم
 لا يحد فعمل من يجوز ذلك أنه لا يحد لشرب عشرة ذمي على المذهب ومردوا شرب قبل رده وإن أسلم
 الشرب وصوى ويحتمل وأن سكر ومكره ومضطر لعطش مهلك وتلجى إلى الحرم وجاهل بالحرمة حقيقة
 ومن شرب في غير دارنا به يعلم شروط الحد هنا **(قوله)** بعد الافاة أي الصحون (السكر وهو متعلق بقوله
 مسلم **(قوله)** فلما علم أنه بعد جزمه في البحر قال في الشرب بلا لية وفيه تأمل اه وبين وجهه فيما نقل عن
 الأئم حاصل وان لم يكن كاملا وصدق عليه أنه قد فلا يعاد بعد مجوه اه قلت وفيه نظر لما في الفسخ ولا

بلا قيد سكر (أو سكر
 من نبيذ) تابه يقى
 طوعا) عالما بالحرمة
 حقيقة أو حكما بكونه في
 دارنا قالوا يدخل
 حرم دارنا فاسلم فشرب
 الخمر جاهلا بالحرمة
 لا يحسد بخلاف الزنا
 لحرمته في كل مله قلت
 يرد عليه حرمة السكر
 أيضا في كل مله فتأمل
 (بعد الافاة) فالوحد
 قبله اقطا هره أنه يعاد

السكران حتى يزول عنه السكر تحصيل المقصود لا تزجار وهذا باجماع الأئمة الاربعة لان غيبوبة العقل أو غلبة
الطرب تخفف الألم ثم ذكر حكايته حاله أن سكران وضع على ركبته جرة حتى طشت وهو لا يلفظ اليها حتى
أفاق فوجد الألم قال وإذا كان كذلك فلا يقيد الحد فائدة الحال الصغور وتأخير الحد لعذر جازا **(قوله)** ولا يقيد
بأنهم من أن الامام لو أخطأ فله قسيل صغور أن يسقط الواجب عليه من إقامة الحد بعد الصغور ولا بد أنه لو قطع
يسار السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق الواضح فإن الزجاء حاصل اليسار أيضا وإن كان الواجب قطع اليمين
ولأنه لو قطع اليمين أيضا يلزم تقويت المنفعة من كل وجه وذلك اهلا ولا لا يقطع لو كانت يمينه مقطوعة
أو إلهامها **(قوله)** إذا أخذ الشارب شرطا تقدم دليل جوابه وهو قوله بحمد مسلم الخ وضير أخذ يعود عليه
وهو المراد بالشارب والمراد أخذ الخ لالحاكم **(قوله)** ويرجع ما شرب الخ قال في الفتح والشهادة بكل منهما أي من
شرب الخ والسكر من غير مقصود وجود الرخصة فلا بد مع شهادتهما بالشرب أن ثبت عند الحاكم أن نال الخ
فأتم حال الشهادة وهو بأن يشهد به وبالشرب أو يشهد به فقط فأمر القاضي باستكراهه فيستكه ويجبر
بأن يرجعها موجود اه **(قوله)** وهو مؤث سمعي الأولى وهي لعوده إلى الخ ولكنه ذكر خيرها لانه ذكر
الخبر والمؤث السماعي هو ما يقرن بقرينة بعلمة تأنيث ولكنه سمع مؤثا لا سنادا كان رباعيا كنهه
العقرب قتلها به وبالشرب أو يشهد به فقط فأمر القاضي باستكراهه فيستكه ويجبر
(قوله) بعد المسافة أفاد أن زوالها للعلة دواء لا يمنع الحد كافي حاشية مسكين معزى إلى المحيط **(قوله)** ولا يثبت
الشرب بها) لانها قد تكون من غيره كإفيل

يقولون في أنه قد شربت مدامة * فقلت لهم لا بل أكلت السفرحلا
وانكبه وزن منع ونكبه من به أي أظهر راحة فذكر **(قوله)** بالرائحة بدل من قوله بها **(قوله)** ولا يتقايها
مصدر تقايها اه ح لاحتمال أنه شربها كرها ومضطرا فلا يجب الحد بالشرب وأشار إلى أنه لو وجد سكران
لا يجد من غير اقرار ولا يثبت لاجتماع ما ذكرناه وأنه سكر من المباح يحرق لكنه يعز ويحذر الرجوع والسكر كما
في الفهستاني **(قوله)** جلين احتراز عن رجل وامرأتين لان الحد لا يثبت بشهادة النساء المشبهة كافي العبر
(قوله) سألهم الامام أشار إلى ما في العبر عن القسمة من أنه ليس لقاضي الرستاق وفضهه والمتفهمة
أو أئمة المساجد إقامة حد الشرب بالابتولية الامام **(قوله)** عن ماهيتها الاحتمال اعتقادهم أن باقي الاشارة بحر
(ثم لا لاحتمال الاكراه) لكن لو قال أكرهت لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب طاعة أو لا تقبل شهادتهم
وعامة في العبر **(قوله)** لاحتمال التقادم هذا مني على قول محمد بأن التقادم مقدر بالزمان وهو شهر واللا
فالشرب عندهما أن يؤخذ ويرجع موجودة كأمراه في العبر والتقادم عندهما مقدر بزوال الرائحة وهو
المعتمد كأمراه في الباب السابق والحاصل أن التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقا وكذا يمنع الاقرار عندهما لا عند
محمد ويرجع غاية البيان قوله وفي الفتح أنه الصحيح قال في العبر والحاصل أن المذهب قولهم إلا أن قول محمد
أرجع من جهة المعنى اه **(قوله)** من السكر يقع السين والكاف وهو عصر الرطب إذا اشتد وقبل كل شراب
أسكر عناية قلت وهذا لما عر على قولهم أنه لا يجد بالسكر من الاشارة المباحة وكذا على قول محمد أنه لا يجد لعدم
توافق الشاهدين على المشروب كالشاهد اثنان أنه زفي بقلانة واثنان أنه زفي بقلانة تغيرها تامل **(قوله)** ظهر به
ومثله في كافي الحاكم **(قوله)** أو باقراره عطف على قوله بشهادة رجلين وقد نشر الخ حيث تطول الفصل
قال في العبر وفي حصره الثبوت في السنة والاقرار دليل على أن من وجد في بيته الخمر وهو ناسق أو وجد القوم
مجتبئين عليها ولم يرهم أحد شربا بها لا يجدون وإنما يعزرون وكذا الرجل مع زوجته في الخمر لا بل تقدم أنه
لو وجد سكران لا يجد بلا بيته أو اقرارا بل يعزرون **(قوله)** مره رد لقول أبي يوسف أنه لا يدين اقراره من تين بحر
ولم يتعرض لسؤال القاضي المقرعين الخمر سماعي وكيف شربها وأن شرب يميني ذلك كافي الشهادة ولكن
في قول المصنف وعزى طوعا إشارة إلى ذلك شربا ليلية تامل **(قوله)** متعلق بصدق أي لعقله معنوا لانه مفعول
مطلق عام له يجد **(قوله)** كأمراه فلا يضرب الرأى والوجه ويضرب بسوط لا جرمه ويتنوع ثيابه في المشهور إلا

عيني (إذا أخذ) الشارب
(ورجع ما شرب) من خمر
أو ينسب قطع من قصر
الرائحة على الخمر فقد
قصر (موجودة) خبر
الرجوع وهو مؤث سمعي
غاية (الآن) (تقطع)
الرائحة (بعد المسافة)
وحيث فلا بد أن يشهدا
بالشرب طاعنا ويقولا
أخذناه ورجعها
موجودة (ولا يثبت)
الشرب (بها) بالرائحة
(ولا يتقايها بل بشهادة)
رجلين يسألهم الامام
عن ماهيتها وكيف
شرب الاحتمال الاكراه
(ومضى شرب) لاحتمال
التقادم (وأن شرب)
لاحتمال شربه في دار
الخبر فاذينوا ذلك
حبسه حتى يسأل عن
عنا لثم ولا يقضي
نظاره في حدثا خاتية
ولو اختلفا في الزمان أو
شهد أحدهما بسكره
من الخمر والاخر من
السكر لم يجد ظهوره
(أو) يثبت (بأقراره) مرة
صاحبا ثمانين سوطا
متعلق بصدق (للمر) ونصفا
للعبد وفرق على بدنه
كذلك (إنما) كأمراه

(فلو أفر سكران أو شهدوا
بعذر زوال ربحها) لا لحد
المسافة (أو أفر كذلك
أو رجح عن اقراره
لا) يحد لانه خالص حق
الله تعالى فيعمل الرجوع
فيه ثم ثبوته باجتماع
العصابة ولا اجماع الا
برأي عمر وابن مسعود
رضي الله عنهم أجمعين
وهما شرط اقيام الرأفة
(والسكران من لا يفرق
بين الرجل والمرأة
و) (السما والارض وقالوا
من يختلط كلامه غالباً
فلو نطقه مستقيماً فليس
بسكران بحر (ويختار
للقنوى) لضعف دليل
الامام فتح (ولو ارتد
السكران) لم يصح (ولا
تحرّم عرسه) وهـ سنه
احدى المسائل السبع
المستفادة من أنه كالصاحي
كما بسطه المصنف معزيا
للاشياء وغيرها ونقل
في الاشربة عن الجوهرة
حرمة أكل بنج وحشيشة
وأفيسون لكن دون
حرمة الخمر ولو سكر
بأكلها لا يحد بل يعزر
التي وهي التي التزم تحقيق

الازار احتراماً عن كشف العودة بحرق في شرح الوهبانية والمرأة تحذف نياها (قوله) فلو أفر سكران) أي أقر على
نفسه بالحدود الخاصة بحالته تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة لا يحد لأنه ضمن المسروق بخلاف حد القذف
لان فيه حق العبد والسكران كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له لأنه أدخل الآفة على نفسه وإذا تم
بالقذف سكران حبس حتى يصح فيحد للقذف ثم يحبس حتى يخفف عنه الشرب فيحد للسكر وينبغي أن يقبل حد
للسكر كما اذا شهدا عليه ولا يفتقر سكره لا يحد لاقراءه بالسكر وكذا إذا أخذ لاقراءه بسبب القصص وما
الحقوق من المال والطلاق والعقاق وغيرها فتح ملخصاً وقوله عقوبة له الخ يدل على أنه لو سكر مكرهاً ومضطراً
يؤاخذ بحقوق العباد أيضاً (قوله) أو أفر كذلك أي بعذر زوال ربحها وهذا على قولهما ان التقادم يبطل الاقرار
وانه مقدر بزوال الرأفة (قوله) فيعمل الرجوع فيه) لاحتساب صدقه وأنه كاذب في اقراره وإذا أقر وهو سكران
يزيد احتمال الكذب فيدرا عنه الحد أيضاً (قوله) ثم ثبوته الخ) هذا بيان للدليل لما على اشتراط اقيام الرأفة وقف
الاقراء وقد عدم قيامها ينتفي الحد لعدم ما يدل عليه لان الاجماع يكمل الا بقول من اشترط قيامها للكر
قدما تصحيح قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله) والسكران الخ) بيان لحقيقة السكر الذي هو شر
لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الاشربة ولما كان السكر متقارفاً واشترط الامام أقصاهم أدر اللطونة
بان لا يعزبن شي شيء لأن ما دون ذلك لا يعزى عن شبهة الخمر وافقهما ما الامام في حق حرمة القدر المسكر
الاشربة في المساحة واعتبر فيها اختلاف الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة
ما قاله اجماعاً اخذ بالاحتياط اهـ وذكر في الفتح أنه ينبغي أن يكون قوله كقولهما أيضاً في السكر الذي لا يصح
معه الاقرار بالحدود لأنه يكون أدر الحدود وكذا في الذي لا تصح معه الردة اذ لو اعتبر فيه أقصاهم لم أن تصح ردة
فيما دونه مع أنه يجب أن يحتاط في عدم تكفير المسلم والامام إنما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في رد عدالة
وأعتبار أقصى هنا بخلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت: لكن ينبغي أن تصح ردة فيما دون أقصى
بالنسبة إلى فسح التكاثر لان فيه حق العبد وفيه العمل بالاحتياط أيضاً كما لا يخفى (قوله) ولو ارتد السكران لم يصح
أي لم يصح ارتداده أي لم يحكم به قال في الفتح لان الكفر من باب الاعتقاد والاستغفاف ولا اعتاد للسكران ولا
استغفاف لهما مفرع قيام الادارة وهذا في حق الحكم ما فإياه وبين الله تعالى فإن كان في الواقع قصداً
بتكليمه ذكر المصنف تكفر والا لا اهـ وقد علمت أنهما ارتدنا للسكران (قوله) فلا يحد بحر عرسه) أي بسبب
الرد في حاله السكر أو ما يطلقه فانه يقع كما يأتي بانه (قوله) وهذا الخ) يعني أن حكم السكران من محرم كالصاحي
في سبع لا تصح ردة ولا اقراره بالحدود الخاصة ولا شهادة نفسه ولا زوجه الصغيراً كزمن مو
المثل والأصغرة أقل ولا تطلقه زوجة من وكله بتطلقها حين مجوده ولا يسهه متاع من وكله بالبيع صاحب اولاد
الغاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هنا حاصل ما في الاشياء ونزاعه بحسبه الجوى في الآخرة بأن المنقول
المباديء أن حكم السكران فيها كالصاحي فيما الغاصب من الضمان بالرد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطويق
التصحيح الوقوع نص عليه في الخاصة والبراء وقدمناه أول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التعر بأن السكران
ان كان سكره بطريق محرم لا يبطل تكليفه فترزاه الاحكام ونصعب عبارات من الطلاق والعقاق والبيع والاقرار
وزوج الصغار من كفء والاقرار والافتراض والاستراض لان العقل قائم وانما عارض فوات فهم لخطاب عصمت
ففي حق الاتم وجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارده لعدم القضاة وقد مر الشارح هناك أنه اختلف
التصحيح في طلاق من سكر مكرهاً ومضطراً وقدمنا هناك أن الراجح عدم الوقوع وقدمنا أيضاً تفان الفتح اهـ
كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله) لكن دون حرمة الجهر لان حرمة الجهر قطعية بكفر منكرها
بخلاف هذه (قوله) لا يحد بل يعزر) أي بما دون الحد كما في الدر المنثور عن الخ لکن فيه أيضاً عن التمهاتني عن
ممن البرزوى أنه يحد للسكر من البنج في زمان على المفتي اهـ تأمل قال في المنع وفي الجواهر ولو سكر من البنج
وطلق تطلق زجراً وعليه الفتوى اهـ وقد تقدم عن قاضخان تصحيح عدم الوقوع فليست عند الفتوى اهـ وقد
أول الطلاق عن تصحيح العلامة قاسم أنه اذا سكر من البنج والافيون يقع زجراً وعليه الفتوى وقدمنا هناك

مطلد
في البنج والافيسون
والحشيشة

غن الثمر أنه صرح في البدائع وغيره بعدم الوقوع لأنه لم يزل عقله بسبب هو معصية والحق التفصيل إن كان
 لتدأوى فكذلك إن لم يلهو وإدخال الآفة قصد أفينقي أن لا يترد في الوقوع أه قلت ويدل للأول لتعليل
 البدائع والثاني لتعليل العلامة قاسم وقدمنا هناك أيضا عن الفتح أن مشايخ المذهب من الحنفية والشافعية
 اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالحسنة وهي ورق القلب بعد أن اختلفوا فيما قبل أن يظهر أمرها
 من الفساد **(قوله أن النجس مباح)** قيل هذا عندهما وعند محمد ما أسكر كثيره فقله حرام وعليه الفتوى كما يأتي أه
 أقول المراد بما أسكر كثيره الخ من الأثر به غير بعضهم والزم تحريم القليل من كل جامد إذا كان كثيرة
 مسكرا كالزعفران والعنبر ولم أر من قال بحرمتها حتى إن الشافعية القائلين بآدم الحاد بالقليل بما أسكر كثيره
 خصوه بالمنايع وأيضا لو كان قليل النجس أو الزعفران حراما عند محمد لم يوجب نجاسة قال ما أسكر كثيره فإن
 قلته حرام نجس ولم يقل أحد بنجاسة النجس ونحوه وفي كافي الحاكم من الأثرية لا يرى أن النجس لا بأس بتدأويه وإذا
 أراد أن يذهب عقله لا ينبغي أن يفعل ذلك أه وبه علم أن المراد بالأثرية المأثورة وأن النجس ونحوه من الجامدات
 إنما يحرم إذا أراد به السكر وهو الكثير منه دون القليل المراد به التدأوى ونحوه كالطيب بالعنبر وجوزنا الطيب
 ونظير ذلك لما كان سيقا لا لا لحمية وهي السقمونيا ونحوهما من الأدوية السمية فإن استعمال القليل منها
 جائز بخلاف القدر المضرة به يحرم فافهم وأغتم هذا التحرير **(قوله أنه حشيش)** لا معنى لهذا التعليل وليس في
 عبارة العناية أه ح قلت وكذا ليس هو في عبارة التهر وعكن الجواب بأنه أشار إلى ما قلناه فالمراد بالتعليل بأنه
 من الجامدات لأن المنايع التي فيها الخلاف أن قليلها حرام أو لا فافهم **(قوله أقيم عليه بعض الحد)** أي حد
 الزنا والسرقة والشرب كما في الكافي قلت وأما حد القذف فمبعضه فصل سياتي في آخر الباب الآتي **(قوله ثم أخذ)**
 (الخ) أقيم الشارح هذه المسئلة بين ثلاثي المصنف إشارة إلى أن استئناف الحد للشرب الثاني لا يتقيد بما إذا أقيم
 عليه بعض الحد فحول العبارة عن أصلها وكلها بما يناسبها وأتى بل في قوله ولو شرب الخ ليصعب مسألة مستأنفة
 ولا يخفى ما فيه من حسن الصناعة **(قوله لما مر الخ)** أي في أثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك إن التقادم
 كالجمع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعدا
 تقادم الزمان لا يحد لأن الأمضاء من القضاء باب الحدود وقلت لكن هذا ظاهر في حد الزنا والسرقة فإن التقادم
 مقدر فيها مبشر كما مر أ ما في حد الشرب فاه مقدر عند هار زوال الرائحة وعند محمد مبشر أيضا والعتمد قولهما
 كما مر وقيام الرائحة أغا يشترط عند الإقرار أو عند الرفع إلى الحاكم لا البعد المسافة ولا بعد البعد الصغر كما مر ولم
 يشترط وقيام الرائحة عند إقامة الحد للحدود ومظنة زوالها فإذا كان عدم كمال الحد بسبب زوال الرائحة على
 قولهما يلزم أن لا يقام الحد إلا مع قيام الرائحة ولم نر من قال بذلك فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط ولا
 يصح أن يقال أنه مفرع على قولهما أيضا بان نعرض المسئلة فيما إذا أقر بالشرب فهرب لأن التقادم يبطل
 الإقرار عندهما كما تقدم مرجوع المحذور فاه يلزم عليه أن المقر لا يحد إلا إذا قبضت الرائحة موجودة ولم
 يرجع عن إقراره الصادر عند قيام الرائحة وأيضا فالهرب يرجع عن الإقرار فلا حاجته معه إلى التقادم هذا ما
 ظهر في تأملاته **(قوله ولو شرب أو زنى تابيا)** أي قبل كمال الحد كما هو صورة المتن أو قبل إقامة شيء منه ففي
 الصورتين محسدا كاملا بعد الفعل الأخير ويدخل ما بين من الأول في الثاني بخلاف ما إذا أقيم عليه حد
 الشرب فهرب تابيا أو حده الزنا فزنى تابيا فاه محسدا في حد آخر وبخلاف ما إذا اختلف الجنس وسبب
 تمام الكلام على ذلك في باب القذف **(قوله والالا)** أي لا يضمن لأن فعله لا يضاف إليه **(قوله مصنف)**
 عادية أي نقله المصنف عن العبادية ح

(باب حد القذف)

(قوله وشرا إلى بلزنا) الأولى ما في العناية من أنه نسبة المحسن إلى الزنا صريحا ودلالة إذا حشد أهما هو في
 المحسن نهر قلت لكن الإحصان شرط الحدوده شروط أعرض ذكر الكلام في الحقيقة الشريعة المشروطة
 بما يأتي وينبغي أن يقيد أيضا بكونه على سبيل التعيير والشم لم يخرج شهادة الزنا **(قوله لكن في الزنا)** عزاه
 في التهر إلى الحلبي من الشافعية معال بيان الأيداع في قذف هؤلاء دون في الحرمة الكبيرة المستتره ذكر في البحر

ما في العناية أن النجس
 مباح لأنه حشيش أما
 السكر منه فحرام (أقيم
 عليه بعض الحد فهرب)
 ثم أخذ بعد التقادم
 لا يحد لما مر أن الأمضاء
 من القضاء في باب الحدود
 (و) لو (شرب) أو زنى
 تابيا يستأنف الحد
 لتدخل المتحد كما ينبغي
 (فرع) سكران أو
 صاح جميعه فرسه
 فصد من أناسا فأتان
 قادر على منعه ضمن والا
 لا مصنف عادية

(باب حد القذف)

هولعة الرى وشرا إلى
 بلزنا وهو من الكبار
 بالاجماع فتح لكن في التهر
 قذف غير المحسن
 كصغيرة ومملوك وحره
 متهتك من الصغار
 (هو كحد الشرب)

بحاشية معزى ونقل أيضا عن شرح جمع الجوامع أن القذف في الخلوة صغيرة عند الشافعية قال وقواعدا
 لأنهم لأن العلة فيه لحوق العار وهو مفقود في الخلوة واعتبره في النهر بأنه في الفسخ استدلالا بآية والنهر
 برمون المحصنات وبحديث اجتناب السبع الموبقات وعدمها قذف المحصنات أي وهذا صادق على قذف
 المحصن في الخلوة بحيث لم يسمع أحد واعتبره أيضا الباقي في شرح الملتقى بأن المذكور في شرح جمع الجوامع
 عن ابن عبد السلام أنه ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنفاه المقدسة وقال محسبه القاضي أن الحق في هذا الصار
 نفي المحاب الحد لا نفي كونه كبيرة أيضا توجه النفي على القيد وقال الركني أيضا أن هذا ظاهر فيما إذا كان
 صادقا دون الكاذب لجراسته على الله تعالى أي فهو كبيرة وإن كان في الخلوة وقال الشارح في شرح الملتقى
 قلت والذي هو رتبة في شرح منظومة والدشيخنا تبع الشيخنا النعمان القزويني الشافعي أنه من الكبار وإن كان
 صادقا ولا شهوده عليه ولومن الولد لولده أو لولد لولده وإن لم يحسبه بل يعزى ولو لتفسير محسن بشرط الفقهاء
 الاحصان اغما هو لوجوب الحد لا كونه كبيرة وقد روى الطبراني عن وثالة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 من قذف ذمما حله يوم القيامة بسيطا من نار ثم من المعلوم ضرورة أن قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله
 تعالى عنها كفر سواء كان سرا أو جهازا وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالواطئة اهـ أي أنه من الكبار
 أيضا وسأني بيان حكمه في باب التعزير **(قوله كية)** أي قد رواه وهو عاتون سوطان كان حرا ونصفها
 كان القاذف عبدا بجر **(قوله فثبت برجلين)** بيان لقوله ونبتا وأشار إلى أنه لا مدخل فيه لشهادة
 النساء كإمر وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي وثبت أيضا بقرار القاذف مرة بكافي
 الصرو لا يستعمل على ذلك ولا عين في شيء من الحدود إلا أنه يستعمل في السرقة لأجل المثال فإن أبي ضمن الملام
 ولم يقطع وإذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل شهادتهما عنده بكافي الأقرار بالمال أو بالطلاق أو العتاق
 وعندهما لا يجد القاذف وإن شهد أحدهما بالقذف والآخرة في الأقرار به لم يجد اتفاقا استحسانا وكذا بطل
 واختلفا في اللغة التي قذف بها أو شهدا أحدهما أنه قال بالإن الزانية والآخرة أنه قال لست لأبذل اهـ
 من كافي الحاكم **(قوله عن ماهيته)** أي حقيقته الشرعية المارة **(قوله وكيفيته)** أي اللفظ الذي قلند
 به اهـ ح قلت فيه أن هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحائلة والهشمة كما يقال كيف يدق تقول جميع أو
 سقيم وقدم تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزانية الطورع والأكرام الظاهر أن يقال هنا كلهم
 اذلوا كره القاذف على القذف لم يجد لكن ظاهر ما في الكافي أن السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وإنما
 القذف شاهد من شهد أنه قذفه مثلا عن ماهيته وكيفيته فإن لم يدع على ذلك لم تقبل فإن القذف يكون
 بالظهار وبغير الزنا وإن قالنا تشهد أنه قال بإزاني قبلت شهادتهما وحديث القاذف اهـ فظاهره أن السؤال عن
 الخاصة والكيفية اتحماهما إذا شهدا بالقذف أما لو شهدا به قال بإزاني لا يلزم السؤال عن ذلك أصلا فلا كان
 مكرها لينا فليتأمل وعلى هذا فيمكن أن يراد بالكيفية أنه صريح أو كناية فتأمل وفي حاشية مسكن عن
 الجوى وينبغي أن يسألهم عن المكان لا احتمال قذفه في دار الحرب أو البني وعن الزمان لا احتمال قذفه في بلاد
 لا احتمال التقادم لأنه لا يسلط به بخلاف سائر الحدود ثم رتب الأول في البدائع اهـ **(قوله إذا شهد الخ)**
 تكلمنا عليه آنفا **(قوله كايحسبه لشهود)** الأولى لشاهد بصيغة المفرد قال في النهر فإن لم يعرف عدلها محسبه
 القاضي حتى يسأل عنهم أو كذا أو أقام شاهدا واحدا عدلا وادعى أن الثاني في المصر محسبه ومين أو ثلاثة
 زعم أن له بنه في المصر محسبه إلى آخر المجلس قالوا والمراد بالحسب في الأولين حقيقته وفي الثالث الملازمة **(قوله)**
 ولا ينفذه أي لا يأخذنهم كقبلا إلى المجلس الثاني وقال أبو يوسف يأخذنه نهر وسأني توضيحه في كتاب
 المتن **(قوله ويجحد الخ)** أي الشخص المحرف فلا ينفي قوله ولو ذميا وأمرأة فافهم ولم أر من تعرض لشروط
 القاذف وينبغي أن يقال إن كان عاقلا بالغنا طاعا ناعا في دار العدل فلا يحد الصبي بل يعزى ولا الجنون إلا إذا
 سكر بمرم لأنه كالصالح فيبافه حقوق العباد كإمر ولا المكره ولا الأخر من لعدم التصريح بالزنا كإمر
 ابن الساجي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب أو البني كإمر وأما كونه عالما بالحكمة حقيقة أو حكما بكمية

تكية وثبوتا) فثبت
 برجلين يسألهم الأمام
 عن ماهيته وكيفيته
 إلا إذا شهدا بقوله بإزاني
 ثم يحسبه ليسأل عنهما
 كايحسبه لشهود يمكن
 احضارهم في ثلاثة
 أيام والاطلاعية ولا
 يكفه خلافا للثاني نهر
 (ويجحد الحر أو العبد)

ناشأ في دار الاسلام فيجتمل أن يكون شرطاً بضالكن في كافي الحاكم سوي دخل دار الاسلام بمان ففقد
 مسلم لم يجد في قول أبي حنيفة الأول ويحذف في قوله الأخير وهو قول صاحبه اهـ فظاهر أنه يحد ولو في غور
 دخوله ولعل وجهه أن الزنا حرام في كل ملة فيجزم القذف به أيضاً فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم أر من
 تعرض لشي منه **(قوله ولونميا)** الأولى ولو كفر الشعل الحرفي المستأمن كما علمته أنفاوسد كره المصنف
 أيضاً **(قوله قاذف المسلم الخارج)** بيان لشروط المقدوف **(قوله الثانية حريمته)** أي بقرار القاذف أو بالينة
 إذا أنكر القاذف حريمته وكذا لو أنكر حريمته نفسه وقال أنا عذو على حد العبد كان القول قوله بجر من
 الخلية **(قوله والا)** أي وإن لم يكن المقدوف مسلماً حراً كان كافراً أو غلو أو كذا من ليس بمحصن إذا
 قذفه بالزنا فإنه يعزروا ببلغه غايته كما سيذكر في باب **(قوله البالغ العاقل)** خرج الصبي والمجنون لأنه
 لا يتصور منه الزنا وهو فعل محرم والحكمة بالتكليف وفي التطهيرية إذا قذف غلاماً مراهقاً قاذفاً في الغلام
 البالغ بالنسب أو بالاحتلام لم يجد القاذف بقوله بجر فهذا يستثنى من قولهم وراهقاً قال لا يصدق صدقاً
 وأحكامهما أحكام البالغين شرعاً لئلا يسهل **(قوله العفيف عن فعل الزنا)** زاد الشارح في باب اللعان وتهمته
 واحترزه عن قذف ذات وليس له أب معروف ويأتي أنه لا يجد قاذفه لأن التهمة موجودة فينبغي ذكره هنا
 القيد هنا ولم أر من ذكره ثم أعلم أن الزنا في الشرع أعم مما يوجب الحد وما لا يوجب وهو الوطء في غير الملك
 وشبهته حتى لو وطئ جارية أنه لا يجد الزنا ولا يجد قاذفه بالزنا فدل على أن فعله زنا وإن كان لا يجده كما قدمناه
 عن الفتح أول الحدود وأما لو وطئ جاريته قبل الاستبراء فليس رتالاً في حقيقة الملك كوطء زوجته الخائض
 وانما هو وطء محرم لعرض الزنا لا بد أن يكون وطئاً محرماً لعينه كما يأتي بيانه عند قوله أو رجل ووطئ في غير
 ملكه ولهذا قال مسكين قوله عصفان الزنا احتراز عن الوطء الحرام في الملك فإنه لا يخرج الواطئ عن أن يكون
 محصناً فاقبل أنه لا يصح أن رتالاً زناهما المطلع ولا غيره غير صحيح فافهم **(قوله فينقص عن احسان الرجم)**
 بشئين الأول وشيئين بدون الباء الجارة لأن نقص يتعدى بنفسه أفاده ط وهذا قد مر أن شروط الاحسان
 تسعة فذكر **(قوله وبقي من الشر وط)** قلت بقي منها أيضاً على ما في شرح الوهبية أن لا يكون أم ولد له
 الحر الملية وأن لا يكون أم عده الحر الملية وأن يطلب المقدوف الحد وأن لا يموت قبل أن يجد القاذف لأن
 الحدود لا تؤث **(قوله أن لا يكون)** أي المقدوف ولذا القاذف **(قوله أو آخر)** لأنه لا بد فيه من الدعوى
 وفي إشارة الآخر احتمال بذكره الحد **(قوله أو مجبوا)** هو مقطوع الذكر والثنين جمعاً كما فسره وفي باب
 العنين ولا يخفى أن مقطوع الذكر وحده مثله اهـ ح وجهه أن الزنا منه لا يتصور فلم يلقه قاذف بالقذف
 لظهوره وكذب القاذف تأمل **(قوله أو خصياً)** بفتح الخاء من سلت خصيته وبقي ذكره والشارح تبع في
 التعبير به صاحب التهر وهو وهم سري من ذكر المحبوب لتقارنهما في الخيال قال في المحط بخلاف ما لو قذف
 خصياً وعيناً لأن الزنا منه مأمور لأن لهما آله الزنا اهـ ح **(قوله أو ملكاً فاسداً)** كذا في شرح الوهبية
 عن التنف وسعه المصنف في النجم وهو خلاف نص المذهب في كافي الحاكم رجل اشترى جارية فترافها فاسداً
 فوطئها ثم قذفه إنسان قال على قاذفه الحد اهـ ومثله في القهستاني وكذا في الفتح قال لأن الشراء الفاسد
 يوجب الملك بخلاف النكاح الفاسد لا يثبت فيه ملك فلذا سقط احصائه بالوطء فلا يجد قاذفه اهـ ونحوه
 في شرح عن المحط قلت وقد يجب بيان المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه فساد الملك بالانحطاق في الخلية اشترى
 جارية فوطئها ثم استحققت قذفه إنسان لا يجد **(قوله حتى لو ارتد)** وكذا لو زنى أو وطئ وطأ حراماً أو صار
 معوثاً أو أموس وبقي كذلك لم يجد القاذف كافي الحاكم **(تنبيه)** ذكر في التهر عن السراخية أنه لو
 قذف خنتي بلغ مسكلاً لا يجد قال وجهه أن نكاحه موقوف وهو لا ينفذ الحل اهـ واعترضه الحموي بأنه
 لا يدخل النكاح البات المقد للحل في المحاب حد القذف حتى يرتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما إذا لم
 حد الزنا بالرجم اهـ قلت ثم ادان التهر أن الخنثى لو زنى ودخل قذفه آخر لا يجد لأنه وطئ في غير ملكه إذا لم يصح
 النكاح إلا إذا زال الاشتكال **(قوله بغير الزنا)** أي إنسان كان شرعاً لئلا يغيرها واحترزنا لو قال وطئك

ولونميا وأمر آء قاذف
 المسلم الحر) الثانية
 حريمته والافقية التعزير
 (البالغ العاقل العفيف)
 عن فعل الزنا فينقص
 عن احسان الرجم
 بشيئين النكاح
 والدخول وبقي من
 الشروط أن لا يكون
 ولده أو ولده أو أخس
 أو مجبواً أو خصياً
 أو وطئ نكاحاً أو ملكاً
 فاسداً أو جارية أو قرانه
 وأن يوجد الاحسان
 وقت الحد حتى لو ارتد
 سقط حد القاذف ولو
 أسلم بعد ذلك فتح
 (بصرح الزنا) ومنه
 أنت أنفى من فلان أو

فلان وطأ حراماً أو جاعل حراماً فلا حد بجر وكذا لو قال حُرْتُ بقلانه أو عرض فقال لست بزان كافي الكافي
وفيه وإن قال قد أخبرت بأمران أو أشهد بجر على شهادته المزان أو قال اذهب فقل فلان انك زان
فذهب الرسول فقال له ذلك عنكم يكن في شيء من ذلك حد **(قوله على ما في الظهيرية)** ويخالفه ما في الفتح
عن البسوط أنت أرفى من فلان وأرفى الناس لأحد عليه وعلة في الجوهرية بأن معناه أنت أقدر الناس على الزنا
ونقل في الفتح بأضاعف الخاتبة أنت أرفى الناس أو أرفى من فلان عليه الحد وفي أنت أرفى مني لأحد عليه اه
قلت وجه ما في الظهيرية طاهر لأن فيه التسمية إلى الزنا صريحاً وما في البسوط ناظر إلى احتمال التأويل وما في
الخاتبة من التفرقة مشكل وقد وجه بأن قوله أنت أرفى من فلان فيه نسبة فلان إلى الزنا وتشرى بك الخطاب
معنى في ذلك القنفذ بخلاف أنت أرفى مني لأن فيه نسبة نفسه إلى الزنا وذلك غير قذف فلا يكون قذفاً للخطاب
لأنه تشرى بك فيما ليس بقذف **(قوله عن شرح المنار)** أي لابن مالك في بحث الكتابة اه ح قلت ومثله في
الغريب حيث قال التلخيص في باب النكاح ومنه حديث ما عزا أنكها قال نعم **(قوله لم يجد)**
الظاهر أن ذلك لم يبق قلم قال في المحيط ووقال لغريبه زاني في رفع الهمزة ذكر في الأصل أنه إذا قال عنته
الصعود على شيء أنه لا يصدق ويحذف غير ذكر خلاف لأنه نوى ما لا يحتمل لفظه لأن هذه الكلمة مع الهمزة إذا
يراد به الصعود إذا ذكر مرقعاً وبجمل الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح أما غير مرقع وبجمل الصعود إذا
يراد به الزنا الآن العرب قد تهمز اللين وقد تلين الهمزة فتدنى ما لا يحتمل فلا يصدق اه ح قلت وقوله من
غيره ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي الحاكم فقال وقال محمد لأحد عليه ومثله في الخاتبة فيذكره الشارح
قول محمد فافهم **(قوله أو بقوله زنا في الجبل)** أي وإن قال عنته الصعود دخلاً للمحمد فلا يحد عنه لأنه
حقيقة في الصعود عنده **(قوله بالهمز)** فلو أتى بالياء المشددة حدثاً تعاقباً وكذا لو حذف الجبل كما أفاده في غاية
البيان ولو قال على الجبل قيل لا يحد بجره في البسوط بأنه يحد قال في الفتح وهو الوجه لأن حالة الغضب تعين
تلك الإرادة وكونها فوقه وتعين الصعود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي الصرع غاية البيان وهو المذهب
عندي **(قوله فلا حد)** للكتب ولأن فيه نفي الزنا لنفي الولادة في قولهم بجر وكذا الوفاء عن أم فقط للصدق
لأن النسب ليس لأمه بجر **(قوله لا يبيد المعروف)** أي الذي يدعي له وكذا لست من ولد فلان وألست لاب أو
لم يلد له أبوك بخلاف لست من ولادة فلان فإنه ليس بقذف بجر عن الظهيرية وبه علم أن التقيد بأبيه
المعروف واختراجهما الوفاء عن شخص معين غير أبيه لا عما لو فاء عن أبه مطلق شامل لأبيه وغيره قال في البحر
وأشار المصنف إلى أنه لو قال انك زان فلان لغريبه فالحكم كذلك من التفصيل اه **(قوله لانها المقذوفة في)**
الصورتين) لأن نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانياً فزنا من أمه زنت مع أبيه فغابت به من الزنا نهر وبحود
في الفتح قلت وفيه نظير بل يستلزم كون المقذوف هو الأم وحدها كما صرح به أولاً أما زنا الأب فغير لازم لأنه إذا
ولد على فراش أبيه وقذف في القاذف نسبه عن أبيه لم يمتنع أن أمه زنت بمرء رجل آخر لأن المراد بالاب أبو الماعزوف
الذي يدعي له كما مر ثم يفسح ذلك لو أريد بالاب من خلق هومن مائه فحينئذ يكون قذفاً لا دلو من عقلت به من
مائه لا بالاب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لأبيه المعروف بهذا ما طهر في فتاواه **(قوله لا الطالب)** هو الذي يقع
القذف في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الابن وهذا إذا كانت المقذوفة ميتة فلو حية فالطالب هي وعلى كل فالشرط
احصائها لا احصان ابنها **(قوله في غضب)** انك الرضا مراد به المعاتبة بنى مشابهة في أسباب المرأة ومما يندب
(قوله يتعلق بالصورتين الثلاث) فيه رد على البحر حيث لم يقصد بالغضب في الثانية بل أطلق فيها ما للظاهر
عبارة الهداية لكن أولها الشرح فأجروا التفصيل في الكل وذكر في شرح الوهبانية أنه ظاهر المذهب
والاعتماد عليه وتعام تحقيقه في النهر **(قوله بطلب المقذوف المحصن)** لعل المراد به المحصن في نفس الأمر ولا
فأشترط الاحصان علم محامير فيكون إشارة إلى ما بحثه في القضية حيث نقل أنه إذا كان غير عفيف في السر
مطلبية القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لأنه إذا كان ذاتاً لم يكن قذفه موجبا للحد أو يده في النهر بأن رفع العذر
محذور لا يلزم ولا لا امتنع عقوبته وأجبر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التاتارية وسن

منى على ما في الظهيرية
ومثله التلخيص كما نقله
المصنف عن شرح
المنار ولو قال زاني
بالهمز لم يحد شرح تكملة
(أو قوله) زنا في
الجبل بالهمز فإنه
مشترط بين القاحشة
والصعود وحالة الغضب
تعين القاحشة (أو
لست لأبيك) ولو زاد
ولست لأباك أو قال
لست لأبيك فلا حد
(أو لست ببن فلان
لأبيه) المعروف به
(و) الحال أن (أبيه
محصنة) لانها المقذوفة
في صورتين إذا اعتبر
احصان المقذوفة لا
الطالب شئ (في غضب)
يتعلق بالصورتين الثلاث
(بطلب المقذوف)

أن لا يرفع القاذف إلى القاضي ولا يطالب به بالحد وحسن من الامام أن يقول له قبل الشؤب أعرض عنه ودعه
 اه خبت كان الطلب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه مدياً إذا كان القاذف صادقاً **(قوله)** لانه
 حقه عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة الأولى لان فيه حق الشرع أيضاً بل
 هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية وشرحها **(قوله)** ولو لم يقذف غائباً الخ ذكر هذا التحسين التارخانية
 نقلا عن المصنفات واعتمد في الدرر وقال ولا بد من حفظه فإنه كثير الوقوع منغ قلت ولعله يشترط نصف ما
 في حاوي الزا هدى سمع من أناس كثيرة أن فلان يرقى بقلانه فتكلم ما سمعه منهم لا يرفع غيبة فلان لا يجب حد
 القذف لانه غيبة لا رمى وقذف بل انزال الالهي والقذف به انما يكون بالخطاب كقوله يا زاني أو يا زانية **(قوله)**
 حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافي الحارث المذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم
 الاد هو حاضر لاحتمال العفو اه وسببته عليه الشارح **(قوله)** وان لم يسمعه أحد منهم لم أر في النهر هنا
 وانما ذكره أول الباب عن البلقيني الشافعي وقد سئل الكلام عليه **(قوله)** وان أمره المذوف بذلك أي
 بالقذف لان حق الله تعالى فيه غالب وإنما يسقط بالعفو كما يأتي بخلاف ما لو قال لا خير اثنائي فقتله
 حيث يسقط القصاص لانه حقه ويصح عفو عنه **(قوله)** وينزع عنه القرو والحشو لانهما عنان
 وصول الالم ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب وبطانة غير محشولتين ع والظاهر انه ان كان فوق قميص
 نزع لانه يصير مع القميص كالخشوا وفر يمانته كذا في الفتح **(قوله)** بخلاف حد شرب وزنا فانه
 فيه ما يحرم من نيابة كاحرام **(قوله)** لصدقة لان معناه الحقيقي نفي كونه محتقراً من ماله واعتد به في الفتح
 بأن في نفسه عن أبيه احتمال هذا مع احتمال الجواز وهو نفي المشابهة وقد حكموا حالة الغضب فحواها قرينة
 على ارادة المعنى الثاني المجازي ونفيه عن جملة معنى مجازي أيضاً وهو نفي المشابهة ومعنى آخر وهو نفي كونه
 أأعلى له بأن لا يكون أبوه محتقراً من ماله بل زنت به حدة وحالة الغضب تعين هذا الاختيار لا معنى لاختياره
 في حالة الغضب بأن لم يتحقق من ما جعله ولا يخلص الآن يوجد اجماع فيه على نفي التفصيل كالا جاع على
 ثبوته هناك اه ملخصاً قلت وقد عيب بالفرق وهو ان نفيه عن أبيه قذف صريح لانه المعنى الحقيقي وحالة
 الغضب تنفي احتمال المجاز وهو المعاصرة بنفي المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة الحقيقة بخلاف
 نفيه عن حده فان معناه الحقيقي ليس قذف بل هو صدق لكن القرينة وهي حالة الغضب تدل على ارادة
 القذف فلزم منه العدول عن الحقيقة إلى المجاز لا ثبات الحد وهو خلاف القاعدة الشرعية من أنه يحتاط في حده
 لاثباته على أنه لا مانع من أن يأتي في حالة الغضب بكلام موهوم للستم والسب يظهر ويريد به معناه الحقيقي
 احتياطاً لدرء الحد عنه ولصحة تدانته من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع الموبقات بل حال المسلم يقتضي
 ذلك بخلاف نفيه عن أبيه فإنه قذف صريح بحقيقته مع زيادة القرينة كما قلنا في العدول عنه تفويت حق
 المذوف بلا موجب هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله)** ونسبته اليه أي إلى جده بأن قال له أنت ابن فلان لجده
(قوله) لانهم آباء مجازاً اما الجذف لانه الأب الأعلى واما الخال فلما أخرجه الدليل في الفردوس عن ابن عمر
 مرفوعاً الخال والدين لا واليه واما العم فلقوله تعالى والاه آباءكم ابراهيم واسماعيل واسحق فلان اسمعيل كان
 عم العقب عليهم السلام واما الاب فالقرينة وقيل في قول نوح ابن ابي من أهلى انه كان ابن امرأته أفلح في الفتح
(قوله) ولا بقوله يا ابن ماء السماء لانه راديه التشبيه في الحدود والسماحة لان ماء السماء لقب به عامر بن حارثة
 الأزدى لانه في وقت التيمم كان يقسم ماله مقام القطر فهو كالسماء عطاء وجوداً وقامه في الفتح **(قوله)** وفيه
 قبل لان حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه كما قاله ابن كمال قلت وقد ورد هذا في الفتح سواء أوجب عنه بأنه
 لما بعد استعماله لنفي النسب يمكن أن يجعل المراد في حالة الغضب التكرار عليه كما قلنا في قوله لم يستعمل يعربى
 لما يستعمل لنفي جعل في حالة الغضب على سببه تنفي الشجاعة والبهاء ليس غير اه قلت واستعمال مثل ذلك
 في التكميل ما نفع لغة وشائع عرفاً كما يقال في حال الخصام بأن النبي بالكرام اكمل ما توجب ونحو ذلك مما
 لا يقصد حقيقته فافهم **(تنبيه)** قال في الفتح وقد ذكر أنه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء هو معروف

المحسن لانه حقه (ولو)
 المذوف (غائباً) عن
 مجلس القاذف (حال)
 القذف) وان لم يسمعه
 أحد منهم بل وان أمره
 المذوف بذلك شرح
 تكلمة (و) ينزع
 القرو والحشوف فقط
 انه ساراً للتخفيف
 باحتمال صدقه
 بخلاف حد شرب وزنا
 (لا) يحد (بلست) بان
 فلان حده لصدقه
 (و) ينسبته اليه أو الى
 خاله أو الى عمه أو ابيه
 بتشديد الباء مريبه
 ولو عجز وجأ منه زبلي
 لانهم آباء مجازاً (ولا)
 بقوله يا ابن ماء السماء
 وفيه نظران كمال (ولا)

بقوله (بأنطى) لعربي
في النهر متى نسبته لغير
قبيلته أو نفاه عنها عز
وقه بافرخ الزنا بابيض
الزنا باجل الزنا باحضة
الزنا ذفف بمختلف
يا كبش الزنا أو باحرام
زاده قتيبة وفيها لو
جدا أو ونسبه فلاحد
(ولا جلد) بقوله لامرأة
زنت بغير أو بشور أو
بحمار أو بقرس لانه
ليس يرتاحر بمختلف
زنت بفسرة أو بشاة
أو بنقاة أو بحمارة (أو
بثوب أو بدراهم) فانه
يحد لها لا يصلح للابلاج
فيرا زنت وأخذت
البدل ولو قيل هذا لرجل
فلاحد لعدم العرف
بأخذ المال (و) انما
(يطلبه بقذف الميت من
يقع القذف في نسبه
(ب) سبب (الذقة) أي الميت
(وهو) الأصول والفروع
وان علوا أو سفلا ولو
كان الطالب محجوبا
(أو محروما عن الميراث)
يقتل أو ورق أو كفر
(أو ولد بنت) ولومع
وجود الأقرب أو عفره
أو تصدقه لموقعهم
العار بسبب الجزئية
قيس بليت لعدم
مطالبة سبب في الغائب
لجواز تصديقه اذا حضر
(قال ما بن الزائين وقد
مات أبوا فعليه جلد واحد)

يحد في حال السبب بخلاف ما اذا لم يكن اه وأقرق الصر والنهر قلت لكن ينبغي تفصيده عما اذا لم يكن ذلك
الرجل مشهورا بالكرم ونحوه وأصل المسئلة أن لا فرق بين كونه حيا وميتا ولا خصوصه أضافها
الاسم بل مثله كل اسم مشهور بصفة جميلة أو قبيحة فإين ماء السماء والنبطي مثالان هذا ما ظهر له (قوله بأنطى)
النبط جلد من الناس كانوا يزنون سواد العراق ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم والجمع أساط مثل سبب
وأساب الواحد بأنطى بفتح النون وضهنا وزيانا فالنصب صباح (تنبه) في الصر أن ظاهر كلامهم لا
يحد في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضا (قوله في الترخا) عبارته ينبغي أن يعز به أي بقوله
بأنطى لان النسبة الى الاخلاق الدنئة تجعل شتافي الغضب وقويده ما في الميسوط لوقال لها شتى لست بها شتى
عز وزعي هذا ونسبه لغير قبيلته أو نفاه عنها (قوله وفيه) أي في النهر عن التنازع خاصة عن أبي يوسف (قوله)
يا جلد الزنا) الظاهر أنه يحرك الميم بقرينة ما قبله وما بعده وهو ولد الضان في السنة الاولى والنسخة تطلق على
الذكر والأنثى من أولاد الضان ساعة تولد والجمع مختل وتجمع أيضا على سخل مثل ثمرة وعمر صباح (قوله)
قنف) لان هذه اللفاظ تنبى عن الولادة فكانت بمعنى ما ولد الزنا (قوله بخلاف يا كبش الزنا) لانه لا ينبغي عن
ذلك أولانه بطلق على سيد القوم وقائدهم كما في القماموس (قوله باحرام زاده) لان معناه المتولد من الولد
الحرام فيم حاله الخيض كما يسد كمال الشارح مع دفع ما ردد عليه في باب التعزير (قوله وفيها) أي في القتيبة (قوله)
فلاحد) أي على قاذف الولد بقوله ما ولد الزنا (قوله لانه ليس برنا) لان الزنا داخل رجل ذكره فتح (قوله فراح)
زنت وأخذت (البدل) أي بلا استنصار قال في الصر فان قيل بل معناه زنت بدرهم استوحت عليه فنبى أن
لا يحد في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضا فيقابل المحتمل وسبق قوله زنت (قوله لعدم العرف) بأخذ المال
هكذا على في الفتح والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل أن يكون هو الأخذ بمحتمل أن يكون هو الدافع بل هو الأكبر
بقرينة العرف وهو أن الرجل يدفع المال بمقابلته الزنا ثم قد ما أخذ على القواطع به دلا لكن الكلام في الزنا
والاولاة غيره فامل ويؤيد ما قلنا ما في الصر ولو قال الرجل زنت سعيرا أو بنقاة أو ما أشبه ذلك لأحد عمله لانه
نسبه الى اتان البهية فان قال بأمة أو دارا أو ثوب فعليه الجلد كذلك في الخاتمة والظهيرية اه (قوله وانما يطالبه)
أي الجلد (قوله بسبب) متعلق بالقدر (قوله وهم الأصول والفروع) يشمل الأصول الجلد وبخلافه قول الخاتمة
لوقال جلد زان لأحد عمله كما في الظهيرية من أنه لا يدري أي جد هو وفي الفتح لان في أحداهم من هو كافر
فلا يكون قاذفا فامل يمين مسلما بخلاف أن ابن الزنا لانه قذف لجده الأدنى وسجل أيضا الأم فطالب بقذف
ولدها ويستثنى من الأصول أبو الأم وأم الأم وما في الفتح عن الخاتمة من ذكر ما بالآب بدل أبي الأمس في
فان الموجود في الخاتمة أبو الأم ونخرج الأخ والعم والعمة والمولى كما في الخاتمة أعاد ذلك كله في الصر قلت والماله
بالأخ والعم وأخو الميت وعه (قوله محجوبا) كالجدا وابن الابن مع وجود الأب أو الابن ط (قوله أورك أو كفر)
لانه لا يشترط احصان الطالب كإم (قوله أو ولد بنت) فله المطالبة بقذف جدوه عن محمد بخلافه والمذهب
الاول لان الشين يلحقه اذا نسب نابت من الطرفين بحر أي طرف الأب وبطرف الأم قلت وبشكل استثنى
أي الأم وأم الأم من الأصول كما هو فليس لهما الطالب بقذف ولد البنت وهما أبنوا لان البنت الطالب بقذف
أحدهما ويكفي دفع الاشكال بكون الاستنصار لما مر من باعلى قول محمد فلتأمل ثم ان المراد بالنسب الجزئية فامل
مبنى ثبوت حق المطالبة بها كما في الفتح والافان نسب الاب لا يقطع فليس فيه دليل على أن ابن الشين بقذفه
ولذا قال الشارح في باب الوصية فلا قارب من كتاب الوصايا بان الشرف من الاقارب غير معتبر كما في وأما قنار
ان نجيم به أفتى شيخنا الرمي ثم له حريفة في الجملة اه وسأقي تمامه هنالك انشاء الله تعالى (قوله ولومع وجو)
الأقرب امر ببطيقوه وانما يطالبه الخ واصل المساوى الاول (قوله لوقوفهم العار) من اضافة المصدر الى مفعوله
والعار بالرفع فاعل المصدر ط (قوله بسبب الجزئية) أي كون الميت جزأ منهم أو كونهم جزأ منه ط (قوله)
في الغائب) أي في قذف الغائب وكذلك في الحاضر بالاول (قوله للتدخل الآتي) أي في آخر الباب وأما
الى أن هذا المسئلة من فروع تلك فكان المناسب ذكرها هنا (قوله ليس بقيد) أي في التدخل فان على

فخدا واحدا وان كانا حين **(قوله بل فائدة في المطالبة)** أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حين فان الطلب لهما ط عن المنع **(قوله بخامها)** الذي رأيت في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالنسبة للجهول لما في التارخانية وغيرها من مواضع الخطأ أنه ضربها بغير خصم وهذا يقتضي أن الرجل المذكور لم يرفعها اليه **(قوله على إقرار المعنوهة)** أو إقرارها بعد مبسوط **(قوله وأزمتها الحد)** والمعنوهة ليست من أهل العقوبة مبسوط أي لا ينهها الحد ولو ثبت عليها ذلك بالينة فالزامها به خطأ من حيث ذاته وكونه نافرزا خطأ آخر فافهم **(قوله وحدها حين)** ومن قذف جماعة لا يقام عليه الحد لو لم يبق عليه الحد من مسوط **(قوله وأقاموها معا)** ومن اجتمع عليه حدان لا يواو بينهما كما يواو في ريبا **(قوله وفي المسجد)** وليس للأمام أن يقيم الحد في المسجد مبسوط **(قوله وقائمة)** وانما ضربها بالمرأة قائمة مبسوط **(قوله وبلا حضرة ولها)** وانما يقام الحد على المرأة بحضرة ولم يأتى إذا اكتشف شيء من بدنها في اضطرابها ستر الولي ذلك عليها مبسوط فالمراد بالولي من محل نظره البهائم زوج أو محرم **(قوله وقال في الدراخ)** ومثله في الغير والعمر **(قوله غير محصن)** يأتي تحت حرمه قريبا **(قوله بخلاف المتحد)** فإنه يتداخل كأمه أو أباها يأتي آخر الباب بيانه **(قوله ولا يواو)** الظاهر أنه مبنى للجهول ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فبيد لكنه خلاف المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالأمام بل فسره بالضمير البارز فقط والا كان المناسب تقديمه ولهم **(قوله لحن العبد)** أي لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى **(قوله ولو قفا)** أي فقاعين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به اذهب البصر إلى أي لا اذهب الحدقة لأنه لا يمكن فيه القصاص إذا المراد أنه لو فعل مع هذه الجنابات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهب البصر ويخوه فبيد أنه لا به خالص حق العبد ثم بالقذف لأنه مشوب بحقه **(قوله ولو حصنا)** أمالو غير محصن فإنه يتخير لأنه يقام عليه الكل ولا يلقى شيء كأمه **(قوله ولغا غيرها)** هو حد السرقة والشرب لأنه محض حق الله تعالى وقد فلت عمله **(قوله وضع من السرقة)** يعني عنه ما ذكره بعده وقد بان الضمان لأنه لا يقطع لأن القطع حقه تعالى **(قوله وزل ما بق)** أي حد السرقة والشرب كالمرء يجمع القتل غيره ما قال في النهر مومي اجعت الحد وحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وزل ما سوى ذلك لأن المقصود الزجر والغيرة وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاستغال بعبادته لا يفيد اه وفي أحكام الدين من الاشياء ما منه ولم أر إلى الآن ما إذا اجتمع قتل القصاص والرذاة وبنيت تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما إذا اجتمع قتل الزنا والرذاة وبنيت تقديم الرجم لأنه يحمل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الرذاة لأنه يغوث الرجم اه **(قوله لعدم قطعه)** فإن الضمان انما يسقط لضرر واما القطع ولم يوجد نهر **(قوله وعبد)** الواو يعني أو فلذا أفرد الضمير بعده تأمل **(قوله أي أصله وان علا)** ذكرنا كان أو أتي فلا يظابط أباه أو جده وان علا أو أمه وحده وان علت بحر **(قوله بقذف أمه)** أي المسته نهر فلو حصة كانت المطالبة لها كأمه قال في البحر وأشار إلى أنهما أي الولد والعبد لا يظالان بقذفهما بالاولى أي أي بقذف الأب والولي لهما **(قوله المحصنة)** علم منه أنه لا بد أن تكون حرة **(قوله أو نحوه)** أي كالأموغيرها بما يقع القذف في نسبة كأمه بيانه **(قوله ملك الطلب)** أي حيث لم يكن ملوكا للقذف فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقي بحر وقد بقوله للقذف بأنه لو كان يملك كغيره ملك الطلب كما أفاده أو السعدود الأزهري **(قوله غزد)** ذكره في النهر بحثاً أخذاً عما في القصة أو قال لا خير باحوام زاده لا يحيد ولو قاله الولد له يعز زافاً واجب التعزير بالشتم فبالقذف أولى فقوله في البحر وفي نفسى منه شيء لتعزير بهم بأن الولد لا يعاقب بسبب ولأنه فإذا كان القذف لا يوجب عليه شيئاً فاستتم أولى اه ممنوع نهز ووجه المنع أن الاول به بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به لسقوط الحد بسببه الأول لو لم يكن الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولأنه لا يلزم من سقوط الأعلى سقوط الأدنى لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الولد بسبب ولده يشمل التعزير لأنه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حاله وقد يجب أن القاضي لم يعاقبه لاجل ولده بل لخالقته أمر

فخدا واحدا وان كانا حين **(قوله بل فائدة في المطالبة)** أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حين فان الطلب لهما ط عن المنع **(قوله بخامها)** الذي رأيت في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالنسبة للجهول لما في التارخانية وغيرها من مواضع الخطأ أنه ضربها بغير خصم وهذا يقتضي أن الرجل المذكور لم يرفعها اليه **(قوله على إقرار المعنوهة)** أو إقرارها بعد مبسوط **(قوله وأزمتها الحد)** والمعنوهة ليست من أهل العقوبة مبسوط أي لا ينهها الحد ولو ثبت عليها ذلك بالينة فالزامها به خطأ من حيث ذاته وكونه نافرزا خطأ آخر فافهم **(قوله وحدها حين)** ومن قذف جماعة لا يقام عليه الحد لو لم يبق عليه الحد من مسوط **(قوله وأقاموها معا)** ومن اجتمع عليه حدان لا يواو بينهما كما يواو في ريبا **(قوله وفي المسجد)** وليس للأمام أن يقيم الحد في المسجد مبسوط **(قوله وقائمة)** وانما ضربها بالمرأة قائمة مبسوط **(قوله وبلا حضرة ولها)** وانما يقام الحد على المرأة بحضرة ولم يأتى إذا اكتشف شيء من بدنها في اضطرابها ستر الولي ذلك عليها مبسوط فالمراد بالولي من محل نظره البهائم زوج أو محرم **(قوله وقال في الدراخ)** ومثله في الغير والعمر **(قوله غير محصن)** يأتي تحت حرمه قريبا **(قوله بخلاف المتحد)** فإنه يتداخل كأمه أو أباها يأتي آخر الباب بيانه **(قوله ولا يواو)** الظاهر أنه مبنى للجهول ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فبيد لكنه خلاف المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالأمام بل فسره بالضمير البارز فقط والا كان المناسب تقديمه ولهم **(قوله لحن العبد)** أي لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى **(قوله ولو قفا)** أي فقاعين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به اذهب البصر إلى أي لا اذهب الحدقة لأنه لا يمكن فيه القصاص إذا المراد أنه لو فعل مع هذه الجنابات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهب البصر ويخوه فبيد أنه لا به خالص حق العبد ثم بالقذف لأنه مشوب بحقه **(قوله ولو حصنا)** أمالو غير محصن فإنه يتخير لأنه يقام عليه الكل ولا يلقى شيء كأمه **(قوله ولغا غيرها)** هو حد السرقة والشرب لأنه محض حق الله تعالى وقد فلت عمله **(قوله وضع من السرقة)** يعني عنه ما ذكره بعده وقد بان الضمان لأنه لا يقطع لأن القطع حقه تعالى **(قوله وزل ما بق)** أي حد السرقة والشرب كالمرء يجمع القتل غيره ما قال في النهر مومي اجعت الحد وحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وزل ما سوى ذلك لأن المقصود الزجر والغيرة وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاستغال بعبادته لا يفيد اه وفي أحكام الدين من الاشياء ما منه ولم أر إلى الآن ما إذا اجتمع قتل القصاص والرذاة وبنيت تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما إذا اجتمع قتل الزنا والرذاة وبنيت تقديم الرجم لأنه يحمل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الرذاة لأنه يغوث الرجم اه **(قوله لعدم قطعه)** فإن الضمان انما يسقط لضرر واما القطع ولم يوجد نهر **(قوله وعبد)** الواو يعني أو فلذا أفرد الضمير بعده تأمل **(قوله أي أصله وان علا)** ذكرنا كان أو أتي فلا يظابط أباه أو جده وان علا أو أمه وحده وان علت بحر **(قوله بقذف أمه)** أي المسته نهر فلو حصة كانت المطالبة لها كأمه قال في البحر وأشار إلى أنهما أي الولد والعبد لا يظالان بقذفهما بالاولى أي أي بقذف الأب والولي لهما **(قوله المحصنة)** علم منه أنه لا بد أن تكون حرة **(قوله أو نحوه)** أي كالأموغيرها بما يقع القذف في نسبة كأمه بيانه **(قوله ملك الطلب)** أي حيث لم يكن ملوكا للقذف فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقي بحر وقد بقوله للقذف بأنه لو كان يملك كغيره ملك الطلب كما أفاده أو السعدود الأزهري **(قوله غزد)** ذكره في النهر بحثاً أخذاً عما في القصة أو قال لا خير باحوام زاده لا يحيد ولو قاله الولد له يعز زافاً واجب التعزير بالشتم فبالقذف أولى فقوله في البحر وفي نفسى منه شيء لتعزير بهم بأن الولد لا يعاقب بسبب ولأنه فإذا كان القذف لا يوجب عليه شيئاً فاستتم أولى اه ممنوع نهز ووجه المنع أن الاول به بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به لسقوط الحد بسببه الأول لو لم يكن الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولأنه لا يلزم من سقوط الأعلى سقوط الأدنى لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الولد بسبب ولده يشمل التعزير لأنه عقوبة فبقى توقف صاحب البحر على حاله وقد يجب أن القاضي لم يعاقبه لاجل ولده بل لخالقته أمر

الله تعالى (قوله ولا ارت فيه) أي إذا مات المذنوب قبل إقامة الحد على القاتل أو بعد إقامة بعضه بطل الحد
وليس لوارثه إقامة وهذا بخلاف ما إذا كان المذنوب مستافاً للطلب ثبت لاصوله وفروعه أصالة لا بطريق
الأثر وتماه في الجرح (قوله خلافاً للشافعي) الأول ذكره بعد قوله فيه وعنه لأن الخلاف في الكل وسبب
الخلاف أن الغالب في حد القتل حق الشرع عندنا وعند من حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه
والعفو والاعتراض نظر إلى جانب حق العبد وعندنا بالعكس نظر إلى جانب حق تعالى وبين تحقيق ذلك في
الفتح (قوله ولا اعتبار) مقتضاه أن القاتل إذا دفع شيئاً للذنب لم يسقط حقه رجوع به قال المولى سري
الدين في حواشي الزيلعي وهل يسقط الحدان كان ذلك بعد ما رفع إلى القاتل لا يسقط وإن كان قبله سقط كذلك
في فصول العمادي اهـ قلت ينبغي أن يكون العفو على هذا التفصيل ولا ينافيه قوله اهـ لا سطل بالعفو
للملح على ما بعد المرافعة أو السعود أقول والمنقول خلافه في أخايبه ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالإبراء
بعد ثبوته وكذا إذا نفي قبل الرفع إلى القاتل اهـ (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل
السابق أفراد المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض فلا وجه ذكره بعده وأجيب بأن الاعتياض يتم عقده
البيع بخلاف الصلح ط (قوله ولا عفو) فلا يسقط الحد بعد ثبوته إلا أن يقول المذنب لم يقدني أو كتب
شهودي فيظهر أن القتل لم يقع موجباً للحد لأنه وقع بسقط وهذا كما إذا صدقه المذنب ففتح (قوله فيه)
متعلق رجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض وما بعده فذهب إلى نشر مرتب (قوله نعم لو عفا الخ) نفسه
على بعض معاصري صاحب الجرح حيث توهم من عدم صحة العفو أن القاتل يقيم الحد عليه مع عفو المذنب
متسكياً بقول الفتح لا يصح العفو ويحد في الجرح وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون إلا ما أن يستوفى
لأن الاستفاء عند طلبه وقد ذكره إذا عاد وطالب فثبت يقيم الحد لأن العفو كان لغوا فكان له بمخاض
قال قتيبي جل ما في الفتح على ما إذا عاد وطالب اهـ (قوله وإذا الخ) ما لم آخر لصاحب الجرح استدله على أن
الحد كونه وهو ما في كاف الخ كما لو عفا المذنب بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد إلا وهو حاضر لاحتال العفو
فالعفو الصريح أولي (قوله حداً) أي المبتدئ والجيب لأن كلا منهما قد في صاحبه أما الأول فظاهر وكذا الثاني
لأن معناه لا بل أنتذان أذهي كلف يستدركه الغلط فحينئذ كوفي الأول خبر الما بعد بل بحر ولا
يحدان إلا بطلب ما ولو بعد العفو والاسقاط كما مر وقرر في الجرح خلافاً لما يرويه كلام الفتح (قوله لعلبه حق)
الله تعالى) فلو جعل قصاصاً يلزم إسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحسب قلت ولعل اشتراط الطلب ولو بعد
الثبوت بالنظر إلى ما فيه من حق العبد (قوله مثلاً) أي من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ما سيح) أي
في باب التعزير (قوله أو تضارباً) أي ولو في غير مجلس القاضى كما يقيد كلام العرو والتعليل المذكور (قوله)
لم يشكافاً) فيعزرها ويبدأ بتعزير المبتدئ منها لأنه أعلم كاسيء (قوله له تسكت مجلس الشرع) أي
حتى لا احترامه فليكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوي فيه وقوله ولتفاوت الضرب على لقوله أو تضارباً
فذهب إلى نشر مرتب (تنبيه) لو تشاكين يدي القاضى هل له العفو عنهما قال في التمهيد أنه والظاهر
للاختلاف قوله أخذت الرشوة من خصي وقضيت على فقد صرحوا بأنه أن يعفو والفرق بين اهـ قلت وفيه
نظر لأنهما إذا تشاكيا استوفيا حقهما فكأنهما أخلا بحرمته مجلس القاضى ففي جرحه فصار عزة قوله
أخذت الرشوة قوله العفو يدل عليه ما في الواو الجدة لو تشاكين به ولم ينتهيا بالنهي أن حبسهما وعزرها فم
حسن للابتحار في ذلك غيرهما فيذهب ما وجه القاضى وإن عفا عنهما فهو حسن لأن العفو مندوب إلى
كل أمر اهـ وسنذكر في الاختلاف في أن الإمام هل له العفو والتوفيق لصاحب القية بأنه ذلك
في الواجب حقه الله تعالى بخلاف ما كان لجنابه على العبد فإن العفو له لغيره عليه والظاهر أن تشاكيا عن
القاضى وقوله أخذت الرشوة من خصي وقضيت على فقد صرحوا بأنه أن يعفو والفرق بين اهـ قلت وفيه
كما يقيد كلام الواو الجدة واللام يكن له العفو تأمل (قوله ولو قاله لعرو) أي لو قال لزوجته يا زانية (قوله)
وهو من أهل الشهادة) قيد به لأنه إذا لم يكن أهلاً لها لا يكون موجباً فذهب لعلنا بل حد أفيجد اهـ ح

(ولا ارت) فيه خلافاً
لشافعي (ولا رجوع)
بعد اقرار (ولا
اعتياض) أي أخذ
عوض ولا صلح ولا عفو
(فيه وعنه) نعم لو عفا
المذنب فلا حد لالجنة
العفو بل ترك الطلب
حق لو عاد وطلب حد
شئني وإذا لا يتم الحد إلا
بمحضرته (قال لا آخر
يا زانية فقال الآخر)
(لا بل أنت حداً) لقلبة
حق الله تعالى فيه
(بجملته) ما لو قال له
مثلاً يا خبيث فقال بل
أنت لم يعزراً لأنه
حقهما وقد تساوى
(فشكافاً) بخلاف
ما سيح لو تشاكين
يدي القاضى أو تضارباً
لم يشكافاً لهنك مجلس
الشرع ولتفاوت
الضرب (ولو قاله
لعرو) وهو من أهل
الشهادة

مطلب

هل القاضى المذنب
التعزير

(فردته حدث ولا

(لعان) الاصل أن

الحسد إذا اجتمع

وفي تقديم أحدهما

اسقاط الآخر وجب

تقدمه احتساباً للدرء

واللعان في معنى الحد

وإذا قالوا لو قال لها

يا زانية بنت الزانية بدئ

بالحد لنتقي اللعان

(ولو قالت) في جوابه

(زيت بك) أو معك

(هدراً) أي الحد

واللعان للحد

قد يطلبان لانهما

أجابته بأن أني

حدوده غائبة (ولو

كان) ذلك مع أجنبية

حدثتونه لتصديقها

(أقر بولده ثم نفاه يلاع

وان عكس حد)

للقذف (والولادة فيها)

لأقراره (ولو قال ليس

باني وبانك فهدر)

لأنه أنكر الولادة (قال

لامرأة يا زانية حد)

انفاقاً لأن الهامتحذف

لترجيح (ورجل يا زانية

لا) وقال محمد بن لادن

الهامتحذف للبالغة

كعلامة قلنا الأصل في

الكلام التذكير ولا

حد بقذف من لها

ولد لأب له معروف في

بلد القذف (أو من

لاعت ولد) لأنه أمانة

الزنا (أو بقذف رجل

وطئ في غير ملكه بكن

وجه) كما مائة

إيضاح الإصلاح لأن كمال أي فجد كل منهما بطلهما كما لو قاله لغير عرسه وهو المسئلة المارة (قوله فردته) أي
 بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها المسألة في القذف لم تبق أهلاً للعان لانه شاهد ولا شهادة
 المحدود في قذف (قوله الأصل الخ) جواب عما يقال لم تقدم حدها حتى سقط اللعان مع أنه لو قدم اللعان
 لا يسقط حد القذف منها لأن حد القذف يجري على الملاعة كإثبات الفتح (قوله والعان في معنى الحد) استثنى
 لسان دخول المسئلة تحت هذا الأصل فانهم (قوله ولذا) أي لكونه في معنى الحد (قوله بدئ بالحد الخ) الأولى
 أن يقول فبدئ بالحسد بنتي اللعان لأن البدء ما لم يدع موقوفة على مخصوصة إلا م أو لا يسقط اللعان لأنه بطلت
 شهادة الرجل أم لو خاصصت المرأة ولا فلا عن القاضي بينهما ثم خاصصت الأم بحد الرجل القذف كإثبات البحر
 (قوله ولو قالت في جوابه) أي في جواب قول الزوج لها يا زانية (قوله للحد) لأنه لا يحمل أنها أرادت به ما قبل
 النكاح فتصدقها وللعان تصديقها أياً وما كان معه بعد النكاح وأطلقت عليه نال الشاكة فيجب
 اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها والحكم بتعيين أحدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من
 وجوب اللعان والحد فلا يجب واحدهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل أن أتزوجك أو كانت أجنبية
 حدث فقط وهو ظاهر اه نهر وغيره (قوله فبدئ بالخطب) أي بكاف الخطب فانهم (قوله حدوده) في
 بعض النسخ حد وحدته وهو محرف لأن الذي في النسخية أن قوله أنت أني يعني ليس بقذف لما قدمناه من أن
 معناه أنت أفهدر على الزانية على ما عرعر الظهيرة من أنه قذف تحدي أيضاً وقد يقال إن الحد عليها وحدها
 لأنه إذا كان قذفاً يكون تصديقاً في أنها زانية على ما هو الأصل في أفعال التفضل من اقتضائه المشاركة والزائدة
 تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يا زانية ورد بها بقولها زيت بك (قوله حدثت) لزوال الشك
 كإثبات (قوله لتصديقها) على قوله دونه أي لا يحد هو أيضاً لانهما قد حقه (قوله يلاع) لأن التسليم به بإقراره
 وبأنني بعده صار قاذفاً لزوجته فيلاع نهر (قوله وان عكس) بأن نفاه أو لا ثم أقر به قبل اللعان حد لأنه لما
 أكذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنتي الولد لأنه ضروري صير إليه ضرورة الكاذبين الزوجين فكان
 خلفا عن الحد فإذا بطل صير إلى الأصل (قوله لأقراره) أي سابقاً ولاحقاً والعان يصح بدون قطع النسب كما
 يصح بدون الولد بجر (قوله فهدر) أي لا يتعلق بحد ولا لعان بجر (قوله لأنه أنكر الولادة) وبه لا يصير قاذفاً
 ولذا قال لأجنبي استبان فلان وفلانة وهما أولاد لأب عليه شيء زيلي (قوله لأن الهامتحذف الترجيح)
 كذا علمه في الفتح وعلمه في الجوهر فإن الأصل في الكلام التذكير (قوله قلنا الأصل الخ) قد علمت أن هذا تعليل
 المسئلة الواقعة وعلم لهذه في الجوهر وغيره بأنها أحوال كلامه فوصف الرجل بصفه المرأة وقال في الفتح ولهما
 أنه ربما عاكس حصل منه فلا يحد كما لو قذف بجر أو كما لو قال أنت محل للزنا لا يحد كون التاء بالفتحة مجاز بل هي لما
 عهد لهما من التائب ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله في بلد القذف) أي لافي كل البلاد بجر وهذا أعم
 من مجرول النسب لأنه من لا يعرفه أبى مسقط رأسه شر بلا لية (قوله أو من لا عت ولد) أي سواء كان
 حياً وميتاً وهذا إذا قطع القاضي نسب الولد وألحقه بأبيه وبني اللعان فلو لا عت بغير ولد ولا عت ولده لم يقطع
 نسبه أو بطل اللعان بأكاذب الزوج نفسه ثم قذفها رجل وجب الحد أفاده في العر (قوله لأنه) أي الولد في
 المستثنى أمانة أي علامة الزنا فانت العقة (قوله أو بقذف رجل وطئ في غير ملكه الخ) الأصل فيه أن من
 وطئ وطأ حر ماله عنه لا يحد قاذفه لأن الزنا هو الوطء المحرم لعنه وإن كان محرماً لم يحد قاذفه لأنه ليس برتا
 فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من حصر ماله عنه وكذا الوطء في الملك والحرمة مؤقتة بشرط نيتها لا جاع
 أو بالحديث المشهور عند أبي حنيفة لتكون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت المصاهر بالناس والتعجيل لأن فيها
 خلافاً ولا نص فيها بل هي احتياط أمانتها بالوطء فهو نص ولا تنكحوا ما تنكح آبائكم ولا يعتبر الخلاف
 مع النص فإن كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره ونكاحها في الهداية وشروحها (قوله كما مائة) مثل في
 الفتح بقوله كوطء الحرمة الأجنبية والمكره فالوطء إذا كانت مكرهه سقط احصائها فلا يحد قاذفها لأن
 إلا ما يسقط الاسم ولا يخرج الفعل عن كونه زناً فاذك لا يسقط احصائها كما يسقط احضان المكره الواطئ

(أو بوجه) كأمه مشتركة (أو في ملكه) (١٨٠) المحرم أبدا كما هي اختصا في الأصح لقوات العفة (أو) بقذف (من)

(قوله) كأمه مشتركة أي بين الواطئ وغيره (قوله) أو في ملكه المحرم أبدا) استناد الحرمة إلى المثلث من استناد
مالسبب إليه لانه المحرم هو المتعة والمثلث سببها واحتز بقوله أبدا عن الحرمة الموقته وبأن أمثلهما قريبا
وترك اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله) في الأصح احتراز عن قول الكرخي كالأمة الثلاثة أنه يحد قاذفه
لقسام المثلث فكان كوطه أمته المحسوبة وجه الصحيح أن الحرمة في الجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها كانت مؤتة
بختلاف حرمة الرضاع فلم يكن المثل قابلا للحل أصلا فكيف يجعل حراما لغيره فتح (قوله) لقوات العفة تعليل
للسائل الثلاث أي وإذا زالت العفة زال الاحصان والنص إنما واجب الحد على من رعى المحصنات وفي معناه
المحصن فرميه رعى غير المحصن ولادليل وجوب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة فيعز فرخ (قوله) أو بقذف من
زنت في كفرها) الآية غير قيد كافي الفتح وأطلقه قسمل الحري والذي وما إذا كان الزنا في دار الاسلام أو في
دار الحرب وما إذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنى في كفره أو قال له زنت وأنت كافر فهو كالمزني قال لعن
زنت وأنت عبد بحر وما ذكره من قبول الاطلاق والاستناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف
كالكفر والهداية والزنا يلحق بالاختيار وغيرها وبخالفه ما في الفتح من أن المراد قذفها بعد الاسلام رتا كان في
نصرانيتها بأن قال زنت وأنت كافرة كالمزني قال قذفت بالزنا وأنت أمية فلا حد عليه لانه إنما أقر أنه قذف في حال
لوعلمنا منه صريح القذف لم يحد لان الزنا يتحقق من الكافر ولذا يقام عليه الحد حدا لا بالرحم ولا بسقط الحد
بالاسلام وكذا الحد اه وتعمد في الشريعة لانه مقتضاه أنه لو قال زنت وأطلق يحد إلا أن يقال أنه يجمع
الاطلاق إذا لم يكن زنا في كفره فابتنافوا كان ثابتا لا يحد إذا قذفه في العصر بقوله ثم أثبت أنه زنى في كفره وهو
المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسئلة قذف من زنت في كفرها فمقتضاه ثبوت الزنا في
حال كفرها أو ما لو قال قذفت وأنت أمية فلا يحتاج إلى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله) ما عت عن وفاء
وكذا الوما عت عن غيره أو فاء لا ولو لم تعد بغير (قوله) في حربه أي التي هي شرط الاحصان (قوله) وحدنا
شروع في محتز قوله أو في ملكه المحرم أبدا فان الحرمة في هذا الما كوراث مؤتة ومثل الحاضر الظاهر منها
والصائمه تصوم فرض ومثل الامه المحسوبة الامه المروجة والمشتراة شرعا فاسدا لان الشراء الفاسد وجوب المثل
بختلاف المتسكوحة نكاحا فاسدا فان المثل لا يثبت فيه فلا يسقط احصائه بالوطه فيه فلا يحد قاذفه كافي الفتح
(قوله) ومسلم) بالجر وفي بعض النسخ ومسلم بالنصب فالاول عطف على لفظ واطئ والثاني على محله (قوله)
لثبوت ملكه فهن) أي في هذه المسائل ففي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك العين وحرمة المتعة فهن ليست
مؤتة بل مؤتة كالمثل فكان الوطه فيها حراما لغيره لاعتنه فلم يكن زنا لان الزنا ما كان بلامك (قوله) وفي
الاخره خلافا فهما) وأصله أن تزوج المحسوبة حكم العصة عنده وحكم البطلان عندهما غاية البيان (قوله)
مستأمن) بكسر الميم الثانية كما يأتي في باب (قوله) لانه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كامر (قوله)
بختلاف حد الزنا والسرقة) أي فلا يارزعه خلافا لابي يوسف (قوله) في حد الكل) أي اتفاقا (قوله) غاية أي
غاية البيان (قوله) لكن الخ) استدل على قوله أن الزنا حرمة باطلاقة شامل لما ذكره من فافهم (قوله) أيضا
أي كالمثل الزنا والسرقة لكن قسما أن المذهب أنه لا يحد (قوله) وفي السراجية الخ) بتقدير بقوله لا الخ) (قوله)
حد أي إذا لم يتقدم على ما مر بيانه في الباب السابق (قوله) لا أي لا يحد لان شهادتهم قاست على مسلم فلم يقبل
(قوله) على زناه) أي زنا المقدوف (قوله) لسقوط احصائه) لا يحد له كرهنا لان جواب المسئلة هو قول المصنف
حد المقدوف قال كلام في حد المقدوف لا في حد القاذف وقدمنا قريبا عن الفتح أن الزنا يتحقق من الكافر
ويقام عليه حد الجلد لا بالرحم ولا يسقط الحد بالاسلام وقدمه الشارع أيضا عند بيان شروط الاحصان ثم
هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف وإذا كان جواب المسئلة حد المقدوف يلزم منه سقوط الحد عن
القاذف فلم يكن التعليل خارجا عن المناسبة من كل وجه كيف والباب معقد وحد القاذف حدون المقدوف فافهم
(قوله) كامر) أي ظلم ما مر من كونه في أربعة محال (قوله) وقد حرق الجير الخ) أي في باب حد الزنا وذكره
هنا في الشريعة لانه البذائع والحاصل أن تعبير الدرر بالافعال لا يناسب قوله حد المقدوف وإنما يناسب

زنت في كفرها) لسقوط
الاحصان (أو) بقذف
(مكتوبات عن وفاء)
لاختلاف الصحابة في
حريته فأورث شبهة
(وحد قاذف واطئ)
عرسه حاضا وأمة
محسوبة ومكاتبه ومسلم
نكح محرمه في كفره)
لثبوت ملكه فهن وفي
الاخره خلافا فهما
(و) حد مستأمن قذف
مسلم) لانه التزم إيفاء
حقوق العباد (بختلاف
حد الزنا والسرقة)
لأنهما من حقوق الله
تعالى المحضة كحد الجير
وأما الذي في حد الكل
الاخره غاية لكن قدمنا
عن النبي تضع حده
بالسكرا أيضا وفي
السراجية إذا اعتقدوا
حرمة الجير كانوا كالسليين
وفيها لورق الذي أو
زنى فأسلم أن ثبت باقراره
أو بشهادة السليين
حدون بشهادة أهل
الزمة لا (أقر القاذف
بالقذف فان أقام أربعة
على زناه) ولو في كفره
لسقوط احصائه كامر
(أو أقر بالزنا) أو بعا
(كامر) عبارة الدرر
أو أقراره بالزنا فيكون
معهما وأقام بيته على
اقراره بالزنا وقد حرر

في الجبر أن البيعة على ذلك لا تعتبر أصلا ولا يعمل عليها لانه ان كان منكرا فقدر جرح فتلقوا البيعة وان كان مقرا

لوقال سقط الحد عن القاذف وهو الاول لان الباب معقوده لالحدا المقدوف قال في الفتح فان شهد رجلان أو رجل واحد أو ثلث على اقرار المقدوف بالزنا يدعى عن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لان الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فكأنما سمعنا اقرارا من اربعة وبجوه ما يذكره الشارح من غير باع المنطق فقوله لا تعتبر أصلا الخ أي بالنسبة الى الحد المقدوف **(قوله لا تسع مع الاقرار الا في سبع)** في واورث مقربين على الميت فتسع لتعدي أي تعدى الحكم بالدين الى باقي الورثة وفي مدعي عليه أقر بالوصية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فثبتت الوكالة بدفع الضرر وفي الاستحقاق اذا أقر المشتحق عليه لم يمكن من الرجوع على بآئنه وفيما لو خصم الأب بحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة فتسع البينة عليه بخلاف الوصي وأمين القاضي وفيما لو أقر الوارث للوصي وفيما لو أقر جده تبعتها من رجل فمن آخر فبرهن الاول على المورث تقبل وان كان مقرره اهـ ملخصا **(قوله حد المقدوف)** أي دون القاذف كاجلث وزل التصريح به لظهوره **(قوله بمحمد متقدم)** تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنا **(قوله وان عجز عن البينة للحال الخ)** أمالوا فام شاهد من بر كيا وشاهد واحد اودعي أن الثاني في المصرفة بحسبه ثلاثا لم للزكاة أو لاحضار آخر كما قدمناه أول الباب **(قوله الى قيام المجلس)** أي بمقدار قيام القاضي من مجلسه فتح **(قوله ولا يكفل الخ)** لان سب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر الحد للضرر والمقدوف بتأخير دفع العار عنه والى آخر المجلس قليل لا يضر وفي قول أبي يوسف آخر وهو قول محمد يكفل فلذا يحبس عندهما في دعوى الحد والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان أبو بكر الرازي يقول مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل فأما اذا سمعت نفسه به فلا بأس لان تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بنفسه انما يطلب بهذا القدر فتح **(قوله دري الحد الخ)** لان القاضي فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والحمل والادامه واذ الوصي شهادته تفي بحدته فثبت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط الحد عنهم وعن القاذف وكذا عن المقدوف لاشتراط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عجماء أو عبيدا أو محدومين في ذنوب أو كانوا ثلاثة فانهم يحدون للمقدوف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فهم أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت والظاهر أن القاذف يحد أيضا لان الشهود اذ احد أو مع أنهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحد القاذف بالاولى ولم أره صرحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا **(قوله يكتبي يحدوا حد الخ)** اذا فأن الحد وقع بعد الفعل المتكرر اذ لو حد لاول ثم قول الثاني يحد حدا آخر لثاني سواء كان قذفا أو زنا أو شر ما كما صرح به في الغرض وغيره بحر لكن استثنى ما اذا قذف المحدود نائبا للمقدوف الاول كما يأتي قريبا **(قوله ان يحد حنسا)** بأن زنا أو شرب أو قذف مرارا كثر وكذا السرقة بحر **(قوله كابتناه)** أي عند قوله اجتمع عليه أحناس مختلفة الخ **(قوله بكلمة)** مثل أنت زنا تنهر ومثله بالزنايين كما مر أول الباب **(قوله الاسوطا)** احتراز عما لو تم الحد ثم قذف رجلا آخر فانه يحد نائبا **(قوله في المجلس)** لم أر من صرح بمحترزه **(قوله ولا شئ للثاني للتدخل)** والاصل أنه متى بقي عليه من الحد الاول شئ قذف آخر قبل تمامه ضرب بقية الاول ولم يحد للثاني خوفا منه قلت وقيد ذلك في الضرر والنهر بما اذا حضر اجمعهما في المحيط والتبيين لوضرب الزنا والشرب بعض الحد فبرهن ثم روي أو شرب نائبا يحد حدا مستقلا ولو كان ذلك في القذف فان حضر الاول والثاني جميعا أو الاول كل الاول ولا شئ للثاني للتدخل وان حضر الثاني وحده يحد حدا مستقلا للثاني ويبطل الاول لعدم دعواه اهـ أي لعدم دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لانه بمنزلة العوايب اذ عاقلها مقام الحد ابتداء لا ابتلاء كذلك لا يكمل له الا بطله هذا ما ظهر في قنائل والحاصل أنه انما يكتبي بتكامل الحد الاول ان طلب المقدوف الاول وحده أو مع الثاني فلو طلب الثاني وحده حله حدا مستقلا كحد الزنا والشرب وبه علم أن شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن التدخل قد يكون بتدخل الثاني فيما بقي من الاول وقد يكون بتدخل ما بقي من الاول في الثاني وذلك فيما يجبه حدا مستقلا كاجلث أنفا ومر أيضا قيل هذا الباب في قول المصنف أقبح عليه

مطلب

لا تسع مع الاقرار الا في سبع

لا تسع مع الاقرار الا في سبع

سبع مذكورة في

الاشياء ليست هذه

منها فلذا غيّر المصنف

العبارة فتنبه (احد

المقدوف) يعني اذا لم

تكن الشهادة بمحمد

متقدم كما لا يخفى وان

عجز عن البينة للحال

(واستأجل لاحضار

شهود في المصير رجلا

الى قيام المجلس فان

عجزه د ولا يكفل

لذهب بطلبهم بل يحبس

ويقال ابعت انهم من

بمحضرهم ولو أقام أربعة

فما قاله كمال دري

الحد عن القاذف

والمقدوف والشهود

ملتقط (يكتفي بحد واحد

لجنايات يحد حنسا

بمختلف ما اختلف)

جنسها كابتناه وعم

الطلاق ما اذا احد

المقدوف ام تعدد بكلمة

أم كلمت في يوم أم أيام

طلب كلهم أم بعضهم

وما اذا حد للقذف الا

سوطا ثم قذف آخر في

المجلس قلناه يتم الاول ولا

شئ للثاني للتدخل

بعض الحد فهدرب وشرب ثانيا يستأنف فإظنه بعض المحسنين من التعارض بين ما مر وما هنا فهو خطأ ما علمت
من اختلاف الموضوع **(قوله وماذا نقذف الخ)** معطوف كسابقه على قوله ما إذا اتحد **(قوله ففتح)**
بالبناء للفاعل لأنه لازم لا يتعدى إلا بالهزة ط عن ابن السكيت **(قوله فان أخذنا الثاني)** أي طالبه في أثناء الحد
أو بعد تمامه ط **(قوله ثم قذفه)** أي قذف المقذوف أو لا بخلاف ما إذا قذف شخصا آخر بعده لا الأول فإنه
يحد للثاني كما قدمناه **(قوله لان المقصود الخ)** قال في البحر لا يخفى ما فيه فانه بالحد الأول لم يظهر كذبه في اخبار
مستقبل بل فيما أخبر به ما ساقبل الحد ولهذا قال في الفتح وصار كالقذف شخصاً غيره ثم قذفه بعين ذلك الزنا
بان قال أنا باق على نسبي إليه الزنا الذي نسبته إليه لا يحد ثانياً فكذا هذا أما لو قذفه برئاً آخر حده أم لكن في
الظهير ممن قذف أنسا ثم قذفه ثانياً لم يحد والأصل فيه ما روى أن أب بكر لما شهد على الغيرة بالزنا وجده
عمر لقصور العبد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد إن الغيرة زان فأراد عمر أن يحدّه ثانياً فسمع على
فرجع إلى قوله وصارت المسئلة أجماعاً اه فظهر أن المذهب إطلاق المسئلة كما ذكره الزيلعي اه مافي
البحر وتعمد في الزنا أي المذهب أنه شامل لما إذا قذفه بعين الزنا الأول أو برئاً آخر خلافاً لما قاله في الفتح قلت والذي
يظهر لي أن الصواب ما في الفتح وأنه إذا صرح بنسبته إلى زنا غير الأول يحد ثانياً كما لو قذف شخصاً آخر لم يظهر
كذبه في القذف الثاني بخلاف ما إذا حد ثم قذفه بالزنا الأول أو أطلق لجل الحلافة على الأول لان الحد ويد القذف
يكرر كلامه بعد القذف لأظهار صدقه فيما حد بسببه كما فعله أبو بكر فان قوله أشهد إن الغيرة زان لم يبرهنا
آخر وبه ظهر أن ما في الظهير لا ينافي ما في الفتح فلا يصلح الاستدراك به عليه **(قوله ومقاد الخ)** أي مقاد
ما مر عن ابن أبي من استئناف الحد ثانياً حيث اتحد المقذوف أنه لو تعدد يحد وقدنا التصريح به عن الفتح وغيره
فإذا قذف شخصاً بالزنا فحد ثم قال له بان الزانية قاله يحد ثانياً وإن كانت أم المقذوف ميتة وكان الطلبي
لان الثاني قذف لأمه وكذا يحد بالأولى لو كانت الأم حية فاصمته **(قوله أن التعزير يتعدا الخ)** جزمه مع
أن المصنف قال لم أر من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذي هو حق العبد كما يقبضه
التعليل وسياق تمام الكلام على ذلك عند قول المصنف في الباب الآتي وهو حق العبد **(قوله قلنا)** أي في
وجه الاستحسان بإبادة الفارق وهو أن حد الزنا والشرب ليس له مطالب مخصوص فكان استيفاء القاضى
ابتداءً والقاضى مندوب أى ما مور بالدرء أي درء الحد المستتر عليه كما مر في الشاهد للغير وهو حد بث من رأى
عوره فسترها كان كن أحيا موروثة فإذا أعرض القاضى عما ندب إليه وأراد استيفاء الحققة تهمه بذلك لم يجزه
استيفاءً وبخلاف حد القذف والقود فان له مطالباً وهو المقذوف ولى المقتول حتى قيل إن إقامة التعزير
لصاحبه كالقصاص كما نقله في المجتبى فلم وجد من القاضى تهمه فيه فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى
لأن القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل للتمكين كما مر قيل باب الشهادة على الزنا هذا ما ظهر لي في تقرير
هذا المحل فتأمل والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

لما ذكر الزواج المقدرة شرع في غير المقدرة وأخرها نصفها وألحقها بالحد ومع أن منه ما هو محض حق العبد
لما أنه عقوبة وعامة في النهر **(قوله هولة التأديب مطلقاً)** أي يضرب وغيره دون الحد أو كثرته ويطلق
على التخفيف والتعظيم ومنه تعزير وموتور وفهوم أسماء الأنداد **(قوله غلط)** لان هذا وضع شرعي لا لقوى
إن لم يعرف الأمن جهة الشرع فكيف نسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره
بالضرب ومنه سمي ضرب مادون الحد تعزيراً فأشار إلى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة القوية
بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كلفظ الصلاة والركعة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى
القوى فيها وزيادة وهذا مدققة مهمة تفتن لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير
ذلك كثيراً وهو غلط يتعين التفتن له اه شهر عن ابن حجر المكي وأجيب بأنه لم يلزمه إلا لفظ التعزير فقط بل
بذكر المنقولات الشرعية والأصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية تكثيراً للألفاظ وفيه نظر لان كتابه موضوع

وما إذا قذف ففتح
قذف آخر حد
حد العبد فان أخذه
الثاني كسلكه ثمانون
لوقوع الاربعين لهما
فتح وفي سرقه الزيلعي
قذفه فحد ثم قذفه لم يحد
ثانياً لان المقصود وهو
أظهار كذبه ودفع العار
حصل بالأول اه ومقاده
أنه لو قال له بان الزانية
وأمه ميتة فاصمته حد
ثانياً كما لا يخفى وأما
تقصيد الحدان التعزير
يتعدى بتعدا القاطلة لأنه
حق العبد **(فرع)** عاب
القاضى وجلازنى أو
شرب لم يحد استحساناً
وعن محمد بنه قياساً على
حد القذف والقود قلنا
الاستيفاء للقاضى وهو
مندوب للدرء بالغير
فلحقه التهمة حواسي
السعدية

(باب التعزير)

(هو) لغة التأديب
مطلقاً وقول القاموس
أنه يطلق على ضرب
دون الحد غلط شرعاً

ليسان المعاني القوية فثبت ذكر غيرها كان عليه التنبيه عليه لتلايوقع التاخر في الاستنباط **(قوله)** تأديب
 دون الحد الفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقدر والتعزير موقوف إلى رأى الامام وأن الحد يندرج
 بالنسبة والتعزير يجب معها وأن الحد لا يجب على الصبي والتعزير شرع عليه والرابع أن الحد يطلق على
 الذى والتعزير يسمى عقوبة له لان التعزير شرع للتعزير تأخرية و زاد بعض المتأخرين أن الحد مختص
 بالامام والتعزير بفعله الزوج والمولى وكل من رأى أحدا يباشر العصية وأن الرجوع يعمل في الحد لا في
 التعزير وأنه يحبس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لا في التعزير وأن الحد لا يجوز الشفاعة فيه
 وأنه لا يجوز للامام تركه أو أن قد يسقط بالتقدم بخلاف التعزير ففي عشرة قلت وسيجي غيرها عند قوله وهو
 حق العبد **(قوله)** أكثره تسعة وثلاثون سوطا الحديث من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق
 أربعون فنقص عنه سوطا وأبو يوسف اعتبر أقل حدوا لاسرار لان الاصل الحرية فنقص سوطا في رواية عنه
 وظاهر الرواية عنه تنقيص خمسة كما روى عن علي ويجب تقليد الصحابي فيما لا يندرك بالرأى لكنه غير يبين
 على وعامة في الفتح وفي الحاوى القدسي قال أبو يوسف أكثره في العبد تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر خمسة
 وسعون سوطا وبه أخذ اه فلعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحر قلت يحتمل أن قوله وبه تأخذ جميع الرواية
 الثانية عن أبي يوسف على الرواية الاولى لتكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه ولا يزم من هذا جميع قوله على
 قولهما الذي علمه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تجميعه عن الأئمة وإنما يقول السائر على ما في البحر
 وعن أبي يوسف أنه يقرب كل جنس إلى جنسه فقرب اللبس والقبلة من حد الزنا وقذف غير المحصن أو المحصن
 بغير الزنا من حد القذف صرنا لكل نوع إلى نوعه وعنه أنه يعتبر على قدر عظم الجرم وصغره زبلى **(قوله)**
 وأقله ثلاثة أى أقل التعزير ثلاث جلسات وهكذا ذكره القدوري فكانه يرى أن مادونه لا يقع به الزجر
 وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود وبه سيكون موقفا
 الذي رأى القاضي بغيره فذكر ما رأى المصلحة فيه على ما بينا تفاصلا وعليه مشا بختار جهنم الله تعالى زبلى
 ونحوه الهداية قال في الفتح ولو رأى أنه يزجر بسوط واحد كفتي به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى
 الاول أنه يكمل له ثلاثة لأنه حيث وجب التعزير بالضرب فأقل ما يزم أقله اثنيس وراى الأقل شئ ثم يقتضى
 أنه لو رأى أنه اغنيا يزجر بعشرين كانت أقل ما يجب فلا يجوز نقصه عنها فالو رأى أنه لا يزجر بأقل من تسعة
 وثلاثين صار أكثره أقل الواجب وتبقى قائمة تقدر الأكثرها أنه لو رأى أنه لا يزجر إلا بأكثره ينقص
 عليها ويسعد ذلك الأكثر نوع آخر وهو الحبس مثلا **(قوله)** لو بالضرب يعنى أن تقدير التعزير بما
 ذكر انما هو فيما لو رأى القاضي تعزير بالضرب فليس له الزيادة على الأكثر فلا شاق ما يأتي من أن التعزير
 ليس فيه تقدير بل هو موقوف إلى رأى القاضي لان المراد تقو يض أو اوعه من ضرب ونحوه كما يأتي
(قوله) على أربع مراتب تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعامة بالاعلام بأن يقول له القاضي
 بلغني أنك تفعل كذا فنزجره وتعزير الأشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجر إلى باب القاضي والخصومة
 في ذلك وتعزير الأوساط وهم السوقية بالجر والحبس وتعزير الاخصاء بهذا كله بالضرب اه ومثله في الفتح
 عن الشافعي والزم يلحق عن النهاية وبأى الكلام عليه والداهقين جمع دهقان بكسر الهمزة وقدمه وهو معرب
 يطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح **(قوله)** وكله معنى الخ أى كل ما ذكر من المراتب
 الأربعة ولا يصح أن يرجع إلى ما في المتن أيضا لان ما ذكره من التقدير لا يفرق فيه بين القول بالتقويض
 وعدمه كما عرفت فافهم ثم ان ما ذكر من أنه يخالف القول بالتقويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره
 أنه ليس مقفوضا إلى رأى القاضي وأنه ليس له التعزير بغير المناسب مستحقة وظاهر الاول أى القول بالتقويض
 أن ذلك اه قلت وفيه كلام يذكره ريبا **(قوله)** فإن من كان الخ مسند كما يوبده ريبا **(قوله)** ولا يفرق
 بالضرب فيه بل يضرب في موضع واحد لا به جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث التفرقة
 أيضا فثبت المقصود من التزجر **(قوله)** وقيل يفرق ذكره محقق حدود الاصل والاول ذكره في أشربة
 الاصل **(قوله)** ووفق الخ فليس في المسئلة وإيتان بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق

تأديب دون الحد
 أكثره تسعة وثلاثون
 سوطا وأقله ثلاثة لو
 بالضرب وجعله في الدرد
 على أربع مراتب
 وكله مبنى على عدم
 تقويضه للحاكم مع
 أمهال البيت على إطلاقها
 فان من كان من أشراف
 الأشراف لو ضرب
 غيره فادماه لا يكتفى
 تعزيره بالاعلام وأرى
 أنه بالضرب صواب ولا
 يفرق الضرب فيه
 وقيل يفرق ووفق بأنه

مذكور في شروح الهداية والكنز **(قوله والالا)** أي أن لم يبلغ الاكثر بل كان بالادنى كثرات ونحوه لانه لا يفسد العضو كما في الفخ وبه علم أن المراد بالاقصى الاكثرا وما قاربه مما يخشى من جمعه على عضوا واحدا فساد فافهم قال الزيلعي وبتى المواضع التي تتفق في الحدود أي كالرأس والمذاكير **(قوله ويكون)** أي التعزير به أي بالضرب بالخ أو ليس مراده محصر أنواعه فيما ذكر كما يستدكره آخر الباب **(قوله والصفع)** هو أن يسطر الرجل كفه فيضرب بها فاقف الانسان أو يدينه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس بصفع بل يقال ضربه بجميع كفه مصباح **(قوله)** فيصان عنه أهل القبلة وإنما يكون لاهل الذمعة عند أخلاجه منهم **(قوله لا بأخذ مال في المذهب)** قال في الفخ وعن أبي يوسف يجوز التعزير بالسلطان بأخذ المال وعنده ما وباق الأئمة لا يجوز اه ومثله في المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن أبي يوسف قال في الشر نبالية ولا يفتي بهذا لمافهم من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فما كونه اه ومثله في شرح الوهبانية عن ابن وهبان **(قوله وفيه الخ)** أي في الصبر حيث قال وأما في البرازية أن معنى التعزير بأخذ المال على القول به اسناد نبوي من ماله عنه مذهب جزم بعد الحالم اليه لأن بأخذ مالاً لنفسه أو لبيت المال كما تبهره الظلة إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد غير سبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية الأخذ وأرى أن يأخذها فمكها فان أيس من تو به يصرفه إلى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ المال وسند كرا شارح في الكفالة عن الطرسوسى أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال لا يجوز لأحد الاموال بيت المال أي اذا كان ردها لبيت المال **(قوله والتعزير ليس فيه تقدير)** أي ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به والصفع الخ قال في الفخ وعما ذكرنا من تقديره كثر يعرف ما ذكر من أنه ليس في التعزير شيء مقدر بل مفقوض إلى رأى الامام أي من أنواعه فانه يكون بالضرب وبغيره ما اذا اقتضى ربه بالضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين اه قلت نعم له الزيادة من نوع آخر بان يضرب إلى الضرب بالحس كما يذكره المصنف وذلك يختلف باختلاف الجنابة والباطل قال الزيلعي وأيس في التعزير شيء مقدر وإنما هو مفقوض إلى رأى الامام على ما تقتضى جنابته فان العقوبة فيه تختلف باختلاف الجنابة فبني أن يبلغ غاية التعزير في الكبرة كما اذا أصاب من الاجنبية كل محرم سوى الجماع أو جمع السارق المتاع في الدار ولم يخرجوه وكذا ينظر في أحوالهم فان من الناس من يزوج باليسير ومنهم من لا يزوج الا بالكثير وذكر في النهاية التعزير على مراتب إلى آخر ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارة أنه أن قوله وذكر في النهاية الخ بيان لقوله وكذا ينظر في أحوالهم الخ أي أن أحوال الناس على أربع مراتب فلا يكون مافي النهاية والدرر مخالفا للقول بالفقوض وحينئذ فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهي أشرف الاشراف من كان ذا مروه وصدرت منه الصغيرة على سبيل الزه والندوة قلنا قالوا تعزيره بالاعلام لانه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل ازجاءه بهذا القدر من التعزير فلا ينافي أنه على قدر الجنابة أيضا حتى لو كان من الاشراف لكنه تعدى طوره ففعل الواطاة أو وجد مع الفسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام فيما يظهر من روجه عن المروءة لأن المراجع كما في الفخ وغيره الدين والصلاح وسباني آخر الباب أنه لو تكرم منه الفعل ضرب التعزير فلهذا صرح في أنه لا تكرار لم يبق ذا مروه وهذاهم أو بدلا فقدمه عن التهمين أنه لو ضرب غيره فادب لا يكتفى بتعزيره بالاعلام الخ ثم رأيت في الشر نبالية عين ما بحثه حيث قال ولا يخفى أن هذا أي الاكتفاء بتعزيره بالاعلام إنما هو مع ملاحظة السبب فلا بد أن لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما اذا أصاب من أجنبي غير الجماع اه فهذا صريح في أن من كان من الاشراف يعزى قدر جنابته وأنه لا يكتفى فيه بالاعلام اذا كانت جنابته فاحشة تسقط به مروه فقد ثبت مما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للقول بقوله فضله القاضي وأن الجناب حال الجنابة والباطل خلافا لما فهمه في البحر كما قدمناه فانغم هذا التعزير المفرد **(قوله وعليه مشاغبنا)** فليس عبارة الزيلعي عند قوله وأقله ثلاثة **(قوله ويكون التعزير بالقتل)** رأيت في الصارم المسلول لفظ أن

ان بلغ أقصاه يفرق والا لا شرح وبه سابق (ويكون به) بالحس (والصفع) على العتق (وفرك) الاذن وبالصلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عوس وبستم غير القذف مجتبى وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لأنه من أعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلة (لا بأخذ مال في المذهب) بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه أن يحكمه مذهب جزم ثم يعيده فان أيس من تو به يصرفه إلى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ (و) التعزير (ليس) فيه تقدير بل هو مفقوض إلى رأى القاضي وعليه مشاغبنا زيلعي لان المقصود منه الزجر وأحوال الناس فيه مختلفة بحر (ويكون) التعزير (بالقتل) كن

مطلبه

في التعزير بأخذ المال

مطلبه

يكون التعزير بالقتل

وجدر جلا مع امرأة

لا تخلصه ولو كرهما

فلها قتله ودمه هدر

وكذا الغلام وهانسة

(ان كان يعلم أنه

لا ينزجر بصباح وضرب

عمادون السلاح والام

بان علم أنه ينزجر بما

ذكر (لا) يكون بالقتل

(وان كانت المرأة

مطوعة قتلها) كذا

عزاه الزبي الهندي

ثم قال (و) في منة المفتي

(لو كان مع امرأته

وهو يزني بها) ومع

محرمه وهما مطوعان

قتلها مجعاً) اه وأقره

في الدر وقال في النحر

ومفاده الضرب بين

الاجنبية والزوجة

والحرم فع الاجنبية

لا يحل القتل الا بالشرط

الذي كور من عدم الانزاح

المزبور وغيره يحل

(مطلقاً) اه ورده في

التبرع في السبازية

وغيرها من التسوية بين

الاجنبية وغيره يدل

عليه تشكيك الهندي

للزوجة نعم ما في المنية

مطلق فيحمل على القيد

لنبتق كلامهم ولذا

جزم في الوهبانية بالشرط

الذي كور مطلقا وهو

الحق بلا شرط احصان

لا له ليس من الحد بل

من الامر بالمعروف وفي

الجبتي الاصل أن كل

شخص رأى سبيلاً يرنى

ان من اصول الحنفية ان ما لا يقتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل والجماع في غير القبل اذا تكرر فلا مأم أن يقتل
فعله وكذلك أنه بن يزني الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحلمون ما جاء من النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحها من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله أنه
أن يزجر بالقتل في الجرائم التي تعظم بالتكرار وشرع القتل في جندسها ولهذا أفتى أكثرهم بمقتل من أكثر
من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وان أسلم بعد أخذ وقالوا يقتل سياسة اه وسأني تمام في
فصل الجزية أن شاء الله تعالى ومن ذلك ما سجد كره المصنف من أن الامام قتل السارق سياسة أي ان تكرر
منه وسأني أيضاً قيل كتاب الجهاد أن من تكرر الحق منه في المصير قتل به سياسة تسليعه بالفساد وكل من
كان كذلك يدفع شره بالقتل وسأني أيضاً في باب الرد أن السارق والزاني إذا أخفق في توبته ثم تاب
لم يقتل توبته ويقتل ولو أخذ بعدها قبلت وأن الخائف لا توبة له وتقدم كيفية تعزير الرابطة بالقتل (قوله مع
امرأة) ظاهره أن المراد الخلوة بها وان لم يرمه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتي عن منة المفتي كما تعرفه فافهم
(قوله فلها قتله) أي أن لم يحكمها التخلص منه بصباح أو ضرب أو الا لم تكن مكروهة فالشرط الآتي معتزها
أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونصه ولو استكره رجل امرأته لقتله وكذا الغلام فان
قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه بالقتل اه فافهم (قوله ان كان يعلم) شرط للقتل الذي تضمنه قوله كن
وجدر جلا (قوله ومفاده الخ) وفق بين العبارتين حيث اشترط في الاولى العلم بالانزجر بغير القتل ولم
يشترط في الثانية فوفق بحمل الاولى على الاجنبية والثانية على غيرها وهانسة على المراد بقوله في الاولى
مع امرأته أي يزني بها وبأى الكلام عليه (قوله مطلقاً) زاد المصنف على عبارة المنية متاعاً لنفسه صاحب
البحر (قوله عفا في السبازية وغيرها) أي كالخاتمة فقها ولو رأى جلا يزني بامرأته أو امرأته آخر وهو محسن
فصاحبه فله ضرب ولم يتنع عن الزنا حله قتله ولا قصاص عليه اه (قوله فيحمل على القيد) أي يحمل قول
المنية قتلها مجعاً على ما اذا علم عدم الانزاج بصباح أو ضرب قلت وقد ظهر في التوفيق وجه آخر وهو أن
الشرط المذكور انما هو فيما اذا وجد جلا مع امرأة لا تحل له قبل أن يزني بها فهذا لا يحل قتله اذا علم أنه
ينزجر بغير القتل سواء كانت اجنبية عن الواجد أو زوجته أو محرماً منه اما اذا وجد يزني بها فله قتله مطلقاً
والنافذ في المنية بقوله وهو يزني وأطلق قوله قتلها مجعاً على قول الحاشية الذي قدمناه أنفاً قصاصه غير قيد
ويدل عليه أيضاً عبارة المجتبى الآتية ثم رأيت في جنائيات الحادى الزاهدى ما يؤيد به أيضاً حيث قال رجل رأى
رجلاً مع امرأته يزني بها أو يقبلها أو يضمها الى نفسه وهي مطوعة فقتله أو قتلها لاضمان عليه ولا يحرم من
مراثيها ان يئمه بالدينه أو بالاقرار ولو رأى رجلاً مع امرأته في مفازة خالصة أو رآه مع محارمه هكذا ولم يرمه الزنا
ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلها وقال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل أي الزنا ودواعيه ومثله في خزانة
القوانين اه وفي سرة البرازية لوراء في منزله رجلاً مع أهله أو جاره فيجرحه وناف ان أخذه ان يفكره فهو في
سقمين قتله ولو كانت مطوعة له قتلها فها نص يرجع في أن الفرق من حيث رة الزنا وعدمها تأمل (قوله
مطلقاً) أي بلا فرق بين اجنبية وغيرها (قوله وهو الخ) مفهوماً أن مقابله بالطل ولم يظهر من كلامهما بعضى
بطلانه بل ما نقله بعدم عن المجتبى ضد صحته وقد علمت بما قررناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الامر
المعروف لأن الحد فلا يقتضى اشتراط العلم بعدم الانزاج تأمل (قوله بلا شرط احصان الخ) رد على ما في
الخاصة من قوله وهو محسن كما قدمناه وجرم به الطرسوسى قال في النهر ورد ما في وهان باه ليس من الحد بل
من الامر بالمعروف والتمس عن المنكر وهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقاً في ذاته فلا معنى
لاشتراط الاحصان فيه وبدا أطلقه البرازى اه قلت ويدل عليه أن الحد لا يله الا الامام (قوله وفي المجتبى
الخ) عزاه بعضهم أيضاً الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله أنه محل ديانة لا قضاء فلا يصدق الفتاوى
الابنية والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيره ان لم يكن لصاحب الدار
بنية فان لم يكن المقتول معروفاً بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصاً وان كان متهماً به فكذلك قياساً وفي

الاستحسان تحب الدينة في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال اوردت شبهة في القصاص لافي المال **(قوله وعلى هذا القصاص الخ)** هو من تمت عبارة المجتبي وآقره في البحر والنهر ولذا مشى عليه المصنف **(قوله المكار)** أي الأخذ علانية بطريق النية والقهر قال في الصباح كابر تمكارت غلبته مغالبة **(قوله وقطاع الطريق)** أي انا كان مسافرا و رأى قاطع طريق له قتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخليص الناس من شره وانهما كيف يبعد **(قوله وجميع الكبار)** أي أهلها والظاهر أن المراد بها المتعدى ضررها الى الغير فتكون قوله والأعونة والسعاة عطف بنفسه وأعطى خاص على عام فيشمل كل من كان من أهل القصاد كالمسافر وقاطع الطريق والاص والوطى والخساق ونحوهم ممن عم ضرره ولا يجر بغير القتل **(قوله والأعونة)** كله جمع، عين أو عوان بعناه والمراد به الساعي الى الحكم بالافساد عطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة أحكام السياسي عن جمع التسفي سئل شيخ الاسلام عن قتل الأعونة والطلعة والسعاة قال ألبم الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدوا في الارض بالسعاة فقتل انهم يستنون عن ذلك في أيام الفترة ويحتفون قال ذلك امتناع ضررهم ولو ردوا العاد والمناهة عنه كما شاهد قال وسألنا الشيخ أباشعاع عنه فقال يباح قتله ويناب قاتله اه **(قوله وأقوى الناصحي الخ)** لعل الوجوب بالنظر للامام ونباه والاحاطة بالنظر لغيرهم ط **(قوله ويكون بالنفي عن البلد)** ومنهما من نفي الزاني البكر ونفي عررضي الله عنه نصير من حجاج لافتنان النسبة يحمله وفي النهر عن شرح البخاري لعيني أن من أدى الناس ينفي عن البلد **(قوله وبالهجوم الخ)** من باب فقد الدخول على غيلة بنه قال في أحكام السياسة وفي المنتقى واذا جمع في داره صوت المزمار يدخل عليه لأهلا أسمع الصوت فقد أسقط حرمة داره وفي حدود البرازية ونعصب التهاة وحناة الدراية ذكر الصدر الشهد عن أصحابنا أنه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وألوان الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وهم عررضي الله عنه على نائحه في منزلها وضر بها بالدر حتى سقط خمارها فقتل له فيه فقال لأحرمة لها بعد اشتغالها بالحرم والعقبات بالامام وروى أن الفقيه بابكر البليخي خرج الى الرستاق وكانت الساع على شط النهر كاشفات الرؤس والذراع فقتل له كيف غابت هذا فقال لأحرمة لهن انما الشك في اعماهن كانت من حر سبات وهكذا في جنبايات جميع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الواقعات الحسامة وبقدم بلاد العزل على مظهر الفسق بداره فان كفها والاحيسه الامام وأدبه أسوطا وأزجعه من داره اذا الكل يصلح تميز براوعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصفار الزاهدي الامر بتفريق بيدار الفاسق **(قوله وان ملجوها)** أي تكسر وان قال أصحابنا نلقي فيها المملاجل لتخليها وفي كراهية البرازية قال في العيون وفتاوى التسفي انه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفي بالقاع الخ وكذا من أراق خورا أهل الذمة وكسر دنانها وشوقا قها ان كانوا الظهور وهابن المسلمين لا يضمن الرق مسلم في منزله دن من خير يربدا تخذنا يضمن الانا كان اماما يرى ذلك لانه يختلف فيه وفي المسلم ضمن الرق مسلم في منزله دن من خير يربدا تخذنا خلا يضمن الدين عند الثاني وان لم يرد الاتحاد لا يضمن عند الثاني وذكر ان الحصاص أن الكسر لو باذن الامام لا يضمن والا يضمن وأمسله فين كسر برطالمسلم والفتوى على قولهما في عدم الضمان اه **(قوله ولم يقتل احراق بيته)** تقدم قتله عن عرق في بيت الخمار والراد أنه لم ينقل عن علما ثالك من ماهر عن الصفار بقوله **(قوله ويقمه الخ)** أي التعزير الواجب حق الله تعالى لانه من باب زلة الشكر والشارع وكل رأ أحد ذلك حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده وان لم يستطع فليسلمه الحديث بخلاف الحدود لم يثبت توليتها الا للولاة وبخلاف التعزير الذي يجب حق العبد بالقذف ونحوه فانه توقعه على الدعوى لا يثبت الا لالحاكم الا أن يحكم فيه اه فتح **(قوله فنية)** هذا العزير وقوله حال مباشر المعصية وأما قوله يقمه كل مسلم فقد صرح به في الفتع وغيره **(قوله وأما بعد الخ)** تصریح بالمفهوم قال في الفقيه لانه لو عز رحال كونه مشغولا بالفاشحة فله ذلك لانه نهي عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعل الفراع ليس بنهي لان النهي عما مضى لا يتصور فيتمحض تعزيرا وذلك الى الامام اه وذ كرسيله أن للعنسي أن يعزير العزير ان عزير

أن يجل له قتله وانما يمنع خسوفا من أن لا يصدق أنه زنى (وعلى هذا) القصاص (المكار) بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الطلبة بأدنى شيء فنية) وجميع الكبار والأعونة والسعاة يباح قتل الكل ويناب قاتله من انتهى وأقوى الناصحي بوجوب قتل كل مؤذني شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالأخراج من الدار وبهدمها وكسر دنان الخمر وان ملجوها ولم يقتل احراق بيته (ويقمه كل مسلم حال مباشرة المعصية) فنية (و) أما (يعلمه) فلا يلزم ذلك لغرض الحاكم والزواج والمسوق كما مضى * (فريع) * من عليه التعزير لو قال لرحل أقمه على التعزير ففعله ثم رفيع لحاكم فانه يحسب به فنية وآقره المصنف ومنه في دعوى

غيره بغير حق وضربه
المضروب) ايضا (يعزبان)
كلو تشا بين
يدى القاضى ولم يشكافا
كاسر (ويسد انا قامة
التعزير بالبدى) لانه
أظم قنية وفي مجمع
القضاوى جاز المجازاة
بمثله في غير موضع حد
للاذن به وليس انصر
بعطله فاولئك ما
عليهم من سبيل والعفو
أفضل فن عفا وأصلح
فأجره على الله (وصح
جسه) ولو في بيته بان
منعه من الخروج منه
نهر (مع ضربه) اذا
احتج زيادة تأديب
(وضربه أشد) لانه
خفف عندا فلا يخفف
وصفا (ثم حدد الزنا)
لثبوت بالكتاب (ثم حدد
الشرب) لثبوت ما جاع
العصاة لا بالقصاص لانه
لا يحرق في الحدود (ثم
القتل) لضعف سببه
باحتمال صدق القاذف
(وعز وكل من تك
منكر أو مؤذى مسلم بغير
حق بقول أو فعل) الا اذا
كان الكذب ظاهرا
كما كبح بحر (ولو بغير
العين) أو إشارة الدلالة
غيبه كما يأتي في الخطر
فرتبه من تكبح بحر وكل

بعد الفراغ منها (قوله لكن في الفتح الخ) وعليه فاني القنية محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى أو حقا للعبد
وحكم فيه (قوله لا يشبه الامام) وقيل لصاحب الحق كالقصاص وجه الاول ان صاحب الحق قد يسرف
فيه غلظا بخلاف القصاص لانه مقدر كما في الصرع المحتج (قوله ولم يشكافا) عطف على يعزبان وفيه إشارة
الى الجواب عما يتوهم من اطلاق قول مجمع الفتاوى الا في جاز المجازاة مثله الخ والجواب أن ذلك فيما يخص
حقا لها أو ما مكن فيه التساوى كما قاله لا بحيث فقال بل أنت بخلاف الضرب فانه يتفاوت ويختلف
التسام عند القاضى فان فيه هتلك مجلس الشرع كما في الباب السابق وقد متناهما (قوله جاز المجازاة مثله)
فيه إشارة الى اشتراط امكان التساوى وتخص كونه حقا لهما كما قلنا اذ يدون ذلك لا سيما (قوله اذا احتج
زيادة تأديب) وذلك بان يرى أن أكثر الضرب في التعزير وهو تسعة وثلاثون لا ينزجر بها وهو في شك
من انزاجها بها يضرب اليه الحبس لان الحبس صلح تعزيرا بانقر اذ محتمل لو أي أن لا يضربه ويحبسه بما عاقبه
فعل فتح قال ط وضع القيد في السفهاء والعدا وأهل الاقسا حوى عن المتاح (قوله وضربه أشد) أي
أشد من ضرب حد الزنا يؤخذ من التعليل أن هذا فعما اذ عزر بمادون أكثره والا تسعة وثلاثون من أشد
الضرب فوق ثمانين حقا فضلا عن أربعين مع نقص واحد مع الاشدية فيفوت المعنى الذي لاجله نقص كذا
قاله الشيخ فاسم من قتلوا بغيره بلسان لا واطلاق الاشدية شامل لقوته وجميعه وعضوا وحدا فلا يفرق الضرب
فيه وقدم الكلام فيه أول الباب وأشار الى أنه مجرد من ثلثه كما في غاية البيان وبخلافه ما في الخاتمة بضر
التعزير بغيره بلسانه ويزع القرو والحشوى لا يندف التعزير اه والظاهر الاول لتصرع الملبوط به بحر
وقدم معنى المذبذب حد الزنا (قوله فلا يخفف وصفا) أي لا يؤدى الى فوات المقصود بحر أي الانذار (قوله ثم
حدد الزنا) بالرفع لحذف الخفاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا (قوله لا بالقصاص) روى على
صدور الشرع كانه عليه ان كال في هامش الايضاح (قوله لضعف سببه) أي فسببه محتمل وسبب حد
الشرب يتبين به وهو الشرب والمراد أن الشرب يتبين السببية للحد لا يتبين الثبوت لانه بالينة أو الاقرار
وهو الامتحان البقن بحر وهو ما أخذ من الفتح تأمل (قوله وعز وكل من تكبح بحر الخ) هذا هو الاصل في
وجوب التعزير كما في الصرع شرح الطحاوى وظاهره أن الحد حصرا أسباب التعزير فيما ذكره كرم أنه قد
يكون بدون معصية كتعزير الصبي والمهم كما يأتي وكفى من خفف منه فتنه بحاله مثلا كما مر في عمر رضى
الله تعالى عنه نصبر بن حجاج وذ كرفي البحر أن الحاصل وجوبه باجاء الامه لكل من تكبح معصية ليس فيها
حد مقدر كنظر بحر ومن بحر ومخول بحر موقر كل ر باظهار اه قلت وهذه الكلية غير متعكسة لانه قد
يكون في معصية فما حد كزنا غير المحصن فانه يحد حد والامام نفسه سياسة وتعزير كما مر في بابيه وروى أحد
أن النجاشي الشافعي حى به الى على رضى الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان فصر به ثمانين ثم ضربه من
القدسرين لكن ذكر في الفتح أنه ضربه العشرين فوق الثمانين لظفر في رمضان كما حفر وايد أخرى
قاله ضربه ثمانين العشرين بجر اذ على الله واطلار في رمضان اذ التعزير فيمن جهة أخرى غير جهة الحد
(قوله الا اذا) كان الكذب ظاهرا الخ سبأ في الكلام فيه (قوله لانه غيبه) ظاهرا زوم التعزير وروا لم يعلم
صاحب الحق لكن مر عن الفتح أن ما يجب حقا للعبد يتوقف على الدعوى (قوله وكل من تكبح معصية)
لعله ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليقيد المراد بالكلام لا اذ فيه قال في الفتح ويعز من شهد شرب الشاربين
والمتهمون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه كوة خمر والمطفر في رمضان يعز وحبس وكذا المسلم
يسمع الخمر ويا كل الرابا المعنى والحنث والناتجة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو بهنهم بالقتل والبرقة
يحبس ويختلف السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل أحنية أو عاتقها أو وسهاشدها (قوله فيعز بترشم
وله) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احصان القذف طو حاصله
أن من لم يحد فادفه لعدم احصائه يعز رقادفه فلا يترشم من سقوط الحد لعدم احصان سقوط التعزير

من تكبح معصية لاحد فيها (التعزير أشباه) فيعز (بشتم ولده وقذفه) (بقتل ماله) (ولو لم يولد) (وكذا بقتل كافر) وكل من ليس بمحصن

(قوله) وبلغ به غايته) أي تسعة وثلاثين سوطا وهذا معطوف على قوله فعزز ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم
ولده وليس كذلك (قوله) محرر ما غير جاع) الذي في القبح والبحر وغيرهما كل محرم غير جاع ومفاده أنه لا يبلغ
الغاية بمجرد نسأ وتقبل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله) وفيما عداها) أي ما عدا هذه المواضع
الثلاث لا يبلغ غايته التعزير واقتصر عليها اتباعا للبحر وزاد بعضهم غيرهما بما في الدرر قبل تارك الصلاة يضرب
حتى يسيل منه الدم وفي الحجة لو ادعى الإمام أنه كان محسوبا لا يصدق لأنه يضرب ضربا يندبدا اهـ أي لا يلزم
القوم إعادة الصلاة وفي الخاتمة من وطئ غلاما يعزرا أشد التعزير وفي التاتر خاتمة أن المرأة إذا ارتدت فنجرت على
الاسلام وتضرب خمسة وسبعين اهـ أي على قول أبي يوسف أن أكثر ذلك أماغلى قوله ما كافا كثره تسعة
وثلاثون (قوله) أي يستتم) الحلاق القلف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية بحجر (قوله) مسلم ما) أي سواء كان
عدلا أو مستورا وسأ في أن الذي كالسليم (قوله) وأعلم القاضي بفسقه) هذا ما يذكركه في القبح يذكركه في التبر
عن الخاتمة ولعله مبنى على القول المرجوح من أن لقاضي أن يقضي بعله تأمل (قوله) بلا بيان سببه) مثل أنه
فاسق وهذا تفسير لقوله مجرد أو احترز به عما لو بين سببا شرعيا كتقبيل أجنبية كاذ كره بعد قات وهذا
مخالف لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح مجرد عن إثبات حقه تعالى أول العبد
مثل أن يشهدوا على شهود المدعى بأنهم فسقة أو زناة أو كألة بالأوشر به الجرا على إقرارهم أنهم شهدوا
زور وتقبل وشهدوا على الجرح المركب مثل أنهم زنا ووصفوا الزنا أوشر بالأوشر وقوامي كذا ولم
يتفاد العهد أو في صالحتهم كذا من المال على أن لا يشهدوا على بالباطل وأطلب رد المال منهم في هذا أثبت
حق الله تعالى وهو الحد أو إثبات حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لأنه ليس فيه إثبات فصل خاص موجب
للتعديل غايته أن عاتدهم فعل الزنا ونحوه فهو جرح مجرد وقد قال في القنية هناك الشهادة على الجرح المجرد
لا تصح بل تصح إذا ثبت فسقه في ضمن ما تصح فيه المصومة كجرح الشهود اهـ فهذا يفيد أن ما بين سببه
كتقبيل أجنبية مثلا جرح مجرد لأنه ليس في ضمن ما تصح فيه المصومة ولهذا أورد المصنف وغيره هناك
أن إقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى وأجاب بان الظاهر أن مرادهم بحقه تعالى
الحد لا التعزير بل أنه يسقط بالتوبة فليس في وسع القاضي إلزامه به بخلاف أخذ فاه لا يسقط بها قلت والتصديق
أنه يفرق بين البايين بان المراد المجرد هناك ما بين سببه وغير المجرد ما بين سببه سبب موجب لحق الله تعالى من حد أو
تعزير أو لحق العبد والمراد بالبحر في باب الشهادة ما لم يوجب حدا أو حق عبيد وغير المجرد ما ثبت في ضمن ما تصح
فيه المصومة من حق الله تعالى والعبد ووجه الفرق أن المقصود هنا إسقاط التعزير عن القاذف إثبات
ما يوجب حدقه لا إثبات فسق المقدوف ابتداء فلذا كفي ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكف بالبحر عنه
لاحتيال ظن الشاهدين باليس عوجب لفسق مقسقا وأما في باب الشهادة فإن المقصود إثبات فسق الشاهد
ابتداء لأن القاضي يعذب لأعني عدلته لقبيل شهادة تذايرهن الخصم على جرحه كان المقصود إثبات فسقه
لتسقط عنه التهمة لأن الجرح مقدم على التعديل وإثبات الفسق مقصود إظهار الفاحشة وقد قالوا أنه مفسق
لشهود الجرح فلا تقبل شهادتهم إلا إذا كان في ضمن إثبات حق تصح فيه المصومة لأنه لم يصبر مقصود إظهار
الفاحشة بل ثبت ضمننا ولا يدخل في الحق هنا التعزير بل ما عر عن المصنف فالجرح أن ما يوجب التعزير جرح
مجرد في باب الشهادة لا هنا فقبل هناك بيان سببه لا هناك لما علمت ويدل على ما قلنا ما صرحوا به هناك
من أن الجرح المجرد دائما لا يقبل لو كان جرحا لانه إظهار الفاحشة أما لو كان سرا فإنه يقبل وكذا ما صرحوا
به أيضا من أنه لا يقبل إذا كان بعد التعديل كما اعتمد المصنف ومضى عليه هناك فلو كان قبله قبل وإظهار
أن علة قوله قبله أنه يكون خيرا فسق الشهود لا يقبل القاضي شهادتهم وإنما يقبل الجرح سرا من واحد ولو
كان شهادة يقبل ولهذا وعدوا بعد الجرح تثبت عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سرا شهادتهم مقبولة
لنفسه لأن جرح الشهادته ولم يبق لهم مجال التعديل فثبت أنه إخبار لا شهادة ونظيره سؤال القاضي المذكين عن
الشهود قصار الحاصل أن الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة إذا كان على وجه الشهادة جرحا لانه

(برتا) وبلغ به غايته) كالو
أصاب من أجنبية محرما
غير جاع أو أخذ
السارق بعبد جعسه
للتاع قبل أخراجه
وفيما عداها لا يبلغ غايته
(و ينفذ) أي يستتم
(مسلم) ما (بما فسق) إلا
أن يكون معلوم الفسق
ككاس مثلا أو علم
القاضي بفسقه لأن
الشين قد أخفه هو بنفسه
قبل قول القائل فنع
(فان أراد) القاذف
إثباته باليئسة (مجردا)
بلا بيان سببه (لا تصح

مطلب في الجرح المجرد

القال كاهن والنداء ليس بقصد اذا الاخبار كانت اولان فاسق ونحوه كذلك حال يخرج من الدعوى قسنة (بادون) هو من لا يغار على امره
 او يحرمه (ياقربان) مرادف (١٩٠) ديوت بمعنى معرض (ياشرب الجربا) كل الريا بين القسبة) فيما عدا الى انه اذا شتم

من علم فان الشين قد احمق بنفسه قبل قول القائل اه كلام القنع قلت وينظر من هذا وكذا من قول المصنف
 السابق الا ان يكون معلوم الفسق ان المراد المجاهر المشتهر بذلك فلا يعز شامته بذلك كما لو اتعابه فيه بخلاف
 غيره لان فيه ايداءه عال يعلم اتصافه وتقدم انه يعز بالقسبة وهي لا تكون الا بوصفه عافيه والا كانت بهتانا فاذا
 عزز بوصفه عافيه عظام بتجاهره في شتمه في وجهه بالاولى لانه اشرف الابداء والا الهاته هذا ما ظهر في فتايله
 (قوله كاهن) أي عند قوله يا فاسق (قوله ما لم يخرج من الدعوى) قبل لزوم التعزير بالخبايا عن هذه
 الاوصاف يعني انه اذا ادعى عند الحاكم ان فلانا فعل كذا بما هو من حقوق الله تعالى فان المدعى لا يعز اذا لم يكن
 على وجه السب والاتقاص بل يعز المدعى عليه لمس ذكره والشارح عن كفالة التهران كل تعزير لله تعالى يكتفي
 فيه بخبر العدل وكذا لو ادعى عليه سرقة او ما يوجب كفرا او عجز عن ائتمانه بخلاف دعوى الزنا كما بينا والفرق
 وجود النص على حد للتعزير اذا لم يأت بأربعة من الشهود (قوله بادون) بتكليف الدال ط ومثله القواد في
 عرف مصر والشام فتح (قوله ياقربان) معرض قبلان درو ومثله يا شخنا وهو الحق خلافا لما في الكفر من انه
 لا تعزير في كافي القنع وهو باعنا المحجمة كافي القاموس خلافا لما في الجرو والنهر من انه بالمهلة (قوله مرادف
 ديوت) قال الزلي هو الذي يرعى امرأته او يحرمه رجلا فدعه خالها بها وقبل هو المنسب للجمع بين اثنين
 لغتي غير مدوح وقيل هو الذي يبعث امرأته مع غلام بالغ او مع مزارعة الى الضمعة واذن لهما الدخول
 عليها في غيبته (قوله بمعنى معرض) في بعض النسخ معرض بالسین قال في التهر بعدما مر عن الزلي وعلى كل
 تقدير فهو المعنى بالمرس بكسر الراء والسين المهلة والعوام يحنون فيه فيقتبون الراء ويأبون بالصاد قاله العيني
 (قوله عزز بطلب الولد) لانه هو المقصود بالثتم والظاهر ان له الطلب وان كان أصله حيا بخلاف قوله بالز
 الزانية وانه يعززا ايضا بطلبه الاصل تأمل (قوله وانه يعزرا الخ) عطف على قوله انه اذا شتم أي ان في كلام
 المصنف اعاءة يضالي ان موجبه التعزير لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله انه كان ينبغي ان يوجب الحد لا التعزير
 (قوله يسقط الحد) أي حد الزنا شبهة العقدة بل يكن فاذا قال نال خالي عن الملك وشبهته فلا يحد الا نكاحا أيضا
 لكنه يعزز وكتابان كمال بهما شرحه هنا ان النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد اه
 فافهم (قوله وهو ظاهر) لعل وجهه انه صار حقيقة عرفة بمعنى الزانية فهو قد ف بصرى الزنا وان القسنة
 لا تترتب عقدا لاجارة الا في هو علة سقوط الحد عند الامام (قوله يان يلعب السبيان) أي معهم هم والظاهر
 ان المراد في العرف من يفعل معهم القسيع بقرينة الشتم والغضب (قوله فيع حاله الحيز) أي فلم يكن قد ف
 بصرى الزنا فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله وبالغ في تعزيره) أي فيما اذا عرف بالادانة وقوله او بلا عن أي
 فيما اذا أقر بها ففسيه لفوت شرموش كما يفعله عبارة الشيخ عن جواهر الفتاوى لانه اذا لعن لا يحتاج الى
 التعزير واذنا كذب نفسه يانمه الحد كافي الجواهر أيضا واعترض بان الديوت من لا يغار على أهله او يحرمه
 فهو ليس بصرى الزنا فكيف يجب اللعان باقراره بالادانة قلت الظاهر ان المراد اقراره بعناها لا بلفظها أي
 بان قال كنت ادخل الرجال على زوجتي يزنون بها (قوله تلزمه كفارة عين) لانه علق رجوعه على الكفر
 فينقض عينا كما مر في بابيه وأشار الى انه لا يصير كافرا برجوعه لكن هذا اذ لم يأن برجوعه لا يصير كافرا ولو لا كفا
 لرضاء الكفر كما مر في محله والى انه لا يلزمه كفارة في المسئلة الاولى لا ليس كل رافضى كافرا كما مر فلم يكن
 دليل على الكفر (قوله لظهور ركبه) أي يقينا كما في الهداية وفي الصرع الحاوي القدسي الاصل ان كل
 سب عدايته الى الساب فانه لا يعزرون عاد الشين فيه الى المسبوب عزز اه وانما يعود شينته الى الساب
 اظهور ركبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي كافي التارخانية ونقل القهستاني تعصيه عن
 الفتاوى وبغاوة الهداية وقيل في عرفنا يعز رلانه يعد شينا وقبل ان كان المسبوب من الاشراف كالصفحة
 والعلوية يعز لانه يلحقهم الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعز روهذا أحسن اه والحاصل ان ظاهر

أصله عزز بطلب الولد
 كيان الفاسق يان
 الكافروانه يعز بقوله
 باقصة لا يقال القسبة
 عرفا أخش من الزانية
 لكونه يتجاهره بالاجرة
 لانا نقول ذلك المعنى لم
 يحد فان الزنا بالاجرة
 يسقط الحد عنه خلافا
 لهما بان كمال لكن صرح
 في المضمرات بوجوب الحد
 فيه قال المصنف وهو
 ظاهر (بان الفاجرة
 أنت ماوى الضنوص
 أنت ماوى الزواني يان
 يلعب بالسبيان ياتحرام
 زاده) معناه المتوالدين
 الوطء الجرام فيمع حالة
 الحيز لا يقال في
 العرف لا يراد بذلك
 يراد ولد الزنا لا نقول
 كثيرا ما اراد به الحد
 التيم فلذا لا يحد (فرع)
 أقر على نفسه بالديانة
 أو عرف بها لا يقتل مالم
 يستحل وبالبغ في تعزيره
 أو بلا عن جواهر
 الفتاوى وفيها فاسق تاب
 وقال ان رجعت الى ذلك
 فاشهدوا عليه انه
 رافضى فرجع لا يكون
 رافضيا بل عاصيا ولو
 قال ان رجعت فهو
 كافر فرجع تلزمه
 كفارة عين (لا) يعز (يا حاربا خير يا كلب يانيس ياقربان) بالواو يان بقر باجحة لظهور كذبه واستحسن في الهداية
 التعزير ولو مخاطب من الاشراف وبيعة الزلي وغيره

الرواية
 كفارة عين (لا) يعز (يا حاربا خير يا كلب يانيس ياقربان) بالواو يان بقر باجحة لظهور كذبه واستحسن في الهداية
 التعزير ولو مخاطب من الاشراف وبيعة الزلي وغيره

الرواية أنه لا يعز مطلقا واختاره الهند وافي أنه يعز مطلقا والتفصيل المذكور كافي الفتح وغيره قال السيد أبو
السعود قوي شيخنا ما اختاره الهند وافي أنه المواقف للضايف كل من ارتكبه منك أو أذى مسلما بغير حق
يقول أو فعل أو إشارة بزمه التعزير قلت ويؤيد أن هذه اللفاظ لا يقصد بها حقيقة اللفظ حتى يقال بظهور
كذبه ولولا النظر لما قبل بالتعزير بهما في حق الأشراف والأظهرة والكذب بهما وجود
في حق الكل فينبغي أن يلقى بهم من كان في معناهم ممن يحصل له بذلك الأذى والوحشة بل كثير من أصحاب
الانفس الأتية يحصل له من الوحشة أكثر من الفقهاء والعامة وقد يحجب بان المراءاة الأشراف من كان كريم
النفس حسن الطبع وذو الفقه والعلم والعلمية لان الغالب فيهم ذلك فن كان بهذه الصفة يلحقه الشين بهذه
اللفاظ المراءاة لانهم من نحو البلادة وخبث الطباع والأفلا أنه هو الذي ألحق الشين بنفسه فلا يعتبر لحوق
الوحشة به كقوليل فاسق فاسق فيرجع إلى ما استحسنه في الهداية وغيرها ثم رأيت الشارح في شرح الملتقى
قال ولعل المراءاة بالعلوى كل متى والألف التخصيص غير ظاهر بل قال الفقيه أبو جعفر أنه في الأئمة ما في
الأشراف فالتعزير بها فافهم (تنبيه) ذكر في شرحه على الملتقى أيضا أنه لو عي وجما المراءاة يعزير فلو بطريق
الحقارة كفر لان اهاتة أهل العلم كعزير في المختار فتاوى بدعيته لكنه بشكل عافي الخلاصة أن سبنا لنختين
ليس بكفر اه والمراد بالثنتين عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما (قوله يا أبا له) بمعنى الغافل (قوله
وأوليس كذلك) أي ليس بحجاء وكذلك التعزير لو كان كذلك بالاولى (قوله وأوجب باليلى الخ) كأنه
لعدم ظهور الكذب في بابن الحجام عوت أبيه فاسامعون لا يعلون كذبه فلفظه الشين بخلاف قوله بالحجام لانهم
بشاهدون صنعتهم بحر ودفعه في الزهراء ان التفرقة بحكم لان الحكم بتعزير غيره مقيد دعوت أبيه اه قلت
والذي رأيت في الزبلي هكذا ومن اللفاظ التي لا توجب التعزير قوله يارستاق وبابن الاسود وبابن الحجام
وهوليس كذلك اه فقوله وهوليس كذلك أي ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم المذكور بكافهمه
الشارح وغيره فافهم (قوله لانه عرفنا بعضي المؤجر) قال مثلا خسر والمؤجر يستعمل فيمن يؤجر أهله لقربا
لكنه ليس بمعناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المؤجر (قوله يا بنافنا) هو بالياء الموحدة والعين المهملة المشددة
ويقال بنا وكلمة انتزع من البقاء بحسب عن المغرب (قوله هو المأون) أي الذي لا يقدر على تركه ان
يؤتى في درم لودنه ويحويها بحر قلت لكن قال المصنف في شرحه تبعا للدران النافمن شتم العوام يتفوهون
به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لسانه عليه تبعا للمؤن من انه لا تعزير فيه أما على تفسيره
بالمأون فلا والله أقال في البحر بعدما نقل عن المغرب انه المأون وينبغي أن يحب التعزير فيه اتفاقا لانه ألحق
أشنيه لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد بذلك عاصم في الطهريه من وجوب التعزير في ما نهج فوج
وهو المأون في الدر مع لادانه ألحق الشين به بل البغا أقوى لان الأئمة عيب شديد قلت وحاصله ان المأون هو
الذي يطلب ان يؤتى بخلاف المعفوج وهو بالعين المهملة والفاء والهمزة وقسيرة في الترانانية بالضررب في
الدر وفي القاموس عجب يعجب ضرب وجار منه جامعها (قوله يعزرفهم) أي في ما مؤجر ويابغنا انه على
أن عرفهم استعمال مؤجر فمن يؤجر أهله الزنا وغا المأون وهذا مؤيد لما بحث في الضرر قلت ولا يستعمل
في عرفنا هذه ان اللفظان في الشتم فنبني قدم التعزير بهما كما عليه المتون (قوله وفي ليل الحرام) هذا
ذكر في التبري بحثا حيث قال وينبغي أن يعزير في ليل الحرام بل أولى من حرام ادم لم يذكر في التبري عبارة
الملتقط في كلام الشارح بهما (قوله والضابط الخ) قال ان كمال نحر بالقد الاول النسبة إلى الامور
الخفية فلا يعزير في باحار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كاللغو وهو أمر خفي وبالعبد
الشافى النسبة إلى ما لا يعزير في الشرع فلا يعزير في باحار ونحوه مما يعزير في العرف ولا يعزير في الشتم
وبالقد الثالث إلى ما لا يعزير في العرف فلا يعزير في الألب الترد ونحوه مما يعزير في الشرع اه قلت وهذا
الضابط يبنى على ظاهر الرواية وقد عرفت تفصيل الهداية (قوله بسكون الحاء) أي يمنع ضم أوله في الموضعين
(قوله وفي ياساس) رأيت في البحر بالنسبة إلى المصنف تأمل (قوله يا بنافنا) من فاضله مقامه وتوقار فقير ما إذا

(ياحجام يا أسله يا ابن
الحجام وأبوه ليس كذلك)
وأوجب باليلى
التعزير في بابن الحجام
بما مؤجر لانه عسرا
بمعنى المؤجر يا بنافنا
هو المأون بالفاء نسبة
وفي الملتقط في عرفنا
يعزرفهم ما وفي ولد
الحرام تهمر والضابط
أنه متى نسب إلى فصيل
استثنى من محرم شتمها
ويعد عار عار فاعز
والا لا ابن كمال (ياضحة)
بسكون الحاء من يخلط
عليه الناس أما يفتضا
فهو من يخلط على
الناس وكذا (ياضحة)
وباختار في القاية التعزير
فبمسما وفي ياساس
بمقام

آخر بدعوى توجب تكفيره وعجز المدعي (عن اثبات ما ادعاه) فله لا شيء عليه اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عندها كشرعي أما اذا صدر على وجه السب أو الانتقاص فله بعزير فتاوى قارئ الهداية (بخلاف دعوى الزنا) فانه اذا لم يثبت محليا مبرا (وهو) أي التعزير (حق العبد) غالب فيه (فيعزوز فيه الأبراء بالذوق) والتكفيل زبلي ماله عليه هذا الحق الذي يدعي لانيته ما قلت خلاصة (والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين) كافي بحقوق العباد يكون أيضا حقا لله تعالى فلا عقوبة الا اذا علم الامام

قوله لاقتضائه عكس الحكم لان المال حيث أمكن اثباته بدون نسبه إلى السرقة يصير بدعواه ظاهر افاصدا نسبه اليها والاعديل عنها إلى دعوى المال بخلاف دعوى الزنا لانه لا يمكن اثباتها بالنبسبة الزنا لم يلم يكن فاصدا نسبه اليه فيقتضي التعزير في دعوى السرقة لافي دعوى الزنا وهذا عكس الحكم اه منه

راهنه فقله كافي القاموس (قوله وفي المتن الخ) هذا بمعنى ما مر عن الهداية والزبلي لكنه في المتن ذكره يجمع ما مر من الاتفاق وعادة الهداية والزبلي توهم أن هذا التفصيل في نحو جوار وخنزير وما ينضم فيه يكذب القائل لعاده الشارح آخر ادفع هذا الإيهام فافهم (قوله ادعى سرقة) ذكر في البحر هذه المسئلة عن القتيبة وذكر الثانية عن فتاوى قارئ الهداية وقوله بخلاف دعوى الزنا س كلام القتيبة وأما الشارح إلى المسئلة بقوله فيما تقدم ما لم يخرج مخرج الدعوى وقد مناهه دخل في ذلك دعوى ما وجب التعزير بحاقته تعالى (قوله المامر) أي قبيل هذا الباب من أنه متدبر للدر أي ما مور بالسرقة ولذا يقدر على اثباته كان مخالفا للامر وذكرنا الفرق فيما تقدم بورود النص على حله اذا البات بأربعة شهداء وأما ما في البحر عن القتيبة من القريب بان دعوى الزنا لا يمكن اثباتها بالنبسبة إلى الزاني بخلاف دعوى السرقة فإن المقصود منها اثبات المال وبمكته اثباته بدون نسبه إلى السرقة فلم يكن فاصدا نسبه إلى السرقة ففيه نظر لاقتضائه عكس الحكم المذكور فمما مر وأما الشارح الرمي أنه على ذلك أيضا كما وضعت فيما علته على البحر فافهم (قوله) وهو أي التعزير الخ الما كان ظاهرا كلام المصنف كالزبلي وقاضح أن كل تعزير حق العدمع أنه قد يكون حق الله تعالى كافي زاد الشارح قوله غالب فيه تعال للدر ورشح الصنف فصار قوله حق العدمع متدا و قوله غالب فيه خبره بالحله خير قوله وهو المراد كافي فاده ح أن أفراد التي هي حق العبد كزمن أفراد التي هي حق الله وليس المراد أن الحسين اجتماعه وحق العبد غالب كافي بعكسه حد التفت اه قلت هذا وان دفع الإبراد المار لكن المتبادر خلافه وهو أنه اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الإبراد بقوله بعدوه يكون أيضا حقا لله تعالى فعل أن المراد بالأول ما كان حقا للعبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن حق العبد غالب فيه على عكس حد القذف وبيان ذلك أن جميع ما مر من ألفاظ القذف والشم الموجبة للتعزير بمنه عننا شرعا قال تعالى ولا تنازروا بالآل قاب فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد لحاجته وذا الوفا سقط التعزير بخلاف حد القذف فانه بالعكس كما مر وبما تقتضى حق العبد كاذبا نسبه الصبر رجلا فانه غير مكاف بحق الله تعالى هذا ما طهر في تحقيق هذا المحل فافهم (تنبيهه) ذكر ابن المصنف في حواشيه على الأشباه أنه يؤخذ من كونه حق عه بحواب حادثة العقوبة هي أن رجلا نسبه آخر بألفاظ متعددة من ألفاظ الشتم الموجبة للتعزير وهو أنه يعزير لكل واحد منها لان حقوق العباد لا تدخل فيها بخلاف الحد ودول أم من صرح به لكن كلامهم يقيدهم التعزير بالذي هو حق الله تعالى بنبي القول فيه بالتداخل اه وأصل البحث هو العدم المصنف وعززه الشارح كما مر قبيل هذا الباب قلت ومقتضى هذا اقتضاه أيضا لشم جماعة بلفظ واحد مثل أتم فسقة أو ألفاظا بخلاف حد القذف كما مر هناك (قوله والتكفيل) أي أخذ كفل بنفس الشاتم ثلاثة أيام اذا قال المشتم على عليه بنية حاضرة كافي كافي الحاكم (قوله زبلي) تمام عبارة زبلي بشرع حق الصبيان أو سواي فمتنا (قوله والبين) يعني اذا أنكر أنه سمع بحلف وبقيض عليه بالتكول فتح (قوله بالله ما قلت) أي لا يحلف بالله ما قلت له بأشقي لاحتمال انه قال ذلك ورد عليه المشتم عليه أو عاقبته أو أنه نسق في نفس الامر ولا بنية للشاتم في ذلك كله ليس عليه للمشتم حق التعزير بالذي يدعي كالوادي على آخر أنه استقرض منه كذا أو أنكر فله بحلفه ماله عليه الألف الذي يدعي لاحتمال انه استقرض أو أوفاه أو أراه المدي (قوله وشهادة رجل وامرأتين) صرح به الزبلي وكذا في التارخانة عن المتن وبخلافه ما في الجوهر لا تقبل في التعزير شهادة السامع الرجال عنده لانه عقوبة كالحودا والقصاص وعندها تقبل لانه حق آدمي اه أفاده الشرنبلالي قلت ومقتضى هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عند مدع من جرم الزبلي وكذا في الصحيح والبحر عن الحاتمي أنها تقبل فلذا أجزم المصنف بقوله في الموضوعين (قوله كافي حقوق العباد) أي كافي باقيا (قوله ويكون) أيضا حقا لله تعالى أي خالصا لله تعالى تكفيل أجنبية وحضور مجلس فسق (قوله فلا عقوبة) كذا قاله في فتح القدر لكن في القتيبة عن مشكل الآثار أن أقامة التعزير إلى الامام عند اثمتنا الثلاثة والشافعي والعقوبية أيضا قال الطحاوي وعندي أن العقول هي

عنه لا لامام قال صاحب القسنة ولعل ما قاله في التعزير الواجب حفظه تعالى وما قاله الطحاوي فيما اذا خفي
 على انسان اه فهذا بخلاف لما في الفتح كما في العسر والنهر قلت لكن ذكر في الفتح أول الباب ان ما نص
 عليه من التعزير كما في وطء جارية امرأته أو للستر كعجب امتثال الامر فيه وما لم ينص عليه اذا رأى الامام
 المصلحة أو علم أنه لا يضر إلا به وجب لانه اذا جرمشروع لحقه تعالى كالحسد وما علم أنه انزجر بدونه لا يجب اه
 فسلم أن قولهم ان العفو فيه لا لامام بمعنى تغريضا الى ابدان ظهله المصلحة فيه أقامه وان ظهر عدمها أو علم
 انزجر بدونه يتركوه به تدفع المخالفة فافهم **(قوله ولا يعين)** عطف على قوله فلا عفو وهذا أخذ من قول النهر
 من قولهم في الأول واليمين فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيما لم **(قوله)** كالوادي عليه
 انه قبل اخوته أي اخت نفسه والذي في النهر اجنبية وهو المناسب لانها لو كانت اخت للمدعي فالتقاربه ان يكون
 حق عدلانه يعلقه بذلك عار شديد يجعله على العبرة لحارمه كما لا يخفى إلا ان راد اخت المقبل **(قوله)** ويجوز
 اثباته لمخ عطف على قوله فلا عفو فهو من التعزير أمضاه على كونه حق الله تعالى **(قوله)** لومعه آخر كذا
 في الفتح ويأتي أنه يكفي فيه اخبار عدل واحد وعليه فلو كان المدعي عدلا يكتفي وحده **(قوله)** وغيرها كالتجانية
 والكافي **(قوله)** ذا مروءة قال محمد رحمه الله والمرءة عندى في الدين والصلاح كما في الفتح وغيره **(قوله)** فتح
 أقول انخصر عبارة الفتح اختصارا غلظا لتبع فيه النهر فإنه في الفتح ذكر أولان ما وجب من التعزير بر حفا الله
 تعالى لا يجوز لا لامام تركه ثم استشكل عليه ما في التجانية وهو ما نقله الشارح عن القسنة فقال انه يجب أن يكون
 في حقوق الله تعالى الخ أي وإذا كان كذلك ناقض قوله أولان لا يجوز لا لامام تركه ثم أجاب عنه بأن ما ذكر عن
 القسنة والتجانية سواء حل على أنه من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا يناقض ما مر لانه اذا كان المدعي
 عليه ذا مروءة فقد حصل تعزيره بل جرى الى باب القاضى والدعوى ويكون قوله ولا يعزير بمعناه لا يعزير بالضرب
 في أول مرة فان عا دعه والضرب اه ملخصا وبه تعلم أن الشارح اقتصر على محل الاستشكل الخالف لقوله
 أو لا فلا عفو فيه وتركه المقصود من الجواب فافهم أقول ويظهر في دفع المناقضة من وجه آخر وهو ان ما وجب
 حفظه تعالى لا يجوز لا لامام تركه الا اذا علم ان زمار الفاعل كاجر ولا يخفى أن الفاعل اذا كان ذا مروءة في الدين
 والصلاح يعلم من حاله ان زمار من أول الامر لان ما وقع منه لا يكون عادلا لا عن سهو وغفلة ولذا يعزير في أول
 مرة ما لم يعد بل يوعظ لئلا يكره ان كان ساهيا وليتعلم ان كان جاهلا بدون جر الى باب القاضى ويؤيد هذا
 ما سنذكره الشارح آخر الباب من بناء ما هنا على استثناء ذوي الهيثبات من وجوب التعزير **(قوله)** بضيدانه
 من باب الاخبار أي فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء كما في كفالة النهر فهذا بخلاف ما مر من
 اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما أفاده فرع الظهيرة أنه لا يأتى من أعلم السلطان به وظاهر اطلاقه أنه لا فرق
 بين كون السلطان عادلا أو جاهلا بخشي منه قتله لما مر أنه يباح قتل كل مؤذى اذا لم يضر جرح ولا يخفى أنه ليس
 في هذا تعرض لثبوت تعزيره بغير الاخبار عند السلطان فضلا عن ثبوت عند القاضى على أنه يمكن أن يراد
 باعلام السلطان الشهادة عليه عنده تأمل **(قوله)** للقاضى تعزير المتهم ذكره في كتاب الكفالة أن التهمة
 تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهر اه لو شهد عند الحاكم واختم مستور وقاضى بغضاد شخص
 ليس للحاكم حجب حبه بخلاف ما اذا كان عدلا ومستورين فان له حجبهم قتل ومثلهم ما لو كان المتهم مشهورا
 بالفساد فيخفى فيه علم القاضى كأفاده كلام الشارح وفي رسالة دندة أفندي في السياسة عن الحافظ ابن قيم
 الجوزية الخ الجنبى ما علب أحد من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذا الدعوى وما أشبهها يحلف ويرسل
 بالرجس وليس بتحليفه وارساله هذا الى أحسن الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم وأطلقناه مع
 العلم بآشهاره بالفساد في الارض وكثرة مرقاته وقتل الأناخذة البشاهدى على كل مخالف للسياسة الشرعية
 ومن ظن أن الشرع يحل حقه وارساله فقد غلط غلطا عظيما وأحسا انصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جناح للأئمة
 ولا حل هذا الغلط القاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهيوا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة
 الخلق ومصلحة الامة فتعدوا وأحدوا الله تعالى وخرجوا عن الشرع الى أنواع الظلم والبغى في السياسة على

ان زمار الفاعل ولا يعين
 كالوادي عليه أنه قبل
 أخوته مثلا ويجوز إثباته
 بحدع شهادته فيكون
 مدعيًا شاهدًا لومعه
 آخر وما في القسنة
 وغيرها لو كان المدعي
 عليه ذا مروءة وكان
 أول ما فصل بوعظ
 استقصانا ولا يعزير
 يجب أن يكون في
 حقوق الله فإن حقوق
 العباد ليس للقاضى
 استقامتها فتح وما في
 كراهية الظهيرية
 رجل يصلى ويضرب
 الناس بيده ولسانه فلا
 بأس باعلام السلطان
 به لئلا يعزير بضيدانه
 مسن باب الاخبار
 وأن أصل ما للقاضى
 بذلك يكفي لتعزيره
 قلت وفيه من الكفالة
 معزير بالبحر وغيره
 للقاضى تعزير المتهم

مطلب

في تعزير المتهم

وجه لا يجوز وعامة فيها وفي هذا تصرح بأن ضرب المتهمة بسرقه من السياسة به صرح الزبلي أيضا كما سأل
 في السرقه وبه علم أن لقاضي فعل السياسة ولا يخص بالامام كما فيمنه في حد الزنا مع تعزير السياسة (قوله)
 وان لم يثبت أي ما اتهم به أمانفس التهمة أي كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما عجلت (قوله) يكفي فيه خبر
 العدل بخلاف سلبا قلته من أنه يجوز إثباته بعد عده شهداء لمعه آخر وهو مصرح به في الفسخ ولعله محمول على
 عدم العدالة (قوله) يقضى فيها بعله اتفاقا وأما ما ذهب إليه المتأخرون وهو المقتضى به من أنه لا يقضى بعل
 في زماننا فيجب حله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتنبيه في قضاء البحر حاصلا
 أن ما ذكره غير صحيح وسيأتي عامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله) كأمير الذي مر تقيد به الأذيان بين
 كسبيل أجنبية وعناقتها وتفسير المجر دعي لم بين سببه فالمراد بالبحر دهنه ما يمكن في ضمن ما يقع به الدعوى
 وقد هنا الكلام فيه فلهذا (قوله) وعلى أي على ما ذكر من أنه من باب الأخبار وأنه يكفي فيه خبر العدل (قوله)
 من المحاضر جمع محضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكايته متول أو حاكم ويثبت فيه
 خطوط أعيان البلد وختمهم وبسي في عرفنا عرض محضر (قوله) بعل به الخ قال في كفالة النهر وظاهره
 الأخبار كما يكون بالسان يكون بالنان فإذا كتب إلى السلطان بذلك ليزجره جاز وكان له أن يعتد عليه حين
 كان معروفا بالعدالة (قوله) فقد أخطأ والفرع للتقدم أي عن الظهيرة ينادي بخطئه شهر (قوله)
 كفالة العيني الخ ذكر في البحر في هذا الباب ومثله في الخاتمة (قوله) وأؤنبه الظاهر أن المراد به الضم
 ويحتمل أنه عطف تفسير ط (قوله) حتى يتوب المراد حتى تظهر أمارات توبته اذ لا يوقف للنأي حتى يتوب
 كل فرد بخصوصه ط (قوله) حتى يتوب المراد حتى تظهر أمارات توبته اذ لا يوقف للنأي حتى يتوب
 بقدر ستة أشهر إذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعينها كذا حقه الطرسوسي وأقر ما من الشتم
 (قوله) وتقييد مسائل الشتم أي الواقع في الكفر والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذي في
 الاختصار على ما قبله من المسئلة وتعليقه هذا كذلك آخر الباب (قوله) ولعل وجهه ما مر في الفاسق
 من أنه الحق الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله فتأمل إلى ضعف هذا الوجه فإنه وإن كان
 بنفسه لكن الزنا بعد الفدية معه أن لا تؤذ به ح وقد يقال أنه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله لقلنا
 يا فاسق مع أنه قد سبق عليه الآن يفرق بأن اليهودي مثلا لا يعتقد نفسه أنه كافر فتأمل (قوله) يعز الزنا
 عبده قال في الفسخ وإذا أساء العبد الأدب حل لمولاه تأديبه وكذا الزوجة (قوله) لماسيحي أي من
 الصغر لا يتبع وجوب التعزير (قوله) الشرعية الخ احتراز عما لو أمر بها بخوبس الرجال أو بالوشم وعي
 كانت لا تقدر عليها مرض أو أحرام أو عدم ملكها أو مجوز ذلك (قوله) وتركها غسل الجنابة أي أن كان
 مسألة بخلاف الفدية لعدم خطابها به ونعته من الخروج إلى الكناس ط عن حاشية الشاشي (قوله)
 الخروج من المنزل أي بغير إرضائه بعد إيقاع المهر (قوله) لو بغير حق فلو ينجق فلها الخروج بلا
 وتقدم بيانه في النفقات (قوله) لو طاهرة الخ أي وكانت خالية عن صوم فرض ط عن الفتاوى
 ويلحق بذلك الخ أشار إلى أن تعزير الزوج لزوجته ليس خاصا بالمسائل إلا بعمدة المذكورة في المتن
 قال في الأول الجدية ضربها على هذه الأربعة وما في معناها وهو صريح الضابط الآتي أيضا وكذا ما نفي
 آتفاعن الفسخ من أنه تأديب العبد والزوجة على أساءة الأدب لكن على القول بأنه لا يضرب بها التلويح
 يخص الجواز بما لا يقتصر منفعتة عليها كما يفيد التعليق الآتي هناك (قوله) ما لو ضربت ولدها الخ
 ذكرها في البحر بحثا أخذ من مسألة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة إذا كان متوجعا فذلك أولى (قوله)
 غيرة يفتح الغن المجع ط وهو منصوب على الحالة أو المصدرية أو التخيير تأمل (قوله) ولا تتعظ وعي
 مقلته أنه لا يعزرها أول مرة ط (قوله) وأؤنبه الخ سواء شتمها أو لا على قول العامة بغير وثوب التلويح
 للزوج بمعاذ ذكر القول والضابط غير مصرح به وإنما أخذ في البحر والنهر من قول البرازية وغيره
 طاهر فمن نحو حوض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه أو ضربت جارية غيره ولا تتعظ وبغضه وأؤنبه

فما الجرح المجرى كما مر
 وعليه فما يكتب من
 المحاضر في حق انسان
 يعمل به في حقوق الله
 تعالى ومن أفتى بتعزير
 الكاتب فقد أخطأ اه
 منصوص في كفالة العيني
 عن الثاني من يجمع
 النهر ويشربه ويترك
 الصلاة أحبس وأؤنبه
 ثم أخرجه ومن يهزم
 بالقتل والسرقه وضرب
 الناس أحبس وأؤنبه
 في السجن حتى يتوب
 لأن شر هذا على الناس
 وشر الأول على نفسه
 (شتم مسلم ذميا عزز)
 لأنه ارتكب معصية
 وتقييد مسائل الشتم
 بالمسلم اتفاق فتحرف
 القضية قال لهودي
 أبو جحوى سي كافر يأثم
 شق عليه ومقتضاه أنه
 يعز ولا تركابه لاثم بحر
 وأقر ما المنصف لكن نظر
 فيه في النهر قلت ولعل
 وجهه ما مر في الفاسق
 فتأمل (يعز الزنا على عبده
 والزوجة زوجته) ولو
 صغيرة لماسيحي (على
 تركها الزينة الشرعية
 مع قدرتها عليها) (و)
 تركها (غسل الجنابة
 و) على (الخروج من
 المنزل) لو بغير حق (وتلويح
 الإجابة إلى الفراض) لو
 طاهر فمن نحو حوض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه أو ضربت جارية غيره ولا تتعظ وبغضه وأؤنبه

عليه أو من وقت ثبته
أو كونه ليس معها أحبي
أو كشفت وجهها الخ
بحرم أو كونه أو شتمته
أو أعطت ما لم يجر العادة
به بلائنه والضابط كل
معصية لا حد فيها فلزواج
والمولى التعزير وليس
منه ما لو طلبت نفقتها
أو كسوتها أو الحثل أن
لصاحب الحق مقالا
بحرم (أو لا على ترك الصلاة)
لأن المنفعة لا تعود عليه
بل لها كذا اعتمده
المستف تعال للدر على
خلاف ما في الكنز والمقتى
واسقطه في حظر
الجنبي (والاب يضرب
الابن عليه) وقدمنا أن
قولي ضرب ابن سبع
على الصلاة ويطوق به
الزوج من روفي القنينة
أكرام طفله على تعلم
قرآن وأدب وعلم
لغيره على الوالدين
وله ضرب البشير في
بضرب بوايه (الصغرى لا
تنع وجوب التعزير)
فيصير بين الصبيان
(و) هذا هو حق عبدا ما
(لو كان حق الله) تعالى
بان زنى أو سرق (منع)
الصغير من مجتبي (من)
حد أو عزز زهك فقمه
هند الامارة عزرها
زوجها) يمثل مامر

للهان ضر بتلك الجنابة فأمره بيلك فشمته الخ فضر به الأمر بيدها لأن ذلك كله جنابة قال
الهر وهو ظاهر في أنه تعزيرها في هذا الموضع اهـ قلت وفيه أنه إذا كان ذلك جنابة علق عليها الأمر بالزمن
بأن يكون موجب التعزير أو لوزن أو سرق فضر به الأمر بيدها كونه ضرا بجنابة مع أن هذه
الجنابة لا توجب التعزير قال الأولى الافتصا على الضابط (قوله ولو ينعو باجارا) ينبغي على ظاهر الرواية عدم
تعزير في باجارا بله وعلى القول الثاني من أنه يعزير إن كان المقول له من الاشراف والأولايين أن يفصل في
زوج الآن يفرض بين الزوجة وغيرها والموضع يحتاج إلى تدبر وتأمل نهر قلت يظهر لي الفرق بينهما إذا لاشك
في هذا الساءة أدب منها في حق زوجها الذي هو لها كالسد وقدمنا عن الفتح أنه تعزيرها باسائة الادب تأمل
قوله أو كونه أو شتمته الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزما في الجبر إلى البدائع من فصل القسم بين النساء
ال وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اهـ أي سواء كان جنابة على الزوج وغيره (قوله ولا على ترك الصلاة)
يطلق على قوله وليس منه الخ لأنه في معنى لا يضرب بها على طلب نفقتها ط (قوله تعال للدر) وكذا ذكره في
نهاية تعال كافي الحاكم كافي الجبر وفيه عن القنينة ولا يجوز ضرب أختها الصغيرة التي ليس لها مولى ترك الصلاة إذا
تعت عسرا (قوله واستظهره) أي ما في الكنز والمقتى من أنه لا يضرب بها على ترك الصلاة قوله كافي الجبر
قوله والاب يعزير الابن عليه) أي على ترك الصلاة ومنها الصوم كما صرحوا به وتعليل القنينة أي يفيد أن
لأم كالأب والظاهر أن الوصي كذلك وأن المراد بالابن الصغير بقدر نيابة بعده ما لا يكفي في كل الأحيان نعم قدم
الشارح في الحضانة عن الجبر أنه إذا لم يكن مامونا على نفسه فله ضمه لغيره فتنه أو عار وتأد به إذا وقع منه شيء
(أمره) في فصول العلانية إذا رأى منكرا من والده يأمرهما مرة فان قلا فيها وان كرها سكنت عنهما واشتغل
السوء والاستغفار لهما فان الله تعالى يكفنه ما أهمه من أمرهما له أم أو ملة يخرج إلى وليه وإلى غيره خاف
بما عليها الفساد ليس له منعها بل رفع أمرها لحاكم لينعها أو يأمره بنعها (قوله ابن سبع) منع فيه التهر والذى
لهم في كتاب الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر اهـ وهكذا ذكره القهستاني عن المنقظ والمراد ضربه
تدلا لخبثته كما تقدم هناك (قوله ويطوق به الزوج) فله ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب (قوله وفي
القنينة الخ) وفيها عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده حل للأمر وضربه بخلاف الخرقا فهذا انتصيص على
عدم جواز ضرب ولد آخر يأمره بخلاف العمل لأن الأمور يضربه نيابة عن الأب لمصلحة والمعارضه به بحكم
الملك بتملك أبيه لمصلحة الولد اهـ وهذا إذا لم يكن الضرب فاحشا كما يأتي في المتن قريبا (قوله فيجبر بين
الصبيان) أي يشرع في حقهم كعابر الزبطى وهل يضرب تعزير به مجرد عقله أو إذا بلغ عسرا كافي ضربه على
الصلاة ثم أدره نعم في الجبر عن القنينة من رافق شتم علما فعليه التعزير اهـ والظاهر أن المراهقة غير قيد تأمل
(تنبيه) في شهادة الجبر لم أر حكم الصبي إذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الغفر الرأى عن
شافعية سقوطه لغيره بالبلوغ ومقتضى ما في القنينة من كتاب السير أن الذي إذا وجب التعزير عليه فأسلم لم
يسقط عنه اهـ قال الخليل الراملى لا وجبه لسقوطه خصوصا إذا كان حق آدمي (قوله وهذا لو كان حق عبد الخ)
هذا وفق صاحب المجتبى بين قول السرخسي أن الصغير لا ينع وجوب التعزير وقول التبرجاني ينع بحمل
الأول على حق العبد الثاني على حقه تعالى كما إذا شرب الصبي أو زنى أو سرق وأقر في الجبر والتهر وتبعهم
لخصف قلت لكن بشكل عليه ضربه على ترك الصلاة بل ورد أنه تضرب الدابة على النصارى لا على العنقر تأمل
قوله من حد أو عزز أي من حده الامام أو عززه كافي الهداية (قوله قدمه هند) أي عند تأويلها أو أحد
السلالة لشافعي لأن الامام مأمور بالحد والتعزير وفعل للأمر لا يتقيد بشرط السلامة وتعامه في الفسخ والتبيين
قلت ومقتضى التعليل بالأمر أن ذلك غير خاص بالامام فقد مر أن لكل مسلم إقامة التعزير بحال مباشرة
محصية لانه مأمور بإزالة المنكر الآن يفرض باله يمكنه الرفع إلى الامام ولم تعين إقامة تعزير خلاف الامام
بمثل (قوله يمثل مامر) أي من الاشياء التي يباح تعزير فيها ط (قوله فيقتيد بشرط السلامة) أي كالروز

قال المصنف وبهذا

ظاهر أنه لا يجب على

الزوج ضرب زوجته

أحدا (ادعت على زوجها

ضربا فاحشا وثبت

ذلك عليه عز وجل

ضرب العلم الصبي ضربا

فاحشا) فانه يعزره

وبضمنه لومات شتى

وعن الثاني لو زاد القاضي

على مائة فقات نصف

الدية في بيت المال لقتله

بفعل ما ذون فيه وغير

ما ذون فينتصف بثلثي

(فسروع) ارتدت

لتفارق زوجها بغيره على

الاسلام وتعرز خمسة

وسبعين سوطا ولا

تزوج بغيره به بقى

ملتقط ارتحل الى

مذهب الشافعي يعزر

سراجية

مطلب فيما اذا ارتحل

الى غير مذهب

مطلب

العائى لا مذهب له

في الطريق ونحوه وأورد ما لجامع اخر أنه فانت أو أفضاها فانه لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أنه مباح
وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجب ضمانان بمضمون واحد نهر (قوله قال المصنف) أخذ
من كلام شيخه في العبر (قوله وبهذا) أى التعليل المذكور (قوله ضرب فاحشا) فقيهه لأنه ليس له أن يضربها
في التأديب ضربا فاحشا وهو الذي يكسر العظم ويحرق الجلد أو يسوقه كجاف التارخانية قال في العبر صرحوا
بأنه اذا ضربها بغير حق وجب عليه التعزير اهـ أو وان لم يكن فاحشا (قوله وبضمنه لومات) ظاهره تعذيب
الضمان بما اذا كان الضرب فاحشا وبخالفه المطلق الضمان في القمع وغيره حيث قال وذكر الحاكم لا يضرب
اخر أم على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم اذا أديب الصبي فقات منه يضمن عندنا والشافعي اهـ وقال في
الدر المنثور يضمن المعلم ضرب الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المملوك في التعزير ولا الأب في التأديب
ولا الجد ولا الوصى أو يضرب معتادا ولا ضمنه باجماع الفقهاء اهـ لكن سياق في الحنايات قيل باب الشهادة
في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لانه واجب ما لم يكن ضربا غيبي معتادا
موجب الضمان مطلقا وسأقي عامه هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة أن يلي هكذا وأورق عن أبي يوسف
أن القاضي اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه قد ورد أن أكثر ما عزز به
مائة فان زاد على مائة فقات يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير ما ذون فيه فحصل القتل
بفعل ما ذون فيه وبفعل غير ما ذون فيه فينتصف اهـ فعلم أن الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتهدا أو
تقليدا وقضنا أول الباب استدلالا بآثارنا بحديث من يبلغ حداف غير عده من المعتدين ومقتضى ما قررنا
هناك وجوب الضمان اذا تعدى بالزيادة مطلقا وان هذه الرواية غير معتدة عند الكل فافهم (قوله وتعزر
خسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن أبي يوسف وقد متنا جميع قولهم انه لا يبلغ التعزير أربعين (قوله
ولا ترتج بغيره) بل تقدمنا على تحجير على تحجيدنا لنكاح محرم يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت في العلل
الثانية أهل الاتيين رد القصد بها السى الثالثة ما في النوادر من أنه يتكاه رقيقة ان كان مصرا فاط (قوله ارتحل
الى مذهب الشافعي يعزر) أى اذا كان ارتحاله لا لغرض مجود شرعا كالإقامة في التارخانية حكى أن رجلا من أصحاب
أبي حنيفة خطب الى رجل من اصحاب الحديث انتهت في عهد أبي بكر الجوزجاني فابى إلا أن يتكاه مذهبه
فقرأ خلف الامام ويرفع يديه عند الخطاط ونحو ذلك فاجابه فروجه فقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه
وأطرق رآه النكاح جائز ولكن أخاف عليه أن يذهب ايمانه وقت النزاع لانه استحق عقوبته الذي هو حق عند
وتركه لاجل جيفة منته ولو أن رجلا يرى من مذهبه باجتهاد وضع له كان مجودا مجورا أما انتقال غيره من غير
دليل بل لما يرغب من عرض الدنيا وشهوتها فهو للذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لا تركه للذكر
في الدين واستخفافه بدنه ومذهبه اهملها صوفها عن الفتاوى السلفية الثابت على مذهب أبي حنيفة وغيره وأولى
قال وهذه الكلمة أقرب الى الالة اهـ وفي آخر التحرير للحق بن الهمام مسئلة لا يرجع فيما قلده في أى عمل
به اتفاقا وهل يقلب غيره في غير المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون من توافدوا ومرة وغيره غير مرتين مضيا
واحد افلوا التزم مذهبنا عينا كابي حنيفة والشافعي فقبل بلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلزم وهو الغالب على
القلن لعدم ما يوجب شرعا اهـ ملخصا قال شارحه الحق ابن أضر ما جيل الدليل الشرعى اقتضى العمل بقول
المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج اليه وهو فاسألو أهل الذکر والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة العينة
فاذا ثبت عند قول المجتهد وجب عمله به وأما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره ما من انما ذلك في التذو ولا فرق
في ذلك بين أن يلزمه بقلته أو بقلته على أن قول القائل مثلا قلدت فلانا فاقبى به تعلقي التقليد والوعيد
ذكر المصنف اهـ قلت وأيضا قالو العائى لا مذهب له بل مذهبه مذهب مقتبه وعمله في شرح التحرير بأن المذهب
انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسبه أو لنقرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف
فتاوى امامه وأقواله وأما غيره ممن قال انما نحن في عصر كذا كجهد القول كقوله أنفلقه وأنحو

وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح وإنما أطلقنا في ذلك ثلاثا بغير بعض الجبهة عما يقع في الكتب من
 الملاق بعض العبارات الموهمة بخلاف المراد فحصلهم على تنقص الأئمة المجتهدين فإن العلماء حاشاهم الله تعالى
 أن يربدوا الأئمة بذهب الشافعي أو غيره بل يطلعون تلك العبارات بالمنع من الانتقال خوفا من التلاعب
 بمذهب المجتهدين فنفعنا الله تعالى بهم وأمانا على جهم أمين يدل ذلك لما في الفتية راجعا لبعض كتب المذهب
 ليس العاني أن يقول من مذهب إلى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعي اه وسياقى إن شاء الله تعالى
 تمام ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله فنف بالتعريض) كان قال أن التمس زان يعز زان الحد سقط
 للشبهة وقد لحق الشين المخاطب لأن المعنى بل أنت زان فعز زان وظاهر التقييد بالنقض أنه لو شتم التعريض
 لا يعز (قوله فله قيمة النقض) أى أنه قدر ما نقص من قيمتها ولم يذكر أنه بعد أول الالهام مما جرى به يذهب وتقدم
 قيل باب الشهادات على الزنا الورق بأمة فقتلها اه بحسب الحدود العيمة بالقتل وفي إفضائها تفصيل طويل (قوله)
 وإن حلف خصمه) أى عند عدم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت) عبارة غير محتملة يرد بها وفي الهندية
 وغيرها قال محمد أحسبه أدا حتى يرد بها أو يموت (قوله يعز على الورع البارداخ) قال في التتارخانية روى أن
 رجلا وجد غرة ملقاة فأخذها وعرفها من أروامه أطهار ورعه وديانته فقال له عمر رضى الله تعالى عنه
 كلها يارد الورع فله ورع يفضه الله تعالى وضربه بالردة اه قلت وبه علم أن المراد ما كان على وجه الرياء
 كما أفاده بقوله البارداخ فافهم فلو كان من أهل الورع فهو مدح كإثبات أن امرأته سالت بعض الأئمة عن الغزل
 على ضوء العسس حين يمر على بيتها فقال من أنت فقالت أنا أخت بشر الحافي فقال لها لا تعلى فإن الورع خرج
 من بيتكم (قوله التعزير لا يسقط بالتوبة) لما مر أن الذي إذا زنه التعزير فاسلم لم يسقط عنه لكن هذا
 مقيد عاذا كان حقا بعد ما ما وجب حقا لله تعالى فله يسقط كافي شهادات الصريح على الأشياء (قوله)
 قلت قد قدمناه لأصحابنا الخ) تقدم ذلك عند قوله والشهادة والشهادة وهذا جواب لقول الأشياء ولم أره
 لأصحابنا اه قلت وفي كفاية كافي الحاكم الشهيد إذا كان المدعى عليه رجلا من مروءة وأخطر استحسن
 أن لا أحسبه ولا أعز ما إذا كان ذلك أول ما فعل وذكر عن الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ينفقوا عن عقوبة ندى المروءة إلى الحدود اه وقال البيهقي وفي الأجناس عن كفاية الأصل لو ادعى
 قبل إنسان شتمه فأحسبه وأنه ضربه عزرا أو ساطوا كان المدعى عليه رجلا من مروءة وأخطر استحسن أنه
 لا يعز إذا كان أول ما فعل وفي رواية ابن رستم عن محمد وعظ حتى لا يعود إليه أن عادو بكر منه ضرب التعزير
 قلت محمد والمروءة عندك في الدين والصلاح قال نعم وفي التبرأتين أن كان له خطور مروءة لقياس أن يعز
 وفي الاستحسان لا إن كان أول ما فعل فإن فعل أى مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية
 وعقلية رسمية اه ملخصا (تنبيه) قال ابن حجر في الفتاوى الفقهية حاء الحديث من طرق كثيرة من رواية
 جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منها أيقول أذى الهيات عن عرائهم إلا الحدود وفسرهم الشافعي بأنهم الذين
 لا يعرفون بالشتر قيل أحدهم الزلة فيتركه وقيل هم أصحاب الصغار دون الكبار وقيل الذين إذا وقع منهم الذنب
 تابوا أو الأول أظهر وأتم اه ملخصا قلت وقول أعتما إذا كان أول ما فعل بشراى التفسير الأول وكذا ما مر
 من تفسير المروءة (قوله في حديث أتى الله لثاوى الخ) لفظ الجامع الصغير أتى الله بالولد وقوله لثاوى
 أصله لثا لثاوى خذف اللام كذا في المناوى ح قلت مقتضاه أن تاتى منصوب بان العزيمة بعد اللام المقترنة مع
 أن شرط اشتمال أن عدم وجود لا بعد هاشم لتعلم أى الحزبين فلو وجبت امتنع الاضمار مثل للابيع الآن
 يقال سوغ ذلك عدم التصريح باللام التعليل لكنه يتوقف على كون الرواية بالنسب والأفلا تظهر له نفي
 معنى الهى مثل فلارث ولا فسوق وأنهى والياء للاشباع وعلى كل فهو نهى عن المسبب والمراد الهى عن
 السبب مثل ولا تقتلوا أنفسكم لا يقتلكم الشيطان أى لا تفعلوا سبب القتل والقتنة وهنا المراد الهى عن منع
 زكاة الموائى أو السرقة التى هى سبب الاتيان عاذرو على هذا التقرير يظهر في الحديث نكالت لطيفة لا يتحقق
 على التام لما فهم (قوله رجا ما الخ) الرجا صوت الأبل كما أن الحوار صوت البقر والنواج بالبناء المثيلة بالضمة

• قذف بالتعريض
 يعز حوى • زنى امرأة
 ميشية يعز اختيار
 • ادعى على آخره
 وطى أمته وحبلت
 فنقصت فإن برهن فله
 قيمة النقض وإن حلف
 خصمه فله تعزير المدعى
 منه وفي الأشياء خدع
 امرأته إنسان وأخرجها
 وزوجها بحس حتى
 يتوب أو يموت ليعسقى
 الأرض بالسفاد • من له
 دعوى على آخره يحده
 فأمسك أهله القليلة
 فحسبهم وغرمهم
 عزز • يعز على الورع
 اليسار كعريف نحو
 قرة • التعزير لا يسقط
 بالتوبة كالحديث قال
 واستثنى الشافعي ذوى
 الهيات قلت قد قدمناه
 لأصحابنا عن القينة
 وغيره وإذا ناطق في
 أجناسه ما لم تكرر
 فيعز به التعزير وفي
 الحديث تحافوا عن
 عقوبة ذوى المروءة إلا
 في الحد وفي شرح الجامع
 الصغير للناوى الشافعي
 في حديث أتى الله لثاوى
 يوم القامة بعزمه
 على رقتة رجا

وبعد هاهنا مفتوحة ممدودة ثم جيم صوت الغم ط **(قوله)** قال يؤخذ منه عبارة المناوي قال ابن المنبر تأمل
أن الأحكام أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم التسعيم بهم
فأموس قلت وهو معنى الشهير الذي ذكره عندنا في شاهد الزور وفي التارخانية قال أبو حنيفة في الشهير
يطاق به ويشهر ولا يضرب وفي السراحيه وعليه الفتوى وفي جامع العناي الشهير أن يطاف به في البلد
وينادي عليه في كل محلة أن هذا شاهد الزور فلا تشهدوه وذكرنا الحضاف في كتابه أنه يشهر على قوله ما نبر
الضرب والذي يروى عن عمر أنه يضرم وجهه فتأويله عند السرخسي أنه بطريق السياسة إذا رأى المصلحة وعند
الشيخ الإمام أنه التفضيح والشهير فانه يسمى سوادا اه ملخصا وسأني تمامه قيل باب الرجوع عن الشهادة
إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم **(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة) ***

عقبيه الحد ولأنه منافع الضمان فهستاقى قلت وكأنهم ترجحوا لهذا الكتاب دون الباب لاشتماله على
سان حكم الضمان الخارج عن الحد وقد كانت غيرهما من وجه فافترقت عنها بكتاب متضمن لأبواب تأمل قال
القهيستاني وهي نوعان لأنه إما أن يكون ضررها بذى المال أو بهو بعامة المسلمين فالأول يسمى بالسرقة الصغرى
والثاني بالكبرى بين حكمهما في الآخول أنها أقل وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثر الشروط اه أي لأن
المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين المالك أو من يقوم مقامه
كالودع والمستعير وفي الكبرى عن عين الإمام الملتزم حفظ طرق المسلمين وبلاذهم كافي القمع والشروط تعلم
بأنى **(قوله)** هي لفظة أخذ الشيء الخ أي أود أنها مصدر وهي أحد خمسة في القاموس سرق منه الشيء سرقا أي من
باب ضرب سرقا فمحركة وكسفت وسرقه محركة أي كلمة ومكسفة فرجة أي يضم فسكون وسرقا بفتح أى
مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وكسفت اه موجها **(قوله)** خفية يضم الخاء وكسر ها ط عن
المصباح **(قوله)** مجاز أى من إطلاق المصدر وإرادته اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق **(قوله)** وشرعا باعتبار
الحرمه الخ يعنى أن ناهي في الشرع تعزيب تعزيبا اعتبارا كونه باعترافه وتعرى بغير اعتبار بزب حكم شرعى عليه
وهو القطع ومن نظيره في الرنا **(قوله)** أخذه كذلك أى أخذ الشيء خفية **(قوله)** أخذه مكلف شمل الأخذ
وهو أن يدخل جماعة من الصومس منزل رجل ويأخذوا متاعه ويحتلوه على ظهر واحد ويخرجوه من المنزل
فإن الكل يقطعون استقامت وسياق في بحر وأخرج الصبي والمجنون لأن القطع عقوبه وهما ليسا من أهلها
لكنهما يضمنان المال كافي الضرر **(قوله)** أو عيدا فهو كالحره لأن القطع لا ينصف بخلاف الجلد **(قوله)**
أو كافرا الأولى أو ذمالمافي كافي الحاكم أن الحاربي المستامن إذا سرق في دار الإسلام لم يقطع في قول أبي

أو بقرته لها خوار أو شاة
لها نواج قال يؤخذ منه
تجريس السارق ونحوه
فليصنف والله تعالى أعلم
(كتاب السرقة)

(هي) لفظة أخذ الشيء
من الغير خفية وتسمية
المسروق سرقة مجاز
وشرعا باعتبار الحرمه
أخذه كذلك بغير حق
نصابا كان أم لا واعتبار
القطع أخذه مكلف
ولو أنى أو عيدا أو كافرا
أو مجنوناً حال أفاقته
ناطق بصير فلا يقطع
آخرس لاحتمال نطقه

حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه **(قوله)** أو مجنوناً حال أفاقته الأولى أن يقول أو مجنوناً في غير حال أخذه
لأن قوله ولو أنى الخ تعزيب المكلف فبصير المعنى أخذه مكلف ولو كان ذلك المكلف مجنوناً في حال أفاقته ولا يخفى
ما فيه فانه في حال الأفاقه أقل للمجنون الآن يجعل حال أفاقته نظرا للأخذ فانه قال أخذ مجنوناً في حال
أفاقته فصديق عليه أخذه مكلف وإنما سماه مجنوناً نظرا إلى حاله في غير وقت الأخذ فبرجع إلى ما قلنا تأمل
والحاصل كافي التجريس والتأمر اه إذا كان مجنونا ويضرب فإن سرق في حال أفاقته قطع والأفلا اه بنى لوجن
بعد الأخذ لم يقطع أم تنتظر أفاقته قال السيد أبو السعود ظاهر ما قدمه في التبرين أنه بشرط لا إقامة الحد
كونه من أهل الاعتبار يقتضى اشتراط أفاقته الآن يفرق بين الحد والقطع بأن الذي يحصل به الحد لا فائدة
فيه قبل الزوال الآن قبل الأفاقه بخلاف القطع اه قلت لكن في حد التبر من البحر إذا أقر السكران
بالسرقة ولم يقطع لسكره أخذه من المال ثم قال شهدوا عليه ما التبر وهو سكران قبلت وكذا إذا رنا وهو سكران
كما إذا نرى وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ويحد بعد الفحو ويقطع اه فهذا بعد اشتراط حصول
الآن يفرق بين الجنون والسكر بأن السكره غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظار أفاقته لاستواء الحد
بالشبه وهي هنا احتمال إيداء ما يقطعها إذا أفاق كمالا يقطع الآخرس لذلك تأمل **(قوله)** ناطق بصير
في البحر هنا قبل آخر وهو كونه صاحب دين سري ويوجب عني صهيبتن وسياق في فصل القطع **(قوله)**

لجهله بحال غيره) يعني أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) للارواء أو خفيفة من فوق لا تقطع البدن أقل من عشرة دراهم ورج هذه على رواية ربع دينار ورواية ثلاثة دراهم لأن الأخذ بالأكثر أحوط احتمالاً للدرء كإسقاطه في الفتح وأطلق الدراهم فأنصرف إلى المعهودة وهو أن تكون العشرة من وزن سبعة مثاقيل كافي الزكاة بحر ومثله في الهداية وغيرهما بحث فيه الكمال بان الدراهم كانت في زمنه على الله عليه وسلم مختلفة نصف عشرة وزن خمسة ونصف وزن ستة ونصف وزن عشرة مقتضى رجيحهم الأكثر فيما رجيحهم هنا أيضاً وتعامه في الشربلية (قوله لم يقل مضروبة) أي مع أن ذلك شرط للقطع في ظاهر الرواية (قوله ج) فلو سرق ذوقاً أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع لأن تكون كثيرة قيمتها انصاب من الجلباب بحر (قوله أو مقدارها) أي قيمة فلو سرق نصف دينار قيمته انصاب قطع عندنا بحر وهو عطف على عشرة اه ح (قوله فلا قطع بنقرة) هي القطعة المنامة من الذهب والفضة قاموس والمراد الثاني ط وهذا يختص كون العشرة مضروبة ومثله لو سرق أقل من وزن عشرة رقيقة تساوي عشرة مسكوكات لا يقطع لأنه مخالف للنص في محل النص وهو أن يسرق فضة وزن عشرة كذا في الفتح فأدأن الفضة غير المسكوكات يعتبر بالوزن والعامة أي كون وزنها عشرة تساوي عشرة مسكوكات فلا قطع وانقص الوزن عن عشرة وإن بلغ قيمة المسكوكات كسئلتنا هذه ولا في عكس كسئلة النقرة (قوله ولا دينار) مختار قوله أو قيمته أو أقالبه أن غير الدراهم بقومها وإن كان ذهباً كافي الفتح (قوله وقت السرقة ووقت القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فأنقص وقت القطع لم يقطع إلا إذا كان التقصير لعب حدث أو لفوات بعض العين كافي الفتح والهر (قوله ومكانه) فلو سرق في بلد ما قيمته فيها عشرة فأخذ في أخرى وقيمتها فيها أقل لا يقطع فتح (قوله بتقوم عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف المقومين) أي بان يقوم عدلان تصاب وعدلان آخران بأقل منه وأما لو اختلفوا بعد اتفاقهم على النصاب فإنه لا يضر كقولهم ظاهر (قوله إلا إذا كان وعادها عادة) لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم الأثرى أنه لو سرق كيساً فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي درهما بحر وفهمته أنه لو علم عاين الثوب يقطع كإصرح به في الميسوط لأن المعتبر بظهور قصد النصاب وكون المسروق كسافيد لالة القصد ولا يقبل قوله لم أقصد لم أعلم كافي الفتح فأقراره بالعلم عاين الثوب فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينظر) أي إذا طلب المالك تضمنته فله ذلك في الحال لوجود سببه لأنه لا يقدر على تسليمه للمالك فصار مستهلكاً (قوله خفية) خرج به الاختصاف لانه لا يقطع به لو كان في المصر نهراً وإن دخل خفية استحساناً نهر (قوله وأبداً فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليل خفية ثم أخذ المال بمجاهرة ولو بعد مقاتلة من فيه يقطع بحر (قوله وهل العبرة) أي في الخفية زعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم زعم أحدهما وإن كان رب الدار فيه خلاف وظهر ذلك فيما لوطن السارق أن رب الدار لم يعلم به أم أنه لم يعلم به فأنقصه هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزبني لا يقطع لأنه جهري في زعمه وفي الخلاصة والمحيط والخيرة يقطع اكتفاء بكونه خفية في زعم أحدهما أمالو زعم الص أن له به مع أنه عالم يقطع اكتفاء بزعجه الخفية وكذا لو لم يعلم اتفاقاً أمالو عالم فلا قطع فالمسئلة رباعية كما أفاد في البحر (قوله من صاحب يد خفية) حتى لو سرق عشرة وديعة عند رجل ولو لعشر من رجال يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والطحاوي لأن بدلت بدأمانة ولا ملأ فكان ضائعاً قلنا نعم لكن يده يغصب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام بن محمد أن قطعت الأول لم تقطع الثاني وإن حرأت عنه الخد قطعت ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر على هذا التفصيل متى المنصف في الباب الآتي (تنبيه) كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الخرجي المستأمن (قوله بما لا يتسارع إليه الفساد) يسأى هذا في التمتع مع أشياء آخر لا يقطع بها إذا كان مراده استيفاء الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله متقوماً مطلقاً) أي عند أهل كل دين ط (قوله فلا قطع بسرقة خسر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خير الذي ولو قال فلا قطع بسرقة خسر لكان أخضر وأشعل اه ح (قوله بدائع) تمام عبارة على ما في البحر فلو سرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فأخذ السارق لا يقطع إلا بالامام اه قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار

أو مقدارها) فلا قطع بتسرة وزنها عشرة لاساوي عشرة مضروبة ولا بد من شرافته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقوم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين ظهري (مقصود) بالاختلاف قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار أو دراهم مصر ورواها إذا كان وعادها عادة تجنيس (ظاهرة الانواع) فأولاً يبلغ ديناراً في الحرز وشرح لم يقطع ولا ينتظر تقوئه بل يضمن مثله لأنه استهلكه وهو سبب الضمان للبال (خفية) ابتداء وانتهاه أو الأخذ بها ومنه ما بين العثمان وابتداء فقط لوليل وهل العبرة لزعم السارق أو لزعم أحدهما خلاف (من صاحب يد خفية) فلا يقطع السابق من السارق فتح (عما لا يتسارع إليه الفساد) كالم فوفاكه مجتري ولا بد من كون المسروق متقوماً مطلقاً فلا قطع بسرقة خسر مسلم مسلماً كان السارق أو ذمياً وكذا الذي إذا سرق من ذي خرا أو خسر أو أوسية لا يقطع لعدم تقومها عندنا ذكره الباقي (في دار العدل) فلا يقطع بسرقة في دار رب أو بني بدائع

البقي ثم خرجوا إلى دار العدل تأمل ولم يذكروا أهل العدل من أهل البقي وعكسه وفي كافي الحاكم
 من أهل العدل أثار على عسكر البقي ليلافسرق من رجل منهم ما لا فاعبه إلى امام العدل لا يقطع لأن لأهل
 العدل أخذ أموالهم على وجه السرقة وعكسه إلى أن يتوبوا أو يجزوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فاقبها
 أهل العدل لم يقطعها أيضا لأنه محارب يستحل هذا اه **(قوله من حرز)** هو على قسمين حرز بنفسه
 وهو كل بقعة معدة لأحراز ممنوع من الدخول فيها إلا بأذن كالدار والحوانيت والخيم والخزائن والمستودعات
 أو غيره وهو كل مكان غير معد لأحراز وفيه حافظ كالساحد والطرق والحصار وفي القنينة لوسرق المدفون في
 مغارة يقطع بحر قلت وحزم المقدسي يضعف ما في القنينة كما ذكره في النشأ **(قوله عزة واحدة)** فلو أخرج
 بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع زيلعي وغيره قلت وهذا لو أخرج إلى خارج الدار لم يقطع الجوهرة ولو دخل دار
 فسرق من بيت من دهرها فما خرجها إلى صحنها ثم عاد فسرق قدرها آخر وهكذا حتى سرق عشرة فيلزم سرقة
 واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع
 لأنها سرقات اه ومثله في التناحية لكن ذكر في الجوهرة أيضا لو أخرج نصابا من حوز مرتين فصاعدا
 أن يتخلل بينهما اطلاع المالك فالصالح النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع إذا كان
 الخارج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع اه ومثله في النهر من السراج قيل فصل القطع فقوله
 وان لم يتخلل ذلك قطع يقتضي أنه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع المالك وأصلح
 النقب أو أغلق الباب أنه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما عرفت لأنه لم يصدق عليه أنه
 في كل مرة أخرج نصابا من حوز بل بعض نصاب ثم اطلاع المالك اعتبر في مسئلة أخرى ذكرها في الجوهرة
 أيضا وهي لو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا إلا في الليلة الثانية إن كان ظاهرا وعلم به رب المنزل ولم يسه
 لم يقطع والاطلاع اه ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يسه لم يبق حوزا والابقي حوزا ولو لم يبق حوزا لم يسه
 لا يتحقق سرقة بعده ذلك الحرز **(قوله)** اتحد مالكة أم تعدد فالوسرق واحد من جماعة قطع والوسرق اثنان
 نصابا من واحد فلا قطع علمهما بالعبرة بالنصاب في حق السارق لا الميسرق منه بشرط أن يكون الحارز واحدا ولو
 سرق نصابا من منزلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بتزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل
 واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة فيها حجر كافي البدائع
 بحر وستاق مسئلة الحجر **(قوله)** لا شبة ولا تاويل فيه) أخرج بالاول السرقة من دار أسمة ونحوه وبالثاني
 سرقة مصحف لتاويل أخذه للقراءة أفاده ط **(قوله)** ونبت ذلك الخ لا يصح كون ذلك جزءا من التعريف
 بل هو شرط للقطع كما أفاده بقوله فيقطع ان أقر مرة أو شهد جلان الخ تأمل **(قوله)** واليه رجع الثاني أي
 أبو يوسف وكان أولا يقول لا يقطع إلا إذا أقر مرتين في مجلسين مختلفين كافي الزيلعي **(قوله)** ومن المتأخرين من
 أفق بعضهم مقتضى منعه أن ذلك صحيح في حق القطع ولا يتحقق ما فيه لأن القطع حديث قطب الشبهة والآنكسر
 أعظم شبهة مع أنه ساقى أنه لا قطع بسكول عن العيين وأه لو أقر ثم حارب لا يتبع فيعتين حل ما ذكره في صحتي
 حق الضمان **(قوله)** أو شهد رجلان فلا يقبل رجل واحد أنان للقطع بل لئال وكذا الشهادة على الشاهد كما
 في كافي الحاكم **(قوله)** ولو عينا) تعمير الضمير في قوله المقدر بعد قوله أو شهد رجلان وسيأتي الكلام
 على سرقة العبد في الباب الآتي **(قوله)** وسألهم الإمام كعفي) لعلم أنه أخرج من الحرز وأناول من هو
 خارج وابن هي لعلم أنها ليست في دار الحرب وكهي لعلم أنها نصاب أم لا **(قوله)** زادي الدور) نقله في الحر
 أيضا عن الهداية وقال السؤال عن المأهية لا إطلاقها على استراق السمع والنقص من أن كان الصلاة ونحو
 الزمان لا احتمال التقدم زادي الكافي أنه يسألهم عن الميسروق إذا سرقة كل مال لا توجب القطع **(قوله)** ومن
 سرق) لعلم أنه ذو رحم محرم منه أم لا **(قوله)** وبينها) أي المذكورات وهو عطف على قوله وسألهم
(قوله) احتمالا) عليه لسؤال **(قوله)** ويحبسه حتى يسأل عن الشهود) أي عن عداتهم قال في الشريعة لا بد
 بشرا في ما قاله الكمال القاضي لو عرف الشهود بالعدالة قطعه اه ولعله على القول بأن القاضي يقضي

(من حرز) مرة واحدة
 اتحد مالكة أم تعدد
 (لا شبهة ولا تاويل
 فيه) ونبت ذلك
 عند الامام كاستضعف
 (فقططع ان أقر بها
 مرة) واليه رجع
 الثاني (طائعا) فافتراره
 بها مفسد لها بل
 ومن المتأخرين من
 أفق بعضهم ظهيرة
 زاد القهستاني معزيا
 نحران القهستاني ويحل
 ضربه ليقر وشقيقه
 (أو شهد رجلان) ولو
 عبدا شرط حضرة
 مولاه ولا تقبل على
 اقراره ولو بحضرة
 وسألهم الإمام كيف
 هي وابن هي وكهي
 زاد في الدور وما هي
 وسألهم (ومن سرق
 وبينها) احتمالا للذرة
 ويحبسه حتى يسأل
 عن الشهود

لعدم الكفالة في الحدود وبسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف نهر (وصح رجوعه عن اقرارهما) وان ضمن المال وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالي أو شهد على اقراره بما هو محجود (٣٠٩) أو يسكت فلا قطع شرع وهبانية (فإن

بعله وهو خلاف المختار الآن اهـ وهذا الشبهة فان قضاءه بالقطع والينة لا يعلمه وعلمه بعدالة الشهود المتوقف علمه القضاء بالقطع ليس قضاءه جوى قلت على أنه مرقى الباب السابق أن في حقوقه تعالى بقضى القاضي بعله اتفاقا وقد صرح في الحر عن الكشف بان وجوب القطع حتى الله تعالى على الخلو (قوله لعدم الكفالة في الحدود) لانه اذا ما أخذ التكميل بالنفس لا يجبس (قوله الا الزمان) لان تقدم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها فوج عن الميسوط والمحط واعترضه الجوى بانه يجوز أن تكون السرقه في صاهلا بمجرد قلت لكن قال في حاوى الزا هدى لو ثبتت السرقه بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في أسنغ لو قال سرق في زمان الصا يقطع ولا يلتفت الى قوله اهـ ولفظ أسنغ رمز لكتاب الاسرار (قوله الا المكان) المناسب والا المكان بالعطف لانه في الفتح استثنى الزمان والمكان (قوله تحريف) أى لجواز أن يكون في دار الحرب والمراد أن ذكر المكان في عبارة الفتح غير صحيح (قوله وكذا لو رجع أحدهم) أى أحد السارقين المقرين (قوله أو قال) أى أحد السارقين (قوله أو شهد على اقراره) أى اقرار السارق (قوله فلا قطع) أى في المسائل الثلاث أما في الأولين فلا نه اذا سقط عن البعض لشبهة سقط عن الباقين كافي الكافي والرجوع ودعوى الملك شبهة وأما في الثالثة فقلان مجود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو أقر صريح رجوعه فكذا لو شهد على اقراره والسكوت في باب الشهادة جعل انكار احكاما كاذ كره المصنف (قوله ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصل ما نقله عن الميسوط أنه لو أقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولو رجع لا يقطع فكذا اذا هرب بل ضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا فلا فان حدد السرقه لا يقام بالينة بعد التقادم والعارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستفاء كعاد ارض قبل القضاء اهـ وبه ظهرا فنقول المصنف تعالى الظهيرة فان في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره لم يعلم أنه بعد التقادم لا يقطع أيضا وأوجب بانه قيد بالظهور لم يصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخالف الاقرار بالشهادة في عدم القطع على أنه اذا كان لا يقطع بالهرب في فوره الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أورد ح لكن لا يخفى ما في العبارة من الابهام والعبارة المحررة عبارة كافي الحاكم وهي وإذا أقر بالسرقه ثم هرب لم يطلب وان كان ذلك بشهود طلب ما دام في فوره ذلك (قوله ولا قطع بشكول) أى شكول السارق عن الخلف عند القاضي (قوله لاقراره على نفسه) علة لزوم المال في المشتكين لان الشكول اقراره معنى واقرار السيد على عبده وجب توجه المطالبة على نفسه أفاده ط (قوله ونقل) أى في القهستاني ومثله في الذخيرة وهو تأييد لما قبله حيث سماه حورا شيئا بالعسل (قوله عن عصام) ١ هو عصام بن يوسف من أصحاب أبي يوسف ومحمد ومن أقران محمد بن جماعة وابن رستم وأبي حنيفة البخاري (قوله أنه سئل) أى سأل حبان بن جبهلة أمير بلخ رمل (قوله سارقين) تعجب من طلب المين منه فانه لا يباي لا لقامه على ما هو أشد جنابة لكن الشرع لم يعتبر هذا (قوله فقال) أى عصام (قوله ما رأيت حورا الخ) مما جاورا باعتبار الصورة والافوه عدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقدم ان القاضي نعرير المتهم وقد منابانية (قوله ببعضه اقراره بهما مكرها) أى في حق الضمان لا في حق القطع كما قدمناه (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد بن أصحاب الامام (قوله يحل ضربه الخ) ٢ لم يصحح الحسن به بل هو مفهوم كلامه قال في البحر وسئل الحسن بن زياد أحل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع العم لا يئين العظم ولم يزد على هذا اهـ كلام البحر وهو ضرب مثل أى ما لم يعاقب لا تظهر السرقه في عبارة الشارح سقط من الكاتب أو من قبله دليل أنه في شرحه على المتن ذكر عبارة الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا نصرا فامنه بسوء فهمه ان لم نعه هذا الشارح الفضل وصل في البلاذقي ما زعمه من هو مولى بالاعتراض عليه فافهم (قوله عن ابن العز) أى في كتابه التنبيه على مشكلات الهداية حيث قال الذي عليه جمهور الفقهاء في التهم بسرقة ونحوها أن ينظر فاما أن يكون معروفا بالهلم

أقر بها ثم هرب فان في فوره لا يبيع بخلاف الشهادة) كذا نقله المصنف عن الظهيرة ونقله شارح الوهبانية بلا قيد القورية (ولا قطع بشكول واقراره مولى على عبده وان لزم المال لاقراره على نفسه (و) السارق لا يبيع بعقوبته لانه حوزي تخمس وعزاه القهستاني أو أعلقت معلا ما به خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام أنه سئل عن سارق بشكر فقال عليه العين فقال الامير سارق وعينها ووا بالمسوط فما ضره وعينه حتى أقر فاقى بالسرقه فقال سبحانه الله ما رأيت حورا أشبه بالعدل من هذا وفي أكرام السبازية من المشايخ من اتقى بعضه اقراره بهما مكرها وعن الحسن يحل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى صم أنه علمه الصلاة والسلام أمر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهدن حين كتب كن

ثم نقبل عن الزبلي في آخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة وأقره المصنف ببيع الجعر وابن الكال زاد في النهر وينبغي التعويل عليه في زمانة الغلبة الفساد ويجعل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقبل المصنف قبله عن القبة لو كسر سنة أو يده ضمن الشاكي أرضه كالمال لا لو حصل ذلك بتسوية الجدار أو مات بالضرب لتدوره وعن النخيرة ولو صد السطح لغير خوف التعذيب قسقط ذات ثم ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة أخذ الشاكي يديه أيهم وبما غرمه للسلطان تعديه في هذا السبب وسيجيء في الغصب (قضى بالقطع ببينة أو أقر أو قتل المروق منه هذا متاعه لم يسرقه مني) وإنما كنت أودعته (أو قال شهد شهودي برؤي أو أقر هو باطل أو ما أشبه ذلك فلا قطع) ونبد تلقينه كي لا يقر بالسرقة (كا) لا قطع (أو شهد كافران على كافر ومسلم بهما في حقهما) أي الكافر والمسلم ظهريه

٣ مطلب في ضمان الساعي

تجز مطالنته ولا عقوبته وهل يحلف قولان ومنهم من قال بعزيمته وإما أن يكون مجهول الحال فيجس حتى يكشف أمره قبل شهر أو قبل باجتهاد ولي الأمر وإن كان معروفا بالغبور فقالت طائفة بضربه أو أوالقاضي وقالت طائفة بضربه أو أوالقاضي ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يرث العوام أن عس بعض المعاهدتين بالعذاب لما كنتم أخبأه للمال الذي كان صلى الله عليه وسلم قاعدهم عليه وقال له أن كزحي بن أخطب فقال يا محمد أنتهذه النفقات والحروب فقال المال كثير والسئلة أقرب وقال الزبير دونك هذا قسه أن يرثي من العذاب فدلهم على المال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل الخ وتعامه في المنع (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز ضرب المتهم حيث قال نقلا عن الزبلي ومنها أي ومن السياسة ما حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن المدعي عليه إذا أنكر فلا مام أن يعمل فيه ما كبره أو أن غلب على ظنه أنه سارق وأن السروق عند عاقبه يجوز ذلك كالوراء الامام مع الفساد في مجلس الشرب وكأوراه عني مع السارق وبغلبة الظن أحازوا قتل النفس كالأدخال عليه رجل شاعر أشفه وغلب على ظنه أنه يقتله اهـ (قوله تلغية الفساد) تمام عبارة التهم وكيف يؤتى السارق ليل بالبيتين بل ولا في النهار اهـ يعني لا يتوقف جوازه ضربه على إقامة البينة حيث كان من أهل التهمة وتقدم في التعزير أن القاضي تعزير المتهم وقدمنا هذا عن ابن القيم حكاية للأجاع على ذلك وقد سمعت أنفا صريح الزبلي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن القاضي فعل السياسة (قوله ويجعل ما في التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من أنه لا يفتي بعقوبة السارق (قوله ولو كسر سنة) بضربه أوه مبني المجهول وأصل العبارة وشكاك الوالي بغير حق فأنى بقائه فغضب المشكوك عليه فكسر سنة أو يده الخ (قوله كالمال) أي كايضمن وغرمه الوالي مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن الأرض وحجسه الوالي فهرب وتسور جدار السجن فحصل ما ذكر من كسر سنة أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كان للورثة أخذ الشاكي يديه أيهم) الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القبة لتعلله بظهور تعديده هنا أي حيث ظهرت السرقة على يده آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله تعديه في هذا السبب) قال في النخيرة بعد دعواه المسئلة لمجموع التوازل قيل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لأنه صد السطح باجتهاده وقيل هو مستقيم في الدية أيضا لأنه مكره على الصعود للقرار من حيث المعنى اهـ وقوله أصله السعاية أي أن الأصل في ذلك تضمينهم الساعي إذا كان بغير حق (قوله وسيجيء في الغصب) حيث قال متنا وشرا الواسي السلطان بمن يؤذيه والحال أنه لا يدفع بالردغ إلى السلطان أو سعي بمن يباشر القسوق ولا يمنع تنبيهه أو قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم أنه قد وجد كذا غرمه السلطان شما لا يضمن في ههنا لذكورات ولو غرم السلطان البتة بمنثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لوسي بغير حق عند محمد بن جراله أو الساعي وبه يقتى وعزروا الساعي عدا طوب بعد عقته ولومات الساعي فلمسني به أن يأخذ قدر النسران من تركته هو الجميع جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لومات المشكوك عليه بتقوطه من سطح لحوقه غرم الشاكي دية أو مات بالضرب لتدوره وقدم في باب السرقة اهـ قلت أنت خير بيان ما ذكر في باب السرقة بخلاف لما عاها الما هم حاصل. إذ ذكره ٢ من ضمان الساعي أنه لوسي بحق لا يضمن ولو بلا حق فإن كان السلطان يغرم بمنثل هذه السعاية البتة ضمن وإن كان قد غرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول محمد بن ضمان الساعي بغير حق مطلقا يغرم. فقدمنا ما لاحظته قبله في أفتى بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم يسرقه مني) المناسب عطفه بأولانه مسألة ثانية في كافي الحاكم أو قال لم يسرقه مني وإنما كنت أودعته (قوله فلا قطع) أما لو قال عفوت عنه لم يطل القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى فلا عكالات أسقاطه بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق العمد وقد بطل بقراره فعمل ما في ضمنه تأمل (قوله ونبد تلقينه) المناسب ذكره عند قوله أن أقر بها أي نبد اللامام أن تلقنه كافي لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أتى بلص فداعرف ولم يوجد معه متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما المال سرق قال بل يارسول الله فاعادها عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثا فأمر به بقطع وتعامه في القمع (قوله في حقهما) متعلق بلا قطع ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجه أنها سرقة

(تشارك جمع وأصاب)
 كلا قدر نصب قطعوا
 وان أخذ المال بعضهم
 استحسانا لباب
 الفساد ولوفهم صغير
 أو يحنون أو معنوه أو
 محرم لم يقطع أحد
 (وشروط لقطع حضور
 شاهديهما وقته) وقت
 القلع (كحضور المدعي)
 بنفسه (حق لو غاب أو
 ماتا لا قطع) وهذا
 في كل حد سوى رجم
 وفرد بجر قلت لكن
 نقل المصنف في الباب
 الآتي تصحيح خلافه
 قننه (ويقطع بساج
 وقنا وأبنوس) بفتح
 الباء (وعود ومسدل
 وأدهان وورس
 وزعفران ومسدل
 وغيره وفصوص خضر)
 أي زمرذ (وباقوت
 وزرجد وؤلؤ ولعل
 وفيروزج وناهوب)
 غير مذكور ولو متخذين
 (من خشب وكذا بكل
 ما هو من أغصان الأموال
 وأنفسها
 قوله لا تنصب كذا
 بالأصل المقابل على خط
 المؤلف والذي في المتن
 بأيدينا كلا قدر نصب
 كما ترى اه محصيه

واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في انتفاعه من المسلم وهل
 يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قلت وفي كافي إلحاق كوشهر جلان على رجلين بسرقه وأحد السارقين
 غائب قطع الحاضر فإن جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك البيئة أو غيره فاقطع اه فلينظر الفرق بين
 المستثنى ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلا للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فإن المانع من
 قبولها الغيبة لا عدم الأهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول الحرز بقربه قوله وإن أخذ المال بعضهم قال
 في الفتح وإنما وضعها في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لم يكن أشتر كوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع إلا
 الداخل إن عرف بعينه وإن لم يعرف عزوا كلهم وأدحسهم إلى أن تظهر رتبهم اه وقيد بقوله ٢ وأصاب
 كلاً نصب لأنه لو أصابه أقل لم يقطع بل يضمن ما أصابه من ذلك جوهره (قوله استحسانا) والقياس أن يقطع
 الحامل وحده وهو قول زفر والأئمة الثلاثة ففتح (قوله أو محرم) أي ذر رحم محرم من المسروق ومنه بجر (قوله لم
 يقطع أحد) أطلقه فقبل ما إذا تولى الأخذ الكبار العقلان خلا لا في يوسف كافي الزبلي (قوله لا قطع) هذا قول
 أبي حنيفة الأول وقوله الأخير يقطع كما يأتي في ريباه صرح في التنازعانية وغيره (قوله سوى رجم) في بعض
 النسخ سوى جلدوهي الصواب وإن كان الأول هو الذي في الفتح والجر والتبر نقل عن كافي إلحاق كوشهر
 الشر بنلالة لأنه بخلاف لما قدموه في حد الزنا لرجم من أنه إذا غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد فتحه استثناء الحد
 فإنه بقاء حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا شرط بداءة الشهود به وبعبارة كافي إلحاق كوشهر ومصرحة
 بذلك وكذلك عبارته في السرقة ونصها وإذا كان أي المسروق منه حاضر أو الشاهدان غائبان لم يقطع أيضا حتى
 يحضروا وقال أبو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل حد سوى
 الرجم وبعض القصاص وإن لم يحضروا استحسانا لأنه من حقوق الناس اه فهذا نص صريح إلحاق كوشهر
 والسرقة عما قلنا فليتم به اه قلت والظاهر أن نسخة الكافي التي وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال
 أبو حنيفة إلى قوله وكذلك الموت فوقه انطلق في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لأن الاستثناء وقع
 من القول الأخير الذي رجح إليه الإمام فكان العمل عليه لأن ما رجح عنه المجتهد غيره ألتبس وخوفاً إذا صرح
 في شرح الوهبية بتصحيح قوله الأخير بخلاف ما نقله تعالى الشريعة في هذا التمسك الحسن (قوله تصحيح
 خلافه) أي خلاف قوله لا يقطع وهذا هو الصواب كما علمت (قوله ويقطع بساج) قال الزمخشري الساج خشب
 أسود رزين يجلب من بلاد الهند ولا تشارك الأرض تلبه والجع سيجان مثل نار ونبيران وقال بعضهم الساج
 يشبه الأبنوس وهو أقل سواداً منه مصباح (قوله وقنا) بالفتح والقصر هو الرمح (قوله بفتح الباء) كذا في الجرج
 عن الطبري ومثله في الفتح والتبر ورايت في المصباح ضبطه بضمها وقال أنه خشب معروف وهو معرب ويجلب
 من الهند واسمه بالعربية ساسم جهرة وزان جعفر (قوله وعود) بالضم الخشب جمعه عودان وأعواد وآلة من
 المعازف قاموس قلت والمراد هنا الأول وهو الطيب لأن آله الله لا يقطع بها كافي (قوله وأدهان) جمع دهن
 كزيت وشيرج (قوله وورس) نبت أصفر زرع يابن ويصبع به قيل هو صنف من الكرم وقيل يشبه مصباح
 (قوله ومسدل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله وفصوص خضر) فند الخضر اتفاق در متني (قوله
 وزرجد) جوهر معروف ويقال هو الرمز مصباح (قوله ولعل) بالفتح ما يتخذه الحبالا لغير الزخفر
 والدودة يطلق على نوع من الرمزط وفي بعض النسخ ملع وهو شعر يجازي كافي القاموس تأمل (قوله غير
 مركب) أحترز به عن باب الدار المركب لأنه لا يقطع به كما يأتي ثم أنه يشترط لقطع هذا أن يكون في الحرز وإن
 يكون خفيفاً لا ينقل حمله على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقل من الأبواب كافي الهداية وإن يلحق قال
 في الفتح ونظيره بأن ثقله لا ينافي ما لبته ولا يتقصها وإنما نقل فيه رغبة الواحد لاجتماعه ولو صرح هذا امتنع
 القطع في فردة جل من قاش ونحوه وهو متيقن ولذا أطلق إلحاق كوشهر في الكافي القطع اه وأجيب بأنه إنما يدل
 يقل الثقل من الأبواب قلت لا يخفى أن هذا هو منشأ النظر فافهم (قوله ولو متخذين) أي الأبنوس والباليب أثنائه
 إلى أن قوله من خشب غير قيد لأن المراد ما دخلته الصلابة والتخفيف بالأموال النفيسة بخلاف الأواني الخشبية

الحشيش والقصب فلا قطع بها لان الصنعة لم تغلب فها حتى لا تتضاعف قيمتها ولا تحز حتى لا يغلبت كأواني الذهب
والمناسن الحشيش في بلاد السودان يقطع بها الماذكرنا وكذا الحصر البغدادية لغلبة الصنعة على الاصل أقوله
في الحر ومنه في الزيلعي **(قوله)** ولا يوجد في دار العدل الخ الاولى التعيير بدار الاسلام قال في الفتح فأما كونها
توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لان سائر الاموال حتى الدنانير والدرهم مباحة في دار الحرب
ومع هذا يقطع فيها دارنا **(قوله)** لا يقطع بتافه الخ أي اذا سرق من حرز لاشبهه فيه بعد أن أخذوا حرزوا
مما لو كان فتح **(قوله)** يوجد مباحا في دارنا أي يوجد جنسه مباحا في الاصل بصورة الاصلية بان لم يتحدث فيه صنعة
مستقيمة غير مرغوب فيه فخرج بصورة الابواب والاواني من الخشب وبغير مرغوب فيه نحو المعادن من الذهب
والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها من الاجار فقطع لكونها مرغوب فيها وعلى هذا انظر بعضهم في الزينة بانه
ينبغي القطع به لاجرازه في ذلك كين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للمجارفة كان
اجرازه ناقصا بخلاف الساج والابنوس واختلف في الوسمه والخاء والوجه القطع لاجرازه عادة في الدكاكين كذا
في الفتح ومفاده اعتبار العادة في الاجاز **(قوله)** لا يحزر عادة احتراز عن الساج والابنوس قلت وقد جرت
العادة بارجاز بعض الخشب كالحروط والمنشور دفوعا وميد ونحو ذلك فينبغي القطع به كما يفيد مما تأمل
(قوله) ولو لم يجاز بتسديد الامم ودخل فيه الطري بالاولى **(قوله)** وطير لان الطير يطير فيقل اجرازه فتح
(قوله) وصيد هو الحيوان المتنع المتوحش باصل خلقته اما بقائه أو بيجناحيه فالسمل ليس منه ان كان
(قوله) وزرنيخ بالكسرة راسي معرب مصباح **(قوله)** ومغرة بفتح الميم وسكون الغين المجمة وتحمل الطين
الاجر وظاهر كلام العصاح والقاموس ان التسكين هو الاصل والتعريف بخلافه وظاهر الصباح العكس فوح
(قوله) ونورة بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على اخلطاضا الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل
لازالة الشعر مصباح وكذا ضبطها بالضم في القاموس **(قوله)** وخزف وزجاج الخرف كل ما عمل من طين
وشوى بالنار حتى يكون خارا قاموس قال في الفتح ولا يقطع في الاجر والفخار لان الصنعة لم تغلب فها حتى فيها
وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه الكسر فكان ناقصا للملذوع أي خفيفة يقطع كالخشب
اذا صنع منه الاواني ا ه وفي الزيلعي ولا قطع في الزجاج لان المكور منه تافه والمصنوع منه يتسارع اليه
الفساد اهقلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله في الصيني والبرونز ه
قد بلغ بالصنعة نصبا كثيرة ومفهوم عمله الفخار انه يقطع به تأمل **(قوله)** وكل مهيا لكل أي غير المهيا بما
لا يتسارع اليه الفساد كالخطة والسكر فانه يقطع فيه اجمعا كما في الفتح **(قوله)** مطلقا ولو غير مهيا لانه عن
ضرورة ظاهر اوهي تبين تناول فتح **(قوله)** وفا كهرطمة كالغيب والسفرجل والتفاح والمان وأشباه
ذلك ولو كانت محروزة في حظيرة عليها باب مقفل وأما الفواكه اليابسة كالجزر واللوز فانه يقطع فيها اذا
كانت محروزة جوهره **(قوله)** وغر على خصر لانه لا ارجاز فيها على الخصر ولو كان الخصر في حرز لما في كافي
الحا كروان سرق التمر من رؤس النخل في حائط محروزا وحطه في سنبله لم تحصده لم يقطع فان ارجاز الخمر في حظيرة
عليها باب واحصدت الحطة وجعلت في حظيرة فسرق منها قطع وكذلك ان كانت في حجر او صاحبها يحفظها ه
(قوله) وأشربة مطربة أي مسكرة والطرب استشفاف العقل من شدة خمر ونحوه حتى يصدر عنه ما لا يليق كما
ترام من صياح الشكاكي وضرب خدودهن ونحو جيوهن أو شدة سمر ورتوجب ما هو معهود من البنات ثم
النراب ان كان حالوا فهو مجام يتسارع اليه الفساد وأما فان كان خرا فلا قيمة لها وغيره في تقويمه بخلاف
ولنا أول السارق فيه الارقا فتشبه الياحة وتعامى في الفتح وشمل ما اذا كان السارق مسلما أو ذميا كافي
الحر **(قوله)** ولو لا اناهنيا أي على المذهب لان الاناه تابع ولم يقطع في المتبوع فكذلك التبوع وفي رواية
عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الاثمة الثلاثة وزججه في الفتح فيما تعان ذهنته بان الظاهر ان كلامه مقصود
بالاخذ بل أخذ الاناه أظهر واستشهد عافي الخشيش سرق كوزا فيه عسل بقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم
يقطع وهو نظير ما تقدم فبين سرق ثوبا لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم أن عليه ما لا يخلف

ولا يوجد في دار العدل
مباح الاصل غير مرغوب
فيه هذا هو الاصل
لا يقطع بتافه
أي حقيق (يوجد مباحا
في دارنا كخشب البحرز)
عادة (وحشيش وقصب
وسمل) (ولم يجاز (طير)
ولو لم يجر (وبساجا في الامم
غاية (وصيد وزرنيخ
ومغرة ونورة) زائد
النجسي وأشنان وفهم
وملح وخزف وزجاج
لسرعة كسره (ولاجبا
يتسارع فساده كالب
ولحم) ولو قد بدا وكل
مهيا لكل كخزف وفي
أيام خط لا قطع بطعام
مطلقا شئ (وفا كهنة
وطبة وغر على خصر
وطنج) وكل ما لا يبي
حوالا (وزرع لم يحمده)
لعدم الاجاز (وأشربة
مطربة) ولو لا اناهنيا
٣ قوله ولو كانت محروزة
هكذا بخطه ولعل صوابه
محروزة لانه من ارجز كما
يدل عليه سابق الكلام
ولاحقه ا ه محصيه
٣ قوله مصرور عليه
هكذا بخطه ولعل صوابه
مصرورا بالنصب صفة
قوله ثوبا ا ه محصيه

هذا إذا لم يعلم اه لمضوا وأقره في البحر (قوله وآلات لهو) أي بلا خلاف لعدم تقويمها عندهما حتى لا يضمن
 سلفها وعند وان ضمنها الغير اللهو إلا أن يتأول أخذها لله عن المنكر فتح (قوله وصلب) هو مائة خطين
 متقاطعين ويقال لكل جسم صليب فتح (قوله وشطر نج) بكسر الشين فتح هو عري وقيل معرب وهو
 داخل في آلات اللهو وكذا الرد فيخ التون (قوله لتأويل الكسر الخ) علة للتلاوة وعن أبي يوسف يقطع
 بالصلب لو في بدرجل في خرز لا شبهة فيه لا لو في مصلاهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل الأناخه فتح قلت
 لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت في النخبة ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في
 الذي ووجهه ظاهر لأن مصلاهم عزلة المسجد فلا يقطع بخلاف الحرز فيقطع لأنه لا تأويل له إلا أن يقال
 تأويل غير يكتفي في وجود الشبهة فلا يقطع مثل وفي النهرو لو سرق دراهم عليها تمثال قطع لأنه أعما أعد القول
 فلا يثبت فيه تأويل (قوله لأنه حرز لا يحجز) أفاد أن الكلام في الباب الخارج فلو داخل الدار فهو محرز
 فيقطع به أفاده ط قلت وهذا إذا لم يكن تقبلا على ما مر عن الهداية في غير المركب وظاهره أن باب المسجد حرز
 وليس كذلك فالأولى لتعليل الهداية بقوله ولا يقطع في أبواب المسجد لعدم الآخر من قصر كباب الدار بل أولى لأنه
 محرز باب الدار ما فيها ولا يحجز باب المسجد ما فيه حتى لا يجب القطع بسرقة متاعه اه زائد في البحر وكذا
 استار الكعبة وإن كانت محروجة لعدم المالك (تنبيه) قال في الإسلام ولو اعتاد سرقة أبواب المسجد يجب
 أن يعزرو ببالغ فيه ويحبس حتى يتوب قال في البحر وينبغي أن يكون كذلك لسارق الزاير من الميض اه قال ط
 وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق أنتفي عنه القطع لشبهة ونحوها تأمل (قوله ومصحف) مثلث
 المرقوم والضم أشهر مصباح لا أن أخذ تأويل في أخذه القراءة والنظر فيه ولأنه لا مال له على اعتبار
 المكتوب وأحراره لا حله للجدد والأوراق هذه به والأطراف تشمل الكافر وغير القارئ (قوله ولو محجلين) قال
 نوح أفندي في حاشية الدرر هذا اللفظ في أكثر النسخ بالعين ولكن الصواب أن يكون بيه واحدة كما يظهر
 من الصرف اه ومثله في شرح درر البصار (قوله لأن الحلية تبع) وعن أبي يوسف يقطع في الحصف المحلى
 وعنه اه يقطع إذا بلغت الحلية نصبا كما قال في حلية الصبي قال في الفتح والخلاف في صبي لا يمتنع ولا يتكلم فلو
 كان عصبى ويتكلم وغيره لا يقطع أجماعا لأنه في بد نفسه وكان أخذه خداعا ولا يقطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه)
 فالمراد بالكسر المعبر المعبر عن نفسه بالغا كان أو صبياً محرز (قوله لأنه ما غصب) أي أن أخذه بالفتح أو خداع
 أي أن أخذه بالحيلة وكلاهما غير سرقة ط (قوله ودفار) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة الحصف
 المضمومة فاموس (قوله فكصحف) أي في تأويل أخذها للقرأة أو كون المقصود ما فيه أو لا مال له (قوله)
 والافكطنبور) أي في تأويل أخذها لأنه ما فيها من المنكر والحاصل أنه لا يقطع بكتب علوم شرعية أو
 غيرها قال القهستاني فيشمل أي الدفاتر المحصف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمه دون ما فيها
 أشعار مكرهه وكتب العلوم الحكيمة فانهم إذا خلاص في آلات لهو كما أشار إليه في الزاد وغيره اه ثم نقل
 قول آخر يقطع بكتب الأدب والشعر لكن قال في الفتح والبحر مثل كتب الشعر ومثل كتب العربية
 واختلف في غيرها أي غير كتب الشرعية من العربية والشعر فمثل ملحقة بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقيل
 بكتب الشرعية لأن معرفتها قد تنوقف على اللغة والشعر والحاجة وإن قلت كفت في إيراد الشبهة اه فتعذر
 القول الثاني فيسبغ ترجمه ثم قال ومقتضى هذا أنه لا يختلف في القطع بكتب الشعر والفلسفة لأنه لا يقصد
 ما فيها الأهل الدينية فكانت سرقة صرفا اه زائد في النهرو ينبغي أن ينظر في الأخذ بكتب الشعر
 والفلسفة فإن كان مولعا بذلك لا يقطع للقطع بأن المقصود ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح بخلافه لأنه جعل كون
 أهل الديانة لا يقصدونها علة لكونها سرقة صرفا ومعلوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين لا يقصدونها
 بل الغالب أنه يكون غيرهم من أهل الشر كالسجدة ونحوهم فعلم أن الشبهة المسقطه للقطع لا يلزم وجودها في
 السارق والا كانت علة حقيقة لأشبهة العلة لأن الشبهة ما يشبهه التائب وهو ليس بتائب والإلزام بثبوت التفصيل
 المذكور في كتب الشرعية أيضا وكذا في آلات اللهو والطعام في ستة النقط ولم من خرج عليه ثم قلنا عن

(وآلات لهو) ولو طيل
 العزاة في الأصغر لأن
 صلاحته للهو صارت
 شبهة غاية (وصلب)
 ذهب أو فضة وشطر نج
 وزد لتأويل الكسر
 نهين عن المنكر (وباب
 مسجد) ودار له حرز
 لا محرز (ومصحف وصبي
 حر) ولو (محجلين) لأن
 الحلية تبع (وعيد كيم)
 يعبر عن نفسه ولو أنها
 أو مجنون أو أعمى لأنه ما
 غصب أو خداع
 (ودفار) غير الحساب
 لأنها للشرعية ككتب
 تفسير وحديث وفقه
 فكصحف والافكطنبور

الفخيرة في الصليب ما يفيد عند أبي يوسف فلي تأمل **(قوله بمخلاف العبد الصغير)** لانه مال منقطع عن صاحبه وان كان
عشياً ويعقل أو بعرضه أن يصير كذلك ان كان بخلافه وعامة في النهر **(قوله الماضى حساباً)** أى الذى لم يرد
لأحديه عطفه فلم يبق الا كغدة فاذا بلغت قيمته نصاً يقطع كذا في تصحيح العلامة قاسم **(قوله وكاب وفهذه)**
عطف على ما لا يقطع فيه بقرينة تنكيره ولو قال وبك وبفهد كما يصنع في الوافى لكان أحسن جوى وعمل كذا
الصيد الماشية لانه يوجد من جنسه مباح الاصل ولاختلاف العلماء في ما يثبتها وأوردت شبهة بحر ط **(قوله)**
في ودعية أى تحت يده **(قوله أى أخذ قهراً)** أى على وجه العلانية **(قوله أى اختطاف)** أى علانية أيضاً
فالتهب والاختلاس أخذ الشيء علانية الآن الفرق بينهما من جهة سرعة الاختذ في جانب الاختلاس بخلاف
التهب فان ذلك غير معتبر فقه عن أبي السعد **(قوله لا انتفاء الركن)** وهو الحرز في الخيانة والاختذ فيه
بعدها ط **(قوله ونبتش)** أى لا يقطع على النباش وهو الذى يسرق أكلان الموتى بعد الدفن بحرزان الحرز
بالقبر والمستطابل لانه لا يحفظ نفسه والنجرا ليست حرزاً حتى لو دفن بها مال فسرقت لم يقطع فى القنينة
أنه لو سرق المدفون بالفازة يقطع ضعيف مقدسى **(قوله فى الاصح)** لاختلال الحرز بحفر القبر وقبل يقطع
إذا كان مقفلاً فتهتاتى **(قوله ولو أوعاده)** أى اعتماد النباش وفيه إشارة الى الجواب عما استدلت به أبو يوسف
والأئمة الثلاثة من حديث من نيش قطعناه بحمله على الساسعة وتعمام تحقيقه في الفتح **(قوله ومال عامه)** وهو
مال بيت المال فانه مال المسلمين وهو منهم وإذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فأوردت شبهة والحدود تدل
بها بحر **(قوله ومشتزله ٣)** أى بين السارق وبين ذى اليد **(قوله وحصر مسجد الخ)** أى وإن كانت
محترقة كفى الحرز **(قوله ومال وقف)** ذكره في الحرز بخلافه وأما مال الوقف فله زمن صرح به ولا يخفى
أنه لا يقطع به وقد عللوا عدم القطع فيما لو سرق حصر المسجد ونحوهما من حرز بعدم المالك تبعه في النهر وقال
ولو قيل ان كان الوقف على العامة فانه كمال المال وإن كان على قوم محصورين فله عدم المالك حقيقة لكن
حسناً اه ولا يخفى جريان العلة الثانية فيها لكن رده المقدسى والرمي بانهم صرحوا بأنه يقطع بطلب متولى
الوقف وسأنى التصريح به في الباب الآتى وصرح به أيضاً ابن مالك في شرح المنار في بحث الخالص قلت ولما
والله أعلم علل في القبر لعدم القطع في حصر المسجد لعدم الحرز أى لكون المسجد غير حرز ومفاده أنه يقطع
لو سرقها من حرز والظاهر أن وجهه كون الوقف يبق على ملك الواقف حكماً عند الإمام وهذا في أصل الوقف
وأما العلة فقصص حروا بانها ملك المستحقين لكن ينبغي أن يقال ان كان السارق له حق في العلة لا يقطع
بسرقة منهن سواء كان وقفاً على العامة أو على قوم محصورين لثبوت الشركة وكذا وقف المسجد إذا كان
للسارق وتليفه فيه بخلاف سرقة حصره وقتاديه أنحقه في العلة لا في الحصر تأمل **(قوله ومثل دينه)**
أى مثله جنساً لا قدراً ولا صفة كما أفاده ما بعده **(قوله ولودينه مؤجلاً)** لانه استغناء لحقه والحال والمؤجل
سواء في عدم القطع استغناء لان التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فصيرون شبهة دائرة وإن كان يترتب
الاعطاء الآن ولا فرق بين كون المدفون المسروق منة مما طلاقاً ولا خلافاً للشافعي وتعمام في الفتح **(قوله وأورد)**
زائد اعلاه أو أوجد) أنت خير بأن الضمير في زائد أو أوجد عند أبي الدين وفي علمه على المسروق فالتمسب
للتعميم أن يقال أن أقصى منه أو أورد أفعلم حكم زائد أو أوجد بالاولى والحاصل أنه لو سرق أكثر من دينه
لا يقطع لانه يصير شريكاً في ذلك المال بمقدار حقه كفى الفتح وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الأوجد
تأمل **(قوله لان التقدين جنس واحد حكمي)** ولهذا كان لقاضي أن يقضى جهاديه من غير رضا المطلوب بحر
قلت وهذا موافق لما صرحوا به في الحرز ومفاده أنه ليس للداش أخذ الدارهم بدل الدنانير بل لأن المدفون ولا لفل
حكم وقد صرح في شرح تلخيص الجامع في باب البين في المساومة بأن له الأخذ وكذا في حظر المحبى ولعله محمول
على ما إذا لم يمكنه الرفع للحاكم فاذا طغر بحال مدفونه له الاختذ بانه بل له الاخذ من خلاف الجنس على ما ذكره
قريباً **(قوله ومنه الخلق)** أى بسبب ما فيه من الصياغة التحق بالعرض **(قوله مال بقل الخ)** لانه لا يكون هذا
أو قضائيه الا بان كان ملكه فكأنه ادعى أخذه بانه فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع بالعرض

إنه الأخذ عند بعض العلماء قلناه هذا قول لا يستند إلى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دائرة إلا أن ادعى الرهن أو
 قضاء (قوله) وأطلق الشافعي أخذ خلاف الجنس) أي من التقديراً والعروض لأن التقديراً يجوز أخذها عندنا
 على ما قرأناه أن نأخذ قال القهستاني وفيه إجماع على أنه أن يأخذ من خلاف جنسه عند الحائض في المالة وهذا
 واسع فيجوز الأخذ به وإن لم يكن مذهبنا فإن الإنسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاھدي اه قلت
 وهذا ما قالوا أنه لا يستند له لكن رأيت في شرح نظم الكفر للقدس من كتاب الحرف قال ونقل جد الولي لأمه
 الجلال الأشعري في شرحه للقدوري أن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لما وقع في الحقوق
 والقنوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لا سيما في ديارنا لما دوتهم العقوق شعر

عقاف على هذا الزمان فانه * زمان حقوق لا زمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله) بخلاف سرقة من غريم أيه سقط من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ (قوله) لا أي لا يقطع لأنه
 ولا يأخذ من ابنه الصغير يؤول لم يكن له ولا يمسوا اختاره ولكونه رقبته واستظهر ط أنه كذلك ويظهر
 في خلافه تأمل (قوله) كسرقة شئ الخ) أي إذا سرق شيئاً فقطع فيه فردد إلى مالكه ثم سرقة تأيلاً وبغير
 السرقة عن الحالة الأولى لا يقطع والقياس أنه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الثمالة الثلاثة وببانه في
 الفسخ (قوله) أمالو تبدل العين) كالأول لا سرقة فقطع فيه فردد ثم نسخ فسرقه فانه يقطع وعلى هذا الصوف
 والقطن والكان وكل عين أحدث المالك نفسه منعا بعد القطع أو أحدثه الغاصب بقطع به حق المالك بحر
 (قوله) تاليع) أي لأواعه المالك من السارق ثم اشتراه منه فسرقه يقطع تأيلاً عند مشايخ بخاري وقال مشايخ
 العراق لا يقطع وظاهر الفسخ اعتماد الثاني وذكر في النهري ما يؤيد الأول (قوله) على ما في المجتبى) أشار به إلى ما ذكرنا
 من اختلاف وهذا القول ذكر في المجتبى جازما به بلا حكاية بخلاف كذا ذكره الصنف في شرحه (قوله) أو من ذى
 رحم محرم) ترجع في الهداية والكفر لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كما في النهري لفة الموضع الذي يحرق فيه
 الشئ وشرعاً ما يحفظ فيه المال عادة كالدار وإن لم يكن لها باب أو كان وهو مفتوح لأن البناء المقصد الأحرار
 ولطائف وأخيهما والشخص اه ومثله في الفسخ لكن قوله وإن لم يكن لها باب الخ فيه كلام إذ كره عند مسئلة
 الفساش (قوله) فسقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لا يرضع لأحاجة إلى إخراجها لأنه لم يدخل في ذى الرحم
 المحرم ورد في البهران هنا ظن منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالمحرم اه ح قلت لا يظن بأن يلى
 أنه ظن ذلك لأن الرحم وهو القرابة النسبية لا تكون بالرضاع أصلاً حتى يظن أن قوله لا يرضع تقيد به بل معنى
 كلامه على أن المراد بالمحرم ما تكون محرمته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم
 محرم منه فقوله منه أي من الرحم نصريح بالمراد وعلمه فلا يدخل فيه ابن العم الذي هو أخ رضاعاً لأنه محرم من
 الرضاع لا من الرحم ثم رأيت عبارة الكفر التي شرح عليها الزيلعي بلفظ منه كعبارة الهداية فتعين ما قلناه وسقط
 ما سواه فانهم (قوله) بخلاف ماله إذا سرق من بيت غيره) أي إذا سرق مال زوجة المحرم من بيت أجنبي فانه يقطع
 لوجود الحرز في الفسخ يعني أن لا يقطع لما في القطع من القطيعة وأجاب في البهران القطع حق الشرع لأخيه
 فلا يكون قطيعة واعترض في النهرياً به مشتركة الإزام به لوسرق من بيت زوجة المحرم يقطع ولا يلزم القطيعة لما ذكر
 قلت أنت خبراً به لا يصح القول بالقطع في قيام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الأجنبي نعم ينبغي تقييده
 بغير قرابة الولاد فلا يقطع في الولاد النسبية في ماله على ما مر كاف التبيين والبحر والتهر (قوله) اعتبار الحرز وعدمه
 أي قطع في المسئلة الأخيرة اعتبار الحرز ولم يقطع فيما قبلها اعتبار عدمه ففيه لفو وتبر مشوش وعن هذا
 قال البرجندى الظاهر أنه لا تدخل القرابة بل الاعتبار الحرز في كل موضع كان له أن يدخل فيه بلا مانع ولا حاشية
 لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا قال الجوى وفيه نظر فإن الصدق يدخل أحد ما يمت الآخر بلا مانع ولا
 حاشية مع أنه يقطع فظهر أن القرابة المحرمة مدخلا واعترضه الشيخ أبو السعود بأن هذا أقام يؤذن به بدخوله
 حتى لو سرق من محل جرت عادته بدخوله لم يقطع اه قلت لكن المقول في الهداية وبغيرها قطع الصدق لأنه

مطلب

يعذر بالمثل عذبه
 القير عند الضرورة

وأطلق الشافعي أخذ

خلاف الجنس للحائض

في المالة قال في المجتبى

وهو أوسع فيعمل به عند

الضرورة (بخلاف

سرقة من غريم أيه

أو غريم وله الكيكر

أو غريم مكاتبه أو غريم

عبد المأذون للمدينون)

فانه يقطع لأن حق

الأخذ فيه (ولو سرق

من غريم ابنه الصغير

لا كسرقة شئ قطع فيه

ولم يتغير) أمالو تبدل

العين والسبب كالبيع

قطع على ما في المجتبى

(أو من ذى رحم محرم

لا يرضع) فلو سرقه

رضاع قطع كان عم

هو أخ رضاعاً فانه رحم

نسباً لعم رضاعاً عني

فسقط كلام الزيلعي

(ولو) السرقة (مال

غيره) أي غريم ذى الرحم

(بخلاف ماله إذا سرق

من بيت غيره) فانه

يقطع اعتبار الحرز

وعدمه (وبخلاف

عاداه في السرقة ولم يفصلوا بين جريان عادة في الدخول أو عدمه ويأتي له من زيد بن عيسى **(قوله ابن كمال)** حرم
قال الموضع التي شأها الارضاع والمرضة هي التي في حال الرضاع ملقمة ندها للصبي كذا في الكشف فن قال
هنا مرصعة لم تصب اه لانه لا يمكن أن يسرق منها في حال ارضاعها **(قوله لما سر)** أي من اعتبار الحرز زور
أي يوسف لا يقطع لدخوله عليها بالاستئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاعا لانعدام هذا المعنى فيها عادة وبما
الظاهر أنه لا قرابة بينهما والمحرمية بدون القرابة لا تحترم فتح قلت وإذا كان يقطع في السرقة من أمر رضاعه
الدخول بالاستئذان وحشمة فكذا في الصدق وبه يظهر أن القرابة المحرمية دخلا وكذا قوله لم لانه عاداه في
السرقة يقيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل والله تعالى أعلم **(قوله ولا بسرقة من زوجته)**
أي ولومن وجه الملبوسة المعتد في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحالم **(قوله وان)**
تروجه بعد القضاء بالقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء وأقاده لا فرق بين كونه زوجها وقت السرقة أم
بعدها قبل القضاء بالقطع أو بعده وفي الاخرة خلاف أي يوسف ولو سرق أحد هما من الآخر فلهما قبل
الدخول لم يقطع أيضا كافي التهر **(قوله من حرز خاص له)** يعني بان كان خارج مسكنه ماصرح به في الهداية
والجرح شرب ليلية الفاضل في له عاد على المسروق لا على السارق فافهم **(قوله وأعرسه)** أي زوجته سيدوك
أثار بمسئد وشرب يكتملا قال في البحر والعبد في هذا الحق بولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى
كالسرقة من أقارب المولى وغيرهم لانه مأذون له بالدخول عاد في بيت هؤلاء لقائمة المصالح **(قوله ولا من)**
مكاتبه لان له حقاقا كسائه تهر **(قوله وخسته وصهره)** خسته زوج كل ذي رحم محرمة وصهره كل ذي رحم
محرر من امرأته وهذا عند الامام وقال يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لانها تكون بالقرابة وهي منتزعة وله
أن العادة جار في دخول بعضهم منازل البعض بالاستئذان فتمكنت الشبهة في الحرز وتأخير الزرع له لئلا
مؤذن بترجيحه نهر وفي كافي الحالم ولا يقطع السارق من امرأة أو صهره أو ابنته وإن امرأته أو زوجها استحصنا
(قوله ومغتم الح) عطلة في الهداية بقوله لانه فيه نصيبا وذكر أن ذلك مأثور عن رضى الله عنه حكاه
وتعليل وهو أنه أي رجل سرق من المغتم فقال له فيه نصيب وهو خان فلم يقطعه وكان قد سرق مغفرا رواه
الزاق والدارقطني وهذا ظاهر في أن الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفتح لكن في التهر قال في الحواشي
السعدية وهذا التعليل يدل على أنه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة في مختصر القندوري وشرح
الطحاوي فلا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من له نصيب فيها ما من
لأنصيبه فقطع اللهم لأن يقال انه مباح الاصل وهو على صورته لم يتغير فصار شبهة في كلام المصنف يعني
صاحب الكتوم أي إلى اعتبار الاطلاق حيث قدم أنه لا قطع في المال المشترك وإذا كان له حق فيه كان من
المشترك فذكره ناليس الا لأفادة التعميم اه قلت ما ذكر من اطلاق الرواية فديده أنه يخصه التعليل المأثور
الذي جعله دليل الحكم والازم اثبات حكم بالدليل وما ذكره في غاية البيان من أنه مباح الاصل فيه نظر لان
مباح الاصل ما يكون نافها بوجده مباحا في الاسلام كالصندوق والحشيش كإمر والمغتم قد يكون من أغز
الأموال وأيضاً حكم مباح الاصل أنه لا يقطعه وإن ملك وسرق من حرز والمغتم ليس كذلك قطعاً قال
القهيستاني بعد التعليل المأثور ولا يخفى أن الأخذ ان كان من العسكر فالمغتم داخل في مال الشركة والافقي
مال العامة اه وهذا في غاية الحسن فان جنس المغتم لاوى الحامحة من العامة ومن سرق من مال العامة لا يقطع
لانه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كإعماله كإقتنائه عن البحر **(قوله في وقت جرت العادة بدخوله)**
فيقطع ولو سرق ليلالان الأذن مختص بالتهار بحر وفيه إشارة إلى أنه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو
كالتهار كافي للمغتمات قهيستاني وإلى أن ذلك إذا كان اللبب مقتوحا في الحواشي الزاهدي ولو سرق من حمام أو
خان أو رباط أو حوانيت التجار وبها معلق يقطع وإن كان نهرا في الاصح اه **(قوله وبيت أذن في دخوله)**
فلا قطع بالسرقة منق الوقت المأذون بالدخول فيه ط **(قوله ينبغي أن يقطع)** البحث لصاحب الجرح ويجمع من
بعده ط **(قوله لا يعتبر الحرز بالحفاظ الح)** فلو سرق شيأ من الحمام وصاحبه عنده والمسرور تحته لا يقطع بخلاف

مرضعته صوابه
مرضعه بلاتأه ابن
كمال (مطلقا) سواء
مروق من بيتها أو بيت
غيرها فانه يقطع لما سر
(و) لاسرقة (من)
زوجته وإن زوجها
بعد القضاء جوهره
(وزوجها ولو كان)
المسروق (من حرز)
خاص له (و) لا (عبد من)
سيده أو عرسه أو زوج
سيدته (لا لأن بالدخول)
عاد (و) لا (من مكاتبه)
وخسته وصهره (و) من
(مغتم) وإن لم يكن له
حق فيه لانه مباح
الاصل فصار شبهة غاية
بحسب (وحام) في وقت
جرت العادة بدخوله
وكذا حوانيت
التجار والحانات مجتمعي
(و) بيت أذن في دخوله
ولو أذن خصوصين
فدخل غيرهم وسرق
ينبغي أن يقطع واعلم
انه لا يعتبر الحرز بالحفاظ

الدار) التسعة جدا الى
صحنها (أو أغار من أهل
الخبر على حجره) أخرى
لأن كل حجره حزن (أو نقب
فدخل أو ألق) كنا
رأيت أنه في نسخ المتن
والشرح بأو وصوابه
بالواو كما في الكنز (شأ
في الطريق) يبلغ نصا
(ثم أخذه) قطع لأن
الرمي حيلة يعتادها السارق
فاعتبرا لكل فعلا واحدا
ولولم يأخذه أو أخذه
غيره فهو مضع لاسارق
(أو حله على دابته فساقه
وأخرجه) أو على رسته
في عتق كلب وزجره لأن
سيرة يضاف إليه (أو
ألقاه في الماء فأخرجه
بصر يك السارق) لما
مر (أولا بصر يكبل)
أخرجه (قوة جريه على
الأصح) لأنه أخرجه
بسيه زلي (قطع في
الكل لما ذكرنا وبشكل
على الأخير ما قالوا لو
علقه على ظافر قطار إلى
منزل السارق لم يقطع
فلذا والله أعلم بحزن
الحداى وغیره
بعدم القطع (وان)
نقب ثم (ناوله آخر من
خارج الدار) أو أدخل
يده في بيت وأخذ
ويسمى اللص الظريف
ولو وضع في النقب ثم
خرج وأخذه لم يقطع في
الصحيح شئ (أو طر)
أي شئ (صخرة حارطة

لا ضمان عليه إذا تلف المسروق في يده قبل الإخراج من الدار ولا قطع عليه والصحيح أنه يضمن لوجود التلف على
وجه التعدي بخلاف القطع لأن شرطه هتك الحرز ولم يوجد (قوله التسعة جدا) أي إلى فيها منازل وفي كل
منزل مكان يستغي به أهله عن الانتفاع بصحن الدار وأما يتفقون به انتفاع السكة والأهلي المسئلة السابقة
التي لا بد فيها من الإخراج من الدار ويحتمل أن يلقى وفي الكافي يقطع إذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها
مقاصير كل مقصور مسكن على حياها اه والمقصورة الحجر بلسان أهل الكوفة مخرج (قوله أو أغار) المراد
دخل مقصوره على غرة وأخذ بسيرة يقال أعاد الفرس والتعلب في العدو أسرع بحر (قوله من أهل الخبر) حال
من زاعل أغار (قوله لأن كل حجره حزن) علة للسنتين إذ لكل مقصور باب وعلق على حذو ومال كل واحد حيز
عقصوره فكانت المنازل عزلة دور في محلة وإن كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الانتفاع
بصحن الدار بل يتفقون به انتفاع المنازل فهي منزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون به بالدخول
فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها زلي (قوله في الطريق) أي بحيث يراه لأنه باق في يده مقصرا كأنه أخرجه
معه ولا فلا قطع عليه وإن خرج وأخذه لأنه صار مستهلكا قبل خروجه بذلك وجوب الضمان عليه كالزنج
الساق في الحرز جوهره (قوله ثم أخذه) أشار إلى أنه لا يشترط للقطع الأخذ على الفور الالتقاء اه ط (قوله
بعتاده السارق) أملت عتدا الخروج مع المتاع وليكنه الدفع أو الفرار زلي (قوله فاعتبرا لكل فعلا واحدا)
أي كل من النقب والدخول والالتقاء الاحتجب لم يعرض عليه بدمعته وهذا جواب عن قول زرارة لا يقطع
لأن الالتقاء غير موجب (قوله ولولم يأخذه) أي بان خرج وزكره قوله أو أخذه غيره أي قبل خروجه (قوله فهو
مضع) فعله صمانه (قوله لأن سيرة يضاف إليه) أو ما لو خرج بلا سوق ولا زجر لم يقطع لأن الدابة اختيارا إذا
لم يقصد اختيارها لاجل والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها كافي العبر (قوله لما مر) أي من أن الأخرج
يضاف إليه ط (قوله قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله لأنه أخرجه) أي لأن الماء أخرجه بسبب
القائه فيه (قوله وبشكل على الأخير) أي ما لو ألقاه في الماء أخرجه بقوة جريه والاستشكل لصاحب النظر
قلت وقد يدفع بان الطائر فعله يضاف إليه لأن الدابة اختيارا كما مر فذا لم يزجره بل طار بنفسه فقد عرض
على فعل السارق فعل مختار فم يضاف إليه نظيره ما إذا خرج الحمار بنفسه بلا سوق في المسئلة المارة وكلما باقى
في القصب لوجل قيد غير ما أرباط دابته أو وقع باب اصطبله أو قصص طائر فذهب لا يضمن وإنما (قوله
بعدم القطع) هو خلاف ما صححه في المبسوط ومضى عليه المصنف تبعاً لزياد في القنع والنهاية وفي القنع أنه قول
الأئمة الثلاثة فيرجح على ما جزم به الحدادى صاحب الجوهره ولا سيما بعد انضاح الجواب عما قلناه (قوله وان
نقب ثم ناوله آخر الخ) جواب الشرط قوله لا في لا يقطع وأد أنه لا يقطع الناول ولا المتناول لأن الأول لم يوجد
منه الأخرج لا اعتراض بدمعته على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة من كل
واحد أو لطفه ففعل ما إذا خرج الداخل يده وناول الأخرج أو أدخل الأخرج يده فتناول من يد الداخل وهو
ظاهر المذهب بحر (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ) أي من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازا عن
الصندوق ونحوه كما يأتي (قوله ويسمى اللص الظريف) ما تورع عن على رضى الله عنه مع تفسيره عن يدخل يده في
نقب البيت كافي زلي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكر ما أضاف القنع والجبر ولفظ الفرق بين هذه المسئلة
ومسئلة ما لو ألقاه في الطريق ثم أخذ منه حيث لم يعتبر لكل فعلا واحدا كما اعتبر هتك السكة في المستلزم لم يوجد
اعتراض بدمعته على المال قبل خروج السارق ولعل الفرق أنه هتك السكة في حق الأخرج المال حفصة قبل خروجه أما
هنا فلا ثم ما خرج وأخذ منه النقب لم يأخذ منه حرز فصار كما إذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله أو طر
صخرة خارجة) الصخرة هي الخرقعة التي يشدها الدراهم يقال صررت الدراهم أمرها صرر أشدتها والمراد هنا الك
المشودمات في فيها الدراهم ثم فقول من نقض الكيمان لقوله صرة ولذا إذا لطف نفس ثلاثي يوهم أنها من غيره
وحاصل صورة المسئلة أربعة قال في غر الأكرام أن النمرة أن جعلت نفس الكما وما أن جعل الدراهم داخل
الكما والرباط من خارج أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن طر أو حل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا

قطع وإن طر والرابط من داخل بأن أدخل يده في الكم فقطع موضع الدرهم فأخذها من الكم فقطع ثلاث خنمن
الحرز وإن حل الرباط وهو خارج قطع لأنه حينئذ لا بد أن يدخل يده في الكم فيأخذ الدرهم وإن حل الرباط وهو
داخل لا يقطع لأنه لما حل الرباط في الكم بقي الدرهم خارج الكم وأخذها من خارج وعندي يوسف والأئمة
الثلاثة ينقطع في الوجوه كلها إلا الكم حرز اه **(قوله)** يفتح القاف) سواءه بكسرهما
بفتح شمره على الملقى والمنع وغيرها والطلبه والقاموس ط **(قوله)** أو جلا عليه) أي على البصرة فلو على الأرض
فهى مسئلة الجواني الآية **(قوله)** لأن السائق الخ) تعطيل على التثنية المشوش فقله لأن السائق والقائد راجع
لقوله أو من قطار وقوله والراعى راجع لقوله من مرعى ط **(قوله)** لم يقصدوا اللفظ) بل يقصدوا اللفظ
الرعى والسائق والقائد وكذلك الركب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الأئمة الثلاثة كل من الرابك
والسائق حافظ حرز فزقطع في أخذ الجبل والجبل والجواني والشق ثم الأخذ أو القائد حافظ للعمل الذي زمانه
بيده فقط عندنا وعندهم إذا كان بحيث رامها إذا انفتحت لها حافظ لكل حرز عندهم بقوده فتح وبه علم أن
القائد ليس على إطلاقه عندنا لأنه حافظ ما زمانه بيده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل **(قوله)** وإن كان
معها حافظ) أي مع ما ذكر من بصر المرعى والقطار والجبل وإطلاق محمد عدم القطع في موائى المرعى مجمل على
عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعى اختلف المشايخ في القائل لا يقطع وهو الذي في المتن عن أبي خنيفة
وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع الحافظ ويمكن التوفيق بأن الراعى لم يقصد حفظهما من السرقة بخلاف
غيره فتح وفي المحتج وكثير من المشايخ أنقوا عما قاله القائل نهر **(قوله)** وإن شق الجبل) أي جوا القاع إلى الأرض
أو على ظهر جبل فهستافى وإنما قطع لأن صاحب المال اعتد الجواني فكان هاتيك الحرز بخلاف ما إذا أخذ
الجواني بمخفيه وكذا الوسرق من القسطا فانه يقطع ولو سرق نفس القسطا لا يقطع بحرقه ياتي بياه **(قوله)**
فسرق منه) أي آخر جنة بسد ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء نفسه ثم أخذه لا يقطع لأن
الآخر جنة من الحرز شرط فهستافى وفي حاشية نوح أفندي قد لا خنمن الجبل لأنه إذا لم يأخذ منه بالذات
بل أخذ من الأرض ماسق منه بسبب شقة لا يقطع لأنه لم يأخذ من الحرز اه ومثله في العقوبة قلت
وبشكل عليه ما لو نسب فدخل وألقى شأ في الطريق ثم أخذه فانه يقطع كما مر الآن بحاج بأن الالتقاء في
الطريق هنالك معتاد كما مر بخلافه هنا فتأمل **(قوله)** أو سرق جوا القالح) معناه إذا كان الجواني في
موضع ليس بحرز كالطريق والمغاز والمسجد ونحوه حتى يكون حرزاً صاحبه فتح **(قوله)** بضم الجيم)
أي مع فتح اللام وكسرها وبكسر الجيم واللام الوعاء المعروف وجهه كصانف وجوالق وجوالق قاموس
ونحوه في الصحاح وفيه ما أن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة إلا معزبه أو صوتاً **(قوله)** وره يحفظه) أي
يحفظ المسروق من الحيوان والجمل والمناجى والكمه أو غيره فهستافى أي فلا يلزم أن يكون الحافظ رب الجمل
أو الجمل ابن كمال وأفاد أن هذه الجملة الحالية قد في مسئلة القطار أيضاً وهما أقدمه الشارح أولاً بقوله وإن
كان معها حافظ وهذا بخلاف مسئلة الشق فقد قال السدأ والسعدونه بحجب فيها القطع منطلقاً عن الجواني
غير بحرز فاعتبر الحافظ وما فيه بحرزه في شقه وأخذنا منه يقطع وإن لم يكن معه حافظ إلا خنمن الحرز وفي
أخذه يجعله لا يقطع لأن يكون معه من يحفظه وكأنهم أفتوا كراهية التنبيه على ذلك ولم يتوجه اه ملخصاً
(قوله) أو بقره) أي بحيث برأه كما مر **(قوله)** أو أدخل يده) وكذا لو أدخل شيئاً آخر يعلق بالمناجى فهستافى **(قوله)**
في صندوق) بالضم وقد يفتح جمعه صندوق كعصفور وعصافير قاموس وفي الصباح أن الفتح عانى **(قوله)** أو في
جيبه) جيب القميص ونحوه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال في الصباح جيب القميص بالفتح ما غلى الفتح راجع
أحباب وجيوب والمرادنا جيب هنا ما يشق بجانب الثوب يتحفظ فيه الدرهم وهل الملاقى حيث علمه غري
أو غري جوى وفي حاشية أبي السعود أن الاخنمن العامة أو الحرز كالاخنمن الجيب **(قوله)** أو كره) أي بأن
وضع شأ في داخل الكمن من غير ربط والافهى مسئلة الطر تأمل **(قوله)** فهتك) أي التفتل الخرق والشارق **(قوله)**
فسطاطاً) هو الخيمة **(قوله)** لم يقطع) لأنه ليس بحرز بل ما فيه بحرزه فلذا قطع فيها منه بقره فتح وقطره ما لو سرق
الجواني كما مر **(قوله)** ولو ملغوفاً) أي ولو كان ملغوفاً عندنا يحفظه فتح **(قوله)** قطع) أي إذا أخذ من حرز فهو مكان

(من) نفس (الكمن) فلو
داخله قطع وفي الحل
بعكسه (أو سرق) من
مرعى أو (من قطار)
يفتح القاف الابل على
نسى واحد (بغيره) أو
جلا) عليه (لا) يقطع
لأن السائق والقائد
والراعى لم يقصدوا اللفظ
(وإن) كان معها حافظ
أو (شق الجبل) فسرق منه
أو سرق جوا القالح) بضم
الجيم (فه) متاع وره
يحفظه أو (أنتم عليه) أو
بقره (أو أدخل يده) في
صندوق غيره (أو) في
جيبه) أو كره) فاختار المال
قطع) في الكل والاصل
أن الحرز إن أمكن
دخوله فهتك بدخوله
والإفادخال السيد فيه
والأخذ منه) (فروع)
سرق فسطاطاً ملغوفاً
لم يقطع ولو ملغوفاً أو في
فسطاطاً آخر قطع فتح
* أخرج من حرز مكانه

سارق هذا الثوب قطع
ان اضاف لكونه
اقرارا بالسرقة (وان
تونه) ونصب الثوب
(لا) يقطع لكونه عند
لا اقرار اذ ردد وتوضيحه اذا
قبل هذا قائل زيد معناه
انه قبله واذا قيل هذا
قائل زيد معناه انه
يقتله والمضارع يحتمل
الحال والاستقبال فلا
يقطع بالثبوت قلتي
شرح الوهبانية ينبغي
الفرق بين العالم والجاهل
لان العوام لا يفرقون
الآن يقال يجعل شبهة
لدرء الحد وفيه بعد
(لا الامام قتل السارق
ساسة) لسعي في الارض
بالفساد درر وهذا ان
عادوا ما قتله ابتداء
فليس من السياسة في
شئ نهر قلت وقد منا
عنه معز بالصر في يلب
الوطء الموجب للعدا
التقييد بالامام ففهم انه
ليس للقاضي الحكم
بالسياسة فيلحظ
(باب كيفية القطع
وابتائه)
(تقطع عين السارق من
نذه) هو مفصل الرسغ
(وتحسم) وجوبا
وعند الشافعي نذا قطع
(الافى حرور شديدين)
فلا يقطع لان الحد

أو حافظ (قوله قنمها أخرى) أي خرجت من الحرز بنفسه من غير سقوة ولا انجراحه (قوله قطع المحمول فقط)
لانه لا عبرة للمحمل الا ترى أن من حلف أن لا يحمل طبقا فحمل حامل الطبق لم يحنث جوهره قلت ولذا وجلس
على الصلي طارعه نجاسة لا تفصل صلاته ومثله صبي يستمسك بنفسه بخلاف من لا يستمسك لان الحمل يصير
حاملا للصبي والنجاسة (قوله لكونه اقرارا بالسرقة الخ) المسئلة منقولة في الفسخ وغيره معللة بأن الاضافة على
الحال والتصبي على الاستقبال وما هنا على في شرح الوهبانية عن التحنن قلت وتحقق المقام بأن اسم
الفاعل لا ينصب للمفعول الا اذا كان معنى الحال أو الاستقبال فلو بمعنى الماضي مثل ان انا سارق بز يدأسر
وجبت اضافته وتسمى اضافة محضة والعالم يجوز اضافته وتسمى غير محضة لانها على نية العمل والقطع عن
الاضافة كما قرر في محله وهو ان اسم الفاعل حال الاضافة يحتمل أن يكون معنى الماضي أو الحال أو الاستقبال
لكن لما كان الاصل فيما كان معنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالعمل في الماضي أن يكون معنى الماضي
فيكون اقرارا بأنه سرق الثوب في الماضي ولازم منه أن يكون متصفا بسرقة اضافة في الحال فيقطع اما اذا
نصب التوكيد لم أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فان حل على الحال لزم القطع وان حل على
الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالثبوت وتعين حله في الاستقبال فيكون عبدا بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقرارا
بأنه هو سارقه في الحال أي هذه السرقة المدعى بها فافهم وقع في شرح الوهبانية هنا كلام غير محرز فندبر
(قوله قلتي في شرح الوهبانية الخ) وعبارته قلت والقطع المذكور باصراره وعدم رجوعه ما يرجع قبل رجوعه
كما تقدم وينبغي أن لا يحرج في هذا الاطلاق لان العوام لا يفرقون في فرق بين العالم والجاهل اللهم الا أن يقال
يحمل هذا شبهة في درء الحد وفيه بعد والله اعلم اه أقول ومعناه أنه ينبغي أن يكون الفصل السابق في حق
العالم أما الجاهل فلا يفرق بين كونه بمعنى الماضي أو الحال وانما يقصد الاقرار فيقطع مطلقا الآن يحمل
الاعراب شبهة دائرية في حقه فلا يقطع اذا توفى فيه بعد لان التثوين دليل عدم ارادة الاقرار هذا ما ظهر لي
فتأمل (قوله وهذا ان عاد) ظاهره ولو في المرة الثانية لكن قيده بعضهم بما اذا سرق بعد القطع مرتين وفي
حاشية السيد أبي السعود رأيت بخط الجوى عن السراجية ما نصه اذا سرق ثلثا ورعا لثلاثا ما لم يقتله
سياسة لسعي في الارض بالفساد اه قال الجوى فيما يقع من حكام زماننا من قتله أول مرة فزاعجن أن ذلك
سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مطلق اه (قوله قلت وقد من الخ) فيه كلام
قدمناه هناك وفي هذا الباب عند تعزير المتهم والله سبحانه أعلم
لما كان القطع حكم السرقة كره عقبا لان حكم الشئ يعقبه بحر (قوله تقطع عين السارق) أي ولو كانت
شلالة أو مقطوعة الأصابع أو الأبهام وان كانت اليمنى مقطوعة قبل ذلك قطع رجله اليسرى فان كانت رجله
اليسرى مطوعة قبل ذلك لم يقطع وبضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهره (قوله من زنده) بفتح الزاي
وسكون النون (قوله هو مفصل الرسغ) الاضافة ثمانية قال في التهر من مفصل الزند وهو الرسغ قال الجوهري
الزند موصل طرف الخراخ وحمازندان الكوع والكسوع والكوع طرف الزند الذي يلي الأبهام والكسوع
طرف الزند الذي يلي الخصر اه ح (قوله وتحسم) بالحاء المهملة أي تكوي برب متغلي ونحوه ومن مثله في
المغرب وقال مسكين الحسم التي بمحذبة محمالة لا يسئل منه (قوله وجوبا) أي كما يشهد قول الهداية لا يلزم
بحسم يؤدي الى التلف ففهم قد مر حقه القصصاني (قوله الافى حرور شديدين) والافى حال مرض مفتاح
وقيد في البناء بالمرض الشديدا قلده ط عن الجوى (قوله فلا يقطع) اغناك ذلك فيفيد أن الاستئناس فيه
تقطع لمن قوله تحسم وان قريب كره ط (قوله لتوسط الامر) أي أمر الحر والبرذ (قوله وموتته) أي مؤنة
القطع أي ما ينفق فيه وبنيها بقوله كاجر تحد ادا من مباشر الحد وهو القطع هنا وقوله وكلفة حسم شمل عن
الزيت وكل ثمن يخطب وأجرة قاته يغلي فيه الزيت (تسبه) بسن عند الشافعي وأجد تعليق يدم في عتقه لانه
عليه الصلوات والسلام امر به وعندنا لم يطلق الامام انراه ولم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه

زاجر لانتلاف ويحبس لتوسط الامر (وتن زنده وموتته) كما مر بعد ادو كلفة حسم (على السارق) عند التسمية
بخلاف أجرة المحضر ففهم في بيت المال وقيل على امتد شرح الوهبانية قلت وفي قضاء الحاتبة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل

ليكون سنة فتح **(قوله كالسارق)** محل هذه الكلمة عقب قوله على المتروك قال في شرح الوهبانية قبل أجرة الشخص أى الحضرة لقصوم في بيت المال وقيل على المتروك كالسارق اذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذي تحسره العروق على السارق لانه المتسبب اهـ **(قوله من الكعب)** أى لامن نصف القدم من معقد الشراك خلافاً لروافض **(قوله ان عاد)** أى بعد ما قطعت يمينه والاين سرق مرات قبل الفصل القطع تقطع يمينه لكل لانه يكتفى بجده واحد لجاناً باتت أحد جنسها كما تقدم بيانه قبل باب التعزير **(قوله حتى يتوب الخ)** أى أى وموت فقع وفي القسطنطينية النوبة مفوضة الى رأى الامام وقيل عمدة الى أن يظهر سيما الصالحين في وجهه وقيل بحسب سنة وقيل الى أن يموت كما في الكفاية اهـ **(قوله ثالثاً واربعا)** أى البدل السرى ثم الرجل اليمنى **(قوله ان صرح حل على الساسة أو نسخ)** أشار الى ما قاله الامام العلاء في معنى هذه الآثار فلم يجعلنى منها أصلاً قال في الفتح وفي الميسر الحديث غير صحيح وليس يحمل على الانتساب لانه كان في الابتداء تغليظ في الحدود قطع أى يدى العرنيين وأرجلهم وسر أعينهم ثم قال في الفتح بعد نقله مثل مذهبتنا عن على وابن عباس وعمر إن هذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له وبعد أن يقطع على الله عليه وسلم أربعة السارق ثم يقتله ولا يعلم على على وابن عباس وعمر من العجالة الملائزين ولوعاوا الأيمن عليهم عادة فاستمتع على رضى الله تعالى عنه ما المضع ما حر وألعه بالذات ليس حراماً مستأبلاً من رأى الامام قتله لما شاهد فيمن السبي بالفضا في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فله قتله سياسة فيقتل ذلك القتل العنوى أى ان يقطع أربعته قتل معنى فلذا رأى أنه قتله سياسة فله قتله معنى وهذا يشهد الى ما قلنا من أن قتله سياسة في الثالثة تأمل **(قوله كن سرق الخ)** أى كى لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لان القطع حينئذ تقويت جنس المنفعة بطلاناً لاهلاك وفوت الأصابع منه يقوم مقام فوت الأبهام في نقصان البطش بخلاف فوت واحد غير الأبهام قد بالسرى لان اليمنى لو كانت شلاء أو ناقصة الأصابع قطع في ظاهر الرواية لان استيفاء النقص عند تعذر التكامل جائز نهر **(قوله أ ورجله اليمنى مقطوعة)** قيد بقطعها لان القطع لو كان هو الأصابع منها فان استطاع الشئ قطع يده والا لا كفى الجرح عن السراج وقيد باليمن لانه لو كانت رجله اليسرى مقطوعة قطع قال في كافى الحام كوان كانت رجله اليسرى شلاء مقطعت يده اليمنى اهـ فلو يده اليمنى أيضاً مقطوعة لم يقطع كما قلنا من أول الباب **(قوله لم يقطع)** أى لم يقطع يده اليمنى في جميع ما ذكر كإقصاء عليه في غاية البيان خلافاً لما يرويه كلام العيني والزهري حيث قال لا تقطع رجله اليسرى اهـ وأجاب ابن الشلى بأنه محمول على ما إذا سرق ثياباً والحال أن رجله اليمنى مقطوعة فله حينئذ أن يقطع رجله اليسرى قال وهذا الخلل صحيح لكنه بعد تخالف لما يقتضيه سياق الكلام **(قوله لانه اهلا)** أى بتقويت حسن منفعته البطش أو المشى لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر على المشى أصلاً بخلاف ما اذا كان من طرفين فله حينئذ يضع العصا تحت يدهما كال **(قوله ولا يضمن)** غير أنه يؤدب نهر أى ان كان عبداً بجر عن الفتح **(قوله ولو وعدا)** هذا عند الامام وقال انه يضمن في العمد أرض السار وقال زفر يضمن مطلقاً أى في العمد والخطا والمراد بالخطا هو الخطا في الاجتهاد من القاطع في أن قطعه بالجرى نظر الى إطلاق النص أما الخطا في معرفة الممنوع من السارق فلا يجعل عفو لانه يصدر به مدعى وقيل يجعل عفو قال في المصنف هو الضميمة والقباض ما قاله زفر نهر **(قوله في الصحيح)** ظاهره أنه تصحيح لقول الامام في شبهة العمد والخطا وهذا يذكرك في النهر وإنما الذى فيه تصحيح القول يجعل الخطا عفو على التفسير الثانى من تفسير الخطا كما سمعت من عبارة النهر من ظاهر الرواية وغيره اهـ اعتماد قول الامام وهو ظاهر إطلاق المتن ونفهم **(قوله اذا أمر بخلافه)** أى بان أمره بالخلاف كما يقطع العين فقطع اليسرى ما لو أطلق وقال قطع يده ولم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع اتفاقاً لعدم المخالفة ثالثاً تطلق عليها وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه قطعه بأمره بجر **(تنبيه)** لم يبين المصنف أن هذا القطع وقع حداً أم لا قبل نم فلا ضمان على السارق لو استهلك العين وقيل لا يضمن في العمد والخطا كفى الجرح والنهر **(قوله لانه أنلف وأخلف الخ)** أى فلا يبعد اتلافاً بكن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم يرجع هداية

على الذى وهو الاصح
كالسارق (ورجله
اليسرى من الكعب
ان عاد فلان عاد) ثالثاً
(لاوحسب) وعزاً أيضاً
بالضرب (حتى يتوب)
أى تظهر أمارات التوبة
شرح وهبانية وما روى
يقطع ثالثاً واربعا ان
صح حل على الساسة أو
نسخ (كن سرق وأهملته
السرى مقطوعة أو
شلاء أو أصبعان منها
سواها) سوى الأبهام
(أ ورجله اليمنى مقطوعة
أو شلاء) لم يقطع لانه
اهلا بل يحبس ليتوب
(ولا يضمن قاطع اليد
اليسرى) ولو عدا في
الصحيح نهر (اذا أمر
بخلافه) لأنه أنلف
وأخلف من جنس ما هو

خير منه وكذا لو قطع غير الحداد في الأصح (ولو قطع أحد قبل الآخر والقضاء وجب القصاص في العمد والدية في الخطا وسقط القطع عن السارق) سواء قطع عنه أم يساره (وقضاء (٢١٤) القاضي بالقطع كالأمر) على الصحيح (فلا ضمان) كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ

واغما قلنا أنه أخلف لأن النبي كانت على شرف الزوال فكانت كالغائبة فأخلفها إلى خلف استمرها بخلاف ما لو قطع رجله النبي أي حيث يضمن لأنه وإن امتنع به قطع يده لكن لم يعوضه من جنس ما أتلف عليه من المنفعة لأن منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي وأما إن قطع رجله اليسرى فلا نه لم يعرض عليه ما ساق (قوله) وكذا لو قطع غير الحداد أي بعد أمر القاضي الحداد ما إذا أصدر ذلك قبل الأمر أصلا فهو ما ذكره بعد ط والحاصل أن القاضي إذا أمر الحداد بقطعه قطع اليسرى الحداد أو غيره لا يضمن (قوله في الأصح) قال في الفتح احتراز عما ذكره الاستيعابي في شرحه فتنصر الجاهل حيث قال هذا كله إذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمد القصاص وفي الخطا الدية (قوله) ولو قطع أحد الخ قال في شرح الطحاوي وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع عينه فهذا لا يخول ما أن يكون قبل الخصومة أو بعد هاقيل القضاء وبعد فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والدية في الخطا وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب إلا أنه لا يقطع رجله في السرقة لأنه لما خصص كان الواجب النبي وقد فاتت فحسب قط وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وإن قطع من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما سهل من مال السرقة أو سرق في يده أو ط عن حاشية الشارح على الزبلي قال في قول المصنف وسقط القطع الخ تبع سبع شئحة في البحر وقد علمت ما فيه الآن يحمل على ما إذا كان القطع بعد الخصومة (قوله قصاصا) احتريه عن القطع السرقة فإنه لا يقطع ثانيا لالتحاد الجنس ط أي يقع هذا القطع عن السرقتين السابقتين بخلاف ما إذا سرق بعد القطع كما مر (قوله) قطع رجله اليسرى لأنها محل وقت القطع اه ح (قوله) لا القطع على الظاهر قال في البحر وأشار الشنقي إلى أنه لا بد من الظنين لكن في الكشف الكبير أن وجوب القطع حق الله تعالى على الخلوص ولذا لا يلغى السرقة منه الخصومة بدوى الحدوث لأنه لا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورثه اه فقد صرح بأنه لا يلغى طلب القطع الآن يقال أنه لا يملكه بحر دأعن طلب المال والظاهر أن الشرط أغا هو طلب المال وتشرط حضرته عند القطع لا طلبه القطع إذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العمد اه وفي التهر والظاهر ما جرى عليه الشارح الزبلي وغيره من الاستكفاء بدوى المال (قوله على المذهب) وروى عن أبي يوسف أنه في الأقرار لا يشترط المطالبة كافي الفتح (قوله) لأن الخصومة الخ أفاد أن حد السرقة لا يثبت بدوى الحسنة تأمل (قوله) قلت لكنه مخالف لما قدمه اه في الباب السابق في قوله وشرط للقطع حضور شاهدين وقت (قوله) بما يفيد ترجيح الأول أي ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاد مترجم ما هنا فان الذي حرره هو ما نقله عن كافي الحاكم من أن ما هنا هو قول الامام الأخير فيكون الأول مرجوحا عنه ولذا صحح ما هنا في شرح المنظومة الوهابية كما حرره فيما تقدم فافهم (قوله) وكل من له يد محمية ملك الخصومة) شمل المالك والأمين والضامن كالفاسد فإنه يجب عليه حفظ المصنوع كالأمين فيملك الخصومة لأنه لا يقدر على إسقاط الضمان عن نفسه إلا ابتك كإفادته في الفتح وشمل ما إذا كان المالك حاضرا أو غائبا كافي النهر عن السراج (قوله) ثم فرع عليه) الأولى ثم يمثل ط (قوله) ومتولى أي متولى الوفاء كافي الزبلي والفتح وغيره في البحر بعنوان المسعد وهذا إيرد ما بحثه في البحر في الباب السابق من أنه لا يقطع بسرقة مال الوفاء وقد مر الكلام فيه هناك (قوله) وقابض على سوم الشراء) لأنه إن سعى الثمن كان مضمونا عليه والا كان أمانة غزاة المودع وعلى كل فدية محصية ومثل من ذكر كافي الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب والمستنضع (قوله) بان أعورهما بدرهمين) الأحسن قول النهر بأع عشرة بعشرين وقضاهما سرقة منه اه تحقق النصاب الموح للقطع اه ح (قوله) لأن الشراء فاسدا) أي الذي منه الربا غزاة المصنوع في أن كلاهما مضمون على ذي الداء القصة (قوله) بخلاف معطى الربا) بخلاف أقوله ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله) لأنه بالذم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما في الاشتباه من أن الرابا لا يملك

بها حتى قطعت عينه
قصاصا قطعت رجله
اليسرى (وطلب السرقة
منه) المال لا القطع على
الظاهر بحر (شرط
القطع مطلقا) في إقرار
وشهادة على المذهب لأن
الخصومة شرط لظهور
السرقة (وكذا حضوره)
أي الموقوف منه (عند
الاداء) للشهادة (و) عند
(القطع) لا خيال أن
يقره بالملك فيسقط
القطع لا حضور الشهود
على الصحيح شرح المنظومة
وأقره المصنف قلت
لكنه مخالف لما قدمه
متناوئيا ما قلنا من
سرقه في السرقة بل لا
بما يفيد ترجيح الأول
فأتمل ثم فرع على قوله
وطلب السرقة إلى آخره
فقال (فلو أقره بسرقة
مال الغائب توقف القطع
على حضوره وبخاصته
(و) كذا (ولو قال سرقة
هذه الدراهم ولا أدري
لن هي أم لا أخبرك من
صاحبها لا قطع) لأنه يلزم
من جهالة عدم طلبه
(و) كل (منه) يد محمية
ملك الخصومة) ثم فرع
عليه بقوله (كودع
وغاصب) ومترهين
ومتولى وأب ووصى

وقابض على سوم الشراء (وصاحب ربا) بان أعورهما بدرهمين وقضاهما سرقة فانه لأن الشراء فاسدا غزاة
المصنوع بخلاف معطى الربا لأنه بالذم لم يبق له ملك ولا يد شني

فيعب

فوجب عليه رد عينه مادام قائما حتى لو أُرأى صاحبه لا يبرأ منه لأن رد عينه القائمة حتى الشرع اه وبه علم أن صاحب الراباق عبارة المصنف وهو الذي قضى عليه حكمه بل بقى على مالك المعطى فصار المعطى مالكا والقابض ناذر فصح مطالبة كل منهما بمخرجه المقتضى كإعصم صرح بعبارة المصنف لا تية تعال الكثر ولصاحب الزهرنا كلام غير محرر فراجعه وتدبر **(قوله)** ولا لاطعه بسرة القطة هذا لم يصرح به في الحاشية وإنما يفهم منها كما يحتج في الحر وعبارة الحاشية تحل القطة لقطة قضاعته فوجدناها في بدغيره فلا خصومة بينهما وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فإن في الوديعة يكون للودع أن يأخذها من الثاني لأن نقطة الثاني كالاول في ولاية أخذ النقطة وليس الثاني كالاول في اثبات السد على الوديعة اه قال في الحر فنبني أن لا يقطع بطلب الملتقط كالإختفى اه وتبعه أخوه في الزهر وكذا المقدسي واعتز به السيد أبو السعود بأن في الخصومة بين الملتقط الاول والثاني لا يدل على أنه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اه قلت أي لأن الملتقط يهدد أمانته حتى لا يتمكن أحد من أخذها منه ولو دفعها لآخره أن يسرقها منه ولو ذكر أحد علمتها ولم يصدقه الملتقط أنها له لا يجبر على دفعها إليه فلو لم تكن له بدخصية لم يكن له شيء من ذلك وهذا يدل على أنه لا حاجة السارق منه بخلاف ما إذا ضاعت منه فالتقطها غيره فإن بدل الاول زالت اثبات بدعمله بل يده علمه لأن الثاني له ولاية أخذها فليس الاول بعد زوال بدخصية الثاني وما الوديعة إذا ضاعت من المودع فإن له بدخصية ملتقطها إذ ليس له اثبات بدعلمها كالودع ولعل وجه الفرق بين المودع والملتقط الاول مع أن كلاهما يبدأ ماله أن يد المودع أقوى لانهما يثبت المالك فكانت يده بدل المالك بخلاف بدل الملتقط والله تعالى أعلم **(قوله)** سرق منه بالبلية الجهول والجله صفة لسارق وقوله بعد القطع أي قطع السارق الاول وقوله لم يقطع أي السارق الثاني وقوله لأن يده أي بدل السارق الاول **(قوله)** كما يأتي أنفاً أي فر يباهو بكسر النون ويجوز في أوله المد والقصر وفريهما كما في القاموس **(قوله)** ويقطع بطلب المالك) شمل ما إذا حضر المسروق منه أو لم يحضر وعن محمد أنه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول كما في الزهر والزيل **(قوله)** أي من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الزبا زيل وغيره ولا يخفى أن المراد بالمالك في مسئلة الزبا هو المعطى لانه ما بقى عليه ملكه فهذا صريح في أنه يقطع السارق بطلبه بخلاف ما قسمه عن الشيء ومثل الثلاثة غيرهم ممن مر كما في الفتح وغيره **(قوله)** وكذا يطلب الزاين أي إذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين أما إذا قبضه أو استهلك السارق العين فلا قطع بمخسومته لانه قبل الإيقاع لاحق له في المطالبة بالعين وبلاستهلاكه صادر الزين مستوفيا دينة قال الزيل وينبغي أن يقطع بمخسومته فيما إذا ذات قبضة الزين على دينة بما يبلغ نصاب الالان له المطالبة بما زاد كالوديعة وإرتضاه في الفتح وهو المذكور في غايه البيان نهر أي أن له مطالبة السارق بعد الهلاك بما زاد كما عر به الزيل فليس المراد أن له مطالبة الزين إذ ليس له ذلك **(قوله)** لا يطلب المالك الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ **(قوله)** لو سرق) قبل طلب المالك وطلب السارق **(قوله)** بعد القطع) أي قطع الاول **(قوله)** لا سقوط عصمته) أي المال لأنه لا ضمان على السارق بعد ما قطعت عنه كما ذكره المصنف قال في الفتح وقال مالك والشافعي في قول يقطع بمخسومة المالك لأنه سرق نصابا من حرز لا شبهة فيه ولنا أن المال لما يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقويم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان له بعد السارق الاول ليست بد ضمان ولا أمانة ولا ملك فكان المسروق لا يغرم بمخسوم فلا قطع فيه اه **(قوله)** أو بعد ما دمر بشبهة) كدعواه أنه ملكه ونحو ذلك كما يأتي واعتز بأن هذا يعني عنه قوله قبل القطع وقوله أن المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لازما له وهذا ساقط عنه بشبهة نعم يعلم حكم الساقط بالاول لكنه تابع الهداية لزائدة الأضاح فافهم **(قوله)** فإن له) أي للسارق الاول **(قوله)** لا سقوط التقويم ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو برفع ضرورة على أنه مخبر أن أو ينصبه على أنه مفعول لاحله والخبر بخلاف أي ثابت ضرورة القطع أي أنه أمر ضروري للقطع أي أنه يلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لا بخلاف عن القطع ولا يوجد بدونه لأن عدم سقوطه ساقط وجوب القطع كما يأتي بيانه هذا ما تطهر في وفي هذا التعليق أشار إلى الرد على ما قاله الكرخي والطحاوي من أن الخلق عدم القطع سواء قطع الاول أو لا كما قدمناه أول كتاب السرقه قلت

ولا قطع بسرة القطة
خاتمة (ومن لا يده
صحة (فلا) عاك
الخصومة كسارق سرق
منه بعد القطع لم يقطع
بمخسومة أحد ولو مالكا
لأن بدغيره صحة كما
يأتي أنفاً (و يقطع
طلب المالك) أيضا
(لو سرق منهم) أي من
الثلاثة وكذا يطلب
الزاهن مع غيبة الزين
عبد على الظاهر لأنه هو
المالك (لا يطلب
المالك) لعين المسروقة
(أو) يطلب (السارق
لو سرق من سارق بعد
القطع) لسقوط عصمته
(بخلاف ما إذا سرق)
الثاني من السارق الاول
(قبل القطع) أو بعد
مادري شبهة (فإن له
ولرب المال القطع)
لأن سقوط التقويم
ضرورة القطع ولم
(٣) قوله لأن لقطعة
الثاني الخ كذا في
الأصل ولعل لفظ لقطعة
زيادة من الناسخ تأمل
كتبه مصححه

ومفهوم هذا التعليل أن المراد بقوة قبل القطع ما إذا لم يقطع الأول أصلا ويدل عليه ما يأتي من أنه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها قبل القطع أو بعده فإذا تكن مضمونة بالاستهلاك قبل القطع يعني ثم قطع تحقق سقوط التقوم فعمل أن التقوم لا يسقط إلا إذا لم يقطع أصلا تأمل **(قوله فصار كالنصاب)** أي في أنه لا يدا بصحة هي يد الضمان **(قوله ثم بعد القطع الخ)** أي قطع السارق الأول والأول ذكر هنا قبل قوله بخلاف ما إذا سرق الخ **(قوله رويان)** أحدهما له استرداد المسروق من السارق الثاني لحاجة إلى الرد الواجب عليه والآخر لا لأن يده ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فتح **(قوله واختار الكمال الخ)** أي اختار أن القاضي يرد من يد الثاني إلى المالك لأن كان حاضرا ولا يحفظه كما يحفظ أموال القسب ولا يرد إلى الأول ولا يبقيه مع الثاني لظهور خيانه كل منهما **(قوله ورده قبل الخصومة)** أي الدعوى والشهادة المترتبة عليها أو الإقرار وقيد بالرد قبل الخصومة لأنه لو رده بعد ما ساقض بالقطع أو ألقاه يقطع نهر **(قوله ولو حكا كاصوله ولو في غير عياله)** أي كوالده وجدته والدته وحده لأن له ولواله شبهة الملك فثبتت شبهة الرد بخلاف ما إذا رد ما إلى عيال أصوله لأنه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمي الرد إلى فرعه وكل ذي رحم يحرم منه أن كالأوقاف عياله والرد إلى مكانه ومعه بجر وكذا إلى زوجته وأجبره مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو سبانه فتح وتعامه فيه **(قوله أو ملكه بعد القضاء بالقطع)** لأن الامضاء من القضاء الحدود أي فالملك الحادث في هذه الحالة كالملك الحادث قبل القضاء لأن القاضي لم يعض ماركا كما لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهد القضاء في باب الحدود بجر دقوله قضيت بل بالاستيفاء جلد أو رجاء وقطع فلا يحرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العادفاته ثم بجر دقوله قضيت يخرج عن عهد القضاء وأن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه **أط** عن الشئ **(قوله ولو شبهة مع قبض)** هكذا وقع التقيد بالقبض في الهداية ولقائل أن يقول لا يشترط القبض لأن الهدية تقطع بالخصومة لأنه ما كان يجب ليخاصم فلي تأمل شربل لاعتقت وهو بحث مخالف للمنقول مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك أن الخصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء بالقطع لكنهم عدوا ملك المسروق بعد القضاء شبهة والهدية بدون قبض لا تقيد بالملك فوجد الشبهة ولم يقل أحد اشتراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل طلبه القطع غير شرط على الظاهر كما مر نعم يشترط حضوره عند القطع كما تقدم فافهم **(قوله أو أدى أنه ملكه)** أي بعد ما ثبتت السرقة عليه البينة أو بالإقرار بجر **(قوله شبهة)** هي احتمال صدقة ولذا صرح رجوعه بعد الإقرار **(قوله أو نقصت قيمته)** أي بعد القضاء لأن كمال النصاب لما كان شرطاً لشرط قيمته عند الامضاء لا كذا **(قوله بنقصان السعر)** أي بالنقصان العين لأن العين لو نقصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكمثل النصاب عناود بنا كما إذا استهلك كله أو نقصان السعر فغير مضمون فافتقر بجر والمراد بنقصان العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمنا أول كتاب السرقة **(قوله في بلد الخصومة)** أي وإن كان في البلد الذي سرق فيه لم ينقص ما قدمه أول السرقة فمن أن اعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع ومكانه **(قوله أقر بسرقة نصاب)** أي أقر إن كان أهم ما سرقا نصابا أي بنفسه إذا بدأ نصاب كلا منهما نصاب كما قدمه المصنف **(قوله لم يقطع)** أي المدي والآخر لا لأنها سرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وغير موجبة **(قوله قطع المقر)** أي وحده لأن إقراره على غيره لم يصح فكذلك يفي لم توجد الشركة في السرقة **(قوله لأن شبهة الشبهة لا تعتبر)** قال الزبلي وكان أبو حنيفة وأبو يعقوب لا يحب عليه القطع لأن العايب بعمادي الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن سرقة الحاضر تثبت بالجهة فلا يعتبر الموهوم لأنه لو حضر وداعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر **ح** **(قوله ولو أقر بعد مكلف الخ)** أو مالو كان صغيرا لم يقطع ورد المال لو قائما أو كان ما دونها وإن هالك الناضن وإن كان مجحورا وصدق المولى برد المال إلى المسروق منه لو قائما ولو هالك فلا ضمان ولا بعد الحق بجر **(قوله قطع)** لأن أقرار العبد على نفسه بالحسدود والقصاص صحيح من حيث أنه أدى لأنه لا أهمية فيه وإذا صرح بالقطع مع المال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذونا ولا صدقة المولى ولا تعامه في البحر **(قوله لو قائم)** فلو سئل لم يقطع

فوجد فصار كالنصاب ثم بعد القطع هل الأول استرداده رويان واختار الكمال رده للطلقات (سرق شيئا ورده قبل الخصومة) عند القاضي (إلى المالكه) ولو حكا كاصوله ولو في غير عياله (أو ملكه) أي المسروق (بعد القضاء بالقطع ولو شبهة مع قبض) أو أدى أنه ملكه وإن لم يبرهن للشبهة (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السعر في بلد الخصومة (لم يقطع) في المسائل الأربع (أقر بسرقة نصاب ثم ادعى أحد هما شبهة مسقطه للقطع (لم يقطع) قد بأقرارهما لأنه لو أقر أنه سرق وفلان فأنكر وفلان قطع المقر كقوله قبلت أنا وفلان (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد أي شهد اثنان على سرقتهما قطع الحاضر) لأن شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو أقر عبد مكلف (سرقة قطع ورد السرقة إلى المسروق منه) لو قائم

(كالواقعة عليه بينة)
بذلك) لكن (بشرط
حضره مسواه عند
اقامتها) خلافا للثاني
لا عند اقراره بحسب
اتفاقا (ولا غرم على
السارق بعدما قطعت
عينه) هذا لفظ الحديث
درر وغيره ورواها المال
بعد قطع عينه (وورد
العين الواقعة) وان باعها
أو وهبها لبقتها على
ملكها (ولا فرق)
في عدم الضمان (بين
هلاك العين واستهلاكها
في الظاهر) من الرواية
لكنه يفتي بآداء قيمتها
ديانة ومسواه كان
الاستهلاك (قبل القطع
أو بعده) يحتج فيه
لواستهلك للمشتري به
أو الموهوب له فلذلك
تضمنه (ولو قطع لبعض
السرقات لمضمن شيئا)
وقالوا يضمن ما لم يقطع
فيه (سرق ثوبا فاشقه
نصفين ثم أخرجه قطع
ان بلغت قيمة نصبا بعد
شقه ما لم يكن انلافا) بان
ينقص أكثر من نصف
القيمة فله تضمين القيمة
فملكه مستندا الى وقت
الآخذ فلا قطع زيلعي
وهل يضمن نقصان الشئ
مع القطع صح
البيان لا

ضمان ويقطع اتفاقا بجر (قوله) كالواقعة عليه بينة بذلك) أي فله يقطع بالطريق الأولى ويرد المال الى السروق
منه بجر (قوله) ولا غرم على السارق) التعيين بالعرف بعد أن المسروق غير باق فلو قام تأثيره بالرد فقول المصنف
بعد ويرد العين تصرف محض مفهوم قوله ولا غرم ط (قوله) وغيرها) كالهدي (قوله) ورواها المال بعد قطع عينه
عزاه الى الدارقطى لكن عزاه العلامة في حواله الدارقطى أيضا لفظ المتن والمعنى واحد فان ما مضى به وأعل
الحديث بالارسال وبجهاة بعض رواه وجوابه مبسوط في الفتح وعاشية نوع على الدرر واستدلوا بعد الحديث
بالمعقول أيضا قال في الفتح ولان وجوب الضمان ينافي القطع لانه يملكه بآداء الضمان مستندا الى وقت الآخذ
فتبين أنه أخذ ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت قطعاً فيؤدي الى انتفاؤه وهو الضمان فهو المنتفى
(قوله) لبقتها على ملك مالكها) ولذا قال في الايضاح قال أبو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع بها لوجه من
الوجود كذلك لو خاها فاصلا لا يحل له الانتفاع لانه ملكه بوجه محظور وقد تعذر بحاج القضاء فلا يحل
الانتفاع ممن دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئا من أموالهم لم يلزمه الرد قضاء وبلزمنه ديانة وكالباغي اذا
أنتف مال العادل ثم تاب فتح (قوله) في الظاهر من الرواية) وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العصمة في
حق الاستهلاك (قوله) لكنه بقي الخ) قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد بن أبي عيسى سقوط الضمان
عن السارق قضاء تعذرا بحكم بالمائة فاماد يانه فيقتضي الضمان للحقوق الحسرة والنقصان للمالك من
جهة السارق (قوله) قبل القطع) يعني ثم قطع لان انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كما علمت وقدم
الشارح أيضا ان سقوط القوم ضرورة القطع (قوله) أو بعده) لكن يفرق بينهما بما في الكافي لو كان
قبل القطع فان قال المالك أنا ضمنه لم يقطع عندنا وان قال أنا خسران القطع يقطع ولا يضمن اه قال في البحر
لانه في الأولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال (قوله) فالمالك تضمنه) أي تضمن المشتري
أو الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تاريخية عن المحيط وفيها عن شرح العجاوى
ولو قطع ثم استهلك غيره كان للسروق منه أن يضمنه قيمته اه ومثله في المهر عن السراج وظاهره أن غير
المشتري والموهوب له ملزمه ما كان ذكر في التاريخية أيضا ولو أودعه عند غيره فله الأصل فيه أن كل موضع
لضمنه المالك له أن يرجع على السارق فليس له أن يضمنه وفي كل موضع لوضعه لارجع على السارق
فهو أن يضمنه والذي يرجع عليه المودع والمستأجر والمترهن اه قلت ووجه ظاهره لان ما ثبت فيه الرجوع
على السارق يلزم منه أن يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع انه غير مضمون عليه بخلاف ما لارجوع
فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ولذا فرض المسئلة فيما لو أودعه فله خلاف الاستهلاك فان
المستهلك متعذر لارجوعه على السارق أصلا لا فرق بين كونه مشتركا أو مودعا أو مستأجرا نعم للمشتري
الرجوع بالثمن على السارق لانه لما استهلكه وضمن قيمته ملكه وقت الاستهلاك ف يرجع على السارق عما
دفعه اليه من الثمن لا بالقيمة لظهور أن ما دفعه اليه لا يملك قبضه فيرجع به لا بما ضمن فأنتم بجر هذا المحل
فانه من فض المولى عز وجل (قوله) ولو قطع الخ) أي لو سرق سرقات فقطع في احداهما بمضومة صاحبها وحده
فهو أي ذلك القطع بمجسها ولا يضمن شيئا لارباب تلك السرقات عنده وقالوا يضمن كلها الا التي قطع فيها فان
حضر واجبها وقطعت يده بمضومة لم يضمن شيئا من السرقات بالاتفاق فتح (قوله) ثم أخرجه) فلو شقه بعد
الخراج قطع اتفاقا نهر وهو مفهوم بالاولى (قوله) قطع) أي عندهما خلافا لابي يوسف ومحل الخلاف
ما اذا شقه فاحشا وهو ما عرفت به بعض العين وبعض المنفعة على الاصح واختار المالئ تضمين النقصان وأخذ
الثوب قطع عندهما خلافا له أما اذا اختار تضمين القيمة فترك الثوب فلا قطع اتفاقا أما اللبس وهو ما يتبع
به فقط فيقطع فيه اتفاقا نهر (قوله) فله تضمين القيمة) أي من غير خيار بجر أي ليس له تضمين النقصان
والقطع (قوله) فملكه) أي السارق فصار كما اذا ملكه اياه بالهبة بعد القضاء لا يقطع على ما تقدم فتح (قوله)
وهل يضمن الخ) أي فيما اذا شقه نصفين ولم يكن اتفاقا ح (قوله) صحح النجاشي لا) أي لا يضمن كيلا يجمع

القطع مع الضمان **(قوله وقال الكمال الحق نعم)** حيث قال والحق ما ذكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان انى قال ووجوب ضمان النقصان لا ينسحق القطع لان ضمان النقصان وجوب بان لا يقطع ما فات قبل الاخراج والقطع باخراج الباقي فلا يمنع كالأخذ فبين وحق أحدهما في البيت وأخر في الآخر وقيمه نصاب **(قوله ومتى اختار تضمن القيمة)** أى فيما اذا كان الشئ فاحشاً اذ لو كان يسيراً يقطع بالاتفاق كما قلناه قال في الهداية اذ ليس له اختيار تضمن كل القيمة **(قوله للماسر)** أى فرياً من انه عليه كاستئذنا الى وقت الاخذ **(قوله فذبحها فخرجها)** قيد بالاجزاء بعد الذبح لانه لو اخرجها حية وقبضها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقص قيمتها بالذبح ط عن الجوى **(قوله من الجرين)** أى الذهب والفضة **(قوله دراهم)** مفعول فعل **(قوله تقوم الصنعة عندها خلافاً له)** وأصل الخلاف في الغاصب هل يملك الدراهم والدينار بهذه الصنعة أم لا يملكها لانها متقومة أم لا ثم وجوب القطع عنده لا يشكل لانه لم يملكها على قوله وأما على قوله لما قيل لا يجب القطع لانه ملكها قبله وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئاً آخر فلم يملكه عليه وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ موطئاً أو نية زيلى **(قوله فهو)** للسارق اتفاقاً لان هذه الصنعة بدلت العين والاسم بدليل انه تغير بها حكم الباحث خرجت عن كونها موزونة بخلاف مسألة الذهب والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكماً حتى لا يصير بيع آتية فضة وزنها عشرة بأحد عشر كذا بقامد من الفخ **(قوله فقطع)** اتفاقاً باعتبار سرقه الثوب الابيض وهو لم يملكه ابضاً بوجبه والمناول للسارق انما هو المصوغ وكذا يقطع بالخنفة وان ملك الدقيق يجر **(قوله لارد)** أى حال قيامه ولا ضمان أى حال استهلاكه وهذا عندهما وقال محمد رد الثوب وبأخذه ما زاد الصبغ لان عين ماله قائم من كل وجه ولهم ان الصبغ قائم صورة ومعنى بدليل ان المسروق منه لو أخذ الثوب يضمن الصبغ حتى المالك قائم صورة لانه معنى بدليل انه غير مضمون على السارق نهر **(قوله خلافاً لما في الاختيار)** أى من انه لو صبغه بعد القطع يرد وهو يخالف القول الهداية فان سرق ثوباً فقطع فضة أجرم يؤخذ منه ولقول محمد سرق الثوب فقطع يرد وقد صبغ الثوب أجرم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين ان يصبغه قبل القطع أو بعده زيلى وتبعه في الجبر والتبر قتلت لكن قول محمد وقد صبغه جعله حالب من أين بقصد كون الصبغ بعد القطع ثم رأيت سعدى جلى اعترض الزيلى بان عبارة الهداية ليست كما نقله اه قلت لان عبارة الهداية هكذا فان سرق ثوباً فصبغه أجرم ثم قطع الخ فعبارة الهداية متساوية لعبارة المصنف والكنز وقد ذكر الزيلى ان ما في الكنز كرمثه في المحط والكافي ولا يخفى ان هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار ولم يبق لدعوى الزيلى دليل فالاعتماد على ما قاله لاعلى ما قاله فتنبه **(قوله خلافاً لثاني)** لان السواد زيادة عنده كالجيرة وعند محمد زيادة أيضاً كالجيرة ولكنه لا يقطع حتى المالك وعند أى خنفة السواد نقصان ولا يوجب انقطاع حتى المالك هداية **(قوله وهو اختلاف زمان الخ)** فان الناس كانوا ايلبسون السواد في زمانه ويلبسونه في زمانه ففتح **(قوله سرق في ولاية سلطان الخ)** ذكر مع تعليله في الدرر وقال في الشرع لا يذ كرم في الفض وفي مختصر التلخيص معزى الى الامام الاجل الشهيد **(قوله اذلا ولاية الخ)** أى في وقت السرقة اذ لا شأن لها في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقية الحدود والقصاص أيضاً ما رآه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قطع الطريق) أى قطع المارة عن الطريق فهو من الخنفة والايصال والمراد الطريق المارة من اطلاق المحمل على الحال أو الاضاقه على معنى أى قطع في الطريق أى منع الناس المروضة أخرى عن السرقة لانه ليس سرقة مغلطة لان المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس وأطلق عليه اسمها مجازاً الضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن الامام ومن نصهم لحفظ الطريق ولذا لا يطلق عليه اسمها الا مقيدة بالكبرى وزوم التقيد من علامات المجاز كما في الفتح وميت كبرى لعظم ضررها لكونه على عامة المسلمين واعظم جزائها **(قوله من قصده)** أى قصد قطع الطريق وعبر عن ليقيدانه لا يشترط كون القاطع جاعاً فيشمل ما اذا كان واحداً له منعة بقوته ونجدته

فأخرجها لاسرته
لا قطع في الجهر وان بلغ
لجها نصاباً بل يضمن
قيمتها (ولو فعل ماسر
من الجرين وهو قد سرق
نصاب) وقت الاخذ
(دراهم أو دينار) أو
انية (قطع وردت) وقال
لا ترد تقوم الصنعة
عندها خلافاً وأما
نحو الفاس لو جعله
أوراقاً كان يباع وزناً
فكذلك وان عددها فهي
للسارق اتفاقاً اختيار
(لو صبغه أحر أو طين
الخنفة) أو لست السوقي
(قطع لارد وضمان)
وكذا الوصية بعد القطع
بسر خلافاً لما في الاختيار
(ولو صبغه أسودته)
لان السواد نقصان خلافاً
لثاني وهو اختلاف
زمان لا بهتان (سرق
في ولاية سلطان ليس
لسلطان آخر قطعه) اذ
لا ولاية له على من ليس
تحت يده فليحفظ هذا
الاصل (اذا كان السارق
كفان في معصم واحد)
فيل يقطعان وقيل (ان
تمرت الاصله وأمكن
الاقتصار على قطعها
يقطع الزائد) لانه غير
مستحق للقطع (والا) تكن
متيرة (قطعها المختار)
لانه لا يمكن من إقامة

(وهو معصوم على) شخص (معصوم) ولو نسي
فأولع المستأمن فلاحد
(فأخذ قبل أخذني
وقتل نفس (حسب)
وهو المراء بالنسي في
الآية وتظاهر أن المراء
توزيع الأجرة على
الأحوال كأنه قرر في
الاصول (بعد التعزير)
لمباشرة منكر التعزير
(حتى يتوب) لا بالقول
بل بظهور ريب الصلحاء
(أو يموت وإن أخذ
مالا معصوما) بأن يكون
مسلم أو ذي يكر
(وأصاب منه كلاً
نصاب قطع بدور جه
من خلاف أن كان
صحيح الأطراف) لثلا
يقوت نفعه وهذه حالة
ثابتة (وان قتل معصوماً
(ولم يأخذ) مالا (قتل)
هذه حالة ثالثة (حدا)
لاقصاص (ق) لهذا (لا)
يعقوبه ولو
حقوه فلسنا من الأحياء
الحق أنشد الزلي بلفظ
فلسنا من الأحياء فيها
ولا الأحياء
وهذا أحسن وأشد
بعضهم
فلسنا من الموتى فيها
ولا الأحياء
ولا يحن إلى غير موزون
هـ

كافي القهستاني والقهر وشمل العبد وكذا المراء في ظاهر الرواية لأنها اتصلت كإسائي (قوله ولو في المصر
للأ) أي بسلاح أو بدونه وكذا نهاراً أو ليلاً كإسائي وهذا هو رواية عن أبي يوسف أقيهم المشايخ نفعاً للشر
المغلبة الفلسيين كافي القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في البحر أما ظاهر الرواية فلا بد أن يكون في
جهز إدارنا على مسافة السقر فصادون القرى والأصا ولا ما بينهما كافي القهستاني وفي كافي لما كروان
قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الإسلام في موضع غلب عليه عسكري الخوارج ثم
أقيهم الامام لم يعض الحدود عليهم (قوله وهو معصوم) أي العصمة المؤبدة وهو المسلم الذي أقيهم قهستاني
والعصمة الحفظ والمراء عصمة دمه وماله بالإسلام أو عقداً الفضة وفي حاشية السيد أبي السعود مفاداً لقطع
الطريق مستأمن لا يحد وبه صرح في شرح النقاية معجلاً بأنه لا يخاطب بالشرائع وحكي في المحيط
اختلاف المشايخ فيه (قوله فأولع المستأمن فلاحد) لكن يازمه التعزير والحبس باعتبار إراقة الطريق
واخفاره نعمة المسلمين فتح قال في الشرنبلالية ويضمن المال لثبوت عصمة مال المستأمن حالاً وإن لم يكن على
التأيد ومحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما إذا كان منفرداً أما إذا كان مع القافلة فإنه يحد ولا يصير
شبهة بخلاف اختلاط ذي الرحم بالقافلة كافي الفتح اهـ قلت لكن لم يقع القتل والأخذ إلا في المستأمن
فلاحد كافي الفتح أيضاً (تنبيه) قد علم من شرط قطع الطريق كونه ممن له قوة ومنفعة كونه في دار العدل
ولو في المصر ولو نهاراً إن كان بسلاح أو كونه كل من القاطع والمقطع عليه معصوماً ومنها كافي عما يأتي كون
القاطع كلهم أ جانب لأصحاب الأموال وكونهم عقلاء بالغين ناطقين وأن يصيب كلاً منهم نصاب تام من المال
المأخوذ وإن يؤخذ وأقبل التوبة ثم اعلم أن القاطع يثبت بالقرار مرة واحدة وعند أبي يوسف مرتين ويسقط
الخبر جوعه لكن يؤخذ بالمال أن أقر به وبثبته شهادة اثنين بما يشته أو بالقرار به فلا أحدهما بالعائنة
والآخر بالقرار لا تقبل ولو لا القاطع أو علمنا على أصحابنا لا تقبل لأنهم شهداء أنفسهم ولو شهدا أنهم قطعوا
على رجل من عرض الناس وله ولي وقدر ولا يعرف ولا يعرف لأحد منهم إلا معض من الخصم وتعامه في الفتح آخر الباب
فتنبيه (حسب) وما في الخاتمة من أنه يعزى ويحلى سبيله خلاف المشهور فتح وأفاد أيضاً أن الحبس في بلد لا في
بعضها خلافاً لما لا (قوله وهو المراء بالنسي في الآية) لأن النسي من جميع الأرض بحال وإلى بلد أخرى فيه إبداء
أهلها فربى الإلحس والحبس يسمى متفياً من الأرض لأنه لا ينتفع بطبيبات الدنيا وإذا تهاول لا يجتمع بأقارب
وأجابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشريفي في القهر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلسنا من الأحياء فيها ولا الموتى

إذا جاءنا من السجن يوماً حاجة * عجبنا وقتنا جاء هذا من الدنيا

(قوله وتظاهر أن المراء) أي وليس المراد ما قاله بعض السلف أن الامام يحفر في هذه الأجرة به الأربعة اذ من
المقطع به أي آخره على حناية القطع المتفاوتة تخف وتغلظ ولا يجوز أن يرتفع على أغلظ أو أخف الأجرة
المذكورة وعلى أخفها أغلظ الأجرة لأنه لا ما يدعه قواعداً الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على أحوال
الجنات لأنهما مقابلة لها فاقضت الانقسام فتقدر الآية أن يقتلوا أو قتلوا أو يصلوا أو قتلوا أو أخذوا المال أو
تقطع أي يدهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو بنفوا أن أخافوا وتعامه في الفتح وإلى (قوله بعد التعزير)
أي بالضرب والألفس تعزيراً أيضاً كما مر في باب (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وإن أخذ) أي القاطع
أي جنسه الصادق بالواحد والآخر (قوله وأصاب منه كلاً نصاب) أي أصاب كل واحد منهم نصاب السرقة
الصغرى (قوله إن كان صحيح الأطراف) أي لو كانت يداه مشلولتين تقطع عينه وكذا لو كانت رجله اليسرى ولو
كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يد وكذا الرجل اليسرى يهر ومفهومة أنه لو كانت يداه اليمنى شللاً أو رجله اليسرى
أو كلاهما قطع كسقي في السرقة الصغرى من أن استفاء التاقص عند تعذر الكمال حازراً لادب قوله إن كان
صحيح الأطراف غير المستحقة للقطع أو الجع لمافوق أو لأحد أو يراد بالصحيح ما يقابل المقطوع دون الأشل أفاده
السيد أبو السعود (قوله ثلاثون نفعه) علمه لقوله من خلاف ط (قوله فلهذا لا يعقوبه ولو) أي لكونه حداً

عن تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة (ان قتل وأخذ) المال خبرا لامام بين ستة أحوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل أو) قطع ثم (صلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل) و (صلب) أو قتل فقط (أو صلب فقط) كذا فصله الزلي و (صلب (حيا) في الأصح وكيفيته في الجوهرة (و) بيع) بطنه (بربح) شهيراته ويختصه به (حتى موت) وترك ثلاثة أيام) من موته ثم يخلى بينه وبين أهله لينفقه (لا تكررنا) على الطاهر وعن الثاني ترك حتى يتقطع (وبعد إقامة المدعيه لا يضمن ما فصل) من أخذ مال وقيل وجرح زلي (وتحري الاجسام) المذكورة (على الكل) عاشره بعضهم الأخذ والقتل والاخافه (و) عاصا لهم كسف (و) الحالة الخامسة (ان انضم الى الجرح أخذ قطع) من خلاف (وهو) جرحه لعدم اجتماع قطع وضمان (وان جرح فقط) أي لم يقتل ولم يأخذ نصبا قال الزلي (ولو كان مع

خالص حق لله تعالى لا يسع فيه عقو غير من عفاه عنه عصى الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاضيان وان قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصا وهذا يخالف ما ذكرنا الآن ان يكون معناه اذا أمكنه أخذ المال قبل ما أخذ أسوأ مال الى القتل فان ساند كرف نظيره أنه يقتل قصاصا خلا فالعيسى بن أبان اه والمراد بعاصد كرمها أي انه من الغرائب قتل لكن ما أوله عبارة الخاتبة بعدد الاقرب تأويلها بان المراد بقوله ولم يأخذ المال أي النصاب بل أخذ مادونه وتصير المسئلة حينئذ عن المسئلة التي أتاهم من الغرائب (قوله) ولا يشترط (الجرح) أي فيقتل القاتل والمعين سواء قتل بسيف أو حجر أو عصا كما يأتي (قوله) وهذا الحل (هو قوله) بخلافه امره ح (قوله) عن تقدير مضاف أي في قوله تعالى يحاربون الله وتقدير المضاف أوليا لله اه ح قلت والأحسن عباد الله لشمل الذي كانه عليه في الفتح والحاصل أنه لما كان المخالفه والعصيان سببا للمحاربة أطلقت المحاربة عليها من إطلاق السبب على السبب (قوله) خبر الامام بين ستة أحوال ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لأنه لا يجوز اه ح أقول الاقسام العقلية عشرة لانه ما أن يقتصر على القطع أو القتل أو الصلب أو يفعل الثلاثة فهذه أربعة أو يفعل اثنين منها القطع ثم القتل أو عكسه والقطع ثم الصلب وعكسه والقتل ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الاربعة عشرة لكن القطع بعد القتل غير مفيد كما ترى اذا مات في أثناء الجلد كما في الزلي ومثله القطع بعد الصلب (قوله) ان شاء قطع من خلاف ثم قتل أي بلا صلب خلا للحمداه لا يقطع ولمعان أي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله) و (صلب حيا) أي فيما اذا اختار الامام صلبه أو فيما اذا قلنا بلزوم على قول أي يوسف كذا في الفتح أما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد أن يكون القتل سابقا والامم يبق فرق بين الجمع والاقصا على الصلب (قوله) في الأصح وعن المحاوي أنه يقتل ثم يصلب فبقا عن المنلة وباتي جوابه قريبا (قوله) وكسفته في الجوهرة وهي أن تغرز خنشق الارض ثم يربط عليها خنشة أخرى عرضا فضع قدسه عليها ويربط من أعلاه خنشة أخرى يربط عليها يديه (قوله) و (بيع بطنه بربح) كذا في الهداية وغيرها وفي الجوهرة ثم طعن بالربح ثديه لا يسر ويختص بطنه إلى أن يموت وفي الاختصار بحث ثديه لا يسر ولا يردن في الصلب منلة وهي منسوخة مني عنها لان الطعن بالربح معناه فلا منلة ثم هو سلم فالصلب مقطوع بشرعيته فتكون هذه المنلة الخاصة مستثناة من المنسوخ قطعاً فأداه في الفتح وفيه أيضا ولا يصلي على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد (قوله) على الظاهر أي ظاهره لا رواية ثلاثا ينادي الناس برأخته (قوله) من أخذ مال) أي ان كان هالكا كما يشهد قوله لا يضمن وذلك لسقوط عصيته بالقطع كما مر في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقيا برأى مالكه كما في الملتقى (قوله) وتجري الاحكام المذكورة من حبس وتعزير أو قطع فقط أو قتل فقط أو تخيير (قوله) عاشره بعضهم لانه جزاء المحاربة وهي تحقق بأن يكون البعض رد البعض هدايه (قوله) و (جرح) مبتدأ خبره كسف وقوله لهم أي لقطع الطريق احتراز عن غيرهم فإنه لا يقتل بالقتل بجرح وعصا لكن القتل هناك بطريق القصاص بل هو جرحه عن هذا قال في النهران هذه الجملة كاتفي قلها معلومة من قوله قتل حدا الآية أو اذ زادة الايضاح (قوله) ان انضم الى الجرح أخذ) لم تقدم للرجح ذكره فالأولى تعبير الكثر وغيره بقوله وان أخذ ما لوجرح قطع الخ (قوله) وان جرح فقط (جواب الشرط قوله) الا في فلاحه كما سنبه عليه الشارح وهذا شروع في ستة مسائل لاحد فيها وحسب سقوط الحد أو اخذ حقوق العاص من قصاص أو مال كما يأتي (قوله) ولم يأخذ نصبا أي لم يأخذ شيئا أصلاً وأخذ مادون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب للحد هو النصاب كان مادونه بمنزلة العدم كما في الضر وتقدم أن النصب كل واحد نصاب أي اذا كانوا جماعة ومثل مادون النصاب الاشياء التي لا قطع فيها كالثياب وما يتدارع اليه القصاد كانه عليه الزلي (قوله) ولو كان مع هذا الأخذ أي أخذ مادون النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصبا فافهم (قوله) لان المقصود هنا المال أي انه المقصود في قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أنان في المسئلة بان القتل وحده موجب للحد فكيف يتنعم مع الزلي بانه قال الزلي وجوابه أن قصدهم المال غالباً فنظير اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر وعلى القتل لانه تبين أن مقصدهم القتل دون المال فيجدون فعندت هذه

هذا الأخذ قتل فلا حد أيضاً لان المقصود هنا المال وهي من الغرائب

(أو قتل عمدا) وأخذ المال (قتل) قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يرد قبل لاحد (أو كان منهم غير مكلف) أو أخوس (أو) كان (ذو رحم محرم من) أحد (المائة) أو شريك مفاوض (أو قطع بعض المائة على بعض أو قطع) شخص (الطريق) ليلا أو نهارا في مصر أو بين مصرين وعن الثاني أن قصده ليلا مطلقا أو نهارا بإسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بحر ودر وأقره المصنف (فلا أحد) جواب للسائل السب (والولي القود) في العمد (أو والأرض) في غيره (أو العفو) فيها (العبد في حكم قطع الطريق بكبره وكذا المرأة في ظاهرها) فتع لكنها لا تصلح مجتبي وفي السراجية والدر فهم امرأة قباشرت الأخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار عشر نسوة قطعن وأخذن وقتلن قتلن ضمن المال) ويجوز أن يعاقب دون ماله وإن لم يبلغ نصابا بقتل من يعاقبه عليه (لاطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فنع (ومن تذكره التفتي)

من الغرائب اه قلت وبما أنه قطع الطريق سبي سرقة كبرى لأن مقصود القطار غالباً أخذ المال وأما القتل فاعلم هو وسهله إلى أخذ المال لكن إذا أخافوا فقط أو قتلوا فقط فقد تلبس عليه الشرع حداً فيسبغ لآه تين أنه المقصود دون المال ما إذا وجد مع ذلك أخذ المال ظهر أن مقصودهم ما هو المقصود بالاصل وهو المال فيقتل نظر إليه فإن بلغ نصاب الكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والأفلاحد لعلمه وحيث لا حد وجب موجب القتل من قصاص أو دية وجب ضمان المال فافهم (قوله) أو قتل عمداً فينبأ القتل ليعلم حكم أخذ المال بالأولى بجر (قوله) ومن تمام توبته رد المال الخ) أي لا ينقطع به خصومه صاحبه ولو تاب وردد لم يرد ذلك في الكتاب واختلافه فقيل لا يسقط الحد كسائر الحدود وقيل يسقط أشار إليه محمد في الأصل لأن التوبة تسقط الحد في السرقة الكبرى بخصوصها بالاستثناء في النص فلا يصح قياسها على باقي الحدود ومع معارضة النص فتح وطاهر مرجح القول الثاني بقوله الشارح قيل لاحد فيه نظر لأنه يقيد بضعفه والظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التقادم لما في التهر عن السراج لقطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زماناً ثم قدر عليه درى عنه الحد لأنه لا يستوفى مع تقادم العهد اه قال في التهر وبه علم أن مجرد الترك ليس توبة بل لا بد أن تظهر عليه سبهاه التي لا تخفى (قوله) أو كان منهم غير مكلف) أي سبي أو يحجزون لانها جناية واحدة قامت بالكل فإذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقي بعض العلة وأنه لا يثبت الحكم كالعمد والمخطئ انشأ ذكر كافي القتل حيث لا يجب القود وعن أبي يوسف بحد الباقي ولو بشر العقل لا يلى (قوله) أو أخوس) أي خلافاً لابي يوسف في يلى (قوله) أو كان ذو رحم محرم) كان تامه وذو فاعل والمراد به أحد القطار وقوله من أحد المائة متعلق بحرم والعلة فيه كما في ما قبله وشمل ما إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم أو لا لكن لم يأخذوا إلا من ذى الرحم الحرم وما إذا أخذوا منه أو من غيره فلا يحدون في الأصح كافي التهر وغيره (تنبيه) لو كان في العاقلة مستأمن لا يمنع الحد مع أن القطع عليه وحده يمنع كقيمتها والفرق كافي الفتح أن الاستمتاع في حق المستأمن إنما كان لحظ في عصمة نفسه وماله وهو أمر يخصه أما هنا فهو لحظ في الحرز والعاقلة حرز واحد ففسر كأن القرب سب في مال القرب وغير القرب من بيت القرب (قوله) أو شريك مفاوض) أي لو كان في المقطوع عليهم شريك مفاوض لبعض القطع لا يحدون فتح ومقتضاه أن شريك العنان ليس كذلك وينبغي أنه لو كان مال الشريك معه في العاقلة أنهم لا يحدون لا لاختلال الحرز تأمل (قوله) أو قطع بعض المارة) أي العاقلة وبه عبر في الكثر وهو أظهر وإنما لم يقطع لأن الحرز واحد وهو العاقلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه في دار واحدة فنع (قوله) وأقره المصنف) وكذلك الزبلى والقهستاني عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوى (قوله) والولي القود الخ) أي في المسائل المذكورة وحاصله أنه إذا لم يجب الحد لم يصبر وقطاعاً فيضمنون ما فاعلوا من قتل عمداً وشبهه ٤٤ وأخطأ وجرحاً وحرزاً للمال لظاهراً وقبته لو هلكاً واستهلكا فتنقصه بالقود يعلم منه حكم المال بالأولى أو براد الأرض ما يشمل ضمان المال والمراد بالأولى من له ولاية المطالبة فينبأ صاحب المال ويشمل الجروح أيضاً أولى المسائل المذكورة وبه ادفع اعتراض الصرع على أنه إذا كان في الجروح لأولاه لأنه إن أفضى الجرح إلى القتل ينبغي أن يجب الحد اه أي لو مات بالجرحة يرجع إلى الحالة الثالثة وهي ماله قتل فقط فينبأ أن يحد فلا يكون لوله القود (قوله) في ظاهرها) كذا نص علم في المبسوط وهو اختيار الطحاوى خلافاً للكرخي من أن المرأة كالنسي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لا إطلاقاً لقرآن فالصحيح عن عدل عن ظاهر الرواية كصاحب الدراية والتجنيس والقشوى والكبرى وغيرهم وتعامه في الفتح (قوله) هو المختار) قال في الشرنبلالية هذا غير ظاهر الرواية (قوله) قتلن) أي قصاصاً لا حد بل قوله ضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق قال في الشرنبلالية وهو كذلك ينبغي على خلاف ظاهر الرواية كافي الفتح اه ح قلت فكان ينبغي للشارح عدم ذكره عن الفرعين لمخالفتهما لما سمي عليه المصنف من ظاهر الرواية (قوله) ويجوز أن يعاقب دون ماله) أي تحت ماله أو فوقه أو قدمه أو ورامه فان لفظ دون يأتي لمعان المناسبت منها ما ذكرنا وقال بعضهم على ماله (قوله) وإن لم يبلغ نصاباً) أي نصاب السرقة وهو عشرة

دراهم كافي منية الحق وفي التمسك دخل الاص دارا وأخرج المتاع فله أن يقاتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فإن ربحه ليس له أن يقتله لأنه لا يفتاؤه الحديث وفي البرازية وغيرهما رحل قتله رب الدار فإن ربحه أنه كاره قدمه هدر والافان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والشرقت به قصاصا وإن كان متما تجب الدية في ماله استحسانا لاندلالة الحال أو رتت شبهة في القصاص لافي المال وفي الفخر أخذ الصوص متاع قوم فاستغافوا قوم فخرجوا في طلبهم فإن كان أرباب المتاع معهم وغابوا لكن يعرفون مكانهم ويقدر على رد المتاع عليهم حل لهم قتال الصوص وإن كانوا يعرفون مكانهم ولا يقدر على الرد لا يحل وتغامه فيه **(قوله بكسر النون)** أي ككتف وتسكن للتخفيف ومثله الحلف والحلف وفعله من باب قتل مصباح **(قوله في المصير)** وكذا في غيره كافي شرح الشلبي عن الجامع الصغير فهو قيد اتفاق بل غير المصير يعلم بالأولى وانما يفسد به ثلاثتهم أنه لا يكون كذلك في المصير كافي قطع الطريق **(قوله أي خنق مرارا)** أراد مرتين فصاعدا بقرينة قوله الآتي والابان خنق مرة وفي البحر قيد بتعدد لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام **(قوله سياسة)** قدمنا الكلام عليها في حذرنا **(قوله وكل من كان كذلك)** كالوطي والساحر والوواني والزندق والسارق كما قدمنا في أوائل باب التعزير **(قوله عند غير أي حنيفة)** أي عند صاحبها ومن وافقها من باقي الأئمة أما عند أبي حنيفة فحب الدية على عاقلة كافي البحر والله سبحانه أعلم

بسم الله وبحمده والصلاة والسلام على نبيه وعبيده وعلى آله وصحبه وحنده وبعد فيقول مؤلفه أقفر العباد إلى عفو مولاه يوم التناد محمد أمين الشهير بآب عابدين خادم العلوم الشرعية في دمشق الشام المحمدي قد نجز تسويد هذا التصف المبارك بعون الله جل وتبارك من الحاشية المسماة رد المختار على الدر المختار في صغرا لم يسهل ثمان وأربعين ومائتين وألف من هجرة نبينا محمد الذي تم به الألف صلى الله عليه وسلم وشرفه وعظم فجاء محمد الله تعالى مكلأ فرعا وأصلا رد المختار على الدر المختار أسما وفعلا لاشتبا على تنقيح عباراته وتوضيح رموزه وإشاراته والاعتناء ببيان ما هو الصحيح المعتمد وما هو معترض ومتنقد وتحري المسائل المشككة والحوادث الغضلة التي لم يوضح كثير منها أحد قبل ذلك ولا سلك مهامها بيانها سالك مشعور بذخائر المتقدمين وخلاصة كتب المتأخرين ورسائلهم المؤلفة في الحوادث الغريبة الجامعة للفوائد الفعجية كرسائل العلامة ابن نجيم الأربعة ورسائل العلامة الشرنبلالي الستين وكثير من رسائل العلامة على القاري حاشية الرامضين ورسائل سدي عبد الغني النابلسي الخبر الثمين ورسائل العلامة قاسم خاتمة المجتهدين وحواشي البحر والمنح والأشياء وجامع الفصول في الفهامة الشيخ خير الدين وفتاويه الخيرية وفتاوى ابن الشلبي والرحمي والشيخ اسمعيل وفتاوى الزينية والتمرناسية والحامدية وفتاوى غيرهم من الفقيين وتحريرات شيوخنا ومشايخهم المعتمدين وما من به الله تعالى على عبده من الرسائل التي ناهزت الثلاثين وما حوز به ونهت عنه في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين وغير ذلك من كتب السادة الأخيار المعتمدين مع بيان ما وقع من سهو أو غلط في كتب الفتاوى وكتب الشارحين ولا سيما ما وقع في البحر والزمير والمنح والأشياء والدرر وكتب المحسن حتى صار محمد الله تعالى في المذهب والطراز المذهب ومرجع القضاة والمفتين كما يعلم من خاص بأفكاره في تبار من العلماء العاملين الخالين عن داء الحسد المضي الجسد الصادقين المنصفين فتونك كتابا قد أعلمت فيه الفكر وأرمت فيه الحق السهر وغرست فيه من فتون التحريرات أفتانا ونقت فيه عن عبون المشكلات أحفانا وأودعت فيه من كنوز الفوائد عقود الدرر والفوائد وبسطت فيه من أنفع المقاصد أحسن الموائد وجلوت فيه على منصة الانظار عرائس أبكار الأفكار وكشفت فيه بتوضيح العبارات قناع المخدرات ولم أكف بتلويح الاشارات عن تنقيح كشف تحريرات الخفيات فهو قيمة الدرر وغنمة أهل العصر وما ذاك إلا بمحض انعام المولى الذي هو بكل مجد وشكر أحق وأولى حيث أبرز هذه الجواهر المكنونة والدرر القرائد المصونة في ميون أيام خليفة الله في أرضه القائم وأوجب حقه وفرضه رافع ألوية الشريعة البديعة ومؤيدها وموطئ أبنيتها المنيرة الرفيعة ومشيدها

بكسر النون (منه في المصير) أي خنق مرارا ذكره مسكين (قتل به) سياسة لسعيه في الأرض بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل (والا) بان خنق مرة (لأنه) كالقتل بالقتل وفيه القود عند غير أبي حنيفة رحمه الله تعالى

الجهاد في سبيل الله حق جهاد والقاطع لدار الكفر من مجده واجتهاده الذي انشبت ثغور تقو وتقوم البلاد
سارقات من هفاته وبكت عيون عمون ذوى العناد بقاها رأت غزواته وأبدع نظام كتاب الجيوش بأزائه
السديدة ورفع أفتدة الأكسرة والقيصرة بقوة بطشته الشديدة يكاد سارق طلعته يذهب بالبصار
وغصن رافته عيس لينا كيس الأغصان ذات الأزهار وتكاد صواعق سطوته ترجح صم الجبال ومواكب
كتاب حوزته تقضي عسدر الرمال من أنتم الانام في أيامه ظل الامان ورعى الرعية في مراعى الرعاية
والاحسان وأثار بنو آرياض آمنه بلاد المسلمين فضاء فضاء صدورهم بنور القين وأزاح غيوم غومهم
بردى المشركين فلاح فلاح قلوبهم لأعين الناظرين وراح غفلاتهم بإقطا التأمين فصاح فصاح
أستهم بالدعاه كل حين خلفه خلفت أوار غرته شمس الفخي ونداء مختلف الدعا
سالت فواضله للعتي نهما سالت فواضله للعتي نهما

السلطان الاعظم والحاقان الاشم تاج ملوك العرب والهمج ظل الله في أرضه للام محمود الذات محمود
الصفات لازالت دعائم سلطنته قائمه وعمون الحوادث عنها قائمه ولا رحبت ارياض عز منخضه بدم
الدعوة والود ورباحين ذر بمر بانه بطلاوة التأيسدوا الخلود ولا زالت أعيان دولتهم من علمائه وقضائه
وزرائه نزل نبراس أرائهم دجى الجور بسناه وسناه ولافتت نجوم جنوده الساطعة في أفلاك سماه
شهابا قبي على مرده أعدائه آمين آمين آمين هذا وقد تجر هذا السفر المسفر عن روض أريض من هر
مقابلة وتفصيلا بحسب الامكان سوى ما شئنا بروض سهو وأنسيان لا تتخلو عنه جبهة الانسان وذلك برسم
من أمر باست كتابه رغبة في نيل رضامولاه ونوايه الامام الهمام على التقدير والمقام من امتطى الجوزاء
زمام وصال في مواكب الغزوات واشتهر اشتهار الشرف والظلام قاضي قضائ الاسلام منفذ القضاء
والاحكام بالاتقان والاحكام ذى الحسرات الجديدة والمآثر الفريدة التي لارام مولانا عبد الحليم افندي
كجبه جى زاده القاضي سابقا دمشق الشام دامج عز وانعام ومجد واحترام بجام من هوالا نبيا ختام
وآه وصعبه السادة الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام في البلدة الختام كتبه أسير وصمة ذنبه الراجي
غفوره محمد أمين الشهر بيان عابدين غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين آمين آمين آمين

(كتاب الجهاد)

مطلـ
في فضل الجهاد

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد)

هذا الكتاب يعبر عنه بالسيرة والجهاد والمغازي فالسيرة جمع سيرة وهي فعلة بكسر الفاء من السير فتكون لبيان
هيئة السيرة وحالته لأنها أغلبت في لسان الشرع على أمور المغازي وما يتعلق بها كالمناسل على أمور الحج
وقالوا السير الكبير فوصفوها بصيغة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير
الكبير خطأ كجامع الصغير وجامع الكبير بحر قلت والسير الكبير والسير الصغير كتابان للامام محمد بن
الحسن رحمه الله تعالى على صيغة جمع سيرة لأعلى صيغة المفرد هذا وفضل الجهاد عظيم كيف وحاصله بذل أعز
الجنونيات وهو النفس وإذال أعظم المشقات عليه تقر بأن ذلك إلى الله تعالى وأشق منه قسور النفس على الطاعات
على الدوام ومجانبة هواها وإن قال صلى الله عليه وسلم وقدر جمع من غزاة فتحنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد
الأكبر ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم آخره في الفضيلة عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت
يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أي قال بر الوالدين قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل
الله ولو استرته لراى رواء البخاري وجاء تأخير عن الاعان في حديث أبي هريرة المتفق عليه قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال ايمان بالله ورسوله قلت ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قلت ثم ماذا
قال حج مبرور ويجب أن يعتزل كل من الصلاة والزكاة مرادة لفظ الايمان من عموم الحجاز ولا ترد في أن المواظبة على أداء
فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لأنها فرض عين وتكر رولان الجهاد ليس الا لاعان وأقامة
الغلاة فكان حسن الغيرة والصلاة حسنة لغيتها وهي المقصودة منه ونعم تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد
مذكور في الفتح قلت وقد نص على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئاً أفضل من الجهاد
 إلا الفرائض برية الأرض التي تثبت فرضيتها علينا وهي الأركان الخمسة لأن فرض العن آكد من فرض
 الكفاية والثواب بحسب أكده الفرضية فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطاه
 الآلدين وقال إذا كان محتسباً صار مقبلاً قال وفيه بيان شدة الأمر في مقام العباد وقيل كان هذا في الابتداء
 حين نهي صلى الله عليه وسلم عن الأسندانية لقلة ذات يدهم وعجزهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلح على مدون لم
 يخلف ماله نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا فلو رثته ومن ترك كلاً أو عاباً فهو على ورود
 نظيره في الحج صلى الله عليه وسلم دعا لأمنته به رفات فاستحب له الاضطالم ثم دعا بالمسعر الحرام فاستحب له حتى
 المظالم فقل جبريل عليه السلام بحجبه أنه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض فلا يعد مثل ذلك في حق الشهيد
 المدون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يريد
 الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة والسلام لا أجر له الحديث قال ثم تأويله ومن وجهين
 أحدهما أن يرى أنه يريد الجهاد وما راد في الحقيقة المال فهذا كان حال المنافقين ولا أجر له أو يكون معظماً
 مقصود المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام الذي استوحى على الجهاد يد نارين أمثال ذلك في الدنيا
 والآخرة أما إذا كان معظمه مقصوداً للجهاد ورغب معه في الغنمة فهو داخل في قوله تعالى ليس عليكم جناح أن
 تتنصوا لافضلنا من دينكم يعني التجار في طريق الحج فكأنه لا يحرم ثواب الحج فكذلك الجهاد (قوله لا اتحاد المقصود)
 وهو اخلاء الأرض من الفساد (قوله ووجهه الترتي) أي من الحدود إلى الجهاد (قوله غير خفي) لأن الحدود
 اخلاء عن الفسق والجهاد اخلاء عن الكفر (قوله مصدر واحد) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل المجاهد بكل
 أمر يعرفه ونهيه عن منكر (قوله فذكر الشارح معناه لغة بل بين تصرفه (قوله وقيل من لم يقبله)
 أي قتله مباشرة أو لا تقع بغيره فإن كمال تفصيل لأجل هذا (قوله في القتال) أي في أسبابه وأنواعه من
 ضرب وهدم وحرق وقطع أشجار ونحو ذلك (قوله أو معاونة الحج) أي وإن لم يخرج معهم بليل العطف ط
 (قوله أو تكثر سواد) السواد العدل الكثير وسواد المسلمين جماعتهم مصباح (قوله أو غير ذلك) كمناداة
 الجرحى وتهية المطاعم والمشارب ط (قوله ومن توابه الرباط الحج) قال السرخسي في شرح السير الكبير
 والرباطة المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في نزع العدو لأجزاء الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل
 الكلمة من رباط الخيل قال الله تعالى ومن رباط الخيل والسير بط خيله حيث يسكن من التغرير به العدو
 به وكذلك يفعله عدوه ولهذا سمي مرابطة اه واشتراط الامام مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الجاهل ابن
 حجر بأنه قد يكون وطنه ونسبى بالأقامة فيه دفع العدو ومن ثم اخشأ كثير من السلف سكنى الثغور (قوله هو
 المختار) لأن مادونه لو كان رباطاً فكل المسلمين في بلادهم مرابطون وتعمامة في الفتح قلت لكن لو كان الثغر
 المقابل للعدو لا تحصل به كفاية الدفع لا يثغر وراءه فمرابطاً بالاختي (قوله وصرح الحج) هذا يذكر في دفع الفتح
 حديثاً واحداً به قال والأحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقامه وإن مات فيه أجرى عليه
 عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيداً وروى الطبراني
 بسند ثقات في حديث من فزع من مات مرابطاً من الفرع الأكبر ولفظ ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة
 وبعثه الله يوم القيامة آمناً من الفرع وعن أبي أمامة عنه عليه الصلاة والسلام قال إن صلاة المرابط تعدل
 خمسين صلاة وثقتة الدنار والدرهم منه أفضل من سبعة دنانير تنفق في غيره اه (قوله أجرى عليه عمله
 ورزقه) قال السرخسي وقوله أجرى عليه عمله أي له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من يشهد به إلى
 الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له أجره
 مبرور وقيل كل سنة فهذا هو المراد إذا ضايف كل من مات مرابطاً يجعل بمنزلة المرابط إلى فناء الدنيا فيما يجري له
 من الثواب لأن نيته استدامة الرباط لوقب حياته إلى فناء الدنيا والثواب بحسب النية اه قلت ومقتضاه أن المراد

أورده بعد الحدود
 لا اتحاد المقصود ووجه
 الترتي غير خفي وهو لغة
 مصدر جاهد في سبيل الله
 وشرعا الدعاء إلى الدين
 الحق وتثابته لم يقبله
 شئ وعرفه ابن الكل
 بأنه بذل الوسع في القتال
 في سبيل الله مباشرة أو
 معاونة بمال أو رأى أو
 تكثير سواد أو غير ذلك
 اه ومن توابه الرباط
 وهو الإقامة في مكان
 ليس وراءه اسلام هو
 المختار وصرح ان صلاة
 المرابط بخمسين سنة
 ودرهمه بسبعين سنة
 وأن مات فيه أجرى عليه
 عمله ورزقه

مطلب

المواظبة على فرائض
 الصلاة في أوقاتها
 أفضل من الجهاد

مطلب

في تكفير الشهادة
 مظالم العباد

مطلب

فمن يريد الجهاد مع
 الغنية

مطلب

في الرباط وفضله

بأجر العمل دوام نواب الرباط كما صرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل مجاهداً أو مات مرابطاً
فحرم على الأرض أن تأكل لحمه ومنه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده
من الجنة وزوجه من الجوار العين وحتى يشفع في سبعين من أهل بيته ويحج به أحراراً باط إلى يوم القيامة
وظاهره أن من مات مرابطاً يكون حيا في قبره كالشهيد به يظهر معنى أحراراً زرق عليه (تبيينه) وقال الشارح
في شرحه على المتن قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي المحدث ثلاثة عشر عن يحج به عليه لأجر بعد الموت
على ما جاء في الأحاديث وأصلها الحفاظ الأسويحي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء يحجى * عليه الأجر عدل ثلاث عشر
علوم بها ودعاء نجلى * وغرس القتل والصدقات تحجى
ورائة معصف ورباط نجر * وحفر البئر أو إجراء نهر
ويستلغري بيته بأوى * إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم قرآن كريم * شهيد للقتال لأجل بر
كذلك من صلح ليعق * فنفذ من أحاديث بشعر

(قوله وأمن الفتان) ضبطاً من بفتح الهمزة وكسر الميم بلاواو وأمن بضم الهمزة وبز بادءواو وضبط الفتان
بفتح الفاء أي فتان القبر وفي رواية أي دواقي سنة وأمن من فتاني القبر بضمها جمع فأت قال القرطبي وتكون
لنفس أي كل ذي فتنة قلب والمراد فتان القبر من إطلاق صفة الجمع على اثنين أو على أنهم أكثر من اثنين فقد
ورد أن فتاني القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن المرابط لا يسئل في قبره كالشهيد
علقى على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنثور وليس يتطوع أصلها هو الصحيح فيجب على
الامام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرأ ومرة من وعلى الرعية اعانته إلا إذا أخذها فخرج فإن لم يبعث
كان كل الاتم عليه وهذا الأغلب على ظننا أنه يكافئهم والأفلاحيات قتالهم بخلاف الأمر بالمعروف فتهتاف عن
الزاهد أي اه (قوله إذا حصل المقصود بالبعث) هذا القيد لابد منه لئلا ينتقض بالبقية العام فإنه معفوض
لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعث نهر قلت يعني أنه يكون فرض عين على من يحصل به
المقصود وهو دفع العدو فنحن كذا هذا العدو إذا لم يحكمهم مدافعتهم بفرض عيننا على من يلهم وهكذا كسافي ولا
يحتج أن هذا عند هجوم العدو وأعد خوف هجومه وكلامنا في فرضيته ابتداء وهذا لا يمكن أن يكون فرض عين
إلا إذا كان بالمسلمين قتال والعبد بالله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به بعضهم فحينئذ يفرض على كل واحد منهم
عينا تأمل (قوله ولعله قدم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو الذي في قوله وفرض عين
أن هجوم العدو (قوله لكثرة) أي كثر وقوعه (قوله) وأما قوله تعالى الخ جواب عما رد على قوله ابتداء وعلى
عدم تقييده بغير الأشهر الحرم ثم أعلم أن الأمر بالقتال نزل ثم نافذ كل صلى الله عليه وسلم ما أمروا ولا بالتسلخ
أو الألاعاض فاصدع عما أمرهم وأعرض عن المشركين ثم بالجدالة نال أحسن أدع السيل بر بله الآية ثم أذن لهم
بالقتال أذن الذين يقاتلون الآية ثم أمرهم بالقتال أن قاتلوهم فإن قاتلوهم فقاتلوهم ثم أمرهم بشرط أن لا يسلخ
الأشهر الحرم فإذا أسلخ الأشهر الحرم فقاتلوهم المشركين ثم أمرهم بقتالهم وأما قوله في سبيل الله الآية واستقر الأمر
على هذا سرخسي ملخصاً يعني في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كافي القهستاني عن التكرامى ثم نقل
عن الحائفة أن الأفضل أن لا يبتدأه في الأشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم إذا لم يدخلوا فيه للقتال فلو
دخلوا للقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حق بقاتلوكم فيه وتامه في شرح السير (قوله أن قام به البعض) هذه
الجملة وقعت موقع التفسير لفرض الكفاية فتح وحاصله أن فرض الكفاية ما يكفي فيه إقامة البعض عن الكل
لأن المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتغيب السبب وتكفيتها ورد السلام بخلاف فرض العين لأن
المطلوب إقامته من كل عين أي من كل ذات مكلفة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقيين وإذا كان الأفضل كما
مر لا العناية به أكثر ثم أن فرض الكفاية إنما يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا من المسلمين شرافاً ومغرباً أو

وأمن الفتان ويحث
شهيدا أماناً من الفرغ
الأكثر وتعامه في الفتح
(هو فرض كفاية)
كل ما فرض لغيره فهو
فرض كفاية إذا حصل
المقصود ببعضه والا
فرض عين ولعله قدم
الكفاية لكثرة
(ابتداء) وإن لم يبدؤنا
وأما قوله تعالى فإن
قاتلوكم فقاتلوهم وتحريمه
في الأشهر الحرم
ففسوخ بالصوموات
كأقوال المشركين حيث
وجدتهم (أن قام به
البعض) ولو عيباً أو
نساء (سقط عن الكل
والا) يقدمه أحد

مطلب بيان من يحج
عليهم الأجر بعد الموت
مطلب المرابط لا يسئل
في القبر كالشهيد

بعضهم قال القهستاني وفيه من إلى أن فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقبل أنه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعضهم ما واذن مقبول وإلى أنه قد يصير بحث لا يجب على أحد ويبحث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين أن غيره قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يمتنع أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة أن غيره لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض أن غيره ما في به وظن آخرون أن غيره ما في به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لأن الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك في حيز التعسر والتكلف به يؤدي إلى الحرج وتعماسه في مناهج العقول وإلى أنه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التقنا إلى أنه يجب عليه أيضا مخالفا للتداولات (قوله في زمن ما) مفهومه أنه اذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقي مطلقا وليس كذلك ط لما تقدم من أنه يجب على الامام في كل سنة مرة أو مرتين وحشد فلا يكفي فعله في سنة عن سنة أخرى (قوله من المكلفين) أي العالمين به كأمرو نظيره أنه لو مات واحد من جماعة مسافرين في معازة فالتأجيل تكفنه والصلاة عليه كفاية على باقي رفقاته العالمين به دون غيرهم (قوله وباللح) كذا في شرح ابن كمال ومثله في الحواشي السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلا) اذ لا ندفع عنهم النار عن اليهود المسلمين نه عن الحواشي السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى فاقولوا الذين يلوونكم من الكفار يدل على أن الوجوب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تبدل على أن الجهاد فرض على كل من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن أهل الهند وأهل ما وراء النهر مثلا كما نشره نالاه اه قال في التبر ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للامام أن يتخلى فترامن الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فان قاموا به سقط عن الباقي وان ضعف أهل ثغر عن مقاومة الكفر وخيف عليهم من العدو ففعل من وراءهم من المسلمين الأقرب والأقرب أن ينفروا إليهم وان يمدوهم بالصلاح والكرأع والمال لما ذكرناه فرض على الناس كلهم ممن هم من أهل الجهاد ولكن سقط القرض عنهم لحصول الكفاية بالبعض فالحاصل لا يسقط اه قلت وحاصله أن كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الامام أو على أهل ذلك الموضع حفظه وان لم يقدر واغرض على الأقرب إليهم اعانتهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى أن هذا غير مستلناهي قتلتهم ابتداء فتأمل (قوله بل يفرض على الأقرب فالأقرب إلخ) أي يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل أنه لو قام به البعض حصل المقصود فيسقط عن الأقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيما لو جهج العدو وعياره الدر وفرض عين ان هجموا على ثغور من نغورا الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منهم وهم يقدرون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الخيرية أن الجهاد اذا جاء الفيرا انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم بعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذ لم يخج إليهم فان احتج إليهم بان عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو وأولم يعجزوا عنها انكسر أو لم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم إلى أن يفرض على جميع أهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج ونظيره الصلاة على الميت فإن من مات في ناحية من نواحي البلد ففعل جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأسبابه وليس على من كان بعيدا من الميت أن يقوم بذلك وان كان الذي يعبد من الميت يعلم أن أهل محله يضعون حقوقه أو يحجزون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه كذا هنا (قوله لا يفرض على صبي) في الخيرية لا لا أن يأذن لهم احق بالقتال وان خاف عليه القتل وقال السعدى لا بد أن لا يخاف عليه فان خاف قتله بل بأذنه نهر (قوله وباللح) أي بان (مقاده) أي بان أنما بالاعتماد في منعه والاسكان له الخروج حتى يبطل عنها الآثم مع أنهم ما في سعة من منعه اذا كان يدخلهم من ذلك مشقة شديدة وشمل الكافرين أيضا وأحدهما اذا كرمه ووجهه مخافة ومثقة والابل لمكر اه قال أهل دينه فلا يطعمه ما يخفف عليه الضيقة اذ لو كان معسرا احتجنا إلى خدمته فرضت عليه ولو كافرا وليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل إلى فرض كفاية ولو مات أو أبا فاذن له جده لأبيه وحده لانه لم يأنه إلا آخرات أي أو الام وأم الاب فلا بأس بخروجه لقيام أبي الاب وأم الام مقام الاب والام عليه

فدمن ما (أثروا بتركه)
أي آثم الكل من
المكلفين وباللح أن
توهم أن فرضيته تسقط
عن أهل الهند بقيام
أهل الروم مثلا بل
يفرض على الأقرب
فالأقرب من العدو إلى
أن تنفع الكفاية فلو لم
تنفع الأيسل الناس
فرض عينا كصلاة
وصوم ومثله الجنابة
والتجهيز وتعماسه في
الدرر (لا) يفرض
(على مسي) وباللح
أوان أو أحدهما

مطلب في الفرق بين
فرض العين وفرض
الكفاية

فقد هما والاخران كباقي الاجانب الا اذا عديم الاولان فالمستحب أن لا يخرج الا بينهما ولوله أم وأم أب
فالان لا أم لا أم بدليل تقدمها في الحضانة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولوله أب وأم أب لا ينبغي الخروج بل
اذنها لانها كالأم لان حق الحضانة لها أو أم غير هؤلاء كزوجته والاولاد والاخوات والاعمام فانه يخرج بل اذنهم
الاذا كانت نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ لمخصامن شرح السير الكبير (قوله) لان طاعتهم
فرض عين) أي والجهاد لم يتعين فكان مراعاة فرض العين أولى كإتيان التجنيس واخذ منق في الجرح احره الخروج
بل اذنها واعتد على قول الشيخ انه يحرم قلت وفيه نظر فان الأولى هنا تعني الاقوى والارجح أي أن الاقوى
مراعاة فرض العين لقوته ورجحانه على فرض الكفاية فثبت انه فرض كان خلافاً لما قاله السرخسي
فعلمه أن يقدم الاقوى نعم قد منّا آتفاعنه في الجحد والحجدة القاسدين أن المستحب أن لا يخرج الا
بأذنهما (قوله) وقال عليه الصلاة والسلام (الح) دليل آخر على تقديم الر والدين وقد منّا الحديث المتفق عليه وفيه
تقديم برهما على الجهاد وفي صحيح البخاري في الرجل الذي جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قال
أحق والدك قال نعم قال فمضيا فاجدهم ذكر بعضهم أن ذلك الرجل هو جاهد من العاصين من مرداس ثم رأيت
في شرح السير الكبير قال وذكر عن ابن عباس بن مرداس أنه قال يا رسول الله اني اريد الجهاد قال ألك أم قال نعم
قال الزم أمك الخ (قوله) تحت رجل (أمك) خوف معنى حديث الجنة تحت أقدام الامهات ولعل المراد منه والله
تعالى أعلم نقسب رجلها وهو كتابة عن التواضع لها أو أطلقت الجنة على سبب دخولها (قوله) فمنه خطر) كالجهاد
وسفر الجرح والخطير بانها المحجة والطاء الهائلة المتوحيين الاشراف على الهلاك كإتيان ط عن القاموس (قوله)
وما لا خطر) كالسفر للتجارب والنج والعمره محل بلان أن الان خيف عليهم الضيعة سرخسي (قوله) ومنه السفر
في طلب العلم) لأنه أولى من التجارب اذا كان الطريق آمناً ولم يخف عليهم الضيعة سرخسي (قوله) ومفاد الخ
أي تعبد عدم وجوبه ككفاية على العدم والمراعاة يكون حق المولى والزواج أي حق مخلوق فقد من على حق الخالق
لاحتياج الخلق واستغناء الخالق تعالى فيعدم وجوبه ككفاية على المرائة أو امرها بالزواج لا يرتفع المانع من
حق الخالق تعالى وكذا غابر المراجعة لعدم المانع من أصله ومثلها العبد لو أمر به مولاه لكن سكت عنه
لظهور وجوبه ككفاية على العبد بان مولاه بخلاف المرأة ولو غير من وجبة لانها ليست من أهل القتال لضعف
بينها قال في الهداية في فصل فسيمة الغنمية ولهذا أي لغيرهما عن الجهاد لم يطبقها فرضه ولا نساء عورة كإتيان
الفهستي عن الخطأ قال فلا يتخص المراجعة كإتيان وبه ظهر الفرق وهو أن عدم وجوبه على العبد المولى
فاذا زال حقه بانه ثبت الوجوب بخلاف المرأة فله ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من أهله ولذا لم يحس على
غير المراجعة (قوله) وفي البحر الخ) مرداس صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرائة أو امرها
الزوج بناء على أن المراد وجوبه عليها بسبب أمرها لها وفيه أن مراده الوجوب بامرهم تعالى بالامر بالزوج بل
هو اذن وفلما لم يخرج كما أفاده وقد علمت عدم وجوبه عليها أصلاً الا اذا هم العبد كإتيان (قوله) أي أعرج
نقله في الفتح عن ديوان الادب وهو المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب انه الذي أقعد الباعن الحر كدونه عند
الاطباء هو الزمن وقيل المقعد المتشيخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اهـ (قوله) وأقطع) هو المقتولع البدن
والجمع قطعان كاسود وسودان صحاح (قوله) لغيرهم) لقوله تعالى ليس على الاعرج جرح فانها نزلت في أصحاب
الاعرج ز بلعي وفيه اشعار بان من عجز عن السبب من الاسباب لم يفرض عليه كإتيان السبب في الاختيار
فهستاف (قوله) ومدينون بغير اذن غريمه) أي ولو لم يكن عنده وفاة لانه تعلق به حق الغريم فلو اذنت له
الدين ولو لم يدر به فالمستحب الاقامة لقضاء الدين لان الدعا لأرحب أولى فان خرج فلا بأس بخير ولو اذنت
غائباً أو صفي بضعاء دينه ان مات فلا بأس بالخروج لوجه وفاءه او قالوا في الاقامة لقضاء دينه خذته وكذلك
كان عند موديعها غائب فأوصى الى رجل بذقهها الذي بها فله الخروج بحج عن التارخانية (قوله) لو ايمره
أي لانه حينئذ يشبه الرجوع بما يؤدى عنه بخلاف ما اذا كفه لان امره فله الرجوع للكفيل عليه فلا يحتاج
الى استأذنه بل يستأذن الدان فقط (قوله) ولو بالنفس) لان له علمه بما يتسلم نفسه اليه اذا طلب منه وقد
صرحوا بان الكفيل بالنفس منعه من السفر وتعامه في النهر على خلاف ما يحتمل في البحر (قوله) فله الخروج

مطلب طاعة الوالدين
فرض عين

لان طاعتهم فرض عين

وقال عليه الصلاة

والسلام للعاص بن

مرداس لما اراد الجهاد

الزم أمك فان الجنة

تحت رجل أمك سراج

وفيه لا يحمل سفره

خطراً الا باذنهما والا

خطرفه محل بلان

ومنه السفر في طلب

العلم (وعبدوا امرأه)

لحق المولى والزواج

ومفاد وجوبه لو

أمرها بالزواج به فتح

وعلى غير المراجعة نهر

قلت تعبد الشئ

بضعف بينهما بقيد خلافه

وفي الصراحتا بينهما

أمره فيما يرجع الى

النكاح ونوايمه وأعي

ومقعد أي أعرج فتح

(وأقطع) لغيرهم

(ومدينون بغير اذن

غريمه) بل وكفيله ايضا

لو ايمره تجنيس ولو

بالنفس نهر وهذا في

الحال أما المولى فله

الخروج

ان علم برجوعه قبل حمله
 ذخيرة (وعالم ليس
 في البلدة أقصاه)
 فليس له الغزو وخوف
 ضاعهم سراحه وعم
 في البرازيه السفر ولا
 يخفى ان المقيد يقيد
 غيره بالاولى (وفرض
 عين ان هجم العدو
 فيخرج الكل ولو بلا
 اذن) وياثم الزوج ونحوه
 بالمتع ذخيرة (ولابد
 لفرضيته) (من) قد
 آخر وهو (الاستطاعة)
 فلا يخرج المريض
 المذنب اما من يقدر
 على الجرح ووجود الدفع
 ينبغي أن يخرج لتكثير
 السواد او هانا فتح وفي
 السراج وشرط لوجوبه
 القدرة على السلاح
 لا من الطريق فان علم
 أنه اذا حارب قتل وان لم
 يحارب أسره يلزمه القتال
 (ويقبل خبر المستنصر
 ومناذى السلطان ولو)
 كان كل منهما (فاسقا)
 لانه خير يشتهر في الحال
 ذخيرة (وكره الجعل)
 أى أخذ المال من
 الناس لاجل الغزاة
 (مع الفقه) أى مع وجود
 شيء في بيت المال ندو
 مطلبنا علم أنه يقتل
 يجوز له أن يقتال بشرط
 أن ينسكى فهم والا فلا
 بخلاف الامر المعروف

أى بلاذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقاء الدين لكن الفضل الاقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان علم) أى
 بطريق الظاهر ذخيرة (قوله فليس له الغزو الخ) لما كان المتن صادقا بجواز خروجه زاد قوله فليس الخ ليفيده أنه
 لا يخرج ط ح قلت وظاهر التعليق بخوف ضاعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساو به تأمل (قوله)
 وعم في البرازيه السفر) يعنى أطلقه حيث قال أراد السفر (قوله ولا يخفى أن المقيد) وهو منعه عن سفر الغزو
 يقيد غيره بالاولى أى يقيد منعه عن سفر غير الغزو وبالأولى لان الغزو فرض ثقافي فاذا منع منه منع من
 غيره كسفر الجارية ووج النقل وأما السفر الخ الغرض أو الغزو انا هجم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة الى
 استثنائه على أن في دعوى الاولوية نظراً لان منعه من سفر الغزو ولم يفسد من الخطر ولا يلزم منه منع مما
 لا خطر فيه كما مر في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره الجهاد لا التجارة وطلب العلم لما قلنا وأما في
 البرازيه فيقتد به يقال ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحل فان فيه ضياعهم بخلاف غيره فافهم (قوله)
 وفرض عين) أى على من يقرب من العدو فان عجزوا وتكاسلوا فاعلى من يلزم حتى يفرض على هذا التدرج
 على كل المسلمين شرقاً وغرباً كما مر في عبارة الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكان معناه اذا دام الحرب بقدر
 ما يصل الأعدون ويبلغهم الخبر والافهم وتكليفه ما لا يطابق بخلاف انقاذ الاسير وجوبه على الكل متجه
 من أهل المشرق والمغرب عن علم و يجب أن لا يأثم من عجز على انشراح وقعوده لعدم خروجه الناس
 وتكاسلهم أو وقعود السلطان أو منعه أه وفي البرازيه في مسألة سبب للمشرق وجب على أهل المغرب تخليصها
 من الاسرام تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوتاً اتباعهم لا خدمهم ما يديهم من النساء
 والفرارى وان دخلوا دار الحرب بما لم يبلغوا حصصهم ولهم أن لا يتبعوهم لما قال (قوله ان هجم العدو) أى
 دخل بلدة بنقطة وهذه الحالة تسمى التفسير العام قال في الاختيار والتفسير العام أن يحتاج الى جميع المسلمين
 (قوله فيخرج الكل) أى كل من ذكر من المرأة والعبد والمدين وغيرهم قال السرخسي وكذلك الغلمان
 الذين لم يبلغوا اذا طافوا القتال فلا بأس بان يخرجوا وبقا توافق التفسير العام وان كذلك الآباء والامهات
 (قوله المذنب) بالنساء الجعول أى الذي لازمه المرض وفي ح عن جامع اللغة المذنب المرض الملازم
 وفي الصباح دنف دنفا من باب تعب فهو ذنا لان ازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو يتعدى ولا
 يتعدى اه (قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) أى وعلى القتال وملأ الزاد والراحلة كافى فاضيقان
 وغيره قهراً وقدمنا عنه اشتراط العلم أيضاً (قوله لا من الطريق) أى من قطاع أو بحار بين فيخرجون الى
 النفر وبقا تون بطر يقهم أيضاً حث أمكن والاسقط الوجوب لان الطاعة بحسب الطاقة تأمل (قوله)
 يلزمه القتال) بشرط انه لو قاتل حتى قتل جازل لكن ذكر في شرح السيرة أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وان
 ظن أنه يقتل اذا كان يصنع شيئاً يقتل أو يجرح أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومندهم على ذلك فاما اذا علم انه لا ينسكى فيهم فانه لا يحل له أن يحمل عليهم لانه
 لا يحصل بحملته شيء من اعزاز الدين بخلاف من يفسد المسلمين عن منكر اذا علم أنهم لا يمتنعون بل يقاونه فانه
 لا بأس بالاقدام وان خصه السكوت لان المسلمين يعتقدون ما يأمرون به فلا بد أن يكون فعله مؤثراً في
 باطنهم بخلاف الكفار (قوله ويقبل خبر المستنصر) أى طالب النفر وهو الخرج والفرز أو قادة الشبي وبقل
 خبر العمد فيه كافي شرح الملتقى ط (قوله لانه خير يشتهر في الحال) أى فلا يكون الوجوب منبعا على خبر الفاسق
 فقط أو المراد أن خوف الاشتهارق ينه على صدقه تأمل (قوله وكره الجعل) يضم الجيم وهو ما يجعل للأنسان في
 مقابلة شيء يفعله والمراد هذان بكلف الامام الناس بان بقوى بعضهم بعضاً بالكره أى الخيل والسلاح وغير
 ذلك من الثقة والزادهم وعلى الكراهة في الهداية بقوله لانه يشبه الاحر ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال
 معد لتوابع المسلمين اه والثاني بوجوب ثبوت الكراهة على الامام فقط والاول بوجها على الغازي وعلى الامام
 كراهة تسمية في المكره كافي الفتح وظاهره أن الكراهة تحريمية لقول الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة
 حرام فاي شبهه مكره اه قيل ان هذا انما يظهر على قول المتقدمين قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل

لأن المتأخرين إنما جازوا الأجر على أشياء خاصة فنصوا عليهم من الطاعات وهي التعليم والأذان والإمامة ولا على كل طاعة والأشبه نحو الصوم والصلاة ولا قائل به كآبئنا عليه غير مرة وسأني بيانه إن شاء الله تعالى في الأحاديث وأوجعنا في رسالتنا شعار العليل وبل العليل في أخذ الأجر على الختمات وأهالها فافهم **(قوله)** ومفاد الخ أي مفاد تفسير النبي عماد كرمين وجود شئ الخ ويحتمل في النسخة ونجاة السبل وقد سبق قوله هنالكان حقيقة النبي كافي الفتح ما يؤخذ به غير قتال كالخراج والخزينة أو مال المخوذ بقتال فيسمى غنيمة كما يأتي في الفصل الآتي ولا تنقيد الكراهية بوجوده أني فقط وهو الحق كافي المنع والجر وقال لجواز الاستقراض من بقية الأنواع ولذا لم يذكر في بعض المعنيات وإنما ذكر مال بيت المال أه وسأني في آخر فصل الجزية في بيان مصارف بيت المال وتضمنت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة **(قوله)** والالا أي وإن لم يوجد شئ في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة **(قوله)** لدفع الضرر الأعلى وهو تعدى شر الكفار إلى المسلمين فتح **(قوله)** بالادنى وهو الجعل المذكور فيتم الضرر الخاص لدفع الضرر العام * (تنبيه) * من قدر على الجهاد بنفسه وماله لم يهمل ولا ينبغي له أخذ الجعل ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره عنه ماله وعكسه أن أعطاها الإمام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره مالا وأقال القاعد الغازي خذ هذا المال لتغريبه عن لا يجوز لأنه استعجار على الجهاد بخلاف قوله فاغز به ومثله الحج ولغزى أن ترك بعض الجعل لفقهه عياله لأنه لا ينهيه الخروج إليه وتعام في الضرر **(قوله)** دعوناهم إلى الإسلام أي ندبناهم بلغتهم الدعوة والأفواج بما لهم بضم ضرر كما يأتي **(قوله)** فان أسلوا أي باللفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في الضرر هنا وسند كرهه الشارح في آخر باب المرتد عن التبري عن دينه لو كان كتابيا على ماسأني بيانه هنالك إن شاء الله تعالى وقد يكون الإسلام بالمقل كالتصلا بالجماعة والحج وعامة في الضرر وتقدم ذلك منظوما في أول كتاب الصلاة وأشيعنا الكلام عليه **(قوله)** فيها أي في الخصلة الكاملة أخذوا ونعمت الخصلة **(قوله)** ولجعلها بأن لم يكونوا مرتدين ولا من مشركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية في قال في النهرو ينبغي للإمام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الغني والفقر في مقدارها **(قوله)** فلهم مالنا من الانصاف الخ أي المعاملة بالعدل والقسط والانصاف الأخذ بالعدل قال في المنع والمراد أنه يحب لهم علينا ويحب لنا عليهم وتعرضنا لنهزمهم وأموالهم وأعرضوا لعلنا وأموالنا ما يحب لبعضنا على بعض عند التعرض أه وفي الجزية وسأني في السيوغ استثناء عضدهم على الخروج والجزية فإله كعقدنا على العصور والشاة وقدمنا أن الذي مؤاخذا بالحدود والقصاص الأحاد الشرب ومر في الشكاح لو اعتقدوا حوزة بلا مهور وأشهود وفي عدة نتركهم وما يدينون بخلاف الرأيه **(قوله)** نخرج أي بالتقيد بالانصاف والانصاف ٢ **(قوله)** أذا الكفار لا يخاطبون بها عندنا الذي يقرر في المنار وشرحه صاحب البحر أنهم مخاطبون بالإيمان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وأما العبادات فقال السمير قندوبهم غير مخاطبين بها إذا مواعظا وقال البخاريون أنهم غير مخاطبين بها إذا فقط وقال العراقيون أنهم مخاطبون بها مضافا عقوبات عليهم وهو المقتد أه ح **(قوله)** ويؤيده أي يؤيد ما ذكر من التقييد بالانصاف والانصاف أو يؤيد دخول العبادات وحاصله أن لهم حكمتا في العقوبات والمعاملات والأماسنتي دون الاعمان والعبادات فلا تطلب منهم بها وإن عوقبوا عليهم في الآخرة **(قوله)** ولا يخل لنا الخ لأن الدعوة تعلقون أنما تقاطعهم على أموالهم وسبي عيالهم فرعا يهيئون إلى المقصود لا قتال فلا بد من الاستعلام فتح فلو قاتلهم قبل الدعوة أم لا انتهى ولا غرامة لعدم العاصم وهو الدائن أو الأحرار بالدار فصار يقتل النسوان والصبيان بحر **(قوله)** من لا تلغى الأول من لم ط **(قوله)** بفتح الدال قال في شرحه على المتن الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة إلى الطعام وأما في النسب فالكسر كذا قاله الباقي لكن ذكر غيره أنها في دار الحرب بضم **(قوله)** وهو أي الإسلام **(قوله)** لا ينبغي الخ الظاهر أنه يعني لا يحمل كما يأتي نظيره **(قوله)** خلا فالمنه المصنف الأولى تقديمه على قوله يقي الخ أي لا يحمل في زماننا أيضا خلا لما نقله المصنف عن الشايع من أن ذلك في أشده الإسلام وأما الآن فقد فاض

وصدر الشريعة ومفاده

أن الشيء هنا يعم

الغنية فليحفظ (والالا)

لدفع الضرر الأعلى

بالادنى (فان حاصرناهم

دعوناهم إلى الإسلام

فان أسلوا) فيها

(والا في الجزية) لو

حملها على معنى (هـ) أن

قبل ذلك فلهم مالنا

من الانصاف (وعليهم

مألفينا) من الانصاف

نخرج العبادات إذا الكفار

لا يخاطبون بها عندنا

ويؤيد قول علي رضي

الله عنه اتينا بلو الجزية

لتكون دماؤهم كدمائنا

وأموالهم كأموالنا

(ولا) يحمل لنا أن

تقاتل من لا تلغى

الدعوة) بفتح الدال

(إلى الإسلام) وهو

وان اشتهر في زماننا

شرقا وغربا لكن لا شئ

أن في بلاد الله من

لا شعوره بذلك يقي لو

بلغه الإسلام الجزية

في التنازلية لا ينبغي

قتالهم حتى يدعوهم إلى

الجزية منه رخلا لما

نقله المصنف (ودعوا

مطلب في أن الكفار

مخاطبون

تدبا من بلغه الا اذا
 تضمن ذلك ضرا ولو
 بقلية الظن ~~ممكن~~
 يستعدون أو يخصصون
 فلا يفعل فتح (والا)
 يقولوا لجزية (تسعين
 مائة ونحوها) هم نصب
 المخلص ورحمهم
 وغرقهم وقطع أشجارهم
 ولومثمة (واقساد
 ذروهم) الا اذا غلب
 على الظن فغرقنا فكره
 فتح (ورميهم) بتبيل
 ونحوه (وان تترسوا
 ببعضنا) وتترسوا باني
 سئل ذلك النبي
 (ونقصهم) أي الكفار
 (وما أصيب منهم) أي من
 المسلمين (لا يدعيه ولا
 كفارة) لان الفروض
 لا تفرق بالغرامات (ولو
 فتح الامام بلدة وفيها
 مسلم أو ذى لا يعمل قتل
 أحد منهم أصلا ولو
 أخرج (واحد) ما (احل)
 حينئذ (قتل الباقيين)
 لجواز كون المخرج
 هو ذلك فتح (ونهبنا)
 عن اخراج ما يجب
 بغيره ويحرم
 الاستخفاف به كحذف
 وكتبه وحديث
 وامرأة) ولو عسونا
 لمداوة هو الأصح
 ذخيرة وأراد بالنهي
 ما في مسلم لا تسافروا
 بالقرآن في أرض العدو
 (الاف جيش يؤمن
 عليه) فلا كراهة
 لكن اخراج الجائر
 والإمام أولى (واذا دخل

واشتهر فيكون الامام غير ابن العثا لهم وتركه اه قال في الفتح ويجب أن المدارغلة لمن أن هو لا تمليفه
 الدعوة (قوله الا اذا تضمن ذلك ضرا) ذكره او هذا الاستثناء في الاستصحاب مع مكانه في الوجوب أيضا
 زاد في شرح الملتقى عن المحيط أن يطعم فيهم ما يدعوهم اليه ط (قوله كان يستعدون الخ) **الناس**
 اسقاط التو لانه منصوب بان المصدية (قوله نصب الجاني) أي على حصونهم لانه عليه الصلاة والسلام
 نصها على الطائف واد العمدى نهر وهو جوع متعيق يقع الم عند الاكروا سكان التو الاول وكسر
 الثانية فارسية معربة تدكروا تبشأ أحسن وهي آله ترى بها الحجارة الكبار قلت وقد تر كت اليوم
 للاستغناء عنها الم سدافع الحادثة (قوله ورحمهم) أراد حرق دورهم وأمتعتهم فله العني والظاهر أن المراد
 حرق ذاتهم بالجاني وان اجازت محاربتهم بحرقهم فالحال أولى من روقه بالجاني أي يرى النار بها عليهم
 لكن جواز التحريق والتعريق مقيد كما في شرح السريعا اذ لم يكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا
 مشقة عظيمة فان عكسوا فلابد من جواز لانه اهلا لأطفالهم ونسائهم ومن عندهم من المسلمين (قوله
 الا اذا غلب الخ) كذا في قد في الفتح المطلق المتون وتبعه في الحر والتو وعله لانه افساد في غير محل الحاجة
 وما ايج الاله ولا ينجي حسنه لان المقصود كسر شوكتهم والحق الغيظ بهم فاذا غلب الظن بمحصل ذلك
 بدون اتلاف ولا يصر لنا الالتف (قوله ونحوه) كرمصاص وقد استغنى به عن النيل في زماننا (قوله سئل
 ذلك النبي) كذا نقله في التهر عن أبي الليث أي بان نقول هل يرى أم لا ونعمل بقوله ولم يذكرنا اذ لم
 يمكن سؤاله (قوله وما أصيب منهم) أي اذا قصدنا الكفار بالرعي وأصبنا أحد من المسلمين الذين تفرس
 الكفار بهم لانضمته وذ كر السرخسي أن القول الراي يبينه في أنه قصد الكفار لا لولي المسلم المقول أنه
 تعدد قوله (قوله لان الفروض لا تفرق بالغرامات) أي كالمات المحذود بالجلد والقطع وأورد المظنر أي كل
 مال الغيرة فانه مضمون واجب عن الفتح بان المذهب عندنا أنه لا يجب عليه أكله فله يكن فرضا فهو كالباح
 يتقيد بشرط السلامة كل روف الطريق (قوله ولو أخرج واحدا) أراد بالاخراج ما عيخ اخرج وزاد لفظ
 ما التعيم فالمراد أي رجل كان لا يقيد كونه مسلما أو منافي نفس الأمر وتغلب الظن وان اقل محذور اخرج
 واحد من عرض الناس (قوله لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار كون المسلم في الباقي سلك بخلاف الحالة
 الاولى فان كون المسلم والذي فيهم معلوم بالفرض فوقع الفرق فتح قلت ونظير هذه المسئلة ما لو نخس بعض
 الثوب ففصل طرفا منه ولو لا بحر فانه يصح أن يصلى به اذ لم يبق متيقن التماس وهذا يريد على قولهم اليقين
 لا يزول بالشك وقد سنا تحقيق المسئلة في الطهارة عن شرح المنية (قوله ويحرم الاستخفاف به) اذ ذلك وان
 استلزم ما قبله لان ذلك على النبي فان اخرجاه يؤدي الى وقوعه في بدال العدو وفي ذلك تعريض لاستخفافهم به
 وهو حرام خلا القول الطحاوي ان ذلك انما كان عند قلة المصاحف كي لا تنقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا
 يكره (قوله وامرأة) أي وعن اخراج امرأة فهو معطوف على ما (قوله هو الأصح) احتراز عن قول الطحاوي
 المذكور (قوله الا في جيش) أقله عند الامام أربعمائة وأقل السرية عتده مائة كالأربعمائة في الخاتمة وكذا في
 الشرب لانه نقل عنها وعن العانة خلا لما في الحر عن الخاتمة من أن أقل السرية مائتان وتعمق في التهر قال في
 الشرب لانه وما قاله ابن زيد من أن أقل السرية أربعمائة وأقل الجيش أربعمائة آلاف قاله من تلقا نفسه
 نص عليه الشيخ أكل الدين اه وفي الفتح ينبغي أن يكون العسكر العظيم اثني عشر ألفا قوله عليه الصلاة
 والسلام من تغلب اثنا عشر ألفا من قلة اه قلت والتعديد بالقلة لانها قد تغلب بسبب آخر كخباية الامراء في
 زماننا * (تمه) * في الخاتمة لا ينبغي للمسلم أن يفر أو اذا كانوا اثني عشر الفا وان كان العدو أكثر من
 الحديث ثم قال والحاصل أنه اذا غلب على ظنه أنه يغلب لا بأس بأن يفر ولا بأس بالواحد اذا لم يكن معه سلاح أن
 يفر من اثنين لهم سلاح وذكره وكرهه ولا واحد القوي أن يفر من الكافرين والمائتين من المائتين في قول
 محمد ولا بأس أن يفر الواحد من الثلاثة والمائتين ثلاثمائة (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الاول في اخراج

مسلم اليهم ما من حاز
 حمل الخيف معه اذا
 كانوا قوفون بالعهد
 لان الظاهر عدم
 تعرضهم هديا (و) نهما
 عن غدر وغول
 (و) عن (مثله) فلا
 التفريق بهم اما قبله فلا
 باسمها اختيار (و)
 عن (قتل امرأة) وغير
 مكلف وشيخ (قن)
 لاصباح ولا نسله فلا
 يقتل ولا اذا ارتدوا على
 ومقعد وزين ومعتوه
 وراهب واهل كنائس
 لم يخالطوا الناس (الا
 أن يكون أحدهم
 ملكا) أو مقاتلا (أو
 ذاريا) أو مال (في
 الحرب ولو قتل من
 لا يحل قتله) ممن ذكر
 (فعلبه التوبة
 والاستغفار فقط)
 كسائر المعاصي لان دم
 الكافر لا ينقوم الا
 بالآمن ولم يوجد دم
 لا يتركونهم في دار
 الحرب بل يحملونهم
 فكثير البقي وعمايه
 ٢ وفي السير الكبير
 لا بأس لاهل الثغور
 باتخاذ النساء والذرائع
 أن كانوا يبحثوا
 بهم العدو وقدر على
 دفعه أو على أن
 يخرجوه من الأرض
 الآسلاف اه منه
 ٣ مطلب لفظ ينبغي
 يستعمل في التدب
 وغيره عند التقديرين
 مطلب في بيان نسخ المثلة

النساء الجائز للطلب والمداواة والسقي ٣ من الشواب ولو احتج إلى المباشرة فالأولى إخراج الاما دون الحرائر
 (قوله) ونهين عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيره هو ينبغي للسلب أن لا يغدروا لان المشهور عند
 المتأخرين استعمال ينبغي ٣ بمعنى يندب ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في
 أهم من ذلك وهو في القرآن كثيرا كان ينبغي لأن تخلف دونك من أولياء قال في المصباح ويقتضى أن يكون
 كذلك معناه محبا أو يندب بحسب ما فهم من الطلب اه (قوله عن غدر) أي نقض عهد وغول وضم الغين
 الخيانة من الغش قبل قبضته ومثله بضم الميم اسم مصدر مثل به من يلب نصرا يقطع أطرافه وسؤبه كذا في
 جامع الفروع (قوله) أما قبله فلا بأس بها) قال الزيلعي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جوازها قبله في الفتح
 بما اذا وقعت قتلا كمارض ضرب فقطع أنه ثم ضرب فمقتله ثم ضرب فمقتله يده وأنه ويجوز ذلك وهو ظاهر
 في أنه لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له أن يقتل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختصار أن ذلك كفو وقد
 علل بأنها أبلغ في كبته وأضر بهم منه (وتنبه) ثبت في الصحيحين وغيرهما التي عن المثلة فإن كان متأخرا
 عن قصة العريين فالسخط ظاهر وإن لم يدرفقد تعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم ويتضمن الحكم بنسخ الآخر
 وأما من جنى على جماعة بأن قطع أنف رجل وأخر رجل ويدي آخر ورجلي آخر فمقتضى آخره أن يقتل منه
 لكل لكن يستأني بكل قصاص إلى بر ما قبله فهذه مثلة ضمنلا لا قصدا وإنما يظهر أثر التهيؤ والنسخ فحين مثل
 شخص حتى قتله فمقتضى النسخ أن يقتل به ابتداء ولا يخل به فتح ملخصا (قوله) وغيره مكلف) كالصبي والمجنون
 (قوله) وشيخ خرفان) أصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظه خرف فيكون عطف خاص على عام قال في الفتح
 المراد الشيخ الغافق الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الاصباح عند التقاء الصنفين ولا على الاحمال لانه يجيء
 منه الولد فكثير محارب المسلمين ذكره في الذخيرة زاد الشيخ أبو بكر الرازي أنه اذا كان كامل العقل يقتله ومثله
 يقتله اذا ارتدوا الذي لا يقتله الشيخ الغافق الذي خرف وزال عن حدود العقلاء والمعتز في هذا لا يقتله ولا اذا
 ارتد اه قلت ومقتضى كلام الرازي أنه اذا كان كامل العقل يقتل وإن لم يقدر على القتال والصباح والاحمال
 ومقتضى ما في الذخيرة أنه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وإن كان كامل العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير
 الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على شيء عماد كركيكون معنى المرأة والزاهب بل أولى
 فصاير الحاصل أن الشيخ الغافق ان كان خرفا نازل العقل لا يقتل وإن كان له صباح ونسل لانه في حكم المجنون
 وإن كان عاقلا لا يقتل أيضا إن لم يقدر على القتال ونحوه وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وإن
 عليه أن يقول وشيخ فان لا صباح ولا نسل له أو خرفا ن لا يعقل فلا يقتل ولا اذا ارتدوا الذين لا صباح لهم من
 لا يحرض على القتال بصاحبه عند التقاء الصنفين (قوله) ومقعدون من) وكذا من في معنائها كياكس الشق
 ومقطوع اليمنى أو من خلاف لكن نظيره في السير نبلا لانه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحمال أو
 الصباح اه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والأعشى وقيد بحاجب بأنه يندفع ما يجدر من باخر اجتهاد في دارنا
 لما يأتي من أن من لا يقتل يحمل إلى دارنا سوى الشيخ الغافق عادم النفع بالكلية وعمايه فيما علقه على البحر
 (قوله) وراهب الخ) قال في الفتح وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا أهل الكنائس الذين
 لا يخالطون الناس فان خالطوا قتلوا كالقسيس والذي يحسن ويقتضى يقتل في حال افاقته وإن لم يقتل اه قال
 في الجوهره وكذا يجوز قتل الآخر من الأصم وقطع اليد اليسرى أو إحدى الرجلين لانه يمكنه أن يقتل راجعا
 وكذا المرأة اذا قتلت (قوله) إلا أن يكون الخ) قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل والخلاف في هذا الأخذ
 وصح أمره عليه الصلاة والسلام يقتل بردين الأصم وكان عمره مائة وعشرين عاما أو كرو قد دعي ليلجأ به
 في جيش هو أذن للراي وكذا يقتل من قاتل من كل من قتلناه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة إلا أن الصبي
 والمجنون يقتلان في حال قتلهما ما غصيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الأسر
 والمرأة الملكة تقتل وإن لم تقتل وكذا الصبي الملك لا يقتل الملك كسروكهم وقد في الجوهره الصبي الملك
 بما اذا كان حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأي يوال على تأويل المال بالانفاق (قوله) ثم لا يتركونهم

(فرعان) الأول
 لأبأس يحمل رأس
 المشرك لوفيه غلظهم
 وفيه فراغ قلبا وقد جل
 ابن مسعود يوم بدر
 رأس أبي جهل وألقاه
 بين يديه عليه الصلاة
 والسلام فقال النبي
 عليه السلام الله أكبر
 هذا فرعون وفرعون
 أمتي كان شره على
 وعلى أمتي أعظم من
 شر فرعون على موسى
 وأنته طهيرة
 الشافي لأبأس ينش
 قبورهم طلب المال
 تنار خابية وعبرة
 الخائفة قبور الكفار
 فعمت الذي (ولا)
 محل للفرع أن يسدأ
 أصله المشرك (يقول)
 كإل يد أقربيه الباني
 (ويتمتع الفرع) عن
 قتله بل يشغله (لاجل)
 أن (يقتله غيره) فان فقد
 قتله (ولو قتله فهدر)
 لعدم العاصم (ولو قصد)
 الأصل قتله ولم يمكن دفعه
 الا بقتله قتله لجواز
 الدفع مطلقا (وجوز
 الصلح) على ترك الجهاد
 (معهم) حال منهم
 أو من (أو خيرا) لقوله
 تعالى وإن خضوا السلم
 فاحضروا (ونبت) أي
 نعلهم بنقض الصلح
 قوله ولا تنهوا الثلاثة
 فلا تنهوا أو المالة التي
 فيها ولا تنهوا فهي آية
 أخرى اه معجمه

(الخ) أي ينبغي أن لا يترك كومان ذكر من لا يقتل بل يحملونهم إلى دار الإسلام إذا كان بالمسلمين قوة على ذلك
 لما ذكره في أوله لولاهم فكانوا في تركهم عون على المسلمين وكذلك الصبيان يبلغون فقاتلون وأما الشيخ الفاضل
 الذي لا يقاتل ولا يلقي ولا يرى له فإن شأنا تركه لا ينفع فيه الكفار أو جواهره لقاديه أسرى المسلمين على قول
 من يرى المفاداة وعلى القول الآخر لا فائدة في حله ومثله الجوز التي لا تلد من عن السراج لمخلصا والمعتقد القول
 بالمفاداة كالمسجد كرفي الباب الآتي وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا لا يترجون بحسب أي
 ولا يخاطون به وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية أنهم يقتلون أفاضه القهستاني عن المحيط (قوله وسبحي) أي
 في الباب الآتي (قوله وفيه فراغ قلبا) أي باندفاع شره عن الاشتراك بقتله بذلك (قوله) وقد جل الخ) وكذا فعل عليه
 الله أن أنس بسفان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الأشرف كإسطه السرخسي وقال عليه كروم شاعرا
 لوفيه غلظهم وفراغ قلبا إن يكون المقتول من قواد المشركين أو عظماة الموارزين اه (قوله) وعبرة الخائفة الخ
 قال في النهر ولم أر نيش قبور أهل النمة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث الآية المال حازت به
 نقل ما في الخائفة وقال وهذا الم الذي اهلك لا ينبغي أن ما في الخائفة ليس فيه التقصيد بتحقيق المال بل الظاهر أن
 المراد عند تهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز التمسك في المسلم حتى آدمي كسقوط منع أو تكفيش بشوب معصوب أو
 دفن مال معه ولودرها كإني حناثر الصرافهم (قوله) أن يبدأ أصله المشرك (لانه) يجب عليه إحياؤه بالانفاق
 فيناضيه الاطلاق في افتائه هداية والأولى التعليل بأنه كان سببا في إحداثه لما في قبره فياخذ باليد ما حترأزا على
 قيد الأصل قتله كإني وبالأصل احتراز عن الفرع المشرك وأن سفن فلا بل أن يبتدئ بقتله وكذلك
 القربان كإني الصر والنهر وعدل عن تغيير الكثرة بالآب لانه أمه وأجداده وحداثة من قبل الآب والآل كالأب
 (قوله) كإل يد أقربيه الباني أشار إلى فائدة التقصيد بالمشرك وهي أنه لو كان الحارب باغيا لا يتقصد بكونه
 أصلا بل يم الأخ وغيره قال في الصر لانه يجب عليه إحياؤه بالانفاق عليه لا بخاد الدين فكذلك بترك القتل
 قلت ومفاده تقصيد القريب بالرحم المحرم لانه لا يجب عليه أن ينفي على غيره لكن برأه أنه يجب عليه الاتفاق
 على فرعه المشرك وجواب أن ذلك في غير المحرم لانه لا يجب الاتفاق على الأصول والفرع والمحرمين
 كإني في بابه لكن يلزم منه أن يكون له بدء أصله بالقتل وأن لا يصح التعليل المار عن الهلية بأنه يجب
 عليه إحياؤه بالاتفاق كما أو رده في الحواشي السعدية فالأولى التعليل بما ذكره في شرح السير أن الآب
 كان سببا في إحداثه فلا يكون سببا في إعدامه بالقصد إلى قتله كإني مناهم (قوله) بل يشغله) أي بالحارب به بأن يعرف
 فرسه أو يطرحه عنها أو يبلغه إلى مكان ولا ينبغي أن ينصرف عنه ويتركه نهر (قوله) أن فقد قتله) أي
 إذا لم يكن غفيرة بقتله كذا قاله في التهرول أرطغرل وعبرة الزبلي وإن لم يكن منه من يقتله لا يمكنه من
 الرجوع حتى لا يعود حرجا على المسلمين ولكنه يلبسه إلى مكان يستسلم حتى يحيى وغيره فيقتله (قوله) ولو قتله
 فهدر أي باطل لأدب فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح المتن (قوله) لجواز الدفع
 مطلقا أي ولو كان الآب مسلما فإنه إذا أراد قتل ابنه ولا يتكمن من التخلص منه الا بقتله كان قتله لتعنه
 طر يقاد دفع شره فمأوى ولو كان في سفر وعطاش ومع الإن ما يكفي لبقاء أحدهما كان الآب شره ولو
 كان الآب يموت وينبغي أنه لو سمع أمما المشرك يذكر الله تعالى أو رسوله سوء أن يكون له قتله لما روى أن أبا
 عبيدة بن الجراح قتل أمما حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فله ينكر النبي صلى الله عليه
 وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله) حال منهم) أو يصرف بمصارف الخراج والجزية أن كان قبل التزول بساحتهم
 بل رسول أما إذا نزلناهم فهو غنمة تخمسها وينقسم الباقي نهر (قوله) أو مناهم) أي حال غلظهم لاهم خائف
 الإمام الهلافة على نفسه والمسلمين بأي طريق كان نهر (قوله) لقوله تعالى وإن خضوا السلم) أي ما لو أقال
 في المصباح والسلب بالكسر والفتح الصلح يذكروا يؤمنون ولا يتم مقيدة رؤية المصلحة أجماعا لقوله تعالى
 ولا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعداء في الفتح (قوله) أي نعلهم بنقض الصلح) أفاشد طرازا ليداعل
 المتن وهو إعلامهم به لان نيل العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم أيضا حتى يعضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم

تحرز عن القدر المحرم
(لو خيرا) لعله عليه الصلاة
والسلام بأهل مكة
(ونقاتلهم بالانساع
خيانة ملكهم) ولو
بقتال ذي منعة فانه
ولو بدونه انتقض حقهم
فقط (واصلح المرتدين
وتغلبوا على بلد وصارت
دارهم دار حرب) لو خيرا
(بلا مال والا) يغلبوا
على بلدة (لا) لان فسه
تقرر المرتد على الردة
وذلك لا يجوز فتح (وان
أخذ المال منهم رد)
لانه غير معصوم بخلاف
أخذ من بغاة فانه يرده
بعد وضع الحرب
أو زارها فتح (ولو بيع)
في الزبلي يحرم أن يبيع
منهم ما فيه تقويتهم
على الحرب) كحديث
وعيد وخيل (ولا تحمله
الهم ولو بعد صلح)
لانه عليه الصلاة
والسلام نهى عن ذلك
وأمر بالتي وهي الطعام
والقماش فازاحضنا
(ولا نقبل من آمنه)
أو خروا ولو فاسقا) أو
أجبي أو فاسقا أو صبي
أو عبد أو أذن لهافي
القتال (بألفه كان)
الامان (وان كانوا
لا يعرفونها لم يعرفه
السليمان) ذلك (أشراط
مبايعهم ذلك من السليمان
فلا أمان في كان بالعد
منهم) وضح الصريح
كانت وألا بأس عليكم
والكتابة كصالحا

من اتفاقنا الحرب إلى أطراف مملكتهم حتى لو كانوا حرا وحصولهم الامان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا
إلى ما منهم ويعمر واحصونهم كما كانت وتقعن الغد وهذا هو النقص قبل مضي المدّة أو المصنّف فلا ينفذ
اليهم ولو كان الصلح يجعل فنقصه قبل المدّة قد علم بحصته لانه مقابل بالأمان في المدّة فيرجعون على ما يسلّم لهم
الامان فيه زبلي (قوله) لعله عليه السلام بأهل مكة تباع فيه الهداية ورده الكمال حيث قال وأما استدلالهم
بأنه صلى الله عليه وسلم نزل الموادة التي كانت بينه وبين أهل مكة فالألتى جعله دليلا لقوله الأتي وان بدوا بخيانة
قاتلهم ولم ينفذ اليهم اذا كان ما فاقهم لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه وانما فاقنا هذا لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدوا بالغدر قبل مضي المدّة فقاتلهم ولم ينفذ اليهم بل سال الله تعالى أن يعي
عليهم حتى يغتصب هذا هو المذكور لجميع أهل السيرة والمغازي وتعام في ح (قوله) ولو بقتال أي ولو كانت
خيانة ملكهم بقتال أهل منعة فانه أي لا فرق بين قتاله نفسه أو بقتال بعض أتباعه فانه (قوله) انتقض
حقهم فقط أي حق المقاتلين ذوي المنعة لان ذلك ملكهم قال الزبلي فلا ينقض في حق غيرهم لان فعلهم لا يلزم
غيرهم وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد اه أي بان قاتل واحدا منهم مثلا ترك القتال يبقى عهده (قوله)
بلا مال أي بلا أخذهم منهم لانه في معنى الجزية وهي لا تنقل منهم نهرو لم يذكر صلحهم على أخذهم المال متاولا
شأن في جواز عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم بنقض العهد قبل انقضاء مدته أم لا
لكونهم يحرمون على الاسلام بخلاف أهل الحرب فلا يرجع (قوله) لانه غير معصوم لانه يصير فاسقا للسليمان
اذا ظهر وأفتح (قوله) بعد وضع الحرب أو زارها أي انقضا لها والمراد بعد انتهائها وانما رد عليهم لانه ليس
فنا لانه لا يرده حال الحرب لانه اعانته لهم فتح (قوله) ولو بيع الخ أراد به التملك وجه كالهبة فاستأنى بل
الظاهر أن البجار والأعارة كذلك أفاده الجوى لان العلة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف
(قوله) يحرم أي بكرة كراهة تحريم فاستأنى (قوله) كحديث وكساح عما استعمل الحرب ولو صغيرا
كالبز وكذا ما في حكمه من الحرير والديباغ فان تملكه مكره لانه يصنع منه الراية فاستأنى (قوله) وعيد
لأنهم يتوالدون عندهم فيعودون حرا باعلنا مسلما كان الرقيق أو كافرا بحر (قوله) ولا تحمله اليهم أي
ليبيع ونحوه فلا بأس بالتاجر أن يدخل دارهم بأمان ومعهم سلاح لا يرده بيعهم منهم اذا علم أنهم لا يتعزّضون له
والأمنع عنه كافي المصنف فاستأنى وفي كافي الحاكم كراهة الحرفي سلفا فاشترى ماله قوسا أو رمحا أو فرسا
لم يتركه أن يخرج وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه فان كان مثله أو دونه لم يمنع والمستأنى كالمسلم في ذلك
الاذا خرج شيء من ذلك فلا يمنع من الرجوع اه نهر (قوله) ولو بعد صلح تعمير البيع والجل قال في
البحر لان الصلح على شرف الانقضاء أو النقص (قوله) فازاحضنا أي اتباعا للنص لكن لا يخفى أن هذا
اذا لم يكن المسلمان حاشية إلى الطعام فلو احتاجوه لم يحجز (قوله) ولا تقتل من آمنه الخ أي اذا آمن رجل حر
أو امرأة أو حرة أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صرح أماتهم ولم يحجز لأخذ من السليمان قتالهم والأصل فيه
قوة عليه الصلاة والسلام السليمان تتكافأ فادماهم أي لا يرد بديلة الشرف على دماء أو ضيق ويسبى بنحمتهم
أذناهم أي أقلهم عددا وهو الواحد وتماضي القصر فهو مشتق من الأذن الذي هو الأقل كقوله تعالى ولا أدنى
من ذلك ولا أدنى فهو تنصيص على جهة أمان الواحد ومن الفتوة هو القرب فكقوله تعالى فكان قاب قوسين
أو أدنى فهو دليل على جهة أمان الجاهل في غزو يقرب العدو ومن الدناءة فهو تنصيص على جهة أمان الفاسق أفاده
السرخسي (قوله) أذن لهافي القتال أي اذا كان الصبي والعبد مأذنين في القتال صرح أماتهم في الأصح
انفا فاستأنى عن الهداية بخلاف ما نقله ابن الكمال عن الاختيار درستی (قوله) بعد معرفة السليمان ذلك
أي كون ذلك الظن ما نقله والظاهر أن الشرط معرفة التملك به واذا ثبت الأمان به ثبت في حق غيره أيضا
من السليمان ولو لم يعرف بمعناه فاقهم (قوله) فلا أمان لو كان باليهب منهم) أشاؤا أي أن المراد باليهب السليمان ولو حاكمنا
نقله ط عن الهندية لولا نودهم من موضع يصحون وعلم أنهم لم يسمعوا بان كانوا أمانا أو مشغولين بالحرب فقلت
أمان (قوله) كغالب قال السرخسي استبدل عليه محمد بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أي ما رجل من السليمان

فلنه أماناً وبالاشارة
بالاصبع الى السماء
ولنادي المشرک بالامان
صح لو تمتعنا وضع
طلبه لذارية لأهله
وبدخول في الاولاد
اولاد الابنة لاولاد
البنات ولولغار عليهم
عسدر آخر ثم بعد القصة
عليها بالامان فعلى
القاتل الذية وعلى
الواطي المهر والودح
مسلم تبعاً لابيوزد
النساء والاولاد الى أهلها
يعني بعد ثلاث حصص
(وينقص الامام الامان)
(لو) بقائه (شراً)
ومباشرة بلا مصلحة
يؤوب (ويصل امان
ذمي) الا اذا امر به مسلم
٢ مطلب لوفال على
اولادى ففى دخول
اولاد البنات روايتان
٣ مطلب لوفال على اولاد
اولادى يدخل اولاد
البنات
٤ مطلب في دخول اولاد
البنات في الذرية
روايتان
٥ قوله ثم ذكر فيه حكاية
حدث قال وفيه حكاية
يحيى بن يعمر فان الحاج
أمر به ذات يوم فدخل
عليه وهم بقتله فقال له
لتقرآن على آية من
كتاب الله تعالى فصا
على أن العلوية من ذرية
النبي صلى الله عليه وسلم
أولاً قتلنا ولا يريد

أشار الى رجل من العدو أن تعال فانك ان حشقت قتلنا فانا فهو آمن وتأويله انما يفهم أولم يسمع قوله ان
جئت قتلنا أم ألو علم وسمع فهو في (قوله الى السماء) لان فيه بيان ان أعطيت ذمة الله السماء سبحانه
وتعالى وأنت آمن بحقه سرخسى (قوله ولنادي المشرک) بالرفع على الفاعلة أى لوطب المشرک الامان
مناصح لو تمتعنا أى في موضع تمتع من وصولنا اليه قال في العروان كان في موضع ليس بمتنع وهو ماتسفه
أوروجه فهو في ١٥ قلت ومفاده أن ما ذا كان متمتعاً بصير أستايجر طلبه الامان وان لم نؤمنه وليس كذلك
بل هذا انزل منتمعه وجاء الساطع الباقي شرح السرو لو كان في متمتع بحيث لا يسمع المسلون كلامه ولا يرونه
فانخط الساو حسد بلا سلاح فلما كان بحيث سمعه نادى بالامان فهو آمن بخلاف ما اذا أقل سالسفه
مادار تحتها فاقرب استامن فهو في لان البنات على الظاهر فيما يتعدى الوقوف على حقيقة جائز ولو في الحجة
للم كاد يدخل بيته انسان لئلا ولم يدركه سارق وأهارب فلو علمه سماً بالصوصله قتله والأفلا ثم قال والحاصل
أن من فارق المنعة عند الاستئمان فانه يكون استنعاذه والعادة تجعل حكايا لم يوجد التصريح بخلافه ولو
وجدنا حري في دارنا فدخلت بامان لم يصدق وكذا لو قال أنا رسول الله الى الخليفة الا اذا خرج كتابا
يشبه أن يكون كتاب ملكهم وان احتمل أنه مقتول لان الرسول آمن كاجرى به الرسم جاهلية واسلاماً ولا يجد
مسلمين في دارهم لينهدها فلو لم يصحبه دليل ولا كتاب فاخذ مسلم فهو في لجامعة المسلمين عند أبي حنيفة كن
وجئ عسكرنا في دار الحرب فاخذناه واحملكنه هناك الخمس رواية واحدة وهنافية رواية ثان وعند محمد
هو في من اخذناه كالسيد والحشيش وفي الجبل الخمس فيه روايتان عن محمد أيضاً ١٥ ملخصاً (قوله وضع
طلبه الخ) هذه غلطو عبارة الجرح لوطب الامان لأهله لا يكون هو امتنا بخلاف ما اذا طلب لذارية فانه يدخل
بخت الامان ١٥ فانها صرخى في أنه يصح طلب الامان لأهله وذارية جميعاً غير أنه لا يدخل في الأول ويدخل
في الثاني ١٥ ح قلت وتظهره أن الكلام فيما لو قال أمنا أهلى أو قال أمنا وذارى فدخل الطالب في الثاني
دون الأول ووجه الفرق خنى أمنا لو قال أمنا على أهلى أو على ذرارى أو على منأى أو قال أمنا على عشرة
من أهل الحين دخل هو أيضاً لا بد كرفسه بضمير الكناية وشرط ما ذكره مه لان على الشرط كائن على
ذلك السرخسى مع فروع أخر ذكرت بعضها ملخصة فيما علقته على الجرح (قوله ويدخل في الاولاد اولاد
الابناء الخ) أى لو قال أمنا على أولادى دخل فيه اولاده لصلبه واولادهم من قبل الذكور ٢ دون اولاد
البنات لانهم ليسوا باولاده هكذا ذكر محمد هشاوذكر انصاف عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة السلام
حين أخذ الحسن والحسين واولادنا كذا ووجه الرواية الأولى أن هذا يحتمل بدليل قوله تعالى ما كان محمد أباً
أحسب من رجالكم وهو خاص باولاد فاطمة كما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آباءهم لا
اولاد فاطمة فانهم ينسبون الى آباءهم لكن حديث شاذ وهو مخالف لما تواتر ٣ ولو قال على أولادى ولاوى
دخل اولاد البنات لان اسم ولد ولد حقيقة لمن ولد ولد ولد وابتل ولد ولد ولدته انتك يكون ولد ولد حقيقة
بخلاف الأول لان ولد ولد من حيث الحكم من نسب البلد وذلك اولاد الان دون اولاد البنات سرخسى وذكر في
الآخرة أن فسر روايتان أيضاً وسأني تمام تحقيق ذلك في الوقف شأن الله تعالى * (تنبيه) * سكت السراج
عن دخول اولاد البنات في الذرارى ٤ وفي الصر أن فيه روايتان أيضاً وكذا قال السرخسى وذكر وجه رواية
عدم الدخول أن اولاد البنات من ذرية آبائهم لا من ذرية قوم الأم ووجه رواية الدخول أن الذرية اسم لفرع
المؤمنين الاصل والأبوان أصلاً للولد ومعنى الاصلية والتولي في جانب الأم أرجح لان الولد يتولد منها واسطة
ماء الفحل ٥ ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولولغار عليهم) أى على من منهم بعض العسكر الاول (قوله وعلى الواطي
المهر) أى مهر المثل ط (قوله والودح) أى من غير قيمة وهو مسلم أيضاً تعال اليه كما في الجرح (قوله يعنى بعد
ثلاث حصص) وفي زمان الاعتداد بوضع على يعدل والعدل امرأه يجوز ثقة لا الرجل بحر (قوله وينقص
الامام الامان) ويعلمهم بذلك كالمهره ساني (قوله يؤوب) أى لو علم أنه منتهى شرعاً والافقه عند دفع
العقوبة عنه فهسناى (قوله الا اذا امر به مسلم) بان قال له آمنهم فقال الذي قد امتسكتم وأن فلا السلام

== قوله تعالى ندع أنبأنا

وأبناءكم فله الوجهين أما لو قال له المسلم قل لهم أن فلاناً أنتمكم فبصرف في الوجه الثاني لانه أدى الرسالة على وجهها دون الأول لانه خالف لانه إنشاء عقدهم وهو لا عليه كخلاف قول المسئلة أنهم لان الذي صار مالكا للأمان هذا الأمر فكيف فيه عترة مسلم آخر وعامة في شرح السرخسي وصرح أيضاً بأنه يصح سواء كان الأمر أمير العسكر أو رجلاً غيره من المسلمين لان أمان الذي اتى لا يصح لهم مقبله لهم وتزول التهمة اذا أمرهم مسلم به بخلاف ما لو أمره بالقتال فلا يتعين به معنى الخيرية في الأمان اهـ وبه ظهر أن ما في الزلي وغيره من تقييد الأمر بكونه أمير العسكر قيد انفاقي لانه الأغلب فافهم (قوله) وأسروناجر لانهم معقورون تحت أيديهم فلا يخافونهم والأمان يختص بعمل الخوف فبصرف في الجرح عن الذخيرة أنه لا يصح أمانه في حق باقي المسلمين حتى كان لهم أن يعرفوا عليهم أمان في حقه فصحيح ويصير كالداخل ففهم بأمان فلا يأخذ شئ من أموالهم بلارضاقتهم وكذا معنى عدم صحة أمان العبد المحجور أي في حق غيره أمان في حق نفسه فصحيح بلارخلاف اهـ قلت والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك (تنبه) وذكر في شرح السير أوأمهم الأسير ثم جاءهم لسلالى عسكرنا فافهم في لكن لا تقتل رجالهم استحساناً لانهم جاؤا للاستئمان لا للقتال كالمحصور اذا جاءه تاجر كالقتال بان ألقى السلاح ونادى بالأمان فانه يأمن القتل (قوله) محجورين عن القتال فلو ما دونين فيه صرح في الأصح انفاقا كما قدمناه (قوله) وفي الخاتمة الخ) عبارة تحار إلى عبد كافر فأسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أماناً اهـ وفه أن تعلمهم عدم جواز أمان الأسير والتاجر بأنهم معقورون تحت أيديهم يقتضي عدم صحة هذا الفرع فأنال اهـ ح قلت يتعين حل قوله كانت الخدمة أماناً على معنى كونها أماناً في حق العبد نفسه لا في حق باقي المسلمين فظهر ما قدمناه عن الذخيرة في الأسير والعبد المحجور وبدل عليه تغيير الخاتمة بالخري أي في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذا المسئلة ذكرها في الخاتمة في فصل اعتناق الحرب في العبد المسلم فافهم والله أعلم

== (باب المغنم وقسمته) ==

لما ذكر القتال وما يسقطه شرع في بيان ما يحصل به (قوله) والى مما نيل منهم بعد أي بعد الحرب هذا الانشيل هدية أهل الحرب بلا تقدم قتال قال في الهندية ٢ الغنمة اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والى مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنية الجسد دون التي وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو غلبة أهبة فليس بغنمة وهو لا أخذ خاصة اهـ قلت لكن في شرح السير الكبير لو ادعى الامام قوما من أهل الحرب سنة على مال دفعوه له حال لو خيرا المسلمين ثم هذا المال ليس في مولا غنمة حتى لا يخص ولكنه كالخراج ووضع في بيت المال لان الغنمة اسم لمال مصاب بالحق الجليل والركب والى اسم لما يرجع من أموالهم إلى أيدينا بطريق القهر وهذا يرجع إلى بطريق المراضة فيكون كالجزية والخراج ووضع في بيت المال اهـ ومقتضاه أن ما أخذ بالقتال والحرب غنمة وما أخذ بعده مما وضع عليهم قهراً كالجزية فهو الخراج في وما أخذ منهم بلاربح ولا قهر كالحديدي والصلح فهو لا غنمة ولا في وعه حكمه حكم التي ولا يخص ووضع في بيت المال فأنال (قوله) اذا فتح الامام بلدة مسلماً ويعترف صلحه الماء الخراجي والعشري فإن كان مأوهم خراجياً صالحهم على الخراج والأقل على العشرة أفادة القهستاني ط (قوله) وكذا من بعدهم فلا يغيره أحد له عترة لا تنقض العهد ط (قوله) أي قهراً) كذا في الهداية وتأفق الشارحون على أن هذا ليس بتفسيره لغيره لانهم عننا يعنون عترة ولا خضع لكن نقل في البصر عن القاموس أن العترة القهر واعتز به في النظر بأن صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقي والمجازي بل يذكركم العاني حله أي يذكركم المعاني الاصطلاحية مع القهوه بل لا يميز لكن نقل صاحب النظر في أول باب العشر والخراج عن الفارابي أنه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المصباح غنا يعنون عترة اذا أخذ الشئ قهراً وكذا اذا أخذ صلحاً فهو من الاضداد وقصص عترة أي قهراً اهـ (قوله) قسمها بين الجيش) أي مع رؤس أهلها استرقاها وأموالهم بعد الخراج حصة لها منه فتح (قوله) وأقر أهلها عليها) أي من عليهم برافهم وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أرضهم من غير نظري إلى الماء التي تسقى به أموالهم العشر كاه السما والعيون والأودية والآبار وأما الخراج كالإسهار التي سقتها الاناجم على رؤسهم (وخراج)

ثمنى (وأسروناجر وصي وعبد محجورين عن القتال) وصح محمد أمان العبد وفي الخاتمة خدمة المسلم مولاه الخري أمانه (ويجوزون) وشخص أسلم غنمة ولم يهاجر النبا لانهم لا يملكون القتال والله أعلم

== (باب المغنم وقسمته) ==
في المغرب الغنمة ما نيل من الكفار عشوة والحرب فاقته فغنم وباقها الفاسقين والى ما نيل منهم بعد كتر الخراج وهو كافة المسلمين (إذا) فتح الامام بلدة مسلماً جرى على موطنه وكذا من بعده من الأمراء (وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحوا عترة) بالفتح أي قهراً (قسمها) بين الجيش) ان شاء أو أقر أهلها على ما يجزى به على رؤسهم (وخراج)

على أراضهم والأول
أولى عند الحاجة الغنائم
(أو أخرجهم منه أو أنزل
بها قوم أغبرهم ووضع
عليهم الخراج) والجزية
(أو كانوا كغفارا)
فلو مسلمين وضع العشر
لاغير (وقتل الأسارى)
إن شاء إن لم يسلبوا (أو
استرقهم أو تركهم أحراراً
ذمة لنا) الأمشركى
العرب والمردن كما
سيجيء (وحرم منهم)
أى المطلقةم محتانولو
بعد إسلامهم ابن كمال
لتعلق حق الغنائم
وجوزة الشافعى لقوله
تعالى فاما ما بعد واما
فداء فلتانسج بقوله
تعالى فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم
شرح جمع (و) حرم
(فداؤهم) بعد تمام
الحرب واما قبله فيجوز
بالمال لا بالسير المسلم دور
ومصدر الشريعة وقالوا
يجوز وهو أظهر الروايتين
عن الإمام شئى واتفقوا
أنه لا يفادى بنساء
وصبيان وخيل وسلاح
الضرورة ولا ناسير
أسلم علم أسير الأذا
أمن على إسلامه (و) حرم
(ردهم إلى دارهم)
ثبت في نسخ الشرح
تبعاً للدور دون المتن

لأنه ابتداء التوظيف على الكفار وأما بالن علمهم برقابهم وأرضهم ففكره إلا أن يدفع اليهم من المال ما يمكنه
من به إقامة العمل والتفقة على أنفسهم وعلى الأراضى إلى أن يخرج العلال والأفوه وتكليف بما لا يطاق وأما بالن
علمهم برقابهم مع المال دون الأرض أو برقابهم فقط فلا يجوز لأنه إضرار بالمسلمين ردهم حرماناً ففتح **قوله**
والأول (أولى) عبارة للاختيار قالوا والأول أولى وعبرى القنح والجبر بقتل **قوله** ووضع عليهم الخراج أى على
أرضهم **قوله** وضع العشر لاغير لأنه ابتداء وضع على المسلمين من **قوله** (تنبية) للشرى لبيان رسالة الله بالذمة
التي في الغنمة حاصلها أن تخيير الإمام بين ما ذكره بخلاف لاجتماع الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة
الأراضى بين الغنائم وعدم أخذ الخمس منها كما نقله علماءنا وأقره وقت وقد يجب أن ما فعله عمر إنما فعله لأنه
كان هو الأصل آنذاك كما يعلم من القصة لا لكونه هو اللازم كيف وقد قسم صلى الله عليه وسلم خير بين الغنائم
فعلم أن الإمام تخير في فعل ما هو الأصل في فعله **قوله** وقتل الأسارى بضم الهمزة وقسمها قواموس والسمع الضم
لاغير كاذ كره الرضى وغيره من المحققين أى قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو الأعراب فلا
تقتل النساء ولا الذراري بل يسترقون لنفعة المسلمين فهستأنى **قوله** إن لم يسلبوا فلو أسلبوا أعتن الأسرى **قوله** أو
استرقهم وإسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الأخذ كذا في المتن وشرحه **قوله** ذمة لنا أى حقاً واجلاًنا
عليهم من الجزية والخراج فإن الذمة الحق والعهد والامان وسعى أهل الذمة لئلا يحولهم في عهد المسلمين وأمانهم
كما قال ابن الأثير وقد ظن أن المعنى لكونوا أهل ذمة لنا فهستأنى **قوله** الأمشركى العرب والمردن فأنهم
لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل إما الإسلام أو السف **قوله** كاسيحي أى في فصل الجزية **قوله** فلتانسج الخ
أى بآية اقتلوا المشركين من سورة فأنه آخرة سورة زالت فتح وأما ما روى أنه عليه الصلاة والسلام من على أى
عزة الجنى يوم بدر فقد كان قبل النسخ وإذ لم أسره يوم أعتقه وذ ك محمد جواباً لآخره وأنه كان من مشركى
العرب وهم لا يؤسرون فليس في المن عليه إطلاق حق ثابت للمسلمين ونحن نقول به فهم وفى المرتدين وإن رأى الإمام
النظر للمسلمين في المن على بعض الأسارى فلا بأس به أيضاً لأنه عليه الصلاة والسلام من على تخامة من آل الجنى
بشرط أن يقطع المدة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى قطعوا شريح السرم لمصدا وقد نقل في القنح أن قول مالك
وأحمد كقولنا ثم أينذهب الشافعى بما مر من قصة الجنى ونحوه وقد علت جوابه **قوله** وحرم فداؤهم الخ
أى إطلاق أسيرهم بأخذ بدل منهم إماماً أو أسيراً مسلماً فالأول لا يجوز في المشهور ولأبأس به عند الحاجة على ما
في السير الكبير وقال مجمل لا بأس به لو بحث لا ربح منه النسل كالشيخ الفانى كفى الاختيار وأما الثانى فلا يجوز
عنده ويجوز عندهما والأول الصحيح كفى الراد لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية وتعامى في القهستانى
وذ كر الزبلى أن يضل عن السير الكبير أن الجواز أظهر الروايتين عن أبى حنيفة وذ كرى في القنح أنه قوله بها وقول
الأئمة الثلاثة وأنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع مسلم وغيره أنه فدى رجلين من المسلمين رجل
من المشركين وفدى بامرأة ناسان المسلمين كانوا أسراً وبكعة قلت وعلى هذا فقول المتن حرم فداؤهم متبد
بالفداء بالمال عند عدم الحاجة ما الفداء بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز **قوله** بعد قيام
الحرب الخ عبارة للدور ومصدر الشريعة وأما الفداء فقبل الفرائض من الحرب جائز بالمال لا بالأسير المسلم وبعبه
لا يجوز بالمال عند عتباتنا وبالنفق عند الإمام وعند محمد يجوز عن أبى يوسف روايتان وعند الشافعى يجوز
مطلقاً اه قلت وهذا التفصيل خلاف الظاهر من كلامهم كملت ولذا قال ابن كمال بعد ذكركه بنحوه أنفاده
عنهم وهذا البيان ظاهر في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو أرهاها وبعد اه وتبعه في
النهر **قوله** واتفقوا أنه لا يفادى بنساء وصبيان إذا الصبيان يبلغون فقبا تلون والنساء بلدين فلا يجوز
نسلهم من ولعل المنع فيما إذا أخذ السبد ما لا لا يقتضيه يجوز وانفع أسراهم فداء لاسرائيل مع أنهم كانوا
ذمياً إلى دارهم يتسألون ط **قوله** وخيل وسلاح أى إذا أخذناهم منهم قتلوا المجدلة تعالى يجوز
أن يفعل لأن فيه تقوية بما يخص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة منع ط **قوله** إلا أن آمن على إسلامه
أى ولا يفتن نفسه بدفعه فداء لأنه يفتن بخلص مسلم من غير إضرار لمسلم آخر فتح **قوله** (تنبية) في القنح

أراد في دار الحرب أن يشتري أسارى وفهم رجال ونساء وعلما وجهاً والاولى تقدّم الى جال والجهال
قال وجوابه ان كان منصوفاً من السلف فسمعوا وطاعة والاقتضاة الدليل تقدّم النساء مساندة
لأبضاع المسلمات قلب والعلما باحترام العلم اه وعمل البراري تأخير العالم لفضله لانه لا يتخضع بخلاف الجاهل
در منق وقد يقال بقدم الرجال الانتفاع بهم في القتال ط وهذا ظاهر فبما اذا اضطر اليهم والاضفانة
الابضاع مقدمة على ذلك الانتفاع تأمل **(قوله العلم)** علة لسقوطهم من المتن **(قوله بالاولى)** لانه اذا حرم
المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق مع الرأى الدار **(قوله وحرم عقربا الخ)** أى اذا أراد الامام العود معه
مواثي أهل الحرب ولم يقدر على نقلها الى الدار لا يعقربا كأنقل عن مالك لما فيه من المثانة والحدوان فقم وفي
للغرب عقربا بالسيوف ضرب قواها **(قوله اذ لا يعذب بالنار الارها)** علة لفهم قوله بعده وهو عدم
اخراجها قبل الذبح وفي صحيح البخارى قال لا يعذب بها الا الله وأخرج البراز في مستند عن عثمان بن حبان قال
كنت عند أم الدرداء رضى الله تعالى عنها فاجتذبت برغوثا فالتفت في النار فقالت سمعت أم الدرداء يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب النار الا رب النار فقم لمخاض ولا ردها على ما من جوارح أهل
الحرب عند قتالهم لان ذلك مقيد بما اذا لم يكن التضرع بهم بدونه كجاءه مناه عن شرح السير فافهم وأورد الحنفى
على جوارحها بعد الذبح أنه يقتضى أن الميت لا يتألم مع أورده أنه يتألم بكسر عظمه قلت فجدح بان هذا
خاص ببنى آدم لانهم يتعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيرهم من الحيوانات والارزاق لا ينتفع
بعظمه وانحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه **(قوله ولا وجه الى اجسامهم)** لثلا يعودوا ربا باعلان التساهل النسل
والصبيان بلغون فصورون حرا نعلنا ولوا الحية واعترض في الضمير ان تركهم كذلك أشد من القتل المنهى
عنه في حقهم قال اللهم الآن يضطروا الى ذلك بسبب عدم الجمل والمرة فتر كواضرة اه وهو
محب فان اولوا الحى صرح بان ذلك عند عدم امكان الأخراج لامطاعا والمبينة في الحيط أيضا بحر وفيه نظر
فان مراد الفتح أن تركهم في أرض خربة بلا طعام ولا شراب أشد من القتل فحيث لم يمكن اخراجهم فليتركوا
في مساكنهم بلا مباشرة السبب اهلهم **(قوله ابقاء للنسل)** أى لتتأمل بعد خروج عسكرنا فتدنى أهل
الحرب **(قوله يحرق بالنار)** أى اذا لم يكن دفنهم يحل بحق عليهم ولم تطل المدّة بحيث ينقص ط **(قوله**
٢ **ولا تقسم غنيمة)** على المشهور من مذهب أصحابنا لانهم لا تملكون قبل الأحرار وقبل تركهم محرمنا
در متنى **(قوله اول حاجة الغزاة)** وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشي الفتنة كافي الهندية عن الحيط **(قوله**
٣ **تصحيح)** أى وثبت الاحكام فتح أى من حل الوطع والبيع والعق والارث بخلاف ما قبل القسمة بدون
اجتهاد واحتياج ولو بعد الارزاق بدان قال في الدرا المتقى والذى قرر في المنع كغيره أنه لا ملك بعد الارزاق
بدان أيضا بالقسمة فلا يثبت بالارزاق ملك لا حد بل تأكد الحق ولهذا لا عتق واحسن الغنائم عبد ابعد
الارزاق لا يعتق ولو كان له ملك ولو شره كلعق وحكم استلاد الجارية بعد الارزاق قبل القسمة ٣ وبعدها سواء
نعم لو وقعت الغنيمة على الرأى او العرافة وقعت جارية بين أهل رايه صبح استلاد اخدمه وعقبه للبشر كذا لخاصة
حيث كانوا قبلا كما أنه قافل وقبل كل يعين والاولى تغريضة الامام اه ملخصاوعام الكلام فيه والخاص
كافي الفتح عن الميسرة أن الحق ثبت عند انقباض الأخذ وتأكد الارزاق وبذلك بالقسمة حتى الشفعة
ثبتت بالبيع وتأكد الطلب ورث الملأ بالخذ وماذا ما بقي ضعفا لا تحوز القسمة اه ويصح على هذا
ما لا يفي في المتن من غير جواز البيع بل القسمة ومن استحقاق المدد لمن مات قبلها كما في بانه قلب وهذا
كله اذا لم يظهر عسكرنا على البلد فظهر واجلها وصارت بلاد اسلام صارت الغنيمة محرمة بدان وتأمل كذا سبق
فتصح القسمة كما بان في التنبيه عليه في **(قوله فيجوز)** غير الجبل وفيما قبله بالبيعة لانه ليس المراد ان القسمة
للمسلم بل الا بداع ليجوزها الى راد الاسلام ثم رجوعها اليهم ورضيها كافي لظهوره في غيبة هافقيست قسمة
محصنة حتى يرضى بالبيعة **(قوله جولة)** بفتح الجاء كل ما جعل عليه من جلوده سواء كانت عليه الاجال
اول تمكن **٤** **(قوله وارتان)** في الفتح والوجه ان اخاف تفرقهم لقسمة القسمة الغنيمة بفعل هذا وان

نعالن الكمال العلم به
من منع الى بالاولى
(و) حرم (عقربا) شق
نقلها الى الدار (اقتذبح
وتحرق) بعده اذ لا يعذب
بالنار الارها (لا يحرق
أسلحه وأمنعة تعذر
نقلها ولا يحرق منها)
كحديد (يدفن) موضع
خفي) وتكسر وانبيهم
وتراق أدهانهم مغافلتهم
لهم (ويترك) صبيان
ونساء منهم شق اخراجها
بأرض خربة حتى يعثروا
جسوعا) وعطش النبي
عن قتله ولا وجه الى
ابقائهم (وبعد السلوك
حما) وعقربا في رحالهم
ثم) أى في دار الحرب
ينزعون ذنب العقرب
وأنياب الحية) قطعها
للضرب عنها (لا تقتل)
ابقاء للنسل تنازحاته
وفيها ماتت نساء مسلمات
ثم أو أهل الحرب يحامعون
الاموات يحرق بالنار
(ولا تقسم غنيمة) (الا)
انزاقهم عن اجتهاد
أو حاجة الغزاة فتصح
أو (الذبيح) فيجوز اذا
لم يكن للامام حوله فان
أو أهل يحرمهم تأخر
الثلث وارتان
٤ مطلب في قسمة الغنيمة
٣ (قوله) وبغدها
صوابه وقوله أى الارزاق
كافي المنع اه من خط
الشيخ محمد العباس المهدي

فإذا تعذر فإن يحال لو
قسمها قدر كل على حله
قسم بينهم والأهوا
شق نقله وسق حكمه
(ولم تبع) الغنية (قبلها)
للاامام ولا غيره يعني
للتول أموال يبيع شيئا
كطعام بازجورة (ورد)
البيع (لو وقع) دفعا
للفساد فإن لم يمكن رد
عنه للقيمة خاتبة (ومد)
لحقهم عنه كمقاتل لا
سوقي) وسرى أو مرتد
أسرته (بلا قتال) فإن
قاتلوا أشار كهم (ولا
من مات قبل قسمة أو
يسع) لومات (بعد
أحد هامة أو بعد
الاراز بدارنا يورث
نصيبه) لنا كدملكه
تتارخانية وفيها ادعى
رجل شهود الواقعة
وربهن وقد قسمت
لم تنقض استحسانا
ووعرض بقدر خطه من
بيت المال ومافي البصر
من قياس الوقف على
الغنية رده في التبر
وسر زان في الوقف

لم يخف قسمها قسمة الغنية في دار الحرب لانها تصح الحاجة وفيه اسقاط الاكراه واسقاط الاجرة اه وقوله
يفعل هذا أي جبرهم بأجر المثل (قوله فاذا تعذر) أي القسم لا بداع بسبب عدم الاجبار على احدي الرايين
أولم يوجد عندهم حولة على الراية الاخرى قسمها بينهم حينئذ اه ح (قوله ولم تبع الغنية قبلها) أي قبل
القسمة سواء كان في دار الحرب أو بعد الاراز في دارنا بشرط ان لا يملكها قبل القسمة كما عرفت قال في الفتح
وهذا ظاهر في بيع القزاة وما يبيع الامام لها فذكر الطحاوي أنه يصح لانه مجهود فيه يعني أنه لا بد أن يكون
الامام رأي المصلحة في ذلك وأقله تخفيف كراهه الجمل عن الناس أو عن البهائم ونحوه وتخفيف مؤنته عنهم
فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يبيع جزافا فينقبذ بل كراهة مطلقا اه وبه يظهر ما في قوله لا لاامام ولا غيره
(قوله جوهره) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل الصلحة لانه لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما أبيع لهم
بالطعام والعلف الحاجة ومن أبيع له تناول شيئا لم يجز له بيعه كمن أباح طعاما للغير اه فقوله وانما أبيع لهم الخ
جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز لهم الانتفاع بالطعام والعلف كما يأتي والجواب ظاهر ولا
يخفى أنه ليس المراد يبيع شيئا بطعام وان كان الظاهر أن الحكم كذلك (قوله ومدد لحقهم عنه) أي إذا دخلوا المقاتل
في دار الحرب جماعة عدوهم وينصرفونهم شاركوهم في الغنية لما سمر من أن المقاتلين لم يملكوا قبل القسمة
وذكر في التتارخانية أنه لا تنقطع مشاركة المدللهم الاثلاث احداهما اراز الغنية بدارنا الثانية قسمتها في دار
الحرب الثالثة بيع الامام لها ثم لا المدلا يشارك الجيش في الثمن اه قال في الشرع نبلاية وتقسيد بقوله
أي في دار الحرب أشارت إلى أنه لو فتح العسكر بلدا بدار الحرب واستظهره واعليه ثم لحقهم المدلل يشاركهم لانه
صار بلدا للاسلام فصارت الغنية محررة بدار الاسلام نص عليه في الاختيار اه قلبه وكذا في شرح السبزوادي
أن مثله لو وقع قتال أهل الحرب في دارنا فلا تملك للعدو (تنبيه) قال في البحر وأما المصنف أن المقاتل وغيره
سواء حق يستحق الجسدي الذي لم يقاتل لمرض أو غيره وأنه لا يميز واحد على آخر شيء حتى أمير العسكر وهذا
بلا خلاف كذا في الفتح وفي المحيط والمتطوع في الفروع وصاحب الدواوين سواء (قوله لاسوق) هو الخارج مع
العسكر للتجارة نهر (قوله أسلمة) عائد على الحربي والمردوا في الغنم العلف بأو زاد في الفتح التاجر الذي
دخل بآمان وحلق العسكر وقال (قوله ولومات بعدا أحدهما) أي بعد القسمة أو البيع بشا على ما قدمناه
عن الطحاوي من أن لا لاامام بيع الغنية (قوله أو بعد الاراز بدارنا) قال في الدر المنثور وينبغي أن يراد ببيع
وهو التفضيل فسيجيء أنه يورث عنه وإن كان مبادر بالحرب وان لم يثبت له الملك فيه وفيها يلغى أي مال يورث
ولا يملكه مورثه ولم يربح على ذلك هنا فنظر اه قلبه وفي التتارخانية عن المضمرات ومن مات في دار
الحرب من الغائبين بعد القسمة أو الاراز بدارنا أو بعد بيع الامام الغنائم في دارنا وفي دار الحرب بقسم الثمن
بينهم وبعد ما نقل لهم شيئا غير رضا أو بعد ما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه ومن مات قبل واحد
من هذين بعد اصابه الغنية لا يورث اه والظاهر أنه علق ما قبضه بالتفضيل تنقيح كلام الدر المنثور فنظر
(قوله لنا كدملكه) علقه لقوله أو بعد الاراز بدارنا فبورث نصيبه إذا مات في دارنا قبل القسمة لنا كد
الملك لانه لا ملك قبل القسمة وهذا لان الحق للمتا كدي يورث حتى الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف
كأنه مفعول وخيار الشرط فتح (قوله استحسانا) لعل وجهه تفسير النقض (قوله ومافي البحر من قياس الوقف)
أي غلة الوقف فانه قال أنهم سر حوايان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين ولم أر
ترجيحا لربني التفصيل فمن مات بعد خروج الغلة وأحراز الناطر لها قبل القسمة يورث نصيبه لنا كدخاله فيه
كالغنية بعد الاراز بدارنا وإن مات قبل الاراز في بلد الموتى لا يورث (قوله رده في النهر) حيث قال أقول في
الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط لاامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تسقط لانه في معنى الصلة
وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه وجزم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي وأنت خير بان
ما يأخذ القاضي ليس صلة كما هو ظاهر ولا أجرا لان مثل هذه العبادة لم يقل أحد يجوز الاستحسان
عليها بخلاف ما يأخذ الامام والمؤذن فانه لا ينسب عنهما فانه لا ينسب إلى الاجرة يورث ما يستحق إذا استحق

غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في بدا الناطور والنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناطور قبل الموت وهذا عرف
 ان القياس على الغنية غير صحيح وسيأتي لهذا من رديان في الوقف شاء الله تعالى اه أقول لم يف بما وعد
 من بيانه في الوقف وقوله ان ما يأخذ من القاضي ليس صلة تخالف في الهداية وغيره اقبل باب المرتد كما سأتى
 أم ما يأخذ من الامام ويحوي فيه معنى الصلة ومعنى الاجرة والظاهر ان ذلك منشا لخلافه في الحق في الدرر لكن
 ما جزم به في الفتنه ٣ يقتضى ترجيح جانب الاجرة وهو ظاهر لاسماعلى ما أتى به المتأخرون من جواز الاجرة
 على الاذان والامامة والتعليم وعن هذا مشى الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل على أن المدرس ونحوه من
 أصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما بشر ويسقط الباقي قال بخلاف الوقف على الاولاد
 والذرية فانه اذا مات مستحق منهم بعته في حقه وقت ظهور الغلة وان مات بعد ظهورها ولم يبدصلها صار
 ما يستحقه لورثته والاسقاط وتبعه في الاشياء ما أتى به في الفتاوى بالخيرة فيكون العمل عليه من التفصيل
 والفرق بين كون المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى أعلم ثم رأيت الشيخ اسمعيل في شرحه على الدرر
 نقل قبيل باب المرتد مثل ذلك عن المفتي آبي السعود وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت اعطاه
 السلطان فتلقى الايام قبل المباشرة بأيام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لانها من مبادئ أيام المباشرة
 كأيام التعطيل اه (تنبيه) ظهر من كلام الطرسوسى أن معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما بشر وان لم تظهر
 الغلة وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث عنه عتبه بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناطور على خلاف ما مر
 عن الحصر وينبى أن تكون الغلة بعد قبض الناطور لهما لم يستحقين وان لم تقسم حيث ظفوا ما تعلق فاسا على
 الغنية اذا قسمت على الرايات قبل أن تقسم على الرؤس فقد مر قريباً أنها تملك للشركة الخاصة بالحاصل أن غلة
 الوقف بعد ظهورها تورث لانه تا كدفها حق المسيحين وبعدا حرازها بعد الناطور صارت ملكا لهم وهي في يده
 أمانة لهم فضمها اذا استهلكها أو هلكت بعد امتناع عن قسمتها اذا طلبوا القسمة واذا كانت حنطة أو نحوها
 يصح شراء الناطور حصه أحدهم منها هذا ما ظهر في يؤيده ما سأتى في الحواله ان شاء الله تعالى عن البحر حيث
 جعل الحواله على الناطور من المستحق كالحواله على المودع والله سبحانه أعلم (قوله أى الفاتحين) أى بمن هزمهم
 أو رضع نبلالية و يأخذ الجندى ما يكفيه ومن معهم عبيده ونساءه وصبيانه الذين دخلوا معه بحر (قوله
 لا غير) يخرج التاجر والدخل لخدمة الجندى بأجر الا أن يكون قد خيرا الحنطة أو طبع الخلف فلا بأس به حينئذ
 لانه ملكه لا لاستهلاكه ولو فعلوا الاضمان عليهم بحر (قوله بعلف) ولا بأس بعلف دوابه السر اذا لم يوجد
 الشعر درمنق (قوله وطعام) أطلقه فشميل الهياكل لا وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشى وردون جلودها
 في الغنمة بحر (قوله ودغن) بالضم ما يدهنه به اما البقيع فهو مصدر الاول هنا ولولا تناسق المعطوفات
 خلافا للعين كما أفاده في البحر والمراد بالدهن ما يؤكل ليقول ان يلى ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز تناوله مثل
 الادوية والطب ودغن البنفسج وما أشبه ذلك اه ولا شك أنه لو تحقق بأحدهم مرض يجوز له ان يستعملها
 جاز كما تجب في الفقع وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد الوقاية الخ) قال في الدر المنقي أعلم انه ذكر في فقه
 القدر أن استعمال السلاح والكرع والفرس إنما يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه وانكسر سيفه أما اذا
 أراد أن يفرس سيفه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فصل أمم ولا ضمان عليه ان تقو أو ما غير السلاح
 ونحوه مما مر كالطعام فشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير
 الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة فيجوز لكل من العتي والفقر تناوله اه بلغصا وهكذا
 ذكر في الشرنبلالية ولا يخفى ترجيح الاستحسان ههنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعنى صاحب المتن وهو
 الحق كما جلت اه قال في النهروان احتاج الكل الى السلاح والياب قسمها حينئذ بخلاف السلى اذا احتج اليه
 ولو لخدمة لكونه من فضول الخواص اه وفسر الحاجة بالفقر قلت والظاهر أمم أعم اذلو كان غنا ولا يجد
 ما يشتره فهو كذلك (قوله فان نهى لم يبع) والحاصل منع الاتقاع بسلاح ودواب ودواب الحاجة وتخل
 الما كرم مطلقا انتهى الامام فالمنع مطلقا كتع استباحة الفرج مطلقا لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك

(وله سم) أى
 للعتان لا غير الاتقاع
 فيها) أى في دار الحرب
 (بعلف وطعام وحطب
 وسلاح ودغن بلا قسمة)
 أطلق الكل تبعا للذكر
 وقيد الوقاية بالسلاح
 بالحاجة وهو الحق
 وقيد الكل في الظهيرة
 بعدم نهى الامام عن
 أكله فان نهى لم يبع
 فينبى تقييد المتن به

م قوله الفتنه هكذا بخطه
 تعين مجمعة فنون والذى
 سبق بخطه البغية
 بمجموعة ففهم مجمعة
 فليصر اه معصمه

قبل الاحراز دارنا ولو أمته المأسورة بخلاف امر أمته المأسورة ومدمرته وأم ولده ان لم يطأهن الحرى كاسمي
فلحفظ قدر متيق لكن في الحرى ينبغي أن يقيد التهي عن المأكل والمشرب عما إذا لم تكن حاجة فان كانت
لا يعمل نهيه اه **(قوله)** ولا يبيع **(وتقول)** أى لا يتنفع بالكل بالبيع في دار الحرب قبل القسمة أصلاً احتج إليه
أولاً ولا التول لعدم الملك وأما أيج الانتفاع للحاجة والمباح له لا يملك البيع درمتي والمراعاة التول أن يبيح ذلك
الشيء عنده بحاله ماله ولذا قال أنه يستأى وإذا استعمل السلاح ونحوه ورده إلى الممنوع **(قوله)** درشته أى إذا
أجاز له الامام لانه يبيع الفضولى نهر **(قوله)** فان قسبت أى الغنية تصدق به أى لانه لا يملكه لا عن كسبه
فتعذر انصاله إلى مستحقه فتصدق به كالقسطه كافى الفتح **(قوله)** لو غير فقير فلو فقير ما يباح بحر **(قوله)**
ما لا يملكه أهل الحرب أى شيئاً غير مملوك لهم لكن يخص منه ما يشترط فيه العامة كمالى البصر لو خسر الحنلى
الحشيش في دار الحرب وأستق الماء وناعه طاب له منه **(قوله)** فهو مشترك أى بين القاتنين فلا يختص به الاخذ
بحر **(قوله)** أجازة أى وأخذ القاتن وردت الغنية وقسمه بين القاتنين بحر **(قوله)** والى صادق بصورتين أحدهما
لو كان المبيع قاتماً والثانية لو كان المبيع أنفع من القاتن وظاهر أنه فيما ينقسم البيع ويرد المبيع للغنيمة أه
إذا كان قاتماً والى أنفع لهم أجازة كفى الحر فتعفن جل قوله أو القاتن أنفع على معنى أوله يهلك والى أنفع
(قوله) وبعد المخرج منها أى من دار الحرب لا أى لا يتنفع شيئاً عما ذكر زال المبيع ولا يحققه قد تأكد
حتى يورث نصيبهم بحر زاد في الكثرة وغيره وما فضل رده أى والذي فضل في رده عما أخذه قبل الخروج من دار
الحرب رده لا أخذاً للغنية وبعد المخرج إلى دارنا زال الحاجة التي هي مناسطة للاحقة وهذا التعليق يقيد أنه
لو كان فقيراً كله بالضمان كفى المحيط هذا كله قبل القسمة أما بعده هاتان كان غنياً وكانت الغنيمة قاتمة
تصدق بهما ويقتبها لهما كذا وان كان فقيراً اتفق بهما نهر **(قوله)** ومن أسلم منهم أى في دار الحرب لان المستأمن
إذا أسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلى داره فجمع ما خلفه فهاهم الاولاد والصغار والمال في دارنا ليسان قاطع
للغنيمة وللتبعية بحر **(قوله)** قبل مسكه يقيد لانه لو أسلم بعده فهو عبد لانه أسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه بحر
ويقيد البحر وتبعية في النهر يقيد آخر وهو قوله ولم يخرج النساؤه كلام باق قريباً **(قوله)** فان كانوا أخذوا
أى قبل اسلامه **(قوله)** أو أودعهم معصوماً قيداً لوديعته لان كان غصباً في يد مسلم أودى فهو في معتد الامام
خلافهما بحر **(قوله)** سوى طفله كذا نقله في النهر عن الفتح مع أنه في الفتح قال بعده وما أودعهم مسلماً أو
ذمياً ليس فإ فقد نظر إلى صدر كلامه وهو لم ينظر إلى عجزه وسأني المسئلة في المستأمن متناحست قال وان
أسلمت غناه ناظر عليهم طفله حر مسلم ووديعته مع معصومه وغيره في ومن ثم قال الزى بلى هناك ان حكم
المستأمن واحد به ظهر أن تقيد البحر بقوله ولم يخرج النساؤه بحر **(قوله)** لا ولد الكبير لانه كافر حرى
ولاتبعية وكذا زوجته بحر ومقامه أن المراد بالكبير البالغ وان الصغير يتبعه ولو كان يعبر عن نفسه خلافاً
فيل أنه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان صغيراً لا يعبر عن نفسه كإقمتاه في الجنائز وسند كرمه أيضاً في فصل
استئمان الكفار فاعتبر ذلك فانه أخطأ فيه ثم **(قوله)** وجعلها لانه حر منها فارق زوجها والمسلم حمل الثلاث نعماً
لغيره بخلاف النقص لانه حر لا تعمد الجزئية عند ذلك بحر **(قوله)** وعقاره وكذا ما فوم من زرع لم يحصل لانه
في يد أهل الدار اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في يده الاحكام بحر **(قوله)** وعبد المقاتل لانه لما تدر على مولاه
خرج من يده وصار تبعاً لأهل داره بحر **(قوله)** قبل الاسلام أو بعده لانه لا انعقاد سبب الملك فيه لثنتين
والاسلام لا يبيع الرق السابق عليه ط **(قوله)** وقال لا أخذه أى هو لى أخذه خاصة وقدمنا قبل هذا الباب عن
شرح السير نسبه هذا القول لحمد **(قوله)** وفي الجنس أى في وجوب الجنس روايتان عن الامام وكذا عن محمد ك
قدمناه **(قوله)** استأمر نخدمه مشفره الخ هذين مسائل الفصل الآتى ووجهها غير ظاهر فان أحرار الغزى
للخدمة لاسيما لاخذهم على خروجهما لا الا اذا قاتل وزل العمل كفى شرح السير وقيل لو دخل دار الحرب فارماً
ثم دفع فرسه لرجل لمقاتل علم على أن سهم الفرس لصاحبه حازه لانه لم بشرط ذلك كان سهم فرسه ولو كان
ذلك قبل الشغل قسم الفرس بين أذنيه دار الحرب لان السبب وهو الانفصال فارساً قد انعقله ويكون
لصاحب الفرس عليه أجر مثل فرسه اه لمحمد فاقامل والله سبحانه أعلم

فلو باع ودرشته فان
قسمت تصدق به لو غير
فقير ومن وجد مالا
ملكه أهل الحرب
كصيد وعسل فهو مشترك
فتوقف بيعه على اجازة
الأمير فان هلك أو ألحق
أنفع أجازة والارثه
للغنية بحر (وبعد
الخروج منها لا) الا
برضاهم (ومن أسلم
منهم) قبل مسكه
(عصم نفسه وطفله
وكل ما معه) فان كانوا
أخذوا حرز نفسه فقط
(أو أودعهم معصوماً) ولو
ذمياً فلو عتد سرى في فيه
كلوا أسلم ثم خرج النساؤه
ظهر ناعلى الدار فالهنة
في سوى طفله لتبعية
(لاولاد الكبير وزوجته
وجعلها وعقاره وعبد
المقاتل) وأتمه المقاتلة
وجعلها لانه حره الام
(حرى دخل دارنا غير
أمان) فأخذه أحداً
(فهو) وما معه (في)
لكل المسلمين سواء
(أخذ قبل الاسلام أو
بعده) وقال لا أخذه
خاصة وفي الجنس
روايتان قتيبة وفيها
استأمره نخدمه مشفره
نقرأ بقرس المستأجر
وسلحه قسمه بينهما
الاذا شرط في العقد
أنه للمستأجر
مطلب بخلافه الأمير
حرام

*** (فصل في كيفية القسمة) *** لما فرغ من بيان الغنية شرع في بيان قسمتها وأفردها بفصل لكثرة شتمها وهي جعل النصب الشائع معناها قال في الملتقى وينبغي للإمام أن يعرض الحديث عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه وأن يكتب أسماءهم وأن يؤمر عليهم من كان بصيرا بأمر الحرب وتبديرها ولومن الموال وعلمهم لمعناه لأن مخالفة الأمير حرام إلا إذا اتفق إلا كثر أنه ضرر فينبع **٥١ (قوله)** للعتري الاستحقاق أي استحقاق الغنائم لاربعة أشخاص الغنية لأن خصمها يخرجها الإمام فله تعالى كما يحبى قال تعالى فان لله خمسة والرسول درهم متفق **(قوله)** وقت المجاورة رفع وقت على من خسر البتة **(قوله)** أي الانفصال من دارنا أي مجاورة الحرب وهو الحد الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب **(قوله)** فلو دخل دار الحرب فارسا هومن معه فارس ولو في سفينة كافى الشرب لئلا عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والمناهب للشي كالنشرة **(قوله)** فنفق كفرح ونصر نقد وفتى قاموس طوشمل ما لوقت فرس رجل وأخذ منه القبة كافي البحر ومثله ما لو أخذ العدو كافي شرح السير واحتجز به عما لو يعقب القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتي **(قوله)** استحق سهمين سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة أسهم سهم لفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وجهه أنه وحسنه على التنقل فومقناين الرابات ملقى وشرحه وإذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره جال رجال الصبي أو رجال روى عنهم البخاري كان الحد ثمان منساو بين والقول بأن الأول أصح فتحكم لا نقول به مع أن الجمع وإن كان أحدهما أقوى أولى من إبطال الآخر ونعامة في الفتح **(قوله)** ولا يسهم بغير فرس واحد وعند أبي يوسف يسهم بفرسين وما روى فيه يعمل على التنقل أيضا درمتني **(قوله)** حالف للقتال اعترض إن هذا يعني عن قوة صحيح كبير وفيه أنه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحه للقتال لحوازه كونه حروا ولا يجرى فلا يصلح للكر والفر وأده ط لكن مراد المعترض أن كلام المتن يعني عما زاده الشارح فالأولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال ثم كان الأولى تأخير عنه كما فعله في الشرب لئلا ينافيه **(تيسره) *** بشرط أن لا يكون مستتر كالأول سهم لفرس مستترا للقتال عليه إذا استأجر أحد الشربين حصصا آخر قبل الدخول درمتني واستعملته أنه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فينضم إلى المستأجر والمغضوب كما يأتي **(قوله)** لا لو مهر أفتب أي ما نال المكث في دار الحرب حتى يبلغ المهر وصار صالحا للكر وبقتال عليه لا يستحق سهم الفرسان بغير **(قوله)** وكان الفرق الخ هو لصاحب البحر ولا يظهر إذا كان المرض مبتلا فاده طقت وقد ذكر الفرق الإمام السرخسي وهو أن المرض كان صالحا للقتال عليه إلا أنه تعذر اعراض على شرف الزوال فإذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار صالحا في دار الحرب وبوضعه أن الصغيرة لا تنفع له على زوجها لأنها لا تصلح لخدمة الزوج بخلاف المربية لأنها كانت صالحة ولكن تعذر ذلك لما روى ابنه لخصا **(قوله)** قبل دخوله أي في الحد الفاصل بين دارنا ودار الحرب **(قوله)** ثم أخذه أي في المسائل المذكورة أي أخذه قبل القتال فله سهمان استحصا لانه التزم وفاة الفرس من حين خروجه من أهله وقاتل عليه فلا يخرج سهمه بعراض غصب ونحوه فيما بين ذلك أما لو قاتل عليه الغاصب حتى غنموا وخروا فله سهم الفارس إذا لفرق بين الفرس المغصوب والمملوك ولصاحب الفرس سهم راجل إلا إذا ما لو غنمنا ثم عدل أخذه فرسه فله سهمان سهم فارس والغاصب سهم راجل كما لو كان الغصب بعد دخول دار الحرب ونعامة في شرح السير **(قوله)** فله سهمان وتكون الواوزة أي جاوز الدرب مستأجرا أو مستعيرا وحضره أي حضره بالوقت وكذا الغاصب لكن يستحق من وجه مختلور فيصديق جوهرة وفي المنقول جمع الواوزة فالجواب أنه فارس فيما أصابه قبل الرجوع وراجل فيما أصابه بعده والراجل مطلقا أهدر منقني أي أنه جاوز الدرب راجلا باختياريه كالمجرى المعير بخلاف المغصوب منه **(قوله)** لا لو باعه أي اختاره فلو مكره فله سهم فارس كافي البحر وكالسع ما لو رهنه أو أحرره وأوجه بغير **(قوله)** ولو بعد تمام القتال تبع في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لو باعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعني صاحب الهداية الأصح أنه يسقط لانه ظهر أن قصده التجار ما هو غلط في النقل

*** (فصل في كيفية القسمة) ***

(المعتبر في الاستحقاق)
لهم فارس وراجل
(وقت المجاورة) أي
الانفصال من دارنا وعند
الشافي وقت القتال
فلو دخل دار الحرب
فارسا فنفق أي مات
(فرسه استحق سهمين
ومن دخل راجلا فشرى
فرسا استحق سهما ولا
يسهم لغير فرس واحد)
صحيح كبير (صالح
للقتال) فلو مر بضان
صحب قبل النية استحقه
استحصا لا لو مهر أفتب
تتارخانية وكان الفرق
حصول الأرهاب كبير
مرضى لا بالمهر ولو غصب
فرسه قبل دخوله أو
ركبه آخر أو شرى ودخل
راجلا ثم أخذه فله
سهمان لا لو باعه ولو
بعد تمام القتال فله
يسقط في الأصح لانه
ظهر أن قصده التجارة
فتح وأقره المصنف
لكن نقل في الشرب لئلا
ما يخالفه في القسمة
لو باعه في وقت القتال
فراجل على الأصح
ولو بعد تمام القتال
فارس بالاتفاق انتهى

فتنبه وتفظهذه
 القود خوف الخطا
 في الافناء والقضاء (ولا
 يسهم (لعد وصي
 وامرأة وذى) ويجنون
 ومعنوه ومكاتب (ورضع
 لهم) قبل اخراج الحس
 عندنا (اذا بشروا القتال
 أو كانت المرأة تقسم
 بمصالح المرضى) أو
 تداوى الجرحى (أودل
 الذى على الطريق)
 ومفاده مجواز الاستعانة
 بالكافر عند الحاجة
 وقد استعان عليه
 الصلاة والسلام باليهود
 على اليهود ورضخ لهم
 (ولا يبلغ به السهم الا
 فى الذى اذا دل) فتراد
 على السهم لانه
 كالأجرة (والبراذين)
 خيل الجهم (والعناق)
 بكسر العين جمع عتيق
 كرام خيل العرب
 والهجين الذى أبوه
 عربى وأمه عجمية
 والمعرف عكسه قاموس
 (سواء لا) يسهم
 (لراحلة والبغل)
 مطلب فى الاستعانة
 بمشرك

عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو بانه بعد الفراغ من القتال ليسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باع
 القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الأصح أنه يسقط لانه ظهر أن قصد التجارة اه ومثله فى النسب
 والجوهره وعبارة القسوتان موافقة فلا معنى للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر أنه سقط من نص
 المصنف ما بين لفظي القتال فحصل الاختلال فاستردك الشارح عليه فى محله ثم كان الأولى حراجمه عبارة
 الفتح فافهم (قوله) وتفظهذه القود أى المذ كورة فى قوله ولا يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح للقتال
 كاهو صريح بعبارة فى شرحه على المتن وأصل ذلك المصنف فانه بعد أن قيد المتن بقوله صالح للقتال قال ان
 صاحب الكثر وغيره من أصحاب المتون أهل بما ذكر لمن القيد وان العجب من أصحاب المتون فانهم يتركون
 فى تنوهم قيد الأيديها وهى موضوعه لنقل المذهب فظن من يقف على مسائله الاطلاق فيصيرى الحكم على
 الطلاق وهو مفيد فيردب الخطأ فى كثير من الأحكام فى الافناء والقضاء هافهم (قوله) وذى) ولو لم أر بغير
 المرافق قبل الصفة والخروج الى دار الاسلام يسهم له كما فى شرح السير والظاهر ان العبد اذا اعتق كذلك
 (قوله) ورضخ لهم) أى يعطون قليلا من كثير فان الرضيعة هى الاعطاة كذلك والكثير السهم والرضخ لا يبلغ
 السهم فتح (قوله) عندنا وفى قول الشافعى ورواية عن أحداهم من أر بعة الاخاس فتح (قوله) اذا بشروا القتال
 شمل المرأة فانها يرضخ لها اذا قاتلت أيضا وأطلق مباشرة القتال فى العبد فمثل ما اذا قاتل بآذن سيده أو يديه
 كفى الفتح وبه صرح فى شرح السير الكبير وقال القياس أنه اذا قاتل بآذن المولى لا يرضخ له كسما من قاتل
 بآذن الامام والاستحسان أنه يرضخ له لانه غير مجبور عما يتبعه من منفعة وهو تطير القياس والاستحسان
 فى العبد المحصور اذا جرف نفسه وسلم من العمل اه ملخصا به ظهر أن قوله فى الوالوجة ان العبد اذا كان مع
 مولاه يقاتل بآذنه يرضخ له غير محدود فالأفهمه فى الجرم أر من به عليه فتنه وظهر به أيضا أن قوله
 فى العقوبة ينبغى أن يسهم للعبد المأذون بحث مخالف للمنفقوله (تنبيه) • اقتصر المصنف على المذ كورين
 لان الأجير لا يسهم له ولا يرضخ لعدم اجتماع الاجر والصيد من الغنمة الا اذا قاتل فانه يسهم له بحراى يخالف
 للمذ كورين فافهم اذا قاتلوا يرضخ ولا يسهم لهم (قوله) أو تداوى الجرحى) هذا اذا دخل فيما قبله مع أنه يوه
 التخصيص بهذا النوع فالأولى أن يقول بلسه أو تطبخ أو تختبر للقرأة كما فى شرح السير ومثل ذلك السق ومثاله
 السهام كفى الفتح والحاصل أن المراد حصول منفعة منها للقرأة احتراز عما اذا خرجت للخدمة وز جهاملا
 (قوله) عند الحاجة) أما بدونها فلا لأنه لا يؤمن غدره (قوله) وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر فى الفتح
 أن فى سنده ضعفا وان جماعة قالوا لا يجوز لحديث مسلم أنه عليه الصلاة والسلام خرج الى بدر فلقه رجل مشرك
 فقال ارجع فلن أستعين بمشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال الشافعى رده عليه الصلاة والسلام المشرك
 والمشركين كان فى غزوه يدرئهم أنه عليه الصلاة والسلام استعان فى غزوه وخير بهود من بنى قينقاع وفى غزوة
 حنين يصفون ابن أمية وهو مشرك الردان كان لاجل أنه كان يجوز ابن الاستعانة وعدمها فلا يخالف بين
 الحديثين وان كان لاجل أنه مشرك فقد نسخ ما بعدهم (قوله) فتراد على السهم) أى اذا كان فى دلالة منفعة
 عظيمة للسلمين فريضه على قدم ما يرى الامام ولو كثر من سهام الفرسان شرح السير (قوله) لانه كالأجرة أشار
 الى أن ذوقه بنى ما اذا قاتل الذى حيث لا يبلغ فى الرضخ له السهم وما اذا دل حيث تصح الزكاة وهوان ما يدفعه
 فى هذه الحالة ليس ويغفل فافهم مقام الاجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ به السهم لانه عمل على الجهاد ولا
 سوى على عمله من يؤجر عليه ومن لا يشل منه فافهم فى الفتح (تنبيه) قال فى الحواشى العقوبة لا يوه
 التخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذى لان العبد أيضا اذا دل يعطى له أجر الدلالة بالغاما يبلغ لأن فتح ارادة
 التخصيص فليست أملا (قوله) سواء) أى فى القسم فلا يفضل أحدها على الآخر فتح وهو جرح عن قول المصنف
 والبراذين والعناق وعلى حل الشارح خبره لستنا محذوف أى هذه الاربع سواء لانه قد ركب كل واحد منها على
 انفراد مخبر فلا يصلح أن يكون خبرا عنها جميعا ولا ينجح أن ما زاده الشارح من الهجين ووزن عمن والمعرف
 بوزن محسن يفهم حكمه بالأولى لأنه فوق البراذين (قوله) لا يسهم لراحلة) هى المركوب من الأبل ذكرنا

أرأيتي والتأهيم الواحدة أو النقل من الوصفية إلى الاحبة والجل يختص بالذكر ط **(قوله لعدم الارهاب)** أى تخوف العدو اذ لا يصلح الذكر والفر **(قوله والخمس الباقي)** أى الباقي بعد أربعة أخماس الغنائم **(قوله عندنا)** وأما عند الشافعي فيقسم أحاساسهم لذوى القربى وسهم للتي تحفظه في الامام وبصرفه إلى مصالح المسلمين والباقي للثلاثة لا يتوزع **(قوله ليدى)** أى بشرط فقره وإنه قد دفع قوتهم أن اليتيم لا يستحق من الغنمة شيئاً لأن استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ أي منصور لما كان فقراً وذوى القربى يستحقون الفقر فلا تأخذ في ذكرهم في القرآن أجاب بان أفهام بعض الناس قد تضي إلى أن الفقير منهم لا يستحق لأنه من قبيل الصدقة ولا تحمل لهم بحر **(قوله والمسكين)** المراد منه ما يشبه الفقير **(قوله)** وجاز صرفه إلخ علة في البدائع بأن ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا لاجباب الصرف إلى كل صنف منهم شيأ بل لتعيين المصروف حتى لا يجوز الصرف إلى غير هؤلاء اهـ **(قوله)** وقد حقه في شرح الملتقى ونصه والخمس الباقي من المغنم كالمعدن والركاز يكون مصرفها للثاني المحتاجين والمساكين وابن السبيل فيقسم عندنا أثلاثاً هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنها إلى غيرهم بقصر فكلهم أو بعضهم فيب استحقاقهم احتاج بنهم أو مسكة أو كونه ابن السبيل فلا يجوز الصرف عنهم ولا فقيرهم كما في الشربلية والقهستاني قلت ونقلت في ما عرفت على التنوير عن النسبة أنه لو صرف للغنائم لحاجتهم جاز اهـ وله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فتنبه اهـ اقول لا معنى للرجح بعد تصريح المسألة بقوله لحاجتهم اهـ **(قوله)** من بني هاشم) بيان لذوى القربى في بقية قصور لأن المراد منهم هنا بنو هاشم وبنيو المطالب لأنه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وزل بنى نوفل وبني عبد شمس مع أن قرابتهم واحدة لأن عبد مناف الجد الثالث للتي صلى الله عليه وسلم له أولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب ابن هاشم **(قوله)** أى من الاصناف الثلاثة وكذا الضمير في علمهم راجع إليهم والضمير الثاني في عنى عن الاول ولكن زاد مع ما فهم من الركاز فلفظ أن ذوى القربى إذا كانوا من الاصناف الثلاثة بقصد من على من كان منهم ممن ليس من ذوى القربى فيتم ذوى القربى مقدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور والواضح أن يقال خمس الغنمة والمعدن للصالح وذوى القربى منه أولى **(قوله لجواز إلخ)** علة لقوله وقدم أى لأن غزوى القربى يحمل له أخذ الصدقة دفع حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم ضرر بغيرهم **(قوله)** ولا حق لاغنيائهم عندنا وعند الشافعي يستوى فيه فقيرهم وغنهم ويقسم بينهم لذكر ثلاثين لأنه لم يعرف في الآية بين الفقير والغنى ولأن الخلفاء الراشدين قسموه كما قلنا بعضهم من الصحابة فكانوا جماعة والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعظم النصرة لا للفقر لقوله صلى الله عليه وسلم إنهم يرأوا مني هكذا في الجاهلية والاسلام وسئل بن أصابعه حين أعطى بني هاشم والمطلب لانهم قاموا معه حين أرادت قريش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش ولو كان لأجل القرابة لما خضعهم لان عبد شمس ونوفل أخوان لهاشم لابس وأمه والمطلب كان أمه لابس ٣ فكان أقرب والمراد النصرة كونهم معاً نأسونه بالكلام والمصاحبة بالمقاتلة ولما كان تسائهم فيه نصب شمس سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهي النصرة فاستحقاقه بالفقر زلعي لمنصاه حاصله أنه كاسقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته أيضاً فقد علة استحقاقهم حتى قال الطحاوي لا يستحق فقيرهم أيضاً لكن الاول وهو قول الكرخي أظهر وقد حقق في الفتح قسم الخلفاء الراشدين أثلاثاً كما قلنا لأخاسا كما قال الشافعي فراجع هـ **(تنبيه)** وفي الشربلية عن البدائع تعطى القرابة كغايهم اهـ وفيها عن الجوهرة أنه يقسم بينهم لذكر كالأبدين قلت واعترضه في الدر المنثور بانهم ذكروا هذا عن الشافعي لا عندنا قلت على أنه تنافيه ما في البدائع **(قوله)** وناقلة المعنى حيث قال وفي الحاروي القدسي وعن أبي يوسف الخمس بصرف إلى ذوى القربى والثاني والمساكين وابن السبيل ونهناخذ اهـ وهذا يقتضى إجابته عليه من غير ما يعنى صاحب البصر أن الفتوى على الصرف إلى الأقرباء لاغنياء فليحفظ اهـ **(قوله)** نظريه في الثمر حيث قال وأقول فيه نظر بل هو ترجيح لا عطاءهم ونغاية الامر أنه سكت عن اشتراط

مطلب في قسمة الخمس

والجار لعدم الارهاب

والخمس الباقي بقسم

أثلاثاً عندنا (اليتيم)

والمسكين وابن السبيل

وجاز صرفه لصنف

واحد قطع وفي الشربلية

صرفه للغنائم لحاجتهم

شرح الملتقى (وقد قدم

فقرادوى القسري)

من بني هاشم (منهم)

أى من الاصناف الثلاثة

(عليهم) لجواز الصدقات

لغيرهم لانهم (ولاحق

لاغنيائهم) عندنا

وناقلة المصنف عن البصر

من أن ما في الحاروي

يقيد ترجيح الصرف

لاغنيائهم نظريه في الثمر

٣ قوله فكان أقرب

هكذا يحظه ولعل الصواب

فكان أى عبد شمس

ونوفل تأمل اهـ محضه

الفرق فهم العاربه اه وانت اذا تأملت كلام الحاروي رأيت شاهد الماشي الصرور هذه عبارته وأما المجلس فقسم
ثلاثة أسهم سهم التباي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقرا وذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يرفع
لاغتنائهم شي وعن أبي يوسف أن الخس يصرّف إلى ذوي القربى والتباي والمساكين وابن السبيل وبه أخذ
اه أدلو كان كما قاله في التهر لكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها فتدبر اه ح قلت لكن أنت خير من هذه
رواية عن أبي يوسف وهي خلاف المشهور عنه والمتون والنسب روح أيضا على خلافها فلو اجابنا بغير المذهب
في هذه المسئلة التي اعتق الشراح وغيرهم بتأييد أدلته والجواب عما يتأفقه فهذا أقوى ترجيح ولا يعارضه
ترجيح الحاروي ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل التالبي رحمه الله على نحو ما قلته في شرحه على الدرر والغرر **(قوله)**
وذكره تعالى أي قوله تعالى فان الله حجه **(قوله)** لانه حكم على عسحق وهو الرسالة عبارة التهر وهو الرسول
فيكون مبدأ الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أي كالأقبل اذا لقيت عالما فأكرمه واذالقيت
فاسقافاهنه فله علق فيه الأمر بالاكرام والاهانة على مستحق وهو عالم وفاسق فيسل على أن ما شئت منه ذلك
الوصف أعني العلم والفسق علة الحكم أي أكرمه لانه له وحده يظهر ما في عبارة الشارح ثم إن هذا
أعني ما لعل من أن قوله تعالى ولذي القربى ليس علة القرابة عندنا بل التصرة لأن يقال مرادهم أي كون
العله مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مقيدة بالتصرة على الوجه المار فتدبر * **(تنبيه)** * قد نعلم أن الشافعي
رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم يخلفه فيه الإمام بعده أي بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان يسقطه
لامامته وعندنا راسلته ولا رسول بعده أي لا وصف بعده أحد بهذا الوصف فلذا سقط عونه بخلاف الامامة
والقيام بأمر الامامة وبهذا التقرير اندفع ما أورده المقدسي على قولهم ولا رسول بعده من أنهم إن أرادوا أن
رسالته مقصورة على حياته فمضوع اذ قد صرح في مشة المفتي بان رسالة الرسول لا تنطلي بموته ثم قال ويمكن أن
يقال انها باقية حكما بعد موته و كان استحقاقه بحقيقة الرسالة لا بالقيام بأمر الامامة ولا يخفى ما في كلامه من
إيهام انقطاع حقيقة بعده صلى الله عليه وسلم فقد أودى الدوام التي أنه خلاف الأجماع قلت وأما ما نسب إلى
الامام الأشعري أمام أهل السنة والجماعة من أنكار نبوته بعد الموت فهو افتراء ومهتان والمصرح في كتبه
وكتب أصحابه خلاف ما نسب اليه بعض أعدائه لأن الانبياء عليهم الصلاة والسلام أحياء في قبورهم وقد أقام
الشكر على اقتراء ذلك الامام العارف أو القاسم القشيري في كتابه شكايبة السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام
ابن السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام الأشعري **(قوله)** كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة
نهر أي كما سقط الصفي بموته صلى الله عليه وسلم **(قوله)** يصطفيه لنفسه) أي قبل قسمة الغنيمة واخراج الخس من
كما اصطفى ذا الفقار وهو يوسف منه بن الجراح حين قتل على رضى الله تعالى عنه وكما اصطفى صفية بنت يحيى بن
أخطب من غنيمة خيبر رواه أبو داود في سننه وأما حكم فتح وفي الشريعة لالة قال في طلبه الطلبة وكان النبي صلى
الله عليه وسلم لا يستأثر بالصفي زيادة على سهمه **(قوله)** ومن دخل دارهم باذن الامام ولو واحد من أهل
المنة ما عن الشكلى **(قوله)** أو منعة في المصاح هو في منعة بفتح التنون أي في عز قومه فلا يقدر عليه من يره
قال الزبيدي وهي مصدر مثل الانفة والعظمة أو جمع مانع وهم العشرة والجماعة وقد تسكن في الشعر لا غير
خلاف ما أجاز مطلقا **(قوله)** (خس) أي يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لأن على الامام أن يضرعهم
حيث أذن لهم كما أن عليه أن ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذا دخلوا غير اذنه يحاسبون توهين المسلمين والذين لم
يكونوا مع نصرته الامام متلصحين فكان لا يؤخذ منهم غنيمة **(قوله)** ما أخذوا) بضم الجيم مراعاة لغوي من كما
روى لفظه في قوله فاعاد **(قوله)** والا) أي وإن لم يدخلوا باذن الامام ولم يكونوا ذوي منعة بان دخلوا بلائنه
وهم ثلاثة فاقول كما أقام في الفتح قال وعن أبي يوسف أنه قد ر الجماعة التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بغيره
(قوله) لانه اختلاس) من خلس الشيء خلسا من باب ضرب اختطه بسرعة على غفلة تصباح **(قوله)** وفي السنة
الح) فله بغير المنعة **(قوله)** والا) لان الخس في الثاني واجب بقول الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه في
الاول ولذا دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوا وبغيره عن المحيط وحاصله أنهم اذن لهم بغير منعة لا يجب الخس الاذنه

(وذكره تعالى)
التبلي) باسمه في ابتداء
الكلام اذ الكل شيء
(وسهم عليه الصلاة
والسلام سقط بموته)
لانه حكم على عسحق
وهو الرسالة (كالصفي)
الذي كان عليه الصلاة
والسلام يصطفيه لنفسه
(ومن دخل دارهم
باذن الامام) أو منعة
أي قوة (فأجاز خمس)
ما أخذوا لانه غنيمة
(والالا) لانه اختلاس
وفي المشية لو دخل أربعة
خمس ولو ثلاثة لا * قال
الامام ما أصبتم لأخيه
فلو لهم منعة لم يجز والا جاز
مطلب في أن رسالته
صلى الله عليه وسلم باقية
بعد موته

أذن لم يكون قد وجب بسبب قوله أنه أن يظله بخلاف ما إذا كانت لهم منعة فإنه يحب وإن لم يأن لهم فلم يحب بقوله فليس له الباطل وفي الثمر عن التارخانية لو كان بعضهم يأنه وبعضهم بلائذته ولا منعة لهم والحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد وإن كان لهم منعة يجب المحس اه **(قوله)** وينب للامام وكذا لأمر السرية إلا إذا نهاه الامام فليس له ذلك الأرض العسكر فيجوز من الأربعة الانجاس بحر **(قوله)** أن ينقل التنفيل اعطاه الامام الفارس فوق بيته وهو من النقل ومنه النافله للرائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال نغله تنفيل ونغله بالخصيف نغلا لغتان فصيحتان فتح **(قوله)** وقت القتال قبله القدرى ولا بد منه لانه بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا في دار الحرب يملكه كذلك في السراج وقد يؤيد هذا القول أن قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا فلاه سلمه انما كان بعد الفراغ من حنين ولم أروا زه قبل المقاتلة ثم قلت وفيه نظر لان المنقول أن ذلك كان عند الهزيمة فصار المسلمون على الرجوع الى القتال وفي القهستاني أن في قوله وقت القتال إشارة الى أنه يجوز التنفيل قبله بالاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد العزيمة لانه استقر فيه حق الثغنين اه وفيه التصريح بجواز قبله وعزاه الى الخطأ وقوله لكن بعد العزيمة الظاهر أنه مبني على الضل المار عن السراج ويؤيده قول المتن وينقل بعد الاراضين من الجنس فقط فان مفهومه أنه قبل الاراضين لا يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح بخلافه في المنع عن الفخوة لا خلاف أن التنفيل قبل الاصابة واحراز الغنيمه وقبل أن تضع الحرب أوزارها جاز وبوم الهزيمة يوم الفتح لا يجوز لان الفقهية تصر على القتال ولا حاجة اليه اذا هزم العدو وما بعد الاراضين فلا يجوز لان الجنس اذا كان مجتمعا اه ملخصا وفي متن المتن ومتن المختار ولا امام أن ينقل قبل احراز الغنيمه وقبل أن تضع الحرب أوزارها فقوله وقبل أن تضع الحرب أوزارها فائدة تدفع زعم الجواز بعد انتهاء الحرب لان قولهم قبل احراز الغنيمه يشمل ما بعد الاصابة أي اصابة العسكر الغنيمه بالهزيمة وانتهاء الحرب مع أنه غير مريد ان يكتفي بغير هذه الجملة وفي الفتح التنفيل انما يجوز عندنا قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في السراج مع أن صاحب السراج لم يقول عليه في مختصره والجوهرة حيث قال عن المجندي التنفيل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال أو بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لا انما جاز لاجل الضرر يص على القتال وبعد الفراغ منه لا يجوز اه قلت وكل ما ورد من التنفيل بعد القتال فهو محمول عندنا على أنه من الجنس كما سطره السرخسي **(قوله)** وقولهم أن تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على جوازه عندنا كما سطره الشارح في الدر المنثور فراجع **(قوله)** ونحوه ايضا أي ترغيبا في القتال **(قوله)** سماء قتيل لقر به منه أي من القتل فيه مجاز الاول مثل أعصر خرا لكن قال الزركشي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس بالفعل لاجل التعلق فان حقيقة الضارب والضروب لا تتقدم على الضرب ولا تخرجه فهما مع في زمن واحد ومن هذا ظهر أن قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتلا فلاه سلمه أن قتلا حقيقة وأن ما ذكره من أنه سمي قتلا باعتبار مشارفته للقتل لا تحقيق فيه اه وصريح القرافي في شرح التنقيح بأن المشتق انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا فيه في الماضي اذا كان محكوما به أما اذا كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا معي سواء كان معي الحال أو الاستقبال أو الماضي اجابا وحينئذ فلا مجاز أو السعدي عن الجوى وقوله اذا كان محكوما به كقولك ز يد فانه حكمه على زيد بخلاف حال القائم فانه جعل متعلقا بالحكم المعني في الاول لانه من أن يكون متصفا بالقيام حال التعلق حتى يصح الحكم عليه بالصفة والا كان مجازا بخلاف الثاني فان قولك جاء القائم غدا حكم المعني على ذات القائم غدا أي على من سمي قائما غدا أي حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتلا أي شخصا سمي قتلا عند تحقق القتل فيه فافهم **(قوله)** أو يقول من أخذ شيئا فهو له هذا الفرع منقول في حوائش الهدية ولا يكمل فيه الا لم يستند كرم مع جوابه عند قول الشارح جاز التنفيل بالكل **(قوله)** وقد يكون يدفع مال كان يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم أرو **(قوله)** ورغيب مال الظاهر أنه بهيمة تمدودة ولا منافاة على معنى في أي ترغيب في المال لمثل ان قتل قتلا فقلت أنهم جرمهم لكن بشرط ان

(وينب للامام أن ينقل

وقت القتال حاشا)

ونحوه ايضا فقول

من قتل قتلا فلاه سلمه

سماء قتيل لقر به

منه أو يقول من أخذ

شيئا فهو له وقد يكون

يدفع مال وترغيب مال

مطلب التنفيل

مطلب الاقتباس من

القرآن جاز عندنا

مطلب قولهم اسم

الفاعل حقيقة في الحال

فالتعريض نفسه
واجب الامره واختيار
الادعي للقصد مندوب
ولا يخالفه تعبير القديري
بلا بأس لانه ليس
مطرذا لما تركه أولى
بل يستعمل في المندوب
أيضا قاله المصنف وإذا
عسر في المبسوط
بالاستجبال ويستحق
الامام لو قاتل من قتل
قتيله فلا نسبه اذا قتل
هنا (استحسانا
بخلاف) ما لو قال
منكم أوفال (من قتله
أنا فلي سلبه) فلا يستحقه
الا اناعيم بعده ظهيرة
ويستحقه مستحق سهم
أو وضع قم الذي وغيره
(وإذا) أي التفتل (انما)
يكون في مباح القتل
فلا يستحقه بقتل امرأة
ويجنون ونحوهما من
لم يقابل وجماع القتال
مقالة الامام ليس بشرط
في استحقاقه ما نقله
انليس في الوسم اسماع
الكل ويسم كل قتال في
ثلث السنة ما لم يرجعوا
وان مات الواقي وعزل
ما لم ينعه الثاني نهر وكذا
يم كل قتل لانه نكرة
في سياق الشرط وهو
من بخلاف ان قتل

لا يصرح بالاجر كاستد كرهه (قوله) فالتعريض الخ جواب عما ورد على قوله ونسب الامام الخ وحاصله ان
التعريض الواجب قد يكون بالترغيب أو بالثبوت أو بالتفصيل فهو واجب بخبرنا كان التفتل أدى
الحصول الى المقصود يكون هو الا في قصار المندوب اختيار اسقاط الواجب له في نفسه بل هو واجب بخبر
فخرج لمخاضا وقد رد لقول العناية ان الامر في الآية مبصر وف عن الوجوب فخر بنه (قوله) ولا يخالفه أي لا
يخالف بقول المصنف ونسب (قوله) بل يستعمل في المندوب يظهر ان محلها في موضع يتوهم فيه البأس أي
الشدة كما هنا فان فيه تخصيص الفارس بز يات مع قطع الخس بل استعمل نظيره في القرآن في الواجب كما في قوله
تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما فتي الجناح لما كانوا يعقدونه من حرمة السبي بين الصفا والمروة (قوله)
قاله المصنف) أي تعال الفهم وغيره (قوله) وإذا أي لكونه مندوبا بخلاف الاولى (قوله) استحسانا والقياس
عدمه لان غيره يستحق به الجاه وهو لا على المحل بنفسه كالقاضي على القضاة لنفسه وجه الاستحسان
انه اوجب الفل للقيس وهو واحد منهم (قوله) فلا يستحقه لانه في الاول خصهم بقوله منكم فلا يتناول الكلام
وفي الثانية هو منهم بخصه نفسه (قوله) الا اذا علم بعده أي اذا قال ان قتل قتيلا في سلبه ولم يقتل احدا
حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فلي سلبه فقتل الامير قتيلا يستحقه لان التفتل ما راعا باعتبار كلامه ولا فرق بين
كونه بكلامين أو بكلام واحد لان الاول لم يصح التهمة بالتخصيص وقد زالت بالثاني وأدله السرخسي وحاصله
ان التخصيص حصل بمجموع الكلامين لا بالثاني فقط فافهم (قوله) ويستحقه أي السلب (قوله) وغيره كالتاجر
والمرأة والعبد بحر (قوله) أي التفتل أي تفتل الامام بقوله من قتل قتيلا انما يكون في مباح القتل أي وان
كان لفظ قتيلا نكرة لكنه مقيد ببيع يباح قتله فدخل فيه أحرارهم وتاجرهم وعبدتهم مولاهم ودمرهم وندوا
لحقهم ومريضهم ومجروحهم وان لم يستطع القتال وشيخ فانه رأى أي أرحى نسله لان قتلهم مباح نعم لو قتل مسلما
كان يقابل في صفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان مباح الدم لكن سلبه ليس بغيره كاهل البغي الا اذا كان سلبه
للسركن أعاروا ما سرخسي وما ذكر في الدر المنثور عن البرجندي عن الطهيري عن أنه يستحق السلب بقتل
من لم يقابل استحسانا لم أر في الظهيرة بل الذي فيها عدم الاستحقاق كما عدا اليها القسستاني فافهم (قوله) من لم
يقابل حتى لو قاتل الصبي فله سلبه لانه مباح الدم وكذا المرأة كما في شرح السير (قوله) ومن كل قتال في ثلث السنة
الاولى السفرة كما عر في البحر والنهر وفي شرح السير لوفيل في دار الحرب قبل القتال يفي حكمه الى ان يخرجوا
من دار الحرب حتى لو رأى مسلما مشركا نكح قتله فله سلبه كما لو قتله في الصف أو بعد الهزيمة أو ما لو قتل بعد ما
اصطفوا للقتال فهو على ذلك القتال حتى يقتل ولو بقي أبا ما (قوله) وان مات الوالي وعزل في شرح السير لو
جامع المبدأ مير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولا يتبع العزل أما لو لم يقدم أمير بل مات
أميرهم فأمر واعلهم غيره لم يطل حكم تفتل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا بطله الثاني أو كان الخليفة قال لهم
ان مات أميركم فأمر بقتل فلان فيبطل تفتل الاول لان الثاني نائب الخليفة يتقلده من جهته فكان قتله ابتداء
فينقطع حكم رأى الاول برأى فوقه اه لمخاضا وحاصله بطلانه بالعزل وكذا ما لو مات اذا نصب غيره بعد من جهته
الخليفة لان جهتهم وهو خلاف ما في الشرح تعال البحر والنهر (قوله) لانه نكرة في سياق الشرط) فيه أن النكرة في
سياق الشرط انما تقع في العين الميث لان الحلف على نفيه دون المنى كان لم اكبر رجلا لانه على الايات كانه قال
لا تكبر رجلا فيا في التعريض قلت ذكر في التعريض أيضا انه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعتل نفس وغرة
خبرين جرادوا كرم كل رجل اه وهنا كذلك كما يأتي تالوه فافهم (قوله) بخلاف ان قتل قتيلا أي قتل
المخاطب قتيلا بمقتل الامام لا بل له سلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقاقه بشرط
يتكرر فلا ينتهي بقتل الاول وجه الاستحسان أنه في الاول للمربعين انسابا بعينه فتدريج الكلام منه عاما لا
تري أنه يتناول جميع المخاطبين فكأنهم جماعتهم ثم جماعة المقتولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من
تجريحهم بالمبالغة في التكاية في الشرطين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتال العشرة مثلا عشرة من المسلمين
أو واحدا منهم وأما الثاني فالمقصود فيه معرفة قتله ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في المقتولين

اه ملخصا من شرح السير الكبير وقد خطر لي هذا الفرق قبل رؤيته والله تعالى الحمد وحاصله يرجع الى ان
 العموم في أحدهما استغنيم من قرينة المقام كأنه ناعليه أنصافا فهم **(قوله)** ولو قال ان قتلت ذلك الفارس الخ
 أقول هذا إذا صرح بكونه أجرا والافه وتفضل لما في السير الكبير ليس خشي ولو قال الامير لمصرح بكونه
 قتلت ذلك الفارس من المشركين فقلت على أجر ما تدينار فقتله لم يكن له أجر لانه لم يصرح بالاجر لا يمكن حمل
 كلامه على التنفيل والاستحجار على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك الذي فكذلك عندهما وعند محمد حازا واصل
 جواز الاستحجار على القتل عنده لا عندهما لانه اذا هاق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتلي فقال من قطع
 رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم أو ذمي استحقه لان ذلك ليس من عمل الجهاد ولو اراد قتل الاسرى
 واستاجر عليه مسلما أو ذميا فهو وعلى الخلاف اه ملخصا وهذا صريح بانه لو لم يصرح بالاستحجار يكون تنفيل
 وشبهه فروع كثيرة في السير الكبير أيضا منها من جاء بالف درهم فله ألفان بخلافه لو لم يكن له غيرها
 بخلاف من جاء بالسيف فله وخمسائة درهم فله يعطى ذلك لان المقصود هنا تكابة العدو وفيما فله لا المقصود الا
 المال ولو قال من قتل المثلث فله عشرة آلاف دينار صحيح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفا القتال من جاء
 رأس فله مائة دينار فهو على رأس الرجل دون السبي لان المقصود في هذه الحالة التصريض على القتال اه
 في هذه الفروع ذكر مال معلوم وقد جعل تنفيل لا اماره لعدم التصريح بها فقد ظهر ان ما ذكره الشارح
 تعالى عن المنية وكذا ما نقله ح عن قاضيان ليس على الملاحه وأما القول بان الاستحجار على الطاعات
 جائز عند المتأخرين ففيه أنهم أجازوه في مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد هنا ولا يصح حمل كلامهم
 على كل عبادة كأنه ناعليه سابقا فهم **(قوله)** ولو نفل السرية الخ من فروع قوله وسماح القتال الخ **(قوله)**
 هي قطع من الجيش الخ قد علمت ما فيه قبل هذا الباب **(قوله)** الربع أي ربع الغنمة أي بان جعل لهم ربعها
 باخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهامهم **(قوله)** فلهم النفل أي السرية والاولى أن يقول فلهما ثلاثونهم
 عود الضمير على العسكر **(قوله)** استحسنوا أو القاس أنه لا نفل لهم لان المقصود التصريض ولا يحصل اذ لم يسعه
 أحدهم وتكلم الامر بذلك في عسكره ككلمه لئلا يرمي عليه وجه الاستحسان أن ما يتكلم به في عسكره يشو
 عادة وأن عادة المولى التكلم بين خواصهم وتعمامة في شرح السير **(قوله)** حازا التنفيل بالنكاح بان يقول
 السرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم **(قوله)** أو بقدر منه بان يقول ما أصبتم فلكم ثلثه سوية بينكم بعد الجلس
 أو يقول قبل الجلس أي لكم ثلثه بعد اخراج الجلس أو قبل اخرجه أي ثلث الأربعة الانجاس أو ثلث الكل **(قوله)**
 والفرق في الدرر أي الفرق بين جواز التنفيل المذكور للسرية وعدم جوازها للعسكر لكن لم يذكر في الدرر
 في الفرق الا التنفيل بالكل لانه يعلم منه الفرق في التنفيل بقدر منه وعبارة الدرر هكذا في النهاية عن السير الكبير
 أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما أصبتم فلكم نفلا بالسوية بعد الجلس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم
 فلكم ولم يقل بعد الجلس فان فعله مع السرية جاز وكذلك أن المقصود من التنفيل التصريض على القتال وانما
 يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تنفيل الفارس على الراجح وابطال الجلس أيضا اذ لم
 يستثن اه قلت وما ذكر من محضه السرية مصرح به في الهداية والاختصار وان لم يكن تنفيل في الجرس عن
 الكمال التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية بعد
 الجلس أو بالسرية لم يجز لان فيه ابطال السهمين اللذين أوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراجل وكذا لو
 قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الجلس لان فيه ابطال الجلس الثابت بالنص ذكره في السير الكبير قال الكمال
 وهذا يعني بطل ما ذكره من قوله من أساليبها فهو له لا يحاد الا لم يجرمها وهو بطلان السهمين المنصوصين
 بالسوية بل وزيادة حرام من لم نصب شأ أصلا لانهاته فهو أولى بالطلان والفرع المذكور من الخواشي وبه
 أيضا ينتهي ما ذكره صاحب الهداية من قوله أنه لو نفل للجميع لما جوز اذا رأى المعركة وقبض زيادة بجاش
 الباقي وزيادة الفتنة اه وتبعه في التهرأقول والله سبحانه التوفيق لاتاني بين ما نقله الجماعة وما نقله الكمال
 بحمل الاول على السرية بالمعروفة من دار الحرب والثاني على المعروفة من دار الاسلام وبه يتدفع ما أورده الكمال

مطلبهم في التنفيل
 العام الكل او بقدر منه

ولو قال ان قتلت ذلك

الفارس فلك كذا يصح

وان قطعت رأس أو ثلث

القتل فلك كذا يصح

(ولو نفل السرية) هي

قطع من الجيش من

أربعة الى الأربع مائة

ماخوذة من السرية

وهو المثلث ليلادير

(الربيع وسبع العسكر

دونها فلهم النفل)

استحبنا نا ظهيرة

وجاز التنفيل بالكل

أو بقدر منه لسرية لا

لعسكر والفرق في الدرر

على الفرع المنقول عن الحواشي وغيره كما بهلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير في مواضع متفرقة منه وحاصله أن السر بنان كانت مبعوثة من دار الحرب بان تدخل الامام مع الجيش ثم تسريه ونقل لهم ما أساءوا جازاتهم قبل التنفيل لا يختصون بما أصابوا وهذا التنفيل التخصيص على وجه التعرض وان كانت السر بمبعوثة من دار الاسلام لم يكن له ذلك وكذا النقل لهم الثالث بعد الجيش أو قبل الجيش كان باطلا لانه ما خص بعضهم بالتنفيل وليس مقصوده الا ابطال الجيش أو ابطال تفضيل الفارس على الراجل فلا يجوز كالأول لا لخص عليكم فيما أصبتم أو الفارس والراجل سواء فيما أصبتم فانه يكون باطلا فكذا كل تنفيل لا يقيد الا ذلك ما لم يخلو بخلاف قوله من قتل قتلا فله سلبه ومن أصاب منكم شيئا فهو له دون باقي أصحابه فله يجوز لان فيه معنى التخصيص التعرض لان القتال يختص بالقتل دون باقي أصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الجيش عن الأسلاب لكن المقصود منه التعرض وتخصيص القتالين بابطال شركة العسكر عن الأسلاب ثم ثبت ابطال الجيش عنها بما وقد ثبتت بعاملها ثبتت قصدا كالشرب والطريق في البيع والوقف في المنقول ثبتت بعاملها وان كان لا ثبتت قصدا وبوجهه أن الامام لو ظهر على بلدته أن يجعلها شر اجازة بطل منها لهما من أصحابه والجس ولو أراد قسمه بين الغائبين ويجعل حصصا للجس خراجا للقتالة لا يغنيان لم يكن له ذلك لانه ابطال الجيش مقصودا فلا يجوز في الاول ثبت اطلاله تعالىه اطلاله حق الغائبين في العجبة فيجوز وان كان في المواضع تخلص المنفعة للقتالة اه مختصا من مواضعه والذي تحررته وعما مر أن تنفيل كل العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلا بعد اخراج الجيش أو قبله لا يصح وكذا تنفيل السر به المبعوثة من دار الانه عتلة العسكر والتنفيل هو تخصيص بعض المقاتلين بآدمه التعرض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ وثلثين لكل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال الجيش أيضا ان يستتبه بان لم يقل بعد الجيش وابطال ذلك مقصودا لا يصح بخلاف السر به المبعوثة من الجيش في دار الحرب لان معنى التنفيل موجود فيها لان المراد تميزها من بين العسكر بجميع المأخوذ وثلثه مثلا لاجل تميزها على القتال وان لم يمتد ابطال التفاوت والجس لكونه ضمنيا لقصدا فصار عتلة قوله العسكر من قتل منكم قتلا فله سلبه فانه تخصص البعض منهم وهو القتال بزيادة على الباقي وان لم يمتد مما ذكر بخلاف قوله لكل العسكر ما أصبتم فهو لكم لانه بمنزلة قوله ذاك السر به المبعوثة من دار الاسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كما ذكرناه وهذا التقرير يظهر صحة الفرع المنقول من حواشي الهداية وهو من أصاب شيئا فهو له لانه تخصيص المصيب بما أصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتلا فله سلبه بخلاف قوله ما أصبتم فهو لكم أو كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية لانه تشرىك بعض بجميع المأخوذ بين جميع العسكر والسر به لان معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه ابطال التفاوت والجس ولا يصح ابطال ذلك قصدا كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لنقل بجميع المأخوذ جاز أي بان قال من أصاب شيئا فهو له بخلاف ما أصبتم فهو لكم لما علمت من أنه تشرىك لا تخصص ولا رد عليه قوله ان فيه ابطال السهمين أي التفاوت بين الفارس والراجل وكذا ابطال الجيش لما علمت من أن ذلك جائز اذا كان ضمنيا لقصدا وهذا حديث وجد تخصص كل أخذ عما أخذ التعرض فقد تحقق معنى التنفيل وان لم يمتد من حرمان من لم يصب شيئا فأنتم بتحقيق هذا المثل فانه من فض المولى عز وجل (قوله ولا ينقل بعد الا حرازهنا) وكذا قبل الا حرازهنا الا صاه كما وأخصاه عند قوله ونوب الامام ان ينقل وقت القتال (قوله لجواز نصف واحد) أشار به إلى أنه بشرط أن يكون التنفيل المذكور لا لاختلاف المناصف الثلاثة فلا يجوز أن يخاص به الزيلعي والقاسمي وغيرهما وما بحثه في المعري في النهرو وغيره (قوله وسلبه) بغضتين معنى المسلوب والجمع أسلاب (قوله ما أصبتم من كسبه ونائبه) ومن ذهب ونفذه في حقيقته أو وسطه وخاتم وسوار ومنطقة الصبيح من عرن الحقائق (قوله لا ما على ذابا أخرى) ولما كان مع غلامه أو في خيمته نهر (قوله حكمه قطع حتى الباقي) أي باقي الغائبين وحيث فلا لخص فيما أصابه لاحد وورث عنه ولومات دار الحرب شر بلالة فله حفظ ذمتي قلت ومن حكمه قطع التفاوت أيضا فتسوي فيه الفارس والراجل كما قدمنا من شرح السير (قوله لا المالك قبل

(ولا ينقل بعد الاحراز
هنا) أي بدارنا (الامن
الجس) بلقوازه لصنف
واحد كإمر (وسلبهنا
معه من ممر كسبه ونائبه
وسلحه) وكذا ما على
من كسبه لاما على ذابا
أخرى (و) التنفيل
(حكمه قطع حتى
الباقي لا المالك قبل

فوقال الامام من اصاب
جار به فقهيه فاصابها
مسلم فاستبرأها لم يحل
له وطؤها ولا بيعها) كما
لو أخذها المتخصص عنه
واستبرأها لم تحصل له
اجماع (والسلب لكل
ان لم ينقل) لحدث
ليس لمن سلب قتيل
الا ما طاب به نفس
امام فخلنا حديث
السلب على التنفيل
قلت وفي معروضات
المغني أي السعود هل
يحل وطء الاماء المشتركة
من الفراء لا نحيث
وقع الاشتاء في قسمتهم
بالوجه الشرع فاجاب
لا توجد في زماننا قضية
شرعية لكن في سنة ٩١٨
وقع التنفيل الكلي
فبعد اعطاه الخمس لاتبقي
شبهة ابتداء انتهى
فليحفظ والله أعلم
(١) قوله فان لم يقدر على
أهله الخ هكذا بخطه
والله سقط من قلته شئ
والاصل فان لم يقدر
على رده الى أهله الخ اه
معصية
قوله فظفر به الله وحامله
هكذا بخطه ولعل
الاصوب وظفر به الله
وجه الخ اه معصية
٣ مطلب في حكم
القضية الاخوة مثلا
قضية في زماننا
مطلب في وطء السراري
في زماننا

الاحراز) هذا عندهما وعند محمد ثبت وجوب الضمان بالاتلاف قيل على هذا الاختلاف هداية وغيرها
قلت والظاهر أن المراد بنبئ ثبوت المال عند هاتني تمامه والاكف بورث مال لم يملكه مورثه ولم أر من نهى عنه
در منتي (قوله) لم يحل له وطؤها ولا بيعها) أي قبل الاحراز خلافة المحمد كامر (قوله) لم يحل له اجماع) أي حتى
يخرج جهات يستبرئها طعن الشك (قوله) والسلب لكل) أي لكل الجند ان لم ينقل الامامه لقاتل وخصه
الشافي رحمه الله بالقاتل در منتي (قوله) لحدث الخ) ذكر في القنن ان لحدث ضعيف ولا يضر ضعفه
لاننا تناسس به لا حدث محتجى حدث السلب أي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتلا فله سلبه بحمله على
التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تظاهرت احاديث ضعيفة تفيد أن حدث السلب ليس نصاعا عاما مستبرا
والضعف اذا تعددت طرقه يرتق الى الحسن فيغلب الظن به تنفيل وتعمام تحقيق المقام فيه (قوله) حيث وقع
الاشياء في قسمتهم) الاولى في قسمتين بضمير التسوية لعوده الى الاماء الآن يقال انه عائد الى الفراء وفيه بعد ثم
الواقع الآن أنه لا تقسم غنمة أصلا كاذكر في الجواب (قوله) وقع التنفيل الكلي) أي بقول السلطان كل من
أخذ شيئا فهو له اما لو قال كل ما أصبرت فهو لي فكيف قاله لا يصح كامر والمراد وقوعه لاي عسكري كان في أي غزوة كانت
والاخالفه ما مر من أنه يعمل كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا لكن بقي النظر فيما بعد موت السلطان المنفل
على هذا الوجه وبعد عزله وتولية غيره هل يبقى تنفيل الاول العام أم لا ويتعين عدمه ما لم ينقل الثاني مثله وهكذا
الى وقتنا هذا فقد ذكر في الخبر بقاء أمر السلطان لا يبق بعد موته وما قيل من أن كل سلطان من سلاطين آل
عثمان نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد من قبله لا ينعكس كما وصفت ذلك في كتابي تنبيه الولاة والحكام على شاتم
خير الاماء (٢) قوله بعد اعطاه الخمس لاتبقي شبهة قد علمت من زماننا مقررا عند قوله وجاز التنفيل بالكل أنه لا يازم
اعطاه الخمس في التنفيل العام المقصود منه التخصيص دون التشريل كما لا يازم فيه تفاوت الفارس والراجل
لسقوط ذلك ضمنا لا قصد على أن الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاه الخمس فكيف تنفي الشبهة على
فرض أن وم الخمس بل الشبهة باقية من حيث اننا لا نعلم أن سلطان زماننا هل نقل تنفلا عاما أم لا وبالقال ان
عدم القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا باخذون ما تنسل اليه أيديهم سلبا ونهبه حتى
من بلاد الاسلام ولو ظهر ملكه المسلم لا يدفعه اليه الا بئنه فليس في حالهم ما يقتضي حمله على الكمال وكذا
حكام هذا الزمان وامراء الجيوش لا ينفلون ولا يقسمون ولا يخصمون فالظاهر ان ما يؤخذ من الغنائم اليوم
حكمه حكم الغلول وقد ذكر في شرح السير الكبير ان الغنائم اذا اندم وأتى بما غلبه الى الامام بعد تفرق الجيش فان
شاهد عدله وأخره بصرفه الى مستحقه وان شاء أخذه منه ودفع خمسة لمستحقه ويكون الباقي كالاقطه فان
لم يقدر على أهله تصدق به أو جعله موقفا في بيت المال وكتب عليه أمره وان لم يأت به النال الى الامام ان لم
يقدر على رده الى أهله فالسحب له أن يتصدق به وان قدر الحد كونه كالاقطه ودفعه الى الامام أحب كافي الاقطه
فقط الخمس منه لاهله وذكر أيضا ان بيع الغازي سهمه قبل القسمة ما طل كاعتاقه وفي حاوي الرازي اشترى
جارية مأمورة يؤدبها الخمس من الامير فينفذ ويحل وطؤها وان اشترىها مني وقعت في سهمه فنقل في أربعة
أحسابها ولا يحل له وطؤها اذ انقسمت ولم تخمس وانما حل في بيع الامير بما نال أن له البيع قبل الاحراز
كامر ويكون الخمس حينئذ واجبا في النصف الا فافصل وطؤها اذا لم يوجد تنفيل ولا قسمة ولا شر من أمير
الجيش لا يحل الوطء بوجه أصلا لكن لا يحكم على كل جارية بعينها من الغنمة بأهلها بوجه فهاشئ من ذلك
لا احتمال أن من أخذها اشترىها من الاميرة أو رقيق الخرمه وبيعته الشبهة القوية فان الظاهر من حال
الجيوش في زماننا عدم الشراء ولا ترفع الشبهة بعقد عمله لانها كانت مشتركة بين الفاتحين واجحاب
الجيش لم يصح تزويجها لنفسها فالاحوط ما نقله بعض الشافعية عن بعض أهل الورع أنه كان اذا أراد التسري
بجارية شرأها من آمن وكل بيت المال قلت أي لانه اذا حصل الناس من معرفة مستحقها من الفاتحين صارت
غزاة الاقطه والقطعة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقرا له علكها ونقل في القضية عن الامام
الوري أن من له حظ في بيت المال فظفر به (٢) وجه لبيت المال قوله أن يأخذ مائة انه وظفقه في الوهابية وفي
البرازية قال الامام الخوافي اذا كان عنده مائة فبات المودع بلا وارثه أن يتصرف ما يوليه على نفسه في زماننا

مطلب فيمن له حق في
بيت المال وتقرر بشئ
من بيت المال

لأنه لو أعطاه البيت المال لضاعت لأنهم لا يصرفونه مصارفة فإذا كان من أهله صرفه في نفسه والآخر في
المصرف اهـ وقدم الشارح هنا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره أن من له حظ في بيت المال يكون فقيرا
أو عالة أو محجوزا أو وجب ما مرجعه إلى بيت المال من أي بيت من البيوت الأربعة الآية في آخر الخبر فله أخذ
ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد بأخذه بأن يكون مرجع المأخوذ إلى البيت الذي يستحق منه ولا يصرف
تركه بلا وارث ولقطه ولو لقط فقير وفقير لا ولي له وقوله فإذا كان من أهله أي من أهل بيت المال غير مقيد
بكونه من أهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوري أيضا لأنه لو تقيد بذلك لزم أن لا يأخذ مستحق شأنا من بيت
المال في زمان غير منتظم وليس فيه بيوت مرتبة ولو رد ما وجد ما في بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه إلا في
مصارفة كحرقه في باب العشر من الزكاة فعلى هذا إذا اشترى جارية من الغنية فإن كان ممن يستحق من الجنس
جازه صرفها إلى نفسه بطريق استحقاق من الجنس وإن لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغني
ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من الجنس ثم يشتريها منه أو يملكه نفسه فقط ثم يشتريه منه لأنه لو صرفها
إلى نفسه بقي فيها الجنس فلا يحل له وطؤها لكن قد يقال إن الغنية بعد الإحراز صارت مشتركة بين الغنيين
وأصحاب الجنس وقد مر أن من مات بعد الإحراز ورث نصيبه ولكن لما جهلت أحوال الحقوق وانقطع الرحمة
من معرفتهم صار مرجعها إلى بيت المال وانقطعت الشريعة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر
أموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقالا لا بطريق الملك لأن من مات وله حق في بيت المال لا يورث
حقوقه بخلاف الغنية المحرزة قبل جهالة المستحقين وتفرقهم فانها مشتركة خاصة وحيث صار مرجعها بيت
المال لم يبق فيها حق الجنس أيضا فلم يستحق من بيت المال أن يملكها لنفسه هذا ما ظهر في وقد أرسلت رسالة
لحقق الشافعية السيد السهوي قال فيها وقد كان شيخنا والوالد قد شري إلى أمة للتسرى فإذا كسختنا العلامة
بحقق العصر لجلال المحلى في أمر القناتم والشراء من وكيل بيت المال فقال له شيخنا والوالد نحن نملكها بطريق
الظفر لما تأسس الحق الذي لا فصل إليه في بيت المال لأن تلك الجارية على تقدير كونها من غنيمة لم تقسم قيمة
شرعية قد آل الأمر فيها إلى بيت المال لتعذر العلم بحقوقها فقال شيخنا المحلى نعم لكم فيه حقوق من وجوه
اهـ وهذا موافق لما قلنا من الغنية وعن البرازية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب استيلاء الكفار) *

لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم شرع في بيان حكم استيلائهم بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فخرج
وبه ظهرا من إضافة المصدر إلى فاعله لا إلى مفعوله أيضا لأنه هو ما فرغ من بيانه فافهم (قوله على بعضهم بعضا)
تسع في هذا التعبير صاحب التهر وصوره بعضهم على بعض كما قال ح وأسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار
الحرب) أ فأذا خلاصته أنه لا يشترط الإحراز بدار المال حتى لو استولى كفار الترك والهند على الزوم وأحرزوها
بالحديث الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة فيستأق ويخوض في الحر و باقي ما يؤيده لكن ذكر
أن كمال أن الإحراز هنا غير شرط وأعماه مخصوص في المسئلة الآية وهي قوله وان غلبوا على أموالنا الخ
ما أفصح عنه صاحب الهداية اهـ أي حيث أطلق هنا وقيد بالإحراز في الآية وذكر في الشربل لا يمثل ما ذكره
إن كمال فتأمل (قوله لا استيلائنا على مباح) أي فيملكه هو بجائز قسبه كالاحتطاب والاصطياد (قوله ولو سبي
الخ) ذكر المسئلة بتعليلها في الدرر وأقاعات الصدر الشهيد ولم يذكر أموال أهل الذمة لأنها كموالاتنا
فتلك بالإحراز وقوله من دارنا الظاهر أنه احتراز عما لو حلق الذي بدار الحرب فسبي منها أموال دخل دارهم على
نعم العود فالظاهر أنه لا يملك بالسبي لبقاء عهد الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك السبي الكافر) فسر
اسم الإشارة بما ذكره بقيد أنه راجع إلى المسئلة الأولى دون مسألة الذي لا تسلم إذا لم يملكوا الذي أفاسوم
فملكه منهم فافهم (قوله اعتبارا سائر أملاكهم) أي كائنا ما بقي أملاكهم وشمل ما إذا كان بيننا وبين
المسيئين موادعة لا لا تغدرهم إنما أخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودعة
كان لنا أن نشترى من السائين لماذا كونا إذا اقتتلوا بدارنا لا تسلم لم يملكوه لعدم الإحراز فيكون شراؤنا

* (باب استيلاء الكفار) *

على بعضهم بعضا أو
على أموالنا (إذا سبي
كافر كافر) آخر
(بدار الحرب وأخذنا
ملكه) لا استيلائنا على
مباح (ولو سبي أهل
الحرب أهل الذمة من
دارنا لا يملكونهم
لأنهم أحرار) ويملكنا
ما جحد من ذلك السبي
للكافر (إن غلبنا
عليهم) اعتبارا بسائر
أملاكهم (وان غلبوا
على أموالنا

غدرنا الآخر لانه على ملكهم وعامه في البحر عن الفتح وقوله لم يلكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاجاز
في المسئلة المارة كاذ كراهه (تنبيه) في التبرع منة المتقى اذا باع الحر في هلك ولده من مسلم عن
الامام انه لا يجوز ولا يجر على الرد وعن أبي يوسف انه يحذر اذا خسر الحر ولو دخل دارنا ما مع من ولده
فباع الولد لا يجوز في الروايات اهـ أي لا في اعادة بيع الولد فنقص أماته كافي ط عن الوالدية (قوله)
ولو عدا مؤننا وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالنسب لخرج المذنب والمكاتب وأم الولد فانهم
لا يملكونهم كاسيد كرم المصنف ومثل العبد الامه كافي (قوله) وأحرزوا بنذرهم) ويلحق بها البحر الملح
وتحوزه كفارة ليس وراءها بلاد اسلام بنقله بعضهم عن الجوى وفي حاشية أبي السعود عن شرح النظم الهاملي
سطح البحر له حكم دار الحرب اهـ وفي الشرح نبلا ليقيل باب العشر شغل فأرى الهداية عن البحر الملح أمن دار
الحرب أو الاسلام آحاد انه ليس من أحد القبيل لانه لا فخر لاحد عليه اهـ قال في البر المتقى هناك لكن
قد متنا في باب نكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب (قوله ملكوها) هو قول مالك وأجدوا يضاف
الاكل والوطء لمن استترده منهم كافي الفتح لقوله تعالى الفقراء المهاجرين ساهم فقرا فعدل على أن الكفار
ملكوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل ولذا عطفوا عليهم في آية
الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وإن كانت ضعيفة تفقد هذا الحكم بالمثل كما وضعه وطال في
تحققه من الهام (قوله لا للاستيلاء الخ) رد على الهداية حيث ذكر أن عند الشافعي لا يملكونها لأن
الاستيلاء محظور فلا يفيد المثل ولنا أن الاستيلاء ورد على ما لا يباح لأن العصبة في المال انما ثبتت على منافاة
الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خلق لكم في الأرض جميعا فإنه يفتنى بالحق الاموال وعدم العصبة لكنها ثابتت
لضرورة تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المكنة بالاستيلاء وتبان الدارين عدا مباحا كما كان اهـ موخا
من العناية والفتح (قوله لما أن الصحيح الخ) حاصلة ان هذا التعليل للمار عن الهداية مبنى على أن الاصل في
الاشياء الاباحة وهو رأي المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة أن الاصل فيها الوفاء حتى يراد الشرع بل الوجه
أن العصبة ثابتة بخطاب الشرع عندنا فالظاهر للعصبة في حقهم وعند الشافعي هي محاطون بالشرع فظهرت
العصبة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء هذا حاصل ما في المنسح شرح الجميع أقول وفيه نظير من وجوهه الأول
أن ما مر عن الهداية ليس مبنى على أن الاصل الاباحة لأن الخلاف المذكور فيما نحن فيه قبل ورود الشرع
وصاحب الهداية انما أثبت الاباحة بعد ورود الشرع بمقتضى الدليل يعني أن مقتضى الدليل اباحته لكن
ثبتت العصبة بعارض وقد صرح بذلك في أصول البردوي حيث قال بعد ورود الشرع الاموال على الاباحة
بالاجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لأن الله تعالى اياها بقوله جعل لكم في الأرض جميعا الثاني أن الكفار
مخاطبون بالامان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وانما الخلاف في العبادات فاقدمنا ما وائل
الجهاد الثالث أن قوله فلم يظهر للعصبة في حقهم أي عموما بحلهم فقير جو عالى القول بالاباحة كما افاده
ط الرابع أن نسبة الاباحة الى المعتزلة بخلاف لما في كتب الاصول ففي تحرير ابن الهمام المختار الاباحة عند
جمهور الخنفة والشافعية اهـ وفي شرح أصول البردوي للعلامة الاكل قال ذكرنا محبتنا وذكرنا محبت الشافعي
ان الاشياء التي يجوز أن يراد الشرع اياها نحو ما قبل وروده على الاباحة وهي الاصل فيها حتى يرجع إلى ما يبلغه
الشرع أن يأكل ما شاء واليه أشار محمد في الاكرام حيث قال أكل الميتة وشرب الخمر بصرم بالآل التي جعل
الاباحة أصلا والحرمة بعارض انتهى وهو قول الجاني وأي هاشم وأصحاب الظاهر وقال بعض أصحابنا وبعض
أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد انها على الحظر وقالت الأشعرية وعامة أهل الحديث انها على الوفاء حتى إن
من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف فعله بجمل ولا حرمة وقال عبد الوهاب القنبدادي
تفسيره لا يستحق ثوابا ولا عقابا والله ما في الشئ آثم من صوراه وبسطة القول فيه (قوله) ويفترض علينا
اتباعهم أي الاستتقاد أموالنا ما موافق دار الاسلام فإن دخلوا دار الحرب لا يفترض ولا في الاتباع بخلاف
الدراري يفترض اتباعهم مطلقا بخبر عن الخطب وقوله مطلقا أي وإن دخلوا دار الحرب لكن ما لم يلقوا حصونهم

مطلب فيما يباع الحر في
ولده

مطلب يلحق بدار الحرب
المقارنة والبحر الملح

ولو عدا مؤننا وأحرزوها
بدارهم ملكوها

لا للاستيلاء على مباح
لما أن الصحيح من مذهب

أهل السنة أن الاصل في
الاشياء التوقف والاباحة

دأى المعتزلة بل لأن
العصبة من جهة الاحتكام

الشرعية وهم لم
يخاطبوا بها فبقى في

حقهم مالا غير معصوم
فملكوه كما تحققه

صاحب الجمع في شرحه
ويقترض علينا

اتباعهم
مطلب في أن الاصل في

الاشياء الاباحة

فان اسلوا وتقرر ملكهم (وان (٢٥٢) غلبنا عليهم) أي بعد ما أحرزوها بدارهم ما قبله فهي لملكها بحجها ملقا

كأقدمنا أول الجهاد عن الذخيرة (قوله فان اسلوا وتقرر ملكهم) أي لا سبيل لأربابها عليها بجرع عن شرح
الطحاوي وغيره الشارح بالتقرر لان ملكهم بعد الأحرار قبل الإسلام على شرف الزوال إذا غلبنا عليهم وهذا
التعريض ذكره هذه المسئلة في شرح قوله وان غلبوا على أموالنا الخ ليقيد أن قوله ملكوها أي ملكا على
شرف الزوال والا كان التمسك ذكره عند قوله وملكنا بما نحن من ذلك الخ فان يقول الا ان كانوا اسلوا وتقرر
ملكهم تأمل (قوله ما قبله) أي قبل الأحرار (قوله مطلقا) أي قبل القسمة أو بعدها (قوله فن وجعلنا ملكه)
الإضافة للعهد أي الذي عليه الكفار فلو دخل في دار ناري بأمان وسرق من مسلم طعاما أو متاعا أو أخرجه
إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه إلى دارنا أخدمنا ملكه بلائشي وكذا لو أبق عبد لهم ثم اشتراه مسلم كما في المحط
وغيره فهستاني (قوله) كاحققة في الدرر أي راد على ما وقع في شرح الجمع لمنصفه من حل القسمة على القسمة
بين الكفار حيث قال أنه مخالف لجميع الكتب كالأختي على أولي الأوصار (قوله بلائشي) تفسير لقوله بحجنا
(قوله بالقيمة) أي قيمته يوم أخذنا ثم فستاني وقيد أيضا أنه لومات المالك لا سبيل لو أرتبه لان الخيار لم يورث
أه أي لأنه مخير بين أخذه بالقيمة وتر كذا نقل السأحناني عن الخاتمة لومات المأسور منه بعد أخرج المشتري
من الصدوق ورثته أخذه على قول محمد لبعض الورثة وعن أبي يوسف ليس للورثة أخضه (تنبيه) في
الشرع لا يستعن الجوهرة لو كان عبدا فاعتقه من وقع في سهمه فاعتقه وبطل حق المالك وأن باعه أخذه
ملكه بالثمن وليس له نفذ البيع (قوله جبر الضررين الخ) لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلا
رضاء ومن وقع العين في نصيبه يتضرر بالآخذ منه بحجنا أنه استحقه عوضا عن سهمه في القيمة فقلنا لا يحق الآخذ
بالقيمة جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة للمالك بالقيمة للعامة فلا يصيب قل ثم منهم ما يباي بالبقوة فلا يتحقق
الضرر أه دور (قوله ولو قبلنا الخ) مكرر بما قبله ط (قوله الذي اشتراه) الضمير للمستترعائدي تاجر لآه
وان تأخر في القضاة كمن تقدم في المعنى لانه في جواب الشرط أن التقدير ولو اشتراه منهم تاجر أخذه بالثمن الذي
اشتراه (قوله) وبالقيمة لو اشبه منهم لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال إلا بقيمة بحر وقيد إشارة إلى أنه لو اشبه
لأفائدة في أخذه كأم (قوله) أو ملكه بعد فاسد أي فله با أخذه بالقيمة لوقيا (قوله ليس لملكه أخذه)
أي بالثمن والخير بل با أخذه بقيمة نفسه كائنه في الثمن عن السراج الوهاج وحديثنا للمعنى للاستدراك بل كان
عليه أن يقول أو ملكه بعد فاسد كالوشراء بخير أو خير أه حقلت لكن صاحب السراج قال في الجوهرة
وان اشتراه بخير أو خير با أخذه بقيمة الثمن وان شاف تركه أه الآن يحمل هذا على ما إذا كان البيع مثالا
ومافى السراج على ما إذا كان قيمتا تأمل ولم يذ كر هله أخذه بقيمة الخير وبالظاهر يحمل قيمة الخير برقاعة
مقام المبيع لامقام الخير ركاذ كروفي الشفعة فيمألو اشتري دارا بخير وشفيعها مسلم با أخذه بقيمة الخير
وتكون رقاعة مقام الدار فتأمل (قوله وكذا لو شراه الخ) أي ليس لملكه أخذه وهذا بقيد لقول الثمن والثمن
الخ (قوله فلو باقل قدرا) كالمو كان التاجر اشتري فقير ب نصف فقير ب ثم (قوله) أو أردا (وصفا) كأن اشتري فقيرا
جيدا بأردأ منه وكذا بالعكس (قوله وليس بر بالانه فداء) أي لا عوض وهذا راجع إلى قوله فلو باقل قدرا
أما لأردأ وصفنا بعد التماثل في القدر لا يتوهم كونه بالان حدها ورديته بأسواء (قوله وان وصله) أي
واصله ما بعد ما قبلها بالشرطية (قوله فتأعنه) للناسب أن يرسم فتي بالساعين ما مجهول وصورة المسئلة
إذا أخذ الكفار عدا وخالوا دار الحرب فاشترى أمرا حل وأخرجه إلى دار الإسلام ففقت عنه وأخذت رها فان
المولى با أخذه بالثمن الذي أخذه المشتري من العدو ولا با أخذه لأرض لان الملك فيه جميع فكان الأرض حاصلا
في ملكه ولو أخذه إنما با أخذه بمثل لان الأرض دارهم أو دناير وعماهم في العناية (قوله) وأوقهاها المشتري
إشارة إلى قول الصراة لا فرق في الضاقي بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله لان الاوصاف الخ) أي بالعين
كالوصف لان بها يحصل وصف الأوصار وقد تأتت في ملك جميع فلا يقابلها شيء منه والعقر كالأرض نهر (قوله)
والقول للمشتري الخ لانه منكر استحسان الآخذ بما يدعيه المالك القديم كالشترى مع الشفيع (قوله لان
الينة مينة) أي مظهره هو علة لتقدروها ما عند وجود البرهان من أحدهما فيقبل لان الخ (قوله)

فن وجعلنا ملكه قبل
القسمة بين المسلمين
لا بين الكفار كاحققة
في الدرر (فهو بحجنا)
بلائشي (وان وجدته
بعدها فهو له بالقيمة)
جبر للضررين بالتقدير
الممكن (ولو) كان ملكه
(مثلا فلا سبيل له عليه
بعدها) انلوا أخذه أخذه
مثله فلا يفيد ولو قبلها
أخذه بحجنا كما مر
(والتن) التي اشتراه
به (لو اشتراه منهم تاجر)
أي من العدو وأخرجه
إلى دارنا بقيمة العرض
لو اشتراه وبالقيمة
لو اشبه منهم زان في الدرر
أو ملكه بعد فاسد
لكن في البحر شراء
بخير أو خير ليس
لملكه أخذه باتفاق
الروايات وكذا لو شراه
بعثه نسيئة أو بمثله قدرا
ووصفها بعد صحيح أو
فاسد لعدم الغائنة فلو
باقل قدرا أو أردا أو وصفا
فله أخذه لانه يشيد
وليس بر بالانه فداء
(وان) وصله (فقا
عنه) أو قطع يده
(وأخذته مشريه (أرضه)
وأوقهاها المشتري
فبا أخذه بكل الثمن ان شاء
لان الاوصاف لا يقابلها
شيئ منه (والقول

للمشتري في مقداره) أي الثمن (بينه عند عدم البرهان) لان الينة معينة أيضا

ولور هنا فينة المال أيضا خلافاً للثاني نهر (وان تكرروا الاسر والشراء) بان اسرنا ثم اشراء آخر (أخذ المشتري الاول من الثاني بئنه)
جبره والاسر على ملكه فكان الاخلة (ثم يأخذ) المالك (القديم بالثمن ان شاء) (٣٥٣) لقيام عليه بما هو قبل أخذ الاول

لا يأخذه القديم كيلا
يضيع الثمن ولا يعلكون
خرنا وسدنا وأما ولدنا
ومسكاننا لم نرهم
من وجه فإخذه المالك
مجاناً لكن بعد القسمة
تؤدى قيمته من بيت
المال (وذلك عليهم جميع
ذلك بالنفقة) لعدم
العصمة (ولوندا اليهم دابة
ملكوها) اشفق
الاستيلاء اذ لا يد
للجهام (وان أبق اليهم
قن مسلم فأخذه) قهراً
(لا) خلافاً لما للظهور
يده على نفسه بالخروج
من دارنا لم يبق محلاً
للمالك (بخلاف ما اذا
أبق اليهم بعد ارتداده
فأخذه) ملكوا اتفاقاً
(ولو أبق ومعهم فرس
أوتاع فاشترى رجل)
ذلك (كله منهم أخذ)
المالك (العبد مجاناً)
لما مر أنهم لا يعلونه
(و) أخذ غير بالثمن
لأنهم ملكوه (وعق
عبد مسلم) وأذنيه
يجري بيعه أيضاً بل ي
(شراء) مستأمن ههنا
وأخذه دارهم) إقامة
لتبين الدارين مقام
الاعتاق

أي كما أن بيته المالك تقبل اذ ابرهن وحده كما علم بما قبله (قوله) خلافاً للثاني فان البيعة عند بيعة
المشتري ولا يخفى أن الاوجه الاول لان البيعة لانبات خلاف الظاهر والظاهر مع من يكو: القول قوله وهو
المشتري فبيته المالك أقوى لانباتها خلافاً لهذا ما ظهر في انهم (قوله) وان تكرروا الاسر والشراء) فقد
بالتكرار لان المشتري الاول لو وهبه كان ملواً أخذه من الموهوب به بقيته كالو هبه الكافر لم ينع (قوله)
لورد الاسر على ملكه) أي على ملك المشتري الاول فكان الاخلة حتى لو أبق أن يأخذه بلزم المشتري
الثاني اعطاء ولاؤلا فنع (قوله) ثم يأخذ المالك القديم) أي ثم بعد أخذ المشتري الاول من المشتري الثاني
اذا اراد المالك الاول أن يأخذه من المشتري الاول يأخذه بالثمن (قوله) وقبل أخذ الاول الطرف متعلق بما
بعده وهو قوله لا يأخذه القديم قال في النهر أي لا يأخذ المالك القديم من الثاني ولو كان الاول غائباً وما ضار
أي عن أخذه لان الاسر ما ورد على ملكه (قوله) فلا يضيع الثمن) أي على المشتري الاول (قوله) ويدبرنا) ظاهر
في المير المطلق أما القصد فهل يعلونه أو لا وفي تعليل المصنف بان الاستيلاء إنما يكون سبباً للملك اذا لاقى محلاً
قابلاً للملك اشارة الى ملكهم المقدس بربالاية (قوله) ثم يأخذ المالك) ولو في يد تاجر اشترى منهم أو واحداً من
العسكر منهم (قوله) تؤدى قيمته) أي لمن وقع في سهمه (قوله) وذلك عليهم جميع ذلك) فلو أهدى ملكهم لمسلم
هدية من أحرارهم ملكه الا اذا كان قرائته وودخل دارهم مسلم بآمان ثم اشترى من أحد منهم ثم أخرجه الى
دارنا قهراً ملكه وهل يعلونه في دارهم خلاف والصحيح لا كما في المحط وفيما يشعر بان الكفار في دارهم أحرار
وليس كذلك فانهم أرقاء فيها ٢ وان لم يكن ملك لأحد عليهم على مافي المستصفي وغيره قهراً في لمخاضه ينسحق
قلت لكن قد منافي الفتق أن المراد بكونهم أرقاء أي بعد الاستيلاء عليهم أما قبله فهم أحرار لما في الظهيرة
لو قال لعبده نسل حر أو أصلاً حر ان علم نسي لا يعتق ولا يعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحرار اه
وما في المحط دليل عليه أيضاً (قوله) ولوندا) أي نفر من باب ضرب مصدر التدوير كما في الحر عن المغرب (قوله) اذ
لا يدل للجهام) أي الدابة لكونها لا تعقل (قوله) وان أبق اليهم قن الخ) أي سواء كان مسلماً أو ذمياً قيد بقوله اليهم
لأنهم لو أخذوا ومن دار الاسلام ملكوا اتفاقاً وبقره مسلم احترازاً عن المرتد كما يأتي وفي العبد الذي ان أبق
قولاً كافياً الفتح وبقره نهر الماس في شرح الوفاة من أن اختلاف فيما أخذه وقهره أو قيده أو انما لم يكن قهراً
فلا يعلونه اتفاقاً نهر (قوله) لا أي لا يعلونه فإخذه المالك القديم بلا شيء سواء كان موهوباً منهم بل الذي أخرجه
أو مشتري أو مضموناً لكن لو أخذه بعد القسمة دعوى الامام لما أخذه من بيت المال وعامة في الفتح (قوله)
لظهور يده على نفسه) لانه أدى مكلفه بدعي نفسه وانما سقط اعتبار يده لتجني المولى من الانتفاع وقد
زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للملك
بخلاف ما اذا أخذه ومن دار لان يد المولى قائمة بحكم القيام بد أهل الدار وعامة في الفتح (قوله) ملكوا اتفاقاً)
لعدم اليد والعصمة ط (قوله) وأخذه غير بالثمن مجاناً) أي عند الامام وعندهما بالثمن أيضاً اعتباراً بالحالة الاجتماع
بلا تفرد ولا تكون يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على ما معه لقيام الرق المانع للملك بالاستيلاء كغيره
بحر ونظر فيه في الفتح بان ملكهم ما معه لا يباحه وانما يصير ما حاله ملكه عليه بدلاً وحده وهذا عليه يد العبد
(قوله) وعق عبد مسلم) أي عند أبي حنيفة ومنه ما لو أسرق يده كافي العتابة (قوله) أي المستأمن يجرى
بعده أي بيع العبد الذي الذي شراءه ولا يعلونه من ادخاله دار الحرب كافي الر يلى عن التبايع عن الايضاح (قوله)
أقامة لتبين الدارين الخ) هذا وجه قول الامام وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع
وقد انقطع ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبداً له أن يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب فقام الشرط وهو
تبيان الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخليصه كما يقامه مضي الثلاث حين مقام التبرير في ما اذا أسلم أحد

٢ مطلب في قولهم ان
أهل الحرب أرقاء

مطلب اذا اشترى المستأمن عبداً ما يجري بيعه ٣ قوله وأخذه غير بالثمن مجاباً بهذا الخطه والذي في الشرح بالن في فقط بدون زيادة كلمة
مجاناً على أنه لا معنى للجمع بينهما تأمل اه معصمه

الزوجهين في دار الحرب ابن كمال (قوله) كالواستولوا عليه الخ) ذكر هنا الفرع في الدرر لكن ذكر في البرازمه وكذا في التنازع خاتمة الملقط عبد أسره أهل الحرب وألحقوه بدارهم ثم أتى منهم رد إلى سيده وفي رواية يعق له وظاهره أن المرجع لعدم التق وهو ظاهر لأن سيده المسلم له حق استرداده كما هو مآل ما أتى عقبه (قوله) قد بالمستأن (الخ) عبارة النهر هكذا قيد بشراء المستأن لأن الحربى لو أسر العبد المسلم وأدخله داره لا يعق عليه اتفاقا لما منع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداده المسلم اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخلل (قوله) لما منع حق استرداده) الاضافة بيانية أى لما منع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذا المسئلة وما قبلها وهو أن كلا منافع ملكه الحربى في دارنا ووجب ازالته عن ملكه وهنا ملكه قبل ادخاله دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو اعتقناه على الحربى حين أحرزنا بطلنا حق استردادنا المسلم امه جبرا فكان ذلك ما نعلم من عمل المقتضى عمله أى من تأثير تباين الدارين في الاعتناق (قوله) كعبد لهم الخ) أى كما يعق عبدنا الخ وهذا على قوله خلافا لما (قوله) أسلمة) أى في دار الحرب وهو قد اتفق اذ لو خرج مراغا لمولاه فأسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه أو بأمره لمصلحة فأسلم في دارنا فان حكمه أن يبيعه الامام يحفظ عنه ولا الحربى بحر (قوله) وأولى عسكرينا) لا يعق فيه خلاف بين أهل العلم فنع (قوله) وأشتره مسلم الخ) أى يعق خلافة له المان فهر مولانا زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه وجبا الزالة فهر عنه لأنه تغذر انطباع بالزالة فأقيم له أثر في زوال الملك مقام الزالة بحر (قوله) وأعرضه على البيع الخ) لأنه لم تعرضه فقد رضى بزوال ملكه فنع (قوله) في هذه التسع صور) أقول بل هي إحدى عشرة صورة لأن العبد الذي اشتراه المستأن وأدخله دارهم ما أسلم أو أدى وقوله كالواستولوا عليه أى على العبد المسلم والذي اه ح قلت مسئلة الاستيلاء قد علمت ما فيها من زام مسئلة ما لو خرج مراغا لمولاه (قوله) ولا ولاه لاحد عليه الخ) عزافا للدرر إلى غاية البيان عن شرح الطحاوى واعتراض بان الذى في شرح الطحاوى ولا يثبت ولاه العبد الخارج النامسلا لا تحل هذه اعتناق حكى اه فقد خصه بالخارج النامسلا لكن العذر لصاحب الدرر أن العتق حكى في الكل فالظاهر عدم الفرق (قوله) لو قال الحربى الخ) الذى تقدم من المسائل صرح فيه العتق بلا اعتناق وهذه بالدكس لأن العتق في صرح فيها مع صريح الاعتناق والمراد بالحربى من كان منشؤه دار الحرب سواء أسلم هناك أو أتى على حر بيته احترازا عن مسلم دخل دار الحرب واشترى عبدا حيا واعتقه بالاستحسان له يعق بلا تحلة وله الولاء كحرزناه أول باب العتق فراجع (قوله) أخذنا سدم) أى لم يحل سبيله (قوله) لا يعق عندى خفيفة) حتى لو أسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعق لصددور كن العتق من أهله بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لكونه مملوكا (قوله) لأنه معق ببيانه) أى ينصرف ببيانه مسترق ببيانه أى بيده وهذا وجه قول الامام قال الز يلى وهذا لأن الملك كازول يثبت باستيلاء محمد بد وهو أخذه بيده في دار الحرب فيكون عبده بخلاف المسلم لأنه ليس محل التملك بالاستيلاء اه والله سبحانه أعلم

(باب المستأن)

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير يصح بالفتح اسم مفعول والسين والتاء للصب ورة أى من صار مؤنسا أقوله ط (قوله) دار غيره) المراد بالدار الاقلية المختص بغير ملك اسلام أو كفر لا ماسهل دار السكنى حتى رد أنه غير مانع فافهم (قوله) حرم تعرضه لثنى الخ) شمل النسي أمته المأشورة لأنها من أملاكهم بخلاف زوجته وأم ولد ومدرسة لعبد ملكهم لهن وكذا ما أسروا من ذارزى المسلمين فله تخلصهم من أيديهم اذ قد قدر أن فى الحر (تنبيه) في كافى الحاكم وان يبيعهم الدرهم بدرهمين فقد أوتى نسيته أو يبيعهم بالحر والخنزير والبيضة فلا بأس بذلك لأنه أن يأخذ أموالهم برضاهم في قولهم أو لا يجوز نسيه من ذلك في قول أبى يوسف اه (قوله) اذ المسلمون عند شتر وطهم) لأنه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض لهم والعذر حرام الا اذا غدر بهم بملكهم فخذلناه أو حبسه أو فعل غير بهل ولم يمنعنا لانهم هم الذين نقضوا العهد بحر (قوله) فلو أخرج الخ) يفرض

كالواستولوا عليه وأدخلوه دارهم فأبى منهم البناء قيد بالمسئلة تأمن لأنه لو شره أو حى لا يعق عليه اتفاقا لما منع حق استرداده نهر (كعبه لهم أسلمة خفاعة) إلى دارنا وأولى عسكرينا أو اشتراه مسلم أو أدى أو حى ثمأ أو عرض على البيع وان لم يقبل المشتري بحر (أو ظهرنا عليهم) ففي هذه التسع صور يعق العبد بلا اعتناق ولا ولاه لاحد عليه لأن هذا يعق حكى درر وفى الز يلى لو قال الحربى لعبد أخذنا بيده أنت حر لا يعق عندى خفيفة لأنه معق ببيانه مسترق ببيانه

(باب المستأن)

أى الطالب للامان (هو) من يسلخ دار غيره بامان) مسلما كان أو حربيا (دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لثنى) من دم ومال وفرج (منهم) اذ المسلمون عند شتر وطهم (فلو أخرج) النيات

ملكه) ملكا (حراما) القدر (فتصدق به) وجوبا قيدا لاخراج لانه لو غصب منهم شيئا زاده عليهم وجوبا (بخلاف الاسير) قيساح
نعمه (وان أطلقوه طوعا) لانه غير مستامن فهو كالتخلص (فانه يجوز له) (٣٥٥) أخذ المال وقتل النفس دون استباحة

الفرج) لانه لا يباح
الامالك (الا اذا وجد
امرأته المأسورة أو أم
ولده أو مدينته) لانهم
مملوكون بخلاف
الامة (ولم يظن أهل
الحرب) انذلو وطؤون
تحت العدة للشبهة (ان
أذانه حر في ديننا يسوع أو
قرض وبكساده وغصب
أحدهما صاحبه وخربا
النار (نقض) لأحد
(نقض) لانه ما التزم حكم
الاسلام فيما مضى بل
فيما يستقبل (و يبقى
المسرى رد المصوب) زيلعي
زاد السكال (و) رد
(الدين) أيضا (دانه)
لا قضاء لانه غدر (وكذا
الحكم بحري في حريتين
فعلا ذلك) أي الادانة
والغصب (ثم استأمن)
لمائنا (خرج حري مع
مسلم الى العسكر فادعى
المسلم انه اسيره وقال)
الحري (كنت مستامنا
فالقول بالحري ان اذا
قامت قريته) ككونه
مكتوبا أو مضمولا أو عملا
بالظاهر بخبر (وان خربا)
أي الحريان (مسلمين)
وتحيا كما قضى بينهما
بالتين (لو فوجعهما
للقاضي (و) أما والغصب
فلا) لما أمر الله ملكه
(قتل) أحيد المسلمين

لكون الملك حراما على حرمة التعرض كما أشار اليه بقوله للعذر فافهم (قوله فتصدق به) لحصوله بسبب
مخطو وهو العذر حتى لو كان حاربه لا يجله ووطؤها ولا المشتري منه بخلاف المشتري لشراء فاسدا وان حرمة
وطؤها على المشتري خاصة ويحل المشتري منه لا باع بها خصوصا فتنقطع به حق البائع الاول في الاسترداد وهما
الكراهة للعذر والمشتري الثاني كالاول فيه وتسامي في الفسخ وفيه لو تزوج امرأته منهم ثم أخرجها الى دارنا فقهرنا
ملكها فيفسخ النكاح ويصح بيعه لها وان طأ وعته لا يصح بيعها لانه لم يملكها وقيدوا بالخارجا كما رهبنا اذا
أضمر في نفسه أنه يخرجها لبيعها ولا يبعها انذلو أخرجها لاعتقادنا أنه أن يذهب بزوجته اذا أوفاهما المجل
ينبغي أن لا يملكها اه (قوله قيدا لاخراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يخرج له لا يشره القدر وعبارته في الدر
المنقذ قيدا لاخراج لانه لو لم يخرج حقه وحده علمه القدر (قوله وان أطلقوه) أمر تركوه في دارهم فخرج
(قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولا ملك قبل الاحرار بنازنا (قوله الا اذا وجد) أي الاسير ومثله التأخر كما
قدمناه وفي قوله أمر أنه إشارة الى إبقاء النكاح سواء سببت الزوجية قبل زوجها وبعد لكن في فتاوى قارئي
الهداية أن المأسورة تبين شر نيلاته ثم نقل في النكاح ما يفيد أنها لا تبين لعدم تبين الدارين قال فتأمل في قيساح
فتاوى قارئي الهداية بقدر متفق (قوله بخلاف الامة) أي القنة المأسورة فلا يجله ووطؤها مطلقا لانهم لو كوة
لهم بحر (قوله تحب العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضي عدها نبحر (قوله للشبهة) أي شبهة الملك في
الصر في غير هذا الموضع عن المحيط لأنهم يشاروا الوطء على تأويل الملك تحب العدة وبثت النسب اه (قوله)
فان أدانه) أي التأخر الذي دخل دار الحرب بأمان (قوله يسع أو قرض) ظاهره شمول الدين للقرض وهو
موافق لما في المغرب يخالف لما في القاموس وفي طلبة الطلبة ما حاصله ان من قصر المدين على البيع بالدين شدد
فقال اذ ان من باب الاعتقال ومن أدخل فيه القرض ونحوه مما يجب في النية بالعقد والاستهلال خفف وقامه
في التهر (قوله) وبكساده (أي بان ادان حريا (قوله لانه ما التزم الخ) قال الزيلعي لان القضاء يستدعي
الولاية ويعتدها ولا ولاية وقت الادانة أصلا اذا لا قدر للقاضي فيعدي من هو في دار الحرب ولا وقت القضاء على
المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من أفعاله وانما التزمه فيما يستقبل والغصب في دار الحرب بسبب
يفسد الملك لانه استأمن على مال مباح غير معصوم فصار كالادانة وقال أبو يوسف يقضي بالدين على المسلم دون
الغصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان واجب عليه اذا امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم أيضا
تحققا للتسوية بينهما اه ملخصا قال في الفتح ولا يخفى ضعفه فان وجوب التسوية بينهما ليس في أن يطل
حق أحدهما بالامام موجب لوجوب ابطال حق الآخر عوجب بل انما ذلك في الاقبال والاقامه والا حلال ونحو
ذلك (قوله لانه غدر) لانه التزم بالامان أن لا يغيرهم ولا يقضي عليه لما ذكرنا زيلعي أي من أنه استأمن على
مال مباح والحاصل أن الملك حصل بالاستيلاء فلا يقضي عليه بالر لكنه بسبب مخطو وهو العذر فاو تزجنا
في الملك فذا بقى بارادانه فافهم (قوله لمائنا) في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكتوبا
أو مضمولا) أو مع عدم المسلمين بحر (قوله لو فوجعهما) أي والولاية ثابتة حالة القضاء لا التزامهما
الأحكام بالاسلام بحر (قوله للقاضي) علة لكونه صحيحا (قوله لما) أي أول الباب السابق ولا يؤثر
بارد لان ملكه صحيح لا خيب فيه شر أي لانه لا غدر فيه بخلاف المستامن (قوله لسقوط القود) أي في
العمد لانه لا يمكن استيفاء القود الا عنعة ولا منع دون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب بحر
(قوله كالحل) أي كسقوط الحد لو في أسير لمسلم الولاية (قوله فيهما) أي في العبد والخطا (قوله)
لتعذر الصيانة) علة لقوله في ماله أي لا على العاقلة لان وجوب الدية على العاقلة بسبب تركهم صيانة تمنع
القتل ولا قدر لهم عليها مع تبين الدارين وهذا في الخطا فكيف ينبغي أن يرد بولان العواقل لا تعقل العمد
(قوله لا مطلق النقص) فهو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير رر قسته مؤمنة بلا قصيد بدار الاسلام

المستامين صاحبهم) عذا أو شيئا (بحر الدية) لسقوط القود عه كالحل (في ماله) فيهما تعذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين
(والكفاية) أيضا (في الخطا) لا مطلق النقص (وفي) قتل أحد الاسيرين (الآخر) (كفر فقط)

ولا شيء في العمد أصلا
لأنه بالأسرار يتعالمهم
ففسقت عصمته
المقومة لا المؤتمنة فلذا
يكفر في الخطأ (كقول
مسلم) أسيرا أو (من أسلم
تمة) ولو ورثته مسلوب
تمة فيكفر في الخطأ
فقط لعدم الأحرار دارنا

* (فصل في استئمان
الكافر) *

(لا يمكن حرمي مستأمن
فينا سنة) ثلاثا يصير عنا
لهم وعونا علينا (وقيل
له) من قبل الإمام (أن
أقت سنة) فبدا اتفاق
لجواز توقيت مادونها
كشهر وشهرين ودر
لكن ينبغي أن لا يلحقه
ضرر بتقصير المذبذبا
فقم (وضعنا عليك
الجزية فإن مكث سنة)
بعد قوله (فهو ذمي)
ظاهر المتن أن قول
الإمام له ذلك شرط
لكونه ذميا فلا أقام سنة
أوستين قبل القول
فليس يذمي فيه صرح
العتابي وقيل نعم وفيه جزم
في الدرر قال في الفتح
والأول وأوجه (ولا جزية
عليه في حوله المكث
الأشراط أخذها منه فيه
و) إذا صار ذميا (يجري
القصاص بينه
مطلب في أحكام
المستأمن قبل أن يصير
ذميا

أو الحرب ددد (قوله لماهر) أي من المطلق النص (قوله ولا شيء في العمد أصلا) أي لا كفارة لاسم لا تعجب
في العمد عندنا ولا قولنا ذلك كره وهذا عندنا وقالوا في الأسيرين الدية في الخطأ والعمد وتعمام في الجسر (قوله
لأنه بالأسرار الخ) بيان لفرق من جهة الامام بين المستأمن والأسير وذلك أن الأسير صار يتعالمهم بالقهر
حتى صار مقيما باقتنهم ومسافرا يسفرهم كعبد المسلمين وإذا كان يتعالمهم فلا يجب بقتله دية كآله وهو
الحربي فصار كالأسير الذي يهاجر النواهو المراد بقوة قتل مسلم من أسلمة أي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله
الا الكفارة في الخطأ لأنه غير متقوم لعدم الأحرار بالدار فكذا هذا البطلان الأحرار الذي كان في دارنا بالتبعية لهم
في دارهم وأما المستأمن فغير متقوم ولا مكان حروجه باختياره فلا يكون يتعالمهم وتعمام في الزبلي (قوله
ففسقت عصمته المقومة) هي ما توجب المال أو القصاص عند التعرض والمؤتمنة ما توجب الآثم والأولى ثبتت
بالأحرار بالدار كعصمة المال لا بالإسلام عندنا فإن الذي مع كرهه يقوم بالأحرار والثانية بكونه آدميا لا بخلق
لأهامة الدين ولا يمكن من ذلك إلا بعصمة نفسه بان لا يتعرض له أحد ولا يباح قتله إلا بعرض أفاده الزبلي
(قوله قتل مسلم أسيرا) أفاد أن تصوير المسئلة بالأسيرين غير قدير بل المعتبر كون المقتول أسيرا لان المناط
كون المقتول صار يتعالمهم بالقهر كما علمت سواء كان القاتل مشركا أو مستأمنافلو كان بالعكس بان قتل الأسير
مستأمنافلو قتلته أنه قتل أحد المستأمنين صاحبه كما يحتمل ح (قوله ولو ورثته مسلوب تمة) كذا في
غالب النسخ وكان حقا أن يقول مسلمين لأنه خير كان المقدرة بعدل وفي بعض النسخ المسلوب فهو صفة لورثته
وغيره كان قوله تمة والله سبحانه أعلم
(فصل في استئمان الكافر) (قوله لا يمكن حرمي مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لأنه لو دخل دارنا بلا أمان
كان وما معهما فلو قال دخلت بمانان الآن ثبت ولو قال أنا رسول الملك فلو معك كتاب بعلامة تعرف كان أمنا ولو
دخل الحرم فهو في عنده وقال لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج وقال مسلم أنا أمته لم يصدق
الآن بشهد رجلان غيره وسواء أخذ قبل الإسلام أو بعده عند الامام وقالان أسلم قبله فهو حر ولا يخص به
الأخذ عنده وظاهر قوله ما أنه يخص به اه ملخصا من الفتح والصر وقد من بعضه قبل باب المنعم قال الرمي
ويؤخذ بهذا كجواب حادثة الفتوى وهو أنه يخرج كسرا من سفن أهل الحرب جماعة منهم للاستقام
الانتماء إلى السواحل الإسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين فيأخذهم اه أي فيكون فيا جماعة المسلمين عند
الامام وفي كونه محبس عنهم أو بئان كإقذمتهم قبل المنعم (قوله ثلاثا يصير عنا لهم الخ) العن هو الجاسوس
والعون الظهير على الأمر واجمع أعوان عناية قال الرمي هذه العلة تنادي بحرمة عكس سنة بلا شرط وضع
الجزية عليه أن هو أقامها تامل اه (قوله من قبل الامام) أي وأتابه ط (قوله قيد اتفاق) أي بالنسبة
للاقل لئلا كثر فلا يجوز تحديدا كثر من سنة بقر ينقله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل نعم) أي يكون
ذميا والأول يدل أن بل لا يكون شرط (قوله وفيه جزم في الدرر) أي بفلا عن النهاية عن المبسوط لكن عبارة
المبسوط بنسب للإمام أن يتقدم السبه فأمره إلى أن قال وان لم يتقدر مدة فالعتر الحول قال في الفتح وليس
بلازم أي لا يلزم من هذا أن قول الامام له ذلك غير شرط فانه يصدق بقوله ان أقت لم يلزم معتق من العود فإن
أقام سنة منع من العود في هذا الشرطا التقدم غير أنه لم يوقت مدة خاصة والوجه أن لا يمنع حتى يتقدم له اه
وأقره في الصرح والنهر وحاله أن ما في المبسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا تنافي في تصريح العتابي بالاشتراط وهو
ما يشير إليه قول الهلابة لأنه لما أقام سنة بغير تقدير الامام لا جزم به يستغنى عن قول السعدية فقلول فيدر وأتين
فاهم وعليه فابتداء المذمة من وقت التقدم لامن وقت النحول (قوله ولا جزية عليه في حوله المكث) لأنه إنما
صار ذميا بعده فخص في الحول الثاني بحر (قوله لا بشرط أخذها منه فيه) أي في الحول أي بان قاله ان أقت
حولا أخلت مثلا الجزية فقم (قوله وإذا صار ذميا يجري القصاص الخ) أما قبل صيرورته ذميا فلا قصاص بقتله
عند دابل الدية قال في شرح السير الأصل أنه يجب على الامام نصرة المستأمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم
كأهل الذمة قال لأنه لا قصاص على مسلم أو ذمي بقتل مستأمن ويقتض من المستأمن بقتل مثله ويستوفيه وارثه ان

كان معه وذكر أيضاً أن المستأمن في دارنا إذا ارتكب ما وجب عقوبة لا يقام عليه إلا ما فيه حق العبد من
 قصاص أو حد فقتل وعند أي يوسف يقام عليه كل ذلك إلا الحد الجركا هل الذمة ولو أسلم عبد المستأمن أحرر على
 بيعه ولم ينزل يخرج به ولو دخل مع امرأته ومعهما أولاد صغار فسلم أحدهما أو صار نبيماً أو الصغار تبع له بخلاف
 الكسار ولو اتلأ نالها التبعية بالبيع عن عقل ولا يصير الصغير تبعاً لأخيه أو عه وأجده ولو الأب متضاف ظاهر
 الرواية وفي رواية الحسن نصير مسلماً بإسلام جدهم الصحيح الأول أدل وصار مسلماً بإسلام الجد الأدنى أقسام مسلماً
 بإسلام الأعلى فيلزم الحكم بالرد قل كل كفر لا هم أولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارنا وله أولاد صغار في
 دارهم لم يتبعوا إلا إذا خرجوا إلى دارنا قبل موت أبهم أو لم يمتوا منذ كرهته أن تبعية الصغير ثبت وإن كان
 بمن يعبر عن نفسه وذكر في موضع آخر أن المستأمن لو قتل مسلماً ولو عبداً وقطع الطريق أو تجسس أخبارنا
 فقتلها بهم أو زنى في عسله أو ذمعة كرها أو سرق لا ينتقض عهده أو ملخصاً وحاصله أن المستأمن في دارنا قل
 أن يصير ذمياً حكمه حكم الذي أتى وجوب القصاص بقتله وعدم المؤاخذه بالعقوبات غير ما فيه حق العبد في
 أخذ العاشر منه العشر وقد مناقض هذا الباب أنه التزم أمر المسلمين فيما يستقبل أقول وعلى هذا فلا يحل أخذ
 ماله بعد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فإنه أخذ ما لهم برضاهم ولو برأ أو قارلان ما لهم مباح لنا
 الآن القدر حرام وما أخذ برضاهم ليس غدر من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لأن دارنا محل إجراء
 الأحكام الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الإيجال لمن العتق ومع المسلمين ولا يجوز أن
 يؤخذ منه شيء إلا بزمه شرعاً وإن جرت العادة كالذي يؤخذ من زوار بيت المقدس كقائه في باب العاشر عن
 الجبل الرمي وسأني تمامه في الجزية وما قرأناه ونظير جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا وهو أنه جرت العادة أن
 التجار إذا استأجروا من كسبان من حري يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً ما لمعاول بالرجل من حري مقيم في بلاده
 يسمى ذلك المال سوكة على أنه مباح للمالك الذي في المركب يحرق أو غرق أو أنهب أو غيره فذلك الرجل
 ضامن له بمقابلته ما ياجتنبه وله وكل عنه مستأمن في دارنا بغير في بلاد السواحل الإسلامية باذن السلطان
 يقضيه من التجار مال السوكة وإذا هلك من ماله في البحر شئ يؤدى ذلك المستأمن للتجار به تماماً والذي يظهر
 لنا أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله لأن هذا التاجر ما لا يزم فإن قلنا أن المودع أخذ أجره على الوديعة
 بضمها إذا هلك قلت مستلثة ليست من هذا القبيل لأن المال ليس في يد صاحب السوكة بل في يد صاحب
 المركب وإن كان صاحب السوكة هو صاحب المركب يكون أجراً مستراً كأخذ أجره على الحفظ وعلى الجلب
 وكل من المودع والأجر المستلث لا يضمن ماله لا يمكن الاحتراز عنه كاللوث والقرق ونحو ذلك فإن قلت سأني قبل
 باب كذا الرجل قل لا بأس لك هذا الطريق فإنه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال إن كان مخوفاً وأخذ
 ماله فانا ضامن ضمن وعلمه الشارح هنالك بأنه ضمن الفارصة السلامة المعفورة ونصاها أي بخلاف الأولى فإنه لم
 ينص على الضمان بقوله فانا ضامن وفي جامع الفصولين الأصل أن المغرور إنما يرجع على الفار لو حصل الغرور
 في ضمن المعاوضة أو ضمن الفارصة السلامة المعفورة فصار كقول الطحان لرب الباجر جعل في البرق ففعله فيه
 فذهب من الثقب إلى الماء وكان الطحان عليه بضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة اه قلت
 لا بد من مسئلة التغير يمين أن يكون التاجر عالماً بالخطر كما يدل عليه مسئلة الطحان المذكور وإن يكون الغرور
 غير عالماً لا شأن أن رب البرق لو كان عالماً بالخطر يكون هو المضيع لماله باختباره ولفظ الغرور يبنى عن
 ذلك لفظة لما في القاموس غرماً غرراً وغروراً فهو مغرور وغرر بخدعه وأطمعه بالباطل فأغتره اه ولا
 يخفى أن صاحب السوكة لا يقصد تغرير التجار ولا يعلم بحصول الغرق هل يكون أم لا أو ما لا خطر من العوض
 والقطاع فهو معلوم وله والتجار لأنهم لا يعطون مال السوكة إلا عند شدة الخوف طبعاً في أخذ بدل الهالك فلم
 تكن مسئلتنا من هذا القبيل أيضاً فتم كيد كيد للتاجر بشرى في بلاد الحرب فيعقد بشرى يهك هذا العقد
 مع صاحب السوكة في بلادهم وأخذ منه بدل الهالك ورسله إلى التاجر فالتاجر أن هذا جعل للتاجر أخذه
 لأن العقد القاسم يجري بين حريين في بلاد الحرب وقد وصل إليه ما لهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون

وبين السلم وبين المسلم
 قيمته وخبره وماذا
 ألقاه وتجب الديه عليه
 إذا قتله خطأ ويجب
 كف الأذى عنه

مطلب ما يؤخذ من
 النصارى زوار بيت
 المقدس لا يجوز

مطلب مهم فيما يفعله
 التجار من دفع ما يسمى
 سوكة فوضعت الحرب
 ما هلك في المركب

التاجر في بلادهم فيقتدعهم هنالك ويقبض البذل في بلادنا أو بالعكس ولا شك أنه في الأولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضى للتاجر البذل وان لم يحصل خصام ودفع له البذل وكيفية المستأمن هنا جعل له أخذ العدة التي صدر في بلادهم لا حكمه فيكون قد أخذ مالاً حري برضاه أو مافي صورة العكس بان كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فظاهر أنه لا يحل أخذه ولو رضخ الحربي لابتائنه على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه هذا مظهر في تحرير هذه المسئلة فاعتن به وانك لا تجد في غير هذا الكتاب **(قوله)** وتحرم غنيته كالمسلم) لانه بعد النعمة وجب له ما لنا فاذا حرمت غنية المسلم حرمت غنيته بل قالوا ان ظلم الذي أسد **(قوله)** وأخذه بينة) في بعض النسخ وبأخذه وهو المناسب لعدم ما يقتضى حذف النون **(قوله)** ولومن أهل النعمة الخ) قال في الفتح فان أقاموا بينة من أهل النعمة قبلت استحسانا لانهم لا يمكنهم اقامتها من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار شهادة النساء فيها لا يطالع عليه الرجال فاذا قالوا لا بينة وارنا غيرهم دفع اليهم المال وأخضعهم فكيف لا يظهر في المال من ذلك بل هو قوله ما لا قول أي خيفة كافي المسلمين وقيل بل قولهم جيعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه أهى لان شهادته وحده لا تقبل فكنا به بالأولى **(قوله)** بعد الحول أي بعد المدة التي عينها له الامام حولاً أو أقل أو أكثر **(قوله)** كما يفيد الاطلاق كذا بحثه في البحر وتبعه في التهر وهذا ظاهر ان خيف عدم عوده والا فلا كما يفيد التعليل الا في **(قوله)** لان عقد النعمة لا ينقض لكونه خلفا عن الاسلام يحرم وعبارة التي يلي لان في عوده ضرراً بالمسلمين يعود حر با علينا ويتو الله في دار الحرب وقطع الجزية **١٥** ولا يخفى أن المفهوم منبته ان المراد بالعود الطلاق بدارهم بلا رجوع **(قوله)** ومفاده منع الذي أيضا) كذا في التهر وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتثبت أحكام الذوق في حقهم من منع الخروج الى دار الحرب الخ قتل والمراد الخروج على وجه الطلاق بهم اذ لو خرج لخصار مع أمره عوده عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليل المار قدس برأي في شرح السير الكبير ان الذي لو أراد الدخول اليهم بامان فانه عتق أن يدخل فرسامعه أو سلالا ان الظاهر من حاله أنه يبعثهم بخلاف المسلم الا ان يكون معروفاً بعد انهم ولا يمنع من الدخول بخبرة على البغال والحمير السفن لانه للعمل لكن يستعمل له لم يرجع ذلك منهم **(قوله)** كما يمنع) الاولى أن يقول كما يصير ذمياً كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل الحربي بدار الاسلام بامان فأنشئ أرض خراج فوضع عليه اخراج فيها كان ذمياً **١٦** قال السرخسي فوضع عليه خراج رأسه ولا يترك أن يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الا على من هو من أهل دار الاسلام فكان ذمياً وفي النهاية واذلزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لستة مستقبله لانه يصير ذمياً بلزوم الخراج فتعتبر المقتضى وقت وجوبه **(قوله)** بان الزم به وأخضعه) الظاهر ان المراد بالاخذ استحقاق الاخذ منه وهو معنى الوضع عليه في عبارة الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالفعل بل هو ان كيدل رد ما قبل له يصير ذمياً بمجرد الشراء وهو خلاف ظاهر الرواية لانه قد بشر بها التجارة قال في الفتح والمراد بوضعه الزم به وأخضعه منه عند حلول وقته وهو مباشر السبب وهو زرعها أو تقطيلها مع التمسك منها اذا كانت في ملكه أو زرعها بالاحارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فانه يؤخذ منه لاسن المالك فصير به ذمياً بخلاف ما اذا كان على المالك **١٧** أي بان كان خراجاً موطئاً أي دارهم معلومة فانه على مالك الأرض فلا يصير به المستأجر ذمياً لانه لا يؤخذ منه أما خراج المقامحة وهو ما يكون جزاً من الخراج كصفه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لكن هذا على قوله ما على قوله فان الخراج مطلقاً على المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السرخسي وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقد مر جميع قول الامام هنالك في اطلاق الفتح نظر لايهامه أن ذلك متفق عليه عندنا ولم ينه على ذلك في البحر والتهر قدس بر **(قوله)** كخراج الرأس) أي أنه اذا التزمه صار ملزماً للمقام في دار البحر **(قوله)** أو صار لها الخ) أي تصير ذمياً بذلك وظاهر أن الشكاح حادث بعد دخولها دارنا وليس بشرط فانهم لو دخلوا دارنا لم صاروا زوج مسلماً أو ذمياً فهو كذلك كما أولده في البحر وقد بالكتابة لانها لو كانت مجوسية أو مسلم زوجها يعرض القاضي عليها الاسلام فان أسلمت والا لفرق بينهما ولها أن ترجع

وتحرم غنيته كالمسلم
فتح وفيه لومات المستأمن
في دارنا وورثته ثم وقف
ماله لهم وبأخذه بينة
ولومن أهل النعمة
فكفيل ولا يقبل كتاب
ملكهم (واذا أراد الرجوع
الى دار الحرب بعد الحول)
ولو لجارة وقضاء حاجة
كما يفيد الاطلاق نهر
(منع) لان عقد النعمة
لا ينقض ومفاده منع
الذي أيضا (كما يمنع
لو وضع عليه الخراج)
بان الزم به وأخضعه
عند حلول وقته لان
خراج الارض كخراج
الرأس (أو صار لها)
أي المستأمن الكتابية
(زوج مسلم أو ذمي)

لتسببها وان لم يدخل بها (لا عكسه) لامكان طلاقها ولو تسببها فاطلقت به غيرها (٣٥٩) فلها منه من الرجوع تارة فلو

بعد انقضاء عدتها كافي شرح السير (قوله لتسببها) المراد بالتسبب كونها التزمت المقام معه كافي البحر وهذا
شاهد للزوج المسلم والذي فقههم (قوله وان لم يدخل بها) فالشرط مجرد عقده عليها كإشارته الى ان يلبي بحر
(قوله لا عكسه) أي لا يصير المستامن نمسا اذا تكسب ذمة لانه يمكنه طلاقها فيرجع الى قبل فله بكنه انهما المقام
وكذا لو دخلها مامان فسلمت بحر وما ان الهذا في آخر كتاب الطلاق من أنه يصير نمسا بالزوج في دارنا غلط من
الكتاب يخالف النسخة الاصلية فأقدم في النهر (قوله على ما مر عن الدور) أي من أنه لا يشترط قول الامام ان
أقستنه وضعت عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أي من حكم المهر على حكم غيره من الدين وان الدائم منع من
الرجوع أيضا فاذا منعته ومضى حول صار نمسا (قوله فان رجع للمستامن) طاهره لانه لا فرق بين كونه قبل الحكم
بكونه نمسا او بعده لان الذي اذبحه الحرب صار حريا كإسائتي بحر (قوله فأسر) أي من غير ظنهور على
دارهم بان وجد مسلم فأسره (قوله بمعنى غلب) الاولى تأخير عن قوله عليهم لقول المغرب ظهر عليه غلب (قوله
فاخذوه) احترازا لو هرب كإيائتي (قوله سقط دينه) لان اثبات الديعة بواسطة المطالبة وقد سقطت ودين
عليه أسبق اليه من بد العامة فيقتضيه فسقطوا لارطيق لجعله فإلانه الذي يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين
نهر وهذا معنى قوله الا في اسبق يده فهو علة لكل (قوله وسله) أي لو أسلم المسلم ذراهم عن شيء (قوله وما
غصب منه) ذكر في البحر محتاوي على في التهر السلم والاجر (قوله وصار ماله) فإذا ان الدين ليس ماله لانه ملك
المدين ولما لا حق المطالبة به ليستوفي مثله لاعتنه (قوله كوديعته) أي عند مسلم أو ذي ملتي قال ط وكذا
بره الاولى وفي البحر وانما صارت وديعة غنية لانها في يده تقدر الان بد المودع كيد قصير فانه ماله نفسه وإذا
التزم ماله غنية لانها في يده وانما تصرف كإيائتي في صرف الخراج والجزية لانه ما خوذ بقوة المسلمين بلا قتال بخلاف
فقه غنية (قوله واختلف في الرهن) فعدنا أي يوسف لارهن يدينه وعند محمد يباع ويستوفي دينه والار ينفقه
السلمين وينبغي رجوعه لانما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة بحر ورد في التهر بان تقديم قول أبي يوسف
الذي نرجعه وهذا لان الوديعة انما كانت فمالم امرأته في يده محكولا كذلك الرهن اه وأما الجوى بانه
على تسليم أن التقديم يفيد الترجيح دعاءا فيفيد أرجحية الاول فيما اذا كان الرهن قدر الدين أمالز بانه فقد
صرحوا في كتاب الرهن بانها أمانة غير مضعونة وكذا قال الخ حاق في البحر وكذا كونه ذلك (قوله وجب
التسليم اليه) لان ماله لا يصرف الا لاسره وأوقفه ولم يوجد أحدهما ط (قوله وعليه) أي على ما ذكر من وجوب
التسليم ووجه البناء أن طلب غريمه كطه بوكيله أو رسوله وهذه المسئلة ذكرها في البحر محتا فقال ولم أر حكم
مالا كان على المستامن دين لاسلم أو ذى أمانته في دارنا فخرجهم ولا يخفى أنه باق لبقاء المطالبة وينبغي أن يوفى
من ماله المثل ولو صارت وديعة فمأ اه ولا يخفى ان فيه اذ كره الناصر تبعها لهر من بناء المسئلة على ما قلها
تقوية للحث وقد علمت وجهه وقال في التهر فان كانت الوديعة من غير جنس الدين باعها القاضي ووفى منها وقد
أثبت بذلك اه (قوله فمأله) وكذا دينه ويلزم من ذلك أنه لو أرسل من باخه وجب تسليمه كإيائتي (قوله
له غنة) أي في دار الحرب عرس بالكسرى زوجة (قوله وأولاد) أي ولو صغار الان الصغار انما يبيع بأمان في
الاسلام عند اتحاد الدار بحر رأى ولو حاكم في شرح البحر وكذا يتبعه اذا كان المتبوع في دار الحرب والتابع
في دار الاسلام اه أي لان السلم في دار الحرب من أهل دارنا (تنبيه) في شرح السير الكبير لو دخل الصغير
الذي يبيع عن نفسه دارنا بارة أو به فان تأخر من فله الرجوع الى دار الحرب بخلاف ما اذا كان سلمين أو
أحدهما فإنه يصير مسلما تبع المسلم منهما لان الذي يبيع عن نفسه في حكم التسليم في الاسلام كالذي لا يبيع عن
نفسه قال وهذا تبين خطأ من يقول من أصحابنا ان الذي لا يبيع عن نفسه لا يصير مسلما تعالى به فقد نص
محمد ههنا على أنه يصير مسلما اه والحاصل أنه تنقطع تبعه الاول في الاسلام لاحدا وذهبوا عما قالوا صرح
به السرخسي قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ بغير جنس تابعي التسعة وبه ظهر ما في فتاوى العلامة ابن السلي من أن
الصبي اذا عقل لا يصير مسلما لاسلام أحد أو به فقد علمت أن هذا القول خطأ وقد ثبت على ذلك باب نكاح
الكافر وفي باب الجنائز عند قوله كصبي مع أحد أو به يوفى بالودعي الابن البائع ويرهن وادعي ابومانه

ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم هنا (٣٦٠) أو صار ذميا (ثم ظهر نعليهم فكله في) لعدم بدو ولايته ولوسى طفله الشافعي

قاصر وبرهن أنضاريه القاضى أهل الحرية وأما لو كانت الدعوى بعدم مضي مدة تقدم بيته الأب أنه قاصر ليجعل
الاب مسلما كما قي به الرحي وأطال في تحقيقه في قوا وفي أو آخر كتاب الدعوى (قوله) ثم ظهر نعليهم أى
على دارهم (قوله فكله) أى كل ما ذكر من عرسه وما بعدهما (قوله ولوسى طفله الخ) قال في البحر ولوسى الصبي
في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تعالى لانه ما اجتمع في دار واحد بخلاف ما قبل اخرجوه وهو
في على كل حال اه لكن في العزيمة قوله ولوسى أى مع فانه لوسى بدونها لا تظهر فاندقة التسعة بالاب فانه
يحكم بسلامه بتسعة الدار على ما مر في كتاب الصلاة اه أى في فصل الجنائز (قوله لا اتحاد الدار) لانه لما سلم
في دار الحرب تبعه طفله ودر فالمراد بالدار الحرب وفهم وذلك لان ما ثبت يكون بقسامال بوحده من بل ومثله
لأنه لم يبعث الى الامام ان يذمه لكم اقيم في دار الحرب وابتع بالخارج كل سنة جاز ويكون طفله ذميا بمنزله
ويكون الاب احمق به لما قلنا لان الذم لا على الفهر وكذا الواسلم الاب في دارنا وصار ذميا ثم رجع حتى ظهرنا
على دارهم تبعه طفله ولا سبل عليه وتعامه في شرح السور (قوله وغيره) أى غير ما ذكر من الطفل والوديعه مع
معصوم وهو اولاد الكبار وعرسه وعقاره ووديعه مع حري بدر (قوله لعدم النيابة) أى نيابة الغاصبه عنه
(قوله والامام حتى أخذني في الخ) زاد لفظ حتى اشار الى ما في البحر من أن أخذ الدية ليس لنفسه بل لضعفها في
بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والافهم القفل الخطم معلوم ولذا ينص على الكفارة لما ساق في
الجنائيات (قوله ودية مستأمن) أى هنا (قوله) أما اذا لم يكن مستأنا لم يسل لاشي على فاته كل شر محسكين
وتقدم قبل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله لا القتل قصاصا) لان الدية وان كانت
أنتع السليمن من قتله لكن قد نعوذ عليهم من قتله منفعه أخرى هي أن يتجرأ مثله من قتل المسلمين
(قوله والدية صلح) أى برضا القاتل لان موجب العده هو القود بغير حاصله أن لا امام أن يقتل أو يهتك
على الدية ان رضى القاتل بالصلح والظاهر انه ليس له الصلح على أقل من الدية كما يفصده التعليل الا في الاول
يمكن اثبات القتل عليه كافي وصحى التيم تأمل قال في التبرئ لئلا وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص
(١) مالا كافي الولي فليستظر اه قلت اظاهره بقول الفتح وانما كان للسلطان ذلك أى القتل والصلح لانه
هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السلطان ومن في اوله اه (قوله نظرا لحي اناسة) فان ولايته
عليهم نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض ففتح وفيه أيضا انه لو كان المقتول لقطا لا امام ان يقتل
القاتل عندهما خلافا لآي يوسف وتعامه فيه (قوله اومن) وجب عليه قود أى النفس اما بما بدونها
فقتص منه في الحرم اجاعا ذكره الماشرح في الجنائيات ط (قوله التجا بالحرم) أفاد انه لم ينشئ القتل فيه
فلو أنشأه فقتل فيه اجاعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الماشرح في الجنائيات وفي شرح السور لو كانوا
جامعة دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتلهم لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لان حرمة الحرم لا تلزمنا لتجمل
أذا هم الكصد اذا صلح على انسان في الحرم جاز قتله دفعا لاداه ولو قاتلوا في غيره ثم انهم مواد دخوله لا تتعرض
لهم الا اذا كانت لهم قطة في الحرم وصارت لهم منعة لان المتجني الى قته متحارب وجب مع ما ذكر في أهل الحرب هو
كذلك في الخوارج والبعثة اه (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب الخ) أى بان يغلب أهل الحرب على
دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر أو تنقض أهل الذمة العهد ونقلبوا على دارهم ففي
كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الشروط الثلاثة وقالنا بشرط واحد لا غير وهو اظاهر حكم الكفر
وهو القصاص هندية و يتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا يجري فيها وأن الاسير المسلم
بحوزته لا تعرض لمداون الفرج وتنعكس الاحكام اذا صارت دار حرب دار الاسلام فتأمل ط وفي شرح بدر
أبصار قال بعض المتأخرين انما لم يثبت تلك الامور الثلاثة في مصر اسفلين ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه
قاضي مسلم ينفذ أحكام المسلمين على دار الاسلام فمن ظفر من الملاك الاقدمين بشي من ماله بعينه فهو له بأمر
شي ومن ظفر به بعد ما عهده مسلم أو كافر من مسلم أو ذمى أخذه بالنش ان شاع من ظفر به بعد ما وهبه مسلم أو
كافر مسلم أو ذمى وسه له أخذه بالعتق ان شه اه قلت حاصله انه لما صار دار حرب صار في حكم ما استولى اعله في
دارهم (قوله باجرا أحكام أهل الشريك) أى على الاستهارة وان لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام هندية وظاهره

قن مسلم (وان أسلمتة
خفاء هنا) فظهر نعليهم
فقطله حرم مسلم لا اتحاد
الدار (وديعته مع
معصومه) لان يده
كيد محترمة (وغيره
في) ولو عينا غصبها
مسلم لعدم النيابة ففتح
(والامام) حتى (أخذ
دية مسلم لا ولى) أصلا
(و) دية (مستأمن أسلم
هنا من عاقلة فاته خطأ)
لقوله نفسا معصومة
(وفي العدة القتل)
قصاصا (أو الدية) صلحا
(الافقو) نظرا لحي العامة
(حري أو مرتد أو من
وجب عليه قود التجا
بالحرم لا يقتل بل يحبس
عنه الغداء ليضرب فمقتل)
لان من دخله فهو آمن
بالنص وسيجب في
الجنائيات (لا تصير دار
الاسلام دار حرب الا)
بأمور ثلاثة (باجراء
أحكام أهل الشريك)

مطلب فيما تصير به دار
الاسلام دار حرب
وبالعكس

(١) قوله ينقلب القصاص
الخ وانظر هذام ما ذكر في
الافتقار من باب الجنابة
التي يدعى الولي الحمد والخطأ
نقلان الفصل العشرين من
جنائيات التارخانية ونصه
ومن له القصاص ليس له أن

وباتصالها بدار الحرب

وبأن لا يقي فيها مسلم

أودى آتيا بالامان

الاول على نفسه ودار

الحرب قصر دار

الاسلام بغيره أحكام

أهل الاسلام فيها

كجعة وعبد وان بقي

فيها ككفر أصلي وإن لم

تصل بدار الاسلام بدد

وهذا ثابت في نسخ المتن

ناقص من نسخ الشرح

فكانه تركه كجعي بعضه

ووضوح باقيه

باب العشر والخارج والجزية

والجزية

أرض العرب وهي من

حد الشام والكوفة إلى

أقصى اليمن وما أسلم

أهلها طوعا أو دفع عتوة

وقسم بين جيشنا

والبصرة أية أيا جماع

العصابة عشرة لانه

أبق بالمسلم وكذا بستان

مسلم أو كرمه كان داره

دد ومرف باب العاشر

بأنهم هذا وسرنا في

شرح المتن

القرون فلا يصير إلا الا

بالراض قطع صلاحي

ليس لولي الجباة القول إلى

أخذ بالية الأرض القاضل

ولا يتقلب مالا الامن حجة

الصالح فان ارد أن تلك

الصالح فلامر لم يوضع

تصرح المتن وفيه بذلك

حق الامام وملك الولي

تأمله ام من غير الشرح بعد

المسلمين رحمه الله

أهل أو حوت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب ط **قوله** وباتصالها بدار الحرب) بأن لا يقتل بينهم ما يلد من بلاد الاسلام هندية ط وظاهره أن الجبلين فاصل بل قدسنا في بلاد استيلاء الكثرة أن بحر الملح ملحق بدار الحرب بخلافه في قناري الهداية قلت وبه هذا ظهر أن ساقى الشام من جبل نيب الله السبي بجبل الدروز وبعض البلاد التابعة له كلها دار اسلام لانهم لو كان كائنا ما كانهم دوزا و نصارى ولهم قضاء على دينهم وبعضهم يعنون بشت الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاه أمونا وبلاد الاسلام محطه بلادهم من كل جانب وإذا أراد الولي الأمر تنفيذ أحكامنا فهم نفذها **قوله** بالامان الاول) أي الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم بالسلامه والذي بعد الفتح هندية ط **قوله** ذكر في أول جامع الفصولين كل مصرفه والمسلم من جهة الكفار يجوز منه إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الأيالي لاستيلاء المسلم عليهم وأما ملاعة الكفرة فهي مودعة ومخادعة وأما في بلاد عليها ولاه كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعباد ويصدر القاضي قاضيا براض المسلمين ويحب عليهم طلب والاسلم اه وقد مناصحوه في باب الجمعة عن البرازية **قوله** وهذا) أي قوله حرى أو مر تدلى آخر الباب وقوله لحي بعضه أي المسئلة الأولى فانها استجبت في الجنايات وقوله ووضوح باقيه أي مسئلة الداروق ووضوحها نظر والله سبحانه أعلم

باب العشر والخارج والجزية

شئ فهو ملحق على المستأن في أرضه من الوظائف المالية إذا صار ذميا بعد الفراق عيابه يصير ذميا بوز كره العشر بجماعا لوظيفة الأرض وقدمه لما فيه من معنى العبادته لله والحق به الجزية لان المصروف واحد **قوله** أرض العرب) في مختصر تقويم البلدان جزر العرب خمسة أقسام تهامة ونجد وجزر وعرض وعن فلما تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى تصل الشام وفيه المدينة وعمان وأما العروض فهو الهامة إلى اليمن وأنما سمي الحجاز حجازا لانه حفر بين نجد والهامة قال الأوقدي الحجاز من المدينة إلى تومة ومن المدينة إلى طريق الكوفة وما وراء ذلك إلى أن يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة إلى طريق مكة إلى أن يبلغ هبط العرج حجاز أيضا وما وراء ذلك إلى مكة وحده فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وجره وغمره الطائف فهو نجد وما وراء وجره إلى البصرة فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه **قوله** وهي من حد الشام) نظم بعضهم حد الشام ولا يعرفه بقوله جزر وهذه الأعراب حدثت بحمد الله العشر باقي فأما الطول عند تحقيقه فمن عدن البحر والعراق وساحل جدة أن سرت عرضا إلى أرض الشام بالاتفاق

قوله وما أسلم أهلها) أي والارض التي أسلم أهلها وكر الصبر هتاه وفيه أساقى مرعا لفظ ما نهر **قوله** عتوة) بالفتح قال القناري وهو من الضاد يطلق على الطاعة والتهور وهو المراد هنا نهر **قوله** وقسم بين جيشنا) احتج به عما أقدم بين قوم كافرين غير أهلها فانه خارجي كافي التفت ولو قال يتناشيل ماذا أقسم بين المسلمين غير الغائبين فانه عسري لان الخارج لا يوظف على المسلم ابتداء كره القهستاني درميتي **قوله** والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عندنا في يوسف لانها بقر أرض الخارج لكنه ترك القياس باجاع العصابة قرني الله تعالى عنهم درميتي وغمره وحاصله أنه ساقى أن ما أحياه مسلم يعتبر قره عندنا في يوسف وعند محمد يعتبر الماء والمعدن الاول والبصرة أحياها المسلمون لانها ثبت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي في حجاز أرض الخارج فقياس قول أبي يوسف أن تكون خراجية **قوله** لانه أبق بالمسلم) أي لما فيه من معنى الصلابة وكذا هو أخف حيث يتعلق بنفس الخارج وهذا علة ما أسلم أهلها أو قسم بين جيشنا أو ما أرض العرب فلا نل ينقل عنه صلي الله عليه وسلم ولا عن أحد من خلفاء أخف خارج من أراضهم وكذا لا راق عليهم لخارج على أراضهم نهر وغمره في الفتح **قوله** وسرنا في شرح المتن) نصه وفي دار جعلت بستانا خارجا كانت الذي مطلقا خلا فاهما أولس سقاها ثمانية أي الخارج وان سقاها ثمانية العشر فغيره ولو أن المسلم والذي سقاها من ثمانية العشر ومرفعه

(وسواد) قري (العراق وحده (٢٦٢) من العذيب) بضم ففتح قو بضم قري الكوفة (الى عقبه حلوان) بن عمران بضم فسكون

الخارج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخارج كافي المعراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء
فما إذا ساقها على الخراج بل على العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسي وهو الظاهر وأجاب في العرب بأن
المنوع وضع الخراج عليه جبراً أما اختياره فيجوز كانهما لا يأتيا أحدهما وأما إذا كان الامام وساقها على الخراج فاعلم
الخارج اه ح وساقى الكلام على ماء العشر والخارج (قوله وسواد قري العراق) أي عراق العرب بدرق
القاموس وسواد البلد قراها أو غاسي به نخضة أشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة
وبغداد ونواحيها درمتقي وعليه فقوله قري بدل من سواد أو تفسير على إسقاط أي التفسير به والاحتراز
بعراق العرب عن عراق الحشم وهو من الغرب أدر بيجان ومن الجنوب بشي من العراق وخوزستان ومن
الشرق مغازة خراسان وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقرين كافي تقوم البلدان (قوله قري من قري الكوفة)
الذي تقوم تقوم البلدان أنه ما على نعيم وهو أول ما يلي الإنسان بالبادية أساساً من فادسة الكوفة بدمكة
اه ولعله أراد البقرة القادسية المذكورة ونو يده أنه تقوم البلدان جعلها الحد فانه قال وامتداد العراق
طولا وشمالا وجنوبا من الحد فانه على دجلة الى عبادان وامتداد عرضا غربا من قرامن القادسية الى حلوان
(قوله بضم فسكون) أي بضم الحاء وسكون اللام (قوله من الثعلبة) الثعلب أي منه في غيره الثعلبية بباء النسبة
(قوله غلط) لانهم منازل البادية بعد العذبة بكثير كاتل عن ذخيرة العقبي (قوله حصن صغير فسكون)
أي بحرة رأس وهو يدور بها فلا يبق منها في البر إلا القليل وهي عن البصرة مرحلة ونصف كذلك ان كانت
البلدان (قوله) وبالأما الخ قال في تقوم البلدان والسائر من تكريت وهي على النهاية الشمالية لعين
عبادان وهي على النهاية الجنوبية على تقويس الحد الشرقي مسافة شهر وكذلك من تكريت الى عبادان
إذا سار على تقويس الحد الغربي أعني من تكريت الى الانبار الى واسط الى البصرة الى عبادان فيكون دور
العراق مسافة شهرين وطوله على الاستقامة من تكريت الى عبادان نحو عشرين مرحلة وعرض العراق من
القادسية الى حلوان نحو إحدى عشرة مرحلة اه تأمل وهذا تحديد العراق بسماءه وأما تحديد سواده في البحر
عن البادية عن شرح الوجيز طول سواد العراق مائة وستون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا وساحته ستة
ونفون ألف ألف فرسخ (قوله الامكة) فانها وان فحمت عنونتها كعاشرة لانه من جزيرة العرب
كأمر (قوله سواه أقر أهله علماء الخ) أشار إلى أن قول المصنف تعالى الكثر وأقر أهله عليه ليس بشرط في
كونها خراجية بل الشرط عدم فحمتها صرح بذلك في شرح الطحاوي كافي النهرو لم يقيد كونها خراجية بأن
تسقى بماء الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما إذا سقيت بماء العشر أو ما إذا سقيت بماء الخراج في الأرض المحيطة بالمسلم
سقيت بماء الخراج وإنما التفصيل في الفرق بين ما سقيت بماء العشر أو بماء الخراج في الأرض المحيطة بالمسلم
التي لم تقسم ولم يقر أهلها عليها كحققه في البحر تعالى ففتح وغيره وأتى غامه (قوله لانه البقي بالكافر) لانه
يشبه الجزية لما فيه من معنى العقوبة ولأن فيه تغليظا حيث يجب وان لم يزرع بخلاف العشر لعلقه بعين
الخارج لا بالأرض ٣ (قوله وأرض السواد) أي سواد العراق أي قراوه وكذلك أفاضل عنوة وأقر أهله عليه
أوصولها ووضع الخراج على أراضيهم فهي مملوكة لاهلها درمتقي قلت وكذا أرض الشام ومصر فحمت عنوة
على الجميع وأقر أهلها عليها بالخارج فسد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الأرض انما قسمت فهي
أرض عرب وان تركها إلا ما بقي أي أهلها الذين قهر وأعلىها فهو حسن فان المسلمين افتتحو أرض العراق
والشام ومصر ولم يقسموا شيئا من ذلك بل وضع عرض الله عنه عليها الخراج وليس فيها خمس اه لم ينفذ
أهلها بمملوكة لاهلها (قوله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) أي بالرضن والهبة لان الامام إذا فتح أرضا
عنونته أن يقر أهلها عليها ووضع عليها الخراج وعلى رؤسهم الجزية فتنسقي الأرض مملوكة لاهلها وقد سمناء
قبل بالقسمة الغنائم فتح قال في الدر المنثور وتورثهم الى أن لا يبق منهم أحد فتنقل المثلثات الى
الخروج أو إلى غامه (قوله ويجب الخراج في أرض الوقف) أي الأرض الخراجية كإياها في تصيد يقينه في
لو خراجية الخ والحاصل أن الأرض تبقى ونطقها بعد الوقف كانت قبله (قوله فلا عسر ولا خراج طاهر

قريه بين بغداد وهماذان
(عرضا ومن العث)
بفتح فسكون فثلاثة قريه
شرقي دجلة متوقفة على
العلوية وما قبل من
الثعلبة بفتح فسكون
غلط مصنف عن المغرب
(الى عبادان) بالتشديد
حصن صغير بشرط البحر
في المثل ليس وراء
عبادان قري بمصنفي
(طولا) وبالأما اثنان
وعشرون يوما ونصف
وعرضه عشرة أيام
سراج (وما فتح عنوة
و) لم يقسم بين جيشنا
الامكة سواه (أقر أهله
عليه) أو نقل اليه كفار
آخر (أوضح مملوكة
بخراسانية) لانه البقي
بالكافر (وأرض
السواد مملوكة لاهلها
بحوز بيعهم لها
وتصرفهم فيها) هداية
وعند الأئمة الثلاثة هي
موقوفة على المسلمين فلم
يجز بيعهم فتح (ومجب
الخراج في أرض الوقف)
الامسترة من بيت
المال اذا وقفها شترها
فلا عسر ولا خراج
قوله أدر بيجان هكذا
يخطه بالال المهملة
وذكرها في المصباح في
الالف مع الذال المهملة
وما يثلها وذ كرفها
ضبطين أولهما فتح
الهمزة والآخر وسكون الذال
بينهما وثانيهما ضم الهمزة والذال واسكان الراء اه - صحيح ٣ مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية مملوكة لاهلها

في البحر العشر وإنما قال بعدما حقق أن الخراج ارتفع عن أراضي مصر لعودها إلى بيت المال عوت ملا كما قال
فإذا اشتراها انسان من الامام بشرطه شراء صحيحا ملكها والخراج عليها فلا يجب عليه الخراج لان الامام قد
أخذ البذل للسليخ فاذنوا وقها وقها سألهم من المؤن فلا يجب الخراج فيها وتمامه فيما كتبناه في التحفة المضية في
الاراضي المصرية اه تم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال انه لا يجب افضالهم له وفيه نقلا قلت ولا يخفى ما فيه
لانهم قد صرحوا بان فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول وبانه زكاة النذر والزروع وبانه يجب
في الارض الغير اخرجة وبانه يجب فيما ليس بعشري ولا خراجي كالغاوز والجال وبان يجب وجوبه الارض
النامية بالثمار ح حصة وبانه يجب في ارض الصبي والمجنون والملك لانه مؤنة الارض وبان الملك غير شرط
فيه بل الشرط ملك الخراج فيجب في الاراضي الموقوفة لعموم قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما
أخرجنا لكم من الارض وقوله تعالى وانا نوحى يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر
وما سقي بغرب أو دابة ففيه نصف العشر ولان العشر يجب في الخراج لا في الارض فكان ملك الارض وعلمه
سواء كما في البدائع ولا شأن ان هذه الارض المشتركة أو جديفها بسبب الوجوب وهو الارض النامية وشرطه وهو ملك
الخراج وبذلك وهو ما ذكرنا في قول المتن يجب العشر في مسقي مياه وسبح الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص
الارض يحتاج الى دليل خاص ونقل ضريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق
شي فهو مولى له قد ينزع في سقوط الخراج حيث كانت من ارض الخراج أو سقيت بماء بديل ان الغاري
السلطان له الامام دار الاشي عليه فيها فاذ جعلها مستأوسقاها بما العشر فعليه العشر أو بما الخراج فعليه
بعضه كأيام مع أن الواقع الآن في كثير من القرى والمزارع الموقوفة انه يؤخذ منها العشر في النصف أو
الربع أو العشر وقد نبهنا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة **قوله** لو كانت الارض خراجية بشرط قوله
ويجب الخراج وقوله والعشر عطف على الخراج **قوله** وقالوا الخ هو مصر به في الهداية وغيرها والحاصل
الاتفاق على انها خراجية وإنما اختلف العلماء في أنها تقتض عتوة أو صلحا لا يؤتر في كونها خراجية لانها تكون
خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء اقتضت عتوة ومن على أهلها لم أو صلحا ووضع عليهم الجزية كأمم **قوله**
المأخوذ الآن من أراضي مصر أجرة لخراج (وكنا أراضي الشام كأيام عن فضل الله الروي وقال في النذر
المتن في وجوها الامام وبما خذ جميع الاجر وليت المال كذا صارت ليت المال واختار السلطان استغلالها
وان اختار بيعها فله ذلك اما مطلقا ولما حقت أن يسع الاراضي المصرية وكنا النامية صحيح مطلقا اما
من مالها أو من السلطان فان كان من مالها انتقلت بخر اجها وان من السلطان فان هجر مالها عن زراعتها
فكذلك وان لمالكها فقد من مالها صارت ليت المال وان الخراج يسقط عنها فاذا ناعها الامام لا يجب على
المشترى خراج سواء وقفها أو بقاها قلت وهذا نوع ثالث يعني لا عشيرة ولا خراجية من الاراضي تسمى ارض
الملكية وأراضي الحوز وهو مامات أو بابه بلا وارث أو ليس المال أو فتح عتوة وأبى السليخ الى يوم القيامة
وحكمه على ما في التتارخانة انه يجوز لالامام دفعه لرايع لم يدر يقين اما ما قامتهم مقام الملائكة في الزراعة
واعطاه الخراج واما ما جازتها لهم بقدر الخراج فيكون للمأخوذ حق الامام خراجا ثم ان كان يدرهم فهو خراج
موقوف وان كان بعض الخراج خراج مقامه أو ما في حق الاكره فاحرة لا غير لا عشر ولا خراج فالدليل
على عدم لزوم المؤن العشر والخراج في أراضي الملكية والحوز كان المأخوذ منها آخر لا غير اما في الدور التي
منحصا قلت فعلى هذا لاشي على زراعتها من عشر أو خراج الاعلى قولهم بان العشر على المستأجر كما في بابه
على أنك علمت أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه بل هو في حق الامام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج تأمل ثم
رايت في الخيرية زرايع في الارض الوقف عامل بالخصه وهو كالمستأجر وليس عليه خراج قال في الاستيفاء وإذا
دفع المولى الارض مزارعة فالخراج والعشر من حصه أهل الوقف لانها حارة بمعنى وعنده يقول اذا كانت
الارض ليت المال وتدفع مزارع لرايعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لخراج كالمستأجر به النكال وغيره وما هو
صريح به أن خراج القامحة لا يلزم بالتعطيل فلا شي على الفلاح وعطها وهو غير مستأجر لها ولا خراج عليه بسببها

شربلالية مغز بالبحر
وكنا لولي وقها كاذ كرمه
في شرح المتن (والصبي
والجنسون لو) كانت
الارض (خراجية)
والعشر لعشيرة دور
ومر في الزكاة وقالوا
أراضي الشام ومصر
خراجية وفي الفتح
المأخوذ الآن من أراضي
مصر أجرة لخراج

مطلب في جواز بيع
الاراضي المصرية
والشامية

مطلب أراضي الملكية
والحوز لا عشيرة ولا
خراجية

مطلب لاشي على زراع
الاراضي السلطانية
من عشر أو خراج سوى
الاجرة

مطلب لاشي على الفلاح
لوعطها ولو زكها لا يجب
عليها

قوله اما من مالها
أي الذي تملكها يوم
الفتح أو من ورثة أمين
شرامنه أو من وارثه
اه منه

الآ ترى أنها ليست
مملوكة للزراع كماله
لموت المالكين شيئا
فتشأ بلا وارث فصار
ليت المال

مطلب القول الذي اليد
ان الارض ملكه وان
كانت خراجية

مطلب ليس الامام ان
يخرج شيامن يد أحد
الأحقى ثابت معروف

وهو علم أن بعض المزارعين انزاعوا الزراعة وسكن حصصا فلا شيء عليه فما تفعله الظلمة من الاضرار به حرام صريح
به في الجور والتهازل لمصلحة المالكين اذا كان المأخوذ من المزارعين كالمبيع أو الثلث من الغلة بدل الحارة كما مر باربع
أن يكون استعارة الارض بعض الخراج منها وهو لا يسلطها له فصار وجه الجواز هنا قال في الدر المنثور والحوار
ما قلناه جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكره اجرة لضرورة وعدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأخوذ
اه أي لعلمهم من يجب عليه بسبب موت أهلها او صيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها خراجا كما مر
في كلام الخيرية وهي في معنى الاحارة لا حارة حقيقة وهذا قال في الفتع ان المأخوذ بدل الحارة ثم اعلم ان
أراضي بيت المال المسماة بأراضي الملكة وأراضي الخوز اذا كانت في أيدي زراعتها لا تنزع من أيديهم
ماداموا يؤدون ما عليها ولا تورث عنهم اذا ماتوا ولا يصح بيعهم لها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية أن من
مات عن ابن انتقلت لابنه مجازا ولا يثبت للمال ولوله بنت أو أخ لانه أخذها بالاحارة الفاسدة وأن عطلها
متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع عنه وتدفع لآخر ولا يصح فراق أحدهم عنها الا
بلاذن السلطان أو نفيه كافي شرح الملتقى وعمام الكلام على ذلك قد بسطنا في تفصيل الفتاوى الحامدية (قوله
الآ ترى أنها ليست مملوكة للزراع الخ) هنامن كلام الفتع وأقر في الجور قلت لكن عدم ملك الزراع في الأراضي
الشامية غير معلوم لنا الا في نحو القرى والمزارع الموقوفة أو المملوكة كونها لبيت المال أم غير ذلك
يتوارثونها ولا يعونها جلا بعد جيل وفي شعبة الفتاوى الخيرية سئل في اخوة لهم أرض مغروسة وأن مسكن
مغروسة مجاورة له او طريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشعبة ولا يمنع من ذلك كانت
خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشعبة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك في التنازل
من كتب الذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وابقاها وتكون ميراثا كسائر
أعماله فثبتت في الشفعة وما لا أراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس خراجا لا تباع فلا
شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شره أو وارثا أو غيره هامن أسباب الملك أنها مملوكة وأنه يؤدى خراجها
فالقول له وعلى من يناصبه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرطا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت
ذلك لذكره وقوعه في بلدنا وصاعلي نفع هذه الامة بأفادته هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه حين واقفه
تعالى أعلم ما في الخيرية ولا يخفى أنه كلام حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا في وضع اليد والتصرف
من أقوى ما يستدل به على الملك واذا تصح الشهادة بملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف وأما قوم من أهل
الخراج أو الحرب يادوا فلم يبق منهم أحد وبقيت أرضهم معطلة ولا يعرف أنهم في يد أحد ولا أن أحدا يدعى فيها
دعوى وأخذها رجل فخر بها وغرس فيها وأدى عنها الخراج أو العشر فهي له وهذا الموات التي وصفت لك
وليس للامام أن يخرج شيامن يد أحد لا بحق ثابت معروف اه وقد منعه أيضا أن أرض العراق والشام
ومصر عنوة فخر اعيان تركت لاهلها الذين قهرواعلها وفي شرح السير الكبير للسر خسي فان صاحبهم على
أراضيهم مثل أرض الشام مدائن وقرى فلا ينبغي للسليمان أن يأخذوا شيامن دودهم وأراضيهم ولأن ينزلوا
عليهم منازل لهم لانهم أهل عهد وصلح اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فمن أين يقال انها صارت لبيت المال باحتمال
أن أهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا ينافي الملك الذي كان ثابتا وقد سمعت التصريح في المتن بما
للهداية بأن أرض سواد العراق مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كما
سمعت وهذا على مذهبي طاهر وكذا عند من يقول انها وقفت على السليمان فقد قال الامام السبكي ان الواقع في
هذه البلاد الشامية والمصرية أنها في أيدي السليمان فلا شأن لهم اما وقفا وهو الاظهر من جهة تعرض الله
عنه وأما ملكا وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من يبدع شيء لم يعرف من انتقل اليه منه يبي في يده
ولا يكلف بيته ثم قال ومن وجدنا في يده أو ملكه مكانها فاحتل أنه أحق أو وصل اليه وصلا محصيا اه قال
الحقق ابن حجر المني في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام السبكي فهنا صريح في أننا حكمنا لنزول الاملاك والأوقاف
بقضاء أيديهم على ما هي عليه ولا يصح أن تكون أسهل الأراضي ملكا لبيت المال أو وقفا على المسلمين لان

كل أرض نظراً إليها مخصوصها لم يتحقق فيها أنهم من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال أنها كانت مواتاً وأُحييت
وعلى فرض تحقق أنهم من بيت المال فإن أسمره أراد بدعها أو التصرف فيها تصرف اللزاة في أملاكهم أو
التنظار فيما تحت أيديهم إلا زمان المتطاولة قرآن ظاهرة أو قطعة على اليد المقتدعة لم يتعرض لمن هي تحت
يدهم وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو حوزنا الحكم برفع الموقوف بحق أي وهو الدير بنية بل بغير أصل
مستعجل لم تسلب الظلة على ما في أيدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل أن ذكر ذلك بأننا لا نوضح
اتصالا لا يبيح معربة أن الأراضي التي في أيدي الناس بحصر والشام الجوهول انتقلها إليهم نقر في أيدي أربابها
ولا يتعرض لهم فيها شيء أصلاً لأن الأئمة إذا قاوا في الكنائس المنسوبة إليهم راتها حتى ولا يتعرض لها عمل ذلك
الاحتمال الضعيف أي كونها كانت في برية فاقصبت بها عمارة المصغر فأولى أن يقولوا ببقائه تلك الأراضي بيد
من هي تحت أيديهم باحتمال أنها كانت مواتاً فأُحييت أو أنها انتقلت إليهم بوجه صحيح وقد طال رحمه الله
تعالى في ذلك المطالة حسنة رداعلي من أراد انتزاع أو أوقف مصر وأقلعها وأدخلها في بيت المال بنا على أنها
فقدت عنوة وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقنا في ذلك الملك الظاهر بيبرس فإنه أراد بطلان دعوى
العقارات بمسندات تشهد لهم بالملك والانتزاع من أيديهم متعللاً بما تطل به ذلك النظام فقام عليه شيخ
الاسلام الامام النووي وأعلمه بان ذلك غاية الجهل والعناد وأنه لا يحل عندنا حرم علماء المسلمين بل من في يده
شيء فهو ملكه لا يحل لأحد الاعتراض عليه ولا يكف إثباته بيته ولا زال النووي رحمه الله تعالى يسرع على
السلطان وبغضه أن أن كفى عن ذلك فهذا الخبر الذي اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف
بمحققه وفضله نقل إجماع العلماء على عدم المطالبة بمسند علماء الظاهر فيها أنها وضعت بحق اه قلت
فإذا كان مذهب هؤلاء الاعلام أن الأراضي المصرية والشامية أصلها وقف على المسلمين وأوليت المال ومع
ذلك لم يحجزوا مطالبة أحد يدعي شياً أنه ملكه بمسند تشهد له بناء على احتمال انتقاله إليه بوجه صحيح فكيف
يصح على مذهبنا بأنهم ملوك لا أهلها أقر وأعلمنا بالخراج كما قدمناه أنه يقال إنها صارت لبيت المال وليست
ملوك ولا نزاع لاحتمال موت المالكين لها شافياً بلا وارث فإن ذلك يؤدي إلى ابطال أوقافها وإبطال الموارث
فيها وتعدى الظلة على أرباب الأيدي الثابتة المحققة في المدخل المتطاولة بلا معارض ولا منازع ووضع العشر أو
انخراج علم الأبناف ملكيتها كما هو هو صرح بقول المصنف وغيره أن أرض مسود العراق خراجية وأنها
ملوك لا أهلها واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح جملة في ابطال البدلية تلك فخره واحتمال أن ينشأ عن
دليل ومثله لا يعارض المحقق الثابت فإن الأصل بقاء الملكية والبدل أقوى دليل عليها فلا تزول بالجملة ثابتة
والأزم أن يقال مثل ذلك في كل ملوكها بظاهر الالسمع أنه لا يقول به أحد وقد سمعت نقل الامام النووي
الإجماع على عدم التعرض مع أن مذهبنا أن تلك الأراضي في الأصل غير ملوك لا أهلها بل هي وقف أو ملك
لبيت المال فعلى مذهبنا الأولى واحتمال كون أهلها مواتاً بلا وارث بعد الامام النووي وبعد العدو هذا ابن
حجر المكي بعد النووي وبنيت من السنن وقد سمعت كلامه والحاصل في الأراضي الشامية والمصرية ونحوها
أن ما جمل منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه كما ذكرنا شارح عن الفخر وأما ما يعلم فهو ملك لأربابه
والمأخوذة من خراج لا أجره لأنه خراجي في أصل الوضع فاعتنت هذا التحرير فإنه صرح بحق الذي بعض عليه
بالواجب وإنما أطلت في ذلك لأني لم أر من تعرض لذلك هناك بل سعى المحقق الكفا في ذلك والحق أحق أن يتبع
ولعل مراد المحقق ومن تبعه الأراضي التي علم كونها لبيت المال والله تعالى أعلم (قوله وعلى هذا) أي على كونها
صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت المال) متعلق بشرأؤهم ومن نصبه الامام فقاعلي بيت المال وأما
البيع فيصح ببيع نفسه بخلاف الشراء فإن وصى التيم لا يصح شراء ومال التيم فلذا قيد الشراء بمكونه من
الوكيل وفي الثانية والخامسة فإن أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها لمن غيره ثم يشتري من المشتري اه
وفي الخامس إذا أراد السلطان أن يشتريها لنفسه أمر غيره أن يبيعها لمن غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري
لان هذا لا يعد من التهمة اه (قوله لانه كوكيل التيم) أي كوكبه وسماؤه كلابنا كذا (قوله فلا يجوز
الانصرودة) أي بان احتياج بيت المال لكن نازعه صاحب العير في رسالته بالطلوع ما امر ارتفاع الثانية

وعلى هذا فلا يصح بيع
الامام ولا شراء ومن
وكيل بيت المال لشيء
منه لانه كوكيل التيم
فلا يجوز الانصرودة
والعياذ بالله تعالى

مطلب فيما وقع من
الملك الظاهر بيبرس من
ارادته انتزاع العقارات
من مملكتها لبيت
المال

مطلب في بيع السلطان
وشرائه أراضي بيت
المال

العقار بضعف قيمته
على قول المتأخرين المقتضى
به قلت وسيجيء في باب
الوصى جواز بيع
عقار الصبي في سبع
مسائل وأقضى مفتى
دمشق فضل الله الروي
بان غالب أراضينا
سلطانية لا تنقض
ملاكها فألت لبيت
المال فتكون في يد
زراعها كالعارية اه
وفي النهر عن الواقعات
لو أراد السلطان شراءها
لنفسه يامر غيره ببيعها
ثم يشتريها منه لنفسه
اتسبى وإذا لم يعرف
الحال في الشراء من
بيت المال فالأصل الصحة
وبه عرف صحة وقف
المشتراة من بيت المال
وان شروط الوقفين
صحيحة وأنه لاخراج على
أراضيها (وموات أحياء

مطلب

في وقف الاراضى التي
ليبت المال ومراعاة
شروط الواقف

مطلب أوقاف السلوك
والاخر لا يراعى شروطها

مطلب

ما وقع للسلطان
برقوق من ارادته تنقض
أقاف بيت المال

والخلاصة أنه بدل على جواز البيع للامام مطلقا وعماق الزبلى من أن الامام ولاية عامة وله أن يتصرف في
مصلحة المسلمين والاعتياز عن المشتري العام جائز من الامام ولهذ الويلع شمساً من بيت المال صح ببيعهم بقوله
شيئاً تذكر في سياق الشرط يعم العقار وغيره فالحاجة وغيره (قوله زاد في البحر) أي زاد على قوله الاضرورة قوله
أورغب في العقار الخ وتبرعن هذه الزيادة في الصحة المرضية بقوله أو مصلحة فافهم قلت وسند كراخر الباب
أن الامام أن يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وأن هذا تعليل رقتها كالحقيقة وعلى هذا فيمكن
شراؤها من المستحق (قوله على قول المتأخرين) أي في وصى التيم أنه ليس له بيع العقار الا في المسائل السبع
الآتية وهو المقتضى به وعند المتقدمين له البيع مطلقا واختاره الاسياني وصاحب الجمع وكثير كما في الصحة
المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجاز بعه عقار صغير من أخفى لامن نفسه بضعف قيمته أولنفقه
الصغير أو دين الميت أو وصيه مرسله لا انفادله الا منه أو تكون غلته لا تزد على مؤنته أو خوف خرابه أو
نقصانه أو كونه في بيع متعلب اه ح (قوله فضل الله الروي) في بعض النسخ الرضى ولعله تحريف (قوله)
بان غالب أراضينا الظاهر أن المراد الاراضى الشامية ويحتمل أن يكون المراد الاراضى الرومية ويؤيد الأول
ما قدمناه من أن المراد من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل المصرية وكان هذا مأخوذاً من كلام الفتح
المبار وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع
ونحوه اه ح فلان في مآثر عن التناحية من أنها تكون في أيديهم بالاجرة بقدر الخراج وسند كراشارح
أن من أقطعها السلطان أضافه احرثها (قوله لم يشتريها منه) يعني من المشتري كإدخالها للتصرف به في
عبارة التخصيص وظاهر هذا أنه لا تشترط الضرر ورق صحة البيع والشراء كامل (قوله وإذا لم يعرف الحال في
الشراء الخ) أي لم يعرف أنه شراء صحيح وجده فيه المسوخ الشرعي بناء على ما مر عن الفتح من أنه لا يجوز الا
لاضرورة (قوله فالأصل الصحة) جلال الحال المسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله أيضاً من كلام النهر
وأصله لصاحب البحر وحاصله أن من اشتري أرضاً مما صار لبيت المال فقد ملكها وان لم يعرف حال الشراء
جمله على الصحة ولاخراج عليها بناء على ما مر من أنها لم مات ملاكها بالاروة عادت لبيت المال وسقط
خراجها لعدم من يجب عليه فإذا باعها الامام لم يجب على المشتري خراجها لقبض الامام عنها وهو بدل عنها
وتقدم أيضاً أنه لا يضر عليها أيضاً وقد تناقنا في ذلك ٢ وحيت ملكها بالشراء صح وقفه لها ورأى شروط وقفه
قال في الصحة المرضية سواء كان سلطاناً أو أميراً أو غيره ما إذا كرهه لجلال السوطى من أنه لا يراعى شروطه
ان كان سلطاناً أو أميراً وأنه يستحق ربعه من يستحق في بيت المال من غير مباشره ولو طائف في محمول على ما إذا
وصلت الى الواقف باقطاع السلطان بانه من بيت المال كالأخفى اه وحاصله أن ما ذكره السوطى لا يخاف
ما قلناه لا محمول على ما إذا لم يعرف شراء الواقف لها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها أي بان
جعل له خراجها مع بقاء عنها لبيت المال فلا يصح وقفه لها ولا تزم بشرطه بخلاف ما إذا ملكها ثم وقفها كما
قلنا قلت لكن بقي ما إذا لم يعرف شراؤها ولا عدمه والظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفها لانه لا يلزم من وقفه لاه
ملكها ولها قال السيد الحموي في حاشية الاشياء قيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام مانصه وقد أفتى
علامة الوجود المولى أبو السعود مفتى السلطنة السليمانية بأن أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لأنها
من بيت المال أو ترجع اليه وإذا كان كذلك يجوز الاحتياط اذا كان المقرر في الوظيفة أو المرتب من
مصاريف بيت المال اه ولا يخفى أن المولى أبو السعود أدري بحال أوقاف الملوك ومثله ما سجد كرهه الشارح
في الوقف عن المحيية عن البسوط من أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف
قرى ومزارع لان أصلها لبيت المال اه يعنى اذا كانت لبيت المال ولم يعلم ملك الوقف لها فيكون ذلك
ارصاداً لا وقفاً حقيقة أي بان ذلك السلطان الذي وقفه أخرجه من بيت المال وعينه مستحقه من العلماء والطلبة
ونحوهم عن عالمهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال ولذا لم أراد السلطان نظام الملكة بقوق في
عام نيف وثمانين وسبجائه أن ينقض هذا الاوقاف لكونها أخذت من بيت المال وعقد ذلك مجلساً

حافل حضره الشيخ سراج الدين البلقيني والبرهان ابن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ أكل الدين شارح الهداية فقال البلقيني ما وقف على العلماء الطلبة لاسبل الى نقضه لان لهم في الجنس أكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وخديجة وعائشة بنقض وواقفه على ذلك الحاضر ون كذا كره السوطي في النقل المستور ٣ في حوازيه موقوف على فاطمة بل حضور ثرايت نحوه في شرح الملتقى في هذا نصريح بان أوقف السلاطين من بيت المال ارسادات لأوقاف حقيقة وأن ما كان مناهل على مصارف بيت المال لا يتنقض بخلاف ما وقفه السلطان على أولاده وعقباته مثلاً وأنه حدث كانت ارسادات الانباز مرافعة شرطها لعدم كونها وقفاً صحيحاً فان شرط صحة ملك الوافق والسلطان بدون الشراء من بيت المال لا يملكه وقد علمت موافقة العلامة الأكل على ذلك وهو موافق لما مر عن المبسوط وعن المولى أبي السعود وليس ذكره الشارح في الوقف عن النهر من أن وقف الاطلاعات لا يجوز الا اذا كانت أرضاً مواتاً أو ملكاً لا امام فأقطعها رجلاً وعقد خلاف ما في الثقة المرضية عن العلامة فأنس من أن وقف السلطان لأرض بيت المال صحيح قلت ولعل مراده لا لازم لا يغير إذا كان على مصلحة عامة كما نقل الطبرسي عن فاضل خان من أن السلطان لو وقف أرضاً من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة للسلبين حازل ابن وهبان لأنه اذا أهدى على مصرفه الشرعي فقدمت من مصرفه من أمراء الجور في غير مصرفه اه فقد أفاضل المراسدين هذا الوقف تأيد مصرفه على هذه الجهة العنة التي عنها السلطان يحامو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق فلا يتناقض ما تقدم والله سبحانه أعلم **(قوله)** باذن الامام فبني به لان الاحياء يوقف على انفسه ط عن المنع **(قوله)** كاهم أنه اذا قاتل مع المسلمين وأولهم على الطريق رخص له ط **(قوله)** خراجي لانه ابتداء وضع على الكافر وهو النبي كاهم **(قوله)** اعتبر قريه أي قرب ما أحاطت كان الى أرض الخراج أقرب كانت خراجية وإن كان الى العشر أقرب فعشيرة نهر وإن كانت بينهما عشيرة مراعاة لحانب المسلم ط وهذا عند أبي يوسف واعتبر محمد الماء فان أحاطها بالخراج خراجية والا فعشيرة بحر وبالأول بقي درستني **(قوله)** ما قارب النبي يعطى حكمه استئناف بقصد التعليل ط كنفاء الدار لصاحبها الانتفاع به وإن لم يكن ملكاً ولذا يجوز خراجاً ما قرب من العامر بحر **(قوله)** وكل منهما الخ تبع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية والبيان والكافي وغيرهما من أن اعتبار الماء في جعل المسلم داره يستأثر في الكافي لان المونة في غير المنصوص عليه تدوم مع الماء فان كانت تسقى بماء بئر أو عين ففهي عشيرة وإن كانت تسقى بأنهار أو أعاجم فخراجية ولو بهذا امره وبهذا مرة العشر أحق بالمسلم اه ومقتضاه أن المنصوص على أنه عشري كارض العرب ونحوها وأعلى أنه خراجي كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء عن هذا قال في الفتح بعد كلام والحاصل أن التي فتحت عنوان أقر الكفار عليها لا توظف عليهم الا الخراج ولو سقت بماء المطر وإن قسمت بين المسلمين لا توظف الا للعشر وإن سقت بماء الانهار وكل أرض لم تفتح عنوانها لمسلمين ان كان يصل اليها ماء الانهار فخراجية أو ماء عين ونحوه فعشيرة وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة اه فحصل أن الماء يعتبر فيه ما لأحياهم مسلم أرضاً وجعل داره يستأثر بخلاف المنصوص على أنه عشري أو خراجي وقد امتنع الفخر الملتقى أن المتي به قول أبي يوسف أنه يعتبر القرب وهو ما مشى عليه المصنف أولاً كالكتبة وغيره وقدمه في متن الملتقى فأذنت رجحه على قول محمد وقال ح وهو المختار كافي الجوى على الكثرين شرح قراحصاري وعليه المتن واعتبار الماء قول محمد قال في الشريعة لابن قتيبة وكل منهما الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما أحياهم مسلم يعتبر بقربه لانه اعتبر الحريته وهذا اعتبر الماء وعلمت أن ذلك قول أبي يوسف وهذا قول محمد اه **(قوله)** بماء العشر هو ماء السماء والبئر والعين والبحر الذي لا يسبل تحت ولاه أحد وماء الخراج هو ماء أنهار حفرتها الأعاجم وكذا يسعون ويجمعون وجلة والفراخ خلا للمحمد والحاصل انه ما كان عليه يد الكفرة ثم حو سنه قهراً أو ما سواه عشري وتعامه فيما قبله نادى باب العشر **(قوله)** خراج مقامه الخ هذا إنما يوضع ابتداء على الكافر كالموظف فاذا فتح بلدته ومن على أهلها بأرضها له أن يضع الخراج عليها مقامه أو موظفاً بخلاف ما إذا قسمها بين الجيش فله نزع العشر قال الخراج الرمي الخ المقاسمة كالوظف مصرقا كالعشر مأخذاً لافرق فيه بين الرطب والوزن وع الكرم والقيل المتصل وغيره فيقسم الجميع

ذبح باذن الامام) أو رخص
له كاهم (خارجي ولو
أحياهم مسلم اعتبر قريه)
ما قارب النبي يعطى
حكمه (وكل منهما)
أي العشيرة والخراجية
(ان سقى بماء العشر
أخذ منه العشر للأرض
كقريه سقى بماء العشر)
اذ الكافر لا يبدأ بالعشر
(وان سقى بماء الخراج
أخذ منه الخراج) لان
التياء الماء (وهو)
أي الخراج (نوعاً)
خراج مقامه ان كان
الواجب بعض الخراج
كالجنس ونحوه وخراج
وظيفة ان كان الواجب

قوله في النقل المستور
هكذا لا يصلح المقابل
على خطه ولعله المسطور
فليصر

على حسب ما تطلق الأرض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد تقر أن خراج المقاسمة كالعشر
لتعلقه بالخارج ولما يتكرر بتكرار الخارج في السنة وأما بفارقه في المصروف في كل شيء يؤخذ منه العشر أو
نصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة ويجري الأحكام التي قررت في العشر وفاقا وخلافا فادعيت ذلك علة ما نزرع
في بلادنا وما يغرس في أرضه من رجل في أرضه يتوأن أو كرما أو أشجارا يقسم الخارج كالزروع ولا شيء عليه قبل
أن ينظم بخلاف ما إذا غرس في الموطف ولو أخذها مقاطعة على ذراهيم معينة بالتراضي بنفي الجواز وكذلك
وقع على عدد الأشجار لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء كان ولأن تقدير خراج المقاسمة
مفوض لرأي الامام وكل من الأنواع الثلاثة يفعل في بلادنا ففضل الأرض تقسم ثلثا أشجارها وبأخذ
ما ذون السلطان منها ثلثا أو ربعا ونحوه بعضها يعطى عليهم مدهم معينة وبعضها يعطى أشجارها وبأخذ على
كل شجرة قدر معيننا وكل ذلك جائز عند الطاقة والتراضي على أخذ شيء في مقابلة خراج المقاسمة لمن يستحقه ولا
شك أن أراضي بلادنا خراجية وخارجها مقاسمة كهموشا هيدو وتقدير مفوض إلى رأي الامام اه وبأني
تمام الكلام قلت لكن مر أن المأخوذات من أراضي مصر والشام أجرة لا عشر ولا خراج والمراد الأراضي
التي صارت لبيت المال لا الملوكة والموقوفة كإقدماته لكن هذه الأجرة بدل الخراج كما مر وبأني (قوله)
يتعلق بالتمكين من الانتفاع بيان لكونه واجبا في الزمة أي أنه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع
بالأرض لا بغير الخارج حتى لو تمكن من الزراعة وعطها وجب بخلاف ما لو لم يتمكن كإسبذ كره المصنف
(قوله كما وضع الخ) تمثيل لخراج الوظيفة (قوله على السواد) أي في العراق (قوله يذراع كسرى)
اختراع من ذراع العامة وهو ست قبضات فغ القبضة أربع أصابع (قوله بالقدان) بالتفصيل أنه الحرف
ويطلق على الثور بن بحر علم ما في قران وجهه فدادن وقد تحفف بجمع على أفنسه وقدن مصباح والمراد
هنا الأرض وهو في عرف الشام نوعان روماني وخطاطي ومساحة كل معروفه عند الفلاحين (قوله وعلى
الاول المعلول بحر) وأصله في الفتح وقال إن الثاني يقتضي أن الجرب يختلف قدره في البلدان ومقتضاه أن
يحدد الواجب مع اختلاف المقادير فانه قد يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خسون ذراعا (قوله)
يلغ الماء أصفه غريب فقيه لما يأتي من أنه لا يخرج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد
الماء الذي يصير به الأرض صالحة للزراعة فصار كقول الكزنجي صبح للزراعة (قوله صاعا) مفعل وضع
وهو الفقيه الهاشمي الذي ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه كافي الهداية وغيره وهو غامية أطلال أربعة أمماء
وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب إلى الحاج فيقال صاع حاجي لأن الحاج أخرجه بعد ما فقد
كافي ط عن الشلي (قوله من برأشعر) أي فهو بخير في إعطاء الصاع من الشعير أو البر كافي النهاية معربا
إلى فتاوى قاضيان والصحيح أنه ما نزرع في ثلث الأرض كافي الكافي شربلا لة ومثل في البحر وبني ما إذا أعطها
والظاهر أن الامام بخير تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كافي الزكاة بحر وهو أن يكون وزنه أربعة
عشر قيراطا جوهره (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطاب وهي القشور والخيبار والبطيخ والباذنجان وما جرى
مجراؤه بالقول غير الرطاب مثل الكراث شربلا لة (قوله متصلة) يعني أنه يشترط في ثلث الأشجار التي للعب
والنثر وغيرهما أن يكون متصلا بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن نزرع بينها أفاده في شرح الملتقى فلو كانت
متفرقة في جوانب الأرض وسطها مزروع فلا شيء فيها كالأشجار في غرس أشجار غير ممتدة بحر ط وقوله
فلا شيء فيها أي في الأشجار المتفرقة بل بحسب في الأرض لها إذا كانت متفرقة ففي بستان فيجب بقدر الطاقة
على ما يأتي أو المراد لا شيء فيها مقدر تأمل وقوله كالأشجار في غرس الخ هذا الذي يقصد شغل أرضه بها فلو
استنى أرضه بقوائم الخلف وما أشبهه أو القصب أو الحشيش كان فيه العشر كما قدمنا في باب من السدائم
وغيرها تأمل (قوله ضعها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم لما فيها من الأعشار فان كانت أكثر بعد
ففيها خراج الزرع كافي النخبة درم متقى (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الأنشاء الثلاثة للموطف
عليها (قوله مما ليس فيه توظيف عمر) فصله أصلا من المتن فإن ظاهره أن الزعفران والبستان فيه
توظيف عمر كهموشة العطف مع أنه ليس كذلك (قوله يحوطها) أي برعاها ويحفظها أو هو يتشدد

مطلب

في خراج المقاسمة

شيئا في الزمة يتعلق
بالتكمن من الانتفاع
بالأرض كما وضع عمر
رضي الله عنه على السواد
لكل جوب (هو ستون
ذراعا في ستين ذراعا
كسرى سبع قبضات
وقيل المعبر في كل بلدة
عرفهم وعرف مصر
التقدير بالقدان فتح
وعلى الأول المعلول بحر
يلغها الماء صاعا من
برأشعر ودرهما
عطف على صاع من
أجود النقاد زيلي
وطرير الرطبة
خمس دراهم وطرير
الكرم أو النخل متصلة
فيديهما ضعفا
ولما سواه مما ليس فيه
توظيف عمر كزعفران
وبستان هو كل أرض
محوطها حائط وفيها
أشجار متفرقة يمكن

الوأي دار عليها حاط قال في المصباح حاطه يحوطه حوطا عامه وحوط حوله تحوطا أدار عليه نحو التراب حتى يجعله محطاه اه **(قوله)** فلو لم تكن في المصباح التفات النبات بعضه بعضا اختلط ثم علم أن حاصل ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو أن ما كانت أشجاره ملتفة فهو كرم وما كانت مستقيمة فهو بستان وقد عرفت في البحر إلى الظهير مثله في كافي التنسيق ومقتضاه أن الكرم لا يختص بشجر العنب مع أن ما في المتن من عطف الغنخل على الكرم يفيد أنه غير وفي الاختيار والجرب الذي فيه أشجار مستقيمة لا يمكن زراعتها قال محمد وضع عليه بقدر ما يطبق لأنه لم يرد عن عمر رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفوضا إلى أمر الإمام وقال أبو يوسف لا يراد على الكرم لأن البستان يعني الكرم فالوارد في الكرم وأردفه دلالة وإن كان فيه أشجار مستقيمة فهي تابعة للأرض اه ومفاده أيضا أن الكرم مختص بالعنب والبستان غيره بغير سنة التعليل أولا وثانيا وهذا أوفق بحاق كسب اللغة ومفاده أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان إذا كانت أشجاره ملتفة وأن ما في المتن هو قول محمد وعليه جرى في المتن وذكر في الدائع مثل ما في الاختيار حيث قال وفي جرب الكرم عشر دراهم وأما جرب الأرض التي فيها أشجار مستقيمة لا يمكن زراعتها لم يذكر في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا كان الغنخل ملتفا جعلت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا يراد على جرب الكرم عشر دراهم **(قوله)** لأن التنصيف (الخ) عطف لقوله وغاية الطاقة نصف الخراج فلا ينافي ما يجوز النقص عنه فافهم **(قوله)** فلا يراد عليه في خراج المقاسمة ترك ما لم ينف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول فلا يراد عليه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموقوف الخ أفاده ح قلت وقد يحاب بان قوله والتنصيف الخ يفيد أنه يجوز وضع النصف وأربع أو الخمس فصار خراج مقاسمة لا جزم من آثار جرح وهو غير الموقوف فقوله في خراج مقاسمة أرباعه هذا النوع وقوله ولا في الموقوف الخ أرباعه النوع الأول فافهم **(قوله)** ولا في الموقوف على مقدار ما يقطع عمر وكذا إذا قصت بلدة بعد عمر فأراد الإمام أن يضع على ما يزرع خطه درهمين وقضوا وهي تطبيقه ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه لم يزل أخبر بزيادة الطاقة أفاده في العرعري الكافي قال ط وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه القلة على الأرض من الزيادة على الموقوف ولو سلم أن الأراضي ألتي لبيت المال وصارت مستأجرة اه ألبا قدمناه عن التتارخاثة من أن الإمام يدفعها للزراع بأحط بقرين ما ما قامتهم مقام الملال في الزراعة وإعطاه الخراج وأما ما جازتها لهم بقدر الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الأراضي الشامية التي ألتي بيت المال عوجب الرافعة والذات للسلطانية وكذا من الاوقاف شيء كثير فإن منها ما يؤخذ منه نصف الخراج ومنها لا يدفع ومنها العشر والتظاهر أنه خراج مقاسمة في أصل الوضع فيؤخذ بقدره إذا صار بدل أجره ولعل ما مر من أن سواد العراق فقط والموضوع على الأراضي الشامية كان خراج مقاسمة في المأخوذ قد عرفت ومنعنا التصريح عن الخبر لعل على أنه خراج مقاسمة **(قوله)** وإن أطاقت تعميم لقوله ولا يراد عليه الخ فينبغي ما لم يوقف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخراج ويشمل خراج المقاسمة كما نص عليه في النهر وكذا الموقوف من عمر رضي الله تعالى عنه كما في العرعري ومن إمام بعينه كما مر فافهم **(قوله)** وجواز عند الاطاقة اعلم أن قول المصنف وغيره ينقص عما يوقف أن تنطبق فيهم منسأة أثمان أطاقت لا ينقص منه وهو مخالف لما في الدراية من جواز النقصان عند الاطاقة قال في النهر وأؤشمل ونحوه عند عدم الاطاقة ويجوز عند الاطاقة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدراية بقدره اه وحديثه فالفهم من قول المصنف أن لم تطاق أنه لا يجب التنقيص عند الاطاقة فلا ينافي جواز تعميم السائر وجوباً بقدر لقول المصنف وينقص عما يوقف لا لقوله في الشرح فينقص إلى نصف الخراج وقوله وجواز أعطف على وجوباً فكأنه قال وينقص وجوباً بما يوقف أن لم تطاق وجوازاً أن أطاقت وهذا كلام لا غبار عليه وبه يسهل ما قبل أن مقتضى هذا العطف أن الخراج من الكرم مثلاً بلغ ألف درهم جاز أخذ خمسة آلاف ولا يبال به والمراعاة أن يبلغ الخراج ضعف الموقوف أو أكثره لا إمام أن ينقص عن الموقوف اه ووجه السقوط هنا إنما يرد لو كان قوله وجوباً بقدر القول فينقص إلى نصف الخراج فيصير معنى قوله وجوازاً أنه ينقص إلى نصف

الزراع تحتمها فلو ملقة
أي متصلة لا يمكن زراعة
أرضها فهو كرم طاقته
(و) غاية الطاقة نصف
الخراج لأن (التنصيف
عين الانصاف فلا يراد
عليه) في خراج المقاسمة
ولا في الموقوف على
مقدار ما يقطع عمر رضي
الله تعالى عنه وإن
أطاقته على الصحيح كافي
(وينقص مما يوقف)
عليها (إن لم تطاق) بأن لم
يبلغ الخراج ضعف
الخراج الموقوف فينقص
إلى نصف الخراج
وجوباً وجوازاً عند
الاطاقة

الخارج جواز اعتدال الطائفة ولا موجب لهذا الجمل فافهم **(قوله)** وينبغي أن لا زاد على النصف (الخ) هذا في خارج المقاسمة ولم يقبده لانفهامه من التعبير بالنصف والخمس فان خارج الوظيفة ليس فيه جزء معين تأمل قال في النهر وسكت عن خارج المقاسمة وهو اذامن الامام عليهم بأراضهم ورأى أن يضع عليهم جزء من الخارج كمنصف أو ثلث أو ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن حكمه أن لا يزيد على النصف وينبغي أن لا ينقص عن الخمس قاله الحدادي اهـ وبه علم أن قول الشارح وينبغي مذ كوفي غير محمله لان الزيادة على النصف غير جائزة كإمرا التصريح به في قوله ولا زاد عليه وكان عدم التنقيص عن الخمس غير منقول فذكره الحدادي بحثا لكن قال الخياط الرمي يجب أن يحمل على ما إذا كانت تطبق فلو كانت قليلة الريع كثيرة المؤن بنقص انجب أن بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة كما في أرض العشر ثم قال وفي الكافي وليس للأمام أن يحول الخارج الموقوف إلى خارج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعليله له قال لان فيه نقص العهد وهو حرام اهـ قلت مصرح بالعكس القهستاني وقيل مناعن الرمي أن المأخوذ من الاراضى الشامية خارج مقاسمة وكتبا أن ما صار منها البيت المال تؤخذ أجره بقدر الخارج ويكون المأخوذ حق الامام خراجا حاشا كان كذلك تعتبر فيه الطائفة وبه يعلم أن ما يفعله أهل التبار والزعامة من مطالبة أهل القرى بجميع ما عندهم للسلطان على القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفاتر السلطانية معني على أنه كان لا يؤخذ من الزراع سوى ذلك القسم المعين والفاضل عنه يبق للزراع والواقع في زماننا خلافه فان ما يؤخذ منهم الآن ظلما مما ينبغي بالذخائر وغيرها من كثير مما يستغرق جميع الخارج من بعض الاراضى بل يؤخذ منهم ذلك وان لم يخرج الارض شيئا وقد شاهدنا مرارا أن بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلا شيء لكثرة ما عليهم الظلم وحينئذ نطالبه بالقسم ظلم على ظلم والتظلم يجب اعدامه فلا يجوز منعا على أهل التبار على ظلمهم بل يجب أن ينظر إلى ما تنطه في الاراضى كما أتى به الخبر الرمي ونقل بعض الشراح عن شمس الأئمة أن من سرق الكثرة إذا أصاب زرع بعض الرعة أفعوضوا له ما انتفع في الزراع من بيت مالهم وقالوا التاجر سرق يلقى الخسران كما هو شر بذلك في الرعي فانما يعطه الامام شأفلا أقل من أن لا يفرمه الخارج **(قوله)** فعليه خراج (الأرض) كذا في الخبر عن شرح الطحاوي قال ط والأولى خراج الزرع كقوله الشارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الاموال أى في دفع صاعا ودرهما **(قوله)** الى أن يعلم بضم أوله وكسر ثالثة مسببا للفاعل قال في المسحاح أطلعبت الشجرة بالالف أدركتها **(قوله)** فعليه خراج (الكرم) أى ادعها لانه صار إلى الأدنى مع قدرته على الأعلى قال في الفتاوى الهندية قالوا من انتقل إلى أخس الامر من غير عنز فعليه خراج الأعلى كمن له أرض الزعفران فقركه وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذلك كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا ينبغي يعلم ولا ينبغي به أن لا يطعم الطلبة في أموال الناس كذا في الشكا في ح قال في الفتح اذهب على كل ظالم أن أرضه كانت تصنع لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعب اهـ **(قوله)** واذأ طعم معطوف على قوله الى أن يعلم قال في البحر وفي شرح الطحاوي لو أنبت أرضه كرم فعليه خراجها الى أن يعلم فانما أطم فان كان ضعف وطيفة الكرم ففيه وطيفة الكرم وان كان أقل فنصفه الى أن ينقص عن قفيز ودرهم فان نقص فعليه قفيز ودرهما والفقير صاع كإمرا وهذا ما على أنها كانت للزراعة فالورطة والظاهر لزوم خمسة دراهم فلذا قال الشارح ولا ينقص عما كان تأمل **(قوله)** وكل ما يمكن (الخ) مكررم مع ما تقدم ح **(قوله)** على المسناة قال في جامع اللغة المسناة العرم وهو ما بين السيل ليرد الماء ح وحاصله أنها ما بين حول الأرض ليرد السيل عنها وتسمى حافتا النهر مسناة أيضا والظاهر أن الحكم فيها كذلك لان ذلك ليس محمل الزرع فلا يسمى شأفلا للأرض فيكون تابعها **(قوله)** قوم أراد به الجمع الاثنين مجازا بقرينة قوله أحدهما وواو الجمع في شر والاعتبار صورة اسم الجمع ح **(قوله)** فيها كرم أراد به الجنس كالتي بعده بقرينة الجمع في بيانها ح **(قوله)** فشرى عطف على شروا عطف بمفصل على محمل ح **(قوله)** فلو معلوما أى على حصة الكرم وحصة الاراضى من الخراج المأخوذ **(قوله)** والا كان كان جملة في بعض السخبان كان جملة أى بان كان خراج الضعية يؤخذ جملة

مطلب لا يحول خارج
المستوفى الى خارج
المقاسمة وبالعكس

مطلب لا يلزم جـ نسع
خارج المقاسمة اذالم
تطيق لكثرة الظالم

وينبغي أن لا زاد على
النصف ولا ينقص عن
الخمس حدادى وقيل
غرس بأرض الخراج
كرما وشجر فعليه خراج
الأرض الى أن يعلم وكذا
لوقوع الكرم وزرع الحب
فعليه خراج الكرم واذأ
أطم فعليه قدر ما يطيق
ولا يزيد على عشرة دراهم
ولا ينقص عما كان
وكل ما يمكن الريع تحت
شجره فيستان وما لا
يمكن فكرم وما لا اشجار
التي على المسناة فلا
شيء فيها انتهى وفي زكاة
الطائفة قوم شروا
ضعية فيها كرم وأرض
فشرى أحدهما الكرم
والأخر الاراضى وأرادوا
قسم الخراج فلو معلوما
فكيا كان قبل الشراء
والا كان كان جملة

من غير بيان لحصة الكروم وحصة الاراضي **(قوله فان لم تعرف الخ)** يعني لم يعرف أحد أن الكروم كانت
أراضي ولأن الأراضي كانت كروما **(قوله فسم بقدر الحصاص)** أي ينظر إلى خراج الكروم والأراضي إذا
عرف ذلك ينقسم حصة خراج الضعة عليها على قدر حصصها عن الغالبية قلت واظهار أن المراد أنه ينظر إلى
خارجها خراج وطينة بان ينظر كم جربا فيها فإذا بلغ خراج الكروم ما قدره ثم نلوا خراج الأراضي ما تبين
ينقسم حصة خراج الضعة عليهم أم لا نلوا ثلثه على الكروم وثلاثة على الأراضي **(قوله قرية)** المراد أهلها فإذا
قال خارجهم **(قوله ان لم يعلم الخ)** أي أن كان لا يعلم أن خراج أراضيهم كان على التساوي أم لا بل كان
(ن) تنسبه لهم في الخير يسئل في مسجد قرية أرض لم يعرف عليها خراج من قديم الزمان ويرى بالسبب المتكلم
على القرية أن يأخذ عليها خراجا جاب ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحل أحوال المسلمين على الصلاح
واجب **(قوله ولا خراج الخ)** أي خراج الوطيفة وكذا خراج المقاسمة والعشر والأول فعلق الواجب بين الخراج
فيهما مثل الزرع والربة والكروم ونحوهما خبرية **(قوله ما يمكن الزرع فيه ثانيا)** قال في الكري والقنوي أنه
مقدر بثلاثة أشهر نهر **(قوله ويمكن الاحتراز عنها)** خرج ما لا يمكن كالجراد كافي البزاة **(قوله لا نعم)**
وكفره وسباع ونحو ذلك بحر **(قوله وفأر ودودة)** عبارة البحر ومنه يعلم أن الدودة والفأر إذا أكل كلا الزرع
لا يسقط الخراج اهـ قلت لاشك أنهما مثل الجراد في عدم مكان الدفع وفي التهر لا ينبغي التردد في كون
الدودة آفة سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخبير الرمي وأقول إن كان كثيرا لا يمكن دفعه بحيلة يجب
أن يسقط به وإن أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المعين للصواب **(قوله وأهلك الخارج بعد الحصاد)** مفهومه
أنه لو هلك قبل يسقط الخراج لكن بخلافه التفصيل المذكور فيما لو أصاب الزرع آفة فالزراع اسم القمام
في أرضه فحسب وجب الخراج به لا كما به فة يمكن الاحتراز عنها لم أنه يجب قبل الحصاد إلا أن يحمل الهلاك
هنا على ما إذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتدفع المخالفة وقد منافي باب العشر من الزكاة الاختلاف
في وقت وجوبه فعنده يجب عند ظهور الثمرة والآن على هاهن الفساد وان لم يسقط الحصاد إذا بلغ غدا
ينقعه وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث إذا حصلت ومات في الحزن فلو أكل منها بعد بلوغ
الحصاد قبل أن تحصد ضمن عندهما لا عند محمد ولو بعد ما صارت في الحزن (١) لا يضمن اجتماعا ومرة ثمانية ههنا
(قوله وقبله يسقط) أي إلا الأنا بق من السنة تباين في من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال الخبير الرمي
ولو هلك الخارج في خراج المقاسمة قبل الحصاد أو بعده فلا شيء عليه لتعلقه بالخارج حقيقة وحكمه حكم
الشئ يكثر كالمالك فلا يضمن إلا بالتعدي فاعلم ذلك فاه مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الغالبية ما هو صريح
في سقوطه في حصصه من الأرض بعد الحصاد ووجوبه عليه في حصصه الأكل معللا بأن الأرض في حصصه منزلة
المستأجرة اهـ **(قوله ان فضل عما أنفق)** ينبغي أن يلحق بالتفقه على الزرع ما يأخذ من الأعراب وحكام الساسة
طما كما يعلم مما قبلناه **(قوله أخلد منه مقدار ما بنا)** أي أن بق ضعف الخراج كدبر هين وصاعين بحسب الخراج
وان بق أقل من مقدار الخراج بحسب نصفه وأشار الشارح إلى هذا بقوله وتعلم في الشئ بثلاثة فاه مذكور
فيها أفاده ح **(قوله مصنف سراج)** على حذف العاطف وأعلى معنى مصنف عن السراج فان المصنف في
المنع نقل ذلك عن السراج **(قوله وكذا حكم الاجارة)** أي لو استأجر أرضا فغلب عليها الماء وانقطع لا يجب
الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فاعلم يسقط أجره ما بق من السنة بعد الهلاك لا ما قبله لان الاجر بحسب ما زاء
المنفعة شأنا فحسب أجره المستوفى لأجره ففرق بين هذا وبين الخراج فاه يسقط كإلى الصرعن الوالدية
قلت لكن في اجارة البزاة بق عن المحيط القنوي على أنه إذا بق بعد الهلاك الزرع عمدة لا يمكن من الزراعة
لا يجب الاجر ولا يجب الاتفاك من زراعتهم الأول ودوده في الضبر وكذا لو منع غائب اهـ والخارج كذلك
كانت **(قوله فان عطلها صاحبها)** أي عطل الأرض الصالحة للزراعة درست في الغالبية في أرض
الخارج أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء ان أمكنه اصلاحها لم يصلح فعليه الخراج والا فلا اهـ
ومن التعطيل من وجبه ما وزرع الأخص مع قدرته على الأعلى كما مر قلت ويستثنى من التعطيل ما ذكره
في الاسعاف في فصل أحكام المقار والربط لا يسع أن أرضه مقبرة أو ما لا تقبله أو مسكنها يسقط الخراج عنه وقيل لا

فان لم تعرف الكروم
الا كروما قسم بقدر
الحصص قرية خارجهم
متفاوت فظفوا التسوية
ان لم يعلم قدره ابتداء
ترك على ما كان (ولا
خراج ان غلب الماعلى
أرضه أو انقطع الماء
(أو أصاب الزرع آفة
سماوية كقنوق وحق
وشبهه رد) الا اذا بق
من السنة ما يمكن الزرع
فيه ثانيا (أما اذا كانت
الآفة غير سماوية)
ويمكن الاحتراز عنها
(كما كل قرده وسباع
ونحوهما) كما يعلم وفأر
ودودة بحر (أو هلك)
الخارج (بعد الحصاد
لا يسقط وقبله يسقط
ولو هلك بعضه ان فضل
عما أنفق شيء أخف منه
مقدار ما بنا مصنف
سراج وتعلم منه في
الشئ بثلاثة معر بالخبر
قال وكذا حكم الاجارة
في الأرض المستأجرة
(فان عطلها صاحبها
أو أسلم صاحبها (أو
استأجره مسلم) من دعي

(١) قوله لا يضمن حقه
حذف لا يقتضيه

علت أن المسأخذ من
أراضي مصر أجرة لأجرا
فما يفصل الآن من
الأخذ من الفلاح وان لم
يزرع وبشي ذلك
فلا حصة وإحصاءه على
السكنى في بلد معينة
يعمر داره وزرع الأرض
حرام بلا شبهة فهو يحرم
في الشر بلا شبهة معزى
للمرجع حيث قال وقد قدم
أن مصر الآن ليست
خواجه بل بالأجرة فلا
شئ على من لم يزرع ولم
يكن مستأجرا ولا حبر
عليه بتسليمها فافعله
الظلمة من الأضرار به
حرام خصوصا إذا أراد
الاشتغال بالعلم وقالوا لو
زرع الأخس قادرا على
الأعلى كزعفران ففعله
خراج الأعلى وهذا يعلم
ولا يفتقر به كإيجري
الظلمة (بائع أرضا
خواجه إن بقي من
السنة مقدار ما يمكن
المشتري من الزراعة
ففعله الخراج والأفعلى
البائع) غناية (ولا
يؤخذ العشر من الخراج
من أرض الخراج)
لأنه ما لا يجتمعان خلافا
للشافعي (ولا يتكرر
الخراج بتكرار الخراج
في سنة لم يوظفوا ولا)
بان كان خراج مقاسمه
(تكرر) لتعلقه
بالخراج حقيقة (كالعشر)
فانه يتكرر (ولا

يسقط والصحيح هو الأول اه وعليه متى في المنظومة المحمية ٢ وبقي ما لو عجز مالكها عن الزراعة لعدم قوته
وأسبابه فلا يأمن أن يدفعه الغير من أجرة لياخذ الخراج من نصب المالك ويسلك الباقي للمالك وإن شاء أجرها
وأخذ الخراج من الأجرة وإن شاء زرعها من بيت المال فإن لم يتمكن باعها وأخذ الخراج من غيرها قال في النهاية
وهذا بلا خلاف لأنه من باب صرف الضرر العام بالضرر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كفايته من بيت
المال فزواله لعل في هذا بل في النسخة لو عادت قدره مال الكهاردها الإمام عليه الألف البسم (قوله يجب الخراج)
أما في التعطل فلأن التقصير حرام من جهة وأما فيما بعده فلأن الخراج فيه معنى المونة فما يمكن أبقاؤه على
المسلم وقد صنف أن العصابة اشتروا أراضي الخراج وأنوا يؤذون خراجها وتماضي الفسخ (قوله لا يجب شئ)
لأنه إذا عظم ولم يقدر على دفعه لم يتمكن من الزراعة ولأن خراج المقاسمة يتعلق بعين الخراج مثل العشر فإذا لم
يزرع مع القدرة لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لأنه يجب في الذمة بمجرد التمكن من الزراعة (قوله
وقد عطل الخ) حاصله دفع ما يتوهم من قولهم وعطلها أصحابنا يجب الخراج أنه لو ترك الزراعة لعذر أو لغيره أو
رحل من القرية فيجبر على الزراعة والعود ٣ وليس كذلك أما إذا لم تعلق من قولهم إن الإمام يدفعه لغيره
من أجرة أو بالأجرة أو يبيعها ولم يقولوا بإحصاء صاحبها وأما تأنيب الفلاح من أن الأراضي الشامية خراجها
مقاسمة لا وظيفة فلا يجب بالتعطل أصلا وأما التأنيب لخاصة لبيت المال صار المأخوذ منها أجرة بقدر
انخراجه والأجرة لا تأنيب هنا دون التزام ما بعد الإحصاء وأما الزراعة قال في المصنف في حاشية البحر أقول رأيت
بعض أهل العلم أفتى بأنه إذا رحل الفلاح من قريته ولم يزرع خراب القرية برحله أنه يجبر على العود و زرعها لغيره
بعض الجهلة وهو محمول على ما إذا رحل لاعتكافه وجور ولا عن ضرورة بل تعنتوا وأمر السلطان باعتادته للصلبة
وهي صيانة القرية عن الحرب ولا ضرر عليه في العود وأما بفعله الظلمة الآن من الإلزام بالرد إلى القرية مع
التكاليف الشاقة وأجور المفرط فلا يقول به مسلم وقد جعل الحصني الشافعي في ذلك رسالة أقامها الطائفة
على فاعل ذلك فأرجع اليها إن شئت اه (قوله كذا لا يجبر الظلمة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز
الكتمان وأنهم لو أخذوا كان في موضع عمل كونه واجبا أحب أنالوا فتنابذوا لادعي كل ظالم في أرض ليس
شأنه ذلك أنما قبل هذا كانت زرع الزعفران فأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان اه (قوله باع أرضا
خواجه الخ) هذا إذا كانت فارغة لكن اختلفوا في اعتبار ما يتمكن المشتري من زراعته فقبل الحنفية والشعر
وقيل أي زرع كان وفيه هل يشترط ادراك الربيع بكامله أولا وفي واقعات الناطقي أن الفتوى على تقديره بثلاثة
أشهر وهذا منه اعتبار لزرع الدخن وادراك الربيع فإن ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما إذا كانت
الأرض مزروعة فباعها مع الزرع فإن كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري مطلقا وإن بعد بلوغه وانعقد له
فهو كالوابعها فارغة ولو كان لها ريعان خريف وربيع وسلم أحدهما للبائع والأخر للمشتري فالخراج علىهما ولو
تداولها لا يدري ولم ينعكس في ملك أحدهم ثلاثة أشهر فلا خراج على أحد اه من التنازعية ملخصا (قوله
غناية) لم أحدهم فباعها وانعكس في البعري البناء وهي شرح الهداية للعيني (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) أعمال
كان له أرض خراجها موظف لا يؤخذ منها عشر الخراج وكذلك لو كان خراجها مقاسمه من النصف ونحوه
وكذلك كانت عشرة لا يؤخذ منها خراج لانها لا يجتمعان ولذا لم يدفعه أحد من الخلفاء الراشدين والأئمة
وتعامة في الفسخ (قوله ولا يتكرر الخ) قال في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتسكن وله خفة
باعتبار عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها رارا والعشر له شدة وتكرره بتكرره خروج الخراج وخفة
تعلقه بعين الخراج فإذا أعطاه لا يؤخذ شئ اه قلت ومن ذلك أن الخراج يسقط بالموت والتساقط
كالغربة وقيل لا كالعشر وسأيت في تمام الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله أوهبه له) بأن أخذ منه ثم
أعطاه أم (قوله عند الثاني) أي عند أبي يوسف وقال مجمل لا يجوز بيعه ولم يظهر لي وجه قول محمد إن كان
مراده أنه لا يجوز ولو كان مصر فالخراج (قوله وحل له مصرفا) أعاده لأن قوله جاز أي جاز ما

السلطان أو نائبه (الخراج لرب الأرض) أو وهبه ولو شققتا (جاز) عند الثاني وحل له لو مصرفا أو التصديق به ببقى وما في قوله
الحاوي من ترجيح حله مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الأرض الخراجية مطلب لو رحل الفلاح من قريته لا يجبر على العود

ثم مات السلطان وانتقل
من أقطعه في زمن سلطان
آخر هل يكون لأولاده
لم أره ومقتضى قواعدهم
الغاة المتعلقة بمسوت
المعلق تدبر مولوا أقطعه
السلطان أرضا مواتا
أولمكها السلطان ثم
أقطعه له جاز وقفه لها
والأرض من السلطان
ليس بايقاف البتة وفي
الاشياء قيل القول في
الدين أفتى العلامة
قاسم بضمها حارة المقطع
وأن للأمام أن يخرج
في شأه وقيد ابن نجيم
بغير الموات أما الموات
فليس للأمام أخراجه
عنه لأنه ملكه بالأحبة
فليحفظ

(فصل في الجزية)

هي لغة الجزاء لا تهاجرت
عن القتل والجمع جزى
كلية ولحي وهي نوعان
(الموضوع من الجزية
بصلح لا) يقتدر ولا
(بغير) تحزرا عن القدر

٢ مطلب في بطلان
التعليق بموت المعلق

٣ مطلب في صحة تعليق
التقرير في الوطائف

أيد بهم عليها ولهم فيه حارث وكس ونحوه مما يسمى كردار أو ثودون ما عليها لتضع اجازتها لغيرهم أما إذا لم يكن
لهذا راع مخصوصون بل يتواردها أناس بعد آخرين ويدفعون ما عليها من خراج المقاسمة فله أن يؤجر هالي أن
لكن الواقع في زماننا أن السائر يستأجرها لاجل أخذ خراجها للزراعة وبسمى ذلك التراما وهو غير صحيح
كما أفتى به الغير الرمي في كتاب الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجعه (قوله) وانتقل من أقطعه
في زمن سلطان آخر) كذا في عبارة النور والظاهر أن قوله انتقل بمعنى مات ولو عبرة لكان أولى (قوله) هل يكون
لأولاده أي هل تصير الأرض لأولاد المقطع له عملا بقول السلطان ولأولاده فإنه يعني أن مات عن أولاد فلا ولادة
من بعده فهو تعليق معنى (قوله) ومقتضى قواعدهم (الح) ٢ حاصل الجواب أنها لا تكون لأولاده لطلان
التعليق المذكور بموت السلطان المعلق ٣ قال في الاشباة من كتاب الوقف يصح تعليق التقرير في الوطائف
أخذنا من تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي إن مات فلان أو
شغرت وظيفة كذا فقد قرتك فيها صرح وقد ذكر في أنفع الوسائل تفهقا وهو فقطه حسن اه أقول قدم الشارح
في فصل كيفية القسم في التفتيل أنه لم يزل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وإن مات الوالي وعزل ما لم يعنه
الثاني ومقتضى هذا أن التعليق لا يبطل لموت المعلق فإن قوله من قتل قتلا فله سلبه فيه تعليق استحقاق السلب
على القتل لكن قد منها ذلك عن شرح السير الكبير خلافه وهو أنه يبطل التفتيل بعزل الأمير وكذا بجماعه إذا
نصب غيره من جهة الخليفة لا من جهة العسكر (قوله) ولو أقطعه السلطان أرضا مواتا أي من أرض بيت
المال حيث كان المقطع له من أهل الاستحقاق فيما لم يثبتها كإقدماء أو من غير بيت المال والمال الراديا أقطعه لأنه
باحثها على قول أبي حنيفة من اشتراط أنه بضمها الاحياء وهذا لا يختص بكون المحي مستحقا من بيت المال
بل لو كان نسيما ملك ما أحياه (قوله) وأملكها السلطان أي باجاءه أو شرأه من وكيل بيت المال (قوله) ثم
أقطعه له) يعني وهبها له (قوله) جاز وقفه لها) وكذا يبيع ونحوه لأنه ملكها حقيقة (قوله) والأرض من السلطان
الطريق ورصدته رصدا من باب قبيل فعدته على الطريق وقعد فلان بالطريق رصدا بغيره وبالرصد بالكرس
وبالرصد أيضا بطريق الأرض وبالرصد بالكرس لا بالكرس على الطريق وقعد فلان بالطريق رصدا بغيره وبالرصد بالكرس
ولا تقوته مصباح ومنه هي أرضا السلطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس
ونحوها لم يستحق من بيت المال كلقراء والائمة والمؤذنين ونحوهم كأن ما أرضه قائم على طريق حاجاتهم
يراقبها وأعمالهم يكن وقفا حقيقة لعدم ملك السلطان له بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه فلا
يجوز أن يعد ما أن يغير ويبدله كما قدمنا ذلك مبسوطا (قوله) بضمها حارة المقطع) تقدم أنفا وذكرنا عبارة العلامة
قاسم والله سبحانه أعلم

(فصل في الجزية)

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الاول لانه لو سوي بخلاف الجزية لأولاده الحقيقة اذ هو
المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق على الجزية الا ما يندى أي فيقال خراج الرأس وهذا أمانة المجاز وبنت على فعلة
دلالة على الهيئة التي هي الانزال عند الاعطاء ونهر وتسمى جالمن جالوت عن السلاجقة والفتح والمدخر جرت
وأجلبت مثله والجالية الجماعة ومنه قيل لاهل الذمة الذين جلاهم عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب الجالية
ثم نقلت الجالية إلى الجزية بقاى أخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذون لم يكن صاحبها أحلى عن وطنه
فقبل استعمل فلان على الجالية والجمع الجوال مصباح فاطلاقها على الجزية بمجاز عبرتين (قوله) لا تهاجرت
عن القتل أي قضت وكفت عنه فإذا قبلها سقط عنه القتل بغير أو لانها رجست عقوبة على الكفر كما في الهداية
قال في الضمير ولهذا سميت جزية وهي والجزاء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة بالعصية (قوله) والجمع
جزى وفي لغة جزيات مصباح (قوله) لا يقتدر ولا يغير أي لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه
ينعني ولا يغير بزيادة ولا نقص ضروري ذلك كما صلح عليه الصلوة والسلام أهل بخران وهم قوم نصارى بقرب البين
على أني حلة في العام وصلح عمر رضي الله تعالى عنه نصارى بني تغلب على أن يؤخذ من كل واحد منهم

ضعف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تفصيله في الزكاة فتح **(قوله)** وما وضع بعد ما قهروا
 الخ هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كما في الفتح **(قوله)** على فقير معتل) ظاهره أن القدرة على العمل
 شرط في حق الفقير فقط لقوله الآتي وبقدر غير معتل وليس كذلك بل هو شرط في حق الكل وإذا قال في السنة
 وغيره لا يلزم الزمن منهم وإن كان مقرطاً في السار وكذا المرض نصف السنة كما شرح الزيلعي فلا حذف
 الفقير لكان أولى بحراى لو حذف من قوله الآتي فيمن لا يوضع عليه الجزية وبقدر غير معتل بأن يقول وغير معتل
 لشمل الفقير وغيره لأن قوله هنا على فقير معتل كما فهمت في التفسير فاعتز به لأنه لو اقتصر على قوله ومعتل لما
 أفاد اشتراط القدرة على العمل في حق الغني كيف وقد قابله به اه قلت الاعتدال الاضطراب في العمل وهو
 الاكتساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت كمن عطل الأرض كما في الفتح وقال قس
 بالاعتدال لأنه لو كان مريضاً في نصف السنة فصاعداً لا يجب عليه شيء أهوه ظهر أن التقيد بالمعتل هنا واقع في
 محله وأن قوله الآتي لا يوضع على زمن وأعي وبقدر غير معتل تصريح بمفهوم القدرته وأن عطف الفقير
 والأعي على الزمن عطف خاص على عام لأن المراد بالزمن العاجز فلو اقتصر على الأغناء لشموه الفقير وغيره وقد
 يقال إن غير المعتل أهم لأنه يشمل ما إذا كان سالماً إلا أن صحيح البدن لا يقدر على اكتساب طريقه وعدم
 معرفته سرفه يتكسب منها وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في الفقر فقط لا لئلا يترك غير الفقر موضع
 عليه إذا كان صحيحاً غير زمن ولا أعي وإن لم يكن معتلاً لهذا المعنى المذكور فتعين تفسير غير المعتل عما ذكرنا
 لنندفع الاستدلال على عبارات المتون ثم رأيت في القهستاني ما يؤيد حديث قال وقبه أشار إلى أن الفقير هو
 الذي يعيش يكسب بدمى كل يوم فلو فضل على قوته وقوت عياله أخذت منه والأفلا والى أن غيره من لاجمته
 إلى اكتساب النعمة في الحال **(قوله)** وهذا التسهيل الخ) الإشارة إلى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر
 درهمان وقوله في كل شهر أربعة وفي القهستاني عن المحيط أنها يجب في أوله عندهم لانه جزء القتل وبعد النعمة
 يسقط الأصل فوجب خلفه في الحال لأنه مخاطب بما أكل عنده في آخر الحول تخففه أو أداق في شهرين
 عند أبي يوسف في آخرها وقسط شهر عند محمد في آخرها وهو مثل في الترخاينة فإذا ذكره الشارع تبعاً للمداينة
 قول محمد والحاصل أنها يجب في أول العام وجوباً موسعاً كالصلاة وإنما يجب الأداء في آخر كل شهرين
 أو شهر للتسهيل والتخفيف عليه **(قوله)** واعتبر أبو جعفر العرف) حيث قال ينظر إلى عادة كل بلد في ذلك ألا ترى
 أن صاحب خسين ألفا لم يعين المكثرين وفي البصرة وبعد ادلا بعد مكثراؤد كرمه أي نصر محمد بن سلام
 فتح **(قوله)** وهو الأصح) صحه في أولها الجسية أيضاً قال في الدر المنثور والصحيح في معرفة هو لا عرفهم كما في
 الكرماني وهو المختار كما في الاختيار ذكره القهستاني واعتز في المنع تبعاً للجوابه أي التحديد لم يذكر في ظاهر
 الرواية ولا يخفى أن الأول أي اعتبار العرف أقرب إلى رأي صاحب المذهب وأقره في الترخاينة وفي شرح الجمع
 وغيره ينسب تفويضه للإمام أي كما هو رأي الإمام وفي الترخاينة أنه الأصح قصره يعني أن رأى الإمام
 أن القدرات التي لم يرد بها نص لا تثبت بل رأى بل تفوض اليد إلى الملتزم كما قال في الماء الكثير وفي غسل النجاسة
 وغير ذلك **(قوله)** ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ) قال في البحر وينبغي اعتبارها في أولها لأنه
 وقت الوجوب اه ورد في الترخاينة أنهم اعتبروا وجودها في آخرها لأنه وقت وجوب الاداء ومن ثم قالوا وكان
 في آخر السنة غنياً خدمت من جهة الأغناء وفقيراً أخذت من جهة الفقراء ولوا اعتبر الأول لو كان
 في أولها غنياً فبقاى أكثرها أن يجبر بجهة الأغناء وليس كذلك ثم لا كذا كلك اه واعتز به محشى
 مسكين بأن ما ورد على اعتبار الأول مشتبه بالإمام أذهو وأرد أيضاً على اعتبار الأول لا خرافته وجوب
 جزء لا الأغناء إذا كان غنياً في آخرها فقصر في أكثرها اه قلت ومما حله أنه إذا كان المعتبر الوصف الموحد في
 أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها وآخرها وعلى هذا فن اعتبر آخرها إذا كان ذلك الوصف موجوداً في
 أكثرها وعلى هذا فلا اعتبار بخصوص الأول أو الآخر لكن سيذكر المصنف أن المعتبر في الأهلية وعدمها
 وقت الوضع بخلاف الفقير إذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه ومما حله على وجه يحصل به التوفيق بينه وبين

(وما وضع بعد ما قهروا)
 وأقروا على أملاكهم
 يقدر في كل سنة على
 فقير معتل) يقدر على
 تحصيل التقدين بأى
 وجهه كان يتابع
 وتكنى جهته في أكثر
 السنة هذا بقاى اثنا عشر
 درهماً في كل شهر
 درهم وعلى وسط الحال
 ضعفه في كل شهر
 درهمان (وعلى المكثرت
 ضعفه) في كل شهر
 أربعة دراهم وهذا
 للتسهيل لا لبيان
 الوجوب لأنه بأول الحول
 بداية (ومن مائة عشرة
 آلاف درهم فصاعداً
 غنى ومن مائة مائتي
 درهم فصاعداً متوسط
 ومن مائة مائتين
 أو مائة شافقير) قاله
 الكرخي وهو أحسن
 الأقوال وعليه الاعتماد
 بحر واعتبر أبو جعفر
 العسرف وهو الأصح
 تارخاينة ويعتبر وجود
 هذه الصفات في آخر
 السنة فتح لأنه وقت
 وجوب الاداء نهـ

اعتباراً كثر السنة أن من كان من أهلها وقت الوضع وضعت عليه ونالها أن يكون حرام كفاً والام توضع عليه
 وان صار أهلاً بعده كسابق ومن كان أهلاً وقت الوضع لكن قام به عذر لم توضع عليه إلا إذا زال العذر بعده
 كالفقير إذا أسير والمرضى إذا صبح لكن بشرط أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فاعتبر أول السنة لتعرف
 الأهل من غيره ويعد تحقق الأهلية لا يعتبر أهلها في حق تغير الأوصاف بل يعتبر أكثرها فيه كما إذا كان مريضاً
 في أولها مات صح بعد في أكثرها وجبت والأفلا وكذا لو كان فقيراً غير معتبل صح مخرجاً فقيراً معتلاً أو متوسطاً أو
 غنياً في أكثرها وعلى هذا يحمل ما في الولوجة وغيره من أن الفقير لو أسير في آخر السنة أخذت منه أهـ أي
 إذا أسيراً أكثرها وعلى هذا عكسه بان كان غنياً في أولها فقيراً في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن على ما مر
 من أنه يؤخذ في كل شهر قسط يؤخذ من كان غنياً في أولها شهرين مثلاً قسط شهرين دون الباقي لمافي
 القسمة تأتي عن المحط بسقط الباقي في حزة السنة إذا صار شحيحاً كبيراً أو فقيراً أو مريضاً نصف سنة أو أكثر
 أهـ وأشار إلى أن ما نقص عن نصف سنة لا يجعل عدلاً وإنما قال في الفتح إنما يوظف على المعتل إذا كان صحيحاً
 في أكثر السنة والأفلا جزية عليه لان الإنسان لا يتحول عن قليل مرض فلا يجعل القليل منه عدلاً وهو ما نقص
 عن نصف العام أهـ هنا ما ظهر في تحرير هذا الحمل والله تعالى أعلم **(قوله وتوضع على كتابي)** أي ولو عربياً
 فتح والكتابي من يعتقد بناسم أو بأى من لا يكتب كالهود والنصارى **(قوله السامرة)** فاعل يدخل وهم
 فرقة من اليهود ويخالف اليهود في أكثر الأحكام ومنهم السامري الذي وضع الحمل وعده مصباح **(قوله)**
 والارمن) نسبة على خلاف القياس إلى أرمينية بكسر الهمزة والميم بينهما راسا كنة ويقع الياء الثانية بعد
 النون وهي ناحية بالروم كافي المصباح **(قوله)** تؤخذ منهم عندم خلافها) أي بناء على أنهم من النصارى
 أو من اليهود فهم من أهل الكتاب عنده وعندهما يهودون الكواكب فليسوا من الكتابين بل كعبدة
 الأوثان كافي الفتح والتم قال ح أقول ظاهر كلامهم أن الصابئة من العرب أدلوا من الجهل ما تافى اختلاف
 لما علمت أن العمى تؤخذ منه الجزية ولو مشركاً أهـ قلت ويؤيده ما نقله الساماني عن السدائيم من أنه
 عندهما تؤخذ منهم الجزية إذا كانوا من العمى لأنهم كعبدة الأوثان أهـ **(قوله)** ويحصى) من بعد النار فتح
(قوله) على مجوس هجر) بفتحة قال في الفتح بلد في البحرين أهـ وفي المصباح وقد أطلق على ناحية بلاد
 البحرين وعلى جميع الأقاليم وهو المراد بالحدث أهـ وفيه أيضاً البعزان على لفظ التثنية موضع بين البصرة
 وعمان وهو من بلاد نجد **(قوله)** ووثني هجر) الوثن ما كان منقوشاً في حائط أو لخص له والصنم ما كان على صورة
 الإنسان والصلب ما لا نقش له ولا صورة ولكنه يعبد من عن السراج ومثله في البحر لكن ذكره الوثن ماله
 حته من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر نحت والجمع أوثان وكانت العرب تنصبها وتعبدها أهـ وفي المصباح
 الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره أهـ والجمي خيل خلاف العربي **(قوله)** لجواز استرقاقه الخ) وانما لم
 تضرب الجزية على النساء والصبيان مع جواز استرقاقهم لأنهم صاروا أتباعاً لأصولهم في الكفر فكانوا أتباعاً في
 حكمهم فكانت الجزية على الرجل وأتباعه في المعنى ان كان له أتباع والأفقى عنه خاصة فتح **(قوله)** لان الجزية
 في حقه أظهر لان القرآن نزل بقتلهم فكان كفرهم والحالة هذه أغلظ من كفر الجمي فتح وأورد في التبرهان
 هذا يشمل ما إذا كان كتابياً أهـ أي فيخالف ما مر من أنها توضع عليه قلت والجواب أنه وإن عمله لكن خص
 بقوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب أهـ ثم رأيت في السير نبلا لـ **(قوله)** فلا يقبل منهما) أي من العربي لوثنى
 والمرتد إلى الإسلام وأن لم يسلم مقلداً بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندى أن نسبة القبول إلى السيف مسماحة
(قوله) ولو ظهر ناعلمهم فسأؤهم وصياتهم في) لأن أبابكر رضي الله تعالى عنه استرق نساء بني حنيفة وصياتهم
 لما ارتدوا وقسمهم بين العاقين هداية قال في الفتح لأن ذراري المرتدين ونسأهم هم مجبرون على الإسلام بعد
 الاسترقاق بخلاف ذراري عبدة الأوثان لا يجبرون أهـ أي وكذا أنسأؤهم والفرق أن ذراري المرتدين تبع لهم
 فيجبرون مثلهم وكذا أنسأؤهم سبق الإسلام منهم **(تنبيه)** قال في الفتح ٢ قالوا لوجاء زنديق قبل أن يؤخذ
 فأخبر به زنديق وتاب تقبل توبته فان أخذتم تاب لا تقبل توبته ويقتل لأنهم باطنية يعتقدون في الباطن

(وتوضع على كتابي)
 يدخل في اليهود
 السامرة لانهم يدينون
 بشريعة موسى عليه
 الصلاة والسلام وفي
 التصاريق الفسريج
 والارمن وأما الصابئة
 ففي الخالية تؤخذ منهم
 عنده خلافاً لهما
 (وعجوبي) ولو عربياً
 لوضعه عليه الصلاة
 والسلام الجزية على مجوس
 هجر (ووثني هجر)
 لجواز استرقاقه فخار
 ضرب الجزية عليه (لا)
 على وثني (عربي) لان
 المجرة في حقه أظهر فلم
 يعذر (ومرند) فلا يقبل
 منهما إلا الإسلام أو
 السف ولو ظهر ناعلمهم
 فسأؤهم وصياتهم في

٢ مطلب الزنديق اذا
 أخذ قبل التوبة يقتل
 ولا تؤخذ منه الجزية

ولمكتاب ومذبر وابن أم ولد (وزين) من زمن زمن زمانه نقص بعض أعضائه وأعطيل قواه فدخل المغالوج والشنج العاجز (وأعي وفقر غير معتل وراهب لا يخاط) لانه لا يقتل والجزية لاسقاطه وجزم الحدادي وجوبها ونقل ابن كمال أنه القياس ومشاده أن الاستصان بخلافه قاتل (والمعتبر في الاهلية) الجزية وعدهما وقتا (الوضع) غن أفاق أو عتق أو بلغ أو برى بعد وضع الامام لموضع عليه (بخلاف الفقهاء) إذا أسير بعد الوضع حيث وضع عليه (لان سقوطها لجزم وقدرال اختبار وهي) أي الجزية بليت رضامنا بقرهم كاطعن المحدث بل اتماهي (عقوبة لهم على امامهم (على النفر) فلما جاز امهالهم للاستدعاء الى الاغان بدونهما فاولى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس هير ونصاري بخران وأقرهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله (وتسقط بالاسلام) ولو بعد شام

خلاف ذلك فقتل ولا تؤخذ منه الجزية اه وسأني في باب المرتدان هذا التفصيل هو المفتي به وفي القهستاني لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وإن كان كافرا لكن يباح قتله اذا أظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل ثوبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الا لاجبة والشيعه والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذوا لظاهره تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كاهو قياس قول أبي حنيفة (قوله) أي التهود السلي اه قال في الدر المنثور واعتدلا لآخره صاحب التنوير (قوله) وصي ولا يخون فتح (قوله) وامراءه الانسان بنى قلب وانما تؤخذ من نسايمهم كاتؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصالح كذلك كياساتي (قوله) وابن اوداد) صورتهما استولد جارية لها ولد فقدم له معها فان الولد يتبع أمه في الحرية والتدبير والاستيلاء (تنبيه) قال في الدر المنثور سقط من نسخ الهداية لفظ ان وتبعه القهستاني بل زاد أمانة ولا ينبغي وأن من المعلوم ان لاجز به على النساء الارواح فكيف بأولادها وانما المراد ان أم الولد (قوله) وفقر غير معتل) تقدم الكلام عليه (قوله) لانه لا يقتل (الخ) الاصل أن الجزية لا يسقط القتل فن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية الا اذا أعانوا برأى ومال فجب الجزية بكافي الاختيار وغيره درمستي وقهستاني (قوله) وجزم الحدادي وجوبها) أي اذا قدر على العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطون الناس هذا محمول على أنهم اذا كانوا لا يقدرون على العمل أما اذا كانوا يقدرون فعلمهم الجزية لان القدرة فهم موجودة وهم الذين يضعونها فصار كعطل أرض انخراج اه وبه جزم في الاختيار أيضا كافي الشرنبلالي قال في الثمر وجعله في الخانة طاهر الرواية حيث قال و يؤخذ من الرهبان والقسيسين في طاهر الرواية وعن محمد أنها لا تؤخذ اه (قوله) ونقل ابن كمال أنه القياس) فسه نظرا لانه قال في شرح قوله ولا على راهب لا يخاط فاما الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يخاطون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف قال عمرو بن أبي عمر قلت لمحمد بن قيس قال القياس ما قال أبو حنيفة كذا في شرح القنوري لا قطع اه وبه علم أن هنا في الخاط على أن هذه الصفة من محمد تفيد اختياره قول أبي حنيفة ولا تفيد أن مقابله هو الاتجسان الذي يقدم على القياس ووجه كونه هو القياس أن لو ظهر ناعلى دار الحرب لكان يقتل الراهب الخاط بخلاف غير الخاط وقدر مر أن لا يقتل لا يوضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه أصحاب المتن فمكن هو المذهب وما مر عن الخانة يمكن حمله عليه فلا يلزم أن يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر الرواية فافهم (قوله) لم يوضع عليه) لان وقت الوجوب أول السنة عند وضع الامام فان الامام يحدد الوضع عند رأس كل سنة لتغير أحواله بل يوضع الصبي وعقو العبد وغيرهما فاذا احتل وعقو العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فربكونا لاهل الوجوب ولو احيى (قوله) بخلاف الفقير) أي غير المعتل اذا أسير بالرمل فانها توضع عليه ط (قوله) لان سقوطها بالجزية) لان الفقير أهل لوضع الجزية كافي الاختيار أي كونه حرا مكفلا لكنه معذور بالفقر فاذا زال أخفت منه لكن ان بقي من الحول أكثره على ما قدمنا خبره (قوله) كما طعن المحدث) أي الطاعنين في الدين قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحدوا لحد الحداطعن (قوله) انما هي عقوبة لهم) ولا يهادون في الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى بحسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال قهستاني (قوله) فانما جاز امهالهم) أي تأخيرهم بلا جزية للاستدعاء الى الامان أي لاجل دعائهم اليه بخبرتهم وقتالهم بدونهما فاولى أي فامهالهم للاستدعاء الى الامان بالجزية اولى لان مخاطبتهم للمسلمين وروقتهم حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما علت المقصود بل قتال فيكون اولى هذا ما ظهر لي في تقرير كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب انخراج ربه لا يجوز ترك واحد بلا جزية فيعلم أن المراد ما قررناه قاتل (قوله) وقال تعالى (الخ) لاجماحة الى سوق الدليل النقلي هنا لان المحدث معترض على شبهة وعدة هذا الحكم من أصله (قوله) ونصاري بخران) بلدته من بلاد همدان من اليمن مضاع وفي الفتح روى ابي داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بخران على ألقى حلة النصف في صفرو النصف في رجب (قوله) ثم فرغ عليه) أي على كونهما عقوبة على الكفر (قوله) ولو بعد تمام السنة) يجب

أن تحمل البعدية على المقارنة للتمام لانه لو أسلم بعد التمام عدة السقوط بالتركرار قبل الاسلام لا بالاسلام اه
 ح قلت لكن يتحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيمختلف كاتفرقه **(قوله)** ويسقط المجل على تقدير
 مضاف أي يسقط رده بالسقوط هنا عن الامام لانه مختلف الواقع في المتن **(قوله)** فريد عليه سنة) أي لو عمل
 لسنتين لانه أدى خارج السنة الثانية قبل الوجوب فريد عليه أما لو عمل لسنة في أولها فقد أدى خارجها بعد
 الوجوب قال في الرواية والجملة وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول كإص عليه في الجامع الصغير
 وعليه الفتوى **(قوله)** والموت أي ولو عند تمام السنة في قولهم جميعا كما في الفتح **(قوله)** والتكرار أي
 بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضاف الاصح كما يأتي قريباً وسقوطها بالتكرار قول الامام وعندهما
 تسقط كما في الفتح **(قوله)** وبالجملة والزمانه الخ) أي لو حدثت شي من ذلك وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ كافي
 في الرواية والجملة والخاتمة أي لو بقي عليه شيء من أقساط الشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئاً لكن قد منعت القهستاني عن
 المحط تقسده سقوط الباقي عما اذا تمام هذه الاعذار نصف سنة فأكثر ومنه ما ذكره الشارح أول الفصل عن
 الهداية وقهم هذا في التنازلية قال في المتن قال أبو يوسف إذا نفي عليه أو أصابته زمانة وهو موسر أخذت
 منه الجزية قال الامام الحاكم أبو الفضل على هذه الرواية بشرط لا أخذ أهلية الوجوب في أول الحول وعلى
 رواية الأصل شرطها من أوله إلى آخره اه ملخصاً قلت وحاصله انه على رواية المتن بشرط وجود الأهلية في
 أوله فقط فلا ضرر زوالها بعده وعلى رواية الأصل بشرط عدم زوالها وهو ما مشى عليه المصنف وليس المراد عدم
 الزوال أصلاً بل المراد أن لا يسير العذر نصف سنة فأكثر فلا ينافي ما مر فقدر **(قوله)** لا يستطيع العمل) راجع
 لقوله فقيراً وما بعده **(قوله)** والاصح الخ) وقيل لا بد من مضي الثانية ليتحقق الاجتماع **(قوله)** بعكس خارج
 الارض) فان وجوبه بأخر الحول لانه يتحقق الانتفاع **(قوله)** ويسقط الخراج) أي خارج الارض **(قوله)**
 وقيل لا) جزية في المتن **(قوله)** بحر) أقره في التهر أيضاً **(قوله)** وعزارة في الخاتمة) حيث قال فان اجتمع
 الخراج فلم يؤدسنتين عند أي حشيه يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الأولى ويسقط ذلك عنه كما
 قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا الذي عر عن الزراعة فان لم يجز يؤخذ
 بالخراج عند الكل اه قلت وقدرت المصنف والشارح هذا القيد وهو العجز عن الزراعة أي في السنة الأولى
 وعلى هذا فلا محل لذكر الخراج هنا لانه لا يجب الا بالتمكن من الزراعة فإذا لم يجب لا يقال انه سقط ويظهر أن
 الخلاف المذكور لفظي يحمل القول الأول على ما إذا عجزوا في الثاني على ما إذا لم يجزوا في الثاني أو العجز مع العجز كما
 مر في الباب السابق ولذا قال فان لم يجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا لم يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف
 الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكي في كثير من الكتب وقد علمت أنه لا يأتى الخلاف مع العجز وانما ظهران
 الخلاف عند عدمه وعليه فالنسب اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخاتمة هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم
 يذكر أيضاً القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الامام انه لا يؤخذ بخراج السنة الأولى لكن في الهندية عن
 المحط ذكر صدر الاسلام عن أبي حنيفة روايتين الصحيح أنه يؤخذ اه وجزية في المتن كما قدمناه وبه ظهر
 أن كلام من القولين مروي عن صاحب المذهب والمصرح بتعجبه عدم السقوط فكان هو المعتمد ولنا جزمه في
 من المتن وذكر في العناية الفرق بينه وبين الجزية بأن الخراج في حالة القاء مؤنة من غير التفات إلى معنى
 العقوبة ولذا التشرى يسلم أرضاً خراجية لم يخرجها فجاز أن لا يتداخل بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء بقاء
 والعقوبات تتداخل اه وبه اندفع ما في البحر **(قوله)** وفيها الخ) أي في الخاتمة ويحل ذكر هذه المسئلة في الباب السابق
 وقد ذكرها في باب العشر وقدمت الكلام عليها **(قوله)** في الاصح) أي من الروايات لان قولها من النائب
 يقول الامور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فخرج **(قوله)** والقابض
 منه فاعد) وتكون يد المودى أسفل ويد القابض أعلى هندية **(قوله)** ويقول الخ) هذا في الهداية أيضاً لكن
 لم يجز به كإفعاله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليسه وهو زهره أو يقول أعط الجزية يا ذى اه ومفاده عدم
 اعتباره في غاية البيان والتلييب بالفتح ما على موضع السب من الثياب واللب موضع القلايد من الصدر **(قوله)**

السنة ويسقط المجل
 لسنة للسنتين فريد عليه
 سنة خلاصة) والموت
 والتكرار) للتداخل كما
 سمي (د) بـ) بالجملة
 والزمانه وصيرورته
 فقيراً أو) مقعداً أو شيئاً
 كبيراً لا يستطيع العمل
 ثم بين التكرار فقال
 (واذا اجتمع عليه
 حصولان تداخلت
 والاصح سقوط جزية
 السنة الأولى بدخول
 السنة الثانية) بل
 لان الوجوب بأول الحول
 بعكس خارج الارض
) ويسقط الخراج
 بـ) الموت في الاصح
 حاوي وبـ) للتداخل
 كجزية (وقيل لا)
 يسقط كالعشر وينبغي
 ترجيح الاول لان الخراج
 عقوبة بخلاف العشر
 قال بحر المصنف وعزارة
 في الخاتمة لصاحب
 المذهب فكان هو
 المذهب وفيها لا يحمل
 أكل الغلة حتى يودي
 الخراج) ولا تقبل من
 الذي لا يعثها على يد
 نائبه) في الاصح) بل
 يكلف أن يأتي بنفسه
 فيعطها قائماً والقابض
 منه فاعد) هداية
 ويقول أعط

باعدوا الله) كذا في غاية البيان والذي في الهداية والفتح والتبيين ياذي (قوله) ويضعفه في عنقه) الصغع أن يسط
 الرجل كفه فيضرب بها قاتل الإنسان أو بدنه فإذا قضى كفه ثم ضرب به فليس يصغع بل يقال ضرب به بجميع كفه
 مصباح وما ذكر من الصغع نقله في التارخامة ونقله أيضا في الترمذي شرح الطحاوي وقد حكاه بعضهم بقيل
 (قوله) لا كاف) مقادما المنع من قول باعدوا الله بل ومن الأخذ بالتبليغ والهر والصفع إذا شلب بأنه يؤذنه ولهذا
 رد بعض المحققين من الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين (قوله) وبأنهم
 القائل أن أذاه به) مقتضاه أنه يعز ولا تركب الانتم بحر وأقر المصنف لكن نظره في التهر قلت ولعل وجهه
 ما مر في ما سبق من أنه هو الذي ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل أو أذاه الشارح في التعزير فقلت لكن ذكرنا
 فرق هناك فافهم (قوله) ولا يجوز أن يحدث) يضم الياء وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله بيعه كما يقتضيه
 قول الشارح ولا صنف في نسخة ولا يحدثوا أي أهل النماح ومن الأحداث نقلها إلى غير موضعها كما في العصر
 وغرطه (قوله) بيعه) بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة لأنه لا غلب البيعة على معبد النصارى
 والكنيسة على اليهود فهستاق وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعددتها وبحسبها اسم
 الدير معبد النصارى قلت وكذا أهل الشام يسمونهم والصومعة بيت يبنى برأس طويل لينبذ فيه بالانقطاع
 عن الناس بحر (قوله) ولا مقبر) عزاء المصنف إلى الخلاصة ثم ذكر ما خلفه عن جواهر الفتاوى ثم قال الظاهر
 الأول ومن ثم عزوا لعل في المختصر (قوله) ولو قر به في المختار) نقل تحصيله في الفتح عن شرح شمس الأئمة
 السرخسي في الأجازات ثم قال أنه المختار وفي الوهابة أنه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون إلى أن قال
 فقد علم أنه لا محل للقاء الأحداث في القرى لأحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التحصين والاختيار الفتوى
 واختصاصه المشايخ ولا يلتفت إلى فتوى من أفتى بما يخالف هذا ولا محل العمل به ولا الأخذ بقوله وما يحجر عليه
 في الفتوى وعن ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لأنه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام مطلقا
 فكيف مع وجود النقل في الترجيح والفتوى فتنه لذلك وألقه الموفق قال في التهر والخلاف في غير جزيرة العرب
 أماني فيمنع من قراها أيضا لئلا يجتمع دينان في جزيرة العرب أهملت الكلام في الأحداث مع أن أرض
 العرب لا تفرق فيها كنيسة ولو قد عفا فلا عن أحداثها لئلا يمتنعون من السكنى بها للحديث المذكور كما يأتي
 وقد بسط في الفتح وشرح السير الكبير وتقدم تحديد جزيرة العرب أول الباب المار (تنبيه) في الفتح قبل
 الأمصار ثلاثة أمصار المسلمون كالكوكة والبصرة وبغداد ووسط ولا يجوز فيه أحداث ذلك أجاوا ومات فيه
 المسلمون عنوة فهو كذلك وما فقهوه صلحا فان وقع على أن الأرض لهم جازا الأحداث والأفلا إذا انشروا
 الأحداث أم لمخاضا عليه فقوله ولا يجوز أن يحدثوا مقصدا إذا لم يقع الصلح على أن الأرض لهم وأعلى
 الأحداث لكن ظاهر الرواية أنه لا استثناء فيه كافي البحر والهر قلت لكن إذا صلحهم على أن الأرض لهم فلهم
 الأحداث إذا صار مصر المسلمين بعد قتلهم عنعنون من الأحداث بعد ذلك ثم لو تحول المسلمون من ذلك المصر
 إلى آخرها ليسوا قتلهم الأحداث أيضا فلو رجع المسلمون إليه لم يهدموا ما أحدث قبل عودهم كما في شرح السير
 الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على إطلاقه أيضا بل هو فيما قسم بين الغائبين وأصار مصر المسلمين
 فقد صرح في شرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعلهم دعة لا يمتنعون من أحداث كنيسة لأن المنع مختص
 بأصار المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود فلو صار مصر المسلمين منعوا من الأحداث ولا تترك لهم الكنائس
 القديمة أيضا كما لو قسمها بين الغائبين لكن لا يهدم بل يجعلها مساكن لهم لأنها لم تكن خلاف ما صلحهم
 عليها قبل الظهور وعليهم فإنه يترك لهم القديمة وعنهم من الأحداث بعد ما صار من أمصار المسلمين أم لمخاضا
 (تنبيه) لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا أن أمصارها لهم على أرضهم وقال المسلمون بل ففتح عنوة وأرادوا
 منعهم من الصلاة فيها وجعل الخال لطلو العهنة سال الإمام الفقيه وأصحاب الاختيار فإن وجد أثر أهل به فان لم
 يجدوا واختلفت الآثار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها أهلها لا يخاف أن يذهبهم وهم متسكون بالأصل وتامه
 في شرح السير (قوله) وبعد أن يهدم هناك القديمة التي صلحها هم على أهلها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لأن
 الآية لا تنفي دلتها وإنما أمرهم لا مانع فقد عهد إليهم الأعداء إلا أنهم لا يمكنون من نقلها لأنه أحداث في الحقيقة

مطلب في أحكام
 الكنائس والبيع

باعدوا الله ويضعفه في
 عنقه لا كافرو بأنهم
 القائل أن أذاه قبيحة
 (ولا) يجوز أن يحدث
 بيعه ولا كنيسة ولا
 صومعة ولا بيت نار ولا
 مقبرة (ولا) أصناما
 (في دار الإسلام) ولو
 قسره في المختار فتح
 (و بعد الهدم) أي
 لما هدمه الإمام بل

مطلب لا يجوز أحداث
 كنيسة في القرى ومن
 أفتى بالخوار فهو خاطئ
 ويحجر عليه

مطلب يهدم الكنائس
 من جزيرة العرب ولا
 يمكنون من سكنها

مطلب في بيان أن
 الأمصار ثلاثة أي بيان
 أحداث الكنائس فيها

مطلب لا يختلف معهم
 في أنها صلحية أو عنوة
 فان وجد أثر ولا
 تركت بأيديهم

ما تهدم أشباه في آخر
الطامع رفع الطاعون
(من غير زيادة على البناء
الأول)

مطلب اذا هدمت
الكنيسة ولو بغير وجه
لا يجوز اعادةها

مطلب ليس المراد من
اعادة المتهدم انه جائز
تأمر هدمه بل المراد
تتركهم وما يدنبون

مطلب لم يكن من العصابة
صلح مع اليهود

مطلب مهم حادثة
الفتوى في أخذ النصارى
كنيسة مهجورة لليهود

مطلب فيما أفتى به
بعض المتهورين في زماننا

ه قوله ولا أدري الخ
قلت لا الأمر بعدئذ
الى أن شرعوا في عمارتها
على أحسن ما أرادوا مع
غضب أما كن حولها
أخذوها من المسلمين
فهرأولاحول ولا قوة
الإياقة العلى العظيم

(قوله أشباه) حيث قال فائدة نقل السبكي الإجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها
ذكره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستنبط منه أنها لا تقتل لا تنقض ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا
بالقاهرة في كنيسة بجوارق وبيلة قتلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تنقض الى الآن حتى ورد الأمر
السلطاني بفتحها فلم يجلسوا على فتحها ولا بنافق ما نقله السبكي قول أصحابنا بإعادة المتهدم لان الكلام فيها
هدم الامام لا فيما تهدم فليست له اه قال الخير الرملي في حواشي البحر اقول كلام السبكي عام فيما هدمه الامام
وغيره وكلام الاشبه يخص الأول والذي يظهر ترجمته العموم لان العلة فيما يظهر أن في اعادةها بعد هدم المسلمين
استفادهم وبالإسلام وأخذ الهيم وكسر الشوكهم ونصر الكفر وأهله غاية الأمر أن فيه أفتى تعالى الامام
فليزمل فاعله التعزيز كما إذا أدخل الحربى بغير إرادته يصح أماته ويعز لا فتيانه بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها
تعد كالمصرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأمل لعدم العلة التي ذكرناها فيسقط من عموم كلام السبكي اه
(تنبيه) ذكر الشرنبلالي في رسالة في أحكام الكنائس عن الامام السبكي أن معنى قولهم لا نضعهم من الترميم
ليس المراد أنه جائز تأمرهم به بل معنى تركهم وما يدنبون فهو من جملة المعاصي التي يقولون عليها كشر الخمر
وتخوة ولا تقول أن ذلك جائز لهم فلا يحل السلطان ولا القاضي أن يقول لهم أفعال ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا
يحل لأحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه اه ولا يخفى ظهوره وموافقته لقواعدنا ثم نقل عن السراج البلقيني في
كنيسة لليهود ما حصله ان العصابة رضى الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود أصلا اه
قلت وهذا ظاهر فإن البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل لليهود مضر وبه عليهم الذلة ثم رأيت في حاشية شيخ
مشايخي الرحمتي كتب عند قول السراج في خطبة الامام بجماع بني أمية ما نصه ثم نقض أهل الذمة عهدهم
في وقعة التتار وقتلوا عن آخرهم فكنا نسهم الآن موضوعه بغير حق اه ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى
الواقعة في عام ثمانية وأربعين بعد المائتين والالاف ربما من كتابي لهذا الحل وهي أن كنيسة لفرقة من اليهود
تسمى اليهود القرايين مهجورة من قديم لفقد هذه الفرقة وانقطاعهم في دمشق فخصر يهودى غريب هو من
هذه الفرقة إلى دمشق فدفعة له النصارى دراهم معلومة وأذن لهم في بنائها وأن يجعلوها معبد الهيم وصدق لهم
على ذلك جماعة من اليهود لفرقة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبلغنى أن الكنيسة المذكورة في داخل حارة
اليهود مشتملة على دور عديدة ومن أراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخلها إلى الكنيسة وطلبوا فتوى على جهة
ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبد النصارى فامتنعت من الكتابة وقلت أن ذلك غير جائز فكذب لهم بعض
المتهورين طمعا في عرض الدين ان ذلك جميع جائز فقويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على والى الأمر بلأذن لهم
بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعى بنام على ما أفتاهم به ذلك المقيى ولا أدري ما يؤول اليه الأمر والى الله
المستكى وسنستدعى فيما نقله أمور منها ما علمته من أن اليهود لا عهد لهم فالظاهر أن كائنهم القعدة أقرت مسكن
لامعابد فتبقى كما بقيت عليه وما علمته أيضا من أن أهل الذمة يقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التنازل للكفار فلم
يبق لهم عهد في كائنهم فهي موضوعه الآن بغير حق وباقي قريبا عند قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم ان
عهد أهل الذمة في الشام مشروط بان لا يجدوا تبع ولا كنيسة ولا يشتموا مسلما ولا يضربوه وأما حالفوا فلا
ذمة لهم ومنهم ان هذه كنيسة مهجورة فاطلع أهلها وتعلقت عن الكفر فيها فلا يجوز إلا عانة على تعبد بالكفر
فيها وهذا العانة على ذلك بالقدر الممكن حيث تعطلت عن كفر أهلها وقد نقل الشرنبلالي في رسالته عن الامام
القراق أنه أفتى بأنه لا يعاد ما تهدم من الكنائس وإن من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر اه
فنعوذ بالله من سوء المنقلب ومنها أن عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والصدق نأتى عن
خوفهم من النصارى لقوى شوكتهم كاذرناه ومنها أنها اذا كانت معبنة لفرقة خاصة ليس لأهل تلك الفرقة
أن ينصرفوا إلى جهة أخرى وإن كان الكفر ملة واحدة عندنا كمدنسة موقوفة على الخنفة مثلا لا على أحد أن
يجعلها لأهل مذهب آخر وان أحدث الملة ومنها أن الصلح العرى الواقع حين الفتح مع النصارى إنما وقع على إبقاء

معابدهم التي كانت لهم آنذاك ومن جهة الصلح معهم كاعتلته أنفأ أن لا يحدثوا كنيسة ولا صومعة وهذا الأحداث
 كنيسة لم تكن لهم بل لا شك وانفقت هذا هب الأعمدة لا يعمد على أنهم ينعون عن الأحداث كما سلطه الشر نبال
 ونقله نصوص أمة المذاهب ولا يلزم من الأحداث أن يكون بناء حادثا لانه نص في شرح السيرة وغيره على أنه لو
 أرادوا أن يخذلوا بيتا لمعد السكني كنيسة يجتمعون فيه ينعون منه لان فيه معارضة للمسلمين ولإزداء
 بالدين اه أي لانه زاد معبدهم عارضوا به معابده المسلمين وهذا الكنيسة كذلك جعلوها معبدهم حادثا
 فحاشي به ذلك المسكين خالف فيه إجماع المسلمين وهذا كله مع قطع النظر عما قصد ومن عارضها بانقراض
 جديدة وزادتهم فيها فاتهاو كانت كنيسة لهم ينعون من ذلك إجماع أئمة الدين أيضا ولا شك أن من أفتاهم
 وساعدهم وقوى شوكتهم بحضرة علمه سوء الحاجة والعاد بالله تعالى (قوله عن النقض) بالنص ما انتقض
 من البناء فاموس (قوله وعامه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في الترحيب قال قال في عقد الفرائد
 وهذا أي قولهم من غرر ياديه فيسند أنهم لا يبنون ما كان بالدين بالآخر ولما كان بالآخر باخر ولما كان
 بالمر يد وخشب الخلل النقي والساج ولا يباشر بالمر يد كان ولم أحذف شي من الكتب المتقدمة أن لا
 تعاد بالانقض الاول. وتكون ذلك مفهوم الاعادة شرعا ولو تفسر غير ظاهر عندى على أنه وقع في عبارة محمد
 يبنونها وفي اجارة الثانية عبر وليس فهم ما يشر بأشراط النقض الاول وفي الحاروى القدسي وإذا نهى
 السبع والكنائس لذرى الصلح أعادتها بالدين والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يردون عليه ولا يشدون
 باخر والسيدوا الآخر وإذا وقف الامام على بعة جديدة أو بني منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في
 عبارتها العتقة اه ومقتضى النظر أن النقض الاول حيث وجد كافيا للبناء الاول لا يعيدل عنه الى آخر جديدة
 الا ذلك في زيادة الثاني على الاول حينئذ اه (قوله وأما القدعة الخ) مقابل قوله ولا يحدث سبعة ولا كنيسة
 وكان الاولى ذكره قبل قوله وبعد التهدم لان أعادة التهدم أعماهي في القدعة تدون الحادثة (قوله في
 القدعة) أراد بها القدعة عنوة بقرينة مقابلتها بالصلحة (قوله بخر) عبارته قال في فتح القدر واعلان
 البيع والكنائس القدعة في السواد لا تهدم على الروايات كلها وأما في الأمصار فاختلف كلام محمد في
 العشر وأخرج تهدم القدعة وذكر في الإعادة لا تهدم وعمل الناس على هذا فأنارنا كثيرا منها ما قال عليها
 أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمروا بهم فها فكان متواردا من عهد الصحابة وعلى هذا لا يصح بنا بقرينة
 أو كنيسة فوقه داخل السور يبنى أن لا تهدم لانه كان مستحقا لالامان قبل وضع السور فعمل ما في جوف
 القاهرة من الكنائس على ذلك فانها كانت فضاء فأدار العبيدون عليها السور فبها الآن كنائس ويعلم
 امام يمكن الكفار من احداثها جوارا وعلى هذا أيضا الكنائس الموضوعة الآن في دار الاسلام غير جزيرة
 العرب كما يبنى أن لا تهدم لانها كانت في الأمصار قدعية فلا شك أن الصحابة والتابعين حين فتحوا المدينة
 علموا بها وبقواها وبعد ذلك ينظر فان كانت البلدة فتحتم عنوة حكمتا منهم بقواها ما كان لا معاد فلا تهدم
 ولكن ينعون من الاجتماع عليها التقرب وان عرف أنها اقتصصا حكمتا منهم أو قروها معابدهم فلا ينعون من
 ذلك فيها بل من الظهار اه قلت وقوله فوقه داخل السور يبنى أن لا تهدم ظاهره أنه لم يرفعوا ولا قد صرح
 به في النسخة وشرح السيرة وقوله وبعد ذلك ينظر الخ قد متما اوالاختلف في أنها فتحمة أو صلحة ولم يطمع من الآثار
 والآخر حتى في أيديهم (قوله خلافا لما في القهستاني) أي عن التسمي من أنها في الصلحة تهدم في المواضع
 كلها في جميع الروايات (قوله وغير الذي الخ) حاصله أنهم لم كانوا عاظمين أهل الاسلام فلا يبنون تمييزهم
 عنا كيلا يعمل معلمة المسلمين من التوقير والاحلال وذلك لا يجوز ويعاوت أحدهم خاف في الطريق ولا يعرف
 فيصلي عليه وإذا وجب التوقير وجب أن يكون جافه صفرا لا عزاز لان ادلاهم لازم بغير أدنى من ضرب أو وضع
 بلا صب يكون منه بل البراد أنصافه شيشة وضعية فتح (قوله ومر كبه) مخالفة الهمة فيه امتا تكون أذا ركوا
 من جانب واحد وبالنظر الى منعتهم من الشيخ الاخ كذلك شهر قلت وهو كذلك في رسالة الصلاة فاسم في
 الكنائس وقد كتب عمر الى أمراء الأجناد أن يجتمعوا أهل الذمة بالرماسين ويركبوا على الأكف عرضا (قوله)

مطلب في كيفية إعادة
 للهدم من الكنائس

عن النقض الاول ان
 كفي وقامه في شرح
 الوهبانية وأما القدعة
 فتترك مسكن في القدعة
 ومعاد في الصلحة بخر
 خلافا لما في القهستاني
 قتيبه (وعبر الذي عناني
 زبه) بالكسر ليسه
 وهينته (ومر كبه وسريحه)

مطلب في تمييز أهل
 الذمة في المسلمين

وسلاحه) تبع فيه الدر وهو مناف لقوله تعالى فمن أعجب المتن ولا يعمل بسلاح الآن يحمل على ما إذا
استعان بهم الامام والمراد من تغييره في سلاحه بان لا يحمل سلاحا وهو بعيد تأمل **(قوله)** الا اذا استعان بهم
الامام الخ) لكنه ركب في هذا الحالة كما لا يسر في كمال بعضهم **نهر** **(قوله)** وذب) بالذال المعجمة أى دفع
وطرد لدفع **(قوله)** وحا زبفل) أى ان لم يكن فيه عز وشرى وتعامه في شرح الوهبانية **(قوله)** وهذا) أى
جواز ركو به ليعمل أو حار وكان ينبغي تأخير هذا الجملة كما هي قوله ويركب سرجا كالا كف **(قوله)**
الاضرو) كذا اخرج الحرقية وكان مريضاً فغ **(قوله)** والمعمدان لا ركبوا) كتب بعضهم هنا أن الصواب
ر يكون بالثون كما هو عبارة الاشياء لعدم التاسب والحزم وأن مخففة من الثقلية واسمها ضمير أقول هذا
التصويب خطأ محض لأن المخففة من الثقلية التى لا تنصب المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل
منزلة نحو علمت أسكون أفلارون أن لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هي المصدرية الناصبة نحو وان
تصوبوا خير لكم **(قوله)** مطلقاً) أى ولو جازاً **(قوله)** في الجامع) أى في جماع المسلمين انما هم من فنع **(قوله)**
كالا كف) بضمين جمع كاف مثل حار وحر مصباح فكان الأولى التعبير بالاكاف المفرد **(قوله)** كالبرذعة
بدل من قوله كالا كف قال في المصباح البرذعة بالذال والبال حمل على تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو
الاصل وفي عرف زمانه لم يركب عليه غزاة السرج للفرس اه فالمراد هنا المعنى العرفى لا القوي
(قوله) ولا يعمل بسلاح) أى لا يستعمله ولا يجعله لانه عز وجل ما كان كذلك فينعون عنه قلت ومن هذا الاصل
تعرف أحكام كثيرة درست في **(قوله)** ويظهر الاستيعاب) بضم الكاف والجرم كافي القهستاني فارسي معرب
معناه الجرم والذل كافي النهر فيسبل القلتسوة والزنا والنعى لوجود النذر فيها ولقوله في الجرم وكسبيجات النصارى
قلتسوة سوداء من البدمية بوزن من الصوف اه فتعبيره بخصوص الزنا بيان لبعض أنواعه اه ح
(قوله) الزنا) بوزن نقاح جهه زنا يرمي مصباح وفي الجرم من المغرب أنه خيط غلط بقدر الاصبع يشده الذي
فوق شابه قال القهستاني وينبغي أن يكون من الصوف أو الشعر وأن لا يجعل له حلقة تشده كما يشد المسلم
المنطقة بل به تمه على العين أو الشمال كافي المحط **(قوله)** ولوزرقاء أو صفراء) أى خلافاً لما في القم من أنه اذا كان
المقصود العلامة يفتقر كل بلدة متعارفها وفي بلادنا جعلت العلامة في العامة فالزم النصارى بالازرق واليهود
بالاصفر واخص المسلمون بالابيض قال في النهر الا أنه في القهلية قال وأما لبس العامة والزنا لا يرسم خفاه
في حق أهل الاسلام ومفسره تعلقهم وهذا يؤذن بتبع التمييز ما يؤيد ما ذكره في التنازخانية حيث صرح
عنهم من القلائس الصفراء وأما تكون طوبه من كرايس مصبوغة بالسواد مضره مبسطة وهذا في العلامة
أولى وانما عرف هذا ختمهم من لبس العثمانيين هو الصواب الواضح للبيان فايد السلطان زماننا ولسعاده أب
وللكشد والامرسد اذ منعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج من
الزامهم لبس القلائس الطويلة الضربة وأن عركن كرايس بذلك ومن منعهم من لبس العثمانيين * **(تنبيه)** * قال
في الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بالرى في الطرق فيحصل على ملاة اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا
في الجماعات اه أى فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كافي الاختصار قال في الدر المنثور قلت وسيجي أن النامية
في النظر الى المسئلة كالرجل الاجنبي في الأصح فلا تنظر أصلاً الى المسئلة فلينبه لذلك اه ومفاده منعهم من
دخول جام فيه مسئلة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تأمل **(قوله)** وأما تكون طوبه بالسوداء) ظاهره
أن الضمير العامة وليس كذلك بل هو القلتسوة لأن المقصود منعهم من العامة ولو لم يربطوا بالزامهم
بالقتسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب أن يقول وأما لبس قلتسوة طوبه بالسوداء والقلتسوة هي التي
يدخل فيها الرأس والعلامة ما يندار عليها من منديل ونحوه **(قوله)** الاريسم) بكسر الهمزة والراء وقمع السين
وهو الحرير قال في المصباح الحريرة واحداً الحرير وهو الاريسم **(قوله)** كصوف مريع) لعله الفرجة
فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم ط **(قوله)** وأيراد رقيقة) البردوع من الشباب مخطط كافي
النهاية **(قوله)** وتعامه في الفتح) حيث قال بل ربما يفت بعض المسلمين خدمة لهم خوفاً من أن يتغير

خيلاً) الا اذا استعان
بهم الامام بخارجة وذب
عناذخه وخارجة
تكمات تنازخانية وفي
الفتح وهذا عند المتقدمين
واختار المتأخرون أنه لا
يركب أصلاً الاضرو
وفي الاشياء والعثمان
لا ركبوا مطلقاً لا يلبسوا
العثمان وان ركب الحار
الضروزة نزل في الجامع
ويركب سرجا كالا كف
كالبرذعة في مقدمه شبه
الرمانة ولا يعمل بسلاح
ويظهر الكسبيجات فارسي
معرب الزنا من صوف
أشعر وهل يلزم تغييرهم
بكل العلامات خلاف
أشياء والصحيح ان قصها
عنوة فله ذلك والافعل
الشرط تنازخانية وفتح
من لبس العامة) ولو
زرقاء أو صفراء على
الصواب نهر ونحوه في
النهر واعتمد في الاشياء
كأنعمنا وأما تكون
طوبه سوداء (د) من
زنا الاريسم والثياب
الفاخرة المختصة بأهل
العالم والشرى) كصوف
مريع وجوخ رفيع
وأيراد رقيقة ومن
استكتاب وبسائرة
يكون بها مغلاعت
المسلمين وتعامه في الفتح
وفي الخاوى

واينبغي أن يلازم الصغار
فيما يكون يشعرون
السلام في كل شيء وعلمه
فيمنع من القعود حال
قيام المسلم عنده بحر
ويحرم تغلبه وتكره
مساخته ولا يبدأ بسلام
الاحاجة ولا رائق
الجواب على وعليته
ويضيئ عليه في المرور
ويجعل على داره علامة
وتعاسفه في الاشباة
أحكام الذي وفي شرح
الوهانية للشرنبلاني
ويتعون من استيطان
مكة والمدينة لهما من
أرض العرب قال عليه
الصلوة والسلام لا يجتمع
في أرض العرب يونان
وودخل لقنات طار ولا
يطبل وأما دخوله المسجد
الحرام فذكر في السير
الكبير المنع وفي الجامع
الصغير عليه والسير
الكبير آخر تصنف محمد
رحمه الله تعالى قال ظاهر
أنه أورد فيه ما استقر
عليه الحال انتهى وفي
الخاصة تبرز أسوأهم
لا عيبتهم بالكسبيج
(الذي إذا اشتري دارا)
أي أراد شراءها (في)
المصر لانيثي أن تباع
منه فلو اشتري يجر على
بيعها من المسلم) وقيل
لا يحبر إلا إذا كثر دوز
مطلب في سكنى أهل
التمعة المسلمين في مصر

خاطر منه فيسعى به عند مستكبة سعاية توجب له الضرر ثم قال ويجعل مكانهم خشية فاستدلوا ولا
يلبسوا طباية كطباية المسلمين ولا أردية كاردتهم هكذا أمروا وافقت العصابة على ذلك اهـ وقال أيضا ولا
شك في وقوع خلاف هذا في هذه الدار اهـ قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأسدت اليهود وانتصاري
على المسلمين وقته در القائل أحبا بناوب الزمان كثيرة * وأمرتهار فقة السفاه
فقي يضيق الدهر من سكراته * وأرى اليهودية الفقهه
(قوله) وينبغي أن يلازم الصغار أي الذلل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا بمعنى يجب قال في البحر وإذا وجب
عليهم إظهار الذلل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تغلبهم لكن قال في النخبة إذا دخل يهودي
الجامع أن خدمه المسلم طمعاً في فوسه فلا بأس به وإن تغلبه له فإن كان ليل قلبه إلى الإسلام فكذلك وإن لم
ينوشأ بما ذكرنا كره وكذا ودخل ذي على مسلم فقام له ليل قلبه إلى الإسلام فلا بأس وإن لم ينوشأ أو عظمه
لغناه كره اهـ قال الطرسوسي وإن قام تغلباً لذاته وما هو عليه كفر لأن الرضا الكفر كفر فكيف يتعظم
الكفر اهـ قلت وبه علم أنه لو قامه خوفاً من شره فلا بأس أيضاً بل إذا تحقق الضرر فقد يجب وقد يستحب على
حسب حال ما يتوقعه (قوله) ويضيئ عليه في المرور بأن يلجئه إلى أضيق الطريق وبعبارة الفتح ويضيئ عليهم
في الطريق (قوله) ويجعل على داره علامة ثلثا يقيس سائل فيدعوه بالمغفرة أو بمعاملة في التضرع معاملة
المسلمين فتح (قوله) لا يهتمان أرض العرب أفاد أن الحكم غير مقصور على مكة والمدينة بل جزية العرب كلها
كذلك كما يحبره في الفتح وغيره وقد امتنا تحديداهما والحدب المذكور قاله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي
مات فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح (قوله) ولا يطبل أن يطبل فيها المكث حتى يتخذ فيها
سكناً لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كمالهم في غير هذا لاجزية وهناك لا يتعون من
التجارة بل من حالة المقام فكذلك في أرض العرب بشرح السير وظاهره أن حد الطول سنة تأمل (قوله) فالظاهر
أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال أي فيكون المنع هو المعتد في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتن في
كتاب الحظر والاباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره ذكر الشارح هناك أن قول محمد
والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام والظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وخدعه دون الامام وأن
أصحاب المتن على قول الامام ومعلوم أن المتن موضوع لثقل ما هو المذهب فلا يعدل عما فيها على أن الامام
السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أساسين حاله في المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل لنا
على ما لا ترجع الله تعالى بمنعه المشرقة من أن يدخل شيأ من المساجد ثم قال إن الشافعي قال لا يمنع من دخول
المسجد الحرام خاصة لآية آتانا المشركون نجس فاما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد
ويستوي في ذلك الحربي والذي الخ (قوله) وفي الخاصة الخ كان الأولى تقديمه على مسألة الاستيطان ثم إن
ظاهرة أن نساءهم غير بالكسبيج دون العبيد مع أنه ليس في عبارة الخاصة ذكر النساء أصلاً ونصها ولا
يؤخذ بعيد أهل الذمة بالكسبيجات وهكذا نقله عن أبي الصرو والثر وعبارنا ثم قالوا ويجب أن تبرز أسوأهم
أضاعن أساساً في الطرفات والجماعات وفي الخاصة ولا يؤخذ بعيد أهل الذمة بالكسبيجات اهـ (قوله)
الذي إذا اشتري دار الخ قال السرخسي في شرح السير فان مصر الامام في أرضهم للمسلمين كما مصر عمر
رضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها أهل الذمة دواوين كتبوا مع المسلمين لا يمنعون ذلك فأنقلا منهم
عقد الذمة ليقفوا على محاسن الدين ففسى أن يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين والسكن معهم بحق هذا المعنى
وكان شخصاً الامام شمس الأشعة الحلواني يقول هذا إذا قالوا وكان بحيث لا تعطل جاعات المسلمين ولا تتقل
الجماعة بسكنائهم بهذه الصفة فاما إذا كانوا على وجه يؤدى إلى تعطل بعض الجماعات أو يقللها منعوا من
ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الاماني اهـ (قوله) أي
أراد شراءها) انما سرب هذا القول بعد لا ينبغي أن تباع منه ط (قوله) وقيل لا يحبر إلا إذا كثر نقله في البحر

قلت وفي مغر وضات المفتي أبي السعيد من كتاب الصلاة مثل عن مسجد لم يبق في أطرافه بيت أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة وكان
الامام والمؤذن فقط لاجل وتليقتهما يذهبان اليه فيؤذان ويصلان به فهل يحل لهم الوظيفة فاجاب بقوله تلك السوت تأخذها المسلمون
بقيامتها على الفور وقد ورد (٣٨٤) الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجمل

و بعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذين للعبد والجواري ولو استخدم من بني عبدا أو جارية ماذا يلزمه فاجاب يلزمه العتق والشديد والجس في انفاضة ويؤمرون عما كان استغفا فالهم وكذا تمير دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك (و اذا تكرار اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها) في المصر (حان) لعود نفعه التناولوا و تعاملا فانسوا (شرط عدم تقليل الجماعات لسكنائهم) شرطه الامام الحلواني (فان لم يزل ذلك من سكنائهم امره بالاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون) وهو محفوظ عن أبي يوسف بحر عن النخبة وفي الاشياء واختلف في سكنائهم بينا في المصر والمعتد لجوازي في محلة خاصة انتهى واقره المصنف وغيره لكن رد شيخ الاسلام جوي زاده وحزبه باله فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد عن الصغرى بعد ان نقله عن الخاتمة بلا تعدد الكثرة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا يخفى أن هذا القيد يصل نوبتيا بين القولين وهذا قول شمس الأئمة الحلواني كالملة انفاض على في الوهابية وشرحا وكذا قال الخبير الراسلي ان الذي يجب ان يعزل عنه التفضل فلا يقول بالنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الحكم على القلة والكثرة والضرر والنفع وهذا هو الموافق للقواعد الفقهية فتأمل اه (قوله فأجاب الخ) هذا الجواب مبني على اختيار الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤل عنه وجوابه أنهم باستحقاق الوظيفة لقضاءهما بالعمل اه قلت واعتار كراهية ظهوره وتبها على ما هو الا هم فهم من أسلوب الحكم كافي قوله تعالى يستألفون عن الاهله الآية (قوله في الخاتمة الخ) أي والاستخدام المذكور ينافي الاستغناء (قوله واذا تكرار الخ) شروع في الكراهية بعد الفراغ من الشراء وظهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبني على القول بالجبر على البيع مطلقا وقد علمت أن الممول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراهة والشراء بل أصل العارة المذكورة انما هو في الشراء كما نقلناه ان نفع السرخسي (قوله في المصر) الظاهر انه غير قيد بعد اعتبار الشرط المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها المسلمين جماعة لان من شأن المسلمين اقامة الجماعة (قوله لكن رد ما الخ) وعبارته كإرايته في حاشية الجوى وغيره فاقوله في محلة خاصة هذا اللفظ لم أجده لاحدا ونما الموحود في الكتب أن الخوازمي قد عاذ كراهة الحلواني بقوله هذا اذا قلنا بحيث لا تعطل بسبب سكنائهم جماعات المسلمين ولا تعطل اما اذا تعطلت أو قلت فلا يمكن كون من السكنى فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها المسلمين جماعة فكأن المصنف فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين والخروج عنها والسكنى خارجها لئلا تكون لهم منفعة كمنعة المسلمين بمنعهم عن ان تكون لهم محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقله عن التسنى والمراد أي بالمتع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منفعة كمنعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك اه قلت وقوله بمنعهم متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال أي الترمذاني وحاصل كلامه ان المحلة من جملة المصر مع أن الحلواني قال لا يمكن كون من السكنى فيها أي في المصر ويسكنون في ناحية الخ فهو صريح بانه اذا لم تقلل الجماعة يسكنون في ناحية خارجة عن المصر فهي غير المحلة وصريح كلام الترمذاني أيضا منعهم عن أن يكون لهم محلة خاصة في المصر وانما يسكنون بينهم مقهورين يعني اذا لم يلزم تقلل الجماعة فتحصل من مجموع كلام الحلواني والترمذاني أنه اذا لم ين من سكنائهم في المصر تقلل الجماعة أمر والسكنى في ناحية خارج المصر ليس فيها جماعة المسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في المصر بين المسلمين مقهورين لاني محلة خاصة في المصر لانه يلزم منه أن يكون لهم في مصر المسلمين منفعة كمنعة المسلمين نسب اجتماعهم في محلتهم فافهم (قوله أنهم يؤمرون) مقفول نقل ط (قوله نقل) حال من فاعل صريحا أو بل أسلم الفاعل (ح) (قوله والمراد) الاوضح أن يقول بان المراد يكون مستغنيا بصرح ط (قوله ولهم فيها منفعة) الواو الحال والمنفعة بغير التوقف على ما منع أي جماعات بمنعهم من وصول غيرهم اليهم ا فاده ح وقوله عارضة صفة منفعة وعروضها انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فاما سكنائهم الخ مقابل أي أن سكنائهم بين المسلمين لاني محلة خاصة بل مستقرين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك أي فلا يكون ممنوعا (تنبيه) ٢ قال في الدر المنقي وكذا يمنعون عن التعلي في بنائهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يرقى القديم كافي الوهابية وشروحها وفي المنظومة الحسية وينع الذي من أن يسكنوا * أو أن يحل منزلا على النسا ان كان بين المسلمين يسكن * بل أهل ذمة على ما بينوا

صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين وبالخروج عنها بالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة تقلل عن التسنى والمراد أي بالمتع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منفعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في فتاوى الاسكندرية فليحفظ ٢ مطلب في منعهم عن التعلي في البناء على المسلمين

قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قد عاينه على المنع على السكنى لاعلى التعلية في البناء لكن
 سئل في الخبرية عن طهارة لم يودى راحة على بيت مسلم رب المسلم منعهم من سكنائها ومن التعلية عليه فاجاب بان
 ليس المسلم ذلك فقد يجوزوا بقاء دار الذي العالية على دار المسلم وسكنائها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يبيدها
 عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن التفتة في شرح النظم الوهابي وكثير من علمائنا اهـ وذكري جواب
 سؤال آخر اهـ اذا كان التعلية التحفظ منصوص لا يمنع منه لانهم لم يوافقوا على أنهم ليس لهم رفع بناتهم على المسلمين
 وعلة المنع مقيدة بالتعلية على المسلمين فان لم يكن ذلك بل التحفظ فلا يغنون كما هو ظاهر اهـ وقال قارئ الهداية
 في فتاواه اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين فاحاز المسلم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وانما يمنع من تعلية بنائه
 اذا حصل لحاره ضرر كمنع ضووه او اقال هذا هو ظاهر المذهب وذكري القاضى ابو يوسف في كتاب استخراج
 أن للقاضي منعهم من السكنى بين المسلمين بل يسكنون منعزلين قال قارئ الهداية وهو الذي اُفتي به أنا اهـ أى
 لانه اذا كان له منعهم من السكنى ينفاه عنه منعهم من التعلية بالاولى وذكري جواب آخر لا يجوز لهم أن يعاوا
 بناتهم على بنات المسلمين ولأن يسكنوا دارا عالة البناء بين المسلمين بل يعنون أن يسكنوا محلات المسلمين اهـ وهذا
 مل منه الى ما نقله عن أبي يوسف وأُفتي به أولاً أيضاً والظاهر أن قوله هنا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله اهل
 الذمة في المعاملات كالمسلمين ولما كان لا يلزم منه أن يكونوا مثلهم فيما فيه استعلاء على المسلمين اُفتي في الموضوعين
 بالنوع لما قدمه الشارح عن الحاوى من أنه ينبغي أن يلزم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء ولا يخفى
 أن استعلاء في البناء على جيرانه المسلمين خلاف الصغار بل محقق في الفتح أنه اذا استعلى على المسلمين حل الامام
 قتله ولا يخفى أن لفظ استعلى يشمل ما بالقول وما بالفعل وهذا التقرير اندفع ما ذكره في خبره بخلاف ما قدمناه
 عنه من قوله انما اُفتي به قارئ الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدركا لحدوث الشربف الموجب لكونهم
 لهم ما لنا وعليهم ما علينا فان قارئ الهداية لم يفت به بل اُفتي في الموضوعين بخلافه كما جمعت والحدوث الشريف
 لا يفيد أن لهم ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من العقود ونحوها لانه على الزامهم الصغار وعدم
 التردد على المسلمين وصرح الشافعية بان منعهم على التعلية واجب وان ذلك الحق الله تعالى وتعليق ربه فلا يباح
 برضا الجار المسلم اهـ وقواعدنا انما لا تفقد مدعى به يحرم قطعها ولا يخفى أن الرضا باستعلاءه تعظيم له هذا ما نلناه
 لى في هذا المحل والله تعالى اعلم **(قوله)** وينتقض عهدهم (الخ) لانهم بذلك صاروا معارضا لعلة وعقد الذمة
 ما كان الادفع شرح ابنهم فيرى عن الفائدة فلا يخل ولا يبطل امان ذمته ينتقض عقد فسخ **(قوله)** بالقلبة
 على موضع (أى قرية) أو حصن فتح وقوله الحرب أى لاجل حرب بناو في بعض النسخ الحرب بنائة الف واختر
 بالقلبة المذكورة عمالو كانوا مع اهل البغي يعينونهم على القتال فانه لا ينتقض عهدهم كما ذكرنا بل يلى وغيره
 في باب البغاة **(قوله)** والى البغاة بدار الحرب (ل) لا بعد أن يقال انتقاله الى المكان الذى تغلوا فيه كانتقاله الى
 دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك المكان مواجا لدار الاسلام أى بان كان متصلا بدار الحرب والا فلى قولهما
 كافى الفتح **(قوله)** ابا الامتناع عن قبول الجزية أى بخلاف الامتناع عن أدائها على ما يأتى لكن الامتناع
 عن قبولها انما يكون على ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد فمضى ينتقض ويمكن تصويره فيمن دخل
 في عهد الذمة تعانم صار اهلا للجنون والى فاذا افاق أو بلغ أول الحول وضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده
 افاده ط **(قوله)** أو يجعل نفسه طليعة للمشركين هذا مما زاد في الفتح أيضا لكن لم يذكره هنا بل ذكره في
 النكاح في باب نكاح المشركة **(قوله)** بان يعث يطلع (الخ) صورته أن يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب
 عليه الجزية وقصد التحسيس على المسلمين ليخبر العدو ط **(قوله)** فلولم يعثوه بان كان ضميا لمسلطوا طرأ عليه
 هذا المقصد ط **(قوله)** وعليه يحمل كلام المحيط حيث قال لو كان خبر المشركين يصوب المسلمين أو قتال
 رجال من المسلمين لمقتله لا يكون نقضا للعهد وهذا التوقيت لصاحب الجبر وأقر في الخبر وغيره ويشد به خبر
 الفتح باطلية فان الطليعة واحدة الطلائع في الحرب وهم الذين يعثون ليطلعوا على أخبار العدو وكافى الجزع عن
 المغرب **(قوله)** في كل أحكامه فيحكم بمرته بالحق واذا تاب تقبل توبته وتعود ذمته وتبين منه وقبضه النية

(وينتقض عهدهم)
 بالقلبة على موضع الحرب
 أو البغاة بدار الحرب
 زاد في الفتح أو الامتناع
 عن قبول الجزية (أو)
 يجعل نفسه طليعة
 للمشركين بان يعث
 ليطلع على أخبار العدو
 فلولم يعثوه لانه
 ينتقض عهده وعليه
 يحمل كلام المحيط
 (وضار) الذى في هذه
 الأربع صور (كالمرتد)
 في كل أحكامه (الأنه)
 لو أسرى يسترق

مطلب فيما ينتقض به
 عهد الذى وما لا ينتقض

التي خلفها دار الاسلام اجاعا وقسم ماله بين ورثته ففتح وتعام في البحر **(قوله والمريد يقتل)** لان كفره
 أغلظ بحر **(قوله والمريد يجبر على الاسلام)** أما المرتدة فانها تسترق بعد العاق رواية واحدة وقوله في رواية
 بحر **(قوله بقوله نقض العهد)** لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما هو خلاف الامان للبحري قلت ولعل
 وجه الفرق ان امان البحري على شرف الزوال اتكمن من العود متى اراد فهو غير لازم بخلاف عهد النعمة فهو
 لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكن من العود الى دار الحرب فعهده الامام على الجزية ما دام تحت قهره بخلاف
 ما اذا خلى بدارهم او غلبوا على موضع او جعل نفسه طليعة او امتنع عن قبول الجزية لانه في الاولين صار حرا
 علينا كما هو في الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله وصلة الى اضراره بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه
 القتل بخلاف ما اذا امتنع عن ادائها ولنا قال الزبلي وغيره لان الغاية التي ينتهي بها القتال التزام الجزية
 لا ادائها والالتزام باق فباخذها الامام منه جبرا اه وهذا اندفع ما استشكله في النهر من انه لو امتنع عن
 قبولها انتقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجما الدفع ان الانتقاض لم يجرى من قوله لا اقبل بل من عدم وجود
 ما يدفع عنه القتل وهو التزام ادائها بخلاف امتناعه عن ادائها بقوله لا اؤدها فانه قول وجده بعد التزامها
 الدافع للقتل ولا لزوم ذلك الالتزام به وكذا بقوله نقض العهد لما قلنا من انه لازم لا عكس فصرح بحال دلالة
 ما دام تحت قهرنا فاهم وان دفع به ايضا ما ورد في الدرر من ان امتناعه عن ادائها بقوله لا اعطيه بناق يقام
 الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وانه لا عكس فنضه صريحا فكذلك لا بالاولى فيصير على ادائها ما دام مقهورا
 في دارنا ثم رأيت الجوى ايجاب بقضوه والله تعالى اعلم **(قوله بل عن قبولها)** أي بل ينتقض عهده بالاله
 عن قبولها وقد مناصور به وقد علمت انفا وجه الفرق بين المسئتين **(قوله ونقل العيني)** حيث
 قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام ان اهل النعمة اذا امتنعوا عن ادائها الجزية ينتقض العهد
 ويقاؤون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية وقد رتبها ما وجه الضعف رواية فلانه خلاف
 الرواية المشهورة في المذهب المنصوص في المتن وغيرها وما اوردته أي الضعف من حيث المعنى فلما علمت
 من يقام الالتزام الدافع للقتل فتوخى منهم جبرا ويمكن تأويل ما في الواقعات بما اذا كانوا اجاعة تغلبوا على
 موضع هو بلدهم او غيرها او اظهروا العصيان والحاربة فانها حينئذ لا يمكن اخذها منهم الا بالقتال تأمل
(قوله ولا بالزنا بمجلة) بل يقام عليه موجه وهو الحد وكذا لو تكهنا لا ينتقض عهده والنكاح باطل ولو اسلم
 بعدوه ويغريان وكذا الساعي بينهم بحر **(قوله واقتان مسلم)** مصدر واقتان الرباعي اه ح قلت لكن
 الذي رأينا في النسخ اقتان تامين وفي المصباح قتن المال الناس من باب ضرب استعمالهم وقتن في دينه واقتن
 ايضا البناء المفعول مال عنه اه ومقتضاه ان الاقتان متعدد لا لازم تأمل **(قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم)**
 الشارح هنا وقد مضى الخبر المسمى بقصد آخر حيث قال اقول هذا ان لم يشترط انتقاضه اما اذا شرط انتقض
 به كما هو ظاهر اه قلت وقد ذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي عبيدة مع اهل الشام انه
 صالحهم واشترط عليهم حين دخلها على أن يتروا كتابهم ويبرعهم على أن لا يحدوا ابناء دينه ولا كنيسة
 وأن لا يشتموا مسلما ولا يضربوا مسلما وذكر العلامة فاسر من رواية الخليل والسبقي وغيرهما كتاب العهد
 وفي آخره فلما أتت عن ابن الخطيب مال كتابه زاد فيه وأن لا يضرب أحد من المسلمين شرط لهم ذلك علينا
 وعلى أهل ملتنا وقلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا سبنا على ما شرطنا لكم وضمننا على أنفسنا فلا نعلم لنا وقد حل
 لكم ما لم يحل لكم من أهل المعاهدة والبقا وفي رواية الخليل فكتب عمر أن أمض لهم ما سألوا والحق فيه
 حينئذ اشترطوا عليهم ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشتموا شيئا من سبائنا ومن ضرب مسلما عمدا فقد خلع
 عهدها وقد ذكر الشرنبلالي في رسالته كتاب العهد بتابعه ثم قال وقد اعتد القضاة بذلك من كل مذهب كاتفقه
 القاضي بدر الدين العراقي اه ثم ذكر الشرنبلالي انه انتقض عهدهم بالحدس ذلك الدرر الذي أخذت في
 زمني وأفغنيته الرسالة المذكورة ثم قال بعدد كرمها لعمري رضي الله تعالى عنه أن هذا دليل لما قاله الكمال ابن
 الهمام من نقض العهد بتردهم واستعلائهم على المسلمين اه قلت ولعلهم لم يقيدوا بهذا القيد لظهوره كاتقيد

والمريد يقتل ولا يجبر على قبول النعمة) والمريد يجبر على الاسلام (لا) ينتقض عهده (بقوله نقض العهد) زبلي (خلاف الامان) للبحري فانه ينتقض بالقول بحر (ولا بالابه عن) اداء (الجزية) بل عن قبولها كما هو ونقل العيني عن الواقعات قتله بالابه عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في البحر (و) لا (بالزنا بمجلة وقتل مسلم) واقتان مسلم عن دينه وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه وسلم)

مطلب في حكم سب النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ومقتضاه الخ) وجه ذلك أن نص رحمه بان اقتن مبنى للجهول يقتضى أنه متعدد لا لازم لان المبنى للجهول لا يكون من اللازم منه

وبه أفتى شيخنا الحبيب الرملّي وهو قول الشافعي ثم أفتى في معروفات المفتي أبي السعود أنه ورد أمر سلطاني بالعمل بقول أئمتنا الثلاثة بقتله إذا ظهر أنه معتاده وبه أفتى (٢٨٨) ثم أفتى في بكر اليهودي قال البشر النصراني نبيكم عيسى ولد زاناه بقتل لسه

فقور) أي حفظ المواضع التي ليس وراءها سلام وقبه أشعار به بصرف إلى جماعة يحفظون الطريق في دار
الاسلام عن الصلوص فهستافى (قوله) وبناء قنطرة وجسر القنطرة ما بنى على الماء للعبور والجسر بالفتح
والكسر ما يعبر به النهر وغيره مبينا كان أو غيره كما في المغرب ومثله بناء مسجد وحوض وروباط وكري أنهار
عظام غير موكلة كالنيل وجحون فهستافى وكذا النفقة على المساكين كما في ذكرا غنائه فدخل فيه الصنف
على إقامة شعائرهما من وظائف الامامة والأذان ونحوهما بحر (قوله) وكفاية العلماء هم أصحاب التفسير
والحديث والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيقبل الصنف والنحو وغيرهما جوى عن الريحندى
ط وفي التصديق كفاية أشعار بأنه لا زاد عليها وأسأى بنائه وكنا شعر بشرط فقرهم لكن في خطرنا لخاصة
سئل على الرازي عن بيت المال هل للأغنياء فيه نصيب قال لا إلا أن يكون عاملا أو قاضيا وليس الفقهاء فيه
نصيب الاقصة فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في الصراى بان صرف غالب أوقافه في العلم
وليس مراد الرازي بالاعتصام على العامل أو القاضي بل أشار بها إلى كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين فدخل فيه
المفتي والحندي فستحقان الكفاية مع الفتى اه وذكر قله عن الفتى أن طالب العلم قبل أن يتأهل عامل لنفسه
لكن لعمل بعده لسلين (قوله) والعامل من عطف العام على الخاص لما في القهستاني انه بالضم والتشديد جمع
عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الاثير فدخل فيه المذكور والواضع بحق وعلم كافي النية
وكذا الوالى وطالب العلم والمحتسب والقاضى والمفتى والعلم بلا أجر كما في المضمرات (قوله) وشهود قسمة بالسبن
للهملة أى الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركا كمو استغناه حقوقهم وفي نسخة وشهود قسمة بالياء المشنة
التحتية أى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله) ورقباء سواحل جمع رقيب من
رقبته أرقبه من باب قتل أى حفظته وسواحل جمع ساحل وهو شاطئ البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون
السواحل وهم الرابطون في الثغور وأعم فافهم (قوله) ورق القاتلة الرق بالكسر اسم من الرق بالفتح
ما ينقعه قاموس وقال الرغب الرق يقال للعطاء الجارى دينيا كان ودنياويا والنصيب ولما يصل إلى الخوف
وشغذيه فهستافى ط (قوله) أى خذاري من ذكر الخ لان العلة تم الكل كما صرح به القهستاني ومثلا
مسكين وغيرهما وعبارة الهداية والكافي توهم تخصيصهم بالمقاتلة وبه صرح شارح الجمع قال في الشر تبالة
قال في البحر وليس كذلك وتبعه في المنع درممتي وفسر الذراري في شرح حدر الباري بوجه والاولاد (قوله) لم
أره نقل الشيخ عيسى الصفى في رسالته ما نصه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا في بيت
المال وفرض له استحقاقه فيه فإنه يفرض لذريته أيضا تعالى ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوى القنوى
على انه يفرض لذراري العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال لا يسقط ما فرض لذراريهم
بموتهم اه ط قلت لكن قول المتن الآتي ومن مات في نصف الحول حرم من العطاء بنافي ذلك إلا أن يحاج
بأن ما يجرى على الذراري عطاء مستقل خاص بالذراري اعطاء الميت بطريق الارث بن جمع الورثة تأمل
لكن ما مر عن الحاوى لم أره في الحاوى القدسي ولا في الحاوى الزاهدى وراحت مواضع كثير من كتاب
الخارج فلم أر فيه والله أعلم ثم قال الحاوى في رسالته وقد ذكر علما وثاناه بفرض الأولادهم تعالى ولا يسقط بموت
الاصل توغيا اه وذكر العلامة المقدسي أن اعطاءهم بالأولى لشدة حاجتهم سيما إذا كانوا يجتهدون في
سلك طريق آياتهم اه ونقل العلامة البيهقي عن الخزانة عن مبسوط نثر الاسلام ذابات من له وظيفة في
بيت المال حق الشرع واعزاز الاسلام كاجرا الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين
ولست أنامر اعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى ويقم الاب فالامام ان يعطى وظيفة الأب
لابناء الميت لا لغوهم لخصول مقصود الشرع وبحاجر كسر قلوبهم اه قال البيهقي الأول هذا مؤيد لما هو
عرف الحرم من الشريفين ومصر والروم من غير تكريم ابقاء ابناء الميت ولو كانوا اصغارا على وظائف آياتهم
مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا فرضا لان فيه احيا خلف العلماء وبسبب عدمهم على بذل الجهد في
الاشتغال بالعلم وقد أفنى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يقولون على اقتنائهم اه قلت ومقتضاه
تخصيص ذلك بالذكور دون الإناث وانت خبير بان الحكم يدور مع علته فان العلة هي احيا خلف العلماء

فقور وبناء قنطرة
وجسر وكفاية العلماء
والمفتين تجنيس وبه
يدخل طلبة العلم فتح
(والقضاة والعامل)
كتسبة قضاة وشهود
قسمة ورقباء سواحل
(ورق القاتلة وذراريهم)
أى خذاري من ذكر
مسكين واعتمده في البحر
قائلا وهل يعطون بعد
موت آبائهم حالة الصغر
لم أره والى ههنا تمت
مصارف بيت المال

مطلب

من له استحقاق في بيت
المال يعطى ولده بعده

مطلب

من له وظيفة توجه لولده
من بعده

مطلب

تحقيق مهم في توجيه
الوظائف لابن

ثلاثة فهذا مصرف جزية
وخارج ومصرف زكاة
وعشر حر في الزكاة
ومصرف خمس وركاز
حر في السير وبقى رابع
وهو قطعة وترك بلا
وارث ودية مقتول بلا
ولي ومصرفها لقطيع
وفقيه بلا ولي وعلى
الامام أن يجعل لكل
نوع يتناحسه وله
أن يستقرض من
أحدها ليصرفه للأخر
ويعطى بقدر الحاجة
والفقه والفضل فان
قصر كان الله عليه حسيا
زبلي وفي الحاروي المراد
بالحافظ في حديث
لحافظ القرآن ما تنا
دينا هو المقتضى اليوم
ولاشئ الذي في بيت المال
الا أن ههنا لضعفه
فيعطيه ما يسجد عنه
(ومن مات) ممن ذكر
(في نصف الحول) حرم
من العطاء

ومساعدتهم على تحصيل العلم فإذا اتبع الان طريقه والده في الاشتغال في العلم فذلك ظاهر أما إذا أهل ذلك
واشغل باله والعباءة وفي أمور الدنيا جاهلا غافلا معطلا للوظائف المذكورة أو ينيب غيرهم من أهل العلم شئ
قليل ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يحل له ما فيه من أخذ وظائف العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على
العلم كما هو الواقع في زماننا فان علماء وقاد المدارس والمساجد والوظائف في أيدي جهلة أكثرهم لا يعملون
شيان من فرائض دينهم ويا يكون ذلك بلا مباشرة ولا نالة بسبب عسكهم بأن خبر الاب لا ينفق فيقربون والوظائف
أما عن جد كلهم جهلة كالأنعام وكبرون ذلك فراهم وعماهم ويتصدرون في البلدة حتى أدى ذلك إلى
اندراس المدارس والمساجد أكثرها صاريو تابعوها أو بائسين استغواها فمن أراد أن يطلب العلم لا يجده
ما وى يسكنه ولا شيا بأ كلمة فضاطر إلى أن يترك العلم ويكتسب ووقع في زماننا أن رجلا من أكابر دمشق مات
عن ولاء أهل منه لا يقرأ ولا يكتب فوجهته من وظائفه قوله مسجود ومدرسة على رجلين من أعلم علماء
دمشق فذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالرشوة وفي آخر القرن الثالث من الأشياء إذا ولي السلطان مدرسا ليس
بأهل لم تصح توليته وفي البرازية السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين منع المستحق وإعطاء غيره أه
ففي توجيه هذه الوظائف لآبناء هؤلاء الجهلة ضياع العلم والدين وإعانتهم على إضرار المسلمين فيجب على ولاة
الأمور توجيههم إلى أهلها وزرعهم في أيدي غير الأهل وإدامات أحسن أهلها وتوجيهه على ولاة فان لم يخرج على
طريقه والده يعزل عنها وتوجهه لآهل لا ذل لا شك ان غرض الوافق احياء ما وقفه من ذلك فكل ما كان فيه
تقصيره فهو مخالف لغرض الأمر والوافق هذا هو الحق الذي لا يحد عنه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
(قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية ونحوها أي ونحوهما ما ذكر معهما (قوله حر في
الزكاة) أي في باب المصروف (قوله حر في السير) أي في فصل كيفية التسمية (قوله وبقى رابع) تقدم هذا مع
الثلاثة التي قبله فظلم الان الشخصية في أرباب العشر من كتاب الزكاة وقدمنا الكلام عليها (قوله وفقيه بلا
ولي) أي ليس له من يحب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وأدوتهم ويكفون به موتاهم ويعضله
جنايتهم اه (تنبيه) قال في الأحكام العلماء يستحقون من النوع الأول بالعلم مع الغنى ومن النوع الثاني
بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأخص صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوها ومن
خص استحقاقهم بالأول نظرا إلى محض صفة العلم اه (قوله يتناحسه) فلا يخلط بعضهم ببعض لأن لكل
نوع حكم يخص به زبلي (قوله ليصرفه للأخر) أي لأهله قال الزبلي ثم إذا حصل من ذلك النوع شئ رده
في المستقرض منه الآن يكون المصروف من الصدقات أو من خمس الغنم على أهل الخراج وهم فقراء فانه
لا يردفه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر
الحاجة) الذي في الزبلي هكذا ويجب على الامام أن يتق الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من
غرض زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيا اه وفي البحر عن القسمة كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه
يستقي في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطيهما على قدر الحاجة والفقه والفضل والأخذ
بهنا في زماننا أحسن فتعتبر الأمور الثلاثة أه أي فله أن يعطى الأوجج أكثر من غير الأوجج وكذا الأثمة
والأفضل أكثر من غيرها واطاها رآه لا تراعي الحاجة في الأثمة والأفضل والأثمة في الأثمة وذكرهما يؤيده أن
عمر رضي الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم ونسب ونحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر
أيضاً عن الحيط والراي إلى الامام من تفضل وتسو به من غران يعمل في ذلك إلى هوى وبقية عن القسمة والامام
الحار في الشئ والإعطاء في الحكم اه قلت ومثله في كتاب الخراج لأبي يوسف الذي خاطبه به هرون الرشيد حيث
قال فاما الزيادة على أرباق القضاء والعمال والواله والنقصان مما يجري عليهم فذلك البلى من رأيت أن ترزقهم
الولاية والقضاء فرددتهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقهم محطط (قوله هو المقتضى اليوم) لانهم كانوا يحفظون
القرآن ويعلمون أحكامه ط (قوله ممن ذكر) أي ممن يقوم مصالح المسلمين كالقضاة والفرقة ونحوهم زبلي
(قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقية نفقه وولي آخره ط (قوله حرم من العطاء) هو ما ينبت في

اليون باسم كل من ذكرنا من القائلة وغيرهم وهو كالحاكمية في عرفنا الا انها شريفة والطعام سوي فتح **(قوله)** لانه صله) ولذا سمي عطاف فلا تملك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالموت فتح **(قوله في زماننا)** قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب من ربح في الاسلام كازواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والأنصار **(قوله)** القاضي والمفتي والمدرس عبارة الصرم مثل القاضي والمفتي والمدرس وهي أولى لشمولها نحو القائلة اه ح قلت وهي عبارة الهداية أيضا **(قوله)** أو بعد عامه هذا مفهوم بالأولى لانه اذا استحب الصرف الى القريب قبل التمام بعده أولى **(قوله)** فستدب الوافله قال في الفتح والوجه يقتضي الوجوب لأن حقه تأكد باتمام غله في السنة كما قلناه بوجه رتبهم القاضي بعد الاحراز بدار الاسلام لنا كذا خلق حشئت وان لم يثبت له ملك وقول غير الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لأن عند آخرها استحب أن يصرف ذلك الى ورثته فاما قبل ذلك فلا داعي قد عرفناه يقتضي أن يعطى حصته من العام اه **(قوله)** قبل يجب الخ عبارة قال يلحق قبل يجب ذلك ما بقي من السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوج رجوع وعند هذا الرجوع هو يعتبره بالانفاق على امرأته وتزويجها وهي يعتبره بالهبة اه ونقل في الشربلية تصحيح وجوب الردع الهداية والكافي ولكن لم أره فمافى هذا الموضوع فلا يرجع **(قوله)** فانه يسقط الخ) حاصله أن ما يأخذه الامام والمؤمن من الوقف عزله ما يأخذه القاضي ونحوه من بيت المال نظرا الى أنه في معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كما مر **(قوله)** وقيل لا يسقط الخ) أي ما يأخذه الامام والمؤمن قال في الشربلية جزم في البغية تخفيض القضية بانه ورتب بخلاف رتب القاضي كافي الاشياء والتظار اه قلت ووجه ما أشار اليه الشارح تبعاً للدرر بقوله لانه كالأجرة أي فيه معنى الأجرة ومعنى الصلة فليس أجراً من كل وجه لكن وجه الأجرة فيه أن يرجع لوزا أخذ الأجرة على الأذن والامامة والتعليم كما أتى به المتأخرين بخلاف القضاء وغيرهم الطاعات فانه لا يجوز أصلاً ولعل وجه القول الاول ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على أصل المذهب من عدم جواز الأجرة على شيء من الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا جزم في البغية بالقول الثاني وقر بين الامام والقاضي كما قدمناه قبيل فصل في كيفية القسمة وقد منها ذلك على الطر سوسى وغيره أن المدرس ويجوز ما ذمات في أثناء السنة يعطى بقدر ما بشر فقط بخلاف الوقف على الأولاد والذي في فان الاعتبار فيهم ظهور الغلة في مات بعد ظهورها حتى لا قبله وقد منها ذلك أيضاً عن المفتي أبي السعود مثل ذلك وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت توجبه السلطان **(قوله)** وهذا) أي قوله والمؤمن الخ وقد نقله في الدرر عن فوائد صاحب المحيط **(قوله)** وعامة في الدرر قال فيها في فوائد صدر الاسلام ظاهرين محمود في بعضها أراضى الوقف على امام المسجد بصرف الغلة عنها وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لاستدراجه حصته ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام كل ما بقي من السنة ان كان فقيراً وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

* (باب المرتد) *

شروع في بيان أحكام الكفر الطاري بعد بيان الأصلي أي الذي لم يسبقه إيمان **(قوله)** وركها اجراء كلمة الكفر على السان) هذا ما نسبته الى الظاهر الذي يحكم به الحاكم ولا فقد تكون بدونه كالعرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين أو فله ط **(قوله)** بعد الإيمان خرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا يعطى حكم المرتد ط نعم قد يقتل الكافر ولو امرأه اذا أعلن بشفه صلى الله عليه وسلم كما مر في الفصل السابق **(قوله)** وهو تصديق الخ) بمعنى التصديق قبول القلب وانعائه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تقبله العامة ممن غير افتقار الى نظر واستدلال كالوحدانية والنسوة والبعث والخ أو وجوب الصلاة أو كآخرة ما أخر ونحوها اه ح عن شرح المسارية **(قوله)** وهل هو فقط) أي وهل الإيمان التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال الماتريدي ح عن شرح المسارية **(قوله)** أو هو مع الاقرار) قال في المسارية وهو متقول عن أبي حنيفة ومشهور عن أصحابه وبعض المتبعين من الأشاعرة وقال الخوارج هو التصديق مع الطاعة ولذا كفروا بالذنوب لا تنفاه عن الماهية وقال الكرامية هو التصديق بالسان فقط فان طابق تصديق القلب فهو

* (باب المرتد) *

هو لغف الراجع مطلقاً وشراً (الراجع عن دين الاسلام وركها اجراء كلمة الكفر على السان بعد الاعان) وهو تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى بما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط أو هو مع الاقرار قولان وأكد

٣ مطلب في الذمات المؤذن أو الامام قبل أخذ وظفتها

مؤمن ناج والافه ومؤمن مختل في النار اه ح قلت وقد حقق في المساربه انه لا بد في حقيقة الايمان من علم
 ما يدل على الاستخفاف من قول او فعل وبأني بيده **(قوله والاقرار شرط)** هو من تمام القول الاول ح
 على القول الثاني فهو شرط له جزء من ماهية الايمان فلا يكون بدونه مؤمناً لا عند الله تعالى ولا في أحكام الدين
 لكن بشرط أن يدرك زمانياً يمكن فيمن الاقرار والاكفائه التصديق اتفاقاً كما ذكره التفاسير في شرح
 العقائد **(قوله لاجراء الأحكام الدنيوية)** أي من الصلاة عليه وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة
 بالعبور والركوات ونحو ذلك ولا يخفى أن الاقرار لهذا الغرض لا بد أن يكون على وجه الاعلان والظهار على
 الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما إذا كان لا يحتمل الايمان فانه يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره كذا
 في شرح المقاصد **(قوله بعد الاتفاق)** أي بعد اتفاق القائلين بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المساربه واتفق
 القائلون بعدم اعتبار الاقرار على أنه يلزم المصدق أنه يعتقد أنه متى طوبى به أتى به فان طوبى به فلم يقر به فهو
 أي كفه عن الاقرار كغيره من هذه اما قالوا ان ترك العناد شرط وفسر به أي فسر وترك العناد بان يعتقد أنه
 متى طوبى بالقرار أتى به اه بقي المولى يعتقد ذلك بان كان خالي الذهن أو اعتقد أنه متى طوبى به لا يأتي به
 لكنه عند ما طوبى به أتى به فهل يكفي نظراً للحصول المقصود ولا يكفي نظراً لشرطهم الاعتقاد السابق فلهذا
 اه ح أقول الظاهر أن المراد بالاشتراط المذكور في اعتقاد عدمه أي لا يعتقد أنه متى طوبى به لا يقر وفي
 شرح المقاصد وشرح التحرير ما يفيد ونصه ثم اختلف في ما إذا كان قادراً وترك التكلم لا على وجه الابدان العاجز
 كالآخر مؤمن اتفاقاً والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة بكافراً وقال الكون ذلك من أمارات عدم التصديق
 ولهذا أطلقوا على كفر أي طالب اه فظهر أن خالي الذهن لو أتى به عند المطالبة مؤمناً لعدم الاصرار على عدم
 الاقرار ومن اعتقد عدم الاتيان به عندها ليس مؤمناً فلو أتى به عندها كان ذلك اعماماً مستأنفاً هذا ما ظهر في
(قوله من هزل بلفظ كفر) أي تكلم به باختياره غير قاصد معناه وهذا الاتفاق ما حرم أن الايمان هو التصديق
 فقط أومع الاقرار لان التصديق وإن كان موجوداً حقيقة لكنه زائل كحال الناس جعل بعض المعاصي
 أماراً على عدم وجوده كالهرل المذكور وكما لو صدق لصم أو وضع مصحف في قاذورة فانه يكفر وإن كان مصدقاً
 لان ذلك في حكم التكذيب كما إذا فسر شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله لا استخفاف فان فعل ذلك استخفاف
 واسنائه بالله من فهو أماراً لعدم التصديق ولذا قال في المساربه وبالحال فقد ضم إلى التصديق بالقلب أو القلب
 واللسان في تحقيق الايمان أموراً لا يخلل بها الاخلال بالاعتقاد اتفاقاً ترك السجود لصم وقتل نبي والاستخفاف
 به وبالمصنف والتكذيب وكذا مخالفة أو انكار ما أجمع عليه بعد العلم به لان ذلك دليل على أن التصديق مفقود
 ثم حقق أن عدم الاخلال بهذه الأمور أحد أجزاء مفهوم الايمان فهو حينئذ التصديق والاقرار وعدم
 الاخلال بما ذكر دليل أن بعض هذه الأمور تكون مع تحقيق التصديق والاقرار ثم قال ولا اعتبار بالتنظيم
 المنافي للاستخفاف فخر الحنفية بالفاظ كثيرة وأفعال تصدر من المتمسكين بالله على الاستخفاف بالدين
 كالصلاة بلا وضوء عمداً بالوطأة على ترك سنة استخفافاً بها بسبب أنه فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة
 أو استصحاباً كما نحن استعجب من آخر جعل بعض العامة تحت طعنه وأحشاء شارب اه قلت ويظهر من هذا
 أن ما كان دليل الاستخفاف بكفره وإن لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على قصد المالحاج إلى زيادة عدم
 الاخلال بما مر لان قصد الاستخفاف منافي للتصديق **(قوله فهو ككفر العناد)** أي ككفر من صدق بقوله
 وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عناداً ومخالفة فانه أماراً لعدم التصديق وإن قلنا أن الاقرار ليس ركناً **(قوله)**
 والكفر لعناد (الستر) ومنه سمي الفلاح كافر لأنه يستر البذر في الأرض ومنه كفر النعمة وهو موجود في المعنى
 الشرعي لا ستره ما وجب اظهاره **(قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ)** المراد بالتكذيب عدم التصديق
 الذي مر أي عدم الاعتقاد والقول لماعل محبته صلى الله عليه وسلم ضرورة أي علماً ضرورياً لا يتوقف على نظر
 واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا لان مجرد نسبة التكذيب إليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر
 كلامه تخصيص الكفر بمحمد الضرورى فقط مع أن الشرط عندنا بوثوقه على وجه القطع وإن لم يكن ضرورياً

الحنفية على الثاني
 والمحققون على الاول
 والاقرار شرط لاجراء
 الاحكام الدنيوية بعد
 الاتفاق على أنه يعتقد
 متى طوبى به أتى به فان
 طوبى به فلم يقر فهو
 ككفر عناد قاله المصنف
 وفي الفتح من هزل بلفظ
 كفر اريد وان لم يعتقد
 للاستخفاف فهو ككفر
 العناد والكفر لعناد (الستر)
 وشرعاً تكذيبه صلى الله
 عليه وسلم في شيء مما جاء
 به من الدين ضرورة
 وألفاظه تعرف

بل قد يكون مما يكون استخفافا من قول أو فعل كإصرار ولاذ كذا في المسألة تأت مابني الاستسلام أو يوجب
التكذيب فهو كفر فابني الاستسلام كل ما قدمناه من الحنفية أي مما يدل على الاستخفاف وما ذكره من
قول بني إذا استخفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب محذور ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
ضرورة وأما ما لم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السليم مع البنت بإجماع المسلمين فظاهر كلام
الحنفية ألا كفار بجحد فانهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت ويجب حله على ما إذا علم المذكر ثبوته قطعا لأن
مناط التكفير وهو التكذيب أو الاستخفاف عند ذلك يكون أما إذا لم يعلم فلا لأن يذكره أهل العلم ذلك فيل
إه وهذا موافق لما قدمناه عنهم من أنه يكفر بانكار ما أجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن شرح
العهدة أطلق بعضهم أن يخالف الإجماع بكفر وإلحاق أن المسائل الإجماعية تارة يصحها التواتر عن صاحب
الشرع كوجوب النجس وقد لا يصحها فالأول يكفر جاحدا للحنفية التواتر لا لاختلاف الإجماع اه ثم نقل في نور
العين عن رسالة الفضائل الشهير حسام جلبي من عظماء علماء السلطان سليم بن باز يدخان ما نصه إذا لم تكن الآية
أو الخبر المتواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا أو كان قطعا لكن فيه شبهة أو لم يكن الإجماع إجماع الجميع
أو كان ولم يكن إجماع العصاة أو كان ولم يكن إجماع جميع العصاة أو كان إجماع جميع العصاة ولم يكن قطعا
بأن لم يثبت طريق التواتر أو كان قطعا لكن كان إجماعا سكونيا ففي كل من هذه الصور لا يكون الجحد كفرا
يظهر ذلك لمن نظر في كتب الأصول فاحفظ هذا الأصل فإنه ينفع في استخراج فروع وعنه عرف من جهة ما
قبل أنه يلزم التكفير في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه (تنبيه) في الحر والاصل أن من اعتقد الحرام
حلالا فإن كان حراما لغيره كمال الغير لا يكفر وإن كان لعنه فإن كان دليله قطعا ككفره والأفلاقي في التفصيل في
العالم أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعنه ولغيره وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعا ككفره والأفلاقي ككفر
أذا قال الخليلي سحر وجمعه فيه (قوله بل أفردت بالتأليف) من أحسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر نور
العين وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الإعلام في قواطع الإسلام لابن حجر المكزي ذكر فيه المكفرات عند
الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في الحر حلة من المكفرات (قوله قال في الصراح) سب ذلك
ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى البخاري عن أصحابنا يخرج الرجل من الإيمان بالأجداد
ما أدخله فيه ثم ما يتبين أنه ردة يحكم بها وما يشك أنه ردة لا يحكم بها إذا الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن
الإسلام يدعو وينبئ العالم إذا دفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع أنه يقضي بفساد إسلام المكفر
أقول قدمت هذا المصير من تأليفنا في هذا الفصل من المسائل فإنه قد ذكر في بعضها أنه كفر مع أنه لا يكفر
على قياس هذا المقدمة فليست أم اه ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر في عظيم فلا أحصل
للمؤمن كافر أمي وجبت رواية أنه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيرها إذا كان في المسألة وجود وجوب التكفير
ووجه واحد عنده فعلى المقي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير فحسبنا الظن بالمسلم زادي البرازية إلا إذا صرح
بإرادته موجب الكفر فلا ينفع التأويل ح وفي التارخانية لا يكفر بالمحتمل لأن التكفير نهاية في العقوبة فيستدعي
نهاية في الخيانة ومع الاحتمال لانهاية اه والذي تحرر أنه لا يقضي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محل حسن
أو كان في كفره اختلاف ولوروا به ضعفه فعلى هذا أكثر الفاظ التكفير المذكورة لا يقضي بالكفر فيها ولقد
أرمت نفسي أن لا أفتي بشئ منها اه كلام المصير باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار أحسن إننا عن
الأكراه ودخل فيه الهالز كإصرار لأنه بعد استخفاف التعمد التلطف به وإن لم يقصد منه وفي الحر عن الجامع
الأصغر إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عند الكلام بعقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق
بالضمير ولم يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم بكفر وهو الصحيح عندي لأنه استخفاف به اه ثم قال في الحر
والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا ككفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كإصرار به في الخبائية
ومن تكلم بها خطبا أو مكره هالبا بكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما ككفر عند الكل ومن تكلم بها
اختيارا جاهلا بأنها كفر ففيه اختلاف اه (قوله ومعناه) عزاء في النهر إلى السراج وهو الناقص العقل

في الفتاوى بل أفردت
بالتأليف سم أنه لا يقضي
بالكفر بشئ منها إلا
فيما اتفق المشايخ عليه
كإصرار قال في الحر
وقد أزلت نفسي أن
لا أفتي بشئ منها
(وشرائط بعضها العقل)
والعصو (والطوع).
فلا تصح ردة بمنحوس
ومعناه

مطلب

في مشرك الإجماع

مطلب ما يشك في أنه

ردة لا يحكم بها

وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء أن حكمه حكم الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا يحب وقيل هو كالجنون وقيل كالبالغ العاقل اه قلت والاول هو الذي صرح به الاصوليون ومقتضاه أن تصح رده لمكانه لا يقتل كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في الحانية قال وأما ردة العتوه فلا ذكر في الكتب المعروفة قال مساجنا هو في حكم الردة منزلة الصبي اه **(قوله وموسوس)** بالكسر ولا يقال الفتح ولكن موسوس له وأوليه أنه تلقى اليه الوسوسة وقال البث الأوسوسة حديث النفس وانما قيل موسوس لأنه يحدث عما في ضميره وعن البث لا يجوز طلاق الموسوس قال يعنى المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بكلمة بغير ظلم كذا في المغرب **(قوله وصبي)** لا يعقل قدر عقله في فتاوى قارى الهداية بأن يبلغ سبع سنين نهر وسأني آخر الباب **(قوله وسكران)** أى ولو من محرمل في احكامات الاشياء أن السكران من محرم كالصالح الا في ثلاث الردة والافرار بالحدود والخاصة والشهادة على شهادة نفسه الخ **(قوله ومكره عليهم)** أى على الردة والمراد الاكرام على من قتل أو قطع عضواً وضرب مبرح فانه رخص له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقله مطمئن بالاعان ولا تبين زوجته استحسننا كما يحسب على باب **(قوله فليس باشرط)** هذان في الذكورة بالاتفاق وأما في البلوغ فعندهما خلافاً لا يوصف كما بنى آخر الباب ح **(قوله فانه يقتل ولا يعنى عنه)** فانه في البحر بما اذا كان سكره بسبب بخور يشتره مختاراً بلداً كراهوا لافهوه كالجنون اه ح قلت وما جزمه الشارح من أنه لا يعنى عنه أى ان تاب سباني ما يخالفه **(قوله من ارتد)** أى عن الاسلام فلوان اليهودي تنصر أو نجس أو ألانصراني يهوداً ونجس لم يجز على العود لما كان عليه لان الكفر كله ملة واحدة كما في البرهجندي وغيره من متقي وسيد كره المصنف **(قوله الحاكم)** أى الامام أو القاضي بحر **(قوله بلابوغة الدعوة)** مصدر مضاق للمفعول والدعوة فاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوته من بلغته الدعوى غير واجبة **(قوله بيان لثمة العرض)** الظاهر أن غرة العرض الاسلام والخاصة من القتل وأما ما ذهبوا غرة التأخير ثلاثة أيام لان من انتقل عن الاسلام والعبادة لله تعالى لا بد له غالباً من شبهة فكشف له ان اذها في هذه المدة تأمل **(قوله وقيل ندبا)** أى وان استهل وظاهر الرواية الاول وهو أنه لا يعمل بدون استهلال كما في البحر **(قوله ان استهل)** أى بعد العرض للتفكر فاستأنى **(قوله والاقتله)** أى بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهته ط **(قوله الا اذا رجع اسلامه)** أى فانه يعمل وهل هو حشيد واجب أو مستحب محل تردد والظاهر الثاني تأمل **(قوله لكنه يضرب الخ)** أى اذا ارتد ثانياً ثم تاب ضربه الامام وعلى سبيله وان ارتد ثالثاً تاب ضربه ضراباً وجعاً ومحبس حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى أنه مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعمل به هكذا بحر عن التارخانية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانياً قبلنا توبته أيضاً وكذا ثالثاً ورابعاً إلا أن الكرخي قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم ينسق الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه ضراباً وجعاً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال المخلص فحينئذ يخلى سبيله فان عاد بعد ذلك فعمل به كذلك أما مادام رجع الى الاسلام قال الكرخي هذا قول أصحابنا جميعاً ان الرئيس تاب ابدأ وما ذكره الكرخي مروي في النوادر قال اذا تكررت ذلك منه يضرب ضراباً محبس الى أن تظهر توبته ثم يورجوه اه وذلك لاطلاق قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإمرهم يسير وعن ابن عمر وعلى لا تقبل توبته من تكررت ذنبه كل زنديق وهو قول مالك وأحمد واللبث وعن أبي يوسف لو فعل ذلك مرة اربقت غيلة وفسره بأن ينطق فاذ أظهر كلمة الكفر قتل قيل أن يستتاب لانه يظهر منه الاستغفاف اه باختصار وحاصله أن يظهر قوله وكذا ثالثاً ورابعاً لو استهل بعد الرابعة يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والتي نقله عن الكرخي أنه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل إلا أن تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبته مثل الزنديق **(قوله عن آخر)** حدود الحانية ونصه وحكى أنه كان سفيان بن عيينة إذا أخذ ثابوا وأذا رجعوا الى الردة قال أبو عبد الله البجلي يقتل ولا تقبل توبتهما اه أقول الظاهر أن البجلي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر لما رجع الفتح كما لا يخفى فافهم **(قوله بلاتوبة)** أى بلا قبول توبته وليس المراد أنه يقتل ان لم يتب لانه

وموسوس وصبي
لا يعقل وسكران
ومكره عليهم وأما
البلوغ والذكورة فلا
يشترط بدائع وفي الاشياء
لا تصح ردة السكران
الا الردة بسبب النسي
صلى الله عليه وسلم فانه
يقتل ولا يعنى عنه (من)
ارتد عرض الحاكم
(عليه السلام
استحباً) على المذهب
لبلوغه الدعوة (وتكشف
شبهته) بيان لثمة العرض
(ويحبس) وجوباً
وقيل ندبا (ثلاثة أيام)
يعرض عليه الاسلام
في كل يوم منها حانية (ان)
استهل) أى طلب الملهة
والاقله من ساعته
الا اذا رجع اسلامه بدائع
وكذا لو ارتد ثانياً لكنه
يضرب وفي الثالثة
يحبس ابداً حتى تظهر
عليه التوبة فان عاد
فكذلك تارخانية قلت
لكن نقل في الزواهر
عن آخر حدود الحانية
معزياً للبجلي ما يفيد
قتله بلا توبة فتنبيه فان

لا زاع فيه **(قوله والاقتل)** أي ولو بعد اقصاه قتل وان تضمن قتله ابطال الحق للمولى وهذا ما لا اجماع على إطلاق الأداة
 فتح قال في المنع وأطلق فقتل الامام وغيره لكن ان قتله غيره أو قطع عضو منه بلاذن الامام أدبه الامام اه
 وساق متناوشرها استثناء أربعة عشر لا يقتلون **(قوله لحديث الخ)** رواه أحد البخاري وغيرهما زيل **(قوله)**
 بعد نطقه بالشهادتين كذا قيد في العناية والنهاية وعزاه القهستاني الى المبسوط والاضاح وغيرهما وقال
 وانما يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتباره لانه غير عنه بقيل وكاته تابع ظاهر المتون
 وهو مفاد كلام زيل في يؤيده ما سدد في المتن من ان انكاره الردية ووجوع وقد وفق يحمل ما هو
 ظاهر المتون على الاسلام المحكي في الدنا عن القتل وما في الشرع من اشتراط النطق بالشهادتين ايضا محمول
 على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكر في الفتح ان الاقرار بالبعث والنشور مستحب **(قوله)**
 على وجه العادة أي بدون تبري قال في البحر وأما بدو بشرط التبري أنه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم
 ينفعه ما يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما نفيه كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت وظاهره اشتراط
 التبري وان لم يتخل دينا آخر بان كان كفرة مجرد كقريظة والظاهر خلافه وان اشتراط التبري فيمن اتحل
 دينا آخر انما هو شرط لاجراء احكام الدنيا عليه أما بالنسبة لاحكام الآخرة فيكفي التلفظ بالشهادتين مخلصا
 كابدل عليه ما ذكره في اسلام العسوية **(قوله لما سر)** أي من ان العرض مستحب وبكره نحر عما عند من
 أوجبها فأقدم في شرح الملتقط **(قوله قيد باسلام المرتد)** أي في قوله واسلامه **(قوله لان الكفار)** أي بكفر
 أملى المرتد كفرة عارض **(قوله كذا هرب)** أي بمثل الدال نسبة الى الدهر بفتحهما بذلك لقولهم وما بهما لكننا
 الا انهم ح **(قوله كالثنوية)** وهم الجوس القاتلون بالهين أو كالجوس كافي نفع الوسائل ومقتضاها أنهم
 غيرهم وهو الذي حققه ابن كمال لما انفصل عن الآدمي مع مشاركة الكل في اعتقاد أن أصل العالم النور
 والظلمة أي النور المسمى بزمان وشأنه خلق الخير والظلمة المسماة بآهر من شأنه خلق الشر **(قوله)**
 كالفلاسفة أي قوم منهم كل في التهر والجمهور والفلاسفة يشنون الرسل على أبلغ وجه لقولهم لا يجب اه
 ح أي بالنزول والتوليد لا بالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختارا وشكروا كونه تبارك وتعالى المثلث من السماء
 وكثيرا ما علم بالضرر ورتجى الأديبة به تحشر الاجساد والجنة والنار والحاصل أنهم وان أثبتوا الرسل لكن لا على
 الوجه الذي بينته أهل الاسلام كذا ذكره في شرح المسارعة فصار اثباتهم منزلة العدم وعليه فصيح إطلاق الشارح
 تأمل **(قوله كالثنوية)** فيه أن الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كالأبني ح قال في شرح السير وعبد
 الأوثان كانوا يقرن بالله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا لا يقرنوا بالوحدانية
 قال تعالى واذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون اه وهذا زاد في الدرر على ما في البدائع وتبعه الشارح والظاهر
 أن صاحب البدائع أدخله في الثنوية لانهم جعلوا الله تعالى معبودا ثانيا وهو أصلهم فهم منكرون
 للوحدانية كالجوس وحكمهم في الاسلام واحد كما تعرفه **(قوله كالعيسوية)** هم قوم من اليهود ينسبون الى
 عيسى الاصفهاني اليهودي ح قلت وعبارة البدائع وصفهم بقرين بالصانع وتوحيد الرسالة في الجله
 لكنهم شكروا عموم رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والنصارى قال في التهر وليس المراد كل
 النصارى بل طائفة منهم في العراق يقال لهم العيسوية مصرح بذلك في المحيط والنامية اه **(قوله فتكفي في)**
 الاولين الخ عبارة البدائع فان كان من الصنف الاول أو الثاني فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لان هؤلاء
 يعتنقون عن الشهادة أصلا فاذا أقروا بها كان ذلك دليل ايمانهم وكذلك انما قال أشهد أن محمدا رسول الله لانهم
 يمتنعون عن كل واحد من كتي الشهادة فكان الاتيان واحدا متصفا بآية ايمانهم كانت دالة الايمان اه أي
 وبازمن الايمان باحداهما الايمان بالآخرى وهذا صريح في أن الثنوية ينكرون الرسالة فهم كالوثنية فيكفي
 في الكل باحدى الكلمتين وبه صرح في نفع الوسائل فقال أن عدة الأوثان والنيران والمشر في الرواية
 والمنكر للوحدانية كالثنوية اذا قالوا لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذلك قال أشهد أن محمدا رسول
 الله وقال أسلمنا أو آمننا بالله اه وذكر قبله عن المحيط أن الكافر اذا أقر بخلاف ما اعتقد يحكم باسلامه

أسلم فيها **(والاقتل)**
 لحديث من بذل دمه
 فقتلوه واسلامه أن
 يتبرأ عن الدين سوى
 الاسلام **(أو عما انتقل)**
 اليه بعد نطقه
 بالشهادتين وقامه في
 الفتح ولو أتى بهما
 على وجه العادة لم ينفعه
 ما لم يتبرأ بآية **(وكره)**
 تبريها **(ما سر)** قتله قبل
 العرض بلا ضمان
 لان الكفر مباح للدم
 قيد باسلام المرتد لان
 الكفار أصناف خمسة
 من ينكر الصانع
 كالدهرية ومن ينكر
 الوحدانية كالثنوية
 ومن يقر بهما لكن
 ينكر بعض الرسل
 كالفلاسفة ومن ينكر
 الكل كالوثنية ومن
 يقر بالكل لكن ينكر
 عموم رسالة المصطفى
 صلى الله عليه وسلم
 كالعيسوية فيكفي في
 الأولين يقول لا اله الا الله

مطلب

في أن الكفار خمسة
 أصناف وما يشترط
 في اسلامهم

ونحوه في شرح السير الكبير وبه علم أن ما في شرح المسيرة لابن أبي شريف الشافعي من أنه يكتفي في التبري
والوثيق بالشهادتين بدون تبري فهو على مذهبه أو المراد به أحدهما فافهم **(قوله)** وفي الثالث بقول محمد رسول
الله فلو قال لا إله إلا الله لا يحكم بإسلامه لأنه منكر الرسالة ولا يتنع عن هذه المقالة ولو قال أشهد أن محمداً رسول
الله يحكم بإسلامه لأنه يتنع عن هذه الشهادة فكان الأقرار به دليل الإيمان بدائع ومقتضاه أن الإيمان
بالتائيه يكفيه لأن المدار على الأقرار بخلاف معتقده **(قوله)** وفي الرابع بأحدهما علة في الدرر بأنه منكر
لأمرين جميعاً بهما شهد دخل في دين الإسلام اه وهذا التعليل موافق لما قد مناه عن البدائع وبه
صرح أيضاً في شرح السير الكبير وزاد أنه لو قال أنا مسلم فهو مسلم لأن عبدة الأوثان لا يدعون هذا الوصف
لأنفسهم بل يبرؤون على قصد المحافظة للمسلمين وكذا لو قال أنا على دين محمد وعلى الحنيفة وعلى دين الإسلام وقد
علت أن هذا الرابع داخل في الأولين والحكم في الكل واحد وهو لاكتفاء بأحد اللفظين عن الآخر وإن
ما مر عن شرح المسيرة لا يدفع المنقول عندنا فافهم **(قوله)** وفي الخامس بهما مع التبري الخ ذكر ابن الهمام في
المسيرة أن اشتراط التبري لأجراء أحكام الإسلام عليه لا يثبت إلا بيمينه وبين الله تعالى قوله ولا يعتقد
عموم الرسالة ونشهد فقط كان مؤثراً عند الله تعالى اه ثم إن الذي في البدائع لو أتى بالشهادتين لا يحكم
بإسلامه حتى يتبرأ من الدين الذي هو عليه وزاد في المحط لا يكون مسلماً حتى يتبرأ من دينه مع ذلك وبقرائه
دخل في الإسلام لأنه محتمل أنه تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فلا قال مع ذلك ودخل في الإسلام من
هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا أنا قال دخلت في الإسلام يحكم بإسلامه وإن لم يتبرأ مما كان عليه لأنه
يدل على دخول حدث منه في الإسلام اه ومثله في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين
الإسلام ظاهر فيما إذا تبرأ من دينه فقط أما إذا تبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام فلا يحتاج إليه لعدم
الاحتمال المذكور فلماذا يذكره الشارح مع صيغة التبري التي ذكرها والظاهر أنه لو أتى بالشهادتين وصرح
بتعظيم الرسالة إلى النبي أسراً بل وغيرهم أوفال أشهد أن محمداً رسول الله إلى كافة الخلق الإنس والجن يكتفي عن
التبري أيضاً كما صرح به الشافعية **(تنبيه)** قال في الفتح أن اشتراط التبري أغما هو في بين أظهرنا منهم وأما
من في دأوا الحرب بل جعل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم أوفال دخلت في دين الإسلام ودين محمد صلى
الله عليه وسلم فلو دليل إسلامه فكيف إذا أتى بالشهادتين لأن في ذلك الوقت خفا وقوله هذا إنما أراد به الإسلام
الذي يدفع عنه القتل الحاضر فعمل عليه وتحكم به بمجرد ذلك اه قلت وإنما كفي عليه الصلاة والسلام
بالشهادتين لأن أهل زمانه كانوا منكرين لرسالته أصلاً كما يأتي ثم أعلم أنه يؤخذ من مسألة العيسوي أن من
كان كفره بانكار أمر ضروري كحرمة الجمر مثلاً أنه لا بد من تبرئه مما كان يعتقد أنه كفر بالشهادتين
معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية وهو ظاهر **(قوله)** فيستفسر من جهل حاله ذكر ذلك في النهر
بعد أن ذكر أنه ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوي فقال وعلى هذا فينبغي
أن يستفسر الآتي بالشهادتين منهم إن جهل حاله اه أي أن ادعى أنه عيسوي يعتقد تخصيص الرسالة بتبري
بنبي إسرائيل لا يصح إسلامه إلا بالتبري وإن ادعى أنه ينكرهما مطلقاً كفي بالشهادتين فافهم **(قوله)** بل عزم في
الدرر (الخ) في العمارة أول الجهاد عن الأخيرة أما اليهود والنصارى فكان إسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام
بالشهادتين لأنهم كانوا ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم وأما اليوم ببلاد العراق فلا يحكم بإسلامه بهما لم
يقبل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الإسلام لأنهم يقولون أنه رسول الله إلى العرب واليهام إلى بني إسرائيل كذا
صرح به محمد اه وفي شرح السير للشيخ أبي وأما اليهود والنصارى اليوم بين أظهرنا في المسلمين إذا أتى واحداً منهم
بالشهادتين لا يكون مسلماً لأنهم جميعاً يقولون هذا ليس من نصراني ولا يهودي عندنا سأل الأقال هذه الكلمة
فاذا استفسرته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله أنا مسلم لم يكن مسلماً بهذا لأن كل فريق
يدعي ذلك لنفسه فالسليم هو المسلم للفق وثلثي دين يدعي أنه متفاد للفق وكان شيخنا الامام يقول الانجوس
في ديوانه أن من يقول منهم أنا مسلم يصير مسلماً لأنهم يابون هذه الصفة لأنفسهم ويسمون به أولادهم ويقولون

وفي الثالث بقول محمد
رسول الله وفي الرابع
بأحدهما وفي الخامس
بهما مع التبري عن كل
دين يخالف دين الإسلام
بدائع وأخر كراهية
الدرر وحينئذ فيستفسر
من جهل حاله بل هم
في الدرر اشتراط التبري
من كل يهودي ونصراني
ومثله في فتاوى المصنف
وابن نجيم وغيرهما وفي
وهن فتاوى قارئي
الهداية كذا أفني
علماؤنا والذي أفتي به
صحت به بالشهادتين

نبحث في اشتراط التبري
مع الاتيان بالشهادتين

بالمسلمان اه قلت وما عاذه الى شيخه يعني الامام الجوافي جزمه به في محل آخر وقد مناعته قريافي الوثنى انه يصير
مسلماً بقوله أو مسلم إلى أبي دين محمد أو الخليفة أو الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا
فانهم يعتقدون من قول أو مسلم حتى ان أحدهم اذا أراد منع نفسه عن أمر يقول ان فعلته أو كون مسلماً فاذا قال
أو مسلم سلم أضافه ودليل اسلامه وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كاصرح به في شرح السيرفين صلى بجماعة
فانه يحكم بسلامه وبانه يحكم بالاسلام بمجرد اسم المسلمين في حق الصلاة عليه اذا مات وكذا يعتقدون من النطق
بالشهادتين أشد الامتناع ولذا أتى بهما طائفة من أصحاب الحكم بسلامه لانه فوق السبب الاذلال ان محمد انما اشترط
التبصر بسلامه على ما كان في زمنه من اقرارهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من
انكارها فاذا أنكر وهافي زماننا وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب أن يرجع الأمر الى ما كان في زمنه صلى
الله عليه وسلم انما أتى بوجه العدول عنه على أن محمد انما أحكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقاً كما هو مضاف
الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم أنه سئل عن سامري أتى بالشهادتين ثم رجع فأجاب بما حصله به بنظر في
اعتقاده فاتهم ذكره وأن بعض اليهود يحصن رساله تبيناً صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يفيقه مجرد
الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلاً وبعض من أعنى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى
حكم في نصراني منكر للرسالة تلفظ بالشهادتين بقاءه على النصرانية لانه لم يشرأه ملخصاً والحاصل أن
الذي يجب التعويل عليه أنه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماننا فالامر ظاهر وهذا وجه ما أتى عن
قاري الهداية (قوله لان التلطف بها صار علامة على الاسلام الخ) أفاد بقوله صار الى أن ما كان في زمن الامام
محمد تغير لانهم في زمنه ما كانوا يعتقدون عن النطق بها فلم تكن علامة الاسلام فلذا اشترط معها التبصر في أماني
زمن قاري الهداية فقد صارت علامة الاسلام لانه لا يأتي بها الا المسلم كافي زماننا هذا ولذا نقل في الصراة أول كتاب
الجهاد كلام قاري الهداية ثم أعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه لا يسمع من أهل
الكتاب فيها الشهادتين ولذا أقدمه محمد بالعراق اه وشبهه في شـ سلامه المقدسي ونقل أيضاً في البدر
المنقي كلام قاري الهداية ثم قال وبه أتى أحمد بن كمال باشا في شرح المتن في بعد الرحمن أفندي داماد
وأفتى البعض في ديارنا بسلامه من غير تبصر وهو المعلوم اه فليحفظ اه وقد أسمعناك أنفاً ما فيه الكفاية
(خاتمة) اعلم أن الاسلام يكون بالفعل أيضاً كالصلاة بجماعة والاقراء بها والأذان في بعض المساجد أو
الجموع وشهود المناسك لا الصلاة وحده ويجزى الأحرار بحجر وقدم الشارح ذلك قطعاً في أول كتاب الصلاة وقدمنا
الكلام عليه مستوفى وذكرناه ان الله لا يفرق في الاسلام بالفعل بين العيسوي وغيره والمراد أنه دليل
الاسلام فيحكم على فاعل ذلك به والافقية الاسلام المنصبة في الآخرة لا بد فيها من التصديق الحازم مع الاقرار
بالشهادتين وبدونه على الخلاف المار (قوله لا يفتي بكفر مسلم أمكن جل كلامه على محل حسن) ظاهره أنه
لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بسببونه زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل
كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قصده ذلك التأويل وهذا لا يتناق مع ما لمسته ظاهر كلامه فيها هو حق
العدو وهو طلاق الزوجة وملكها لنفسها دليل ماصرحوا به من أنه اذا أراد ان يتكلم بكلمة مساحة فخرى على
لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدق القاضى وان كان لا يكفر فيما بينه وبينه تعالى فتأمل ذلك وحده
نقلنا في لم أو التصريح به نعم سذكر الشارح أن ما يكون كفر اتفاقاً يبطل العمل والشكاح وما فيه خلاف
يؤخر بالاستغفار والتوبة وتجديد الشكاح اه وظهره أنه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم أيضاً أنه لا يكفر
بشتم دين مسلم إلى أي حكم بكفره لا مكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى
هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بان مراداً أخلاقه الرديئة ومعاملته السيئة لاحقاً حقيقة
دين الاسلام فينبغي أن لا يكفر حتى تذوقه تعالى أعلم اه وأقره في نور العين ومفهومة أنه لا يحكم بفسخ الشكاح
وقيد العت الذي قلناه وأما امر تجديد الشكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الهوى الارذال الذين
يشتمون بهذه الكلمة فانهم لا يحيطون على بالهم هذا المعنى أصلاً وقد سئل في الشريعة عن قال له الخا كرام

بلا تبصر لان التلطف بها
صار علامة على الاسلام
فيقتل ان رجع عالم
يعذر (واعلم أنه لا يفتي
بكفر مسلم أمكن جل
كلامه على محل حسن

مطلب الاسلام يكون
بالفعل كالصلاة بجماعة

مطلب في حكم من شتم
دين مسلم

الاشباه الى الصغرى
وفي الدرر وغيره اذا كان
في المسئلة وجوده فوجب
الكفر وواحد يمنع
فعلى المقتى الميل لما يمنعه
ثم لو ينه ذلك فسلم والام
ينفعه عمل المقتى على
خلافه وينبغي التعوذ
بهذا الدعاء مساجا
ومساء فانه سبب العجمة
من الكفر وبعد
الصادق الا من صلى الله
عليه وسلم اللهم افر
أعوذ بك من أن أشرك
بك شيئا وأنا أعلم
وأستغفر لك لما أعلم
انك أنت علام الغيوب
وولاية الياس مقبولة
دون ايمان الياس بدر
وفها أيضا شهد
نصر ايمان على نصراني
أنه أسلم وهو يتكلم
تقبل شهادتهما وكذا
لوشهد رجل وامرأتان
من المسلمين وفي النوازل
تقبل شهادته رجل
وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على
نصراني بأنه أسلم اه
(وكل مسلم ان دققته
مقبولة الا) جاعا من
تكررت رده على مامر

٢ مطلب توبة اليأس

مقبولة دون ايمان الياس

(٣) مطلب أجوعا على

كفر فرعون

(٤) مطلب في استثناء قوم نونس

(٥) مطلب في احياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم بعدم موتها

لكن

بالشرع فقال لا أقبل فأتى مفت ياله كفر ومانت زوجته فهل ثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم أن
يبادر بتكفير أهل الاسلام الى آخر ما حرم في البحر وأجاب بقوله في مثله بوجوب تعزير وعقوبة (قوله ولو رواية
ضعيفة) قال الحارثي الرزقي أقول ولو كانت الرواية لتغير أهل مذهبنا ويدل على ذلك اشتراط كون ما وجب
الكفر مجمعا عليه اه (قوله كما حرم في البحر) قدمنا عبارة تقبل قوله وشرائط مجتمعا (قوله وجوه) أي
احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التاخرانية أنه لا يكفر بالاحتمال (قوله والا) أي وان لم تكن ينه ذلك
الوجه الذي يمنع الكفر بأن أراد الوجه المكفر أو لم تكن له نية أصلا لم ينفعه تأويل المقتى لكلامه
وجعله اياه على المعنى الذي لا يكفر كالوثن من مسلم وحمل المقتى الدين على الاخلاق الرديئة لنفي القتل عنه
فلا ينفعه ذلك التأويل فيما ينه وبينه تعالى الا اذا نواه (قوله وينبغي التعوذ بهذا الدعاء مساجا ومساء)
تدخل أو راد الصباح من نصف الليل والآخر والمساء من الزوال هذا في ما عرفت بهما أو ما اذا عرفت باليوم والليل
فتعتبران تحديدا من أولهما فلو قدم المأمورية فهما عليه لا يحصل له الموعودية أفاده بعض من كتب على الجامع
الصغير للسوطي ط قلت ولم أر في الحديث ذكر صبا أو مساء بل فيه ذكر ثلاثا كافي الزواجر عن التكبر
الترمذي أفلا ذلك على ما ينه الله به عنك صغار الشرك وكراره تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم اني أعوذ بك
أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم وعند الطبراني في المعجم اللباس اتقوا الشرك فانه أغنى
من ديب النمل قالوا وكيف تنهه يا رسول الله قال قولوا اللهم اننا نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفر لك
لما لا نعلمه ٢ (قوله وتوبة الياس مقبولة دون ايمان الياس) هو بالمشقة التخصيص ضد الرجا وقطع الطمع عن الحيلة
وعلى قوله ما في الدرر تبعا للبرازية بأن الكافر أجني غير عارف بالله تعالى وأبدأ ايمانا وعرفانا والفاسق حاله سالة
البقاء والبقاء أسهل من الابتداء والادليس على قبولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
وقد أطل في آخر البرازية في هذه المسئلة ونقل قبله القول بعدم قبول كل منهم ما عدا أفضال الخسفة والمالكية
والشافعية وانتصر له متلا على القاري في شرح بدء الامالي وقد من ذلك مسبوطا في أول باب صلاة الجنائز وأما
ايمان الياس فذهب أهل الحق أنه لا يدفع عند الفرقة ولا عند معاناة عذاب الاستئصال لقوله تعالى فمما
ينفعهم ايمانهم بالاربابا واثباتا لاجوعا على كفر فرعون (٣) كما رواه الترمذي في تفسيره في سورة نونس وان
خالق في ذلك الامام العارف المحقق سيدي محي الدين بن عربي في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في
الزواجر فاننا وان كنا نعتد بحالته قائلة فهو مردود ان العصمة ليست الا لا ينسجم مع أنه نقل عن بعض كثر
أنه صرح فيها بأن فرعون مع هامان وقارون في النار واذا اختلف كلام مام فوخذ عوايق الالهة الظاهرة
ويعرض عما القها ثم أطل في بيان رده ذكر أيضا انه (٤) يستثنى من ايمان الياس قوم نونس عليه السلام
لقوله تعالى الا قوم نونس الآية ينه على أن الاستثناء متصل وان ايمانهم كان عند معاناة عذاب الاستئصال
وهو قول بعض المفسرين يجعله كرامة وخصوصية لنبيه فلا يقاس عليها الا ترى أن نبينا صلى الله عليه
وسلم قد كرمه الله تعالى بحياة أبويه حتى أمانته (٥) كافي حديث صححه القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام
وغيرهما فاتقوا ايمان ايعان بعد الموت على خلاف القاعدة كرامات النبي صلى الله عليه وسلم كأحياء قبل بني
اسرائيل ليعبر بقائه وكان عيسى عليه السلام يحيى الموتي وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم أحيائه تعالى على
يديه جماعة من الموتي وقد صرح أن الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد مغيبها حتى صلى على
كرم الله وجهه العصر فكما كرم بعود الشمس والوقت بعد وفاته فكذلك كرم بعود الحياة ووقت الايمان
بعد فواته وما قيل أن قوله تعالى ولا تسئل عن احوال الذين هلكوا من قديمهم لعلهم يعلمون خبر مسلم أي أو لم يكن
قبل علمه اه ملخصا وقد استقام الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر (قوله وفيها أيضا شهد نصرانيان الخ)
هذا ما قلنا من بعض النسخ وسيذكره بعد قوله وكل مسلم اراد الخ (قوله على مامر) أي عن الحاشية مغر بالجنبي

(٤) مطلب في استثناء قوم نونس

(٥) مطلب في احياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم بعدم موتها

لكن

لكن قد نمت أن المروي عن أصحابنا جميعا خلافه (قوله الكافر بسب نبي) (١) في بعض النسخ والكافر باو العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حدا) يعني ان جزاءه القتل على وجه كونه حدا ولا اعطف عليه قوله ولا يقتل توبته لان الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وأدله حكمة الدنيا أما عندنا تعالى ففيه مقبولة كما في الخبر ثم اعلم ان هذا ذكره الشارح مجازا لصاحب الدور والبرازية والافسدة كخلافه وبأنه يتحققه (قوله مطلقا) أي سواء جاء تأنيبا بنفسه أو شهد عليه بذلك بحر (قوله لاه حق عبد) (٢) فيه ان حق العبد لا يسقط اذا طالب به كحد القذف فلا بد هنا من دليل يدل على ان الحد كونه المطالبة ولم يثبت وانما الثابت أنه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل اسلامهم كأي سفاهة وغيره (قوله وعفا عنه في الدور) حيث قال تغا عن البرازية وقال ابن حصون المالكي أجمع المسلمون ان شأته كافر وحكمه القتل ومن شئت في عذابه وكفره كفره قلت وهذه العبارة قد كورقة في الشفاء للقاضي عياض المالكي نقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمه لان المراد بها ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الأمة المحمدين القائلين بقول توبته وسقوط القتل بهامته على أن من قال يقتل وان تاب يقول أنه اذا تاب لا يعذب في الآخرة كما صرحوا به وقدمناه آنفا فعلم ان المراد ما قلناه قطعا (قوله والديك والدي الذي خلفوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيها وفي أحدهما (قوله فيم حضرة الرسالة) أي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لان آدم عليه السلام أوجيع الناس ونوح الاب الثاني (قوله باحتمال العهد) المفهوم من العبارة السابقة أيهما يقولان بأنه لا يم وان يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أي لو جرد الخلاف في عمومته وتحقق الاختلاف فيه (قوله لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدلال على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وعن قال ذلك مالك بن أنس والشافعي وأحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء وعنده قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فممن ينقصه صلى الله عليه وسلم أو يرى منه أو كذبه أو حصله أنه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده أنه لا تقبل توبته فعمل ان المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وعنده قال أبو حنيفة وأصحابه الخ أي قال انه يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقا وإذا استدرك بقوله لكنهم قالوا هي ردة يعني ليست حدا ثم ذكر ان الوليد بن مسلم عن مالك مثل قول أبي حنيفة فصار عن مالك وايتان في قبول التوبة وعنده والمشهور عنه العلم ولا تقدمه وقال في الشفاء موضع آخر قال أبو حنيفة وأصحابه من رى من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذبه فهو مرتد لحلال الدم الا أن يرجع اه فهذا تصريح بما علم من عبارته الاولى وقال في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شوخنا هو لادعنى على القول بقتله حدا لكفرا وأما على رواية الوليد بن مسلم وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا أنه ردة قالوا ويستتاب منها فان تاب نكل وان أبى قتل حكموا له بحكم المرتد مطلقا. والوجه الاول أشهر وأظهر اه بمعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي ادسسه فانه لا ينقض عهده عندهم كما صرح به في الباب السابق ثم اننا نقله عن الشافعي بخلاف المشهور عنه والمشهور وقبول التوبة على تفصيل فيه قال الامام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول غاصل المنقول عند الشافعية انه لم يتم بقتل قطعا ومتى أسلم فان كان السب قد فاء الاوجه الثلاثة قبل بقتل أو بجحد أو لاشئ وان كان غير ذلك فلا أعرف فيه نقلا للشافعية غير قبول توبته وللحنفية قبول توبته حتى ينعم الساقطة ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الخبايا فكلما هم فرس من كلام المالكية والمشهور عن أحمد عدم قبول توبته وعنده رواية بقبوله اه فذهب مالك سواء هذا الخبر المنقول في ذلك اه مختصا بهذا أيضا صريح

لكن قد نمت أن المروي عن أصحابنا جميعا خلافه (قوله الكافر بسب نبي) (١) في بعض النسخ والكافر باو العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حدا) يعني ان جزاءه القتل على وجه كونه حدا ولا اعطف عليه قوله ولا يقتل توبته لان الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وأدله حكمة الدنيا أما عندنا تعالى ففيه مقبولة كما في الخبر ثم اعلم ان هذا ذكره الشارح مجازا لصاحب الدور والبرازية والافسدة كخلافه وبأنه يتحققه (قوله مطلقا) أي سواء جاء تأنيبا بنفسه أو شهد عليه بذلك بحر (قوله لاه حق عبد) (٢) فيه ان حق العبد لا يسقط اذا طالب به كحد القذف فلا بد هنا من دليل يدل على ان الحد كونه المطالبة ولم يثبت وانما الثابت أنه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل اسلامهم كأي سفاهة وغيره (قوله وعفا عنه في الدور) حيث قال تغا عن البرازية وقال ابن حصون المالكي أجمع المسلمون ان شأته كافر وحكمه القتل ومن شئت في عذابه وكفره كفره قلت وهذه العبارة قد كورقة في الشفاء للقاضي عياض المالكي نقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمه لان المراد بها ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الأمة المحمدين القائلين بقول توبته وسقوط القتل بهامته على أن من قال يقتل وان تاب يقول أنه اذا تاب لا يعذب في الآخرة كما صرحوا به وقدمناه آنفا فعلم ان المراد ما قلناه قطعا (قوله والديك والدي الذي خلفوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيها وفي أحدهما (قوله فيم حضرة الرسالة) أي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لان آدم عليه السلام أوجيع الناس ونوح الاب الثاني (قوله باحتمال العهد) المفهوم من العبارة السابقة أيهما يقولان بأنه لا يم وان يتحقق عهد (قوله فلا كفر) أي لو جرد الخلاف في عمومته وتحقق الاختلاف فيه (قوله لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدلال على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وعن قال ذلك مالك بن أنس والشافعي وأحمد واسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء وعنده قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فممن ينقصه صلى الله عليه وسلم أو يرى منه أو كذبه أو حصله أنه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده أنه لا تقبل توبته فعمل ان المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وعنده قال أبو حنيفة وأصحابه الخ أي قال انه يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقا وإذا استدرك بقوله لكنهم قالوا هي ردة يعني ليست حدا ثم ذكر ان الوليد بن مسلم عن مالك مثل قول أبي حنيفة فصار عن مالك وايتان في قبول التوبة وعنده والمشهور عنه العلم ولا تقدمه وقال في الشفاء موضع آخر قال أبو حنيفة وأصحابه من رى من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذبه فهو مرتد لحلال الدم الا أن يرجع اه فهذا تصريح بما علم من عبارته الاولى وقال في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شوخنا هو لادعنى على القول بقتله حدا لكفرا وأما على رواية الوليد بن مسلم وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا أنه ردة قالوا ويستتاب منها فان تاب نكل وان أبى قتل حكموا له بحكم المرتد مطلقا. والوجه الاول أشهر وأظهر اه بمعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي ادسسه فانه لا ينقض عهده عندهم كما صرح به في الباب السابق ثم اننا نقله عن الشافعي بخلاف المشهور عنه والمشهور وقبول التوبة على تفصيل فيه قال الامام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول غاصل المنقول عند الشافعية انه لم يتم بقتل قطعا ومتى أسلم فان كان السب قد فاء الاوجه الثلاثة قبل بقتل أو بجحد أو لاشئ وان كان غير ذلك فلا أعرف فيه نقلا للشافعية غير قبول توبته وللحنفية قبول توبته حتى ينعم الساقطة ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الخبايا فكلما هم فرس من كلام المالكية والمشهور عن أحمد عدم قبول توبته وعنده رواية بقبوله اه فذهب مالك سواء هذا الخبر المنقول في ذلك اه مختصا بهذا أيضا صريح

في أن مذهب الخنيفة القبول وأنه لا قول لهم بخلافه وقد سببه إلى نقل ذلك أيضا شيخ الإسلام تقي الدين أحمد
 ابن تيمية الخنيلي في كتابه الصارم المسالول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة منه قد عظمها
 خطه حيث قال وكذلك جماعة آخرون من أصحابنا أي الخنابلة أنه يقتل سابع الرسول صلى الله عليه وسلم
 ولا تقبل توبته سواء كان مسلما أو كافرا وعامة هؤلاء لما ذكر والمسئلة قالوا خلافا لأبي حنيفة والشافعي وقولهم
 أي أبي حنيفة والشافعي إن كان مسلما استتاب فإن تاب واقتل كالمرتد وإن كان ذميا فقال أبو حنيفة لا ينقص
 عهده ثم قال بدورقة قال أبو الخطاب إذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر إذا سبهم
 أسلم وأبى وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اه ثم قال في محل آخر قد ذكرنا أن المشهور عن
 مالك وأحمد أنه لا استتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول الثوري وسعدون كذا القاضي عياض أنه المشهور عن
 قول السلف وجهور العلماء وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وحكي عن مالك وأحمد أنه تقبل توبته وهو قول
 أبي حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبته المرتد اه فهذا صريح كلام القاضي
 عياض في الشفاء والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبهم على أن مذهب الخنيفة قبول التوبة بلا حكمة بقول آخر عنهم
 واتصا حكم الخلاف في بقية المذاهب وكفى هؤلاء حجة لولم يوجد النقل كذلك في كتب مذهبنا التي قبل البرازي
 ومن تجمع أنه موحود أيضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب سميت
 تنبيه أولاد الحكماء على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله)
 ومفاده قبول التوبة (قوله) بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته (قوله) والبرازي تبع صاحب السيف المسالول
 الذي قاله البرازي أنه يقتل حدا ولا توبته له أصلا سواء بعد القدر عليه والشهادة أو جاء ثابا من قبل نفسه
 كالزبدني لأنه مذموم جفلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لانه تعالى به حق العبد أن قال
 ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسالول على شاتم الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية ألجب كيف
 يقول لا يتصور فيه خلاف لأحد بعد ما وقع فيه اختلاف الأئمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما سئل
 وعزوه المسئلة إلى كتاب الصارم المسالول وهو لأن تيمية الخنيلي يدل على أنه لم يتصغع مناقلنا عنه من النص صريح
 بأن مذهب الخنيفة والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك صرح به السبكي في السيف المسالول
 والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن عبارة البرازي بطولها كرهها ما خوسن الشفاء فقد علم أن البرازي
 قد تساهل غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند إلى ما في
 الشفاء والصارم مع أن التفرق المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه ممن نقل المسئلة عنهم ولا
 حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فلقد صار هذا التساهل سببا لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتدوا
 على نقله وقلدوه في ذلك ولم ينقل أحد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الخنيفة بل المنقول قبل حدوث هذا
 القول من البرازي في كتبنا أو كتب غيرنا خلافا (قوله) وقد صرح في التنف الخ) أقول ورأيت في كتاب الخراج
 لأبي يوسف ما نصه وأعمار رجل مسلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله
 تعالى وتآبنت منه امرأته فإن تاب واقتل وكذلك المرأة إلا أن أبا حنيفة قال لا يقتل المرأة أو توجب على الإسلام
 اه وهكذا نقل الخير الرمي في حاشية الجمران المسطور في كتب المذهب أنهم اردة وحكمه أحكامهم نقل عبارة
 التنف ومعين الحكم والعجب منه أنه أفتي بخلافه في الفتاوى الأخيرة ورأيت بخط شيخ مشايخنا الشافعي في
 هذا المجل والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الإسلام يعني ابن عبد العال ورأى هذه النقول كيف
 لا نشط منه عن ذلك وقد أجمعني بعض مشايخي رسالة حاصلها أنه لا يقتل بعد الإسلام وإن هذا هو المذهب
 اه وكذلك كتب شيخ مشايخنا الرحمتي هنا على نسخة أنه مقتضى كلام الشفاء وابن أبي حنيفة في شرح
 مختصر النصارى في حديث أن فرقة الجاندركت أي إلخ أن مذهب أبي حنيفة والشافعي حكمه حكم المرتد
 وقد علم أن المرتد تقبل توبته كما نقله هنا عن التنف وغيره فإذا كان هذا في سابع الرسول صلى الله عليه وسلم ففي
 سابع الشيعين أو أحد هياها الأولى فقد تحجر أن المذهب كذب الشافعي قبول توبته كاهرواية ضعيفة

ومفاده قبول التوبة
 كما لا يخفى زاد المصنف في
 شرحه وقد سمعته من
 مفتي الخنيفة بمصر شيخ
 الإسلام ابن عبد العال
 أن النكاح وغيره تبعوا
 البرازي والبرازي تبع
 صاحب السيف المسالول
 وعزاه إليه ولم يعزله أحد
 من علماء الخنيفة وقد
 صرح في التنف ومعين
 الحكم وشرح
 العجاوي وحاوي الزاهد
 وغيرها بأن حكمه
 كالمرتد ولقطة التنف
 من سب رسول صلى
 الله عليه وسلم فإنه
 مرتد وحكمه حكم
 المرتد يفعل به ما يفعل
 بالمرتد انتهى

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفاء اه فليحفظ قلت وظاهر الشفاء أن (٣٠١) قوله يا ابن آفك غفيرا يا ابن مائة

كلم وأن قوله لها شمي
لعن الله بني هاشم كذلك
وان شتم الملائكة
كالانبياء فليجروهم
حواشي القوي ماله
حكم خفي بكفره بسب
بي هل الشافعي أن
يحكم بقول توبته الظاهر
نعم لانها حادثة أخرى
وان حكم بموجبه نهر
قلت ثم رأيت في معروضات
المفتي أبي السعود
سؤال المنيصة طالب
علم كرهه حديث
نبوي فقال أكل
أحاديث النبي صلى الله
عليه وسلم صلي يعمل بها
فأجاب بأنه يكفر أولا
بسبب استهزائه
الانكارى وثانيا
بالحافه الشين التي
صلى الله عليه وسلم في
كفره الاول عن اعتقاد
بآخر يتجسد بالايمن
فلا يقتل والثاني بقصد
الزندقة فعند أخذ
لا تقبل توبته اتفاقا فقتل
وقبله اختلفت في قبول
توبته فعندنا حقة
تقبل فلا يقتل وعند
بعض الاثمة لا تقبل و يقتل
بعد اذ ذلك ورد أمر
سلطاني في سنة ٩٤٤
لقضاء الممالك المحمية
ربما رأى الجانبين بأنه
أنظر صلاحه وسن

عن مالك وأن تحم قتل مذهب مالك وماعداه فإنه ما نقل غير أهل المذهب وأطره بمجمله لا يعلم كتابها فكن
على بصيرة في الأحكام ولا تقتر بكل أمر مستغرب وتفضل عن الصواب والله تعالى أعلم اه وكذلك قال الجوزي في
حاشية الأئمة فلا عن بعض العلماء أن ما ذكره صاحب الاسام من عدم قبول التوبة قد أنكره أهل عصره
وان ذلك إنما يحفظ لبعض أصحاب مالك كإفعله القاضي عياض وغيره ما على طريقتنا فلا اه وقد كفي آخر
كتاب نور العين أن العلامة التحرير الشهير بحسام جلبي ألف رسالة في الرد على البرازي وقال في آخرها وبالله قد
تبعتنا كتب الخنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبه الساب عندهم سوى ما في البرازي وقد علمت بطلانه ومنشأ
غلطه أول الرسالة اه وسذكر الشارح عن المحقق المقي أبي السعود التصريح بأن مذهب الامام الاعظم أنه
لا يقبل اذا تاب ويكتفى بتعزير فقط ماصرح عن المتقول عن تقديم على البرازي ومن تبعه ولم يستدعوا ولا من تبعه
الى كتاب من كتب الخنفية وانما استدلى فيها أخطاء فسه حث نقل عن صرح بخلاف ما فهمه كقدمناه وان
أردت زيادة التيسار في المقام فالرجع الى كتابنا تنبيه الولاة والحكام (قوله) وهو ظاهر في قبول توبته المراد
بقول التوبة في الدنيا يدفع القتل عنه ما قبلها في الآخرة فهو محل وفاق وأصرح منه ما قدمناه عن كتاب
الخروج لابي يوسف فان تاب والقتل (قوله) كذلك أي يكون شاملا لكن قوله يا ابن مائة طاب ان قاله لسرف
فهو يمكن فيجزي فيما خلا في قبول توبته وعدمه والافتد يكون له مائة أبيليس فهم على أي يمكن أن
يكون مراده ما جتمع على أم المستوم مائة كلب وألف خنزير فلا يدخل أحد ادفع ذلك وحسب احتمال التأويل
فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر (قوله) وان شتم الملائكة كالانبياء هو مصرح به عندنا فقلوا اذا شتم أحدا
من الأنبياء أو الملائكة فمرو وقد علمت أن الكفر بسم الانبياء كفر ردة فكذلك الملائكة فان تاب فهو لا يقتل
(قوله) فليجروهم قد علمت تحريرهما قلنا (قوله) هل الشافعي أن يحكم بقول توبته أي في إسقاط القتل عنه
وهو مبني على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب قائلون بقبول توبته فلا وجه لما ذكره اه ط
وكذا قال الرحي قد علمت أن هذا ليس مذهب الخنفية كما نطق به كتبهم ونقله عنهم الاثمة كالقاضي عياض وابن
أبي جرة (قوله) لأنها حادثة أخرى الخ يعني أن حكم الخفي بكفره سنا على أن مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع
اختلف في عدم قبول التوبة لأن عدم قبولها حادثة أخرى لم يحكم بها الخفي فسوغ للشافعي الحكم بقبولها وان
قال الخفي حكمت بالكفر وموجه لان موجب الكفر القتل ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه القتل أيضا
ان تاب على أنه له موجبات أخرى من فسخ النكاح وحط العمل وغير ذلك فلا يكون قول الخفي حكمت
بموجبه حكما بقتله وان تاب فللشافعي أن يحكم بعدم قتله اذا تاب والمجيبين الشارح حيث نقل صريح
ما في كتب المذهب من أن الخفي كالشافعي في قبول توبته كيف جازى صاحب النهر في هذه المسئلة فكان
الصواب أن يسدل الخفي بالمالكي والحنبلي (قوله) سوألا) مفعول رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالرفع وهو
تحريف (قوله) فأجاب بأنه يكفر الخ) قال السامحاني أقول هذا لا يصدر عن أبي السعود لأن كلام القائل
يحمل أن كل الاحاديث الموجودة ليست صدقا لأن فيها الموضوع وهذا الاحتمال أقرب من غيره وقد تقدم
عن الدرر اذا كان في المسئلة وحده وجبه أو حذعته فعلى المفتي المثل لبايعته وقوله والثاني
أي الخالق الشين بقصد الزندقة أقول لا افادته لان الزندقة أن لا تدن يدين اه وكسب ط نحوه (قوله
فعند أخذ الخ) تفرع على كونه صار زنديقا وحاصل كلامه أن الزنديق لو تاب قبل أخذه أي قبل أن
يرفع الى الحاكم تقبل توبته عندنا وبعد لا اتفاقا وورد الأمر السلطاني للقضاء بأن يثقل في حال ذلك
الرجل ان ظهر حسن توبته يعمل بقول أبي حنيفة والافيقول باقي الاثمة وانت خبير بان هذا مبني على ما مشي
عليه القاضي عياض من مشهور مذهب مالك وهو عدم قبول توبته وأن حكمه محكم الزنديق عندهم وتبعه
البرازي كما قدمناه عنه وكذا تبعه في الفقه وقد دخلت أن صريح مذهبا خلافة كما صرح به القاضي عياض وغيره
(قوله) وليكن التوفيق) أي يحمل ما مر عن الشف وغيره من أنه يفعل به ما يفعل بالمرتد على ما اذا تاب قبل

توبته واسلامه لا يقبل ويكتفى بتعزيره وحسنه فليقول الامام الاعظم وان لم يكن من أناس يفهم خيرهم يقتل عملا بقول الاثمة ثم في سنة
٩٥٥ تقرر هذا الأمر بآخر فيظهر القائل من أي الفريقين هو فيعمل بمقتضاه فليحفظ وليكن التوفيق (أو) الكافر بسبب الشين (أو)

بسبب (أجلهم)
في البحر عن الجوهرة
معز بالشهيد من سب
الشيخين ٣ وأطلع فيها
كفر ولا تقبل توبته وبه
أخذ الدوبسي وأبو
الليث وهو المختار
للقوى انتهى وحزم
به في الأشياء وأقره
المصنف قائلًا وهذا
يقوى القول بعدم
قبول توبته سب الرسول
صلى الله عليه وسلم وهو
الذي ينبغي التعويل
عليه في الافتاء والقضاء
رعاية بجانب حضرة
المصطفى صلى الله عليه وسلم
اه لكن في النهر وهذا
لا وجود له في أصل
الجوهرة وإنما وجد
على هامش بعض
النسخ فألحق بالأصل
مع أنه لا ارتباط له بما
قبله انتهى

٣ مطلب مهم في حكم
سب الشيخين

(١) قوله والخوارج هكذا
يخطو ولعل الانسبا
قبله وما بعده أن يقول
والخروج تأمل اه

مصححه

أخذوه جل ما في البرازية على ما بعد أخذوه وأنت خير بأن هذا التوفيق غير ممكن لتصرح علمائنا بأن حكمه
حكم المرتد ولا شئ أن حكم المرتد غير حكم الزنديق ولم يفصل أحدهم عن هذا التفصيل ولأن البرازي ومن تابعه
قالوا أنه لا توبه أصلا سواء بعد التقدير عليه والشهادة وأما تأييد من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة
فعلما أنهم قالوا لا تختلفان بل مذهبنا متباينان على أن الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الأخذ هو المعروف
بالزندقة الداعي إلى زندقته كما يأتي ومن صدرت منه كلمة الشتم حرمة عن غيظ أو نحوه لا يصير زنديقا بهذا المعنى
(قوله) وهو الذي ينبغي التعويل عليه قلت الذي ينبغي التعويل عليه ما نص عليه أهل المذهب فإن اتبعناه
واجب ط (قوله) رعاية بجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم أقول رعاية جانبه في اتباع ما ثبت عنه عند
المجتهد (قوله) لكن في النهر الخ قال السيد الجوزي في حاشية الأشباه حكى عن عمر بن نجيم أن أخاه فقي بذلك
فطلب منه النقل فلم يجبه إلا على طر الجوهرة وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عامة
نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر لما قلناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنابلة وإذا
كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه ونقله
عنه السيد أبو السعود الأزهر في حاشية الأشباه ط أقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة أن الأراضى
إذا كان سب الشيخين وبلغهم ما فهو كافران كان يفضل علماءهم ما فهو مبتدع اه وهذا لا يستلزم عدم قبول
التوبة على أن الحكم عليه بالكفر مشكل لما في الاختصار اتفق الأئمة على فضل أهل البدع أجمع وتقطعت
وسب أحد من الصحابة وبغضه لا يكون كفرا لكن يضل الخوذ كرفي قبح القدير أن الخوارج الذين يستحلون
دماء المسلمين وأموالهم يكفرون العصاة حكمهم عند جمهور الفقهاء وأهل الحديث حكم القاتلة وذهب بعض
أهل الحديث إلى أنهم هم بدون قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي
نقل إجماع الفقهاء وكفى في الحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحدا من أهل البدع وبعضهم يكفرون البعض
وهو من خالف يسد عنه دليلا قطعيا ونسبه إلى أكثر أهل السنة والنقل الأول أثبت وابن المنذر أعرف
بنقل كلام المجتهدين نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم
المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا اه وبما يثبت ذلك وضوحا
ما صرحوا به في كتبهم متواترا وشروحا من قولهم ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة أهل الأهواء
الاطنابية وقال ابن مالك في شرح الجمع وترشدها من يظهر سب السلف لأنه يكون ظاهرا للفسق وتقبل من
أهل الأهواء الجور والقدور الرفض (١) والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقال الزبلي أن يظهر سب السلف ينبغي
الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله وقلة عمره وأنه ممن لم يمتنع عن مثلها
لا يمتنع عن الكذب عات بخلاف ما لو كان يخفي السب اه ولم يعمل أحد لعدم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى
نعم استنوا الطنابية لأنهم يرون شهادتنا لزور لا شياعهم أو الخالف وكذا نص المحدثون على قبول رواية أهل
الأهواء فإنما في سب عامة العصاة ويكفرهم بناء على تأويله فاسد فعلم أن ما ذكره في الخلاصة من أنه
كافر قول ضعيف يخالف المتن والشروح بل هو مخالف لإجماع الفقهاء كما سمعت وقد ألف العلامة مثلا
على القاري رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعنا أن ما عثرنا في الجوهرة من الكفر مع عدم قبول التوبة
على فرض وجوده في الجوهرة باطل لأصله ولا يجوز العمل به وقد مر أنه إذا كان في المسئلة خلاف ولو رواية
ضعيفة فعلى المقتضى أن يحمل على عدم التكفير فكيف يحمل على التكفير الخالف إلا إجماع فضلا عن ماله إلى
قله وإن تاب وقد مر أيضا أن المذهب يقول توبه سب الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف سب الشيخين والعب
من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الاقتضاء بقله مع قوله وقد أزلت نفسي أن لا أتق بنسب من
الفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوى نعم لا شئ في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أو
أنكر حجة الصديق أو اعتقه الألوهة في علي أو أن جبريل غلط في الوحي أو نحو ذلك من الكفر الصريح الخالف
للقرآن ولكن لو تاب تقبل توبته هذا خلاصة ما حررناه في كتابنا تنبيه الولاء والحكم وإن أردت الزيادة فالرجع

اله واعتمد عليه فقه الكفاية لازى الدراية (قوله) ويكفينا الخ) هذا مرئى ببط بقره وهذا يعنى القول الخ ط
 والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت مانيه والحاصل انه لاشك ولا شبهة في كفر شاتم النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الائمة الاربعة وانما الخلاف في قبول توهمه اذا سلم فمقدنا وهو المشهور وعند
 الشافعية القول وعند المالكية والخنا بة عنده بناء على ان قتله حذأ أولاً وأما الارضى صاحب الشيفين بدون
 فقف بالسيد فتعاشة ولا نكار لأحبة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر فضلاً عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال
 وبدعة وساقى عامه في أول باب العقائد شاء الله تعالى (قوله) للشيخ محي الدين بن العربي (٣) هو محمد بن علي
 ابن محمد الحافى الطائى الاندلسى العارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى والسنة ٥٦٠ ومات في ربيع
 سنة ٦٣٦ ودفن بالصالحية وحصل قول زروق وغيره من الفحول ذا كرن بعض فضله هو اعراف بكل فن
 من أهله وانما أطلق الشيخ الا كبرى عرف القوم فهو المراد وتمامه في ط عن طبقات المناوى (قوله) بعض
 المتصوفين (أى المتكفين (قوله) لكنا تقيمتنا الخ) لعل يقينه بذلك دليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على
 مراد الشيخ فيها وإنه لا يمكن تأويلها فتعين عنده أنها مقترأة عليه كما وقع للعارف الشيرازى أنه اقترى عليه بعض
 الحساد في بعض كتبه أشباه مكفرة وأشاعها عنه حتى اجتمع بعلاء عصره وأخرج لهم مسودة كتبه التي عليها
 خطوط العلما فإذا هي خالية عما اقترى عليه هذا ومن أراد شرح كلماته التي اعترضها المنكرون فليرجع الى
 كتاب الرد المتين على منقضى العارف محي الدين لسيدي عبد الغنى النابلسي (قوله) فيجب الاحتياط الخ) لأنه
 ان ثبت اقترأوها فالامر ظاهر والا فلا يفهم كل أحد مرادهم في قضى على التاخر فهما من الانكار عليه وأفهم
 خلاف المراد والمصطفى السوطي رسالة سماها تنبيه القى بشرة ابن عربى ذكر فيها أن الناس اقترأوا فيه فرقين
 الفرقة المصيبة تعتقد ولا يتبه والأخرى بخلافها ثم قال والقول الفصل عندى فيه طريقة لا رضاهما الفرقتان
 وهى اعتقاد ولا يتبه ونحوه من النظر في كتبه فقد نقل عنه أنه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك أن الصوفية
 أو طوائفى ألقاها اصطلاحاً وعلما وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة منها بين الفقهاء فمن جعلها على معانيها
 المتعارفة كفر عن نص ذلك القرائى في بعض كتبه وقال انه شبهه بالمشابهة في القرآن والسنة كالوجه واليد
 والعين والاستواء وانما ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لا احتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو
 أو ملحد أو زنديق وثبوت أنه قد شبه هذه الكلمة المعنى المتعارف وهذا لا سبيل اليه ومن ادعاء كفر لأنه من أمور
 القلب التي لا يطلع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض كبار العلماء بعض الصوفية عما جعلكم على أنكم اصطلاحكم على
 هذه الألفاظ التي يستشنع طاهرها فقالوا غيرة على طريقنا هذا أن يدعى من لا يحسنه ويدخل فيه من ليس أهله
 والمصدى للنظر في كتبه وأقرأها لم ينصح نفسه ولا غيره ومن السليين ولا سبيل ان كان من القاصرين عن علوم
 الظاهر فانه يصل ويضل وان كان عارفاً فليس من طريقهم اقراء المرادين لكتبهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب
 اهـ الخ صاود كرفى محل آخر سمعت أن الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطلع في ابن عربى ويقول
 هو زنديق فقال له يوما بعض أصحابه أريد أن ترى القطب فأشار الى ابن عربى فقال له أنت تطلع فيه فقال
 حق أصون ظاهر الشرع أو كما قال اهـ والحقق ابن كمال شافى قال فيها بعدما أديع في ملحه وهه مصنفات
 كثيرة منها فصوص حكمة وفوتحات مكبة بعض مسائلها مفهومة والنص والمعنى وموافق للاسلام والاهمى والشرع
 النبوى وبعضها شافى عن ادراك أهل الظاهر دون أهل الكشف والباطن ومن يطلع على المعنى المرام يجب
 عليه السكوت في هذا المقام لقوله تعالى ولا تنطق بالميسر لئلا يعلم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسئولا (قوله) شيخ الطريقة حالو علما الطريقة هي السيرة المختصة بالسالكين الى الله تعالى من قطع المنازل
 والترقى في المقامات والحال عند أهل الحق معنى ودعى القلب من غير تصنيع ولا اختلاب ولا اكتساب من
 طرب أو سحر أو قفس أو وسط أو هيبة ويزول ظهور وصفات النفس سواء تعقبه اللئى أو لا فإذا دام وصار ملكة
 يسمى مقاماً فالاحوال مواهب والمقامات تحصيل يذل للجهد والاعمال هو الاعتقاد الحازم المطابق للواقع ومنه
 فقل وهو لا يؤخذ من الغير وانفعالى ما أخذ من الغير اهـ من تعريفات السيد الشريف فخر قدس سره (قوله)

٣ مطلب في حال الشيخ
 الاكبر سيدي محي الدين
 ابن عربى رضي الله تعالى
 به

قلت ويكفينا ما مر من
 الامر فتسدد بروق
 المعروضات المزبورة
 ما معناه ان من قال عن
 فصوص الحكم
 للشيخ محي الدين بن
 العربى انه خارج عن
 الشريعة وقد صفه
 للاضلال ومن طالع
 ملحد ما ذا يلزمه اهل نعم
 فيه كلمات تبيان
 الشريعة وتكلف بعض
 المتصوفين لارباعها الى
 الشرع لكنا تقيمتنا
 بعض اليهود افترأها
 على الشيخ قدس الله
 سره فيجب الاحتياط
 بترك مطالعة تلك
 الكلمات وقد صدر
 سلطانى بالنبى فيجب
 الاجتناب من كل وجه
 انتهى فليحفظ وقد
 اتفق صاحب القاموس
 عليه في سؤال رفع اليه
 فيه فكتب اللهم انطقنا
 عما فيه رضاء الذي
 أعقده وأدين الله به
 كان رضى الله تعالى عنه
 شيخ الطريقة حالو علما

وامام الحقيقة هي مشاهدته الروية بالقلب ويقال هي سر معنوي لاحد ولا جهة وهي الطريقة والسرعة متلازمة لأن الطريق إلى الله تعالى لها ظاهرا وباطن قطارها السريعة والطريقة وباطنها الحقيقة فطرون الحقيقة في السريعة والطريقة كبطون الزبد في لبنه لا يظفر من اللبن بزبد بدون تحضه والمراد من الثلاثة اقامة العبودية على الوجه المراد من العبد اه من المستوحات الالهية للقاضي ذكر كما **(قوله حقيقة ورسمها)** الحقيقة ضد الخيال والرسم الأروقيته أو الشخص له من الآثار جعه أو رسم ورسم قاموس والمراد أنه العلم من جهة الحقيقة ونفس الأمر ومن جهة الآثار الظاهر للبصر **(قوله فعلا واسما)** أى أحيا آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعلة أفعالها ومشهورة بين الناس **(قوله اذا تغلغل الخ)** هذا بيت من بحر البسيط والتغلغل الدخول والاسراع والفكر بالكسرو يتقاع اعمال النظر في الشيء والساطر الهاجس قاموس وهو ما يخطر في القلب من تدمير أمر مصباح **(قوله عباب)** كغراب معظم السيل وكثرته أو موجه والد لا يجمع ولو أى لا يتغير بأخذ الالامنه لانها لا تصل إلى أسفله لكثرته **(قوله تنقاصى عنه الأنواء)** التنقاصى بالقاف والصاد المهملات التباعد والآنواء جمع نوع وهو النجم واستثناء طلب نوء أى عطاء قاموس أى أنه سبحانه تنقاص عن مطر وفوضه النجوم التي يكون المطر وقت طلوعها أو تنبأ عنه عطيا بالناس أى لاتشبهه **(قوله الأتاق)** جمع أوق يضم ويضمين الناحية وما ظهر من نواحى القلب قاموس **(قوله وهو يقينا)** مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أيقنه جملة معترضة بين البندا والخبر ط **(قوله وناطق بما كتبه)** المراد أنه مقرنه وأن القول طابق الفعل ط والجملة عطف على أسفه **(قوله ما أنصفته)** يقال أنصفته انصافا فاعلمته بالعدل والقسط مصباح **(قوله وما على)** ما استفهامية أو نافية أو وما على شئ **(قوله نطن الجهل)** أى نطن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو نطن النطن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدونا أى ظلمنا مفعول لأجله وأحوال وهذا أولى بما قيل ان الجهل بمعنى المجهول مفعول أول وعدونا مفعول ثان أى خادعونا فافهم **(قوله رهاتا)** هو الحقة قاموس فهو حال مؤكدة ط **(قوله من مناقبه)** جمع منقبة وهي المغفرة قاموس ط **(قوله الالهي)** أى لكن أخاف وأشفق أن يزيت من جهة التقصص والتقصير في منه نقصا تغير لا مفعول زيد التلازم عليه ما قيل في زاد النقص أنه لا مناسبة بين الزيادة والنقص حتى ينسلط أحدهما على الآخر **(قوله والكافر بسبب اعتقاده)** الحصر ٣ في الفتح المحصر حرام بخلاف بين أهل العلم واعتقادا باحته كفر وعن أصحابنا وما لك وأجيبكف الساحر يتعلمه وفعله سواء اعتقد الحرمة أو لا به يقتل وفيه حديث من فوج حذ الساحر ضربه بالسيف يعنى القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد باحته وأما الكاهن فقتل هو الساحر وقيل هو العراف الذي يحدس ويفرض وقيل من له من الجن من يأتيه بالأخبار وقال أصحابنا ان اعتقد أن الشياطين يفعلونه ما يشاء كفر لان اعتقاده تخييل وعند الشافعي ان اعتقاده ما يوجب الكفر مثل التقرب إلى الكواكب وأنها تفعل ما يتلوه كفر وعند أحد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية إن لم يثبت ويحجب أن لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر والعراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل السحر لسعيه بالفساد في الأرض لا يجرد عمله اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره وأما قتله لا يكفر الا اذا اعتقد منكروا به جرم في الزهر ونبيعه الشارح وأنه يقتل مطلقا ان عرف تعاطفه له ويؤدبه ما في الحائسة اتخذ له ليقرب بين المرء وزوجه قالوا هو مرد يقتل ان كان يعتقد لها أنروا يعتقد التفريق من اللعبة لأنه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يسحر ويدي الخلق من نفسه يكفر ويقتل لردته وساحر يسحر وهو جاهد لاستئناسه ويقتل اذا ثبت يسحر مدفع الفسور عن الناس وساحر يسحر بحجره ولا يعتقله لا يكفر قال أبو حنيفة الساحر اذا كفر يسهر أو ثبت البينة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم والذي واخر والعقد قسم سواء وقتل بالساحر المسلم لا لا الكتابي والمراد من الساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد اسلام الساحر في نفسه حتى أمر كاش الأتاه لا يصليح الا لشر والضرر يخلق والوسيلة إلى الشر فيصير بمنوما اه والفرق بين الثلاثة أن الأول مصرح عما هو كفر والثاني لا يدرى كيف يقول كاذب أو وقع التعبير في الحائسة لانه جاهد ويطلب

من علمه غرقت فيه
خوارطه
عباب لا تكدره الدلاء
وبحباب تنقاصى عنه
الأنواء
كانت دعوته
تخرق السبع الطبايق
وتفرق بركاته فتملا
الأتاق
وإني أصفه وهو
يقينا فوق ما وصفته
وناطق بما كتبه
وغالب طي أني ما أنصفته
وما على اذا ما قلت
معتدى
دع الجهل نطن الجهل
عدونا
والله والله والله العظيم
ومن
أقامه بحجة لله برهانا
ان الذي قلت بعض من
مناقبه
ما زدت الالهي زدت
نقصانا
الحان قال ومن خواص
كتبه أنه من واطب على
مطالعتها انشرح صدره
لفن العزلات وحصل
المشكلات وقد
أنبى عليه الشيخ العارف
عبد الوهاب الشمراني
سما في كتابه تنبيه
الاغنياء على فطرة
من بحر علوم الاولياء
فعليلته وبالله التوفيق
(و) الكافر بسبب
اعتقاده (السحر) الاتوية
له (ولو امرأه) في الامح

منه أن الأول لا يستتاب أي لا يجهل طلب التوبة لأنها لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذه بما أتى دفع الضرر
عن الناس كقطاع الطريق والشناق وإن كانوا مسلمين وبه علم أن الثالث وإن كان لا يكفر لكنه يقتل أيضا
لا اشتراك في الضرر وإن تقييد الشارح بكونه كافرا بسبب اعتقاد السحر غير قديد بقتل ولو كان كافرا أصلا
أو لم يكفر باعتقادهم لما كان كلام المصنف في السلم الذي ارتد قديما بذلك تأمل وعليه وبما قلنا من الخاتمة أنه
لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبين المخارج عن الإمام أبي منصور
أن القول بأنه كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فإن كان في ذلك رد ما زعم في شرط الإعلان فهو
كفر والأفلا والظاهر أن ما نقله في الفتح عن أصحابنا مبني على أن السحر لا يكون إلا إذا تضمن كفر أو أتى
تحقيقه وقد منافي خطبة الكتاب تعداد أنواع السحر وعام بيان ذلك في رسالتنا المسماة سلم الحسام الهندي
لنصرة مولانا خالد النقشبندى (قوله لا سحر) أي لا بسبب اعتقادها الذي هو ردة لأن المرتدة لا تقبل عندنا
ومقابل الأصح ما في التنقيح أنها لا تقبل بل تحبس وتضرب كل مرتدة كقوله لا يلى (قوله وكذا الكافر بسبب
الزندقة) قال العلامة ابن كمال ينافي رسالته الزنديق في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري تعالى وعلى من
يبني الشر على من ينكر حكمته والفرق بينهما بين المرتد العوم الوجهي لأنه قد لا يكون مرتدا كالأول
زندقا أصلا غير منتقل عن دين الإسلام والمرتد قد لا يكون زندقا كالأول وتصرا أو تهود وقد يكون مسلما فتردق
وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبار فيه إبطان الكفر والاعتراف بنبوة نبي ناصلي الله عليه وسلم على
ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزنديق الأسلافي بخلاف غيره والفرق بين الزنديق والمنافق والدهري
والمجذع الاشتراك في إبطان الكفر أن المناق غير معترف بنبوة نبي ناصلي الله عليه وسلم والدهري كذلك مع
انكاره أساندا للحوادث إلى الصانع المختار سبحانه وتعالى والمجد وهو من مال عن الشرع القويم إلى جهة من
جهات الكفر من الخلق الذين حادوا على لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبي ناصلي الله عليه وسلم ولا وجود
الصانع تعالى وبهذا أفرق الدهري أيضا ولا أضمار الكفر وبه فارق المناق ولا سبق الإسلام وبه فارق المرتد
فالمجد أوسع فرق الكفر هذا أي هو أعظم الكل أي ملخصا قلت لكن الزنديق باعتباره أقديم يكون مسلما وقد
يكون كافرا من الأصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسيأتي عن الفتح تفسيره من لا يتدين بدين ثم بين حكم
الزنديق فقال أعلم أنه لا يتحلى ما أن يكون معروفا فادعيا إلى الضلال وألا الثاني ما ذكره صاحب الهداية في
الفتن من أنه على ثلاثة أوجه إما أن يكون زندقا من الأصل على الشرع أو يكون مسلما فتردق أو يكون
ذميا فتردق فالأول يترك على شركه إن كان من الجهم أي بخلاف مشرك العرب فإنه لا يترك والثاني يقتل
إن لم يسلم لأنه غير تدوي الثالث يترك على حاله لأن الكفر مرة واحدة أو الأولى أي المعروف الداعي لا يخلو
من أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ أو لا والثاني يقتل دون الأول أو وعامة هالك (قوله لا
توبه له) نصريح وجهه التوبة والمراد بعدم التوبة لأنها لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما مر في الساب ولذا نقل
البرقي عن الشيخ بعد نقله اختلاف الرواية في القول وعدمه أن الخلاف في حق الدنيا ما فيها بينه وبين الله
تعالى يقتل توبته بلا خلاف أو ونحوه في رسالة ابن كمال (قوله لكن في خطر الخاتمة) استدل على الفتح
حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في التهر عن الدراية وابن في القول وعدمه ثم قال ويبنى أن يكون هذا
التفصيل محل الروايتين أو (قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس إلى زندقته أو ح فإن
قلت كيف يكون معروفا فادعيا إلى الضلال ولقد اعتبر في مفهوم الشرع أن يطن الكفر قلت لا يعرفه فإن
الزنديق يحو تفرقه وروج عقيدته للفساد فخر جهات الصورة الصحيحة وهذا معنى إبطان الكفر فلا ينافي
أظهاره الدعوى إلى الضلال وكونه معروفا بالضلال أو ابن كمال (قوله أن الخلق لا توبه له) أو أفاضل صفة البالغة
أن من خنت مرة لا يقبل قال في المصنف قبل الجهاد من تكرار الخلق منه في المصنف قبله وبالألا أو ط قلت
ذكرنا الخلق هنا أسطر أدى لأن الكلام في الكافر الذي لا تقبل توبته والخلق غير كافروا وإنما لا تقبل توبته
لوسع في الأرض بالفساد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطاع الطريق (قوله الكاهن قيل كالساحر) في الحديث

لوسعها في الأرض
بالفساد كرمال يلى
ثم قال (و) كذا الكافر
بسبب الزندقة لا توبه
له وجعله في الفتح
ظاهر المذهب لكن في
خطر الخاتمة الفتوى
على أنه (إذا أخذ)
الساحر أو الزنديق
المعروف الداعي (قبل
توبته) ثم تاب لم تقبل
توبته ويقتل ولو أخذ
بعدها قبلت أو أضاف
السراج أن الخلق لا توبه
له وفي الشرح الكاهن
قيل كالساحر

مطلب في الفرق بين
الزنديق والمنافق والدهري
والمجد

قوله وفي الثالث كذا
بالاصل المقابل على
خط المؤلف والمناسب
حذف في الأول
والثاني قبله أو معصية

من أنى كاهناً وعرفاً فصدق بما يقول فقد كفر عما أنزل على محمد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وصححه الحاكم
عن أبي هريرة والكاهن كافي مختصر النهاية للسيوطي من يتعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل ويبدى
معرفة الأسرار والعراف الصم وقال الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة مكان السرور والضاة ونحوهما اه
والحاصل أن الكاهن من يدعى معرفة الغيب بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم إلى أنواع متعددة كالعراف
والرمال والتخم وهو الذي يخبر عن المستقبل بطالع التخم وغروبه والذي يضرب بالحصى والذي يدعى أنه
صاحبان الجن يخبر عما سيكون والكل مذموم شرعاً محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر وفي البرازية يكفر
بإدعاء علم الغيب باتيان الكاهن وتصديقه وفي التتار خانية يكفر بقوله أنا أعلم السروريات أو أنا أخبر عن أخبار
الجن أبائى اه قلت فعلى هذا باب التقاوم من أنواع الكاهن لإدعائهم العلم بالحوادث الكائنة وأما ما وقع
لبعض الخواص كالأنبياء والأولياء بالوحى والألهام فهو باعلام من الله تعالى فليس بما نحن فيه اه لمنصاع
حاشية توضح من كتاب الصوم قلت وحاصله أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها إلا إذا أسند
ذلك صريحاً ودلالة إلى سبب من الله تعالى كوحى أو الهام وكذا لو أسندناه إلى أماره عادية تجعل الله تعالى قال
صاحب الهداية في كتابه مختارات التوازل وأما علم التجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم أزهو قسماً حسابي
وإنه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان أى مسيرهما بحسب واستدلوا بسير التجوم
وسر كة الأفلأ على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنض على العضة والمرض
ولم يفتقد بقضاء الله تعالى وأدعى علم الغيب بنفسه يكفر اه وتماحقق هذا المقام بطلب من رسالتنا
سل الحسام الهندى **(قوله الداعى إلى الخاد)** قدمناع ابن كمال بيانه **(قوله والاباحى)** أى الذى يعتقد
إباحة المحرمات وهو معتقد أن نافذة فنى فتاوى فائى الهداية أن زنديق هو الذى يقول ببقاء الدهر ويعتقد أن
الأموال والمحرمات مشتركة اه وفي رساله ابن كمال عن الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن
جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعى التصوف أنه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى أسقطت عنه الصلاة وحل له شرب
المسكر والمعاصى وأ كمال السلطان فهناك ما لا أشك في وجوب قتله أضر رعى الدين أعظم وينبغي بهاب
من الإباحة لا يندو ضرر وهما فوق ضرر من يقول بالإباحة مطلقاً لأنه يمتنع عن الأصغاء إليه لظهور كفرهما
هذا فزعم أنه لم يرتكب إلا تخصص عوم التكليف عن ليس له مثل درجته في الدين ويتداعى هذا إلى أن يدعى
كل فاسق مثل حاله اه لمنصاع في نور العين عن التمهأ هل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فله
يباح قتلهم جميعاً إذا لم يرجعوا ولم يتوبوا وإذا تابوا أو أسلموا تقبل توبتهم جميعاً إلا الإباحية والغالية والنسبعية
الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الأحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لأنهم لم
يعتدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا إليه وقال بعضهم إن تاب قبل الإخذوا لا تطهر تقبل توته والأفلا
وهو قيس قول أى حنفية وهو حسن جداً فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التعزير بأى وجه يمكن
أن يمنع من ذلك فإن لم يمكن بلا حبس وضرب يجوز حبسه وضربه وكذا لو لم يمكن المنع بلا سيف كان رئيسهم
ومقتداهم جازقته سياسة وامتناعاً المستدع لوله دلالة ودعوة للناس إلى بدعته وتوهم منه أن ينشر البدعة وأن
لم يحكم بكفره حاز السلطان قتله سياسة وزير الان فساده أعلى وأعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرأ
يباح قتل أصحابها عاملاً ولم تكن كفرأ يقتل معلمهم ورئيسهم جزاً وامتناعاً اه **(قوله الذى لا يتدين بدين)**
يحمل أن يكون المراد به الذى لا يستقر على دين أو الذى يكون اعتقاده خارجاً عن جميع الأديان والثاني هو الظاهر
من كلامه الذى سذكرو عنه وقد مناع ابن كمال تفسيره شرعاً عن يطن الكفر وهذا أعم **(قوله وعامه)**
فيه أى فى الفسخ حيث قال ويجب أن يكون حكم المناق في عدم قبولنا توته كالزنديق لأنه لا يدين على دين
الأطعشأن إلى ما يظهر من التوبة إذا كان يخفى كفره على من لا يعلمه أو اعتقاده ديناً المناق مثله فى الاخفاء وعلى
هذا فطريق العلم بحاله أماناً لا يعتبر بعض الناس عليه أو سره إلى من آمن إليه اه **(تنبيه)** يعلم ما هنا حكم الدروز

وفى حاشية البضاوى
لنناخسرو الداعى إلى
الخدوالاباحى كالزنديق
وفى الفسخ والمناق الذى
يطن الكفر ويظهر
الاسلام كالزنديق
الذى لا يتدين بدين
وكذا من علم أنه يتكر
فى الباطن بعض
الضروريات كحرمة الحر
ويظهر اعتقاد حرمته
وعامة فيه وفيه يكفر

مطلب فى الكاهن
والعراف

مطلب فى دعوى علم
الغيب

مطلب فى أهل الأهواء
إذا ظهرت بدعتهم

مطلب حكم الدروز
والشامة والنسبية
والاسماعيلية

والتسامة فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاسلام والصوم والصلوة مع أنهم يعتقدون تناسخ الارواح وحل
 الخروا زنا وان الاولاد الهية تظهر في شخص بعد شخص ويحجون الحشر والصوم والصلوة والنجو يقولون المسمى
 بهما غير المعنى المراد وتكلمون في جناب نبي صلى الله عليه وسلم كانت قطيعة والعلامة للحق عبد الرحمن العادي
 فهم فتوى مطوعة وذكرفهم أنهم يتعاونون عقائد النصرانية والاسماعيلية الذين يقبلون القرامطة والباطنية الذين
 ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة أنه لا يحل اقرارهم في دين الاسلام بحجبه ولا غيرها
 ولا نحل مناكتهم ولا ذبايحهم وفهم فتوى في الخير به ايضا فرأجهوا والحاصل أنهم يصدق عليهم اسم الزنديق
 والمنافق والمهدود ولا يخفى أن اقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجعلهم في حكم المرتد لعدم
 التصديق ولا يصح اسلام أحدهم ظاهر الا بشرط التبري عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون
 الاسلام ويقررون بالشهادتين وبعد انظروهم لا تقبل توهم أصلا وذكرفي التنازع أنه سئل فقها عن سمرقند
 عن رجل يظهر الاسلام والابحان ثم أقرباني كنت أعتمد مع ذلك مذهب القرامطة وأدعوا اليه والآن تبث
 ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والابحان قال أبو عبد الكرم بن محمد قتل القرامطة
 واستصالحهم فرض وأما هذا الرجل الواحد قبض مشايعا قال يتغفل ويقتل أي تطلب غفلته في عرفان
 مذهبه وقال بعضهم يقتل بلا استغفال لان من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعي بعدم التوبة
 ولو قبل منه ذلك لهدموا الاسلام وأضلوا المسلمين من غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل عدة فتاوى عن
 أئمتنا وغيرهم بنحو ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الاخذل بعده **(قوله لكن في خطر الحامية)** أي في
 كتابها لخطر والالامة منها والاستدراك على قول الفتح أو لا أي أو لم يعتقد خبره وقلمنا أنه في الفتح نقل ذلك
 عن أصحابنا وأنه اختار أنه لا يكفر ما لم يعتقد ما وجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الأصحاب معنى على
 أن السحر لا يتم الا بهو ككفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلن من أحد حتى يقولوا لعاشق قتلته فلا تكفر وعلى هذا
 فغير الكفر لا يسمى محررا ولو يدهم ما قبلنا من المختارات من أن المراد بالساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلسم
 ولأن من يعتقد الاسلام أي بان لم يفعل أو يعتقد ما ينافي الاسلام وإذا قال هذا ولا يعتقد فقد علم أنه لا يسمى
 ساحرا ما لم يعتقد أو يفعل ما هو كفر والله سبحانه أعلم **(قوله فالمستثنى أحد عشر)** أي من قوله وكل مسلم ارتد
 قتل به مقبولة إلا أحد عشر من تكررت زنته وسب النبي صلى الله عليه وسلم وسب أحد الشيعين والساحر
 والزنديق والخانق والكاهن والمهدود والنايف ومنكر بعض الضروريات باطنا أه ح قتل لكن الساحر
 لا يلزم أن يكون مرتدا بان يكون مسلما أصليا ثم فعل ذلك فإنه يقتل ولو كافرا كما هو والخناق غير كافرو وإنما يقتل
 لسعيه بالفساد كما قدمناه وأما الزنديق الداعي والمهدود ما بعده فكنى فيه اظهاره للاسلام وان كان كافرا أصليا
 فعل أن المراد بيان جملة من لا تقبل توبته سواء كان مسلما ارتدا أو لم يرتد أو كان كافرا أصليا وعليه فكان المناسب
 ذكر قطع الطريق وكذا أهل الأهواء كما مر عن التهديد وكذا العواني كما مر في باب التعزير وكذا من من وجب عليه
 حلزنا أو سرقة أو قذف أو شرب أو ما ذكر سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد الشيعين فقد علمت ما فيه **(قوله)**
(المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسحر كما هو وهو الأصح كما في البحر **(قوله والخفي)** أي المشكل فإنه اذا ارتد لم يقتل
 ويحبس ويحبس على الاسلام بحجبه عن التنازع فيه **(قوله ومن اسلامه تبعا)** تبعا أي ح قال في البحر عن
 البائع مسمى أو أه مسلان حتى حكم بسلامه تبعا لا يوجب بلغ من اقراره بالناس بعد البلوغ لا يقتل
 لانعدام الرد فتمت أه اسم التكذيب بعد سابقه التصديق ولم يوجب منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر
 بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يحبس لأنه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في كسبه كالحكم
 في كسب المرتد لأنه مرتد بحكمه **(قوله والصبي اذا أسلم)** أي استغفلا لا ينفسه لا تعالوا به وبالافهوا المسئلة
 المسارة وأطلق عدم قتله فبطل ما بعد البلوغ في الجبر بلغ مرتدا لا يقتل استغفلا لقيام الشبهة باختلاف العلماء
 في صحة اسلامه وسياق الكلام في اسلامه وردته وبقي مسألة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن البسوط وهي

الساحر تبعله وفعله
 اعتقد خبره أو لا يقتل
 انتهى لكن في خطر
 الحامية لو استعمله
 التعزير والامتنان ولا
 يعتقد لا يكفر ويحبس
 فالمستثنى أحد عشر
 (و اعلم أن) كل مسلم
 ارتد فله يقتل لم يبق
 (الا) جماعة (المسرة)
 وانفني ومن اسلامه
 تبعا والصبي اذا أسلم
 مطلب جملة من لا تقبل
 توبته

٣ مطلب جملة من
 لا يقتل اذا ارتد

والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه من ثبوت اسلامه (٨٠ ٧٣) بشهادتين (خرجنا) زانق الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد انتهى

ما لوارتدا الصبي في صغره فعلم ان الاول فيما اذا رد حال البلوغ أي قبل ان يقر بالاسلام (قوله والمكره على الاسلام) لان الحكم بالاسلام من حيث الظاهر لان قيام السف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد بصحة شهادة في اسقاط القتل فتح وفيه بعد نقض هذه المسائل عن المستوط قال وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل ان يسلم لا يلزمه شيء (قوله خرجنا) لان الرجوع شبهة الكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد انتهى) هذا على رواية النوادر كاستدرا ح (قوله وقيل تقبل) يوهن اما المسئلة الاولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للسكتين (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا) لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولكنها يجبر على الاسلام وهذا قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل واحد على الاسلام وشهادة نصرانيتين على نصرانية أنه أسلم وهذا الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد قاضيخان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان أي نفس كانت لا تقتل بشهادة النساء ط عن نوح أفندي (قوله من ولده المرتدة ينبت) لانه يجبر على الاسلام كامم لكانه لا يقتل بكن كان اسلامه بعبا لا يوجب ولم يصف الاسلام بفلج كافرا كما مر وقوله ينبت أي المسلمين غير قبله سائيا من أن الزوجين لو ارتدوا معا فولدت ولدا يجبر بالضرب على الاسلام وان حبسته ثم (قوله والسكران اذا أسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد جبر عن التراجع خاتبة قلت أي ان ارتد بعد محو لا يقتل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بتبعة العار كسائيا في بابه (قوله وفي الاستحسان يصح) وهو المعمول به على وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه ان الحربي انما يقتل على الاسلام اصاله فلا يتأتى فيه قيس واستحسان بخلاف الذي فانه بعد القتل الذمة لا يقتل عليه والقياس ان لا يصح اسلامه بالا كراهه كالاتصاف ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه (قوله فالسكتي أربعة عشر) لان المكره تحت ثلاثة الحربي والذي والمستامن ونهاده نصرانيتين على نصراني أو نصرانية صورتان والساق ظاهر (قوله لان انكاره توبة ورجوع) ظاهره ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون اول الباب واسلامه ان يتبرأ عن الاديان حيثما ذكروا الاقرار بالشهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار مع الاقرار بهما ولو بدما في كاف الحاكم واذا رعت المرتدة في الامام فقالت ما اردت وانا شهيدة بالاله الا الله وان محمد رسول الله كان هذا توبة منها اه تأمل ثم يأتى في البري على الاشياء قال كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك عقيد ثلاثة قيود في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتد ردة وقال بالوحيد وعمر فمرسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الاسلام فهاذمه توبة اه (قوله تجب على) يأتي الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذي وقفه حال اسلامه سواء كان على قربة ابتداء وعلى ذنبه ثم على المساكين لا تفرقة ولا بقاء لها مع وجود الرتبة اذا عاد مسلما لا يعود وقفه لا يتجديدهم واذا لمات او قتل او لحق كان الوقف ميراثين ورثته بغير عن الخصاص (قوله وبينونة زوجة) وتكون فضا عندهما وقال محمد فرقة بطلاق ولو لم يرد في دفعه طلاقا جاعا ثم اذا تاب وأسلم ترفع ثالث البيونة يبري عن شرح الطحاوي وأقره السيد أبو السعود في حاشية الاشياء قلت والظاهر أن قوله لا ترفع أصله لا ترفع فسقط لفظه لاننا فيمن قلنا الناسخ والافهو مخالف لغير وعهم الكثير المقر في باب نكاح الكافر وغيره المصروفة بل روم تحديد النكاح ومنها ما يأتي قريبا صرح في البحر عن العناية أن البيونة لا تتوقف على اسلامه كبطلان وقفه فانه لا يعود صحيحا بسلامه تأمل (قوله ولو قبلت توبته) شرط في قوله السابق فيمنع القتل ط (قوله بامر) قدمنا فيه (قوله) وقد رأيت من يغلط في هذا المجل (أي حيث فهم أن الشهادة لا تقبل أصل لا حتى في بقية الاحكام المذكورة (قوله فالسكتي أربعة عشر) صوابه خمسة عشر لان هذا ادعى ما تقدم والوجه فيه أنه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكما يجعل انكاره توبة فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت ط (قوله ولا ولادة ولا ذنبا) كذا في فصول الحمادي لكن ذكر في نوادر العيون ويحدد بينهما النكاح ان رضى زوجته بالعودة اليه والا فلا تجبر والمولود بينهما قبل تحديد النكاح بالوطء بعد الردة ثبت نسبه منه لكن يكون ذنا اه قلت ولعل ثبوت النسب لشبهة الخلاف فانها عند الشافعي لا تدين منه تأمل (قوله والتوبة) أي تجديدا لاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياطا

ولو شهد نصرانيتان على نصراني أنه أسلم وهو يتكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتمامه في آخر كراهية الدرر ويطبق بالصبي من ولده المرتدة ينبت اذا بلغ مرتدا والسكران اذا أسلم وكذا القسط لان اسلامه حكمي لا حقيقي وقد في الخاتمة وغيره المكره بالحربي أما الذي والمستامن فلا يصح اسلامه انتهى لكن حله المصنف في كتاب الاكره على جواب القياس وفي الاستحسان يصح بالقياس وحيثئذ فالسكتي أربعة عشر (شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له) لا تنذب الشهود العدول بل (لان انكاره توبة ورجوع) يعني فيمنع القتل فقط وتثبت بقية أحكام المرتد كتحط على وبطلان وقف وينتونه زوجة ولو فيها قبل توبته والافضل كاردة بسبب عليه الصلاة والسلام كما مر اشياء زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا العمل وأقره المصنف وحيثئذ فالسكتي أربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يكون نفرا اتفاقا بطل العمل

النكاح وأولاده وأولاد زوجته بخلاف يومر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح

مثله فانه تطويل بلا فائدة كما أفاده ح (قوله من نكحها) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام ح وبه جزم ط بناء
 على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لانه بالحق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق أحكام الاسلام
 فصار كالمتواتر أنه لا يستقر لحاقه بالقتلاء لاحتمال العود وإذا تقرر موته تثبت الأحكام المتعلقة به كإذ كر
 نهر (قوله ويؤدى مكاتبه) أى يؤتى بدل كتابته (قوله والولاء لا يرتد) أى لا يورثه ابتداء فترته العصبية بنفسه
 بخلاف ما إذا كان للورثة فانه يدخل فيه الأناط ط (قوله وينبغى الخ) اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء للحاق بل
 يكتفى بالقضاء بحكم من أحكامه وعامتهم على أنه يشترط القضاء سابقا على القضاء بالحكم أفاده في المجتبى
 ونحوه في الفقه وظاهره أن القضاء بالحاق قصدا صحيح وينبغى أن لا يصح إلا في ضمن دعوى حق للعبد لأن الحاق
 كالمتواتر يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغى أن لا يدخل الحاق تحت القضاء قصدا بغيره قال في النهر وأقول
 ليس معنى الحكم بالحاقه سابقا على هذه الامور أن يقول ابتداء حكمت بالحاقه بل ادعى منبر مثلا على وارثه أنه
 لحق بدار الحرب مرتدا وانه عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم أولا لحاقه ثم يعقب ذلك المذهب كما يعرف ذلك
 من كلامهم اه ونحوه في شرح المقدسى والحاصل أن ما في المجتبى من الخلاف معناه أنه لو حكم القاضي بعتق
 المذنب يكتفى عند البعض لثبوت الحاقه ضمنا أو ما عند العامة فلا بد من حكمه أولا بالحاق لانه السبب في كونه في
 حكم الموت خلاف الشافعي فله شبهة الخلاف لا بد من الحكم به أولا ثم بالعتق وليس المراد أنه يحكم بالحاق قبل
 دعوى المذنب مثلا حتى يرد ما قاله في الجرح قول الشارح إلا في ضمن دعوى حق العبد معناه أن يسبق دعوى حق
 العبد فيحكم به أولا ثم بما ادعاه العبد لانه الذى في التهر وليس المراد أنه يكتفى عن الحكم به بالحكم بما ادعاه ليشب
 الحكم بالحاق في ضمن الحكم الاول فانهم (قوله واعلم الخ) بيان لتصرفه حال ردته بعد بيان حكم املا كنه قبل
 ردته بجر (قوله على أربعة أقسام) نافنا اتفاقا ما طل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده نافذ عندها ط (قوله
 ما لا يعتمد تمام ولا ية) قال الزيلعي لانها لا تستدعى الولاية ولا تعتمد حقيقة المالك حتى صحب هذه التصرفات من
 الصبيم قصور ولا ية اه ط (قوله الاستيلاء) صورته اذا حاصت بولاد فاعاد ثبت نسبته منه ويرث ذلك الولد مع
 ورثته وتصير الجارية أم ولده بجر ط (قوله والطلاق) أى مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متبادلة برفعها
 بالاسلام فقع طلاقها في العدة بخلاف حرمة الحرمة فاقبالا فاعاد بقصد لحوق الطلاق فانه فقم من
 باب نكاح الكافر وقدمنا هناك عن الخاتمة أن طلاقه اقبا ع قبل لحوقه فلو لحق بدار الحرب فطلق امرأته
 يقع الا اذا علم سلموا هي في العدة فطلقها أو زدناه كيف يتصور طلاقه وقد ثبت ردته وأوجبنا له لا يلزم من
 وقوع البيونة امتناع الطلاق وقد سلف أن الماتة يعقها الصريح في العدة بجر أى ولو كان الواقع بذلك
 الصريح بما كنا كالطلاق الثلاث أو على مال وكذا لو قال أنت طالق بائن وأما قوله بان البائن لا يلحق البائن فذلك
 اذا ما كان جعله اخبارا عن الاول حتى لو قال أنت طالق بائن يوقع كأن تقدم في الكنايات فانهم (قوله وتسليم
 الشفعة والجرح) قال في الجرح ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة يطل به مطلقا وأما الجرح فيص بجر حتى المالك
 فيحققة المالك الموقوف وأولى اه قلت ومفهومه أنه قبل اسلامه الاخذ بالشفعة والذى في شرح السيران ذلك
 قول محمد في قول أى حنفية لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفعته لمره الطلب بعد التمكن بان
 يسلم (قوله ما يعتمد الملة) أى ما يكون الاعتماد في حتمته على كون فاعله معتقدا ملة من الملل ط أى والمرند
 لاملته أصلا لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة سماوية ثلاثا بالنكاح فان نكاح المحوسى والوقت
 صحيح ولا ملة له مما وما قبل المراد الاعم (قوله النكاح) أى ولو لم يرتد مثله (قوله والذبيحة الاولى والذبيحة لانه
 من التصرفات (قوله والصيد) أى بالكلب والبازى ومثله الرى بجر (قوله والشهادة) أى اذا دأوا بها لتخلفها
 ط وذكر في الاشباع عن شهادات الولوالجية أنه يبطل ما رواه لبعضهم من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يروه
 عنه بصدده اه ولكن كلامنا فيما فعله في ردته وهذا قبلها (قوله والارث) فلا يرث أحدا
 ولا يرثه أحد مما اكسبه في ردته بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما مر لاستنادنا الى ما قبلها فهو وارث

عتق مبدوره (من ثلث
 ماله وأم ولده) من كل
 ماله (وحل دينه) وقسم
 ماله ويؤدى مكاتبه الى
 الورثة والولاء لا يرد لانه
 المعقب بدائع وينبغى أن
 لا يصح القضاء الا في
 ضمن دعوى حق العبد
 نهر (و) اعلم أن تصرفات
 المرتد على أربعة أقسام
 فله ثمنه (منه) اتفاقا
 ما لا يعتمد تمام ولا ية
 وهي خمس (الاستيلاء
 والطلاق وقبول الهبة
 وتسليم الشفعة والجرح
 على عبده) المأذون
 (ويبطل منه) اتفاقا
 ما يعتمد الملة وهي خمس
 (النكاح والذبيحة
 والصيد والشهادة
 والارث) يشوق منه

مسلم من مثله والكلام في ارض المرتد فانهم **(قوله ما يعتمد المساواة)** أي بين المتعاقدين في الدين **(قوله وهو**
المفاوضة) فإذا فوض مسلما توقف اتفاقا فإن أسلمت فقلت وإن هلك بطلت وتصير عتائنا من الأصل عندهما
وتبطل عنده بمجرد الحالية **(قوله أو ولاية متعدية)** أي إلى غيره **(قوله ويتوقف منه عند الامام)** بناء
على زوال الملك كما سلف نهر **(قوله ويتنفع عندهما)** إلا أنه عند أبي يوسف تصح تصحيح الصبي من الصحيح لأن
الظاهر عوده إلى الاسلام وعند محمد كأي تصحيح المريض لأنها تنقض إلى القتل ظاهرا ط عن العهر **(قوله)**
والصرف والسلم من عطف الخاص لانهم من عقود المباحية ط **(قوله والهبة)** هي من قبيل المبادلة أن
كانت بعوض كأي النهر ومن قبيل التبرع أن لم تكن ح **(قوله والرهن)** لأنه مضمون عند الهنالك
بالدين فهو معاوضة ما لا **(قوله والصلح عن اقرار)** أي فيكون مبادلة وأما إذا كان عن انكار أو سكوت
فالمذكور في كتاب الصلح أنه معاوضة في حق المدعي وفداء عيّن وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه أنه أن كان
المرتد مباحا فهو داخل في عقود المبادلة وإن كان مدعى عليه يدخل في عقد التبرع أو فداء ط لكن في كونه
تبرعا قلنا أنه لم يدفع المال بجانب بل مفاداة ليعينه فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل
(قوله لأنه مبادلة حكيمية) وجهه ما قالوا أن الدين يقضى بعقله وتوقع المقاصة فقباض الدين أخذ بطل ما تحقق
في ذمة المدن ط **(قوله والوصية)** أي التي في حال ردته أما التي في حال اسلامه فالمذكور في ظاهر الرواية
من البسوط وغيره أنها تبطل قرينة كانت أو غير قرينة من غير ذكر خلاف وتعامه في الشرع لما سئل عن الفتح
(قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الأقسام الاربع ذكر أشباه لم يصرحوا بها فانهم **(قوله ولا شذ**
في بطلانها) أما الامان فلا نه لا يصح من الذي في المرتد أولى وأما العقل فلأن المرتد لا يصبر ولا يصبر والعقل
بالنصرة ح **(قوله فينبغي عدم جوازها)** عبارة النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اه فلفظة عدم من سبق
القلم **(قوله بطل ذلك كله)** الاشارة ترجع إلى المتوقف اتفاقا والمتوقف عند الامام ط **(قوله فكانه**
لم يرتد) فلا يعتق مدبره وأم ولده ولا تحل ذبونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فضولا بغير ومابع
وارثه يعود للملكة بالقضاء ولا رضامن الوارث درستی قلت وكذا يبطل ما تصرف فيه بنفسه بعد الحاق قبل
الحكم به كالأعتق عبده الذي في دار الاسلام أو بابعه من مسلم في دار الحرب ثم رجع أو تأبى قبل الحكم بلحاقه فإله
مردود عليه وجسم ما صنع فيه باطل لأنه ما لحاق زال ملكه وإنما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه
قتصر بعد الحاق صادف ما لا غير محلوله فلا يتخذ وان عاد إلى ملكه بعد كالبائع بشرط خيار المشتري إذا
نصرف في المبيع لا يتخذ وان عاد إلى ملكه بفسخ المشتري نعم لو أفرج حرة العبد أو بانه لفلان صح لأنه ليس
بائشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالأوفر بعد الغير ثم ملكه اه لمخصصا من شرح السير الكبير **(قوله وكالوعاد**
بعد الموت الحقيقي) أي لو أحياله تعالى متناحقة وأعادته إلى دار الدنيا كان له أخذ ما في يدور ثم بجر أن أنه
ذكره بعد عدم من حكم بلحاقه وكذا ذكره أزيل على الشارح ذكره بعد قوله وإن جاء بعده كما أفاده ح
(قوله بقضاء أو رضا) لأن قضاء القاضي بلحاقه صار المال ملكا لو رثته فلا يعود بالقضاء إلا يرى أن
الوارث لو أعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء رد المال عليه فنقضه ولم يضمن المرتد شيئا كالأعتقه
قبل رجوع المرتد ثم إذا تبدل على أنه لا يتخذ عتق المرتد لأن العتق يستدعي حقيقة الملك بشرط السير وقوله في
الصبر عن التنازحانية وبجره أزيل **(قوله ولو في بيت المال لا)** قال في النهر وفي قوله وارثه أي ما إلى أنه لا يخ
له فيما وجد من كسبه رثته لأن أخذ نيل بطريق الخلافة عنه بل لأنه في المال لا يرى أن الحرفي لا يسترثمه
بعد اسلامه وهذا وإن لم يمسطور إلا أن القواعد عتق بدها هو أصل البحث لصاحب الصبر ونظيره أن ما وضع في
بيت المال لعدم الوارث له أخذه في كلام الشارح إيهام كما أفاده السيد أو السعوي **(قوله أو أزاله الوارث عن**
ملكه) سواء كان بسبب بطل الفسخ كبيع أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدبير واستلاد فإله يفتنى ولا عوده فيه ولا
بضمه اه فتح **(قوله وله ولا عذر له وأم ولده)** أفاده أنهم لا يعودون في الرق لأن القضاء بعقبتهم قد صح والعتق بعد
نفاذ لا يقبل البطان فتح **(قوله ومكانه له)** مبتدأ وخبر **(قوله أن لم يرد)** أي إلى الورث تبطل الكتابة فيما أخذها

وهو (المفاوضة) أو ولاية متعدية (و) هو (التصرف على ولده الصغير) يتوقف منه عند الامام وينفذ عندهما كل ما كان مبادلة مال بعال أو عقد تبرع كالمباحية (والصرف والسلم) (والعتق والتدبير والكتابة والهبة) والرهن (والاحارة) والصلح عن اقرار وفض الدين لا مبادلة حكيمية (والوصية) وبقي أماته وعقوله ولا شذ في بطلانها وما أبادعه واستبداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها منه (ان) أسلم تغفلوا (هك) عوت أو قتل (أو لوطي) بذار الحرب (وحكم) بلحاقه (بطل) ذلك كله (ان جاء مسلما لم يرتد) وكما لو عتق زليحي (وان) جاء مسلما (بعده) وماله مع وارثه أخذ (بقضاء أو رضاه) وبقي بيت المال لا (في شهر) (وان هك) ماله (أو أزاله) الوارث (عن ملكه) لا يأخذ (ولو) تأمل الحصة القضاء وله (وكانه) لم يرد

وان عجز عا درقه بقاءه بدائع
(ويقضى ما ترك من
عبادتي الاسلام) لان
ترك الصلاة والصيام
معصية والمعصية تبقى
بعد الردة (وما أدى منها
فيه يبطل ولا يقضى)
من العبادات (الا الحج)
لانه بالردة صار كالكافر
الاصلي فانما أسلم وهو
غني بقلبه لا يحفظ
(مسلم أصاب ما لا أو
شيأ يجبه الفصاص
أوحده السرقه) يعني
المال المسروق لا الخلد
خانية وأصله أنه يؤخذ
بحق العبد وأما غيره
ففيه التفصيل

مطلب المعصية تبقى بعد
الردة

مطلب لو تاب المسترد
هل تعود حسنة

من المكاتب وأما أن أداء الهم فلا يسبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعتق لا يجتمل الفسخ وأخذ منهم المال
لوقاعا والاذعان عليهم كسائر أمواله بحر (قوله والمعصية تبقى بعد الردة) نقل ذلك مع التعليل قبله
في الخاتمة عن شمس الأئمة الحلواني قال القهستاني وذكر التبر تائس أنه بسقط عند العامة ما وقع حال الردة وقبلها
من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وتعامه فيه قلت والمرد أنه بسقط عند العامة بالتوبة والعقد
الى الاسلام للحديث الاسلام يجب ما قبله وأما في حال الردة فتبقى ما قبله وأقبلها أذا تاب على ردة لانه بالردة
ازداد فوق مما هوأ أعظم منه فكيف فصل ما قبله بل الظاهر عود معصية التي تاب منها أيضا لان التوبة طاعة
وقد حطت طاعة له وبذلك ما في التنازل خاتمة عن السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر ومات فإنه يؤخذ بعقوبة
الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه أي الليث اه ثم لا يخفى أن هذا الحديث يؤيد قول العامة ولا ينفيه
وجوب قضاء ما ترك من صلاته وأصيامه ومطالبة بحق العبد لان قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس
المعصية وإنما المعصية أخرج العباد عن وقتها وجنات على العبد فإذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق
الثابت في ذمته كما أباح بعض المحققين بذلك عن القول بتكفر خارج المبرور الكسائر والله سبحانه أعلم (قوله وما
أدى منها فيه يبطل) في التنازل خاتمة معرأ الى التوبة قبله لو تاب تعود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعد إلى
على وأبي هاشم وأصحابنا أنه يعود عند أبي القاسم الكعبي لا نحن نقول انه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه تعود
طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه بحر وفي شرح المقاصد للحق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت
المعتزلة في أنه اذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية
فقال أبو علي وأصحابنا لا لان الطاعة تنعقد في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود
وقال الكعبي نعم لان الكبيرة لا تلزم بالطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تلزم شرها فاذا صار
بالتوبة كأن لم تكن ظهرت شر الطاعة كنور الشمس اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود
ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق ثوابه وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة ثمرة
احترقت النار أغصانها وثمارها ثم انطفأت النار فإنه يعود أصل الثمرة وعروقها وفيها اخضرتها وثمرتها وهو هذا
يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وأن الخلاف في احصاء الكسائر الطاعات
لان هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الايمان لكنها لا تذهب في الكفر وان
كان يخلف في النار ويلزم من إخراجهم من الايمان حط طاعته فالكبيرة عندهم من هذا جهة بمنزلة الردة عندنا
فيصح نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل (قوله الا الحج) لان سببه اليأس المكرم وهو باق بخلاف غير من
العبادات التي أداها ثم رجع سببها ولهذا قالوا اذا أصلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعد الظهر لم يفسد السبب
وهو الوقت ولذا اعترض اقتصاره على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو إعادة لعدم خروج السبب (قوله لانه بالردة
الحج علة لقوله ولا يقضى وقوله الا الحج ط (قوله أصاب ما لا أو) أي أخذ وقوله أو شيأ أي فعل شيأ الحج ط (قوله يعني
المال المسروق لا الخلد) الاول ذكره عند قول المصنف يؤاخذ به وليس ذلك في عبارة الخاتمة ولا هو محل الإهمال
لان قوله أوحدهم فروع عطفها على فاعل يجب لا منصوب عطفها على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله
وأصله أي القاعدة فيأخذ كراط (قوله أنه يؤاخذ بحسن العبد) أي لا يسقط عنه بالردة الا اذا كان ممن لا يقتل بها
كالمؤمن نحوها اذا لحقت بدرا الحرب فسبقت فصارت أمة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس
فانه لا يسقط بغير عن شرح الطحاوي (قوله ففيه التفصيل) وهو أنه يقضى ما ترك من عبادته في الاسلام كالصوم
وأما الخلد ففي شرح السير لو أصاب المسلم ما لا أو ما يحبه القصاص أو حد القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد
ثم لحق ثم تاب فهو ما خونه لا أو أصابه بعد الحاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في دناءة وسرقه أو
قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه الآية بضم المال المسروق والدم في قطع
الطريق القصاص أو الدية ولو خطأ على العاقلة لوقيل الردة وفي ما له لو بعد ما أو أصابه من حد الشرب ثم ارتد
ثم أسلم قبل الحاق لا يؤاخذ به وكذلك أو أصابه وهو مرتد محبوس في دناءة ثم أسلم لان الحدود واجبة عن أسبابها

(والدته ثم أبا وأصاه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق) وصار بنا زمانا (ثم جاءه مسلمانا فآخذه كله ولوا أصابه بعد ما لحق مرتدا فأسلم لا يؤخذ بشئ من ذلك لأن الحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان أصابه حال (٣١٣) كونه محاربنا (أخبرت

بارتداد زوجها فلها التزوج بآخر بعد العدة استحصانا (كما في الاخبار) من ثقة (عونه وأطلقه) ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة فانها يكتب طلاقها وأكبر ما فيها حق لأبها بان تقصد وتزوج مبسوطا (والمرتدة ولو صغيرة أو خنثى بغير (تحبس) أما ولا تحال ولا نواكل حقائق (حق) تسلم ولا تقتل) خلافا للشافعي (وان قتلتها أحد لابن من شيا ولو أمة في الأصح وتحبس عند مولاهما نكحته سوى الوطء سواء طلب ذلك أم لا في الأصح ونكح ضررها جعابن الحقين وليس للمرتدة التزوج بغير وجهها به يبقى وعن الإمام تسرق ولو في دار الاسلام ولو أفتى به حنم القصد لها النبي لأبها به وتكون قنة لزوج بالاستلاء محبتي وفي الفتح أنها في السنين فبشترها من الإمام أو يجهلها لو مصرقا (وضع تصريفها) لأنها لا تقبض

فلا بد من اعتقاد المرتكبة حمة السبب ويؤخذ عما سوا من حدوده تعالى لا اعتقاد حمة السبب ويمكن الإمام من أقامته لكونه في يده فإن لم يكن في يده حين أصابه ثم أسلم قبل الحاق لا يؤخذ عنه أيضا اهـ ملخصا (قوله أو الردة) أي على عاقبته أن أصاب ذلك قبل الردة وفي ماله أن أصابه بعدها كما مر (قوله وخارجنا زمانا) تأ كيد لقوله ثم لحق وكذا بدون ذلك الأولى (قوله أخبرت بارتداد زوجها) أي من رجلين أو رجل واحد وأمرنا على رواية السمر وعلى رواية كتاب الاستحسان يكفي خبر الواحد العدل لأن حل التزوج وحرمه أمر ديني كما لو أخبر عونه والفرق على الرواية الأولى أن رد الرجل يتعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للرخسي ونقل المصنف عنه أن الأصح رواية الاستحسان ومثله في السير ثلاثة معالاة المقصود الأخبار بوقوع الفرقة لا اثبات الردة (قوله وأطلقه ثلاثا) يعني أن يكون الباس مثله وظاهره أنه في الرجعي لا يجوز لها التزوج ولعله لاحتمال المراجعة ويجوز ط (قوله فانها يكتب) ظاهره أن غير ذلك لو لم يأتها بكتاب لا يحل لها وإن كان أكبر ما فيها صدقة تأمل (قوله لأبها ما نعتد) أي من حين الطلاق أو الموت لأن حين الأخبار فيها يظهر تأمل ثم لا يخفى أنه إذا ظهرت حمة أو أنكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه بدنة شرعية بنفسه النكاح الثاني وتعد إليه (قوله محبس) لم يذكر ضرر بها في ظاهر الرواية وعن الإمام أنها تضرب في كل يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن تغوث أو تسلم وهذا قتل معنى لأن مولا الضرب تقضي إليه كذا في الفتح واختار بعضهم أنها تضرب خمسة وسبعين سوطا وهذا ميسل إلى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي وهو المأخوذ في كل تعزير بالضرب نهر وجزم الزبلي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام وظاهر الفتح تضعيف ما مر والظاهر اختصاص الضرب والجلب بغير الصغيرة تأمل وسند كرم ما يؤيده (قوله ولا تقتل) يستثنى الساحرة كاتقدم وكذا من أعلنت بسم الله على مسلم كما مر في الجردة (قوله خلافا للشافعي) أي وباقي الأمة والأدلة كور في الفتح (قوله لا يضمن شيا) لكنه يؤيد على ذلك أن يكسبه ما لا يحل بغير (قوله وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها) كما في إلحاقه وان لحقت بدار الحرب كإلزام زوجها أن يتزوج أختها قبل أن تنقض عدها فإن سببت أو أعلنت مسلمة لم يضر ذلك نكاح الأخت وكانت في أن سببت وتجبر على الاسلام وإن عادت مسلمة كان لها أن تتزوج من سمعتها اهـ وظاهره أن لها التزوج عن شاة لكن قال في الفتح وقد أفتى الدوسي والصفارو بعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة فدخلوا بغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطا واختاره قاضخان لفتوى اهـ (قوله وعن الإمام) أي في رواية النوادر كما في الفتح (قوله ولو أفتى به) في الفتح قبل ولو أفتى به لأبها به فمن كانت ذات زوج حسبما قصدوا السلي بالرد من اثبات الفرقة (قوله وتكون قنة لزوج بالاستلاء) قال في الفتح قبل وفي البلاد التي استولى عليها التترو وأجروا أحكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم وغيرها إذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها لأنها صارت دارجة في الظاهر من غير حاجة إلى أن يشترها من الإمام اهـ (قوله وفي الفتح إلخ) هذا ذكر في الفتح قبل الذي نقلناه عنه أنفا وحاصله أنها إذا ارتدت في دار الاسلام صارت في السليين فاسترق على رواية النوادر بأن يشترها من الإمام أو يجهلها أما لو ارتدت فيما استولى عليه الكفار وصار دارجا فيه أن يستولى عليها بنفسه بالشرع ولاهه كن دخل دار الحرب متحصلا وسوسى منهم وهذا ليس مشاعلى رواية النوادر لأن الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام (قوله وضع تصريفها) أي لا تتوقف تصريفها من مباينة ونحوها بخلاف المرتدة في بطل منها ما يبطل من تصرفاته المارة (قوله لا لها لا تقتل) فلم تكن ردتها سببا في إلحاقها بها لا تصريفها في ماله بالاجماع بغير عن البدائع قال المقدسي فلو كانت ممن يجب قتلها كالساحرة والمرتدة بغيره يعني أن تلحق بالمرتدة (قوله وأكسبها مطلقا لورثتها) أي سواء كانت كسب اسلام أو كسب ردته قال في الزهر تصريفها ويرشق أن يلحق بها من لا يقتل إذا ارتد بسبب في اسلامه كما مر (قوله ولو مرضة) لأنها تكون فارة كما قدمناه

لو صححة لانها لا تقتل فلم تكن فارة فتأمل (ولدت أمته ولدا فافقاه فهو ابنه حرارته في) أمته (المسلمة مطلقا) ولادته لأقل من نصف حول
أو أكثر لا سلامه تعالى أمه (٣١٤) والمسلم يرث المرتد (ان مات) المرتد (ولحق بدارهم وكذا في) أمته (النصرانية) أي الكتابية (الان)

(قوله لو صححة) أي لو اردت حال كونها صححة (قوله فلم تكن فارة) لانها اذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها
في حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا يرثها لانها ماتت منه وقدمت كقوة بخلاف ردة لانها في حكم مرض
الموت مطلقا فارتدت مطلقا (قوله فتأمل) ما ذكره في الزاواهر مفهوم مما قبله وقدمت النصيحة به عن الضرر وتقدم
متناقيا بطلان المرض أيضا فلم يظهر وجه الأمر بالتأمل نعم وحديث بعض النسخ قبل قوله قلت ما نصه
فيه رهاز وجهها السلم استحسانا ماتت في العدة ورث المرتد وزوجها المرتد اتفاقا خاتبة قلت وفي الزاواهر الخ
وعليه فالأمر بالتأمل وادعى اطلاق قول الخاتبة ويرهاز وجهها السلم والله سبحانه أعلم (قوله ولادته لأقل من
نصف حول) أي من وقت الارتداد ط (قوله أي الكتابية) فسرهم لم اليهودية ط (قوله الا اذا حانت
لا كراخ) استثناء من قوله يرثه أما اذا حانت به لأقل من ستة أشهر كان العلق في حالة الاسلام فيكون مسلما
يرث المرتد درر (قوله بالجبر عليه) أي على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أي بخلاف ما اذا تبع أمه
الكتابية لانها لا يجبر عليه (قوله ونظر عليه) البناء للجبر والحق على غلب وقهر (قوله في) أي غنية بوضع
في بيت المال لا ورثته بحر (قوله لأن المرتد لا يسترى) بل يقتل ان لم يسلم ولا يشكل كون ماله فادون
نفسه لان مشركي العرب كذلك بحر (قوله بلامال) متعلق بيقن بقا مال الخلق ببعض ماله ثم رجوع ولحق
بالباقى ومقتضى النظر ان ماله في أولاف وهو ماله في ثابا ورثته اه ح (قوله في ظاهر الرواية) لان عوده
وأخذه وحلقة ثابا يرجع جانب عدم العود ولو كده فمقرمونه وما احتج القضاء بالحق لصيرورته مواتا
الا ليرجع عدم عوده فمقرمونه واقامتة فمقرمونه فكان رجوعه ثم عوده ثابا بعزلة القضاء وفي بعض روايات
السري حله في أن لا يجبر بالحق لا يصير المال ملكا للورثة ولو وجه ظاهر الرواية كذا في الفتح بتعالله في
والعناية وفرا الاسلام من أن ظاهر الرواية الاطلاق واعتد في الكافي وبه سقط أشكال الزيلعي على النهاية
أقام في الجبر (قوله وحكمه) أي حكم المالك القديم اذا وجد ملكه في الغنية ما مر في الجهاد من الفصل
الذ كور (قوله لعدم الفائدة) أي في أخذه ودفع مثله (قوله لحق بدارهم) أي بدار أهل الحرب (قوله فله
المرتد مسلما) يعني قبل أداء البذل للان اذ لو كان بعده يكون الولاء للان وقيد بالكتابة لان الان اذ اذره
ثم جاء الأب مسلما فان الولاء للاب دون الأب كافي الصريح عن الترخائية وكان الفرق أن الكتابة تقبل القسح
بالتجيز فلم تكن في معنى العقب من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله كلاهما للاب) قال في الجبر أشاره الى
أنه لا يملك فسخ الكتابة لعدو رها من ولا به شرعية وقد صرح به الزيلعي وقدمنا عن الخاتبة أنه يملك ابطال كتابة
الوارث قبل أداء جميع البذل الا أن يقال ان ماله كان له لا يملك فسخها بمجرد رجوعه من غير أن يفسخها أما اذا
فسخها انفسخت الا أن جعلهم الوارث كولو كبل من جهته بآباده (قوله فليق) أما لو قتل بعد الحق ثم جاء ثابا
فلا شيء عليه وكذا لو غصب أو قذف لصيرورته في حكم أهل الحرب بحر (قوله فدينته في كسب الاسلام) هنا
يناعى على رواية الحسن المجتعة كما قدمنا من أن دين المرتد يقضى من كسب اسلامه الا أن في فن كسبه رده
كأنظر من عبارة الجبر وهذا خلاف ما مضى عليه المصنف كغيره في الدين (قوله عن الخاتبة) صوابه عن
الترخائية وفيه رد على قول الضمير لم يكن له الا كسبه رده فقط فخانته هدر عند خلافها قال في الجبر
والظاهر أنه سهو ثم قال وان كان له الكسبان فالاستوفى منها ما قال الامام من كسب الاسلام وأولافا فضل
شي استوفى من كسب الدرهم (قوله وكذا) ظاهره أن الإشارة الى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان كان الخ
وهو صريح عبارة التهر عن القوائد الظهريه لكن في الشريسيلا من عن فوائد الظهريه وان ثبت ذلك باقراره
فعددها يستوفى من الكسبين جميعا وعنده من كسب الردة لان الأقرار تصرف منه فيصير في ماله وكسب
الردة ماله عنده اه ومثل في الجبر عن الترخائية (قوله تجنبا لهم في غير الردة) في غير السدين الدفع والغذاء
والمكاتب عوجب جنانته في كسبه وأما الجناية عليهم فهدرا فأدعى الجبر وأما جناية المذنب فستأني في الجنائيات ط

جانبه لأكثر من
نصف حول متنازلة
وكذا النصفه لعلوقه من
ماء المرتد فيقتعه لقربه
للاسلام بالجبر عليه
والمرتد لا يرث المرتد وان
لحق بماله) أي مع ماله
(ونظر عليه فهو) أي ماله
(فيه) لا تنفصه لان المرتد
لا يسترى (فان رجوع
أي بعد ما لحق بلامال
سواء قضى لماله أو لا
في ظاهر الرواية وهو
الوجه فتح (فلق) ثابا
بعماله ونظر عليه فهو
لوارثه) لانه بالحق
انتقل لوارثه فكان
مالا كقديما وحكمه
ما مر أنه في قبل قسمته
بلا شيء وبعد ما يقبته
ان شاء ولا يأخذه ولو مثليا
لعدم الفائدة وان
قضى بعبد شخص
(مر تدلحق) بدارهم
(الابنة فكاتبة) الابن
(بخاء) المرتد مسلما
فقبلها والولاء كلاهما
(الاب) الذي علم مسلما
لجل الابن كولو كبل
(مرتد قتل رجلا خطأ
فلحق أو قتل فدينته في
كسب الاسلام) ان
كان والا فليس كسب
المرتد عن الخاتبة
وكذا لو أقر بغصب أما

فارتد والعائذاته ومات منه وأخفق حكمهم (فخامس ما فات منه من القاطع نصف الدية في ماله أو أرثه في المستثنى لأن السراية حلت محلها غير معصوم فأهدرت قيداً بعدلانه في الخطأ على العاقلة (و) قيداً بالحكم لحاقه لانه (٣١٥) (ان) عادقته أو (أسلمه) ولم يلحق (فحات منه) بالسراية (نحو) الدية (كلها) لكونه معصوما وقت السراية أيضاً

(قوله فارتد) أفاد أن الرد بعد القطع فلو قبله لا يضمن قاطعه اذ لو قبله لا يضمن كإمر (قوله والعائذاته) مبتداً وخبراً وأوالى بالنسب معقول مطلق أي يعود ذال عائذاته تعالى (قوله ومات منه) أي من القطع أي مات مرتداً أو مسلماً فإني (قوله نصف الدية) أي ضمن دية اليفسقط وذلك نصف دية النفس ولا يضمن بالسراية إلى النفس شأ (قوله أو أرثه) إنما كانت له لانها عتلة كسب الاسلام ط (قوله لان السراية الخ) تعيل للسلسلة الاولى وعلى الثانية في الهداية بأنه صار متقدراً والموت يقطع السراية واسلامه حجة عادته في التقدير فلا يعود حكم الجنابة الاولى اه وانما سقط القصاص لاعتراض الردة (قوله لانه في الخطأ على العاقلة) الضمير يرجع إلى ما ذكر من ضمان نصف الدية وفيه أن العاقلة لا تعقل الأطراف فلشأن ط أقول لم زمن قال ذلك وإنما المصرح به أن العاقلة لا تعقل مادون نصف عشر الدية والراجح هنا نصف الدية فتتبعه العاقلة بلا شبهة (قوله كاه) هذا عندهما وعند محمد النصف بحر (قوله ارتد القاطع) لما بين حكم الموطوع من الردار اديان حكم القاطع المرتد ط (قوله نفوات محل القود) مقتضاء عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولاً ط قلت وقصر حوا في الجنابة بأن موت القتال قبل المقتول مسقط للقود (قوله فالدية على العاقلة) لا محين القطع كان مسلماً وتبين أن الجنابة تقتل بحر (قوله ولا عاقلة المرتد) اعترض بأنه لا محل له هنا بل محله عند قوله مرتد قتل رجلاً خطأ قلت أشار به كنهه إشارة خفية كإمر عادته شكر الله تعالى معه إلى فائدة التقيد بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع وهي ما لو كان القطع في حال الردة فإنه لا شيء على العاقلة لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالعلل لانفهامه مما قبله ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فر ما عاقت في حكم أو دليل خسه من الاطلاع ولا يفهم عدو ولا عن السبل الخ فافهم (قوله وأخبرناه) أي أسرع ماله الذي كتبه في زمن ردتهم (قوله فبدل مكانته لمولاه الخ) ما عا لي أصلهما فظاهر لان كسب الردة ملكه إذا كان حراً فكذلك إذا كان مملوكاً أو مائتد فلان المكاتب إنما عا أ كسبه بالكتابة والكتابة لا تتوفر بالردة فكذلك أ كسبه بحر (قوله ولحقا قولت) وكذلك اذ ولدت قبل الردة ثم لحقها وأخذها إلى دار الحرب فإنه خرج عن الاسلام لانه كان يتبعها لهما والدارودة انعدم الكل فيكون الولد حراً ويحرم على الاسلام ان يباع كالأم فإن كان الأب ذهابه وحده والام مسئلة في دار الاسلام لم يكن الولد أباً لانه بقي مسلماً تعالاه بحر (قوله فالولدان في كسبهما) هذا ظاهر في الولد فان أمه تنسرق والولد يتبع أمه في الحرمة والرق أما ولد الولد فلا يتبعه لانه لا يتبع الجد كإياي وهذا محدث في حكم الجد ولا ياه لان أمه تتبع والتبع لا يستدعي غيره كإياي وأوجب بأنه تبع لانه الحرب وفيه أنه قد تكون أمه ذمة مستأمنة فالنائب كون العلة في كونه فإنا حكمه حكم الحر كإياي فافهم (قوله والولد الاول يجر بالضررب) أي والجنس نهر أي بخلاف أبويه فانهم يجران بالقتل (قوله وان حلت ثمة) أشار إلى أنها لو حلت في دار الاسلام يجر بالابويه يظهر أن تقيد الهداية بالحل في دار الحرب غير احتراز أي أقدم في البحر (قوله لتبعه لأبويه) أي في الاسلام والردوهما يجران فكذلكا هوان اختلفت كيفية الجبريط (قوله لعدم تبعه الجد) لعدم تبعته لأبويه لان ردة أبويه كانت تبعاً والتبع لا يستدعي خصوصاً أصل التبعية لأنه على خلاف القياس لانه لم يرتد حقيقة ولذا يجر بالجنس بالقتل بخلاف أمه بحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه أنه يتبع الجد حوجه الاول انه لو تبع الجد كان الناس كلهم مسلمين تعالاهم وحوا اعظمهم السلام ولم يوجب ذرتهم كافر غير مرتد وعلمه في الرابطة والمسائل التي تختلف فيها الجد الاب ثلاثة عشر ستاً في الفرق وض كوفي الصرمها هنا إحدى عشرة ذكرها الحسن (قوله حكمه كحرى) في أنه يسترق أو يوضع عليه الجزية أو يقتل أو ما الجد يقتل لانه لا المرتد بالاصالة أو يسلم بحر عن الصريح (قوله لانه مسلم) أي تعالاه ولا يتبع أمه في الرق لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما إذا ولدته بعد السبي ط (قوله وإذا ارتد صبي عاقل صم) سواء فأن اسلامه بنفسه أو تبعاً لأبويه ثم ارتد قبل البلوغ فبحر عليه امرأته ولا يبي وارثاً فاستثنى ولكن لا يقتل كإمر لان القتل عقوبة

عليهم أي على أهل تلك الدار فإنه لا يسترى ويرث أمه لانه مسلم (ولو لم تكن ولادته حتى سميت ثم ولدت في دار الاسلام فهو مسلم) تبعاً لأبيه (مرفوق) تعالاه (فلان أباه) لرقه بالبيع (وإذا ارتد صبي عاقل صم) ٣ مطلب في ردة الصبي وإسلامه

وهو ليس من أهلها في الدنيا ولكن لو قتله انسان لم يغم شيئا كالمرا إذا ارتدت لا يقتل ولا يفسرم قاتلها كما في
 الفتح عن المبط **(قوله خلاف الثاني)** فلا تصح عنده لأنها ضرر محض وفي التتارخانية عن المتن أن الامام
 رجع اليه ومثل في الفتح **(قوله ولا خلاف في تحليفه في النار)** فلا خلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بحرمان
 العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الأصول في سائر **(قوله كسلاهم)**
 فقترب عليه أحكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة الارث من المسلم فمستأنى **(قوله)**
 فإنه يصح اتفاقا أي من أئمتنا الثلاثة والا فقد خالف في صحة اسلامه زفر والشافعي كما في الفتح فان قيل هو غير
 مكلف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوبه عليه قبل البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وأنه يقع مسقطا للواجب
 لكن انما يختار أنه يصح ليرتب عليه الأحكام الدنوية والآخرية فتح **(قوله ويجبر عليه بالضرب)** أي
 والجس كالمصر قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما مر أن الصبي ليس من أهل العقوبة ولما في كافي الخا كروان
 ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدركه كافر اجس ولم يقتل **(قوله وقيل الذي يعقل الخ)** قال في
 الفتح عن أي صاحب الهداية أن الكلام في الصبي الذي يعقل الاسلام زائد في المبسوط كونه بحيث ينظر
 ويفهم ويفهم اه قلت والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تعبره المذكور أن
 يعرف أن الصدق مثلا حسن والكذب قبيح بلام فاعله وأن العسل حلو والصبر مر ومعنى كونه بحيث ينظر
 أن يقول إن المسلم في الجنة والكافر في النار وانا قبل له لا ينبغي لك أن تخالف دين أبيك يقول نعم لو كان دينها
 حقا وقد ذلك ولا ينبغي أن ابن سبع لا يعقل ذلك غلاتها ويحمل أن يكون المراد المناظرة ولو في أمر دنسوي كالأول
 اشترى شيئا ودفع اليه البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع قائلا لا سلمه الا الى أبيك لانك فاصر فقول له لم
 اخذت شي الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن سبع غالبا وعليه متحد القولان تأمل
(قوله وقدر أبيت) بفتح تاء الخطاب **(قوله وسنه سبع)** وقيل ثمان وهو الصحيح وأخرجه الضاري في تاريخه
 عن عمر وقد قيل عشرين عاما كفي المستدرج وقيل خمسة عشر وهو مردود وعما ذلك مبسوط في
 الفتح وهو أول من أسلم من الصبيان الأحرار ومن الرجال الأحرار أبو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد
 ابن حارثة وعما تحقيق ذلك في الدر المنقذ ونقل عبارة المحقق **(قوله حتى قال الخ)** ذكر في القاموس في
 مادة ووق قال المازني لم يصح أن عليا رضي الله تعالى عنه تكلم بشي من الشعر غير هذين البيتين * تلکم
 فربش ثمنای تقتلنی * الخ ورويه الزنجشیری اه ومقتضاه أن نسبة ما هنا اليه لم تصح **(قوله ظاهر)**
 كلامهم ثم اتفاقا فائدة وقوعه فرضا عدم فرضية تحديدها قرار آخر بعد البلوغ قال في الفتح ومقتضى اللبيل
 أنه يجب عليه بعد البلوغ ثم قال لكنهم اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ أعماد غير
 الاسلام فلانه ثبت أصل الوجوب على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقله دلالة دون وجوب الاداء لانه
 بالخطاب وهو غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتحصيل الزكاة وأما عند شمس الاعتقاد وجوب أصلا
 لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالسافر صلى الجمعة تسقط فرضه وليست الجمعة فرضا عليه
 لكن ذلك للترفة عليه بعد سببها فاذا فعل ثم اه **(قوله وفي الخبر الخ)** هذا قولنا في عبارة الخبر في الفصل
 الرابع وعن أبي منصور المازني يردى وكثير من مشايخ العراق والمعتزلة اناطة وجوب الاعمان به أي يعقل الصبي
 وعقابه بتركه وفاءه ما في الخفص قدرا بل لقوله عليه الصلاة والسلام رفع العلم عن ثلاثة عن الثامن حتى يستفهم
 وعن الصبي حتى يحتمل وعن الجنون حتى يعقل ورواه لعدم انفساخ نكاح المراهقة بعدم وصف الاعمان اه
 موضعهم شرحه لابن أمير حاج وقال في أول الفصل الثاني وزاد أبو منصور ما يجابه على الصبي العاقل وقالوا
 عن أبي حنيفة لو لم يعف الله تعالى قتلنا رسولنا لوجب عليهم معرفته يعقوباهم وقال الضاريون لا تعلق لحكم
 الله تعالى بفعل المكلف قبل البعثة والتبليغ كالأشاعة وهو المختار وحكايات المراد من رواية لا يعتمد
 لأحد في الجهل بخلافه لما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحنثه فيجب حل الجيوب
 في قول الامام لوجب عليهم معرفته على معنى يشي وعما في شرحه المذکور **(قوله لو مات بعده)** أي بعد

خلاف الثاني ولا خلاف
 في تحليفه في النار لعلم
 العفو عن الكفر ولو صح
 (كسلاهم) فإنه يصح
 اتفاقا (فلا يرتأبويه
 الكافرين) تفريع
 على الثاني (ويجبر
 عليه) بالضرب تفريع
 على الأول (والعاقل
 المميز) وهو ابن سبع
 فأكثر بحيثي وسراجية
 (وقيل الذي يعقل أن
 الاسلام سبب النجاة
 ويميز الخبيث من الطيب
 والجاهل من المر) فإنه
 الطرسوسي في أنفع
 الوسائل قائلا ولم أر من
 قدره بالنسب قلت وقد
 رأيت نقله ويؤيده أنه
 عليه الصلاة والسلام
 عرض الاسلام على علي
 رضي الله تعالى عنه
 وسنه سبع ولكن يقف
 به حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام
 طرا *
 غلاما ما بلغت أو ان
 حلي
 وسبقتكم الى الاسلام
 قهرا *
 بصارم حتى وسنان
 عزمي
 ثم هل يقع فرضا قبل
 البلوغ ظاهر كلامهم
 ثم اتفاقا وفي التحرير
 المختار عند المازني يردى
 مخاطب باداء الاعمان
 كالبالغ حتى لو مات بعده بلا ايمان خلده في النار ثم

العقل **(قوله كثر بعضهم)** لان معناه جميع الأشياء متباحة فدخل فيه ما لا يجوز اباحتها فيكون مباح
الحرام وهو كثر وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء فإنه قال تمكن مسكنة المساكين
أو أفقرنا الله بفقر الفقراء ولادلالة فمقط على ما ذكر كذا في البرازية ونازعه في نور العين بان ما ذكره من
المعنى هو معناه الوضعي أما العرفي الذي جرى عليه اصطلاح الملاحدة والقلندر يعقون جميع الأشياء متباحة
فإن لم يكن أن يكفر الشاغل ان كان من تلك الفئة أو أراد ما أرادوه ولم يعلم معناه لكنه قاله تقليدا وتشيبيهم أو
يحتسب عليه الكفر فيجد وجوبا واحتياط الامانة وان قاله غير عالم ولا متأمل فهو مخطئ بل يزمه ان يستغفر وغاية
الأمر أن لا يخصص في التكليم بأشكال هذه المقالة اه ملخصا **(قوله قبل بكفره)** لعل وجهه انه طلب شأقه تعالى
والله تعالى غني عن كل شيء والكل مفقر ويحتاج اليه وينبغي أن يرجع عدم التكفير فانه يمكن أن يقول أردت
أطلب شيئا كراماته تعالى اه شرح الوهابية قلت فينبغي أن يحب الساعدين هذه العبارة وقد مر أن ما فيه
خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار ويحذر بدالكاح لكن هذا ان كان لا يدري ما يقول أما ان قصد المعنى الصحيح
فالتظاهر انه لا يسب به **(قوله ليس بكفر)** فان الحضور يعني العلم شائع ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رايعهم
والنظر يعني الرؤية ألم يعلم بان الله يرى فالعنى باعالم بمن يرى برأية **(قوله ومن يستعمل الرقص قالوا بكفره)**
المراغبة التمايل والتغضض والرفع بحركاته وزينه كما يفعله بعض من يتسب الى التصوف وقد نقل في البرازية
عن القرطبي اجماع الأئمة على حرمة هذا الغناء وضرب القصب والرقص قال ورأيت فتوى شيخ الاسلام جلال
الملك والدين الكرمانى أن مستعمل هذا الرقص كافر وتماضي في شرح الوهابية ونقل في نور العين عن التمهيد انه
فاسق لا كافر ثم قال التحقيق القاطع للتراخي في أمر الرقص والسماع يستدعي تفصيلا ذكر في عوارف المعارف
واحياء العلوم وخلاصته ما أجابه العلامة الضرير ان كمال بلنا بقوله

ما في التواجدان حقيقت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من ماس
فقتت نسي على رجل وحق لن * دعاه مولاه أن يسبي على الراس

الرخصة فبما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسماع للعارفين الصارفين أو قاتم الى أحسن الاعمال *
السالكين المالكين لسط أنفسهم عن قبايح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الآله ولا يتناقون الآله *
ان ذكره ناهوا وان شكره وباحوا وان وجدوه صاحوا وان شهدوه ماستراحو * وان سرحو الى حفرة
قرب سباحوا اذا غلب عليهم الوجد بقلباته * وشروا من موارد ابدانه * فتم من طرقة طوارق الصمعة فخر
وذاب * ومنهم من رقت له بوارق اللطف فتمرد وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع القرب فسكر
وغاب وهذا ما عنى في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

ومن يلهو بوجد وجد احصيا * فلم ينجح القول المغنى

له من ذاته طرب قد قدم * وسكر دائم من غير دن

اه

(قوله ومن لوى الخ) من مبتدأ وقال صلتة وهو لوى خبره ولوى متعلق بيجوز لوى مبتدأ مجزى ومحور وأصل
التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لوى جهول وهذا قول الزعفراني والقائل بكفره هو ابن مقاتل ومحمد بن
يوسف ط **(قوله واثباته الخ)** قال في البرازية وقد ذكر علمائنا ما هو من المهرات الكبار كاحياء الموتى
وقلب العصا حية وانشقاق القمر واشباع الجمع من الطعام وخرج المام من بين الاصابع لا يمكن ابرأوه
كرامة للوى طى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام عزوت الى الأرض فلوحا لغيره لم يبق فائدة التخصيص
لكن في كلام القاضى أين زيد ما يدل على أنه ليس بكفر اه قلت وبذلك ما قالوا في كان بالشرق وتزوج
أمره بالانفراج فانت بولد بلفظه فتأمل وفي التبرأ حانية ان هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قال العلامة التفتازانى

بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة المنع من اثبات الكرامات إلا ولياء وأن الأستاذا ابحق بمسئل الى غريب من
مذهبهم وحكى ما قدمناه وأن امام الحرمين قال المرضي عندنا يجوز رحلة خوارق العبادات في معرض الكرامات
ثم قال ثم قد روي بعض المعجزات نص قاطع على أن أحد الانبياء مثله أصلا كالقرآن ثم ذكر بقية الأقوال ثم

وفي شرح الوهابية

بدويش درويشان

كفر بعضهم *

وصحح أن لا كفر وهو

المحرر

كذا قول شى الله قيل

بكفره *

و باحضر بانظر ليس

يكفر

ومن يستعمل الرقص

قالوا بكفره *

ولاسباب الله يلهو

ويزحر

ومن لوى قال طى

مسافة *

يجوز جهول ثم بعض

يكفر

واثبتها في كل ما كان

خازقا *

عن النسق النجم يروى

وينصر

مطلب

في معنى درويش

درويشان

مطلب

في مستعمل الرقص

مطلب

في كرامات الأولياء

قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحدا من الأولياء على بحيرة
القروليه فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية بما ترعده اهل السنة فقلت النسفي هذا هو الامام نجم
الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الأولياء في عصره ٨١ م شرح الوهابية وتعام فيه والله سبحانه اعلم

(باب المغاة)

(باب البغاة)

البغي لغة الطلب ومنه
 ذلك ما كنا نسعى وعرفنا
 طلب ما لا يحصل من
 جور وظلم فتح وشعرا
 (هم الخارجون
 على الامام الحق بغير
 حق) فلو بحث فليسوا
 بغية وعامة في جامع
 الفصولين ثم الخارجون
 عن طاعة الامام ثلاثة
 قطاع مسروق وعلم
 حكمهم

قوله عن امام الحق الذي
في عبارة الفتح على امام
الحق كما نقله هو قبل ذلك
بأسطر واخطب سهل
اه مصححه

آخره لقلة وجوده وليان حكمه من يقتل من المسلمين بعدم عقل من الكفار بحر قلت ولم يترجمه بكنى
إشارة إلى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى وإذا كان المقتول من الشهداء كما سألني
أذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار به اندفع ما في النهر قال في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطروق في كل
اسم فاعل معتل الادم كغزو أمراء ومقتاة اه وانما جعله لانه فاعل واحد يكون له قوة الخروج فيستأنى
(قوله البغي لغة الطلب الخ) عبارة الفتح البغي في اللغة الطلب بغيت كذا أي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كما
نفي ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقهاء الخارج على إمام الحق اه
لكن في المصباح بغيته أي بغيه فيطلبه وبغى في الناس بغاطم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبغى في سب
الفساد ومنه الفرقة الباغية لانها عدلت عن القصد وأصله من بغى الجرح انذارا إلى الفساد اه وفي
القاموس الباغي الطالب وقتة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر قوله في فتح القدر
الباغي في عرف الفقهاء الخارج عن إمام الحق تساهل لما علت أنه في اللغة أيضا اه قلت قد اشتهر أن
صاحب القاموس يذكر العاني العرفه بمعان المعاني القويعة وذلك بما عساه عليه فلا بد من ذكر ذلك أنه
معنى لغوي يؤيد أنه أهل الثقة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد العالفة نعم قد تعرض
على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطلب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد
سمعت أنه لغوي أيضا وقد يجب بان مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف اللغوي وأن الأصل ومدار
اللفظ على معنى الطلب لكن ينافية قول المصباح وأصله من بغى الجرح الخ فتأمل **(قوله وشرعاهم**
الخارجون) عطفه على ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والبي شرعاهم الخارجون وهو فاسد كأدفع ح فكان
المناسب أن يقول والبغاة عرفا الطالبون لما لا يحل من جور وظلم وشرع الخ أفاده ط ويمكن أن يكون على
تقدير مبتدأ أي والغامة شرع الخ **(قوله على الامام الحق)** القائله أن المراد به ما بعد المتقلب لانه بعد استقرار
سلطنته وتوقظه له لا يجوز الخروج عليه كما صرحوا به ثم أتى في الدر المنثور قال ان هذا في زمانهم وأما في زماننا
فالحكم للقبلة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كأي العاصية اه وقوله بغير حق أي في
نفس الأمر والافال شرط اعتقادهم أنهم على حق يتأول بالافهم لصوص وناقى تمام بيان **(قوله وتما في**
جامع الفصولين) حيث قال في أول الفصل الأول ببيان أن المسلمين اذا اجتمعوا على إمام وصاروا أئمة فيخرج
عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك ظلم ظلمهم به فهم ليسوا من أهل البغي وعليه أن ينزل الظلم وينصفهم ولا
ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه اعادة على الظلم ولأن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه
اعانة على خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك ظلم ظلمهم ولكن ادعوى الحق والولاية فقالوا الحق بمعانهم
أهل البغي فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر وامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان
صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة تامة لعن الله من أيقظها فان كانوا تكلموا بالخروج وكن جرح
يعرضوا على الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم لأن العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعان
اللامى وذكر القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله عنه ما دبرنا القتال مع أهل القبلة
وكان على ومن تبعه من أهل العدل وخصمه من أهل البغي وفي زماننا الحكم للقبلة ولا تدري العادلة والباغية
كلهم يطلبون الدنيا اه ط لكن قوله ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سباني **(قوله**
طاع طريق) وهم قسمان أحدهما الخارجون بلا تأويل متعمد ولا متعمد يأخذون أموال المسلمين
ويقتلونهم ويخيفون الطريق والثاني قوم كذلك إلا أنهم لا تمتنع لهم لكن لهم تأويل كذا في الفتح لكنه

عذالاقسام أربعة وجعل هذا الثاني قسماتها مستقلا ملحقا بالقطاع من جهة الحكم وفي التمهيد خاتمة
 قسمة **(قوله)** بغاة هم كافي الفتح قوم مسلون خرجوا على امام العدل ولم يستنجوا ما استباحه الخوارج من
 دماء المسلمين وسي ذرارهم اهـ والمراد خرجوا بتأويل والافهم قطاع كاعتلى وفي الاختصار اهل البغي كل قسمة
 لهم منعة يتغلبون ويحتجون وبقائون اهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا واذعن الولاية اهـ **(قوله)**
 وخوارج وهم قوم الخ) الظاهر ان المراد خوارج الذين خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه لان مناط
 الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ انسى الذراري ابتداء بدون
 كفر لكن الظاهر من كلام الاختصار وغيره ان البغاة اعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفرقين واذن في البدائع
 البغاة الخوارج ليس انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من حيث الاصطلاح والادبني والخروج متحققان
 في كل من الفرقين على السوية ولذا قال علي رضي الله تعالى عنه في الخوارج اخواننا بغوا علينا **(قوله)** لهم
 منعة يفتح التون أي عزة في قومهم فلا يقدر عليهم من يريدهم مصباح **(قوله)** بتأويل أي بدليل فوز لونه على
 اختلاف ظاهره واقع للخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه زعمهم أنه كفر هو ومن معه من الصحابة حيث
 حكم جماعة في أمر الحرب الواقع بينهم وبين معاوية وقالوا ان الحكم الله ومذهبهم ان من ترك الكبيرة كفر
 وان التحكيم كبريتشبه قامت لهم استدواهم ايمد كونه مع رداه في كتب العقائد **(قوله)** يكفرون أصحاب
 نينا صلى الله عليه وسلم) علم ان هذا غير شرط في مسمى الخوارج بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي
 الله تعالى عنه والافيني فيهم اعتقادهم كقر من خرجوا عليه كواقع في زماننا في اتباع عبد الوهاب الذين خرجوا
 من نجد وتغلبوا على الحرمين وكانوا يتبعون مذهب الحنابلة لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وان من خالف
 اعتقادهم مشركون واستباحوا بذلك قتل اهل السنة وقتل علماءهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم
 وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف **(قوله)** كحقيقة في الفتح) حيث قال وحكم
 الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن المنذر ولا علم احدا
 وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء وقد ذكر في المحيطان بعض الفقهاء لا يكفر
 احدا من اهل البدع وبعضهم يكفر من خالفهم بسبب عته دليل قطعا ونسبه الى أكثر اهل السنة والنقل
 الاول ان ثبت نعم يقع في كلام اهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من
 غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمتنول عن المجتهدين ما ذكرنا وان المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين اهـ لكن
 صرح في كتابه المسارعة بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من اصول الدين وضرو رياته كالقول بقدم
 العالم ونفي حشر الاجساد ونفي العلم بالخرائبات وان الخلاف في غيره نفي مبادئ الصفات ونفي عموم الارادة
 والقول بخلق القرآن الخ وكذا قال في شرح حرمته المصلي ان ساب السجين ومنكر خلافتهم ممن ينال على شبهة
 لا يكفر بخلاف من ادعى ان عليا له وأن جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة واستغفر الخ وسع في الاجتهاد بل
 محض هوى اهـ ونعامة فيه قلت وكذا يكفر قائف عاقشة ومنكر حجة ابنه لان ذلك تكذيب صريح القرآن
 كما في الباب السابق **(قوله)** بخلاف المستعمل بل تأويل أي من يستعمل دماء المسلمين وأموالهم وتحت ذلك مما
 كان قطعي التصريح لم يبينه على دليل كإبائه الخوارج كما رآه اذ ابتاعه على تأويل دليل من كتاب أوسنة كان
 في زعمه اتباع الشرع لا معارضته ومناذته بخلاف غيره **(قوله)** والامام) أي الامام الحق الذي ذكره أولا ولم
 يذكره شرطه استفهاما مقدمه في باب الامامة من كتاب الصلاة وقبينا الكلام عليها هنا فراجعها **(قوله)**
 يصير اماما بالمبايعة) وكذا استخلاف امام قبله وكذا انقلب والعهر كافي في شرح القاصد قال في المسارة
 ونسبت عقد الامامة ما استخلاف الخليفة باه كفاعل أو يكرض الله تعالى عنه وما يسبعة جماعة من العلماء أو
 من اهل الرأي والتدبير وعند الأشعرية يكتي الواحتم العلماء المشهورين من أولى الراي بشرط كونه عيهد
 مشهودا دفع الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وقد ذكر بعض الحقيقة اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ
 ثم قال لو تعدد وجود العلم والعدالة فحين تصدق الامامة وكان في صفة عنها آثار قسمة لا تطلق حكمتا بالاعتقاد

وبغاة وبغية حكمهم
 وخوارج وهم قوم لهم
 منعة خرجوا على بتأويل
 روي أنه على باطل كفر
 أو مصحصة وجب قتاله
 بتأويلهم تستأذن دماها
 وأموالنا ويسبون
 نساءنا ويكفرون
 أصحاب نينا صلى الله عليه
 وسلم وحكمهم حكم البغاة
 باجماع الفقهاء كحقيقته
 في الفتح وانما يكفرونهم
 لكونه عن تأويل وان
 كان باطلا بخلاف
 المستعمل بل تأويل كما
 في باب الامامة والامام
 يصير اماما بأمر من
 بالمبايعتين الأشراف
 والأعيان

مطلب في اتباع عبد
 الوهاب الخوارج في
 زماننا

مطلب في عدم تكفير
 الخوارج وأهل البدع

مطلب لاعتبار دفع
 الفقهاء يعني المجتهدين

مطلب الامام يصير
 اماما بالمبايعة أو

الاستخلاف عن قبله

وبأن ينفذ حكمه في

وعيته خوفا من قهره

وجبروته (فإن يابح

الناس) الامام (ولم

ينفذ حكمه فيهم لعزله)

عن قهرهم (لا يصير اماما

فاذا صار اماما فخارا

ينزل ان) كان (له قهر

وغلبة) لعوده بالقهر

فلا يقيد (ولا ينزل به)

لانه مقيد خاصة وعامة

في كتب الكلام (فاذا

خرج جماعة مسلون

عن طاعته) أو طاعة

نائمه الذي الناس به في

أمان درو (وغلبوا على

بلد دعاهم اليه) أي

الى طاعته (وكشف

شبهتهم) استجبوا (فإن

تخير واجتمع من حل لنا

قتالهم بدأ حتى نفرق

جمعهم) اذا حكم بدار

على دليله وهو الاجتماع

والامتناع (ومن دعاه

الامام الى ذلك) أي

قتالهم (اقرض عليه

اجابته) لان طاعة الامام

فيما ليس بمعية فرض

فكيف فيما هو طاعة

بائع (لو قادرا) والارام

ينسبه در وفي المبتنى

مطلب

في وجوب طاعة الامام

امامته كي لا تكون كمن يني قصر او يهدم مصر او اذا تغلب آخر على المتغلب وقعد مكانه انزل الاول ومن
الثاني اماما وتحب طاعة الامام عادلا كان أو جارا اذا لم يخاف الشرع فقد عظم له بصرا اماما بثلاثة أمور
الثالث في الامام المتغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون المتغلب مع المبايعه وهو الواقع في سلاطه
الزمان نصرهم الرجن (قوله) وبأن ينفذ حكمه) أي بشرطه وجوب المبايعه فنفاذ حكمه وكذا هو شرط
مع الاستخلاف فيما يظهر بل بصرا اماما المتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مبايعه أو استخلاف كما عرفت (قوله)
فلا يقيد) أي لا يقيد عزله (قوله) ولا ينزل به) ٣ أي ان لم يكن له قهر ومنعته ينزل به أي بالجوهر قال في شرح
المقاصد ينحل عقد الامامة عاجز ولله مقصود الامامة كالأزقة والخفون المطبق وصبره أسير الارحى خلاص
وكذا بالمرض الذي ينسبه المعلوم وبالحق والصمم والخرس وكذا ان يجعله نفسه له من عن القيام بمصالح المسلمين
وان لم يكن طاهرا بل استخرج من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه وأما جعله لنفسه بالباب فمعه خلاف
وكذا في انزاله بالفسق والأكثر على أنه لا ينزل وهو المختار من مذهب السافى وفي حقيقته وجهان
تعالى وعن محمد وابتنا ويستحق العزل بالاتفاق اهـ وقال في المسيرة وإذا قلدها لا تم جار وقس لا ينزل
ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم فتنه اهـ وفي الموافقة روحه ان الامامة خلع الامام وعزله بسبب وجبه مثل
أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانكسار أمور الدين كما كان لهم نصبه واقامته لانتظامه
واعلاشها وان أدى خلعها الى فتنة احتمل أدف المضرتين اهـ (قوله) فاذا خرج جماعة مسلون) قديما
لان أهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صار وأهل حرب كاهروا لو قاتلوا منع أهل البقي لم يكن ذلك نقضا للعهد بينهم
وهذا لا رد على المصنف لانهم أتباع للغة المسلمين نهرا أي فقام حكمهم بطريق التبعية (قوله) عن طاعته) أي
طاعة الامام وقيد في الفتح بأن يكون الناس في أمان والطرفات آمنة اهـ ومثله ما ذكره من الدرر وجهه
أنه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا أو جارا طالما يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه فتنة كما عرفت (قوله)
وغلبوا على بلد) الظاهر أن ذلك البلد كان الواقع غالبا لان المدار على جمعهم ونهسكهم وهو لا يكون إلا في
محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه بلدة فلو تجمعوا في قرية فالحكم كذلك تأمل (قوله) أي الى طاعته) أشار الى
أنه على تقدير مضاف (قوله) وكشف شبهتهم استجبوا) أي بان يسألهم عن سبب خروجهم فان كان قتلهم منه أزاله
وان دعوى أن الحق معهم والأولاهة لهم فهم دعاهم فلو قاتلهم بلا دعوة جاز لانهم علموا بان قاتلون عليه كالرديين
وأهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بخير (قوله) فان تخير واجتمع من) أي أو الى جهة يتجمعين فيها أو الى جماعة
وهذا في معنى قوله وغلبوا على بلد فكان أحدهما يفتى عن الآخر على ما قلنا (قوله) حل لنا قتالهم بدأ) هذا
اختيار لما نقله خواهر زاد من أصحابنا أتابعوا وهم قبل أن يبدؤا لانه لو انظر حقيقة قتالهم بما لا يمكنه الدفاع
فيدار على البليل ضرر ويدفع شرهم ونفل القسورى أنه لا يبدؤهم حتى يسدوه وظاهر كلامهم أن المنها
الأول يجر ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب بقدر ما يتدفعه شرهم بغيره (قوله) اقرض عليه اجابته
والأصل فيه قوله تعالى وأولى الأمر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسعوا وأطعوا وأول الأمر عليكم عبد جنى
أبدع دور ويجمع وع ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال عليكم بالسمع والذاع لكل من أومر عليكم
مأم بأمركم عتكر في المنكر لاسمع ولا طاعة ثم إذا أمر العسكر بأمره فوعلى أوجه ان علوا أنه نفع مبين
أطاعوا ومن علوا خلافه كان كان لهم قوة ولا بد وقد يدلفهم لا يطعونه وان شكوا الزهم طاعته وقامه
في الذخيرة (قوله) والارزيمية) أي ان لم يكن قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الفضلاء أنهم قدروا
في الفتنة وربما كان بعضهم في رد من حل القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين
المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعزل الفتنة ويقعد في بيته يحول على ما اذا لم يكن لهم امام وما روى الثاني
المسلمان يسفهم ما فاقا فان والمقتول في النار يحول على اقتتالهما حجة وعصية كما يتفق بين أهل قنر بن جهم
أولاً لحل الدنيا والمال وتعامه في الفتح (قوله) وفي المبتنى الخ) موافق لما مر عن جامع الفصولين ومثله في السراج
لكن في الفتح ويجب على كل من أطاق الدفع أن يقاتل مع الامام الانا بدوا ما يجوز زلهم القتال كان ظاهرا

لو يقول أهل المملوك والسلطان ولا يتبع عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطان ولا معاونتهم (ولو طلبوا الموادة أحسوا) (الها ان خير المسلمين) كما في أهل الحرب (والالا) يحياوا بحر (ولا يؤخذ منهم شيء) فلو أخذنا منهم رهونا وأخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا لا يقتل رهونهم ولكنهم يحبسون إلى أن يهلك أهل البقي أو يتوبوا وكذلك أهل الشرك إذا فعلوا رهونا ثلث لاقتل رهونهم (و) لكن يحبون على الإسلام أو يصيروا ذمة لنا (ولو لهم فآجره على جرحيهم) أي آتم قتله (وأتبع مولاهم والالا) لعدم (٣٣١) الخوف (والامام بالشارق أي برهم ان شاء قتله وان شاء حبسه) حتى يتوب أهل البقي فإن تابوا حبسه أيضا حتى يحدث توبة سراج (ونقاتلهم بالمنشقة والاغراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من أهل الحرب) ككساء وشيوخ (لا يجوز قتله منهم) ما لم يقتلوا ولا يقتل عدل محرمه مباشرة ما لم يرد قتله (ولم تسب لهم ذريرة وتحبس أموالهم إلى ظهور قوتهم) فتد عليهم ويبيع الكراع أولى لأنه أتفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر (ونقاتل سلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا يتنقع بغيرها من أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة سراج (ولو قال الباغي تبت وأتت السلاح) من يده (كف عنه ولو قال كف عني لأتلقى أمرى لعلني أؤتت وأتت السلاح كف عنه ولو قال ناعلي ديتل ومعه السلاح لا لأن وجود السلاح معه قرينة

ظلم غيرهم طالما لا يشبهه فيه بل يجب أن يعنوه حتى يصفهم ويرجع عن جورهم بخلاف ما إذا كان الحال مستمرا أنه مثل مثل تحميل بعض الجبايات التي لا لام أخذها والحق الضرر بها الدفع ضرر أعظم منه اه قلت وعكس التوفيق بأن وجوب عايتهم إذا أمكن امتناعه عن بيعه والأفلا كما يفعله قول المتن ولا يتبع عنه تامل (قوله) ولو طلبوا الموادة أي الصلح من رل قتالهم ط (قوله) ولا يؤخذ منهم شيء أي على الموادة لأنهم مسلمون ومثله المرتدين فتح (قوله) لا يقتل رهونهم أي وان وقع الشرط على أن أيهم اغدر يقتل الآخرون الرهن لأنهم صاروا آمنين بالموادة أو اعطاهم الأمان لهم حين أخذناهم رهونا والغدر من غيرهم لا يؤاخذونه وبالشرط باطل وتسامه في الفتح (قوله) أو يصبروا ذمة لنا) وبمعنى الافلا حذف النون ح (قوله) أجهز على جرحيهم بالناء المفعول فيه وفي اتبع (قوله) أي آتم قتله في المصباح جهزت على الجرح بمن باب نفع وأجهزت أهازيا أغمت عليه وأسرت قتله (قوله) وأتبع مولاهم أي هاربهم لقتله وأسره كي لا يلحق هو والجرح يقتله (قوله) والالا أي وان لم يكن لهم قتل يفتقون به لا يجهز ولا يتبع (قوله) ان شاق قتله أي ان كان له قتل والا لا كما في الفهستاني عن المحيط قال في الفتح ومعنى هذا الخبر أن يحكم نظره فيما هو أحسن الأمرين في كسر الشوكة لا يهوى النفس والتسبي (قوله) كساء وشيوخ) أدخلت الكاف الصبيان والعبيد كافي العسرط (قوله) ما لم يقتلوا أي فقتلون حال القتال وبعد الفراغ الصبيان والجانين بحر (قوله) ولا يقتل أي يكرهه كافي الفتح (قوله) ما لم يرد قتله فإذا أراد قتله دفعه ولو قتله أو أن يسبب لقتله غيره كعقر دابته بخلاف أهل الحرب فله أن يقتل محرمه منهم مباشرة إلا الأولين بحري فله لا يجوز له قتل الأولين الحريين مباشرة بل له منعهم المقتلها غيره إلا إذا أراد قتله ولا يمكن دفعه إلا بالقتل فله قتلها مباشرة كإمراء أول الجهاد والحاصل أن المحرم هنا كأوليين بخلاف أهل الحرب فله قتل المحرم فقط والفرق كافي الفتح أنه اجتمع في الباغي حرمان حرمة الاسلام وحرمة القرابة وفي الكافر حرمة القرابة فقط (قوله) ولم تسب لهم ذريرة أي أولا وصغار وكذا النساء لان الاسلام عتق الاسترقاق ابتداء كافي الزبلي (قوله) ويبيع الكراع أولى بضم الكاف من تسمية الشيء باسم بعضه لما في المصباح أن الكراع من الغنم والبقير مستقذ الساعد عزله الوطيف من القرس وهو وثيق يجمع على أكرع والأكرع على أكرع قال الأزهري الأكرع الدابة قوائمها (قوله) لأنه أتفع أي أتفع من امساكه والاتفاق عليه من بيت المال أو الرجوع على صاحبه كما يفعله كلام البحر (قوله) وأتت السلاح فعل ماض معطوف على قال (قوله) فتي القاء الخ) قال في الفتح وما يلحق السلاح في صورته من الصور كان له قتله وموتى القاء كف عنه بخلاف الحري لا يارمه الكف عنه بالقاء السلاح (قوله) فلا شيء فيه أي لاديه ولا قصاص إذا ظهر ناعلم فتح (قوله) لكونه مباح الدم) ألا ترى أن العدل إذا قتله لا يجب عليه شيء ولأن القصاص لا يستوفى إلا بالذلة وبهي بالمنفعة ولا ولا به لا ما ناعلمه فلم يجب شيء وصار كالقتل في دار الحرب وعند الأئمة الثلاثة يقتل به فنع (قوله) فلا أتم أيضا) أخذني النهر من ظاهر كلام الفتح ومثله في البحر فتامله (قوله) وقتلنا ناشدها أي يفسخ عنهم ما يصنع بالنداء كافي (قوله) بل يكفون أي بعد أن يغسلوا كافي البحر (قوله) لا يهايم مثلها أي لا يلهي الهمة أبوا أنه تأنيث اخباري أو المثلثة منهي عنها (قوله) وجوده بعض المتأخرين لمنع كونه مثله قال في البحر ومنع في المحيط في رؤس الغاوي بخوذة رؤس أهل الحرب (قوله) ان لم يجر الخ) أي بان أخرجهما أمام العدل قبل تقرير حكمه لأنه حيث ذل لم تنقطع ولاية الامام فوجب القود فتح (قوله) وان جرى لا أي لا يقتل به ولكن يسقط عذاب الآخرة

(٤١ - ابن عابدين ثالث) بقاء نفسه حتى القاء كف عنه والا لا فتح (ولو قتل باع مثله فظهر عليهم فلا شيء فيه) لكونه مباح الدم فتح فلا أتم أيضا وقتلنا ناشدها ولا يضل على نعاله بل يكفون ويقتلون بدافع (ويكره قتل رؤسهم إلا الآفاق) وكذلك رؤس أهل الحرب لانها مائة وخمسة وخمسة رؤس كونه رؤسهم أو فرغ غلبنا فتح ومرفق الجهاد (ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عدا فظهر على المصري قتل به ان لم يجر على أهله) أي المصير (أحكامهم) وان جرى لا لقطع ولا الامام منهم (وان قتل عادل

(و) بيع ما يفتد منه
كالجديد) ونحوه يكره
لاهل الحرب (لا) لاهل
البي لعدم تفرغهم
لصله سلاحا تقرب
زوالهم بخلاف اهل
الحرب يلقى قتل وأفاد
كلامهم أن ما قامت
المعصية بعينه يكره بيعه
نحو بيع الاقتن بغيره وفي
الفتح يفتد حكم فاضهم
لوعادلا والا لا ولو كتب
فاضهم الى قاضنا
كما فان علم انه قضى
بشهادة عدلين ففده
والالا

مكرر ابل اعمل صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانهم ليست عن المنكر ونحو الحديد والعصر لانه وان كان
يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة محدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامر من يلو طه مثل الجارية المغنية
فليس مما تقوم المعصية بعينه بخلاف ما ذكره المصنف والشارح في باب الخطر والاباحة وتأتي عامة مقربا (قوله
يكره لاهل الحرب) مقتضى ما نقلناه عن الفتح عدم الكراهة الا ان يقال المنى كراهة التبريم والميث كراهة
التزينة لان الحديد وان لم يقيم اعصية بعينه لكن اذا كان بيعه من يجهل سلاحا كان فيه نوع اعانة تأمل (قوله
نهر) عبارة وتعرف بهذا انه لا يكره بيع ما يتم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش النطوح والجملة
الطيارة والعصر والخشب الذي يفتد منه المغازف وما في بيع الخاتنة من أنه يكره بيع الامر من فاسق يعلم أنه
يعصى به مشكل والذي جزم به في الخطر والاباحة انه لا يكره بيع جارية من باتفاق برها وبيع الغلام من
لوطي وهو الموافق لما مر وعندى أن ما في الخاتنة محمول على كراهة التزينة والمنى هو كراهة التبريم وعلى هذا
فكره في الكل تنزيها وهو الذي لا تطعن النفس لانه تسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى
الموفق اه (قوله يفتد) بالتشديد من الجاهل (قوله لوعادلا) أي لو كان حكم فاضهم عادلا أي على مذهب
اهل العدل قال في الفتح وأدلى البغاة فاضا على مكان غلبوا عليه ففرض ما شاء ثم ظهر اهل العدل فرغت
أقضيته الى قاضي العدل فنفسه ما هو عدل وكذا ما قضى برأى بعض المجتهدين لان قضانا الفاضل في
المجتهدين نافذ وان كان مخالف الرأى قاضي العدل اه (قوله ولو كتب فاضهم الخ) محله اذا كان من اهل العدل
والالا يقبل كتابه لنفسه كافي الفتح وأدلى صحة تولية البغاة القضاء كما سيأتي في بابها والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسط)

أى كتاب لفظ القسط فستأني والأولى قول الجوى كتاب في بيان أحكام القسط لان الكتاب معقود لبيان ما هو
أهم من لفظه كتحقيقه وجنابته وأثره وغير ذلك اه (قوله عقبه مع القطة بالجهاد) تبع في هذا التعبير صاحب
الزهور فقه قلب وصوابه عقب الجهادية مع القطة طفت لكن في المصباح كل شئ جاء بعد شئ ففقد عقبه وعقبه
تعبيرا ثم قال وعقب زيد أعضان باب قبل وعقبوا بعت بعده ثم قال والسلام عقب الشهادى يتلو فهو
عقبه اه فعلى هذا اذا قلت أعقب زيد أعمرأ كان معناها جعلت زيدا تاليعمر ولا زيد فاعمل في الأصل
كافى التستز بداحسة وكذا نقول أعقب السلام الشهاد أى أتيت بالسلام بعد الشهاد ومثله أعقب
السلام بالشهاد زيادة الباء وعليه فقوله عقب القبط بالجهاد معناه أتى به عقب الجهاد فلا قلب فيه هذا
ما ظهر لى (قوله لعرضتهما) يقع العير والراه ح أى توقع عروض الهلاك والازوال فبما أى كما
أن الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك وانما قدمه عليها لكونه فرضا لاعلاء طاعة الله تعالى
والالتقاط مندوب (قوله ما يلقط) أى يرفع من الارض فنجح (قوله تغلب) أى في اللغة كما هو ظاهر المغرب
والمصباح فهو كاستعمالهم اللفظ معنى الملقوط ثم يخصصه عما يلقطه السم من الحروف (قوله باعتبار المال)
لانه يؤل أمره الى الالتقاط في العادة ونظاره أنه يجازى لغوى بعلاقة الاول مثله أعصر خرا وانظر ما قد مرنا في
باب كيفية القسمة عند قوله سماء قتلا الخ (قوله وشرا عا لم على مولود الخ) كذا في النبر ونظاره الفتح اتحاد
المنى الشرعى والغوى وعلى ما هنا فالغارى بينهما بزيادة قد الحاشية وهو غير ظاهر لان المثل كذا فيما نظره حتى
يحكم بالسلامة تبعال الدار ففصل وصلى عليه ولو وجد قتلا في محلة تحب فيه الدية والقسمه كما سئذ كره تأمل
والمراد بها كل من بنى آدم كما نقل عن الاتفاقى وقد بقره طرحة أهله اخترازا عن الأصناف (قوله خوفان
العبلة) بالفتح العقم مصباح (قوله فرار من ثمرة الرية) التهمة بفتح الهاء وسكونها الشك والرية مصباح
وقدما يضال رية الظن والشك لكن المراد منها الرأى (قوله مضيعه) أى طارحه وأثاره كمن ضاع إلى هلك
(قوله ان غلب على نفسه هلاكه) بأن وجدته في مقام تزويجها من المبالاة وليس مراد الكثر من الوحوب
الاصطلاح بل الاقتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الأمة كما قد توهم بجر كمال في التزويج بعلمه الى أنه بشرط
في الملتقط كونه مكلفا فلا يصح التقاط الصبي والمجنون ولا يشترط توبه مسلما عدلا لرشد الماسى في أن من

(كتاب القسط)

عقبه مع القطة بالجهاد
لعرضتهما لغوات
النفوس والمال وقدم
التيط بعلقه بالنفس
وهى مقدمة على المال
(هو) لفة ما يلقط فعيل
بمعنى مفعول ثم غلب
على الولد المتزوج باعتبار
المالك وشرا عا (الم
على مولود طرحة أهله
خوفان العبلة أو فرارا
من ثمرة الرية) مضيعه
آتم ومحرز عا (التقاطه
فرض كفاية ان غلب
على نفسه هلا كملوم
يرفعه) ولو لم يعلم بغيره
فقرض عين ومثله روية
أعج يرفع في بئر شفى

التقاط الكافر صحيح والفاقد أولى وأن العبد المحجور عليه يصح التقاطه أيضا فالمحجور عليه بالسفه أولى له
 ويأتي قريباً تمام الكلام على المحجور (قوله) والافتدوب قال في البحر وينبغي أن يحرم طرحه بعد التقاطه لأنه
 وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده إلى ما كان عليه (قوله) وهو حر أي في جميع أحكامه حتى يحذف
 فاذقه لأن الأصل في بني آدم الحرية لأنهم أولاد خصال المسلمين آدم وحواء وانما عرض الرق بعرض الكفر
 له ضم وهذا الداردار لا رافق وسما ما إذا كان الواحد زائداً عبداً أو مكناً أو لا يكون. تعالى واجد والجد
 وفي المخطوط وجد المحجور ولا يعرف الا بقوله وفار. المولى كذبت بل هو عبدي يقول للمولى لأنه ذوالسيد لا يذ
 للعبد على نفسه وان كان العبد أذنوا فاقوله لأن له يدا وتمامه في البحر (قوله) مسلم تعالى الدار) أذا كان العبد
 في شئت أسلمه المكان سواء كان الواجد مسلماً أو كافراً وفيه خلاف سيأتي (قوله) الابحجة رقه يستثنى منه
 ما لو كان الملتقط عبداً محجوراً وادعى مولاه أنه عبده كما مر آنفاً وكذا لو ادعى الملتقط الحر أن لم يكن أقربائه
 لقط بكاف البحر (قوله) على خصم وهو الملتقط هنا إذا كان اللقط صغيراً فلو كبيراً ثبت رقه بأقامة البينة
 عليه وبإقراره أيضاً كافي القسستانى عن التظلم لكن إقراره يقتصر على ما يأتي بيانه في الفرع (قوله) وما يحتاج
 إليه عبارة المتون ونفقة في بيت المال قال في البحر ولو مال وما يحتاج إليه كان أولى لما في المخط من أن مهره
 إذا زوجته السلطان في بيت المال وإن كان له المال في نفسه (قوله) من نفقة وكسوة الخ) في التهرق من أن
 النفقة اسم لطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله) ودواء ذكره في التهرق لأنه أولى من التزويج
 (قوله) إذا زوجته السلطان أي أو وكيله وقسده لأن الملتقط لا يملك تزويجه كإبائى والظاهر أن تزويج
 السلطان له مقيد بالحاجة كإلوا احتاج إلى خادم فزوجها أمره أن يخدمه وأن يحوذ ذلك والانفقه الاتفاق من بيت المال
 بلا ضرورة والظاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضاً مثل (قوله) ان رهن على التقاطه لأنه عسايته
 والوجه أن لا يتوقف على البينة بل ما رجع صدق لا نهال اقيم على خصم حاضر وإذا قال في المبسوط هذا كلف
 الحال والبينة لكشف الحال مقبولة وأن لم تقيم على خصم فتح (تنبيه) أفأذا لم يأنق الملتقط من ماله فهو
 متبرع الا إذا أذن له القاضي بشرط الرجوع وسيأتي تمامه في الفقرة (قوله) ولودية قال في الفتح حتى لو وجد
 اللقط قتيلاً في محلة كان على أهلها يتدلى بيت المال وعلمهم القسامة وكذا إذا قتله الملتقط وغيره خطأ فله
 على عاقلة بيت المال ولو عدا فاختار إلى الامام اه أي بين القتل والعلم على البينة وليس له العفو بحر (قوله)
 كبتائه أي على غيره (قوله) لأن الغرم بالغرم تعقل أقوله كبتائه قال في الصباح والغرم بالغرم أي مقابل
 به فكان المال لا يخص بالغرم ولا يشاركه فيه أحد كذلك يخصم الغرم ولا يملك معه أحد وهذا معنى قولهم
 الغرم محجور بالغرم اه (قوله) وليس لأحد أخذ منه قهراً لأنه ثبت حق الحفظ له لسبق يده وينبغي أن
 ينتزع منه إذا لم يكن أهلاً لحفظه كما قالوا في الحاشية وكما يفيد قول الفتح الآتي لا يسبب موجب ذلك بحرقلت
 وكذا يفيد ما ساقى من أنه ثبت نفسه من ذى ولكن هو مسلم فمنع من يده قتل عقل الأديان والظاهر أن
 التزويج فيه واجب كإلوا كان الملتقط فاسقاً يخشى عليه من التهور باللقط فينزع منه قبيل حد الاشهاد ولا ينافيه
 ما في الخاتمة من أنه إذا علم القاضي بجزءه عن حفظه بنفسه أو أي به اليه فإن الأولى أن يقبله اه لأنه إذا لم يذ
 بالاولى الوجوب توجهه أنه إذا لم يقبله من بعد ما أتى به العلم أمأنته ودبائته وأنه حشمت بقبله منه يدفعه هو
 من يحفظه فلم ينعين القاضي لأخذه من بخلاف ما إذا كان يخشى عليه من المتقطوبه اندفع ما في التهرق (قوله) في
 الفتح لا محض قال لا ينبغي للامام أن يأخذه من الملتقط لا بسبب موجب ذلك لأن بدو سقت المفهوم هو حق منه
 (قوله) وحرق التهرق) حيث قال وأقول المذكور في المبسوط أن الامام لا يعلم أن يأخذه بحكم الولاية العامة
 الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفتح (قوله) وهذا أي عدم أخذه من الملتقط (قوله) لأنه أنفع
 لقط لأنه يعلم أحكام الاسلام ولأنه محكوم به بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه فادعى البحر قلت وهذا إذا لم
 يعقل الأديان والازرع من الكفر ولو كان هو الملتقط وحده كما يأتي تأمل (قوله) ولو استويا بأن كانا مسلمين أو
 كافرين (قوله) فالأولى للقاضي وينبغي أن يرجع ما عدا أنفع اللقط نهر بان يقدم العدل على الفاسق والنهي

(والافتدوب) لمافيه
 من الشفقة والاحياء
 و(هو حر) مسلم تبعاً
 للدار (الابحجة رقه)
 على خصم وهو الملتقط
 لسبق يده وما يحتاج
 إليه من نفقة وكسوة
 وسكنى ودواء ومهر إذا
 زوجته السلطان (في)
 بيت المال) ان رهن
 على التقاطه (وان كان
 له مال) أو قرابة (ففي)
 ماله) أو على قرابته
 (وارثه) ولودية (في)
 بيت المال كبتائه) لان
 الغرم بالغرم (وليس)
 لأحد أخذه منه قهراً
 وهل للامام الاعظم
 أخذه بالولاية العامة
 في الفتح لا وأقره
 المصنف تبعاً للبحر وحرر
 في التهرق لكن لا ينبغي
 أخذها ما عدا (قوله)
 أخذه أحد وخاصمه
 الاول رد اليه) الا إذا
 دفعه باختياره لأنه
 أصل حقه (و) هذا إذا
 اتحد الملتقط فلو تعدد
 ورجع أحدهما (أو)
 وجدته مسلم وكافر فتزاعا
 قضى به للمسلم) لأنه
 أنفع للقط خاتمة ولو
 استويا فالأولى للقاضي
 مطلب في قولهم الغرم
 بالغرم

على الفقير بل ظاهر تعليل الخاتبة بأنه أنفع للقطيع عدم اختصاص الترجيع بالإسلام فيم ماذ كرفيضي به العدل والغنى حيث كان هو الأنفع ولذا قال في البحر وهو يفيد أنه إن أمكن الترجيع اختص به الرجوع اه وعلى هذا يحمل قوله ولو استوي بأي في صفات الترجيع كلها **(قوله واستسأنا)** والقياس أن لا تصح دعواهما أما للتمسك فلتناقضه وأما غيره فلأن فيه إبطال حق ثابت بمجرد دعوى أغنى الحفظ للقطيع وحق الولد للعلمة وجه الاستسنان أنه إن اراد الصبي بما ينفعه والتناقض لا يضر دعوى النسب وإبطال حق التمسك فمخاض روية ثبوت النسب وكم من شؤ ثبت ضمننا لقصد ألا ترى أن شهادة القابلة بالولادة تصح ثم ترتب عليها السقافة والارث ولوشهدت عليه ابتداء لم يصح نهر **(قوله ولو حيا)** أي لو كان القبط حيا وهو مرتب بقوله بمجرد دعواه **(قوله والاقابينة)** أي وإن كان القبط ميتا وتولد ما لا أول لم يولد فدعى رجل بعمومه أنه ابنه لا يصدق إلا بحجة مجرد عن الخاتبة أي لاحتمال ظهور مال له ولعل وجه الفرق أن دعوى الخلى تتجسس بالنسب بخلاف الملب لا تستغنى عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثمرا أي تنصر بحافى الفسخ وأيضا فانه في دعوى الخلى غير مهم لإقراره على نفسه بوجوب الثقة تأمل **(قوله ومن اثنين مستويين)** أي إذا ادعاهما فلو سبق أحدهما فهو بانه ما لم يهرن إلا خروقه بالاستواء ولو كان لأحدهما مرجح فهو أولى بكتفطه خارج في حكمه للتمسك ولونسيا وبسلام الولد ولو خارجين يقدم من يهرن على من لم يهرن والمسلم على الذمي والحر على العبد والذمي الحر على العبد المسلم إذا فاده في الجور وكان الشارح تركه التقيد بالمعة لكونه الأسبق له مرجح وهو السابق لعدم المنازع عن مرجح وصف أحدهما علامة كباقي **(قوله كولد أمة مشتركة)** أي فانه لو ادعاه كل من الشريكين والشركة معاتبت من الكل فهو تسمية لمسئلة التي بهذه كانه عليه في الدور المتني لا تقيد لمافي المتني بما ادعاه كل من اللقطين من حارة مشتركة خلافا لما فهمه في الجهرين عبارة الخاتمة كانه عليه في النهر ولذا قال بعده ولا يشترط الاتحاد الأمويه صرح في التنازع كانه كباقي **(قوله بعبارة النسيئة)** مستأد ومضاه اليه وقوله ادعاهما ج بدل من عبارة وقوله ظاهرة خبر المبتدأ ومثل مافي النسيئة مافي الفسخ حيث قال ولا يلحق بأكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن أحمد وعند محمد لا يلحق بأكثر من ثلاثة وفي شرح الطحاوي وإن كان المدعى أكثر من اثنين فمن أي حنفية أنه جوزه في خمسة اه قال في الجهرين أو توجبه هذه الأقوال **(قوله ولا يشترط الاتحاد)** لمافي النهر عن التنازع خاتمة لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولي بينهما وهل ثبت نسب الولد من المراتين على قياس قوله ثبت وعلى قولهما لا **(قوله لكن في القهستاني الخ)** استدلال على مافي النسيئة وعبارة القهستاني هكذا وفيه أي في قول النجاة ولو رجلين أشاره إلى أنه لو ادعاهما أكثر من رجلين لم يثبت عنه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد فثبت من الثلاث لا لا أكثر وعند أبي حنيفة ثبت من الأكثر اه فقوله من الأكثر يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قيد غير خمسة يحمل إطلاقه لانه صريح **(قوله ولو رجلا وامراة اثنين)** لعله أني بالمبالغة إشارة إلى أن قوله لا في فلا بد من شهادة رجلين ليس المراد ما اصر في الرجلين بل المراد به نصاب الشهادة فهو نتي لقبول شهادة الفرد فلا ينافي قبول شهادة رجل وامراة اثنين لأن الشهادة على النسب لا يشترط فيها رجال بخلاف نحو الحدود والقود فانهم **(قوله على الغير)** أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته من لان الولد لاقراس **(قوله فلا بد من شهادة رجلين)** ذكر في النهر أن هذا يخالف مافي النسيئة من أنها تصدق ولو ادعت أنه ابنا منه اه وذكر في الخاتبة الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بلائنه وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن الأنط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلائنه اه وأما قول قولها بتسديق الزوج وشهادة القابلة لانه ثبت نفسه من الزوج في دفع عنه العار أي بانه يكون له لائنه فانه بمنته كونه ابن زنا **(قوله خلافا لهما)** فمقتضاها لا يكون واحدة منهما لكن عن محمد روايتان أحدهما كقول الامام بكافي العسر عن السدائع **(قوله الكل من الخاتبة)** أي ما ذكر من مسائل دعوى المرأة والمرأتين **(قوله وإن ادعاهما خارجان)** أي لا بد لأحدهما علمه وقيد لمافي الجهرين أن ظاهر مافي الفسخ تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة **(قوله أي بحسبه)** أي كشامة وسلبه **(قوله لا يثوبه)** لان الثوب يغير

بحسب بحثنا (و يثبت نسب من واحد) بمجرد دعواه ولو غير النقط استسنانا لو حيا والا فبالينة خاتمة (ومن اثنين) مستويين كولد أمة مشتركة وعبارة النسيئة ادعاهما أكثر من اثنين فمن الامام أنه الخاتبة ظاهرة في عدم قبول دعوى الزائد ولا يشترط الاتحاد لانهم لكن في القهستاني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر لغير (ولو ادعته امرأة واحدة) ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدتها القابلة أو قامت بينة) ولو رجلا وامراة اثنين على الولادة (هفت) دعوتها (والا لا) لما فيه من تحصيل النسب على الغير (وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأة اثنان وأقامت أحدهما البينة فهي أولى وإن أقامتا جميعا فهو بينهما) خلافا لهما (الكل من الخاتبة (وان ادعاهما خارجان) (وصف أحدهما علامته) أي بحسبه لا يثوبه

ادعى أحدهما أنه ابنه
والآخر أنه ابنه
فإنه خشي فله مشكلا
قضى لهما والا فلن
ادعى أنه ابنه ولو شهد
للمسلم ثمان وللذني
مسلمان قضى به المسلم
تنازعانية (و) ثبت
نسبه (من دعوى) لكن
(هو مسلم) استحسانا
فيتزع من يده قبيل عقل
الاديان مالم يبرهن
بمسلم أنه ابنه فيكون
كافرا نهر (ان لم يكن)
أي وجد (في) كان
أهل الفقه كقريتهم
أوبعية أو كنيسة
والسنة تابعة لأنه اما
أن يحكم مسلم في مكانا
مسلم أو كافر في مكانهم
في كافر أو كافر في
مكانا أو عكس فظاهر
الرواية اعتبار المكان
لسبقه اختيار (و)
ثبت (من عبده وهو
حر) وان ادعى أنه ابنه
من زوجته الامة عند
محمد وكلام الزبلي
ظاهر في اختياره (ولو)
ادعاه حران أحدهما
أنه ابنه من عبده الحر
والآخر من الامة
فالذي يدعيه من الحر
(أولى) لثبوته من
الجانين زبلي (وان
وجد معه مال فهو له)
عللا بظاهره ولو فقهه
أو تحته أو دابة هو

ملازمه فلا يقبل التعيين ط قلت وهذا كره في التهرأ حذان من مفهوم قول القدوري بحسب (قوله ووافق)
قيد به لأنه لو لم يوافق فلا ترجح وهو ابنهما وكذا لو أصاب في البعض دون البعض أو وصفا لم يصح واحد منهما
أما لو أصاب أحدهما لدعوى الآخر ولو أصاب بجزء من التهرأ عن الذهيرية (قوله وسبقه) أي لو كانت دعوى
أحدهما سابقة على الآخر كما أنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا زمان فله فيه اه فتح فعملان
المراد السابق في الدعوى لا في وضع البدلان الكلام في المار حين فهم (قوله وكره) أي كره في التهرأ
(قوله وسنه ان ارخا فان استنبه فينبها) هذا وجدي في بعض النسخ قال في الجروفي الظهري بقرحان ادعاء
وأرخت بينه كل منهما بقضى لمن يشهد له من الصبي فالواحد من مشبه ما فعل في قوله ما يسقط اعتبار التاريخ في قضى
لهم أو على قوله في رواية كذلك وفي أخرى لا يسبقهما تارة بخلاف التنازعانية بقضى به بينهما في عامة الروايات وهو
الصحيح اه ملخصا وحسب كانت العلامة مرصحة فالتظاهر اعتبارها هنا أيضا فقه في لذي العلامة قال في الفهم
وكلما يترجح دعوى واحد من المدعين يكون ابنه لما وعنده الشافعي ترجع إلى القافة (قوله قضى لهما) لأنه
لم يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فاستويا كالأوصاف وصفوا لم يصح واحد منهما كما فهم (قوله والا فلن)
ادعى أنه ابنه مقتضاه ولو باهر أنه أنى وهو يخاف للسائل المارة ولذا قال المقدسي ينبغي أن يلمن وفاق قلت في
أن الذي رأيت في التنازعانية وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنها فهو الذي يدعى أنه ابنه اه وهذا الاشكال فيه
والشارح تبع في التعبير صاحب الجرح وفيه اختصار دخل (قوله قضى به المسلم) لأن المدعين شهدا على ذني
والمسلم على مسلم فصحت الشهادات وان ترجح المسلم اه (قوله استحسانا) والقياس أنه لا يثبت نسبه لأن فيه
في اسلامه الثابت بالدار وجه الاستحسان أن ادعاه فثبتت بشين النسب وهو نفع للصغير وفي الاسلام الثالث
بالدار وهو ضرره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر بخلاف مسلم وهو ابن كافر بأن ثبت
أنه فصح عند دعواه فيما ينفعه دون ما يضره فتح (قوله مالم يبرهن) وذكر ان سماعة عن محمد بن علي بن
أهل الشرع كعبد لم ينحوه فهو ابنه وهو نصرا في فتح (قوله عاين) فلو قام بين من أهل الذمة لا يكون ذميا
لأن حكمنا بسلامه فلا يطل هذا الحكم ذميا لئلا ينافيها فقامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بحر
عن الخاتبة (قوله أو عكس) أي مسلم في مكانهم (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) أي في الصورتين وفي
بعض نسخ البسوط اعتبار الواحد وفي بعضها اعتبر الاسلام أي ما يبرهن ما زاد مسلما فنظر ولا ينبغي أن يعدل
عن ذلك ولا يعبر بالسبب والزمي فتح وعلى ما رجح في المتن يصير مسلما في ثلاث صور وضمني صورة واحدة
وهي مالو وجدته في مكانهم وهو ظاهر الكثرة وغيره وقال في التهرأ أيضا لا يعدل عنه (قوله لسبقه) أي سبق
المكان على الواحد (قوله وهو حر) أي لا يشبهه حر كما تقدم المحسن (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون
عبد إلا أنه يحتمل أن يكون الراد ابن ربيعة بن قنن لا يستعمل لجواز عتقه قبل الانفصال وبعده فلا تطل
الخبر بالثبوت زبلي وبما عرفت في التهرأ (قوله لثبوته من الجانين) فيه أن النسب يثبت من جانب الام أيضا
سواء كانت الامة زوجته له أو مملوكة له فالمراد بثبوت أحكامه ما يبرهن الزبلي أي كالأثر وحق الحضنة وجوب
النفقة ونحو ذلك وهذا مختص بالحره فكانت هذه البدنة كترابا (قوله عللا بظاهره) أو رده عليه أن الظاهر
يصلح للدفع إلا لاثبات قلنا لم يدفعه من الظاهر دعوى لا غيره عنه مثبت ملكه بقبام بدعه حره المحكم
بها وأدعى الفتح (قوله ولو فقهه) أدخل فيه الدراهم الموضوعة عليه وينبغي أن تكون الدراهم التي فوق
فراسده وتحته فله ما هو هادود ناره بخلاف المدفونة تحته ولم أر بحر (قوله ودابة) بالنصب عطف على فقهه
أي ولو كان ذلك المال ذميا فهو عام اه (قوله لا كان يبرهن) في بعض النسخ لا مكان يبرهن وعليها كتب
ح فقال الظاهر أنه سقط لفظ في الأصل لأن مكان يبرهن عطف على فقهه قال في التهرأ بغيره أن الدار
التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له إلا الأولى اه وقد وثق فقه في البحر بعد أن قل عن الشافعية أن الدار
وفي البستان وجهان (قوله لا مال شائع) فأن في الفتح أن لا حظ له والمالكه وان كان معه فلا قدره على
الحظ والخاص ولا يبرهنه صرف مثله وكذا الغير الواجب ادعاه والتول في نفقة مثله وقيل له صرف عليه بغير

(ولو قرر القاضي (قوله) ولو قرر القاضي ولاه المصلحة (صحيح) أي بأن يقول له جعلت ولاه هذا القطع لا ثمه ذاتا مات
وتحتل عنه ادعى (قوله) لأنه قضاء فصل بينهما فبدل من العلم من قال ان المصلحة تابعة للمصلحة من حيث
أنه أحياء كالمعتق فلي هذا يكون متبعا لا لانفاق بغير أمر القاضي إذا شهد برجع إلى القاضي من سبب
القطعة ط (قوله) نعم له (الح) ظاهر وأن له ذلك ولو بعد ما قرر القاضي ولاه المصلحة لقطعه الظاهر خلافه لأنه تأكد
بالقضاء وقدر اجبعت عبارة الحاشية فقرأت في ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مسئلة تقرير القاضي (قوله) المصلحة
عنه بيت المال) وأن جنى عقل عنه تقرير أمره لأن الغنم بالقرم (قوله) ويدفع في حرفة) ينبغي أن يقال ما قيل
في وصي التيم أنه يعلم العلم أو لا فإن لم يدفعه قابلية لمصلحة طرفه (قوله) ويقض حبه وصدقة) أي ما وهبه له
الغنى أو تصدق به عليه إذا كان فقيرا (قوله) وليس له خسته) الظاهر أن هذا لو بدون إذن السلطان أو نائبه فلا إذن
صريح ولا تيم له كما يأتي ولذا كان نصي التيم أن يحسنه (قوله) ولو علم الختان (الح) فله في العرعر الصغيرة قبل
(قوله) ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح) لأنه يعتمد أولا بمن القرابة والمالك والسلطة ولا وجود لواحد منها نهر
وقدم الشارح أن مهره في بيت المال إذا زوجه السلطان (قوله) وبسبع) أي سبع ماله وكذا شارحنا ليسحق
الغنم يدنا عليه لأن الذي ليس له ليس إلا الحفظ والصيانة وما من ضرورة بأن ذلك اعتبارا بالأمر فاشها لا يجوز لها
ذلك مع أنها غالب تزوجه عند عدم العصبية وتعامه في الفتح (قوله) في الأصح) لأنه لا يملك أنلاف منافع ولا يملك
تملكها فاشه العلم بخلاف الأمر أنها غالب أنلاف منافعها لا استخدامها والأعارة بلا عوض فبالعوض بالأجرة أولى
فتح وقوله ولا يملك تملكها يشمل ما إذا أجر لها أخذ الآخر فلتغصه والقطبيل المبادر الثاني لأن الأول معاوم من
قوله لا يملك أنلاف منافعها وعليه فيقول التمسكتي لا يجوز أن يجر لها أخذ الآخر لنفسه مع أنه خلاف
إطلاق المتن وعلى هذا فلا يصح أن يحمل مقابل الأصح من حواجز الجارة على ما إذا أجر لها أخذ الآخر لنفسه
توفيقا بين القولين والفهم (قوله) أو باع (الح) أي القطع بعد بوعده (قوله) وسلم) بقدي وهب وتصدق لأن يحصل
المالك للوهوبه والمصدق عليه (قوله) لا يصدق في إبطال شيء من ذلك) مفهومة أنه يصدق في إقرار ما لا يرد
وهذا إذا كان ز يديعه وكان قبل أن يقضى عليه لا يقضي به الأعلى الإحرار كالحال الكامل ونحوه فلو بعد
القضاء بنحو ذلك لا يصدق لأن فيه إبطال حكمها كونه مكنب شرعاً فهو كالأمر كونه يدلو كانت القطعة
أمرأة لها زوج كانت أمه لأمه ولا تصدق في إبطال النكاح ولو كان رجل على مهر زوجته لا يصدق في إبطاله
لأنه من ظهور وجوهه اه قيم مناصا وتعامه في العرف وضعه الترخاثة إذا أقر أنه عبد لا يصدق على إبطال
شيء كان فعله إلا النكاح لأنه زعم أنه لم يصح لعدم اتفق من زعم أنه مولا فمؤخره بخلاف المرأة لا يسل
نكاحها (قوله) ويجوز أن لا يصدق في إبطال شيء من الأقرار لافي جميع أحكامه كما لا يخفى وهذا المسئلة
ستأتي في آخر كتاب الأقرار بتفاصيلها إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القطعة)

تقدم فيه تقديم القطع عليها وقال في العناية هما متعارفان لفظا ومعنى وخص القطع ببني آدم والقطعة
بغيرهم التفسير بينهما وقد أم الأول للشرق ببني آدم (قوله) بالفتح) أي فتح القاضي مع ضم الأمر بغضهما كافي
القاموس (قوله) وتسكن) قال الأزهري الفتح قول جميع أهل اللغة وحقائق التفسيرين وقال الشيخ بالسكون
ولم أسمع له غيره ومنهم من يعد السكون من جن العوام مصباح (قوله) اسم وضع المال المتعلق فهو حقيقة لا مجاز
وهذا هو المتبادر من كتب اللغة لكن اختار في الفتح أنها مجاز لأنها بالفتح وصفها بالمصلحة لفاعل كهمزة ولمزة
لكثير الهمز والهمز بالسكون للمفعول كتحكيه وهو أمر من فصل منبها به زاه وبما قيل للمال القطعة بالفتح
لأن الطبع في الغالب يتبادر إلى التقاطعه لأنه مال فصار باعتبارها متداخلة إلى أخذ مملعي فيه كاله الكثير الالتقاط
مجازا والأصحقة الملتقط الكثير الالتقاط وما عني الأصح وأن الاعراب أنه بالفتح اسم المال أيضا مجاز على
هذا اه (قوله) وشرا عما هو جذاضا) الظاهر أنه مساو للمعنى القوي المذكور وبه قول المصباح الشيء
الذي تجده ملقى فتأخذه وتبدل عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى القوي وهو ظاهر كلام الفتح أيضا وعليه فلا يلزم

(كتاب القطعة)

(هي) بالفتح وتسكن
اسم وضع المال المتعلق
عني وشرا عما هو جذاضا
ضامعا أن كمال

في حقيقتها عدم معرفة المالك ولعدم الإباحة أما الأول فلا نه اذا وجب ردّه الى مالكه الذي ضاع منه لا يخرج
عن كونه لقطه وأما كونها يجب تعريضها فذلك اذا لم يعرف مالكها الا بالزم اتحاد الحكم في جميع أفراد
الحقيقة كالسلافة وغيرها وأما المباح كالساقط من حر في كذلك ومثله ما يلقط من الشراكوزة ونحوه كما
يأتي فهو يسمى لقطه شرعا وانه وان لم يجب تعريضه ولا ردّه الى مالكه وبه علم مغايرة هذا التعريف لما بعده
ولا ضرر في ذلك فافهم **(قوله مال وجد الخ)** خرج ما عرف مالكه فليس لقطه بدليل أنه لا يعرف بل يرباه
وبالاغترمال اخرى لكن برده عليه كان محزا كما كان احوافه فانه داخل في التعريف فالاولى ان يقال هو مال
معصوم معرض للضياع محر وأقول الحرز بالمكان ونحوه خرج بقوله وجد الخ في الارض ضائعة اذا لاقط
في الحرز ذلك على أنه في المحيط جعل عدم الاحراز من شرائطها وعرفها بما يأتي وهذا يفيد ان عدم معرفة المالك
ليس شرطاً في مفهومها **(قوله رفع شئ الخ)** هذا تعريضها للمخني المصدري أعني الالتقاط لانه لا زمام
وهذا يقع في كلهم كثيرا ومنه الاضحية فانها لم يسم لها بضمي وبعرفوها شرا عاذا بجمع حيوان مخصوص الخ وهذا
التعريف يخرج ما كان مباحا **(قوله لا للتقليد)** الاول لا للتقليد **(قوله وفيه أنه أمانة لا لقطه الخ)** فيه نظر
فان اللقطة أيضا أمانة وعدم وجوب تعريضه لا يخرج جمعه عن كونه لقطه كقصد مثاله وان علم مالكه فهو مال
ضائع أي لا يحافظ له نظرا ما روي في المال الذي وجد مع اللقطة في القاموس ضاع الشئ ما رماه ولا وهذا ذكر
في النهر ان هذا الفرع يدل على ما استغني عن هذا التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطاً في مفهومها
(قوله بتدبير فها) وقيل الأفضل عدمه والصحيح الاول وهو قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا كما في شرح
الرواية قلت وعين التوفيق بالامن وعدمه **(قوله ان أمن على نفسه تعريضها)** أي عدم تعريضها كما لا يخفى اه
ح أي لان الامن بما يخاف منه والخوف عدم التعريف لا التعريف الا أن يدعي تضمن أمن على نفسه معنى وثق
منها تأمل **(قوله والا)** أي وان لم يأمن بأن شئ فلا ينافي ما في البدائع لانه فيما اذا أخذها لنفسه فاذا تضمن من
نفسه منعها من صاحبها فرض التملك وانما شئ تدب أوداه ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها الا بردها
الى صاحبها كما في الكافي **(قوله لا لها كالفصل)** أي حكمها بجبة الحرمة والضمن والا حقيقة الفصل رفع
البداهة ووضع البطلة ولا بد بحقيقة هنا تأمل **(قوله ووجب أي فرض)** ظاهره ان المراد الفرض القطعي
الذي يكفر منكروه وفيه نظر على أنه في الفتح لم يفسر الوجوب بالاقتراض كما فعل الشارع بل قال وان غلب على
ظنه ذلك أي ضاعها ان لم يأخذها ففي الخلاصة يفترض الرفع اه تأمل **(قوله فتح وغيره)** أي كالاخلاء
والضمي لكن في البدائع أن الشارع في قوله واجب وهو غير بدلي لان التملك ليس تضميناً بل امتناع عن حفظ
غيره لمقر كالاقتناع عن قبول الوديعة اه وأشار في الهداية الى التبري من الوجوب بقوله وهو واجب انما
خاف الضياع على ما قالوا به من مفسر من في النهر ان ما في البدائع شاذ وان ما في الخلاصة محرى عليه في المحيط
والتاخرمانية والاختيار وغيرها اه قلت وكذا في شرح الوهبانية تبعاً للذخيرة **(قوله عند خوف ضايعها)**
المراد بالخوف غلبة الظن كما نقلناه تفاعن الفتح وهذا اذا أمن على نفسه والا فالترك الاول كما في الجرع المحيط
تأمل **(قوله كما روي)** أي في القسط من قوله التقاطه فرض كفاية اذا غلب على ظنه هلاكه كقولهم رفعه ولو لم يعلم
به غيره ففرض عين اه وينبغي هذا التفصيل هنا جوى **(قوله فالوتر كها)** أي وقد أمن على نفسه والا فالترك
أفضل ط **(قوله ظاهر كلام النهر لا)** الاول أن يقول استظهر في النهر لا وأصله لصاحب الجمر استدل بالامتناع
جامع القصولين لو انتزع رقبة رجل فلولم يأخذ مري ولو أخذ ثم تركه ضمن لومالكه غائباً الى الواح حاضر او كذا لو
رأى ما وقع من كرجل اه فقوله وكذا يدل على أنه لا يضمن تركه أخذاً لكنه يدل على أنه لو أخذه ثم تركه
بضمه وهو خلاف ما يأتي في ريعان الفتح والفرق بينه وبين الرق أن الرق اذا انتزع ثم تركه بعد أخذه لا يضمن
سبلان شئ منه فلهذا لا فيه محقق بخلاف الواقع من الكم لوتر كبعدها احتمال أن يلقطه أمين غيره
(تنبيه) اه أفاده لا يلائم من الاثم والضمن واستدل له في البحر بما قالوا لو وضع المالك شئ من أمواله حتى هلك
ياثم ولا يضمن اه قلت وكذا الوجه له مبرومة ولم يذهب بها فهرت أوفخ باب نقص فيه طبراً ودار فيها

وفي التاخرمانية
المضمرات مال يوجد ولا
يعرف مالكه وليس بمباح
قال الحرز في المحيط (رفع
شئ ضائع للمحظ على
النهر لا للتقليد) وهذا
يعم ما علم مالكه كالواقع
من السكران وفيه أنه
أمانة لا لقطه لأنه
لا يعرف بل يدفعه للمالك
(تدبر رفعها للصاحب)
ان أمن على نفسه
تعريضها والا فالترك
أولى وفي البدائع وان
أخذها لنفسه حرم
لأنها كالفصل
(ووجب) أي فرض
فتح وغيره (عند خوف
ضايعها) كما مر لأن
لمال السلم حرمة كما
لنفسه فالوتر كها حتى
ضاعت أمه وهل يضمن
ظاهر كلام النهر لا وهاهنا

دواب فذهب فلا يضمن بخلاف ما إذا حلق جبالا على فيه شيء أو شق رقافه زرب كافي كافي الحاكم لأن السقوط
والسلطان بمحقق بنفس الحلق والشق بخلاف ذهاب الدواب أو الطير فإنه يقع بالانفاس ففتح الباب ومثله ترك
اللقطة بعد أخذها فإن هلك كماليس بالترك بل بفعل الآخذ بعده وكذا لو ترك كها قبل أخذها لا أولى بخلاف ترك
الرق المنفخ بعد أخذها فإن سيلانه بتركه أم لا تركه قبل أخذه فإنه لا ينسب سيلانه إليه أصلا **(قوله)** لمافي الصيرفة
الحج ذكر الزاهد في هذا الفرع بلفظ رأى حماره قال الخبر الرمي فلو أجاز له غيره أفتبت بعدد الضمان أم
ولا يفتي بظهور الفرق بين حماره وحمار غيره فإنه إذا كان الحمار له وتركه صار الفعل منسوباً إليه والنفق عائدا
عليه بخلاف حمار غيره فإنه وإن كان الاتلاف محققا وهو يشاهده لكنه لا ينتفع به فهو كالورأى زفانفتما كما
من وإذا لم يضمن هنا لا يضمن بترك اللقطة بالأولى لعدم تحقق التلف به كما قلنا فافهم **(قوله)** لم يضمن في ظاهر
الرواية هذا إذا أخذها بالعرف فها فلوليا كمالها بأمرتها إلى ربه كافي نور العين عن الثانية وقد مناه عن
كافي الحاكم وأطلقه فمثل ما إذا رد هابل أن يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقيد بعض المشايخ بما إذا لم
يذهب بها فلو بعده ضمن وبعضهم ضمنه مطلقا والوجه ظاهر المذهب أم وشمل أيضا لو خاف بعاذتها الهلاك
وهو مؤدى إلى الاستظهار في النهر كما مر **(قوله)** وضع التقاط صبي وعبد أي ويكون التعريف إلى ولي الصبي كما
في المجتبى وينبغي أن يكون التعريف إلى الولي العبد كالصبي بجامع الحرف فمأما للأذن والمكاتب فالتعريف
إليهما نهر وضع أيضا التقاط الكافر ليقول الكافي لو أقام مدعيها شهيدا كفارا على ملقط كافر قبلت أم
وعليه فتثبت الأحكام من التعريف والتصدق بعده والاستفاد ولم أره صريحا بجر **(قوله)** لا ينجون الحج
ما أخذ من قوله في النهر ينبغي أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاط الجنون الحج لكن
الشارح زاد عليه المعنوية وقد مناه أول باب المرتد أن حكمه حكم الصبي العاقل ومقتضا صحة التقاطه تأمل قال ط
وقال قد عدم صحة التقاط الجنون ونحوه أنه بعد الأخذ فليس له الأخذ من أخذها منه ومفاد التعليل بقصد الصحة
في الصبي بالعقل أم **(قوله)** فإن أشهد عليه ظاهر المبسوط اشتراط العدل ففتح **(قوله)** ويكفيه أي في
الاشهاد أن يقول الحج وكذا قوله عندى ضالة أو شيء من معتمومي الحج ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو كذا لأنها
اسم جنس ولا يجب أن يعين ذهابا وفقصة خصوصا في هذا الزمان ففتح وقوله أو شيء يدل على أنه لا يشترط التصريح
بكونه لقطة وبه صرح في البحر عن الرواية **(قوله)** يشهد في المصباح نشتت الضالة تشددا من باب قتل طلبتها
وكذا إذا عرفت أنها الاسم تشددا تشددا من كسرهما أو تشددا بالالف عرفت **(قوله)** وعرف معطوف على
أشهد فظاهره أن الأشهاد لا يكتفي باني الضمان وهكذا شرط في المحطة لنفي الضمان الأشهاد وإساعة التعريف
وحكي فيه في الظهيرية اختلافا فقال الحلواني يكتفي عن التعريف بأشهاد عند الأخذ بأنه أخذها ليردها وهو
المذكور في السير ومنهم من قال ياتي على أبواب المساجد وينادي وحاصله أن الأشهاد لا بد منه على قول الإمام
بأنفاقهم والاختلاف في أنه هل يكتفي عن التعريف بعده أو لا ولم يقل أحد أن التعريف بعد الأخذ يكتفي عن
الأشهاد وقد افترض الأخذ خلافا لما فهمه في الفتح هذا حاصل ما في البحر والنهر **(قوله)** أي نادى عليها الحج أشار إلى
أن المراد بالتعريف الجهرية كافي الخلاصة كما فعله بعضهم حيث دلرأسه في نزع أراج المصنف نادى عليها
فاتفق أن صاحبها كان هنالك فسمعه كما حكاه السرخسي ومن أن لقطة الصبي يعرفها وله زاد في القصة أو وسمه
وهل لللقطة دفعها إلى غيره ليعرفها أفضل نعم أن بحر قول لا مال ما يذن القاضي بجر ملخصا وفي القهستاني أنه دفعها
لأمين وله استردادها منه وإن هلك في يده لم يضمن **(قوله)** وفي الجامع أي محلات الاجتماع كالأسواق وأبواب
المساجد بجر وكسوت القهوات في زماننا **(قوله)** إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها لم يجعل التعريف مبدء
اتباع السرخسي فإنه بنى الحكم على غالب الرأي فصرف القليل والكثير إلى أن يغلب على رآه أن صاحبها
لا يطلبه وصححه في الهداية وفي المضمرات والجوهرة وعليه الفتوى وهو خلاف ظاهر الرواية من التعريف بالحول
في القليل والكثير كذا ذكرنا لا يصح أن يغلب على نعرها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل سنة أشهر بحر قلت
والمترن على قول السرخسي والظاهر أنه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال في الهداية فإن

كلام المصنف نعم لمافي
الصيرفة حماريا كل
حنطة إنسان فلم يمتعه
حتى أكل قال في البدائع
الصحيح أنه يضمن انتهى
وفي الفتح وغبيرة لو
رفعها ثم رد هلكها لم
يضمن في ظاهر الرواية
وضع التقاط صبي وعبد
لا ينجون ومد هوش
ومعقوه وسكران لعدم
الحفظ منهم فإن أشهد
عليه بأنه أخذه ليرده
على ربه ويكفيه أن
يقول من معتمومي يشهد
لقطة فدلوه على **(وعرف)**
أي نادى عليها حيث
وجدناها في الجامع إلى
أن علم أن صاحبها
لا يطلبها أو أنها تفقدان
بقيت كالأطعمة

كانت شياً يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتواقة وقشر الرمان يكون القاقوا باحة حتى حازا الانتفاع به بلا ترميف
ولكنه متى بقي ملك مالكه لان التملك من الجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير لو وجد مثل السوط والحبل
فهو غيرة القطة وما حاق في الترخيص في السوط فذلك في المنكسر ونحوه مما لا يفتقر له ولا يطلبه صاحبه بهما
سقط منه ورعا القام مثل النوى وقشر الرمان وبعر الابل وجلد الشاة الميتة أما ما يعلم أن صاحبه يطلبه فهو
غيرة القطة والذئبة البغضاء التي يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها انسان فعليه وردها استحسانا لصاحبها
تركها غيراً فلا يزول ملكه عنها بذلك والسوط انما القام غيرة لقدرته على حمله ولواحد على صاحب الذئبة
أنك قلت من أخذها فهي له فالقول لصاحبها بيمينه الا اذا نكل أو رهن الآخذ فهي له وان لم يكن حاضراً فعن
هذا المقالة وبعد هذه الهبة اذا سمعت الذئبة في يده فليس للواهب الرجوع لان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اه
ملخصاً **(قوله)** كانت أماته جواب قوله فان أشهد الخ **(قوله)** مع التمكن منه أي من الاستهاد أمال لم يحل
يشهد عند الرفع وأخاف أنه لو أشهد عنده ما أخذه منه الظالم فتركه لا ضمن بجرع الخائبة **(قوله)** أو لم يعرفها
مبنى على ما مر من أن الاستهاد لا يكفي عن التعريف **(قوله)** ان أنكر بها أمال وصدقه فلا ضمان اجاعا
بجر **(قوله)** وبه نأخذنا الخ وكذا ذكر الطحاوي في كافي النهر عن الانسان قال في الضر وفي الولو لم يحصل
الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها القطة لكن اختلافها في التقطها لئلا لا ما اذا اختلفا في كونها القطة
فقال المال أخذتها غصبا وقال الملقط لقطه وقد أخذتها لك فالتقط ضامن بالاجاع **(قوله)** ولو من الحرم
لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عقابها أي وعاءها ووكلاء أي ربها لها وعرف قهائنها وأما قوله عليه
الصلاة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لشدة فقال في الفتح لا يعارضه لأن معناه لا يحل الا ان يعرف ولا
يحل لنفسه ويخصص مكة حينئذ دفع وهم سقوط التعريف بها سبب أن الظاهر أن ما وجد بها من لقطه
فالظاهر أنه للربا وقد تعرفوا فلا يفيد التعريف فيسقط **(قوله)** ولقطه ولقطه أي لا فرق بينهما أي في وجوب
أصل التعريف فيلبيس قوله إلى ان علم أن صاحبها لا يطلبها فانه يقتضي تعريف كل لقطه بما ينسبها بخلاف
ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف حولاً للكل **(قوله)** فينتفع الرافع أي من دفعها من الأرض أي
التقطها أو في الفاء فدل على أنه انما ينتفع بها بعد الاستهاد والتعريف إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها
والمراد حواجز الانتفاع بها والتصدق به امسا كلها صاحبها وفي الخلاصة بيعها أيضاً وامساكها تمام اذا جاء
ربها ليس له نقض البيع ولو بأمر القاضي والا فلا فاعته ابطاله وان هلكت فأن شاء ضمن البائع وعند ذلك
يفتد ببيعته في ظاهر الرواية ودفعها للقاضي فتصدق بها أو يقرضها من ملي أو يدفعها مضاربة والظاهر أن
له البيع أيضاً وفي الحواجز القسسي الدفع إلى القاضي أجود ليعمل الأصح وفي المجتبى التصديق بها في زماننا أولى
وينبغي التفصيل بين من يعاقب على القتل ورعه وعدمه نهر ملخصاً **(تنبيه)** ظاهر كلامهم متونا وشروحا
أن حل الانتفاع للفقير بعد التعريف لا يتوقف على إذن القاضي وبخلافه ما في الخائبة من أنه لا يحل ذلك
للفقير بلا أمر عند عامة العلماء وقال بشر محل اه بجر ومثله في الشرع بلائمة عن البرهان نعم في الهداية
والعناية جواب الانتفاع للفقير باذن الامام لانه محتج به وبأي قريبا عن النهر وفي النهر معنى الانتفاع بها صرفها
الى نفسه كافي الفتح وهذا لا يفتق ما بقيت في يده لا تملكها كما هو عليه في البحر لانها باقية على ملك صاحبها ما لم
يتصرف بها حتى لو كانت أقل من نصيب وعنده ما تصرفه نصيبا حال عليه الحول تحت بدلا بحسب علمه كاه
اه قلت مقتضاه أنها لو كانت فوافيه لا على كل جامع أنه يصدق عليه أنه صرفها الى نفسه فزاد النهر التصرف
بها على وجه التملك فلو زادهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك
صاحبها ولذا اقال واتفاقنا للانتفاع بالملك لا يندلس المراد الانتفاع بدونه كالامانة ولذا املك بيعها وصرف
التمن الى نفسه كافي الخائبة اه **(قوله)** لو فقير قيد به لان الغنى لا يحل له الانتفاع بها الا بطريق القرض
لكن باذن الامام نهر **(قوله)** على فقير أي ولو ذم الا حريسا كافي شرح السير قال في النهر قالوا ولا يجوز على
غنى ولا على طفله الفقير وعنده ولو فعل ينبغي أن لا يتردد في ضمانه **(قوله)** وفرعه الضمير عائذ الغنى المفهوم
من قوة والاتصدق بها فالبد أن يراى بقرعه الكسبي الفقير لما علمت من أنه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيرا

والنهار (كانت أماته)
لم تضمن بلا تعد فلم
يشهد مع التمكن منه
أول يصرفها ضمن ان
أنكر ربحها أخذه الرد
وقبل الثاني قوله بيمينه
وبه نأخذ حوازي وأقره
المصنف وغيره (ولو من
الحرم أو قلة أو كثرة)
فلا فرق بين مكان ومكان
ولقطه ولقطه (فينتفع)
الرافع (بها) لو فقيرا ولا
تصدق بها على فقير ولو
على أصله وفرعه وعمره
الا اذا عرف أنها لذى

(قوله) وضع في بيت المال) للتوابع بحر ط (قوله وفي القنية الخ) عبارة وما يتصدق به المتقط بعد التعريف وغلبه ظنه أنه لا يوجد صاحب له لا يجب لأصاؤوا وان كان رجوعا وحود المال وجوب الإيصاء اه والمراد الإيصاء بضمها إذا ظهر صاحبها لم يحترق تصدق المتقط لا الإيصاء بعينه قبل التصديق بها لكنه مفهوم بالأولى فلذا عم الشارح وفي التهرت إذا أمسكها وحضرته الوفاة أو وصيها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنهم لم يعرفوها حتى هلكت وصاحبها أنهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على اللقطة ولم يشهدوا أي يعرفوها قال في الحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها المتقط اه قلت الظاهر أن كلام الفتح فيما إذا لم يشهد المتقط ولم يعرفها يتأصل على ما قدمناه عنه من أن الشرط التعريف قبل هلاكها لا لا يشهد وقت الأخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق) أراد به ما يشمل انتفاع المتقط بها إذا كان فقيرا كما في الحر (قوله أو تضمنه) فيملكها المتقط من وقت الأخذ ويكون التوابع خاتمة (قوله) إجازتها) الأولى إجازته أي إجازة فعل المتقط (قوله الصبي كالبغ) أي في اشتراط الأشهاد قال في الحر وفي القنية وجد الصبي لقطة ولم يشهد بضم كالبغ اه قلت والمراد ما يشمل إهاد وله أو وصيه (قوله) ثم لأبيه أو وصيه التصديق) أي بعد الأشهاد والتعريف كما في القنية قال في الحر وكذلك تملكها الصبي ولو فقيرا بالأولى (قوله وضمها في مالها) كذا بحثه في شرح منظومة ابن وهبان والتصنيف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا أن تصدق بها الأب أو الوصي ثم ظهر صاحبها وضمها أن يكون الضمان في مالها دون الصبي اه قلت قد يؤيد بحثه عما يأتي من أن للمتقط تضمن القاضي تأمل وبه سند في بحث الحر بأن في تصدقها بها اضربا بالصغير إذا حضر المال والعين هالكته من يد الفقير (قوله ولو تصدق بأمر القاضي) مر ببط بقله أو تضمنه لأن أمر القاضي لا ينبغي تصديقه بنفسه (قوله وأبهما ضمن لأرجع به على صاحب) فان ضمن المتقط ملكها للمتقط من وقت الأخذ فيكون التوابع خاتمة وبه علم أن التوابع موقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الإنسان والفضالة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة مصباح فله أن الضالة بالنساء تشمل الإنسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تفاصيل خاص بالإنسان وهو المناسب هنا لعطفه على الهبة (قوله أصلا) أي سواء انقطعت من مكان قريب أو بعد بخلاف الأبق كإباني وفي كافي الحاكم وإن عوزه شيئا حسن (قوله فله أجر مثله) عليه في المحيط بأنها إجازة فاسدة واعتبرته في الحر بأنه لا إجازة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضر قلت يؤيد مما في إجازات الولوالجية ضاعه شيء فقال من دلت عليه فله كذا الإجازة باطلة لأن المستاجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الأجر فلا يجب الأجر وإن خصص بان قال لرجل بعينه ان دلتني عليه فذلك كذا ان سمى له وله يجب أجر المثل في المشي لأن ذلك عمل يستحق بعقد الإجازة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وإن دله بلا منفي فهو والأول سواء اه وبه ظهر أنه هناكان خصص فالإجازة فاسدة تكون مكان الرد غير مقدر فيجب أجر المثل وإن عم فباطلة ولا أجر فقوله كإجازة فاسدة الأولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل في المحيط (قوله ونوب) التقاط الهبة الخ وقال الأئمة الثلاثة إذا وجد البقر والعير في الضرع فالتزلة أفضل لأن الأصل في الأخذ مال الغنم الحرم وأباحه الالتقاط مخافة التسبيح وإذا كان معها ما تدفع به عن نفسها كالقرن مع القوف في البقر والرفس مع الكدم في البعير والقرس يقل ظن ضياعها ولكنه يتوهم ولنا أنها لقطة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعرف بها أصالة لمال الناس كالشاة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الأبل مال الله ولها معها سقاؤها وحذاؤها والى ما توارى كل الشجر فذرناها حتى يجد هاربها أجاب عنه في المبسوط بأنه كان إذا ذك لعله أهل الصلاح والأمانة وما في زماننا فلا يأمن وصول بدخائنه إليها مدق في أخذها الحيوانا وحفظها فهو أولى ومقتضى ان غلب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فالتقطع بأن مقصود الشارع وصولها إلى ربها فإذا تغير الزمان وصار طريق التلف في حكمه عند بلائله خلافه وهو الالتقاط للفظ ونعناه في الفتح (قوله وكذا الخ) قال في الحر وبه علم أن التقاط الهبة على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية أن صورة الكراهة

فانها توضع في بيت المال)
تتارخانية وفي القنية لو
رجى وجود المال
وجبا الإيصاء (فان
بما ملكها) بعد التصديق
(خبرين إجازة فعله ولو
بعد هلاكها) وله توابعها
(أو تضمنه) والظاهر
أنه ليس الوصي والأب
إجازتها نهر وفي
الرهانية الصبي كالبغ
فيضمن ان لم يشهد
ثم لأبيه أو وصيه التصديق
وضمها في مالها
لامال الصغير (ولو
تصدق بأمر القاضي)
في الأصح (ك) له أن
(يضمن القاضي) أو
الامام (لوفعل ذلك)
لأنه تصديق بمال الغير
بغير إذنه ذخيرة (أو)
يضمن (المسكين) وأبهما
ضمن لأرجع به على
صاحبها) ولو العين فاقعة
أخذها من الفقير (ولا
شيء للقط) مال أو
هبة أو ضال (من الجمل
أصلا) الا بالشرط بمن
ردّه فله كذا فله أجر مثله
تتارخانية كإجازة فاسدة
(ونوب) التقاط الهبة
البضالة وتصر فيها مال
يخفى ضياعها) فيجب
وكر ولو معها ما تدفعه
عن نفسها كقرن

ليقر وكدم لابل تارخانية (٣٣٣) (ولو) كان الالتقاط (في البحراء) ان ظن أنها ضالة حاوي (وهو في الاتفاق على القبط والمقطعة

أعاهي عند الشافعي لأعندنا اه قلت وهو أيضا ظاهر ما قدمناه أن نفاعن القنع (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فله من يلب ضرب وقتل وهو العوض بأدنى القنع (قوله ان ظن أنها ضالة) أي غلب على ظنه بأن كانت في موضع لم يكن بقره بيت مدرا أو شعرا أو قافلة نازلة أو دواب في مراعيها بحر عن الحاوي (قوله الا اذا قاله قاض الخ) أي بعد إقامة البينة من الملتقط كشرطه في الأصل وصحيفة في الهداية لاحتمال أن يكون غصباني يبدو والبينة لكشف الحال لا القضلة فلا يشترط لها خمس وصرح في الظاهر بأن الملتقط كذلك وان قال لا يثبت في بقوله بين يدي نقات أنفق عليها ان كنت صادقا وقدمتان القاضي لوجعل ولا الملقط للقط حازه لانه قضاه في فصل محتد فله فعله لا يكون متبرعا بالاتفاق، إلا ما إذا شهد لرجع كالوصي بحر ملخصا (قوله لم يكن دينافي الأصح) لأن الأمر متروك بين الحسنة والرجوع فلا يكون دينافي الشك بحر (قوله لا مازعه ابن الملك) من أنه انزال بأمره بالاتفاق ولذا بعد بلوغه وصدقه الملقط رجع عليه ح (قوله نهر) أصله البحر (قوله والمدون) أي الذي ثبت للقط الرجوع عليه بما أنفق بقول القاضي أنفق لترجع (قوله أوسيد) أي أن ظهره سيدا قراره بحر (قوله أو هو بعد بلوغه) فلو مات صغيرا رجع على بيت المال كافي القهستاني عن النظم (قوله وان كان لها نفع) بأن كانت هبة يحمل عليها كالجار والغل (قوله ياذن الحاكم) الذي في الملتقى وغيره أنه يؤجرها القاضي لكن لا يخفى أن الله كفعله (قوله منه) أي من بدل الأجرة (قوله كالضال) أي العبد الذي ضل عن سيد (قوله بخلاف الآتي) فانه لا يؤجره القاضي لانه يخاف عليه أن يأتى كذا في التبيين وسوى بين مافي الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الآتي بحر ووفق المقدسي في شرحه بجعل مافي الهداية على ما إذا كان معه علامة تمنع من الأتي كالرابة ونقل الشربلاني عنه وجه آخر وهو حمله على ما إذا كان المستاجر ذاقوة ومنعه لا يخاف عليه أو على الإيجار مع اعلام المستاجر بحاله لصفه غابة الحفظ اه قال في البحر ولم أر حكم القبط انذارا عجزا ولا ماله هل يؤجره القاضي للنفقة أولا (قوله ولو الاتفاق) أصل الخ قالوا انما بأمر بالاتفاق يمين أو ثلاثة على قدم ماري رياء أن يظهر ملكها فإذا انظر بأمر يبيعها لأن داره النفقة مستأجرة فلا تظرف في الاتفاق مدته مدته هاهنا (قوله وله منها من ربه) أي أخذ النفقة فان لم يعطه بأمر القاضي وأعطى نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملتقط أنفق من ماله أو استدان بأمر القاضي ليرجع على صاحبها كافي الحاوي وقد صرحوا في نفقة الزوجة المستدانة بآذن القاضي أن المرأة تمكن من الحوالة عليه بغير رضاه وقبائه هنا كذلك بحر (قوله فان هلك بعد حبه) أي منع الملتقط النفقة عن صاحبها سقطت النفقة لأنها تنصير كاره في قال في النهر ولم يحل المصنف في الكافي تبعا صاحب الهداية فقه خلا فافهم أنه المذهب وجعله القدوري في تقريره قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لو هلك بعده وعزاه في الشايع إلى علمائنا الثلاثة اه قلت وظاهر القنع اعتمادا ذكره القدوري فانه قال انه المنقول وكذا نقل في الشربلانية عن خط العلامة فاسم أن مافي الهداية ليس عهده لاحد من علمائنا الثلاثة وإنما هو قول زفر ولا يساعده الوجه ثم نقل عن المقدسي أنه يمكن أن يكون عن علمائنا فدم وابتان وأختار في الهداية قول زفر فتم اه وعلى مافي الهداية جرى في الملتقى والنهر والنفقة وغيرها (قوله جبر عليه) أي أناد أن المراد بعدم الدفع عدم لزومه كافي البحر (قوله بلا يئنه) أرادها القضاء بحر (قوله فان بين علامة) أي مع المطابقة ومن في القبط أن الاصابة ببعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التارخانية أصاب في علامات القطة كلها أنه شرط ولم أر ما لوين كل من المدعين وأصابوا بنفي حل الدفع لهما بحر (قوله بين أولا) لكن هل يجبر قبل نعم كالو برهن وقيل لا كالو كيل قبض الدويعة اذا صدقه المودع ودفع بالقرى بأن الملك هنا غير ظاهر والمودع في مسئلة الدويعة ظاهر فخرج (تمة) يدفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخر يئنه أهله فان قامت أخذها وان هالكه ضمن أيهما شاء فان ضمن القابض لا يرجع على أحد أو الملتقط فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه إلا أنه بالفضاء عليه صار مكذبا شرعا فطل قراره نهر عن القنع (قوله لان يئنه أخق) الغل ونسجه كونها أسبق وإنه له حق تملكها بعد التعريف لوقفها ويفهم منه بالاولى أنه لو أنزعها من يده

متسرع (لقد تصور ولايته) (الاناقاله) قاض أنفق لترجع) فلوم يذكر الرجوع لم يكن دينافي الأصح (أو يصدقه القبط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي يصدقه على أن القاضي قاله ذلك لا ما زعمه ابن الملك نهر والمدون رب القطة وأبو القبط أوسيد أو هو بعد بلوغه وان كان لها نفع أجرها) ياذن الحاكم (وأنفق عليها) منه كالضال بخلاف الآتي وسجي في بابه (وان لم يكن باعها) القاضي وحفظ ثمنها ولو الاتفاق أصله أمره لأن ولايته نظرية اختيار فلوم يكن ثمة نظير لم ينفذ أمره ففتح بحثا (وله منها من ربه) أي أخذ النفقة فان هلك بعد حبه سقطت وقبيله لا (ولا يدفعها إلى مدعيها) جبر عليه (بلا يئنه فان بين علامة حل الدفع) بلا جبر (وكذا) يحصل (ان صدقه مطلقا) بين أولا (وله أخذ كليل الأعم البينة في الأصح نهاية القطة لقطه قضاعت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الدويعة) بحيث يوزا ل لكن في السراج الصحيح أن له الخصومة لأن يئنه أخق

عليه دون ومظالم جهل أربابها وأيسر من عليه ذلك (من معرفتهم فعله التصديق بقدر هاهن ماله وان استغرت جميع ماله) هذا مذبح
أصحابنا لأنهم بينهم خلافاً كفى في يدعروض لا يعلم مستحقها اعتباراً للدينون بالأعيان (٣٣٣) (د) حق فعل ذلك (سقط عنه المطالبة)

من أصحاب الدينون (في)
العقبى) مجتبي وفي
العقبة وجدد لقطه
وعز فلو لم يربها فانتفع
بها فقرو ثم ليس يجب
عليه أن يتصدق بثله
(مات في السيادة جاز
لرفقه بيع متاعه
وحر كيه وجعل ثمنه إلى
أهله حسب وجد في الماء
ان له قيمة فلقطة والا
خلال لا أخذه) كسائر
المباحات الأصلية درر
وفي الحايو غير رب ماته
في بيت انسان ولا يعرف
وارثه فقر كنه كالقطعة
مالم يكن كثيراً فليت
المال بعد الفحص عن
ورثته سنين فان لم يجدهم
فله لومصر (الحضنة) أي
برج (حمام اختلط بها
أهل القرية لا ينبغي له
أن يأخذوه وان أخذوه
طلب صاحبه ليرده
عليه) لأنه كالقطعة
(فان قرع عنده فان)
كانت (الأم غريبة
لا يتعرض لفرشها)
لأنه ملك الغريب (وان
الام لصاحب الحضنة
والغريب تصكرك
فالفرش له) وان لم يعلم
أن يربحه غير بالاشي
عليه إنشاء أهله فليت
وأذا ملك الفرش فان
فقيراً كان له وان غنيا

أخره أخذها منه كما لو ألقى القبط وهو خلاف ما في الولوالجية حيث سوى بين مستلقي الضلع والارتفاع في أنه
لا خصوصه ولا يخفى أن ما في السراج يشمله (قوله جهل أربابها) يشمل ورثتهم فلو علمهم لزمه الدفع إليهم لان
الدين صار حقهم وفي الفصول العلامية من على آخر دين فطلبه ولم يعطه فبات الدين لم يبق له خصوصه في
الآخر عند أكثر المشايخ لاحتساب الدين وقد انتقل إلى الورثة والمختار أن الخصوصية في التملك بالمنع ليست وفي
الدين الواو رت قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعمومه يرى عن الدين وبني
حق الميت لظلمه بانه ولا يرأ عنه بالثوبه والاستغفار والدعاء له اه (قوله فعله التصديق بقدر هاهن ماله) أي
الخاص به أو المتحصل من الظالم اه وهذا ان كان له مال وفي الفصول العلامية لولم يقدر على الاداء لفقرو
أو لئسائه أو لعدم قدرته قال شاداد والناطقي رحمه الله تعالى لا يؤاخذ به في الآخر اذا كان الدين من متاع أو
قرض وان كان غصباً يؤاخذ به في الآخر وان نسي غصبه وان علم الواو رت دين مورثه والدين غصباً أو غيره فعليه
أن يقضه من التركة وان لم يقض فهو مؤاخذ به في الآخر وان لم يجدوا له وارثه صاحب الدين ولا وارثه
فصدق المدينون أو وارثه عن صاحب الدين يرى في الآخر (قوله كفى في يدعروض لا يعلم مستحقها) يشمل
ما اذا كانت لقطه أو غصباً أو رشوة فان كانت لقطه فقد علم حكمها وان كانت غيرها فالظاهر وجوب التصديق
بأعيانها ايضاً (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كأنه والله تعالى أعلم لأنه غير له المال الضائع والفقراء مصر فعند
جهل أو بابه وبالتزبوه يسقط اتم الاقدام على التملك (قوله يجب عليه أن يتصدق بثله) المختار أنه لا يزمه
ذلك كافي القسستاني عن الظهيرية وكذا في الصبر والزهرة عن الولوالجية (قوله جاز لرفقه الخ) ٢ الفأثر انه
احتراز عن الاجنبى اذا رقيق في السفر ما ذون ذلك دلالة كما قالوا في جواز احرامه من رفقته اذا أغنى عليه وكذا
انفاقه عليه وهذا المسئلة وقعت لمحمد رحمه الله تعالى في سفره مات بعض أصحابه فباع كتبه وأمنعته فقبل له
كيف تفعل ذلك ولست بقاض فقال والله يعلم المصدق من المصلح يعني أن ذلك من الإصلاح للمأذون فيه عاذة
فانه لو جعل متاعه إلى أهله لاحتج إلى فقركم بما استغرت المتاع لكن للورثة الخسار في أدبه الاوصاع من المحيط
عن المنتقى مات في السفر فباع رفاقه ثم كنههم في موضع ليس فيه قاض قال محمد جاز بيعهم وللشترى
الانتفاع بما اشتراه منهم ثم انما الواو رت ان شاء أجاز البيع وان شاء أخذها بجدده من المتاع وضمن مالم يجد
كالقطعة اذا جاء صاحبها أخذها فان لم يجد فله أن يضمن الذي أصابها أو أن يبيعها بالتصدق اه (قوله انه له قيمة
فلقطه) ٣ وقيل أنه كالنفاخ الذي يبعده في المساء ذكر في شرح الوهبانية ضابطاً وهو أن ما لا يسرع اليه الفساد
ولا يتأخر منه كحطب وخشب فهو لقطه ان كانت له قيمة ولو جمعه من أمان مكن متفرق في الصبح كالوحد حوزة
ثم أخرى وهكذا حق بلغ ماله قيمة بخلاف نفاخ أو كثر في نهر حار فانه يجوز أخذوه ان كثر لانه مما يفسد ولو ترك
وبخلاف النوى اذا وجد متفرقاً وله قيمة فيجوز أخذه لانه مما يجرى عادة فيصير غزله المباح ولا كذلك الجوز حتى
لو تركه صاحبه تحت الأشجار فهو غزله (قوله مالم يكن كثيراً) ذكر الضمير على تأويل التركة بالمتركة والظاهر
أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لافي الصرعن الخلاصة والولوالجية مات غريب في دار ورجل وضعه فدر
خمس دراهم فله أن يتصدق على نفسه مان كان فقيراً كالقطعة وفي الخاتبة ليس له ذلك لأنه ليس كالقطعة قال في
الصبر والاول أن ثبت وصرح به في المحيط (قوله فان لم يجدهم فله لومصر فا) هذا ذكر في النهر وهو ما تدعى مائقة
في الصرعن الحايو القدسي وقد راجعت الحايو فلم أجده قيمة ايضاً (قوله حضنة بالخالدة المهمة والضاد المهمة
في المصباح حضن الطائر يرضه اذا جم عليه) (قوله أي برج في المصباح برج الحمام أوام) (قوله اختلط بها أهل
لغيره) المراد بالاهل ما كان مملوكاً لغيره (قوله لا ينبغي له أن يأخذوه) لأنهم يبيعونه فيبذل في محل الأمل فلا
ينافي ما مر من أن اللقطه يندب أخذها فأده ط (قوله لانه ملك الغريب) لان ولد الحيوان يبيع أب (قوله)
وأذا ملك الفرش (أي ولم يعلم مالكه) (قوله وفي الوهبانية الخ) نقل بالعنى وترك معاني الوهبانية قيد كون التماس

تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الخواو في ظهيرة وفي الوهبانية مر بشرا تحت أخصاري في غير أنصار
دون ومظالم جهل أربابها ٢ مطلب فمن مات في سفره فباع رفقته متاعه ٣ مطلب فمن وجد حطباً في نهر أو وجد جوزاً أو كثر في

الرقق عردا تكذا عرفه
 ابن النكاح ليندخل
 الهارب من مسجوره
 ومستعبره ومودعه وصيه
 (أخذ فرض ان خاف
 ضياعه ويحرم) أخذه
 (النفسه ويندب) أخذم
 (ان قوى عليه) والا فلا
 ندبنا في البدائع حكم
 أخذه كلفه (فان ادعاه
 آخر دفعه الهان رهن
 واستوثق امته (بكفل)
 ان شاء لجواز ان يدفعه
 آخر (يحلفه) الحاكم
 أيضا (الله ما أخرجه عن
 ما يملكه بوجه وان
 لم يرهن) علف على
 ان رهن (وأقر الصلح
 أنه عده أو كره) المولى
 (علامته وحلته دفع
 اليه بكفيل فان أنكر
 المولى باقه) خافه جعله
 (حلف) إلا ان يبرهن
 على اباقه أو على اقرار
 المولى بذلك زيلعي (فان
 طالت المدة) أي مدة
 مجيء المولى (باعه
 القاضي ولو لم مكانه)
 ثلاثين رطل المولى بكثرة
 النفقة (وسقط غشه
 لصاحبه) أو مسلم من
 غشه (أنفق منه وان
 جاء المولى (بعده رهن)
 أو علم (دفع باقي الثمن
 اليه ولا يملك) المولى
 (تقضى بيعه) أي يبيع
 القاضي لانه بأمر الشرع

مختار الأول ذكره عقب الجهاد أو ما في العبر بأن خوف التلف من حيث الذات في القسط أكثر من القطة
 فذكر عقبه وأما التلف في الآتي فمن حيث الانتفاع للمولى لا من حيث الذات لأنه لو لم يعد إلى مولاه ليعتد بخلاف
 القسط وأنه أصغر من أن يرفع عوت فالأنسب ترتيب المشايخ (قوله والاناق انطلاق الرقيق عردا) وهو في اللغة
 الهرب بكافى المغرب والتردائخر وجمع الظاعة آخر زبه عن الضال وهو الملول الذي ضل عن الطريق إلى
 منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤخر) بفتح الجيم اه ح أي مستأجروا وعبره لكان أولى ط (قوله ومودعه)
 بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه ما مات سيده عن أولاد صغار وأقام هو أو القاضي عليهم
 وصافان العبد يكون دخلا تحت وصايته (قوله أخذ فرض ان خاف ضياعه) أي أن غلب على ظنه ذلك
 وهذا ذكر في العبر أخذ من عبارة البدائع ويأتي ما فيه وذكره في الفتح بحثا فنيهما المصنف (قوله ويندب)
 أخذ من قوى عليه) عبارة كافي الحاكم وأما وجد عبدا أبقا وهو قوى على أخذه قال يستعتركه وأحيان
 أن يأخذه فيرد على صاحبه اه ومفهومه أن فدا القوة على أخذه تأكيذا فادعوا الترتك وأنه لا يجب
 أخذه بل ينوب فهو في الحقيقة لدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما أورده على المصنف من أن هذا
 الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر التكليف على أن كون القدرة شرطاعا لا يوجب عدم كرها
 في معرض بيان الأحكام قال تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يصرح بشرط عدم
 خوف ضياعه لعل من قوله فرض ان خاف ضياعه فافهم (قوله لما في البدائع الخ) لتعليل لقوله أخذه فرض ان
 خاف ضياعه الخ وقد تبين في ذلك العبر واعترض في التهرب بأنه قد علم أن القول بفرضية أخذه للقطة
 عند خوف الضياع قول الشافعي فقول البدائع هناك حكم أخذ إلا بق حكم القطة لا يدل على فرضية أخذه
 عندنا في الفتح يمكن أن يجري فيه التفصيل في القطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى أن لم يأخذ من
 قدرة تأمته عليه فحب أخذوا الأقال اه قلت لكن تقدم أن ما نسه في البدائع إلى الشافعي مذهبا فقوله هنا
 حكمه حكم القطة فبعد أنه إذا كان أخذها واجبا يكون أخذها مثله وقد صرح في غير البدائع بأن أخذها
 واجب فأخذ الآتي كذلك فالتأمل (قوله واستوثق منه بكفيل ان شاء) قال في الفتح ثم ادفعه إليه عن يمينه
 ففي أولوية أخذ الكفيل وتركمه وإيتان اه وظاهره أن ذلك في حق القاضي وهو صريح ما في كافي الحاكم
 قال ط وذكر العلامة نوح قيل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لما أقام البيعة له لم يحرم تأخيره لان
 الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في التارخاتية أن رواية الأخذ حوط (قوله أيضا) أي مع
 الاستيثاق منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أو بعه بنفسه أو بوكيله (قوله دفع إليه بكفيل) أخذ الكفيل هنا
 رواية واحدة كافي الفتح قال في التارخاتية وليد كرفي الكتاب أن القاضي يفتقر الدفع إليه أو يوجب عليه
 الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قلت ينبغي وجوب الدفع في صورة إقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة
 تأمل (قوله بخافه جعله) أي أخذ جعله (قوله بذلك) أي باباه (قوله فان طالت المدة) ساق أن القاضي
 يجبس إلا أن تعزيرا وفي التارخاتية يجبس إلى أن يجي مطالبه ويكون هذا الجبس بطريق التعزير وينفق
 عليه في مدة الجبس من بيت المال ثم قال فان لم يجبه طالب وطال ذلك باعه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع
 الثمن إلى صاحبه إذا وصف حلته وعلامته اه وجواز بيعه ظاهر على أنه لا يجوز خوف إياقه فيأمر في القطة
 وبأن (قوله ولو لم مكانه) في الخواشي العقوبة ينبغي أن يكون هذا إذا تعذر إصاله إلى مالكه وخفف تلفه وقد
 ذكر في القصة أن مال الغائب لا يباع أناع مكان الغائب لا مكان إصاله اه نهر قلت قد يكون إصاله إلى
 مالكه موحلا لكثرة النفقة فيضطر مالكه وقد لا يمكن معه أخذ ما نفقه عليه القاضي (قوله وأسلم من غشه
 أنفق منه) الضمير في منه للقاضي والمراد ما أنفق من بيت المال أي يسل قديما أنفق ليرد إلى بيت المال (قوله
 أو علم) بنشد باللام أي وصف علامته وفي المصباح علمته علامة بالتشديد وضعت له أمانة يعبر عنها (قوله
 دفع باقي الثمن إليه) نقل في التارخاتية عن التهذيب أنه لا يدفع إليه الثمن إلا بالبيعة ولا يكتفي بالخلية ونقل عن
 الكافي أنه يجوز أن يكتفي بها قلت يمكن التوفيق بأن الأول في وجوب الدفع والثاني في جوازه (قوله عن اعطاء

حكمه لا يقض قلت لكن رأيت في معروضات الرضوخ أبي السعود مفتي الزم أنه صدر أمر سلطاني بشع القضاء عن اعطاء

الاذن يبيع عبيد
العسكرية وحيث
فلا يصح بيع عبيد
الساحة فلم يأخذها
من مشتريها ويرجع
المشتري بثمنه على
البائع وأما عبد الرعايا
فكذلك اذا كان يعين
فاحش والا فلا رعايا اثنين
وبذلك ورد الامر أيضا
انتهى بالمعنى فلنحفظ
قوله مهم (ولو زعم)
المولى (نديبه أو كنيته)
أو استلدها (لم يصدق
في نقضه) الا أنه يكون
عنده ولديها أو يبرهن
على ذلك نهر (واختلف
في الصال) قيل أخذه
أفضل وقيل تركه ولو
عرف بثبته فإصله اليه
أولى (أبى عبد خافه
رجل وقال لم أجد معه
شيأ من المال (صدق)
ولاشئ عليه (ولن رده)
تخبره سوله الآتي
أر بعون درهما (إليه)
من مده (سفر) فأكتر
(وهو) أي والحال ان
الراد لوصيا أو عبدا
لكن الجعل لمولاه من
يستحق الجعل) فبقية
لأنه لا جعل لسلطان
وصفة وخبر ووصى
بهم وعائلته ومن استعان
به كان وحده فغنه
فقال نعم أو كان في عياله
وإن وأخذ الزوجين
مطلقا زبلي

(الاذن) أي لو أجد الآتي (قوله) وحيث فلا يصح (الخ) لأنه لا يصح بيعه بلا إذن القاضى وحيث كان القاضى
ممنوعا من إعطاء الاذن لا يصح أخذه لأنه يستفيد الولايه من السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا يبقى بعدموت
السلطان المانع من ما أفاضه الخبير الرمى في فتاواه تأمل (قوله) فكذلك أي لا يصح بيع القاضى لأن نصرته
منوط بالصحة وخصوصا بعد ورود الامر بذلك (قوله) لم يصدق في نقضه أي لم يصدق في زعمه المذكور في
حق نقض البيع والا فهو مؤاخذ بما قرأه على نفسه (قوله) إلا أن يكون عنده ولديها أي ولد وله في ملكه
فدعى أهله ولديها فيصدق عليه ويثبت التسبب ويفسخ البيع اه كافي الحال كم الشهد (قوله) أو يبرهن على
ذلك أي على ما زعم من التدبير ونحوه وأفاض أن ما ذكره المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بلارهان
وهو اندفع ما في العصر من اللقطة من أن عدم قصد بقاءه مشكل لأنه أي المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مبدى أو
مكتسب أو أم ولد يبرهن قبل برهانه لأن التناقض في دعوى الحرية وفروعهما لا يقع اه قال في النهر فيجعل على
ما إذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقسئ أيضا (قوله) واختلف في الصال) الاولى للمصنف كرهذا بعد قوله
ويستدان قوى عليه لثلاثهم أن الاختلاف في نقض البيع (قوله) قيل الخ) وعله فهو مما خالف فيه الآتي
ويخالفه أيضا في أنه لا جعل لراهه وأنه لا يجبس وأنه يجرى ويثوق عليهم من أجرته كالثقطة كافي العصر وسأقي
(قوله) ولو عرف بثبته الخ) يشيران إلى محل الاختلاف ما إذا لم يعلم الجعل لمولاه ولا مكانه قال في الفتح أما إذا علم
فلا ينبغي أن يختلف في أفضلية أخذه وردم (قوله) صدق أي يمينه كافي (قوله) من مدسفر) الظاهر أن المعتبر
في هذا المسافة ما بين مكان الأخذ ومكان سيد العبد سواء أبق من مكان سيده أو غيره كما شرعه قول الهداية
ومن رد الآتي على مولاه من مسيرته ثلاثة أيام فصاعدا افتقد اعتبار مكان الرد ومكان المولى وعليه فلو خرج
في حاجته لمولاه مسافة يومين ثم أبق منها مسافة يوم فأخذ رجل ورده على مولاه فله أر بعون درهما اعتبارا
لمكان المولى والظاهر أيضا كآفاده ط أن المعتبر في مكان المولى المكان الذي يحصل فيه الره عليه حتى لو حقه
المولى وقد سار يوما فلقبه الواحد بعد ما سار يومين فله جعل اليومين فقط (قوله) ولو وصيا أو عبدا الخ) جلة
معتزلة بين اسم ابن وخبرها وهو قوله من يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما إذا تعدد الراد كائنين
فبيشتر كان في الأربيعين إذا راداه إلى مولاه وما إذا رده بنفسه أو بئاسه كما إذا دفعه إلى رجل وأمره أن يأتيه
إلى مولاه وأن يأخذ منه الجعل وما إذا اغتصمه منه رجل وجاء به إلى مولاه وأخذ منه ثم جاءه الآخر وأخذ من
أخذ من مسيرته سفره الجعل ويرجع المولى على الغائب بما دفعه اليه لأنه أخذه بغير حق (قوله) من
يستحق الجعل) بأن لم يكن ممن يعمل متبرعا بخلاف المتبرع أو ما لو جوبد ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه
أو لكونه يحفظ مال سيد العبد كوصى التيم وعائلته أو لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرعا أو لاعتقائه
أولاه ممن في عياله أو لزوجه أو بنوه أو شركته (قوله) وشحنه) هو حافظ المدة اه ح (قوله) وخبره) هو معنى
المعاينة أي من يعاينه على النصر وقول المراد منه من يصبه الخا كم في الطريق يدفع القطاع عن المسافرين
ثم رأيت نقلا عن الحموي أن المراد به هنا الخارص (قوله) وعائلته) أي من يعمل التيم ويريه في حجره بلا وصاية
(قوله) فقال نعم) كذا شرطه في التنازخية معللا بأنه قد وعد له الأمانة بجر قال المقدسي والظاهر أنه ليس
بشرط لأن الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم يشترط عليه جعل اه قلت وفيه نظر فإن عدم شرط الجعل
لا يدل على التبرع والازم شرطه في كل المواضع بخلاف ما إذا استعان به ووعد له الأمانة فان أجازته بالقول لما
طلب دليل التبرع تأمل (قوله) أو كان في عياله) عطف على استعان وشمل أحد الابوين إذا ردها لأن فلا جعل
له إذا كان في عيال إلا أن تحكم بقية المصالح كم في الهداية وشروطها كفاية البيان والمراجيع والغنى والعناية
وكذا في الغزاة في الجوهرة والقهستاني والتهر على خلاف ما في العصر والمنع حيث سوى بين الابوين والآتي ومنه
قول الحموي القديسي إذا كان الراد في عيال ماله الغلام لا جعل له ولا لغيره الجعل سواء كان أجنبيا وأذارحم محرم
الأوالدين والمولودين (قوله) وإن) عطف على سلطان ح (قوله) مطلقا) أي سواء كان الابن في عيال الآتي
وأحد الابوين في عيال الآخر ولا قال الزبلي لأن رد الآتي على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الأب مستحقة

على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمته أحد الزوجين الآخر اه ح **(قوله وشريك)** لان عمله يكون في حصته وحصته شريكه بغير تميز فلا أجر له كمن استأجر شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق أجرًا ومنه ما في الولوالجية لوجاهه وارث الميت ان أخذه وساربه ثلاثة أيام وسله في حماة المولى يستحق الحمل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس للمولى ولا في عياله وكان معه وارث آخر قال محمد له الحمل في حصته شريكه وقال أبو يوسف لا وقيل قول أبي حنيفة كقول محمداه لمخضقت ولعل وجه الخلاف أنه ان نظر إلى أن العمل الموجب للحمل وهو سريانه أيام حصل في حماة المولى قبل أن يصر الراسخ يوجب الحمل وان نظر إلى أن الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل إلا بعد الموت والأشترك لم يجز للحمل وبؤيد الثاني عدم استحقاق الحمل في موت مولى أم الولد والمسلمدركي بأن فيهما تأمل **(قوله ووهبانية)** كذا في بعض النسخ والذي يرى فيه عدة نسخ ووهبان وهكذا رأيت معني إلى نسخة الشارح وهو الصواب لان الشارح عز مالو لوجية والذي يرى فيه فها ووهبان وثمينة وهذا إذا يرى فيه التخصيص والتظاهر أنه في عرفهم اسم لنوع من أهل الولايات يقر بنذر كرم مع الثمينة وحيث نذر قول الشارح فالمستثنى أحد عشر فانه يتم العقد فافهم **(قوله أر بعون درهما)** بوزن سبعة مثاقيل فتح وان اتفق أضعافها بغير أمر القاضي فأق الحاكم أما لو اتفق بامر فانه لا الرعين مع جميع ما نفق فلا يستحق الار بعين فقط الا ان كان انفاقه بغير أمر القاضي وبه سقط اعتراضه في الدر المنثور على شارح الوهبانية بان تصير مطلق غير من سبق القلم **(قوله ففعل صلحه فميزا ادعها)** لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القتال فميزا ادعى عليه في البصر بخلاف الصلح على الأقل لانه حط منه **(قوله استحصانا)** والقياس ان لا يكون له شيء الا بالشرط كما إذا رد بجمعة مثالة أو عدا ضلوا وجه الاستحصان أن الصلاة رضى الله تعالى عنهم أجمعوا على أصل الجعل واختلاف في مقدارها فوجبنا الار بعين في مدة السفر وما دونها فميزا ادعوه بها بين الرايتين نهر **(قوله ولورد أمة الخ)** اعلم أنه في كافى الحاكم عمه ولا في وجوب الجعل في رد أمة فيقول بالغا أو غير بالغ ثم قال وإذا أثبت الأمانة ولهامى رضيع فترها رجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما اه قال في الفتح لان من لم يراه في لم يعتبر أبقاها ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراهق ووفق في البصر بين عبارتي الكافي ان الولدان كان مع أحد أبويه بشرط كونه مراهقا أي بشرط ذلك وجوب جعل آخر الولدان لم يكن مع أحدهما لا بشرط أن يكون مراهقا لكن بشرط عقله لقول التتارخانية وما ذكر من الجواب في الصغير محمول ما ان كان يعقل الا ان كان لا يعقل فلا يستحق له الجعل اه ووفق في النهر بانه قوله قد قارب الحلم غير قلد لقول شارح الوهبانية اتفق الاحباب أن الصغير الذي يجب الجعل برده في قول محمد والذي يعقل الابن وجاهه أنه لا يشترط كونه مراهقا في وجوب الجعل برده سواء كان مع أحد أبويه أو وحده بل الشرط أن يعقل الابن فصحت النهر انما هو تقسيمه والنفق في مسألة الكافي يكون يعقل الابن إشارة إلى أنه المراد من قوله قد قارب الحلم **(قوله لثبوته بالنص)** فلا يحط منه لنقصان القيمة كصدقة القطر لا يحط منها لو كانت قيمة الراس أنقص من صدقة القطر قاله العيني وقال محمد بقضي بتمتته الار درهم لان المقصود احكاما للمالك فلا بد أن يسلم له شيء بحقيقته لا بتقدير كضابط الدائم والاستيعاب في الامام مع محمد فكان هو المذهب بحر والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كالاختصاص فينبغي أن يقول عليه ما وافقه للنص والله تعالى أعلم منع ط **(قوله ان شهد الخ)** شرط لاستحقاق الجعل المذكور وهنا عند التمكن من الأشهاد والا فلا يشترط والقول قوله في أنه لم يكن منه كالمصرح به في التتارخانية بحر وفي الكافي أخذه رجل فاستراه من رجل وجاء به فاجعل له لانه لم يأخذ منه وكذا البهية والوصف والميراث فان أشهد حين اشتراها أنه انما اشتراه برده على صاحبه لانه لا يقدر عليه الا بالشراء فله الجعل اه ويكون متبرعا بالثمن نهر **(قوله بقسطه)** أي بان تقسم الار بعون على الابن لكل يوم ثلاثة عشر وثلاث نهر **(قوله برضيحه)** يقال رضيحه كنع وضرب أعطاء عطاء غير كثير قاموس واعتبار رأى الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء **(قوله بعتي)** أي بالرضيحه رأى الحاكم **(قوله ولو من المصير)** تعميم لقوله ومن قبل وعنه أنه لا شيء له فاستثنى عن المصير ان كان الأول هو المذكور في الاصل وهو

وشريك تنف ووهبانية
ولوالجية فالمستثنى أحد
عشر (أربعون درهما)
فبطل صلحه فميزا ادعها
(ولو بلا شرط) استحصانا
ولورد أمة ولهامى وعقل
الابن فبطلان نهر بحثا
(وان لم يعدلها) عند
الثاني لثبوته بالنص
فلذا عول عليه أرباب
المثون (ان شهد أنه
أخذ منه) والا لا شيء
له (و) لراه (من أقل
منها بقسطه وقيل برضيحه
له رأى الحاكم) أو
يقدر باصطلاحهما (به)
بعتي (تتارخانية بحر (ولو
من المصير) فبرضيحه أو
بقسطه كالمصر (وأم
ولد ومدير) وما دون

(كفن) في الجعل (وان مات المولى قبل وصولة) أي الآتي (وهو مدر أو أم ولد فلا جعل له) لعقهما معونه (وان أبق منه بعد شاهداه) المتقدم (لم يضمن) لأنه أمانة حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم أنه أبق ضمن ابن مالك عن القسنة وفي الوهانية لو أنكر المولى باقة قبل قوله بيمينه ويلزم مريد الرد قيمته ما لم يبين باقته (وضمن لو) (٣٣٨) أبق أومات (قوله) مع عنك منه لأنه غاصب ولا جعل له في الوجين) خلا

لثاني في الثاني لأن
 الأشهاد عنه لس
 شرط فيه وفي القطة
 (ولا جعل رد مكاتب)
 لم يمينه (ولا جعل عبد
 الرهن على المهرن لو فخته
 مساو للدين أو أقل
 ولو أكثر من الدين فعله
 بقدر دينه والباقي على
 الرهن) لأن حقه بالقدر
 المضمون منه (وجعل عبد
 أوصى بريقته لأسان
 ويحده منه لا خرعلى
 صاحب الخدمة) في
 الحال لأن المنفعة له (وإذا
 انقضت الخدمة رجع
 صاحبها على صاحب
 الرقبة أو بيع العبد فيه)
 أي في الجعل (وجعل
 ما دون مدين على من
 يستقره المال) فإن
 بيع بدي الجعل والباقي
 للقرماء (كما يجب جعل)
 أبق حتى خطأ لا في بد
 الأخذ على من يمين
 له (ومغسوب على
 غاصبه وموهور على
 موهوره) وان رجع
 الواهب) بعد الرد لأن
 زوال ملكه بالرجوع
 بتفسيره وهو زول
 التصرف (وجعل عبد
 صبي في ماله والآبق
 نفقته كنفقة لفظه)

الصحيح يحر (قوله كفن في الجعل) أي في وجوبه وهذا انذار للمدر أو أم الولد في حياة المولى كأما دما بعده
 (قوله لعقهما معونه) فخرج ردح لا يملوك وهذا في أم الولد ونظامه وكذا في المدر لو يخر من الثلث لأنه حديث
 يعق بالموت اتفاقا ولا التذلل عندهما وعند بصير المكاتب لأنه يبيع في قفله لعق ولا جعل في رد المكاتب
 وتمايه في الفسخ (قوله وان أبق منه) وكذا الوات في يده نهر (قوله ثم أنه أبق) أي في حال استعماله أما
 لو بعد فراغه وعزمه على أن يرد مالي صاحبه فينبغي عدم الضمان له ودماى الوفاق ط (قوله ويلزم مريد الرد
 قيمته) أي إذا أبق منه أومات في بد مساواة أشهاد أنه أخذ لمدره ولا كما هو ظاهر لأنه غير مضمون عند انكار المولى
 أباقه (قوله ما لم يبين باقته) أي بإقامة البينة على أباقه وعلى إقرار المولى به بد يلى (قوله في الوجين) أي فيما
 إذا أبق منه بعد الأشهاد وقوله قال في المنع أما في الأول فلا نه لم يرد مالي مولاة وأما الثاني فلا نه ترك الأشهاد صار
 غاصبا (قوله خلا في الثاني في الثاني) أي في قوله وضمن لو قبله فإنه لا يضمن عند أي يوسف وان لم يشهدوا ولا ولى
 ذكر الخلاف قبل قوله ولا جعل له لثلاوهم أن الخلاف في الجعل وليس كذلك لأن أبا يوسف وان أوجب الجعل
 بدون أشهاد لكن لا بد فيه أن يرد على مولاة والكلام فيما إذا بقت أومات قبل الرد فاقهم (قوله أو يبيع العبد
 فيه) أي أن لم يدفع صاحب الرقبة الجعل والظاهر أن الذي يبيعه هو القاضي (قوله على من يستقره المال)
 وهو المولى أن اختار قضاء دينه أو الغرماء أن اختار بيعه في الدين فيجب الجعل في الثمن وفي كلامه تسامح لأن
 المالك يستقر لهم فيه بل في ثمنه وانما استقر ملكه للمشتري ولا شيء عليه كما في الفسخ (قوله حتى خطأ) أي قبل
 الاناق وبعد قبل الأخذ كما يفيد قوله لا في بد الأخذ واحتجته عمالو حتى في بد الأخذ فلا جعل له على أحد
 كالقول عند آخره (قوله على من يمينه) وهو المولى أن اختار قضاة أمه والأولياء أن اختار دفعه اليهم فلو دفع
 المولى الجعل فنقص على بالدفع إلى الأولياء الرجوع على المدفوع إليه بالجعل بجر عن المحيط تأمل (قوله
 على غاصبه) لأنه أحياله لتبرأ منته يدفعه ويظهر لزوم الجعل له ولورد على مالكه ويحر ط (قوله وهو زول
 التصرف) أي تصرفه عما يقع رجوع الواهب في هبة (قوله عدي صبي) بالإضافة أي جعل عبد الصبي في مال
 الصبي (قوله كنفقة لفظه) لأنه لفظ حقيقة فالواثق عليه الأخذ بأمر القاضي كان متبرعا وباقه كان له
 الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الأصح يحر (قوله وله حيسه بد نفقته) فإن طالبت المدة ولم يحى
 صاحبها به القاضي وحفظ ثمنه كقائه مناه يحر قلبه حيسه أيضا لجعل قال في الكاف ولمن جاء بالآبق أن
 عسكه حتى يأخذ الجعل فإن مات في يده بعد ما قضى له القاضي بما ساءه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل
 وكذلك لو مات قبل أن يرد على القاضي (قوله وقبل بوجهه لنفقة) تقدم الكلام عليه في القطة (قوله بخلاف
 القطة والضال) فإن البالبة القطة توجب لنفقة عليها من أجزائها والضال لا يجبس وظاهره أنه يوجب لنفقة
 عليه من أجزائه وبه صرح في كتاب القطة (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضي) أي وردت المال ما أنفقته منه
 كقائه مناه ح والله سبحانه أعلم * (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المفقود) *

كأمر (وله حيسه بد نفقته ولا يوجب الفسخ) خشيما باقة تانيا (و) لكن (بحسبه تعزيرا) له وقبل بوجهه لنفقة تحقق
 وبه جزم في الهداية والكافي (بخلاف) القطة و (الضال) وقدر في الترخاينة مدته حيسه ستة أشهر ونفقته فها من بدت المال ثم
 بعدها يبيعه القاضي كأم * (فرع) * أبق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الأمر للقاضي ليضغ والله أعلم * (كتاب المفقود) *
 (هو) لغة المعلوم وشرا غائب لم يدر أحي هو

(وهو حق نفسه حي)

بالاستحباب هذا هو

الاصل فيه (فلا ينكح

عرسه غيره ولا يقسم

ماله) قلت وفي معرفت

المقتضى أي السعود أنه

ليس لأمن بيت المال

نزع من يدين يديه من

أمنه عليه قبل ذهابه لما

سجيء معز بالخزانة

المقتن (ولا تنسخ اجارته

ونصب القاضى من)

أي وكيل (أو خذقه)

كفلاته وديونه المقر بها

(و يحفظ ماله و يقوم

عليه) عند الحاجة فلو أنه

وكيل فله حفظ ماله

لا تصير داره الاذن

الحاكم لانه لعله مات

ولا يكون وصيا تختص

(لكنه) أي هذا

الوكيل المنصب (ليس

يخصم فيما يدعى على

المفقد من دين ووديعة

وشركة في عقار أو رقيق

ونحوه) لانه ليس بمالك

ولا نائب عنه وإنما هو

وكيل بالقبض من

جهة القاضى وأنه

لا يملك الخصومة بخلاف

ولو قضى بخصوصه لم

ينفذ زاد الزيلعي في

القضاء ويتبع الكمال

الابتسيط قاض آخر

لكن في الخلاصة

القبض على التنازل

تحقق الجهل بحاله وعدم إمكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فافهم (قوله فيتوقع قدومه) أي يطلب أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه يدل اشتمال من الضمير في يتوقع العائد الى قوله غائب النائب فاعل لان حذفه لا يجوز (قوله ومردم بدر الحق أم لا) أي فانه بوقف ميراثه كما بوقف ميراث المسلم كافي الحاكم لانه اذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتا حكما يقسم ميراثه على ما مر في باب (قوله) وهو حق نفسه حي) مقابله وقوله الآتي وميت في حق غيره وحاصله أنه يعتبر حيا في حق الاحكام التي تضروه وهي المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتا فيما ينفعه ويضر غيره وهو ما يتوقف على حياته لان الاصل انه حي وأنه الى الآن كذلك استصحابا للحال السابق والاستحباب بجهة ضعفه تصلح للدفع لا لاثبات أي تصلح للدفع ما ليس ثابت لا لاثباته (قوله نزع) أي نزع مال المفقود (قوله الماسي) ماله فيه أن ما هنا أودع بنفسه وما يحكي في مال مورثه ط قلت لكن يأتي قريبا أنه لو كان له وكل له حفظ ماله أي لانه لا ينزل بفقد الموكل كإثباتي لكن نقل ابن المؤيد عن جامع الفصولين أن أخذ القاضي وديعة المفقود من هي يده ووضعه غائبة لا بأس به اه وهذا بخلاف ما في المعروضات الآن يقال ما هنا هو حق أمين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الايبت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاولي وما نقفنا انما هو في القاضى الذي له ولاية حفظ المال والغائب والقاضى له محمول على ما اذا رأى المصلحة في ذلك بأن كان من المال يده غير نفعه والا فهو عيب تأمل (قوله) ولا تنسخ اجارته) لانه لو ان كانت تنسخ عت المورث والمستاجر لكانت ثبت موته (قوله المقر بها) بالنسبة للممول التي التي أقر بها غراما وقبده لمافي النهر ويخاصم في دين وجب بعقد بسلام خلاف لا فيما يجب بعقد المفقود ولا في نصيبه في عقار أو عرض في بدرجل ولا في حق من الحقوق اذا جحد من هو عنده أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وإنما هو وكيل من جهة القاضى وهو لا يملك الخصومة بسلام خلاف (قوله) ويقوم عليه) أعني بماله لانه يشمل الحفظ وغيره كصا دو داس مثلا (قوله عند الحاجة) ماله متعلق بقوله ونصب القاضى وهنا يجسد كرم في البحر حاصلة أنه انما ينصب اذا لم يكن له وكل في الحفظ أقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بفقد ماله في القينس جعل داره يدرجل ليعمرها أو دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله الحفظ لا التعديل الا باذن الحاكم لانه له ماله مات ولا يكون الرجل وصيا له واجاب في النهر بان القاضى أنه أي وكل المفقود لا يملك قضاء ديونه التي أقر بها غراما ولا غلغله وحشيد فصنح الى التمسك وكان هذا هو السرى في اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البصر ان القاضى انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكل في ذلك لان وكله لا ينزل بفقد وقول النهر الظاهر أنه لا يملك قضاء ديونه الخ غير مسلم الا ينزل صريح لانه اذا لم ينزل وقدموكه بذلك فالناظر له منه فلنا والله أعلم لم يقول الشارح على كلامه (قوله ليس يخصم فيما يدعى على المفقود) ولا فيما يدعى له كما علمه قال في البحر وكذلك الورثة ما ذكرنا لهم بوثوقه بعد موته ولم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن اثنين أحدهما مفقود فزعم ورثة المفقود أنه حي وله الميراث والابن الآخر زعم موته لا خصومة بينهما لان ورثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم في التركة فكيف يخصمون عهم اه لان اعترافهم بحياته اعتراف بان الحق له (قوله) ويحوه أي يحوما ما ذكر من ردعيب أو مطالبة لاستحقاق بحر (قوله) بلا خلاف) لما في من تضمن الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بينهم فمن وكله المالك ببعض الدين هل يملك الخصومة أم لا فنقد على كلاهما وعند هذا اه ح عن الزيلعي (قوله لم ينفذ) ٣ اعلم أن قضاء القاضى ثلاثة أقسام قسم ردعيب حال وهو ما خالف النص والالاجاع وقسم يعنى بكل حال حتى لو رفع الى قاض آخر لا يرافقه وأما ما ولا يطله وهو ما يكون اختلاف فيه لاق نفس القضاء بل في سببه وأمثله كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة المحدودين بعد التوبة أو قضى لأمرأة بشهادة زوجها وأحق فنقد ولو رفع الى حتى لزمه تنفيذه لان الاختلاف في سبب القضاء وهو ان شهادة هؤلاء لا تصير حكمة الحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم الثالث الحكم المجهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقيل ينفذ أو يضاق قبل لا ينفذ الا اذا تنفذه قاض آخر فلذا تنفذه الثاني نفذ حتى

لورفع الى ثالث أمضاء وإذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يحيزه وهذا هو الصحيح وبعضهم جمع الاول وذلك كما
 لقضى لولاه على أجنبي أو لأمرأته بشهادتين لان نفس القضاء مختلف فيه واختلفوا فيما لو قضى على
 الغائب فقبل هو من هذا القسم فلا ينفذ الا بتفقد قاض آخر وهو ما نقله عن الزيلعي والكمال بناء على أن
 الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقيل هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو
 ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو أن البيعة هل تكون حجة من غير
 خصم حاضر أولا **(قوله)** يعني لو القاضى مجتهدا ومثله ما لو كان مقلدا لمجتهد وهذا ترجيح لما حققه في الجرمين
 كتاب القضاء من أن اختلاف في نفاذ القضاء على الغائب محله ما إذا كان مذهب القاضى صحة هذا القضاء
 بخلاف القاضى الحنفى وسأى في القضاء ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك **(قوله)** ولا يبيع القاضى ما لا يخاف
 فسادا منقولاً كان أو عقارا لان القاضى لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك الحفظ الصورة لا
 ملية وما يخاف عليه الفساد كالنار ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فينظر للغائب بحفظ معناه
 اه من الهداية والفرع وفي جامع الفصولين وشرح الوهبانية للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المناع والارقيق
 والعقار اذا خاف عليه الفساد وليس له بيعها لفقته عباله ما وان باعها خوفاً الضلع فصارت دراهم أو دنانير
 يعطى النفقة منها بطريقه وفيه شره فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة لا يدري أن هو حال القاضى يبيع المبيع
 وايضا ما ثبت بالبائع لو كان المبيع منقولاً لا لعقار وعلى هذا لو رهن المديون وغلبة منقطعة فرفع الرهن
 الامر للقاضى لبيع الرهن بدونه ينبغي أن يجوز كافي هذه المسئلة اه قلت ومسئلة يبيع المبيع كره المصنف
 في متفرقات السبع وذكر في النهر هاتل أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضى بيعه ومسئلة يبيع الرهن ذكرها
 الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصص الرهن بكونه منقولاً تامل **(قوله)**
 ما مورون بالبائع أى أمرهم السلطان بذلك قول كيف يقبض هذا الامر مع مخالفة لما ذكره المصنف تبعا
 لما في كتب المذهب كالهدياية وغيرها وكافي الحاكم الشهيد بالحكاية بخلاف الآن يقال انه ان كان للقضاء
 بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضى بخلاف مذهبه كالهدياية كورق في كتاب القضاء على أن أمر قضاء
 زمانه لا يسرى على غيره كما جرحه في الخيرية **(قوله)** وينفق أى الوكيل المنسوب نهر أى ينفق من مال المفقود
 الحاصل في بيته والواصل من عن ما يتسارع اليه الفساد من مال مودعه عند مقربين على مقروعة ما في الفتح
 والجرح **(قوله)** ولأدأ تصب على النهر **(قوله)** وهم أصوله وفروعه أعاد الضمير بالجمع على القرب لانه
 يصدق على الواحد والآخر والمراد الأصول وان غلوا والقروع وان سفلوا ولم يشترط الفقر في الأصول استثناء
 عما مر في النفقات وانما ينفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان اعانة لهم بخلاف غير
 الأولايين الاخر ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز وهذا الاطلاق مقيد
 بالدرهم والناسير والتبر لان حقهم في الطعوم والمبوس فان لم يكن ذلك في ماله أحتج الى القضاء بالقيمة وهي
 النقدان وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفقة استحقاقا كافي بالمسوط وقد
 المصنف في النفقات أن لهؤلاء أخذ النفقة من مودعه ومدونه المقرين بالتكاح والنسب اذا لم يكونا طاهرين
 عند القاضى فان ظهر لهم بشرط أو أحدهما اشترط الاقرار بأخفى هو الصحيح فان أنذر الوديعة والدين
 لم ينتصب أحدهم هو لا خصم فيه والمسئلة يفرضها امرت نهر أى مرتت في النفقات **(قوله)** خلافا لما لا فان
 عنده تعذر زوجة المفقود عدما أو فاة بعلم مضي أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما المرات فذهبها
 كذهبنا في التقدير بتسعين سنة أو الرجوع الى الأحياء كهم وعند أجدان كان يغلب على حاله الهلاك كن فقد
 بين الصنف أو في مرك قد انكسر أو خرج لحاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد أربع سنين ينقسم
 ماله وتقدر وجهه بخلاف ما اذا لم يغلب عليه الهلاك كالمسافر لتجاره أو لسياحة فانه بقوض الحيا كفي رواية
 عنه وفي أخرى يقتدر بتسعين من مولده كافي شرح ابن النجدة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للحنفى الى
 ذلك أى لان ذلك خلاف مذهبا فخذوه ولي وقال في الدر المنثور ليس بأولى لقول القهستاني لو أفتى به في موضع

يعنى لو القاضى مجتهدا
 نهر (ولا يبيع) القاضى
 (ما لا يخاف فسادا في
 نفقه ولا في غيرها
 بخلاف ما لا يخاف
 فسادا) فانه يبيعه
 القاضى ويحفظ نفسه
 قلت لكن في معروضات
 المفتى أبى السعود ان
 القضاء وأمناه بيت
 المال في زمانه ما مورون
 بالبائع مطلقا وان لم
 يخف فسادا فان ظهر
 حيا فله الثمن لان
 القضاء غير ما مورين
 بفسخه نعم اذا بيع
 بغير فاحش فله فسخه
 اه فليحفظ (وينفق)
 على عرسه وقربيه
 ولأدأ) وهم أصوله
 وفروعه (ولا يفرق)
 بينهم وبينه ولو بعد
 مضي أربع سنين
 خلافا لما لا

مطلب في الافتاء بمذهب
 مالك في زوجة المفقود

الضرورة لأبأس به على ما أئتمن اه قلت ونظير هذا المسئلة عدة ممتدة الطهر التي بلغت رؤية الدم ثلاثة أيام
ثم امتد طهرها فأنه اتبع في العدة إلى أن تحض ثلاث حضض وعندما لا تنقضي عدتها بتسعة أشهر وقد قال
في البرازيه الفتوى في زمانه على قول مالك وقال الرازي كان بعض أصحابنا يقولون به للضرورة واعترضه في
النهر وغيره بأنه لا داعي إلى الاقتناء عذبه الغير لا مكان الارتفاع إلى ما لكي يحكم عذبه وعلى ذلك المشي ابن
وهان في منظومته هناك لكن قلنا أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم وجعلنا لكي يحكم به **(قوله)**
وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى كامر **(قوله)** والفقود بنتان وأبناء الطاهر ما بالمد
جمع ابن إذا يصح أن يكون مفردا منصوبا وفي بعض النسخ وابنان بصيغة المثنى وفي بعضها وابن بصيغة المفرد
والكل صحيح **(قوله)** والتركة في يد البنتين أي بنتي الرجل الميت وإعلم أن في هذه المسئلة ستصور والمذكور
هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال ما أن يكون في يد أحدي أو في يد البنتين أو في يد أولاد الان وعلى
كل ما أن يتفقوا على التقدير أو يتكره من في يد المال ويدي أنه مات أو أحكام الكل ميتة في الفتح فراجعنا
سنت **(قوله)** أي لا يترغم من يد البنتين بل يقضي لهما بالانصف ميراثا ويوقف النصف في أيديهما على حكم مالك
الميت فان طهر المفقود جاد دفع اليه وان طهر ميتا أعطى البنتان مدين كل المال من ذلك النصف والثلث الباقي
لأولاد الان للذكر مثل حظ الانثيين فتح **(قوله)** ولا يستحق الخ أي لا يحكم باستحقاقه لأوصية بعد موت الموصي
ولا بعده بل بوقف إلى ظهور الحال فان ظهر إلى آخر ما سذكره المصنف **(قوله)** الميت أقرانه هذا ليس خاصا
بالوصية بل هو حكمه العام في جميع أحكامه من قسمة ميراثه وبينونة زوجته وغير ذلك **(قوله)** في بلد هو الأصح
بحر وقيل المعتبر موت أقرانه من جميع البلاد فان أعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الأقطار بحسب
أجوائه سبحانه العادة وإنه قالوا الصقالب السبعة أعمارا من الروم لكن في تعرف موت أقرانه من البلاد خرج
عظيم بخلاف من بلد فاعلم أنه نوع خرج محتمل فتح **(قوله)** على الذهب وقيل بقدر تسعين سنة بتقديم الناء
من حين ولادته واختاره في الذكر وهو الأرفق هداية وعلمه الفتوى ذخيرة وقيل بعامه وقيل بعامه وعشرين واختار
للمتأخرين تسعين سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين
فكانت المثنى غالبا ذكر في شرح الوهبانية أنه حكمنا في السابعة عن بعضهم قال في العروا والجيب كيف
يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلد أي خيفة وأجاب في النهر بان التفحص عن
موت الأقران غير ممكن أو فيه حرج فمن هذا اختاروا وتقديره بالسنة اه قلت وقد يقال لا يختلف بل هو تفسير
لظاهر الرواية وهو موت الأقران لكن اختلفوا فيهم من اعتبر أطول ما يعيش اليه الأقران فالسابع اختلفوا فيه هل
هو تسعون أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش اليه
الأقران غالبا لا أطوله فقدروا تسعين لأن من يعيش فوقها نادر والحكم بالغالب وقترة ابن الهمام تسعين
لحديث لأنها تها به هذا الغالب ويشير إلى هذا الجواب قوله في الفتح بعد حكايته بالأقوال والحاصل أن الاختلاف
ما جاءه الامن اختلاف الرأى في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقا اه **(قوله)** واختار أن يلي تقريته للأمام
قال في الفتح فأى وقت رأى المصلحة حكم بموته قال في النهر وفي المنابع قيل بغرض الهدى القاضي ولا تقدير
فيه في ظاهر الرواية وفي القصة جعل هذا رواية عن الامام اه قلت والظاهر أن هذا غير جازع من ظاهر الرواية
أيضال هو أقرب اليمن القول بالتقدير لأنه فسر في شرح الوهبانية بان ينظر ويحتمل يفعل ما يفضل على ظنه
فلا يقول بالتقدير لأنه لم يرد به الشرع بل ينظر في الأقران وفي الزمان والمكان ويحتمل نقل عن مخفي الحنابلة
حكايته عن الشافعي ومحمدا أنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال أن يلي لأنه لا يختلف باختلاف
البلاد وكذا أغلبية الظن تختلف باختلاف الأشخاص فإن الملك العظيم إذا انقطع خبره يغلب على الظن في أدنى
مدته أنه قد مات اه ومقتضاها به يجهل ويحكم القرائن الظاهرة الدالة على موته وعلى هذا يتبين ما في جامع الضاوي
حيث قال وإذا فقد في المملكة فوته غالب فيحكم به كما إذا فقد في وقت الملا قمع العدو ومع قطاع الطريق أو
سافر على المرض الغالب هلا كما أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك يحكم به لأنه الغالب في هذا الحال وان

(وميت في حق غيره فلا يرث من غيره) حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان وأبناء والتركة في يد البنتين والكل مقرون بفقد الابن واختصوا للقاضي لا ينبغي له أن يجرك المال عن موضعه أي لا يترغم من يد البنتين خزانة المفتين (ولا يستحق ما وصى له) انما مات الموصى بل بوقف قسطه الى موت أقرانه في بلد على المذهب) لانه الغالب واختار أن يلي تقريته للأمام

وطريق قبول البينة أن
البينة نهى فقلت وفي
واقعات المتن
لقد رى أفندى معزيا
للجنة أنه انما يحكم بموته
بقضاء لأنه أمر محتمل
فالم ينضم اليه القضاء
لا يكون بجة (فان ظهر
قبلة) قبل موت أقرانه
(حياله ذلك) القسط
(وبعد محكم بموته في
حق ما يوم علم ذلك)
أي موت أقرانه (فتعد)
منه (عرسه الموت
ويقسم ماله بين من
يرثه الآن) يحكم
بموته (في حق مال)
غيره من حين فقدته فريد
الموقوف له من يث
مورثه عند موته) لما
تقرر أن الاستصحاب وهو
ظاهر الحال بجة دافعة
لامتبنة (ولو كان مع
المفقد ووارث بحسبه
لم يعط) الوارث (شيأ
وان انتقص حقه) به
(أعطى أقل الصيين)
ويوقف الباقي (كالجمل)
ومحله الفراض ولذا
حذفه القدرى وغيره
(فرع) ليس للقاضى
توزيع أمغالب ومعون
وعندهما أنه أن يكاتبهما
وينيهما

(كتاب الشركة)

لا يفي مناسبة المفقود
من حيث الأمانة بل قد تحقق في ماله عند موت

كان بين احتمالين واحتمال موته ناشئ عن دليل الاحتمال حياته لان هذا الاحتمال كاحتمال ما اذا بلغ المفقود
مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في مقداره ونقل من الغنية اهوا في جامع الفتاوى واقتى به بعض مشايخ
مشايخنا وقال انه اقبى بقاضى زاده صاحب بحر الفتاوى لكن لا يفتى أنه لا يضمن مضي مدة طويلة حتى يغلب
على الظن موته لا يجوز تقديمه عند ملافة العدو وسفر البحر ونحوه الا اذا كان ملكا عظيما فانه اذا بقي حياته
حياته قلنا قلنا هذا معنى على ما قاله الزبلي تأمل (قوله) وطريق قبول البينة) فيه إيهام أنه يحتاج الى بينة
على موت أقرانه وليس جرد ابل المراد انما قامت بينة على موته حقيقة في التهرع الترخائية ثم طريق موته
اما بالبينة أو موت الأقران وطريق قبول هذه البينة أن يجعل القاضى الخ (قوله) أو ينصب عليه قيا) أى اذا لم
يكن له وكيل يحفظ ماله ينصب عنه مسخر الأمانة دعوى موته من زوجته أو أحد ورثته أو غيره (قوله) بقضاء
(الخ) هو أحد قولين قال القهستاني وفي الفاهم قوله فتعد عرسه دلالة على أنه يحكم بموته مجرد انقضاء المدة
فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الامة وقال نجم الامة القاضى عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه
كافي المنة اه وما قاله شرف الامة موافق للمتون سلكنا في قلل لكن المتأخر من العبارة أن المنصوص عليه في
الذهب الثاني غير أن عبارة الواقعات عن القينة أن هذا أى ما روى عن أبي حنيفة من نفو يض موته الى الرأى
القاضى نص على أن انما يحكم بموته بقضاء الخ (قوله) فان ظهر قبلة) هذه القبلة لا مفهوم لها وان ذكرها
الكثيرون سلكنا في الجروان علم حياته في وقت من الاوقات رث من مات قبل ذلك الوقت من أقرانه
اه لكن لو عاد حيا بعد الحكم بموته أقرانه قال ط الظاهر انه كالتب اذا حيا والمردنا إذا سلم الباقي في بدورته
له ولا يطالب بما ذهب قال ثم بعد رقى رث المرحوم بالالسود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن ز وحسبه
والاولاد الثاني اه تأمل (قوله) فله ذلك القسط) أى الموقوف له من الوصف وكذا الارث كما علت (قوله) وبعد
أى بعد موت أقرانه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله ظهر له بصرا المعنى وان ظهر حيا بعد موت أقرانه يحكم
بموته الخ وهو فاسد كالا يفتى (قوله) فتعد عرسه الموت) أى عدة الوفاة تور بدقسطه من الوصية الوازنة
الموصى (قوله) بين من رثه الآن) أى حين حكم بموته لان مات قبل ذلك الوقت من ورثته زبلى وكذا يحكم
بعق مديرة وأمهات والاد في ذلك الوقت بحر (قوله) من حين تقدم) أى ما لم تعلم حياته في وقت كما مر (قوله)
عند موته) أى موت المورث (قوله) بجة دافعة) فتدفع ثبوت حق لغيره في ماله (قوله) لا تمتنة) فلا يثبت له حق
مال غيره (قوله) ولو كان مع المفقود وارث يحسبه الخ) أى يحسب ذلك الوارث بالمفقود وظهر هذا من المثال
السابق حيث لم يعط ولاد الان المفقود ساقبل ظهور حياته فظهر حيا أخذ النصف فقط دون الثلثين
ووقف لهما السدس ولاد الان الثلث الى ظهور موته فان ظهر حيا أخذ النصف الموقوف (قوله) كالجمل)
فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل نصيبه وان كان ينقص حقه يعطى الأقل وان كان يسقط
به لا يعطى شأ فلورثك ابتازر وحة حامل لا يعطى الزوجة الجن لانه لا يتغير والان نصف الباقي لانه أقل من كل
الباقي على تقدير موت الجمل ومن ثلث الباقي على تقدير كون الجمل أنثى ولورثك وحة حاملأ وحاشقة أو عا
لا يعطى شأ لا احتمال ذكورا جمل (قوله) ولذا حذفه) أى حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله)
فرع الخ) عزاء في الدررالى فصول العمادى (قوله) ويبعهما) في شرح الوهبانية عن القينة فقدت مولاها
ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة فللقاضى أن يبيعها أو يزوجها من امرأة نفقة وليس له تزويجها اه
والله سبحانه أعلم * (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة) *

قبل مشروعتها ثابتة بالكتاب والسنة والمفقود واختلفوا في النص المفيد لذلك قال في الفتح ولا شك أن
مشروعيتها أظهر ثبوتها بالتوارث والتعامل هما من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرهما متصل لا يحتاج فيه
لأثبت حديث بعينه (قوله) من حيث الأمانة) فان مال أحد الشريكين أمانة في يد الآخر كان مال المفقود أمانة
في يدي الحاضر بحر وجعل في الفتح هذه مناسبة علمه في مالوق الآتي والقطب واللفظة (قوله) بل قد تحقق في ماله)
هذه مناسبة خاصة بيانها أنه لو مات أو مئته وعن ابن آخرفان مال المفقود من التركة على تقدير حياته مشترك

أي مختلط مع مال أخيه (قوله بكسر فسكون في العرف) كذا في الفتح أي المشهور فيها كسر الشين وسكون
 الراء قال في النور وفتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط التصيين
 بحث لا يثبت أحدهما أو قبل اختلاط التصيين تساهل لانها اسم المصدر والمصدر التركل مصدر شركت الرجل
 أشركه شركا فظهر أنها فعل الانسان وفعله الخلط وأما الاختلاط فصفة المال تثبت عن فعله ما ليس باسم من
 المادة وعامة فيه قلت لكن الشركة قد تتحقق بالاختلاط كما يأتي فيلزم أن لا يكون لها اسم تأمل الآن يقال ان
 أهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سمي بها العقد) عبارة تلي ثم يطلق اسم الشركة على العقد مجازا لكونه
 سبيله (قوله لانها سمي به) الصبر الاول عائد إلى العقد متاويل الشركة والثاني إلى الخلط اهـ ح والأظهر
 تذكير الصبرين كعبارة تلي أو يقول لانه سميها أي لان العقد سمي الشركة التي حقيقة الخلط والعلاقة
 السمية من إطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح وذا قل شرك الشركة بالاضافة فهي إضافة بيانته (قوله
 وشرا الخ) ظاهر كالمهم بخلاف الغوى والشري فأنها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجازا تأمل
 بدليل تقسيمها لهما إلى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط أو الاختلاط الآن يقال المراد تريف
 شركة العقد فقط لأنهما التي فصلت أنواعها إلى أربعين مفاوضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أي الملك
 فأنها في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أي اختلاط المالكين بحيث لا يثريا أحدهما وعبر
 بالاختلاط تبع الفتح مع أن مقتضى ما في التعبير بالخلط تأمل (قوله اللفظ المضيد) أي لعقد الشركة وهو الإيجاب
 والقبول ولومعنى كما ساقى (قوله كون الواحد الخ) كذا في الجرع المحيط واطاهر أن المراد بالواحد العقود
 عليه احتراز عن المباحات والنكاح والوقف لمساقي من قوله وشروطها كون العقد عليه قابلا وقالة فإن المراد
 من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله وهي ضريان) أي الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد فقيسه
 الاستعمال والآن من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملك) أي اختصاص بالاضافة معنى الباء كما
 في المغرب فهستاني (قوله أو حفظا) دخوله في الملك المفسر بالاختصاص ظاهر والمقصود بيان اشتراكهما في
 الحفظ وثبتوا الحق لهما لا لأحدهما فقط لا يترتب من ذلك مسألة في باب حرمان جميع أحكام الباب فيها كالدين المشترك
 فانه لا تجرى فيه جميع أحكام العين فافهم (قوله همه الريح) حقه أن يقال هتبه الريح لمافي القاموس الهب
 والهوب ثوران الريح وهبه هبها وهبه بالفتح وهبه التكرس قطعه اهـ فقد جعل المتعدي معنى القطع وهو غير مراد
 هنا كالاتي (قوله على ما هو الحق) قال في الفتح أن بعضهم ذكر من شركة الاملاة الشركة في الدين فقيل مجاز
 لان الدين وصف شرعي لا علق وقد يقال بل علق شرعا ولنا جاز هتبه من عليه وقد يقال ان الهبة مجاز عن
 الاسقاط ولذا لم تجز من غير من عليه والحق ما ذكر من كروا من ملكه ٢ ولنا ملك ما عن من العين على الاشتراك حتى
 لو دفع الخ اهـ وقوله ملك ما عن الخ أي لو صالح أحدهما عن نصيبه على عين كتوب مثلا ملكه مشتركا بينه وبين
 الآخر وعامة في الصلح قبل التصاريح (قوله وأن من جعل اختصاصه) أي اختصاص بالاختراع أخذ دون
 شركة وهذه الحيلة مذكورة في الفتح أيضا وساقى غيرها في الصلح (قوله بارت) يتعلق بقوله ملك متعدد (قوله
 بأي سبب كان الخ) هو مفهوم قوله بارت أو يبيع فإن الأول جبري والثاني اختياري ومن الاول ما لا يختلط
 مالهما بلا صنع من أحدهما ومن الثاني ما لو ملكا عن عناية به واستلما على مال حر أو خلط مالهما بحيث لا يتميز
 كما يأتي أو بلا وصية بعين لهما كافي الصر (قوله ولو متعاقبا) مر تبطل قوله أن ملك متعدد ط (قوله ثم أشرك
 فيه آخر سبب كالمصنف مسئلة الأمر آخر الشركة (قوله في الامتناع) الاولى حذف لانه أجنبي في التصرف
 لا في الامتناع عنه الآن يقال قوله أجنبي أي كاجنبي ويكون هذا ما لوجه الشبهة ط (قوله غن تصرف بعض)
 اجتره عن غير المضر كالانتفاع ببيت وخادم وأرض غيبة شركة على مساقاة بيان (قوله فصع له بيع حصته)
 بقرع على التثديع مال صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط لانه لا يجوز البيع من غير شركة بلا
 اذنه والفرق أن الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء ان اشترى أحطه أو ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما
 فيبيع كل منهما نصيبه شائعا جاز من الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط أو الاختلاط كان كل حصة

المشاركين في الأصل
 والريح) جوهرة
 (وركتها في شركة العين
 اختلاطهما وفي العقد
 اللفظ المضيد) وشرط
 جوازها كون الواحد
 قابلا لشركة (وهي
 ضريان شركة ملك وهي
 أن علق متعدد) اثنان
 فأكثر (عينا) أو حفظا
 كتوب همه الريح في دارهما
 فأنهما شركتان في
 الحفظ فهستاني (أو
 دين) على ما هو الحق
 فلو دفع المدين لأحدهما
 فلا خير الرجوع بنصف
 ما أخذ فتح وسجيء
 متافى الصلح وأن من
 جعل اختصاصه بما
 أخذ أن يهبه المدين
 قدر حصته ويهبه
 الدين حصته وهبانية
 (بارت أو يبيع أو غيرهما)
 بأي سبب كان جبريا أو
 اختياريا ولو متعاقبا كما
 لو اشترى شيئا ثم أشرك
 فيه آخر مئة (وكل)
 من شركه الملك (اجنبي)
 في الامتناع عن تصرف
 مضر (في مال صاحبه)
 لعدم تضمنها الوكالة
 فصع له بيع حصته
 ولو من غير شركة بلا
 اذن الا في صورة الخلط

مألوكة بجميع أجزائها للآخر فهاشركه فإذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا بمألوكة
 بنصيب الشريك فغشوقه على ائتمه بخلاف بيعه من الشريك القدر على التسليم والتسليم اه فبيع وحرق
 ومثل الخطل والاختلاط بيع ما فيه ضرر على الشريك أو البائع أو المشتري كبيع الحصن من البناء والغراس
 وبسم بيت معين من دار مشتركة كإتاني بحوره (قوله بفعلهما) احتراز عما إذا كان بفعل أحدهما بلا إذن
 الآخر فإن الخاطا على مال الآخر ويكون مضطربا عليه المثل التعدي (قوله بخطبة بشعير) ومثله خطبة بخطبة
 بالاولى تعذر التميز في الاول بتعسر (قوله وكيناه وضرر وزرع مشترك) صنعه يقتضي أن هذان من قبل
 الخطل وليس كذلك وإنما وقف البيع فيه من الاختي على اذن شريكه لتضرر الشريك بالقاع والهدم كإسائي
 تفصله اه ح قلت وعكس الجواب بأن قوله وكيناه معطوف على قول المصنف في صورة الخطل فيكون استثناء
 صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كافلا (قوله ونحوه في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث أقي بأنه لو باع
 أحد الشريكين في البناء حصته لا يجوز للشريك جازوا فقي أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لأجنبي بلا
 رضائيه لا يجوز ومفاده تعيد الاول أيضا على أن المبيع ليس الشريك أفاده ح وفي الخبرية صرحوا بأن بيع
 الحصنة في البناء والغراس لغير الشريك لا يجوز (قوله وقها بعد وقتين أن المبطعة كذلك) ونصه مسئل في منطقته
 بين شريكين باع أحدهما حصته لأجنبي بنين معلوم بدون رضائيه كهل يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع
 اه والمراد بالمطعة البطيخ المزروع لأرض البطيخ اذ يبيع مع الارض جائز والمراد أيضا ما إذا باع قبل النضج لأن
 فيه ضرر على الشريك بالقطع قال في جامع الفصولين باع نصيبه من المبطعة رضائيه كهل فلو ضربه القطع لم يحز
 البيع ونصيب البائع للمشتري ما لم يفسخ البيع والشريك أن لا يرضى بعد الأجازة اذ في قلمه ضرر والآن
 لا يجوز على تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع للمشتري الخ يعني اذ قضى
 المبيع (قوله لكن فيها الخ) أقي مثله في الفتاوى الخبرية واستند الى ما في فتاوى ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث
 قال بسئل فيما إذا باع أحد الشريكين حصته في الغراس في الارض المحتركة من أجنبي وأعليه على الحصنة
 من المحرك هل يجوز بيعه لكونه لا مطالبه بالقطع فلا يتضرر أم لا أجاب نعم يجوز بيعه لعدم الضرر بعدم
 التكليف بالقطع ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم إذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس في الارض المحتركة
 حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه ووجهه عدم
 المطالبة في الارض المحتركة بالقطع كاهو ظاهر اه ما في الخبرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا وما تقدم لان
 مناط الفساد حصول الضرر فافهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فحضرنا من هذه النقول أن بيع الحصنة
 من الزرع والغراس والمطبعة بغير الارض من الاجنبي أو من أحد الشريكين لا يجوز فلورضى الشريك قبل
 لا يجوز أيضا وقبل يجوز ويظهر التوفيق بحمل الاول على ما إذا قصد المشتري اجبار الشريك على القطع
 والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك وفيهم هذا التوفيق من تعليل المحط لعدم الجواز بقوله لان فيه ضرر والآن
 لا يجبر على تحمل الضرر وان رضيه اه كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل لا يجوز لأن المشتري
 يطالبه بالقاع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر كبيع الخدع في السقف ثم اذا طلب المشتري
 القطع لأجابه الله نظر الشريك لكن ان طلب هو أو البائع النقض فسح البيع لانه فاسد وان سكت
 الى وقت الأذن انقلب جائز والى البائع وكذا في الخائسة ان نصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض
 البيع اه وأما بيع هذا المثل كوراث من الشريك كارض بينهم ما باعوا زرع لهما مبدل فباع أحدهما نصيبه
 من الزرع لشريكه بدون الارض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاحكام ولكنها تحمل على
 ما فيه ضرر بالقاع كبيع رب الارض من الأكار حصته من الزرع أو الثمر فلا يجوز لانه يكلف الاكار القطع
 فيتضرر ما لو باع الاكار لرب الارض فله يجوز اتفاقا والبلد قول المحط لان البائع يطالبه بالقطع لضرر نصيبه
 من الارض ولا يمكن ذلك الا بقطع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتريه وهو نصيب نفسه اه كلام الطرسوسي
 ملخصا ثم حوّل ان حكم الغراس كالزراع وهذا كله فيما إذا لم يدرك الزرع والثمر ولا جاز له من الضرر
 بالقطع كإسائي كره الشارح عن الفتاوى اذ بلغت الاشجار أو ان القطع جائز للشراء والافسد ومثله الزرع

لما لم يباع لهما مكتظة
 بشعيرة وكيناه وشعيرة
 وزرع مشترك فاستأفى
 ونعامة في الفصل الثلاثين
 من العبادية ونحوه في
 فتاوى ابن نجيم وفيها
 بعد وقتين أن المبطعة
 كذلك لكن فيها بعد
 ووقت من آخر بين جواز
 بيع البناء أو الغراس
 المشترك في الارض
 المحتركة ولو للأجنبي

مطلب مهم في بيع
 الحصنة الشائعة من
 البناء والغراس

كافي بسوق العبر عن الولوالجية والحاصل أن ما بلغ أو أن قطعه يصح بيع الحصة منه بشرط ولغيره ولو بلا إذن
 الشرط لعدم الضرر واللا يجوز بيعه من الأجنبي بلا إذن الشرط فلا يذنه له يجوز إن كان مراد المشتري
 إحصار الشرط على القلع والآن ما سكت إلى وقت الإدراك يجوز وعلى هذا ما كان في الأرض المحركة لانه
 مغدلقا لا يقطع فلا يتضرر أحدهما فلو أراد القطة قبل بلوغه وأنه لا يجب إلى ذلك وإنما طلب أحدهما فسخ
 البيع بحاج لانه قدس وإنما يغلب جائزا إذا سكت إلى وقت الإدراك وأما الباع فذكر الطرسوسى أنه إذا ما أن
 تكون الأرض لهما ولغيرهما ولا أحدهما فإن كانت لهما ففي المحط أنه لو باع أحدهما حصته من البناء فقط
 لأجنبي لم يجوز ولو باذن الشرط لأن البائع مطالبته بالهدم وكذلك لو كان الكل له فباع نصفه من رجل لأن
 المشتري مطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه ولو باع من شريك في رواية جاز في أخرى لا واختارها أبو
 الليث لأن البائع مطالبه بتفريق نصيبه من الأرض وإن كانت الأرض لغيرهما ففي البدائع واختلاصة لو باع
 لأجنبي لم يجوز لانه لا يمكن تسليها الا بضر وهو نقص البناء ومقتضاه أنه لشريك يجوز لكن ينبغي جملة على
 ما لا ضرر فيه كالأضرار والبناء مدمر ومقتضى المدعى أن البائع لاحق له في الأرض فلا يمكن مطالبة المشتري
 بالقلع بخلاف الأرض المستأجرة فليحقق في الأرض الآن بوجوه نصيبه منها قبل البيع وكذلك لو كانت
 الأرض مغصوبة لأن البناء غير مستحق للقبال للقلع فهو كالمقاول حقيقة فصحيح بيعه ولو لأجنبي ومثله
 الأحكام التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بلا حارة شرعية فينبغي أن يكون كالغصوبة لانه مستحق للقلع
 وإن كانت الأرض لأحدهما فإن باع أحدهما لأجنبي لم يجوز وإن لشريكه ينبغي الجواز سواء كان البائع
 صاحب الأرض أو الآخر لأن البناء فعلا لا يكون إلا بطريق الإباحة فهو مستحق للقلع بخلاف الزرع في أرض
 أحدهما فإنه بطريق المزارعة وهي عقد لازم فلا زرع مستحق للبقاء لهذا يصح بيع صاحب الأرض حصته في
 الزرع للزراع وحسب العكس لعدم الضرر وهذا خلاصة ما حرمه الطرسوسى في أنفع الوسائل قلت والعرف الآن
 في العمارة أنها تنبئ في أرض الوقف أو أرض بيت المال بعد استحكار أرض الوقف ممددة طيلة على مذهب
 من رايها فإذا باع حصته من البناء لأجنبي بعد استحكار الحصة من الأرض أو فرغ له عن حق تصرفه في
 الأرض السلطانية باذن الحاكم عليها يصح لعدم الضرر وكذلك لو تأخر الأحكام والفراغ عن البيع لارتفاع
 المفسد كما مر فيما لو باع حصته من الشجر قبل الإدراك ولم يطلب القلع إلى الإدراك وعلى هذا فامر عن
 البدائع واختلاصة من عدم الجواز لأجنبي ينبغي جملة على ما إذا كانت الأرض مستعارة بقرينة التعليق
 وذلك لأن المشتري غير مستعير ولا يدمر تسليم البيع فلا يدمر الهدم وفيه ضرر على الشرط بخلاف ما إذا
 كانت في أرض وقف أو أرض سلطانة فإنه يمكن تسليم البيع مع الأرض فيقوم المشتري بمقام البائع إذا كان
 قصده إبقاء البناء وتول علة الفساد التي ذكرها وهذا ما استند إليه الخوارزمي في علة الجواز تعالى لا ينبغي كما
 مر لكنه استوى بين الغراس والبناء فيعمل ما مر من عدم الجواز في الغراس الذي لم يبلغ أو أن القلع على ما إذا
 كانت الأرض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدرية تنقيح الفتاوى والحامدية
 فراجعها (قوله) تنبيه أشار به إلى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلاهما بنجيم (قوله) فلا يجوز بيعه إلا بإذنه
 راجع إلى قوله إلى صوري فاعلم وما بعده أمح وقسمنا في بعض النسخ من هذا إلى قوله والاختلاف (قوله)
 فلا تخران يطل البيع) كذلك غالب كتب المذهب معالين يتضرر الشرط بذلك عند القسمة أو لو صرح في
 نصيبه لتعين نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشرط لا لأسباب إلى جمع نصيب الشرط
 فيه والحال هذه لأن نصفه للشري ولا جمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك يبيعه النصف وأما الشرط من ذلك
 انتهى ذلك وسهل طريق القسمة كذلك الخبرية من البيع (قوله) باع أحدهما نصيبه أي من البناء فقط كما هو
 صريح العمادة أما بيع التسيب من الدار بينهما فلا مانع من جوازه وأما ح (قوله) بشرط القلع أو
 الهدم أي قلع الأخشاب أو هدم البناء والعاز والذى ح عن العمادة والهدم والواد (قوله) كشرط
 أحاز في البيع أي كالجواز البناء واشترط عليه جازة الأرض وهو مفسد لعقده لأن فيه مفعة لأحد
 المتعاقدين (قوله) باع أحدهما نصيبه أي من الشجر وبه عبر في شرح المتن ط (قوله) قد انتهت أو أن

فتنه فلا يجوز بيعه إلا
 بإذنه ولو كانت الدار
 مشتركة بينهما باع
 أحدهما بيتا معينا أو
 نصيبه من بيت معين
 فلا تخران يطل البيع
 وفي الواقعات دارين
 رجلين باع أحدهما
 نصيبه لا تخرب جاز لانه
 لا تخول ما إن باع بشرط
 القلع أو بشرط القلع
 أو الهدم أما الأول فلا
 يجوز لانه بشرط منفعة
 للشري سوى البيع
 فصار كشرط أحاز في
 البيع ولا يجوز بشرط
 الهدم والقلع لأن فيه
 ضررا بالشرط الذي
 لم يبع وفي الفتاوى
 مشهورة بين قوم باع
 أحدهم نصيبه مشاعا
 والآخر قد انتهت أو أن

القطع جاز الشراء
والشترى أن يقطع
لانه ليس في القسم ضرر
وفي التوازل باع نصيبه
من الشجرة بلا أرض
بسلا اذن شرى مكان
بلفت أو ان انقطعها
جاز البيع لانه لا يضر
المشتري بالقسمه وان لم
تبلغ فسد لتضرر ربهها
وفي باع بناء بلا أرضه
على أن يترك المشتري
البناء فالبيع فاسد
عمادية من الفصل
الثالث من مسائل
الشيوع (والاختلاط)
بلاصنع من أحدهما
فلا يجوز بيعه الا بانه
لعدم شيوع الشركة
في كل حصة بخلاف نحو
حمام وطاحون وعبد
وبابه حيث يصح بيع
حصته اتفاقا كما بسطه
المصنف في فتاويه
ثم الظاهر أن البيع
ليس بقيد بل المراد
الأخراج عن الملك ولو
جهة أو وصية وتعامه في
الرسالة المباركة في الاشياء
المشتركة كوهي نائعة
لمن ابتلى بالافتقار و زاد
الواني الشفعة أيضا
فراجعها وأما الانتفاع به
بغية شرى كنه في بيت
وعادم وأرض ينتفع
بالكل إن كانت الارض
بشعها الزرع والا لا

(القطع) الاولى فذا انتهى أو أن قطعها وهذا التماثل يظهر في شجر بائنه القطع بخلاف ما بائنه التمر ط
حتى لا يضرها) أي لا يضر الأختار وفي نسخة لا يضرهما بنهما التثنية أي لا يضر الشريك والمشتري (قوله)
ولاشترى ان يقطعه أي بعد القسمة ط (قوله وفي التوازل) هو غير ما في الفتاوى ط لكن أعاده لأن
فيه النصريح بقوله بلا أرض وبقوله بلا اذن شرى كنه بمقاده أنه لو باع نصيبه من الأرض والشجر يصح وان لم
يلغ أو أن القطع لانه ليس لاحدهما أن يطل بشرى كنه بالقنع لان ما تحت ملكه فلا يضره وأحدهما كافي أنفع
الوسائل عن الخطط وأنه لو باع اذن شرى كنه أو من الشريك نفسه أنه يصح أيضا وتقدم الكلام عليه (قوله)
وفيما الخ) هي مسئلة الواقعة ط (قوله والاختلاط بلاصنع من أحدهما) كاذبا انشئ الكيسان فاختلط
ما فيه من الدراهم ط عن النبي (قوله لعدم شيوع الشركة الخ) يشير الى الفرق الذي قدمناه عن القنع
والجر (قوله حيث يصح بيع حصته) أي من غير شرى كنه ط (قوله كما بسطه المصنف في فتاويه) حاصل ما بسطه
هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط والمشارك بغيرها كارت ونحوه وأنه لا يشترط في
حصة البيع الا فراغ عند التسليم لانها قد تقع على حصة يبيع مشاع لا يمكن افرازه كالحمام والطاحون والعبد والذابة
(قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف فصحه لبيع حصته الخ وهذا ما أخذ من البحر لكن
اخراج المشترك عن الملك جهة يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون أما قابليها فلا يصح
ما لم يقسم فصير فالمشترك بخلط أو اختلاط وبعد القسمة لا حاجة الى اذن الشريك تأمل (قوله وتعامه في
الرسالة المباركة الى قوله وأما الانتفاع) ساقط من بعض النسخ قال في الترويض في الأحكام في الأشياء المشتركة
بنها مستوفى في الرسالة المباركة في الأشياء المشتركة كقولك جارتك جارتك بائنه فأنها لم يبتلى بالافتقار فاعاد
القول عليها ساطع (قوله وزاد الواني) أي عني الدر حيث قال قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض
عليه بأنه ينبغي أن يشير الى استثناء صورة الشفعة أيضا فانها لو ورثا أرضا يجوز أن يبيع أحدا ولو اثنى حصته
من الأرض من غير شرى كنه الا بانه ولا يخفى أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وقوله تأمل بل
هذه الصورة من الشركة بسبب جبري فإذا اختلفا بها لارت بائنه لكل التصرف في حصته وان كان لشرى كنه
الشفعة ط قلت وفيه انه ان قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من حصة البيع بلا اذن الشريك
وحاصله توقف العصة على اذن الشريك وهذا لا يتأني في الشفعة فان بيع الحصة من الدار صحيح وان كان
لشرى كنه حق التملك بالشفعة فله اذا ادعى الشفعة يتملكها ملكا جديدا وان سكت يبق ملك المشتري على حاله
سواء أذن أو لا (قوله وأما الانتفاع الخ) محترز قوله عن تصرف مضر (قوله في بيت وعادم الخ) قال في جامع
الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فاذا أدركت الثمرة يبيعه أو يأخذ حصته ويغفر حصته الغائبه إذا قدم الغائب
أجاز بيعه وأخته العينة ولو أدى الخراج فقتل أرض بينهما زرع أحدهما كلها تقسم الأرض بينهما فوقع في
نصيبه أو فروا وقع في نصيب شرى كنه أمر بقلعه وضمن نقصان الأرض هذا اذا لم يدرك الزرع فلو أدرك أو قرب
يعرفم الزرع لشرى كنه نقصان نصفه وانقصت لانه غائب في نصيب شرى كنه اه قلت هذا اذا كان الشريك
حاضرا كابقده في الخافية لان قسمة الارض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون غاصبا في صورة القبية والالم
يكن له زراعته ان لم يكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصه بالقوله في الفصولين وبقى أنه لو علم أن الزرع يقع
الأرض ولا ينقصه فله أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن ينتفع بكل الأرض مثل تلك المدة لشرى الغائب
في مثله دالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينقصها وزرعها فله أن يزرع فيها أصلا اذا الرضا
لم يثبت وكذا الوما أحدهما فالشرى كنه أن يزرع اه قلت وفي القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك أجز
وليس الغائب استعماله بقدر تلك المدة لأن المهاباة بعد الخصومة اه وهذا موافق لما ساقى آخر الباب من
المنطومة المحبة لكنه مخالف لما مر ولما ذكر في تنوير البصائر عن الخافية أن النار كالأرض وأن الغائب أن
يسكن مثل ما سكن شرى كنه وأن المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روي عن مجموع عليه القتوي اه وساقى تمامه
في الغصب (قوله ينتفع بالكل) في الخافية للحاضر أن يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية أنه يسكن

منها قدر حصته ولو ناف أن تغرب الدار له أن يسكن كلها اهـ والفرق بين الرابطين أن الرواية المشهورة
أوله كان له نصف الدار مثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنه و بتر كهانصف سنه وعلى الرواية
الثانية يسكن نصفها فقط وهذا الذي يخفى خرابها بالترك لو ناف يسكنها كلها دائما وذ كرفي الفصولين وكذا
في الخادم يتقدمه الحاضر بحصته ومقتضاه أنه يستخدمه يوما و بتر كه يوما بقدر حصته الغائب فأطلاق
الشارح في محل التقيد (قوله بخلاف الدابة) لتفاوت الناس في الر كوب لالسكني والاستخدام فصولين وهذا
ظاهر إذا كان يسكن وحده ما لو كان له أولاد وعيال كثيرون لأشك أن السكني تتفاوت أكثر من الر كوب
وكذا الاستخدام يتفاوت بكثرة الأعمال والأشغال فلي تأمل وأما في شرح الوهابية أن المنع في الر كوب خاصة
لا في غيره كالحرف ونحوه (قوله أي واقعة بسبب العقد) أشار به إلى أن الأضاف من الأضام إلى السبب وهي
أقوى الإضافات وقد سلف عن الكمال أن الأضافة للبيان ط (قوله قابلة للوكالة) يعني عنه قول المصنف بعد
وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة ط (قوله الإيجاب والقبول) كأن يقول أحدهما شارك كلتيك كذا
ويقول الآخر ولنفذ كذا كأهبة عن الشيء أعني أن يكون خاصا كالز والمقل أو عاما كإذ أشارك في عموم
التبذرات بخر (قوله ولو معنى) يرجع إلى كل من الإيجاب والقبول ط (قوله كالإدفع له أنما) أي وقيل
الآخر وأخذها وفعل انعقدت الشراكة بخر وقوله وأخذها عطف تفسير لأن الراد القبول معنى وهو بنفس
الأخذ (قوله وشرطها الخ) فأدان كل صور عقود الشراكة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف
منه كائنها فيحقق حكم عقد الشراكة المطلوب منه وهو الاشتراك في الر بيع إذ لو لم يكن كل منهما موكلا عن
صاحبه في الصف وأصيل في الآخر لا يكون المستفاد من كالاتصاص للشري بالشري فنع (قوله)
كاحتطاب واحتشاش وأصطاد وتكذفان المثل في كل ذلك يختص بمن يباشر السبب فتح (قوله وحكمها
الشركة في الر بيع) الوال للمال ط أي فإن لم يتفاد حكمها ولو لم يرخ غير المسمى ويحتمل كون الوال العطف على قوله
وشرطها (تنبيه) ويندب الأشهاد عليها وذ ك محمد كضيه كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان
أشتر كاعلى تقوى الله تعالى وأداء الأمانة ثم بين قدر رأس مال كل منهما و يقول ذلك كله في أيديهما
يشتركان به ويبعا جميعا وشري ويعل كل منهما بأرأه ويبع بالنقد والنسيئة وهذا وان ملكه كل علق عقد
الشركة لأن بعض العلماء يقول لا يعلك إلا التصريح به ثم يقول فما كان من ر بيع فهو بينهما على قدر رؤس
أموالهما ما كان من وضعة أو نبعة فكذلك ولا خلاف أن اشتراط الوضعة بخلاف قدر رأس المال باطل
٣ واشتراط الر بيع متفاوتا عندنا صحيح فيما سذكر فان اشتراط التفاوت فيه كسواء ككذلك ويكتب التار يخ
كي لا يدعي أحدهما لنفسه حقا فيما اشتراه الآخر قبل التار يخ فنع (قوله وهي) أي شركة العقد ونؤه أربعة
خبر عنه وقول المصنف إماما مفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الآخر) أي التقبل
والوجود فهي حثثثة ولا يخفى ما فيه من الر كاة فكأن عليه أن يقول وهي شراكة بالمال وبالأعمال
وبحرو وكل إماما مفاوضة أو عتبان كقائه الشيطان الطماعي والكزخي وخرى عليه الر بلي وغيره ثم ما فاضله
الشارح حسن من حيث أن قول المصنف إماما مفاوضة وإمامان خاص بشر كة المال بدليل قوله بعد وما
تقبل وإما وحده فقد دفع ما هو مالم من أن الآخر من لا يكونان مفاوضة ولا عتبان فافهم وسذكر أن شروط
المفاوضة في المواضع الثلاثة مختلفة وأن الظاهر أنها في الأخيرين مجاز (قوله من التفويض) وأمن التفويض
الذي منه فاض الماذا عطف فنع وإذا قال في الهداية لأنها شراكة عامة في جميع التمارات وفي التاموس المفاوضة
الاشتراك في كل شيء والمساواة اهـ لكن في الاصطلاح أخص لأنه لا يلزم فيها مساواة في العقار والعروض
كما أنه ط (قوله ان تضمنت وكالة وكفالة) أي بأن يكون كل واحد منهما فيما يجب لصاحبه عترة الوكيل
وفما يجب عليه عترة الكفيل عنه خاتمة وقد عارض ذ ك الو كالة بأنه لا تأتيه فيه لأنه لا يخص المفاوضة وأجاب
في النهر بأنه لا يدع في ذ ك شرط لشي وان كان شرطا لآخر اهـ على أن الشرط مجموع الر كالة والكفالة وهذا
خاص بالمفاوضة (قوله نصفا إلى كالة بالمجهول شرا) جواب عما أورده من أن الو كالة بالمجهول لا تصح
وأرد أيضا أن الكفالة لا تصح بدون قبول المكفول وهو هنا مجهول وأجيب على ما أجاب به الشارح فكان

بخر بخلاف الدابة
وغيرها وقامه في الفصل
الثالث والثلاثين من
الفصولين (وشركة عقد)
أي واقعة بسبب العقد
قابلة للوكالة (وركنها)
أي ما هيها (الإيجاب
والقبول) ولو معنى كالأ
دفع له أنما وقال أخرج
مثلها واشترى الر بيع
(وشرطها) أي شركة
العقد (كون المعقود
عليه قابلا للوكالة) فلا
تصح في مباح كاحتطاب
(وعلم ما يقطعها كشرط
دراهم مائة من الر بيع
لأحدهما) لأنه فلا
ر بيع غير المسمى وحكمها
الشركة في الر بيع
(وهي) أربعة مفاوضة
وعتبان وتقبل ووجوه
وكل من الآخرين يكون
مفاوضة وعتبان كما
سجي (إماما مفاوضة)
من التفويض بمعنى
السواة في كل شيء (ان)
تضمنت وكالة وكفالة
نصبة الو كالة بالمجهول
فيها لا تصح

مطلب شركة العقد

مطلب شرط الر بيع

متقولا يصح بخلاف

اشتراط التحسينان

مطلب

في شركة المفاوضة

(وتساويا بالمال تصعبه
الشركة وكذا ربما
كاحققة الوافي) وتصرفا
ودينا لا يخفى أن
التساوى في التصرف
يستلزم التساوى في
الدين وأجازها أبو
يوسف مع اختلاف الملة
مع الكراهة (فلا
تصح) مفاوضة وان
صحت عتقا (بين
وعبد) ولو مكاتباً أو
مأذوناً وصي وبالغ ومسلم
وكافر لعدم المساواة
وأفاد أنها لا تصح بين
صبيين لعدم أهليتهما
للكفالة ولا مأذونين
لتفاوتهما في (وكل
موضع لم تصح المفاوضة
لفقد شرطها ولا يشترط
ذلك في العنان كان
عتاقاً) كإبراهيم (استصاع
شرائطه) كاستيف
(وتصح المفاوضة بين
حسني وشافعي) وان
تفاوتا تصرفاً في متروكة
السبية لتساويهما
مليه وولاية الإلزام بالحق
ثابتة (ولا تصح الألفاظ
المفاوضة) وان لم يعرفا
معناها (إبراهيم) (أوسبان)
جميع مقتضياتها) ان
لم يذكر لفظها الذميمة
لحسني لا للسني وإذا
صحت (فما اشتبهت
أحدهما يقع مشتركا
مطلب فيما يقع كثيرا
في الصلاحين مما
صورته شركة مفاوضة

عليه أن يذكر الكفالة أيضاً لكن قال في الزهر عقب الجواب المذكور على أن الفتوى في الكفالة على الصفة
أي بلا توقف على القبول وسبقه إلى هذه في الدرر والأعتراض بها ساقط من أصله فلذا لم يذكرها الشارح لكن
فيه اشتباه وهو أن الواقع هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العلم به شرط وانما الخلاف في اشتراط قبول
الكفالة فتقبل بشرط وعلمه المتون وصحوه وقيل غير شرط وصح أيضاً (قوله) تصعب به الشركة) صفة لقوله
ملا احتريته عمالاً واخصت أحدهما بغير عرض أو عقار كما يأتي (قوله) كاحققة الوافي) أخذنا من كونها عامرة من
وانقلب عتاقاً فاشتراط المساواة ابتداء وبقاء كما يأتي (قوله) كاحققة الوافي) أخذنا من كونها عامرة من
المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يتعرضوا له قلت في الحاشية وبشرط المساواة في الربح أيضاً
(قوله) يستلزم التساوى في الدين) لأن الكافر إذا اشترى خيراً أو خبزاً لا يقدر المسلم أن يبيعه وكافة من جهته
ففي شرط التساوى في التصرف ابن كمال (قوله) مع الكراهة) لأن الكافر لا يمتدنى إلى الجاهل من العقود
نزيل (قوله) ومسلم وكافر) أفاد أنها لا تصح بين ذميين كنصراني ومجوسي كافي الحاشية (قوله) لعدم المساواة) فإن
العدالة على التصرف والكفالة لا بد من المولى بخلاف الحر والصبي لا على الكفالة أصلاً وعلى التصرف بان
الولي بخلاف البالغ والكافر يقدر على تحمل الحجر وتكليفه بخلاف المسلم فأفاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح
هناسط فتنبه (قوله) وأدلى أي بالدلالة الأولى (قوله) لعدم أهليتهما للكفالة) أي ولو بان ذلك الولي نهر (قوله)
ولما ذنوبين ولا مكاتبين نهر ولا بين حر ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح عن الهندية (قوله) لتفاوتهما في القيمة
أي فقاموا وان كانوا أهلاً للكفالة بالانزاع لأنهم يفتاؤون في الأهمية يتفاوتان في قيمة فلم يتحقق كون كل منهما
كقبلاً بجميع مال من صاحبه نهر لانه إذا استغرق الدين وقبضهما يتعلق بقيمتيهما فيلزم مطالبته بالأكثري
بأكثر من الآخر (قوله) ولا يشترط ذلك في العنان) جملة حاله احتريته بها عايشة بشرط في العنان أيضاً لعدم
اشتراط دراهم معلومة من الربح لأحدهما فلا تكون عتاقاً أيضاً (قوله) كإبراهيم) أي في قوله فتصعب من أهل التوكيل
(قوله) لاستصاع شرائطه) أي شرائط العنان (قوله) كاستيف) أي في قوله فتصعب من أهل التوكيل
وان لم يكن أهلاً للكفالة ح (قوله) لتساويهما في المال) جواب عما استدلى به لابي يوسف على جوازها بين
مسلم وكافر ببدء الفارق قال في القنع وأما الحنفى والشافعي فالمساواة بينهما ثابتة لأن الدليل على كونه ليس
بالمستقيم قائم وولاية الإلزام بالمحاجة ثابتة بالحداد والملة والاعتقاد فلا يجوز التصرف فيه للشافعي كالحنفى اه
أي بخلاف الكافر فإن الدليل على منع بيع الحجر والخنزير وان كان قائماً لكنه لم يلزم ملتزحاً نلزمه بالدليل
(قوله) وان لم يعرفا معناها) لأن لفظها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فأنفذ كراهة ثبتت أحكامها أقامة
لفظ مقام المعنى فتح (قوله) أو بيان جميع مقتضياتها) بأن يقول أحدهما وهو حران بالغان مسلمان أو
ذميان مشاركتين في جميع ما ملكت من نقد وقدر ما تملك على وجهه التقويض العام من كل من لا لا تحرف في التصارات
والنقد والتسوية على أن كلاهما من الآخرة بل من من أمر كل بيع فتح (تنبيه) ٢ يقع كثيراً في
الغلاطين ويحرمهم أن أحدهم يبيع فتقوم أولاده على تركه بلا قسمة ويعملون فيها من حرب ووزاعة ويبيع
وشراء واستدته ويحذون ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى مهماتهم ويعملون عنده بأمره وكل ذلك على وجه
الإطلاق والتفويض لكن بلا تصرف بلفظ المفاوضة ولا بيان جميع مقتضياتها مع كون الركة أغلبها أو
كلها عرض لا تصح فيها شركة العقد ولا شئ أن هذه ليست شركة مفاوضة خلافاً لأفتى به في زماننا من لا
خبرة به بل هي شركة ملك كإسارته في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الخاتون فإذا كان
سهمهم واحداً ولم يتزما بحصوله كل واحد منهم عمله يكون ما مجموعه مشتركين بالسوية وان اختلفوا في العمل
والرأى كونه وصواباً كما أفتى به في الخبرية وما اشتراه أحدهم لنفسه يكون له ويضمن حصه شركائهم عنه إذا دفعه
من المال المشترك وكل ما استأذنه أحدهم يطلب به وحده وقد شئت في الخبرية من كتاب الدعوى عن أخوة أشقاء
عائلتهم وكسبهم واحداً وكل مقروض لأخيه جميع التصرفات ادعى أحدهم أنه اشتري سبائكاً لنفسه فأجاب إذا
قامت البينة على أنه من شركة المفاوضة فتقبل وان كتب في ذلك التبايع أنه اشتري لنفسه ما لم يخلصوا باقي تمام

الكلام في أوله الفصل الآتي (قوله استعسما) والقياس أن يكون الطعام المشتري والكسوة المشتراة بينهما
 لانهما من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناوله عقدا الشركة ز يلى (قوله لان المعلوم الخ) لان كلناهما لم
 يقصد بالمفاوضة أن تكون نفقته ونفقة عاله على شريكه ولا يتمكن من تحصيل حاجته بالشراء اقصار كل
 منهما متفتنا هذا القدر من تصرفه والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط در (قوله ما كان
 من حوائج) عمل شرايهما السكنى والاستبصار السكنى وألزم كسوة طليحة كالج وغيره وكذا الادام بغير (قوله
 ولومار للوطه) لكن هنا لارجع شره علىه بشئ من ثمنه المؤدى من مال الشركة (قوله كباقي) أى فى
 الفصل الآتى (قوله أيهما شاء) أى المشتري بالأصالة وصاحبه بالكفالة در (قوله بما أدى) الأولى حذفه
 ليشمل ما لو أدى المشتري ثم يفهم ذلك دلالة وفى ط عن الشلي قال فى التنابيع وان نقدا الثمن من مال الشركة
 ضمن نصفه لصاحبه فإذا وصل إلى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شريكه والفضل فى المال يبطل المفاوضة
 (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما أدى (قوله ان أدى من مال الشركة) وان أدى من غيره وهو ملاته لا يرجع
 وبطلت المفاوضة ان كان من جنس ما تصعب فيه الشركة لانه بدخوله فى ملكه زاد ماله والا فلا يبطل كإذ ادفع
 عرضا كالأبختى ط (قوله وكل دين زلم أحدهما الخ) يستثنى ما إذا كان الدائن الشريك فى الظهيرة
 لو باع أحدهما من صاحبه فبالقطع قصاص نفسه أو ماله طيهاها أو طعاما لأهله جاز البيع بخلاف ما إذا باعه
 شيئا من الشركة لأجل التجارة اه فى صورة الجواز زمة الثمن ولم يلزم شريكه أفاده فى البصر قلت ويكون
 الثمن نصفه ونصفه لشريكه كإذ كره مالهما كفى الكافى وانما جاز البيع لأن ذلك مما يخص به المشتري فلا
 يقع مشتر كإبتهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما إذا اشتراه للتجارة فإنه لا يصح لانه لا يفيد ان ذل وصح عدم اشتراك
 بينهما كما كان ولهذا قال فى الكافى وان كان لأحدهما عديمات فاشترى الآخر للتجارة حاز وكان بينهما
 اه وبوجه أن الشراء هنا مفيد لانه لم يكن مشتر كاقبل الشراء ههنا ما ظهر (قوله بتجارة) كمن المشتري
 فى بيع جاز وقيمتى فى فاسد سواء كان مشتركا ولنفسه وأجرته استأجره لنفسه أو لطلحة التجارة وكذا ماهر
 المشتراة لو طوأت لأحدهما إذا استفتت فلهما سمى أن يأخذ أيهما شاء بالقرارة لوجوب سبب التجارة بخلاف
 المهر فى النكاح بجر (قوله واستقراض) هو ظاهر الراء واية وليس لأحدهما الاقراض فى ظاهر الراء واية بجر
 وسأنى تمام الكلام عليه (قوله وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فدخل فيه الاستملاذ والودعة
 المحبوسة والمستلمة وكذا العارية لان تقرر الضمان فى هذه المواضع يفيد له الأصل فصرفى معنى
 التجارة بجر وعليه فالأولى أن يقول بتجارة أو ما يشبهها كاستقراض وغصب الخ وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة
 كهمر وبدل خلع أو جناية كباقي (قوله وكفالة بحال بامرء) هذا أقول الامام وقالا لا يلزم الاخر لانها تبرع
 وله أنها تبرع ابتداء معاوضة انتهاء لان الكفيل تضمن المكفول عنه لو كانت مامرء بخلاف كفالة النفس
 لانها تبرع ابتداء وانها لو كذا كفالة المال بلا امرء فلا يلزم صاحبه فى الصحيح لانعدام معنى المعاوضة وقامه فى
 الفسخ (قوله ولو لزومه) أى لزوم ما ذكر من الثلاثة بقرارة أى فانه يكون عليهما لانه أخير عن أمر عك
 استثناءه بجر عن المحيط وسند كفى الفروع أن أقرا بالامام استقراض يلزمه خاصة وباقى غلامه وما ذكر من
 لزومه بالاقرار فى شركة المفاوضة أما العنان فلا معنى لاقرا على شريكه بل على نفسه على تفصيل سند كمر عند
 قول المصنف لاقرا بدين (قوله لمن لا تقبل شهادته) كصوله وفروعه وأمره وعندها يلزم شريكه
 أيضا لاعدده ومكاتبه بجر (قوله ولو معذته) أى عن نكاح فلو أعتق أم ولدهم أقر لها بدين يلزمهما وان كانت
 فى عذته لان شهادته لها حائز بخلاف المعتد من نكاح فى ظاهر الراء واية بجر (قوله وخلع) على تقدير مضاف
 أى بدل خلع كالوعقدت اخر أقصره مفاوضة مع آخر حالت زوجة على مال لا يلزم شريكها وكذا لو أقرت
 ببدل الخلع فتح (قوله وجناية) أى أرض جناية على الأدنى أما الجناية على الدابة أو الثوب فيلزم شريكه فى قول
 الأمام ومجمل انه على الجنى عليه بالضمان نهر عن الحدادى (قوله وكل ما لا تصنع الشركة كفيه) كالصلى عن دم
 العبد وعن النفقة بجر (قوله وفائدة الفروع الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحد الشريكين مباشرة الآخر

الاطعام أهله وكسوتهم)
 استعسما لان المعلوم
 بدلالة الحال كالمشروط
 بالمقال وأراد بالمستثنى
 ما كان من حوائجهم
 ولو جارية للوطه بان
 شريكه كباقي (والنازع
 مطالبه أيهما شاء
 بينهما) أى الطعام
 والكسوة (ورجع
 الآخر بما أدى) على
 المشتري بقدر حصته
 ان أدى من مال الشركة
 وكل دين زلم أحدهما
 بتجارة واستقراض
 وغصب واستملاذ
 وكفالة بحال بامرء
 لزوم الآخر ولو لزومه
 (بقراره) الا اذا أقر
 لمن لا تقبل شهادته ولو
 معذته فيلزم خاصة
 كهمر وخلع وجناية وكل
 ما لا تصنع الشركة فيه
 (و) فائدة للزوم

وألا ياتزمه **(قوله)** أنه إذا دعي على أحدهما أي ادعى عليه ببيعاً أو نحوه فله تحليف الآخر أي الذي لم يباشر العقد لكن بحلف الماشر على البت أي القطع بأن يحلف أني ما يعتك مثلاً لأنه فعل نفسه ويحلف الآخر على العلم بأن يحلف أني لا أعلم أن شريكى باعك وإنما يحلف الآخر أن الدعوى على أحدهما دعوى علم ما قال في الجبر ولو ادعى عليه يستحلف كل واحد البتة لأن كل واحد منهما يستحلف على فعل نفسه فأما تكل عن البين غرض الأمر علمه بالانقرار أحدهما كإقرارهما اه وهذا لو كان كل من المدعي علمهما مبشرين بكشفه التعديل فلو كان الماشر أحدهما يحلف الآخر على العلم لأنه فعل غيره كالاجتناب **(قوله)** ولو ادعى على الغائب أي على فعل الغائبان ادعى على الحاضر بأن شريكك الغائب باعني كذا **(قوله)** له تحليف الحاضر على علمه لأنه فعل غيره بجر **(قوله)** له تحليفه البتة لأنه يستحلفه على فعل نفسه بجر قال ح أي البين البتة فالبتة قائم مقام المفعول المطلق المحذوف مقام الصفة المقصود اه قال في الجبر ولو ادعى على أحدهما أرض جراحة خطأ واستحلفه البتة لم يكن له تحليف الآخر وكذا المهر والخلع والصلح عن دم العبد لأن هذه الأشياء غير داخلية تحت الشركة فلا يكون فعل أحدهما كفعلهما **(قوله)** وبطلت إن وهب الخ) لو قال وبطلت إن ملك أحدهما الخ لكان أخضر وأقود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والايصال ط عن أبي السعد **(قوله)** مع ما يجيء في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير التقدين الخ ط **(قوله)** ووصل ليدنه مقتضاه اشتراط ذلك في الموروث أيضاً ورده في الشربلية بأن الملك حصل بغير موت المورث اه ح وهو محمول على التقديرين بخلاف الذين يقولون الزبني ولو ورث أحدهما بناه وورثهم أو ذنا ولا تبطل حتى تنقض لأن الدين لا تصح الشركة فيه أه ط عن أبي السعد **(قوله)** كعرض أدخلت للكاف البون فأنه لا تبطل بها إلا القبض ط عن الجبر **(قوله)** عما ذكر أي بطلت أحدهما ما تصح فيه الشركة ط **(قوله)** صارت عتناً لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع **(قوله)** ذكر فيها المال) لأحاجة إليه لأن الكلام في شركة الأموال اه ح أي لما قدمنا من أن قوله أما مفاوضة وأما عتناً خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله ونقبل وجوده وقد تابع الشارح النهر والدرر **(قوله)** بغير التقدين فلا تعصمان بالعرض ولا بالتكسب والموزون والعقد المتقارب قبل الخطأ بحسنه وأما بعده فكذلك في ظاهر الرواية فيكون المخاطب شركة ملك وهو قول الثاني وقال بمحدثة عقد أو تر الخ لا يظهر في استحقاق المشرط من الربح وأجمعوا أنها عند اختلاف الجنس لا تنعقد نهر **(قوله)** والغلو والنفقة) أي الراتب وهو كان يعني عنهما بعدم التقيد بجر بأن التعامل والجواز بهما هو الصحيح لانهما أعمان باصطلاح الكل فلا تبطل ما لم يصلح على ضد نهر **(قوله)** والتبر والنفقة) في المغرب التبرع بالبر بغير من الذهب والفضة والنفقة القطعة المذابة منهما اه زاد في المصباح وقبل الذوبى التبر فاذكر ما شارح يصلح تفسيرهما لاختلاف الضرب في كل منهما لكن الفرق بينهما أن التبر لم يذبح في النار تأمل **(قوله)** إن جرى التعامل بهما قيد بذلك زيادة على ما في البكر ليوافق الرواية المحصنة كما أوضحه في الجبر **(قوله)** وصحت أي شركة الأموال سواء كانت مفاوضة أو عتناً بقرينة قوله ثم عقداهما مفاوضة أو عتناً ط **(قوله)** إن باع كل منهما الخ) لأنه بالبيع صار بينهما شركة كمال حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم العقد بعدم صارت شركة عقد فيجوز لكل منهما التصرف في الباقي **(قوله)** بنصف عرض الآخر) وكذا الوعاء بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جازاً أيضاً زبني وبجر وقوة الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم **(قوله)** وهذا أي بيع النصف بالنصف **(قوله)** بقدر ما ثبتت به الشركة) أوضحه في النهاية بأن تكون فية عرض أحدهما ربحاً مائة وقيمة عرض الآخر مائة فإنه يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرض من خصص عرض الآخر فبصرف المتاع كله أخماس ويكون الربح كله بينهما على قدر رأس مالهما اه ورد ما يلحق بأن هذا الحل غير محتاج إليه لأنه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله نصف مال الآخر وأن تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما مضافين وكذا العكس جاز وهو ما إذا كانت قيمتهما متساوية قبلاؤه على التفاوت فإن باع أحدهما ربع ماله بثلاثة أرباع مال الآخر فصل بذلك أن قوله باع نصف ماله الخ وقع اتفاقاً أو قصداً ليكون شاملاً للمفاوضة والعتنان

أحدهما فله تحليف الآخر (ولو ادعى على الغائب له تحليف الحاضر على علمه ثم إذا قدمه تحلفه البتة ولو واجبه (وطبأت أن وهب لأحدهما أو ورث ما تصح فيه الشركة) مما يجيء ووصل ليدنه ولو صدقة أو إضاعة لنفس أو مساواة بقائه وهي شرط كالابتداء (لا تبطل بقبض (ما لا تصح فيه) الشركة (كعرض وعقار) إذا بطلت عما ذكر (صارت عتناً) أي تغلب بها (ولا تصح مفاوضة وعنان) ذكر فيها المال والأفهما تقبل وجوده (بغير التقدين والغلو والنفقة والتبر والنفقة) أي ذهب ونفقة يضربا (إن جرى) مجرى التقدير (التعامل بهما) والا فكمعرض (وصحت بغير عرض) هو المتاع غير التقدين وبجره فأموس (إن باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداها) مفاوضة أو عتناً وهذه حيلة لتعصمان بالعرض وهذا إن تساوى القيمة وإن تفاوتت ما صاحب الأقل بقدر ما ثبتت به الشركة إن كمال بقوته

للعامل أكثر من رأس ماله حاز الأضاعى الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الرجح للدافع
أكثر من رأس ماله لأصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما رجح ماله والوضعة
بينهما على قدر رأس مالهما بدأ هذا حاصل مافى العناية اه مافى النهر قلت وحاصل ذلك كله انه اذا تفاضل الرجح
الرجح فان شرط العمل علمه مسبوقة جاز ولو تبرع أحدهما بالعمل وكذا الشرط العمل على أحدهما وكان الرجح
للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر ولو كان الاكثر غير العامل أو أقلهما عملا لأصح وله رجح ماله فقط وهذا اذا
كان العمل مشروطا كما يفيد قوله ان شرط العمل علمه المخ فلا ينافى ما ذكره الزيلعي في كتاب المضاربة من
انه اذا أراد رب المال أن يجعل المال مضمونا على المضارب أقرضه كله الا درهماته وسلمه اليه وعقد اشتركة العتات
ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فان رجح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك هلك عليه اه ورأيت مثله
في آخر ميسوط السرخسي ووجه عدم المناقاة ان العمل هنا لم يشترط على أحد من عقد الشركة بل تبرع به
المستقرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من الرجح بقدر ما شرط من نصف أو أكثر وأقل وان لم
يكن كاملا ولو بهذا التوفيق ماذكره في الجرح في كتاب الكعالة في بحث ما لا يبطل بالشرط القامد
حيث قال مانصه قوله والشركة بان قال شاركتك على أن تهديني كذا ومن هذا القيل مافى شركة البرازية لو
شرط العمل على أكثرهما أو الرجح بينهما نصين لم يجز الشرط والرجح بينهما أثلاثا اه وقد وقعت حادثة
نوهم بعض حنفية العصر أنهم من هذا القيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرط الرجح بينهما نصين
ثم تبرع أفضلهما لا بالعمل فاجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما الا والتبرع ليس من
قيل الشرط والدليل عليه مافى سبوع النخوة اشترى حطافا في قرية شراء مصحيا وقال موصولا بالشر من غير
شرط في الشراء اجله الى متى لا يقصد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع
فلا يوجب فساده اه هذا كلام صاحب العصر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وتبي
ما يقع كثيرا وهوان يدفع رجل الى آخر الا يقرضه نصفها ويشاركه على ذلك على أن الرجح ثلثه للدافع وثلثه
للمستقرض فهنا تساوى في المال دون الرجح وهي صورة العكس وصريح ما مر من الزيلعي والشكال انه لأصح
للدافع أخذنا أكثر من نصف الرجح الا اذا كان هو العامل فالو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له
نصف الرجح بقدر ماله لكنه محمول على ما اذا شرط العمل عليه وان لم يشترط صحيح التفاضل كما علمت من التوفيق
وما يذكر وقوعه ايضا انه يكون لاحدهما ألف فيدفع له آخر اثنين يعمل الكل ويشترط الرجح أثلاثا وهذا
حائزا فصاحت كان الرجح بقدر رأس المال كما مر في عبارة النهر فلو شرط الرجح أن ياعمه اشتراط العمل لم
يصح كما يشهد التقييد بكونه بقدر رأس مالهما ومثله قول الظهيرية وان اشترط الرجح على قدر رأس مالهما
أثلاثا والعمل من أحدهما كان حائزا (تنبيه) علم مما مر أن العمل لو كان مشروطا علمها لا يلزم اجتماعهما
عليه كما هو صريح قوله وان عمل أحدهما فقط ولذا قال في البرازية اشترى كواويل أحدهما في غيبة الآخر فلما
حضر أعطاه حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الرجح ان كان الشرط
أن يعملوا معا وتساوى فما كان من تجارتهما من الرجح فيمنع ما على الشرط عملا وعمل أحدهما فان مرض أحدهما
ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اه والظاهر أن عدم العمل من أحدهما لا فرق ان يكون بعذر أو بدونه كما
صرح مثله في البرازية في شركة التعليل معللا بان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الرجح بحكم الشرط
في العقد لا العمل اه ولا يخفى أن العلة حاربه هنا (قوله وان تفاوتت قيمتهما) راجع لخلاف الجنس والوصف
واحترازه عن المناقضة فانه لا بد من تساوى القيمة فيما في ظاهر الرواية كما في الجرح فافهم (قوله والرجح على
ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال أو لا لكنه محمول على ما علمته من التفصيل المنار وأعاد مع قوله مع
التفاضل في المال دون الرجح للتصريح بأن هذا الشرط صحيح فافهم ثم ذكر من المعاطفات غير مناسب وتيد
نال رجح لأن الوضعة على قدر المال وان شرط فيه ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار
بان المناقضة بشرط فيها الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في الميسوط وغيره رجح عن القهستاني

مطلب

في تحقيق حكم التفاضل
في الرجحوان تفاوتت قيمتهما
والرجح على ما شرط
(و) مع عدم الخلط

(قوله) لاستناد الشركة في الرجوع الى العقد لا المال لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الخط شرطاً بغير فلو كان لاحدهما مائة درهم ولا أثر ما تدينار فاشترى باهما فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعاً بالدينار آخر فوضعا في خسران أحدهما وبخاف الآخر فهو على قدر ما لهما بالعقد من كل ما كافي الحام (قوله) فلم يشترط الخ) فترجع على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله) فقط فيد المشتري أي ولا يطلب شريكه الآخر (قوله) لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما تقدمنا من الخاتمة (قوله) ويرجع على شريكه بحصة منه) أي بحصة شريكه من الثمن لان المشتري وكل عنه في حصته فيرجع عليه بحسبه ان أدى من مال نفسه وان من مال الشركة فلم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه ائحة لانه يدعي وجوب المال في خدمة الآخر وهو ينكر والقول المنكر يمينه كافي للنحو ونحوه في الزبلي وبقي ما لو صدق في الشراء للشركة وكذب في دعوى الاداء من مال نفسه قال الخياط الرمي في حاشية المنع والذي يظهر أن القول للمشتري لانه لما صدق في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه ثبت نصف الثمن بيمينه ودعواه أنه دفع من مال الشركة دعوى وفاته فلا تقبل بلا يئنه ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه ائحة لانه يدعي وجوب المال في خدمة الآخر وهو ينكر وهذا ليس منكراً بل مقر بالشراء الموجب لتعلق الثمن بيمينه وله تخلفه أنه ما دفعه من مال الشركة اه ثم لا يخفى أنه في صورة ما اذا كسبه في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه هالكاً فظاهر ان كان قائماً فهو له وان كسبه في أصل الشراء وادعى أنه من أعبان الشركة فالقول للمشتري ان كان المال في يده لمسا في الفروع أنه لو قال ذوالسيد استقرضت ألفاً قال قول له وبأقرب يمينه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الخاتمة اشترى متاعاً فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترى به معالي لنفسي قبل الشركة فالقول له بيمينه بل انه ما هو من شركتنا لا من شركته بل من شركته فبما اشترى اه والظاهر ان قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة كفهضة تفصيل ذكر في الصريح المحط وهو انه لو من جنس تجارتهما فهو للشركة وان أشهد عند الشراء أنه لنفسه لانه في النصف عبارة الوكيل بشرائه معين وان لم يكن من تجارتهما فهو له خاصة اه قلب وبخالفه ما في فتاوى قاضي الهذلي ان أشهد عند الشراء أنه لنفسه فهو له والا فان نقض الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستدل لنقل فلا يعارض ما في المحط وقيل يجب بحمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهما تأمل وبقي شيء آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى أحدهما من شريكه لنفسه هل يصح أم لا لكونه اشترى ما عاك بعضه والذي يظهر لي أنه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصة من الثمن المبني وان وقع الشراء في الصورة على الكل ثم رأيت في الفتح من باب البيع القاسد لوضعه الى مال المشتري وبلغهما بعقد واحد صدم في ماله بالخاصة من الثمن على الأصح وقيل لا يصح شيء من المصنوع رأيت في بيع الصيرفة أيضاً اشترى نصف دار مساعاً ثم اشترى جميعها تانياً قال يجوز في النصف الباقي وفي فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله) والا) أي وان لم يبق مال الشركة أي لم يكن في يده مال ناضل صار مال الشركة أعباناً وأمتعة فاشترى بدارهم أو دينار بنسبة فالشراء خاص دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستديناً على مال الشركة وأحضر يكي العنان لأعلا الاستدانة الا ان بآذنه في ذلك يرجع المحيط (قوله) وتبطل الهلاك المالى الخ) لان المعقود عليه فهو المال ويبطل العقد بهلاك المعقود عليه كافي البيع ويستدكر المصنف تمام المجلات في الفصل الآتي (قوله) أو أحدهما قبل الشراء لانها لما طلت في الهالك بطلت فيما يقابل لانه ما رضى بشركة صاحب في ماله الا بشركته في ماله (قوله) والهلاك على مالكه) فلا يرجع بنصف الهالك على الشريك الا خرجت بطلت الشركة ولو الهلاك في بدال آخر لان المال في يده أمانة بخلاف ما لو هلك بعد الخط لانه هلك على الشركة لعدم التمييز طعن الاتفاق قال وظاهره أنه اذا تم بيعنا لخط كدراهم بدنانير فهو كعدم الخط لاهو كافي الخاف كرو خطا الدراهم كان الهالك منها عليها ما لباقي بينهما الا ان يعرف كل شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فكذا هو عليه والباقي من الهالك والقائم بينهما على قدر ما احتل ولم يعرف اه ملخصاً (قوله) وان اشترى أحدهما) بيان لفهم تفسيد الهلاك بما قبل الشراء (قوله) بعده) أي بعد الشراء ونهيه بانه على أن الواو هالكاً ترتيب احترازاً عما لو هلك قبله كما يأتي (قوله) فالشركة بينهما

مطلب في دعوى
الشريك أنه أدى الثمن
من ماله

لاستناد الشركة في
الرجوع الى العقد لا المال
فلم يشترط مساواة
واشترط الخط (ويطلب
المشتري بالثمن فقط)
لعدم تضمن الكفالة
(ويرجع على شريكه
بحصته منه ان أدى من
مال نفسه) أي مع بقائه
مال الشركة والا فالشراء
له خاصة لتلاصير
مستديناً على مال
الشركة بل ان بجز
(وتبطل) الشركة
(هالك المالى الخ) أو
أحدهما قبل الشراء
والهلاك على مالكه قبل
الخط وعليهما بعده
وان اشترى أحدهما
عالمه هلك (يعلم مال
الآخر قبل أن يشترى
بشركته) فالشركة
(بينهما)
مطلب ادعى الشراء
نفسه
مطلب فيما يبطل الشركة

ما شرط (أو رجع على شركته بحصته منه) أي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء (وان هلك) مال أحدهما ثم اشترى الآخر عماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة) بأن قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا فهو مصدر الشريفة (فالمشتري مشتركة بينهما على ما شرط) في أصل المال لا يرجع لصبر وشرتها شركة ملك (لبقاء الوكالة) المصرح بها ويرجع بحصة ثمة (والأى أن ذكر أصغر الشريفة ولم يتصادف على الوكالة فهما بن كمال) فهو بن اشتراه خاصة (لأن الشركة لما عطلت طل ما في ضمنها من الوكالة) (وتفسد بشرط درهم مسماة من الربح لأحدهما) لقطع الشركة كما هو لأنه شرط لعدم فسادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا لشركة بخر ومصف قلت صرح مصدر الشريفة وأن الكمال بفساد الشريفة ويكون الربح على قدر المال (ولكن من شريكي العنان والمفاوضة أن يستاجر) من بصره أو يحفظ المال (ويضع) مطلبه مشتركة على أن ما اشتريا من تجارة فهو بيننا

قيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم به لئلا مال الآخر بعد ذلك يبحر (قوله شركة عقد على ما شرط) أي من الربح وأيهما باع جاز ببيعهم وهذا عند محمد وعند الحسن بن زياد يبيع شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما إلا في نصيبه وظاهر كلام كثير يرجع قول محمد كافي النهر (قوله) ويرجع على شريكه بحصته منه (لأنه) وكيل في حصة شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه وفي المحط لأحدهما ما تدبر فتهما ألف وخمسمائة ولا آخر ألف درهم وشرط الربح والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني حاربه ثم هلك الدنانير فالجارية بينهما ورعها أنجاس ثلاثة أنجاسه لاول وخمسمائة الثاني لأن الربح يقسم على قدر ما لم يهاوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بثلاثة أنجاس الألف لانه وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أنجاس الجارية وقد نفذ الثمن من ماله ولو كان على عكس يرجع صاحب الدنانير على الآخر بخمسة الثمن أربعون ديناراً ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاماً وقضاؤه لهما كماله كان من ماله لاني كل واحد حين اشترى كانت الشركة بينهما فاعدها بخر لمخصا (قوله لقيام الشركة الخ) علة لتكون المشتري بينهما كامراً وماعلة الرجوع فكونه وكيلاً كالمثل (قوله) بان قال) الا لاني قال كافي عبارة النهر وأقدهم هذا التصور أنه ليس المراد من التصريح بالوكالة ذكر لفظة ما لم يمشل معناها (قوله) كل منهما الا لاني كل مناه فانه ح (قوله) عاله هذا بقده لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا يكونه فبدق ثبوت الوكالة صريحاً ففهم قال في الاول والآخر جرح قال في لغير ما اشترى من شئ فهو بيني وبينك وأشترى كافي أن ما اشتريا من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج في بيان الصفة والقدر والوقت لأن كل منهما صار وكلا عن الآخر في نصف ما يشتريه وعرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء وسأقي نعلمه في الفصل قلت وهذه الشركة تقع في زماننا كثيراً يكون أحد الشريكين في بلدة والأخر في بلدة يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر لبيع ويشترى لهما شركة ملك والغالب أنهم يعقدان بينهما شركة بعقد عالٍ متساوٍ ومتفاضل منهما ويجعلان الربح على قدر رأس المال ويقسمان دمج الشريكين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد لاني في شركة الملك لأن الربح فيها على قدر الملة لأشترط الشراء بينهما متناصفة يكون الربح كذلك الا إذا شرط الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكين فتنبه لذلك فانه يقع كذا ويغفل عنه (قوله لا لاني) فانه يكون بقدر المال (قوله لصبر وشرها الخ) علة لقوله لا لاني وقوله لبقا على وكالة علة لقوله مشتركة بينهما ح (قوله) ولم يتصادف على الوكالة) عبارة ان كمال ولم يتصادف على الوكالة فيها ط (قوله) كما هو) أي في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى أن التصريح بفسادها ما ذكر مفرغ على ما قدمه من أنه يشترط فيها عدم ما يقطعها فليس ذلك تكراراً لمحضاه ففهم وبيان القطع أن اشتراط عشرة دراهم مثلاً من الربح لأحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح على تقدير أن لا يظهر ربح الا عشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها ففتقر الى الفرض أو البضاعة كافي الفتح (قوله) لأنه شرط الخ) يعني أن علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليس العلة اشتراط شرط فاصدقها لأن الشركة لا تفسد بالشروط والفساد والمصرح به أن هذه الشركة فاسدة فقوله قلت الخ تأيد لقوله لا لأنه شرط الخ وأما قوله وظاهره أي ظاهر قوله لعدم فسادها بالشروط فلا يحل له الاستغناء عنه عاقبه (قوله) ويكون الربح على قدر المال) أي وان اشترط فيه التفاضل لان الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً كشركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسأقي في الفصل أنهم لو فسدت وكان المال كله لأحدهما فلا آخر جرحه (قوله) ولكل من شريكي العنان الخ) هذا كله عند عدم النهي في الفتح وكل ما كان لأحدهما انما هو مشترك به لم يكن له فعله ولهذا قاله أخرج له ما ط والحقا وهذا خاوذ هافهك المال ضمن حصته شريكه لا يقبل حصته بغير إرادته وكذا قوله ما عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه انه قلت وسأقي في المضاربة انه انما صار المال عرضاً لا يصح نهي المضارب عن البيع فنسبته لأنه لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لأنه ملك فخصها مطلقاً كما سيأتي في الفصل (قوله) ويضع الخ) في القاموس البائع الشريك له والمراد هنا دفع المالك لتحويله ليعمل قيسه على أن يكون الربح بالمال

ولاشئ للعامل بحر (قوله ويعبر) فلو أعادناه فقطعت تحت المستعبر فالقياس أن يضمن الماعر نصف شريكه
ولكني أستحسن أن لا أضمنه وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وكذلك لو أعادوا ثوباً أو داراً أو خادماً
بحر عن كافي الحاكم (قوله ويضارب) أي يدفع المال مضاربة وهو الأصح أما إذا أخذنا المضاربة فإن أخذناه
لتصرف فيئليس من بخارتها فالمرحله خاصة وكذا فيما هو من بخارتها إذا كان بمحضرة صاحبه ولو لمع غيبته
أو مطلقاً كان الربح بينهما نصفه بشرطه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحط نهر وقوله أو مطلقاً أي
عن التقيد بكونه من بخارتها (قوله لأنها) أي المضاربة دون الشراكة لكون الوضعية تلازم الشريك ولا تلازم
المضارب فتضمن الشراكة المضاربة فتح (قوله ويؤكل) لأن التوكيل بالبيع والشراء من أعمال التجارة والشراكة
انفقت لها بخلاف الوكيل صريحاً بالشراء ليس له أن يؤكل به لأنه عقد خاص طلبه شراء مني بعينه فلا
يستبع مثله فتح (قوله ولو نهما بالمفاوض الآخر) التقيد بالمفاوض ويكون النهي عن التوكيل اتفاقاً لما مر أن
كل ما كان لأحدهما فعله يصح نهياً الآخر عنه ط أقول سياق كلام البحر يقتضي أن هذا خاص بالمفاوضة
خلافاً لما فهمه ح كإدراكه من مباحة الجبر لكن بخلافه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل أحدهما جلا في
بيع أو شراء أو أخرجه الآخر عن الوكالة صار خراجها فأن وكل البائع وجلا بتقاضى عن مائة فلس لا تخران
بغيره عن الوكيل لأنه ليس لأحدهما قبض عن مائة إلا الآخر ولا الخاصة فيه كإبائى قريبا فكذلك ليس
له أخراج وكسبه بالقبض ثم لا يخفى أن الصغير المنصوب في قول الشارع ولو نهما اعتكلى الوكيل كإدراكه صريح
عبارة الخاتمة لا في الموكل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقيد فيه اتفاقاً فافهم (قوله ويبيع عاقر
وهان) أي أنه أن يبيع بين زائد ونافس فيد البيع لأن الشراء لا يجوز إلا بالعرف كافي الربى على المنع عن
الجوهرة وسد كذا شارح في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع عاقل أو كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة والتفقد
وبه بقي رازية أه ومقتضاه أن المقي به هنا كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هناك تعميم قول الإمام وأنه أصح
الأقوال بل فافهم وفي البحر عن الرازية وإن باع أحدهما متاعاً ودفعه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوسيط وآخر
من عيب وإن باع عيباً حاز في حصته وكذلك الوهب ولو أقر بعيب في متاع باعه حاز عليها اه وبقي تمام ذلك
فيل قوله وهو أمين (قوله وينقد ونسيئة) متعلق بقوله يبيع أما الشراء فإن لم يكن في يده درهم ولا دينار من
الشركة فاشتري بدرهم أو دينار فهو له خاصة لأنه لو وقع مشتركان ضمن الإيجاب مال زاد على الشريك وهو لم
يرض بالزيادة على رأس المال ولو ألبه ومفاده أنه لو رضي وقع مشتركالاًه عاك الاستدانة عاين شريكه كإدمناه
عن البحر عن المحيطونه ماسياً في قيل الفروع عن الأشباه وأبى تمامه وما مر من التفصيل في الشراء انما هو
في شركة العنان أما في المفاوضة فهو عليهم مطلقاً كافي الخاتمة (قوله خلا فلا لأشياء) الذي فيها هو ما نقله عقبه
عن الظهيرية (قوله ومؤنة السفر والكراء) أي ما أنفق على نفسه من كرائته ونفقته وطعامه وإدامه من جلات رأس
المال في راية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا استحسان فإن ربح بحسب النفقة من الربح ولو لم يربح
كانت من رأس المال خاتمة (قوله لا على الشريك) أي شريك العنان بقرينة قوله أما بالمفاوضة الخ وفي الخاتمة
من فصل العنان ولو شاركة أحد هاترك عناناً فاشتراك الشريك الثالث كان نصفه ونصفه بين الشريكين
وما اشتراك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولائى منه للشريك الثالث اه ومنه في الأول والخاتمة
ولو أخذنا المضاربة فهو له كإدراكه نفسه اه لو كان فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا لأشياء) قال في الفتح أي
رهن عين من مال الشركة فإن رهن يدين عليها لم يحن وضمن ولو أقرته يدين لها لم يحن شرى شريكه فإن هلك
الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب بحصته ورجع شريكه بحصته على المطلوب ورجع المطلوب نصف قيمة
الرهن على المرتهن وإن شاء شريك المرتهن ضمن شريكه حصته من الدين لأن هلاك الرهن في يده كالأستفاء اه
(قوله أو يكون هو) أي الراهن العاقد أي الذي تولى عقد المايعة قال في الخاتمة ولولى المايعة أن رهن بالثمن
اه ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحيث) أي حين إذ كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في التهر
واقاره بالرهن والأرهنان عند ولايته العقد صحيح اه ط أما لو تولى العقد غيره أو كان له لا يجوز إقراره في حصته

أي يدفع المال بضاعة
بأن يشترط الربح لرب
المال (ويودع) ويعبر
(ويضارب) لأنها دون
الشراكة فتضمن الشراكة
المضاربة فتح (قوله ويؤكل)
لأن التوكيل بالبيع والشراء من
أعمال التجارة والشراكة
انفقت لها بخلاف الوكيل
صريحاً بالشراء ليس له أن
يؤكل به لأنه عقد خاص طلبه
شراء مني بعينه فلا يستبع
مثله فتح (قوله ولو نهما
بالمفاوض الآخر) التقيد
بالمفاوض ويكون النهي عن
التوكيل اتفاقاً لما مر أن
كل ما كان لأحدهما فعله يصح
نهياً الآخر عنه ط أقول سياق
كلام البحر يقتضي أن هذا
خاص بالمفاوضة خلافاً لما
فهمه ح كإدراكه من مباحة
الجبر لكن بخلافه ما في
الخاتمة في فصل العنان ولو
وكل أحدهما جلا في بيع أو
شراء أو أخرجه الآخر عن
الوكالة صار خراجها فأن
وكيل البائع وجلا بتقاضى
عن مائة فلس لا تخران
بغيره عن الوكيل لأنه ليس
لأحدهما قبض عن مائة إلا
الآخر ولا الخاصة فيه كإبائى
قريبا فكذلك ليس له أخراج
وكسبه بالقبض ثم لا يخفى
أن الصغير المنصوب في قول
الشارع ولو نهما اعتكلى
الوكيل كإدراكه صريح
عبارة الخاتمة لا في الموكل
حتى يكون النهي عن التوكيل
ويكون التقيد فيه اتفاقاً
فافهم (قوله ويبيع عاقر
وهان) أي أنه أن يبيع بين
زائد ونافس فيد البيع لأن
الشراء لا يجوز إلا بالعرف
كافي الربى على المنع عن
الجوهرة وسد كذا شارح في
كتاب الوكالة أن الوكيل له
البيع عاقل أو كثر وبالعرض
وخصاه بالقيمة والتفقد
وبه بقي رازية أه ومقتضاه
أن المقي به هنا كذلك لكن
ذكر العلامة قاسم هناك
تعميم قول الإمام وأنه أصح
الأقوال بل فافهم وفي البحر
عن الرازية وإن باع أحدهما
متاعاً ودفعه فقبله جاز ولو
بلا قضاء وكذا الوسيط وآخر
من عيب وإن باع عيباً حاز في
حصته وكذلك الوهب ولو أقر
بعيب في متاع باعه حاز عليها
اه وبقي تمام ذلك فيل قوله
وهو أمين (قوله وينقد
ونسيئة) متعلق بقوله يبيع
أما الشراء فإن لم يكن في
يده درهم ولا دينار من
الشركة فاشتري بدرهم أو
دينار فهو له خاصة لأنه
لو وقع مشتركان ضمن
الإيجاب مال زاد على
الشريك وهو لم يرض
بالزيادة على رأس
المال ولو ألبه ومفاده
أنه لو رضي وقع
مشتركالاًه عاك
الاستدانة عاين
شريكه كإدمناه
عن البحر عن
المحيطونه
ماسياً في قيل
الفروع عن
الأشباه وأبى
تمامه وما مر
من التفصيل في
الشراء انما هو
في شركة العنان
أما في المفاوضة
فهو عليهم
مطلقاً كافي
الخاتمة (قوله
خلا فلا لأشياء)
الذي فيها هو
ما نقله عقبه
عن الظهيرية
(قوله ومؤنة
السفر والكراء)
أي ما أنفق
على نفسه من
كرائته ونفقته
وطعامه وإدامه
من جلات رأس
المال في راية
الحسن عن أبي
حنيفة قال
محمد وهذا
استحسان فإن
ربح بحسب
النفقة من
الربح ولو لم
يربح كانت
من رأس
المال خاتمة
(قوله لا على
الشريك) أي
شريك العنان
بقرينة قوله
أما بالمفاوضة
الخ وفي
الخاتمة من
فصل العنان
ولو شاركة
أحد هاترك
عناناً فاشتراك
الشريك الثالث
كان نصفه
ونصفه بين
الشريكين
وما اشتراك
الذي لم يشارك
فهو بينه
وبين شريكه
نصفين ولائى
منه للشريك
الثالث اه
ومنه في
الاول والخاتمة
ولو أخذنا
المضاربة
فهو له كإدراكه
نفسه اه لو
كان فيه
تفصيل
قدمناه
قربا (قوله
ولا لأشياء)
قال في
الفتح أي
رهن عين
من مال
الشركة
فإن رهن
يدين
عليها لم
يحن وضمن
ولو أقرته
يدين لها
لم يحن
شرى
شريكه
فإن هلك
الرهن في
يده وقيمه
والدين
سواء ذهب
بحصته
ورجع
شريكه
بحصته
على
المطلوب
ورجع
المطلوب
نصف
قيمة
الرهن
على
المرتهن
وإن شاء
شريك
المرتهن
ضمن
شريكه
حصته
من
الدين
لأن
هلاك
الرهن
في يده
كالأستفاء
اه (قوله
أو يكون
هو) أي
الراهن
العاقد
أي الذي
تولى
عقد
المايعة
قال في
الخاتمة
ولولى
المايعة
أن رهن
بالثمن
اه ط (قوله
في موجب)
بكسر
الجيم
ح (قوله
وحيث)
أي حين
إذ كان
الراهن
هو
العاقد
بنفسه
قال في
التهر
واقاره
بالرهن
والأرهنان
عند ولايته
العقد
صحيح
اه ط أما
لو تولى
العقد
غيره
أو كان
له لا
يجوز
إقراره
في حصته

شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره بعدما تناقضا الشركة اذا كذبه الآخر
تتارخانة (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار يحجر (قوله فله كل ذلك) الى المذ كور من الشركة والرهن
الخ (قوله ولو ارض) أي المفاوض (قوله ولا الاعتقد عتانا) وما خصه من الربح يكون بينه وبين شريكه ط
(قوله ولا يجوز له ما تزوج العبد) أي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الأمة فان لأحد المتفاوضين تزويجها كما
في الخانة ولا تزوج العبد ولومن أمة التجارة استحصانا ط عن الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة عن
مبايعه في العرقن الظهيرة ولو باع أحد المتفاوضين عتلمن تجارهما ثم وهب الثمن من المشتري أو أرا منه ما
خلاف الأبي يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصة فقط اجماعا اه قلت لكنه في الأولى ضمن نصب صاحبه
كوكيل البيع اذا فعل ذلك كافي الخانة (قوله ونحوه) أي محاليس من جنس ما يؤكل ويهدى عادة بقرينة
مبايعه (قوله فلم يحسن) أي ما ذكر من الهبة في حصة شريكه بل جاز في حصته ان وجب شرط الهبة من التسليم
والقسمة فيما يقسم وكذا الاعتاق ويجري فيه أحكام عتق أحد الشريكين المقررة في بابه (قوله وخالف في حصوله
الخ) محترز قوله أي الثوب ونحوه (قوله ولا القرض) أي الاقراض في ظاهر الرواية أما الاستقراض فقدمناه
يجوز وبأنى تمامه في الفروع (قوله اذنا صرحا) فلو قال اعمل برأيك لا يكتفى (قوله وفيه الخ) ومنه ما في العر
عن البرازي و لو قال كل منهما الا اعمل برأيك فلكل منهما ما يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسفر
واخلطعاه والشركة حال الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلا فاللأول أو تملك كمن غير عوض فانه لا يجوز زمام
يصرح به نصا (قوله لان الشركة) أي مطلقا (قوله وصح بيع شريكه مفاوض) انظر هل المفاوض قبضت كلام
المصنف ط عن الجوى (قوله لا يصح اقراره بدين) أي لمن لا تقبل شهادته اه ما لغيره فيقبل كإسقي قوله وكل
دين ازم أحدهما الخ وهذا انما هو في شريك المفاوضة أما شريك العتامن ففيه تفصيل قال في الخانة ولو أقر أحد
شريكي العتامن بدين في تجارتهم لم يقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان أقره وليا لم يرضه نصفه وان
أقر أن صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك اه ونحوه في
الفتح وحاصله أن اقرار أحد شريكي العتامن بدين في تجارتها لا يرضى على الآخر وانما يرضى على نفسه على
التفصيل المذكور أما شريك المفاوضة فيقبض عليها مطلقا فهم لكن سبقي في الفروع أنه لو قال أحد
الشريكين استقرضت أكتاف القول له ان المال في يده وبأن الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدل على المتن
بأن العين كالدين اه لكن ما في المتن في المفاوضة وهذا في العتامن (قوله تجارية) أي في يده من الشركة أنها
لرجل تتارخانة (قوله ليس الا خرا خذته) أفاد أن الدين أن يتمتع من الدفع اليه فان دفع برى من حصة
القاض ولم يبرأ من حصة الآخر فرفع وكذا لا يجوز تأجيله الدين لو العاقد غيره أو هبا عند أي خففة وعندها
يجوز في نصيبه ولو أجله العاقد جاز في النصيبين عندهما وعند أبي يوسف في نصيبه فقط وأصله الوكيل بالبيع
إذا أقر عن الثمن أو حط أو أجله يصح عندها خلافا لأبي يوسف إلا أن هناك يضمن لو كله عندها لا تجزى
عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر عقدا ربح ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن
اقرار الأسماء طقلت لكن في ما يرى اه أدى قال الشريك بربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثه فله أن يحلفه
أه لم يربح عشرة أهو مقتضاه ان القول له ببينه لكن لا يخفى أن الإوجه ما في الأشباه لانه رجوعه متناقض فلا
يقبل منه وما في الأشباه عز ما في كافي الحاكم فهو نص المذهب فلا يعارضه ما في الجوى (قوله والضياع) أي
ضياع المال كلا أو بعضا ولومن غير تجارة ط (قوله مستدلا بما في وكالة الوالو الحية) عبارة الوالو الحية ولو وكل
يقبض دبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق ولو
كان دينيا لا يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكمي أمر الأعلل استثناءه لكن من حكمي أمر الأعلل استثناءه ان
كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الدبعة
فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الميت وهو ضمان
مثل

فاوض ان ياذن شريكه
جاز ولا الاعتقدنا للتج
(ولا يجوز لهما) في
عتان ومفاوضة (زوج
العبد ولا الاعتاق) ولو
على مال (و) لا الهبة
أي الثوب ونحوه فلم يحسن
في حصة شريكه وجاز
في حصوله وخبره فافهم
(و) لا القرض (الاذن
شريكه اذنا صرحا فيه
سراج وفيه اذا قال له
اعمل برأيك فله كل
التجارة الا القرض
والهبة) وكذا كل ما كان
اتلا فاللأول (أو) كان
(تملكا) للعالم (بغير
عوض) لان الشركة
وضعت للاستتراح وتوابعه
وماليس كذلك لا ينقله
عقدها (وصح بسم
شريك مفاوض من
تزوجها هبة) كانه
وأبيه وينفذ على المفاوضة
اجماعا (أو) يصح (اقراره
بدين) فلا ينفذ على
المفاوضة عنده برأية
وفي الخلاصة أقر شريك
العتامن بجارية لم يحرف
حصة شريكه ولو باع
أحدهما ليس لأخر
أخذته ولا الخصومة
فيما باع أو أذانه (وهو)
أعمال الشريك (أمين في
المال فيقبل قوله) ببينه
(في) مقدار الربح
والضمان والضياع
(والدفع لشريكه ولو) اعداه (بعموته) كافي البحر مستدلا بما في وكالة الوالو الحية ٢ مطلب أقر عقدا ربح ثم ادعى الخطأ

كل من حكى أمر الإيلاف استشفاهان فيه ليحب الضمان على الغير لا يصدق وإن فيه نفي (٣٥٧) الضمان عن نفسه صدق انتهى

فليحفظ هذا الضابط
(ويضمن بالتعدي)
وهذا حكم الأمانات في
الخاصة التقيد بالذن
صحيح فالقول لا تجاوز
خوارزم ولا يجوز ضمن
حصته شره وفي الأمانة
نهي أحد هاترين
عن الخروج وعن
بيع النسبة حاز (كما
يضمن الشرية) عتانا
أو مفاوضة بحر (عونه
بجملانصيب صاحبه على
المذهب والقول بخلافه
غلط كما في وقف
الخاصة وسبغ في
الوديعة خلافا للأشياء
(نوع) * في المحطوق
وقع حادثان الأول إنهاء
عن البيع نسبه فباع
فأجبت بتفاد في حصته
وتوقف في حصته شره
فان أجاز فالرجع لهما
* الثانية إنهاء عن الإخراج
فخرج ثم رجع فأجبت
أنه غاصب حصته شره
بالإخراج فينبى أن
لا يكون الرجع على
الشرط انتهى بمقتضاه
فساد الشركة نهرو فيه
وتفرع على كونه أمانة
ماسل قارئ الهداية
عن طلب حاسبة شره
فأجاب لا يلزم التمسيل
ومثله المضارب
والوصى والتولي

مثل المقبوض فلا يصدق اه قلت أى أن الوكيل يقبض الدين إذا قال قبضته من المدون وهلك عدى أو قال
دفعت له الموكل الميت لا يصدق بالنسبة إلى براء ما للدين لأن في ذلك إزام الضمان على الميت فإن الدين تقضى
بأمره لا فبعت للمدون بصفة الدائن مثل ما للدين بغيره فليقتضيان خصاصا أو أمانة بالنسبة إلى الوكيل نفسه
فصدق لانه أمين وعمت الموكل لم ترتفع أمانته وان بطلت وكالته فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه المدون وقد
أوضح المسئلة في الخبرية أول كتاب الوكيل كونه ففهم (قوله) من حكى أمر الخ) فان الوكيل هل يملك أمره أو هو
قبض الوديعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استشفاهان بغيره بغيره الموت الموكل أى لو كان لم يقبض في حياته وأراد
استشفاهان القبض بغيره لم يملك لانه انزل عن الوكالة (قوله) التقيد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفرع
أن التمسك على المكان بلا نهى لا يكون تقيدا بعبارة البرازة التقيد بالمكان صحيح حتى لو قال اخرج إلى
خوارزم ولا تجاوز وصح فلو أجاز ضمن وفي الجوهر من المضاربة والقاط التخصيص والتقيد أن يقول خذ
هذه مضاربة بالنصف على أن تعمل به في الكوفة أو فاعمل به في الكوفة أما إذا قال واعمل به في الكوفة ما لو لا
يكون تقيدا فله أن يعمل في غيره لأن الواو حرف عطف ومشورة وليست من حروف الشرط اه فأذا لم يجد
التخصيص لا يكفي بل لابد من أمر يفيد التقيد كالشرط وكالتنهي (قوله) وفي الأمانة الخ) أهم منه ما قدمناه من
الفتح من أن كل ما كان لأحد هاترين أمانته شره بكم لم يكن له فعله (قوله) حاز أى انتهى (قوله) بعمته بجملان
الخ) في حاوى الأمانة مات الشرية ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات بجملان يضمن كالأمانة
بجملان العين اه أى عين مال الشركة الذى في يده ومثله بقية الأمانات لكن إذا علم أن وارثه يملكها لا يضمن
ولو ادعى الوارث المالم وأنكر الطالب فإن فسرهما الوارث وقال هى كذا وهلك معلق كإسبا في إنشاء الله تعالى
في كتاب الوديعة (قوله) والقول بخلافه غلط) وهو عدم تضمين المفاوض (قوله) وسبغ في الوديعة
سبغى ههنا يرفع عشرة موضوعات يضمن فيها الأمين عونه بجملان (قوله) خلافا للأشياء) حيث جرى في كتاب
الأمانات على ما هو الغلط (قوله) في الأصح) صوابه في البصر فإن الحادثتين وقتها لصاحب الجبر مستل عنها
وأجاب بما ذكر ثم قال ولم أرهما إلا ما قدمته أى ما مر عن الخاصة (قوله) فان أجاز فالرجع لهما) وان لم يرجع
فالسبغ في حصته باطل (قوله) فأجبت أنه غاصب) أى كاهو صر مح مقدمه عن الخاصتين قوله ضمن حصته
شره (قوله) بالأخراج) فيه نظر في مضاربة الجوهر وعند قول القدوري وان خصه به مال بالتصرف
في بلد بعينه أو في سلعة بعينها لم يجز أن تجاوز ذلك فان خرج إلى غير ذلك البلد أو دفع المال إلى من أخرجه
لا يكون مضمونا عليه بمجرد الإخراج حتى يشتريه به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه
وكذا لو أعاده إلى البلد بعد المضاربة كما كانت على شرطها وان اشتريه قبل العود صار بمخالفنا ما و يكون
ذلك لانه تصرف بغير إذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيمته لا يطمع الرجوع عنده بخلافه لا
يوسف وان اشتري بغيره وأعاد بغيره إلى البلد ضمن قدر ما اشتري به ولا يضمن قدر ما أعاده أو الظاهر أن الشركة
كذلك (قوله) فينبى أن لا يكون الرجوع على الشرط) أى بل يكون له كالمثل منقول (قوله) وبمقتضاه فساد
الشركة) أى مقتضى الجواب بأنه صار خصا أو بأن الرجوع لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في
المال لا بمجرد الإخراج فلو عاد قبل التصرف بقي الشركة كما علمت فافهم (قوله) فأجاب الخ) حيث قال ان
القول قول الشرية والمضاربة في مقدار الرجوع والخسران مع عيته ولا يلزمه أن يذ كر الأمر مفسلا والقول
قوله في الضياع والرد إلى الشرية اه قلت ٢ بقى ما وادعى على شره بكم خيانة مبهمة في قبضه الأشياء
لا يحلف ونقل الجوى عن قارئ الهداية أنه يحلف وإن لم يبين مقدار لكن إذا نكل عن البين زمانه بين مقدار
ما نكل فنه تم قال وأنت خير بان قارئ الهداية لم يمتد إلى نقل فلا يرض ما نقله في الأشياء من الخاصة (قوله)
ومثله المضارب والوصى والمتولي) سيذ كر الشراح في الوقف عن القصة أن المتولي لا يلزمه الحاسبة في كل عام
ويكتفى بالقاضي منه الأجيال والمعمروف بالأمانة ولو سمع ما يحبره على التعيين شافقيا ولا يحجب عن بل يهدد ولو

مطلب في قبول قوله دفعت المال بغيره الموت الشرية والموكل مطلب في ما وادعى على شره بكم خيانة مبهمة

اتهمه بخلفه اه و الظاهر انه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصي فيجعل اطلاقه على غير التهم أي
الذي يعرف بالأمانة تأمل (قوله نهر) يعني عنه قوله أو لا وفيه (قوله اه الى محبة المحصول) الصحة
بالضم وبضمنت الحرام وما خبت من المكاسب فزمت منه العار ط عن القاموس اذ لا يجوز للقاضي الأخذ على
نفس المحاسة لأنها واجبة عليه نعم لو كتب مبعلاً أو تولى قسمة وأخذ آخر المثل له ذلك كحرره في العرم من الوقف
(قوله واما تقبل) عطف على قوله امامفاضة (قوله ونسب شركة صنائع) جمع صناعة كرسالة ورسائل
وهي كالصناعة حرفة الصانع وعمله (قوله وأعمال وأبدان) لان العمل يكون منهما غالباً بآبائهما (قوله
ان اتفق صانعان الخ) أشار الى أنه لا بد من العقد أولاً بان يتفقا على الشركة قبل التقبل المسبق فيقبل
الفروع لو تقبل ثلاثة عملاً بلا عقد شركة فعله أحدهم فله ثلث الأجر ولا ثلث الآخر ولا ثلث من رسله وبنيه والمراد
عقد الشركة على التقبل والعمل لمافي البحر عن الفتية اشترك ثلاثة من الجاهلين على أن يعلوا أحدهم الجوانق
وبأخذ الثاني فيها ويجعلها الثالث الى بيت المستاجر والأجر بينهم بالسوية ففيه فاسدة قال فسادها الهذلة الشوط
فان شركة الجاهلين صحيحة اذا اشترى كوافي التقبل والعمل جميعاً اه أي وهما يذكر التقبل أم لا بل مجرد
العمل مقيداً على كل واحد بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معاً لمافي البحر أيضاً واشترى كافي أن
يقبل أحدهما المتاع ويعل الآخر أو يقبله أحدهما ويقطعه ثم يدفعه الى الآخر لئلا يطالب بالنصف جاز كذا في
الفتية لكن من شرط عمله العمل فقط لو تقبل جاز فلو شرط على من عليه العمل أن لا يقبل لا يجوز لأنه عند
السكوت جعل انبائهما اقتضاه ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في الحيط اه قلت وعلى أن الشرط عدم نفي التقبل
عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على علمه لأنه اذا اشترى كافي أن يقبل أحدهما ويعل
الآخر بلا نفي كان لكل منهما التقبل والعمل ضمن الشركة ولو كالة قال في البحر وحكمهما أن يصير لكل واحد
منهما وكيلاً عن صاحبه يتقبل الأعمال والتوكيل به جائز سواء كان الوكيل بحسن مباشر ذلك العمل أو لا
(قوله فلا يلزم الاتحاد منعه وكان) تفرع الأول على كلام المصنف ظاهر وأما الثاني فن حيث أنه لم يقيد
بالمكان ووجه عدم الزوم كافي الفتح أن المعنى يجوز لشركة النقل من كون المقصود يحصل الربح لا يتفاوت
بين كون العمل في ذلكا كين أو دكان وكون الأعمال من أخص أو جنس (قوله على أن يتقبل الأعمال)
أي يحملها كالتياب بمثلاً فان العمل عرض لا يقبل القبول أو أدله القهستاني وعلم أن التخصيص على تقبل
كل منهما أو على عمله غير شرط وفي النهر أن المشترك فيهما هو العمل ولذا قالوا من صور هذه الشركة أن يحبس
آخر على ذكاته فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس أن لا يجوز لآن من أحدهما العمل ومن الآخر الخافوت
واسحق بن جواز هالان التقبل من صاحب الخافوت عمل اه ومنها مافي البحر عن البراز به لأحدهما آلة
القضارة ولا شيء اشتري كافي أن يعمل في بيت هذا أو الكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات ولو من
أحدهما أداتاً للقضارة والعمل من الآخر فسدت والرجوع للعامل وعنده آخر مثل الاداة اه وتظهر هذه الأخيرة
مسائل ستأتي في الفصل قبيل قوله وبطل الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها) أي التي يستحقها المستاجر
بعقد الجارة وزاد في البحر قيد أن يكون العمل حلالاً لمافي البراز به لو اشترى كافي عمل حرام لم يصح اه وأنت
خير بأن الحرام لا يستحق بالأجر فافهم (قوله ومنه) الأولى ومنها أي الأعمال المذكورة (قوله على المفتي به)
أي الذي هو قول المتأخرين من جواز أخذ الأجرة على التعليم وكذا على الأذان والامامة فافهم (قوله بخلاف
شركة دلالين) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعقد الجارة حتى لو استاجر دلالاً لبيع له أو يشتري فالأجرة
فاسدة اذ لم يبين له أجلاً كاصرح به في جارة المحتجج ح (قوله ومغنين) لان الفتا حرام (قوله وشهود
محكم) لعدم صحة الاستبصار على الشهادة ح (قوله وقراء محاسب وتعاذ) يحتمل أنه عطف تفسيراً ومعار وهو
بضم التاء المثناة فوقه ويعن مهمة بعدها ألف ثم زاي جمع تعزية وهي الماتم بالهمزة والتاء المثناة الفوقية الذي
يصنع للأموال لأن عاداتهم القراءة بصوت واحد يشتمل على التمليط وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من
أثناء الكلمة ولأنه استبحار على القراءة والتي أجازها المتأخرون إنما هو الاستبحار على التعليم خلافاً لمن توهم

مطلب في شركة التقبل

نهر وقصة زمانا ليس
لهم قصد بالحاسبة الا
الوصول الى محبة
المحصول (و اما تقبل)
وتسمى شركة صنائع
وأعمال وأبدان (ان
اتفق) صانعان
(خياطان أو ضباط
وصباغ) فلا يلزم الاتحاد
صناعة ومكان (على أن
يتقبل الأعمال) التي
يمكن استحقاقها ومنه
تعليم كتابة وقرآن وفقه
على المفتي به بخلاف
شركة دلالين ومغنين
وشهود محكم وقراء
محاسب وتعاذ

ووعا وط سؤال لان التوكيل بالسؤال لا يصح فنية وأشباه (ويكون الكسب بينهما) (٣٥٩) على ما شرط مطلقا في الأصح لانه

ليس برج بل بدل على
فصح تقسيمه (وكل
ما تنقله أحدهما
يلزمهما) وعلى هذا
الاصل (يتطلب كل
واحد منهما بالعمل
ويطلب كل منهما
بالأجر ويرى أياها
بالدفع اليه) أي إلى
أحدهما (والخاص
من) أجر (على أحدهما)

بينهما على الشرط) ولو
الاخر مرضا وسافرا
أو امتنع عبدا بالأعذر
لان الشرط مطلق العمل
لا على القابل الأري أن
انقصارا لوسعان بغيره
أو استأجره فحق الأجر
برازية * (أو) (أو) (أو)
هذا رابع وسوم شركة
العقد (ان عقداها على
أن يشتريا) أو عاوا
أنواعا في جوههما) أي
بشبه جوههما
(ويشع) فما حصل
بالسبع يدفعان منه
ثمن ما اشتريا (بالسبعة)
وما بقي بينهما (ويكون
كل منهما) من التقبل
والوجوه (عناها ومفاوضة)
أيضا (بشرطه) السابق
وإذا أطلق كانت عناها
(وتضمن شركة كل
من التقبل والوجوه
الوكالة باعتبارها في

خلافه كإسقاط في الأجرات إنشاء الله تعالى وفي الفتنه ولا شركة القراء الرمز من في المجلس والتعاوي لانهما
غير متصقة عليهم اه وفي القاموس الرزمة الصوت البعيدة دوى وتتابع صوت الرعد وذو كبر الشحنة أن
انزهان بالغ في التكبر على إقرارهم على هذا ذماته وعلى القراءة بالتعطيل موضع من جواز سماعها وأطبق في
انكارها وعامة في ح (قوله ووعا) أي شركة ووعا فيما يحصل لهم بسبب الوعظ لا بغير مستحق عليهم
ط (قوله وسؤال) بنسبة المهر جمع سائل وهو السعاذ اه ح (قوله لان التوكيل بالسؤال لا يصح)
وما لا يصح فيه الوكالة لا يصح فيه الشركة كالمهر (قوله مطلقا) أي سواء شرط المرء على السواء أو متفاضلا
وسواء تساوبا في العمل أو لا وقبل أن شرط المرء كالأجر لا نأخذها على ما يصح والصحيح الجواز لأن دفع الجبر وهذا
إذا لم تكن مفادضة إذ لا تكون المفادضة إلا مع التساوي كما يأتي (قوله لانه ليس برج الخ) أعلم أن التفاضل في
الرج عند اشتراط التساوي في العمل لا يجوز قياسا لان الضمان بقدر ما شرط عليه من العمل فلا بدفعله
ورج ما لم يضمن في غير العقد كما في شركة الوجوه ويجوز استحسانا لأن ما يأخذ ليس برجالا لأن الرج إنما يكون
عند اتحاد الجنس وهنأرأس المال على الرج والمرء لم يتحد الجنس فكان ما يأخذ بدل العمل والعمل يتقوم
بالتقوم إذا مرضا بقدر معين فبقدر بقدر ما قوم به فلم يرد إلى ربح ما لم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز
فيها التفاوت في الربح عند التساوي في المشتري لأن جنس المال وهو الثمن الواجب فيهما متحد والربح يتحقق
في الجنس المتحد فلا جواز زيادة الربح كان ربح ما لم يضمن وعامة في العناية (قوله يتطلب كل واحد منهما
بالعمل الخ) هذا ظاهر فإذا كانت مفادضة أما إذا أطلقها أو قيدها بالعنان فشوت هذين الحكمين
استحسانا وفيما سواها فهي باقية على مقتضى العنان ولا الأقردين من ثمن مبيع مشتهك أو أجر أجبر أو
دكان لمدة مفضلة لا يصدق الأيمنة لان نقاد الأقرار على الأخر موجب للمفاوضة لم ينصاعلها فلو كان لا يبيع
لم يستهلك أو المدة لم تغض فانه يلزمهما كما في المحيط اه ح ملخصا (قوله ويرى أياها) أنت الضمير وإن عاد
على الآخر لثرا وبه بالأجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من قوله ويكون الكسب بينهما اتعاهو في الكسب
الحاصل من علمهما وهما في الحاصل من عمل أحدهما لا يفرق بين أن يعمل أو يعمل أحدهما سواء كان
عدم عمل الآخر لعذر أو لا لان العامل معن القابل والشرط مطلق العمل إلى آخر ما ذكره (قوله وأما وجوه)
ويقال لها شركة المفالس فهتاني (قوله وعاء أو أنواعا) أولادها تكون خاصة وعامة كما في الثبر ولذا أخذ
المصنف المفعول (قوله أي بسبب جاهتها) فأدو حة السبعة لأن من لا مال له لا يبيع ما الناس نسبة الأنا
كان له جاه ومجاهة وشرف عندهم وأفاد الكمال أن الحامه مقابل الوجه بوضع أو موضع العين فوزنه عقل
الآن أو اوانقلبت ألفا للموجب لذلك وقبل أمضيت إلى الوجوه لانها تبذل فيها الوجوه لمسلم المال (قوله
بالتسعة) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشتري وأقصده بذلك دفع ما يوجه الثمن من كونه مطلقا للشتريا
وبيعا وليس كذلك بل هو مطلوب بقوله يشترط أن يبيع المصنف ذكره عقبه لانه لا مال له ما قشر أوهما
يكون بالتسعة أما البيع فهو أعم (قوله ويكون كل منهما غنا ومفاوضة بشرطه) فصوره اجتماع شرائط
المفاوضة في التقبل كما في المحيط أن يشترط الصانعان على أن يتقلا جميعا للأعمال وأن يضمن العمل جميعا على
التساوي وأن يتساوا في الربح والوضعية وأن يكون كل منهما كضلاع من ضلعيه فيما يخصه بسبب الشركة اه
وصورتها في الوجوه كما في الثبأ أن يكون الخلان من أهل الكفاية وأن يكون ثمن المشتري بينهما نصفين وأن
يتقلا بطرقت المفاوضة زائد الفتح ويتساوا في الربح ويكني ذكر مقتضات المفاوضة عن التلقظ بها كسلف
وعامة في الجبر ولا يخفى أنه إذا قدمه بشرطه كانت عناها في القهستان أن شرطها لمفاوضة في المواضع الثلاثة
قد اختلفت يوم يتعرض في المتداولات إلى أن ياتي كل منها حقيقة والظاهر أنها في الأول أي في المال حقيقة وفي
الباقين مجاز ترجيح على الاشتراك (قوله من مناصفة المشتري) أي في المفاوضة والعنان وقوله وأما لانه
أي في العنان فهتاني (قوله ثلاثا يردى الخ) علة لغهوم ما فيه وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح متقلا القيد

جميع أنواع الشركة (والكفاية أيضا إذا كانت مفادضة) بشرطها (والربح فيها) (على ما شرط من مناصفة المشتري) دفعه الرأه (أو
مماثلته) يكون الربح بقدر المال ثلاثا يردى الدر ربح ما لم يضمن

الملك وعبار الكنز وان شرطنا مضافة المشتري أو مبالغته فالربح كنك وبطل شرط الفضل اه قال في الزهر لان استحقاق الربح في شركة الوضوء بالضمن وهو على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان فان التفاضل في الربح فمالم التساوى في المال صحيح لانها في معنى المضاربة من حيث ان كلا منهما يعمل في مال صاحبه فالتحقق بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة الاموال وكذا في شركة التبادل يجوز فيها التفاضل كقدر ماله لان ما خوذ فيه ليس ربح بل عمل كما مر بقرره فافهم (قوله عال) كأي شركة الاموال وفي المضاربة في حق رب المال (قوله ادع) كالمضاربة في المضاربة (قوله او تقبل) عبارة الدرر اوضحنا وكذا في البحر وغيره وذلك كن اجلس على دكة تليها بطرح عليه العمل بالنصف وكأي شركة الوضوء فان الربح فيها بقدر الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر قال في الدرر ولهذا اوقال لغره تصرف في مال على أن يبيع بعض ربحه لا يستحق شأنا لعدم هذه المعاني والله سبحانه أعلم

(فصل في الشركة الفاسدة) ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الاولى ان يترجم بها وان كانت الزيادة في مافي الترجمة لا تضمر (قوله واصطيد) جعله من المباح وذلك مقيد بما اذا لم يكن للتهي أو يتخذ حرفة والافلاجل كأي الاشياء وساقى تمام الكلام على ذلك في باب (قوله وطلب معدن من كنز) المعدن ما وضع في الارض خلقة والكنز ما وضعه بنو آدم والار كان يعمهما فالوقال وطلب معدن وكنز جاهلي كالفصل في الهندية كان اولى لان الكنز الاسلامي لقطعة ط (قوله من طين مباح) فان كان الطين أو التوراة أو سبله ارجاح لملاو كفاشتر كاعلى ان يشتر بذلك ويطبخا ويبيعهما حار وهو كشر كة الوضوء كذا في ان خلاصة معز بالي الشافعي وتبعه الزاوي والعيني والمذكور في الفتوى ان خذنا من شركة الصنائع والاول اظهر نهر (قوله وما حصله أحدهما) أي بدون عمل من الآخر (قوله وما حصله معالما) يعني ثم خلطاه وباعه فيقسم الثمن على كيل أو وزن المالك منها وان لم يكن وزن او كيليا قسم على قبة ما كان لكل منها وان لم يعرف بمقدار ما كان لكل منها صدق كل واحد منهما الى النصف لانهما استويا في الاكتساب وكان المكتسب في أيديهما فالتطاهرية بينهما نصفان والظاهر يشهد في ذلك فقبل قوله ولا يصدق على الزاوي بانه على النصف الايبنة لانه يدعي خلاف الظاهر اه ففتح (تنبيه) * يؤخذ من هذا ما أتى به في الخسيرة في زوج امرأته وانها اجتماع دار واحدة وأخذ كل منهما مكتسب على حدة ويحجمان كسهما ولا يلزم التفاوت ولا التساوي ولا التميز فاجاب بأنه بينهما حسوبة وكذا لو اجتمع اخوة بعد ولون في شركة أبيهم وغا المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والراي اهو قديمنا ان هذا ليس شر كة مفادضة مالم يصرحا بلفظها أو بعتقباتها مع استيفاء شروطها ثم هناء في غير الان مع أي لملا في القبة الاب وابنه يكسبان في صناعة واحدة ولم يكن لهما ثمن فالكسب كله الابان كان الان في عاله لكونه معينه الا ترى لو غرس شجرة تكون الاب ثم ذكر كسلا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع لهما أموال كثيرة ففصل هي للزوج وتكون المرأة معينه له الا اذا كان كسبي حدة فهو لها وقبل بينهما نصفان وفي الخاتمة زوج بينه الخمسة في داره وكلهم في عاله واختلوا في المتاع فهو للاب والابن الشبان التي عليهم لا غير فان قالوا هم أو امرأته بعدموته ان هذا يستفاد بعدموته فالقول لهم وان اقر والله كان يوم موته فهو ميراث من الاب (قوله بلعانة صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كاذبا اعانه في الجمع والقطع أو الربط والجل أو غيره أو بآلة كالدفع له بغلا أو دابة ليستقي عليها أو شيكلا لبيدتها حوى وفهستاقى ط (قوله لا يجاوز به) بفتح الواو اعلى البناء للغة مول وقوله نصف من ذلك لانه هو الثاني عن الفاعل اه ففتح أي يعطى أجر المثل لو كان مثل نصف الثمن أو أقل فلو اكتر لا يراد على نصف الثمن لانه مرضى بنصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع في ذاق الحاكم والهداة وغيرها قال ط وذكر في النباهة ان أجر المثل لا يراد على نصف القيمة لان المعين وماحب العدة يطالبان أجر المثل عند تمام العمل فربما لا يتيسر البيع عند تمام العمل فكيف يقرض نصف ثمنه حتى يطلب حوى وفي القهستاني ولا يراد على نصف القيمة أي قبة المباح يوم الاختذان كان له قيمة ولا فيتبي أن يكون الحكم فيه التضييع

بخلاف العنان كما مر وفي الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث عال أو عمل أو تقبل * (فصل في الشركة الفاسدة) *

(التصحيح شركة في احتطاب) واحتشاش واصطيد واستقاوسا ومباحات كاحتشاش من جبال وطلب معدن من كنز وطلب آخر من طين مباح لتضيقها الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح (وما حصله أحدهما) وما حصله معالما

مطلب اجتماع في دار واحدة واكتسبا ولا يلزم التفاوت فهو بينهما بالتسوية

والقياس اه **(قوله)** يؤذن باختياره قال في العناية وكذا تقديم دليل أبي يوسف على دليل محمد في البسوط دليل على أنهم اختاروا قول محمد اه أي لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية أيضا أنه يؤخر دليل القول المختار وعبارة كافية لما ذكره يؤذن أيضا باختار قول محمد حيث قال فله أجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول أبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالعامة بلغ الأثر أنه لو أئنه عليه فلم يصيب شيئا كان له أجر مثله اه ونقل ط عن الحموي عن المفتاح أن قول محمد هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول أبي يوسف استحسان اه قلت وعليه فهو من المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان **(قوله)** والريح الخ حاصله أن الشركة الفاسدة ما يدون مال أو به من الجانبين وأمن أحدهما حكم الأولى أن الريح فيها العامل كالعلة والثانية بقدر المال ولم يذكر أن لأحدهما أجر لانه أجر للشر بل في العمل بالشر لا كما ذكره في قضاة الطحان والثالث تغير المال ولا آخر أجر مثله **(قوله)** فالشركة فاسدة لانه في معنى بيع منافع دأبي ليكون الآخر بينهما فيكون كله لأصاحب الدابة لان العاقد عقد العقد على ملك صاحبه بأمره وللعاقدا أجره مثله لانه لم يرض أن يعمل بمجانفخ (تنبيه) لم يذكر وأما لو كانت الدابة بين اثنين دفعها لأحدهما فلا شرعى أن يؤجرها ويعمل عليها على أن ثلثي الأجر للعامل والثلث للآخر هو كثرة الوقوع ولا شغل في فسادها لان المنفعة كالعرض لا يصح فيها الشركة وحسن ذلك لا جري بينهما على قدر ملكهما للعامل أجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المستترك حتى نقول لأجره لان العمل فيما يحمل وهو لغيرهما تأمل وعامة في حوائش المنع لغير الرمي ويأتي قربا بما يؤيده **(قوله)** وكذلك السفينة والبيت أي مثل الدابة وفي البحر عن القسبة لم يفسد فاشترك مع أربعة على أن يعملوا بسفينة وألهاها وانس صاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية ففسدوا والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثله اه **(قوله)** ولو لأحدهما بقل ولا آخر (غير) أي وقد اشتركا على أن لا يؤجر مالكل واحد والحاصل بينهما فهو باطل أيضا لأن معنى هذا أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دأبى ودأبى على أن ثلثه بينهما ثم أجرهما بأجر معلوم صفقة واحدة في عمل معلوم قسم الأجر على مثل أجر البقل ومثل أجر الحمل بخلاف ما لو اشتركا على أن يتقلا الحملات معاومة بأجر معلوم ولم يؤجر البقل والجمل كانت حصصهما لهما شركة القبل والأجر بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة جل الحمل على جل البقل كما لا يعتبر في شركة القبل زيادة عمل أحدهما كصباغين لأحدهما آلة الصبغ ولا آخر يفت يعمل فيه وان أجر البقل والبعر يبيعه كان كل الأجر لصاحبه لانه هو العاقد فلو أئنه الآخر على العمل والتقل كان له أجر مثله ففتح **(قوله)** على مثل أجر الفضل الأولى أجر مثل البقل وتوله والبعر أي وأجر مثل البعر فالو البعر يؤجر بضعف ما يؤجره البقل مثلا فصاحب البعر ثلث الآخر ولصاحب البقل ثلثه ط وان أكرحل واحد منهما دأبته وشرطا عملهما في الدابة أو عمل أحدهما من السوق والحمل وغير ذلك كان الأجر مقسوما بينهما على قدر أجر مثل دأبتهما على مقدار أجر عملهما كما قبل الشركة اه قال الخليل الرمي وهو مؤيد لما قلنا (فرع) أعطى بذرا القليل وحل القوم عليه فعلقه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فالتقيا لصاحب البئر لانه حصل من لبز ولبز الرجل الذي قام عليه قيمة الأوراق وأجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا إذا دفع البقرة للعلف لم يكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولا آخر مثل علفه أو أجر مثله تارة ثالثة **(قوله)** أي شركة العقد) ما شركه الملك فلا تبطل وقول الدرر وتبطل الشركة مطلقا فالأطلاق فيه بالنظر للمقاومة والعنان قلت والمراد أن شركة الملك لا تبطل أي لا تبطل الاشتراك فيها بل يبقى المال مشتركا بين الحى وورثة الميت كان كل والا فلا يخفى أن شركة الميت مع الحى بطلت بموته تأمل **(قوله)** بموت أحدهما) لانهما تضمن الوكالة أي شرطها ابتداء ببقاء لانه لا يتحقق ابتداء الوكالة بالولاية التصرف لكل منهما في مال الآخر ولا تنق الوكالة بالبقاء الوكالة وبه اندفع ما قبل الوكالة ثبتت بمعاولة المزمع بطلان التسع بطلان الأصل فتح فلو كانا ثلاثة فمات أحدهم حتى انقضت في حق لا تنسخ في حق الباقيين بجمعن الظهيرة **(قوله)** بان قضى بلفاقه مرثدا حتى لو عاد مسلما لم يكن بينهما شركة وإن لم يقض بلفاقه انقطعت على سبيل التوقف بالإجماع فان عاد مسلما قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت ولو لم يلحق

مطلب يرجع القياس

قول محمد يؤذن باختياره
نهر وعناية (وارجع في
الشركة الفاسدة بقدر
المال ولا عبرة بشرط
الفضل) فلو كل المال
لأحدهما فلا آخر أجر
مثله كما لو دفع دأبته
لرجل لبز وهو الآخر
بينهما فالشركة فاسدة
والريح ماله ولا آخر
أجر مثله وكذلك
السفينة والبيت ولو لبس
عليها البقر فالريح لرب البقر
ولا آخر أجر مثل الدابة
ولو لأحدهما بقل
ولا آخر بصير فالآخر
بينهما على مثل أجر البقل
والبعر نهر (وتبطل
الشركة) أي شركة
العقد (موت أحدهما)
علم الآخر ولا لانه عزل
حكى (ولو حكم) بأن
قضى بلفاقه مرثدا
(و) تبطل أيضا

(بأنكارها وبقوله لا عمل معك (٣٢٣) فتح (وبفسخ أحدهما) ولو المال عوضا بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلافه ليزيل

ويتوقف على علم الآخر
لأنه عزل قصدي
(وبجونه مطلقا)
فالرجع بعد ذلك للعامل
لكنه بتصدق بربح مال
المجنون تسارخانية (ولم
يزل أحدهما مال
الآخر بغير إرادته فان
أذن كل واحد منهما) أو
جهل (ضمن كل نصيب
صاحبه) وتقاضا أو
رجع بالزيادة (وان أديا
متعاقبا كان الضمان
على الثاني علم بأداء
صاحبه أولا كالأمور
بأداء الزكاة أو الكفارة
(إذا دفع للفقير بعد
أداء الأمر نفسه) لان
فصل الآخر عزل
حكمي وفيه لا يشترط
العلم بخلافهما (أشترى
أحدا المتفاوضين أمة
بأذن الآخر) جريحا
فلا يكتفى بكونه ليطأها
فهي له لا للشركة
(بلاش) لتضمن الإذن
بالشراء لو طء الهيئة إذ
لا طريق لحله إلا بها
طرمق طوء المشتركة
وهبة المشاع فيما
لا يقسم جائزة وقال
يلزمه نصف الثمن
(والبائع) والمستحق
(أخذ كل بينهما) وعقرها
لتضمن المتفاوضة
للكفالة (ومن اشترى

وانقطعت المتفاوضة على التوقف هل تصير عتائلا عنده لا وعندهما تم بجرع الزوالحة ملخصا (قوله باسكارها)
أي ويضمن حصة الآخر لان جود الأمان غصب كافى الجرم سائحا (قوله وبقوله لا عمل معك) هذا المعنى
فسخ فكان الأولى تأخير عن قوله وبفسخ أحدهما في الجرم البرازية أشترى كواشترى بامتنع ثم قال أحدهما
لا عمل معك بالشركة وغاب فاع الحاضر الأمتعة والمخلص البائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ
لشركة معهما وذهب مالك فسخها وان كان المال عوضا بخلاف المضاربة هو المختار (قوله بخلاف المضاربة
والفرق أن مال الشركة في أيديهما معا وولاية التصرف إليهما جعلا بمثل كل نهى صاحبه عن التصرف في
ماله نقدا كان أو عوضا بخلاف مال المضاربة لأنه بعد ما صار عرضا وثابت حق المضارب فيه لاستحقاقه بجرعه
وهو المنفرد بالتصرف فلا يلزم للمال نهيه اه فتح (قوله خلافه ليزيل) (حيث قيد ففسخ أحدهما الشركة
بكون المال ذراهما) وإذا تفرقا وأدعهما لغير عوضا كافى المضاربة وهو قول الطحاوي وصرح في الخلاصة بأن أحد
الشريكين لا يملك فسخ الشركة إلا برضا صاحبه قال في القير وهذا غلط وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة
انفراد الشريك بالفسخ والمال عروض اه ووفق في الجرم بين كلاي الخلاصة واعترضه في النهي وأجابه
فيما علقته على الجرم (قوله ويتوقف الفسخ) قيد لأن (قوله لأنه عزل قصدي) لأنه نوع مجر فشرطت عليه دفعا
للضرر عنه فتح (قوله وبجونه مطلقا) فالشركة فاعمة إلى أن يتم اطباق الجنون فتفسخ إذ عمل بعد ذلك
فالرجع كله للعامل والوضعية عليه وهو كالتصديق لمال المجنون فطسبه بجرعه ماله لا ماله من مال المجنون
فيصدق به بجرع عن التسارخانية قال ط وظاهره أنه لا يحكم بالفسخ إلا بأطباق الجنون وهو مقدر بشهر أو نصف
سنة على الخلاف (قوله لكنه بتصدق الفسخ) وظاهره أنه يقال مثل ذلك فيما إذا تصرف أحدهما بالمال في صور
بطلان الشركة المارة فالرجع يكون للعامل ويتصدق بجرع من مال الآخر (قوله ولم يزل أحدهما الفسخ) لأن
الاذن ينفى عما في التبعية والازد كان تبعية منها ولو أن أداء الزكاة من شرطه التبعية وعند عدم الإذن لأنه فلا تسقط
عنه لعدمها عن الجوى (قوله وأدناه) أي أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه كصورته فيقال إن كل
بأن أدى كل منهما بنفسه صاحبه وانفق أداءهما وقت واحد (قوله وتقاضا) أي أن كانت متفاوضة أو عتائلا
تساويا فيما ط (قوله أو رجع) أي بالزيادة أن كانت عتائلا وتسويا فيما المالان ط (قوله أشترى أحد
المتفاوضين) قيل القيد للتعاضد اتفاق وفيه نظر لان قوله والبائع أخذ كل بينهما لا يشمل العنان لعدم
تضمنها الكفالة وأيضا فان شريك العنان له أن يشتري ما ليس من جنس تجارتهم أو يقع الشراء ويطلب
بالتن وكذا يقع الشراء إذا اشترى من جنس تجارتهم بعد ما صار المال عوضا كما مر قيل قول المصنف
وتنطه هلاك المالكين (قوله بأذن الآخر) قبله لأنه لو اشترىها للوطه بلا إذن كانت شركة بجر (قوله للوطه)
متعلق بالشراء وقوله الهيئة بالنصب مفعول تضمن (قوله وقال بالزيادة نصف الثمن) لأنه أدى ديناعليه
خاصة من مال مشترك فرجع عليه صاحبه بنفسه بجرع والمؤمن على قول الإمام (قوله والبائع الفسخ)
لأنه دين وجب بسبب التجارة بجرع والمراد بالتجارة الشراء فإنه من أنواعها كما مر في قوله ولا يلزم أحدهما
بتجارة فافهم (قوله وعقرها) رجع إلى المستحق قال ح فهو شريكه ب (قوله للكفالة) متعلق
بتضمن واللام فيه للتعويض وهي الماخلة على معمول المتعدي بنفسه إذا كان محمولا على الفعل أو متاخرا عن
معهوله وما هنالك الأول فافهم (قوله ومن اشترى) بمعنى المفرد في الفسخ لو اشترى اثنان عبدًا فاشترى
فيه آخره لقياس أن يكون له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لان كلا صار ملكا نصف نصيبه وفي
الاستحسان أنه ثلثه لأنهم ملحقين أشترى ما قام بنفسهما فكانه اشترى العبد معهما اه (قوله ان قبل القبض
لم يصح) قال في الفسخ اعلم أن ثبوت الشركة فيما ذكرنا كانه ينشأ على ضرورة المشتري بأعلا الذي أشترى وهو
استفاد المالك منه فأنشأ على هذا أن من اشترى عبدا فقام بقبضه حتى أشترى فيه رجلا لم يجز لأنه بيع مام قبض
ولو أشترى بعد القبض ولم يسلم إليه حتى هلك لم يلزمه شئ ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشترى كانه لفظ
أشترى كذا صار إلى البيع اه قلت ومثله قوله في الأخيرة اشترى شيا ثم أشترى آخره فهذا بيع النصف

وان بعدد صم وزنه

نصف الثمن وان لم يعلم

بالتين خير عندا لزمه

ولو قال اشترى نفسه

فقال ثم لم يقبضه آخر

وقال مثله وأجيب بنعم

فان كانا خائلا علما

بشاركة الاول فله ربعه

وان لم يعلم فله نصفه

لكون مطلوبه شركته

في كماله (و) حينئذ

(آخر ج العبد من ملك

الاول) ما اشترت اليوم

من أنواع التصار فهو

بني وينتقل فقال ثم

جازا شباؤها فها تقبل

ثلاثة جلابا عقد شركة

فعمله أحدهم فله ثلث

الاجر ولائق لا آخرين

(فروع) القول لشرك

الشركة برهن الورثة

على المناوضة لم يقبل

حتى يبرهنوا أنه كان

مع الحي في حياة الميت

برهنوا على الارث

والحي على المناوضة

فقضى بنصفه ففتح

تصرف أحد

الشريكين في البلد

والآخر في السفر وأراد

القسمه فقال ذوالسد

قد استقرضت ألفا

فالقول ان المال في يده

شروا كرمافعا واثرت

مطلب اذا قال الشريك

استقرضت ألفا فاقول

له ان المال بيده

نصف الثمن الذي اشتراه اه ومقتضاه أنه يشتره بقصة أحكام البيع من ثبوت خيار العيب والرؤية
وتحويه وأنه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وان بعدد صم الخ فتأمل
(قوله) وزنه نصف الثمن بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث الآن
بين خلافه فتح (قوله) ثم لم يقبضه آخر (أما لو اشترى اثنين صفقة واحدة كان العبد بينهما أثلاثا ففتح وكافي (قوله)
فان كان القائل أي الثاني (قوله) فله ربع (أي ربع جميع العبد لأنه طلب منه الاشتراك في نصيبه ونصيبه
النصف بجر (قوله) ليكون مطلوبه شركته في كماله لأنه حيث لم يعلم بشاركة الاول يصير طالبا لباشر النصف
وقد أجابه الله (تنبيه) لا يخفى أن هذه الشركة شركته ملك وفي التنازع بينه عن التمسك والذى عن أحد
شريكي عنان اشترى بما في يده من المال عروضا ثم قال لا حني أشركته في نصيبه بما اشترى قال يصير شركا
له شركة ملك (قوله) ما اشترى اليوم الخ) ذكرنا لم يغير قيد كافي الهندية وفي كافي الحاكم وان اشترى كابلا
مال على أن ما اشترى من الرقيق فهو بينهما ما وزا وكذلك لو قال في هذا الشهر فخصا العمل والوقت فان قال
أحدهما اشترى متاعا فله ثلث منى وطالب بشر يكة بنصف ثمنه لم يصدق وان رهن على الشراء والقبض ثم ادعى
الهلاك صدق بيمينه وان شرط الربح أثلاثا ناطل الشرط والربح بينهما نصفان ولا يستطيع أحدهما الخروج
من الشركة إلا بمحض من صاحبه اه لمحض اذا في الصرع الظهير يقولون لأحدهما ثمنان يبيع حصه
الأخرى ما اشترى الا بذن صاحبه لانها ما اشترى كافي الشراء لا في البيع اه فأفاد أن هذه شركة كمال لا عقد
وقد منعز الوالو الحية اشترى كافي أن ما اشترى من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفقة والقدر
والوقت لان كلامهما صار وكلا على الآخر في نصف ما اشترىه وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم
هذه الاشياء وفي التنازع بينه عن التمسك قال هشام سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لا خرمني عشرة آلاف
فخذها شركة تشتري ببنى وينتقل فقال ثم جازا شباؤها فها تقبل ثلاثة جلابا عقد شركة فعمله أحدهم فله ثلث
الاجر ولائق لا آخرين (قوله) ولائق لا آخرين (قوله) ولائق لا آخرين (قوله) ولائق لا آخرين (قوله) ولائق لا آخرين
لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان التمسك على كل منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل أحدهم
الكل صار مشترك في الثلثين فلا يسخق الاجر اه ح عن البراءة ابن وهبان هذا في القضاء ما في الدلالة
فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة لان الظاهر من حال العامل أنه اتعا على الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا
ينبغي أن يخيب ظنه (قوله) القول لشرك (الشركة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شاركه في المناوضة
فالقول للجاحد مع يمينه وعلى المدعي البينة لانه يدعي العقد واستحقاق ما في يده وهو مشترك (قوله) برهن
الورثة الخ) أي اذا مات أحد المفاوضين والمال في يده فبرهن الورثة على المناوضة لم يقبل لهم بشئ مما في يده
الحى لاهم ما شهدا بعقد علم ارتفاعه بالموت ولانه لا حكم فيما شهد به على المال الذي في يده في الحال لان المناوضة
فما مضى لا توجب أن يكون المال الذي في يده في الحال من شركته حالاً أن يبرهنوا أنه كان في يده في حياة
الميت وأنه من شركته فانه حينئذ شهد بالنصف ليه وورثته خلفاؤه ففتح (قوله) برهنوا على الارث) يعني
والمال في أيديهم كافي الفتح (قوله) قضى بنصفه (قوله) قضى بنصفه (قوله) قضى بنصفه (قوله) قضى بنصفه
على ذي اليد بعقد المناوضة مع الورث (قوله) تصرف أحد الشريكين في البلد الخ) تخصيص أحدهما بكونه
تصرف في البلد والا خر في السفر مضي على كونه صوراً فالواقعة وألفيد أن القول الذي البدوان لم يعلم صاحبه
بما صنع (قوله) والقول ان المال في يده لانه حينئذ من فقد ادعى أن ألف حق الفريخ بخلاف ما لا يمكن في
يدلانه يدعى ديناً عليه فلو قال في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا كما يقبل أنه لم يبرهنوا على واقعة
الفتوى وه أفتيت رملي على المنع وأفتي أيضا في الخبره فيما اذا قال الذي في يدي المال كتب استدنت من فلان
كذا الشركة ودفعته لدهنه بأن القول قوله بيمينه واستدل به بما في المنع عن جواهر الفتاوى وهو ما ذكره
الشارح هذا وروى يمد في الحاشية عن محيط السرخسي في فصل ما يجوز لأحد شرى العنان لو استقرض
أحدهما مالاً لزمهما لان الاستقراض تجارة ومباداة بمعنى لانه ملك المستقرض وزنه مدونه فله المناصفة
أو الاستمارة وأيهما كان نفذ على صاحبه اه ومثله في الوالو الحية وكذلك في الحاشية من فصل شركة العنان لكن في

الخامسة أيضا قال أحد شريكي الشنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان
 قوله لا يكون حجة لزاما للدين عليه وان أمر أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا عاك الاستدانة على
 صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه
 توكيل بالتكدي الان يقول الوكيل المقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على
 الموكل لا على الوكيل اه لا لأنه يكون حينئذ رسولا والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الزوالجية وان
 أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذه منه وليس له أن يرجع على شريكه
 وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه قلت ونظير من هذا أن في المسئلة
 قولن أحدهما ما من عن المحطمن أن لكل من شريكي العنان الاستقراض لانه تجارة أي مبادلة معنى والثاني
 عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح لموافقته لقوله لم اتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل
 بالتكدي وبما أنه ان الاستقراض تبرع ابتداء وكان في معنى التكدي أي الشماذة وتفرع على ذلك أنه لو
 استقرض بالاذن وهلك القرض بهلك عليهما في القول الاول. وعلى الثاني بهلك على المستقرض لكن
 لا ينبغي أن هذا لا ينافي ما من عن ادواهر لان ما استقرضه أحدهما عليهما المستقرض لانه مضمون صحة الاذن فينفذ
 عليه فاذا أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يده يصدق فله أخذ نظيره لما قدمه المصنف أن
 الشريك أمين في المال فقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس له أن يرجع على شريكه فذلك فيما إذا هلك القرض
 فلا ينافي بقوله ان بعض هذا المال قرض وأراد أخذ نظيره اذ لا يرجع في ذلك على الشريك بل وكذا لا ينافي
 ما قدمه عند قوله لا يصح اقراره بدين من أنه يلزم المقرض جميع الدين ان كان هو الذي وليه ما لم يلقنا
 بشكل عليه ما من هناك في الشر من أنه لو أقر بجار في يده من الشركة كانه رجل لم يجز في حصة شريكه
 لأن يجب أن المراد ما ادعى بيمينته وأقراره أنهما من المال المشترك بينهما لا يصدق على شريكه بقبول اقراره
 يقتصر عليه هذا ما ظهر في هذا المقام فاعتمد خبر بروه والسلام (قوله) ودفعوه أي التمس المضمون من السبع
 التزاما والمصنف صرح به اه ح (قوله) ففسده في التراب أي تراب الكرم المحصن بسباب وغلق ولوق
 الارض المملوكة لم يضمن ان جعل علامة والاشن كالوضع في المفازة مطلقا جامع التصولين والفرق بين
 الكرم والارض أن الكرم مطلوب لأجل الثمار فلا بد من كونه حرزا وأما الارض فليست مقصودة سائحا
 فانهم (قوله) أقرضه نصفه) يحتمل أن يكون الاقراض بعد اقراره وأقبله وان قرض المشاع حائزا بالاجاع كما في
 جامع الفصولين وفي مضاربة التتار خاصة ولوقال خذ هذا مائة الف على ٢ أن نصفها قرض على أن تعمل بالنصف
 الآخر على أن يكون الربح لى جاز ولا يكره فان تصرف بالالف ورجح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما
 لان نصف الف صار ملكا للضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة في يده وان على أن نصفها قرض
 ونصفها مضاربة بالنصف حاز ولم يذكر الكراهة هنا اه قلت ونظير عدم الكراهة في الثاني بالاولى والظاهر أن
 الشركة كالقراض ولوقع ألفا نصفها قرض على أن يعمل بالالف بالشركة بينهما ما لو ربح بقدر المالكين مثلا
 وأنه لا كراهة في ذلك لأنه ليس قرضان فنعما (قوله) فطلب ريب المال حصته أي هما كان من الشركة ربع
 والمراد أنه طلب مال القرض فان صرنا إلى أن يصير مال الشركة ناضا أي دراهم ودينار بأخذ ما أقرضه من حصته
 وان لم يصبر لنضه أخذ متاعا بقيمة الوقت والظاهر أنه مقيد بضائريه والافله دفع قرضه من غير المتاع ان كان
 له غيره أو بأمره القاضى ببيعهم وانما قلنا ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد خمسة حصص من مال الشركة
 فإنه يقوم بقيته يوم اشترياه ويكون الربح بينهما على قدره كما نقله في الجرع عن النابيع (قوله) بينهما متاع (الح)
 ولو كان بينهما ما من رجل علمه أحدهما ما من شريكه ففسق في الطريق فصره ان كان ترحى حيا من والا فلا
 ولو تجرد لا تجني ضمن مطاؤه والأصح وكذا الشا لو ذبحها الراعي على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره ضمن ط
 لمختصا عن الهندية (قوله) دابة مشتركة أي بين حاضر وغائب ط (قوله) قال السيطارون) جميع سيطار
 معالج الدواب قاموس ط (قوله) لم يضمن أي إذا هلك لأنه اعتمد على خبر أهل المعرفة ومفهومه أنه لو فقه

ودفعوه لأحدهم
 ليحفظه ففسد في التراب
 ولم يحمله حلف فقط
 * دفع لا آخر مالا
 أقرضه نصفه وعقد
 الشركة في الكل فشري
 أمتعة فطلب ريب المال
 حصته ان لم يصبر لنضه
 أخذ المتاع بقيمة الوقت
 * بينهما متاع على دابة
 في الطريق سقطت
 فأكثري أحدهما بقيمة
 الآخر خوفا من
 هلاك المتاع وانقصه
 ربح بحصته قتيه
 * دابة مشتركة قال
 السيطارون لا بد من
 كنهها فكوها الحاضر لم
 يضمن * دارين اثنين

٢ مطلب دفع الثأق على
 أن نصفه قرض ونصفه
 مضاربة أو شركة

من تلقاه نفسه ضمن ط (قوله سكن أحدهما الخ) تقدمت مسائل الانتفاع بالمشترك في غيبة شريكه أو
 الباب عند قوله الأبي الخلط والاختلاط وقد سئل الكلام عليها (قوله طاحون مشترك) المراد بها كل ما لا يقسم
 ط (قوله عمرها) بصنعة الأمراء قال لا تخرهم في فهم (قوله لم يرجع) لأن شريكه يجبر على أن يفعل
 معه كما يجبر من الضابط الاتي (قوله فليس يتطوع) بحال لمساقله والضابط (قوله فهو متطوع) لأنه يجبر على
 الاتفاق وعلى أداء الخراج ٣ قال في جامع الفصولين جاز الجبر على الاتفاق في قرن وزرع ودابة مشتركة
 ولم يجبر ذوالسفل على البناء لأنه في الأول يصير المتع عن التقفة متلفا حقا فاعلم الشريك فيه جبر بخلاف الثاني
 لأن حق ذي العلو قائم إذ حقه قرار العلو على السفل ولم يبقا لكن يأتي في الحائط المشترك أو انهدم وعرضه
 عريضة قبل لا يجبر وقبل يجبر وهو الاشبه لتضرر الشريك فعلى هذا القول ينبغي أن يجبر ذوالسفل على البناء
 اه ملخصا وذكره في قرن أو زرع بينهما فاقاب أحدهما وأنفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي العلو مع أن
 كلا لا يصل إلى احصاءه بالاتفاق والفرق أن الأول غير مضطر لأن شريكه لو حاصر بجبره القاضي على
 الاتفاق ولو غابا أمر القاضي الحاضر به لرجع على الآخر فلما زال الاضطراب كان متبرعا أما ذو العلو فمضطر
 ببناء السفل إذ القاضي لا يجبر ولو حاصر غابا أمر غير ملزم بالضطر ليس يتبرع اه ملخصا وحاصله أن في الجبر
 على الاتفاق على القرن والزرع قولين وأنه ينبغي أن يكون ذوالسفل كذلك (قوله والضابط الخ) نقل هذا الضابط
 في مضمرات قضاء الشرع عن الإمام الخوائي قلت ولا بد من تصديدها إذا كان من بدل الاتفاق مضطرا إلى اتفاق
 شريكه معه فقال إذا كان أحدهما مضطرا إلى الاتفاق معه وأنفق بلا إذن الآخر فإن كان الآخر المتع يجبر
 على الفعل معه فهو متطوع لكنه من دفعه إلى القاضي ليعبره والا لا يأمره أن يجبر المتع لا يكون متطوعا
 فالأول كاف في الثلاث التي ذكرها الشارع وكاف في قرن وزرع ودابة على أحد القولين والثاني كاف في مثل انهدم فإن
 صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذو العلو مضطر إلى البناء وصاحبه لا يجبر فأنا أنفق ذوا علوا يكون متبرعا
 ومثله الحائط المنهدم إذا كان عليه جولة لاخر على ما يأتي بيانه بخلاف ما إذا كان من بدل الاتفاق غير مضطرا وكان
 صاحبه لا يجبر كما يمكن قسمتها أو منع الشريك من العبارة فإنه لا يجبر ولو أنفق عليها الآخر بلا إذنه فهو متبرع
 لأنه غير مضطر إذ يمكنه أن يقسم حصته ويعمرها كالجرح في الخاتبة ويعمل بما يأتي من التصديع بالانقسام
 أيضا به علم أنه لا بد من التمسك بالاضطرار كقولنا أو لا يركن متبرعا حيث أمكنه القسمة وعلى هذا
 يحل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر وفي الأول
 يرجع لافي الثاني وفعله بلا إذن وهذا يخلص عن الاضطراب الواقع في هذا الباب اه ملخصا فهم هذا وفي شرح
 الوهبانية للشربلاني حاصم بين رجلين أو دولا بنحو مما تقدمت به من النفع المقصود احتاج إلى المرة
 وامتنع أحدهما منها قال بعضهم بوجرها القاضي ليرمها بالأجرة أو يأذن لأحدهما بالاجرة وأخذ المزمة منها
 وقال بعضهم إن القاضي يأذن لغيره لا في الاتفاق ثم منع صاحبه من الانتفاع حتى يؤدي حصته والقوى
 على هذا القول اه ومثله في الخبرية عن الخاتبة قلت وهذا إذا تباين لما سكت عنه الضابط المذكور وهو إذا
 اضطر رفع الأمر إلى القاضي ليعبره ثم امتنع فعلمنا أن الجبر يأذن القاضي للضطر ليرجع بقوله لم يرجع
 وفي جامع الفصولين حائط بينهما وهي وخيفه فبطله أراد أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه ولو هدمها
 حائط بينهما فأبى أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فينعه حتى يأخذ نصف ما أنفق ولو
 أنفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء أو أنفق بلا أمر القاضي اه ونقل هذا الحكم في شرح الوهبانية عن الشيخة
 في مسئلة انهدم السفل وقال أنه الصحيح المختار للقوى فعمل أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر
 عليه مثل ما لا يقسم لا بد فيه عند المشتاع من إذن القاضي كعملت خلافا للمساكني عن الاشياء وبه يظهر ذلك
 ما في قسمة الخير يقسم شئ في عقار لا يقبل القسمة كطاحون والحمام إذا احتاج إلى مربة وأنفق أحد
 الشريكين من ماله أوجب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كإحقاقه في جامع الفصولين وجعل
 القوى عليه في الولاوية قال في جامع الفصولين مغزاة إلى فتاوى القاضي طاحونيهما أنفق أحدهما في مربيتهما

سكن أحدهما ونوب
 أن خربت بالسكنى ضمن
 * طاحون مشتركة
 قال أحدهما لصاحبه
 عمرها فقال هذه العبارة
 تكفي لا أرضي
 بمارتك فمرها لم
 يرجع جواهر الفتاوى
 وفي السراج طاحون
 مشتركة أنفق أحدهما
 في عمارتها فليس يتطوع
 ولو أنفق على عديم شريكه
 أو أدى خراج كرم
 مشتركة فهو متطوع
 الكل من منح المصنف
 قلت والضابط أن كل
 من أجبر أن يفعل مع
 شريكه إذا فعله أحدهما
 بلا إذن فهو متطوع
 والا لا

٣ مطلب مهم فيما إذا
 امتنع الشريك من
 العبارة والاتفاق فيه
 المشترك

ولا يجوز التمسك على المارة الا في (٣٦٦) ثلاث وصى وانظر ضرورة تعذر قسمة ككرى نهر ورممة فنادوثر ودولاب وسفسنة

بلا اذن الا حر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الانتفاع بنصيبه الا به اقر اجمع كتب المذهب فان في هذه المسئلة
 وقع تحجير واضطر ابقى كلام الاصحاب اه لمختصا قلت انتقله في جامع الفصولين عن الفضلي قال عقبه اقول
 ينبغي ان يكون على تفصيل قدمته اه قلت اراد بالتفصيل ما مر من اناطة الرجوع وعنده على الجير وعنده
 وحاصله انه لم يرض عاق فتاوى الفضلي لان الشر بثلثي الفا ون يجبر لكونهما على ان يقسم فلا يرجع المعبر بل
 اذنه وبلا امر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على ما اذا نفق بامر القاضي او هو قول آخر كإبائي
 واما ما في الروا لاجبة فقد ذكر في مسئلة السفل وهو ما قدمناه ان نفعان شرح الوهابية عن النخعي بعينه وهذه
 المسئلة لا يجبر فيها الشر بثلثي ف يرجع عليه المعروان عمر بل اذنه كاعتلت ولا تقاس عليها مسئلة الطاحون م وادى
 تفصيل في هذا محل ان الشر يلا اذ لا يضطر الى العمار مع شر بكمه بان أمكنه القسمة فانفق بل اذنه فهو متبرع
 وان اضطر وكان الشر بثلثي يجبر على العمل معه فلا يمن اذنه او امر القاضي ف يرجع بما انفق والا فهو متبرع وان
 اضطر وكان شر بكمه لا يجبر فان نفق بانه او بامر القاضي رجع بما انفق والا فالقيمة قاغتته تحجر رهنا المقام
 التي هو مزمة اقدام انهم (قوله وصى وانظر) قال في وصايا الخانية جدار بين دارين صغيرين عليه جولة
 يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين رممة الجدار و رأى الآخر قال الشيخ الامام اوبكر
 محمد بن الفضل بعث القاضي أمينا ينظر فيه ان علم ان تركه ضرر اعلم ما اجبر الا ان يبنى مع صاحبه
 وليس هذا كالا. أحد المالكي لان نفع الا ترى بدخول الضرر عليه فلا يجبر ما هنا الوصى اراد ادخال الضرر
 على الصغير فيجبر ان رجع صاحبه اه قلت ويجب ان يكون الوقف كمال النية فاذا كانت الدار مشتركة بين وفتين
 واحتاجت الى المزمة فالأمر واحد الناطرين و اى الاخر يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة
 الفتوى كذا في متفرقات قضاء البصرح قلت بى لو كانت الشركة بين بالغ وبين نسيق انه لو كان الضرر على البالغ
 لا يجبر وصى النضر لروا متنع وكذا لو بين بنين والضرر على أحدهما بان كانت جولة الجدار له فينبى ان
 يجبر وصى النضر لروا متنع وكذا يقال في الوقف مع الملك تامل (قوله وضرورة تعذر قسمة) الاضافة لسان
 ط (قوله ككرى نهر) أى تعديله (قوله ان كان الحائط يحتمل القسمة) أى يحتمل أساسه القسمة بان كان
 عريضا وفي المسئلة تفصيل لانه اما ان يكون عليه جولة او لا وفي الثاني ان طلب أحدهما القسمة و اى الاخر
 فقبل لا يجبر مطلقا وقبل يجبر لو عرسته عريضة وبه يفتى وان طلب أحدهما البناء القسمة فالو عر رضة لا يجبر
 الاى ولو عر عر رضة قبل لا يجبر ايضا وقبل يجبر وهو الأشبه وان بنى أحدهما قبل لا يرجع مطلقا وقبل لا يرجع
 لو عر رضة لانه غير مضطرب وفي الاول وهو ما اذا كان عليه جولة فاما ان تكون الجولة لهما ولا أحدهما فان كانت
 لهما فان طلب أحدهما قسمة عر صفا الحائط لا يجبر الاخر لو عر رضة كذلك منها حتى في كامل العرصة وهو وضع
 الجدوع على جميع الحائط وان طلب أحدهما البناء قبل لا يجبر الاى لو عر رضة وقبل مطلقا وقبل يجبر مطلقا به
 يبقى انفى عدم الجبر عطيل حق شر بكمه وهو وضع الجدوع على جميع الحائط ولو بنى بل اذنه قبل لو عر رضة
 لا يرجع وقبل رجع وهو الصحيح لانه مضطرب كالأو كانت عر رضة لكن حر ان الفتوى على أن شر بكمه لا يجبر على
 البناء ولا اضطر ارفما لا يجبر عليه كما مر تحقيقه فينبى ان يبقى بانه متبرع وان كانت الجولة لأحدهما وطلب
 صاحبا القسمة يجبر الاى لو عر رضة وهو الصحيح وبه يفتى ولو اراد ان الجولة للبناء و اى الاخر فالصحيح انه يجبر ولو
 بنى فالصحيح انه يرجع لما مر انه مضطرب ولو بنا لاخر والعريضة عر رضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني
 متبرعا كان له منع صاحبه من الانتفاع الى ان رد عليه ما انفق أو قيمة البناء على ما مر فلو قال صاحبه ان لا اتنع
 بالبنى قبل لا يرجع الباني وقبل رجع اه جامع الفصولين مضمنا (قوله والا جبر) أى وان لم يحتمل القسمة
 أجبر الاى على البناء وهو الأشبه كما مر (قوله كسما الح) أى اذا احتاج الى مزمة أو قدرا ونحوه بخلاف
 ما اذا خرب وصار صحر ابلانه عمن قسمته كفى جامع الفصولين (قوله بل اذنه شر بكمه) أى في الارض بان
 كانت مشتركة بينهما مضافين (قوله لم يجز) لانه بيع معنى فلا يصح في معدوم (قوله وان اراد) أى غير
 الزارع (قوله يقاسمه) أى يقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله فيقلعه) أى يقلع الزرع من نصيبه من

معينة وحائط لا يقسم
 أساسه فان كان الحائط
 يحتمل القسمة وينبى كل
 واحد في نصيبه السقوط
 يجبر والا جبر وكذا كل
 ما لا يقسم كحمام وسان
 وطاحون وتماه في
 متفرقات قضاء البصر
 والعنى والاشياء وفي
 غصب المحتجى زرع بلا
 اذن شر بكمه فدفع له
 شر بكمه نصف البذر
 ليكون الزرع بينهما
 قبل النبات لم يجز
 وبعبء جاز وان اراد
 قلعه يقاسمه فيقلعه من
 نصيبه

مطلب في الحائط اذا
 خرب وطلب أحد
 الشر بثلثي فقبته أو
 تعيره

قوله والذي تحصل الخ
 قد تنظمت هذا الحاصل
 لتسهيل حفظه فقلت
 وان يمسر الشر بثلثي
 المشترك

بدون اذن الرجوع ما
 ملك
 ان لم يكن لذلك مضطرا
 بان
 أمكنه قسمة ذلك السكن
 اما اذا اضطر لئلا وكان
 من

أى على التعير يجبر فان
 بانه أو اذن قاض يرجع
 وفعله بدون خاتبة

ثم اذا اضطر ولا يجبر كما * في السفل والجدار يرجع بما * أنفقتان كان بل اذنه بنى * لنا ولا اقبية البناء اه منه الارض

والأرض وتظهر هذا ما قالوا فيقالو بنى دارم شركة وطلب الآخر رفع البناء فانه يقاسمه البارو وأمر بهدم ما
خرج من البناء في حصته **(قوله)** ويضمن الزارع نقصان الأرض بالقلع أي نقصان نصف الأرض لو انقصت
لأنه غاصب في نصيب شره كما شرح الملتقى **(قوله)** والصواب نقصان الزرع هذا من عند الشارع لأن عبارة
الملتقى انتهت عند قوله نقصان الأرض بالقلع كما وجدته في نسخة معتد من نسخ الملتقى ولا وجه لتصويب
الشارح فإن نقصان الزرع بارادته أنه على الخصوص أما نقصان الأرض بالقلع فضر للزرع بل يكونها
ملكها فان القسمة وقعت على الزرع فقط لا على الأرض أيضا هذا ما ظهر لي فتأمل **ح** قلت في عبارة قبله
والصواب أن يقول وإن القسمة وقعت على الأرض فقط لا على الزرع أيضا على أن ما فهم من كلام الشارع غير
متعين ويبعد من هذا الشارح الفاضل أن يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول ويضمن
الزارع نقصان الأرض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من إضافة المصدر إلى فعله أي ما نقصها
الزرع ووجهه التصويب أن الأرض ينقصها الزرع لا القلع لأنها تحترق لأجل الزرع فإذا زرع وتنت الزرع
تحتاج إلى الحرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعلل الأرض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك عاسين أو كذا أما
نفس القلع فليس ضرر للأرض منه فافهم **(قوله)** والابن ثم أجره ليرجع أي أجره بان القاضى لما أخذ ما نفقه
من الأجرة وهذا أحد قولين والثاني أن القاضى يأذن له بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي
حصته وقد منعان شرح الوهابية للشرنبلاني أن القسوة على هذا القول وعبارة الأشياء كاذرة الشارع في
آخر القصة والابن ثم أجره ليرجع ما أخفق لو بأمر فاضر والافقية البناء اه وقد معنا أن هذا
التفصيل فيما لا يخبر فيه الشرى بل **(قوله)** باع شرى الخ أي شركة الملك وهذا بالمسئلة تقدمت متناوول الباب
عند قوله وكل أجنبي في مال صاحبه الخ **(قوله)** وهلك أي الفرس والأنف فملا إطلاق والمراد أنه هلك بيد
المشتري **(قوله)** وكان ذا أي السع المعقون بالتسليم إذا السع وحده لا وجب الضمان لعدم تحقق القصب به كما
ذكره في كتاب القصب وفي البرزاري قال بغ الأربعة وقضت عنها الأضمن مالم يقل دفعها إلى المشتري **(قوله)**
فان يشاؤ الخ أي الشرى كوفي الخامة به عن فتاوى قارى الهداية والمنع له ما دله باع أحدهما نصيبه وسلمها
إلى المشتري بغير إذن شره فهل ك عند المشتري فالشرى بغير بين أن يضمن شره كما والمشتري فان ضمن
الشرى جازيعة فنصف الثمن له وإن ضمن المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع عاضن على
أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم أن معنى الضمان هو التسليم إلى المشتري بدون أن الشرى كالأجر
البيع كافتلافهم ووجه اختياره أن البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب **(قوله)** وإن يكن كل شرى
أجر الخ هذا المسئلة تشل عنها الامام الفضلى وأجاب فيها بعدم الرجوع ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم
مقام مؤجره فيما أنفق فيرجع على مؤجره وهو أي مؤجره على شره ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع
على مؤجره بالأمرو أمره انما يجوز على نفسه لا على غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شره كما فلا يرجع على
أحد اه وناقشه في جامع الفصولين بقوله أقول لورم المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على شره بغير أن
يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شره بغيره الأخر إذا مر فيها له فعله فكانه لم بنفسه فلا معنى لقوله
وأمره انما يجوز على نفسه لا على غيره ولولا يكن له الرجوع إذا مر بنفسه لم يجر أمره على شره بغيره فلا
رجوع فلا ينفذ قوله يقوم مقام مؤجره فالجواب أن أحد الاحتمالين باطل إلا أن يكون قولنا في رجوع
المؤجر لورم بنفسه والظاهر أن فيه قولنا على ما ظهر مما تقدم ولورم المؤجر بنفسه يتأق فيه ما مر من
تفصيل المطالبين كهاوا الحضور والنية وأمر القاضي وعدمه فينبغي أن يكون رجوعه على التفصيل اه
قلت وهو كلام وجهه لكن تقدم عن فتاوى الفضلى أنه لو أنفق في مرمة الطاحون لم يكن متبرعا أي بائعا على
أن الآلى لا يجر وهو مخالف للباطل المتقدم كافتدائه لجره فالظاهر أن كلام الفضلى هنا مبني على ما ذكره في
فتاواه فيرجع لورم بنفسه أو لم يؤمر وهو المستأجر لأنه أمر بما أفاد فعله فيرجع المستأجر عليه وهو
يرجع على شره بغيره أعا عدم رجوع المستأجر على شره بل المؤجر فقط لأنه أجنبي عنه وقد كتب الشارع هذا

ويضمن الزارع نقصان
الأرض بالتلف والصواب
نقصان الزرع وفي قسمة
الأشياء المشتركة إذا
انهدم فابى أحدهما
العمارة فان احتل
القسمة لأحبر وقسم
والابن ثم أجره ليرجع
وقامه في شركة المنظومة
المحسوبة فيها
بأمر شرى بغيره لآخر
ولو بلا إذن شرى بل ما طر
فيما عدا الخلط والاختلاط
جوز ذلك البيع
والتعاطي
ثم الشرى بغيره ولو باعها
حصته من فرس أو أفاع
ذلك منه لأجنبي وهلك
وكان ذا بغير إذن الشرى
فإن يشاؤ اشترى الشرى
أو
من اشترى منه على ما قد
رووا
وإن يكن كل شرى
أجر
حصته من أمرا
وكان شخص من مافد
إذنا
لذلك في تعميدها وبالنا
فلا يرجع صاح
للمستأجر
في ذلك البنا على الشرى
الأخر

على الهامش عند قوله فلا رجوع صاح المستأجر الخ مانصه قلت ظاهره أنه يرجع على الآذن بقى يرجع بكلمة أو بحصة قليل أجمع اه قلت صريح عبارة الفضلى المارة أنه يرجع على الآذن وهو المجرى وأنه يرجع بالكل على الاحتمال الأول وبحصة المجرى فقط على الاحتمال الثاني لانه جعله تبرعاً في نصيب الشرى ولو أنما فتابه ثبت للشرى الرجوع فالظاهر أن ما مودرجع عليه بالكل أمان على مقتضى الضابط المار فلا رجوع للشرى بل يرجع المأمور عليه بحصته فقط والله تعالى أعلم **(قوله)** لو واحد من الشرى سكن الخ قد نال الكلام على هذا المسئلة أول الباب فيل شركة العقد **(قوله)** بأجرة السكنى أى ولو معد الاستغلال لانه سكن يتأويل ملك فلا أجر عليه نعم لو كان وقفاً أو مال يتيم يلزمه أجر شريكه على ما اختاره للآخرين وهو المعتمد كإساقى في كتاب القصص شاء الله تعالى **(قوله)** لكنه الخ هذا في غير الوقف لان الوقف لا تجرى فيه القسمة ولا الهبات كإياها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف) *

هو مصدر وقف أف فحسب ومنه الموقف لحس الناس فيه العسب وأوقف لغة ردته حتى ادعى المازنى أنهم تعرف من كلام العرب قال الجوهري وليس في الكلام أوقف الأحرار أو أوقف على الأمر الذى كتب عليه ثم اشتهر في الموقف قليل هذه الدار وقف ولذا جرح على أوقاف وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت وإنما حبس أهل الاسلام وفى وقف المنسة الرابا أفضل من العتق نهر **(قوله)** أدخل غير مع في ماله هذا في الشركة ظاهر وأما في الوقف فلا تير إلا أن أوقف على نفسه وغيره ومافى النهر أو منع حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار أن المقصود بكل منهما الانتفاع بما يدرى إلى أصل المال الآله في الشركة على الملك صاحبه وفى الوقف يخرج عنه عند الأكرام **(قوله)** على حكم ملك الوقف قدرا فقط حكم تبعاً للاسعاء والشرى لانه ليكون نهر يوافق الا لازم المتفق عليه أما غير لازم فإنه باقى على ملك الوقف حقيقة عنده ولذا قال القهستانى وشرا عند محبس العين ومنع الرقة الملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الوقف ذرقة باقية على ملكه في حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكل بالسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع الا أنهم الآن يقال انه تعريف بالوقف المختلف فيه اه والحاصل أن المصنف عرف الوقف المختلف والشارح قدرا حكم اختيار الا لازم المتفق عليه وكل وجهة هو مولد لكن جهة الشارح أرجح من حيث أن المصنف قال هو حبس العين وذلك لا يناسب تعريف غير

اللازم إذ لا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف الا لازم فإنه محبوس حقيقة وكثيرا ما تخفى رموز هذا الشارح الفاضل على الناظرين خصوصاً من هو مولد بالاعتراض عليه فافهم **(قوله)** ولو فى الجملة فدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا الوقف على الاغناء ثم الفقراء لما فى النهر عن المحط لو وقف على الاغناء وحدهم لم يجز لانه ليس بقربة أمان جعل آخر للفقراء فانه يكون قربة فى الجملة اه وبهذا التعميم صار التعريف جامعاً واستغنى عما زاد فيه الكمال وتبعه من كمال من قوله أو صرف من شفيعات اليمين أحب وقال لان الوقف يصح لمن يحسن الاغناء بقصد القربة وهو وان كان لا بدق آخره من القربة بشرط التأييد كالفقراء أو مصالح المسجدة لانه يكون وقفاً قبل انقراض الاغناء بالتصدق اه أفاده في النهر وأجاب في العمارة أيضاً بأنه قد يقال ان الوقف على القنى تصدق بالشفعة لان الصدقة تكون على الاغناء أيضاً وإن كانت تجاز عن الهبة عند بعضهم وصرح في الخبرية بأن في التصديق على القنى نوع قربة دون قربة الفقراء اه واعتز به ح بأن هذا النوع من القربة لو كفى في أوقف لصح الوقف على الاغناء من غير أن يجعل آخره للفقراء وعلمت نصريح المحيط بأنه لا يصح وسيأتي في الفصل قلت والجواب الصحيح أن الوقف تصدقاً ابتداءً أو انتهائاً إذ لا بد من التصريح بالتصدق على وجه التأييد أو ما يقوم مقامه كإياها في تحقيقه ولكنه إذا جعل أوله على معتنى صار كأنه استثنى ذلك من الدفع إلى الفقراء كما صرحوا به وإن أوقف على نفسه ثم على الفقراء ولم يوجد إلا أن واحد يعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل من الوقف على الآن صار للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الوقف بقوله صدقة موقوفة أبداً فقد ابتدأ بالصدقة وخبه بها كما

لو واحد من الشرى سكن
سكن * في الدار مودة
مضت من الزمن

فليس للشرى أن يطلبه
بأجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الأول *
لكنه ان كان في المستقبل
يطلب ان يهاجى الشريك
يجاب فانه هم ودع
التشكيكا

* (كتاب الوقف) *

مناسبتة للشركة ادخال
غيره معه في ماله غير
أن ملكه باقى فيها لانه
(هو) لفقاً لحبس وشرا
(حبس العين على) حكم
(ملك الوقف والتصدق
بالشفعة) ولو فى الجملة

مطلب لو وقف على
الاغناء وحدهم لم يجز

قوله الحاصف فعمل أنه صدقة ابتداء ولا يخرج من ذلك اشتراط صرفه لمعين (قوله) والأصح أنه عند جائر الخ
قال في الاسعاف وهو جائر عند علمائنا إلى حنيفة وأصحابه ورحمهم الله تعالى وذكري الأصل كان أو حنيفة
لا يجوز الوفق فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوفق عنده والأصح أنه جائر عند أهل
الخلافة بينهم في الزعم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرفه منفعة إلى جهة الوفق مع بقاء العن على حكم
ملك الوفاق ولورجعه عنه حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم لأحد أمر من أمان أن يحكم به
القاضي أو يخرج من حرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم إن أبو صف يقول
يصير وقفاً بغير ذلك قوله لأنه عزله الاعتاق عند وعليه الفتوى وقال محمد لا الأبار بعشر ووط سائق اه ملخصاً
ويح في الفتح بأنه إذا لم ير ملكه عنده قبل الحكم فلفظ حبس لا معنى له لأنه التصرف فيه متى شاء فله يحد
الوقف الأمسية التصديق بالمنفعة وله أن يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابتاً قبل الوقف فله يحد لفظاً والوقف
شأ وحسنه فقول من أخذ بظاهر ما في الأصل صحيح وتطريفه في الجبر أن سلب الفائدة مطلقاً غير صحيح لأنه
يصح الحكم به وبالحل للفقير إن يأكل منه وينتفع بالوقف به ويتبع شرطه ويصح نصب المتولى عليه وقول من
أخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لأن ظاهره عدم العصة أصلاً ولم يقل به أحدوا إلا أن لا يصح الحكم به اه قلت بل
ذكر في الاسعاف أنه عنده يكون نذراً بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة مؤبدة جازماً عند عامة العلماء وعند أي حنيفة يكون نذراً بالصدقة فغاية الأرض يبقى ملكه على حاله
فإذا مات ورثته اه أي فيجب عليه التصديق بقلته (قوله) على حكم ملك الله تعالى (قوله) لفظ حكم ليعبد أن
المراد أنه لم يبق على ملك الوفاق ولا انتقل إلى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لأحد
سواه والأدلة ملك الله تعالى واستحسن في الفتح قول ما أخرجه الله بحسب العن على ملك الوفاق فلا يزول
عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدر وحققه على الأمر بتدليله قلت والظاهر أن هذا
مراد شمس الاعية السرخسي حيث عرفه بأنه حبس المولود عن التملك من الغيرة من الحبس بقصد أنه باق على
ملكه كما كان وأنه لا يباع ولا يوهب (قوله) وصرف منفعة على من أحب غيره بدل قوله والتصدق بالمنفعة
لأنه أعم وإلى التعميم أشار بقوله ولو غنيا أفاده ح لكن علب أن الوقف على الأغنياء موحدهم لا يجوز فللناسيب
التعبير بالتصدق بالمنفعة الآن براد صرف منفعة على وجه التصديق (قوله) فليزوم تعريفه على ما أفاده
التعريف من خروج العن على ملك الوفاق لشبهه بالزوم من الزوم والخروج عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاثة كما
ذكره في الفتح (قوله) وعليه الفتوى أي على قوله ما يابزومه قال في الفتح والحق ترجيح قول عامة العلماء بزمومه
لأن الأحاديث والآثار متوافرة على ذلك واستمر على الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف
قوله اه ملخصاً (قوله) بغير الأجباب أي من يجب برهم ونفعهم من قريب أو شقيقاً جنبي (قوله) يعني بالنسبة
قيد للشواب لأن أبواب الألبانية (قوله) من أهلها وهو المسلم العاقل وأما البلوغ فليس بشرط لجهة النية والثواب
بها بل هو شرط لجهة التبرع (قوله) لأنه ما ح الخ يعني قد يكون مباحاً كما عرفت في الجبر والمراد أنه ليس موضوعاً
للتعبدية كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر أصلاً بل التقرب به موقوف على نية القربة فهو بدو وتها مباح حتى
يصح من الكافر بالعتق والنكاح لكن العتق أنفس منه حتى صرح كونه مباحاً كالعق والصحة بخلاف الوقف
فإنه لا بد فيه من أن يكون في صورة القربة وهو معنى ما يأتي في قوله ويشترط أن يكون قربة في ذاته ولو اشترط
كونه قربة بحقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر في تعامل (قوله) فيصدق بها أو بينها) خطأ الشارح مسئلة
النذر بالوقف بحسبه ما لو كانت صفة الوقف نذراً مع أن حكمه يختلف فاما النذرية فقال في الجبر والثالث
المنذور كما قال أن قدم ولدي فعلى أن أقف هذه الدار على ابن السبل فقدم فهو نذر بحسب الواقعة فإن وقفه على
ولده وغيره ممن لا يجوز دفعه ز كما أنه لهم حاز في الحكم ونذره باق وإن وقفه على غيره لم يقطع وانما يصح النذر لأن
من جنسه واجبا فانه يجب أن يتخذ الامام المسلمين مسجداً من بيت المال أو من ماله من أن يكن لهم بيت مال كذا
في فتح القدير وأما مسئلة ما لو كانت صفة الوقف نذراً فقال في الجبر قبل هذا التسع وقال هي السبل إن

والأصح أنه (عنده)
جائر غير لازم كالعارية
(وعندهما هو حبسها
على) حكم ملك الله تعالى
وصرف منفعة على
من أحب ولو غنياً فليزوم
فلا يجوز له إبطاله
ولا يورث عنه وعليه
الفتوى ابن الكمال وابن
الشكبة (وسواء رادته
بحسب النفس) في
الدنيا بغير الأجناب وفي
الأخرة بالثواب يعني
بالنسبة من أهلها لأنه
مباح بدليل صحة من
الكافر وقد يكون
واجباً بالتصدق
بها أو بينها ولو وقفها

تعارفوه وقام مؤيدا للفقراء كان كذلك والأسفل فان قال أردت الوقف صار وقفا لا يحمل لفظه أو قال أردت
معنى صدقة فهو نذر فيصدق بها أو بينهما وان لم ينو كانت ميرا ناذ كرم في النوازل اه ح قلت صدقة النذر الوقف
التي ذكرها في الجهر غير متعينة فليكن الشارح أشار إلى صدقة غير هاتئجل المستثنين كأن قال ان قدم ولا يرى
فعلى أن أحصل هذه الأرباس ليل وحسنه فان أراد بالسبل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمه بما يقوله
فيصدق بها أو بينهما وان أراد الوقف أو كان متعارفا كانت وقفا وقد أجاد حكمه بما يقوله ولو وقفها الخ وقد نظر
الشارح واجتزأ في التعبير بقوله ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم **(قوله جازي في الحكم)** أي صرح الوقف
في حكم الشرع لصدوره من أهله في محله وصرح تعيينه أو وقف عليه لكنه لا يسطر به النذر لان الصدقة الواحدة
لا بد أن تكون لله تعالى على الخلو وصرفها إلى من لا يجوز شهادته فيه نفع له فلم يخلص لله تعالى كماله
صرفا له الكفارة أو الازا وقعت صدقة وبقيت ذمته **(قوله وهذا)** أي عاذ كرم أن يكون قرب به بالنذر
ومباحا بدونه أو واجبا بالنذر **(قوله وحكمه)** أي الاثر المترتب عليه **(قوله ما مر في تعريه)** أي من أنه تصدق
بالنذرة **(قوله)** وعمله المال المتقوم أي بشرط أن يكون عقارا أو متقولا لانه تعامل كسائتي بيانه ثم رأيت هذا
مستورا في الاعراف **(قوله)** وركنه اللفاظ الخاصة وهي ستة وعشرون لفظا على ما بسطه في الجهر ومنها ما في
الفتح حيث قال فرع ثبت الوقف بالضرورة وصورته أن وصى بثلثة الدار المساكين أو فلان ولعبه
للمساكين أو فلان الدار تصروفا بالضرورة والوجه أنها كقوله اذا تم فقد وقف داري على كذا أي فهو
من المعلق بالموت وسأني الكلام عليه وأنه كوصية من الثلث وذكر في الجهر منها وقال اشترى من غلة داري هذه
كل شهر بعشرة دراهم خبز أو فروقه على المساكين صارت الدار وقفا وعزاه للخبر وبسط الكلام عليه في أنفع
الوسائل وقال لا على في المسئلة خلافا بين الاحجاب قلت وقضاه أن الدار كلها تصروفا من ثلث ماله ويصرف
منها الخبز إلى ما عساه الوقف والباقي إلى الفقراء لانهم مصرف الوقف في الاصل ما لم ينص على غيرهم وتظهر
ما قدمنا له وقف على أولاده وليس له الأولاد وحده النصف والباقي للفقراء وقد سئل عن نظيره هذه المسئلة في
رجل أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت للمسجد كذا مائة الفرة الدار وشربوا
على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فأتت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تنجز من
الثلث **(قوله)** وأتت أبو يوسف بلفظ موقوف فالحال أي بدون ذكر تأييدا وما يدل عليه كلف صدقة وألفظ المساكين
ونحوه كالسجد وهذا إذا لم يكن وقفا على معين كزيد أو فلان فإنه لا يصح بلفظ موقوفة لمنافاة التعيين للتأيد
ولذا فسرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث أجاز الأول دون الثاني ثم تعين المسجد لا يضر لأنه مؤبد
وسأني تمامه قال في الجهر لا يصح أي موقوفة فقط الا عند أبي يوسف فإنه يجعلها بغير هذا اللفظ موقوفة على
الفقراء وإذا كان مقيدا لمخصص المصروف أعني الفقراء لم يكره مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر
الشهيد ومشايع بل يخشون بقول أبي يوسف ونحن نفقه أنه أيضا المكان العرف لان العرف اذا كان يضره إلى
الفقراء كان كالتمصيص عليهم اه قلت وهذا بناء على أن ذكر التأييدا وما يدل عليه غير شرط عنده كسائتي
بيانه **(قوله)** وشرطه شرط سائر التبرعات أفاد أن الواقف لا بد أن يكون مالكه وقت الوقف مالكا ما لا يوجب
فاسد وأن لا يكون محجورا عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المعصوب لم يضره وان ملكه بعد بشرائه وصح
ولو أجاز المال وقف فضولي جاز وصح وقف ما شرا فاسدا بعد القبض وعليه القيمة للبائع وكأشراء الهمة الفاسدة
بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيار البائع فوقها وان أجاز البائع بعدمه ونقض وقف استحق ملكا أو شفعة
وان جعله مسجدا وقف مريض أحاط بدنيته ماله بخلاف صحيح وسأني تمامه مع حكم وقف المهر ونقض الفصل
وكذا وقف محجور لفسده أو دين كذا أطلقه الخصاص قال في الفتح وينبغي أنه اذا وقفها المحجور لفسده على نفسه
ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به كما هو قال في
الجهر وهو موقوف بان الوقف تبرع وهو ليس من أهله وفي الظاهر يمكن أن يجاب بأن المنوع التبرع غير له لا على
نفسه كإثنا واستحقاق القبر له اتاهم بعدم موته **(قوله)** وأن يكون قرب في ذاته أي بأن يكون من حيث النظر

على من لا تحوز له الزكاة
جائز في الحكم وبقي نذره
وبهذا عرف صفته
وحكمه ما مر في تعريه
(وعمله المال المتقوم
وركنه اللفاظ الخاصة
كما رضى هذه صدقة
موقوفة مؤبدته على
المساكين ونحوه) من
اللفاظ كوقوفة لله
تعالى أو على وجه الخير
أو البر أو كسني أبو
يوسف بلفظ موقوفة
فقط قال الشهيد ونحن
نفقه به العرف (وشرطه
شرط سائر التبرعات)
كحريمه وتكليف (وأن
يكون) قرب في ذاته

مطلب قد ثبت الوقف
بالضرورة

(قوله) ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على بيعه (أما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته وأما في الذمي فلعدم كونه قربة عندنا ونداء كإمام أفاده ح لكن هذا إذا لم يجعل آخره للفقراء المأفوق لو وقف أي الذي على بيعه مثلاً فإذا خربت يكون للفقراء كان الفقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للفقراء كان مراً نعتنص عليه الخصاص في وقفه ولم يجعل فيه خلاقاً هو مثله في الأسعاف وظهور منه أن في عبارة البحر سقطت قلت قال ولو وقف على بيعه فإذا خربت كان للفقراء لم يصح وكان مراً لأنه ليس بقربة عندنا أه قلت وبنيت أن يصح وقفاً على الفقراء مطلقاً على قول أبي يوسف المقتضى به وهو عدم اشتراط التصريح بالتأييد كإمام ورائي إلا أن يجب بان التقيد بالبيعة ينافي التأييد كما قدمناه قرياً فاقبل (قوله) (أخرى) لا نافذ نهينان برهم ط (قوله) قيل أو مجوسى (أشار إلى أن الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره في القسنة وفي الأسعاف لو وقف نصراً في مثلاً على مساكين أهل النعمة ماز صرفها لمساكين اليهود والمجوس لكونهم من أهل النعمة ولو عين مساكين أهل دينه تعينوا ولو صرح فيها القريب إلى غيرهم ضمن وإن كان أهل النعمة ملة واحدة تعين الوقف عن بيعه الواقف (قوله) على المذهب (فهرد على الطرطوسى حيث شنع على انصاف بأنه جعل أكثر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان قال في الفسخ ولا نعلم أحداً من أهل المذهب تعقب انصاف غيره وهذا لعدم الفقه فإن شرائط الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع وهو ما لا فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صفافاً من الفقراء ولو كان الوضع في كلهم قربة ولا شأن أن الصدق على أهل النعمة قربة حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء أراً بت لو وقف على فقراء أهل النعمة ولو بد كر غيرهم ليس يجرم منه فقراء المسلمين ولودفع المتولى إلى المسلمين ضمن فهذا مثله والاسلام ليس سبب الحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب علكه لهذا المال وهو اعطاء الواقف المالك اه (قوله) والمالك (يزول) أى ملك الواقف فيصير الوقف لازماً لا تناق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الفسخ (قوله) بأربعة) هذا على قول الامام لكن فيه أنه بالتأني والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى كان له الرجوع عنه مادام حياً كاستنبه عليه الشارح (قوله) بأربعة (مجدد) عبر بالافراز لانه لو كان مشاعاً لا يصح اجاها وأفادته بلزم بالقضاء (قوله) وبقضاء القاضى أى قضاءه بلزومه كافي بالفسخ وعبر في موضع آخر قبله بقوله أى بخروجه عن ملكه وكل صحيح لما قدمناه عنه أنفان التلازم بين الخروج والزموم (تنبيه) قال العلامة ابن القسرى فى القواكه البدوية قالوا القضاء بعينه الوقف لا يكون قضاء بلزومه وهو وجه أن الوقف جائز غير لازم عند الامام لازم عندهما فافاضى القاضى بعينه احتل أن يكون قضى بذلك على مذهبه ولا معنى للوازها الا الحصة ولا يلزمها للزموم فيحتاج في لزوم الوقف إلى التصريح بذلك وفيه نظر وجهه أن الامام بقول يكون الوقف جائز لا غير لازم مطلقاً بل هو عند لازم إذا علقه الواقف بالموت أو قضى به القاضى ولا شأن أن القضاء بحصة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بحصته مقتضى بلزومه فلا يحتاج إلى التصريح بالزوم في القضاء به فليست اه كلام ابن القسرى وحاصله أن القضاء بحصته كالقضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه وفيه نظر لأنهم متفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف في الزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر أن كل مجتهد فيه إذا حكم به كما يراه نفذ حكمه وصار جمعا عليه فليس لما كرم غير نفسه والوقف من هذا القبيل فإذا حكم بلزومه كما كرم طرزم اتفاقاً أو ارتفع الخلاف أو مالو حكم بأصل الحصة فلا يلزمه التمسك بالخلاف ولا يستلزم أنها تستلزم الزوم والالم يكن خلاف فيه مع أنه ثابت فقوله يلزم عند الامام بالقضاء معناه بالقضاء بلزومه أو بخروجه عن ملكه كإمام مالو حكم بالحصة بان وقع النزاع فيها فقط بان ادعى عدمه تعلق علقه على وقفه أرضه فإنكر المتولى صحة الوقف لكونه علقه بشرط مثلاً فأنبت العبد أنه علقه بكذا فنحكم الحاكم بحصته فهو صحيح ولا يستلزم الزوم لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للفكر القارئ قد بره (قوله) لانه مجتهد فيه (أى أنه يسوغ فيه الاجتهاد والاختلاف بين الأئمة فيكون الحكم غير افعاً للخلاف كما قلنا وهذا لتعليل لزوال الملك ولزومه عند الامام الغائل لعدم ذلك فافهم (قوله) وصورته (أى صورة قضاء القاضى بلزومه) (قوله) أن يسلم (أى يسلم الواقف وقفه بعد أن نصب له متولياً) (قوله) ثم يظهر الرجوع (أى يدعى عند القاضى أنه رجع عن وقفه ويطلب

ولا يصح وقف مسلم أو ذمي على بيعه أو أخرى قيل أو مجوسى وجاز على ذى لانه قربة حتى لو قال على أن من أسلم من ولده أو أنقل إلى غير النصرانية فلا شيء له لزوم شرطه على المذهب (والمالك يزول) عن الموقوف بأربعة بأفراز مسجود كما سمي (وبقضاء القاضى) لانه مجتهد فيه وصورته أن يسلمه إلى المتولى ثم يظهر الرجوع معين المقتضى معزى بالفسخ

مطلب شرائط الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع

رد إليه لعدم لزومه ومنتج التولي من رده إليه فيحكم القاضي بلزومه فليزم عند الامام بالاضال ارتفاع الخلاف
 بالقضاء **(قوله لا المحكم)** فان الصحيح أن يحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يبطله بجرع الخاتمة ومثله في
 الاسعاف خلافا لما صححه في الجوهره **(تنبيه)** قال في الاسعاف ولو كان الواقف مجتهدا يري لزوم الوقف
 فامضى رأيه فيه وعزم على زوال ملكه عنه ومقلدا فسأل القاضي بالجواز فبقوله وعزم على ذلك لزوم الوقف ولا يصح
 الرجوع عنه وان تبدل رأى المجتهد وأقوى المقلد بعدم الزوم بعد ذلك اهـ فهذا امر اراد على ما يابنه الوقف
 لكن قال في التبر بعد نقله الظاهر ضعفه اهـ أي لخالفه ما قول المتون زول قضاء القاضي وأيضا فان العبرة
 لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم محكم فيه براه لا يرى الخصم والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الدانة
 لان المجتهد اذا تغير رأيه لا ينقض ما مضى أولا وكذا المقلد في حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليد مجتهدا آخر
 أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد والمقلد الى حاكم آخر فله حكم برأى نفسه كما قلنا وانما قال ولا يصح الرجوع عنه
 ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فان غنم هذا الحرير **(قوله وسيجي)** أي في أول الفصل الآتي **(قوله أن البينة)**
 تقبل بلا دعوى أي في الوقف لان حكمه هو التصديق بالغة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح
 القضاء بالشهادة من غير دعوى بحرر المحط وأشار بهذا الى أن ما من تصور به بلدعي غير لازم لكن قال
 انه الرمي الكلام في الحكم الراجع للخلاف لا الحكم بنوب أصله فانه غير محتاج الى الدعوى عند البعض وأما
 الحكم بالزوم وعدمه فدعوى عنه فلا يرفع الخلاف الا بعد تمام الدعوى فيه لصريح حادثة اذا امتنع عن فيه حث
 للزوم وعدمه فيرفع الخلاف اهـ **(قوله قضاء على الكافة الخ)** أي لا على المقتضى عليه فقط كما في دعوى المالك
 فانه لو ادعى على ذي الدان هذا ملكه وسكبه القاضي تسع دعوى رجل آخر على المدعي بأنه ملكه بخلاف
 ما اذا حكم لئسان بالخرية ولو عارضا وبكناح امرأ أو بنسب أو بولا اعتاقه فانه لا تسع دعوى أخرى عليه فانه
 في هذا لا أربعة قضاة على كافة الناس كما قال في البحر وسيجي على باب الاستحقاق **(قوله ويرد وجه المصنف)** حيث
 قال وينبغي أن يفتي به ويعول عليه ما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه بالحل والتلايس والدعاوى
 المتعلقة بقصد الاطالة ولما فهم من النفع الوقف وقصد صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتي بكل ما هو أنفع
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر الوقف وصيانة حق الله تعالى
 وابقاء الخيرات اهـ ط **(قوله أن المعتد الثاني)** قال شيخنا حفظه الله تعالى ينبغي الاعتناء بهذا أن عرف الواقف
 بالحيل لانه قد يقف عقار غيره ويقضى القاضي بلزومه دفع دعوى مالكه والافتق بالاول هو هو حسن وفيه
 جمع بين القولين **(قوله أو بالموت الخ)** معطوف على قوله قضاء ومقتضاه أنه يزول المالك به وهو ضعيف كما أشار اليه
 الشارح قال في الهداية وهذا أي زوال المالك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل مجتهد فيه أما في تعليقه بالموت
 فالصحيح أنه لا يزول ملكه الا أنه تصدق عن نفعه مؤدا فاصبر عزلة الوصية بالنافع مؤدا فليزمه اهـ والحاصل أنه
 اذا علقه بغيره فالصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه ببيع ونحوه بغير موثقه
 بلزمنه ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعد موته بحر ومثله في الفتح ومحصل هذا
 أن المعلق بالموت لا يكون وقفيا في الصحيح فلا يزول به المالك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى
 لا يجوز التصرف به لاحله حتى جازله الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية الخ فانه قصيدة
 تحوّل كلام المصنف لان كلامه في غير زول به المالك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمنا من الاتفاق على التلازم بين
 الزوم والخروج عن الملك لان ذلك في الوقف وأما المعلق بالموت فليس وقفا كما قلت فلا يلزم من زومه وصية أن
 يخرج عن الملك **(قوله فالصحيح أنه كوصية)** قد علمت أنه تحوّل لكلام المصنف لا يخرج قال في الفتح وانما كان
 هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعلق بالشتر اهـ واعترضا لجوى
 بأنه يتعلق بكثر وهو كالتميز قلت قدمنان أن المراد بالكثر المحقق وجوده لعمال فافهم **(قوله ولو لو ان الخ)** أي
 يلزم من التثنية ولو كان وقفا على وارثه وان رده أو الورثة للوقوف عليهم أو وارث آخره في البحر عن الظهيرة
 امرأ أو وقفت من لاقى مرضها على بناتها ثم على أولادهن وأولاد أولادهن ابدا ما تناسلوا وانما انقضوا فالقضاء اهـ

(المولى من قبل
 السلطان) لا المحكم
 وسيجي أن البينة تقبل
 بلا دعوى ثم هل القضاء
 بالوقف قضاء على الكافة
 فلا تسع فيه دعوى مالك
 آخر ووقف آخر أم لا
 فتسعى أم لا أو السعد
 مقى الزوم بالاول وبه
 جزم في المظنونة المحسنة
 ويرد وجه المصنف صوابا
 عن الحيل لا بطله لكنه
 نقل بعدم عن العصر آن
 المعتمد الثاني وصحبه في
 الفتاوى كالمبدئية وبه
 أقوى المصنف (أو بالموت
 اذا علق به) أي بجموته
 كذا مات فقد وقفت
 دارى على كذا فالصحيح
 أنه كوصية تلزم من
 التثنية بالموت لا قبله فانت
 ولو وارثه وان رده
 مطلب في وقف المرضع

مانت في مرضها وخلفت بنتين وأختا لآب والأخت لا ترضى عما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ووقف الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات فإذا ماتت صرفت الغلة إلى أولادها وأولادها ما كثر طبت الواقعة لاحق الورثة في ذلك رجل وقف دار له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن بما ما شئن قال القصة أو البت هذا الذي يجزأ أما إذا جزأ صار الكل وقفا عليهن اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد اسعاف أي لأنه منساع حيث وقفه على الثلاثة ولم يصمه كما يفهم من كلام الاسعاف (قوله ولكنه يقسم) أي إذا ردوه يقسم الثلث الذي صار وقفاً أي يقسم غلته كالثلثين فنصرف مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليه حيا أما إذا مات تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علفت ويقو ما لو مات بعض الموقوف عليهم فإنه ينتقل سهمه إلى ورثته ما بقي أحد من الموقوف عليه حيا كما في الاسعاف (قوله فقول البرازية) عبارة أرضي هذمو قو على ابني فلان فإن مات فعلى ولدي وإذا ولي وصلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فإذا مات صار كلها للثقل اه (قوله أي حكما) اعلم أن خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية فكأنه قال مفسر بالارث حكما وحكما تميز عن الارث المقدور وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث أنه يقسم كالارث على القرينة الشرعية مادام الموقوف عليه حيا والافني الحقيقة الثلث وقف والباقي ملك (قوله فلا خلل في عبارته) أي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول الجرحي عبارة غير صحيحة لما مر من الظهور به أن الثلثين ملك والثلث وقف وأن غلة الثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا اه قلت والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الاول ما مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علفت من أنها ارث حكما أي حصة الوقف فقط والثاني قوله فإذا مات صار كلها للثقل فإنه غير صحيح أيضا لأن الذي يصير للثقل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة تحت لم يجز والأبني يظهر في الجواب عن الوجهين أن الضمير في قوله فهي ارث راجع إلى غلة الثلث الموقوف وكذا خبر قوله صار كلها للثقل أو يقال مراد ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من الثلث فإنها حينئذ تقسم كلها وقفا بحيث لم يجز وأنقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن تقسم كلها للثقل يثبت ما قلنا ما في البرازية أيضا وقف أرض في مرضه على بعض ورثته فإن أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والأفان كانت تخرج من الثلث صارت الأرض وقفا والأفان رما خرج من الثلث يصير وقفا ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الأحياء فإذا انقرضوا كلهم تصرف غلة الأرض إلى الفقراء إن لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد من الموقوف عليهم من الورثة بقي الآخر فإن الملت في بقية الغلة مادام الموقوف عليهم أحياء كأنه حي فيقسم ثم يجعل سهمه من الورثة الذين لاحصة لهم من الوقف اه بقي لو وقفها في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تجز في البصر ينفي أن يكون لها السهم والباقي وقف لما في وصا البرازية لو مات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فإن أجازت فالكل له والأفالس لها ونسبة الأسداس له لأن الموصي به باخذ الثلث والباقي أربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية فحصل له خمس من ستة اه ولشد أن الوقف في مرض الموت وصية اه (قوله فاعبر والوارث الخ) قال في البصر والحاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على الفقراء فإن أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا وتابع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفا مع أن الوصية لبعض لا تنفذ شيء لأنه لا يتخص الوارث لأنه بعد مغيره فاعبر الغير بالنظر إلى الثلث واعتبر الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فإذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه (قوله بالنظر الغلة) ولهذا الاعتبار قسموها كالثلثين اه ح (قوله والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث أي الوارثين واعتبر والوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبر والغير بالنظر إلى الوصية أي إلى الورثتها ط

لكنه يقسم كالثلثين
فقول البرازية أنه ارث
أي حكما فلا خلل في
عبارته فاعبروا الوارث
بالنظر للغلة والوصية
(١) قوله قال الثلث من الدار
وقف الخ أي لأن الوقف
في المرض وصية فتنفذ
من الثلث فقط الا
بإجازة لكن صرح جوابا
الوصية للوارث لا تجوز
ولعل مراده أن وجد
للمنازع وهو الوارث
الآخر لتعلق حقه فإن
لم يوجد تجوز بلا إجازة
لكن قد يقال أن لا يوجد
غيره فلم لا يجوز في الكل
بل توقف جوازها في
الثلثين على الإجازة وقد
يجاب بأن الشارع لم
يجعل للوصي حقا فيما
زاد على الثلث فلم تجز في
الزائد وإن كانت للوارث
بلا منازع إلا إذا أجازها
هذا ما ظهر في والله تعالى
أعلم اه منه

بعده فافهم (أو بقوله

وقتها في حياتي وبعد

وفاتي مؤبدا) فانه جائز

عندهم لكن عند

الامام مدام جاهدوا

بالصدق بالغة فليس

الوفاء له الرجوع ولو لم

يرجع حتى مات جائز

من الثلث قلت في هذين

الامرین له الرجوع

مادم جاهدوا وافترا

بامر قاض أو غيره

شرب لئلا يقول البرر

لواقتصر بقضه القاضي

ولغيره محصل منظور

فيه (ولا يتم الوقف

حتى يقضى) لم يقل

الموتى لان تسليم كل

شيء مما يليق به في

المسجد الا فرأى في

غيره بنصب الموتى

ونسليه اياه ابن كمال

(ويقرر)

مطلب شروط الوقف

على قولها

٣ (قوله وهو أبو يوسف

لم يشترطه تأمل) قال

شيخنا لكن ياتي في الشارح

نقل الاجماع عن الزبلي

على صحة جعل الواقف

نفسه قسما لكن ناقش

الزبلي الصلاة فاسم

في حكاية الاجماع ونقل

الحنفى انصار صاحب

النهر الزبلي بان عن محمد

(قوله وان ردوا) أى الورثة أى بقية ط وكذا الورث كهم كافتداع على الظهيرة (قوله وان لم تنفذوا رثته) الا وضح أن يقول لعدم نفاذها للورث ويكون علة لقوله والوصية بالنظر للغير يعنى انما اعتبر التعريف لزوم الوصية لعدم نفاذها للورث ط (قوله لاتمام تمحض له) علة لقوله واعتبروا الوصية ح (قوله فافهم) أمر بالقول لتمام المقام ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله قلت الى هنا ليس هذا عمله لان خروج الملك بالقضاء والتعلق بالموت تقرى على قول الامام أو بيان لمصلحة اجاعية كما يأتي عن الترمذ ما ذكره هنا مصروف مسألة الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لان ذكره هنا هو أمر الوقف في المرض يلزم عند الامام نظرا لتعلق الموت وليس كذلك ففي الصرع الهذيان ولو وقف في مرض موته قال الطحاوى هو عتلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم لانه اعتبر من الثلث والوقف في الصنف من جميع المال اه والحاصل أن ما ذكره الشارح صحيح من حيث الحكم لكنه على قولها ونظرا كلامهم اعتمادا أما على قول الامام الذى الكلام فيه فلا في الصحيح كما علمت من عبارة الصر والعجب من نقل صدر عبارة العجز المذكورة ولم ينظر تمامها فافهم ثم هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفا بعد وفاته فان له الرجوع لانه وصية بعد الموت والذى يخرج في مرضه بصرف وقف الصحة اذا رأى من مرضه فافترقا كافي الخصاص (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحلية والموت غير قيد لان غناها لا يبعد عنه قال في الاسعاف قولوا أَرْضَى هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْفُودَةٌ بِذَلِكَ جَازِعَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ الْآنَ مُحَمَّدٌ اشْتَرَطَ التَّسْلِيمَ إِلَى الْمَوْتِ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَعِنْدَ الْإِمَامِ يَكُونُ نَذْرًا بِالصَّدَقَةِ نَفْعًا لِلْأَرْضِ وَيُقْبَلُ مَلَكُهُ عَلَى حَالِهِ إِذَا مَاتَ تَوَرَّثَ عَنْهُ اه (قوله فانه جائز عندهم) أى عند أغنى الثلاثة وهذا أيضا يحل للكل المصنف عن ظاهره اصلاحه لان كلامه فيما يزول به الملك عند الامام (قوله لكن الخ) فانه عند الصالحين جائز لان تأمل (قوله له الرجوع) أى مع الكراهة كما قدمنا من الاسعاف (قوله جائز من الثلث) ويكون كالعبد الموصى بخدمته لانه انسان فافهمته والريبة على ملكها كما هو ثابت الموصى له بصير العبد ميرا تالورثة المالك الآن في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فتباد هذه الوصية اسعاف وردد (قوله في هذين الامرين) أى فى اذا علقه بالموت وقما اذا قال وقفها في حياتي وبعد مماتي وقد استوى الامر من حيث انها بعد ان الخروج والقرم بموت الواقف بخلاف الامر الاول والرابع وهما اذا حكم به حاكم أو أقر زمة مسجد فانهم بافقدان الخروج والقرم في حياته بلا توقف على موته كافي الشرب لئلا فالزوم فيها حال وفي الآخرين مالى (قوله له الرجوع) الظاهر أن هذا على قوله أما على قولها ما قلنا فانه وقف لازم لكن ينافى ما قدمنا في قطع الموت من أنه لا يكون وقفا في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله الرجوع قبله لما يلزم على جعله وقفا من جواز تعلقه والوقف لا يقبل التعلق تأمل نعم لا تعلق في المسئلة فالزوم فيها ظاهر عندهما (قوله أو غير مسجد) أى محكوم به فاطلق التسجيل وهو الكتاب في السجل وأراد ملزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل ط (قوله منظور فيه) لأن في هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط فقر ولا فسح قاض على قول الامام كمالته وسأني تمام الكلام على ذلك قبل الفصل عند قول المصنف أطلق القاضي بعم الوقف غير المسجل لوارث الواقف فباع صح ولو فيه لا (قوله ولا يتم الوقف الخ) شروط في شروطه على القول بلزومه كما أشار اليه الشارح بعد (قوله لان تسليم الخ) ويشمل تسليمه الى الموقوف عليهم كافي العزيمة عن الخاتمة (قوله في المسجد الا فرأى) أى والصلاد فيه كإسبا في الوقف بغيره وفى أحد فصا عباداته وفى السقاية شرب واحق الخان ينزل واحد من المارة لكن السقاية التى تحتاج الى صبا الما فيها والخان الذى يتره الحاج عكة والغراما للغير لا بد فيها من التسليم الى الموتى لان تزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بصالحها ومن نصب الماء فيها اسعاف (قوله وفي غيره) أى غير المسجد ونحوه مما ذكرنا في القهستان أن التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف نفسه قسما ولا يعتبر التسليم للمشرق لانه حائل لا غير اه لكن فيه أن من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقف نفسه ومن صححها وهو أبو يوسف لم يشترطه تأمل ٣ (قوله ويقرر) أى بالقصة وهذا

في هذه المسئلة روايتين فحكاية الاجماع صحيحة على احدها وعلى هذه الرواية يحمل كلام القهستاني اه

فلا يجوز وقف مشاع
يقسم خلافاً للثاني
(ويجعل آخره جهة)
قربة (لا تنقطع) هذا
بيان شرائطه الخاصة
على قول محمد لانه
كالصدقة وجعله
أبو يوسف كالاعتاق

(١) قوله أي لانه مشاع
الحق فيه أن هذا الشيوع
طاره ولا يقضى بطلان
الوقف عند محمد فهنا
التعليل غير مستقيم قال
شيخنا وإظهار أن علة
بطلان هذا الوقف عند
محمد عدم التسليم إلى
المولى وقول المحشي حيث
لم يقسمه الحق غير ظاهر
فليس أمثل فيه فانه لم يقل
أحد بشرط القسمة
بين الموقوف عليهم اهـ

مطلب مهم فرق أبو
يوسف بين قوله موقوفة
وقوله موقوفة على فلان

مطلب التأيد معني
شرط اتفاقا

٣ مطلب في الكلام
على اشتراط التأيد

الشرطان كان مقرراً على اشتراط القبض لأن القسمة من تمامه إلا أنه نص عليه أيضاً وأبو يوسف لم
يشترط التسليم أبداً ووقف المشاع والخلاف فيما يقبل القسمة أماماً لا يقبلها كالجوامع والبر والرحى فيجوز
اتفاقاً لا في المسجد والمقبرة لأن بقائه الشركة يمنع الخلو لله تعالى نهرو فتح (قوله) فلا يجوز وقف مشاع
يقسم الخ) مثل مالواستحق جزء من الأرض شائع فيسقط في الباقي لأن الشيوع مقارن كافي الهبة بخلاف مالوا
رجع الوارث في الثلثين بعد موت الواقف في مرضه وفي المال سبق لانه شيوع طاروا واستحق جزء معين لم يطل
في الباقي لعدم الشيوع بمجرد الهداية ولو بينهما أرض وقفها وادفعها ما عالى قيم واحد جازاً اتفاقاً لا المانع
من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا وجود ههنا معاً من مالوا وقف
كل منهما نصيبه على جهة وسلباً مع القيمة واحد لعدم الشيوع وقت القبض وكذا لو اختلفا في وقفهما جهة وقيا
واحد زمان تسليمهما لهما وقال كل منهما لقيمة اقضى نصيب صاحبه لانهما صارا كمتول واحد
بخلاف مالوا وقف كل واحد وحده وسلم لقيمة واحدة فلا يصح عند محمد وجود الشيوع وقت العقد وممكنه وقت
القبض اسعاف وفيه أيضاً وقت دارها على بناتها الثلاث ثم على الفقراء ولا مال لها غير هذا ولا وارث غيرهن
فالثلث وقف والثلثان ميراث لهن وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد اهـ (١) أي لانه مشاع حيث لم يقسمه بينهما
(قوله) ويجعل آخره جهة قربة لا تنقطع يعني لا بد أن ينص على التأيد عند محمد خلافاً لأبي يوسف اهـ وبأن
بيانه وهذا في غير المسجد إذ لا مخالفة لمحمد في لزومه بل هو موافق لآماله فمعه وتعامه في الشرع بلائز (قوله) هذا
بيان أي ما ذكره المصنف تعالى أكثر وغيره من قوله ولا يترحق قبض وأشار إلى ما في النهر حيث قال فإن قلنا
هذا مناف لقوله أولاً الملك يزول بالقضاء انه مفاده أنه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الأولى أن يحمل
ما قاله أو لأعلى مسألة أجماعية هي أن الملك بالقضاء يزول أما إذا خلا عن القضاء فلا يزول إلا بعد هذه الشروط
عند محمد اختار المصنف بيع العامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير من المشايخ أخذوا بقوله أبي يوسف وقالوا
أن عليه الفتوى ولم يرجح أحد قول الامام وهذا التقرير اندفع ما في البحر كيف منى أو لا على قول الامام وثانياً
على قول غيره وهذا لا ينبغي يعني في المتن الموضوع على تعليم اهـ (قوله) لانه كالصدقة أي فلا بد من القبض
والافراز اهـ ح (قوله) وجعله أبو يوسف كالاعتاق قلنا لم يشترط القبض والافراز اهـ ح أي فلزم
عنده مجرد القول كالاعتاق لجميع اسقاط الملك قال في الدرر والصحيح أن التأيد بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس
بشرط عند أبي يوسف وعن محمد لا بد أن ينص عليها وصححه في الهداية أيضاً وقال في الاسعاف لو قال وقف
أرضي هذه على ولدي ويزيد ذكر جماعة أعياهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غيره
بخلاف ما إذا لم يعين لجعله إياه على الفقراء لا ترى أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصحيح
الأول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفة يصرف إلى الفقراء فافاد أن كوالد صار مقسداً فلا يبقى العرف
قطر بهذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأيد وعدمه انما هو في التنصيص عليه أو على ما يقوم مقامه
كالفقراء ونحوهم وأما التأيد بمعنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اهـ قلت ومقتضاه
أن المقيد بالظن اتفاقا لكن ذكر في البرازيه أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين الأولى انه غير شرط في قول
وقف على أولادى ولم يرد جازاً الوقف وأنا أنقضوا على ملكه لو حيا أو الأقالى ملك الوارث والثانية انه شرط
لكن ذكر غير شرط حتى تصرف القلة بعد الأولاد إلى الفقراء اهـ ومقتضاه أنه على الرواية الأولى يصح كل من
الوقف والتقسيم على الثانية يصح الوقف وبطل التقييد لكن ذكر في البحر أن ظاهر المجتبى والخلاصة أن الروايتين
عنه فيها إذا ذكر لفظ الصدقة ما إذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز اتفاقا أن كان الموقوف عليه معناه اهـ قلت
وبشهادة ما في الأخيرة لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فقهي وقف بلا خلاف إذا لم يعين أنسافاً لو عين وذكر
لفظ الوقف فقط صدقة بأن قال صدقة موقوفة على فلان جازاً وبصرف بعده إلى الفقراء ثم ذكر بعده عن المتقي
أنه يجوز ما دام فلان حيا وبعد رجوع الملك إلى الواقف أو إلى ورثته بعده اهـ وفيها أيضاً لو عين كوقفها على فلان
لا يجوز اهـ فهنا يدل على أن الروايتين عن أبي يوسف فيها إذا ذكر لفظ صدقة مع موقوفة وعين الموقوف

وأختلف الترجيع والاخت
بقول الثاني أحسوط
وأهل بحر وفي الدرر
ومصدر الشريعة فيه بقى
وأقره المصنف (وأذوقته)
بشهر أوسنة (بطل)
اتفاقا دروعليه فلو
٢ (قوله ففى وقف
مؤيد بالخ) فهنا هذا
وقف على ما يحتمل
الانقطاع فكيف
يكون مؤيد لكن قال
شخصا سأتى أنه لو قال
وقف تدارى على أولادى
اقتصصر على البطن الأول
وأنا قال على أولادى ولادى
اقتصه رعى البطن الثاني
وأذا ذكر البطن الثالث
تناول جميع البطون
الى يوم القيامة فلعلى
مراده بقوله مؤيد يعنى
على أولاده وليس المراد
أنه بعد انقراضهم ينتقل
مؤيدا على الفقراء اه
وهو كلام حسن
٣ (قوله لا عند محمد الخ)
أى يعود المسجد الى الملك
الواقف بعد انقضاء
وقوله وقيل يصح اتفاقا
قال شيخنا هـ
الصحى لان عود
المسجد الى الملك الواقف
عند محمد مقيد بعدم
وجود بيع يصح به
وقيد وجد الرابع
الموقوف اه

عليه ما إذا لم يعينه يجوز بلا خلاف وإذا أقر موقوفه وعين لا يجوز بلا خلاف خلافا لما فى البرازية حيث جعل
الرايين فيه فإنه يقتضى صحة الوقف ومخالفة أيضا كلام الاسعاف وقوله فى الهداية وقيل إن التأيد شرط
بالإجماع الآن عند أبى يوسف لا يشترط ذكره لان لفظ الوقف والصدقة منبئ عنه ولهذا قال فى الكتاب وصار
بعد هذا للفقهاء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد كشرط طالح فقوله لان لفظ الوقف والصدقة يفيدان
الكلام فى ذكرهما معا لا فى ذكر لفظ الوقف فقط وبوجه ما فى الخاتمة لو قال صدقة موقوفة على فلان صح
وبصيرت قد صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الآن غلظتها تكون لفلان مادام حي ولو
قال موقوفة على فقراء ابنى أو على ولدى لا يصح لانهم ينقطعون غلظتها بتأيد الوقف وبدون التأيد لا يصح الا
أن يجعل آخره للفقراء فرقا أو يوسف بن قوله موقوفة وبن قوله موقوفة على ولدى فصح الاول لان الثاني
اه أى لان التأيد مرفوعا لنا الموقوف عليه المعين وذلك بنا فى التأيد حيث لم يصح به ولا عما فى معناه
بخلاف ما إذا قال موقوفة فقط لانصرافه الى الفقراء هو مؤيد كذا صدقة موقوفة على فلان فإنه
وان قيد عين لكنه مطلق لان الصدقة للفقراء فكانت قاله وبعد فلان فعلى الفقراء فيكون مؤيد لكن
إذا لم يقيد بعين فهو مؤيد بلا خلاف فصح عند محمد أيضا كما مر لعدم منائى التأيد أصلا ولذا قال فى الخاتمة
لو قال موقوفة ولم يذكر لا يجوز الا عند أبى يوسف ويكون وقف على المساكين ولو قال موقوفة صدقة أو صدقة
موقوفة ولم يذكر عني أبى يوسف ومحمد وهلال وقيل لا ما لم يقل وأخرها للمساكين أو لأهل الصبح يجوز لان محل
الصدقة فى الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الأبد أيضا اه فهذا صريح
فى أن التصريح بالصدقة يصريح بالتأيد فيجوز عند هـ بلا خلاف إن لم يعين فلو عين لم يجز عند محمد وحاز
عند أبى يوسف ثم بعد انقطاعه يعود الى الفقراء كما صحه فى الهداية وعليه التوثيق كالتقوى والتمسك
وغيرها أو يعود الى ملك الواقف أو ورثته وسيد كر الشارح تخصيصه لكن نقل فى النخبة أن هذا القول
مذكور فى شرح الطحاوى وشرح السرخسى وأن بعض المشايخ قالوا الله خطأ قلت ويؤيده ما مر عن
الاسعاف من أن التأيد معنى شرط اتفاقا وإن أعاد الى الملك لم يكن مؤيدا لالفاظها ومعنى والمحال أنه لا خلاف
عند هـ ما فى صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه انذار كلفظ التأيد وما فى معناه كاللفظ وكلفظ صدقة
موقوفة وكوقوفه لله تعالى وكوقوفه على وجوه البر لا به عبارة عن الصدقة وكذا موقوفة على الجهاد أو على
أركان المولى أو حفر القبور كما فى الخاتمة وغيرها وانه لا خلاف فى بطلانه لو اقتصصر على لفظ موقوفة مع التعيين
كوقوفه على زيد خلافا لما فى البرازية وأما الخلاف بينهما الواقفصر بلا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة
على فلان فعند أبى يوسف يصح ثم يعود الى الفقراء وهو المأمور وقيل يعود الى الملك والمراد بالمعنى ما يحتمل
الانقطاع كالولاد زيد أو فقراء فلان وهم محصورون وفى النخبة عن وقف الخصاف قال جعلت هذه الأرض
صدقة موقوفة على فلان وولده وولده وولده وأولادى وأولادهم فإذا سمي من ذلك ثلاث بطون ففى وقف مؤيد ٢
الى يوم القيامة وبقي ما إذا وقف على عمارة مسجد معين فقيل يصح عند أبى يوسف لمؤيد بمسجدا لا عند محمد ٣
وقيل يصح اتفاقا وفى البحر المحيط أنه المختار ما غنم تحريره هذا المحل فانك لا تجدد فى غير هذا الكتاب والحمد
لله تعالى ملهم الصواب (قوله وأختلف الترجيع) مع التصريح فى كل منهما ما بان الفتوى عليه لكن فى الفتح
أن قول أبى يوسف أوجبه عند التحقيق (قوله بطل اتفاقا) هذا انشريط رجوعه بعد الوقف والافهرو باطل
أيضا عند الخصاف صحى مؤيد عند هلال كما فى الاسعاف ولما مر ما فى الخاتمة اعتماد ما فى البحر وجهه أنه
إذا قال صدقة موقوفة يوما وأشهرافه ومثل ما لوقفه على معين فنحن أن نحريه فيما خلافا للمارين محمد وأبى
يوسف فصح عند الثاني لان لفظ صدقة يفيد التأيد فلو التوقف ما أنشريط رجوعه اليه بعد معنى الوقف
فقد أبطل التأيد فيبطل الوقف نعم ذكر فى الاسعاف عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة بعد موئى سنة
يصح مؤيدا لأننا قالنا فإذا مضت السنة فالوقف باطل فهو كائنا من طغى الغلة للمساكين منه والارض ملك
لورثته لأنه باشر طرا بطلان خرجت من الوقف المضى الا لازم بعد الموت الى الوصية المحضة (قوله وعليه فلو

وقف على رجل) أي مقره بالفضل صدقة واللام بحرف اتفاقا كحقيقته قربا ثم إن هذا لا يصح بنا وعلى إطلاق
الوقف الموقوف بل هو مسمى على صحته فكان عليه أن يذكره بعد كلام الخاتمة بل الأولى ذكره قبل قوله وإذا
وقته ليكون تفرعا على قول أبي يوسف ولكنه على إحدى الروايتين عنه وقد علمت أنه خلاف المعتبر في القصة لما
نص عليه محققو المشايخ ولما في المتن من أنه بعدموت الموقوف عليه يعود للفرع لأنه لو عاد لمالك لم يكن موقفا
لا لفظا ولا معنى والثابت يدعي شقاق عليه في الصحيح كما مر فلذا أفاد في التهرئة ضعف ما هنا وإن نقل في الفتح عن
الاجناس أنه يفتى **(قوله قلت وجزم في الخاتمة الخ)** استند إلى قول الدرر بطل اتفاقا وعبارة
الشربلية أقول برده على أي على الدرر ما في الخاتمة من رجل وقف داره يوما وأشهرها ووقتها معلوما ولم يرد على ذلك
جواز الوقف ويكون وقفا دائما قلت وعلى ما جلتا عليه كلام الدرر لا يرد ما في الخاتمة لأن المسألة ما إذا لم
يشترط رجوعه اليه بقية قوله ولم يرد على ذلك وبه تعلم أنه لا محل لقول الشارح مطلقا لأنه ليس في كلامه
ما يفسر الإطلاق بل يربح بقصد أنه يجوز وإن شرط رجوعه اليه مع أنه بطل اتفاقا كما جلت وقد قال في الخاتمة
عقب عبارته المذكورة وقال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ شَهْرًا أَوْ أَضْيَ شَهْرًا وَالْوَقْفُ بَاطِلٌ كَانَ الْوَقْفُ بَاطِلًا
فِي قَوْلِ هِلَالٍ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَحْزُوا الْأُمُورُ بِمَا وَانَا كَانَ التَّائِيْدُ شَرْطًا لِحُجُوزِ مَوْقَاتٍ هَذَا وَاعْتِاقِدُ بَقِيَّةِ قَوْلِهِ فِي قَوْلِ
هِلَالٍ لِأَنَّهُ عَلَى قَوْلِ الْخَصَافِ بَاطِلٌ مَطْلَقًا كَجَلَّتْ آتِاقُ وَفِدِ الصَّغَةِ بِقَوْلِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِأَنَّهُ بِذَوْنِ لَفْظِ صَدَقَةٍ
أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا لِأَصَحِّ كَمَا رَوَيْتُ عَنْهُ أَنْ قَوْلَهُ وَقَفْتُ دَارَهُ وَمَا لَيْسَ صَدَقَةُ الْوَقْفِ بِحِكَايَةٍ عَنْهُ وَصَدَقَةُ قَوْلِ
الْوَقْفِ أَرْضِي صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ وَنَحْوَهُ **(قوله فإذا تم وزم)** كروم على قول الإمام أحد الأمور الأربعة المارة
وعندهما يجوز القول ولكنه عند محمد لا يتم بالقبض والإفراز والتأيد لفظا وعند أبي يوسف والتأيد فقط
ولومعنى كجاء على **(قوله لا يملك)** أي لا يكون مملوكا صاحبه ولا يملك أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه
لأصحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يعاود لارهن لانتفاءه المالك دور ويستثنى من عدم تملكه ما لو اشترط
الواقف استبداله وساقى الكلام عليه وعلى بيع الوقف إذا ائقتر الواقف ولم يكن مبعولا ويستثنى من عدم
الاعارة ما لو كان دارا موقوفة السكتي لأن من له السكتي له الاعارة كما مر في الجهر وغيره بخلاف الموقوف
للاستغلال قال في الاسعاف ومن وقف دوره للاستغلال ليس له أن يسكنها أحدًا بلا أجر أو في شرح المتيقن
وحاز بيع المحقق المحقق وشراء آخر بئنه **(قوله فيل الخ)** لا يصح تفرع بعد على قوله ولا يرهن لأنه في رهن
الوقف لا في الرهن به بل هو تفرع على قوله ولا يملك فانهم وجهه أن الرهن حبس شيء مالي بحيث يمكن استيفاء
منه كالدين والأعيان المضمونة بالمثل والقيمة حتى لو هلك الرهن صار الرهن مستوفيا حقه لومساو بالرهن ولا
يجزى أن الاستيفاء إنما يتأتى فيما يمكن تملكه والوقف لا يمكن تملكه فلا يصح الرهن به ولأنه أمانة عند المستعير
وهو غير مضمون قال في الأشباه في القول في الدين معزى إلى السبكي فرع حدث في الأعصار القرية وقف كتب
شرط الواقف أن لا تدار لارهن أو لا تخرج أصلا والذی أقول في هذا أن الرهن لا يصح بها لأنها غير مضمونة
في بد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية لأنضال الاختلاف أن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع وبدعهما
بدا أمانة بشرط أخذ الرهن عليها فاسد وأن أعطى كأن رهنها فاسداو يكون في بدخان الكتب أمانة هذا أن
أر بد الرهن الشرعي وإن أر بد ملوله لغة وأن يكون تذكير فصيح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد
الواقف فالأقرب الحمل على القوي تصحيح الكلامه وفي بعض الأوقاف بقول لا تخرج إلا بتدبيره فقصص
ويكون المقصود أن يجوز الواقف الانتفاع بشرطه وبذلك لا نقول انتهت في رهنه بل أخذها فطالبه بالخارج
بد الكتب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا يبعه ولا بدل الكتب الموقوف بثلثه إن بفرطها لم يخلص قال في
الاشباه بعد نقله وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فإذا هلك
لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فإنه مضمون كالصحيح وأما جوبنا اتباع شرطه وجهه على المعنى القوي فغير
بعبارة وساقى عام الكلام على جواز نقل الكتب قبل قوله وبدا من غلته بعبارة **(قوله لزوم أجر المثل)** بناء
على المعنى به عند المتأخرين من أن منافع العقار تضمن إذا كان وقفا وألغيت وأبعد الاستغلال كإساق في الفصل

وقف على رجل بعينه عاد
بعد موته لورثة الواقف به
يفتى قتل وجزم في
الخاتمة بجهة الموقت
مطلقا فتنبه وأقره
الشربلاني (فإذا تم وزم
لا يملك ولا يعاود لارهن
ولا يرهن) فيل شرط
واقف الكتب الرهن
كافي التدبير ولو سكنه
المستعير أو الرهن
ثم بان أنه وقف أو لصغير
لزم أجر المثل قيسه

مطلب في شرط واقف
الكتب أن لا تدار
لارهن

مطلب يمكن دارا ثم ظهر
أنها وقف يلزمه أجرة
ماسكن

عند قول المصنف بقى بالضممان الخ وبه أفق الرمي وغيره وجزمه في الفتح آخر الباب وعلى هذا إذا كره في
القصة أيضا من أنه لو سكن الدارسين بدى الملك ثم استحققت الوقف لا تزلزله أجرة ما مضى المضعف كجزءه
في البحر لانه مبني على قول المتقدمين وجوب الاجرة قول المتأخرين كإتصافه في الاسعاف أقدمه الخ الرمي
ولو بني المشتري وأغرس فسبأ في حكمه عند مسئلة ابن المنقاري سوادة الفصل الآتي **(قوله)** ولا يقسم الا
عندهما الخ أي اذا قضى قاض يجوز وقف المشاع ونفقنضاه ووصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان
طلب بعضهم القسمة فغسده لا يقسم وينهاون وعندهما يقسم أي اذا كانت بين الواقف والمالك أو اجعوا
أن الكل لو كان موقوفا على الأرباب فأرادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط درر وعدم معنى قول المصنف
الاعتد هما اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم **(قوله)** بل ينهاون قال في فتاوى ابن النجاشي
القسمة بطريق التهاون وهو التناوب في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف أرضا مثلا بين جماعة فترأوا على
أن كل واحد منهم يأخذ من الأرض الموقوفة قطعة معينة زرعه لنفسه هذه السنة ثم في السنة الأخرى يأخذ
كل منهم قطعة غير هذه تلك الساع ولكن ليس يلزم قولهم بطلاله وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذا القسمة الحقيقية
أن يختص بعض من العين الموقوفة على الدوام ونحوه في الصرع الاسعاف ومقتضاه أنه ليس لهم استدامة
هذه القسمة بل يجب عليهم نقضها واستبدال الاماكن بعضها ببعض انما استيعت صارت من القسمة المنوعة
بالاجاع لتأديها في طول الزمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن مافي يدم موقوف عليه بعينه
ولا يخفى مافي ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قيل من أن المهاباة في الوقف لا يمكن ابطاله لانه لا يكون الا بطلب
القسمة والقسمة في الوقف معتدلة فهو ممنوع بل يمكن نقضها وابطالها باعتداله كما كان أو استبدال الاماكن كما
قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لطل ما نقلا ومن الاجاع على أن الوقف لا يقسم أي قسمة مستدامة فقد ظهر
لأن هذا كلام ناشئ عن عدم التدبر لمخالفته للاجاع فتدبر بقي ما لو كان الموقوف دارا شرط الواقف سكناها
لاولاده ونسبه قال في الاسعاف تكون سكناها لهم ما بقي منهم أحد فلو لم يبق الا واحد أو اثنان أو نحوها وما فضل
عندهم ليس له ذلك وإعماله السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضاق الدار عليهم ليس لهم أن ينجرها
وإعماله نقسط سكناها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكناها ويكون لمن بقي منهم ولو كانوا ذكورا
واناثا وأراد كل من الرجال والنساء أن يسكنوا معهم نساهم وأزواجهن معهم جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات
مقاصير ويحرق على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن أن تقسط بينهم لا يسكنها الا من جعل
لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اه أي لان الواقف قصد صلاتهم وسرهم فلو
سكن زوج امرأته معها ولها في هذه الدار اخوات مثلا كان فيه بنات لهن بدخول الرجل عليهن كافي الخصاص
مختلف ما اذا كان لكل منهم حجرة لها باب يعلق فان لكل أن يسكن باهله وحشيه وجميع من معه كافي الخصاص
أيضا وقد منافي السرقة ان المقصورة أو الحجرة لسان أهل الكوفة وأنه ذكر محمد فمالي أخرج السارق السرقة الى
معين الدار أنه ان كان فيها مقاصير فأخرجها من مقصوره الى معين الدار قطع قال في الفتح هناك أي اذا كانت
الدار عظيمة فيها بيوت لكل بيت يسكنه أهل بيت على حديثهم ويستغنون به استغناء أهل المنازل عنزلهم عن
معين الدار وانما يتفقون به استغنائهم بالسكة اه وهل المراد هنا بالحجرة كذلك الظاهر نعم كما يفيد قول الخصاص
لكل أن يسكن في حجرة باهله وحشيه وجميع من معه ثم قد صرح الخصاص بأنه اذا لم يكن فيها حجر لا تقسم ولا يقع
فيها مهاباة بينهم وظاهره أنه لو كان فيها حجر لا تنقسم فهي كذلك أي يسكنها المستحقون فقط دون نساء
الرجال ورجال النساء ولذا قال في الفتح بعد نقله كلام الخصاص وعن هذا تعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجر حصته على الساكنين بل أن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار
بالزوجة أو زوج والترك المنضيق وخرج أو جلسوا معاً في بقعة التي جنب الآخر ثم ذكر أن الخصاص لم
يخالقه أحد فيأخذ كبر كيف وقد نقلاوا اجاعهم على الاصل المذكور أي على قولهم لو كان الكل وقفا على
أربابه وأردوا القسمة لا يجوز التهاون اه لكن هذا يشك على قول الشارح بل ينهاون والتوفيق كما

(ولا يقسم) بل ينهاون

مطلب في التهاون في أرض
الوقف بين المستحقين

مطلب فيما اذا ضاقت
الدار على المستحقين

أفاده الخبر الرمي بحمل ما في الخصاف وغيره من عدم جواز القسمة والتهايز على قسمة التملك جبراً وما في الشرح
 تعالى الاسعاف وغيره على قسمة التراضي بل لا لزوم لذلك والاولى أنى منهم بعد ذلك إبطاله (قوله فيقسم المشاع)
 فإذا تقاسم الوافق مع شريكه فوق نصيب الوافق في موضع لا يارمه أن يبقه ثانياً لأن القسمة تعين الموقوف
 وإذا أراد الاحتياط عن الخلاف يبقف الموقوف ثانياً يجرى عن الخلاصة أى إذا لم يكن محكوماً ببعثته أذنت العدل الحكم
 ولم يبق خلاف وفي الجرح عن الظهيرة ولو كانت له أرضون ودورين بين آخر قوف نصيبه ثم أراد أن يقاسم
 شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فإنه حائز قول أى يوسف وهلال اه وفي الغزو لو
 كان في القسمة فضل دراهم فإن كان أحدهما نصفين أ جود جعل بأزاء الجوزة دراهم فإن كان الآخر للدرهم
 هو الوافق فإن كان غير الموقوف هو الأحسن لا يجوز لأنه يصير بأزاء بعض الوقف وإن كان الآخر شريكه فإن
 كان نصيب الوافق أحسن جاز لأن الوافق مشتركاً لثالث فكذا إن اشترى بعض نصيب شريكه فوقه اه لكن
 في الاسعاف وما اشتراه مالك ولا يصير وقفاً ومثله في الخانية وكذا في الجرح عن الظهيرة تأمل (قوله إن)
 اختلفت جهة وقفهما) أى بأن كان كل وقف منهما على جهة غير الجهة الأخرى لكن هذا التقيد مخالف لما في
 الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف أرضه على جهة معينة وجعل للولاية عليه ليدق حياته وبعد مماته ثم وقف
 النصف الآخر على تلك الجهة أو غيرها وجعل للولاية عليه لم يجرى في حياته وبعد وفاته يجوز لهما أن يقسما
 وبأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده لأنه لما وقف ٣ كل نصف على حدة صاروا وقفين وإن اتحدت
 الجهة كإلو كانت لشريكين فوقفها كذلك اه (قوله) فالقاضي يقسمة مع الوافق) أى إن كان بأمر رجلا
 بأن يقاسمه بـه طريق آخر كافى الغرض وهو أن يبيع نصيبه الثاني من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك
 منه أن أحب وهذا لأن الواحد لا يصلح أن يكون مقاسماً ومقاسماً اه (قوله به أفتى قارى الهداية) حيث قال
 نعم يجوز القسمة وفرضا الوقف من الملك وبحكم ببعثته ويجوز للورثة أن يبيع ما صار لهم بالقسمة وإذا قسم بينهم
 من هو عام بالقسمة فإن شاعين جهة الوقف وجهه الملك بقوله والاولى أن يقر عين الجزأين فبما التهمة عن
 نفسه اه (قوله) فلا يقسم الوقف بين مستحقه إجماعاً وكذلك يجوز التهايز فيه جبراً كما مرناه انفاً (قوله)
 وبعضهم جوز ذلك) هذا نصف مخالفته لإجماع (قوله) لأن المأبأة أنما تكون بعد الخصومة) مفهومه
 ثبوت المأبأة بعد الخصومة في المستقبل وقد علمت أنه لا مأبأة في الوقف نعم هذا في الملك كما مر قبل الوقف
 تلقياً (قوله) لزمه أجر حصته شريكه) لأنه لما استعمله بالقلعة صار غاصبا ومنافع الوقف مضونة على المقتضى به
 بخلاف المسئلة التي قبل هذه لأن الساكن فيها غير غاصب كما أفاده في النهر والخير الرمي خلافاً لما توهمه في الجرح
 (قوله) ولو وقف على سكنها) أى وإن كان من له السكنى ليس له الإيجار كما قدمناه عن الاسعاف لأن هذا
 تضمن لا إيجار قصدي (قوله) بخلاف الملك المشترك) أى بين اثنين فأول أحدهما ينما يسكنه الآخر لزمه أجر
 حصته البيت (قوله) ولو بعد الإلحاح) لأنه يسكنه بتأويل ملك كإياي في الغصب اه ح (قوله) ولو بعضه ملك
 وبعضه وقف) جلة المتداونجرو ما عطف عليها خبر أن المقدرة بعد ولواهم ما مستر فيها على المكان
 المستعمل المحدث عنه والوليح بالاعتراض يمنع الإهتمام على طريق الصواب فافهم (قوله) وإن في الغصب) في
 بعض النسخ يدون وأعلى جواباً للآخرية لكن نصح أنبأها أحسن لأن غالب ما ذكره من مسائل
 الغصب يأتي في يده وإن كانت الأخيرة ثم ذكر فيه نصالكتها مع لزومه لنصواها على تضمين منافع الوقف
 ولم يقيده بما إذا لم يكن بعضه ملكاً على أنه في الغصب قال أما في الوقف إذا سكته أحدهما بالقلعة بل لا يلزم
 الآخر اه فقوله إذا سكته أحدهما أى أحد الشريكين يشمل الشريك في الملك أو في الوقف واحتجز بالقلعة
 عما إذا لم يسجد شريك الوقف موضعاً يسكن فيه فخرج بختباره كما مر وأما إذا كانت الدار كلها وقفاً فإن الساكن
 يلزمه أجرها ولو كانت بتأويل ملك كالنار اشتراها ثم ظهر أنها وقف كما قدمنا (قوله) ويرزول ملكه عن المسجد
 الخ) اعلم أن المسجد يخالف سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتولى عند تجديد وفي منع الشروع

آخر أو ناطقاً أن
 اختلفت جهة وقفهما
 قارى الهداية ولو وقف
 نصف عقار كله
 فالقاضي يقسمة مع
 الوافق صدر الشريعة
 وابن السكال وبعد موته
 لورثته ذلك فيفرض
 القاضي الوقف من الملك
 ولم يبعه به أفتى قارى
 الهداية واعتصم في
 المنظومة المحيية (لا
 الموقوف عليهم) فلا
 يقسم الوقف بين مستحقه
 إجماعاً درر وكفى
 وخاصة وغيره لأن
 حقهم ليس في العين وبه
 جزم ابن نجيم في فتاواه
 وفي فتاوى قارى الهداية
 هذا هو المذهب وبعضهم
 جوز ذلك ولو سكن
 بعضهم ولم يسجد الآخر
 موضعاً يكفيه فليس له
 أجره ولا أنه يقول أنا
 استعمل بقدر ما استعملته
 لأن المأبأة أنما تكون
 بعد الخصومة فتعلم
 لو استعمله كله أحدهم
 بالقلعة بل لا يلزم الآخر
 لزمه أجر حصته شريكه
 ولو وقف على سكنها
 بخلاف الملك المشترك
 ولو هذا لأجله فتعلم
 قلت ولو بعضه ملك
 وبعضه وقف ويأتي في
 الغصب (ويرزول ملكه

والصلى) بالفعل (وبقوله جعلته مسجدا) عند الثاني (وشرط محمد) والامام (الصلاة فيه) بجماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية (فرغ) أراد أهل الحلة نقض المسعد ونهائه أحكم من الاول ان الباقي من أهل الحلة لهم ذلك والا برأيه ٣ (قوله قلت يلزم على هذا الخ) فيه أن الاذن بالصلاة قول أيضا على أن قوله جعلته مسجدا أصرح من الاذن بالصلاة فيه وقرئ شيئا بين القولين بان الاذن بالصلاة يقتضي التسليم إلى العامة فيه يجعله مسجدا أيضا وشرط الامام الفعل ليس الا لا فيه من التسليم وقد وجب في الاذن دون قوله جعلته مسجدا اه ٤ (قوله المتبادر من العبارة الخ) وجه التبادر أن موضوع المسئلة في أن مراد الهدم والبناء هم أهل الحلة وحيث كان الموضوع ذلك لا يصح التفصيل بقوله فان كان الباقي من أهل تلك الحلة الخ فعلى كل حال لا تخلو العبارة عن محذور اه

عند أبي يوسف وفي خروجه عن ملائذ الواقف عند الامام وان لم يحكم به كما في الدر وغيره (قوله والمصلى) مثل مصلى الخنزة ومصلى العيد قال بعضهم يكون مسجدا حتى اذا مات لا يورثه وقال بعضهم هذا مصلى الخنزة أما مصلى العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصوف وفيما سوي ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم يكون مسجدا حال اداء الصلاة لا غير وهو واجبة سواء ويحب هذا المكان عما تجنب عنه المساجد احتياطا اه خاتمة واسعا في الظاهر ترجع الاول لانه في الخاتمة يقدم الاشهر (قوله بالفعل) أي بالصلاة فيه ففي شرح المتن لا يصير مسجدا ابلا خلاف ثم قال عند قول المتن وعند أبي يوسف نزول بمجرد القول ولم يرد أنه لا نزول بدونه لما عرفت أنه نزول بالفعل أيضا لا خلاف اه قلت وفي الخبر هو بالصلاة بجماعة يقع التسليم بلا خلاف حتى انه اذا نوى مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة فانه يصير مسجدا اه وبصح أن يرد بالفعل الا فرادى يكون بيانا للشرط المتفق عليه عند الكل كما قدمنا من أن المسجد لو كان مشاعا لا يصح اجبا عا وعليه فقوله عند الثاني مرط بقول المتن بقوله جعلته مسجدا وليس الواو اوفيه بمعنى أو فافهم لكن عنده لا بد من افران بطريقه في الزرع الفنية محل وسط داره مسجدا وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صارا مسجدا في قولهم جميعا والا فلا عند أبي حنيفة وقال لا يصير مسجدا ويصير الطريق من حق من غير شرط كالو اجر أرضه ولم يشترط الطريق اه وفي القهسب تاني ولا بد من افران أي غير من ملكه من جميع الوجوه ولو كان العلوس مسجدا والسفل حوانيت وبالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي (تنبيه) ذكر في الصراغ مفاد كلام الحارثي اشتراط كون أرض المسجد ملكا للباقي اه لكن ذكر الطرسوسي جواز على الأرض المستأجرة أخذ من حوز وقف البناء كما سجد كره هناك وسئل في الخبرية عن جعل بنت شعر مسجدا فاقى بانه لا يصح (قوله وشرط محمد والامام الصلاة فيه) أي مع افران كاملته واعلم أن الوقف انما احتج في زوجه الى القضاء عند الامام لان لفظه لا يبيّن عن الاخراج عن المالك بل عن الابقاء فيه لتصل الغلة على ملكه فيتصدق بها بخلاف قوله جعلته مسجدا فانه لا يبيّن عن ذلك يحتاج الى القضاء اه فانا أذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا انه لا يحتاج الى قوله وقت ونحوه وهو كذلك وأنه لو قال وقتته مسجدا لم يأن بالصلاة فيه ولم يصل فيه احدا نه لا يصير مسجدا ابلا حكم وهو بعيد كذلك في الفتح لمخصا وقال ان يقول انما قال جعلته مسجدا فالعرف قاض وما ضر زواله عن ملكه أيضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يتردده نهر قلت ٣ يلزم على هذا أن يكفي فيه بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم تأمل في الدر المتن وقد قدم في التنوير والدر زواله وقاية وغيره قال أبي يوسف وعلت أر بحجته في الوقف والقضاء اه (قوله بجماعة) لانه لا بد من التسليم عندهما خلافا لابي يوسف وتسلم كل شيء بحسبه في المقبرة بدفن واحد في السقاية بشره وفي اخان نزوله كما في الاسعاف واشترط الجماعة لانها المقصود من المسجد ولذا شرط أن تكون جهر اأذان واقامة والام يصير مسجدا قال الزبلي وهذا الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحاد الامام والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجدا بالاتفاق لان الادعاء على هذه الوجهة كالجماعة قال في التهر واذ قد عرفت ان الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علته بانه بالتسليم الى المتوفى يكون مسجدا ونهنا أي دون الصلاة وهذا هو الاصح كما في الزبلي وغيره وفي الفتح وهو الاوجه لا بالتسليم اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا لو سلم الى القاضي أو نائبه كما في الاسعاف وقيل لا واختاره السرخسي اه (قوله وقيل يكفي واحد) لكن لو صلى الواقف وحده الصحيح انه لا يكفي لان الصلاة انما تشترط لاجل القبض العامة وقبض لنفسه لا يكفي فكذلك الصلاة فيه واسعا في وجهه في الخاتمة ظاهر الرواية وعليه المتن كالمتروك المتن وغيره وقد عرفت تفصيل الاول وصححه في الخاتمة أضاعه اقتصر في كافي الحاكم فهو ظاهر الرواية أيضا (قوله ان الباقي الخ) التبادر من العبارة أن المراد بالي المسجد أو لكن المناسب أن راد من البناء الا ان وفي ط عن الهندية مسجدين أراد رجل أن ينقضه وبينه أحكم ليس له ذلك لانه لا ولاية مضمرة ان لا يحرق أن يهدم ان لم يهدم تنازعنا فيه وتأويله ان لم يكن

(وإن جعل تحته سردابا لمصلحة) أي المسجد
(جاز) كمسجد القدس
(ولو جعل لغيرها أو)
جعل (فوقه بيتا وجعل
بابا للمسجد في طريق
وعزله عن ملكه لا)
يكون مسجد (وله بيعه
وورث عنه) خلافا
لها (كالمسجد وسط
دار مسجد أو أذن الصلاة
فيه) حيث لا يكون
مسجدا إلا إذا شرط
الطريق زلي (رفع)
لوني فوقه بيتا لا لآلام
لا يضر لانه من المصالح
أما لو تمت المسجدية ثم
أراد البنا منه منع و لو قال
عنت ذلك لم يصدق
تتارخانه فإذا كان هذا
في الواقع فكيف بغيره
فوجب عدمه ولو على
حدار المسجد ولا يجوز
أخذ الأجر منه ولا أن
يجعل شيئا منه مستقلا
ولا يسكن برأيه (ولو)
خرب ماحوله واستغنى
عنه بقي مسجد اعنه
الامام والثاني) أبد إلى
قيام الساعة (وبه يتيقن)
حاوي القديس (وعاد إلى
الملك) أي ملك الباني أو
ورثته (عند محمد)
مطلب فيما لو خرب
المسجد وغيره
٤ (قوله بخلاف ما إذا
كان الخ هذه العبارة =

الباني من أهل تلك الحلة وأما أهلها فلهم أن يهزموه ويحقدوا بنائه ويفرشوا الحصى ويعلقوا القناديل لكن
من الماهل لمن مال المسجد إلى الأما القاضى خلاصة ونصوا لحيثان الماء للشرب والوضوء أن يعرف المسجد
بان فان عرف قالاني أولى وليس لورثته منهم من نقضه والزيادة فيه ولا لاهل الحلة تحوّل باب المسجد خاتمة
وفي جامع الفتاوى لهم تحوّل المسجد إلى مكان آخر تركوه بحيث لا يصلي فيه ولهم بيع مسجد عتيق لم
يعرف بانه مصرف غنم في مسجد آخر اه ساجاني اه قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احكام الموات
تقلا عن الكبري اراد ان يحفر بئر في مسجد من المساجد لا يمكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من
كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة لا يحفر ويضمن والقنوى على المذكور
هنا اه وقد ذكر في الصرحلة واقفة من أحكام المسجد فراجع (قوله) وإذا جعل تحته سردابا جمع سرداب
وهو بيت يتخذ تحت الأرض لغرض تبريد الماء وغيره كذا في الفتح وشرط في الصباح أن يكون ضيقا نهر
(قوله) أو جعل فوقه بيتا الخ) ظاهر مآله لا فرق بين أن يكون البيت للمسجد أو لا لأنه يؤخذ من التعليل أن محل
عدم كونه مسجد أم لا يمكن وقعا في مصالح المسجد وبه صرح في الاسعاف فقال وإذا كان السرداب أو
العلو لمصالح المسجد أو كانا وقعا عليه صار مسجدا اه شرط بلالة قال في العبر وحاصله أن شرط كونه مسجدا أن
يكون سفله وعلوه مسجد ينقطع حق العبد عنه لقوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف ما إذا كان السرداب
والعلو موقوف لمصالح المسجد فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهذا لا يابن ضعفة مذ كورة
في الهندية به (قوله) كالمسجد الخ) ظاهر مآله لا خلاف في بيعه أن فيه خلافا فها أيضا كما قلناه على التفتة ونحوه
في الهداية فكان المناسب ذكر قوله خلافا لها بعد هذه المسئلة ليكون راجعا للمسائل الثلاث (قوله) وأذن
للصلاة) الامام للتعليل لاصلة أذن والوضع وأذن للناس بالصلاة فيه والمراد الآن مع الصلاة اذ لم يصل فيه أم أحد
لا يصح المسجد المفروض فها أولى كالأختي (قوله) أما لو تمت المسجدية) أي بالقول على الفتى به أو بالصلاة فيه
على قولها ط وعبارة التتارخانية وان كان حين بنائها خالي بيته وبين الناس شيء بعد ذلك يبنى لا يترك اه وبه
علم أن قوله في التهرؤ أو ما لو تمت المسجدية ثم أرادهم ذلك التتارخانية لا يمكن من ذلك الخ فيه نظر لانه ليس في عبارة
التتارخانية ذكر الهدم وان كان الظاهر أن الحكم كذلك (قوله) فإذا كان هناك في الواقع الخ) من كلام البحر
والاشارة إلى المنع من البناء (قوله) ولو على حدار المسجد) مع أنه لم يأخذ من هواد المسجد بشيء ط ونقل في البحر
قبله ولا يوضع الجذع على حدار المسجد وان كان من أوقافه اه قلت وبه علم حكم ما نصحه بعض حدار المسجد
من وضع جذوع على حدار فانه لا يحل ولودفع الأجرة (قوله) ولا أن يجعل الخ) هذا ابتداء عبارة التتارخانية والمراد
بالاستغنى أن يخرج منه شيء لأجل عمارته والسكنى محلها وعبارة التتارخانية على ما في البحر ولا مسكنا وقدر في الفتح
ما يحتمل من الخلاصة من أنه لو احتاج المسجد إلى نفقة توجب قطعته بقدر ما ينفع غلبه به غير صحيح قلت وبه
علم أن ضار من أحداث الخلفاء في المساجد كالتي في دار المسجد الأموي ولا سيما ما يترتب على ذلك من تقدير
المسجد بسبب الطبخ والغسل ونحوه ويرى تأليف المستقلا في المنع من ذلك (قوله) ولو خرب ماحوله) أي ولو منع
بقائه عامرا وكذا لو خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر (قوله) عند الامام والثاني
فلا يعود منه انوارا لمحو زلفه ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا وهو القنوى حاوي القديس
وأكثر الشايخ عليه غنمي وهو الاوجه فتح البحر قال في الاسعاف وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول أبي
يوسف وبعضهم كره كقول محمد (قوله) وعاد إلى الملك عند محمد) ذكر في الفتح ما معناه انه يتفرع على الخلاف
المذكور ما إذا هدم الوقف وليس لمن الغلة ما يعمر به فراجع إلى الباني أو ورثته عند محمد بخلاف أبي يوسف
لكن عند محمد انما يعود إلى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود والواقف بالكلية كما لو احترق ولا يستأجر
بشيء ورباط وخوض محلة خرب وليس له ما يعمره وأما ما كان معد الغلة فلا يعود إلى الملك الا انقضاء وتبقى
ساحته وقتا تخرج ولو بشي قليل بخلاف الرباط ويحوي فانه موقوف للسكنى وامتنعت بانه مداما دار الغلة
فانها قد خرب وتؤمير كوما وهي بحيث لو نقل نقضها يستأجر أرضها من يبنى أو يفرس ولو بقليل فيغفل عن

ذلك وتباع لواقفها مع أنه لا يرجع اليه منها الا النقص واستند في ذلك للخاتمة وغيره وان ظاهر كلامه اعتماده
 (قوله وعن الثاني الخ) جزمه في الاسعاف حيث قال ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى
 ملك الا واقف عند أبي يوسف فيباع بنفسه باذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد اهـ (قوله ومثله
 حبش المسجد الخ) أي الحبش الذي يفرض بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد كبلاد الصعيد كما أخبرني
 به بعضهم قال الزبي وعلي هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها ما رجع الى ما لكه عند محمد وعند أبي
 يوسف ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف الابطال والبراءة لم ينتفع بهما اهـ وصرح في الخاتمة بان الفتوى
 على قول محمد قال في البحر وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد
 اهـ والمراد بالآلات المسجد نحو القنديل والحصى بخلاف انقاضه لما قبله من غيره يمان أن الفتوى على أن
 المسجد لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر (قوله وكذا الرباط) هو الذي بيني الفقهاء بحر من
 المصباح (قوله الى أقرب مسجد أو رباط الخ) لقوم شرع بربطه ونظيره أنه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب
 الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصر في وقفها الاقرب بحائس لها اهـ ط (قوله تفرع على قولهما) أي
 قوله فصرف الخ تفرع على قول الامام وأبي يوسف ان المسجد اذا خرب بقي مسجداً بالكلية غلبت أن الملقى
 به قول أبي يوسف أنه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر كما مر عن الحارثي نعم هذا التفرع اعني يظهر على ما
 ذكره الشارح من الرواية الثانية عن أبي يوسف وقدمنا أنه حرم بها في الاسعاف وفي الخاتمة رباط بعد استغنى
 عنه المارة وبجده رباط آخر قال السيد الامام أبو شعاع تصرف غلته الى الرباط الثاني للمسجد اذا خرب واستغنى
 عنه أهل القرية يفرع ذلك الى القاضي فيباع الخشب ويصرف الثمن الى مسجد آخر حاز وقال بعضهم يصير ميراثا
 وكذا حوض العامة اذا خرب اهـ ونقل في النخبة عن شمس الأمتة الحارثي أنه سئل عن مسجد وحوض خرب
 ولا يحتاج للفقير الناس عنه هل للقاضي أن يصره أو وقفه الى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله في
 البحر عن الفتية للشر نبالا رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها ما في المتن بغير الدبر عما مر عن الحارثي وغيره ثم
 قال وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد العال والشيخ الامام
 أحمد بن نونس السلي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فذهب من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى
 بنقله ونقل ماله الى مسجد آخر وقدمني الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحارثي على القول الحق به من عدم
 نقل بناء المسجد ولو افتى المذكورين اهـ ثم ذكر الشر نبالا أن هذا في المسجد بخلاف حوض وبرور رباط
 ودناه وسيف بغر وقد بديل وبساط وحصير مسجد فقد ذكر في التارخانية وغيرها جواز نقلها اهـ قلت لكن
 الفرق غير ظاهر فليتأمل والذي ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق بين مسجد أو
 حوض كما أفتى به الامام أبو شعاع والامام الحارثي وكفي بهما قدوة ولا سيما في زماننا فان المسجد وغيره من
 رباط أو حوض اذا لم ينقل بأخذ انقاضه للصنوع والمغليون كما هو مشاهد وكذا أوقفه بأكلها النظارة
 غيرهم وبزمنهم عدم النقل خراب المسجد الآخر المحتاج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة شلت عنها في أمير أباد
 أن ينقل بعض أعمار مسجد خراب في سقع فاسيون بدمشق ليلطها محسن الجامع الاموي فانفتحت بعد الجواز
 متابعة للشر نبالا ثم بلغني أن بعض المغليين أخذ تلك الاجزاء لنفسه فقدمت على ما أفتيت به ثم رأيت الآن في
 النخبة قال وفي فتاوى النسفي سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية رحلوا وتدعى مسجد هاهنا الى الخراب وبعض
 المغلّة يستولون على خشبه وينقلونه الى دورهم هل لواجدها له المحلة أن تباع الخشب بامر القاضي ويسلك
 الثمن ليعرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم وحكي أنه وقع مثله في زمن سيدنا الامام الاجل في
 رباط في بعض الطرق خرب ولا ينتفع المارة به وله أوقاف عامر تنقل هل يجوز نقلها الى باخر ينتفع الناس
 به قال نعم لان الواقف غرضه انتفاع المارة يحصل ذلك بالثاني اهـ (قوله فلو قل) أي قبل التحويل الذي هو
 الحكم لا بمجرد التسليم الذي في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولا لم

وعن الثاني ينقل الى
 مسجد آخر بان القاضي
 (ومثله) في الخلاف
 المذكور (حبش
 المسجد وحصره مع
 الاستغناء عنهما) كذا
 (الرباط والبراءة لم ينتفع
 بهما فصرف وقف
 المسجد والرباط والبر
 والحوض (الى أقرب
 مسجداً أو رباطاً أو
 حوضاً (اليه) تفرع
 على قوله ما ذكره وفيها
 وقف شعبة على الفقهاء
 وسلمها للفقهاء ثم قال
 لوصه أعط من غلته
 فلاناً كذا ولاناً كذا لم
 يصح لخروجهم عن ملكه
 بالتحويل فلو قل صح
 فوهم أنه لا يكون مسجداً
 اذا كان العلو والسفل
 موقوفاً وهو خلاف
 ما صرح به في الاسعاف
 ولعل في العبارة كلاماً
 سقط من فلم التامخ
 ترتب عليه قوله بخلاف
 الخ اهـ
 مطلب في نقل انقاض
 المسجد ونحوه

(قوله هل لواحد لاهل
 المحلة الخ) هكذا خطه
 ولعل الأولى من أهل
 المحلة تأمل اهـ

يذكر السجيل في الخاتمة حيث قال وقف ضبعة في محنته على الفقراء وأخرجهم من يده إلى التوكل ثم قال لوصيه
عند الموت أعظم غلته الفلان كذا ولفلان كذا الخ فلهذا لا يؤكل ما ملأها من الصلوات للفقراء أو لأغلبها إبطال
حقهم إلا أن شرط الوقف أن يصرف غلته إلى من شاء اهـ والمراد بطلانه أنه لا يكون حقا لزاما للفلان في
غلة الوقف فلو كان فلان فقيرا لا يزاد إعطاؤه بل أنه يعطى غيره **(قوله لكن سيحى)** أى آخر الفصل الآتى
وفيه كلام سبأى **(قوله اتحاد الوقف والجهة)** بان وقف وقفين على المسجد أحدهما على العمارة والأخرى على
إمامه ومؤذنه والإمام والمؤذن لا يستقر لقلته المرسوم للحاكم الذين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة إلى
لإمام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل الجهة أن كان الوقف مقصدا لا غرضه أحياه وقفه وذلك يحصل
بما قلنا بغير عن البرازية ونظائره اختصاص ذلك بالفاضل دون الناظر **(قوله بسبب خراب وقف أحدهما)** أى
خراب أما كن أحد الوقفين **(قوله بان بنى رجلا من مسجد)** الظاهر أن هذا من اختلاف ما معاهما ما اختلاف
الوقف ففيما أحدهما وقف رجلا من وقفين على مسجد **(قوله لا يجوز له ذلك)** أى الصرف المذكور لكن نقل في
الجزء بعد هذا عن الواجبة مسجد له أوقاف مختلفة لباس القيم أن يخلط غلتها كلها وأن خرب ما دون منها فلا
بأس بعمارة من غلة حاوت آخر لأن الكل للسجد ولو كان مختلفا لأن المعنى يجمعهما وهو مثله في البرازية تأمل
* (تنبيه) * قال الخليل الرملى أقول ومن اختلاف الجهة ما إذا كان الوقف بغير أن أحدهما للسكنى والاخر
للاستغلال فلا يصرف أحدهما إلا خروجه واقعة الفتوى اهـ **(قوله ولو وقف العقار)** هو الأرض مبنية أو غير
مبنية فتح وفي القاموس هو الضبعة وهو المناسب لقوله بغير ما لم يهر **(قوله عبيد الحرانون)** الأكر
الحرانون من أكرت الأرض حرثها واسم الفاعل أكار لما يقع مصباح والمراد أنهم إذا كانوا عبيده وقف معهم
تبعها للأرض وكذلك آلات الحرانة كإفى البصر **(قوله مع استحسان الخ)** لأنه قد ثبت من الحكم بعمالة أثبت
مقصودا كالتبرع في البيع والبناء في الوقف وهذا قول أبى يوسف ومحمد معناه أنه أجاز أفراد بعض المنقول بالوقف
فالتابع أولى قال فى الاسعاف ويدخل فى وقف الأرض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمار كإفى البيع
ويدخل أيضا الشرب والطريق كالأجارة ولوجعها مقبرة ومنها استجار عظام وأبنية لا تدخل ولو زاد فى وقف
الأرض بموقوفها جميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة فاقعة يوم الوقف قال هلال لا تدخل قماش فى الاستحسان
بأنه الصدق بها على حه النذر لا الوقف وذكر الناظر أن قال بموقوفها تدخل فى الوقف وهذا أولى خصوصا إذا
زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها ومنها حمامات يطرن أو بيتا وقفه كوارات غسل يدخل الحمام
والتصل تبع الدار والصل كالأوقاف مشبعة وذكر ما فيها من العبد والواليب وآلات الحرانة اهـ ملخصا
وقوله وذكر ما فيها الخ فبعد عدم الدخول بلا ذكره به صرح فى القنع وقد اختصر فى الجرح عبارة الاسعاف
اختصارا مختلا * (تنبيه) * لم يذكر المصنف لصفة الوقف اشتراط تحدد بد العقار لأن الشرط كونه معلوما
وقول القنع إذا كانت البار مشهورة وقفه صح وقفها وإن لم تحدد استغناء به شرعا عن تحديدها اهـ ظاهر
اشتراط التحديد ولا يخفى ما فيه بل ذلك بشرط لقبول الشهادة ونقصها وقامه فى الجرح وقال فى أفع الوسائل بعد
ما قسم مسألة التحديد إلى سبع صور وأما الصورة الثالثة أى ما لم يحدد لها أصلا وهم لا يعرفونها فقال (أبى)
فما الوقف باطل لأن تكون مشهورة وقال هلال الشهادة ماطلة ولا شك أن الأول يحتاج إلى تأويل القديم
الشهادة ماطلة كما قال هلال وغيره ولا يجوز العمل بظاهره لأن الوقف لا يشترط لصحة التقيد بد نفس الزاد
يجوز الحكم بإبطاله بمجرد دخول الشهود لم يحدد هلال ولا غيره لها ولا هى مشهورة ملخصا **(قوله وجاز
القفن على مصالح الرابطة)** ظاهره جواز وقفه استقلالاً ويؤيد أنه ذكر فى القنع عن الخلاصة فى مسائل و
المنقول الذى جرى فيه التعامل فكان ينبغي للشارح ذكره بعد قول المصنف ومنقول فيه تعامل لثلاثتهم
المراد أنه وقفه تبعا للرابطة كما هو فى الجرح حيث قال وأما وقف العبد تبعا للندسة والرابطة فسأى أنه ح
بعض المشايخ اهـ مع أنه فمبأساى انما ذكر ما فى القنع عن الخلاصة **(قوله ونقصته)** أى وإن لم يشترط
الوقف وفى الاسعاف لو شرطها من الغلة ثم مرض بعضهم استحقها أن شرط أجر أمهاعلهم ماد

قلت لكن سيحى معمرنا
لقتاوى مؤيد زاده أن
لوقف الرجوع فى
الشروط ولو مسجد
(اتحاد الوقف والجهة
وقبل مرسوم بعض
الموقوف عليه) بسبب
خراب وقف أحدهما
(جاز للساكن أن
يصرف من فاضل
الوقف الآخر عليه)
لأنهما حيث كثر
واحد وإن اختلف
أحدهما) بان بنى رجلا من
مسجدين أو رجلا
مسجدا ومدرسة ووقف
عليهما أوقافا (لا يجوز
له ذلك) ولو وقف العقار
بغيره أو كونه بفتوتين
عبيد الحرانون (صح)
استحسانا تبعا للعقار
وجاز وقف القن على
مصالح الرابطة خلاصة
ونقصته

مطلب فى وقف المنقول
تبعا للعقار
مطلب لا يشترط التحديد
فى وقف العقار

ولوقبل عمداً وقوفه
بازر به بل بحب قمته
ليشترى بها بابه (كما
صح وقف) مشاع قضي
بجواز (لأنه مجتهد فيه
فلحقني المقلدان بحكم
بعضه وقف المشاع
وسلطانه لا اختلاف
الترجيح وإذا كان في
المسئلة قولان صحيحان
جاز الاقتناء والقضاء
بأحدهما بغير وصف
(و) كاصح أيضاً وقف
كل (منقول) قصد (فيه)
تعاملاً للناس كقاس
وقدوم بل (ودراهم
ودنانير) قلت بل ورد
الامر لة قضاء بالحكم به
مطلب في وقف المشاع
المقتضى به
مطلب مهم إذا حكم
الحقني بمذهب إليه أبو
يوسف ومحمد لم يكن
حاً كاختلاف مذهبه
مطلب مهم إشكال في
وقف المنقول على
النفس
مطلب فيها إذا كان في
المسئلة قولان
صحيحان
مطلب في وقف المنقول
قصد
مطلب في وقف الدراهم
والدنانير

أحبوا أن قال لهم لم يجرى شيء على من تعطل عن العمل ولو باع العاجز واشترى بئنه عبدًا كما به جازاه وقال
في موضع آخر وكذلك الدواب والآلات يبعها ويشتري بئنها ما هو أصح للوقف (قوله وجنابته في مال
الوقف) وعلى المتولي ما هو الأصح من الدفع أو القضاء ولو قدها بأكثر من أرض الجنابة كان مستطوعاً في الزائد
فيضته من ماله وإن قدها أهل الوقف كانوا مستطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف (قوله لا
قودفيه) لأن وجهه أن في القودر والوقف بقوات البذل اه ح والظاهر أن محل ما ذكره ما إذا رضى
العاقل بدفع البذل أما إذا لم يرض إلا بالتسليم نفسه للقصاص فإنه لا يجوز أن القصاص عندنا هو الأصل ط (قوله
بل بحب قمته) كالجواب خطأ ويشترى به المتولي عبداً ويصير وقفاً كالجواب خطأ وأخذ مولاه قيمته فإنه
يشتري بها عبداً ويصير مديراً وقد صرح به في الأخيرة عن الخصاص بغير (قوله كاصح وقف مشاع قضي بجواز)
ويصير بالقضاء متفقاً عليه والاختلاف في وقف المشاع مبني على اشتراط التسليم وعدمه لأن القصة من تمامه
فأبو يوسف أحاز لأنه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجز لاشتراطه التسليم كما مر عند قوله ويرزوقه من أن محل
الختلاف فيما يقبل الصيغة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاقاً في الأصل والمسجد والمقبره وقد مناه بعض فروع ذلك (قوله
لأنه مجتهد فيه) أي يسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفتها لنص وأجماع (قوله فلحقني المقلدان) أما إذا المراد
بقوله قضي بجواز ما يشمل قضاء الحنفى وأما خصه بالترجيح لثلاثتهم أن المراد به من مذهب آخر لأن أمام
مذهبه غير قائل به لكن لما كان قول أصحابه غير خارج عن مذهب صرح حكم مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب
القضاء عند الكلام على قضاء القاضى بخلاف مذهبهم المراد به خلاف أصل المذهب للحنفى إذا حكم على
مذهب الشافعى وأما إذا حكم الحنفى بمذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهم من أصحاب الإمام فليس حكماً
بخلاف رأيه فقد أفاض أن أقوال أصحاب الإمام غير خارجة عن مذهبه فقد تناولوا عنهم أنهم ما قالوا ولا أهوا
مرى عن الإمام كما وبعت ذلك في شرح منظومى في رسم المفتى وبهذا ترتفع الإشكال المشهور الذى ذكره
الإمام الطرسوسى في أنفع الوسائل والعلامان الشافعى في قضاؤه وهو أن وقف الإنسان على نفسه أجاز أو
يوسف ومنعه محمد كإسمائى ووقف المنقول كالبنا بدون أرض والكتب والمصحف منعه أبو يوسف وأجاز محمد
فوقف المنقول على النفس لا يقبل به واحدهما فيكون الحكم به ملتقى من قولين والحكم للمفتى باطل
بالاجماع كما مر أول الكتاب وبه يتدفع ما أجابه الطرسوسى من أنه في منتهى المفتى لا يجوز أن الحكم للمفتى وقام
ذلك مبسوطاً في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب الأول من الوقف (قوله لا اختلاف الترجيح) فإن كلام من
قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلطف الفتوى كما مر (قوله قولان صحيحان) أي وقد تساوى في لفظي التصحيح
والأفالأولى الأخذ بما هو أكفى التصحيح كالأول كان أحدهما بلطف الصحيح والآخر بلطف عليه الفتوى فإن
الثانى أقوى وكذلك كان أحدهما في المتن وكان ظاهر الرواية وكان عليه الأكثر وكان هو الأرفق بالناس فإنه
إذا صحح هو ومقابله كان الأخذ به أولى كما قدمناه في أول الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأى واحد منهما أراد لكن
إذا قضى بأحدهما في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الآخر نعم بقضى به في حادثة غيرها وكذا المفتى ويبقى أن
يكون مطمع نظراً إلى ما هو الأرفق والأصح وهذا معنى قولهم إن المفتى يقتضى ما يقع عنده من الصلحة أى
الصلحة الدينية لا صلحته الدنيوية (قوله كل منقول قصد) أما متاع العقار فهو جائز بخلاف عندهما كما
مر كالإختلاف في صحة وقف السلاح والكرامع أى الخيل للآثار المشهورة والاختلاف فيما سوى ذلك فعند أبي
يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من المنقولات واختاره أكثر فقهاء الأمصار كإلى الهداية وهو
الصحيح كما في السعاف وهو قول أكثر الشائخ كإلى الظهيرية لأن القياس قد يتبدل بالتعامل ونقل في المحتجى عن
السرجوان ووقف المنقول مطلقاً عند محمد وإذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف وتعاماً في البحر والمشهور الأول
(قوله وقدوم) بفتح أوله وضم ثانيه مخففاً ومقلداً (قوله بل ودراهم ودنانير) عزمنا على الخلاصة إلى الانصاري وكان
من أصحاب زعفران في الحاشية التي ذكر حيث قال وعن زعفر بن زياد له وقال المصنف في النسخ ولما جرى التعامل
في زماننا في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد المفتى به في وقف كل منقول

فيه تعامل كالأجنبي فلا يحتاج على هذا إلى تخصيص القول بجواز وقفها بذهب الإمام زفر من رواية الانصاري والله تعالى أعلم وقد أتى مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يحل خلافاً له ما في المخ قال الرمي لكن في إلحاقها بمنقول فيه تعامل نظر انهي مما لا يتنفع به مع بقاء عينه على ملك الوافق وإفتاء صاحب البحر بجواز وقفها بلا حكمة خلاف لادل على أنه داخل تحت قول محمد الحق به في وقف منقول فيه تعامل لا احتمال أنه اختار قول زفر وأتبع به وما استدلل به في المنع من مسئلة البقرة الآية ممنوع عما قلنا لا يتنفع بلبها ومنها مع بقاء عينها لكن إذا حكم به حاكم ارتفع الخلاف اهـ لمخضقات ان الدراهم لا تتعين بالتعين فهي وإن كانت لا يتنفع به مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولا شئ في كونها من المنقول حيث جرى فيها تعامل دخلت فيما أحازه محمد ولهذا المائل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال في الفتح ان بعض المشايخ زادوا أن شئ من المنقول على ما ذكره محمد لدار أو أجزان التعامل فيها وذلك كرمزها مسئلة البقرة الآية بمسئلة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرعة على أن ما يخرج من لبها ومنها يعطى لأبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً راعى الانصاري وكان من أصحاب زفر فمن وقف الدراهم أو ما يسكال أو ما وزن أو يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يسكال أو وزن يساع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة قال فعلى هذا القياس إذا وقف كرامن الخطة على شرط أن يقرض الفقراء الذين لا يذللهم ليزرعوه لا أنفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادار لتدفع القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء أو يداعى هذا السبيل يجب أن يكون جائزاً قال ومثل هذا كثيراً في الرى وناحية وما وجد اهـ وهذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من إلحاقها بالمنقول المتعارف على قول محمد الحق به وإنما خصوصها بالنقل عن زفر لأنهم المكن متعارفة ان ذلك ولا نه هو الذي قال به ابتداء قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الخطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفها بالكمة نعم وقف الدراهم والدنانير تعورف في الديار الرومية اهـ **(قوله ومكيل)** معطوف على قول المصنف ودراهم **(قوله ويدفع)** ثمنه مضاربة أو بضاعة وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير وما خرج من الرى يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة ثم يتصدق بها فهو على تقدير مضاف أي برحبها وبعبارة الاسعاف ثم يتصدق بالفضل **(قوله فعلى هذا)** أي القول بصحة وقف المكيل **(قوله وجائز)** بالنكس النعش وشاها ما يعطى به الميت وهو في النعش ط **(قوله لان التعامل)** بتركه القياس قال القياس عدم صحة وقف المنقول لان من شرط الوقف التابيد والمنقول لا يدوم والتعامل كافي البحر عن التحرير هو الاكثر استعمالاً في شرح البحر عن الميسوط أن الثابت بالعرف كالكتاب بالنص اهـ وتعام تحقيق ذلك في رسالتنا السبابة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف وظاهر ما مر في مسئلة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر ما قلناه ان نفا من زيادة بعض المشايخ أشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا فالظاهر اعتبار العرف في الموضع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم وبلادنا وقف القناس والقندوم كان متعارفاً في زمن المتقدمين ولم نسجم به في زماننا فالظاهر أنه لا يصح الآن ولائنه وجد نادراً لا يعتبر لنا علمت أن التعامل هو الاكثر استعمالاً قنامل **(قوله الحديث الخ)** رواه أحد في كتاب السنة وهم من عزم المسند من حديث أبي وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وتعام في حاشية المحوى عن المقاصد الحسنة للسجواي **(قوله ومتاع)** ما يتنفع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البت من أثاث المنزل كقراش وبساط وحصى لغير مسجد أو الأواني والقندوم تعورف وقف الأواني من القناس ونص المتقدمون على وقف الأواني والقندوم المحتاج إليها في غسل الموي **(قوله وهذا)** أي حواز وقف المنقول المتعارف **(قوله وألحق في البحر السفينة)** بالمتاع أي فلا يصح لكن قال شيخ مشايخنا الساجي أنهم تعاملوا بوقفها فلا رد في صحته اهـ وكأنه حدث بعد صاحب البحر وألحق في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونه لانه منقول فيه تعامل وتعام في الدر المنلق وسأني عند قول المصنف بنى على أرض الخ **(قوله جاز وقف الا كسبة الخ)** قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذين القرامشة

كافي معروضات المفتي
أبي السعد ومكيل
وموزون فبما يدفع
ثمنه مضاربة أو بضاعة
فعلى هذا الوقف كرا
على شرط أن يقرضه لمن
لا يذله ليزعه لنفسه
فاذا أدركه أخذ مقداره
ثم أقرضه لغيره وهكذا
جاز خلاصة وفيها وقف
بقرعة على أن ما يخرج
من لبها ومنها للفقراء
ان اعتادوا ذلك رجوت
أن يجوز (وقد رجوت)
وإسماها وصحفت
وكتب لان التعامل بتركه
به القياس الحديث ما رآه
المسلمون حسناً فهو عند
الله حسن بخلافه بالآ
تعامل فيه ككتاب ومتاع
وهذا أقول لمحمد وعليه
القوى اختيار وألحق
في البحر السفينة بالمتاع
وفي البراز به جاز وقف
الا كسبة على الفقراء

مطلب في التعامل
والعرف

لإلّا ينبغي الجواز سماعي ما مر عن الزاهدي قد برشرح الملتقى أي ما ذكره الزاهدي في المجتبى من جواز
وقف المنقول مطلقا عند محمد ولا ينبغي أن هذا في وقف نفس الأَكْسِيَّة ما لو وقف عقارا وشروط أن يشتري من
ربعه أكسبة الفقراء أو المؤذنين فلا كلام فيه كما أفاده (قوله) أن يحصون (جاز) هذا الشرط معنى على ما ذكره
شمس الأئمة من الضابط وهو أنه إذا ذكر الوقف صراحة لا بد أن يكون فهم تنصيص على الحاجة حقيقة
كالفقراء أو استعمال الأبرار الناس كالساعي والزمن لأن الغالب فهم الفقراء فصحة الإغناء والفقراء عنهم أن كانوا
محصول والافتقار عنهم فقط ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الأغنياء والفقراء أن كانوا يحصون جمع باعتبار
أعيانهم والأبطل وروى عن محمد أن ما لا يحصى عشرة وعن أبي يوسف ما هو والمأخوذ به عند البعض وقيل
أربعون وقيل ثمانون والقنوي أنه مقفوض إلى رأى الحاكم أسعاف ويحمر (قوله) وأن وقف على المسجد (جاز)
ظاهرا أنه لا يشترط فيه كون أهله ممن يحصون لأن الوقف على المسجد لا على أهله كالموقوف المتبادر من المقابلة
ولعل وجهه أنه بصير كالتنصيص على التأسد عزلة الوقف على عماره مسجد معين فإنه يصح في المختار أن يبدء
مسجدا كإقضاءه عند قوله ويجعل آخره مله قربة لا لتقطع (قوله) ولا يكون محصورا على هذا المسجد هذا
ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أي يود كرق كتاب آخر فهو قول آخر مقابل لقوله ويقرأ
فيه فإن ظاهرا أنه يكون مقصورا على ذلك المسجد وهذا الظاهر حيث كان الوقف عن ذلك المسجد فافعله
صاحب الدرر حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط منها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لإيهامه أنه من
تنه ما قبله الآن يكون قد فهم أن قوله ويقرأه يحول على الأولوية فيكون مافي موضع آخر غير مخالف تأمل
لكن في القصة سبل معصفا في مسجد بعينه للقراء قلنس بعد ذلك أن يدفعه إلى آخر من غير أهل تلك المحلة
للقراء قال في الدرر وهذاوافق القول الأول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا يشهد أنهم قالوا من متعارفان
خلافا لما فهمه في الدرر تبعه الشارع (قوله) وبه عرف حكم الخ الحكم هو ما ينبغي بعد بقوله فإن وقفها الخ ط
(قوله) لم يحترقها) ولا سيما إذا كان الناقل ليس منهم ثم ومفاده أنه عين مكانها بان بنى مدرسة وعن وضع
الكتب فيها لا انتفاع سكانها (قوله) وأن على طلبة العلم الخ ظاهره صحة الوقف عليهم لأن الغالب فهم الفقراء
علم من الضابط المأثور في الجرح قال شمس الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لأن الفقراء
غالب فهم فكان الاسم متباعنا عن الحاجة ثم ذكر الضابط المأثور فلو مقتضاها أنهم إذا كانوا يحصون ينص
بقراءتهم فعلى هذا وقف المحصف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة
الخلاصة والقصة في المحصف وقد يقال أن هذا ما يستوي في الانتفاع به الغني والفقير كسائر من أن الوقف
على ثلاثة أوجه منها ما يستوي فيه الفقريان كرباط وخان ومقار وسقاية وعلقه في الهنداية بان أهل العرف
يريدون فيه التسوية بينهم ولأن الحاجة داعية وهنا كذلك فإن وقف الكتب بقصد دفع الفقريين ولاه
ليس كل غني يجحد كل كتاب يريد خصه صاوقا الحاجة إليه (قوله) في جواز النقل (تردد) الذي تحصل من كلامه
أنه إذا وقف كتابا عن موضعها فإن وقفها على أهل ذلك الموضوع لم يحترقها منه إلا لهم ولا لغريم وظاهرها أنه
لا يحل لغريم الانتفاع بها وإن وقفها على طلبة العلم فكل طالب الانتفاع بها في محلها وأما نقلها منه فقفه تردد
ثاني مما قدمه عن الخلاصة من حكاية القولين من أنه لو وقف المحصف على المسجد أي بلا تعيين أهله قيل يقرأ
فيه أي يختص بأهله المترددن إليه وقيل لا يختص به أي فيجوز نقله إلى غيره وقد عرفت قوة القول الأول عامر
عن القصة وبق ما لو عزم الوقف بان وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد والمدرسة كالمحرور
العاد وقد منع عند قوله ولا يهر عن الإساءة أنه لو شرط أن لا يخرج إلا يهر عن الإساءة أن لا يخرج إلا يهر عن الإساءة
الهر عن المعنى القوي تعالاه قاله السبكي ويؤيده ما قدمه من قبيل قوله وللأزول عن الفقه من قوله أن
شروط الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع وهو ما لا فله أن يجعل ما له حيث شاع لم يكن معصية وأنه لا يخص
صنفان الفقراء وكذا سائر في فروع الفصل الأول أن قولهم بشرط الواقف كض الشارع أي في المفهوم
والدلالة وجوب العمل به قلت لكن لا ينبغي أن هذا إذا علم أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة أما مجرد كتابة ذلك

مطلب متى ذكر الوقف
مصرفا لا بد أن يكون
فهم تنصيص على
الحاجة

فستدفع اليهم شئتم
يردونها بعده وفي الدرر
وقف معصفا على أهل
مسجد القراء فإن
محصول جاز وأن وقف
على المسجد جاز ويقرأ
فيه ولا يكون محصورا
على هذا المسجد وبه
عرف حكم نقل كتب
الارواقف من محالها
للانتفاع بها والفقهاء
بذلك متباينون فإن وقفها
على شخص وقصد
يصرف نقلها وإن على
طلبة العلم وجعل
مقرها في خزائنه التي
في مكان كذا في جواز
النقل يردد نهر

مطلب في حكم الوقف
على طلبة العلم
مطلب في نقل كتب
الوقف من محالها

على ظهر الكتب كما هو العادة فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام مدرسته أن واقفها كتب ذلك لجعل
 حلة لمنع أعارته من يخشى منه الضعاف والله سبحانه أعلم **(قوله)** ويبدأ من غلته بعمارة أي قبل الصرف إلى
 المستحقين قال القهستاني العمارة بالكسر مضى بدأ وأسم ما بهر به المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى
 يبقى على ما كان عليه دون الزيادة فإن لم يشترط ذلك في الزاهدي وغيره فالوكان الوقف شجرًا يخاف هلاكه كان
 له أن يشتري من غلته فصلًا لغرضه لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا كانت الأرض سعة لا يثبت
 فيها شيء كان له أن يصلبها كما في المحيط اهـ ومثله في الخاتمة وغيره ودخل في ذلك دفع المصد الذي على الأرفاق
 مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى تلمذ الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جلية قل من تنبه لها
 فإن المصددين على الوقف ضرورة تعمرة فإذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة حتى تتخلص رقعة الوقف
 ويصير نجرًا بآخرة مثله لم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وذكر في الجران كون التعبير
 من غلة الوقف إذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الوالو الجية رجل أجبر دار الوقف بفعل المستأجر وواقفها
 مر بطال الدواب وغيره ما يضمن لأنه فعل بغير إذن اهـ **(تنبيه)** لو كان الوقف على معين العمارة في ماله كما ساقى
 بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه فإن خرب بيتي كذلك ولا يجوز الزيادة بل رضاء ولو كان على الفقراء
 فكذلك وعند البعض يجوز والاول أحج هداية ملخصا وبه علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا
 يجوز بل رضاء المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع السياس ٣ والمرتبة على المحيط من مال الوقف أن لم
 يكن فعله الواقف وان فعله فلا يمنع **(قوله)** ثم ما هو أقرب لعمارة الخ أي فإن انتهت عمارة وقف من الغلة
 شيء بدأ بها هو أقرب للعمارة وهو عمارة المعنوية التي هي قيام شعائره قال في الحاوي القدسي والذي يبدأ به من
 ارتفاع الوقف أي من غلته بعمارة بشرط الواقف أو لا ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم الصلة كالامام السجدة
 والمدرس للمدرسة يصرف اليهم إلى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معينا
 فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء اهـ قال في الجبر والسراج بالكسر القناديل
 ورماد مع زيتها والبساط بالكسر أيضا الحصريو يلحق بهم ما معلوم خادمها وهو الواد والفرش فيقدمان وقوله
 إلى آخر المصالح أي مصالح المسجدي يدخل فيما المؤذن والتأطير ويدخل تحت الامام الخطيب لأنه امام الجامع
 اهـ ملخصا ثم لا يخفى أن تعبير الحاوي يتم بقصد تقديم العمارة على الجميع كما هو اطلاق المتن فيصير اليهم
 الفاضل عنها خلافا لما هو عليه كلام الجرنم كلام الفتح الآتي بقيد المشاركة وبأن يبيانه فافهم **(قوله)** بقدر
 كفايتهم أي لا بقدر استحقاقهم الشرط لهم والظاهر أن قول الحاوي هذا إذا لم يكن معينا الخ راجع إليه كما
 فهمه في شرح الملتقى وقال ابن فرض المسئلة فيما إذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين قدر لكل فإيه فلا
 ينبغي جعل الحكم كذلك اهـ أي بل يصرف إلى كل منهم القدر الذي عينه الواقف ثم قال في شرح الملتقى ويمكن
 أن يقال لا فرق بين التعيين وعدمه لأن الصرف إلى ما هو قريس من العمارة كالعمارة وهي مقدمة مطلقا
 وبقوه ويجوزهم بخلافه بشرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لشرط له ما لا يفيده بخلاف شرطه اهـ
 قلت وهذا ما أخذ من الجبر حيث قال والتسوية للعمارة تقتضي تقديمها إلى الامام والمدرس عند شرط الواقف
 أنه إذا ضاق ريع الوقف قسم الربع عليهم بالخصه وان هذا الشرط لا يعتبر اهـ والحاصل أن الوجه يقتضي
 أن ما كان قريسا من العمارة يلحق به في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة الربع على
 الجميع بالخصه أو جعل لكل قدر أو كان ما قدره الامام ونحوه لا يفيده فبعض قدر الكفاية لئلا يلزم تعطيل
 المسجدين فيقدم أو لا العمارة الضرورية ثم الاهم فالاهم من المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به الحال فإن فضل
 شيء يعطى لبقية المستحقين إذا لاشك أن مراد الواقف انتظام حال مسجده أو مدرسته لا بمجرد انتفاع أهل الوقف
 وان لم تعط له خلافا لما هو عليه كلام الحاوي المذكور لكن يمكن أرباع الإشارة في قول الحاوي هذا إذا لم يكن
 معينا الخ إلى صدر عبارة يعني أن الصرف إلى ما هو أقرب إلى العمارة كالامام ونحوه فافهم فيما إذا لم يكن
 الوقف معينا على جماعة معلومين كالسجد والمدرسة أما لو كان معينا كالدار الموقوفة على الذرية أو الفقراء

(ويبدأ من غلته بعمارة) ثم ما هو أقرب
 لعمارة كالامام مسجده
 ومدرس مدرسته يعطون
 بقدر كفايتهم ثم السراج
 والبساط

مطلب يبدأ من غلة
 الوقف بعمارة
 مطلب دفع المصد
 مقدم على الدفع
 للمستحقين
 مطلب كون التعمير من
 الغلة أن لم يكن الخراب
 يصنع أحد
 مطلب عمارة الوقف
 على الصفة التي وقفه
 مطلب يبدأ بعد
 العمارة بما هو أقرب إليها
 ٣ (قوله منع السياس
 والجبر الخ) قال شيخنا
 وقد رأيت تقييد ذلك
 بما إذا لم يورث السياس
 والجبر في بادق الآخرة
 فإن كان كذلك فلا يمنع
 ثم قال وهو تقييد حسن
 ونظهر أن الزاد بق
 أما كنهه كذلك اهـ

فانه بعد العمارة صرف الريع الى معاشته الواقف بلا تقديم لاحد على أحد فالتفت هذا التحرير **(قوله كذلك)**
 أي بقدر الكفاية لا بقدر الشروط وأما قوله الآخر فيعطوا المشرط وقوله فلهما أجره عملهم فإني الكلام فيه
(قوله لثبوت اقتضاء) لأن قصد الواقف صرف الغلبة ونداء لا يتبع دأعه إلا بالعمارة فثبت شرط العمارة
 اقتضاء بجبر ومثلهما هو قريب منها كما قررناه آنفاً **(قوله وتقطع الجهات)** أي تنع من الصرف بها وبعمارة
 الفتح وتقطع الجهات الموقوف عليها بالعمارة إن لم يتحقق ضرر بين فإن خيف قدم اه أي أن من يخاف بقطعه
 ضرر بين كاما ونحوه يقدم اه على بقية المستحقين من ليس في قطعهم ضرر بين لا على العمارة فهم إلا أن
 يكون المراد العمارة الغير الضرورية فإن الامام يقدم عليها ويحتمل أن المراد من قوله قدم أنه لا يقطع بقرينة
 صدر العبارة لكن بصير مقادير من في قطعه ضرر بين يساوي العمارة فصرف أو لا الهما واليه وهو خلاف
 المقادير التعبير به في عبارة الخاوي كما مر فاما أن يراد به معنى الواو كما هو مفاد كلام الجراور راد بالعمارة فيصير
 الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف الريع اليها أو لا كما هو مفاد المتن ثم الفاضل الى الجهات الضرورية
 الامام فالاهم دون غيرها كالشاهد والمجاويز والكتب ونحوهم ويراد بها في الفتح العمارة الغير الضرورية
 فتقدم الجهات الضرورية عليها وتشاركتها إذا كان الريع يكفي كلا منهما ما لم يلحني أنه لو احتج قطع الكل
 للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات الأذلى من النظر خراب المسجد لاجل امام مؤذن فالاحصا أن
 الترتيب المستفاد من عبارة الخاوي بالنظر الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المقادة
 من عبارة الفتح بالنظر الى غير الضرورية وإذا كان في الريع زيادة على الضرورية ثم رأت بقى حاشية الاشياء
 التصريح بحمل مافي الخاوي على ما قلنا **(قوله فيعطى المشرط ولهم)** يرفع المشرط نائب فاعل يعطى وفي بعض
 النسخ فيعطوا بالجزم بحذف النون عطفاً على قدمه وأوصي المشرط ومفعول ثان وعترض بأن ما ذكرنا دفعه
 التهر وهو خلاف ما مر من أنهم يعطون بقدر كفايتهم وخلاف مافي الجبر من أخذ قدر الاجرة قلت لا يلحني
 عليك أن قول الفتح الماروط قطع الجهات الخ معناه أن من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع معلوماً المشرط بل
 يقدم و يأخذه بخلاف غيرهم من المستحقين كالناتر والشاد والمباشر ونحو ذلك فانه يقطع ولا يعطى شيئاً أي لا
 ادخل زمن العمارة فله قدر أجرته ففعل المشرط و فانه في الفتح قال بعد قوله قدم وأما الناظر فإن كان المشرط
 له من الواقف فهو كحد المستحقين فإذا قطعوا العمارة قطع الآن يعمل كالفاعل والبناء ونحوهما فإخذ قدر
 أجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئاً اه ولهذا قال في التهر وأدنى الصران مما يخاف بقطعه الضرر الزين الامام
 وانخطب فيعطيان المشرط لهما أما المباشر والشاد اذا دخل زمن العمارة فاقامتا مستحقان بقدر أجرته عملهما
 لا للمشرط اه لكن الظاهر أن قوله وأدنى في الصر سبق قلم وهو انه وأذا في الفتح لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفتح
 كآلته وأما في ظاهره فانه خلاف هذا لأنه بعد ما ذكر كلام الفتح قال فظاهرة أن من عمل من المستحقين زمن
 العمارة يأخذ قدر أجرته لكن إذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالامام والخطيب ولا راعي المعلوم
 المشرط زمن العمارة فعلى هذا ادخل المباشر والشاد زمن العمارة يعطيان بقدر أجرته عملهما فقط وأما ما
 ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئاً أصلاً زمن العمارة اه وأنت خير بان ما نسبته الى ظاهر الفتح خلاف
 الظاهر فإن ظاهر الفتح أن من لا يقطع يعطى المشرط ولا الاجر ومن يقطع وهو من ليس في قطعه ضرر بين لا
 يعطى ثم ذكر أن الناظر من يقطع وأنه ادخل فله قدر أجرته أي لا ما شرطه الواقف فأذن أن من يقطع
 كالناظر لا يعطى شيئاً الا اذا عمل وهذا كله كما جرى بخلاف ما نسبته في الصر من أن من لا يقطع كالامام له الاجر إذا
 عمل ومن يقطع لا يعطى شيئاً أصلاً أي لا أجر ولا مشرطاً وان عمل وفيه أيضاً له جعل للشاد والمباشر أجره إذا
 عملوا بمقتضاه أنهم من الشعائر التي لا يقطع وهو خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث أوراق ثم هو موافق لما
 بحثه في الاشياء من أنه ينبغي أن يلحق بهؤلاء يعطى الامام والمندوس والخطيب والمؤذن والمباشر والناظر وكذا
 الشاد والكتاب والجاني زمن العمارة اه لكن ردي النهر مافي الاشياء بخلاف ما صرح كلامهم كما مر
 الناظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له أجر مثله كما جرى عليه في الصر وهو الحق اه ومن ادعى أجره عليه

كذلك الى آخر المصالح
 وتعلمه في البحر (وان لم
 يشترط الواقف لثبوت
 اقتضاء وتقطع الجهات
 للعمارة ان لم يخف
 ضرر بين فتح فان خيف
 كاما وخطيب وفرش
 قدمه فيعطى المشرط
 لهم

مطلب في قطع الجهات
 لاجل العمارة

في الجرم ناقلة عن الفتح ومراة بقوله بل الناطر وغيره أي من ليس في قطعه ضرر بين وجه مخالفته للنقول
أن هؤلاء لهم أجره عليهم إذا عملوا من العماره فالحاقهم بالامام وأخو به بقضى أن لهم المشروط وليس كذلك
كإدله عليه كلام الفتح وبه ظهر خلل ما في الصروحة ما ذكره الشارح تبعا للتر خلافاً لنسبهم إلى عدم الفهم
وأفهم نعم في عبارة الجبر والتبرخل من وجه آخر وهو أن كلاهما مبنى على أن المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله
في وظيفته وهو بعدل أنه أدخل في وظيفته وأعطى قدر أجره ثم لم يقطع بل صدق عليه أنه قدم كغيره من في قطعه
ضرر كالامام وهذا خلاف ما مر من تقدم الإهم فالأهم وأيضاً لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو
كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فيعين عمل العمل في كلام الفتح على العمل في التعمير وعبارة الفتح
مصرحة في ذلك فإنه قال الآن يعمل كالفعل والبناء ونحوهما فأخذ بقدر أجرته اه لكن هو مقيد بما إذا
عمل بأمر القاضي لما في جامع الفصولين لو عمل المتولي في الوقت بأجره ما بقي بعدمه إلا يصح مؤجراً
ومستأجراً وصح لو أمر الحاكم أن يعمل فيه اه وعليه ما في القنية إذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقت لعمل
الاحير لا يستحق أجراً جمول على ما إذا كان بلا أمر الحاكم والظاهر أن الناطر غير قابل كل من عمل في التعمير
من المستحقين له أجره عمله وإنما انصوا على الناطر لأنه لا يصح مؤجراً ومستأجراً أي مستأجر لنفسه وإنما
كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له بخلاف غيره من المستحقين فإن المستأجر له هو الناطر فلا شبهة في
استحقاقه الاجرة كالاجني وحسبنا كلام الفتح على ما قلنا صار حاصله أن من في قطعه ضرر بين لا يقطع زمن
التعمير أي بل يبقى على ما نمرطه الواقف وأما غيره فمقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً وإن عمل في وظيفته نعم يعطى
لكل أجره عمله إذا عمل في العمارة ولو هو الناطر لكن لو بأمر الحاكم وهذا التقرير مقطعا مقدمان عن التفرق في الرد
على الاشياء ما إذا أجرته على العمل في غير التعمير ثم الظاهر أن المراد بالمشروط ما يكفيه لان المشروطه من الواقف
لو كان دون كفايته وكان لا يقوم بعمله إلا بمرأه عليه ويؤيد ما سبأ في فروق الفصل الاول أن القاضي
الزبادة على معاوم الامام إذا كان لا يكفيه وكذا الخطيب فقلت بل الظاهر أن كل من في قطعه ضرر بين
فهو كذلك لان في حكم العمارة فهو مثل ما لو زادت أجره الاجير في التعمير وأما لو كان المشروطه أهلاً
قدرا لكفايته فلا يعطى إلا الكفاية في زمن التعمير لانه لا ضرر ولا دفع الزائد المؤدى إلى قطع غيره فصرف
الزائد إلى من يليه من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر من الحاوي من أنهم يعطون بقدر كفايتهم
وبين ما استقدم من الفتح من أنهم يعطون المشروط والحاصل مما تقر ونحوه أنه يبدأ بالتعمير الضروري
حتى لو استغرق جميع القلة صرفت كلها اليه ولا يعطى أحد ولو أماما ومؤذنان ففضل عن التعمير ثم
يعطى ما كان أقرب اليه مما في قطعه ضرر بين وكذا لو كان التعمير غير ضروري ما كان لا يؤدي تركه
إلى خراب العين ولو آخر إلى غلة السنة القابلة فيقدم الأهم فالأهم ثم من لا يقطع يعطى المشروطه إذا كان
قدراً كفايته والارزاد أو ينقص ومن لم يكن في قطعه ضرر بين قدمت العمارة عليه وإن أمكن تأخيرها
إلى غلة العام القابل كما هو مقتضى إطلاق المتن ولا يعطى شيئاً أصلاً وإن بشر وظيفته مقادام الوقف محتاجاً إلى
التعمير وكل من عمل من المستحقين في العمارة فله أجره عمله لا المشروط ولا قدراً لكفايته فهذا غاية ما ظهر في
تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الافهام **(قوله)** وأما الناطر والكتاب الخ قد غلبت ما في هذا الكلام
وما ادعاه في التبرأ إلى خلق مخالف لما في الاشياء مما مر أنه انفا **(قوله)** ضمن هذا إذا كان في تأخير التعمير خراب
عين الوقف والافيجوز الصرف للمستحقين وتأخير العمارة الغلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فإن خف قدم
كافي الزواهر عن الجرد رمتي **(قوله)** الظاهر لا قياساً على مودع الابن إذا أنفق على الابن بلادته ولا لأن
القاضي فإنه يضمن بل يرجع عليهم ما لا يضمنان تبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع بحقوقه نظر ٣ بل له
الرجوع عما دام المدفوع قائماً لا لأنه هبة ثم أقول لأوجه لعله هبة بل هو دفع مال يستحقه غير المدفوع اليه
على ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فينبغي الرجوع قائماً واستهلكا كدفع الدين المظنون بخلاف مودع الابن فإنه
ما مور بالخطير إلى المخلص ونحوه في شرح المقدسي ونقل ط نحوه عن البيروني والحاصل أن الظاهر الرجوع

وأما الناطر والكتاب
والجاني فإن عملوا زمن
العمارة فلهم أجره عليهم
لا المشروط بحسب ما قال في
التبر وهو الحق خلافاً
لما في الاشياء وفيها عن
النسخية لو صرف
الناظر لهم مع الحاجة
إلى التعمير ضمن وهل
يرجع عليهم الظاهر لا

٣ (قوله بل له الرجوع
الخ) مقتضى هذا أن
تكون مسئلة الدويعة
المقاس عليها كذلك مع
أن أحداً من الفقهاء لم
يفصل في عدم رجوع
المودع بسبب انفقت
كلهم على الملاق
عدم الرجوع والفرق
غير ظاهر قال شيخنا ثم
قال ويظهر أن مسئلة
الدويعة من قبيل قضاء
الدين عن الاجني لان
الثقة بين علي الابن
المودع وقد تبرع المودع
بالدفع إلى الابن
وقضاء الدين عن المودع
من مال نفسه للملكه
له بالضمان اه

تعد به بالدفع وما قطع العماره يسقط أو ساويف الوسط والوقف تقديم العماره ثم (٣٩١) الفاضل الفقراء والمستحقين من الناظر

امسألة قدر العماره كل سنة وان لم يحصه الآن لجواز أن يحدث حدث ولا غشلة بخلاف ما اذا بشرته فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لو زاد المتولى دافعا على أجر المثل ضمن الكل لوقوع الاعارة له وفي شرحها الشرر بل في عند قوله ويدخل في وقف المصلح قيمه امام خطيب والمؤذن يعبر الشعائر التي تقدم شرط أم بشرط بعد العماره في امام وخطيب ومدرس ووقادفراش ومؤذن وناظر وشي زيت وقناديل وسحر وماء وضوء وكلفة نقله للمبشاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر فتقدمهم في دفتر المحاسبات ليس بشرعي ويقع الاستثناء في باب ومن ملأه في البحر قلت ولا تردد في تقديم باب ومن ملأه وخادم مطهرة انتهى قلنا انما يكون المدرس من الشعائر لمدرس المدرسة كأمير أو مدرس الجامع فلا لانه لا يتعطل لغيره بخلاف المدرسة حيث تقفل

مطلقا لعدم مطلقا ولا التفصيل (قوله وما قطع الخ) في الاشياء اذا حصل تعميلا والوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فاقطع لا يبق ديناهم على الوقف اذا لاحق لهم في الغلظ من التعميروا ثلثه لموجات الغلظ في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم هذا السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قطع امر (قوله قدر العماره) أي القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه جوى وبصرف الزيادة على ما شرط الوقف اشياء (قوله ولا غلظ) أي والحال أنه لا غلظ للأرض حين يحدث حدث (قوله فليحفظ الفرق الخ) قال في الاشياء يفرق بين اشتراط تقديم العماره كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة اليها ولا يخرب لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الوقف انما جعل الفاضل عنها الفقراء اه ط (قوله لو زاد المتولى دافعا) صورته استأجر المتولى جلا في عماره المسجد بدهم ودافعي وأجر مثله درهم ضمن جميع الأجر فمن ماله لانه زائد في الأجر كتر عما يغتاج فيه الناس فيصير مستأجر نفسه فإذا نقد الأجر من مال المسجد كان ضايعا يخرج عن الخيانة والدافعي سدس الدرهم والمدار على مالا يتغاف عنه أي مالا يقبل الناس الغن فيه اذ ما دونه بسر لا عكن الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خبر مقدم وجهه قوله الشعائر الخ تقدمها فظها مبتدأ مؤخر (قوله في وقف المصلح) أي فيما لو وقف على مصالح المسجد (قوله يعبر) من العصور يعني السخول (قوله التي تقدم) أي على بقية المستحقين بعد العماره الضرورية (قوله امام وخطيب الخ) ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضروري وخصص في التبر بالخطيب فقط بشرط أن يتقدم في البلد كمكة والمدينة ولم يوجد من يحط بحسبة باذن الامام اه وفيه نظر كما في الجوى (قوله مباشر) انظر ما المراد به (قوله وشاهد) قيل المراد به كاتب القيسية المعروف بالنقضي يعرف أهل الشام (قوله وشاد) هو الملازم للمسجد مثلا لا يتفقد حاله من تنظف ونحوه ط وقيل هو السمي بالله عجي قلت ويؤيد هذا في القاموس الاشادة ورفع الصوت بالشئ وتعرف الضالة والاهلال والشادة الساعا بالابل وذلك الطيب بالجلد اه (قوله ومن ملأه) هو الشاوي يعرف أهل الشام درميتي وقيل هو في عرف أهل مصر من يشغل الماسح الصهر يح إلى الجار وفي القاموس من ملأه كعظمته التي يبردها الماء (قوله فاه في البحر) أي قال ما من من قوله الشعائر هنا (قوله قلت ولا تردد) رد على قول البحر وضع الاستثناء الخ (قوله انتهى) أي كلام الشرر بل لا في شرح الوهبانية (قوله لو لمدرس المدرسة) ولا يكون مدرسه من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط أمام مدرسو زماننا فلا اشياء ولو أنكر الناظر ملازمة المدرس فالقول للمدرس يمينه وكذا لو رتب لبقائهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة ونظام في حاشية الرمي عند قول البحر السادسة وفي الجوى ٢ مثل المصنف عن لم يدرس لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلم اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بأن حضر المدرسة لمعينة لتدريسه استحق المعلم لما كان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وساقى قبل الفروع انه لو درس في غيره والتعذر فيها ينبغي أن يستحق العلوقة وفي فتاوى الحانوتي يستحق المعلم عند قيام المانع من العمل ولو يكن بتقصير مسواه كان ناظرا أو غيره كالجاني (قوله وبني الحاقه بطله القاضي الخ) ٣ قال في الاشياء وقتلا خلوها في أخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم طياته فقال في الحقيقة لا يأخذ لانه يستريح ليوم الثاني وقيل لا اه وفي المسنة القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصم وفي الوهبانية أنه الاظهر فرقتي أن يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحت في الحقيقة تكون للطالعة والحرر عند ذوي الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالته طو أدت إلى أن صار الغالب البطالة وأمام التدريس قليلة اذ هو در السيرة في القضاء كان الوقف قدر المدرس لكل يوم مبالغ في مدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن يأخذ ويصرف أجره من اليومين إلى مصارف المدرسة من المرمة وغيره بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبالغ فانه يحل له الأخذ وان لم يدرس فيها العرف بخلاف غيرهما من أيام الأسبوع حيث لا يحل له الأخذ الا جرح يوم لم يدرس فيه مطلقا أو اقتربه لاجر

أصلوا هل يأخذ أيام البطالة كمكسور رمضان لم أروى بني الحاقه بطله القاضي واختلفوا فيها الاصح أنه يأخذ لانه للاستراحة اشياء من قاعدة العادة بحكمة ٢ مطلب فمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة ٣ مطلب في استحقاق القاضي والمدرس والوظيفة في يوم البطالة

وسيجيء مالو غاب
فليحفظ (ولو) كان
الموقوف (دارا فعمارة
على من له السكنى) ولو
متعددا من ماله لامن
الغلة اذا انعم بالغير بدر
(ولم يرد في الاصح) يعني
انما يجب العمارة
عليه بقدر الصفة التي
وقفها الواقف (ولو
أي) من له السكنى
(أو بمن) لفقره (عمر
الحاكم) أي أجرها
الحاكم منه أو من
غيره وعمرها (بأجرتها)
كعمارة الواقف ولم يرد
في الاصح الا برضا من له
السكنى زيل في ولا يجب
الأي على العمارة ولا
تصح اجارته من له السكنى
بل المتولي والفاضي

مطلب في عمارته من له
السكنى
٢ مطلب من له السكنى
لا يملك الاستغلال
واختلاف في عكسه
٣ مطلب فيما لو أجر
من له السكنى
مطلب لا يملك الفاضى
التصرف في الوقف مع
وجود ناظر ولو من قبله

كل يوم أو لا هط قلت هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا ما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا فنبني
أن يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلة من البناء على العرف بحيث كانت البطالة معروفة في
يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعديد يحل الاخذ وكذا الويل في يوم غير معتاد تعبر بدرس الا اذا نص الواقف
على تقيد الدفع باليوم الذي يدرس فيه كقولنا وفي الفصل الثامن عشر من التنازع خاتمة قال الفقيه أو الثالث
ومن يأخذ الاخر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أو جوا أن يكون جائزا أو في الحواشي اذا كان مستغلا بالكتابة
والتي درس اهـ (قوله وسيجيء) أي عن تعلم الوهبانية بعد قوله مات المؤذن والامام (قوله على من له السكنى) أي
على من يستحقها ومفادها أنه لو كان بعض المستحقين غير ساكن فيها يلزمه التعيم مع الساكنين لان تركه لطفه
لا يسقط حق الوقف فعمر معهم والا فوجر حصته كما يأتي (قوله من ماله) فانما جرحها بالآخر أو أدخل
فيها حصة ما مات ولا يمكن نزاع ذلك فليس للورثة نزاع بل يقال لمن له السكنى بعده ضمن لورثته فية النساء فان أي
أوجرت البار وصرفت الغلة اليهم بقدر فية النساء ثم أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس له أن يرضى بالهدم
والقطع وان كان مرام الاول مثل تخصيص الحيطان وطين السطوح وشبه ذلك لم يرجع الورثة نسي بجرع
الظهير أي لان ما لا يمكن أخذه عنه فهو في حكم الهالك بخلاف الآخر والجذع ولو بني الاول ما يمكن رفعه بلا
ضرر لورثته رفعه وليس للثاني عليه بلارضاهم كافي الاسعاف وفي الصرعن القينية لو بني واحد من الموقوف
عليهم بعض الدار ولو بين البعض وبعض البعض وبسط فيه الآخر فطلب الآخر حصته ليسكن فيها فاعه حتى
يدفع حصته ما أنفق ليس له ذلك والطين والجص صارتا بعمال الوقف وله نقض الأجران لم يضر (قوله لامن الغلة)
لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بلا خلاف واختلف في عكسه والراجح الجواز كما حره الشرنبلاني في رسالة
ويأتي تمامه قريبا (قوله اذا انعم بالغير) أي المصير بمقابلة المنفعة (قوله بقدر الصفة التي وقفها الواقف) هذا
موافق لما قلناه من الهداية عند قوله بدأ من غلته بعمرته والظاهر أن المراد منه منع من زيادة نلارضاه كما
يقده تعميم عبارة الهداية وكذا ما يأتي عن الزيلعي فلا ينافي ما في الاسعاف من أنه يقال له ومهاجرة لا غنى عنها
وهي ما يخرج من خرابها ولا يلزمه أن يدمر ذلك اهـ فلا يلزم إعادة البياض والحجرة وإعادة مثل ما خرب في
الحسن والتفاسه هذا ما ظهر في (قوله ولو أي من له السكنى) أي كلهم أو بعضهم فهو جرح حصته التي شردها له
كافي القهستاني والدر المنثور والاسعاف (قوله عمر الحاكم) أي أو المتولي فاستثنى قال في الصر ولوقا وعمرها
المتولى أو الفاضى لكان أولى (قوله كعمارة الواقف) أي به مع علمه بما تقدم للاستثناء ط (قوله ولم يرد في
الاصح) يشير الى أن مخالفا لكن هذا ذكره الزيلعي في الموقوف على الفقراء وقدمناه بضاعت الهداية
وكلامنا الآن في الموقوف على معين أي كذرية الواقف ونحوهم من عين لهم السكنى وظاهر كلامهم أنه
لا خلاف في عدم الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارته من له السكنى) أي اذا لم يكن متوليا ولو زادت على قدر
حاجته ولا يستحق غيره كإقامته عند قوله ولا يقسم وقدمنا هناك ماوافق على المستحقين وكذا الاصح
اجاز من له الغلة كافي البحر وسأني في قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة بقي أو أجرو لم تصح
بني أن تكون الوقف بحر لكن قال الحانوي أنه غاصب ومصر جواب أن الاجرة للقاصب اختلف هذا معنى على
مذهب المتقدمين والمقتضى به ضمان منافع الوقف كما سأتى قبل قوله يقتضى بالضمنان في غصب عقار الوقف
فاذا كانت الغلة أو السكنى له وحده بني أن تكون الاجرة له والا فلا لكل تأمل (قوله بل المتولى أو
الفاضى) ظاهره أن الفاضى الاجارة ولو أي المتولى لأن يكون المراد التوزيع فالفاضى يوجر هان لم يكن
له امتول أو كان وأي الاصح وأما مع حضور المتولى فليس للفاضى ذلك بحس وفي الاشياء في قاعدة التولية
الخاصة أقوى من التولية العامة بعد أن ذكر فروعا على هذا لا يملك الفاضى التصرف في الوقف مع وجود
ناظر ولو من قبله اهـ قال الرمي وسأني أن ولاية الفاضى متأخرة عن المشروط له ووصيه تنه اهـ ومفادها أنه
ليس له الانجام مع حضور المتولى وأيده الرمي في محل آخر واستند به بالقاعدة المارة لكنه نقل بعد عن
أرقاف هلال أن الفاضى اذا أحر دارا الوقف أو وكسله بامر حاز قال وظاهره ما طلاق الحوازم مع وجود المتولى
وبوجهه ظاهر اهـ لكن في فتاوى الحانوي أن تنصيصهم على أن الفاضى محجور عن التصرف في مال اليتيم

عندوصي المست أو القاضي يقتضي بالقياس عليه أنه هنا كذلك فلا يؤثر إلا إذا لم يكن متول أو كان وامتنع اه
وعليه يحمل كلام هلال (تنبية) ثم ذكر الشارحون حكم العار من التولي أو القاضي وفي المخط أنها
لصاحب السكنى لأن الاجرة بدل المنفعة وهي كانت له فكذلك بدلها والقيم إنما أجر لاجله اه ومقتضاه أن المتول
تكون ميراثا كالوغيرها بنفسه ع (قوله رعاية للفقير) حق الوقف وحق صاحب السكنى لا له ولولم يهره فقوت
السكنى أصلا بحر (قوله فلا عارة على من له الاستغلال الخ) مفهوم قول المتن فعبارة على من له السكنى وهذا
معلوم أيضا بضم قوله يبدأ من غلة الوقف بعبارة وعطف عليه قوله ولو ار الخ (قوله لانه لا سكنى له) ٢ قال
في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما
صرح به في البرازية والفتح أيضا بقوله وليس للوقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للوقوف عليهم
السكنى الاستغلال اه ومافي الظاهر من أن العار على من يستحق الغلة محمول على أن العار في غلته والما
كانت غلته له صار كأن العار عليه اه قلت ويؤيده أن الخصاص سوى بين المستثنين لكنه فرق بينهما في محل
آخر بان من له الاستغلال له السكنى لأن سكناه كسكنى غيره بخلاف العكس لانه وجب فيها حق الفير ومن له
الاستغلال إذا سكن لا وجب حق الفير وادعي الشئ نبالي في رسالة أن الراجح هذا كما قدمته قريبا وتعامه فيها
علقته على البحر ٣ (تنبية) يفهم من كلام الفتح المذكور أن الواقف إذا أطلق ولم يقيد بكونها للسكنى أو
للاستغلال أنها تكون للاستغلال وفي الفتاوى الخيرية بالمصرح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو
على الاستغلال لا السكنى قال في التلخيص الوهاني

ومن وقف دار عليه فإله * سوى الأجر والسكنى به لا تتقرر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن التبعة وأن المسئلة من التنبيس وقتاوى الخالصي وذكر في التفسير في محل آخر
والخاص أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وإن قيد بالسكنى تقيد به وإن صرح بهما
كان لهما بحر باعلى كون شرط الواقف كنعن الشارع وهذا كاتري خلاف ما رجحه الشرنبلالي وسذكر الشارح
القول عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة (قوله فلا سكنى) أى من له الغلة على القول بأنه لا
سكنى له (قوله لعدم الفائدة) لأنها إذا أخذت منه دفعت إليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر (قوله
ولو هو المتولي) أى لو كان الساكن في دار الغلة هو المتولي (قوله ينبغي الخ) النص لصاحب التهر (قوله نص
متولي البحر) الظاهر أنه لا حاجة لنصبه متول لما مر من أنه لو أوفى من له السكنى أو عجز عن الحياكم إلا أن أراد
أنه ينصب متوليا مطلقا لخصوض التهر لظهور رعيانة الأول بما فعل فلنأمل (قوله ولو بشرط الواقف غلته
له) أى للوقوف عليه الدار (قوله صما) أى الوقف والشرط المذكور لكن أصل العارية في التنازعية الوقف
بأنزع هذا الشرط اه وهذا يخبر أن يكون المراد حوازا الوقف مقترنا بهذا الشرط ولا يلزم منه حصه هذا
الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في المرحب قال وظاهره أنه يجرى على عمارتها
وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك اه واستوضح في التهر الاستظهره بقول الهداية فيعاصر ولا يجرى
المتنع على العمارت فإليه من اتلاف ماله فأشبه امتناع صاحب البئر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضا
بطلان حصه لانه في حق التردد اه قال في التهر وأنت خبير بأن هذا ما لا يلقه بشئ ما لو شرط عليه الواقف
الزمره لأه بحيث كانت عليه كان في إيجارها اتلاف ماله اه واعترض بأن الجيرة فائدة حصه الشرط والأفلا
ثمرة قلت علمت أن حصه الشرط غير مصرح به في عبارة التنازعية وتعليل الهداية فإصل للشرط وغيره فهو
دليل على عدم حصه فافهم على أن هذا الشرط لا ثمرة لأن الغلة حيث كانت للوقوف عليه فلا فرق بين
تهره منها ومن غيرها فإذا امتنع عن العمارت من ماله فوجها المتولي وبهره من غلته لأنها موقوفة الغلة ولو
كان هو المتولي وامتنع من عمارتها نصب غيره ليعمرها أو يعمرها لاكم كما مر ثم قلظهر التمره فيما إذا كانت
غلته التفرع بعمارها فإن قلت بجبة الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو يعيننا على من كلام الهداية ولأن كلام
الواقف لا يصلح من ماله بغيره هاذا ولا يملك السحق (قوله لم أره) قال في الفتح بعد هذا وإلحال فيها

(ثم ردها) بعد التخصير
(الى من له السكنى)
رعاية للفقير فلا عارة
على من له الاستغلال
لانه لا سكنى له فلا سكنى
هل تازمه الاجرة الظاهر
لا لعدم الفائدة الا اذا
احتج العار فإخذها
المتولي ليعمرها ولو
هو المتولى ينبغي أن
يجب به القاضي على
عمارها مما عليه من
الاجرة فان لم يفعل نصب
متوليا ليعمرها ولو
شرط الواقف غلته له
وسوئها عليه معا وهل
يجب على عمارتها
الظاهر لا تهر وفي الفتح
لوم محمد القاضي من
يستأجرها أو وخطر
لها به بغيره بين أن

٢ مطلب

من له الاستغلال لا يملك
السكنى والعكس

٣ مطلب

وقف الدار عند
الاطلاق يحمل على
الاستغلال لا على
السكنى

قوله لا تتقرر هكذا
بطله ولعله لا تتقرر بناء
واحدة لبعضه إلى ذلك
وليصر اه معيصه

يؤدى إلى أن نصير نقضاً على الأرض كمراد تسفوه الرياح اه أى لو تركت بلا عارة تصير هكذا (قوله أو رد هالورثة الواقف) قال فى العبر وهو عيب لا لهم صرحوا باستبدال الوقف اذا خرب وصار لا ينفع به وهو شامل للأرض والدار قال فى الشريعة وفى المتن قال هشام سمعت محمد يقول الوقف اذا سارح لا ينفع به المساكين فللقاضى أن يبيعه ويشتري بئنه غيره واسب ذلك الاقراض اه وأما عود الوقف بعد خرابه إلى حال الوقف أو ورثته فقد قدمنا ضعفه والحاصل أن الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من المصارفة لم يوجد مستأجر باعها للقاضى واشترى بينهما ما يكون وقفاً لكن ظاهر كلام المشايخ أن محل الاستبدال عند التعذر آثارها الأرض لا البيت وقد سبقنا فى رسالة الاستبدال اه كلام البحر واعتزله الرملى بأن كلام المتنق المذكور شامل للأرض والبيت فالفرق بينهما غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم يروق) قيل هذا عيب من الشارع به عدم أى كلام البحر خصوصاً وقد أقر فى التهر من أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وبظهر ضعف ما فى فتاوى قارئ الهداية اه قلت بل هو عيب من المعارض بعد قول البحر لكن ظاهر كلام المشايخ الخ نعم برعليه ما قاله الرملى وكذا ما قدمناه عن الفتح عند قوله وعاد إلى الملك عند محمد من أن دار الغلة اذا خربت انما يعود إلى الملك عنده منقوضاً وساحتها لا ساحتها يمكن استغلالها ولو بشئ قليل بخلاف غير المعدلة كرىا أو حوض خرب فهذا يعود إلى الملك كله عند محمد (قوله وفى فتاوى قارئ الهداية الخ) حيث قال سئل عن وقف انهم لم يكن له شئ يعمر منه ولا يمكن اجارته ولا تعبيره هل تباع أنقاض من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الأمر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بئنه وقف مكانه فإذا لم يكن رذاه الورثة الواقف أن وجدوا والا يصرف الفقهاء اه قلت فظاهر أن البيع مبنى على قول أى يوسف والرد إلى الورثة أو إلى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله أنه يعمل بقول أى يوسف حيث أمكن والا فيقول محمد تأمل (تمه) قال فى الدر المتقى فى كلام المصنف اشارت إلى أن الخان لو احتاج إلى الممره أجر بيتاً أو بيتين وأنفق عليه وفى رواية يؤذن للسان بالزول سنة ويؤجر سنة أخرى يورثهم من أجرته وقال الناظر القياس فى المسجد أن يجوز حارة عليه لمرته يحط وفى البرجندى والظاهر أن حكم عمارة أوقاف المسجود الحوض والبئر وأمثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بثلب التوثيق على ما ذكره البرجندى أى المنقوض من خشب وحجر وأجر وغيرها شرح المتنق (قوله ان احتاج) بأن أحضر ٢ المؤن أو كان المهتم لقلته لا يحل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج والا فلا يتهدم تصحق الحاجة فلا معنى للشرط حينئذ ينفق عليه الفتح وأغفله فى البحر نهى (قوله ان احتاج) الأول للاحتياج كما عرفت فى المتن (قوله فيبيعه) فملى هذا ببيع النقص فى موضعين عند تعذر عود وعنده خوف هلاكه بحر وزاد ما فى الفتح حيث قال وأعلم أن عدم جواز بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراها للمولى من مستغلات الوقف لا يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان فى صيرورته وقفاً خلافاً واختار أنه لا يكون وقفاً للقديم ان يبيعه متى شاء لمصلحة عرضت اه وسأق المسئلة فى الفصل الآتى متناً (قوله لا العين) لانها حق المال وأحق الله تعالى على اختلاف ومنه يؤخذ علم جواز قبة حصر المسجد العتيق بين المتحققين وكذا ما بين من شيع ومضان وزيتة الامام والوقادين حوى الا اذا كان العرف فى ذلك الموضع أن الامام أو المؤن يأخذ به لاصح اذن لا يقع فيه ذلك كإلى البحر عن القسبة ط قلت وشجر الوقف ليس له حكم العين لما فى البحر عن الفتح سئل أبو القاسم الصفار عن شجر وقف ييس به ضهاوى بعضها قال ما ييس منها ٣ فسيده سبيل غلته وما بقى متروك على حاله وفى البراز وفى الفضلى ان لم تكن ممتزة يجوز بيعها قبل القطع لانه غلها والمتمز لا تباع الا بعد القطع كسنة الوقف اه وفى جامع الفصولين غصب وقفاً فنقص شأن يؤخذ بنقصه يصرف إلى أهله الوقف لانه بدل الرقة وحققه فى الغلة لا فى الرقة اه (قوله جعل شئ) بالنسبة للفقير وشئ نائب فاعل والاصل ما فسر به الشارح وكان المناسب ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد (قوله أى جعل الباني) ظاهره أن أهل الحلة ليس لهم ذلك وسند كرم ما قبله (قوله من الطريق) أطلق فى الطريق ٤ فهم النافذ وغيره وفى عباراتهم ما يؤيد ط وقامه فيه

(وصرف) المسكن أو المتولى حاوى (نقصه) أو تمتد تعذر اعادة عينه (الى عمارته) احتياج والا حفظه (الاحتياج) الا اذا خاف ضاعه فيبيعه ويعلل غنه لاحتياج حاوى (ولا يقسم) النقص أو غنه (بين مستحقى الوقف) لان حقوقهم فى المنافع لا العين (جعل شئ) أى جعل الباني شيئاً (من الطريق) مطلب فى الوقف اذا خرب ولم يمكن عمارته مطلب فى جعل شئ من المصداق بقا (قوله بان أحضر ٢ المؤن الخ) هذه صورة عدم الاحتياج لاصورة الاحتياج كما صنع المحشى تأمل اه (قوله فسيده سبيل غلها الخ) نقل شيئاً من وقف هلال من باب وقف الدار أو الأرض على معينين أن ما ييس من الشجر المتحركه حكم النقص ثم قال ويحمل كلام الصفار على شجرة غير ممتزة لانها زرع للغلة ابتداء بخلاف الممتزة فانه يقصد الاستغلال بمنزها فلا يخالفه بين كلامي هلال والصفار اه ووافق ما هنا ما نقله البرازى عن الفضلى (قوله أطلق فى الطريق) فى الخ يمكن التعليل بقوله لانهم المسلمين يخص النافذ فان المراد به عموم المسلمين وغير

(قوله لضيقه ولم يضرب بالمأزني) أفاد أن الجواز مقيد بهذين الشرطين ط (قوله جاز) ظاهره أنه نصرة حكم المسجد دون قدال في جامع الفصولين المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو رفع حوائطه عدا طر يقا كما كان قوله اه شرب ثلاثة قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيما أدخل من الطريق في المسجد وهذا لا مانع من أخذ حكم المسجد حيث جعل منه مسجد مكة والمدينة وقد مر قبيل الوتر والنوافل في بحث أحكام المسجد أن ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضلة ثم تجزى الأولى اه فافهم (قوله ككسبه) فيه خلاف كما يأتي تحرره وهذا عند الاحتياج كقيد في القنع فافهم (قوله تعارف) أهل الأمصار في الجوامع لأنهم ذلك في جوامعنا تعارف الناس المروفي مسجدله بابان وقد قال في الصبر وكذا أكره أن يتخذ المسجد طر يقا وأن يدخله بلا طهارة اه ثم يوحى في أطراف ضمن الجوامع وأوقات مسقوفة للشي فيها وقت المطر ونحوه لأجل الصلاة والتفريح من الجامع لا للمرو والمأزني مطلقا كالطريق العام ولعل هذا هو المراد في كل له حاجة إلى المروفي المسجد في ذلك الموضع فقط ليكون بعيدا عن المصلين وليكون أعظم حرمة محل الصلاة فامل (قوله حتى الكافر) اعترض بأن الكافر لا يمنع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لمصلحة غايته مخالفت في الصبر عن الحماوى ولا بأس أن يدخل الكافر وأهل النعمة المسجد الحرام ويبيت المقدس وسائر المساجد لمصلحة المسجد وغيرهم من المهمات اه ومفهومه أن في دخوله لغرض مهمه ما سواه يجه ما هنا فافهم (قوله كما جاز الخ) قال في الشرب ثلاثة فيه نوع استدلال بما تقدم الآن يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجد وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده عاذا لم يضرب كما تقدم ولا شك أن الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجد الا بطلان حق العامة من المرو والمعتاد ولهم وغيرهما فلا يقال به الا بالتأويل بأن أراد بعض الطريق لا كله فليتأمل اه وأجيب بأن صورته ما إذا كان المقصد طر يقا واحتاج العامة إلى مسجد فله يجوز جعل أحد هه مسجد وليس فيه إبطال حقهم بالكية (قوله لا ككسبه) يعني لا يجوز أن يتخذ المسجد طر يقا فيه نوع مبادقة لما تقدمه لا بالنظر بالمعنى والكل شرب ثلاثة قلت إن المصنف قد تابع صاحب الدرر مع أنه في جامع الفصولين نقل أولا جعل شيئا من المسجد طر يقا ومن الطريق مسجد اجاز ثم رخص لكتاب آخر جعل الطريق مسجد يجوز لأجل المسجد طر يقا لا لا يجوز الصلاة في الطريق بخلاف جعله مسجد ولا يجوز المروفي في المسجد فلم يجز جعله طر يقا اه ولا يخفى أن المتبادر أنهما قولان في جعل المسجد طر يقا فترى التعليل المذكور يؤيده ما في التتارخانية عن فتاوى أبي الشوان أراد أهل الحلة أن يجعلوا شيئا من المسجد طر يقا للمصلين فقد قيل ليس لهم ذلك وإنه صحيح ثم نفل عن الغنابعية عن خواهره إذا كان الطريق ضيقا والمسجد واسعاً للاحتياج نحو زاز نادق في الطريق من المسجد لأن كلها العامة اه والمتون على الثاني فكان هو المعتمد لكن كلام المتون في جعل شيئا منه طر يقا ما جعل كل المسجد طر يقا فظاهر أنه لا يجوز قولاً واحداً في التتارخانية سئل أبو القاسم عن أهل مسجد أراد بعضهم أن يجعلوا المسجد رحبة والرحبة مسجد أو يتخذوا بها أو يحولوا إليه عن موضعه وإلى البعض ذلك قال إذا اجتمع أكثرهم وأفضلهم ليس للاق منهم اه قلت ورحبة المسجد ساحتها فهذا إن كان المراد به جعل بعضه رحبة فلا إشكال فيه وإن كان المراد جعل كله فليس فيه إبطاله من كل جهة لأن المراد تحويله لجعل الرحبة مسجداً به بخلاف جعله طر يقا فامل ثم ظاهره ما نقلناه من تقييد الشارح أو لا بالباقي وثابا بالإمام غير قديم في التتارخانية وعن محمد بن مسجد ضيقاً بأهله لا بأس بأن يعلق به من طريق العامة إذا كان واسعاً وقبل يجب أن يكون بأمر القاضي وقيل انما يجوز إذا انفتحت البلدة عنوة لا لو صلحها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه أن الصلاة في الطريق مكرهة كالمرور في المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كقائمة عن جامع الفصولين يعني أن فيه ضرورة وهي أنهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يجز فكان في جعله مسجد ضرورة بخلاف جعل المسجد طر يقا لأن المسجد لا يحسن عن المسجدية أبداً لم يجز لأنه بمنزلة المروفي المسجد ولا يخفى أن المتبادر من هذا كون المراد مروى رأى ما نزل وغيره من هذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد عرفت رخص خلافه

مسجداً لضيقه ولم يضرب بالمأزني (جاز) لأنهما للمصلين (ككسبه) أى يجوز عكسه وهو ما إذا جعل في المسجد يمر تعارف أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر لا يلتفت والحائض والذواب زيلى (كما جعل) الإمام (الطريق) مسجداً لا عكسه لجواز الصلاة في الطريق لا للمروفي

التأويل ليس كذلك بل هو لئلا يخصص فنكون حكمه حكم الأرض الملوكة بجوار مسجد ضيق ويأتى حكمها اه

(قوله فالصواب لعدم جواز الخ) رأيت بخط شيخنا على هامش نسخة ما نصه فيه أن المراد بالطريق الذى جازت الصلاة فيه الطريق الذى جعل مسجداً ومثل هذا يقال في قوله لا للمروفي المسجد اه

المسجد (تؤخذ أرض)
ودار وحائوت (يجب)
مسجد ضاق على الناس
بالقيمة (رها) دور
وعادية (جصل)
الواقف (الولاية لنفسه)
جاء (بالاجماع) وكذا لو
لم يشترط لاحد فالولاية
له عند الثاني وهو ظاهر
المذهب نهر خلا فالسا
نقله المصنف ثم لوصه
ان كان والا فلهما ثم
فتاوى ابن نجيم وقارئ
الهداية وسجيء
(وينزع) وجوبا
برازية (لو) الواقف
ذو رقبته بالولي (غير)
ما سون) أو عاجزا أو

مطلب

في اشتراط الواقف الولاية
لنفسه

مطلب

في رجعة هلال الرأي
البصري

مطلب

بأنه شولية لثلاث

مطلب

فيما يعزل به الناظر

مطلب

في شرط المتولي

وهو جواز جعل شيء منه مسجدا وتسقط حرمة المرووفه للضرورة لكن لا تسقط عنه جميع أحكام المسجد فلذا
لم يجز المرووفه لمجنب ونحوه كما فهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولو ضاق المسجد وبجنبه أرض وقف عليه
أو حائوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه اه زائد في الحر من الخاتبة بأمر القاضي وتقييده بوله وقف عليه أي على
المسجد بقيد أنها لو كانت وقفا على غيره لم يجز لكن جواز أخذ الملوكة كما هي فبذلك الجواز بالآ ولا أن المسجد
لله تعالى والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة
رها) لما روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين بكر من أصحابها بالقيمة
وزادوا في المسجد الحرام بغير عن الزبلي قال في نور العين ولعل الأخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر
ان يختص بحال يمكن في البلد مسجد آخر اذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه حرج
لكن الأخذ كرها أشد حرجا منه ونريد ما ذكرنا فعل الصحابة اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله
جاز بالاجماع) كذا ذكره الزبلي وقال لا بشرط الواقف معتبر فبراهي لكن الذي في القدوري أنه يجوز على قول
أي يوسف وهو قول هلال أيضا وفي الهداية أنه ظاهر الرواية وقد رد العلامة قاسم على الزبلي دعوا الاجماع بأن
المتن قول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كافي الخثرة ونزاعه في النهر وأطال وأطال وحاصل ما ذكرناه أنه
اختلاف الروايع من محمد واختلاف المشايخ في تأويل ما نقل عنه وأن هلالا أدركه بعض أصحاب أبي حنيفة لأنه
حات سنة خمس وأربعين ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الرأي هو هلال بن يحيى بن
مسلم البصري نسب الى الرأي لأنه كان على مذهب الكوفيين ورأى بهم وهو من أصحاب يوسف بن خالد البصري
ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقبل ان هلالا أخذ العلم عن أبي يوسف وفرق وقع في المبسوط والخثرة
وغيرهما الرازي وفي المغرب هو تحريف لانه من البصرة لا من الرازي نسبة الى الرازي وهكذا صحح في مسند
أبي حنيفة وغيرهما (قوله خلا فالنقله المصنف) أي عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه بقي
(قوله وسجيء) أي في الفصل الآتي وهو قول المتن ولا به نصب القيم الواقف ثم لوصه ثم للقاضي (قوله وينزع
وجوبا) مقتضاها ثم القاضي بتركه والاشتمولية الحاشي لا شأن فيه بغير لكن ذكر في الصرايض أن الحاصل أن
له عزله أو ادخال غيره معه وقد يجب بان المقصود دفع ضرر من الوقف وذا ان رفع بضم آخره حصل المقصود
قال في العروة قد متناه لا يعزله القاضي بغير الطعن في أمانيه بل بخصامة ظاهرة بسببه وان اذ أخرجه وتاب واناب
اعاده وان امتناعه من التبر بخصامة وكذلك باع الوقف أو بوضعه أو تصرف تصرفا غير جائزا لعالمه اه وقوله لا
يعزله القاضي بغير الطعن الخ سبذ كره الشارع في الفروع وما في الكلام فربما على حكم عزل القاضي بلا خصامة
وسبق في الفصل قبل قوله باع دارا حكم عزل الواقف للناظر (تنبيه) انما كان ناظرا على أوقاف متعددة وظهرت
خيانته في بعضها أفى المفتي أو السعدي بأنه يعزل من الكل قلت ويشهد له قوله في الشهادة ان الفسق
لا يجزى وفي الجواهر القيم انما يبرأ الوقف يعزله القاضي وفي خزنة المفتين اذ ادزع القيم لنفسه بغير حجه القاضي
من يده قال البيروني يؤخذ من الاول أن الناظر اذا امتنع من اعارة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله ومن الثاني
لو سكن الناظر دار الوقف ولو بأجر المثل له عزله لانه نص في خزنة الا كذا أنه لا يجوز له السكنى ولو بأجر المثل
اه وفي الفتح أنه يعزل بالجنون العلق سنة لا أقل ولوري عا داله النظر قال في النهر والظاهر ان هذا في الشروط
له النظر أمام مصوب القاضي فلا وفي البيروني ايضا عن أوقاف الناصبي الواقف لو وقف على قوم ولا وصل اليهم
شرط لهم بترعه القاضي من يده بوليه غيره اه ونزل المتولي من قبل الواقف عت الواقف على قول أبي يوسف
المفتي به لانه وكل عنه الا اذا جعله قيا في حياته وبعدمه كافي الجبر (قوله لو الواقف) أي لو كان المتولي هو
الواقف (قوله فغيره بالولي) قال في الصرايض واستقيم منه أن القاضي عزل المتولي لثلاث غير الواقف بالولي (قوله
عزيمه بالحق) قال في الاسعاف ولا يولي الا أمين قادر بنفسه وساتمه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من
النظر توليه الحاشي لا محتمل بالمقصود وكذا توليه العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوي فيه العاجز والاي وكذا
الاعمى والبصير وكذا المجد وفي غنى اذا تاب لانه أمين وقالوا من طلب التولية على الوقف لا يعطى له وهو يمكن

طلب القضاء بالعدل اهـ والقاهر أهـ شائرا في الاصولية لشرائط الصحة وأن الناظر إذا فسق استحق العزل ولا
ينعزل كالقاضي إذا فسق لا ينعزل على الصحيح المعنى به ويشترط للصحة بالوعد وعقله لاسرته وإسلامه لما في
الاسعاف لو أوصى الوصي بتبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطله مادام صغيرا فإذا كبر تكون
الولاية له ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا لأهله في ذاته بديل أن تصرفه الموقوف لحق المولى فيغذعه
بعد العتق زال المانع بخلاف الوصي ثم الذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم عتق العبد أو سلم الذي لا
تعود اليهما المجرم للمصداق ونحوه في النهر وفي فتاوى العلامة الشافعي وأما الاستناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل
الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشار كغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه لقصوره
فلا يصح أن يولي على غيره اهـ وفي أنفع الوسائل عن وقف هلال لو قال ولا ينهاى إلى ولدى وفهم الصغير والكبير
يدخل القاضي مكان الصغير رجلا وإن شاء أقام الكبار مقامه ثم نقل عنه ما عر عن الاسعاف فهذه النقول
صرح به بأن الوصي لا يصلح ناظرا أو مائفا في الاستنباط أحكام الصبيان من أن الوصي يصلح وصيا وناظرا و يقيم
القاضي مكانه بالغالى بالوعد كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اهـ ففيه أنه لم يذكر في المنظومة قوله وناظر
رأيت شارح الاشياء على ذلك أيضا وأما ذكره الشارع في باب الوصي عن المجتبى من أنه لو فوض ولاية
الوقف لوصي صح استحسانا فقه أن ما ذكره صاحب المجتبى صرح به نفسه في الحواشي بقوله ولو أوصى الوصي
في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسن أن تكون الولاية له إذا كبر اهـ وهذا هو ما عر عن الاسعاف
ثم رأيت في أحكام الصغار الاستروتنى عن فتاوى رشيد الدين قال القاضي إذا فوض التولية إلى وصي يجوز إذا
كان أهلا للفظ وتكون له ولاية التصرف كأن القاضي يملك إذن الوصي وإن كان الولي لا يذن اهـ وعليه فيمكن
التوفيق بحمل ما في الاسعاف وغيره على غير الادل للفظ بل كان لا يقدر على التصرف أما القادر عليه فيمكن
توليته من القاضي إذ ناله في التصرف والقاضي أن يذن للصغير وإن لم يذن له وله بهذا العلم أن ما شاع في
زماننا من تفويض نظر الأوقاف لصغير لا يعقل وحكم القاضي الخفى بصحة ذلك خطأ محض ولا سيما إذا شرط
الأوقف تولية النظر لأرشد فالأرشد من أهل الوقف ذاته حيثما ذاب إلى بالغ عاقل رشيد وكان في أهل الوقف
أرشد منه لا تصح وتولية لها فتأخر شرط الأوقف فكيف إذا كان طفلا لا يعقل ثم بالغ رشيد أن هذا هو الضلال
العبد واعتقادهم أن خبر الاب لا يسهل لا يسهل ما فيه من تصرف حكم الشرع ومخالفة شرط الأوقف إعطاء الوظائف
من تدريس وإمامة وغيره إلى غير مستحقها كما أوصفت ذلك في الجهاد في آخر فصل الجزية كف ولو أوصى
الأوقف بالتولية لا يسهل ما فيه من تصرف مادام صغيرا حتى يكبر فتكون الولاية له كأمرو كذلك اعتقادهم أن الأرشد إذا
فوض واستند في مرض موته لمن أراد صح لان مختار الأرشد أرشد فهو باطل لان الرشدي في أمور الوقف حقة فاقعة
بالرشيد لا تحصل لا بمجرد اختيار غيره كما لا يصح الشخص الجاهل عالم بمجرد اختيار غيره في وظيفة التدريس
وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع العادات المخالفة لصرح الحق بغير تحكيم العقل المحتل ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم (قوله) ما كان يصرف ماله في الكيمياء لانه استقرى من أحوال متعاطيها أنها تنجره إلى
أن يخرج من جميع ما في يده وقد تر علمه دون هذا السبب فلا يسهل أن يجره الحال إلى إضاعة مال الوقف
ط (قوله) وإن شرط عدم نزعهم هي من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الأوقف على ما في الاشياء ستاتي
ط (قوله كالوصي) فانه ينزع وإن شرط الوصي عدم نزعهم وإن خان ط (قوله) فلو ما مالم تصح تولية غيره قال
في شرح المتن معزى إلى الاشياء لا يجوز لقاضي عزل الناظر المشرط له النظر بلا خاتمة ولو عر لا يصح الثاني
متولياو يصح عزل الناظر بلا خاتمة لو منصوب القاضي أي لا الأوقف وليس للقاضي الثاني أن يعده وإن عرله
الاول بلا سبب لحل أمره على السداد لأن تنبأ أهله اهـ وأما الأوقف فله عزل الناظر بملكه بغير حق ولو لم
يجعل ناظرا فصبه القاضي لم يملك الأوقف أخواجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصرف والتفصيل
الذكر في عزل الناظر نفسه في الصرح في الفتية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الأخير من جامع
الفصولين إذا كان الوقف متول من جهة الأوقف أو من جهة غيره من القضاء لأهل القاضي نصب متول آخر
بلا سبب وجوب ذلك وهو ظهور بخاتمة الاول أو تنبأ آخر اهـ قال وهذا مقدم على ما في الفتية اهـ أبو السعود

ظهوره فسق كثير
خروجهم فم أو كان
يصرف ماله في الكيمياء
نهر بجا (وان شرط
عدم نزعهم) أو أن
لا ينزع قاض ولا سلطان
لما فقهه حكم الشرع
فقط كالوصي فلو
ما مالم تصح تولية
غيره

مطلب مهم في تولية
الوصي
مطلب فيما شاع في
زماننا من تفويض
نظر الأوقاف للصغير

مطلب في عزل الناظر

٣ مطلب في التزول عن الوظيفة
٤ مطلب لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة
٥ مطلب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر للسلطان آخر فالتزول
٦ مطلب انظر المشروط له التقرير مقدم على القاضي

(وجاز جعل غلة الوقف)

٣ قوله فالقاضي بالاولى الخ أي حصول الفراغ أمام القاضي كافي
العزل بالاولى وليس المسرد أن القاضي يقرر بالفراغ بالاولى لعدم ظهور ذلك الاولوية

٤ قوله وعند محمد لا يجوز بناء على لعل وجهه البناء أن محمد لما قال بشرائط التسليم منع صحة الولاية لنفسه وما ذلك السابق من تعلق حق المولى بالوقف أغنى التكامل عليه وإذا كان الأمر كذلك في جعل الولاية لنفسه فالاولى يكون جعل الغلة لنفسه مبطلا لبقاء حق الوقف أقوى من حق التكامل فاشتراط التسليم ملحوظ فيه انقطاع حق الوقف

قال وكذا الشيخ خير الدين أطلق في عدم صحة عزله بلا حصة وإن عزله السلطان فمع إطلاقه ما لو كان منصوب القاضي أه ط قلت وذكر في الصبر كلاما عن الثانية ثم قال عقبه وفيه دليل على أن للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة إذا رأى المصلحة أه وهذا داخل تحت قول مأمع القصولين أو شيء آخر كما دخل فيه ما لو عزما وفسق وفي البيروني عن حواشي الحصري عن وقف الانصاري فإن لم يكن من يتولى من حيران الوقف وقرابته الا رزق ويغفل واحد من غيرهم لا رزق فذلك إلى القاضي ينظر فيما هو الاصلح لاهل الوقف (تنبيه) قال في الصبر ٢ واستفد من عدم صحة عزل الناظر بلا حصة عدمها لصاحب وظيفة في وقت غير حصة وعدم أهلية واستدل على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم من أنه لا تؤخذ حجرة له وظيفته على حالها إذا كانت غيبته ثلاثة أشهر فهذا مع الغيبة فكيف مع الحاضرة والمباشرة وستأتي مسألة الغيبة وحكم الاستثناء في الوظائف قيل قول المصنف ولاية نصب القيم إلى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء الأولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصحة خصوصاً ان كان المقر عن مدرس أهـ بل فان الأهل لم ينعزل وصرح البرزاني في الصلح بأن السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين منع المستحق واعطاء غير المستحق أه لمخاوذ ذكر في الصبر أيضاً أن المتولى لو عزل نفسه عند القاضي نصب غيره ولو لا ينعزل بعزل نفسه حتى يبلغ القاضي ٣ ومن عزل نفسه الفراغ لغرضه عن وظيفة النظر وأغريها ثم ان كان المتزول له غير أه لا يقرره القاضي ولو أه لا يلحق عليه تقريره وأفتى العلامة قاسم بأن من فرغ لئسان عن وظيفته سقط طهق وان لم يقرر الناظر للمتزول أه فالقاضي ٣ بالاولى وقد جرى التعارف عصر الفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه وبينى الآراء العام بعد أه ما في الصبر لمصالحكن ينافي هذا ما يأتي في الفصل من أن المتولى إذا أراد إقامة غيره بمقامه لا يصح الا في مرض موته ونسباً في تمام الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وذكر صاحب الصبر في بعض رساله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه إلى نقل وأنه خولف في ذلك أي فلا بد ٤ من تقرير القاضي وسئل في الخيرية عما إذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كأنه لم يفرغ لغيره عنها جاز أن يوجب بأنها إلى قرره السلطان لا لأقرره أه إذا قرر لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحته المتنازع فيها أو بعدد موافق القواعد الفقهية كما حرره العلامة القمي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الشافعية لأن حجر معلل بأن مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر إليه أه لمخاوذ وأفتى في الخيرية به أيضاً بأنه ٥ لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فالعبرة بتقرير القاضي كالوكيل لا بتقرير ما وكل فيه ثم فعله الموكل وأفتى أيضاً ٦ بأن الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضي أخذاً من القاعدة المشهورة وهي أن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه أفتى العلامة قاسم وأما إذا بشرط الواقف له التقرير فالعبرة بتقرير القاضي أه وأفتى في الخيرية أيضاً بأنه ٧ لو فرغ عن الوظيفة بمال فله فروغ الرجوع بماله لأنه اعتناض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به قاطبة قال ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لئنه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة مشهيرة وقد وقع فيها لاتاً من رسائل واتباع الحائذ أولى وأتاه أعلم وكتب على ذلك أيضاً كتابة حسنة في أول كتاب الصلح من الخيرية فراجعها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في أول كتاب البيوع وحاصله جواز أخذ المال بل الرجوع (قوله) وجاز جعل غلة الوقف لنفسه الخ أي كلها أو بعضها ٤ وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراط التسليم المتول وقيل هي مسألة مستدأ أي غير مثبتة على ذلك وهو وجهه ويترفع على الخلاف ما لو وقف على عييده ما له وضع عند أبي يوسف لا عند محمد وما اشترط الغلة لغيره وبه أهـ مأت أولاده أو لأصح صحته اتفاقاً لثبوت حرثهم بموته فهو كالوقف على الجانب وشبه لهم حال حياته تسع لما بعده وأريد بجعل الغلة لنفسه لأنه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز وعن أبي يوسف جواز وهو المتعمد وما في الثانية من أنه لو وقف على نفسه وعلى فلان صح نصفه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه ولو قال ثم على فلان لا يصح شيء منه على القول بالضعف بغير ملخصاً لكنه لم يستند في تضعفه واعتماد الجواز إلى نقل صريح ولعله بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف على نفسه أذ ليس المراد من الوقف على

أو الولاية (لنفسه عند الثاني) وعلمه انفقوا (و) جاز (شرط الاستبدال به) أرضاً أخرى حيثنزل (أو) شرط (بمعناه يشتري به) أرضاً أخرى إذا شاء فإذا فصل صارت الثانية كالأولى في شرائها وإن لم يذكرها ثم لا يستبدلها بثالثة لأنه حكم ثبت

٤ (قوله والثاني على ما إذا ذكره الخ) يعني أن صورة الإجماع هي ما ذكر فيها لفظ الاستبدال وقه أن شرط الاستبدال مفرغ على جعل الغلة لنفسه المختلف في صحته فيكون شرط الاستبدال مختلفاً في صحته أيضاً فكيف يحكي فاضحان الإجماع على صحته والعجب من صنيع الصني حيث صرح في أول العبارة بالتفرغ ومنها جعل الاستبدال صورة الإجماع ويمكن أن يقال أنه تقدم أن في مسألة جعل الولاية لنفسه روايتين عن محمد فقل جعل الغلة لنفسه كذلك وهو الظاهر ويثبت كأن كذلك يكون مسألة الاستبدال المفرغ عليها مثلها ساجزاً وتكون

نفس سوى صرف الغلة إليه لأن الوفاء تصدق بالصفة فيثبت يكون التصحيح المنقول في صحة الأول شاملاً لجهة الثاني وهو ظاهر ويؤيد مقول الفتح ويقع على الخلاف ما لو وقف على عبيده وأمانه الخ مع أن الخلاف المذكور في جعل الغلة لنفسه (أو) الولاية) مفاده أن فيه خلاف مجمع أنه قدم أن اشتراط الولاية بنفسه جائز بالإجماع لكن لما كان في دعوى الإجماع نزاع فكفمتنا مع التوفيق بأن عن محمد وابتين أحدهما توافق قول أبي يوسف والأخرى تخالفه فدعوى الإجماع منبئة على الرواية الأولى ودعوى الخلاف على الثانية فلا خلاف في الثقلين فلذا منسى الشارع علمنا في موضعين مشيراً إلى صحة كل من العبارتين فهم (قوله وعليه الفتوى) كذا قاله الصدر الشهيد وهو مختار أصحاب التوفيق وجهه في الفتح واختاره مشايخنا وفي البصر عن إجماع أبيه المختار للفتوى ترجيحاً للناس في الوفاء وتكثيراً للغير ٣ (قوله ويجاز شرط الاستبدال به الخ) أعلم أن الاستبدال على ثلاثة وجوه الأول أن يشترطه الواقف لنفسه أو لغيره أو لنفسه وغيره فالاستبدال فيه جائز على الصحيح وقيل اتفاقاً والثاني أن لا يشترطه سواء بشرط عدمه أو سكنته لكن صار بحيث لا يتغير به بالكتابة بأن لا يحصل منه شيء أصلاً ولا يبي عبثاً فهو أيضاً جائز على الأصح إذا كان باذن القاضي ورواها بالصلح فيه والثالث أن لا يشترطه أيضاً ولكن فيه نفع في الجملة وتبدل خير منه ريعاً ونفعاً وهذا يجوز استبداله على الأصح المختار كذا حرره العلامة فتاوى زاده في رسالته الموضوع في الاستبدال وأطلب فيها على الاستبدال وهو مأخوذ من الفتح أيضاً كما سئد كرمه عند قول الشارع لا يجوز استبدال العاصم إلا ببيع وباقية شروط الجواز وأما صاحب الصريح في رسالته في الاستبدال أن الخلاف في الثالث أغلغ في الأرض إذا ضعفت عن الاستغلال بخلاف الدار إذا ضعفت بخراب بعضها ولم تذهب أصلاً فإنه لا يجوز حيثنزل الاستبدال على كل الأقوال قال ولا يمكن قياسها على الأرض لأن الأرض إذا ضعفت لا يرغب غالباً في استئجارها بل في شرائها أما الدار فغير غريبة في استئجارها مدة طويلة لأجل تجهيزها للسكنى على أن باب القياس مسدود في زماننا وأما العلماء النقل من الكتب المعتمدة كإبراهيم حواشي (قوله أرضاً أخرى) مفعول به للاستبدال وعمل المصدر المفعول به بالقليل (قوله حيثنزل) أي حين إذا كان الفتوى على قول أبي يوسف وأشار بهذا إلى أن اشتراط الاستبدال مفرغ على القول بجواز اشتراط الغلة لنفسه ولهذا قال في البحر ووقع في الهداية على الاختلاف بين الشخص شرط الاستبدال لنفسه يجوز أو لا يجوز وأبو يوسف وأبوه محذور في الخاتبة الصحيح قول أبي يوسف أنه قد ذكر في الخاتبة في موضع آخر صحة الشرط إجماعاً ووقع بينهما صاحب الصريح في رسالته يجعل الأول على ما إذا ذكر الشرط بلفظ البيع والثاني على ما إذا ذكر بلفظ الاستبدال بقرينة تعبير الخاتبة بذلك وأنه هو مشكل اهـ (قوله وأشترط ببيع) فظاهر أنه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف التوفيق المذكور أن نقول (قوله) يشتري به أرضاً أي وأن يشتري على حد قوله * ليس عبادة وتفرغ عني * وقيل به لأن شرط البيع فقط يفسد الوفاء كما مر أول الباب لأنه لا بد على إرادته الاستبدال ألا بد كذا في التوفيق فتاوى الكاظمي في عن الشرع لا يأنه سئل عن واقف شرط لنفسه الاستبدال والبيع فأجاب بأن الوفاء باطل لأنه لا بشرط البيع بعد الاستبدال فكان عطف مغاير وأطلق البيع ولم يقل واشترى ما بين ما يكون وقفاً كما أنها باطل الوفاء لقول الحافظ لو اشترى ببيع الأرض ولم يقل استبدل بينهما ما يكون وقفاً كما أنها باطل اهـ (قوله إذا شاء) كذا وقع في عبارة صدر ولم يذكره في البحر والفتوى أكثر الكتب التي رأيتها لم يأتها ولم يمتنع بالخير والظاهر أنه قبل البيع لا لشرائه فكان المناسب كرهه قبل قوله وبشترى ثلاثاً وهو أنه قبل لشرائه فإنه منه اشتراط البيع وإن لم يرد أن يشتري به غيره وهو مستند للوقف كإعلانه هذا ما ظهر في أول من عليه (قوله وإن لم يذكرها) أي أي شرطاً قال في البحر ولو شرط أن يبيعها أو يشتري بها أرضاً أخرى ولم يرد بيعاً أو اشترياً أو صارت الثانية وقفاً بشرط الأول ولا يحتاج إلى الإيقاف كالعبد الموصى بمحمدته إذا قتل خطأ واشترى بمحمدته أخرجت حق الموصى له في خدمته (قوله) ثم لا يستبدلها بثالثة قال في الفتح الآن يذكر عبارة تعيد ذلك دائماً وكذلك ليس للقيم الاستبدال الآن بنفسه له عليه وعلى أن هذا الشرط ولو شرط لنفسه أن يقص من المأثم إذا شاء لم يرد

ويخرج من شأه) ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة أن يجعله وإذا أدخل وأخر ح مرة فليس له ثانيا إلا بشرطه ولو شرطه لقيمة ولم بشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذكر في الصبر فروعه مهمة فلما راجع (قوله) ولو لساكين آل) أي رجع وهذه المصلحة لم يذكرها في الدرر قال ح ولم يظهر وجهها (قوله) بدون الشرط يدخل فيه ما لا شرط عليه كالمسح كره البشار ح وفي شرح الوهانية عن الطرسوسي أنه لا تنقل فيه لكنه مقتضى قواعد المذهب لأنهم قالوا إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الوقف أنه شرط باطل والقاضي الكلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للوقوف عليهم وتم تعطيل الوقف فيكون شرطه لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ بحر (قوله) وشرط في البصر الخ) عبارته وقد اختلف كلام فاضل خان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هنالك ريع للوقف يمر به وأن لا يكون البيع نفعاً فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضي الجنة المفسر بنى العلم والعمل ثلاثاً يحصل التطرق إلى انطال وأواق المسلمين كما هو الغالب في زماننا اهـ وبحسب أن زباد آخر في زماننا هو أن يستبدل بعقار لأبداهم وذاتاً في نافذة شاهدنا النظار بأكلونها قال أن يشتري بها بدلاً لم نأخذ من القضاة نقاش على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ وحاصله أنه بشرط أنه خمسة شروط أسقط البشار منها الثاني والثالث لظهورهما لكن في الخامس كلام باقي قريباً وأما في العز زيادة شرط سادس وهو أن لا يبيع من لا يتقبل شهادته وله ولا يمن له عليه من حيث قال وقد وقعت حادثتان للفتوى أحدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفاهاً كولو كيل بالبيع باع من ابنه الصغير والكبير كذلك خلافاً لهما كما عرفت في الوكالة ثانياً فيما باع من رجل له على المستبدل دين وباعه الوقف بالدين وينبغي أن لا يجوز على قول آل يوسف ولال لأنهما لا يجوزان البيع بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن القضية ما يفيد شرطاً سابعاً حيث قال وفي القضية مبادلة دار الوقف بدار أخرى اغنيما يجوز إذا كانتا في محلة واحدة ومحلة الأخرى خيراً وبالعكس لا يجوز وإن كانت الملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لا احتمال لخوابها في أدون المحلتين لدانها وقوله الرغبة فيها اهـ وزاد العلامة قتالي زاده في رسالته ثامناً وهو أن يكون البذل والمبدل من جنس واحد بل في الثانية لو شرط لنفسه استبدالها بدار لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس أو بأرض البصرة فقيد اهـ فهذا فيما شرطه لنفسه فكذلك يكون شرطاً لغيره لم بشرطه لنفسه بالاولى تأمل ثم قال والظاهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال لأن المتظور فيها كثرة البيع وقلة المزمة والمؤنة فلو استبدل الخاوت بأرض تزوج ويحصل منها غلة قدر أجرة الخاوت كان أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى وأغنى عن كافة الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة لكن لظهور أن قصد الواقف الانتفاع بالسكن اهـ ولا يخفى أن هذه الشروط فيما لم بشرط الواقف استبداله لنفسه أو غيره فلو شرطه لا يلزم خروجها عن الانتفاع ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ريع يمر به كالأخفى فاعتزم هذا التعبير (قوله) ولو بالدراهم والدينار) رد لما عرفت عن البصر من اشتراط كون البذل عقاراً وحاصله أن اشتراط ذلك إنما هو لكون الدراهم يحسب عليها كل النظار لها وإذا كان المشروط كون المستبدل قاضي الجنة لا يحسب ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي الجنة شرط للاستبدال فقط لا للشراء باليمن أيضاً فقد يستبدل قاضي الجنة بالدراهم وبقيها عنه وعندنا ناطر ثم عزل القاضي وأتى في السنة الثانية من لا يقش عليها فنضيق نعم ذكر في البصر أن صريح كلام فاضل خان جواز بالدراهم ولكن قال قارئ الهداية وإن كان الوقف ريع ولكن رغب شخص في استبداله أن أعطى مكانه بدلاً كثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف بماز عند آل يوسف والعمل عليه والأفلا فقد عين العقار للبذل فدل على منعه بالدراهم اهـ واعترضه الظاهر الريلي بأنه كيف يخالف فاضل خان مع صراحته بالجواز عما قاله قارئ الهداية ثمع أنه ليس فيه تعرض للاستبدال بالدراهم لا ينفى ولا يثبت اهـ قلت لا يخفى أن قوله أن أعطى مكانه بدلاً لا يخفى بل على نفى الجواز بدون العقار بل صرح به في قوله والأفلا ثم رد على البصر أن كلام قارئ الهداية لا يعارض كلام

بالشرط والشرط وجد في الأولى لا الثانية (وأما) الاستبدال ولو لساكين آل (بدون) الشرط فلا يحكمه إلا القاضي) بدر وشرط في البصر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البذل عقاراً والمستبدل قاضي الجنة المفسر بنى العلم والعمل وفي التهران المستبدل قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يحسب ضياعه ولو بالدراهم والدينار

مطلب

في شروط الاستبدال

٤ (قوله) ومن استبدل به الخ) الصواب حذف من وجعل الفعل بصيغة المستقبل عطف على سابقه اهـ

قاضيان لانه فقهه النفس والجواب أن صاحب الحر لم يشكر كون المنقول في المذهب ما قاله قاضيان ولكن مراده أن هذا المنقول كان في زمنهم وأن ما قاله قارئ الهداية مبني على تغير الزمان وبطل على أن مراده هذا قوله فيما سبق ويجب أن زاد آخر في زماننا لا في زماننا لأن هذا هو الاحتياط ولا سيما إذا كان الاستبدال من قضاء هذا الزمن وناظر الوقف غير موثق نعم ما فقه به قارئ الهداية من جواز الاستبدال إذا كان الوقف يربح بخلاف ما مر في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية وبأن يتم الكلام عليه قريسا **(قوله)** وكذا الوشرط عدمه معطوف على قول المتن وأما بدون الشرط وقد منعنا عن الطر سوسى أن هذا لا ينقل فيه بل قواعد المذهب تقتضيه **(قوله)** وهي إحدى المسائل السبع الثانية شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل الثلاثة شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجار سنة أو كان في الزيادة تقع الفقراء فقلا القاضي المتخالف دون الناظر الربعة الوشرط أن يقر على قيوده والتعيين باطل أي على القول بكرهه القرائع على القبر واختاره خلافة الخامسة شرط أن تصدق بفاضل العلة على من يسأل في مسجد كذا فاقدم التصديق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل السادسة الوشرط للتحقق خبره والجماع على كل يوم فليقيم دفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب المعين وأخذ القيمة أي فالحيار لهم لأنه ذكر في الدر المنقى أنه الراجح السابعة تجوز الزيادة من القاضي على ما علم الإمام إذا كان لا يكفه وكان طالما تقيا وهذه الأخيرة سدد كرها للشارح في فروع الفصل الثاني وبأن الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى وهي جواز مخالفة السلطان الشروط إذا كان أصل الوقف لبيت المال **(قوله)** وزاد ابن المصنف في زواجره أي في حاشيته زواجر الجواهر على الأشياء والنظار ونص عبارة أنفع الوسائل هكذا إذا ناص الوفاق على أن أحد الأيثار لا يشارك في الكلام على هذا الوقف ورأى القاضي أن يضم إليه مشارقا يجوز ذلك كالوصى إذا ضم إليه غيره بحيث يصح هو هذا حاصل ما يأتي عن المعروضات قلت وأصلها في الدر المنقى الحادية عشرة فراجعها وزاد البيهقي مستثنى الأول ما إذا شرط أن لا يؤجر أكثر من كذا وأجر المثل أكثر والثانية الوشرط أن لا يؤجر لتجوز أي لصاحب جاه فآجره منه بأجرة متعجلة واعترض بأن العلة الخوف على رقة الوقف كما هو مبني عليه قلت وبني التفصيل بين الخوف على الأجرة والخوف على الوقف في الأول يصح بتعجيل الأجرة **(قوله)** وفيها أي في الأشياء **(قوله)** لا في أربع الأولى الوشرط لواقف الثانية إذا غصبه غاصب وأجرى عليه الماسحتى صابجا فيضمن القيمة ويشتري المنقول بها أرضاد لا الثالثة أن يجعده الغاصب ولا يئنه أي وأراد دفع القيمة فلم يتوفى أخذها لم يشتري بها بدلا الرابعة أن يرغب إنسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن مصعفا فيجوز على قول أي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارئ الهداية قال صاحب النهر في كتابه إجابة السائل قول قارئ الهداية والعمل على قول أي يوسف معارض ما قاله صدر الشريعة نحن لأنق به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمنا القضاء جعلوه حيلة لا بطل أوقاف المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضي هو قاضي الجنة المفسر في العلم والعمل اه ولعمري إن هذا أعز من التكبريت الأجر وما أراه الاقتضاء كرفه الأجر في السد خوفا من مجاوزة الحد والله سائل كل إنسان اه قال العلامة البيهقي بعد نقله أقول وفي فتح القدير والحاصل أن الاستبدال إما عن شرط الاستبدال أولا عن شرطه فإن كان بخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغي أن لا يختلف فيه وإن كان لا كذلك لا يفتق أنه يمكن أن يؤخذ بثبوتها هو خبره مع كونه متغلبا فينبغي أن لا يجوز لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولا عنه لا بموجب تجوزة الموقوف في الأول الشرط وفي الثاني الضرورة والضرورة في هذا إذا لم يجد الزيادة بل بقية كما كان اه أقول ما قاله هبة الحق هو الحق والثالث الصواب اه كلام البيهقي وهذا ما حرمه العلامة الفتاني فأفدته **(قوله)** قلت لكن الخ استند إلى الصورة الربعة المذكورة **(قوله)** منع الاستبدال أي استبدال العام إذا قل ربه ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الربعة بقية قوله تعالى جميع صدور الشريعة فإن الذي رحمه هذه الصورة كما علمه أنفا

(قوله فالتولون الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركائز والظاهر انها معرفة من عبارة تركية وحاصلها انه ورد الامر بعدم العمل بهذا الشرط فاذا كان المتولي من الامراء لا يستقل بنفسه بل يعرض امر الوقف على الدولة العلية أى على السلطان لقرب الامر منه فتصرف بالوقف برأى السلطان على مقتضى الشرع الشريفي وان كان المتولي من دون الامراء في الرتبة وهو من لا وصول له بنفسه الى السلطان يعرض امر الوقف برأى الامراء على القضاة لتصرف معهم على وفق المشرع ومن المواد الحادثة ولا يخالف المتولي القاضي اذا امره بالمشرع ولا القاضي المتولي اذا كان تصرف المتولي على وفق المشرع (قوله والواقفون الخ) حاصله ان الواقفين اذا شرطوا هذا الشرط ولعنوا من يدخل الناطر من الامراء والقضاة كانوا هم المعنويين لانهم ارادوا بهذا الشرط انه مهمل صدر من الناطر من الفساد لا يعارضه أحد وهذا شرط مخالف للشرع وفيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل كقائدهما عن أنفع الوسائل (قوله يبنى على أرض الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول فنه تعامل لما تقر بأن البناء والغراس من قسم المنقول وانما لا يجري فيه الشفعة كما يستحق في بابها لزم من ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع (قوله ثم وقف البناء قصدا) ٣ احتج به عن وقفه ببناء لارض فانه جائز لان البناء ثم اعلم أن العلامة قاسم أفتى بأنه لا يصح وقف البناء بدون أرض وعزمه الى الاصل الامام محمود الى هلال بن يحيى البصري والخصاف والى الوقاعات والمضمرات وقال يحتمل هذا التعميم أن يكون لا لعدم التعارف بل لان غير المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتكون متبادلة بخلاف البناء فانه لا يبقاءه بدون الارض فلا يتم الترخيص فثبت انه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اهلنا صاقلت لكن في الصريح عن النخبة وقف البناء غير وقف الاصل لم يحجر هو الصحيح لانه منقول وقفه غير متعارف واذا كان أصل البقعة موقوفة فاعلى جهة قرية فبنى عليها بناء وقف بناها على جهة قرية أخرى اختلوا قواعدها فهذا صريح بان غلبة عدم الجواز كونه غير متعارف لا لذكر العلامة قاسم ثبت تعريف وقفه جاز عن هذا خالفه تلميذه العلامة عبد البر بن الشخصية بعد ما جرى بينهما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر سنة ٨٧٢ وقال ان الناس من زمن قد تم بحجوماتى سنة والى الآن على جوازهم والاحكامهم من القضاة العلماء متواترة والعرف جار به فلا ينبغي أن يتوقف فيه اه ورد العلامة محمد بن ظهيرة القرشي في فتاوى الكازروني بما حاصله انه خالف نصوص المذهب على عدم جوازهم وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب الاربعة على علمه وقبول قوله واه اعمد على قول مرجوح وانه احتج بالعرف وعمل القضاة والعرف لا يصادم المنقول وحكم القضاة بالمرجوح لا ينفذ اه قلت لا يخفى عليك أن المقطع به الذى عليه التوثيق جواز وقف المنقول المتعارف وحيث صار وقف البناء متعارفا كان جوازهم واقفا للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب على عدم جوازهم لانها مثبتة على انه لم يكن متعارفا كدليل عليه كلام النخبة الماروي في ريبات الخصاف على جوازهم اذا كان البناء في أرض محتكرة وهذا الذى حرم في الجرا أخذنا من قول الظهيرية وما اذا وقفه على الجهة التي كانت البقعة وقف عليها جازا اتفاقا ببناء البقعة أن قول النخبة لم يحج هو الصحيح مقصور على ما عدا صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت الأرض ملكا أو وقفا على جهة أخرى قال وقصرنا الطرسي على الملك وهو غير ظاهر اه قلت وهو كذلك فان شرط الوقف التأسيس والارض اذا كانت ملكا للغير فالملك استرداها وأمره بنقض البناء وكذلك كانت ملكا فان لورثته بعد ذلك فلا يكون الوقف مؤبدا وعلى هذا ينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما اذا كانت معدة للاحتكار لان البناء يبقى فيها كالأداء كان وقف البناء على جهة وقف الارض فانه لا مطالب لنقضه والظاهر أن هذا وجه جواز وقفه اذا كان متعارفا ولهذا أجازوا وقف بناء قطرة على التمر العام وما لو أن بناءها لا يكون ميراا وقال في الخاتمة انه دليل على جواز وقف البناء وحده يعني فيما سبيله البناء كإقتناؤه بضم الجبال ويزول الاشكال ويحصل التوفيق بين الأقوال (قوله وقيل صرح وعليه الفتوى) أخذ من الملاحق ما نقله عن قاري الهداية فقد قال في البصران ظاهره انه لا فرق بين أن تكون الارض ملكا أو وقف ملكه يخالف لما حره كإعلمته انفا وما يأتي عن فتاوى ابي وقد علمت ما فيه من منافاة التأسيس عن هذا نص في الخاتمة وغيره على انه

يعرضون الدولة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة يعرض بأرائهم مع قضاة البلاد على مقتضى المشرع من المواد لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولين القضاة بهذا ورد الامر الشريف فالواقفون لو أرادوا أى فساد صدر بصدروا اذا داخلهم القضاة والامراء فعليه العنة فهم المعنويون لما تقر بأن الشرط المخالف للشرع جميعها لغو وبطل انتهى فاصف (بنى على أرض ثم وقف البناء) قصدا (بدونها ان الارض مملوكة لا يصح) وقيل صرح وعليه الفتوى سئل قاري الهداية عن وقف البناء والغراس بلا أرض فأجاب الفتوى على صحة ذلك ورجمه

٣ مطلب في وقف البناء بدون أرض

مطلب مناظرة ابن الشخصية

مع شيخه العلامة قاسم في وقف البناء

قوله سنة ٨٧٢ كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف وفيه نظر فان

وقفا الملك الظاهر في سنة ٦٧٦ كما علم من مرابضة الخط المصيرى اه

شرح الوهبانية وأقره المصنف معللاً بأنه منقول فيه تعامل في تعيين به الاتفاق (وان موقوفة على ٣٠ ٤٠) ما عين البناء حال تبعاً (اجماعاً وان)

الارض (لجهة أخرى
فختلف فيه) والصحيح
العصبة كما في المنظومة
الحديثة وسئل ابن نجيم
عن وقف الاشجار بلا
أرض فأجاب بصح لو
الارض وقفاً ولو لتعسير
الوقف وسئل أياض عن
البناء والفساس في
الارض المحتكرة هل
يجوز بيعه ووقفه وهل
يجوز وقف العين
المهرسية والمنتشرة
فأجاب نعم وفي البرازية
لا يجوز وقف النطاق
أرض عارية أو أجرة
وأما الزيادة في الارض
المحتكرة ففي النسبة
حانوت لرجل في أرض
وقف فإلى صاحبه أن
يستأجر الارض باجر
أمثل أن العمار توفقت
تستأجر ما كثرهما
استأجره أمر برفع
العمارة وتجر لغيره
والاستئجار في يده بذلك
الاجر وشبهه في البصر

لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو أجرة كما يأتي فيجب حمل كلام قارئ الهداية على غير الملك (قوله
وأقره المصنف) ليس في عبارته التصريح بالملك وأما شرح الوهبانية فليس في كلامه تصريح بجهة عصبة فإنه قال
وتحوز أبقاف النادون أرضه * ولولا ملك الغير بعض بصر
(قوله والصحيح العصبة) أي إذا كانت الأرض محتكرة فالحملت وعن هذا قال في أنفع الوسائل أنه لو بقي في
الارض الموقوفة المنتشرة مسجداً أنه يجوز قال وإذا زاد في ملك من يكون حكره والظاهر أنه يكون على المنتشر
مادامت المدة نائمة فإذا انقضت ينبغي أن يكون من بيت مال الخراج وأخواته ومصالح المسلمين (قوله والارض
وقفاً) مبنى على ما منى عليه المتن (قوله في الارض المحتكرة) أصل الحكر المنع بجر عن الخط وفي الخبرية
الاستحكار عقداً جارية بقصد به استبقاء الارض مقررة لبناء والغرس أو لأحدهما (قوله فأجاب نعم) أي يجوز
بيعه ووقفه أما البيع فمقتضى الكلام عليه محروفي أول كتاب الشركة وأما وقفها للمأجور في البصر بصح ولا
تقبل الأجرة فإذا انقضت أومات أحداهما صرف إلى جهات الوقف اه وأما وقف المهرسون فسأيت بيانه قبل
الفصل وأما وقف الشجر فهو وقف البناء وفي البرازية غرس شجرة ووقفها ٣ ان غرسها على أرض مملوكة
يجوز وقفها مع الارض وان بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة حال كما
في البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء اه (قوله وأما) يستثنى منه
ما ذكره الخصاص من أن الارض إذا كانت مقررة للاحتكار فإنه يجوز بجر قال في الأسعاف وذكر في أوقاف
الخصاف ان وقف حوائت الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين يشواها ليجز جهه السلطان
عنه من قبل أناراً ينالها في أيدي أصحاب البناء أو أنها وقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يرتفعهم وأما
له غلة يأخذها منهم وتداولها خلف عن سلف ومضى عليها المهور وهي في أيديهم ببناء يعونها وتجرزها ويجوز
فيها وصاهاهم ويهمون بنائها ويعودونه وينتونه غيره فكذا في الوقف فيها جائز اه وأقره في الفتح وذكر
أيضاً أنه مخصص لأطلاق قوله أو أجرة وقد علب وجهه وهو بقاء التأسيس وهو موثلاً فليمن تخصص الوقف
بما إذا كانت الارض محتكرة ٢ (تمه) وفي البرازية وقف الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا
أرض اه وفي مزارة الخبرية الكردار هو ان يحدث المزارع في الارض بناءً وغرساً أو كسباً بالتراب صريح به
غالب أهل الفتاوى اه قلت فعلى هذا ينبغي التفصيل في الكردار فان كان كسباً بالتراب فلا يصح وقفه وان كان
بناءً وغرساً فصح ما مر في وقف البناء والشجر ومن الكردار ما يسمى الآن كذلك كحوائت الوقف وتحوزها
من رفوف حركية في الحانوت وأغلاق على وجه القراور ومنه ما يسمى قيمة في البساتين وفي الحمامات وقد أوقفناه
في تنقيع الحمامية والظاهر أنه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء والشجر فإنه مما شاع وذاع
في عامة البقاع (قوله وأما الزيادة في الارض المحتكرة الخ) محل ذكر هذه المسائل في أول الفصل الآتي عند ذكر
أجرة الوقف والحاصل أن مستأجر أرض الوقف إذا بنى فيها ثم زادت أجرة المثل زيادة فاحشة فلما أن تكون
الزيادة تسبب العمارة والبناء أو بسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها في الأول لا تلزمه الزيادة لأنها أجرة
عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكه أم لو كانت للوقف كمالو بنى بامر الناظر ليرجع على الوقف تلزمه
الزيادة ولهذا نقض بالاحتكر وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي بيانه في الفصل (قوله أمر برفع العمارة) ينبغي
تقييده بما إذا لم يضر رفعه بالارض أخذاً بما عدا (قوله وتجر لغيره) لان النقصان عن أمر المثل لا يجوز من غير
ضرورة بجر (قوله والانتزاع في يده بذلك الأجر) لأن فيه ضرورة بجر عن المحيط وظاهر التعليق تركها بسببه
ولم يعد فراغ غدة الأجرة لأنه لو أمر برفعها لتجر من غير يأن ضرر وحث كان يدفع أجرة مثلها لو وجد ضرر
على الوقف فتملك في يده لعدم الضرر على الحانوت وحسب ذلك لموات المستأجر كان لورثته الاستيفاء أيضاً إلا إذا
كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما كان هو أو وارثه مقلداً أو سبب المعاملة أو متعللاً بغيره على الوقف منه أو
غير ذلك من أنواع الضرر فإلى خاتمة الخبر الرأى في الاجابات وأقوى به فتاواً على طريقة لكتبة بخلاف لأطلاق

ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة لا يلحق وان وقفها بجرزها من الارض صح تبعاً للارض بحكم الاتصاف إلى آخر العبارة ومنها
تعلم ما في مختار المحامي اه

المتون والشروح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم وبه أقي في الخبرية أيضا قبل باب ضمان الاجبر في خصوص الارض المتكررة قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتون والشروح واخراج الارض المعدة للاحتكار من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر عن انحصار من صحه وقف البناء في الارض المستكررة وقد منا وجهه وهو أن البناء عليها يكون على وجه الدوام فيبقى التأسيس المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف وأوليت المال فان أهلها اذا عملوا أن بنائهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتذفع لغيرهم ثم يزعمونها وانهم يبيعونها فان ابقاءها في أيديهم سبب لها تهاودوام استغلالها في ذلك نفع وكذا أصحاب الكدك في الحوانيت ونحوها فان ابقاءها في أيديهم سبب لها تهاودوام استغلالها في ذلك نفع ولا وقاف وينت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم يودون أجره مثلها بالانقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما حرم في رسالتي المسماة تحريم العبارة فبين هو أحق بالاجازة فعليها فانها بدعة في بابها مغنية لطلابها والله تعالى الحمد **(قوله وفيه)** أي في الجروعة والاصط وغيره **(قوله لوزيد عليه)** أي من غير أن يزيد أجر المثل في نفسه فتاوى التفسيرية ويبدل قوله الآي والظاهر أنه لا تقبل الزيادة ما لم يظهر أن المراد زيادة معتقة فافهم **(قوله)** تصح عند رأس النهر أي قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل شهر بكذا تصح في الشهر الاول فقط وكذا دخل شهر صح فيه **(قوله)** أو يملكه القيم هذا في اذا ضرر رفع البناء فكان عليه ان يقول فان لم يضر رفع وان ضررا بل يملكه القيم الخ وعبارة الجبر نظران كانت اجزائه مشاهرة اذا اجاز رأس الشهر كل القيم فسح الاجازة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر ان يملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا ومنزوعا لهما كان أخف بملكه القيم وان لم يرض بالملك لان التملك يضر رضاء الجور فيبقى ان يخلص ملكه ٣ اهملت سائر في كتاب الاجازات انه ان ضرر بملكه القيم لجهة الوقف جبرا على المستأجر كما في عامة الشروح فيقول عليها لانه النقل المذهب بخلاف فنقول الفتاوى اه وذكره مثله في الخ فانه حاصله انه في الفتاوى بالخط والخاتمة والعبادة جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القطع يضر وأصحاب الشروح جعلوا الخيار للمأجر ان ضرر والا فله المستأجر ولو لم يكن في ذلك ما في الفتاوى والشروح بخلاف ما مر من قوله والامتراك في بدنه جائز عليه انفا وعلت التوفيق على التحقيق **(قوله)** والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ حاصله انها تمثل المشاهدة فانه في المشاهدة لا تقبل الزيادة فيضال بصر الى انتهاء الشهر والحاصل انه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم يزد أجره مثله في ذاتها لزوم العقد وعدم موجب الفسخ فلو قال والظاهر انها كذلك لكان أخصروا أولى أفاد ما في الجبر الملقى في حاشية الجبر **(قوله)** أو وقف الاقطاعات الخ هي ما يقطع الامام أي يعطيه من الارض رقة أو منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب الجبر في رسالته التحفة المرضية في الاراضي المصرية أن الواقف لارض من الاراضي لا يخلو ما لم يكن مال الكاهن من الاصل بان كان من أهلها حين يمن الامام على أهلها أو تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه وأغريها فان كان الاول فلا خفاء في صحته وقف ولو جود ملكه وان كان الواقف غيره فلا يخلو ما لم يزل في يد مقطاع السلطان اياه اه أو بشره من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان ثاب من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة عقبا لما اعتدله فله اجازتها وتبطل بموته وأخراجه من الاقطاع لان السلطان ان يجر حها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشرا من بيت المال بوجه مستوع فان وقفه صحيح لانه ملكها ويراعى فيها شرطه سواء كان سلطانا أو أميرا وأغريها وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها الشرط ان كان سلطانا أو أميرا فيقول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شرائه فاقى العلامة قاسم بان الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان جفت فانه أورد أرضا من بيت المال على مصالح مسجد وأقي ان سلطانا آخر لا يملك ابطاله اه حاصل ما في الرسالة قلت وما أقي به العلامة قاسم

مشاهدة تصح عند رأس الشهر ثم ان ضرر البناء برفع وان لم يضر رفع أو يملكه القيم برض المستأجر فان لم يرض تبقى الى أن يخلص ملكه صح فيقوا اجازته مسانعة أو مودة طولية والظاهر أنه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر وعليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات في التبر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا أو ملكا لا مام فاقطعها رجلا قال وأغلب واقف الأضرحة بمصر انما هو اقطاعات

٣ (قوله فيبقى الى ان يخلص الخ) أي يبقى البناء في الارض الى ان يخلص ملك الباقي ويؤجرها للقيم بينها لكن بانه ثم يقسم الاجر على مثل قيمة أجر الارض ومثل أجر البناء ونقل شيخنا عن الرمي أن الظاهر أن القيم لا يعطى الباقي شيئا بل يكون كل الاجر لجهة الوقف اه

مطلب مهم في وقف الاقطاعات

مطلب في اوقاف الملوك والأضرحة

بمحلها مشتركة بصورة

من وكسل بيت المال
وفي الوهبانية ولو وقف
السلطان من بيت
مالنا المصلحة عيجوز
ويؤخر قبل في شرحها
لشربل ولا وكذا يصح
أفنه بذلك ان فمحت
عنوة لاصالحا لبقائه ملك
مالها قبل الفسخ (أطلق)
القاضي (بيع الوقف
غير المصبل لوارث
الواقف باع صم) وكان
حكما بطلان الوقف
لعدم تبصيره حتى لو
باعه الواقف أو بعضه أنه
رجع عنه ووقفه لمصلحة
أخرى وحكم بالثاني قبل
الحكم بان يوم الاول صح
الثاني لو وقع في محل
الاجتهاد كما حققه
المصنف

٣ (قوله) وقوله موجب
الفسخ (الخ) أي الآن
والأفهي تقسم في آخر
الملة اه

مطلب في اطلاق
القاضي يبيع الوقف
لواقف أو لوارثه

٤ (قوله) والظاهر أن
الحكم (الخ) فيه أنه
يقضي اشتراط تقدم
الدعوى والمنازعة والأم
ليس كذلك بل يجزئ
الأذن كاف في صحة
البيع وبطلان الوقف اه

مشكل المتقدم من أنها كانت من حق بيت المال لا يصح وكذا ما سبذ كره الشارح في فروع الفصل الآتي عن
المبسوط من أن السلطان مخالفة شرط الواقف إذا كان غالب الجهات الوقف قري ومزارع لأن أصلها لبيت المال
أي فلم تكن وقفا حقيقة بل هي أرصاد أخرجه الامام من بيت المال وعينها في يستحق منه من العلماء ونحوهم
كما وجهنا في باب العشر وإخراج والخزينة وقدمنا هناك أنه إذا لم يعلم شرأوله ولا علمه فالظاهر أنه لا يحكم بصحة
وقفها لأن شرطه الملك ولم يعلم ولا يلزم علمه من وقفه لها لأن الأصل بقاؤها لبيت المال كما يفيد المذهب كور عن
المبسوط ولهذا أفتى المولي أبو السعود بديان وأوقف المولود والامراء الراعي شرطها لانها من بيت المال أو تول
المه اه وأما ما ذكره في التبرع هناك من قوله وإذا لم يعرف الحال في التبرع من بيت المال فالأصل هو العصة
فالظاهر أن معناه إذا علم الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لأنه لا يصح التبرع من
بيت المال إلا إذا كان لمسلمين حاجة كما مر هناك فيجعل على الأصل وهو العصة فافهم ولعل مراد العلامة قاسم
بقوله ان الوقف صحيح أي لا يمتنع لا ينقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين إلى حقوقهم ولم يرد
حقيقة الوقف وقدمنا تمام ذلك هناك فراجع (قوله) بمحلها مشتركة بصورة أي بدون شرائط المسوقة لعدم
احتياج بيت المال إلى بيعها في هذه الدولة العثمانية أعز الله بها الإسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقفا
حقيقة بل هو أرصاد كالعنة لمحمور أنه أنفاق لم يكن مما جعل حال شرأه حتى يجعل على العصة فافهم (قوله) لمصلحة
عمت كالوقف على المسجد بخلافه على معنى وأولاده فإنه لا يصح وإن جعل آخره لفقراء كما وجهه العلامة عبد
البرين الشنطة (قوله) ونحوه لأن بيت المال مع صلح المسلمين فإذا بدع على مصرفه الشرعي يثاب لاسيا
إذا كان يخاف عليه أضرار الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من يحيي منهم ويتصرف
ذلك التصرف ذكروه العلامة عبد البرط ومقتضاه أنه أرصاد لا وقف حقيقة كما قدمنا (قوله) قلت (الخ) أصله ما في
الحائنة لو أن سلطانا أذن لقوم أن يحلوا أرضا من أراضي بلدته حوائت موقوفة على المسجد وأمرهم أن
يزيدوا في مسجدهم قالوا كانت البلدة تحت عنوة نفذ لانها تصير ملكا للغايبين فيجوز أمر السلطان فيها وإذا
فقت صحتها تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمرها أي قلت ومقتضاه التعليل أن المراد بالفتوحة عنوة التي لم
تقسم بين الغائبين إذ لو قسمت صارت ملكا لهم حقيقة فتأمل (قوله) أطلق القاضي أي أجاز طعن الوافي (قوله)
بيع الوقف أي كاله أو بعضه كما أفتى به المولي أبو السعود فقال ان لم يكن مسجدا وباعه رأى الحاكم يبطل وقفة
مناعه والثاني على ما كان كائنه عنه المصنف (الخ) (قوله) غير المصبل بمعنى قولهم مسجلا أي يحكموا ما يرونه
بان مبارك لزوم حادثة وقع التنازع فيها فحكم القاضي بالزوم وجهه الشرعي رمي وصي مسجلا لان الحكموم
يكتفي بسجل القاضي (قوله) وكان حكما بطلان الوقف (الضمير في كان عائدا إلى اطلاق القاضي وعارة البرازة
كان حكما بصحة بيع الوقف اه والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بتدبيره تأمل (قوله) كما حققه
المصنف) حيث ذكر أن هذا ليس منبعا على قول الامام فقط بعدم لزوم الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على
قولهما أيضا لوقوعه في فصل تحتد فيه كما صرح به في البرازة ويؤيده قول قارئ الهدى بأذراع الوقف عما وقفه
قبل الحكم بلزوم صح عندئذ لكن الفتوى على خلافه وأنه يلزم بلا حكم ومنع ذلك أن القاضي يبيعها لرجوع قاض
خفي صح ونفذ فاذا وقفه فباع على جهة أخرى وحكم به حكم صح ولزم وصار المعتبر الثاني لتأنيدهما حكم اهويه
يندفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من عدم التنازع معالاه قضاء الرجوع اه وليس كذلك لما في السراجية
من تفصيل ان المقي يقبض يقول الامام على الاطلاق ثم يقول أي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن
ابن زياد ولا يتصور إذا لم يكن محمد أو قول الامام صحيح أيضا فتدبر فيه بعض أصحاب المتون ولم يعولوا على
غيره ووجهان كمال في بعض مؤلفاته وإذا كان في المسئلة قولان محتملان يجوز القضاء والاقتناء بأحدهما هذا
حاصل ما ذكره المصنف وفيه نظر فان كتب المذهب مطبوعة على ترجيح قوله ما يلزمه بلا حكم وباه المقي به
وفي الفسخ أنه الحق كما مر فعلى المقي والقاضي العمل به وأما قوله حرمه بعض أصحاب المتون (الخ) فقصه أنهم
ذكروا أولا قول الامام لكون المتن موضوعا لنقل مذهبهم ثم ذكروا قولهما وفرغوا عليه وأما قول السراجية

ان المقتضى يبقى بقول الامام على الاطلاق ولا يتغير فقال في غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه وإنما قال
 انهم يمكن مجتهداً ولا شك أن أهل الاجتهاد في المذهب رجحوا قولهم ما فعلنا اتباع ترجيحهم والآن عشنا كل رجحوا
 قولهم ما في الزاوية والخبر ثبت أن قوله مرجوح والقضاء المرجوح غير صحيح وأما ما أتى به قارئ الهداية فقد
 أتى نفسه بخلافه وقال لكن الفتوى على قولهم أنه لا يشترط لزومه شيء مما شرطه أو حقيقته فعلى هذا الوقف
 هو الاول وما فعله ثانياً لاعتباره بالان شرطه في وقفه أو عر هذا قال في البحر ولوقضى الخفي بجهة بيعه حكمه
 باطل لانه لا يصح إلا بالصحيح المقتضى به فهو معزول بالنسبة إلى القول الضعيف وإنما قال في القضية فليس باطل
 ولو قضى القاضي بجمته وقد أتى به العلامة قاسم وأما ما أتى به قارئ الهداية من جهة الحكم بجمته قبل الحكم
 بوقفه فمعمول على أن القاضي مجتهداً وسهومته اه فافهم (تنبيه) صريح كلام القضية المذكور أن البيع
 باطل لا فاسد قال المقدسي في شرحه وقد وقع فيه اختلاف وأتت بعض مشايخ العصر بقساده ورتب عليه
 ملك المشتري وأما الصحيح أنه باطل وقد بينا ذلك في رسالة الوقف الاختلاف في البلدان ومضى وأتت مفتيها ببيان
 الفساد اذا بيع ملك وقف حقيقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشرف محي الدين الشهير بـعـاـول أمير وألف
 جماعة من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين الطبراني وما وقع بين قاضي القضاة نور
 الدين الطبراني وقاضي القضاة محي الدين بن النيس اه (قوله وأتت به) أي المصنف في فتاواه (قوله تبعا
 لشخصه) أي صاحب البحر في فتاواه وقد علمت أنه في بحر مال الرضا قول له لكن حله في النهر) أي تبعا لغيره
 علم ومثل القاضي المجتهد من قلد مجتهداً براه أفاده (قوله لا يصح بيعه) بفقدان اطلاق القاضي بيع الوقف
 لغير الوارث حكم بطلان الوقف يعود إلى ملك الوارث غايته أن يبيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن
 ينبغي أن يكون البيع محصيا موقوفاً على إجازة الوارث كما لا يخفى اه ح لكن ليس في كلام الشارح ما يوجب
 السطون لأن قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس في كلامه أيضاً ما يقتضي بطلان الوقف بمجرد اطلاق
 القاضي بجمته لغير الوارث وقوله لانه ان باطل يعني بعد البيع (قوله ما في العمادية باع القبر الخ) ينبغي أن يكون
 هنا في صورة الاستبدال اه ح وعليه فالمراد بالسوق الشرعي وجود شرائط الاستبدال وقد باع القاضي لأن
 الاستبدال انما بشرطه الواقف لا يجوز لغير القاضي كما صرح (قوله وأما المسجل الخ) طاهره أنه مقابل قول المتن
 غير المسجل فيكون المراد به المحكوم بلزومه وهذا الاشبه في عدم صحة بيعه ما يصل إلى حال يجوز استبداله ٣
 وأما الواقف ثبوته ففي الخصايف أن الاوقاف التي تقادم أمرها ومات شهودها فإما كان لها رسم في دواوين
 القضاة وهي في أيديهم أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحصاها اذا تنازع أهلها فيها ولم يكن لها
 رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا حكم له اه وسياق عامة في القروع (قوله
 الوقف في مرض موته كهيئة نفسه) أي في مرض الموت أقول الآله اذا وقف على بعض الورثة ولم يحزمها معهم لا
 يبطل أسله وإنما يبطل ما جعل من الثلث لبعض الورثة دون بعض فصرف على قدر موارثهم عن الاوقاف مادام
 الموقوف عليهم حيا تصرف بعد موته إلى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع إلى الفقراء وليس كوصية لوارث
 لسئل أسله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه له من الدقة شربلاية وقدمنا تمام الكلام عليه عند قول
 المصنف أو بالموت (قوله من الثلث مع القبض) خبران عن قوله الوقف أو متعلق بمحذوف وعبارته أن الذي رغبته
 من الثلث ويشترط فيها من القبض والا فرازا هو أصله في الحائنة حيث قال فيها قال الشيخ الامام ابن
 الفضل الوقف على ثلاثة أوجه أما في الجملة أو في المرض أو بعد الموت فالقبض والا فرازا شرط في الاول كالهبة
 دون الثالث لانه وصية وأما الثاني فكالاول وان كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض وذكر الطعام وأه
 كالمضاق إلى ما بعد الموت وذكر السرخسي أن الصحيح أنه كوقف الصحة حتى لا يمنع الارث عند أي خنفة ولا
 يلزم إلا أن يقول في حيا وبعد مماتي اه ملحقا به علم أن المراد بالقبض قبض المتولي وهو مبني على قول محمد
 بالشرائط التسليم والا فرازا كما هي بيانه وإن الخلاف في كون وقف المرض كوقف الجملة أو كالمضاق إلى ما بعد
 الموت ثم عرفت كونه لا يلزم على قول الامام فانما مات بغيره عنه كوقف الصحة أو يلزم فلا يورث كالمضاق وحيث

وأقرب به تبعا لشخصه
 وقارئ الهداية والمثلا
 أي السعود قلت لكن
 حله في النهر على القاضي
 المجتهد فرأجه (ولو)
 أطلق القاضي البيع
 (الغير) أي غير الوارث
 (لا) يصح بيعه لانه اذا
 بطل عاد إلى ملك الوارث
 وبيع ملك الغير لا يجوز
 دريغني بغير طريق
 شرعي لما في العمادية
 باع القبر الوقف باع
 القاضي ورأيه حاز قلت
 وأما المسجل لو انقطع
 ثبوته وأراد أن لا لا الواقف
 ابطاه فقال المقتضى أو
 السعود في معروضاته
 قد منع القضاة من
 استماع هذه الدعوى
 انتهى فيلخص (الوقف
 في مرض موته كهيئة
 نفسه) من الثلث مع
 القبض (فان خرج)

مطلب بيع الوقف
 باطل لا فاسد

مطلب في الوقف اذا
 انقطع ثبوته

مطلب الوقف في مرض
 الموت

الوقف (من الثلث أو أجاز له الوارث نفذ في الكل والباطل في الثلث) ولو أجاز (٤٧) البعض جاز بقدره وبطل وقف

منه الشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الأولى حذف قوله مع القبض وثلاثونهم
أن المراد قبض الموقوف عليه (قوله) وأجاز الوارث أي وإن لم يخرج من الثلث (قوله) والباطل الآن يظهر
له مال آخر اسعاف وحبانية (قوله) ولو أجاز البعض أي بعض الورثة جاز بقدره أي نفذ ما زاد على الثلث بقدر ما
أجاز وبطل باقي ما زاد وصورته لو كان ماله تسعة وقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أو لا دفأ جاز أحدهم
نفذ في واحد فصح الوقف من أربعة وسأني في كتاب الوصايا لو أجاز البعض ورد البعض جاز على الجيز بقدر
حصته وسأني بانه إن شاء الله تعالى (قوله) وبطل وقف رهن معسر فيه مسليحة والمراد أنه سيطلق في
الاسعاف وغيره ولو وقف الموهون بعد تسليمه صم وأجره القاضي على دفع ما عليه إن كان موسرا وإن كان معسرا
أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وكذا الوارث فإن عن وفاءه كان الوجه والبيع وبطل الوقف كما في الفسخ (قوله)
ومريض مدون بحيط أي يدين بحيط بماله فإنه يباع وينقض الوقف بحر وبقي بحر الرضا حيط وط عن
القوا كالمدرية الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والاياف والوصية بالمال والمجاناة في عقود
العوض في مرض الموت لا أجازها الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك إلى الورثة فممنع تصرفهم إلا بالأجاز اهـ
(قوله) بخلاف صحيح أي وقف مدون صحيح فإنه يصح ولو قصده الماطلة لأنه مصادف لملكه كما في أنفع الوسائل
عن الأخيرة قال في الفسخ وهو لازم لا ينقضه أرباب البدن إذا كان قبل الحجر بالاتفاق لأنه لم يتعلق حقهم بالعين
في حال صحته اهـ وبه أفتى في الأخيرة من البيوع وذكر أنه أفتى به ابن نجيم وسأني فيه كلام عن المعروضات
(قوله) لو قبل الحجر أما بعد فلا يصح وقد سأل أول الباب عند قوله وشرطه شرط سائر التبرعات عن الفسخ أنه لو
وقفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع بنبي أن يصح على قول أبي يوسف المصحح وعند الكل إذا حكم به حاكم اهـ
وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله أن وقفه على نفسه ليس ٣ تبرعا بل أن عدم حصته وقف المحجور غايته يظهر على
قولها بصحة بحر السفيه أماعلى قوله فلا لا يرى صحة بحر فيبقى تصرف نافذا وعن هذا حكم بعض القضاة
بصحة وقفه لأن القضاء بحجره لا يرفع الخلاف لوقوع الخلاف في نفس القضاء كما صرح به في الهداية فصيح الحكم
بصحة تصرفه عند الإمام فصح وقفه لكن الحكم بانه ممشك لأن الإمام وإن قال بصحة تصرفه لمكنه لا يقول
بانه موقوف والقائل بانه لا يقول بصحة تصرف المحجور فصار الحكم بانه موقوف مكرما من مذهب هذا
حاصل ما ذكره في أنفع الوسائل وأجاب عنه بأنه في سنة المفتي حوز الحكم الملقوق وقسمنا ما فيه عند الكلام على
وقف المشاع ٤ (قوله) فإن شرط وفاءه أي وقفه على نفسه وشرط وفاءه منه منه كما في فتاوى ابن نجيم
وحذفه الشارح استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره اهـ ح (قوله) وبقي من الفاضل عن كفايته أي
إذا فضل من غلة الوقف شيء عن قوته فلا يراد أن يأخذوا منه لأن الغلة بقست على ملكه ذخيرة (قوله) ولو ورثة
أي ولو يحجزوا فقولوه والأي وإن لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا اهـ ح (قوله) فلو باعها للقاضي أي في صورة
الحيط اهـ ح (قوله) أي والافيطل بالنسبة للجهول وهذا تصرف بالمفهوم أي وإن لم يمت عن مال بني عا
علمه من الدين فإن الوقف يغير أي يبطله القاضي ويبيعه للدين قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية وهذا يخالف
عق العبد الرهن لا يباع ويسقى في الدين إن لم ير دعي قيمته ولا يبطل العتق ويحت فاضل فقال بنبي أن لا يبطل
الوقف يؤخذ من غلته ولو فالدين كسعاية العبد إذا لم يتقدم من والجامع بينهما التبرع فإن الوقف بحر رعن
البيع وتعلق حق الغير يقضى من ريعه كسعاية العبد بل أنه أمكن أن قد عوت العبد قبل أداء السعاية
والعصار قار رعاية العبد فليأتمل اهـ ما في شرح الوهبانية قلت وفيه نظر لظهور الفرق بين الوقف والعبد فإن
العتق عقد لازم واستهلاك للرهن من كل وجه بخلاف الوقف فإنه حبس العين على ملك الواقف والتصديق
بالمصلحة عند الإمام ولهذا يردوم الثواب بدوامه لبقائه على ملكه وقد وقع الخلاف في عوده إلى ملك الواقف بعد
تخراجه وفي حواشيه إذا أطلقه القاضي للواقف أو وارثه كما صرح بخلاف العبد بعد العتق فإنه لا خلاف في عدم
عوده إلى الملك فلذا كان الوقف موقفا على الفكك فإذا انفسكه نفذ وإن لم يتكف محكي مات ورثه لا لأنه يقتل
منه وإن لم يترك لا يبطل بغيره الفكك من العين بدونه والمنفعة كالسب خارجة عن الرهن فإن الذي كان

راهن معسر ومريض
مدون بحيط بخلاف
صحيح لو قبل الحجر فإن
شرط وفاءه منه من غلته
صح وإن لم يشرط وبقي
من الفاضل عن كفايته
بلا سرف ولو وقفه على
غيره فقلته لمن جعله
خاصة فتاوى ابن نجيم
قلت فيد بحيط لأن غير
الحيط يجوز في ثلث ما بقي
بعد الدين وله ورثة ولا
في كاه فلو باعها للقاضي
ثم ظهر مال شربه
أرض بدلها وقامه في
الاسعاف في باب وقف
المريض وفي الوهبانية
وان وقف المسرهون
فافتكه يحجزه فإن مات
عن عين بقي لا يفسر
أي والافيطل
مطلب في وقف الراهن
والريض المدون
٣ (قوله) ليس تبرعا أي
وهو أجاز بحجره عن
التبرع قال شيخنا وفيه
نظر فإنه وإن لم يكن متبرعا
بالغلة لكن تبرع عينا
هو أعظم منها وهو العين
فيثبت بكون وقفه باطلا
على رأى معصم الحجر اهـ
(قوله) على وقف المشاع
حاصل ما تقدم أن
التلفيق المنوع اتنا
هو التلفيق بين مذهبي
أحسين فيثبت لا يكون
اهـ وعلى هذا ما في المنية

هذا الحكم بالاطلا خصوصاً وقد قيل أن كل قول لأصحابين مروى عن الإمام

قلت لكن في معروضات
الفتي أبي السعود سئل
عن وقف على أولاده
وهرب من الدين هل
يصح فأجاب لا يصح ولا
يزم والقضاء يمتنعون
من الحكم وتسجيل
الوقف عقداً ما شغل
بالدين انتهى فليصنف
(الوقف) على الثلاثة
أوجه (أما الفقراء أو
للأغنياء أو الفقراء أو
يستوى فيه الفقريان
كراماً وثناً ومقابر
وسفريات وقناطر
ومخولبات) كساجد
وطواحين وطست
لاحتياج الكل لذلك
بخلاف الأدوية فلا يجوز
لنفسه بل لتعميم أو تنصيص
فصلخل الأغنياء تبعاً
لفقره أجنبية (فرغ)
أقر بوقف صحيح وبأنه
أخرجه من يده ووارثه
يعلم خلافه بالوقف
ولا تسمع دعوى وراثته
قضاء درو في الوهانية
وتبطل أوقاف امرئ
بارتداده - قال ارتداد
منه لا وقف أحد
فصل راعي شرط
الوقف في إجارته (فلم
يرد القسم بل القاضي

مطلب في وقف الميراث
(قول الشارح أقر بوقف
صحيح) برفع صحيح فاعل
أقر لاخراج الميراث
فان وقفه اعتباراً من
الثالث اه

لترحم فيه حق الحبس أغاها العين وأما العبد فلا يمكن رده بعد العتق إلى الملك بوجه فلا يستسي ولان العتق
من أول الأمر صدى غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر لي (قوله) وأولغلة جهل (حكاية قول آخر
فليست أو فيه التحصير لكن علب أن هذا القول بحث غير منقول وأنه قياس مع الفارق فهو غير مقبول (قوله)
قلت لكن الخ استدل على قوله بخلاف صحيح اهـ والأقرب أنه استدلال على ما في الوهانية فإنه في معناه
أيضاً (قوله) فأجاب لا يصح ولا يزم الخ) هذا بخلاف لصريح المنقول ما تقدمناه عن الذخيرة والفتح إلا أن يخص
بالمريض المدون وعبارته الفتاوى لا تعامله لا ينفذ القاضي هذا الوقف ويجوز الواقف على بيعه ووفائه به
والقضاء يمتنعون عن تنفيذه كما أفاده المولى أبو السعود اهـ وهذا التعبير أظهر وحاصله أن القاضي إذا منعه
السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلاً لأنه وكيل عنه وقتنه ما لمولك صيانة لأموال الناس ويكون جبره على بيعه
من قبيل إبطال القاضي بيع وقف لم يسجل وقدر الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة
(قوله) ولا اغنياء أو الفقراء) أما لا اغنياء فقط فلا يجوز لأنه ليس بقربة كإمام أول الباب (قوله) كساجد الخ) وكذا
مصالح مساجد وكتب مدارس كها هو ظاهر ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله) لا احتياج الكل لذلك
أي النزول في الشان والشرب من السقاية الخ زائد في الهداية أن الفارق بين الموقوف والغلة وبين هذا هو العرف فان
أهل العرف يرون بذلك الغلة الفقراء أو في غيرها التسوية بينهم وبين الأغنياء (قوله) بخلاف الأدوية أي
الموقوفة في التجارة فإنه الحاجة البهادر الحاجة إلى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء بائناً ولو ترك
المريض التداوي لا يأنم أفاده ح عن المنع (قوله) فصلخل الأغنياء تبعاً (هذا في التعميم أي ما في التنصيص فهم
مقصودون اهـ (قوله) وبأنه أخرجه من يده) أي سلمه إلى المتولي على قول محمد بن ذلك شرط وقوله صحيح
يعني عنه لأن صحة الوقف باقية مشروطة (قوله) ووارثه يعلم خلافه) أي أنه لم يقفه ولم يخرج منه يده وورث
(قوله) قضاء) أمافي البداية فتسمع دعواه يعني بسوقه إلى السبي في إبطاله وأخذ لنفسه حيث علم أن قرار مورثه
كان في نفس الأمر وأنه باق على ملكه لأن الحكم يجوز ما غاها وبتداعي ما أقر به لأعلى نفس الأمر (قوله)
وتبطل أوقاف امرئ بارتداده الخ) لا محل لذلك كرهنا ومجمل أول الباب وقد ذكره هناك عن الفتح وحاصله
مستثنان * أحدهما الوقف ثم ارتد العبد بالله تعالى بطل وقفه وإن عاد إلى الإسلام لم يعد وقفه بعد عوده
لحبوطه بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في إبطال الثواب لا يفتا على به حق الفقراء وأجاب
الشرنبلاني في شرحه بما في الأسعاف من أنه لما جعل آخره لساكنين وذلك قربة فقط اهـ قلت وهذا الجواب
غير ملائم للدلال واتخاذ كرم في الأسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو أنه إذا وقفه على قوم بأعيانهم لم يكن قربة
فأجاب عما ذكره الجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قربة باقية إلى حال الرد والردة تبطل القربة التي قارنتها
كالأول في حال صلاته أو صوموه بخلاف ما إذا ارتد بعد صلاته أو صيامه فإنه لا يبطل نفس الفعل بل بوابه فقط
وأيما حق الفقراء فأما حق الصدقة فقط فإذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطل حقهم ضمناً وإن كان لا
يمكن إبطاله فصداً كما يبطل في خراب الوقف وخر وجهه عن المنفعة هذا ما ظهر لي فافهم الثانية لو وقف في حال
ردته فهو موقوف عند الإمام فان عاد إلى الإسلام صحح والأبواب مات أو قتل على ردته أو حكمه بلعاقه بطل ولا رواية
فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين انتقل إليهم ويصح وقف المرتدة لأنها لا تنتقل
الآن يكون على حج أو غيره وتكون فلا يجوز كما في شرح الوهانية ملخصاً (قوله) قال ارتداد) منصوب على
الظرفية متعلق باسم لا وأجدر أن يأتى خبرها والمعنى لا يكون الوقف حال الردة أحق بالبطلان من الوقف
قبلها بل ذلك أحق بالبطلان لعدم وقفه هذا ما ظهر لي فافهم والله سبحانه أعلم

(فصل) هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام إجارة الوقف وغصبه والشهادة عليه والدعوى به والمتولي عليه
وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارح فروعاً مهمة وفوائد جمة (قوله) راعي شرط الواقف في إجارته) أي وبغيرها لما
تساقى في الفروع من أن شرط الواقف كنهى الشارع كساقى بانه لا في مسائل تقدمت (قوله) فزاد القسم الخ)
يعني إذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها وكانت إجارتهما أكثر من سنة

أنفع للفقراء فليس للقيم أن يوجرها أكثر من سنة بل رفع الأمر للقاضي حتى يوجرها لانه ولاية النظر للفقراء والغائب والمست وان لم يشترط الواقف فليقيم ذلك بلائذ القاضي كافي المخرج من الخيانة ولو استثنى فقال لا توجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء فليقيم ذلك اذا رآه خيرا بلائذ القاضي اسعاف **(قوله لفقير)** أي فيما اذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسحود كذا الوقف على اولاد الواقف لان منهم الفقير والغائب بل ومن لم يحتل عند الاجارة **(قوله وغائب وموت)** فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود ومال المست الى أن نظهر له وارثا أو وصى **(قوله وقيل تقيد بسنة)** لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه ينصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان فظنه مالك اسعاف **(قوله مطلقا)** أي في الدار والارض **ح (قوله وبثلاث سنين في الارض)** أي اذا كان لا يتمكن المستأجر من الزراعة فيها الا في الثلاث فليقدم المصنف تعالى الدرر حيث قال يعني أن الارض ان كانت مازرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث كان له أن يوجر هامة يتيقن فيها من الزراعة ومثله في الاسعاف وكذا في الخيانة لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أي حصص النصارى انه كان يجر اجارة الضياع ثلاث سنين فان أجرة أكثر اختلفت فاهية أو أكثر شايخ يلجأ ليجوز وقال غيره رفع الامر الى القاضي حتى يبطله به أو أخذ الفقيه أو الملبث اه وظاهره جواز الثلاث بلا تفصيل تأمل وأن يختار الفقيه جواز الأكثر ولكن القاضي ابطالها أي اذا كان أنفع للوقف ثم رأيت الشربلاني اعترض على الدرر انه أخرج المتن عن ظاهره والقوى على المطلق المتن كما أطلقه شارح الجمع وهو قول الامام أبي حصص الكبير اه وعلم أن المسئلة فيها ثمانية أقوال ذكرها العلامة قتالي زاده في رسالته أحد ها قول المتقدمين عدم تقدير الاجارة عدة ووجهه في أنفع الوسائل والمقتضى به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما علت **(قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك)** هذا أحد الأقوال الثمانية وهو ما ذكره الصدر الشهيد من أن المختار انه لا يجوز في الدور أكثر من سنة الا اذا كانت المصلحة في الجوار وفي الضياع يجوز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجوار وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان اه وعزا المصنف الى أنفع الوسائل وأشار الشارح الى أنه لا يخالف ما في المتن لان أصل عدول المتأخر عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت انما هو بسبب الخوف على الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة والنقص اتبع وهو توفيق حسن ومن فروع ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقف وأراد صاحب الدراسة بآراءه مدطولة قالوا ان كان لذلك الموضع مسائل في الطريق الأعمى لا يجوز له أن يوجر مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مسائل حاز اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا تمحصل عمارة الوقف الا بذلك رفع الامر للحاكم ليؤجره أكثر اه أي اذا احتج الى عمارته من أجرته يوجر لما كمد طولة بقدر ما يعمر به **(تنبيه)** محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواقف لمافي القصة آخر الواقف عشرين سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت ٢ الاجارة ويرجع عباقي في تركه الملبث اه تأمل ٣ ان أرض النبي في حكم أرض الوقف كذا كره في الجوهرة وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما أفتى به في الخبرية وقال من كتاب الدعوى ان أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة **(قوله لو احتج بذلك)** أي للاجبار الى مدة زائدة عن التقدير المذكور أي بان لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك كذا كرهه انتفاع قارئ الهداية **(قوله يعقد عقودا)** ٢ أي عقودا مترادفة كل عقد سنة بكذا خاتمة والظاهر أن هذا في الدار ما في الارض فيصحب كل عقد ثلاث سنين وصورة ذلك أن يقول أجرة ثل الدار الفلانة تسع سنين وأربعين بكذا وأجرة ثلها هاسنة خمسين بكذا وأجرة ثلها هاسنة إحدى وخمسين بكذا وهكذا الى تمام المدة **(قوله والثاني لا)** أي لا يكون لازما أو أراد بالثاني ما عدا العقد الاول لان جميع ما عدا مضاف لكن قال فاضحيان وذكر شمس الامعة السرخسي أن الاجارة المضافة تكون لازمة في انحصار الزمان وهو الصحيح وأيضا اعترض فاضحيان قولهم ان احتياج القيم الى التحويل فيكون للبيسة أجرة الرجوع عما عمل به من الاجرة فلا يكون هذا العقد مقبدا الاجارة المضافة بشرط التحويل أي فيكون للبيسة أجرة الرجوع عما عمل به من الاجرة فلا يكون هذا العقد مقبدا لكن أجاب العلامة قتالي زاده بان رواية عدم لزوم الاجارة المضافة صحيحة وأيضا وبأن فاضحيان نفسه أجاب

لان له ولاية النظر لفقير
وغائب وموت (قلو)
أهل الواقف مدتها
قبل تطلق ان يادة القيم
(وقيل تقيد بسنة)
مطلقا (وبها) أي بالسنة
يقف في الدار وبثلاث
سنين في الارض الا اذا
كانت المصلحة بخلاف
ذلك وهذا مما يختلف
زمانا وموسعا وفي
الترازة لو احتج بذلك
يعقد عقودا فيكون
العقد الاول لازما له
ناجز والثاني لانه مضاف
قلت لكن قال أبو جعفر

٢ (قوله انتقضت)
الاجارة الخ هذا خلاف
الاعتقاد الاصح عدم
انتقاضها في الوقف
بموت المؤجر ولو هو
الواقف اه

٣ مطلب أرض النبي
وأرض بيت المال في حكم
أرض الوقف

٣ مطلب في الاجارة
الطويلة يعقد

الفتوى على ابطال الاجارة (٤١٠) الطويلة ولو بقعود كره الكرماني في الباب التاسع عشر وأقره قدرى أفندي وسيجي في الاجارة

(ويؤجر) بأجر (المثل)
(فلا يجوز) بالأقل
ولو هو المستحق قارى
الهداية الانقضاء
يسر وأذا لم يرغبه
الأب لاقل أثماناً قاروا
رخص أجره بعد العقد
(لا يفسخ العقد) لزوم
الضرر (ولو زاد) أجره
(على أجر مثله

٣ (قوله فينبغي الخ)
فه أنه لا يلحقه حينئذ
تعدد العقود بل يكفي
عقد نقد وحدها لظهور
في كل من الروايتين
قال شيخنا ويمكن أن
تختار رواية عدم لزوم
ولا نسلم قول المصنف
انها لا تنفع لانه اذا فسخ
المستأجر بعد صرف
النظر ما أخذه منه
يكون ماله ديناً على
الوقف يأخذه عند حصول
غلة فهذا قد وجد الفسخ
ومع ذلك قد حصلت
المنفعة للوقف في الجملة
اه

٣ (قوله لما يصل اليه الخ)
أي إلى المستحق لكن
لأب المعنى الاول بدنى المؤجر
بل بمعنى المستحق الآتي
ففيه استخدام اه
مطلب في لزوم الاجارة
المضادة لصحمان

مطلب لا يصح إيجار
الوقف بأقل من أجره
المثل إلا عن ضرورة
مطلب في استحباب الدار
المرد بدون أجر مثله

في كتاب الاجارات عن الثاني بقوله لكن يجاب عنه بان ملك الاجرة عند التحجيل فيه روايتان فيؤخذ رواية
الملك هنا للحاجة وهذا يتنافى دعواه الاجاع هنا قلت وقد ذكر الشارح في آخر كتاب الاجارة أن رواة عدم
الزوم تأيدت بان علم الفتوى أي فتكون أصح التحجيل لان لفظة الفتوى في التصحيح أقوى لكن أنت خير
بان رواية عدم الزوم هنا لا تنفع لانه ثبت للمستأجر الفسخ فيرجع بما عجله من الاجارة وان قلنا انها تملك
بالتحجيل فينبغي ٣ هنا يرجع رواية لزوم الحاجة نظير ما قاله فاضلان في رواية الملك (قوله) الفتوى على ابطال
الاجارة الطويلة ولو بقعود أي لتحقق الخدور المار فيها وهو أن طول المدة يؤدي إلى ابطال الوقف كما في النسخة
قلت لكن الكلام هنا عند الحاجة فاذا اضطررنا إلى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتحويل أجره مستعين مسقطه نزل
الخدور الموهوم عند وجود الضرر المحقق فالظاهر يخص به بطلان هذه الاجارة بمعاذ هذه الصورة وهو
جعلها لخدمة لطول المدة فتدبر ثم رأيت نقل عن الهندية أن بعض الصكاكين أرادوا بهن الاجارة ابقاء
الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة فقال الفقيه أو جعفر اننا نطلب احياء الوقف وعلمه الفتوى كذلك في
الضمير اه ملخصاً وأنت خير بان هذا دليل على ما قلنا ان ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره
هنا فافهم (قوله) فلا يجوز (بالقل) أي لا يصح اذا كان يعين فاحش كأي قال في جامع الفصولين الا عن ضرورة
وفي فتاوى الخاوي شرط اجارة الوقف بدور أجره المثل اذا تباينة ثمانية أو كان دين اه قلت ويؤخذ من وجه
عزاه للاشهاد حواجز اجارة الدار التي عليها مردبون أجره المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف ينفعه
المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فاذا زادت أجره مثلها بهن الدار التي صارت للوقف لا تزيده
الزيادة لانه اذا اراد الناظر إيجار هذه الدار ان يدفع ذلك المرصد لصاحبه لا يرضى باستيفارها بأجره مثلها الآن
لكن أفتى في الخبر به بل لزوم الاجارة الزائدة ولعله محمول على ما اذا كافي في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد
منه فينبغي لا شك في لزوم ما ذكرناه من (قوله) ولو هو المستحق) الضمير راجع للمؤجر وعامة قارى الهداية مثل
عن مستحق وقف علمه ونظره أجره بدون أجره المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق
لما يصل اليه ٣ من الضرر للوقف بالاجارة اه أي لاحتمال موته فيضرر عن بعده من المستحقين وربما يضرر
الوقف أيضاً الآن اذا كان محتاجاً للتعمير أو ما يوجب في بعض نسخ الشرح من قوله لجواز أن يموت قبل انقضاء
المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لانهم لا يفسخ عت الناطر على أن الضرر انما هو في ابقائها بالاجارة
القليلة لا في فسخها لانهم اذا فسخت تؤجر بأجر المثل فلا يضرر أحد تأمل ولا يجوز ارجاع الضمير في قوله ولو
هو المستحق إلى المستأجر اذا الظاهر انه لا ضرر فيه على أحد بعده لا نفسا سخا عوته فافهم (قوله) الانقضاء
يسير) هو ما يتباين الناس فيه اسعاف أي ما يقبلونه ولا يعذونه غنيا (قوله) لا يفسخ العقد) أي لو طلب
المستأجر فسخه لا يبيح الناظر لزوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت أصح للوقف
(قوله) ولو زاد أجره) أي بعد العقد على أجر مثله أي الذي كان وقت العقد وقد قيد الخاوي القدسي ان زيادة
بالفاضة قال في البحر وهو يدل على عدم نفقهها بالسيرة ولعل المراد بالفاضة ما يتباين الناس فيها كما مر في
طرف النقصان والواحد في العشرة يتباين الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا أقبل من محب حفظه
فان كانت أجره عشرة مثلاً زاد أجر مثلاً واحداً فانها لا تنقص كالأجره المثلوى تسعة فانها لا تنقص
بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن نقل البرقي وغيره عن الخاوي الحصري أن الزيادة الفاضة
مقدارها من فم أجره أولاً اه وأنت خير بان هذا ربما يحسن في البحر عن في اجارات الخبر به ما يفيد أن المراد
بما افتدوا الخمس وهو عن ما يحسن في الضر وفي الخلاصة أن أجره المثلوى بأجر مثله أو بقدر ما يتباين الناس فيه فانه
لا تنفسح الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجر ثمانية وأجر مثله عشرة
لا تنفسح اه فهذا صريح في أن الخمس قليل في طرف الزيادة والنقصان فلا تنفسخ به الاجارة لكن في وكالة
البحر عن السراج أن ما يتباين الناس فيه نصف العشر أو أقل فلوأ كره فلا تم نقل بعده تفصيلاً وهو أن ما يتباين

مطلب ليس للناظر الاقالة مطلب في لزوم ابطال الاجارة بعد العقد زيادة فاضة الناس

الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتبعان فيه وجهه كذمة التصرف في العروض ووقت في العقار وتوسطه في الحيوان وكذمة الغن لقلة التصرف فهذا يؤيد بحث الصبر هنا وعلمه عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشرين فإنه نقل أنفصل ثم قال وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين بحال ليس له قيمة معلومة فلو غلبت كقيمته من الأرباب الغن لا ينفذ على المؤكل وبه يبقى ونقل الأخير إلى متى في حليته عليه عن الصبر والمغ وغيرهما من الأخير هو الصحيح قلت والظاهر أن القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل (تنبيه) حرف الجر أن طرفي علم القاضي بالزيادة أن يجتمع رجلان من أهل البصر والأمانة فيؤخذ به ولهما معا عند محمد وعندهما قول الواحد يكفي اه (قوله) قبل يعقد ثانياً أي مع المستأجر الأول كإسه عليه بعده وقوله به أي بأجر المثل والمراد أنه يجحد العقد بالآجرة الزائدة والظاهر أن قبول المستأجر الزيادة يكفي عن تجديد العقد (قوله في الأشياء الخ) هو عين ما في المتن لكنه نقله لأشور سكت عنها المتن * أولها أنه ليس المراد بالزيادة شيئاً زائدة فستأجر أو ضرار من واحد أو اثنين فإنها غير مقبولة بل المراد أن تزيد بنفسها عند الكل كما صرح به الاستيعاب وأما أن الزيادة تمن نفس الوقت لأم عارة المستأجر عمله لنفسه كما في الأرض المحسنة لأجل العارة كما مر قبل الفصل * ثانياً التصحيح بأنه به يبقى فإنه أقوى * ثالثاً أنه لا ينفسخ العقد بمجرد الزيادة بل ينفسخ المتولى كما خرج في أنفع الوسائل وما أن فان استنع بفسخه القاضي * رابعاً أنه قبل التصحيح لا يجب إلا المسمى وأما يجب الزيادة بعدم (قوله) وقيل لا يعقد به ثانياً أي لا يفسخ ولا يعقد بناء على أن أجرة المثل بعقد وقت العقد وهذا رواية فتاوى حرق قد وعلمها سبى في التفتيش لصاحب الهداية والاعراف والأول رواية مشرح الطحاوي بناء على أن الأجرة تنفسخ شيئاً شيئاً والوقف يحبه النظر (قوله) والمستأجر الأول أو في الخ) تفيد لقوله يعقد ثانياً والمراد أن كل مستأجر آجرة صحيحة والأفلاح له وقيل الزيادة يخرج كما في البحر وقوله إذا قبل الزيادة أي الزيادة المتعينة عند الكل كما مر بيانها فان قيلها فهو الاحق والآخر هامن الثاني إذا كانت الأرض خالية من الزراعة والأوصت الزيادة على المستأجر الأول من وقتها إلى أن ينفسخ الزرع لأن شغلها عليه يمنع من جهة إيجارها للغيره وذلك استقصاف من أجرين من غيره وكذا لو كان بني فيها أو غرس لكن هنا يبقى إلى انتهاء العقد لأنه لا ثمن له معلومة للنساء والفراس بخلاف الزرع فإذا انتهى العقد فقد مر به قبل الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المحسنة الخ وقد مرنا أن المناسبة كرهاً (تنبيه) قد علم ما قررناه أن قولهم إن المستأجر الأول أو في الخ هو ما إذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ آجرته وقد قبل الزيادة أما إذا فرغت مدته فليس بأولى إلا إذا كان له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار على ما قدمنا مبسوطاً في مسألة الأرض المحسنة من أن له الاستيفاء بآجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وأن هذا مستثنى من الحلق عبارات المتون والشروح المفيدة والوجوب القطع والتسليم بعد مضي مدة الآجرة فهذا وجه كونه أحق بالاستعجار من غيره وأما وجهه في مسألة الزيادة آجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة الآجرة تامة لم تنقض وقد عرض في أثناءها ما يسوغ الفسخ وهو الزيادة العارضة فإذا قبلها ورضى بدفعها كان أولى من غير ذلك والمسوغ في أثناء مدته فلا يسوغ فسخها وإيجارها للغير بل يؤجر منه بالزيادة المذكورة إلى تمام مدته ثم يؤجرها بآخر الوقف لمن أراد وإن قبل المستأجر الأول الزيادة زال وعلل الأحققة وهي بقاء مدة آجرتها إذا كان له فيها حق القرار فهو أحق من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الأخرى كما علمت وهذا أظهر أن المستأجر لأرض الوقف ويؤجرها من خاف أو ودار إذا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكردار لا يكون أحق بالإستعجار بعد فراغ مدة استعجاره سواء زادت آجرة المثل أو لا سواء قبل الزيادة أو لا خلافاً لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقاً وبسببه خالد ويقولون أنه متى قبل الزيادة العارضة لا تؤجر للغير ويحكيون بذلك ويقولون به مع كونه مخالفاً لما أطلق عليه كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم الحلق عارة المصنف هنا وهو ما ليس قطعاً لما عت من أنه مصور في زيادة آجرة المثل قبل انتهاء مدة الآجرة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل أحد إطلاقاً ولا يفتي مع ذلك ما فيه

قبل يعقد ثانياً على
الأصح في الأشياء ولو
زاد آجر مثله في نفسه
بلا زيادة أحد فلم يتولى
فسخها به يفتى وبالم
يصح فله المسمى (وقيل
لا يعقد به ثانياً كزيادة)
واحد (نعتاً) فأنها
لا تعتبر وسبب في
الآجرة (والمستأجر
الأول أولى من غيره إذا
قبل الزيادة والموقوف
عليه العلة) أو السكنى
مطلب مهم في معنى
قولهم المستأجر الأول
أولى

٣ (قوله في زيادة آجرة
المثل قبل انتهاء مدة الخ)
قال شيخنا لكن رأيت
في بعض شروح الأشياء
ما نصه يعرض المؤجر
الزيادة بعد تمام المدة
على المستأجر الأول فان
قبلها والأجر من غيره
ومع ذلك لو أجز لغيره
بدون عرض صح اه
فهذا يؤيد ما عليه
العمل اليوم اه

من الفساد وضياع الاوقاف حيث لم يمن ابقاء ارض الوقف بيلمس مستأجر واجد مدمد مديدة تؤديه الى دعوى
تملكها مع أنهم معنومان تقو بل مدمد الاجارة خوفا من ذلك كما علمته وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي السمتة
بغير ر العبارة فين هو اولي بالاجارة ويراجعها يظهر لنا الحبس العجب وتقف على حقيقة العوالب والحمد لله
المنعم الوهاب **(قوله لا على الاجارة)** لانه تلك المنافع لا يبدل فلم تلك عليكها يبدل وهو الاجارة ٣ والاملاك
أكثر مما تلك بخلاف الاعارة ط **(قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف)** ظاهرة أنه لا على دعوى العين فقط
مع أن دعوى الغلبة كذلك في جامع الفصولين ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لوانداعه بان القاضي يصح
وفاقا وبغير ادنه فقيهه روايتان والاصح أنه لا يصح لانه حقاق الغلة لا غير فلا يكون خصما في شئ آخر ولو كان
الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا على
دعوى غلة الوقف وانما عليك التولي اه فاما ادعى دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن تعلمه
لاصح بان لمحقاق الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بها وقد يجب بان عدم سماع دعواه في الغلة اذا كان الموقوف
عليهم جماعة بخلاف ما اذا كان واحدا وادعى بها لانه بر بدايات حقه فقط وفي يده قوله بعد ما مر ولو كان
الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو التولي بغير اطلاق القاضي اذا لحق لا بعدد وبقى بانه لا يصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه فاذا كان حقه أخذ الغلة وغصبا عما غصب ينبغي أن لا يتردد في
سماع دعواه عليه لصل الى حقه وفي فتاوى الحانوق والحقق أن الوقف اذا كان على معين نصح الدعوى منه
وظاهره سماعها على عين الوقف أيضا ولذا قال في نور العين ان الغلة تمام الوقف فبزوال الوقف يزول الغلة فبغير
كان الموقوف عليه ادعى شرط حقه فينبغي أن تكون رواية العجوة هي الاصح اه واستشهد في البرازيه أنه قد
الرواية بعدد مسائل عن الحصاص قلت وكذا في الاسعاف ادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم ادعى
الوقف من القاضي وسلم اليه وبرهن أو نكل الآخر يقضي عليه بتمتته وبشرى بها بضعة توقف كالاول اه وفي
التنارخانة عن المحط ارض في بدرجل بزعم انها ملكه فادعى قوم انه وقفها عليهم قبلت منهم وحكمت عليه
بالوقف وأخرجتها من يده قال وهذه المسئلة تصرح بان الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قلت وفي
ما لو ادعى رجل على التولي بانه من الموقوف عليهم وأنه حقاق غلة الوقف أو بان حقه فيها كذا أكثرهما كان
يعطيه وينبغي عدم التردد في سماعها لانه بر بمجرد ادبائ حقه و يؤيد ما في الاسعاف لو منع الوقف
أهل الوقف ماسي لهم فطالبوه ازمه القاضي بدفع ما في يده من غلته اه وكذا ما سجد كره الشارع بعد
صفحة عن المصنف والخانية ود كرفي البرازيه في الفصل السادس من الوقف عدة مسائل من هذا القبيل منها
دعواه أنه من فقراء القرابة فراجعهم وسد كرم المصنف أن بعض المستحقين ينتصب خصما عن الكل اذا كان
أصل الوقف ثابتا و هو صريح في صحة دعوى أحد الموقوف عليهم ولم يقيدوه بان القاضي فيصعل ما مر من عدم
سماعها رواية واحدة على ما اذا لم يكن أصل الوقف ثابتا وها هو بذلما قلناه من صحة دعواه على التولي بانه من
الموقوف عليهم أو باستحقاقه فقامل هذا وعلما أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقف لا ينافي قبول الشهادة
لانها تقبل حسنة وان لم تصح الدعوى كما سجد كرم المصنف قريبا وبأني بيانه بل سياتي متنا أنه لو باع دارا ثم
ادعى أني كنت وقفها أو قال وقف على لم يصح ولو اقام بينة قبلت وبأني تمام الكلام عليه **(قوله لا بتولية)**
أي بان يكون متوليا من قبل أو ينصبه القاضي متوليا للسمع دعواه كإني السرازية وفيها أيضا نص
دعوى الواقف **(قوله أو اذن قاض)** بالدعوى والايحار **(قوله ولو الوقف على رجل معين الخ)** هذا
في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايجار فلم يذكر في العمادية على هذا الوجه بل قال والموقوف عليهم لم يملكوا
اجارة الوقف وقال الفقيه أو حعفر لو كان الاجر كله للموقوف عليه بان كان له احتياج الى العمارة ولا شربك
منه في الفلة فغنته يجوز في الدور والخوانيت وأما الاراضي فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج
وسائر المزن وجعل الموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يؤجره لانه لو جاز كان كل الاجر له بحكم العقد
فيقوت شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز و يكون الخراج والمؤن عليه اه ونحوه في الاسعاف

(لا على الاجارة) ولا
الدعوى لو غصب منه
الوقف (الابتولية) أو
اذن قاض ولو الوقف
على رجل معين على
ما عليه الفتوى عمادية
لان حقه في الغلة لا العين

٣ (قوله والاملاك أكثر
سماعك الخ) أي وهذا
ممنوع حيث لم تلك
العين من كل وجه بخلاف
ما اذا ملكت من كل
وجه الأثرى الى الموهوب
له بدون عوض أو الوارث
ملاحيث تلك البيع
والهبة يعرض اه

مطلب الموقوف عليه
لا على الاجارة

مطلب في دعوى الموقوف
عليه

مطلب اذا كان الوقف
على معين قيل يجوز أن
يكون هو التولي

مطلب في ايجار الموقوف
عليه اذا كان معينا

وهل على السكينة من يستحق الربع في الوهبية لا وفي شرحها للشر بن لاي والتحرير نعم (و) الموقوف (إذا أجزأ المتولي بدون أجر المثل لزم
المستأجر) لا المتولي كما غلط فيه بعضهم (عامه) أي تمام أجر المثل (كأب) وكذا وصى خاتية (٤١٣) (أجزأ من صغيره بدونه) فانه

يلزم المستأجر عامه إذ
ليس لكل منهما ولاية
الحط والاستقاط وفي
الاشياء عن القتيان
القاضي بأمره بالاستحجار
بأجر المثل وعليه تسليم
زود السنين الماضية ولو
كان القيم ساكنا مع
قيدته على الرفع القاضي
لاغرامة عليه وانتهى
على المستأجر وإذا طفر
النظر على السكينة
فله أخذ القصص منه
فبصرفه في مصرفه فبصرفه
وبانتهى فليقتل
وقيد بأجر المتولي لما
في غصب الاشياء ولو أجزأ
الغاصب ما منفعه
مضبوته من مال وقف أو
يتم أو معد فعلى المستأجر
السعي لأجر المثل وعلى
الغاصب رد ما فاضله لا غير
لتأويل العقد انتهى
فليقتل (بقي بالضمان
في غصب عقار الوقف
وغصب منافعه) أو
اتلافها كالموسكن بلا
اذن أو أسكنه المتولي
بلا أجر كان على السكينة
أجر المثل ولو غير معد
للاستغلال به يفتى
سياسة الوقف

٣ قوله زود السنين فيه
أنه صدر زاد الزيد ليلادها
٤ (قوله) يشمل جالو

فقد علم صحة الاحتار الموقوف عليه اذا كان معينا بهذا الشر وطو شرط أيضا أن يؤجر بأجر المثل والام بصح
كأمر عن قارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد في صحة احتار طواف التولية والنظر للموقوف عليهم
أولا لرد منهم وكان هو الارشاد ولم يوجد غيره لانه حيثئذ يكون منصوب الواقف (قوله) وهل على السكينة (الخ)
قدمنا بيان ذلك عند قول المتولي أو بجبر عا الحكم بأجرها (قوله) كما غلط فيه بعضهم) منشا غلطه أنه وقع
في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك البعض الضمير للمتولي مع أنه للمستأجر كانه عليه العلامة فاسم في فتاواه
مستندا إلى التقول الصريح ٢ لكن قال في الصريحين أن يكون ذلك خيانة من المتولي لو اعاد المالك وذكروا
الخصاف أن الواقف أيضا إذا أجزأ بالمال يتعاضد الناس فيه لم يحز ويظهره القاضي فان كان الواقف ما مونا
وقبل ذلك على طريق السهو والغلظة أقره القاضي في بدو امره بأجرها بالاصل وان كان غير ما مونا أجزأها
من بدو وجعلها في يدهم من يتقيد به وكذا اذا أجزأ الواقف سنين كثيرة من يخاف أن يتلف في بدو بطل
القاضي الاجارة ويخرجها من يد المستأجر اها فان كان هذا في الواقف فالتولي أولى اه (قوله) لكل منهما الأولى
منهم لم يدخل المتولي ط (قوله) وعليه تسليم ٣ زود السنين الماضية لا ينافي هذا ما مر من أن الاجارة مالم
تفسح كان على المستأجر المسعى لان موضعه فيها اذا أجزأ أو لا بأجر المثل ثم زاد الاجر في نفسه طأ في الاجارة
وقعت من ابتدائها صحة بخلاف ما هنا (قوله) لا غرامة عليه) وعليه الحزم ولا يعذر وكذا أهل الحلة قال في
الاشياء عن القصة لا يعذر أهل الحلة في الدور والحوادث المسئلة اذا أمكنهم رفعه قال في شرح المتن قائم كهم
بنفس السكوت فيما بال المتولي والجاني والكاتب اذا تركوا هالوا لاسيما لأجل الرشوة فعوذ بالله تعالى اه ط
(قوله) حال السكينة) يعني وكان من جنس حقه ط عن الجوى (قوله) قضاء بدنه) حرر بقبوله أخذ ط
(قوله) ما منفعه مضبوته) أي على الغاصب ط (قوله) أو معد) أي للاستغلال (قوله) فعلى المستأجر المسعى (الخ)
يعني الغاصب كما يفيد ما بعده قال العلامة البيهري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين ما على ما عليه
المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما مضى من المستأجر أجر المثل أو بدونه فلو أكثر رد الزائد
أيضاً لعدم طيبه كالأجر الجوى وتبعه السداد أو السعد وقلت وينبغي على قول المتأخرين في المقي به وهو نصيب
منافع مال الوقف واليهم والمعد أن له نصيب المستأجر أيضا تمام أجر المثل كالأجر المتولي بدون أجر المثل كما مر
تأمل (قوله) لتأويل العقد) ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله) في غصب عقار الوقف) بان كان أرضاً أخرى
عليها الماشي صارت لاتصلح للزراعة (قوله) وغصب منافعه) يشمل ما لو عطله ولم ينفع به كإيدل عليه قوله أو
اتلافها فان الأصل في العطف المغارة فان اتلافها بالاستعمال ولنا قال كالموسكن الخ وزيد عليه أيضا ما ساقى
في الغصب من قول المصنف تبع الدليل لاضمن منافع الغصب استوفاهأ وعطلها الا في ثلاث فقطضاء ضمانها فيها
بالاستنفاء والتعطيل فقوله الشر بن لاي له نال وبشر ما عطل النفعه هل ضمن الاجرة كالموسكن اه لا محل
له نعم وقع في الخصاف لوقبض المستأجر الأرض في الاجارة الفاسدة ولم يزعمها لأجر عليه وكذلك الدار اذا قبضها
ولم يسكنها اه لكنه مبنى على قول المتقدمين كما صرح به في الاسفاف ومقادير يوم الاحرية التحكم في الفاسدة
على قول المتأخرين وسيد كره الشارح في أوائل الاجارات عن الاشياء (قوله) أو أسكنه المتولي) أي أسكن نفسه
غيره لا اذا كان موقوفا للسكينة وانحصرت فيه فان له اجارة ولو سكنه المتولي بنفسه ولم يكن السكينة فانه يلزمه أجر
المثل بل قدمنا عن خزائن القتيان أنه لو زرع الوقف لنفسه فخرجه القاضي من يده (قوله) كان على السكينة أجر
المثل) حتى لو باع المتولي دار الوقف فسكنها المشتري ثم أبطل القاضي البيع كان على المشتري أجر المثل فنع فيه
أقوى الرمي وغيره كما قدمناه وما في الاسماع عليه من الاقتراح خلافه تبع القصة فهو ضعيف كما صرح به في البحر
ودخل ما لو كان الوقف مسجداً أو مدرسة سكن فيه فقبح فيه أجر المثل كما أتى به في الحاشية قال وأقبح به

عطله (الخ) هذا التعبير يقتضي أن الغصب صورة أخرى غير مسئلة التعطيل ولعل صورة غصب العين بأجره المأذ عن غصب
المنافع أيضا ما فيه من التعطيل ضمنا اه مطلب اذا أجزأ المتولي بغير فاحش كل خيانة ٢ مطلب سكن المشتري دار الوقف

قضى بالقيمة شريها
عتارا آخر فيكون وقفا
بدل الاول (و) الذي
(تقبل فيه الشهادة)
حسبة (بدون الدعوى)
أربعة عشر منها الوقف
على مافي الاشياء لان
حكمه التصديق بالغة
وهو حق الله تعالى بنى
لوقف على معين هل
تقبل بلاء دعوى في
الخانية بنى لانتفا
وفي شرح الوهبانية
للشيخ حسن وهذا
التفصيل هو المختار في
التتارخانية ان هو حق
الله تعالى تقبل والا لا
بالدعوى فليحفظ قلت
لكن بحث فيما بن
الشحنة ووقف التصف
بقبولها مطلقا لثبوت
أصل الوقف لما له
للفقراء وباشترط
الدعوى لثبوت الاستحقاق
لما بن الخانية لو كان ثمة
مستحق ولم يدع لم يدفع له
شي من الغلة وتصرف
كلها الفقراء قلت ومفاده
آه لو ادعى استحق مع
أنها لا شمع منه على
المفتي به الابتدائية كما مر
فتدبر

الجندوalem والمولى والقدسي وكذا ما لو كان بعضهم ملكا وسكنه الشريك كما مر أول الشر كة (قوله) وكذا منافع
مال اليتيم دخل فيه ما لو سكته أم مع زوجها فلزم الزوج الاجرة وكذا شر مالك اليتيم كسأني بخبر رفي كتاب
النصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شرها أحد ثم ظهر أنها اليتيم كافي جامع الفصولين (قوله) فما اختلف العلماء
فيه حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظر الوقف وميتة الحق الله تعالى كافي الحاوي القدسي أيضا
مع ان في المسئلة قولين صحيحين وكذا أقوا بالضم ان في غصب عقاره ومنافعه مع أن العقار لا يضمن بالغصب
عندهما بل عند محمد وزفر والشافعي وكذا في مسائل كثيرة منها عدم استبدال ما قبله وبعده وكذا صحة الوقف على
النفس وعدم صحة الاجارة مدة طوله كما مر والتابع بن الحصر فافهم (قوله) ومضى قضى بالقيمة (أي بان غصب
أرضا وأجرى عليها الله حتى صارت بحر الاتصاف للزراعة أسعاف وقدمنا عن جامع الفصولين لو غصب وقفا
فقبض فأنزخه بنقصه بصرف ال امرته لآل أهل الوقف لانه بدل الرقة وحققهم في الغلة لآل الرقة ثم (قوله)
فيكون وقفا قبل الاول (أي بلاقوقف على تلفظ وقفه كافي معن المفتي وغيره كذا في شرح الملتقى ط (قوله) حسبة
الحسبة بالكسرة الاخر كافي القاموس أي لقصدا لاجارة مدع أو لده ط (قوله) أربعة عشر ومنها الوقف
وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرة الامة وتبديلها واخلع وهلال رمضان والنسب لكن في الصخر خلافه وحده
الزنا وحده الشرب والابلاء والظهار وحرة المصاهرة وتودعوى للمولى نسب العبد اه قلت ويراد ان شاء الله بالرضاع
كأشنى عليه المصنف في بابه (قوله) منها الوقف (أي الشهادة بأصله لاربعة اشياء وما الدعوى به أو بغيره فقد مر
الكلام عليها أو في قربا أو في بيان المراد منه (قوله) وهذا التفصيل (أي بين ما اذا كان الوقف على معين فلا
تقبل وبين ما اذا قامت على أنه لفقراء أو للصدوق ونحوه فقبل (قوله) وفي التتارخانية (هو عين التفصيل اه ح
(قوله) لكن بحث فيما بن الشحنة الخ) أي بحث في الاطلاق المذكور في المتن اه ح والاصوب ابداله بان وهبان
وبعود الضمير الى التفصيل قال المصنف في المنع نقله عن الخانية ومضى أن يكون الجواب على التفصيل اذا كان
الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل القيمة عليه بدون الدعوى اه قال ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه
لان الوقف وان كان على قوم بأعيانهم فأحره لبدون يكون لجهة به لا تنقطع كالفقراء وغيرهم فالشهادة تقبل
بحقهم اما حالا أو مالا اه قال ابن الشحنة ما التفصيل لادمنه لان الشحنة اذا قامت بان هذا وقف يستحقه قوم
بأعيانهم لا يدفع من الدعوى لثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان آخر ما ذكره بخلاف ما اذا قامت على أنه
وقف على الفقراء أو للصدوق ونحو ذلك اه قال المصنف أقول ما ذكر ابن وهبان ظاهره حده وما ذكره ابن الشحنة
لا يتنصص حجة عليه لان كلام ابن وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق
لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت الاستحقاق للوقوف عليه المعين ولا شاف في توقفه
على الدعوى اه قلت لكن في الحادي عشر من دعوى البراز ببيع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها وقال وقف
على فان لم تكن له بيته م وأراد تحليف البائع لا يحلف لعدم صحة الدعوى للتناقض وان رهن قال الفقه أو
جعفر قبل ويطلب البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف كافي عتق الامه وبه أخذنا الصدوق أصح أن الاطلاق
غير مرضي فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لا يدفع من الدعوى اه وأنت خبر بان
الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى اما حالا أو مالا وهذا التحجج للتفصيل المار عن الخانية يقتضي أن
المطور المالحال لا لآل والام يصح قوله وان حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف
كله حقا لله تعالى باعتبار المال ومؤيد ما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق أن الوقف
من حيث هو حق الله تعالى لانه تصديق بالثبوت فلا تنشرطه الدعوى لكن اذا كان أوله على معين وأر بدايات
استحقاقه اشترطه الدعوى وان ثبت أصل الوقف بدونها فثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتطبيق
بين القولين ووفق بنطر دقيق لكن لو كان المدي هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض فلا تصح
دعواه وتبقى البيعة مسعومة لا ثبات أصل الوقف وبأنه زيدان من عند قوله بعا دارا (قوله) الابتدائية (أي أو باذن
قاضي (قوله) كما مر) أي عن العمادة ولكن فيه أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصب غاصب أماد دعوى المستحق

وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في أربعة عشر وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى (١١٥) الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسع عند

العض والمقتى به لا الا
بتولية فان لم تسع دعواه
فلا احبني أولى انتهى
وقد مر فتنه (ويشترط)
في دعوى الوقف (بيان
الواقف) ولو الوقف قدما
(في الصحيح) نزاهة
لثلاث يكون اثباتا
للعقول وفي العبادية
تقبل (و) تقبل فيه
(الشهادة على الشهادة
وشهادة التسامع الرجال
والشهادة بالشهرة)
لا يثبت أصله وان
صرحوا به أي بالسماح

٣ (قول المصنف
والشهادة بالشهرة المخرج)
ظاهر ولو كانت في يد
شخص يدعي المالك لكن
قبله في شرح المتقاضي
اذا كان الوقف سائبة
حتى لو كان في يد شخص
يدعي المالك لا يثبت
شهادة المعاينة وقواه
يقول عديدة تنقله
شيئا ولم يرضه اه

(١) قوله من الموقوف
عليه سقط بعد لفظ وغيره
كالمع من الأصل المتقول
منه اه من خط العباسي
المهدي
(٢) قوله لا بد أن يدعي
مانتهبه انظره مع
ما يأتي من حكايات الاختلاف
في الشهادة من قوله بخلاف
حقوق الله تعالى في وجوب
أخذها على كل أحد فكل
أحد خصم فكان الدعوى
مطلب للشهادة على الوقف التسامع

استحقاق من غلة الوقف فلا شبهة في صحته ولا يحتاج الى التدرأ فاده ح قلت قدما التصريح بان مستحق غلة
الوقف لا يملك الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدرأ وقدما بابه وقوله فلا شبهة الخ مع قوله فاما انما (قوله) انا
شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكررا تقدمه الاول الاقتصار على ما بعد ما قلته اه (قوله) وليس لنا مدع
(حسبة) يتبين مدع وصب حسبة على التمييز وفي بعض النسخ مدعي بالالفه ومضاف وحسبة تجري وبه (قوله)
والمقتى به لا) أي لا تسع دعواه فلا يخلف الخصم لو أنكر كاقدمناه أن نأخذ البازية لكن لو أقمنا بينة تقبل
بطريق الحسبة كما عرفت بحريه (قوله) فلا احبني أولى) قال في الاشياء عقب هذا وظاهر كلامهم أنها لا تسع من
غيرها ووقف عليه اتفاقا اه أي لان الخلاف مذكور في دعوى الموقوف عليه هل تسع أم لا والمقتى به لا فظاهره
أن الاحبني لا تسع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة العري بل الظاهر من كلامهم أن الخلاف فيه أيضا لان محل
التراع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا في قال به قابل يجوز ذلك من الموقوف عليه كالأجنبي اه وحينئذ
ينجم ما مر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لا يثبت عن الوقف يكون حق الله تعالى في تسع فيه الدعوى حسبة
من الموقوف عليه وبغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى فلا تسع دعواه أو ما لا يثبت فاما تقبل مطلقا الا اذا كانت لا يثبت
غلة الوقف فلا تقبل بلا دعوى خصمه وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعي ما يشهد به ان
لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة مسببة يصنع عليه أنه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا
ينافي ما مر عن الاشياء الا ان يكون مراد ما لا يسي مدعا أو ان مدعي الحسبة لا يخلفه الخصم عند عدم
البينة فلا يثبت حق بدون الشهادة فلا ينافاه فليتأمل وفي القصصتين وفي عتق الأمة والطلاق قبل الجفاف وقيل لا
(تنبيه) شاهد الحسبة اذا أخرها لغير عذر لا تقبل لنفسه أشباهه من القينة وقال ابن نجيم في رسالته المؤلفه
فيما تسع فيه الشهادة حسبة ومقتضاه أن الشاهد في الوقف كذلك (قوله) وقد مر) أي غنم صماح الدعوى
من الموقوف عليه لو غصب منه الوقف الا تولسه معز زادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى أن الدعوى على
الخاصة دعوى أصل الوقف أي لا دعوى الغلة فافهم (قوله) لثلاث يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام
ان الوقف حبس أصل المالك على ملك الواقف فلا بد من ذكره أهاده المصنف ط (قوله) وفي العبادية تقبل) أي
من غير بيان الواقف وهو قول أبي يوسف وعليه من خارج بلخ كابي جعفر وغيرهم وعليه اقتصار انصاف ومقتضى
كون الفتوى على قول أبي يوسف في الوقف أنه يقبل بقوله هنا فاده في المخرج ط وفي الخبرية وقف قد مر مشهور
لا يعرف واقفه استولى عليه عالم فدعى التولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا بذلك المختار اه يجوز اه
وعزائي جامع الفصولين وفي الاسعاف عن الخائفة وتصميم دعوى الوقف والشهادة من غير بيان الواقف
(تنبيه) ذكر في الاسعاف لو ادعى أن هذه الأرض وقفها فلان على وذو اليد محمد ويقول هي ملكي لا يصح
وان شهدت البيعة أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يفت مال يملكه وهو بيده باعارة وأعاره اه
خلصنا ومقادير بشرط بعد بيان الواقف بان انه وقفه وهو يملكه وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذا لو
اختلفا في انه وقفه فقبل أن يملكه أو بعد ما باع أهاما أو خلفا في أن فلا ناوقفه أولا وكان وقفه مأمورا
فباعه أحد أو استولى عليه ظالم فنهنا شرط للحكم صحة الوقف لا للحكم بنفس الوقف في فتاوى قاضي الهادي
سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو الموصي وخياره
أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت أهام المالك الموقوفه وأن له ولاية الا بخار أو البيع لما باع مالك أو بانيه وكذا
في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه (قوله) لا يثبت أصله)
متعلق بالشهادة بالشهرة فقط ح وفي المخرج كل ما يتعلق بصحة الوقف وشوق عليه فهو من أصله وما لا يتوقف
عليه فهو من الشرائط (قوله) وان صرحوا به) بان قالوا عند القاضي تشهد بالتسامع دور وفي شهادات الخبرية
الشهادة على الوقف التسامع ان يقول الشاهد أشهد به لاقى سمعته من الناس أو نسب إلى سمعته من الناس
ونحوه (قوله) أي بالسماح) أشار به الى تأويل الشهر بالسماح فساد ذكره الصغير فأخذه انهما في واحد
ط وفي حاشية توضح أفندي الشهادة بالشهرة أن يدعي التولى أن هذه الضعة وقف على كذا مشهور وشهد
الشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أشهد بالتسامع اه ولا يخفى أن المال واحد وان

مخرجوه اه انما بتقديم اشتراط تقدم الدعوى من شاهد الحسبة كذا في الحاشية اه من خطه رحمه الله

في المختار ولو اوقف على معينين حفظاً (١٦٤) لا وفاق القديع عن الاستهلاك بخلاف غير (لا) تقبل بالشبهة (لا) ثابت (شرائط في الاصح)

اختلفت المائدة فاقهم (قوله في المختار) هذا بخلاف ما في المتن من الشهادات في الكثرة وغيره ولا يشهد بعلام
بعبان الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله أن يشهد بها إذا أخبر به من ينق
به ومن في يده شيء سوى الرقيق لك أن تشهد أنه له وان فسر للقاضي أنه يشهد بالسمع أو عبا عنه السدل انقل
قال العيني وان فسر للقاضي أنه يشهد بالسمع في موضع يجوز بالسمع أو فسر أنه يشهد بالملك بعبانة اليد
يعني برويته في يده لا تقبل لان القاضي لا يز يد على الملك فلا يجوز له أن يحكم الخ ومثله في الز يلى مبسوطا وفي
شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسمع فيها خلاف والمتون قاطبة قدأ طلقت القول بأنه اذا فسر أنه يشهد
بالسمع لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أجمعا بناها ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي في الروم اه
لمخصص مجموعة شيخ مشايخنا ملا علي الرضا في قلت لكن تقدم أنه بقي بكل ما هو ارفع الوقف فيما اختلف
العلماء فيه كما أشار الى وجهه تعالى الدرر بقوله حفظاً لا وفاق القديع الخ وكذا في المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه
تقبل وان صرح بالسمع لان الشاهد بما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فينق القاضي أنه
يشهد بالسمع لا بالعبان فاذا لافرق بين السكوت والافصاح أشار إليه ظهير الدين المرغنياني وهذا بخلاف
ما يجوز فيه الشهادة بالسمع فاقهم اذا صرح به لا تقبل اه أي بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة فانه لا يثبت
ه فيها بان الشهادة بالسمع ففرق فيها بين السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ يجوز استثناء الوقف منها
لا ضرورة وهي حفظ الارواق القديمة عن الضاع ولان التصريح بالسمع فيه لا يز يد على الافصاح به والله
سبحانه أعلم (قوله لا ثابت شرائطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قد مر من الغلة لكننا تصرف الفاضل الى
كذا بعد بيان الجبهة بمجر من الشهادات وقوله بعد بيان الجبهة متعلق بقوله أن يقولوا لان بيان الجبهة هو بيان
المصرف وبما في أمنه الاصل لان الشرائط المراد من الشرائط ما يشترطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي
يتوقف عليها صحة الوقف كالكاف والافراز والتسليم عند القائل به وبحود ذلك مما أمر أول الباب (قوله في الاصح)
وعلمه الفتوى عند بعض السراجية ط (قوله وأقره الشربلاني) وعزاه الى العلامة قاسم (قوله وقواه في الفتح
بقولهم الخ) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت اذا عرفت قولهم ذلك أتتوقف عن تحسين ما في المحتى لان
ذلك هو معنى الثبوت بالسمع اه أي لان الشهادة بالسمع هي أن يشهد بعلام بعبانه والعمل بما في دواوين القضاة
عمل عالم بعبان وأيضاً قولهم المحجولة شرايطه ومصاريفه يفهم منه أن ما لم يجعل منها يعمل بما عدا ذلك العلم قد
لا يكون بعشادة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الخيرية حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
منه ورأيت مصاريفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو المتظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالسمع وفي الخيرية ان كان
للقوف كتاب في دواوين القضاة السمي في عرفنا السجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع أهله فيه
والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وأن لم يعمل الحال فباسم رجعتنا
الى القياس الشرعي وهو أن ثبت بالبرهان حقا حكمه به اه لكن قولهم المحجولة شرايطه الخ يقتضي أنها
لو علت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ٦
ما في الخيرية فتنبه لذلك (تنبيه) ذكر في الخاتمة والاسعاف ادعى على رجل في يده مبيعة أنها وقف ٣ وأحضر
مكة فيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصل قال واليس للقاضي ذلك لان
القاضي إنما يقضي بالجنة واجتماعها في البيعة والافراز ما الصل فلا يصح لجة لان الخليفة خطوط كذا لو كان
على باب الدار لو مضروب بنطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضي ما لم تشهد الشهود اه قلت وهذا نظايره
بنافي ما هاتمن العمل بما في دواوين القضاة والجواب أن العمل بما فيها استحسان كما في الاسعاف وغيره وما ذكرناه
عن الخاتمة محلها ما اذا لم يكن الصل وجود في سجل القضاة أو لو وجد فيه فانه يعمل به كما في حواشي الاشياء ومثله

دور وغيره ولكن في المحتى
المختار قبولها على شرائطه
أضوا وعنده في المعراج
وأقره الشربلاني وقواه
في الفتح بقولهم بسلك
بمنقطع الثبوت المحجولة
شرائطه ومصاريفه
ما كان عليه في دواوين
القضاة انتهى وجوابه
أن ذلك لا ضرورة

٤ مطلب في حكم الوقف
القديم المحجولة شرائطه
ومصاريفه

٣ مطلب أحضر مكارفه
خطوط العدول والقضاة
لا يقضي به

٥ قوله فانه لا يثبت
فيها الخ حتى لو يثبت
أن الشهادة بالسمع
في غير الوقف لا يحكم بها
القاضي أفاده شيئا
وقال هكذا رآته من
بعضهم اه

٦ قوله وهذا عكس
الخ يمكن أن يدعى عدم
حصول العكس بحمل
ما في الخيرية على عدم
وجود كتاب لذلك
الوقف اه

٤ قوله وهذا نظايره
ينافي الخ فرق شيئا
بين هذه المسئلة وبين
مسئلة العمل بما في
الدواوين بان مسئلة
العمل قد وجد فيها

التصادق على ثبوت العمل بالوقف فالعمل بالباطل انما هو في مجرى الشرائط بخلاف ما هنا فانه لو فرض صحة الحكم
بالصل يكون قد حكم بالباطل في أصل الوقف خصوصا والوقف في يمدح الملك أي في زمانه طال حتى لا يذبح بالخط اه

ما قدمنا من قول الخبيرة ان كان الوقف كتاب الخ ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في مصطلح
القضاة زاد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضاة الماضين فعلى هذا نقول الاشياء في أول
كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي قدر السمار
والصرف والبيع يستثنى منه ايضا هذه المسئلة كما اقامه البيرى فخصر المسائل المستثناة ثلاثا وتعاميلاتها في
كتابا تتبع الفتاوى والحمد لله في كتاب الدعوى فرا جعه فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن ان يلحق
بكتاب أهل الحرب البقرة آت السلطنة بالوظائف ان كانت العلة انه لا ترزق العلة البيرى والظاهر هذا
ويشهد له الى ان كان اذا قال اعطيتها او اظهر البراءة يجوز العمل به وعلى ان الاحتمال في خط نادر كما في المصنف
اه قلت وهذا في دما ذكره الشارح في رسالة عملها في الدفتر الخاقاني المعنونة بالطرة السلطانية المأمونة من
الترزير الى ان قال فالو جدي الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بينة قال
وبذلك يبقى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في هجعة عبد الله ائدي وغيرها اه لكن ائدي في الخبر به بانه لا
يثبت الوقف بمجرد وجوده في الدفتر السلطاني لعدم الاعتماد على الخط فتأمل **(قوله والمضى اعم)** أي من كونه
للضرورة او غيرهما ولكن فيه نظرات ان الكلام في جهل الشرائط كما علمت اذ عند عملها الاحاطة الى انشاءها الكلام
عند الضرورة لا اعم فكلام السكال اتم فافهم **(قوله)** وبان المصرف من أصله مبتدأ وخبر أي فتقبل الشهادة
على المصرف بالتسليم كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه جهة ولا فهو من الشرائط
كما قدمناه وكونه وقفا على الفقراء او على مسجد كذا توقف عليه جهة بخلاف اشتراط صرف غلته ان يد او
للزينة فهو من الشرائط لا من الاصل ولعل هذا مبني على قول محمد باشرط التصريح في الوقف بذكر جهة لا
تنقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فان كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي
أن لا يلزم في الشهادة بالاول لعدم توقف الصحة عليه عند موثوق بهذا ما في الاسعاف والخاتبة لا يجوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسليم اه ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد ساء ويثنيها وبين الشرائط
الا ان رادها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي الترخا خاتبة وعن أبي البث يجوز الشهادة في الوقف
بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها وكون الفقراء اه وفي جامع الفصولين
ولو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لوقد عاوا بصرف الى الفقراء اه وهذا مصرح فيما قلنا من عدم لزومه في
الشهادة والظاهر انه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه الشهادة
بالتسليم كما سمعت نقله عن الخاتبة والاسعاف والظاهر ان هذا اذا كان المصرف جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما
أما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى انشاءه بالتسليم لما علمت من انه يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف
بالتسليم بصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم من عبارة الترخا خاتبة والفضولين هذا ما ظهر في هذا المحل
وقد ذكر الخبير الرمي في حاشية المنع توفيقا آخر بين ذكره المصنف وبين ما نقلناه من الاسعاف والخاتبة بحمل
جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بان ادعى على ذي يد يتصرف بالمالك وقف على جهة كذا
فشهدوا بالتسليم وحل عدم الجواز على ما اذا كان أصله ثابتا على جهة فادعى جهة فقها وشهدوا عليها بالتسليم
للضرورة في الاول دون الثاني لان أصل جواز الشهادة فيه بالتسليم للضرورة والحكم بدور مع غلته وجازت اذا
قدم قال وقد رأيت شيئا مما توقي اجاب بذلك اه **(قوله)** وبعض مستحقه مبتدأ ومضاف اليه وقوله
ينتصب خصما عن الكل خبر مبتدأ وأي في بيانه وكذا بعض نظار الوقف لما في الجدي عشر من الترخا خاتبة
وقف أرضه على قرابته فادعى رجل انه منهم والواقف حتى فهو خصمه والا فاقم ولو تمتد وان ادعى على
واحد ساء ولا يشترط اجتماعهم ولا يكون خصما وارث المثل ولا أحد ارباب الوقف **(قوله)** وكذا بعض الورثة
أي بقوم مقام جمعهم فيما للثبات وعليه وبأنى تمامه قريبا **(قوله)** قلت الخ استدلال على قوله ولا ثالث لهما
(قوله) وكذا الوثبت اعسار في وجه أحد الغرماء فانه ينتصب خصما عن بقية فلابحس لهم **(قوله)** كما
سجيء لم أره في فصل الحبس من كتاب القضاء ولا في كتاب الخ فاعلم ذكره في غير هذا فراجع **(قوله)** وقالوا

والمدعى اعم بحر (وبان

المصرف) كقولهم على

مسجد كذا (من أصله)

لتوقف صحة الوقف

عليه فتقبل بالتسليم

(و بعض مستحقه)

وكذا بعض الورثة ولا

ثالث لهما كما في الاشياء

قلت وكذا الوثبت اعسار

في وجه أحد الغرماء

كسجيء فتأمل وقالوا

مطلب لا يعتمد على الخط

الا في مسائل

مطلب في السراآت

السلطانية والدفاتر

الخاتبة

مطلب فممن ينتصب

خصما عن غيره

وكذا الامان والقود

وولاية المطالبة بإزالة

الضرر العام عن طريق

المسلمين والتبعية يقتضي

عند الحصر ثم انما

ينتصب أحد الورثة

خصما عن الكل لوق

دعوى دين لا عين مالم

تكن يئده فليصنف

(ينتصب خصما عن

الكل) أي اذا كان

وقف بين جاعته وواقفه

واحدة فواحد منهم أو

وكيله الدعوى على

واحد منهم أو وكيله

(وقيل لا) ينتصب فلا

يصح القضاء الا بقدر

ما في يد الحاضرين

٤ (قوله قلت وكذا

استفاد الخ) أي حيث

كان بعض مستصفي

القود صغيرا لا عايبا حتى

لا ينافي قولهم في الجنابات

ولا يقود حاضر بمجته

اذا أخوه غاب عن

خصومته

وفسرق شخصيا

بين الغائب والقاصر

بان احتمال العوضين

الغائب شبهة بخلافه في

الصغير فانه شبهة الشبهة

لان احتمال العفومته

بعد احتمال البلوغ أي

وهي غير معتبرة في الدرد اه

مطلب في انتصاب بعض

الورثة خصما عن الكل

تقبل بينة الافلاس بغية المدعي هذا اذا بدلقبولها في وجه أحد الغرماء لا بان لموضع آخر بما نحن فيه حتى رد عليه أنه لا يحمل ذلك وهذا لعدم انتصاب أحد عن أحدهم فافهم (قوله) وكذا بعض الاولياء المتساوين كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مستأثرون ووجه ثبت الخ استثنائي بان معنى أن رضا بعض الاولياء المتساوين ينكح غير الكف قبل العقد أو بعده كرضا الكل لأن حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كلاهما على ظاهر الرواية وأما على المصنف به فالنكاح باطل من أصله ففساد الزمان كما تقدم في باب الولي اه ح أي أن تزويجها بنفسها كعرفه باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد ولو يقدر رضاه بعده وان لم يكن لها ولي فهو صحيح كما مر في بابيه ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كلاهما فإذ أراضى أحدهم فكتاه فام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال ثبت الاعتراض وكذا النكاح في الصغير فلكان أولى (قوله) وكذا الامان يعني أمان واحد من المسلمين الحرفي كأمان جميعهم كما تقدم في السير اه ح (قوله) والقود يعني اذا عفا واحد من اولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اه ح ع قلت وكذا استفاد القود فساق في الجنابات أن الكبار القود قبل كبر الصغار خلافا لهما وأما الأصل أن كل ما لا يتجزأ اذا وجد شبهة كاملا ثبت لكل على الكل كولاة نكاح أو أمان الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيل ذلك كان المتوفى صغيرا وامرأته وهي غير أم الصغير اه ط (قوله) وولاية المطالبة الخ قال المصنف من باب ما يجده في الرجل في الطريق من نحو الكيف والمزاج ولكل واحد من أهل الخصومة ولو دعي ما منع ابتداء ومطالبة بنفسه ووقعه بعده أي بعد البناء سواء كان فضره رأوا ولا ذابني لنفسه: برافن الامام ولم يكن للمطالبة به اه ف قوله بإزالة الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له الخصومة بالمطالبة وان لم يرض اه ط (قوله) والتبعية يقتضي عدم الحصر يعني أنه زاد ما ذكر ولم يحصر المواضع بعينه لأنه يمكن بالتبعية الزيادة عليها خلافا لما فعله في الاشياء وقدر اذ البير مسئلة وهي قال محمد رحمه الله تعالى وقال سالم بن زيد وميمون أحرار وأقام واحد منهم البينة على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد البينة لانه اعتاق واحد اه قلت وزاد ايضا ما في الفصل الرابع من جامع الفصولين برهن على رجل أنه باعة وفلان الغائب قنا بكذا يقضي على الحاضر بنصف ثمنه لا على الغائب الا أن يحضرو بعد البينة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما ما على الآخر من الثمن جازو يقضي عليه ما فلا حاجة الى اعاده البينة على الغائب اه وساق في كتاب القضاء انه لا يقضي على غائب ولا له الا في مواضع منها ان يكون ما يدعي على الغائب سببا لما يدعي على الحاضر كذا برهن على ذي الداء أنه اشتري الدار من فلان الغائب لحكم على الحاضر كان ذلك حكما على الغائب ايضا حتى لو حضر وأنكر لم يعتبر قال الشارح هناك له صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسع وعشرين (قوله) ثم انما ينتصب الخ قال في جامع الفصولين ادعي ببناء وان نفسه ولا خوته الغيب وسماهم وقال الشهود لا نعلمه وارنا غيرهم تقبل البينة في ثبوت البيت للميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فما يستحق له وعليه الا ترى أنه لو ادعى على الميت دين محضه أحدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم ديناً على رجل للميت وبرهن ثبت في حق الكل وأجوعا على أنه لا يدفع الى الحاضر الانتصبة يعني في البيت مشاعا غير مقسوم فلما لا يؤخذ نصيب الغائب ووضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذوا أجوعا على أن هذا البدل مقرر الا يؤخذ منه نصيب الغائب وهذا العقار أمان في النفي فندهما موضع عند عدل وعنده قيل كذلك لا يؤخذ كمالو كان مقررا ولو مات عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن والبار في يده غير مقسومة فادعى رجل كلها لمسلم كمر سلا أو الشراء من أبيهم بمكة بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شأ وبضعه بيد الحاضر وبضعه بيد وكيل الغائب قضى على الحاضر بدفع ما يمدون وكيل الغائب فالخالف أن أحد الورثة خصم عن الميت في عين هو في يده هذا الوارث لا فماليس بيده حتى لو ادعى عليه عتامن التركة ليست في يده لاسمع وقد عوى الدين ينتصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اهل لمخصا وتمام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله) ينتصب خصما عن الكل) اه أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما تقدمناه في المحيط والقنية وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي

(وهذا) أي انتصاب بعضهم (إذا كان الأصل ثابتاً والأفلا) ينتصب أحد المستحقين خصماً وتعامله (٤١٩) في شرح الوهبانية (٢) اشتري

المستوفى بحال الوقف

في يد الحى وأولاد الميت فبهم الحى على أحدهم أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد يقبل
و ينتصب خصماً عن الباقي ولو برهن الأولاد أن الوقف مطلق علمنا وعلى فبينة الأول وأولى (قوله وهذا الخ)
وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما قدم من أن الموقوف عليه لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما إذا لم يكن الوقف ثابتاً
وإذا ثبت أنه وقف ومقرر به (قوله اشتري بحال الوقف) ٣ أي بغية الوقف كغيره في الخاصية وهو أولى
احترازاً عما لو اشتري بديل الوقف فانه يصير وقفاً كالأول على شرطه وإن لم يذ كر شيئاً آخر في بحث الاستبدال
وقيد في الفتح بما إذا لم ينجح الوقف إلى العمارة وهو ظاهر إذ ليس له الشراء كالبس في الصرف إلى المستحق كما
مر في الصرح عن الفسنة إنما يجوز الشراء بذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد دفع بعض القوام له فلو
استدان في غنمه وقع الشراء له أه قلت لكن في التنازعانية قال الفقيه ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطاً
في موضع الخلاف (قوله ويجوز بيعها في الأصح) في الرأية بعد كرمات قدموز كراو البس في الاستعسان
يصير وقفاً وهذا صريح في أنه المختار أه رمل قلت وفي التنازعانية والمختار أعجز بيعها احتياطاً أه
(قوله كالكفائي) ٤ فانه يسقط حقه إذا مات في آخر السنة فينتصب الصرف لورثته كأي الهداية قبل
باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما بشر وبصير ما غنمه كأي (قوله قلت قد جرح في
الغنية الخ) أي جرح به بقضيه جرحه قلت وجه ما سجد كره في مسألة الحاكمية أن الهامسة الأخيرة وشبه
الصلة ثم المتقدمين منها أخذت الأجرة على الطاعات وأتى المتأخرون بحوازي على التعليم والأذان والإمامة
فأظهروا أن من نظر إلى مذهب المتقدمين جرحه شبه الصلة فقال يسقط ما لم يولد لأن الصلة لا تملك قبل القبض
ومن نظر إلى مذهب المتأخرين جرحه شبه الأجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو
المقبى به جرح في الغنية بالتالي بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه الأجرة أصلاً إذا قائل بأخذ الأجرة على
القضاء وعن هذا مشى الطرسوسي في أنفع الوسائل على أن المدرس ويخوم من أصحاب الوظائف إذا مات في
أثناء السنة يعطى بقدر ما بشره ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الأولاد والذرية فانه يعتبر فيه وقت
ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها ولو لم يبدأ صلحها صار ما يستحقه لورثته ولا يسقط أه وتعه في الأشياء وأقضى
به في الخيرية وهو الذي حرره المحرم مفتي الروم أبو السعود العمادى وهذا خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد
قبل فصل القسمة وقيل باب المرتد ولو كان الوقف يشتر أقساما فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فمن وجد
وقته استحق كأي بقى به الخافى في تعاليفه وخافقاً برهانه فله يسقط ما نقله السري عن شيخ الشيوخ الدرر
أه ينبغي أن يعمل بهذا القول وهو عدم السقوط بالموت حتى في المدرس والطلبة لأن حق المؤذن والأمام لأن
الأذان والإمامة من فروض الكفاية فلا تكون عقاباً لأجرة أه ملخصاً أن المتأخرين أفتوا بأخذ الأجرة على
الثلاثة (تنبيه) ذكر اليرى أيضاً أنه سئل العلامة ابن ظهيرة القرشي الحنفى ٣ إذا كان للميت شئ من
الصبر والحب وورث ذلك عن السنين الماضية في حياته ٣ وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه أم أب
ثم يستحق نصيبه منه وإن كان ميراثه من السلطان صار نصيبه في حكم المأخوذ وذكر الإمام أبو الشافعى النوازل
أه يكون لورثته أه وثو يده ما في الرأية عن محمد قوم أمروا أن يكسوا مساكين مسجدكم فكسوا ورفعوا
أسامهم وأخرجوا الدراهم على عهدهم فأتوا أحدهم المساكين قال يعطى وارثه إن مات بعد دفع اسمه أه
ومنه يعلم حكم الأمانات الأوصالة لاهل مكة المشرفة والمدنية المنورة على وجه الصلة والميراث ثم عوت المرسل إليه
وقد أقنيت بدفع ذلك لولد يبرى (قوله وإن أجرة الإمام لا) أي لا يسقط ما علمه تنزيلاً بقدمه في القبض
تأمل لكن تقدم أن الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الأجرة والظاهر أن هذا القرع مبنى على القول
الأول بالسقوط (قوله أخذ الإمام الغلة) أي قبض ما علمه السنة بنماها كأي البصر ٣ قال في الهدية أمام
المصدر دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الصلة والعبرة بوقت الحصاد فإن كان يوم الحصاد وقت
الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل محل للأمام كل حصه ما بقي من السنة إن كان فقيراً لم يحل وكذا الحكم في
طلبة العلم يعطون في ثل ستة شتاً مقدراً من الغلة وقت الإدراك فأخذوا حينئذ قسطه وقت الإدراك فتعقّل

(دار) الوقف (الأنطق)
بالتأنيث الموقوفه ويجوز
بيعها في الأصح) لأن
لزمه كلاماً كثيراً ولم
يوجد هنا (مات المؤذن
والأمام ولم يستوفيا
ونظفهما من الوقف
سقط) لأنه كالصلة
(كالكفائي وقيل لا)
سقط لأنه كالأجرة كذا
في الدرر قبل باب المرتد
وغيره قال المصنف في
ونظراً ترجع الأول
لحكاية الثاني قبل فأت
قد جرح في الغنية بلخص
الفسنة بأنه يورث بخلاف
رزق القاضي كذا في
وقف الأشياء ومغرم الثبر
ولو على الإمام دار وقف
فلم يستوف الأجرة حتى
مات إن أجرة المستوفى
سقط وإن أجرة الإمام
لا عمادية أخذ الإمام
الغلة وقت الإدراك
٣ (قوله في حياته) متعلق
بالمسألة وقوله يستحق
نصيبه متى من الوارد
المفهوم من ورد أه
٣ مطلب اشتري بحال
الوقف دار الوقف يجوز
بيعها
٤ مطلب في الإمام
والمؤذن إذا مات في أثناء
السنة
٥ مطلب إذا مات المدرس

٢ مطلب إذا مات من له شئ من الصبر والحب يستحق نصيبه
٣ مطلب فيما إذا قبض الموقوف على تمام السنة

عن تلك المدرسة كذا في المحيط اهوقوله والعبرة بوقت الحصاد لا بوقت البذر فما تقدمنا عن الطرسوسي لكن أجاب في البحر بان المراد ان العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضى بالالا استحقاقه بلا قبض قال مع انه نقل في القصة عن بعض الكسبة انه ينبغي أن يسترد من الامام حصته ما لم يؤم فيه قال طلفت وهو الاقرب لغرض الواقف اهقلت وينبغي تقصيد هذا عاذا لم يكن ذلك مقدرا لكل يوم لما تقدمنا عن القصة ان كان الواقف قد رتب للمدرس لكل يوم مبلغا لم يدرس يوم الجمعة والثلاثة لا يجعل له آخر هذين اليومين وتقدم تمامه قبل قوله ولود ارفعا رتب على من له السكنى (قوله فصار كالجزية) أي اذامات الذي في أثناء السنة لا يؤخذ منها الجزية بل ما مضى من الحول ويحتمل أن المراد انه اذا عملها أثناء السنة ثم أسلم وأومات لا تسترد ط (قوله ونظم ابن الشحنة الغيبة الخ) أقول حاصل ما في شرحه تعالى بالبراهية انه اذا غلب عن المدرسة فاما أن يخرج من مصر أو لا فان خرج مسرعا وسفر ثم رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط كذا الواسع في حقه ونحوه وان لم يخرج لسفر بان خرج الى الرستاق فان أقام خمسة عشر يوما فخرج بلا عذر كالخروج للجزية فكذلك وان لعذر كطلب المعاش فهو عفو الا أن يزيد غيبته على ثلاثة أشهر فغيره اخذ بحجته ونظميته أي معلومه وان لم يخرج من مصر فان استغنى بكتابه علم شرعي فهو عفو والا جازعته ايضا واختلف فيما اذا خرج للرستاق أو أقام دون خمسة عشر يوما لغيره عذر فقبل يسقط وقبل لا هذا حاصل ما ذكر ابن الشحنة في شرحه ونظمته أنه لا يسقط معلومه الماضي ولا بعزل في الآتي اذا كان في مصر مشغولا بعلم شرعي أو خرج لغيره سفر أو أقام دون خمسة عشر يوما بلا عذر على أحد القولين أو خمسة عشر فإكره لكل لعذر شرعي كطلب المعاش ولم يرع على ثلاثة أشهر وأنه يسقط الماضي ولا بعزل لو خرج مدة سفر ورجع أو سافر لحج ونحوه وأخرج للرستاق لغيره عذر ما لم يرع على ثلاثة أشهر وأنه يسقط الماضي ويعزل لو كان في مصر غير مشغول بعلم شرعي أو خرج منه أو أقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو لعذر قال الخبير الرمي وكل هذا اذا لم ينصب نائبه عنه ولا فلس لغيره أخذ ونظمته اه وياتي في راسحنا التنبهة هذا في القصة من باب الامامة امام ترك الامامة بارة أو فرائقه في الرستاق أو أسبوعا ونحوه وأصله أو لاستراحة لأبائيه ومثله عقوق العادة والشرع اه وهذا مبني على القول بان خروجه أقل من خمسة عشر يوما بلا عذر شرعي لا يسقط معلومه وقد ذكر في الاشام في قاعدة العلامة بحكمة عبارة القصة هذو جعلها على أنه يساع أسبوعا في كل شهر واعترضه بعض محبيه بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة القصة ما يدل عليه قلت والظاهر ما في آخر شرح حمنية المصلي لطبي ان الظاهر أن المراد في كل سنة (تنبيه) إذ كرائصاف أنه لو أصاب القيم خسر أو ربح أو جحون أو فالحج ونحوه من الاتفات فان أمكنه الكلام والامر والنهي والاخذ والاعطاء فله أخذ الآخر والاقتال الطرسوسي ومقتضاه أن المدرس ونحوه اذا أصابه عذر من مرض أو حج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لانه أدار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم والا فلا وهذا هو الفقه اه لمختصا قلت ولا يتأني هذا ما من من المسامحة بأسبوع ونحوه لان القليل معتقر كاسبوع بالطالة المعتادة على ما مر بيانه في محله (قوله ومثله) أي من النظم لان ابن الشحنة نظم في هذا المسئلة خمسة آيات فاقصر الشارح على بيتين منها (قوله مطلقا) أي سواء كان له منه بد أول لكن بعد كونه مسيرة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الباء من السفر قال ناطمه والمراد بقولنا في الشرع يسفر أي من بعد مسافر شرعا لكن اعترضه ط بقول القاموس السافر والمسافر لا فصل له (قوله قلت وهذا) أي التفصيل المذكور في الغيبة اعناه وفيما اذا قل وقت هذا على ساكني مدرسي وأطلق أم لا وشرط ما لم يتبع حضور الدرس أو ما معلوم في كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من بشره خصوصا اذا قل من غاب عن الدرس قطع معلومه فحب اتعلمه ونعلمه في البحر (قوله أما فيها) أي في فرض الحج وصلة الرحم (قوله والمعلوم) بالنصب عطف على العزل (قوله لا تجز استنباه الفقيه) لانه فيه وتجيز مجز ومها وهو يضم أوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيدها ولول قوله سائر الارباب أي أصحاب الوظائف وقوله فدا من باب أي عدم جواز الاستنباه ان لم يكن عذرا من باب أولى وقد تابع الناطم في هذا ما فهمه الطرسوسي من كلامه لخصاف المازن فقال فله لا يجعل له الاستنباه مع قيام الاعتذار المذكورة فانها الحازت لقال ويجعل له من يقوم مقامه في الزوال عذره واعترضه في البحر

وهذا قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقي السنة فصار كالجزية وموت القاضي قبل الحول ويجعل للامام غلة باقي السنة لو فقهرا وكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس ورتب ابن الشحنة الغيبة المسقطه للمعلوم المقتضية للعزل ومثله

وماليس بدتمه ان لم يرد على

ثلاث شهور فهو يعفى ويفسر

وقد أطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا

لما قدم في الحكم في الشرع يسفر

قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم أما

فهم ما فلا يستحق العزل والمعلوم كافي شرح

الرواية بالنسبة لبلد وفي النظمه الحسية

لا تجز استنباه الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصل

كذلك حكم سائر الارباب أو لم يكن عذرا فدا من باب

مطلب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظائف وما لا يستحق

بان المصاف صرح بان للقيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له من المعلوم شيئا وكذا في الاسعاف وهذا
 كالصريح بجواز الاستنباه لأن التائب يوكل بالاجرة وفي القنية استغفار الامام خليفة في المسند لوم فيه زمان
 غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئا أن كان الامام أمأ كذا السنة اه وفي الخلاصة أن الامام يجوز
 استخلافه بلاذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وطبقته شاغرة وتصح النيابة قال في البحر وحاصل ما في
 القنية أن النائب لا يستحق شيئا من الوقف لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد يستحق الاصل الكل ان عمل
 أكثر السنة وسكت عما يعينه الاصل النائب كل شهر في مقابلة عمله والظاهر أنه يستحقه لان الاجرة وقدره
 العمل بناء على قول المتأخرين المقتضى به من جواز الاستعجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول
 بعدم جواز الاستنباه اذ لم يعمل الاصل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للناظر الصرف الى واحد
 منهما ولا يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على الجواز وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم قال
 قال في تحرر جواز الاستنباه في الوظائف اه ووثق بما مر في الجمعة من ترجيح جواز استنباه الخطيب قال الخبير
 الرملي في حاشيته ما تقدم عن الخلاصة ذكر في كتاب القضاء من الكثر والهذابة وكثير من المتون والشروح
 والفتاوى ويجب تقييد جواز الاستنباه بوظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعليم وحيث تحرر الجواز
 فلا فرق بين أن يكون المستنباه مساوئ له في الفضيلة أو فوقه أو دونه كما هو ظاهر وراى مبتلا خرى الشافعية من
 قبله بالمساوي وبما فوقه وبعضهم قال بجواز مطلقا ولدونه وهو الظاهر والله تعالى اعلم اه وقال في الخبر به
 بعد نقل حاصل ما في البحر والمسئلة وضع فيها رسائل ووجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع العذر وعلى ذلك
 جمع المعلوم للمستنباه وليس للنائب الا الأجر ما تاتي استأجرهما اه قلت وهذا اختيار خلاف ما أتت به علامة
 الوجود المقتضى أبو السعود من اشتراط العذر الشرعي وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس
 وكون النائب مثل الاصل أو أخيرا منه وأن المعلوم يتما به يكون النائب ليس للاصل منه شيء اه وقوله البري
 وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الخفي مثل ما في البحر وعن شيخنا شيخه القاضي على
 ابن طهيرة الخفي اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر فله وجه وأما كون النائب مثل الاصل أو أخيرا منه فهو
 بعد بحث وجد في النائب أهلية تلك الوظيفة الآن برأيه في الأهمية وبشرها في ما في فتاوى ابن الشلبي
 حيث سئل عن الناظر اذا ضقت قوته عن التحدث على الوقف هل له أن يأذن لغيره فيه بقية حياته وهل له
 التزول عن النظر أجاب نعم له استنباه من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر بشرط له ولو عزل
 نفسه لم ينزل اه وأما كون المعلوم للنائب في نفسه ما مر عن الجبر من أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا انما
 الاصل أكثر السنة فصريح ما مر عن القنية أنه لا يستحق النائب شيئا أي الا اذا شرط له الاصل أجرة أما اذا
 كان المباشر هو النائب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشر الامامة أو التدريس مثلا فلا خفاء في اختصاصه
 بالمعلوم يتما به وكتب في تنقيح الحامد يفتي المحقق الشيخ عبد الرحمن أفتدى العبادي أنه سئل فيما اذا كان
 لمؤذن جامع مرتب في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية يباشرونها الواقفين المذكورين وجعل
 جماعة من المؤذنين لهم فواعظهم في ذلك فهل يستحق التواب المباشر والاذان والادعية المنزوعة المسترنيات
 المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم **قوله** والمتولى لولوف آخر الخ في الاسعاف الناظر اذا أجزأه
 تصرف تصرف آخر وكتب في الصلأ أجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أي جهة قالوا تكون
 فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متوليا في نفس الامر من جهة الواقف والقاضي يصح ايجاره والظاهر
 أن المراد فساد كتابة الصلأ لان الصكوك تبنى على زيادة الايضاح ولانه لا يمكن للحاكم أن يحكم بجهة ايجاره وفاق
 تصرفا تتمام يصح نصه من له ولاية ذلك يؤيده ما في السابيع والعشرين من جامع القصولين لو كان الوصي
 أو المتولى من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في الصكوك والصلوات وهو الوصي من جهة حكمه ولا ينعيب
 الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من الحاكم ربما يكون من حكم ليس له ولاية نصب الوصي فان
 القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الأوقاف والائتماء صواعدا في منشوره

والمتولى لولوف أجزأه
 لتكسبه في حكمه ما ذكر
 من أي جهة تولى الوقف
 ما جاوز وانك لا تحبب
 ومثله الوصي ان يختلف
 حكمهما في ذا على
 ما يعرف

مطلب مهم في الاستنباه
 في الوظائف

مطلب فيما اذا شرط
 المعلوم لمباشر الامامة
 لا يستحق المستنباه

مطلب فيما اذا أجزأه
 بذ كرجحة توليته

بحسب التقليد والنصب ففس (٤٣٢) * كل التصرفات التي لا تنبئ * قلت لكن السيموطي رسالة سماها المصيبة في جواز الاستنابة ونقل

الاجماع على ذلك فليحفظ
(ولاية نصب القسيم الى
الواقف ثم نوصيه)

لقامه مقامه ولو جعله
على امر الوقف فقط
كان وصيا في كل شيء
خلاف الثاني ولو جعل
النظر لرجل ثم جعل
آخر وصيا كانا نظرين
ما لم يخص وعامه في
الاسعاف فالو وجد كتابا
وقف في كل اسم متول
وتاريخ الثاني متأخر
اشتركا بغير * (فرع)
طالب التولية لا يولي
المشروط له النظر لانه
مولى فربذا التنفيذ
(ثم) انشأت المشروطه

٢ مطلب ولاية نصب القيم
الى الواقف ثم نوصيه ثم
القاضي

٣ (قوله ولعل وجهه
الح) الاجابة اليه بل
هذا مضرع على قول
محمد ولا يصح تغيره
على قولهما وايضا هذا
الفرع منقول عن
الاسعاف وليس فيه الغرر
الى أحد من الائمة اه

مطلب الافضل في زماننا
نصب المتولي بلا اعلام
القاضي وكذا وصي
اليتيم

٤ مطلب الوصي بصير
متوليا بلا نص

مطلب نصب متوليا ثم
آخر اشتركا

مطلب طالب التولية لا يولي

فصار حكم نائب القاضي فانه لا بد ان يذكر وان فلانا القاضي ما ذون الانابة ثم راعى هذا الوجه اه قال في العبر
ولاشك ان قول السلطان جعلت قاضي القضاة كالتخصيص على هذه الاشياء في المشور كما صرح به في الخلاصة
في مسئلة استخلاف القاضي اه (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف (قوله ففس كل التصرفات) أي
على الاحارة وذلك كالبيع والشراء وقوله كي لا تنبئ أي الاحكام وهم علة لقوله ما حوزوا ط (قوله سماها
المصيبة) اسمها كشف المصيبة في القاموس الضباب بالفتح ندى بالفتح وأصحاب رقيق كالخان ط (قوله ولاية
نصب القيم الى الواقف) قال في العبر قد علمنا ان الولاية للواقف ثابتة منذ حياته وان لم يشترطها وان لم عزل المتولي
وان من ولاء لا يكون له النظر بعدموته أي موت الواقف بالشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر عن التتارخانية
ما حاصله ان أهل المسجد لم يتفقوا على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد فعند المتقدمين يصح ولكن الافضل
كونه بانن القاضي ثم اتفق المتأخرون ان الافضل ان لا يعملوا القاضي في زماننا لما عرفت من طمع القضاة في
أموال الأوقاف وكذلك اذا كان الوقف على أرباب معلومين يخصى عددهم اذا نصبوا متوليا وهم من أهل
الصلاح اه قلت وذكرنا مثل هذا في وصي اليتيم وأنه لو تصرف في ماله أحد من أهل السكة من بيع أو شراء
جاز في زماننا الضرورة وفي الخاتمة اه استحسانا وبه يقتضى وأما ولاية نصب الامام والمؤذن فسيذكر كرها المصنف
(قوله ثم نوصيه) فالنصب الواقف عند موته وصلا ما يذكر من امر الوقف شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصي
بحر ومقتضى قولهم وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل أن وصي القاضي هنا كذلك لعدم استنابته من
الضابط المذكور فانه المولى قلت وصي الوصي كالوصي كما في (قوله كان وصيا في كل شيء) هو ظاهر الرواية
وهو الصحيح تتارخانية (قوله خلاف الثاني) فعند ما ذكروه له أنت وصي في امر الوقف فهو وصي في الوقف فقط
وهو قول هلال أيضا وجعل في الخاتمة ما يوسف مع أي حصة فكان عنه روايتان اسعاف وفي التتارخانية انه
قول محمد أيضا وجعل ما في الخاتمة ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاول أن يقول خلافا لمحمد وأن يحذف
قوله فقط (قوله ما لم يخص) بان يقول وقف أرضي على كذا وجعلت ولايته للفلان وجعلت فلانا وصي في
تر كاني وجبوع أموري فحينئذ نفرد كل منهما باقتراض اليه اسعاف ولعل وجهه أن تخصيص كل منهما بشي
في مجلس واحد حرق نفع على عدم المشار كملكن في أنفع الوسائل عن النخبة ولو وصي لرجل في الوقف أو وصي
الى آخر في ولده كانا وصين فهما جعاعند أي حصة فلو أبي يوسف اه تأمل (قوله فالو وجد كتابا وقف الخ)
أي كتابا لوقف واحد وهذا الجواب أخذ في البحر من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ
كما تقدم عن الخصاص في الشروط أي من انه لو شرط ان لا يباع ثم قال في آخره على أنه لا الاستبدال كان له لان
الثاني ناسخ للاول لا نأقول ٢ ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشروط لان له فيها التفسير
والتبديل كما يبدله من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشروط فلا بد من ذكرها في
أصل الوقف اه وفيه نظر بل تعليله يدل على خلافه فتأمل فمذ كرفي أنفع الوسائل عن الخصاص اذا وقف
أرض على أرض على قوم وجعل ولاية كل أرض الى رجل ثم وصي بعد ذلك الى من يدين له أن يتولى مع الرجلين
فان أوصى زيدا الى عمرو فلهما ومثل ما كان في بدال في أنفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف
حتى جعل له أن يشارك من جعل الواقف النظر اه وفي أدب الاوصياء عن التتارخانية أوصى الى رجل
ومكث زمانا ثم أوصى الى آخر فهما وصيان في كل وصايا مساواة كرايا سواء الى الاول أو لوصي عندنا
لا ينزل ما لم يعزل له الموصي حتى لو كان بين وصيته مدة سنين أو كثيرا لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا
ان الوقف يستقيم من الوصية نعم في القصة لو نصب القاضي فيما آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف
فالوصي جهته وعلقه وقت نصب الثاني ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب الثاني في الواقف
يشارك وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلم وقت نصب الثاني فاعتزم هذا التحرير (قوله
طالب التولية لا يولي) كمن طلب القضاء لا يقدح وهل المراد انه لا ينبغي أو لا يحل استظهر في البحر الاول تأمل
(قوله الا المشروط له النظر) بان قال جعلت نظرو في فلان والظاهر أن مثله ما لو شرط له كور من

الموقوف عليهم ولم يوجد غير كروا أحد أو مالوا انحصر الوقف في واحد لا يلزم أن يكون هو الناظر عليه بلا شرط
الوقف كقصدنا من جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يحار ولا الدعوى (قوله) بعد موت الواقف
الحق قد به لأنه لو مات قبله قال في الحنفية ولاية النصب الواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه
وفي الفتاوى الصغرى رأى للواقف لا للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أو من القاضي فان لم يكن أو وصي
قال رأى القاضي اه بخروفاه أنه لا عاقل التصرف في الوقف مع وجود المتولي ومنه لا يحار كروا عند نقول
للمنفذ ولو أباي بجبر عمر الحاكم باجرتها الخ لو ثبته قوله في البحر بعدما نقلناه عنه فإذ أن ولاية القاضي متأخرة
عن المشروط له ووصيه فيستقل منه عدم صحة تقرر والقاضي في الوظائف في الأوقاف إذا كان الواقف مشروط
التقرر والمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسر اه وأقوى في الخبرية بهذا المستفاد وقال
وه أفتى العلامة قاسم كقصدنا عند نقول المنصف ونزعه غير مأمون (قوله) ولم يوص (أي المشروط) قال
في الصراذات المتولي المشروط له بعد الواقف والقاضي ينصب غيره بشرط المجتبى أن لا يكون المتولي أو وصي
به لا آخر عند موته فان أوصى لا ينصب القاضي اه قلت وهذا إذا لم يكن الواقف مشروطا بعد المتولي المذكور إلى
آخره لا يصير مشروطا بغيره أو يأتي بيانه قريبا (قوله للقاضي) فبعد في البحر بقاضي القضاء أخضا من عبارة
جامع الفصولين التي قبلناها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا قولهم في الاستدانة ما مر القاضي المراد به قاضي
القضاء وفي كل موضع ذكر الواقف في أمور الأوقاف بخلاف قولهم وأذرفع اليحكم قاض أعضاء فانه أعم كما
لا يخفى اه قال في الخبرية وهو صريح في أن نائب القاضي لا عاقل ابطال الوقف وانما عاقل خاص بالأصل الذي ذكر
له السلطان في منشوره نصب الولاء والأوصياء موقوف ض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانفي في ما في إطلاق مثله للتواب في هذا الزمان من الاختلال والمستلزمات
فيها يخصوصها فيها ما طلعنا عليه وكذا في ما طلع عليه شيخنا المذكور وصاحب البحر وانما استغنى جهات فقها اه
ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخنا الحانفي بطولها وأقرها من جهتها وما يدل على عدم اختصاص قاضي
القضاء باستبدال الوقف بل يجوز من نائبه أيضا أن نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامه اه إذا شرط
في منشوره تزويج الصغائر والصغار كان منصوبه ذلك وعبارتان الهمام في ترتيب الأولياء في النكاح ثم السلطان
ثم القاضي إذا شرط في عهد ذلك ثم من نصبه القاضي اه ملخصا (تبيينه) قد منعنا من الجبران المتولي
ينبغي بحوث الواقف إذا جعله في قاي حياته وبعد موته وذكر في الفتنة إذا مات القاضي أو غرل بنق ما نصبه
على حاله قياسا على نائبه في القضاء اه قال في أنفع الوسائل وينبغي أن يحمل على ما إذا جمعه الولاية في حياته
وبعد وفاته لأن القاضي بمنزلة الواقف الهمم لأن يقال إن ولاية القاضي أعم وقوله حكم وحكمه لا يبطل بعونه ولا
عزله وعنايه فسيه لكنه ذكر أن ولاية الوقف للقاضي وإن لم شرطها السلطان في تقلبه ولم يعز إلى أحد وهو
خلاف المنقول في جامع الفصولين كما علمت (قوله) إذا ولاية مستحق لتعليل لما فهم من حصر الولاية عن ذكر
(قوله) كامر أي من قوله والموقوف عليه الغاية لا عاقل الأجرة لا التولية وقد تقدم قريبا (قوله) وما دام أصلنا الخ
المسألة في باقي الحاكم ونصها هو لا يجعل القيم فيه من الأجانب ما جعل في ولنا الوقف وأهل بينهم يصلح لذلك
فان لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله إلى أجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه له اه ومفاده تقديم أولاد
الواقف وإن لم يكن الوقف عليهم بان كان على مسجدا وغيره ويبدل له التعليل الآتي وفي الهندية عن التهذيب
والأفضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه وأقرب ما دام بوجود أحد منهم يصلح لذلك اه والظاهر أن مراده
بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف فلا ينافي ما قبله ثم تعبره بالأفضل بقوله أنه لو نصب أجنبيا مع وجود
من يصلح من أولاد الواقف يصح فاقهم ولا ينافي ذلك ما في جامع الفصولين من أنه لو شرط الواقف كون المتولي
من أولاده وأولادهم ليس للقاضي أن يولي غيره بل اختياره في فعل لا يصير متوليا اه لا فيما إذا شرط الواقف
وكلا منا عند عدم الشرط وقع قرياسي وأخر كتاب الوقف من الخبرية ما يفيد أنه فهم عليم الصفة مطبقا كما هو
للتبادر من لفظ لا يجعل فتأمل وأقوى أيضا بان من كان من أهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بالفعل بل يكفي

بعد موت الواقف ولم
يوص لأحد قولاية
النصب (للقاضي)
اذلا ولاية مستحق الا
بتولية كامر (وما دام
أحد يصلح للتولية من
أقارب الواقف لا يجعل
المتولي من الأجانب
لأنه أشق

مطلب التولية خارجة
عن حكم مسائل الشرائط
لأن فيها التفسير لا
شرط بخلاف باقي
الشرائط

مطلب ولاية القاضي
متأخرة عن المشروط
له ووصيه

مطلب المراد قاضي
القضاء في كل موضع
ذكر الواقف في أمور
الأوقاف

مطلب نائب القاضي
لا عاقل ابطال الوقف

مطلب لا يحصل الناظر
من الأجانب عن الواقف

مطلب إذا قبل الأجنبي
التظهير جميعا للقاضي

تسبيه

ومن قصد نسبة الوفاء اليهم (أراد المتولي إقامة غير مقامه في حياته) وصحته (أن كان التفويض له) بالشرط (علما صرح) ولا يلزم عزله إلا إذا كان الأوقف جعله التفويض (٤٣٤) والعزل (والا) فإن فوض في صحته (لا) يصح وإن في مرض موته صرح وبني أن يكون له

العزل والتفويض إلى غيره كالإيصاء أشباه

مطلب للتأطرن يؤكل غيره

٣ مطاب في الفرق بين تفويض الناظر النظر في حكمه وبين فراغه عنه

(قوله لما في الخاتمة من أنه عزله الوصي الخ) فيه أن هذا قياس مع الفارق

لأن كلامنا الآن في تفويض المتولي بمعنى فراغه عن النظر وزوله عنه لا تخلو في إيصاء

بالتفويض حتى يصح ألقاها على الوصي أه

أي لأن الإيصاء جعل الغير وصيا بعد الموت والتفويض جعل الغير متوليا في الحال فافترا

٥ قوله أن لو سقط قبله انتقض الخ) لا انتقاض لأن المني الإقامة بمعنى

التولية والذي أفتى به العلامة فاسم أمما هو صحة الفراغ وعزل الفراغ

ولم يقع في كلامه التعرض لصحة التولية ولا تلازم بين صحة الفراغ

والتولية أي لا يلزم من صحة فراغه لغيره بمعنى عزله لنفسه صحة تولية

المفروغ أه

٥ قوله لأن الفراغ عزل خاص الخ) هذا يقيد عدم صحة تولية غير المتزول له لأن الفراغ لم يرض بعزل نفسه الانتصير الوظيفية لم يزل له لأن الفراغ عزل مشروط بالصورة المذكورة مع أنه قد عني أنه يصح العزل لا يتعين على القاضي تولية المفروغ له بل أنه أن يولي غيره أه

كونه مستحقا بعد زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكر مشرو وطبقا للأهلية فيه حتى لو كان خائنا يولي أحق حثام وجد فهم أهل لأنه إذا كان الأوقف نفسه بعزل بالخاتمة فغيره بالأولى (تنبيه) قد منعنا عن البري عن حاوي الحصري عن وقف الانصاري أنه إذا لم يكن من يتولى الوقف من جيران الأوقف وقربائه إلا رزق وقيل واحد من غيرهم بل رزق فللقاضي أن ينظر الإصحاح لاهل الوقف (قوله) ومن قصد أي قصد الأوقف وبعبارة الأسعاف أولان من قصد الأوقف نسبة الوقف إليه وذلك فيما ذكرنا (قوله) أراد المتولي إقامة غير مقامه أي بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل فلا يتقيد بعرض الموت وفي الفسخ للتأطرن يؤكل من يقوم بما كان اليمين أمر الوقف ويجعل له من جعله شأؤه أن يعزله ويستبدل به أو لا يستبدل ولو جن العزل وكسبه ويرجع إلى القاضي في التصباة وشكل كلام المصنف المتولي من جهة القاضي أو الأوقف كافي أنفع الوسائل عن التثنية وقال وهو أنهم من قوله في القضية للمتولي أن يفوض فيما فوض إليه أن عم القاضي التفويض بالولاية إلا أنه فإن ظاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط (قوله) وصحته عطف تفسيره أدبه ببيان أن المراد بالحياة ما قابل المرض وهو العصاة لا ما شملهم ما فهم (قوله) أن كان التفويض له بالشرط (علما صرح) لم يظهر لي معنى قوله بالشرط ولعل المراد به اشتراط الأوقف أو القاضي ذلك له وقت التصب ومعنى العموم كافي أنفع الوسائل أنه ولا وأقامه مقام نفسه وجعل له أن يسندوه بوصي به إلى من شاف في هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل بالموت أه (قوله) ولا يلزم عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسي بحثا وقال بخلاف الأوقف فإن عزل القوم وإن لم يشترط والقبول عليه كالوكيل إذا نزل العزل في أن يؤكل فويل حثام على العزل وكالقاضي إذا نزل السلطان في الاستغفار فاستخلف شخصا لا يلزم عزله لأن شرطه السلطان العزل وأطال في ذلك فراجعنا حيث شئت (قوله) والا) أي وإن لم يكن التفويض له عاما لا يصح وقوله فإن فوض في حصته الأولى حذفه لأن الكلام في الصحة وحديثه وقوله وإن في مرض موته مقابل لقوله في حياته وأما صرحنا ففوض في مرض موته وإن لم يكن التفويض له عاما لما في الخاتمة ٣ من أنه عزله الوصي والوصي أن يوصي إلى غيره أه وسند ذكر الشارع في كتاب الأقارب عن الأشياء الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة إلا في مسئلة استناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فإنه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كافي التثنية وغيرها أه ووجهه ما علمنا من أنه عزله الوصي ولما كان الوصي له عزل من أوصى إليه ونصب غيره اتجه مقوله وبني أن يكون له العزل والتفويض كالإيصاء بخلاف الأسناد في حالة الصحة لأنه في حال الصحة كالوكيل ولا يلزم العزل كإمامه (تنبيه) ٢ صرحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفتى العلامة فاسم بسقوط حق الفراغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كإقامة عند قوله ونزع غير ما مأمون وأنت خبر بان هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض فساق ما هاتمان عدم صحة التفويض في حال الصحة بلا تعميم ووقف في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرر من القاضي عزل لا تفويض ويدل عليه قوله في الخبر إذا عزل نفسه عند القاضي فإنه ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه ما يبلغ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة النظر لرجل عند القاضي الخ فهذا صريح في إقلاؤه وثله الحمد به ظهر أن قولهم هنا لا يصح إقامة المتولي غير مقامه في حياته وصحته مقيد بما إذا لم يكن عند القاضي أمالو كان عند القاضي كان عزله لنفسه وتقرر القاضي لغير نصب جديد وهي مسئلة الفراغ بعينها وهذا أيضا عدم سقوط حق الفراغ قبل تقرير القاضي خلافا لما أفتى به العلامة فاسم أن لو سقط قبله انتقض أه ولهم لا يصح إقامته في صحته بخلافه بعد تقرير القاضي لأنه بعده يصير عزله لنفسه عن الوظيفة ولا ردان العزل يكفي فيه مجرد عزل القاضي كما مر فلا حاجتنا إلى التقرر بل أن الفراغ عزل خاص مشروط بأنه لم يرض بعزل نفسه الانتصير الوظيفية لم يزل له عنها فإذا قرر القاضي التزول له بحق الشرط

عزل خاص الخ) هذا يقيد عدم صحة تولية غير المتزول له لأن الفراغ لم يرض بعزل نفسه الانتصير الوظيفية لم يزل له لأن الفراغ عزل مشروط بالصورة المذكورة مع أنه قد عني أنه يصح العزل لا يتعين على القاضي تولية المفروغ له بل أنه أن يولي غيره أه

معين بالشرط ثم من
بعد لما فهم قيل اذا
فوض النظر لغيره ثم
ما يتقبل لما ك
فاجبت ان فوض في حجة
فتم وان في مرض موته
لاما دام المقوض له باقا
لقضائه مقامه وعن واقف
شرط امر بتأجيل معين
ثم بعد الفقراء
ففرغ عنه لغره ثم مات
هل يتقبل الفقراء
فاجبت بالانتقال وفيها
للاواقف عزل الناظر
مطلقا بقى ولم أحكم
عزله للدرس وامام
ولاها ولم يجعل ناظرا
ففسخ القاضي لم يك
الواقف اخرجه ولو
عزل الناظر نفسه ان
علم الواقف أو القاضي
صح ولا (باعدارا)
ثم باعها المشتري من
آخر (ثم ادعى ان كنت
وقفها أو قال وقف على
لم تفصح)

١ مطلب شرط الواقف
النظر لعبد الله ثم زيد
ليس لعبد الله ان يفوض
لرجل آخر
٥ مطلب الواقف عزل
الناظر
٦ مطلب في عزل الواقف
لمدرس وامام وعزل
الناظر نفسه
٧ مطلب فبين باعدار
ثم ادعى أنها وقف

فبحق العزل وبهذا المجتمع كلماتهم فانتم هذا الخبر فوافه فريد (قوله قال) أي صاحب الاشياء (قوله)
فاجبت ان فوض الخ) أي أخذنا ما امرنا من الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه أنه مقتضى كلام
الواقف عدم الاذن بأقامة غيره مقامه لاق الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده لما ك وكذا نقل
الحوى أنه يجب انتقاله لما ك ولو فوض في مرضه لا تفي التفويض تفويت العمل بالشرط المنصوص عليه
من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود ان هذا المسئلة مما لم يطع على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة في
أنفع الوسائل عن أوقاف هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذا الصدقة إلى عبد الله ومن بعده الله إلى
زيد فبات عبد الله وأوصى إلى رجل أ يكون الوصي ولاية مع زيد قال لا يجوز ولا ينعى زيد اه ولا يخفى أن
قوله فبات عبد الله وأوصى إلى رجل يقتضي أن ذلك في المرض فاقبل أنه محمول على حالة الاحتمال فلا ساقى ما في
الاشياء مردود بل العمل بالتبادر من المنقول ما لم يوجد فنقل صريح بخلافه ولم يستدق الاشياء إلى نقل حتى
يعدل عن هذا المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف وهذا ما حرر السيد عبد الفتى النابلسي اذا
على الاشياء وبذلك أقوى العلامة الحانوتي أيضا في شرط النظر لا رهن من ذريته ففرغ الأمر لشرط وجوبه
ومات فقال يتقبل لمن بعده عملا بشرط الواقف ونعاه في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اسمعيل التفويض الخالف
لشرط الواقف لا يصح فاذا شرط لا ارشد ففوض الأمر في المرض لغير الارشد ونظرت خاتمة بولي القاضي
الارشد اه وقوله ونظرت خاتمة أي خاتمة الفوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشتهر
على الأسنة من أن مختار الارشد ارشد فقدمنا رده عند قوله وينزع لو غير ما مون الخ وتم ذلك في كتابنا تنعيم
الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرثيا) أي يرثه من ريع الوقف دراهم أو غيرها (قوله وفيها) أي في الاشياء
(قوله الواقف عزل الناظر مطلقا) أي سواء كان بمحضه أو لا سواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبي
يوسف لانه وكيل عنه وخالفه محمد كافي الجرا لانه وكيل الفقراء عنه وأما عزل القاضي للناظر فقد دنا
الكلام عليه عند قوله وينزع لو غير ما مون الخ (قوله به بقى) والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أي
يعلم العزل عند عدم الشرط وخبره في تخصيص القدوري العلامة قاسم وكذلك المؤلف أي أن يخيم في زمانه
وهو من باب الاختلاف في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبني على الاختلاف في اشتراط
التسليم إلى المتولى فانه شرط عند محمد فلا تبقى الواقف ولاية إلا بالشرط وبغير شرط عند أبي يوسف فتبقى ولاية
فاختلاف التصحيح هنا مبني على اختلافه هناك (قوله ولم أحكم عزله لمدرس وامام ولاها) أقول وقع
التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن ولارب أن المدرس كذلك بل افرق في لسان الحكماء عن الحائسة اذا
عرض للامام والمؤذن عند منعه من المباشرة ستة أشهر للمولى أن يعزله وبولي غيره وتقدم ما يدل على جواز عزله
اذا مضى شهر يرى أقول ان هذا العزل ليس بمقتضى الكلام عند علمه ط قلت وسيد كذا شارح عن
المؤيدة التصريح بالحوال وغيره أصح وباتي عام الكلام عليه وقد منعان العزله حكم عزل القاضي لمدرس ونحوه
وهو أنه لا يجوز إلا بمحضه وعدم أهلية (قوله نصب القاضي) عبارة بالاشياء فمقتضى القاضي به فيما وقضى
بقوامته وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له وذكر اليرى أن منصوب الواقف كذلك اذا قضى
القاضي بقوامته لا يكال الواقف اخرجه وعزله لا جناح (قوله ان علم الواقف أو القاضي صح فهو كالوكيل
انما عزل نفسه وقدمنا تمام الكلام على عزل نفسه وفراغه لا آخر وظاهر هذا أنه يعزل بلا عزل لكن في الاشياء
في بحث ما يقبل الاسقاط قال وفي القصة الناظر المشرط له النظر اذا عزل نفسه لا يعزل إلا ان يخبره
الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) لسن هذا قبلا بذكره ليعبد الله لا
فرق في قبول اليثية بين بقاءه في يد المشتري الأول وآخر وجههنا إلى آخر أوله صور واقعة يستل عنها ان
نحيم فبين مكال عقار ارباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدينين ثم أظهر البايع مكتوبا
شرعيا بإيقاف العقار قبل البيع فاجاب سمع دعوة وتقبل بيته واناث بطل البيع اه (قوله أو قال وقف
علي) يشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره ريمى (قوله لم تفصح) أي الدعوى للتناقض وهو

فلا يحلف المشتري (ولو أقام بيته) (٤٣٦) أو أبر زجة شرعة (قلت) فيبطل البيع ويلزم أجر المثل فيه لافي المالك واستحق على المعتد

الاصح كافي الخاتمة (قوله فلا يحلف المشتري) لان التحلف يرتب على دعوى صحيحة أفاده في الهندية ط
(قوله أو أبر زجة شرعية) أي كتاب وقفه أصل في ديوان القضاء لما بين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه
الشهادة حسنة لا الدعوى الخ وفي القنية أما الكتاب الشرعي الذي وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى
والقوى على أنه يدفع ويعل القضاء بكتاب القضاء الماضي اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم
(قوله قلت) أي البيعة لان الدعوى وإن بطلت للتناقص بقيت الشهادة وهي مقبولة في الوقف من غير دعوى
هندية ط (قوله ويلزم أجر المثل فيه) أي يلزم المشتري لان منافع الوقف مضمونة وإن كانت بشبهة ملك كإجر
وقدمنا أن هذا هو الصحيح (قوله لافي المالك) يستثنى منه ملك اليتيم فإنه كالوقف وأما العدل للاستقلال فإنه
مضمون أيضا لكنه إذا سكنه بتأويل ملك كسكنى شريك أو مشتركا أو بتأويل عقدهن فإنه لا يضمن بخلاف
عقار الوقف أو اليتيم فإنه مضمون مطلقا كإساق في الغصب (قوله واس المشتري حسنة بالختم) لان الحس
بمنزلة الزهر والوقف لا يهرن ط (قوله وهي) أي مسألة المتن إحدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الانشاء
أنها تسع الأولى اشتري عبدا وقبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن بقبل لانه برهن
على إقرار البائع أنه ملك الغائب الثانية وهب جارية واستولدها للموهوب له ثم ادعى الوهاب أنه كان درها أو
استولدها وبرهن بقبل وبتردها والعرق لان التناقص فيها هو من حقوق الخربة لا يمنع صحة الدعوى جلا على أنه
فعل وندم الثالثة باعه ثم ادعى أنه كان أعتقه وفي الفسخ التناقص لا يضر في الحر بقر وعها اه وظاهره يقول
دعوى البائع التبدير والاستيلاء فلهية مثال الرابعة اشتري أرضا ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة أو
لمتن السابعة باع المال بولده ثم ادعى الغن الفاحش الا إذا أقر أنه باعه بمن المثل الثامنة إذا باع الوصي ثم ادعى
كذلك التاسعة المتوفى على الوقف كذلك قال في القنية بعدد كرهذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد
وشروط العادي التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكرها اختلافا اه ما في الاشياء لمخضامع زيادة (قوله واعتمد
في الفسخ والصراح) أي في باب الاستحقاق من كتاب البيع فإنه في الفسخ يجرمه حيث قال هنالك باع عقارا ثم
برهن أنه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولورهن أنه وقف محكوم بلزومه يقبل
اه وجرمه المصنف هنالك في مثله وقال في شرحه هنا ينبغي أن يعزل عليه في الاقتناء والقضاء اه قال ط وهذا
انما بناه على قول الامام ما على المقتضى به من أنه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على أن الوقف يلزم عند الامام
أي إذا كان مضافا إلى الموت أو كان في الحية وبعد الموت (قوله وفي العادة لا تقبل الخ) يخالف لما في شرح
المصنف حيث قال ولو أقام بيته قبلت على المختار كما تقدم عن العادة فيه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خزائن
الاكمل تقبل البيعة وينقض البيع قال به تأخذا (قوله وصوبه الزيلعي) حيث قال وإن أقام البيعة على ذلك
قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط (قوله قلت قد قدمنا) أي عن المصنف عند قوله وتقبل فيه الشهادة
بدون الدعوى (قوله مطلقا) أي سواء كان على معين ابتداء أو على الفقراء وهو المراد من قوله هو حق الله تعالى
وقدمنا تمام الكلام عليه (قوله) تسع دعواه وبيته يعني الدعوى المقرنة بالبيعة أما الدعوى المجردة عن البيعة
فلا تسع حتى لا يحلف المشتري كإجر وقد صرح في الخاتمة بعدم سماعها في الصحيح والحاصل أن المعتد سماع
البيعة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد منعنا عن شرحه ترجمه وفي الخبرية أعاب لا
تسع دعواه ولكن إذا أقام البيعة اختلفوا فيه والأصح القولون نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه
بأن الوقف حق الله تعالى فتسع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين المسجل فتقبل وبين غيره فلا تقبل
والأصح ما قدمناه أنه الأصح وأثبت أنه وقف وجبت الاجرة في تلك المدة وقال الشارح في مسائل شتى آخر
الكتاب تقبل على الاصح خلافا للمصوبه الزيلعي اه قلت ويظهر لي أن التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك أن
البائع إذا ادعى فإن كان هو الموقوف عليه تقبل بيته على إثبات أصل الوقف ولا يعطى شيأ من الغلة لعدم صحة

برازية وغيرها وليس
للمشتري حبسه بالختم
منية من الاستحقاق وهي
أحدى المسائل السبع
الاستثنائية من قولهم من
سعى في نقض ما من
جهته ففسعه مردود
عليه واعتقد في الفسخ
والصرح أنه ادعى وقفا
محكوما بلزومه قبل والا
وهو تفصيل حسن
اعتمد المصنف في باب
الاستحقاق لكن اعتمد
الأول آخر الكتاب
تعال كذا وغيره وفي
العادية لا تقبل عند
الامام وهو المختار وصوبه
الزيلعي قال وهو
أحوط وفي دعوى
المتقومة المحيية وهذا في
وقف هو حق الله تعالى
أما لو كان على العباد لم
يجز قلت قد قدمنا قبولها
مطلقا لثبوت أصله
لما لا الفقراء فتدبر وفي
فتاوى ابن نجيم ثم تسع
دعواه وبيته

٣ مطلب من سعى في نقض
ما من من جهته ففسعه
مردود عليه الا في تسع
مسائل

٤ مطلب باع عقارا ثم
ادعى أنه وقف

٣ قول الشارح وصوبه

الزيلعي الخ أي لان
موضوع مسئلته وقف عليه وعلى ترده اه

ويسئل البيع (الباقى) للسجد (أولى) من القوم (نصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين (٤٣٧) القوم أصح من عنده) الباقى (صم

الوقف قبل وجود

الموقوف عليه) فالوقف

على أولاد زيد وأولاده

أو على مكان هباء لنباه

مسجد أو مدرسة صم

(في الأصح) وتصرف الغلة

للفقراء إلى أن يولد زيد

أو يبنى المسجد عبادية

زاد في النهر وبنى إلى

أو وقفه على مدرسة يدرس

فيها المدرس مع طلبته

فدرس في غيرها فالتعد

التدريس فيها أن تصرف

الغلة للفقراء كما يقع

في الروم (فروعه مهمة

حدثت الفتوى) أرصد

الامام أرضاً على ساقية

لصرف خراجها لكفنتها

فاستغنى عنها لخراب

البلد فظهر وكيل الامام

لساقية هي ملك هل

يصح أجاب بعض

الشافعية بأن الارصاد

على الملك ارصاد على

المالك يعنى فيصح

٣ مطلب في الوقف

المنقطع الأول والمنقطع

الوسط

٤ قوله قسم دعواه

على البائع وهو المتولي

التظاهر أن مرجع

الضمير المشتري فان

المعروف من كلامهم

دعواه وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من ان ثبوت أصل
الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المسحق لا يدفع له شيء بلا دعوى وحينئذ فان كان البائع هو المسحق لا تسع
دعواه لتنافسه بخلاف ما اذا كان المدعى غير من المسحقين لعدم التناقض منهم وأما ان كان الوقف على
الفقراء أو على المسحق فتقبل البينة ويثبت الوقف بلا فرق بين كون المدعى هو البائع أو غيره والله سبحانه أعلم
(تنبيه) بقى ما لو اشترى داراً ثم ادعى المشتري أنها وقف ٤ تسع دعواه على البائع وهو المتولي ولا ينصب
القاضي له متولياً على قول أبي جعفر وغيره وان لم تسع الدعوى على غير المتولي للتناقض تقبل الشهادة بدون
الدعوى وتعم ذلك في الخبرية في الثلث الثالث من كتاب الوقف (قوله الباقى أولى) وكذا لو وعده عشرة أو
من غيرهم أشياء (قوله نصب الامام والمؤذن) أما في العارية فتقبل في أنفع الوسائل الباقى أولى ه أى
بلا تفصيل (قوله الا اذا عين القوم أصح من عنده) لان منفعة ذلك ترجع اليهم أنفع الوسائل (قوله أو على
مكان هباء ما لا يخ) فيه نظر فان المكان موجود فيكون وقفاً على موجود والذي في المنع عن العبادية هباء موضعاً
لساء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة وقفاً شرطه وجعل آخره للفقراء الخ وقد نبهت على المكان
لأنه لو وقف على مسجد سيبر ولم يهـى مكانه لم يصح الوقف كما أفتى به مفتي دمشق المحقق عبد الرحمن أفندي
العمادى (قوله وتصرف الغلة للفقراء الخ) أقول هذا الوقف يسمى ٣ منقطع الأول قال في الخاتمة ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على من يحدث لمن الولد ليس له ولد يصح فإذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء وان
حدث له ولد بعد الصقة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء
وذكر الولد الحادث للاستثناء كأنه قال الا ان حدث لي ولد فقلته ما بقى اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده
وليس له الأولاد ان تصرف الغلة لولد الابن إلى ان يحدث للواقف ولد لصلبه فتصرف له اه وقد يكون منقطع
الوسط ومنه ما في الخاتمة وقف على ولده ثم على أولادهما أباداً ما تاسا لو قال ان الفضل اذا مات أحدهما عن
ولد يصرف نصف الغلة إلى الباقى والنصف إلى الفقراء فان مات الآخر يصرف الجميع إلى الأولاد ولذا لو قال
لان مراعاة شرط الوقف لازم والوقف انما جعل أولاداً ولاد بعد انقراض البطن الأول فان مات أحدهما
يصرف النصف إلى الفقراء اه (تنبيه) علم من هذا أن منقطع الأول ومنقطع الوسط يصرف إلى الفقراء
وقوع في الخسرة بخلافه حيث قال في تحليل جواب مانعه لا أن تقطع الذي صرحوا به يصرف إلى الأقرب
لواقف لانه أقرب لغرضه على الأصح اه وهذا سبق قلم فان ما ذكره مذهب الشافعي فقد قال في نفسه في محل
آخر من الخبرية والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على
السنة علمائنا ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء أو ما
مذهب الشافعي فالاشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اه (قوله وينبغي الخ) وفي فتاوى الخانق
بعد كلام فلهذا اذا شرط الواقف المعلوم لاحدائه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء
كان ناظرًا أو غيره كالخالي اه (قوله أرصد الامام أرضاً) أى آخرجهما بنيت المال وعينها لهذه الجهة
والارصاد ليس بوقف حقيقة لعدم الملك بل يشبهه كافتدائه (قوله يعنى فيصح) عبارة التبرر بعده وهذا
لم أره في كلام علمائنا الا أنه في الخلاصة قال السجدة اذا خرب والحوض اذا خرب ولم يخرب السبل لتفرق
الناس عنه صرفت أوقافه في مسجد آخر أو خوض آخر اه وعلى هذا فيلزم المرصدة ان يديرها السقي
الدواب وتسبل الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصاداً على المالك أن لا يلزم ذلك فتدبر اه كلام
النهر وحاصله أن المنقول عندنا أن الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقفه إلى محتاجة فتصرف أوقاف المسجد
إلى مسجد آخر وأوقاف الحوض إلى حوض آخر والارصاد نظير الوقف فثبت استغنى عن الساقية الأولى
وأرصدت وكيل الامام الأرض على الساقية الثانية الملوكة وكان ذلك ارصاداً على مالكها يلزم المالك أن يدير
ذلك الأرض أى غلتها وخرائجها لى سقى الدواب ونحوها ليكون صرفاً إلى ما يحسن الأول كافى الوقف لأن
وكيل الامام لم يرصدها لينتفع المالك بخراجها كيفما أراد بل ليكون لسقى الماء كما كانت حين أرصدها
جعفر وان لم تسع الدعوى على غير المتولي فيضان من مرجع الضمير في عبارة شاهد البائع وعبارة خبرية ككتاب اه تأمل ه (قوله أى بلا تفصيل)

فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت لما في الحواوي الحوض اذا خرب صرفت أوقافه في حوض آخر قد تدر دار كبيرة فيها بيوت وقف بيوتا
منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته (٤٣٨) وعقبه ثم على عتيقه قال الوقف الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف

الامام أولا وظاهر هذا أنه لا يلزم المالك الادارة خارج الأرض على ساقته التي أرصد عليها وكل الامام هل عليها
أو على ساقته أخرى اذ لا يلزمه بالارصاد المذكور أن يسبل ملكه كالايجني وهذا التقرير ظهر له أن الضمير
في قوله ادارتها كما كانت عائدا الى الأرض المرصدة الى الساقية كالايجني والارزام أن يجعل ساقته سبيلا
للناس جبرأولا بقوله أحد فافهم (قوله لما في الحواوي الخ) حاصلة أن ما خرب تصرف أوقافه الى محتاسه فكذلك
الارصاد فوه واستدلال على قوله تلزم ادارتها أي الأرض المرصدة كما كانت أي بان تصرف خارجها في تسبيل
الماء كما قررناه والمقصود الحاق الارصاد بالوقف لأنه نظيره ولا يضر كون النقل فيما ذكره من وقفه على الوقف
وفي الحادثة من وقف الى ملك فافهم (قوله في الثاني) متعلق بدخول أي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية
والعقب ثم على العتقاء ٢ والمراد هل يشارك عتيقه فلان بقية العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم أولا يدخل
لكون الواقف خصه موقوف على حدة (قوله مذكور في النخيرة) عبارتها الوجه هل نصف غلة أرضه لفقراء
قربائه والنصف الآخر لساكني فاحتاج فقرائهم هل يعطون من نصف المسكن قال هلال لا وهو قول
ابراهيم بن خالد السلمي وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن أحمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون اه نهر
(قوله لكن في الخانية الخ) استدلال على قوله اختلف الافتاء فان المراد به افتاء بعض علماء الروم يعني حيث
وجدت صريح الخانية الأصح فلا وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الأصح بعد عبارة الخانية وقال في الهر هذا
ملخص رسالة كثيرة لولا تناقض القضاء على جلي وضعها حين نقض حكم مولانا محمد شاه بأذنه وكل من مارد
على صاحبه وقد غلبت ما هو المعتقد فاعتده والله سبحانه الموقوف اه قلت وقد رأيت في الخانية صريح الواقعة وهو
وقف ضبعة نصفها على امرأته ونصفها على ولدهم زيد على أنه ان ماتت المرأة فنصيبها لأولاده ثم ماتت المرأة
فالنصف لابنهم زيد ونصيب المرأة لثلاثة أولاد ولز بدلان جعل نصيبا بعد موتها لأولادهم زيد بنهم أيضا اه
ملخصا ولم يجعل فيه خلافا أو مامسألة الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الوالو الحجة فيها بنفسه لا فقال ان أوصى
للكل دفعة واحدة لا يأخذون أوصى له ثم أوصى بوصايا آخر ثم أوصى في آخره لفقراء بكذا فافهم الأخذ لانه في
الأول لما قال مرة واحدة فميز بينه وبين الفقراء فلا يصح الجمع اه وأقوى الحائوي في الوقف بحثه قياسا عليه
فبين وقف ثلثي كذا على طائفة والثلث على الفقراء فراجع له لكن ما نقلناه عن الخانية مخالفة فان ظاهرها أنه
وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر ما نقله الشارع عنها أيضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية والله
سبحانه أعلم (قوله لم يأكل) أي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح الوقف بجر (قوله ان غرس السبل)
وهو الوقف على العامة بجر (قوله والا) أي وان لم يفرسها للسبل بان غرسها للسبل ولم يعلم غرضه بجر
عن الحواوي وهذا محل الاستدلال على قوله الظاهر أنه اذا لم يفرسها لشرط الواقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم وأصله
لصاحب الجرح حيث قال ومقتضاه أي مقتضى ما في الحواوي أنه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط أن يأخذها
المتولى لبيعها أو تصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز للاستأجر أكل منها اه وضمر يبيعها الثمار لا الاشجار
لما في البصر عن الظهريه شجرة وقف في دار وقف خرب ليس للتولى أن يبيع الشجرة وبصر الدار ولكن
يكري الدار ويستعين بالكره على عمارة الدار لا بالنصرة اه فهذا مع خراب الدار فكيف يجوز بيعها مع
عمارها ثم الظاهر أنه في مسئلة تدفع الشجرة على وجه المساقاة فاستأجر قال في الاسعاف ولو كان في أرض
الوقف شجر فدفعه بمعاملة بالنصف مثلا جاز اه ثم ظاهر كلام البصر أن هذه الأشجار في الدار لا تمنع صحة
استجارها لأنها لا تعد شغلا لأنها لا تتحل بالمقصود وهو السكن بخلاف الأشجار في الأرض لان ظاهرا منع
الانتفاع بالزراعة ولها شريطة أن تقدم عقد المساقاة على الانتجار ومثاني مسئلة غرس المستأجر والمتولى
(قوله فافهم شرط الواقف كتنص الشارع) في الأخيرة قد مر جوابان الاعتبار في الشرط لما هو الواقع لا لما

الافتاء أخذ من خلاف
مذكور في النخية
لكن في الخانية أوصى
لرجل بمال والفقراء
بمال والوصى له محتاج
هل يعطى من نصيب
الفقراء اختلفوا والأصح
نعم * استأجر دارا
موقوفة فيها أشجار
مفتر على الأكل منها
الظاهر أنه اذا لم يعلم
شرط الواقف لم يأكل
في الحواوي غرس في
المسجد أشجارا ثم إن
غرس السبل فلكل
مسلم الأكل والانتفاع
لمصالح المسجد
* قوله شرط الواقف
كتنص الشارع أي في
قال شيخنا مقتضى
التعليل المذكور في
مسئلة المؤذن والامام
جوابه في مسئلة العمارة
أضابيل رعا كان
التفصيل في العمارة
أولى اه

٢ مطلب وقف يتعالى
عتيقه فلان والباقي على
عتقائه هل يدخل فلان
معه
٥ مطلب وقف النصف
على ابنهم زيد والنصف
على امرأته ثم على أولاده
يدخل زيد فهم

مطلب استأجر دارا فيها أشجار (قوله فالظاهر عدم التفصيل) فيه ان هذا الظاهر مخالف لقاعدة حل المطلق على
المقعد عند اتحاد الحادثة وقد اختلفت فيجب حل ملك الخانية على ما اذا كان عقدا واحدا وقد رأيت في الهندية عن المحيط ما يفيد ذلك حيث قال
بعد نقل عبارة النخية للمارة يجب ان يكون جوابه هلال في هذا اذا كان عقدا واحدا اه

كتب

كتب مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة لالم يوجد في كتاب الوقف على ما بالرب لان المكسب بسخط مجرد ولا
عبر به نحو وجهه ان الحج الشرعية اه ط (قوله أي في المفهوم والدلالة الخ) كذا عرفت في الاشياء والذين في البحر
عن السلامة فاسم في الفهم والدلالة وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمبادئ مفهوم
المخالفة للمسي دليل الخطاب وهو أقسام مفهومات الصفات والشرط والغاية والعقد والوقف أي الاسم الجامد
كثوب مثلاً والمراد بعدم اعتباره في النصوص أن مثل قولنا أعط الرجل العالم أو أعط زيدان سائلاً وأعطه
إلى أن رضى أو أعطه عشرة أو أعطه ثوباً لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للنطق بمعنى أنه لا يكون منهيان
إعطاء الرجل الجاهل بل هو مكتوب عنه وبقا على العدم الأصلي حتى يأتي دليل يدل على الإبراء إعطائه أو
النهي عنه وكذا في البواقي وتام الكلام على ذلك في كتب الأصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات
في الكتب ومنه قوله في أنفع الوسائل مفهوم التصنيف حجة اه أي لان الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في
النطق نفيه عن المفهوم غالباً كقولهم يجب الجمعة على كل ذرير بالغ عاقل مقيم فانهم يريدون بهذه الصفات
نفي الوجوب عن مخالفتها ويستبدلها الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والمسي الخ وقد يقال إن مراده
بقوله في المفهوم أنه لا يعتبر مفهومه كالأية في نصوص الشارع وفي البري نقض لا نقول بالمفهوم في الوقف كما
هو مقررونص عليه الامام الخفاف وأقبح العلامة قاسم اه وبه صرح في الخبرية أيضاً فإذا قال وقف على
أولادى الذكور يصرف إلى الذكور منهم بحكم المنطوق وأما الأناث فلا يعطى لهن لعدم ما يدل على الاعطاء إلا
إذا دل في كلامه دليل على إعطائهن فيكون مشتتاً لا إعطائهن ابتداءً لا بحكم المعارضة لكن نقل البري في محل
آخر عن المعنى وبخزانة الروايات والسرارية أن تخصيص الشيء بالذكور يدل على نفي ما عدا ذلك متفاهم الناس
وفي العقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن أمير حاج في شرح التحرير عن حاشية الهداية للشارع عن شمس
الأمه الكردى أن تخصيص الشيء بالذكور لا يدل على نفي الحكم عما عدا ذلك خطابات الشارع أعاق متفاهم
الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل اه قال في شرح المحرر وتداوله المتأخرون وعليه ما في خزنة
الأكمل والخاتمة لوقال مالك على أن كبر من مائة درهم كان أقراراً بالمائة اه فعلم أن المتأخرين على اعتبار المفهوم
في غير النصوص الشرعية وتام تحقيق ذلك في شرحنا على منظومتنا في رسم المعنى وحيث كان المفهوم معتبراً
في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في ظلام الأوقاف أيضاً لأنه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم
ونص أبو عبد الله الدهشتي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الإسلام قول الفقهاء نصوصه كنص الشارع يعني في
الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظه ولفظ الموصى والخالف والتأخر وكل عاقل يحمل على
عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع أم لا اه قال العلامة قاسم قلت وإذا كان
المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الأوقاف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويلاً يجعل به وما كان من قبيل
الظاهر كذلك وما احتل وفيه قرينة جعل عليها وما كان مشتركاً لا يجعل به لأنه لا عموم له عندنا ولم يقع في نظر
المجتهدين رجحاً أحدهم لوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل إذا مات الأوقاف وإن كان حار جريح إلى بناء هذا
معنى ما فاده اه (قوله ووجوب العمل به) هذا يخالف لما نقلناه أن نفاذ اه في الصرته اه أيضاً وقال عقبه فعلى
هذا إذا تزل صاحب الوظيفه مباشرة في بعض الأوقات المشروط عليه فيها العمل لا يأتى عندنا تعالينا غايته
أنه لا يستحق المعلومات اه نعم في الأشياء جزم عاذ كرهه الشارح وقواه في التهر وعما في قضاء البحر إلى شرح الجمع
قلت ونظري في عدم التناقض وذلك أن عدم وجوب العمل به من حيث ذاته دليل أنه لو تولى الوظيفه أصلاً وبشرها
غيره لم يأثم وهذا الشبهة في وجوب العمل به باعتبار دخل تناول المعلومات معنى أي لو لم يعمل به وتناول المعلومات أثم
لتناوله بغير حق (قوله الكل من التهر) مبتدأ وخبر أي كل هذه الفروع ما خزن من التهر (قوله الجامكية) هي
ما ترتب في الأوقاف لأصحاب الوظائف كما يفصله كلام البرعي إن الصانع وفي الفتح الجامكية كالعطى وهو ما
يثبت في الدوان باسم المقاتلة أو غيرهم إلا أن العطى معنوى والجامكية شهرية (قوله أي في زمن المباشرة الخ)
يعني أن اعتبار شهرها بالأجرة من حيث حل تناوله لا لا غنية أنلو كانت صدقة محضة لا تحسب لمن كان غنياً ومن

المفهوم والدلالة ووجوب

العمل به فيجب عليه

خدمة وظيفته أو تركها

لمن يعمل والأثم لاسيما

فيما يلزم تركها تعطيل

الكل من التهر وفي

الاشياء الجامكية في

الأوقاف لها شهيرة الأجرة

أي في زمن المباشرة

والحل للاغنية وشبه

الصلة

مطلب في قولهم شرط

الأوقاف كنص الشارع

مطلب بيان مفهوم

المخالفة

مطلب

مفهوم التصنيف حجة

مطلب لا يعتبر المفهوم

في الوقف

مطلب المفهوم معتبر في

عرف الناس والمعاملات

والعقليات

مطلب

الجامكية في الأوقاف

مطلب فيما لو مات
المدرس أو عزل قبل
مجيء الغلة

فلو مات أو عزل لا تسترد
المجبة وشبه الصدقة
لتعويض أصل الوقف فإنه
لا يصح على الأغنياء
ابتداء وتعميمها *

يكره إعطاء نصاب الفقير
من وقف الفقراء إلا إذا
وقف على فقراء قرابته
اختيار ومنه يعلم
حكم المرتب الكثير من
وقف الفقراء لبعض
العلماء الفقراء فيحفظ
ليس للقاضي أن
يقرر وظيفة الوقف
بغير شرط الواقف ولا
يحل للقرار الأخذ
بالأنظر على الوقف

باجمالة قبة يجوز
الزيادة من القاضي
على معلوم الإمام إذا
كان لا يكفيه وكان
عالماتيا

مطلب ليس للقاضي
أن يقرر وظيفة في
الوقف الأنظر

مطلب المراد من العشر
للتولي أجر المثل

مطلب في زيادة
القاضي في معلوم الإمام

حيث إن المدوس لو مات أو عزل في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وظهورها من الأرض يعطى بقدر ما بشر وبصير
مراعاته كالاحرازات في أثناء المدوة ولو كانت صلة محضة لم يعط شيئا لأن الصلة لا تملك قبل القبض بل تسقط
بالموت قبله بخلاف القاضي إذا مات في أثناء المدوة يسقط رقبته لأنه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز أخذ
الاجرة على القضاء أما على التدريس وهو التعليم فأجاز ما تأخرون بخلاف الوقف على الأولاد والذرية فإن من
مات منهم قبل ظهور الغلة تسقط أيضا لأنه صلة محضة كما حرر المراسم وتقدم عامه عند قول المصنف مات
المؤذن والإمام لم يستوفوا وظيفة ما (قوله لا تسترد المجبة) أي لو قبض حاكمه السنة بتمامها ومات في
أثناء السنة لا تسترد محضة ما بقي لأن الصلة تملك بالقبض ويحل له لو فقيرا كافيه الشارع ولو كانت اجرة محضة
استرد منه ما بقي (قوله فإنه لا يصح على الأغنياء ابتداء) لأنه لا بد أن يكون صدقة من ابتداءه لأن قوله صدقة
موقوفة أبدا ونحوه شرط لبعثه كإم تحريمه أو أثرنا إليه أول الباب وبين أن اشتراط صرف الغلة لمعين يكون
عزلة الاستثناء من صفة إلى الفقراء فكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه لتمام مقامهم
هذا غاية ما وصل إليه فهمي في هذا المحل فليتأمل (قوله وتعميمها) قلنا حاصله (قوله يكره إعطاء نصاب الفقير
الخ) لأنه صدقة فاشبهت كالأشياء (قوله إلا إذا وقف على فقراء قرابته) أي فلا يكره لأنه كالوصية لأشياء ولأنه
وقف على معينين لا على غيرهم فيه فأخذونه قل أو كثر (قوله لبعض العلماء الفقراء) متعلق بالمرتب فإن كان
ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز ما رتبته وإن كثروا أن من جهة غيره كالمتولي فلا يجوز النصاب
هذا ما ظهر في حاشية الحوى المرتب أعطاهم في المقابل خدمة بل لصالح المتعطي وأوجهه وأوفره وبشي
في عرف الرمز الزوائد اهـ (قوله ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف الخ) ٢ يعني وظيفة حادثة لم بشرطها
الواقف أما لو قرر في وظيفة مشروطة حازا إذا شرط الواقف التقرير للولي كإقتداءه عن الخبرة وقال الخير
الرملي في حاشية البحر وهذا أي عدم التقرير بغير شرط إذ لم يقل وقتت على مصالحه فلو قل بفعل القاضي كل ما
هو من مصالحه اهـ وهذا أضافي غير أوقاف المولود والأمراء ما هي فهي أوقاف صورية لا ترفع شرطيها كما
أفتى به المولى أبو السعود ويأتي قريباً في الشرح عن البسوط (قوله بالأنظر على الوقف) اعلم أن عدم جواز
الأحداث مفيد بعدم الضرورة كما في فتاوى الشيخ قاسم أماما دعيت إليه الضرورة واقتضت المصلحة كخدمة
الربة الشريفة وقرائة العشر والحياية وشهادة البدوان فترفع إلى القاضي ونبت عنده الحاجة فقصر من يصلح
لذلك وبقدرة أجر مثله أو بأذن الناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الوالوجة أبو السعود على
الأشياء وعليه فلا اقتصاري النظر فيه نظر كما أفاده مطلق لكن في الخيرة وغيرها ليس للقاضي أن يقرر فرائض
المسجد بشرط الواقف قال في الحران في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر المتولي فرائضاً والمنوع تقريره في
وظيفة تكون حقاً ولهذا صرح في الخانية بأن المتولي أن يستأجر خادماً للمسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم محجة
تقرير القاضي بالشرط في شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اهـ (قوله باجرامثله) وعبر بعضهم بالعشر والصواب أن
المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الوالوجة
بعد أن قال جعل القاضي القيم عشرة غلة الوقف فهو أجر مثله ثم رأيت في أجابه السائل ومعنى قول القاضي
القيم عشرة غلة الوقف أي التي هي أجرامثله لا ما توهمه أرباب الأغراض الفاسدة الخ يرى على الأشباه من
القضاء قلت وهذا فمن لم بشرطه الواقف ساء ما الناظر بشرط الواقف فله ما عهده الواقف ولو أكرم من أجر
المثل كافي الحر ولو عين أنه أقل للقاضي أن يكبله أجر المثل طلبه كما يحسنه في أنفع الوسائل ويأتي قريباً ما يؤيده
وهذا مفيد لقوله الآتي ليس للمتولي أخذ راد على ما قرره الواقف أصلاً (قوله يجوز الزيادة من القاضي الخ)
٢ أي إذا اتحد الواقف واجهة كإحدى المتن وفي البحر عن القبة قيل فصل أحكام المسجد يجوز صرف شيء من
وجوه مصالح المسجد للإمام إذا كان يعطى لم يصرف إلى غيره من المصالح إلا ما هو المصالح للمعروفين
القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح المسجد والإمام مستغن وغيره يؤم بالرسوم المعهود تنظيره
الزيادة لوعالماتيا ولو نصب إمام آخره أخذ الزيادة كان كانت غلة وجود الإمام لاول كانت لمعنى في الأول كفضيلة

٣ مطلب للسلطان
مخالفة الشرط اذا كان
الوقف من بيت المال

ثم قال بعد ورقتين
واخطب يلقي بالامام
بل هو امام الجمعة قلت
واعتمده في المنظومة
الحية ونقل عن
المبسوط أن السلطان
يجوز له مخالفة الشرط
اذا كان غالب جهات
الوقف قري ومزارع
فيعمل بأمره وان غلب
شرط الواقف لان أصلها
ليث المال « يصح
تعلق التقرر في
الوظائف فلو قال القاضي
ان مات فلان

مطلب يصح تعليق
التقرير في الوظائف

٣ (قوله أو ترجع
إليه) صورته اشترى
الامام بمالك بيت المال
ودفع غنمه ثم اعتقه
ثم اشترى هذا العتيق
أشياء وقفها فهذا
الوقف لا تراه شروطه
لرجوعه لبيت المال
لعدم صحة اعتاق الامام
فان تصرفه في بيت المال
مشروط بالمصلحة اه
(قوله مؤنة) يضم اليه
وتسهيل الواو ونحو
المشتة فوقية اسم
لأرض يجهه الشام اه

أو زيادة حاجة اه فعمل أنه يجوز الزيادة اذا كان تعطيل المسجد بدونها أو كان فقيرا أو عاقلًا بالناس
العطف بأوفى قوله وكان عالما نقيا وأما ما قيل قضاء العزل وقضى بالزيادة لا يتقدمه فمحمول على ما إذا اقتضت منه
الشروط المذكورة كما أجاب بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضي أن المتولى ليس له أن يبدل الامام (قوله ثم
قال) أي في الاشياء (قوله يلقي بالامام) لظاهر أنه يلقيه كل من في قطعه ضررا أن كان المعين لا يكفيه كالتأخر
والمؤذن ومدرس المدرسة والباب ونحوهم اذا لم يعملوا بدون الزيادة يؤيده ما في البرازة أن اذا كان الامام
والمؤذن لا يستقر لقلة المرسوم لحاكم الدين أن يصرف اليه من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب أهل
الصالح من أهل اعماله أو اتحاد الواقف لأن غرضه احصاء وقفه لا لو اختلف أو اختلفت الجهة بان بنى مدرسة
ومسجد أو عين لكل وقفًا وفضل من غلة أحدهما لا يبذل شرطه (قوله ونقل) ٣ أي صاحب المحبة عن
المبسوط أي مبسوط خواهر زاده والذي في الاشياء بعد ما نقل عن ينبوع السويط ما يبعد أن الوظائف
المتعلقة بأوقاف الامراء والسلطانين ان كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه يجوز أن كان بصفة
الاستحقاق من عامه بل يشرعي وطالب علم كذلك أن ما كل مما وقفوه غير مقصد شرطه ومصلحة وقد اغتر
بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاشباحوا تناول معالم الوظائف بغصب مباشر ومخالفة الشرط والحال أن
أما نقله السويط عن فقهاءهم اغترافه بما في بيت المال ولم يثبت له نقل أما الأراضي التي اعهاها السلطان
وحكم بصفته بيعها وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين أوقاف الامراء والسلطانين فان
للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه
سئل عن الاشتراف على شيء اشترى من وكيل بيت المال أرضا وقفها فأجاب عاز كراهه وأما اذا وقف
السلطان من بيت المال أرضا للصحة العامة فقد كثر في اختلاف جوازها ولا راي مباشر لها اه فثبت ينبغي
التفصيل فيما نقله في المحبة فان كان السلطان اشترى الأراضي والمزارع من وكيل بيت المال لم يجب مراعاة
شرائطه وان وقفها من بيت المال لم يجب مراعاتها اه قلت يفهم من قول الاشياء اغترافه بما في بيت
المال ولم يثبت له نقل الخ أنه اغترافه شره وان ثبت الناقل وهو كون الواقف حاكمها شرا ما واقطاع رقعتان
كانت مواتا لا ملك لاحد فهاذا قطعها السلطان لمن له حق في بيت المال أما بدون ثبوت الناقل فلا تباين بعد
ما علم أنهم من بيت المال فالأصل بقاؤه على ما كانت تفكر وقفها لصادا وهو ما يفرضه الامام من بيت المال
وبعنه لاستحقاقه من السادة ونحوهم وعونه على وصولهم الى بعض حقوقهم من بيت المال فهو مخالفة بشرطه
لان المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى أبو السعود مقي دار السلطنة ان أوقاف المولود
والامراء لا تراه شروطها لانها من بيت المال ٣ أو ترجع اليه اه قلت والمراد من عدم مراعاة شرطها
أن لا امام أو نائبه أن يزدها ونقص ويحذف وليس المراد أنه يصرفها عن الجهة المعينة بان تقطع وظائف
العماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض المولود اراد ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقد وضعت ذلك كله في باب العشر
والخراج وقدمنا شأنا منه قبل الفصل عند قوله واما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك أوقاف غير المولود
والامراء بل يجب مراعاة شرائطهم لان أوقافهم كانت أملا كالهيم (قوله يصح تعليق التقرير في الوظائف)
هذا ذكر في أنفع الوسائل تفقها أخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجميع الولايات فلو مات المعلق بطل
التقرير وهو تفرقة حسن أشاء قلت ودلله من السنة ما في صحيح البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أمر
في غزوة مؤتة بدين حارثه وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد خضر بن أبي طالب فإن قتل جعفر فقد الله
ابن رواحة الحد ثم رأت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحد بثلث لعل في ذلك وقال فيه
أيضا ما حاصله لو جامع المداد أمير وعزل الامير الاول بطل تنفيذه فيما لم يقبل له والولاية تابعة للعزل لا لومات
أميرهم فأمر واعلمهم غير لان الثاني قائم مقامه الا انما بطله الثاني وكان الخليفة قال لهم ان ماتنا ميركم فاميركم
فلان فانه بطل تنفيذه الاول لان الثاني نائب الخليفة تنفيذه من جهة فانه قد بدأه فتنقطع راي
الاول برأي فوقه اه ملخصا وحاصله بطلان تنفيذه الأمير بعزله وكتابتها ذاتا نصب غيره من جهة الخليفة
لامن جهة العسكر الا انما بطله الثاني ولا يخفى أن التنفيذ بقوله من قتل قيسلا فله عليه سلبه تعليق استحقاق

التقل بالقتل فقهه دليل على قوة قلوبها المعلق بطل التقرير وبدل أيضا على بطلان بالعزل بقوله هل الرجوع قبل الموت أو الشغور فالذي هو رضى أنفع الوسائل أنه لا يصح عزله لأن المعلق بالشروط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب الحال عندنا وافرقت بين هذه المسئلة وبين ما لو وكله وكالة مرسله ثم قال له كلما عزلت كانت وكل في ذلك وكالة مستقبلة ثم قال عزلت في ذلك الوكالة كإلهاء روى عن محمد أنه بعزل عن المعلقة وعن أبي يوسف لا بعزل ووجه الفرق أن التعليق عند محمد حصل في ضمن الوكالة المنجزة فصار المجموع سببا وقد ثبت ضمانا لما لا يثبت تصديقا فلا يمكن أن يقول هنا بصحة العزل لأنه قصدي فيبقى جواب محمد وجواب أبي يوسف هنا واحدا في أنه لا يصح العزل هذا خلاصه ما أطال به قلت لكن علمت أن الأمر الثاني إبطال التفضل والظاهر أن الأول كذلك فكذا يقال هنا لو رجع عن التعليق يصح لأنه قبل موت فلان ليس عزلا بلا خصة لأنه لا يقرر في الوظيفة إلا بعد موت فلان وقوله لم يثبت له استحقاق فيها لأن ثبت لم يطل التقرير بعوت المعلق فافهم (قوله أوشغرت) بفتح الشين والغين المجتنب أي خلت عن العمل والبلد الشاغر الخالية عن الناصر والسلطان ط (قوله ليس للقاضي عزل الناظر) فيسبب القاضي لأن الواقف له عزله ولو بلا خصة يبقى كما قدمناه عند قوله ويزع لو غير مأمون وقدمنا هناك عن الأشباه أنه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا يصح عزله ولو منسوب القاضي وأنه في جامع الفصولين قال لا يحل للقاضي عزله مطلقا لأوجب وتقدم تمامه وأنه في البحر أخذ منه عدم العزل لصاحب وظيفته لا بخيانة أو عدم أهلية وقدمنا هناك أيضا بعض موجبات العزل وأحكام الفراغ والتقرير في الوظائف (قوله حتى يثبتوا عليه خيانة) فله أن يدخل معه غيره بمجرد الشكاية والطعن كإلهاء رضى أنفع الوسائل أخذنا من قول الخصاص أن طعن عليه في الأمانة لا يثبت إخراجا إلا بخيانة ظاهرة وأما إذا أدخل معه رجلا فأجره باق وإن رأى الحاكم أن يجعل لذلك الرجل منه شافلا باس وإن كان المال قليلا فلا بأس أن يجعل للرجل رزق من غلة الوقف ويقصد فيه أهله مخلصا وسباق حكم قصره عند قوله ولو ضم القاضي للقيم بقية الخ (قوله وكذا الوصي) أي وصي الميت ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية بخلاف الوصي من جهة القاضي كما ساق في باب آخر الكتاب (قوله إذا أخرج أنسا) أي أمتنع عن مطالبته بترأيه (قوله ولو فرط في خشب الوقف الخ) وعلى هذا إذا قصر المتولي في عين ضمنه إلا فيما كان في الزمة كإلهاء البحر فلو ترك بساط المسجد بلا نقض حتى أكتله الأرضه ضمن أن كان له أجرة وكذا خازن الكتب الموقوفة كإلهاء الصريفة ط عن الجوى واليرى (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف) أي أن لم تكن بامر الواقف وهذا بخلاف الوصي فإنه أن يشترى للقيم شأ بنسيئة بلا ضرورة لأن الدين لا يثبت ابتداء إلا في الزمة والقيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصوّر مطالبته أما الوقف فلا ذمة له والفقراء وإن كانت لهم ذمة لكن لا كترتهم لا تصوّر مطالبتهم فلا يثبت الأعلى القيم وما وجب عليه لا يحل قضاءه من غلة الفقراء ذكره هلال وهذا هو القياس لكنه تركه عند الضرورة ٣ كما ذكره أبو الليث وهو المختار أنه إذا لم يكن من الاستدانة بدخول بامر القاضي أن لم يكن بعد إعادته ولا لانه أعف في مصالح المسلمين وقيل يجوز مطلقا العبارة والمعتد في المذهب الأول أمأله منه بد كالصرف على المستحقين فلا كافى القننة إلا أماما والمخطوب والمؤذن فيما يظهر لقوله في جامع الفصولين لصرفه ومصالح المسجد أه والالحصر والزيت بناء على القول بأنهم من المصالح وهو الرابع هذا خلاصه ما أطال به في البحر (قوله الأول أذن القاضي) فلو ادعى الأذن فالظاهر أنه لا يقبل إلا بينة وإن كان المتولى مقبول القول لما أنه مرد بالرجوع في الغلة وهو إنما يقبل قوله فبقاى بدو على هذا فإذا كان الواقع أنه لم يستأذن بمجرد عمله الأخذ من الغلة لأنه بلا إذن متبرع بمجرد (قوله الثاني أن لا تتسرا حارة العين الخ) أطلق الإجارة فقبل الطولية منها ولو يعقود فلو وجد ذلك لا يستأذن أفادنا ليرى وما سلف من أن المقي به بطلان الإجارة الطولية فذا الشئ عند عدم الضرورة كما مرناه سابقا فافهم (قوله والاستدانة القرض والشرأة نسيئة) صوابه الاستقراض أه وتفسير الاستدانة كافى الخاتمة أن لا يكون للوقف غلة فمحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان الوقف غلة فاتفق من مال نفسه لا صلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في

مطلب للقاضي أن يدخل مع الناظر غيره بمجرد الشكاية

أو شغرت وظيفه كذا فقد قرر ترك فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الناظر إذا أخرج أنسا فهو بطل وما لا الوقف عليه لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن * لا يجوز الاستدانة على الوقف إلا إذا احتج بها بالصلصة الوقف كغيره وشرائه بند فيجوز بشرطين الأول أذن القاضي فلو يعلمه يستدين بنفسه الثاني أن لا تتسرا حارة العين والصرف من اجرتها والاستدانة القرض والشرأة نسيئة

مطلب في الاستدانة على الوقف ٣ (قوله كما ذكره أبو الليث الخ) التذكري ما أبو الليث هو أنه إذا لم يكن من الاستدانة بدخول بامر القاضي فعلى هذا فحق الترتيب هكذا والمختار كما ذكره أبو الليث أنه إذا الخ عبارة البحر قال الصدر الشهيد والمختار ما ذكره أبو الليث إذا لم يكن الخ أه

فوق قيمته ثم يبعه العماره
ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم * أقر
بارض في يد غيره أنها
وقف ولكنه ثم لم يملكها
صارت وقفا * يعمل
بالمصادقة على الاستحقاق
وإن خالف است كتاب
الوقف

مطلب في اتفاق الناظر
من ماله على العماره

مطلب في اذن الناظر
للمستأجر بالعماره

مطلب لو اشترى القسيم
العشرة بثلاثة عشر
فأربح عليه

مطلب في المصادقة على
الاستحقاق

٢ (قوله كيف اشتره

ورضى به) اعلم أن

تصرف الناظر في الوقف

مشرط بالمصلحة حتى

لو اشترى ما يساوي

عشره بخمسة عشر

لا ينفذ هذا التصرف

على الوقف وحديثه يكون

ما ذكره ابن وهبان غير

معارض بشقول المحقق

لحصول العين الفاض

في شراء الشيء النسيب

بالثلاثة ذواته فننفذ

الشراء على التولي وأما

العشرة فقدم القرض

فيها على الوقف بصدق على

حكمة بخلاف ما ذكره

ابن وهبان فإنه إنما

اشتره بقبضه فقط وإن

زادت على قيمته في الحال

غلة الوقف اه ومقاده أن المراد بالقرض الأقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره لدخوله في الاستدانة
وفي فتاوى الحانوتي الذي وقفت عليه في كلام أعجبنا أن الناظر إذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع
في غلته الرجوع بدانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لابد أن يشهد أنه أنفق ليرجع كافي الرابع والثلاثين
من جامع الفصولين وهذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والإلحاق بالاذن القاضي ولم يكف
الأشهاد اه قلت لكن ينبغي تعبد ذلك عما إذا كان الوقف غلة والأفلا بد من اذن القاضي كما أقدمه ما ذكرناه
عن الخاتمة ومثله قوله في الخاتمة أيضا عليك الاستدانة بالإمارة القاضي وتفسير الاستدانة أن يشتري الوقف
شأ وليس في بدنه شيء من الغلة أما لو كان في بدني واشترى الوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا أمر فاض
اه وما ذكرناه في انفاقه بنفسه يأتي مثله في أنه المستأجر أو غيره بالاتفاق فليس من الاستدانة وفي الخيرة به
سئل في غلة جارية في وقف تهدمت فأذن الناظر لرجل بأن يبرها من ماله فما الحكم فابصره من ماله بأنه
أجاب أعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع عما أنفق وجب الرجوع باتفاق أعجبنا وإذا لم يشترط الرجوع
ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة أذونه كعمارة يقع فيها الخلاف وقد جزم
في القسمة والحاوي بالرجوع وإن لم يشترطه إذا كان يرجع معظم العمارة إلى الوقف اه قلت وفي الفصل الثاني من
احارات التتارخانية عن الحاوي سئل عن آخر منزل لرجل وقفه والد عليه وعلى أولاده وأنفق المستأجر في
عمارة به أمر المؤجر قال إن كان المؤجر لولاية على الوقف يرجع عما أنفق على الوقف والا كان المستأجر متطوعا
ولا يرجع على المؤجر اه وظاهر مع ما مر عن الخيرة بأنه يرجع وإن لم يكن في ذلك القسيم مال من غلة الوقف وهو
خلاف ما قدمناه عن الخاتمة فيما لو أنفق من مال نفسه فعل ما هنا ينبغي على رواية أنه لا يشترط في الاستدانة
اذن القاضي والأفهم ومشكل فلتأمل وإذا قلنا بينا على ذلك فعلى هذا ما يفعل في زماننا في أنات المرصدين
تحكم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالعمار الضروية بلا أمر فاض غير لازم (قوله فوق
قيمه) اه شراء بمن موزع فوق ما يباع عن حال لأن قيمة الموزع فوق قيمة الحال (قوله ويكون الربح) أي ما
ربحه بائع المتاع بسبب التأجيل (قوله الجواب نعم) كذا حرره ابن وهبان أشباهه لكن في القسمة لو كان في غلة
العمار في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً بثلاثة عشر رجوع في
غلته بالعشرة وعليه الزيادة اه قال في البصيرة اندفع ما ذكر ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه ومثله
في شرح القسدي وكذا نقل البصري عن التتارخانية مثل ما في القسمة وقال وهذا الذي يقتضيه ومنشأ ما حرره ابن
وهبان عدم الوقوف على غير ربح الحكم بمن تقدمه وبالحسن المصنف أي صاحب الأشباه كيف اختاره ورضى
به اه (قوله ولكنه) أي الغير (قوله ثم لم يملكها) أي المقر ولو بسبب جبري أشباه (قوله صارت وقفا) مواخذة
له برغمه أشباه (قوله يعمل بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول أغتر كثير بهذا الإطلاق وأفتوا بسقوط الحق
بغير الاقرار واثنى الصواب أن السقوط مقيد بقوديعر فيها الفقهه قال العلامة الكبرا خصاف أقر فقال غلة
هذه المصدقة لفلان ودون الناس جهاباً أمر حتى واجب ثابت لازم عبر قسمة ولزمتي الإقرار له بذلك قال
أصدقه على نفسه وإن زعمنا أنه مدام حيا فإذا مات ردت الغلة إلى من جعلها الواقف له لأنه لما قال ذلك جعلته
كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للقرعة وعليه أيضاً بقوله لجواز أن الواقف قال أنه أن يريدون نقص وأن يخرج
وأن يدخل مكانه من رأى فصدق بذلي حقه اه أقول يؤخذ من هذا أنه لو علم القاضي أن المقرض أقر
بذلك لأخشي من المال من المقرعه عوضاً عن ذلك لم يكن يستند بالوقف إن ذلك الإقرار غير مقبول لأنه إقرار
خال عما يوجب تخصيصه مما قاله الامام الخصاف وهو الاقرار بالواقع في زماننا فأمه ولو أقر بالله بغيري أي لو علم
أنه جعله لغیره ابتداء لا يصح كما أقدمه الشارح بعد (قوله وإن خالفت كتاب الوقف) جلاله على أن الواقف يرجع
عما شرطه وشرط ما أقره المقرض كره الخصاف في باب مستقل أشباه أقول إنما أرثي ثمانية في ذلك الباب وأما
الذي فيه مناقلة البصري أن قال وليس فيه التعلل بأنه يرجع عما شرطه ولذا قال الحاوي أنه مشكل لأن الوقف إذا لزم
لزم ما في ضمنه من الشروط إلا أن يخرج على قول الامام بعدم ربه قبل الحكم ويجعل كلامه على وقف لم يسجل

اه ملخصا قلت ويؤيد ما مر عن الدور قبل قول المصنف المتعد الواقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاف والله تعالى أعلم (قوله) لكن في حق المقر خاصة فإذا كان الوقف على زيد أو ولاده ونسله ثم على الفقراء فأقر زيد بأن الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسله في إدخال النقص عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسله فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له مادام زيد حيا فإذا مات بطل إقراره ولم يكن للمقر له حق وإن كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقر زيد بهذا الإقرار لهذا الرجل شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فإذا مات زيد كانت للفقراء أولم يصدق زيد عليهم وإن مات الرجل المقر له وزيد حتى ينصف الغلة للفقراء والنصف لزيد فإذا مات زيد وصارت الغلة كلها للفقراء اه خصاف ملخصا قلت واتسعاعد نصف الغلة للفقراء إذا مات المقر له مع أن استحقاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة الأخيرة لأن إقراره المذكور يتضمن الإقرار بأنه لاحق له في النصف الذي أقر به الرجل فلا يرجع اليه بعد موت الرجل فيرجع إلى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي ويؤيد من أنه لو كان الوقف على زيد أو ولاده وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الأولى فأت الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه إلى الفقراء إلى حين بل إقراره بأنه لاحق له فيه ولا إلى أولاده لأنه لم يقر لهم به ولم ينقص عنهم شيئا من حقهم وكذلك لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه إلى الفقراء إلى حين بل إقراره ولا إلى أولاده لأنه لم يستحق شيئا إلا بعد موته فصارت المسئلة في حكم مقطوع الوسط الذي بيننا وقيل الفروع كما حرمنا في تنقيح الحامد به فاعتبرت هذه الفائدة السنة (قوله) أو النظر) أفاد أن الإقرار بالنظر مثل الإقرار بربع الوقف أي غلته فلو أقر الناظر أن فلانا يستحق معه نصف النظر مثلا يؤخذ بأقراره ويشركه فلان في وظيفته مادام حي بقى ما لمات أحدهما فإن كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الإقرار وانتقال النظر لمن شرطه الواقف بعده وأما لو مات المقر له فهي مسئلة تقع كثيرا وقد شئت عنهما إراا والذي يقتضيه النظر بطلان الإقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر بها إلى المقر له وأما وجهها القاضي للقرأول من أراد من أهل الوقف لا يصح إقراره جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن الخصاف فيصير كأنه جعل النظر لانتين قال في الأشاء وما شرطه لانتين ليس لأحدهما لأن الإقرار إذا مات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحي الإقرار إذا أادأ أقامه القاضي كما في الأشاء في كل ما لا يمكن هنا القول بانتقال ما أقر به إلى المسكين كما قلنا في الإقرار بالغلة إذا لاحق لهم في النظر وأما حقهم في الغلة فقط هذا ما حرمته في تنقيح الحامد ولم أر من يبعه عليه فاعتبرته (قوله) صرح أي الإقرار المذكور والمراد أنه يؤخذ بأقراره حيث أمكن تصحيحه أمالو كان في نفسه الأمر أقر كاذبا لا يحل للمقر له شيء مما أقر به كإصر حواه في غير هذا المحل إذا الإقرار إخبار لا تحميل على أن التملك هنا غير صحيح (قوله) ولو جعله لغيره لا أي لا يصير لغيره لأن تنقيح الإقرار إنما هو معاملة له بأقره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصد بقله في إخباره مع إمكان تصحيحه جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر أما إذا نقل المشر وط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لنفسه لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك من تلقا نفسه وفسر بين الأخبار والأشياء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح أن يتخالف شرط الواقف لأنه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي ذلك التفسير يصح أيضا لأنه يملك عزل نفسه والفرغ عزل ولا يصير المقر وغ له ناظر بمجرد الفراغ بل لا بد من تقرير القاضي كما مر رناه سابقا فإذا قرر القاضي المقر وغ له صار ناظرا بالتقرير لا بمجرد الفراغ وهذا غير الجعل المذكور هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط أن كل الجعل بمعنى التبرع معلوم لغيره بأن وكله لمقتضيه ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وإن كان بمعنى الإسقاط فقال في الثانية أن الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط بالإسقاط اه قلت ما عرنا الثانية الله أعلم بنوته فترامها ثم المنقول في الثانية ماسيا في وقد فرق في الأشاء في بحث ما يقبل الإسقاط من الحقوق بين إسقاط معين وغير معين وقد كررنا في جملة مسائل كذا السؤال عنها ولم يجد فيها نقلا فقال إذا إسقط المشر وط له الربع حثته لأحد لا يسقط كما فهمه الطرسوبي بخلاف ما إذا إسقط

لكن في حق المقر خاصة
فلو أقر المشر وط له
الربع أو النظر رآه
يستحقه فلان دونه صح
ولو جعله لغيره لا يصح
آخر الإقرار

مطلب في المصادقة على
النظر

مطلب في جعل النظر أو
الربع لغيره

حقه لغيره اه أي فانه يسقط لكنه ذكر أنه لا يسقط مطلقا في رسالته المؤلف في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذنا مما في شهادات الخائنة من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل باطله فلو قال أبطلت حتى كان له أن يأخذه اه قلت لكن لا يخفى أن ما في الخائنة إسقاط لا لاحد ثم ينبغي عدم الفرق اذ الموقوف عليه الربيع إنما يستحقه بشرط الوفاق فإذا قال أسقطت حتى منه فلان أو جعلته لا يكون مخالفا لشرط الوفاق حيث أدخل في وقفه ما لم يرده الوفاق لان هذا إنشاء استحقاق بخلاف إقراره بأنه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تخصيصه كما مر ثم رأيت الأخير المسمى أقي بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخائنة وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الوفاق من غير توقف على تقر الخالك ومقدس حوايا بشرط الوفاق كنص الشارع فأنسبه الارث في عدم قبوله الإسقاط وقد وقع بعضه في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر اه **(قوله)** ولا يكتفى بصرف الناظر الخ أي لو ادعى رجل أنه من ذرية الوفاق متمسكا بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفى بل لا بد من اثبات نسبه وفي الأخير في جواب سؤال ان الشاهد كماله هو أو هو وحده متصرفون في أربعة قرار به لا يثبت به المدعي كن ادعى حق المرور أو رقة الطريق على آخر و برهن أنه كان يعرف هذه لا يستحق به شأ كما صرح به غالب علماءنا والشاهد اذا فسر للقاضي أنه يشهد بما يراه لا يثبت له الانتقال بشهادة أنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو أو هو وحده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاه أو كاله أو غصباً وتحوذ ذلك وما صرحوا به أن دعوى بنو عالم يحتاج إلى ذكر نسبه الأب والألم إلى الجد لصير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس باثبات عند القاضي فيستلزم البيان لعدم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة إلى الوفاق وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق من وقف الجدا لأعلى لتحقيق العمومة با أنواع منها الألام اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد اثبات أنه من ذرية الوفاق بمجرد كونه ابن فلان الذي هو من ذرية الوفاق فحينئذ لا بد من اثبات نسبه إلى الجد الجامع وأما لو ادعى أنه من ذرية الوفاق المستحقين للوقف فظاهر أنه يكتفى باثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بنو عالم لانه قد يكون ابن عم الخوف ولا يكون من ذرية الوفاق لكونه ابن عم تأمل وسياى انه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من اثبات القرابة وبيان جهتها **(قوله)** ومسيحي دعوى ثبوت النسب أي في القصور حيث قال الشارح ولو حضر رجلا ليدعى عليه حقا لا يبره وهو مقره أو لانه اثبات نسبه عند القاضي بمحض ذلك الرجل ط **(قوله)** متى ذكر الوفاق شرطين متعارضين الخ في الاسعاف لو كتب أول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يعلى ثم قال في آخره على أن فلان يبعه والاستبدال بينهما ما يكون وقفا مكانه جاز يبعه ويكون الثاني ناهيا للاول ولوعكس بان قال على أن فلان يبعه والاستبدال به ثم قال آخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز يبعه لانه رجوع عاشره أو لانه اذا تعارض الشرطان ما اذا لم تعارضا أو أمكن العمل بهما وجب كلا كما يبرى في القاعدة التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قوله بشرط الوفاق كنص الشارع فان النصين اذا تعارضا عمل بالتأخر منهما ط **(قوله)** الوصف بعد الجمل الخ يند كرا الشارح هذه المسئلة عن نظم المحبة مع ما ينشأه وسياى الكلام على ذلك **(قوله)** متى وقف أي على أولاده لانه منشا الجواب المذكور كما تعرفه وفيه يظهر فائدة التقيد بقوله حال محبته **(قوله)** فاحققه مقفى دمشق الخ أقول حاصل ما ذكره في الرسالة المذكورة أنه رزق الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سوايبن أولادكم في العطية ولو كنتم مؤثرا أحدا لا ترتب التساع على الرجال رواه سعد في سننه وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير اتفقوا الله واعتلوا في أولادكم فالعائل من حقوق الاولاد في العطاء والوقف عطية فقسوى بين الذكر والانثى لانهم فسرنا العدل في الاولاد بالتسوية في العطاء حال الحياة وفي الخائنة ولو وهب شيئا لأولاده في الصحة أو أراد تفضيل البعض على البعض روى عن أبي حنيفة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وإن كانا سواء بكره وروى الملقى عن أبي يوسف أنه لا بأس به اذا لم يقصد الاضرار والأسوى بينهم وعليه الفتوى وقال محمد يعطى الذكرك ضعف الانثى وفي التارخائنة معن بالي تمة

ولا يكتفى بصرف الناظر

لثبوت استحقاقه بل لا بد

من اثبات نسبه ومسيحي

في دعوى ثبوت النسب

* متى ذكر الوفاق

شرطين متعارضين

يعمل بالتأخر منهما

عندئذ لا بأس بالاول

* الوصف بعد الجمل

يرجع إلى الأخير عندنا

وإلى الجميع عند

الشافعية لو بالاول

بتم قال الأخير اتفاقا

الكل من وقف الاشياء

وتماه في القاعدة

التاسعة * متى وقف

حال محبته وقال على

الفرقة الشرعية قسم

على ذكرهم وانما هم

بالسوية هو المختار

المنقول عن الاخبار كما

حققه مقفى دمشق يحيى

ابن المنقار

مطلب لا يكتفى بصرف

الناظر لثبوت الاستحقاق

مطلب متى ذكر الوفاق

شرطين متعارضين

يعمل بالتأخر

مطلب مهم في قول

الوقف على الفرقة

الشرعية

الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف يبنى الرجل أن يعبد بين أولاده في العطاء أو العدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف وقد أخذ أبو يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه أعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم وقالوا لا يكون أتمافي التخصيص وفي التفضل وليس عند المحققين من أهل المذهب فريضة شرعية في باب الوقف إلا هذه عوجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسلم احتجاب المكروه فلا تتصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف إلا إلى التسوية والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها أنه أفتى بذلك شيخ الإسلام محمد الحارثي الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد كتبت قد عاينت في هذه المسئلة رسالة شيخنا العبد المذنب في قول الواقف على الفريضة الشرعية حقت فيها المقام وكشفت عن مخدات ما التزم بما حصله أنه صرح في الظهيرة بأنه لو أراد أن يبرأ ولادة فالأفضل عند محمد أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وعند أبي يوسف يجعله مائة أو هو المختار ثم قال في الظهيرة قبل المحاضر والسجلات عند الكلام على كتابه صلوات الوقف أن أراد الوقف على أولاده يقول للذكر مثل حظ الأنثيين وإن شاء يقول للذكر والآنثى على السواء ولكن الأول أقرب إلى الصواب وأحل للثواب اه وهكذا رأيته في نسخة أخرى لفظ الأول أقرب إلى الصواب فهذا نص صريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة الشرعية في الوقف هي المفاضلة فإذا أطلق الواقف انصرف إلى الهبة هي الكاملة المعهودة في باب الوقف وإن كان الكامل عكسها في باب الصدقة فالسوية بينهم غير صحيحة على أنهم صرحوا بأن مراعاة غرض الواقفين واجبة وصرح الأصوليون بأن العرف يصلح تخصصاً والعرف العام بين النواص والعوام أن الفريضة الشرعية رادها المفاضلة وهي إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكد كسب غالب الأوقاف بأن يقول يقسم بينهم على الفريضة الشرعية لئلا كرمثل حظ الأنثيين ولا تكاد تنجم أحد يقول على الفريضة الشرعية لئلا كرمثل حظ الأنثيين لأنه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الأنساب قاعدة العادة محكمة إن ألقاها الواقفين تبنى على عرفهم كافي وقف فتح القدير ومثله في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من أهل مذهبه وفي جامع الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف وقد مناهى عن العلامة قاسم وقدم وجوب العمل بشرط الواقف حيث شرط العسمة كذلك وكان عرفه بهذا اللفظ المفاضلة وجب العمل بما أراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لأنه صار حقيقة عرفية في هذا المعنى والالفاظ تحمل على معانيها الحقيقية لا العرفية إن لم يعارضها نقل في العرف إلى معنى آخر فلفظ الفريضة الشرعية إذا كان معناه لغة أو شرعاً التسوية وكان معناه في العرف المفاضلة وجب حمله على المعنى العرفي كما علمت ولو ثبت أن المفاضلة في الوقف مكروهة كافي الهبة وأن النص الوارد في الهبة واد في الوقف أيضاً نقول إن هذا الواقف أراد المفاضلة وأرتكب المكروه فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص بل فيه أعمال النص بآثار الكراهة فمافعله وأعمال لفظه محمله على مدلوله العرفي فإن النص لا يغير الالفاظ عن معانيها المرادة بل يسبق اللفظ على مدلوله العرفي وهو المفاضلة لأنه صار علما عليها وهي فريضة شرعية في مراتب الأولاد فإذا ذكرها في وقفه على أولاده وجب العمل بمراعاة هذا كد بعد تسليم أن المفاضلة في الوقف مكروهة كما في الهبة وقد سمعت التصريح بخلافه في الظهيرة وقد وقع سؤال في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الحبرية فيفسد كالفريضة الشرعية مع عدم التصريح بذلك كرمثل حظ الأنثيين فأجاب فيه بالنسبة بالمفاضلة وأجاب في الخبرية قبله في سؤال آخر بذلك أيضاً به أفتى مفتي دمشق المرجوم الشيخ اسمعيل تليد الشارح وكذا شيخنا شيخنا السائحاني ورأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشهاب الحنفي شيخ صاحب الجرو وافقه عليه الشهاب أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضاً في فتاوى شيخ الإسلام محقق الشافعية السراج البلقيني وشبهه في فتاوى المصنف وعزاه أيضاً إلى المقدسي والطبري كما يأتي قريباً فكل هؤلاء الأعلام أفتوا بما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة المذكورة ومن أراد زيادة على ذلك فليراجع الهيا ليعتد بعلمها فيها المقنع لمن يتدبر ما يسمع والله الحمد (قوله ويحذف فتاوى المصنف) هذا يجب بل انتهى فيها خلافه وهو انصراف

في الرسالة المرشدة على
الفريضة الشرعية ونحوه
في فتاوى المصنف وفيها
مضى ثبت بطريق شرعي
وقفه مكان وجب نقض
اليك ولا أثر على البائع
مع عدم علمه

مطلب مراعاة غرض
الواقفين واجبة والعرف
يصلح تخصصاً

الفرضة الشرعية الى القسمة بالمفاضلة حيث وجد كور وانث ثم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف أنه
 آل الوقف الى أي المثل لأمه وأخيه الشقيق فأجاب بأنها تقسم الغلة بينهما نصفين لأقسمة الميراث أي لا يعطى
 إلا لاخ لام السدس وأبناى الشقيق وقال إن هذا هو الموافق لغالب أحوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر
 والأنثى فإذا قال على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب بهذا الجواب شيخ الإسلام عمدة
 الانام حتى الوقت القاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسى وشيخ الإسلام محمد الطلورى الشافعى معنى
 الدمار المصرية اه وحاصل كلامه أنه حيث وجد كور فقط كآى واقعة السؤال من أخوين أحدهما لام
 والآخر شقيق يحمل لفظ الفريضة الشرعية على القسمة بالسوية لأعلى قسمة الميراث بينهما لأن الغالب من
 أحوال الواقفين أراد أن التفاوت بين الذكر والأنثى فيحصل هذا اللفظ على الغالب إذا وجد كور وأنثى إذا كانا
 ذكرين قلت وهذا الأصل فيه وهو صريح فيما قلنا من حل اللفظ المذكور على معناها العرفى وكان الشارح نظر الى
 قوله في صدر الجواب تقسم الغلة بينهما نصفين ولم ينظر الى باقية مع أن الضمير في بينهما راجع للأخوين لا الى الذكر
 وأنثى وقد وقع لأن المتعارفين رسالته نظم ما وقع لشارح فانه نقل عن الحافظ السيوطى فتوى استدلى بها على
 كلامه مع أمه إذا على خلاف مرامه فان حاصلها أن واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى أقرب
 الطبقات اليه فان شخص عن ابن عمه وبقي عم فأجاب بانتقال النصيب الى الثلاثة وان قوله بان الفريضة الشرعية
 محمول على تفضيل الذكر على الأنثى فقط فلا يختص به ابن العم وإن كان عصبه وحاصله حل الفريضة الشرعية
 على المفاضلة لأعلى السوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه وهذا عن ما أجابه المصنف والله الموفق فافهم
 (قوله ولاتولى أجرة مثله) أى أجرة مثل المكان المذكور في موضوع المشتري بدعى القول المختار كآى البرازية
 وغيره فتاوى المصنف (قوله فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف ونصها وإذا زاد المشتري في المكان المذكور
 زيادة هي مال مستقر كالبناء وانقرس فذلك لهما ولهما المطالبة به فليسأل معهما فيه طر يقاظهر نفعها لجهة
 الوقف ويعظم وقعها هو الظاهر أن يقول فذلك لهما أى المشتري والمراد بالانفع الوقف أنه إن كان القلع والتسليم
 للمشتري أنفع للوقف بفعل والأبأن كان القلع يضر بالوقف يمتلكه الناظر للوقف كما مر في بناء المستأجر تأمل
 قلت وهذا إذا كان النقص مالا للمشتري فلو بناء بنقص الوقف فهو الوقف وبني لو هدمه في الجرح عن الخط أو
 هدم المشتري البناء إن شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينقصه وضمن المشتري ولا ينفذ البيع ومثل
 المشتري البناء الضمان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اه والمراد بالبناء نقضه وهذا إذا لم يمكن إعادته
 والأمر بإعادته كاستدركه في العصب وبني أيضا لو هدمه وبني على غير صفة في الحامدية عن فتاوى المفتى إلى
 السعود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قلعه اه قلت هذا لم يكن البناء الثانى أنفع للوقف في فتاوى قارئ
 الهداية يسئل إذا استأجر شخص دارا وقتا ثم انه هدمها وجعلها طاحونا وفرنا وأغبره ما يراه ما أجاب بنظر
 القاضي أن كان ما غير حاله أنفع لجهة الوقف أخضعناه لاجرة وفي ما عر لجهة الوقف وهو متبرع عما أنقصه في
 المبادرة ولا يحسبه من الاجرة وإن لم يكن أنفع ولا أكثر ربحا الزم هدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان
 عليها بعد تفرغه عما يتعلق بحاله (قوله وفي البرازية الخ) الذى في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بعبء البناء على
 البائع إذا انقض المستحق البناء بلا قيد كآى البرازية تتقاعن الأخيرة وفيها تقاعن الجامع أنه اعتبار على عمل البائع
 بقيته مبنيا إذا كان المشتري سلم النقص الى البائع وما إذا أمسك النقص لا يرجع على البائع بشئ أعبا في فتاوى
 المصنف وقوله بلا قيد أى قيدا للتسليم المقدسه في العبارة الثانية ومثله ما سذكره الشارح في باب الاستحقاق
 عن الميتة شري دارا وبني فيها واستحق رجوع بائنه وقيمة البناء مبنيا على البائع إذا سلم النقص اليه يوم تسليمه
 وإن لم يسلم فبائنه لا غير اه وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو أنفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار
 حتى تغير البناء وتهدم بعضه لم يرجع الا بقيته يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار يعشرين الفار جمع بقيته
 يوم يسلم ولا ينظر الى ما أتفق كذا في الثانية وبه يظهر أن قول الشارح بعد نقضه متعلق بربح لا بقيته وأشار به
 الى أنه اعتبار بربح بقيته ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيته حصا ولم يكن كسب كره في باب الاستحقاق

والمثولى أجرة مثله ولو بني
 المشتري وأغرس فذلك
 لهما فليسأل معهما ما لا نفع
 للوقف وفي البرازية
 معزيا للجامع اعتبار بربح
 بقيته البناء بعد نقضه
 إن سلمه المشتري للبائع
 وإن أمسكه لم يرجع
 بشئ

مطلب فيما لو اشترى دار
 الوقف وعمر وأغرس فيها
 مطلب إذا هدم المشتري
 أو المستأجر دار الوقف
 ضمن

فافهم (قوله بخلاف مالواستحق المبيع) هذا لم يذكر في فتاوى المصنف ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا هو الفرق بين مالواستحق الوقف ومالواستحقه مالك ولم يرس فرق بينهما والمصنف لم يفرق بينهما كما عرفت من عبارته في الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الم ٢) المراد علم أنه وقف بالشبهة ولكن جهلت شرائطه ومصارفها بان لم يعلم حاله ولا صرف عقومه السابقين كيف كانوا يعملون والى من يصرفونه فيثبت في نظرنا في ما في دواوين القضاء فان لم يوجد فيها لا يعطى أحد من يدعي فيه حقاً ما لم يبرهن فان لم يبرهن بصرف الفقراء لان الوقف في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت فيه حق لغريم فيصرف اليهم فقط وهذا معنى قوله بمحطها القاضي موقوفه الى أن يظهر الحال وقده ناتمام تحقيق هذه المسئلة عند قوله وبين المصرف من أصله فافهم (قوله وأورثه) أي ان مات مالكه أو وليت المال ان لم يكن له وارث (قوله فلو وقفه السلطان) أي بعدما صار لبيت المال بعوت أربابه وقسمنا أن هذا ارصاد لا وقف حقيقي (قوله عاماً) كالسجد والمقبرة والسقاية ومثله ما ونظفه في مسجد ونحوه للعلماء ونحوه ممن له حق في بيت المال فلا يجوز لاحد ابطاله نعم للسلطان مخالفة شرط واقفه بن بادق ونقص ونحو ذلك لا صرفه عن جهته الى غير جهته كما مر عند قوله ونقل عن الميسر (قوله ولو لجهة خاصة) كذريته أو عتقائه (قوله لا يصح) لان فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية فراجع (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالمشهد وقف مدرسه وهو صاحب وظيفة بها فتاوى المصنف وكذا شهادة أهل الحلة وقف عليها وأبناء السبيل وقف على أبناء السبيل وهذا في الشهادة باصل الوقف لا في ارجاعه الى الذلة كشهادة باجارة ونحوها فلا تقبل لانه حقها فافهم كما في شهادات البحر وسأني تمام ما شاء الله تعالى قبل قوله والاحكام الخاص ووجه القبول أن الشهادة تقبل في الوقف حسبة بدون الدعوى كما مر (قوله بل يهتد) أي بمن أو ثلاثة فان فعل ولا يكتفى منه بالبحر (قوله ولو اتهمه بخلفه) ٣ أي وان كان أسماً كالودع يدعي هارلاً والودعة أو ردها قبل انما يستخلف اذا ادعى عليه أسماً معلوماً وقبل بخلفه على كل حال بحر عن الفتنة قلت وسأني قبل كتاب الاقرار أنه لا يحلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصي بدين وموتوى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع اهـ (قوله قلت وقدمنا الخ) استدرا على قوله ولو تمها بغيره على التعيين وقد يجاب بحمل ما قدمه على ما اذا كان معروف بالامانة؛ (قوله بلا عين) مخالف لما في البحر من وقف الناحي اذا أحرار الواقف أو قبضه أو وصيه أو أمينه ثم قال قضت الغلبة فضاءت أمر فرقها على الموقوف عليهم وأنكر وقال القول مع عينه اهـ وسأني في الاسعاف وكذا في شرح المتيق عن شروط الظهيرية ثم قال وسيجي في العارية انه لا ينضم ما أنكر وهل يدفعه ثانياً من مال الوقف اهـ وفي حاشية الخير الرمي الفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اهـ قلت بل نقل في الحامدية عن المفتي أبي السعود أنه أفتى بأنه ان كان مفسد امداً لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه وفيها القول في الامانة قول الامين مع عينه الا أن يدعي أمراً يكتبه الظاهر فيثبت نزول الامانة ونظيره انما لا يصدق يرى عن أحكام الاوصياء وعلى هذا لو نظرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اهـ وفيها فتاوى الشلبي بعد كلام ومن اتصف بهذه الصفات مخالفة للشرع التي صار بها اسقاطاً لا يقبل قوله فيا صرفها لا يمينه اهـ ونبي هل يقبل قول الناظر الغتة بعد العزل أيضاً ذكر المجوى في حاشية الاسماء من كتاب الامانات أن ظاهر كلامهم القبول لان العزل لا يخرجهم عن كونه أمناً وأطال فيه فراجعوه اهـ أفتى المصنف قساً على الوصي لو ادعى بعد بلوغ السيم أنه أتفق كذا قاله يقبل وعلاؤه بأنه أسند ما لي حالة منافية للضمان (قوله في وقفه) أي وقف الواقف المعلوم من المقام (قوله قبل قوله) أي ولو بعد موتهم كما في شرحه على المتيق (قوله لا يقبل قوله) لان ما يأخذه الامام ونحوه ليس بمجرد صلة بل فيه شوب الاجرة كما مر (قوله قال المصنف) أي في فتاواه ولكن قال في كتابه تحفة الاقران غير أن العلماء على الاقضاء بخلافه اهـ وفي حاشية الخير الرمي والجواب عما قاله

مال يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فبعدد الملك واقفه أو وارثه أو وليت المال فلو وقفه السلطان عاماً حاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح أو شهد المتوفى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تلزم الحاشية في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجال لم يعرفوا بالامانة ولو تمها بغيره على التعيين شيئاً فنياً ولا يحبس بل يهتد ولو اتهمه بخلفه قسبة قلت وقدمنا في الشركة أن الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل وأن غرض قضائنا ليس الا الوصول لسمعت المصنف لو ادعى للمتولي الدفع قبل قوله بلا عين لكن أفتى المتلا أبو السعود أنه ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والى الجواب ونحوهما لا يقبل قوله كالمستأجر شخصاً للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف

أو السعداء المنس لهما حكم الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله أو السعداء به بقل قوله في حق رادة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما بيده قبل ان الضمان في الوقت لانه عامل له وفيه ضرب الوقت فالافتاء بما قاله البلاء متعين وقوله بنى المصنف وتفضل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تعيين اننا نلزم اذ دفع لهم بلائينة لتعديله اه قلت وفيه نظير بل الضمان على الوقت لانه عامل له ولا تعديله منه أصلاً لانه دفع حقالين يستحقه فابن العدي اذ اريد به والارزاه به يضمن أيضاً في مسئلة استجاره بخصاله اذ ادفع له الاجرة بلائينة واذا قال في الحامدية بعد نقله كلام الخبر الرمي قلت تفصيل في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة ففي مثلها وقول العلماء بقل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم محمول على غير ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى أنهم اذا لم يعملوا الاستحقاق الوظيفة فهي كالاجرة لا بحالته وهو كانه اوجب فاذا اكتفينا بهين الناظر يضيع عليه الاجر لاسيما نظار هذا الزمان وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته مثل شيخ الاسلام ذكرنا أفندي عن هذه المسئلة قال بان ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي اجرة لا بد للمولى من اثبات الاداء بالئينة والا فليس له وعطية بقل في أدائه قول المتولي مع عينه واقتام من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوير المتأخرين بالاجرة في مقابلة الطاعات اه **(قوله قلت وسبغ الخ)** حيث قال وما اذا ادعى الصرف الى وظائف المزرعة فلا بقل قوله في حقهم لكن لا يضمن ما نكره له بل يدفعه ثانياً من مال الوقت كما سطر في حاشية آخر زاده اه قلت وسبغ مقسلة في الودعة حكم ما لو مات الناظر بمجمل غلات الوقت فراجع **(قوله في الاصح)** ذكر مثل في الصرع الفنية ٦ معلل بان المعزول آخر مال الوقت لانفسه خلافاً لما أفتى به في فتاواه كانه عليه الرمي **(قوله قال المصنف والذي يرجع عندي لا)** أي لا يصح مصادقته وأخذ المصنف ذلك من قوله في الوالو الحجة من حكي أمر الاعلاء استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصح وان كان فيمنى الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولى في ايجاب الضمان على جهة الوقت فينبغي عدم تصديقه وهذا ما رجح عندي في الجواب اه قلت وهذا يشتمل المعزول والنصوب فذكر المعزول غير قيد وأصرح بما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى على الوقت ومثله في السابع من العمادية وفي فتاوى الحانوف من اعادة التصديق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقت واقرار الناظر على الوقت غير صحيح **(قوله ليس المتولى الخ)** فيه كلام يأتي قريباً **(قوله ويجب صرف الخ)** حاصل ما ذكره المصنف أنه (٢) مثل عن قرينة موقوفة برئ المتولى أن يأخذ من أهاليها ما يدفعه بسبب الوقت من العوائد العرفية من سمن ودجاج وغلل يأخذونها الى يحفظ الزرع ولين يحضر تدرية يدفع المتولى لها سمنها سيرا وأخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على معلومه فاجاب جميع ما تحصل من الوقت من فاعوغره مما هو من تعلقات الوقت بصرف في مصارفه الشرعية كعمارته ومستحقه اه لم يفتل لكن أفتى في الخبرة به اذ ان كان في بيع الوقت عوائد قد عهده بتناولها الناظر بسعيه له طلب القول الاشياء عن اجارات الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط شرطاً فصور مرجح في استحقاقه ما جرت به العادة اه مضافت ٣ وثو بدما في العصرين جواز أخذ الامام فاضل الشيع في رمضان اذا جرت به العادة وقد نظري لانه لا ينافي ما ذكره المصنف لأن هذا في المتعارف أخذ من ربيع الوقت بان تعورف مثلاً أنه هذا الوقت يأخذ مثوله عشر ربيع خبث كان قد عجل جعل كان الوقت شرطه وما ذكره المصنف فيما يأخذ المتولى من أهل القرية كالذي يهدى له من دجاج وسمن فان ذلك رشوة وكالذي يأخذ من الغلال لليلة كورة التي جعلت للحافظ فافهم لكن الذي ظهر أن الغلال اذا كانت من ربيع الوقت يجب صرفها في مصارف الوقت وما مثل الدجاج فيجوز على أصحابه وهو ما أشار اليه بقوله ويجب على الحاكم أمر المرتضى بدال رشوة على الرائي ثم ان كان ما يأخذ منهم تكله أجزاً المثل يجب صرفه في مصارف الوقت وذلك كما يقع في زماننا كثيراً ان المستأجر اذا كان له كدك أو كوردا في دكان أو عقار لا يستأجر الا بدون أجزاً المثل ويدفع الناظر درهم تسمى خدمة لاجل أن يرضى الناظر بالاجار فالذ كورة فهي في الحقيقة من أجزاً المثل فلو قلنا رداعلى المشتاجر يلزم ضرر الوقت

معز بالاختيار اذ له لأجر القسم ثم عزل فقبح الاجرة للنصوب في الاصح وهل عاك المعزول مصادقة المستأجر على التعير قبل ثم قال المصنف والذي يرجع عندي لا ليس المتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلاً ويجب صرف جميع ما حصل من ثمنه وعوداً شرعية

٦ قوله معلل الخ فيه ان هذا التعليق لا ينبغ اذ القبض من حقوق الوقت وهي ترجع للعائد الا ترى الى الوكيل لو عقد ثم مات قالوا وصيه أولى بالقبض وكذا لو عزل تكون ولاية القبض له لان العهدة عليه قال شيخنا ورأيت في الفتاوى تعليلاً منتجاً ونصه لانه ربما يتقاعد المعزول عن تحصيل الاجرة فيضيع مال الوقت اه مطلب فيما يأخذ المتولى من العوائد العرفية ٣ مطلب في تجرير حكم ما يأخذ المتولى من عوائد العرفية ٤ مطلب فيما يسي خدمة وتصل بفقار زماننا علة الفتاوى يأخذها اه

وعرفه لمصارف الوقف الشريعة ويحب على الحاكم أمر المرتضى بدالرشوة على الراشي غلب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الوصايا وأيضاً أن التولي أحر مثل علمه فتنه * لو وقف على فقرا قرأته لم يستحق مدعياً ولولو الصغير الابينة على فقره وقرأته مع بيان جهته (٤٠) فإذا قضى له استحققه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط السكينة لزوجه

فلانة بعد وفاته مدامات ولا تحل للناظر لانه عامل الوقف بعاشر طرله الواقف والقاضي وقد صرحوا أيضاً بان الناظر اذا لم يكتفه أخذ الاجرة من المستأجر ونظر بحال المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخلد من كان رشوة لأحد رده على الراشي حيث لم يكتفه أخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبهذا حكم ما بفعله الناظر في زماننا من أخذهم ما يسعون تصد بقاها اذا مات صاحب الكدلة أو الكادراً فما أخذ الناظر من ورثته دراهم لم يصدق لهم على انتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشترى أحد ذلك ما أخذ من المشتري دراهم فان كان ذلك نكبة لأجر المثل فأخذه ما اثران صرفه في مصارفه والا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ويحب على الحاكم الخ) لم أجده في نسختي من فتاوى المصنف (قوله غلب الدعوى الشرعية) الغلب بالكسر عاقبة الشيء كقبي القاموس ط وهو متعلق بقوله يحب لان وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية فإذا ادعى الراشي على المرتضى بمادفعه اليه وثبت ذلك وجب على الحاكم أمر المرتضى بدالرشوة فافهم (قوله قلت لكن الخ) استدراك على قول المصنف في فتاواي وليس للتولي أخذ زيادة على ما قرره الواقف قلت والجواب أن كلام المصنف في شرط له الواقف شامعاً وما سيجي في الوصايا وما سيجي في ضاعف بمثلها الجامكية فيمن نصه القاضي ولم بشرط له الواقف شامعاً كما تضمنه لكن قد منأنا ضاعن أنفع الوسائل بحثاً أن الاول لو عين له الواقف أقل من أحر المثل فلقاضي أن بكل له أحر المثل بطله فهذا مقيد لا طلاق المصنف كما تضمنه هناك ٣ (قوله لو وقف على فقرا قرأته الخ) سباني تفسير القرآنية والفقر في آخر الفصل الآتي وفي البرازية وقف على فقرا قرأته غناء رجل وادعى اليه من اقرباء الواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من اقرباء الواقف وأنه لا أحد يحب عليه نفقته ويتفق عليه والفقروا كان أمراً أصلياً ثبت بظواهر الحال لكن الظاهر يكتفي بالدفع لا بالاستحقاق وانما شرط عدم المنفق لانه بالاتفاق عليه بعد غنى باب الوقف وشرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الاتفاق فيكون فقيراً قال هلال ولا بد أيضاً أن يسأل عنه في السر ثم يستخلفه بالله مالك مال ولا لك أحد يحب نفقته عليه وان يبرهن على ما ذكرنا فافهم بطلان غناء فقيراً أولى والخبر والشهادة هنا سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولا قالنا انما يحب نفقته عليه كني ولو زعم البعض أنه غني ان ادعى أن له مالا يصير به غنياً أنه يحلفه على أنه ليس بغني وايسر له تحلف المتولي لانه لو أنكر لا يزعم شيئاً فإذا أنكر لا يحلف وانخصم في ذلك هو الواقف لو حيا والآخر الوقف في يده ولو أحل الوصيين دون الوارث وأحبب الواقف فان يبرهن على المتولي بانه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لا بون أو لأب أو لأم لا على الاخوة المطلقة أو العمومة وان قالوا لا نعلمه وارثا آخر أعطاه ولا يتأخر زمانا ثم يدفع المولى بأخذ كفيلاً عندهما كقبي الميراث وانما أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره فله ذلك لو صغيراً بخلاف الكبار فانهم يشترط فقرهم بأنفسهم ووصى الأب مثله فان لم يكن قالاً والم علم اثبات ذلك لو الصغير في حجرهما استخسنا لانه تحض نفعه فائمه قبول الهبة اه لمخصوا وتمام الفرع فيها فارجعها وسأيت آخر الفصل الآتي ماله تعلق بها (قوله من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الفقر والقرابة لا من حين القضاء قال في الأسعاف من شهداه بالفقر بعد سعي العلة لا يدخل فيها وانما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الآن شهداه له في وقت ويسند فقره الزمن سابق فله يقضي له بالاتفاق من مبدأ الزمن الاول وان طال اه (قوله أي أحب نعم) أي ينقطع حقها بالتزويج إلا أن بشرط أن من مات زوجها ومطلقة اعادة حقها اسعاف ونفع وفي لسان الحكم لان الشبهة أن حباً غلب كذلك وأن الكافي خالفه وقال يعول الدوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدي السلطان وأن حباً أخرج النقول فوافقنا الحاضرون (قوله فلا شيء له إلا أن بشرط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يسكن بعدا من فقر قرأته فانتقل بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد إليها وسكن ٣ فله يعود حقه

عزياً فانت تزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج اجاب نعم قلت وكذا الوقف على امهات أولاده الامن تزوج أو على بنى فلان الامن خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عادوا على بنى فلان ه ممن تعلم العلم فترك بعضهم ثم استغل به فلا شيء له إلا أن بشرط

٤ (قول الشارح ولولو) الاحسن جعل غير الولي والوصي غاية انما تتوهم في الغير كلام والم وكذا الاجني اذا كان في حجرهم عدم سماع دعواه وأما الولي والوصي فلا يتوهم فيما ذاك اه (قول الشارح من تعلم العلم الخ) في نسخة يعلم وهي الصواب اذ يمكن تفسيرها بيشغل وأما على ما في هذه النسخة فلا يظهر اه معنى تعلم العلم انصفه سواء ترك الاستغفال فيها بعد ولادها ٣ (قوله فله يعود حقه الخ) صرح في البحر بعدم العود في الوقف على فقرا قرأته المقيمين ببلدة كذا فخرج بعضهم

قال لا يعود حقه بالعود فله فرق بين الفعل واسم الفعل وقد أشكك الفرع في هذا الحمل وتضاربت تضاربا كافياً في راء لان مطلب في أحكام الوقف على فقرا قرأته ٣ مطلب اذا قال ما دامت عزى فترجعت وطلقت ينقطع حقهها

لان النظر ههنا الى حالهم يوم قسمه غلة الوقف ألا ترى أنه لو افقر الاغنياء واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن افقر
دون من استغنى ولولم ينظر الى حالهم يوم القسمة لم يراز دفع الغلة الى الاغنياء دون الفقراء ومما به في الاسعاف
فانهم **يقول** قضى بدخول واد البنت أي في صورة الوقف على أولاد ولاد **يقول** لا للماضى ولمستهلكة لان
الحكم وان كان يستند الى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة للحكم
بفساد التكاثر بغيره ولا يظهر في الوطأت الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية قائمة يستحق أولاد
البنت حصتهم منها شرع الوهبانية عن القنية لمصلحة الحكم تقدم اتفاق الوقف لفقر اقربائه أنه من قضى له
استحققه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخبر به لو ثبت أن الوقف سوية بين بدوع وكان يزيد بشاؤل زيادة عما
يخصه مدة سنين أجاب لهم والرجوع عليه بما تناوله زائد عن حقه المدة الماضية والقضاء ههنا مظهر ومعين لكونه
كاشفاً يستند لامثب وعامل حتى يقتصر كافرهما بحجاب الأصول والفروع أيضا وفي فتاوى ابن نجيم سئل
عن واقف وقف على خذ ربه ففرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد منهم موقوفه به على الناظر
فطالبه عما يخصه في الماضى فهل له ذلك أجاب بأنه ان دفع الى الجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والا
رجع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى من الميت بحجم التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا
ان دفع بغير قضاء يرجع الدان عليه والاعلى القاضين ولا يعارضه ما في القنية وقضى بدخول أولاد البنت الخ
لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه بالاتفاق اهـ وذكر كثر بعينه في فتاوى الخاتوني وحاصله أن في
دخول أولاد البنت في الوقف على أولاد وأولاد خلفا كإسائي تحريره فاذا قضى بدخولهم فانه وان وقع دخولهم
مستند الى وقت الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتا حقهم لأن في الغلة القائمة فلهم غلة سنة الحكم
وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة بالاستناد دون المستهلكة لنسبة الاقتصا بخلاف من لم يفرق خلاف في
دخوله ثم أثبت دخوله فان القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت فيستندوا يقتصر كافر فقدر **يقول** له لانه مفرد
مضاف قسم أي الواحد والاكثر بخلاف بنه وعاردا الاسعاف لان أقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على
الواحد فلهذا الاختلاف في الحكم اهـ **(تنبيه)** في الخبر ولو وقف على أولاده وليس له الواحد أو على بنه وليس له
الا بن واحد كان النصف له والنصف للفقر اهـ كما تنوي بينهم في الخاتبة وقرق بينهم في فتح القدير فقال في
الاولاد يستحق الواحد الكل وفي السنين لا يستحق الكل وقال كانه منى على العرف وقد عدل أن المنقول خلافه
اهـ قلت والحاصل أنه لا فرق بين أولاده وبينه في أن الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع أهله في الوقف
اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح منى عليه في أعان الأشباه
حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الواحد فله كل الغلة بخلاف بنه الخ
وقال في الدر المنقى آخر الوقف وأما ما في الأشباه فقد عزم المصنف كذا ذكره في التتارخانة وغيره فافهم في الكلام
الاف التوفيق فاقول وبالله التوفيق قد لا حاشي أن لا يبعد أن يحمل كلام الخاتبة على ما اذا وقف على أولاده وله
ولدان ثم على الفقراء اثنان واحد وبني واحد وقوت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقوت وجود الغلة فينفذ عن
الأشياء الاشياء بقدره ولا قوة الا لله اهـ قلت ويكن في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتناؤه على العرف اذا لاشئ ان
من وقف على أولاده وأولاده يرده له لو بقي منهم واحد يأخذ الوقف كله وما تقررت على أن ما في الفتح منقول
أيضا **يقول** المتولى الاقالة لو خيرا كذا في الصرع جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة
حائز الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر يحمل الاجرة كما
في القنية ومضى عليه ابن وهان اهـ لكن في شرح الوهبانية فشر بن لاني أقول هذا ليس فيه بحر رفان قبض
الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للخبر وعدمه بل النظر انما هو ما فيه مصلحة وهو الذي في الصرع جامع الفصولين
المتولى عاك الاقالة لو خيرا أو طلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل اقالة عقد ناظر قبله وثبوته مسئلة هي اوباح القيم
دار الشراها على الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكر من من المثل وكذا اذا عزل ونصب
غيره فلم يصب اقالته بلا خلاف كذا في الصرع وفي الاشياء المتولى على الوقف لو أجزأ الوقف ثم قال ولا مصلحة

أه لو عاف نفسه فليحفظ
خزائنه المقتين وفي
الوهبانية قضى بدخول
ولاد البنت بعد مضي
السنين فله غلة الا في
لا الماضى ولمستهلكة
وقف على بنه وله ولد
واحد فله النصف
والباقي لفقره أو على
ولده الكل لانه مفرد
مضاف قسم للتولى
الاقالة لو خيرا أجر
بعرض معين صح

قوله ألا ترى أنه لو افقر
الخ عبارة الاسعاف ألا
يرى أنه وقف على
فقراء قرايته وفيهم
الغنى والفقير تصرف
القلة للفقير ثم أنه
افقر الاغنياء الخ اهـ

مطلب فيما اذا قضى
بدخول واد البنت

مطلب أثبت واحد أنه
من الذرية يرجع عما
يخصه في الماضى

مطلب من وقف على
أولاده هل يشمل الواحد
أولا

مطلب في اقالة المتولى
عقدا لاجرة

لم يخرج على الوقف فالنظر ربه المصلحة وعدمها ولذا قال في الدرر اذا ناع المتولي أو الوصي شيئا أكثر من قيمته لا يجوز أن قاله اه مع أن المبيع اذا عادت ترجع ماله على ما كانت عليه والعين الموردة لا تبقى إلا بغيره بعض الزمن
 إلا بالاستحراق ففوت النفع الذي لم بالاستحراق كان عدم صحة الأقالة مع فوات النفع ألزمن أه قاله البيع
 خصوصاً وقد تروى المصلحة باحتياج العين التي كانت مؤخر مؤجلة كطعام ومصرمها اه (قوله) وخصاه بالنقد
 بناء على أن الناظر وكل ينصرف بالعرض والنقد والنسيئة عنده وعندهما بالنقد كما ساقى في كتاب الوكالة
 كذلك قيل والمسئلة فلهما في الوهبانية (قوله) للمستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القصة
 يجوز للمستأجر غرس الأشجار والكر وفي الأراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من
 المتولي بدون حفر الجياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما يرضى بالوقف خبراً ثم قال قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق
 قرار العماره فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والمخاطم من ربه الموردة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من
 قوله قلت الخ تحله عند عدم الضرر بالارض كما يعلم بالاولى من قوله وانما يحل الخ ثم علم أن العادة في زماننا
 الناظر لا يمكن للمستأجر من الغرس الا بانه اذ لم يكن له في الارض حق القرار المسمى عند المسكة فنبقى أنه لا
 يملك ذلك بدون انته ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان النفع أن يغرس الناظر للوقف أو يذن للمستأجر
 بالناسبة وهي أن يغرس على أن الغراس ينبت وبين الوقف كما هو العادة ولا شأن أنه أنفع من غرسه لنفسه فقط
 (قوله) وما بناه مستأجر أو غرسه (قوله) أي اذا بناه من ماله بلاذن الناظر ثم اذ لم يضر رقبه بالناسبة القديم رفعه
 وان ضرر فهو المصنع ماله فليست تبصر الى أن يتخلص من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناؤه مانعاً من صحة
 الاحرام من غيره اذ لا يملكه عليه حيث لا علم برفعه ولو اصاب الخواص أن يجعله للوقف بمن لا يجوز اقل القمتين
 من زوايا وسبائيه صح جامع الفصولين وفي حاشيته للغير المولى أقول فظاهره اشتراط الرضا اذ الصلح لا يكون إلا
 عنهم مع أنهم صرحوا في الاحكام اذا مضت المدة وكان القلع يضر بالارض بتملكه المورج بأقل القمتين جبراً
 واخلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف والمالك اذ لا وجه للفرق بينهما في ذلك فيجعل الصلح في ذلك على مجرد
 الاخبار بالصحة لا على أنه شرط متعين في ذلك اه وفي الخاتمة طرح فم السرقة وغرس الاشجار ممان
 فالاشجار لورثته ويؤمرون ببقاءها ولا يرجع لهم بما اذا السرقة في الارض عندها اه وقدمنا مسألة استبقاء
 المستأجر العماره في الارض المحتركة قبل الفصل عند قول الشارح وأما الزيادة في الارض المحتركة وقد مدنا
 مسألة العماره باذن الناظر عند مسألة الاستبدال (قوله) والمتولي بناؤه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه
 تفصيل فان كان الى المتولي عليه فان كان على الوقف فهو وقف سواء بناه للوقف أو لنفسه أو أطلق وان
 من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف الا اذا كان هو الواقف وأطلق فهو له كافي النسخة وان بناه من ماله لنفسه
 وأشبهه بأنه فهو له كافي القصة والمجته وان لم يكن متولياً فان بني باذن المتولي يرجع فهو وقف والا فان بني
 للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق فله رفعه ان لم يضر وتماهق ط عن الاشياء وحواشيها وفي الخاتمة ولو
 غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس فيه لنفسه (قوله) مالم يشهد أنه لنفسه (قوله) أي قبل البناء وهو
 متعلق به يشهد وهذا اذا بناه من ماله كما علم مما مر فله وقد بالشهادت على جامع الفصولين وغيره لكن صرح
 الخصاص بان القول قوله انا اختلف هو أهل الوقف بان قال زرعه بنفسه يذرى ونفقى وقالوا بل لنالان
 البذر له فاحدث منه فهو له بمنزلة الواقف فيما نزع له قال الخصاص وأرى اخراجهم من يده ما فعل ويضمن
 نقصان الارض اه ومثله في الخاتمة وهو صريح أيضاً بان يكون خيانة منه يستحق بها العزل وكأنه في الحر
 لم يربح قال ويبنى أي يكون خيانة وقد منع ذلك قوله وينزع وجوباً لما ناعن شرح الاشياء للبري أنه يؤخذ
 مما ذكرناه ان الناظر لو سكن دار الوقف ولو أجر المثل للقاضي عزله لانه نص في خبرنا كما قل أنه لا يجوز له
 السكنى ولو اجر المثل (قوله) ولو أجر لانه أي الكبير اذا الصغير تبع له شرح الوهبانية وفي جامع الفصولين
 لو باع القديم مال الوقف أو أجره من لا تفصل شهادته له لم يخرج عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب
 وفيه المتولى اذا أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يخرج عند أبي حنيفة إلا بالاكس من أجر المثل

وخصاه بالنقد للمستأجر
 غرس الشجر بلاذن
 الناظر اذ لم يضر
 بالارض وليس له الحفر
 الا باذن واذن لو خيرا
 والا لا وما بناه مستأجر
 أو غرسه فله مالم ينو
 للوقف والمتولى بناؤه
 وغرسه للوقف مالم يشهد
 أنه لنفسه فله ولو أجر
 لابنه لم يخرج خلافا لهما

مطلب للمستأجر غرس
 الشجر

مطلب انما يحل للمتولى
 الاذن فيما يرضى
 به خيرا

مطلب في حكم بناء
 المستأجر في الوقف بلا
 اذن

مطلب في حكم بناء المتولى
 وغيره في أرض الوقف

مطلب لو أجر المتولى
 لابنه أو أبيه لم يخرج الا
 باكثر من أجر المثل

كسب الوصي لو عمل فتمت صح عندهما ولو خير البين صح عند أبي حنيفة وكذا متول أجبر من نفسه لو خير أصح
والأول معنى الخير مرفق ببيع الوصي من نفسه وبه بقي اه والذي مر هو قوله في شراء مال الصغير جاز الوصي
ذلك لو خير أو فسر اه بأن يأخذ خمسة عشر مائة أو عشرة أو ببيع منه بعشر مائة أو إحدى خمسة عشر به بقي
اه **قوله** كعبه اتفاقا وكذا الوكيل نفسه **قوله** هذا الواسر بنفسه اه أو ذهب إلى القاضي فأجره صرح شرح
الوهابية عن الحائنة قلت وبشكل علمه ما مر عند قوله ولا تبص القسم إلى الواقف ثم وسمه ثم للقاضي
من أن القاضي لا يملك التصرف مع وجود المتولي والجواب أنه لا يملك ذلك على ما فهم من النزاع عند خصمه تصرف
المتولي بنفسه وهنا لا يصح وقد من عند الكلام على قطع الجهات للتميز أن المتولي لو عمل كلاما على البناء فله قدر
أجره ثم لو أمر الحاكم والأفلاذ لا يصلح مؤجرا أو مستأجرا وهذا المصلحة جارية هنا وقد منا أيضا أول الفصل إذا
شرط الواقف أن لا تخرج الأرض أكثر من سنة وكانت أجزائها أكثر نفع الفقراء فلس القين أن يجرها أكثر
بل يرفع الأمر للقاضي ليؤجرها لانه ولا يملك النظر للفقراء فافهم **قوله** وكذا الوصي أي من قبل الأب بخلاف
وصي القاضي فله لا يصح بيعه ولا شراء أموال البني ولو خير أكلما في بابه والاحارة مع المنافع أودع ط **قوله**
بخلاف الوكيل فله لا يعقد مع من ترشدها تله للتمتع عند الامام الا اذا أطلق له الموكل كسما في بابها فاده
ط **قوله** أي كونه يعمل بالمرسل هومن سقط منه العصا ط وهذا التعليل كمر في شرح الوهابية بقوله
وفي حفظي تعليله بكونه يعمل الخ ولكن لم تأخر به الآن اه قلت وجهه أنه عمل بكل الاحاديث حيث لم يرد
العمل بهذين فصلا حتى باطلاق هذا اللفظ عليه والظاهر أن هذا عند عدم العلم أما اذا تعورفا فملا على
من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به وصار يطلق عليه أنه من أهل الحديث فعين حله على عرف الواقف كما
قسمناه في مسألة ابن المنقار **قوله** وجاز على حفر القبور والا كتمان هو المقتضى به كافي للبرع الفزاري وفي
شرح الوهابية ان الصفة أظهر **قوله** لا على الصوفية والعلماني في الأصح فانه وقع فيه خلاف قال في شرح
الوهابية عن الخلاصة بعد حكاية الخلاف وأخرج الامام على السعدى الرواية من وقف لخصاف أنه لا يجوز
على الصوفية والعلماني فرجوا إلى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال شمس الأئمة اذا ذكر مصروف
فيه تنصيص على الحاجة فهو صحيح وان استوى فيما لا غنى والفقراء فان حصون صح والابطال الا ان كان
في لفظه ما يدل على الحاجة عرفا كالسما في الوقف عليهم صحيح وبصرف لفقراءهم فهذا الضابط يقتضي صحة
الوقف على الزمى والعلماني وقرأه القرآن والفقهاء وأهل الحديث وبصرف لفقراءهم لاشعاع الاسماء
الحاجة استعمالا لان العلمى والاشغال بالعلمى يقطع عن الكسب فغلب فهم الفقراء وهو أصح مما ساق في باب
الاطل أنه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه أنه يصح على الصوفية أيضا لان الفقراء فهم أغلب من العلماني بل
اصطلاحهم تسميتهم بالفقراء وهذا ان كانت العلة ما ذكره والافق التنازع مع الامام في البسران الصوفية
أنواع فهم قوم يضربون بالزماير ويشترون الجور إلى أن قال فهم اذا كانوا بهذا المنه كيف يصح الوقف عليهم
اه فافاد ان العلة أن منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قربة ويحتمل أن المراد لا يصح الوقف على هذا
النوع منهم اذا عنهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكن من حيث المعنى أظهر لان
لفظ الصوفية أعم ارادته في العادة من كونه على طريقة مرضية أما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سماوا
أنفسهم بهذا الاسم فاذا أطلق الاسم لا يدخلون فيه فصنع الوقف وبسحقه أهل ذلك الاسم حقيقة وحسنه
تكون علة الصحة ما مر من غلبه وصف الفقراء فهم فاعتزم هذا التعرير **قوله** وفي النزاع الاسعاف الخ
تخصيص لما قبله به أو السعد **قوله** فهو أولى أي لا علم بأمور الوقف أولى ومثله لو استوفى في الدابة
والسداد والفضل والرشاد فالاعلم بأمور الوقف أولى يخرج عن الظاهر به **قوله** وكذا لو شرطه لا رشدهم فقدم
بعد الاستواء فيه الاسن ولو أنشئ كافي الاسعاف والاعلم بأمور الوقف وأفتى في الاسعاف تقديم الرجل على
الانثى والعالم على الجاهل أي بعد الاستواء في الفضلة والرشد قال في الصرح والظاهر أن رشدهم صلاح المال
وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال الأفضل فالأفضل فأي الأفضل القول أو مات بكون لمن
يليه على الترتيب ذكره لخصاف وقال هلال القياس أن يدخل القاضي ببنه رجلا مادام حيا فان مات

وقف على أصحاب الحديث لا يدخل

فيه الشافعي اذا لم يكن
في طلب الحديث
ويستحل الخفى كان في
طلبه ولا يبرأ به أي
لكونه يعمل بالمرسل
ويقدم خبر الواحد على
القياس وجاز على حفر
القبور ولا كتمان لاعلى
الصوفية والعلماني في
الأصح ولو شرط النظر
للا رشد فالارشد من
أولاده فاستوى بالمرسل
أقوى الملا أو بالسعد
معلا بأن يفعل
التفضيل بتنظيم الواحد
والمعدود وهو ظاهر وفي
النزاع الاسعاف شرطه
الأفضل أولاده فاستوى
فلا يشبه ولو أحدهما
أورع والآخر أعلم بأمور
الوقف فهو أولى اذا أمن
خيانته انتهى جوهره
وكذا لو شرطه لا رشدهم
مطلب في الوقف على
الصوفية والعلماني
مطلب في شرط التولية
للا رشد فالارشد
مطلب اذا صار غير الارشد
أرشد
قوله هومن سقط الخ
هكذا بخطه والذي في
حاشية ط هو ما سقط الخ
وهي أولى اه معصية

فألهاء تصرف للابن
لألواقف لأن الكتابة
تصرف لأقرب المكنتات
بمقتضى الوضع وكذلك
مسائل ثلاث وقف
على زيد وعمرو ونسله
فألهاء لهم فقط
وقف على ولدي وولد
ولدي الذكور فلا ذكور
راجع لولد الولد حسب

(١) قوله في الجران التولية
الخ عبارة عن الوقف في
شرح قولنا المكنتات وحصل
الوقف فله الوقف لنفسه
أوجبه للولاية إليه صح
نصه ولو وقف أربعين رجلاً
لكن متولياً لأبشاره
أحدهم ألا تحول رجل
ولا يوقف رجل فحصل
رجلاً آخر وصيه يكون
شريكاً لتولي في أمر الوقف
الأن يقول وقف أرضي
على كذا وكذا وحصلت
ولا يتوالفان وحصلت فلا
وصي في تركه وجميع
أموري بحيث ينفرد كل
منهما بأمر مني إليه كذا في
الاسماء ومنه تسليم جواب
حادثه بقرينة مكتوبه
أحدهما بأن المتولي فلان
وشهد الآخر بأن المتولي
رجل غيره والتاقمتا
التاريخ فاجبت بأنها
بشر كان ولا يقال ان
الذي يلحق كاتبتهم
انصاف في الشرائط لا ما
تقولان التولية من الوقف
خارجة عن حكم سائر
الشرائط لأن فيها التغير
والتبدل كما بداه من
فرضه ولو فقدت الوقف على
قول أي يوسف وأما في
الشرائط فلا بد من ذكرها
في أصل الوقف فلا كذا
نقل من خطها لهدى العباسي
رحمته الله

بقر هذا بقر مستقل لأنه لو لم أنه يجوز له الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اه قلت وقد أجابنا فأد
أعطاه مولاه غاية المراد وحاصله أنه لو شرط الواقف أن يكون الامام والمؤذن والمعلم متصفاً بمصائب الرجوع
عنه لو كان منها ووافي سائرته وتضمنه وكان غيره أصح فهو في الحقيقة تغيير كما عبره في الخلاصة أي تغيير
الشخص المعين بغيره للمصلحة الرجعة إلى السليين فهو نظير ما قدمه المصنف من قوله الباني أي بنصب الامام
والمؤذن في المختار إذا عين القوم أصح من غيره به يظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشباة من قوله ولم أر حكم
عزله لمدرس وامام ولاهما وهوانه مائر للمصلحة إذا كان مسر وطبق في أصل الوقف خدونه بالاولى وقد ظهر
أنه ليس المراد أنه يجوز لأقرب الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تكلف في شرحه على الملتقى
للجواب عما قدمه عن الدرر قبل قول المصنف المتعدداً لوقف والجهة من أنه ليس له إعطاء الفلعة لغيره من عنه
نظر في الوقف عن ملكه بالتصديق اه فله صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في
المؤبدية على ما علمت وبديل عليه قوله في العبر (١) ان التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لأن له فيها التغيير كما
بداه وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفي الاسعاف ولا يجوز له أن يفعل الاما بشرط
وقت العقد اه وفيه لو شرط في وقعه أن يرضى وطبق من يرى زيادته أو ينقص من وطبق من يرى نقصانه
أو يدخل معهم من يرى إزالته أو يخرج من يرى إخراجهم جازم إذا فصل ذلك ليس له أن يغيره لأن شرطه
وقع على فعل براه فإذا رآه أو مضاه فقد انتهى مآره اه وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في
الوقف فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد تقرر ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت أن الرجوع عن الشروط
لا يصح إلا التولية ما لم بشرط ذلك لنفسه فله تغيير المشروط مرة واحدة إلا أن ينص على أنه يفعل ذلك كما بداه
والأذا كانت المصلحة اقتضت فاعتبر هذا التعبير (قوله فلهاء) أي الكتابة كما بداه بما بعده والمراد بها الضمير
وتسمية الضمير كناية اصطلاحاً للكوفين فإنه ط (قوله لأقرب المكنتات) أي لأقرب المالكات كورات التي يمكن
أن يكون الضمير كناية عنها (قوله بمقتضى الوضع) أي الأصل وهو عود الضمير إلى أقرب مذكور إليه قلت وهذا
الأصل عندنا لمخالفين القرائن ولذا قال في الخبرية بشل عن وقف على ولده حسن وعلى من يخلد حسن الأولاد
ثم على أولادهم الذكور ثم على أولاده الإناث وأولادهن ثم محدث للواقف ولداً له محمد ثم مات حسن المذكور
فهل الضمير في محدثه راجع إلى حسن لأنه أقرب مذكور أم إلى الوقف فيدخل محمد فأجاب بمقتضى الحقيقة
مصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع إلى الوقف ثم قال في الخبرية أن هذا مما لا يسل في فهمه فيدفعوه
ألا قرب إلى الغرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين أنه إذا كان اللفظ محتملاً لتعين
أحدهما بالعرض وإذا أرجعنا الضمير إلى حسن لم يرد حرمان ولداً الواقف لصلته واستحقاقه وأولاداً البنات وفيه
غاية البعد ولا يعمل بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المخطوطة وهذا القافية بظهور غنى عن الاستدلال اه (قوله
وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها الأقرب وإن لم يكن هنالك ضمير فإن للثانية والثالثة لا ضمير فيها ط (قوله
فألهاء لهم فقط) أي فلا يدخل نسل زيد إذا لام انصاف فإن قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهما فالعلة
لعبد الله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون نسل عبد الله اه (قوله فلهاء كور راجع لولد الولد حسب) أي فقط
أي للمضاف المعطوف دون المضاف إليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدي بقى شامل للذكور والإناث من
صلبه وقوله وولد ولدي الذكور يختص بالذكور من أولاد الذكور والإناث بالمضاف فقط لأنه أقرب مذكور
ولا يقال المضاف إليه أقرب مذكور لأننا نقول الأصل عود الضمير إلى المضاف فإذا قلت جامعاً لزيد وأكرمته
أي الفلام لأنه الحديث عنه والمضاف اليه مذكور معرفة بالمضاف غير مقصود بالحكم ويحتمل أن يكون قوله حسب
استحوا عن رجوعه للمضاف إليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف عليه أيضاً وهذا وإن كان بعد من حوى
العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت رأيت أن قال على ولدي وولد ولدي الذكور قال نعم اه فقد جعله قبل المعطوف
لمن كان ذكر كرام من ولده وولده قال الذكور من ولدي والبنين والبنات قال نعم اه فقد جعله قبل المعطوف
والمعطوف عليه دون المضاف إليه ومثله في الاسعاف ونسبه ولو قال على ولدي وولد ولدي الإناث يكون للإناث من
ولده دون ذكورهم والإناث من ولداً الذكور والإناث وهن فيهما سواء اه وهو المتبادر من كلام انصاف أيضاً

هو الصحيح فأت وقدمنا
أن الوصف بعد
منه ما طعن في الأخير عندنا
وفي الزيد على من باب
المحرمات وقولهم
ينصف الشرط إليهما
وهو الأصل قلنا ذلك في
الشرط المصرح به
والاستثناء عشية الله
تعالى وأما في الصفة
المذكورة في آخر
الكلام فتصرف إلى
ما يليه نحو جاء زيد
وعمر العالم إلى آخره
فليحفظ وفي المنظومة
الحية قال
والوصف بعد جمل إن أت
يرجع للجميع فيما
ثبتنا
عند الإمام الشافعي فيما

مطلب الوصف بعد جمل
يرجع إلى الأخير عندنا
مطلب الشرط والاستثناء
يرجع إلى الكل
أفتا لا الوصف فانه
للاخير عندنا
مطلب على أن من مات
عن ولدين قيل الشرط
(قوله) ولا يدخل بنات
(الصلب) أي لا يدخلن
في الوالدن أي لا يستحق
أولادهن في هذا الوقت
شيأ وليس المراد نفي
دخولهن أنفسهن في الوقت حتى ينفى التعميم في الولد الأول كما هو

لكن يأتي أن الوصف ينصرف إلى ما يليه عندنا وهو مؤيد لا احتمال الأول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى
كلام الأشباه قد لا يضاف إليه فقط وتعام تحريم المقام في كتابا تنقيح الحامدية فراجع (قوله) وعكسه
وقت الخ عكس مبتدأ والجملة بعده أي يذهب المذهب الآخر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدما
فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فإن القيد فيه متأخر فيكون لما بعد العاطف فالعمر في قوله لانه أقرب
وفي قوله قصر عائد للقيد وهو لفظي لا عمر وكأولهم ومقتضى كلامه أن الوصف يعود إلى ما يليه سواء تأخر
أو تقدم إذا قال على فقرا وأولادي وجبراني ينصرف إلى الأول فقط وكذلك قال على ذكورا وأولادي وأولادهم
فيدخل فيه الأناث من أولاد الذكور يؤيد من الأصل العطف على المضاف ولم أر ما توسط الوصف مثل على
أولادي الذكور وأولاد الأذى والطاهر انصرفه لا الأول فقط فيعوض الذكور لصلبه ويم الذكور والأناث
من أولاد أولاد الذكور والأناث فم لو قال وأولادهم يخص الذكور والأناث من أولاد الذكور يعود الضمير
إليهم وفي الأسعاف لو قال على الذكور من ولدي وعلى أولادهم فهي للذكور من ولده لصلبه ولولد الذكور أناتا
كأنوا أوز كورادون بنات الصلب فلا تعطى البنات الصلبة وتعطى بنات أخيهما لو قال على ذكور ولدي وذكور
ولدي يكون للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولده ولو لم يكن الذكور من ولد البنات والبنات فيه سواء
ولا يدخل أنثى من ولده ولا ولده ولو قال على ولدي وعلى أولاد الذكور من ولدي يكون على ولده لصلبه
الذكور والأناث وعلى الذكور والأناث من ولده لصلبه ولو لم يكن الذكور من ولد البنات لصلبه (قوله) وهذا هو
الصحيح) راجع لأصل المسئلة ومقابلة القول بان الكتابة تنصرف للواقف لا لابنه كما فاده كلام المنحيز لهذا
الفصل والظاهر أن الخلاف في باقي المسئلة كذلك (قوله) قلت وقد مرنا أي في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد
الجل يرجع إلى الأخير عندنا الخ وبأن قريباً وهذا ما يدل عليه قوله فانه كور راجع لولد أو لولد حسب لكن علت تخالفته
لكلام هلال والاسعاف (قوله) عندنا وعند الشافعي الجميع إن لم يعطف بنهم كما مر وبأن (قوله) من باب
المحرمات) أي في كتاب النكاح (قوله) وهو الأصل) أي انصرف الشرط إلى المتعاطفين عندنا وعند الشافعية
(قوله) في الشرط المصرح به) مثل فلانة طالق ولفانة أن دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطاً لطلاقها
لا لمعطوف فقط اهـ (قوله) والاستثناء عشية الله تعالى لانه شرط حقيقة وإن سمي استثناء عرفاً واحترزه
عن الاستثناء لأن في التوايح أورد الاستثناء عقب جمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف في جواز
رده إلى الجميع والآخر خاصة وإنما الخلاف في الظهور عند الإطلاق فذهب الشافعي أنه ظاهر في العود إلى الجميع
وذهب بعضهم إلى التوقف وبعضهم إلى التفصيل ومنه ذهب إلى حقيقته أنه ظاهر في العود إلى الأخيرة والمراد
بالتفصيل هو أنه إن استقلت الثانية عن الأولى بالأضرب أعنف فلا خير ولا فلاح للجميع واحترز بالجل عن الاستثناء
عقب مفردات فانه لكل اتفاقاً كما في شرح النصير مثال الأول وقت دارى على أولادى ووقت بستانى على
أخوتى إذا أذخر جوا ومثال الثاني وقت دارى على أولادى وأولادهم إذا أذخر جوا (قوله) فتعريف إلى ما يليه
أي إلى ما يلي العاطف وهو المعطوف المتأخر وهو الواو جه من صرفه للجميع كما في بحر ريان الهمام (قوله) نحو
جاء بنو عمر والعالم) لا يخفى أن الوصف هنا لا يمكن صرفه للجميع وإن أمكن للأول لكنه غير محل الخلاف
فالتاسع تشمل أن الهمام بقوله كتبهم وقرش الطوال فعوا فإن الطوال جمع طويل عكس صرفه للمتاعطين
والآخر فقط والثاني مذهبنا وهو الأوجه كما علت والأول مذهب الشافعي قال في جمع الجوامع وشرحه الصفة
كالاستثناء في العود إلى كل المتعدد على الأصح ولو تقدمت نحو وقت على أولادى وأولادهم المحتاجين ووقت
على محتاجي أولادى وأولادهم فعود الوصف في الأول إلى الأولاد مع أولادهم وفي الثاني إلى أولاد الأولاد مع
الأولاد وقيل لا أما المتوسطة فنحو وقت على أولادى المحتاجين وأولادهم فالحتم اختصاصها بما واثته ويحتمل
أن يقال تعود إلى ما يليها أيضاً (تنبيه) حاصل ما عر أن كلامنا من الشرط والاستثناء والوصف يعود إلى المتعاطفين
جميعاً عند الشافعي وكذلك عندنا إلا الوصف فانه لا يخرق فقط لكن علت مخالفته لما قدمنا من هلال وغيره وقد
سئل المصنف عن وقف على أولادهم وعلمهم على القرصة الشرعية وليس للأناث حق إلا إذا كن عازيات ثم على

أولاد الموقف عليهم ثم على أولادهم ونسلهم على أن من مات منهم عن ولد نصيبه ولده فهل هذا الشرط
راجع لكل أو للجملة الثانية المعطوفة بهم وبابعد الطول الفصل بين الأولى والثانية وهو قوله ليس إلا لحق
الخط واجب صرح أصحابنا بأن قوله على أن كان من قبيل الشرط لمفهوم معنى الأزوم ووجود الخاء بلا زنه
وجود الشرط كما قال تعالى يا بعلث على أن لا بشر كن أي بشرط أن لا بشر كن. وبان الشرط إذا تعقب
جاء جمع إلى الكل بخلاف الصفه والاستثناء فإلى الآخر عندنا ولم يفرق أصحابنا بين العطف بالواو والعطف
بتم وعلى هذا أفعد نصيب من مات عن ولد ولده عملا بالشرط المذكور وهو الموافق لقرض الواقفين اهـ ملخصا
ومظهر أن طول الفصل المذكور لا يضر أيضا (قوله ان كان ذا العطف واو) قال العراقي في فتاواه وقد
أطلق أصحابنا في الأصول والفرع العطف ولم يقيدوه بأداة وعن حكى الاطلاق امام الحرمين والفرقي والشيخان
وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو كالتولي حكاه عنه الرافي ومثل امام الحرمين المسئلة بتم ثم فيها
بطريق الصحة عاذا كان ذلك بالواو وتماه فيه جوى (قوله الى الآخر) متعلق برجع الذي هو جواب
أما (قوله ولو على البنين وقفا يجعل الخ) يعني لو قال على بنى وله بنون وبنات يدخل فيه البنات لان البنات اذا
جعلن مع البنين ذكرن بلفظ التذكير وله بنات فقط أو قال على بناتي وله بنون لا غير فإلا لمساكين ولا
شيء لهم وعامة في الاسماء وهذا البيت يعني عنه العيتان الاخيران (قوله وولد الابن كذلك البنت) أي
كذلك وولد البنت خذف المضاف وأبق المضاف المعلى حرة اهـ ح أي لو وقف على ذرية يدخل فيها أولاد
البنين وأولاد البنات (قوله لو وقف الوقف على الذرية) أي لو قال على ذرية زيد أو قال على نسله أبدأ ما أناسوا
يدخل فيه ولده وولد ولده وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء خضاف (قوله من غير ترتيب الخ) أي ان لم
يرتب بين البطون تقسم الغلة يوم بقي على عدد هم من الرجال والنساء والصبيان من ولده لصلبه والأسفل درجة
بالسوية بلا تفضيل ثم كلمات أحسنهم سقط سهمهم وتنقص القسمة وتقسم بين من يكون موجودا يوم تاتي
القسمة أما لو رتب بان قال يقدم البطن الأعلى على الذين يولونهم ثم الذين يولونهم بلفظ بعد بطن اعتبر شرط وقامه
في الخضاف (قوله ولو على أولاده الخ) اعلم أنهم ذكروا أن ظاهر الرواية للمقتضى بعدم دخول أولاد البنات في
الأولاد مطلقا أي سواء قال على أولادى بلفظ الجمع أو بلفظ اسم الجنس كولدى وسواء اقتصر على البطن الأول
كما مثنا أو ذكر البطن الثاني مضافا إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير الوافق كأولادى وأولادى أو
العائد على الأولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وقال الخضاف يدخلون في جميع ما ذكر وقال
على الرازي ان ذكر البطن الثاني بلفظ اسم الجنس المضاف إلى ضمير الوافق كولدى وولد ولدى لا يدخلون وإن
بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الأولاد كأولادى وأولادى وأولادهم دخلوا وقال شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون
في البطن الأول زوايه واحدة وإنما الخلاف في البطن الثاني وظاهر الرواية الدخول لان ولدا ولد اسم لمن ولده
ولده وابنته وادف من ولده بنته يكون ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدى فان ولدا البنت لا يدخل في
ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وإنما يتناول ولدا لان لانه ينسب اليه عرفا وهو اختيار لقول هلال
وصحبه في الحاشية مستند الكلام محمد بن البراء الكبير وفي الاسعاف انه الصحيح وجزءه قاضى القضاء أبو الدين
الطرابلسي وثلاثة السبئي وابن النجدة وابن نجيم والخانوزي وغيرهم من المتأخرين وكذا الشعر الملى في موضع
من فتاواه ومثاق في موضع آخر وقام غير ذلك ورجع ما جئ به المتأخرون في كتابي فتعجب الحامدية
وقدمنا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى الكاذري جوابا مطولا للعلامة الشيخ على المقدسى ملخصه أن
الحق ان الهمام قال في الفتح ولوضم إلى الولد ولدا فقال على ولدى وولد ولدى استقرت الصليونية وأولاد
بنه وأولاد بناته كذا اختاره هلال والخضاف وصحبه في الحاشية وأنكر الخضاف رواية عمران أولاد البنات
وقال لم أجمن يقوم رواية ذلك عن أصحابنا وانما روى عن أبي حنيفة فمن أوصى بثلاث ماله لولد زيد فان وجد
له ولد كوروا ثلثه يوم موت الموصى كان بينهم وإن لم يكن له ولد لصلبه بل ولده لمن أولاد الذكور
والانث كان لأولاد الذكور دون أولاد الانث فكأنهم قاسوه على ذلك وفرق شمس الأئمة بينهما بالفرق المشهور

ان كان ذا العطف

بواو أما

أن كان ذا عطف بتم وقفا

الى الآخر يفتاوى رجعا

ولو على البنين وقفا يجعل

فان في ذلك البنات

تدخل *

ولدا الابن كذلك البنت

يدخل في ذرية بنت

لو وقف الوقف على

الذرية *

من غير ترتيب قبالسوية

يقسم بين من عتلا

والاسفل *

من غير تفضيل بعض

فانقل

وتنقص القسمة في

كل سنة *

ويقسم الباقي على من

عنه

ولو على أولاده ثم على

أولاد أولاده فتدخلا

وقفا فقالوا ليس في ذا

يدخل

أولاد بنته على ما ينقل

بنى أولادى كذا أجازى

واخوى ولفظ آباءى

أحسب

مطلب في تحرر الكلام

على دخول أولاد البنات

المذكور في الخاتمة وغيرها أي ما قدمناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالتعريق عند الخاص والعام قد اعتمد على هؤلاء الأئمة العظام أما هلال فإنه لم يذكر في يوسف وأما الخصاص فقد شهد له الفضل شمس الأئمة الخالوي فقال إن الخصاص امام كبير في العلوم يصح الاقتداء به وقد اقتدى به أئمة الشافعية وأما قاضيان وشمس الأئمة فخاصي الطبقات تعني عن التطويل وإذا كان مثل الامام الخصاص لم يحد من يقوم رواية حرمان أولاد البنات في صورة ولدي ولدي ولي يعلم أن الصورة التي يلتقط الجميع ليس فيها اختلاف رواية قطعا بل دخول أولاد البنات فيها روايا واحدة فمن هذا قال شيخ مشايخنا السري ابن الشحنة يبين أن قصص رواية السخول قطعا لا فيها نص محمد عن أصحابنا والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وقد وقع شيخ مشايخنا الصدر الاحل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتماد على هؤلاء الأئمة العظام قال ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة أولاد ولدي ما نقله في الذخيرة عن شمس الأئمة المرخسي أن أولاد البنات يدخلون رواية واحدة وأما الرواياتان فيما إذا قال آمنوني على أولادي اه وهذا البيان اتضح أن ما وقع في بعض الكتب كالجنين والواقعات والمحيط الرضوي من ذكر اختلاف في العبارة المذكورة من قبل نقل الخلاف في إحدى صورتين قياسا على الأخرى مع قيام الفرق بينهما وما ذكر في التعليق من أن ولد البنت ينسب لابيها لا يساعدهم لأنه أن يريد أن الولد لا ينسب إلى اللفة وشعره فلا وجه له إذا شبه في صحة قول الواقف وقفت على أولاد بناتي وإن أريد أن ينسب الهاعر فالواجب نفع في عدم دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والسخول يحكم العرف انما هو في صورة الوجه الاول وهما ولدي وأولادي والتعليق المذكور ينطبق عليهما وقد كرس في الاسلام ابن الشحنة أن العرف موافق للحقيقة اللغوية فوجب المصير اليه والتعويل عليه اه وقد أحاب العلامة الخالوي عن ما قاله المقتضى (قوله يشترط الاثبات والذكور) أي عند الاجتماع تغليب المذكر على المؤنث (قوله وما يكثر وقوعه الملح) أعلم أن هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشباهه ولا سيما على صاحب الاشياء والمرايات الأمر كذلك جفت فهم احين وصولي الى هذا الحل رسالة سبغت الاقوال الواضحة الخلق في مسئلة نقض القسمة ومسئلة الدرجة المعجلة وكتبت ذلك شيا من ذلك في كتابي تنقيح الحامدة وأوضحته فيه المسئلة بتاقر به العين فن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى هذين التاليفين فان ذلك يستدعي كلاما طويلا ولئذ كرر خلاصته فلا باختصار وذلك انه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم وهكذا تباين البطون وشروط من مات عن ولد فقصيه لولده وعن غيره ولد فنصيبه لمن في درجته ومن مات قبل استحقاقه لشيء وله واد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حيا فمات الواقف أو غيره عن عشرة أولاد مثلا ثم مات أحدهم عن ولد يعطى سهمه لولده عملا بالشرط فلو مات بعده آخر عن ولد وعن ولد ولدت له والدف حياة أهله فهل يعطى هذا الولد مع خمسة حده لان الواقف جعل درجته درجة أبيه وهي درجته المعجلة فبشأنه أهل الطبقة الاولى وهي درجة ٤٤٠ وأولاد يعطى له شيا أي السبكي بعدم المشاركة وخص المخصص أبيه بناء على أن المتوفى في حياته والدة لا يسبى موقوف عليه ولا من أهل الوقف وأما جعل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فقصيه لولده فكما مات واحد من العشرة يعطى سهمه لولده دون ولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق إلى أن عوت العاشر من الطبقة العليا فاذ مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تنقض القسمة ويقسم على البطن الثاني قسمة مستأنفة ويطل قول الواقف من مات عن ولد فقصيه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على أولادهم حيث ترتب بين الطبقات وبعد ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فقصيه لولده وهكذا إلى أن عوت آخر هذا الطبقة الثانية فطل القسمة وتستأنف قسمة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا إلى آخر الطبقات كما نص عليه الخصاص وغيره ولكن السبكي قسم على المؤنث من كل طبقة عند استئناف القسمة وأعطى حصصا لكل من أولاده وأما الخصاص فقسم على عدد أهل الطبقة الثانية تستأنف القسمة عليها ولم ينظر إلى أصولهم فهذا خلاص ما قاله السبكي وخالفه

يشترط الاثبات والذكور فيه وذلك واضح مسطور وما يكثر وقوعه ما لو وقف على درجته من تباين جعل من شرطه أن من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فهل له حظ أو لا ولو كان حيا ويشترط الطبقة الاولى والا

قوله أولا يعطى له شيا هكذا يحطه ولعل الاوقف حذف كلمة اللهم الا أن يجعل الجار والمجور نائب فاعل يعطى على قوله لوجود المفعول به أو يقرأ الفعل بالبناء للفعل تأمل اه مخصصه

مطلب في مسئلة السبكي الواقعة في الاشياء في نقض القسمة والدرجة المعجلة

أقضى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذه المخالفة واجبة كما أفاد ما بنى عليه في الأشبا من القاعدة (٤٩) (٤) التاسعة أكنه ذكر بعد وقتين

الحلال السيوطي فاختار أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده علما بشرط ويستحق من جده مع أعمامه وأنه إذا مات أحد من أعمامه عن غير ولد استحق معهم أيضا لان عدم كونه من أهل الوقف يمنع من صريح قول الواقف ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه أنه منهم فأهل الوقف يشمل المستحق ومن كان صددا الاستحقاق وأنه إذا مات آخر من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده ٣ وحاصله أنه خالفه في شأين أحدهما أن أولاد المتوفى في حياة والده لا يخرجون مع بقاء الطبقة الأولى بل يستحقون معهم علائق شرط الدرجة لحيلة فانهم ما إذا انقضت الطبقة لا تنقض القسمة كما هو صريح إعطائهم سهم آخر من مات من الطبقة لولده فقله في الأنساب أنه وافق السبكي على نقض القسمة غير صحيح ثم إن صاحب الأنساب قال إن مخالفته للسبكي في أولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة وأما نقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أقضى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاف ولم ينهوا الفرق بين صورتي الخصاف والسبكي فإن صورة السبكي ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاف قال فيها وقف على ولده وولد ولده ونسلهم من بنائى قال لا على أن يبدأ البطن الأعلى ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم بطن بعد بطن فصدر مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الأعلى مع الأسفل وقوله على أن يبدأ البطن الأعلى أخرج بعد الدخول وصدر مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك للعطف بتم بالواو فنقض القسمة خاص بمسئلة الخصاف دون مسئلة السبكي فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاف على مسئلة السبكي وحاصله أنه أن غير الواو بين الطبقات من تبادل ما يبدأ البطن الأعلى تنقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاف وأن عبر بتم لا يضيغ القول بنقض القسمة خلافا للسبكي بل كلمات أحد عن ولد يعطى سهمه لولده في جمع الطون هذا خلاص ما قاله في الأنساب وقد رد عليه جمع من جاء بعده حتى أن العلامة المقدسى ألف في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشرنبلالى في مجموع رسائله وحقق فيها عدم الفرق في نقض القسمة بين العطف بتم والعطف بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وقال قد أقضى بذلك جماعة من أفاضل الحنفية والشافعية منهم السرى عبد البر بن النجعة الحنفى وثور الدين المحلى الشافعى وهران الدين الطرابلسى الحنفى وثور الدين الطرابلسى الحنفى وشهاب الدين الرملى الشافعى والبرهان بن أبى شريف الشافعى وعلاء الدين الأصبهى وغيرهم قلت وأقضى بذلك أيضا العلامة ابن الشلى في مآل في مآل مرتب بتم وقال الصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح كلام الأصناف ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم اهـ وقد أبدى العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسمة على نحو ما مر من الخصاف ونقل مثله عن الإمام القسنى وغيره في صورة الترتيب بتم فقد تحرر بهذا أن الصواب القول بنقض القسمة بالفرق بين العطف بتم أو بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة الجعلية معتبر لكن الذى عليه جمهور العلماء مقام من مات في حياة والده مقام والذى الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من عه ونحوه من هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معركه عظيم بين العلماء منهم من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطي كما مر وافقه جماعة كثيرون واعتمد الشرنبلالى وألف فيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسى وأقضى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الأربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذى حققته في الرسالة وفي تنقيح الحامدية وأنه سبحانه أعلم فانتم موضع هذا المحل وأشكر مولانا عز وجل (قوله أقضى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي) العبارة مقابلة كما ظهر لك مما فرقناه فان السبكي أقضى بعدم المشاركة بنقض القسمة والسيوطي خالفه في الأمرين لا في أحدهما خلافا للأشياء (قوله وهذه المخالفة واجبة) أى يجب القول بعشائركه لاهل درجة أبيه على التفصيل الذى قلناه أو مطلقا (قوله فبالواو) أى المقترنة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله يشاركه صوابه تنقض القسمة (قوله بخلاف شتم) فان القسمة لا تنقض فيها انقراض كل طبقة وقد علمت أن الصواب نقض القسمة في الموضعين (قوله ولقد أقتبست الخ) أقضى بتم الحانوقى (قوله بأنه ينتقل نصيبهما) أى إذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الأسعاف الخ) هنا كله إلى الفصل سابق

أن بعضهم يعبر بين الطبقات بتم وبعضهم بالواو فبالواو يشاركه بخلاف أن يرجعه تماملا مع شرح الوجاهية فإنه نقل عن السبكي وأقعتن آخر بين يحتاج إليهما ولم يزل العلماء متعيرين في فهم شروط الواقفين الأمن رسم الله ولقد أقتب فبين وقف على أولاد الظهور دون الاناث فانت مستقلة عن ولدين أو هجاء من أولاد الظهور بأنه ينتقل نصيبها إليهما لصديق كونهما من أولاد الظهور باعتبار أنهما كما يعلم من الأسعاف وغيره وفي الأسعاف والتنازعية

٣ (قوله يعطى سهمه لولده) ولا تنقض القسمة إذا قلنا أنه في نصيبه لان السبكي أغانقها لاهل ادخال ولين مات والده قبل الاستحقاق والسيوطي أدخله في درجة أبيه فلو قال بنقض القسمة يمكن هناك فائدة لانه إذا نقض بنقض كالسبكي معصنى انه يقسم أولا على الأصول الاموات ويعطى نصيب كل منهم لولده ويعد من مات قبل الاستحقاق مع الأصول المقسوم عليهم يعطى نصيبه لولده الذى هو من درجة أبيه قاله في القسمة اعموا إعطاء من كان

الذكور كل من يرجع
نسبه إلى الواقف بالأب
فهو من عقبه وكل من
كان أبوه من غير الذكور
من ولد الواقف فليس
من عقبه انتهى وسيجيء
في الوصايا أنه لو أوصى
لأهله أو خليفته دخل
كل من ينسب اليه من
قبل أمه ولا يدخل أولاد
البنات وأبناؤها ولا وصي
إلى أهل بيتها أو لحقتها
لا يدخل ولدها لأن
يكون أبوه من قومها
لأن الولد إنما ينسب لأمه
لأنه مقلوب عنه جواب
حاشية لو وقف على أولاد
الظهور دون أولاد
البطون فانت مسقطه
عن ولدين أبوهما من
أولاد الظهور هل ينتقل
نصيبهما فاجبت نعم
ينتقل نصيبهما لما صدق
كونهما من أولاد
الظهور باعتبار ولدهما
لأنه كورثته أعلم
* (فصل فيما يتعلق
بوقف الأولاد) * من
الدرر وغيره أو عبارة
المواهب في الوقف على
نفسه وولده ونسبه
وعقبه جعل يبعثه
أيام حياته ثم وهم
عند الثاني وبه يفتي
بجعله ولده ولكن يختص
بالصلى وييم الأبي مالم
يقيد بالذكور يستقل
به الواصفان انتهى

من بعض التسخيم ويدل على أنه لم يوجد في أصل النسخة ما فهم من التكرار بأعاده الحادثة التي أفتى بها (قوله) لا
أن يكون أزواجهن من ولده (استثناء من قوله) دون الإناث وهذا دليل ما أفتى به وهو مراده من قوله كما يعلم من
الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل النسخة (قوله) كل من يرجع إلخ توضيح لما قبله ط وسيد كر
في الفصل الآتي تفسير العقب والنسل والآل والجنس وبأنى الكلام عليه والله سبحانه أعلم
(فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد) * ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما عداه إلى هنا من متعلقات هذا الفصل
فكان المناسب ذكره (قوله) وعقبه (المواهب) أي مواهب الرجن العلامة به ران الدين إبراهيم الطرابلسي
صاحب الاسعاف (قوله) في الوقف على نفسه أي في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة
المواهب وليس كذلك لأن كرماء كرهه لما يذكر في المواهب (قوله) جعل يبعثه لنفسه إلخ تقدمه هذا في
قول المتن وما جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني (قوله) ثم وثم حكاية لما يذكر كره الواقف من العطف بتم في
وقفه كقوله ثم من بعدى على أولادى ثم على أولادهم وهذا لا يدخله في نقل الخلاف لأن الخلاف في جعله
الربع لنفسه لا لأولاده ونحوهم نعم من جعل الوقف على النفس باطلاً لا بطل ما عطف عليه أيضاً (قوله) كجعله
ولده متعلق بقوله جاز لكن لا يقيد كونه عند الثاني كما عطف (قوله) ولكن يختص بالصلى أي بالبن الأول
أن وجد فلا يدخل فيه غيرهم البطون لأن لفظ ولدى مفردان عمن معنى بخلاف ولادى بلفظ الجمع على ما يأتي
(قوله) وييم الأبي أي كذا كر لاسم الولد ما خومن الولد وهو موجود فممدرد واسعاف (قوله) مالم يقيد
بالذكر في بعض النسخ بالذكور وحى كذلك في الدرر (قوله) ويستقل به الواحد أي بأن كان له أولاد حين الوقف
فما أو الواحد أو لم يكن له الواحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقف لأن لفظ ولدى مفرد مضاف فمع
بخلاف الوقف على بنه فإن الواحد يستحق نصفها والنصف الآخر للفقراء لأن أقل الجمع اثنان كما في الاسعاف
وقدم في الفروع (قوله) فان اتنى الصلى أي مات والأولى التعدي به (قوله) دون ولده الولد لاقتصاره على البطن
الأول ولا استحقاق بدون شرط اسعاف وانعاصرف للفقراء لا تقطاع الموقوف عليه كفى الدرر وهذا يسمى
منقطع الوسط كما قدمناه (قوله) فيختص بولد الابن أي لا يشاركه في الغلة من دونه من البطون ويكون ولداً لأن عند
عدم الصلى بمنزلة الصلى بدرأى لانه ينسب إليه وفي الخصاف فان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد وكان له ولد ولده
فالغلة ولدى كان أسفل من البطون والفرق بينه وبين الصلى حيث لم يدخل مع الصلى من هو أسفل أنه لما نزل
إلى ثلاثة أبطن فقد صاروا مثل الفخذ والقبيلة كما قال لولده العباس بن عبد المطلب فهو ينسب إلى العباس
أه مختصاً (قوله) ولأبى لأن لفظ الولد معها كقائمة أمها (قوله) في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال
لأن ولداً البنات ينسبون إلى أمهاتهن لا لأبائهن لا ياء أمهاتهن بخلاف ولداً البنات ينسبون إلى آبائهن لا ياء
فيه ولداً البنات وقد مناهجهم (قوله) ولزاد ولد ولدى فقط أي مقتصر على البطن الأول والثاني (قوله) اقتصر
عليهما أي على البطنين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصلى على ولداً البنات لانه سوى بينهما أي حيث
لم يذكر ما يدل على الترتيب بخلاف ما أثاره في بابي ثم قال في الدرر ثم إذا انقضى الأولاد وأولادهم في
الصورتين المذكورتين أي صورة لاقتصار على البطن الأول وصورة زيادة الثاني صرف الغلة إلى الفقراء
لا تقطاع الموقوف عليه أه أي لانه في صورتين لا يدخل البطن الثالث حيث لم يذكر أولاد بلفظ الجمع (قوله)
ولزاد البطن الثالث) بأن قال على ولدى وولد ولدى وولد (قوله) عم نسبه أي صرف إلى أولاده
ما تناسلوا لا للفقراء بما عطف واحداً من أولاده وان سفل درر (قوله) ويستوى الأقرب والابعد أي بشرط جميع
البطون في الغلة لعدم ما يدل على الترتيب وعليه الخصاف بأنه لم يسمي ثلاثة أبطن صاروا بمنزلة الفخذ وتكون
الغلة لهم ما تناسلوا قال لا ترى أنه لو قال على ولد زيد ويزيد قدمت وبنينا وبينه ثلاثة أبطن أو أكثر
هو لا بمنزلة الفخذ والغلة لمن كان من ولدى زيد وولد ولده ونسلهم أبنا (قوله) لأن يذكر ما يدل على الترتيب
بأن يقول الأقرب فالأقرب ويقول على ولدى ثم على ولد ولدى ويقول بطناً بعد بطن فحينئذ يبدأ بأبائه

الصلى فالأقرب دون ولده لأن لا يكون حين الوقف صلى فيخص بولد الابن ولأبى دون من دونه من البطون ودون ولد الواقف
البنات في الصحيح ولزاد ولد ولدى فقط اقتصر عليها ولزاد البطن الثالث عم نسبه ويستوى الأقرب والابعد لأن يذكر ما يدل على الترتيب

كأولاد ابتداء على أولادى بلفظ الجمع أو على ولدى وأولاداً وأولادى ولو قال على أولادى ولكن سماهم فأت أحدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على امرأته وأولاده ثم مات لم يخصص أبناً نصيبه إلا ما يتسقط رده نصيب من مات منهم (٤٥١) إلى ولده ولو قال على بنى أو على أخوف

دخول الثالث على الأوجه وعلى بناتى لا يدخل البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط أو قال على بناتى وله بنون فالثلاثة للمساكين وبكون وقفاً منقطعاً عن حدث ما ذكره عادله وبشكل في قسمة القسمة من ولد البنون نصف حصة

٣ مطلب لو قال على أولادى بلفظ الجمع هل يدخل كل البنون ٤ مطلب وقف على أولاده وسماهم

٢ (قوله يدخل أولاد وأولاد الخ) وبكون فيه أرباع الصغار غير القسريين قال شصنا وبأيت بنص المفتين خص القاعدة بالصغير الفردي قال وأما تسمية الجمع فيرجع للجمع واستبدل بهذا الفرع

على ذلك ٣ (قوله وكذا لا يدخل الخ في الصورتين) أى صورة الوقف على البنات والى قبلها أى الوقف على البنين الشامل للذكر والأنثى هذا هو المراد بالصورتين كما صرح به ط قال شصنا لأوجه حرمانه في صورة الوقف على البنين الشامل للذكر والأنثى لأنه

الواقف ددر (قوله كما قال الخ) مر تبط بقوله عم نسبه وعبارة الدرر كذا أى صرف إلى أولاده ما تناسلوا لافقره إذا قال على ولدى وأولاداً أو ولادى وقال ابتداء على أولادى يستوى فيه الأقرب والابعد إلا أن يذكر ما يدل على الترتيب كما مر ١٥ قال محشي عمى زاده قوله أو قال ابتداء الخ هنا تخلف لما في الخاتمة من رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال يصرف الوقف إلى الباقي فإن ماتوا يصرف إلى الفقراء إلا إلى ولد الولد وهو موافق لما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنصف من قال في الاختصار شرح المختار لو قال ٣ على أولادى يدخل فيه البنون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البنين الأول فإذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم بشرك جيع البنون فيه على السواء قر بهم ويعيدهم ١٥ وقد استفتى عن ذلك بعض العلماء من الكوفي أبي السعد وأورد ج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما مر عن الاختصار فأجاب عنه المولى المذكور بما حاصله أن هذه المسئلة قد أخطأ فيها رضى الدين السرخسى في محيطة واعتمد عليه صاحب الدرر ١٥ ومقالة حق مطابق للكتب المتعبرة كما تحققت وخلافه شاذ ثم إن ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضاً لأن مؤدى كلامهم تقديم البنين الأول ثم البنين الثاني ثم الاستدراك من الأقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام الدرر من استواء الأقرب والابعد وأولاً وآخر ١٥ ما في العزيمة لم يخص وأدان قول المفتى أبي السعد واعتمد عليه صاحب الدرر وفيه نظر لأن كلام الدرر غير موافق لكل من القولين لكن جزم عنه في فهم القدر والمقتضى في شرحه إلى الأشباه في قاعدة الأصل الحقيقة ثم ما في الخاتمة وغير هذا ذكره لمختص أيضاً (قوله ولكن سماهم) ٤ فقال على فلان وفلان وفلان يجعل آخره للفقراء ددر قلت فلو كان أولاده أربعة وصحى منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه لعود الصغير في أولادهم إلى السمين بخلاف ما إذا قال على أولادى فأنهم يدخلون لأنه لم يصف بهم ويدل عليه ما في الاستيعاف لو قال على ولدى وأولادهم وأولادى وأولادهم وله أولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط دون أولادهم مات قبل الوقف لأن الوقف لا يصح إلا على الأحياء ومن سجدت دون الأموات وقد أعاد الصغير إلى أولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى وولده وأولادى وأولادهم دخلوا القوله وولده ولدى فان ولد من مات قبله وولده ١٥ ملخصاً (فروع مهمة) قال على ولدى المخلوقين ونسلي فبثله ولداً صل به يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما إذا قال ونسلهم فإن الحادث لا يدخل هو ولا أولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث في ثلثه يدخل الحادث دون أولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث في دخل أولاد الحادث دون ولو قال على ولدى المخلوقين وعلى أولادى وأولادهم ونسلهم ٣ يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم وإن تجاوزهم بطن بخلاف ما إذا قال على ولدى المخلوقين وعلى نسل أولادهم ١٥ ملخصاً من الخصاف (قوله صرف نصيبه للفقراء) لأنه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما إذا وقف على أولاده ثم الفقراء أى لو لم يسم إلا أولاداً وبات بعضهم فأنه يصرف إلى الباقي لأنه وقف على الكل لا على كل واحد أو فائدة في الدرر (قوله لم يخصص أبناً) أى المولود من الواقف لم يكون نصيبه للجمع الأولاد ودرر لكن مقتضى ما تقدمت في بيان المنقطع أن يصرف نصيبه إلى الفقراء تأمل (قوله دخول الثالث على الأوجه) لأن جمع المذكور عند الاختلاف يشمل البنات كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل ٣ الخ في الصورتين لا لا تلزم ما هو عند ط (قوله فالثلاثة للمساكين) ولا تسمى البنات أو البنين لعدم صدق كل منهم على مدلول الآخر هان ط (قوله ويكون وقفاً منقطعاً) أى منقطع الأول (قوله فان حدث ما ذكر) أى بان ولده بنون في الأول أو بنات في الثاني عاد الوقف إليه أى إلى الحادث (قوله ويدخل في قسمة القسمة الخ) قال في الفتح ثم المستحق من الأولاد من أدرك خروج القسمة عاقل بنى بطن أى حتى لو حدث ولو بدخروج القسمة تأمل من ستة أشهر استحق ومن حدث إلى تمامها فصاعداً لا يستحق لأن اثنين بوجود الأول في البطن عند خروج القسمة فاستحق قبلها مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجه أمالو لم يثبت أمته بولد لأقل من ستة أشهر فاغترف به لا يستحق لأنه منهم في الإقرار على الغير أعني بناتى

لا يخرج عنهما ثم قال شصنا ينبغي أن يراد بالصورتين الصورة التي كتب عليها المحشى والتي بعدها أى مالو وقف على بنين وله بنات فقط أى فلا تدخل الخ في هذه الصورة ١٥

المستحقين بخلاف ولد الزوجة فإنه حين يولد ثابت النسب **(قوله)** مدلول الغلة قال في الفتح ونزوح الغلة التي هي المناط وقت انعقاد الزرع جبا وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً ذكر في الحاشية وهذا في الحب خاصة وفي وقف الخصاص يوم طلعت الثروة ينبغي أن يعتبر وقت أمه الغلة كما في الجدل لأنه بالانعقاد من العاهة وقد اعتبر انعقاده وأما على طريق بلادنا فمن اجارة أرض الوقف لن زرعها لنفسه بأجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتباره إذا دل القسط فهو كادالة الغلة فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا **اه** **(قوله)** لدون ستين أي من وقت الأمه والعق وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الجمل قبل الطلاق والعق لحكمة الوطء في العدة فيكون موجوداً عند طلوع الغلة **اه** ح **(قوله)** لثبوت نسبة بلا حل وطمها هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله إذا ولدت أي يدخل في قسمة الغلة إذا ولدت مباحة الخ والمراد دخوله في كل غلة تخرج حتى هذه المدة لتعق وجوده عندها **(قوله)** فلو يحمل أي وطؤها بان كانت أم ولد غير معتقة أو زوجة أو معتدة رجعي **(قوله)** فلا أي لا يدخل إذا ولدت لدون ستة أشهر من وقت الغلة ط **(قوله)** وتقسيم بينهم بالسوية يعني عنه قوله سابقاً وسواء الأقرب والأبعد الخ ط **(قوله)** وان قال للذكر كائنين الخ ٣ فمقتضاهما وأصله ما في الاسعاف ولو قال بطناً بعد بطن للذكر مثل حظ الأنثيين فان جاءت الغلة والبطن الأعلى ذكر ووراث يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وان ذكر ووراثاً أو أنثى فقط أو أنثى فقط فبالسوية من غير أن يفرض ذكر كرمع الأنثى أو أنثى مع الذكر بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لولد يد بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وكانوا ذكر ووراثاً فقط أو أنثى فقط فإنه يفرض مع الذكر كوراثي ومع الأنثى ذكر ووراثي فبالسوية من غير أن يفرض ذكر كرمع الأنثى أو أنثى مع الذكر كوراثي وبالثبوت أن ما يبطل من الثلث يرجع ميراثاً إلى وريثة الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثاً وإنما يكون للبطن الثاني وأنه لا حقه ما دام أحد من البطن الأعلى باقياً فعلم أن مراده بقوله للذكر مثل حظ الأنثيين أنما هو على تقدير الاختلاف لا مطلقاً على هذا أمور الناس ومعاتبهم **اه** **(قوله)** فرض ذكر كذا في كثير من النسخ وفي بعضها ذكر كذا بالنسب فيكون فرض من قبل الفاعل **(قوله)** فالغلة لجميع ولداً الخ لأنه لم يرب بين البطن ولم يفضل بين الذكر والوراث **(قوله)** ونصيب الميت لولده أيضاً أي ما أصاب الميت بأخذه ولده منضم إلى نصيبه لأنه استحقه من وجهين اسعاف وكذا يقال لورث بين البطن وشرط أن يقال نصيب الميت لولده كما بسط في الاسعاف **(قوله)** بالآلة الأولى حذفه والاقتضاء على ما بعده لأنه ليس أراح حقيقة ولذا لو كان ولداً لم يتركها وأتى استحقاقه سوية ثم هو شبه بالآلة من حيث انتقال نصيبه لأصل إلى فرع **(قوله)** ولو قال الخ أي في صورة الترتيب بين البطن طبقة بعد طبقة كما صورته الخصاص وتبعه في الاسعاف وقوله أو سكت معطوف على قوله لو قال والحاصل أنه إذا رتب بين البطن لا يعطى البطن الشافعي ما ينقص من الأول إذا شرط به ذلك أن من مات عن ولد فنصيبه لولده فيعطى لولده وأن كان من البطن الثاني فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لأصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ذاب نصيب من مات عن غير ولد بان شرط عودته لأعلى طبقة أو لمن في درجته وطبقته أو لمن دونه أتبع شرطه فان لم يوجد شرطه عان نصيب ذلك الميت لأصل الغلة فيقسم على الجميع لأعلى الفقهاء لأنه شرط تقديم التسلل عليهم فلاحق لهم ما بقي أحد من نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فإنه يرجع إلى أصل الغلة قلت وبهذا ظهر أنه لا شرط لعود نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته الأقرب فالأقرب منهم كما هو الغالب في الأوقاف ولم يوجد في الدرجة أحد يرجع نصيبه إلى أصل الغلة لا إلى أعلى طبقة كما أتى به كثير ومنهم الرمي ولا إلى الأقرب من أي طبقة كانت كما أتى به آخرون منهم الرمي أيضاً لأنه إنما اشترط الدرجة واشترط الأقرب من أهل الدرجة وإذا لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتعلق الأقرب به أيضاً وحيث لم يوجد لشرط يرجع نصيبه إلى أصل الغلة لأن الأقرب من أي طبقة وقوله لمن في درجته فمن أتى بخلاف ذلك فقد خالف ما نص عليه الخصاص وتبعه في الاسعاف ولم يستند أحد منهم إلى النقل يعارض ذلك فتعين الرجوع إلى المنصوص عليه كما أوضحته ذلك في تنقيح الحامد به عام أسبق إليه ثم

الإذا ولدت مباحته أو أم ولده المعتقة ودون ستين لثبوت نسبته بلا حل وطمها فلو يحمل فلا لاحتمال علقه بعد طلوع الغلة وتقسيم بينهم بالسوية ان لم يرب البطن وان قال للذكر كائنين فكذلك ولو وصية فرض ذكر مع الأنثى وأتى مع الذكر كوراثي يرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على ولدي ونسلي أبداً وكلمات واحدهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميعهم ومنهم بالسوية ونصيب الميت لولده أيضاً بالآلة الأولى بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحداً وسكت عنه يكون راجعاً لأصل الغلة لا لاقتضاء أمداد من نسله باقياً والتسلل اسم الولد مطلب في بيان طلوع النسبة الذي أتى به الاستحقاق

٣ مطلب قال للذكر كائنين ولم يوجد إلا ذكر كور فقط أو أنثى فقط

وولد أبدا ولو أنسى

والعقب السلولد وولد

من الذكور أي دون

الآباء الآن يكون

أنواجه من وولد

الذكور أو ولد

وأهل بيته كل من ينسبه

إلى أقصى أب له في

الاسلام وهو الذي أدرك

الاسلام أسلم وأقرب

وأرحمه وأنسبه كل

من ينسبه إلى أقصى

أبيه في الاسلام

قبل أبو به يسوي أبو به

وولد له قبله فاتهم

لا يسمون قرابة اتفاقا

وكذا من علامتهم أو

سفل عندهما خلافا

لحمد فقدمهم بها وان

قيد بقرائهم يعتبر

الفقر وقت وجود الغلة

وهو المحذور لأخذ الزكاة

قلا تأخر ضرر فهاستين

لعارض فافتقر العتي

واستغنى الفقير بشارك

المقتصر وقت القسمة

الفقر وقت وجود الغلة

مطلب مهم فبالشرط

عود نصيب من مات

لا عن والد أعلى طبقة

مطلب في النسل والعقب

والأول والجنس وأهل

البيت والقرابة والأرحام

والأنساب

مطلب يعتبر في لفظ

القرابة المحرمية والأقرب

فالأقرب

بعد أيام من نحر هذا المقام ورد على سؤال من طرابلس الشام مضمونه أنه وجد في درجة المتوفى أو لادم وفق
الدرجة التي تحتها أولاد أخت وفيه فتاوى جماعة من أهل العصر تعالى في الخبرية في انتقال نصيب المتوفى إلى
أولاد الأخت لأنهم أقرب نسباً وإن كانوا أنزل درجة وأثبت بعدهم الأولاد في الحالمة وله ولما نقله
فها عن النبي شارح المسمى لأن الوقف إنما اشترط عود النصيب للأقرب من أهل درجة المتوفى لأن سطلق
أقرب وأوصفت ذلك غاية الإيضاح في رسالة مستمغاها المطلب في شرط الوقف عود النصيب إلى أهل درجة
المتوفى الأقرب فالأقرب وبثبت فيها ما وقع في جواب الرمي من الأوهام (قوله ولو أنسى) ذكره لابروريتين في
دخول أولاد البنات في النسل وكذا فاضخان وصاحب المحط ويرج كلامهم بحجج كإيفاده كلام العلامة عند البر
اه ط (قوله والعقب الولد وولده من الذكور) أي أبنائنا نسلاً أو فكل من يرجع بنسبه إلى الوقف مآلاً بآه
فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الذكور من ولد الوقف فليس من عقبه اسعاف (قوله كل من ينسبه) أي
بآبائه اسعاف وهو مضاف إلى النسب أي من يدخله في نسبه بعض الآباء إلى أقصى أب في الاسلام وهو
الذي أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم فكل من ينسبه إلى هذا الأب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته
كأبي الاسعاف وكذا من أب له وحسنه والمراحم من كان موجوداً منهم حال الوقف أو حدث بعدهم لأقل من ستة
أشهر من مجيء الغلة كإيفاد الفتح وقبل يشترط اسلام الأب الأعلى في العلوي أقصى أب له أدرك الاسلام هو أو
طالب فدخل أو لادم عقل وجعفر وعلى أما على القول الآخر لا يدخل الأولاد على لأنه أول أب أسلم كإيفاد
التأخرانية (قوله من قبل أبويه) أي من جهة أي واحد منهما (قوله خلافاً لمحمد فقدمهم) أي عند محمد من
القرابة من علامتهم جهة أبويه ومن سفل من جهة ولدهم وبهم هذا التعبير ضعفه أنه في الاسعاف قال وهو
ظاهر الرابطة عنهما وروى عنهما أنهم لا يدخلون وقال ويدخل فيه المحرم وغيره من أولاد البنات وإن بعدوا
عندهما وعند أبي حنيفة تعتبر المحرمية والأقرب فالأقرب بلا شقاق اهـ وقت قول الامام هو الصحيح كإيفاد
القهستاني وغيره وعليه المتن في كتاب الوصايا ويحل الخلاف إذا لم يقل الأقرب فالأقرب بل أنهم قالوا وقال على
أقرب أو أقرب أو أرحم أو أنسب أي لا يكون لأقل من اثنين عند أبي حنيفة وعندهما سطلق على الواحد أيضاً
قال في شرح درر البحار وشرح الجمع الملكي عن الحقائق إذا ذكر مع هذه الألفاظ الأقرب فالأقرب لا يعتبر الجمع
اتصافاً لأن الأقرب باسم فر يخرج تفسير الأول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الأقرب لصريح
شرطه ما ونحوه في النسخة (قوله وإن قيده بقرائهم) أما لو قال من افتقر منهم قال محمد تكون لكل من غنينا منهم
ثم افتقر ونسباً اشتراط تقدم الغنى ولو قال من احتاج منهم فهي لكل من يكون محتاجاً وقت وجود الغلة سواء كان
غنياً أم احتاجاً وكان محتاجاً من الأصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله وهو المحذور لأخذ الزكاة) أي الفقر
هنا هو المحذور الخ لكن ذكر في الاسعاف بعده أنه لو كان ولغنى يحب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في
الفروع عند قوله لو وقف على فقراء قرابته أنه لا بد أن لا يكون له أحسب نفقته عليه لأنه لا اتفاق عليه بعد
غنى أبي باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الأصل أن الصغير بعد غنى أبي أبويه وحده فقط والرجل والمرأة تغني
فروعهما أو زوجها فقط وهذا مذهب أصحابنا قال الخصاص والصواب عندي إعطائهم وإن كان تفرض نفقتهم
على غيرهم ورده هلال وتماه فيه (قوله فلو تأخر ضرر فهاستين الخ) لو وقف على أولاده فاشترط الغلة يعتبر يوم
حدوث الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فلو وجودهم يوم الوقف والموجود بعد مساواة إذا كان موجوداً يوم
حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقراء قرابته من كان فقيراً يوم حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعدهم وكان
غنياً قبله أو في التأخرانية المستحق للغلة من كان فقيراً يوم مجيء الغلة عند هلال به تأخذي في الخاتمة وعليه
الفتوى ثم ذكر بعده أن الخصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طابع الغلة وقال في الفتح وفي وقت الخصاص لو اجتمعت
عقدتين بلا قسمة حتى استغنى قوم وافتقر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيراً يوم القسمة ولا أنظر إلى من كان
فقيراً يوم الغلة ثم استغنى هو بمظهره لأن قوله بشارك المقتصر وقت القسمة الخ لا ينشئ على قول هلال ولا على
قول الخصاص لأنه يقتضي أن من كان غنياً وقت الغلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنياً وقت القسمة
فقيراً وقت الغلة واستحقاق الأول ظاهر على قول الخصاص والثاني على قول هلال فالتأخران الصواب أن يقال

لا يشارك بلا النافعة فيكون كل من المستثنين على قول هلال المقي به ويدل عليه قوله فلو تخرج فله مفرع على قوله قبله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة (قوله لان الصلات الخ) بكسر الصاد جمع صلة وهو تعليل لما فهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على ما قلنا من أن الصواب لا يشارك بلا النافعة وهذا مؤيد له أيضا وبان التعليل حينئذ أن من كان فقيرا وقت الغلة في هذه السن يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا بصدق له صلة لا تحل إلا بالقض وإذا جاء يوم القسمة وكان غنيا بأخيه استحق في السن الماضية بصفة الفقير لأن ما روي الغنى لا يبطل ذلك كالومات بعد طلوع الغلة فإن نصيبه منها لا يبطل بالموت بل يصير ميراثا لورثته (قوله فلا حظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو حل في بطن أمه (قوله لعدم احتياجه) لأن الفقير هو المحتاج والحل غير محتاج بخلاف الوقف على أولاده فله يدخل الحل لتعلق الاستحقاق بالنسب وهنا الفقير (قوله وقيل يستحق) هذا قول الحنفية والاول قول هلال (قوله ولو قسده بصلاتهم) الصالح من كان مسفورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب ربه وكان مستقبيا للطرف بقسم الناحية كمن الذي قليل الشرائع يحارب للشر لا يندم عليه الرجال ولا ذفا فالخصم ولا معروف بالكتب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل العفاف والتخير والفضل ومن كان أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف اسعاف (قوله أو بالأقرب فالأقرب) المراد الأقرب أقرب الناس رجالا لا لثروا والعصوبة كافي الخسيرة وذكري في أنفع الوسائل أن أبا يوسف لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل سوي بينه وبين الأب ثم قال وبالجملة أنه ضعيف لأنه يلزم منه الغاء صفة أفعل بلا دليل والغاء معه ودال الوقف من تقديم الأقرب اهـ فالعتماد اعتبار الأقرب به وهو المشهور وبه أتق في الخسيرة من أن أتق في موضع آخر بخلافه بحث شارح جمع أهل الدرجة في وقف اشتراطه تقديم الأقرب من أهل الدرجة والتظاهر أنه دخول منه عن هذا الشرط والأفوه وضعف كإعلاء وفي الاسعاف أو قال على أقرب الناس مني أو على علي المساكين وله ولد أو ابن فلهي الولد ولو أتق لأنه أقرب إليه من أبويه ثم تكون للمساكين دون أبويه لأنه لا يقبل الأقرب فالأقرب أو ابن فلهي بينهم منصفين وله أم وأخوة فلازم وكذا قوله أم وجدته لأب ولوله جد لاب وأخوة فلهي على قول من يجعله منزلة الأب وعلى القول الآخر لا أخوة لأن من ارتكض معه في رحم أو خرج مع من صلب أقرب إليه من بينه وبينه حاش ولوله أب وابن أو ابن فلا بد لأنه أقرب من النافعة ولو له بنت بنت وابن ابن ابن فليست البنت لأن الوقف ليس من قبيل الارث ولو قال على أقرب بقرابة مني أو ابن أو ابن ولد لا يدخل واحدا منهم في الوقف إذ لا يقال لهم قرابة ولو قال على أقاربي على أن يبدأ بأقربهم إلى نسأ وأرحا ثم من يليه وله أخوان أو أخوات يبدأ بمن لا يويه ثم بمن لا يويه ولو كان أحدهما الأب والأخر لا يبدأ بمن لا يويه عنده وقالاهما سواء والخال وأختالة لا يوين أو من الم لا م لأب كعكسه والم وأعملة لا يوين مقدم على الخال أو الخالة عند أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما سواء ومن لأب منهما أو من لا يمين له عندنا وعندهما سواء وحكم الفروع إذا جتمعوا متفرقين حكمهم الأصول وعندهما قرابته من جهة أبيه أو من جهة أمه سواء ذكر أو كانوا أو أنثى واختلطين ويقدم الأقرب فالأقرب منهم على بشرط الوقف اهـ لمفصلا وعنايه فيه (تنبيه) قد علم مما ذكرناه أن لفظ الأقرب لا يختص بالقرابة مالم يقصد به ما بان بقول الأقرب من قرابي أو ما أو قال على أقرب الناس مني يشمل القرابة وغيرها ولا يدخل فيه إلا الوان مع أنهم ليسا من القرابة وعلى هذا فلو قال على أن من مات عن غير ولد عدا نصيبه إلى من في درجته يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أو لا دعم وفي الدرجة التي تحتها من أخت يصرف إلى أولاده ممدون ابن أخته خلافا لما أتق به في الخسيرة حيث صرف له لأن الاخت ككونها أقرب تكون أولاد العلم إيسار محاسن ما ولا يخفى أنه خطأ لأن الأقرب لا يختص بالرحم الحرم لأنه أعم من القرابة كما علب وانظر ما قدمناه قبل ووقفه الحقائق نظير لك الحق (قوله أو بالأحوج) قال الحسن في رجل أوصى بثلاثة لأحوج وأحوج من قرابته وكان فيهم من علق ما تدرهم مثلا ومن علق أقل منها يعطى ذوالاقل إلى أن يصير مع ما تدرهم ثم ينقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الحنفية والوقف عندى بمنزلة الوصية اسعاف (قوله أو بمن جاوره) لو قال على فقرا مبرأ في فلهي عنده الفقير الملاصقة داره له داره الساكن هو فيها

لأن الصلات انما تحل

حقيقة بالقض وطرق

الغنى والموت لا يبطل

ما استحقه وأما من ولد

منهم لدون نصف حول

بعد عي الغلة فلا حظ

له لعدم احتياجه فكان

بمنزلة الغنى وقيل

يستحق لأن الفقير من

لاشئ له والحل لاشئ له

ولو قسده بصلاتهم أو

بالأقرب فالأقرب أو

فالأحوج أو بمن جاوره منهم

أو بمن سكن مصر بقيد

الاستحقاق به عمل بشرطه

وتعنايه في الاسعاف

مطلب المراد بالأقرب

فالأقرب

مطلب في تفسير الصالح

ومن أحوجه حوادث زمانه الى ما خفي من مسائل الاوقاف فلننظر الى كتاب الاسعاف المخصوص باحكام الاوقاف المختص من كتابي هلال
والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي الخنفي نزيل القاهرة بعد دمشق المتوفى في أوائل
القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف والله أعلم (قول ٤٥٥) الاشياء اختلاف الشاهدين مانع

الافى احدى وأربعين
قال في زواهر الجواهر
حاشيتها للشيخ صالح
ابن الصنف قد ذكر في
الشرح المحال عليه مسائل
لا يضر فيها اختلاف
الشاهدين وأنا ذكرها
سر دافا قول (الاولى)
شهد أحدهما أن عليه
ألف درهم وشهد الآخر
أنه أقر بالف درهم تقبل
(الثانية) ادعى كرت حطة
حسنة شهد أحدهما
بالجودة والآخر بالردية
تقبل بالردية ويقضى
بالاقل (الثالثة) ادعى
ما تدينار فقال أحدهما
نيسابورية والآخر
بخاريزية والمدعى يدعى
نيسابورية وهي أجود
يقضى بالبخاريزية سلا
خلاف (الرابعة) لو اختلفا
في الهبة والعطية
(الخامسة) لو اختلفا
في لفظ النكاح والتزويج
(السادسة) شهد أحدهما
أنه جعلها صدقة
موقوفة أدلى أن زيد
ثلث ثلثها وشهد آخر أن
زيد نصفها تقبل على
الثلث (السابعة)
ادعى أنه باع بيع
الوفاء شهد أحدهما
به والآخر أن المشتري

لتخصمه الجار بالملاصق فبالأوصى لجرانه بثلث حاله والوقف مشله وبه قال زفر ويكون لجميع السكان في
الدور الملاصقة للاحرار والعبيد والذكور والاثام والمسلمون وأهل النعمة سواء بعد الأوب وقربها سواء
ولا يعطى القرم بعضا دون بعض بل يقسمها على عدد رؤسهم وعندهما تكون الجيران الذين يجمعهم محلة
واحدة وتعام الكلام على ذلك في الاسعاف (قوله) ومن أحوجه حوادث زمانه من هنأ الى كتاب البيوع
ساقط من بعض النسخ والظاهر سقوطه من نسخة الاصل خصوصا المسائل الآتية فانها لا ارتباط لها بكتاب
الوقف والظاهر أن الشارح لما انتهى الى هنا بقي معه بياض ورق هو آخر الجز فكتب فيه هذه المسائل لا على
أنها من الكتاب فالحقها التامخية وبذلك على ذلك أن الشارح في كتاب الدعوى ذكر عددا لمسائل التي
لا يحفل فيها المنكر ثم قال ولولا خشية التطويل لسردتها وذكر نحوها قبل كتاب الدعوى والكل الا لاولي أن
يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في الآخر فاعتني هذا المقام فانه من حواجر هذا الكتاب يقتضي أن مراده
جعلها من الآت تكون العارية من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه أعلم (قوله) قول
الاشياء أى صاحبها ط (قوله) الافى احدى وأربعين ٣ عبارة الاشياء وقد ذكر في الشرح أن المستثنى
اثنان وأربعون مسألة وبثبنا مفصلة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الافى اثنين وأربعين وزاد ان
المصنف ثلاثة عشر آخرتها خشية التطويل (قوله) في الشرح المحال عليه يعني الجبر (قوله) وشهد الآخر أنه
أقر بالف درهم تقبل (هو قول أبي يوسف ورجحه الصدوق قال لا تقبل ومثلها كافي خزائن الاكل انما شهد أحدهما
بالطلاق والآخر باقراره وبه زاد في الوالولية ما لو شهد أحدهما على فرض ما تدين درهم والآخر على الاقرار بذلك ط
(قوله) بالردية) الانسب بالردية اه ح (قوله) يقضى بالبخاريزية بخلاف) ومثله لو شهد أحدهما بالف
بيض والآخر بالف سود والمدعى يدعى الاقل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انها متفقة على الكمية
وأفراد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان وقع بالاراء وعامة ما فتح القدر بغير
(قوله) (الرابعة) الخ ذكر في الجبر أنه لا يشترط في الموافقة لفظ أن يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادف حتى لو
شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل هو حينئذ لا وجه للاستثناء لكن قال في الجبر بعد ذلك وفتح جرح
ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها اليه في الحقيقة وحينئذ فالاستثناء مبني على ظاهر قول الامام لا
على ما هو التحقيق في المقام جوى (قوله) (الخامسة) الخ فهما ما تقدم في التي قبلها جوى (قوله) تقبل على
الثلث وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكيل والآخر بالنصف فانه يقضى بالنصف المتفق عليه جوى وبجمله
ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين أن يكون المدعى عليه بقر بالوقف وبشكر الاستحقاق أو بشكرها
وأثبت اليه عاذا كرمط (قوله) (السابعة) ادعى الخ لان في البيع بعد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار ارفع القسولين
وفي الجبر لا تخصوص لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والذكر كاح من الفعل (قوله) انها
كانت له تقبل لان الاقل يقبل بما كان على ما عليه كان ط (قوله) ادعى انما مطلقا) أى غير مقيد بفرض
ولا دعة قال في الجبر وان ادعى أحد السبعين لا تقبل لانه أن كتب شاهده كذا في البرازية (قوله) فشهد أحدهما
على اقراره بالف فرض الخ) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف فرض والآخر بالف ودعية فانها لا تقبل بجرع
البرازية قلت ولعل وجهه أن القرض فعل والبيع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار
بالوديعة فان الاقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان حسيب لكن الوديعة مضمونة وعند
الانكار والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قاطعة على اقراره بما وجب الضمان تأمل ثم
رايت في البرازية يقل بقوله لا تقاطع ما على أنه وصل اليه من الألف وقد جحد قصار ضامنا (قوله) والآخر أنه

أقر بذلك تقبل (الثامنة) شهد أحدهما أنها جارية والآخر أنها كانت له تقبل (التاسعة) ادعى أنما مطلقا فشهد أحدهما على اقراره بالف
فرض والآخر بالف ودعية تقبل (العاشرة) ادعى الاقرار فشهد أحدهما به والآخر أنه
عن كتاب الوقف

هبة أو تصديق عليه أو حله جاز (الحادية عشر) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة فشهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل (٤٥٦) (الرابعة عشر) شهد أحدهما أنه غصبه منه والآخر أن فلاناً أودع منه هذا

العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حبلت منه تقبل (السادسة عشر) شهد أحدهما أنه قرآن الدار له وقال الآخر أنه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) أنكر أن سكنه فشهد أحدهما على أنه في الثياب والآخر في الطعام تقبل (التاسعة عشر) اختلف شاهد الإقرار بالمال في كونه أقر بالعريسة أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق (العشرون) شهد أحدهما أنه قال لعبد أنت حر والآخر أنه قال أزالى تقبل (الحادية والعشرون) قال لامرأته إن كنت فلاناً فانت طالق فشهد أحدهما أنها كتبه غدوة والآخر عشة طلقت (الثانية والعشرون) إن طلقت فعدى حر فقال أحدهما طلقتها اليوم والآخر

هبة) الذي في البصر أنه وهبه (قوله جاز) لأن هبة الدين من المديون والتصدق به عليه وتحمله منه إراعه لم يخلف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل بجرع البرائة تأمل (قوله ادعى الهبة) أي أن الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط (قوله ثبت الإبراء) لأنه أقلمها فلا يرجع الكفيل على الأصل برائة أي لأن إبراء الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الأصل بخلاف هبة الطالب الكفيل فانهم (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه) صورته المدعى رجل عبداني يدرج فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى بما ذكره من تقبل ومثله يقال في الصورة الآتية ط ووجه القبول اتفاق الشاهدين على الإقرار بالأخذ لكن بحكم الوديعة والاخذ مقر برائة (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه المالح) الظاهر أن صورتهما في الواقع طلاقاً على الحبل فإن الولادة بينهما الحبل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح تصويرهما بالتعلق على الحبل فإن الحبل قد لا تلد لهما أو وت الولد في بطنها فانهم (قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه قرآن الدار له) هذه الصورة ذكرت في بعض النسخ من تين السادسة عشر والسابعة عشرة بالنسب ما في بعض النسخ موافقا لما في البحر السادسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر أو أزالى أخرى تقبل ولكنها متقدمة مع الخامسة عشر في التصور وإذا عطفها عليها في البرائة بما هو المناسب أن يذكر بدلها ما في البرائة بعن الأقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا أو الآخر أنه أقر أنه أخذ منه تقبل اه (قوله أنه أقر) أي أن المدعى عليه أقر أن الدار له أي للمدعى (قوله والآخر أنه سكن فيها) أي أن المدعى سكن فيها فهي شهادة بنبوت المدعى عليها والأصل في اليد الملك فقد وافقت الأولى تأمل (قوله والآخر في الطعام يقبل) لأن الأذن في نوع من الأنواع كلها لا لا يتقصص بنوع كذا كروفي المأذون ط (قوله بخلافه في الطلاق) قال في الأشباه والأصناف القبول فيها (قوله إزالى) كلمة فارسية بمعنى حر قال ط وفي نسخ زيادة لابن الدال والسياء (قوله طلقت) لأن الكلام يتكرر فيمكن أنها كتبه في الوقتين (قوله والآخر أنه طلقتها أمس) أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعليق لأن التعليق عليه طلاق مستقبلي (قوله يقضى بطلقتين ويكأن الرجعة) لأنه لا يحتاج إلى قوله البتة في ثلاث بجرع العون لاني السبت وبأنه أن السلات طلاقاً بائن بقوله البتة وتلو فكأنه لم يذكره وانفرد به كره الشاهد الثاني نصراً لاختلاف بين الشاهدين في مجرد العبد وقد اتفقاً على الثنتين فقضى بهما وتلو الثالثة لا تنفرداً أحدهما بها كإلغائها بنبوت ذلك فلذا كان الطلاق رجعياً فانهم لكن الظاهر أن قول الشهادة هن لم يمتدح على قول محمد لأنه في البرائة عزاء له وعند أي حنفية لا تقبل أصلاً لما في البحر عن النكاح شهد أحدهما بالف والآخر بالعين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على ألف إذا كان المدعى يدعي العين وعلى هذا المائة والمائتان والطلق والطلاقان والطلاق الثلاث ثم ذكر في البحر بدوارة مستند كالحى ما في البرائة أن ما في النكاح هو المذهب (قوله شهد أحدهما أنه أعقق بالعريسة المالح) هذا اللفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الآخر أنه قال أنت آزاد فلا تكون مكرراً مع العشرين ط تأمل (قوله اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاقبال) كذا في البرائة وفي جامع الفصولين شهد أبيسع وأحارة وأطلاق أعقق على مال واختلاف في قدر البدل لا تقبل إلا في النكاح تقبل ورجع في المهر إلى المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضاً اه يجرى قلت الظاهر أن هذا فيما إذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيسع ونحوهما ذكره الشارح فيما إذا اتفق على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيسع ونحوه أن العقد بالف مالا غير العقد بالعين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح أن المال فيه غير مقصود ولا

أنه طلقتها أمس يقع الطلاق والعناق (الثالث والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقتها ثلاثاً البتة والآخر أنه طلقتها اثنتين البتة يقضى بطلقتين ويكأن الرجعة (الرابعة والعشرون) شهد أحدهما أنه أعقق بالعريسة بالفارسية تقبل (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاقبال (السادسة عشر) صورتهما في الواقع طلاقاً على الحبل فلعل الصواب في الثاني إبطال الحبل بالولاد فيلزم اه محجبه

والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصوص مع فلان في دار سماه وشهد الآخر أنه وكله بخصوصه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعه عليه (السابعة والعشرون) شهد أحدهما أنه وقف في محته والآخر أنه وقف في مرضه قبلا (الثامنة والعشرون) لو شهد شاهد أنه أوصى إليه يوم الخميس وآخر يوم الجمعة جازت (التاسعة والعشرون) ادعى ما لا يفهد (٤٥٧) أحدهما أن المحتال عليه حال غريمه

صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المار أنفع الكافي (قوله تقبل في دار اجتماعه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاد الآخر قال في جامع الفصولين إذا لو كالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه ثبت الوكالة لا فيما تفرده أحدهما فلو ادعى وأنه معينة فشهد بها والآخر وكالة عامة ينبغي أن تثبت العينة اه (قوله قبلا) أنه شهدا بوقف بات إلا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشاهد من جامع الفصولين قال في الأسعاف ثم إن خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا والآخر جها وقفا أو كالة لا فيما تفرده أحدهما فلو قال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته تقبل وإن خرجت من الثلث لأن الثاني شهدا بها موصية وهما مختلفان اه (قوله ادعى ما لا يفهد) أحدهما أن المحتال عليه حال غريمه بهذا المال سقط منه شيء في بعض النسخ وهو شهد الآخر أنه كفل عن غريمه بهذا المال تقبل وهذا المسئلة تقطع في العر عن القنية لكن عبارة القنية فشهد أحدهما أن المحتال عليه احتال عن غريمه بهذا المال الخ قال ط اعلم أن القيرم يطلق على الدائن وهو الراد بالاول وعلى المدون وهو المراد بالتاني وصورته ادعى ز يدعى عروما لا فقام ز بشاهد ز شهد أحدهما أن عرا محال عليه يعني أن دائنه حال ز يداعله عاله عليه من الدين وشهد الثاني أن عرا كفل عن مدون ز بهذا المال وحاصله أن المال على عرو وغير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وستأتي هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الأثراني قال يقضي بالكفالة لأنها الأقل اه لكن هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها لو كان ز يدعى عروما فتمتلا فأحال عرو ز يد بالالف على بكر ودفهها بكر ثم ادعى بها بكر على عرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكر وشهد الآخر أن بكر كفل عرا بإذنه وأنه دفع الألفين يدعى هذا ففرعه في كلام الشارح بالرفع فاعل أقال والمراد به عرو والمديون لانه الحمل لا يدعى بكر وهذا معنى قول القنية أن المحتال عليه احتال عن غريمه يعني أن بكر قبل الحوالة عن غريمه عرو (قوله شهد أحدهما أنه باع بشرط الخيار) أي والآخر بلا شرط كما هو حكي في بعض النسخ (قوله يقبل فهما) أي في هذه المسئلة والتي قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة إلى قوله فهما والمراد أنه ثبت البيع وإن لم يثبت الاحل والشرط (قوله جازت شهادتهما) أي على أصل الوكالة بالخصومة (قوله والآخر أنه جراه) في باب الألف المقصورة من الصحاح الجري الوكيل والرسول اه وعلل القبول في شرح أدب القاضي للخصائص بقوله لأن الجراية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وأنه لا يمنع (قوله والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في حياته تقبل) لأن الوصاية في الحياة وكالة كإمان الوكالة بعد الموت وصاية كإحصاء الوكالة فلا راد لصايتها هنا الوكالة حقيقة لتقيدها بقوله في حياته فافهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع الفصولين واختلف الشاهدان في زمان أوصى وكان أو إنشاء واقربان شهد أحدهما على إنشاء والآخر على إقرار فإن كان هذا الاختلاف في فصل حقيقة وحكاية في تصرف فعلي كجناية وغصب أو في قول ملحق بالفعل كسكاح لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود مع قبول الشاهدات وإن كان الاختلاف في قول ملحق كسكاح وطلاق وإقرار وإرأه ونحوه رزوقي فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان القرض لا يتم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضت فصار كطلاق ونحوه ربيع اه قلت وجهه أن القول إذا تكرر قبله وحذفه فختلف بخلاف القول والحلق الإقرار فيقيد أن الوقف غير قيد (قوله الحادية والأربعون) مكررمع السابعة

(٥٨ - ابن عابدين ثالث) أنه وكله بقبضه والآخر أنه أمره باخذها وأمره لياخذها تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن إقراره في الوقف تقبل (الأربعون) اختلفا في مكان إقراره تقبل (الحادية والأربعون) اختلفا في وقعه ٣ قال في الوهبانية حوالة إراء ضمان وصية وكالة القذف الرهان المحرم مطلقا شرعي القرض دين الخ ٣ خلاف المكان الوقت ليس يؤثر

في حجة أو في مرضه تقبل (الثانية والأربعون) شهد أحدهما وقفه على ز يدوال آخر وقفه على عمرو وقبل وتكون وقفاً على الفقراء انتهى
 (قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل) منها والاختلاف في تاريخ الرهن بان شهد أحدهما أنه رهن يوم الخميس والآخر أنه
 رهن يوم الجمعة تسع عندهما خلافاً لجمد جواهر الفتاوى ومنها وافق الشاهدان على الإقرار من واحد عا والاختلاف فقال أحدهما
 كساجعة في مكان كذا وقال الآخر كذا في مكان كذا اتقبل ومنها لوفال أحدهما والمسئلة بحالها كان ذلك بالفداء وقال الآخر كان ذلك
 بالعنى تقبل وهما في الولوالحية ومنها شهد على رجل أنه طلق امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوحة بنت فلان والآخر يقول
 ما عينها إلى أعلم وأشاهدان المرأتان كانت له سوى ابنة فلان قد طلعا وأخرجهما من داره قبل هذا التطلق قال زفر الدين إذا شهد على الطلاق
 إلا أنه عين أحدهما المرأه ذكرها بهما لم يعين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غيرها أو أنه واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر
 الفتاوى ومنها ادعى ملك داره فشهد (٤٥٨) أحدهما أنه له أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل منية المقضى

والعشرين ح (قوله وتكون وقفاً على الفقراء) لاتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة (قوله قلت) من
 كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو الجرح (قوله منها والاختلاف في تاريخ الرهن) في جامع
 الفصولين الشهادة بعقد تمامه بالفعل كرهه ونية وصدقة بطلها الاختلاف في زمان ومكان الاعتدال محمد أه
 ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين ولو شهد برهن واختلاف في زمانه أو مكانه وهما
 يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا نراه وهو صدقة لأن القبض قد يكون غير مائة فاعلم أن الاختلاف
 في الشهادة على مجرد العقد (قوله ومنها وافق الشاهدان على الإقرار الخ) هذين اختلاف الشهادة على
 الإقرار في المكان والتي بعدهما في الزمان وهما مكرتان مع التاسعة والثلاثين والآخر بعين لهما ماوان كان في
 الإقرار بالوقف وهاتان في الإقرار بالمالكات كل إقرار كذلك كما فهم (قوله أن المرأتان كانت له الخ)
 بهذا تعين أن المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها فاطمة ط (قوله قبل هذا التطلق) أي
 الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدین ط (قوله ومنها ادعى ملك داره) الأولى دار بلاخير وهذا المسئلة
 مكررة مع الثامنة (قوله ومنها ادعى الفين الخ) في بعض النسخ ألفاء والصواب إسقاط كل منهما والإقتصار
 على قوله أنفا وخمسائة قال في الكفر فان شهد أحدهما بالف والآخر بالفين تقبل وان شهد الآخر بالف
 وخمسائة والمدعى يدعي ذلك قبل على الف قال في الجهر لاتفاقهما على ألف لفظاً حتى وقد انفرد أحدهما
 بخمسائة باللفظ والمعطوف غير المعطوف عليه فثبت ما اتفاقا عليه بخلاف ألف والألفين لأن لفظ ألف
 غير لفظ ألفين ولم يثبت واحد منهما وتعامه فيه (قوله وشهد أحدهما الخ) أي زاد في شهادته أنه قضاهما
 خمسائة لم تقبل هذه الزادة لما لم يشهد بمعهما آخر ولا يكون ذلك تكذيباً للشاهد قضاء لأنه لم يكن به
 شهده بل فيما شهد عليه (قوله خلافة لهما) استظهر صدر الشريعة قولهما وهذا إذ لم يذكر المدعى لو نها ذكره
 الزبط ط (قوله شهد أحدهما بكفالة) مكررة مع التاسعة والعشرين ط (قوله تقبل في الحوالة) لأنها
 أقل وهذاان الاقضان جعلاً لكفالة واحدة الأرى أن الكفالة بشرط إرفاء الأصل حوالة والحوالة بشرط أن لا
 يبرأ كفالة جامع الفصولين قلت وجه كون الكفالة أقل أنها أضخم ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في
 ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فإنه يثبت في ذمة المحال عليه وتثبت بمطالبة أيضاً وقد اتفق الشاهدان على ثبوت
 المطالبة باختلاف في ثبوت الدين (قوله ومنها شهد أحدهما) وكذا بطلانها الخ مكررة مع السادسة
 والعشرين لأن في كل منهما ثبتت الواكفة فيما اتفاقا عليه لافيا اختلافه لقبول الواكفة التخصيص كما قدمناه

ومنها ادعى الفين أو
 ألفاً وخمسائة فشهد
 أحدهما بالف والآخر
 بالف وخمسائة قضى له
 بالآلاف أجماعاً منية
 ومنها لو شهدان له على
 هذا الرجل ألف درهم
 وشهد أحدهما أنه قد
 قضاه المطالب بوبنها
 خمسائة والمطالب ينكر
 ذلك فان شهدا معاً على
 الألف مقبولة ولو ألحجه
 ومنها ادعى جارية في
 يد رجل وجاء بشاهدین
 فشهد أحدهما أنها
 جارية فبعضها منه هنا
 وشهد الآخر أنها
 جارية ولم يقل غصباً منه
 قبلت الشهادة بجميع
 الفتاوى ومنها شهدا
 بسرقة بسرقة واختلفا
 في لو نها تقبل عنده خلافاً
 لهما جامع الفصولين
 ومنها شهد أحدهما

بكفالة والآخر بجوالة تقبل في الكفالة لأنها أقل جامع الفصولين ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها
 والآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الأخرى فهو وكيل في طلاق التي انقضت عليها

وفي الغصب والقتل السكاك حجابته إذا اختلفا في واحد يتقرر أه منه (قوله والصواب إسقاط كل منهما الخ) حاصل القول هنا أن الامام
 شرط لصحة الدعوى أن يدل لفظ كل من الشاهدين على ما شهده الآخر دلالة مطابقة وان يدل كلام المدعى على المشهود به ولودلالة تضمنية
 واكتفى بمحمد التضمنية في كالاتين ولم يقل أحداً بشرط المطابقة في دلالة كلام المدعى على المشهود به كما ملن العلامة المحشى فذكر
 ما ذكر من التصويب بالنسبة لصورة دعوى الفين التي شهد فيها أحد الشهود بالف والآخر بالف وخمسائة فإنه بعضى بالآلاف أجماعاً
 لوجود دلالة كلام كل من الشاهدين على ما شهده الآخر بشرط المطابقة وتضمن المدعى المشهود به أه (قوله تقبل في الحوالة هكذا
 بخطه والذي في نسخ الشارح تقبل في الكفالة) ويؤيد قوله بعد ذلك قلت وجه كون الكفالة أقل الخ تأمل أه معجمه

وهي فيه أيضا ومنها
شهادتها وكلاهما
أحدهما أنه عزله تقبل
في الوكالة لا في العزل
وهي منه أيضا ومنها
ادعت أرضا شهد
أحدهما أنها ملكها
لأن زوجها دفعها
إليه عوضا عن
السيما وشهد
الآخر أنها تملكها
لأن زوجها أقر أنها
ملكها تقبل لأن كل
بائع مقر بالملك لشيء
فكأنهما شهدا أنه
ملكها وقبل رد له لها
شهدا أحدهما أنه
دفعها عوضا وشهد
بالعقد وشهد الآخر
بأقراره بالملك فاختلف
الشهود به أما وشهد
أحدهما أن زوجها
دفعها عوضا والآخر
بأقراره أنه دفعها عوضا
تقبل لاتفاقهما كالأول
شهدا أحدهما بالبيع
والآخر بأقراره به وهي في
جامع الفصول انتهى
كلام الشيخ صالح بن
الشيخ محمد بن عبد الله
الغزي * (في الاشياء
السكوت كالنطق لا في
مائل) عندها سبعة
وثلاثين

مطلب المواضع التي يكون
فيها السكوت كالقول

(قوله وهي فيه) أي هذه المسئلة في جامع الفصولين (قوله تقبل في الوكالة لا في العزل) ففي نظره ما لو شهدا
بأن وزادا أحدهما أن المطلوب قضاء منها خمسمائة والطالب ينكر (قوله عوضا عن السيمان) بالمال
والسيمان المملكتين وفي أكثر النسخ الاستيمان بالالف واللام قبل السين والذي في جامع الفصولين هو الأول وهو
ما يدفعه الزوج للمرأة لأجل الجهاز وتقدم بيانه في باب المهر (قوله لأن كل بائع المخرج) أي الزوج هنا باعها
إلدار بالديسمان ط (قوله) وشهد بالعقد الأولى اسقاطا أو كرايته مصلحا في نسخة جامع الفصولين فيكون
جواب لما وهو أولى من جعل جوابها قوله واختلف لأن أقران جوابها بالفاء قليل (قوله) تقبل لاتفاقهما أي
لأن كلا منهما شهد على القول لأن قول أحدهما دفعها عوضا يعني باعها ولا خر شهد على الأقرار بذلك والأقرار
بالبيع يصلح لإنشائه وبالعكس قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه أقر به تقبل
لأن لفظ الشراء يصلح للأقرار ولا ابتداء فقد اتفق على أمر واحد ثم قال لو ادعى القصب وشهد أحدهما به
والآخر بالأقرار به لا تقبل اه أي لأن أحدهما شهد بفعل والآخر بقول (قوله) عندها سبعة وثلاثين ١
سكوت البكر عند استئثار ولها قبل التزويج ٢ سكوتها عند قبض مهرها ٣ سكوتها بالذات بكر فلا خيار
لها بعده ٤ حلفت أن لا تزوج فزوجها أو هافسكت حنت ٥ سكوتها لتصدق عليه قول لا للموهر
له ٦ سكوت المالك عند قبض الموهر به ٧ وأللتصدق عليه اذن ٧ سكوت الوكيل بقول ويرتد به ٨
سكوت المقر له بقول ويرتد به ٩ سكوت المقرض اله القضاء أو الولاية قبول وله رده ١٠ سكوت الموقوف
عليه بقول ويرتد به وقيل لا ١١ سكوت أحد التبايعين في بيع التبايعين قال صاحب قد بدلى أن أجعله
بيعا محمدا والتجئة أن يتواضع على اظهار البيع عند الناس لكن يلا فصد ١٢ سكوت المالك القديم
حين قسم له بين الغائبين رضا ١٣ سكوت المشتري بالخيار حين رأى العدييع ويشترى بسقطا لخيار
بخلاف سكوت البائع بالخيار ١٤ سكوت البائع الفعلي حتى حبس البيع حين رأى المشتري قبض البيع
اذن يقبضه مضمنا كان البيع أو فاسدا ١٥ سكوت الشفيع حين غر بالبيع ١٦ سكوت المولى حين رأى
عبد يبيع ويشترى اذن في التجارة أي فيما بعد ذلك التصرف لأفبه ١٧ لو خلف المولى لا ياذن له فسكت حنت في
ظاهر الرواية ١٨ سكوت الفتن وانقضاء عنده سبعة أو رهنه أو دفعه بجناية أقراره أن كان يعقل بخلاف سكوته
عند جارتها أو عرضه للبيع أو تزويجه أي لأن الرهن محبوس بالدين ويستوفي منه عند الهلاك فصار كالبيع ١٩
لو خلف لا ينزل فلان في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لا لو قال آخر ج منها فاني الخروج فسكت أي لأن
الترول مما يعتد فلو دامه حكم الابتداء بخلاف الخروج فإنه الانفصال من داخل إلى خارج ٢٠ سكوت الزوج عند
ولادة المرأة ونهته أقراره به فلا يكلف نفيه ٢١ سكوت المولى عند ولادة أم ولد بأقراره أي بخلاف سكوته عند
ولادة قنته ٢٢ السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعبرضا بالعيب أن كان المخرجه عدلا لا لو وسقا عنده وعندهما
رضا ولو اسقا ٢٣ سكوت البكر عند اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف ٢٤ سكوته عند بيع زوجها
أو قر به عقارا أقراره ليس له على ما أقر به من مباح سمرقند خلا للشايخ بخلافه ينظر للمقي أي لا اختلاف
التحجيج كإسجد كراة المزارح لكن المتن على الأول فقد منى عليه في الكفر والملتقى آخر الكتاب في مسائل
شئ وأحرز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن ٢٥ رأى يبيع عرضا وانار اقصر في يده المشتري زمانا وهو
سأكت تسقط دعواه أي أن لا أخفى بالخيار مثالا لا يحصل سكوته مسقطا لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لا بد
من سكوته أيضا عند رؤيته تصرف المشتري فيه مزارعونه بخلاف الزوجة والقريب فإن مجرد سكوته عند البيع
يمنع دعواه ٢٦ أحد شركي العنان قال لا خرأني اشتري هذا المنة لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون
لها ما بل للمشتري ما في المفاوضة فلا بد من النطق ٢٧ سكوت المولى حين قاله الوكيل شراء معين أريد
شراء لنفسه فشرأه كان له ٢٨ سكوت ولي الصبي العاقل إذا رآه يبيع ويشترى اذن ٢٩ سكوته عند رؤية
غيره يشترى فقه حتى سال ما قيمه ذلك انكرت عني في الاشياء أيضا أو أي غيره يلف ماله فسكت لا يكون اذا
بأنه ٣٠ سكوت الخائف لا يستخدم ماله إذا استخدمه بلا أمر مولاهنهن حنت ٣١ دفعت في تجديدها البتة

قلت وزادني تنوير البصائر مستلثين (الاولى) مسألة السكوت في الاجارة قبول ورضا كقوله لساكن داره ساكن يكذبوا الا فتنقل فسكت لازمه
المسي وذكروا المؤلف في الاجارة (الثانية) سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره مسكوبة عند وضعه بين يديه فانه قبول دلالة (اهـ) (وزاد)
عليها في زواهر الجواهر (٤٦٠ مسائل) منها عند قوله الرابعة والعشرون مسكوبة عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتهما عند

بيع زوجها لما في
البرازية الفتوى على
عدم سماع الدعوى في
القريب والزوجة اهـ
وصح فاضحان انها
تسمع فلست امل عند
الفتوى قلت وزاد ما في
متصرفات التنوير من
سكوت الجار عند تصرف
المشتري فيه زرعاً وبناء
وعز يناله البرازي وهكذا
ذكر في تنوير البصائر
معزاً بالها فاعجب من
صاحب الجواهر الزواهر
كيف ذكر صدر كلام
البرازية وتزلة اخرى
ومنهال تزوجت من
غير كف فسكت الولى
سحق ولدت كان مكنوته
رضان بلعي ومنها ما في
المحيط بجل زوج
رجل بغير امره فهناه
القوم وقبل التهنئة فهو
رضا لان قبول التهنئة
دليل الاحازة ومنها
أن الوسيلة تثبت
بالصرح ولذا قال في
الظهير يلو قال ابن
الم الكسيرة اني اريد
أن تزوجت من نفسي
فسكتت فروجها ما
ذكره المؤلف في بحره
من بحث الاولياء
ومنها سكوت أهل العلم

اشباع من أمتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد ٣٢ أنشئت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الام
تقمن الام ٣٣ باع جارية وعليها حلي ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلمها وذهب بها والبائع ساكت كان
عزلة التسليم فكان الحلي له ٣٤ القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزله نطقة في الاصح ٣٥ سكوت
المدعى عليه ولا عنه به انكار وقيل لا ويجب أى قبل لا يكون انكار ولا اقرار افيجب عند الثاني كما لو قال
لا قر ولا أنكر به أفتى صاحب البحر ٣٦ سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديل ٣٧ سكوت الراهن
عند قبض الميراث العين المرهونة اهـ ملخصاً مع زيادات (قوله) وزادني تنوير البصائر أى حاشية الاشياء
والتنظير للسرف القرى (قوله) كقوله لساكن داره أى ساكنها باعادة أو غصب مثلاً (قوله) وذكر المؤلف
أى مؤلف الاشياء (قوله) قال المؤلف الخ بيان لقوله سكوت المودع (قوله) فانه قبول دلالة أى فيجب بالتعدي
(قوله) عند قوله أى قول صاحب الاشياء (قوله) لما في البرازية أى في آخر الفصل الخامس عشر من كتاب
الدعوى اذ ابا عمار اصرأه أنه اولاده حاضر ساكت الى أن قال بعد حكايته اختلاف الفتوى ما نصه وفي الفتوى
ينال المفتي في ذلك فان رأى المدعى الساكت الحاضر ذاحلة أفتى بعد السماع لكن الغالب على أهل الزمان
الفساد فلا يفتى الا بما اختاره أو تمتعوا بزم اهـ (قوله) في القريب والزوجة على تقدير مضاف أى في حضورهما
كما يعلم مما نقلناه عن البرازية فافهم (قوله) فليست امل عند الفتوى أى بسبب اختلاف التصحيح بان ينظر في
المدعى هل هو ذوحلة أو لا لكن قد من أن المتون على عدم السماع ووجهه ما نقلناه نافع البرازية من
غلبة الفساد قلت لكن لا يلزم من غلبة الفساد أن لا يجزم يعلم حاله بالصلاح وعدم التزوير تأمل (قوله)
من سكوت الجار عند تصرف المشتري أى وعند البيع فسكوته عند البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوجة
والقريب كما قدمناه وليس لهزيمة محدودة وأما عدم سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة اذ اكرت بلا
عند ذلك في غير هذه الصورة مع أنه منع سلطان فيكون القاضي معز ولا عن سماعها ولولا ذلك المنع لتسمع مالم
يتم ثلاث وثلاثون سنة على ما نقله في الفتاوى كالهالدية عن المبسوط من عدم سماعها اذ اكرت هذه المسئلة
عذر كما وجهته في تنقيح الحامدية ثم ان من لم تسمع دعواه مالم لا تسمع دعوى وارنه بعده كما في البرازية وغيرها
(قوله) وعز يناله البرازي أى عزى ما في متصرفات التنوير (قوله) فاعجب من صاحب الجواهر الزواهر الخ
أى الشيخ صالح ابن صاحب تنوير البصائر والحاصل أنه في البرازية يذكر أولاً المسئلة السابقة آنفاً ذكر
هذه ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراد الاستدراك على الاشياء بآدم صوراً أخرى فنقل عن البرازية المسئلة
الاولى وتزلة هذه مع أنهم اذ كورة في البرازية يفكر أنه نظر الى أول العبارة وتزلة آخرها قلت لا يجب أصلاً بل
انما ترك هذه كونهما مذكورة في الاشياء فافهم المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود ان يادة على الاشياء
(قوله) لو تزوجت من غير كف الخ هذه منية على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن المفتي بها فلا تعقد
النكاح ط (قوله) لان قبول التهنئة قليل الاحازة أى دلس على أن سكوت وقت التزويج كان رضاً واحازة
وهذا نظيره يلزم أن يكون قول التهنئة بدون قول فافهم (قوله) ومنها أن وكالة تثبت بالصرح الخ
الاولى أن يقول تثبت بالسكوت كالتثبت بالصرح وفي نسخة كالتثبت بالصرح تثبت بالسكوت وهي أوضح
والمراد بالوكالة التوكيل كما يفهمه الممثل والافقده من جملة المسائل المزكى عليها وهو السابع منها سكوت
الوكيل قول والمراد به التوكيل لا التوكيل تأمل (قوله) فكيف تكون الخ اختلفت التسخ في هذه العبارة
فالذي في أغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تعقيد بكونه من أهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد وفي بعضها
لكون بالإلام ونعدها بالتون بدل الفاء وعليه فقوله لكون علة لقوله نعدها والمعنى كيف نعدها من الزوائد

والصلاح في التعديل كما في شهادات الجرح قال ويكتفي بالسكوت من أهل العلم والصلاح فيكون سكوتهم كزعة للشاهد
لما في اللفظ وكان اللبس مساور فاضاً فاحتاج الى تعديل وكان المزكى من زائد فاعده القاضي وسأله عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله فسكت
فقال أسأله ولا يجيبني فقال المعدل أما يكفيل من مثلي السكوت قلت قد عدت في الاشياء معي بالشهادات شرحه فكيف تكون زائدة ثم زاد

تقيده بكونه من أهل العلم والصلاح فعد هامن الزوائد * ومنها أن العبد يخرج لصلاحة الجمعة مولا فمسكت محل له الخروج لهلان السكوت
عزلة الرضا كافي جمعة البحر * ومنها ما في القصة بعد أن رقم علامة قع عت ولو زفت اليه بلاجهاز فله أن يطلب بما بعث الهامن الثناين وان
كان الجهاز قيسلافه المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم (نح) يبقى بانه اذا تمجهز بما (٤٦١) يليق فله استردا بما بعث والمعتبر

ما يتخذ لزوجه لاما يخذ
لها ولو سكت بعد الزفاف
زمانا يعرف بذلك رضاهم
يكن له أن يخصام بعد
ذلك وان لم يتخذ له شيء
* ومنها اذا أرا فمسكت
صحيح ولا يحتاج إلى القول
هكذا ذكره السيرهان
في الاختيارات في كتاب
الافرار * ومنها سكوت
الراهن عند بيع المرتن
الرهن يكون مبطلا
في احدي الروايتين
ذكره الزبلي وغيره وهي
تصلن من الاشياء أول
القاعدة * الحديث
العزير الوهاب * وهو
أعلم بالصواب * (قول)
الاشياء يحلف المنكر
في احدي وثلاثين مسألة
ينهاقي (الشرح) قال
الشيخ شرف الدين في *
حاشيته عليها المسألة
بنو الزبائير على
الاشياء والتلذائير
(أقول) قال في شرحه
الحال عليه ثم اعلم أن
المصنف اقتصر على عدم
الاستخلاف عنده على
الاشياء التسعة وفي الخاتمة
آه لا يستخلف في احدي
وثلاثين خصلة بعضها
مختلف فسه وبعضها
متفق عليه فذكر سردا

لاجل كونه قيد المركزي بكونه من أهل العلم والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواجر الجواهر بان
قول الاشياء سكوت المزمع عند السؤال عن الشاهد تعدل بمقد بكونه من أهل العلم والصلاح فلا يكون زيادة
هذا القيد زائدا عليه مسألة أخرى وفي بعض النسخ فكيف تكون من الزوائد لان يقال فيه تقيده بكونه من
أهل العلم والصلاح فعد هامن الزوائد اه وعلمه فهو واعتذر لا اعتراض (قوله بعلامة قع عت) الاول القاف
والعين المهملة رمز للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة والتاخر رمز لعلاء الدين الترجاني اه ح (قوله
من الثناين) أي التي يعنها الزوج إلى أبي الزوجة بقابلية الجهاز وهي المسماة في عرفهم بالثناين كما قدمناه
وقد مننا تحقيقه في باب المهر واختلف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جهة المسمى في المهر أو كان المسمى غيره
ففي الثاني في المطالبة بالجهاز في الاول فافهم (قوله فنج) بالنون والجم كآراء ينفق نسخة مصححة من القصة وهو
رمز لجم الأئمة الحكيم وبعد هذا الرمز يبقى بانه ويوجب بعض نسخ السارح في باقيها وما هو بعده يعني
مضارع على وهو يخرج بف (قوله ولو سكت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسألة (قوله ومنها اذا أرا فمسكت)
أطلقه فمثل سائر الديون وقيد في مدانيات الاشياء فقلنا عن البائع بغير بدل الصرف والسلم ففهم ما يتوقف
على القول أي لان الاراء عن ما وجب انقضاء عقدهما فلا يفردا أحد المتعاقدين له لانه وجب فوات القبض
المستحق وزاد الجوى هناك ثلاثة وهي ما لو أرا الطالب الاصل فانه يتوقف على قوله أو موته قبل القول لانه
قبول حكما (قوله وهي تعلمن من الاشياء) حيث قال ولو أرا المرتن الراهن يبيع الرهن لا يطل الرهن ولا يكون
رضافي رواية اه قال الزبلي والمذهب ما يرى الجاهل عن أصحابنا أنه رضاهم يطل الرهن اه من حاشية
الفتال قال ح واعلم أن البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة السارح هو المرتن كما لا يخفى لكن الحكم
لا يختلف لما يأتي أن الرهن لا يبيعه أحدهما الا رضاه الآخر اه (تتبع) زاد بعضهم ما اذا استأجر أحد
الوصيين أو أحد الورثة بمحضرة الوصيين من يحصل الجنازة إلى المقبرة والأخر حاضر ساكت والسكوت على
البدعة والمنكر فانه رضاه مع القدرة على الازالة والاكتفاء بالانكار والقبول مالا وصى لرجل فسكت في حياته
فلما مات باع الوصي بعض التركة أو تناقضى دينه فهو قول الوصاية كما عرنا الجوى إلى معنى الحكم ما زاد البصري
ما لو عرنا آخر أنه فطنه أو تسبعت غزله ليس له تضمين اقبته محلها أو مفر ولا يعد سكوتيه رضاه وكذا الوصين
الهيمن أو أضعج شاه فهاه انسان وخبره ما ونجها يكون السكوت كالامر دلالة (قوله قول الاشياء يحلف المنكر
في احدي وثلاثين) صوابه لا يحلف كما يوجب في بعض النسخ وفي بعضها يحلف المنكر الا في احدي وثلاثين
(قوله ينهاقي (الشرح) أي في البحر (قوله على الاشياء التسعة) بتقديم المتنا على السين كالتى بعدها اه ح
وهي ما ساقى في كتاب الدعوى من قوله ٢ ولتحلف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة تجدها هو أو هي
بعد عدو في ابلاء أنكره أحدهما بعد المدة واستلاد تدعى الامه ورق ونسب ولا مان ادعى على مجهول
أنه قنه أو أبنته أو نكحس وحد ولعان والحاصل أن الحق به التحلف في الكل الا في الحدود اه وأما إذا كان ماذكر
من عدم التحلف في هذه التسعة على قول الامام خلاف القضي به (قوله وفي تزويج البنت) عطف على
التسعة أي وذكر عدم الاستخلاف في تزويج البنت اه ح أي اذا ادعى عليه أنه زوجها ابنته صغيرة أو
كبيرة وهي مسألة واحدة والازاد على العدد المذكور ط (قوله وعنددها يستخلف الاب في الصغيرة)
يوجب في بعض النسخ لا يستخلف والذي في البحر بدون لاهي الصواب (قوله وفي دعوى الدائن الا بصاة) أي
دعواه على رجل أنك وصى الميت فادفع لي ديني من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي دعواه على
الوصي الثابتة وصايتها بان على الميت كذا ولا يثبت للمدعي فلا يحلف الوصي اذا أنكر الدين (قوله في المستئين

اختصار التسعة * وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعنددها يستخلف الاب في الصغيرة * وفي تزويج الولي أتمته خلافها * وفي دعوى
الدائن الا بصاة فانكره لا يحلف * وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المستئين ٣. مطلب في المواضع التي لا يحلف
فيها المنكر

كالوصى * وفيما إذا كان في بدرجيل نبي فادعاهم رجلان كل اشترى منه فاقربه لاحدهما وانكر الاخر لخالجته وكذا لو انكرهما خلف لاحدهما فنكل وقضى عليه لم يخلف الاخر * وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقر لاحدهما لا يخلف الاخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يخلف الاخر * وفيما اذا ادعى كل منهما أنه رهنه وقضه فاقربه لاحدهما وحلف لاحدهما فنكل لا يخلف الاخر * وفيما اذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقر بالرهن وانكر البيع لا يخلف المشتري ولو ادعى أحدهما الرهن والآخر الشراء فاقر بها وانكره لا يخلف للمدعي (٤١٣) ويقال للمدعي ان شئت فانظر انقضاء المدة أو فلت الرهن وان شئت فافسخ * وفيما اذا ادعى

أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقر لاحدهما لا يخلف * وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقر لاحدهما أو نكل لا يخلف بخلاف ما اذا ادعى كل منهما على ذي اليد القصب منه فاقر لاحدهما أو حلف لاحدهما فنكل يخلف الثاني كالأودعي كل منهما الادعاء فاقر لاحدهما بخلف للثاني وكذا الاعارة ويخلف ماله عليه كذا ولاقبته وهي كذا وكذا * وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل بالعالم بخلف وكفه * وفيما اذا أنكرتوكيله له بالنكاح * وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمورية لا عين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل أنه استصنعه في كذا فانصكر لا يخلف * الحادية والثلاثون لو ادعى أنه وكسل عن الغائب قبض دينه وبالحصومة فانكر

كالوصى) أي اذا ادعى المأني على الوكيل بالوكالة انكرها وأدعى عليه الدين وهو ثابت الوكيل فانه رهن في المستثنى لا يخلف كالوصى فلهما (قوله كل اشترى منه) أي ادعى كل منهما أنه اشترى منه ذلك الشيء وعمارة الجبر الشراء بالبدل (قوله لا يخلف) لأنه لما اقربه لاحدهما صار له فاذ انكل عن البين لا يصير الاخر فلا يخلف لعدم الفائدة (قوله لو انكرهما) أي انكر دعواهما (قوله خلف لاحدهما) بنسبته للام بمينا للمجهول أي طلب القاضي تخلفه لاحدهما (قوله لم يخلف الاخر) لان نكوله بمنزلة اقراره للاول (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما أنه رهنه وقضه) أي ادعى كل منهما أن هذا الدين عند ذي اليد رهنه وقضه منه (قوله فاقر بالرهن وانكر البيع) أما لو اقر بالبيع وانكر الرهن فالظاهر أنه لا يخلف بالاول لأنه لما اقر بالبيع صار ملكا للمشتري فلا علة الاقرار بعده بالرهن لأنه اقر لرعي الغير وفائدة التحليف التسكول الذي هو بمنزلة الاقرار (قوله لا يخلف المشتري) لعل وجهه أنه لو طلب تخلفه فنكل حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة ٤ لان المرتهن يمكنه فسخ البيع وكذا يقال في المسئلة بعده ولكن هذا بناء على القول بان المرتهن والمستاجر فسخ البيع ولكن المعتد بخلافه وانما العالما بحبس الرهن والمأجور تأمل (قوله فاقر بها) أي بالاجابة وفي بعض النسخ فاقر بهما أي بالرهن في الصورة الاولى وبالاجابة في هذه والاولى اولى (قوله وانكره) أي انكر البيع (قوله ويقال للمدعي الخ) أي مدعى الشراء في صورتين وهذا اذا أثبت الشراء والا فافائدة هذا القول لكن فيه أن الكلام فيما اذا أنكر وليس للمدعي بينة لان طلب التحليف عند الجرح من البينة الآن يقال وجديته بعد (قوله أو فلت الرهن) معطوف على انقضاء وقبضه وفى ونشر مشوش (قوله فاقر لاحدهما لا يخلف) لان كلامهما يدعي المال فانا اقربه لاحدهما ثبت ولا يصدق بعده بنكوله فلا فائدة في التحليف (قوله أو نكل) لأنه بمنزلة الاقرار (قوله القصب منه) أي من المدعي (قوله يخلف للثاني) لأنه لو اقر للثاني بالقصب يؤاخذ به لأنه اقرار على نفسه فحلف رجاء نكوله لكن يلزمه الثاني ضمان المعصوب مائلا أو القيمة لا ردعين ما في يده لأنه صار للاول فلا علة اخراجه عنه وكذا يقال فعاديه (قوله كالوادي الخ) لأنه ما ينكر الاودعية والعارية صار غاصبا (قوله ويخلف ماله عليه كذا ولاقبته) أي يخلف في مسئلة القصب وما بعده ما علمت من أنه بالانكار يصير غاصبا (قوله ولاقبته وهي كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحليف على مقدار القيمة اذا ادعى أنها أقل لأنه لما اقربه للاول ونسبه لا يمكنه تسليمه للثاني لو اقر به أيضا بالتسكول فيكون الواجب القيمة وان لم يقل ولاقيمة فتأمل (قوله وفيما اذا ادعى البائع رضا الموكل الخ) أي لو باع لو كيل رجل بالشراء ثم اراد ان يوكسل رده عليه يعيب فادعى البائع على الوكيل أن الموكل رضى بالعيب لم يخلف الوكيل وهو المشتري ويحتمل أن رادما اذا اراد الموكل رده يعيب فادعى البائع على الموكل أن يرضى بالعيب وكان ينبغي ان بعدهما صورة أخرى مع أنه في الخلاصة جعلهما صورتين كإثبات (قوله وفيما اذا أنكرتوكيله بالنكاح) أي لو تزوجه رجل فانكرتوكيله لأنه في الحقيقة انكار للنكاح وقد مر (قوله لا عين على واحد منهما) لأنه لو علم ما اتفاق عليه فالمستصنع أخذه وتر كد كاهوم كورا آخر السلم فن باب اولى اذا اختلفا ط (قوله لا يخلف المديون) لأنه لو نكل يلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يصدق الموكل الوكيل عند حضوره فيضيع عليه

مادفعه

لا يستخلف المديون على قوله خلافا لها هكذا ذكر بعضهم وقال الخواص لا يستخلف في قولهم جميعا ٥

٢ (قول الشارع لا يخلف المشتري) أي لعدم الفائدة لان المقصود من الاملا لانهما اولا الاتفاع ما هو غير ممكن لاستحقاق المرتن الحسن بالاقرار السابق واقرا للمدعي عليه بالشراء لا يسرى على المرتن وكذا المستاجر بل اقراره يقتصر على ما ملكه الا ان وهو العين والمراد باقرار المدعي عليه نكوله اذا تسكول اقراره ٤ (قوله لان المرتن يمكنه فسخ البيع) فيه نظرا ذبح ملة المرتن أو المستاجر الفسخ لا تنفي الفائدة اذ يحتمل أنهم لا يفسخون فتوجب الفائدة وبكفي التحليف احتمال الفائدة فينبغي الرجوع الى ما كتبناه على قول الشارع لا يخلف المشتري ٥

فأنكر المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلاً اشترى داراً خضراً الشفيع فأنكر المشتري الشراء وأقر أن الدار لابنه الصغير ولا يثبت فلا
يعين على المشتري لأنه قد لازم الأقرار لابنه فلا يجوز الأقرار لغيره بعد ذلك الثالث لو كان في يد رجل غلاماً وجارية وأوثب ادعاه رجلان
فقد ما مال القاضي فأقر به لأحدهما ثم أراد الآخر تحليفه فأن ادعى ملكاً مملوفاً وشراً من جهته لم يكن له أن يحلفه فإن ادعى عليه الغصب
فله تحليفه لأنه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الأب لابنه الصغير داراً ثم اختلف مع الشفيع في مقدار
الثمن فالقول للأب بلايين كافي كثيراً من كتب المذهب الخامسة لو ادعى السارق أنه استهلك المسروق ورب المسروق أنه قائم عنده فالقول
للسارق ولا يعين عليه قال أبو الميثاق النوازل وسئل أبو القاسم عن السارق إذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده من يمين قال لا يستوي
حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع قيل له فإن قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عندك هل يحلف قال يجب
أن يكون القول قول السارق (٤٦٤) ولا يعين عليه السادسة إذا وهب رجل شيئاً وأراد الرجوع فادعى الموهوب به هلاك الموهوب فالقول قوله

ولا يعين عليه كافي الحاشية
وغیرها ٥ السابعة ادعى
عليه أنك وصي فلان
المشتري فأنكر لا يحلف
الثامنة ادعى عليه أنك
وكيل فلان فأنكر أنه
وكيل فلان لا يحلف
وهما في السبابة ٥
التاسعة قال الواهب
اشترطت العوض وقال
الموهوب لم تسترطه
فالقول له بلايين ٥
العاشرة اشترى العبد
شيئاً فقال البائع أنت
تجوز وقال العبد
أنا مأذون فالقول له بدون
البين ٥ الحادية عشر إذا
اشترى عديم من عبد فقال
أحسبها أنا مخجوز
وقال الآخر أنا وأنت
مأذون لتنا القول له
بلايين ٥ الثانية عشر باع

ماله إلا باقرار الأب وعكس أنه أقر بحمل الدفع الدعوى عنه ط قوله فأنكر المشتري الشراء) بمعنى وأقر أنها لابنه كما
ذكره عن النوازل والأفعور إنكار الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى بها عليه كذا كروه
في كتاب الشفعة (قوله) وأقر أن الدار الصواب العطف بالواو والأول ما علمت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة
بحوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح إقراره لابنه إذا دار في يده والدليل الملك فكان مقرا على
نفسه فصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما لا يشفيعه إقرار الأب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يفيد التحليف
وهذا من جهة تحليل في انصومات ولو برهن الشفيع على الشراء كان الأب خصماً أقبامه مقام الابن (قوله
الثالثة) مكررة مع قول العرو وما إذا كان في يد رجل شيئاً فدعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى
في الملك المرسل كما في الزواهر ح (قوله) فالقول للأب بلايين لأن الثمن مال الصبي ولا يثبت تحليف في مال الصبي
كأمر (قوله) فالقول للسارق ولا يعين عليه) الطاهر أن عدم البين إذا كانت الدعوى بعد القطع أمالو كانت قبله
فعليه البين لأنه لا يسقط تقويم المسروق إلا بالقطع فيكون قوله مغنوا عنه وان سقط الضمان بالقطع بعد
تأمل (قوله) ويستوي حكمه) وهو عدم الضمان (قوله) فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك
أمالوا استهلكوا لم يقطع بعد في صفته وعليه لعدم ما يسقط تقويمه (قوله) أن قال السارق قد هلك الخ) هذا جعل
الاستدلال على المسئلة وعبر الهلاك مع أن الكلام في الاستهلاك لأنه لا فرق بينهما وأنه لا لازم الاستهلاك (قوله)
ولا يعين عليه) لأنه ينكر الرد كذا كروه في كتاب الهبة ط قوله السابعة) تقدمت هي والثامنة في جلة الأحادي
والثلاثين المارة أفصح (قوله) فالقول له بلايين) لأن الأصل في الهبة أن تكون بلا عوض ط
(قوله) فالقول له بدون البين) لصل وجهه أن أقدم البائع على بيعه اعترافاً منه بالان فلا تنبع دعواه
لتنافسه وكذا يقال فيما بعده (قوله) فقال القاضي أبرأني منه) أي من ذلك العيب (قوله) لأن
قوله على وجه الحكم) فله أن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى وطاهر كما قال ط أن البينة
لا تقبل عليه (قوله) (٣) لو كبير بكر) أمالو كانت كبيرة ثيباً فإن الأب ليس له قبض مهرها من الزوج
بلاذنها (قوله) على العلم بذلك) أي على أنه لا يعلم أنها ثيب (قوله) فادعى أن لها زوجاً) أي لزوجها على البائع
بخيار العيب لأن ذلك ينقص عليه منفعة وهي استمتاع بها (قوله) وقال) أي المدعي عليه هو أي الشاهد (قوله)

القاضي مال البتيم فرد المشتري عليه بعب فقال القاضي أبرأني منه فالقول قوله بلايين وكذا
لو ادعى رجل قبله جارية أرض البتيم وأراد تحليفه لم يحلفه لأنه قول على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه ٥ الثالثة عشر لو طالب أب أو زوجة
زوجها بالمهر فله ذلك وصغيرة أو كبيرة بكر أو اختلف الأب والزوج في بكارتها ولا يثبت لزوم التمس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن
أبي يوسف أنه يحلف وذكرنا الخلاف أنه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين إذا ادعى المدين أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يحلف
الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية ٥ الرابعة عشر اشترى أمية فادعى أن لها زوجاً فقال البائع لها زوج عبيد فطعنها قبل البيع أو مات
فالقول له بلايين كذا في السراجة وافته تعالى أعلم ٥ وهذا الخبر بمن خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الأشباه والشرف الغري أيضاً
(قلت وفي حاشيته الشيخ صالح زاد سبعة آخره فقال) ٥ الخامسة عشر لو طعن المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل
شهاده فأنكر فادعاه تحليفه لا يحلف لجمع الفتاوى ٥ السادسة عشر إذا كانت التركة مستغرقة بدون جماعة باعها بغيرها فادعى
ديناً لنفسه (٣) قوله لو كبير بكر أهكنا بخطه والذي في نسخ الشارح لو صغيرة أو كبيرة بكر أغلجروا ٥ معصحه

فانحصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقره لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى * السابعة عشر رجل له على رجل ألف درهم فأقر بها ثم أنكر أقراره هل يحلف بالله ما أقرت قال الدومني نعم وقال الصغار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى الثامنة عشر دفع لأخو مالاً ثم اختلفا فقال قبضت ودعيت وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعي عليه قال القاضي القول الربا لماله أنه أقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى * التاسعة عشر رجل قدم رجلاً للقاضي وقال إن فلان بن فلان الغلافي توفي ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأنكر المدعي عليه دعواه فقال الابن استخف ما يعلم أني ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن (٤٦٥) الابن علمها ثم يحلف على ما يدعي

لا يضمن المال وقبل يستخف على العلم الاول قول الامام والثاني قوله ما وقال الحلواني الصحيح القول الثاني أنه يحلف ولو ألجبه * ومنها العشريون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعي عليه للقاضي أنه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأراني عن هذه الدعوى خلفه أنه لم يبرئ منها فان حلف فحلفه ماله على شيء اختلف فيه والصحيح أنه يستخف على دعواه ولو ألجبه * ومنها لو أن رجلاً ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه للقاضي وأراد استخلافه على السب لا يحلف على السب * (قائدة) قلت وبهذه مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين فليحفظ وقد أفاض الامام الحلواني أن الجملة لا يجتمع قول البينة تمنع الاستخلاف أيضاً الا اذا انهم القاضى الخ زاد في الانشاء اربعة غير هاتين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقه فانه يحلفه كإلى القنية * الثانية اهل من الجهول * الثالثة في دعوى العصب * الرابعة في دعوى السرقة * (قوله قول الاشياء القاضى اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير المتوضح القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاءه والا في مسائل نص أصحابنا في عدم انشغال القاضي بطلان الحق بمعنى المدعى خلافاً لما قاله ائمة الخصام ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مجهور فلا ينفذ قضاء القاضي فيه فان ارفع الى آخر مطلبه وجعل المدعى على حقه كإلى الخيانة قلت والظاهر أنه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في آخره بل بطلان الدعوى به لكن كونه مجهور ليس على الحلافه * هو بل معمول عند تاليف قامة قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم جماع الدعوى اذا سكوت عند

فأقر بها) أى ادعى أنه أقر بها (قوله) وإنما يحلف على نفس الحق) أى لانه قد يكون أقر كذا في الزامه بالحلف على الإقرار بأرضانه ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة لانه يحلف اتفاقاً وانما الخلاف فيما يحلف عليه (قوله بل لنفسك) أى قرضاً وغصافه ومضمون عليك بالهلال (قوله لا يحلف المدعي عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال القاضي بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليهما) أى على أنه ابنه وإن أمهات (قوله وقبل يستخف على العلم) أى على أنه ما يبرهن أن ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) في بعض النسخ القول الثاني وهي أولى لان الثاني قوله لا يقول أى يوسف فقط وحيث كان الصحيح التحليف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) أى من نفس دعواه بمعنى أنه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح أنه) أى مدعى المال يستخف على دعواه أى دعوى المدعي عليه أنه أبرأه عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف جامع الفصولين أى على دعواه أن المدعى حلفي على هذه الدعوى عند فلان القاضي (قوله) وأراد استخلافه على السبب) أى سبب الضمان وهو الخرق لا يحلفه على السبب بان يقول والله ما خرقته لا قد خرقه بل أنه أوعى ملكه ثم باعته مخرقاً وقالوا بينة بل يحلفه لأثمان له عليه بهذا الخرق فأداه ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله) وبهذه مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الخيانة احدى وثلاثون وزاد في العبر ستة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة اهـ ح قلت بل هي ستون زيادة الثانية والثلاثين المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة كإيها عليه وبمسئلة الجملة الآية تصير احدى وستين وزدت عليها ثمان مسائل من جامع الفصولين * الشاهد ولو أنكر الشهادة لا يحلف المدعي عليه لو قال كتب الشاهد وأراد يحلف المدعي ما يعلم أنه كاذب لا يحلف * ادعى عليه عتيق أمته وأطلق زوجته قيل يحلف وقيل لا فيستأمل عند الفتوى ادعى امرأته وقال كل من جازت زوجته وأقرت لاحدهما أو أنكرت لا تستر لا يحلفه وفاقا وكذا لو تقر ولكن حلف لاحدهما فنكت لا يحلف الآخر * بالغة زوجها ولها ادعى الزوج صاها أو أنكرت لا تحلف * وكذا لو زوجها رجل لا تحرم ادعت الرأبة فأنكر لا يحلف * ادعى ثل منها أنه في يده ولا بينة وأراد أحدهما يحلف الآخر بالله ما تعلم أنه في يدي قيل يحلف وقيل لا اهـ فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله غنم الاستخلاف أيضاً) كالأدعي على شريكه خيانة بمهمة (قوله الا اذا انهم القاضى الخ) زاد في الانشاء اربعة غير هاتين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقه فانه يحلفه كإلى القنية * الثانية اهل من الجهول * الثالثة في دعوى العصب * الرابعة في دعوى السرقة * (قوله قول الاشياء القاضى اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسير المتوضح القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاءه والا في مسائل نص أصحابنا في عدم انشغال القاضي بطلان الحق بمعنى المدعى خلافاً لما قاله ائمة الخصام ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مجهور فلا ينفذ قضاء القاضي فيه فان ارفع الى آخر مطلبه وجعل المدعى على حقه كإلى الخيانة قلت والظاهر أنه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في آخره بل بطلان الدعوى به لكن كونه مجهور ليس على الحلافه * هو بل معمول عند تاليف قامة قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم جماع الدعوى اذا سكوت عند

الوقف والبيع والله تعالى أعلم) قول الاشياء القاضى اذا قضى في مجتهد نفذ قضاءه والا في مسائل الخ أى فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صاحب بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير على الاشياء والنظائر وقد نظرت شيئاً آخر فردتها تيمناً لله ولله وسلم ثم اعلم في ثلاثة أقسام قوله بل هو معمول عندنا هكذا بخطه ولعله سقط من قلبه كالمبتدأ ما لم يحفل من باب الحلف والايصال فليأتمل اهـ محججه

بيع القريب أو أحد الزوجين أو سكت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سكت ثلاثا وثلاثين سنة مطلقا قبلته
لذلك قال أبو التفریق الجرجاني الاتفاق غالب على الصحيح لاحضار أي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر
بافرة الجور عن التفتة نفذ حكمه عندنا بخلاف الغالب لان عمره غير معلوم فلا يتدفق الصحيح كما في النخبة
لهو ورجازة الشهود وقد مناهم الكلام على ذلك في النفقة فافهم قال أبو بصرة نكاح من نية أو بعدا أو بانه لم
يصح عند أبي يوسف أي لان حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لان النكاح لغة أو طه وعند محمد نفذ
لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ قال أبو بصرة نكاح من نية أو بنية أي على الخلاف السابق وستأتي في
عبارة الزواهر في القسم الثاني قال أبو نيكاح المتعة أي لانها منسوخة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول
بجوازها قال أبو إسحق طاهر بالمهر بالتقدم أي بان لم يتخاصر زوجها فيه حتى مضت مدة طوبى له ثم خاصته يبطل
حقها في الصداق والقاضي لا يلتفت الى خصوصتها شرح أدب القضاء فاقضى عليها بطلان لم ينفذ قال أبو عبد
تأجيل العين أي فالورق قضاؤه لقاض أبطله وأجل الزوج حولاً خاتمة قال أبو عبد محبة الرجعة لارضائها أي
لخالفته لقوله تعالى ويعولهن أحق برهن قال أبو عبد وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول
أو بعدم وقوعه على الحائض أو بعدم وقوعه ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة أي مخالفتها قوله
تعالى وان طلقها فلا تحل له لان المراهبة المطلقة الثالثة فمن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة فقد أثبت الحل للزوج
الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا ينفذ القاضي فيه شرح أدب القضاء قلت فاذ كرر في الفتاوى
المنسوبة الى ابن كمال باشا من وقوع طلاق واحدة لا يعول عليه ومن أفتى به من أهل عصرنا فهو جاهل كما رخصته
في افتاء طولي قال أبو عبد وقوعه على الموطوءة عقبه عبارة في الجبر أو بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه
قال أبو عبد ونصف الجاهل من طلقها قبل الوطء بعد المهر والتحريم أي لو طلقها قبل الدخول بعد ما قبض المهر
وتجهيزه بقبض القاضي القاضي الزوج ونصف الجاهل أي بان الزوج يدفع المهر رضى بقبضه فافهم فصار كان
الزوج اشترا بفسه وساقه البهائم طلقها قبل الدخول فله نصف لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه تعالى جعل
له نصف المهر ورض أي المسمى في العتد والجهاز غير مسمى فلا يتصرف اه لمخصان حاشية الاشياء عن المحيط
قال أبو شهادة بخط أي بدأ شهادته على شيء يسير أو ثبت بخط أي بدأ في شرح أدب القضاء صورته أن الرجل
اذا مات فوجد ابنه بخط أي بدأ في صلح وعلم يقينا أنه خط أي به يشهد بذلك الصلح لان الان خافعة الميت في جميع
الاشياء لكن هذا قول مهجور راجح قلت وزاد في البحر بعده هذه المسئلة أو بشاهد وعين أو في الحدود والقصاص
بشهادة رجل وامرأتين أو عاقل ديوانه وقد نسى وشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وخاتمه
أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حد أو قودا ولكن صرح في الفصولين
بنفاذ في هذه المواضع وانما حكمي خلافا في الاول فقط ولعله أسقطها من الاشياء لهذا والله تعالى أعلم قال أبو
قسامه يقتل أي قضى فمافيه القسامة بالقتل وصورتها كما في شرح أدب القضاء ما قاله بعض العلماء اذا كان بين
المدعى عليه والقتيل عدا وظاهره ولا يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القاتل
مدة قريبة فالقاضي يحلف الوالي على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل
فيه ائمة والقسامة عندنا قال أبو التفریق بن جريح وشهادة المرضعة أو قضى لولده أي لانه قضاء لنفسه من
وجهه أما لو قضى بشهادة الابن لاية أو بالعكس ففيه خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قضاؤه
عند أبي يوسف بناء على أن الاجماع المتأخر لا رفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على أنه رفعه
عنده فلم يكن قضاء في فصل مجتهد فيه قال أبو رفع اليه حكم صبي أو عبد أو كافر أي لو قضى بما حكم به هؤلاء لا ينفذ
لان حكمهم غير ثابت قال أبو الحكم بحجر سفيه يعني لو حجر القاضي على سفيه فاطلقه آخر حازر وبطل قضاء الاول
فليس لقاض ثالث أن ينفذه لان الاول ليس قضاء بل فتوى لعدم المقضى له ولئن كان قضاء ففسخه مجتهد فيه فلا
يكون محبة مالم يحضره قاض آخر كالموقوف المحدود في ذنوب لا يكون محبة مالم يتصل به الامضاء من قاض آخر
حاصل ما في شرح أدب القضاء من باب الحجر به علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم بحجر سفيه أبطله قاض آخر

فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذ ما لو أجاز له الثاني لم الثالث تنفذ فافهم قال أو بعبارة بيع نصيب
 الساكت من قرن حره أو أحد عما أي حره أحد الشر يكن معسرا كافي الحر أي لو باع الساكت نصفه
 وقضى القاضي به ثم انحصروا الى آخر فانه يبطله لان العجاجة تنفقوا على أنه لا يجوز استئمانه اراقه كافي
 شرح ادب القضاء قال أو ببيع متروك التسمية عند أي عند الثاني وهو الأصح وقال لا ينفذ كافي خزانة
 الاكل قال أو ببيع أم الولد على الأظهر وتيسر ينفذ على الأصح أي الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلف
 فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه يرتفع الخلاف السابق عنده كما مر وعنددهما لا يرتفع
 فينفذ البيع وذكر السرخسي أن الاكثر على عدم النفاذ وقد مناعام الكلام على ذلك في باب التبذير
 فراجعه فانه مهم قال أو ببطلان عفو المرأة عن القود أي لو قتل زوجها أو أوطعها ففقت عن القاتل فابطله
 من لا يرى للنساء حق في القصاص ثم قبل القود رفع الى قاض آخر فانه لا ينفذ وهو محكم بعبارة العفو وابطلان
 القود لمخالفتة الجمهور وان كان بعد القود فالقاضي الثاني لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح ادب القضاء
 أن هذا الفصل غير سديد بل السديد أنه بعد القود يلزمه أي القاتل القصاص لو عالاه قتل شخصاً محققون
 الدم ولو جاهلاً فائدة قال أو بعبارة ضمان الخلاص أي بأن قال الساتع أو أجنبي للشترى ان استحق الدار
 المشتراة من يده فأنما ضمان ذلك استخلاصها بالبيع أو بالهبة وأصلها البذل فهذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس
 له قدرة على الوفاء والقائل بأنه يصح لم يستند الى قياس صحيح فالقضاة باطل وفسر أبو يوسف ومحمد
 الخلاص بالرجوع بالنين عند الاستحقاق فهو والدرك والعهد واحد عنددهما حينئذ فالقضاة صحيح
 وأدافع الى آخر لا يبطله وتعمقه في شرح ادب القضاء قال أو بزيادة أهل المحلة في معامد الاما من أوقاف
 المسجد أي اذا كانت بلا موجب والافتقار كرتا في فرع الفصل الاول من كتاب الوقف أنه يجوز للقاضي زيادة
 مرسوم الاما اذا كان يعطل المسجد بدونها أو كان فقيراً أو عالة المتقيا قال أو يحل المطلقة ثلاثاً بغير عقد الثاني
 أي بلا دخول كما هو قول سعد بن المسيب لانه مخالف للاثار المشهورة كافي القسنة نعم في قضاء الفرض عن
 الفصول اذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتر زوجها الاول قبل
 انقضاء العدة وحكم بعبارة نفاذ الاحتماد فيه مسامح وهو صريح بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات
 ثم طلقتموهن الآية وهو مذهب زفر اه وقد مناعا الكلام على هذه المسئلة في الطلاق فراجعه قال أو بعدم
 ملك الكافر مال المسلم احراره بدارهم أي دار أهل الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح القدر
 فكان القضاء به مخالفاً لاجماعهم قال أو ببيع درهم بدرهمين بدائيد أي لو قضى ببيع القضاة بالقبض متفاضلاً
 مع التفاضل كما هو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافقهم غيره عليه قال أو بعبارة صلاة المحدث أي لو قال ان صليت
 صلاة معينة فاحرك يديك فركعتي في أثناء صلاته وقضى قاض بعبتها وبأنه صار امرأته بعبتها فالحجني ابطاله
 لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام من قام أو ركع في صلاته فليستصرف ولتوضاً ولين
 على صلاته ما لم يتكلم كافي حاشية الاشياء عن تنوير الانذهان فتأمل قال أو بقسامة على أهل محلة تلف المال أي
 اذا تلف مال انسان في محلة قضى بضمائهم بالقسامة على النفس فهو باطل لمخالفتة لاجماع فلا ثاني أن
 ينفذه كافي في شرح ادب القضاء قال أو بمحذو القذف بالتعريض أي كقوله أما أنفقت بران وقال به عمر رضي
 الله تعالى عنه وهو قول مجوز قاله فيه على رضي الله تعالى عنه فالقاضي الثاني أن يبطله ويجعل ذلك المحدث
 مقبول الشهادة كافي في شرح ادب القضاء قال أو بالقرعة في معق العض أي في مرضى اعتق بعض عبده غير
 عنه لكن صرح انحصاف في ادب القضاء بعبارة نعم نقل في تنوير الانذهان عن المحط أنه بعبارة لا ينفذ فيه
 وعن أبي يوسف لا ينفذ لاستعمال القرعة نوعاً قال أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير ان زواجها لم ينفذ
 في الكل أي في كل هذه المسائل هنا ما حررته من الزاوية والعبادية والصيرفية والتشترائية اه كلام الاشياء
 بزادات وتوضيح مع ذكر المسائل التي زادها في الجرد ذكر في الصرايضاً عقب ذلك عن النبي أن القضاء ينفذ
 عندا لجنفة اذا كان حكماً لا دليل عليه ٣ وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء
 كان نصه في الوقف نصاً أو ظاهراً اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب

٣ مطلب ما خالف شرط
 الواقف فهو مخالف للنص
 والحكم به حكم بلا دليل

الاول ما لم يختلف مشايخنا فيه ، والثاني ما اختلفوا فيه ، والثالث ما انص فيه من الامام واختلف أصحابنا فيه وتعارضت فيه تصانيفهم (فن
القسم الاول) اذ انعقدنا (٤٦٨) وقضيه المسترعى واستحققت منه وتعد على البائع ردها فقصي على البائع المسترعى بدائرته في الموضع

اتباعه كما صرح به في شرح المجمع المصنف اه (قوله الاول ما لم يختلف مشايخنا فيه) أي في نقضه وكذا هو
مرجع الصبر بعده وأراد بالمشايخ الامام وصاحبه وأراد بالاحكام في قوله واختلف أصحابنا فيه الصالحين
ط ٣ قلت لكن المشهور اطلاق أصحابنا على اثنتي الثلاث في حنفية وصاحبه كما ذكر في شرح الوهبية وأما
الشيخ ففي وقف التبرع العلامة قاسم أن المراد به في الاصطلاح من لم يدرك الامام (قوله والثالث ما انص
فيه من الامام) أي لانص فيه ظاهر يعتمد عليه فلا ينافي قوله الا في القسم الثالث اذا حكم بالشاهد والعين في
الاموال ثم رفع الى الحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا أوله ط (قوله وتعارضت فيه تصانيفهم) أي
تصانيف الاصحاب يعني أهل المذهب ؛ قال في جامع الفصولين قضايا القضاة على ثلاثة أقسام الاول حكمه
بخلاف نص وإجماع وهذا بطل فلعل من القضاة نقضه اذ ارفع اليه وليس لأحد أن يجزئه الثاني حكمه فيما اختلف
فيه وهو ينفذ وليس لأحد نقضه والثالث حكمه شيء يتعين فيه اختلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس
الحكم فقبل نفذ وقبل توقف على إضاء آخر فلو أمضاه يصير كالتقاضي الثاني اذا حكم في مختلف فيه فليس الثالث
نقضه فلو أمضاه الثاني بطل وليس لأحد أن يجزئه ط وسأني تمام الكلام على هذه الثلاثة في كتاب القضاء
إن شاء الله تعالى (قوله وتعد على البائع ردها) أي الى المسترعى (قوله في الموضع) أي الساكن وانطقت أي الجملة
والذرع أي عند الاندراج اه ح (قوله كقول عثمان البستي) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذي فيها أن عثمان
البستي قال اذ ارفع الى قاض آخر أمضاه الخ (قوله لمخالفة لنص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقضي بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله اذ قضى بعد ثبوته) في بعض
النسخ بعد ثبوته أي بعد أن تاب وهي أظهر لان القضاة بشي لا يكون الا بعد ثبوته عند القاضي لكن كل من
النسختين غير موجود في الزواهر على ما نقله المحقق أبو السعود عنها قلت والصواب قبل ثبوته لان الكلام فيما
ينقض ولا ينفذه أحد هو نفس الس كذا لما في شرح أدب القضاء وأما المحدود في القذف اذ قضى قبل التوبة
فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لا يحاله حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع
فكان القضاء الثاني مخالفا للاجماع فكان باطلا وأما اذا كان بعد التوبة لا ينفذه ضاؤه عندنا لكن لقاض آخر أن
ينفذ حتى لو نفذ ثم رفع الى ثالث ليس الثالث أن يبطله اه (قوله ومنه ما لو حكم أعمى الخ) في جامع الفصولين ولو
أمضى حكم الأعمى نفذ اثنى أهلية شهادته بخلاف ظاهره ولو رفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه بطله اذ
نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله أنه من القسم الثالث من الاقسام المارة أتباعا من جامع الفصولين في توقف
على إضاءه قاض ثان فإن أمضاه الثاني نفذ فليس ثالثا بطله وان بطله الثاني بطل فهو نظير حكم المحدود بعد
التوبة وعلمت ما فيه (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) غلة المستنقذ قبله ط (قوله وكذا ما أداه النائم في توبه)
يعني اذا أدى النائم شهادة قضى بها ورفع لقاض آخر نقضه ط (قوله في شجاج الحمام) قال الشارح في الشهادات
وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان سست الحاجة
لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع
برأية وسفري وشرب لئلا يفتن في الحاوي تقبل شهادة النساء في القتل في الحمام بحكم الدية ثلاثا يهدر الدم
اه فليتبع عند الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم بآجرة المدين في دينه) أي لو حكم للدائن بأن يؤجر مدينه
لستوفي دينه من آخره لا ينفذ لمخالفته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نعم قالوا له لو كان له
كسب بفضل عن حاجته بأمره الحاكم يدفع الفاضل هذا وقد أسقط الشارح من عبارة الزواهر مسألة قبل
هذه وهي قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأته كلى أو أشربي بدل الطلاق فقضى عليه القاضي بذلك ورفق بينهما
ثم رفع الى من لا يراه نقضه (قوله ومنه القضاء بخط شهود أموات) لان الشاهد لا يدين بنقطة بالشهادة
فالحكم بخط حكم بلا شهادة فهو باطل (قوله نسبية) وكذا مع التفاضل كما مر (قوله نقضه) لانه

وانطقت والذرع والبناء
كقول عثمان البستي ثم
رفع لقاض آخر أمضاه
والزهر بردا لئن فقط الا
أن يكون أحدث بناء
أو غرسا فله من بقية
ذلك مع الثمن (ومنه)
حكم قضى بطلان شفعة
الشريك ثم رفع لقاض
آخر فانه ينقضه ويثبت
الشفعة للشريك
لمخالفته لنص الحديث
(ومنه) المحدود في قذف
اذا قضى بعد ثبوته ثم
رفع الحكم لقاض آخر
لأمره أمضاه (ومنه)
ما لو حكم أعمى ثم رفع
الى من يراه نقضه لانه ليس
من أهل الشهادة
والقضاء فوقها (ومنه)
اذا حكم بشهادة
الصبيان ثم رفع الى آخر
نقضه لانه كالحنون
وكذا ما أداه النائم في
توبه (ومنه) الحكم
بشهادة النساء وحدهن
في شجاج الحمام ورفع
لاخر لا يرضيه (ومنه)
الحكم بآجرة المدين
في دينه لا ينفذ (ومنه)
القضاء بخط شهود
أموات لا ينفذ (ومنه)
القضاء بحسبوا بيع
الدرهم بالثانين نسبية
(ومنه) القضاء بشهادة
أهل الذمة في الأسفار
في الوصية ثم رفع
الى من لا يراه نقضه (ومنه) اذ قضى بشي ثم رفع الى آخر فنقضه ولم يبين وجه النقض

٣ مطلب المراد باصحابنا اثنتي الثلاث وبالمشايخ من لم يدرك الامام ٤ مطلب قضايا القضاة على ثلاثة أقسام

أمضى النقص (ومنه) اذا باع رجل من آخر عبدا أو أمة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم بينة بآه كان موجودا عنده فرده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لآخر فآله يطل الرد ويعيد المشتري (ومنه) اذا حكم بتجريم بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لها حكم آخر بطل حكمه الاول لمخالفة لنص وروايتكم الا في جحوركم الآية (ومن القسم الثاني) (٤٦٩) اذا اختلف الاصحاب على قولين ثم اخذ

الناس باحد قوليهما
وتركوا الآخر فحكم
القاضي بالتركون لم ينقض
عنده خلافا للثاني
(ومنه) اذا وطئ أمراؤه
وحكم ببقاء النكاح ثم
رفع لآخر يرى خلافه لم
يبطله ثم ان الزوج
جاهل فهو في سعة وان
عالم بالاحل له المقام لان
القضاء لا يحل ولا يحرم
خلاف الا في حنفية رحمه
الله تعالى وذكر
الحاكم في المنتقى في
رجل وطئ أمراؤه
فقضى أن ذلك لا يحرمها
ثم رفع لآخر فرى بينهما
وذكر ذلك مطلقا
فالظاهر أن ذلك مذهبه
أو قول الامام لمخالفته
لنص ولا تنكحوا وهو
الوطء (ومنه) اذا قضى
بمخالفة مذهبه غلطاً
ووافق قول مجتهد
ثم رفع لآخر أمضاء
عند الامام وقال ببقائه
لانه غلط والقط ليس
بمجتهد فيه (ومنه)
المديون اذا حبس
لا يكون حبسه حجراً
عليه وقال القاسم بن
معين حجر فلو حكم به ثم
رفع لآخر نقضه وقال
ينفذ فلو حكم الثاني

لا يشهد لكافر على مسلم (قوله) أمضى النقص (عبارته) اذ اهر ثم رفع النقص الى آخر أمضى النقص اه
أي حلال حكمه بالنقص على الصحة بان علم الناقض أن الحكم الاول باطل فذهبنا بالنظر الى هذا تأمل
(قوله) ثم ظهر فيه عيب فذهب في شرح أدب القضاء بخبرين فان بعضهم قال رد العيبه مطلقا لانه ان يكون من
نقصان يتمكن من أصل الخلقة فيكون من عند البائع (قوله) التي لم يدخل بها (قوله) لا يبرأ
تتمها من نساءكم الا في دخلتم من فان لم تكونوا دخلتم من فلا جناح عليكم (قوله) لم ينقض عنده خلافا
لثاني) كذا في الزاواهر ونظري أن العادة عقوبة والصواب ينقض عنده ما ساقط لما ذكره هو المسئلة
الاصولية وهي أن الاجماع الا في حال لم يرفع الخلاف السابق فعندهما لا وعند محمد بن فاذ احكم بالقول المتروك
أي الذي تركه أهل الاجماع فعندهما لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع الخلاف السابق فكان حكما في محل مجتهد
فيه وعند محمد ينقض لان ارتفاع الخلاف فيكون حكما مخالفا لاجماع ومثاله ما قدمنا من شهادة الابن لآبيه أو
بالعكس ومن مسئلة يسع المذبح قد ر (قوله) ومنه اذا وطئ أمراؤه (الخ) في شرح أدب القضاء لوطئ
أمراؤه أو بنتها فاصبته زوجته الى فاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى بهما زوجها ورفعته الى
فاض يرى أن ذلك يجر مها على زوجها فليس للثاني أن يبطل قضاء الاول لان هذا مما اختلف فيه الصحابة
والعلماء فاذا قضى بنقض قضاؤه بالاجماع فاذا قضى الثاني بخلافه كان قضاؤه بخلاف الاجماع ثم لم يحل للزوج
المقام معها فلو ماها لوفى بالمرأة حل بلا شبهة لا لوفى بتصرعها ولو علمنا فان قضى عليه بان كان هو لا يرى
تصرعها والقاضي قضى بتصرعها فنفذ القضاء عليه فلا يحل له المقام معها وان قضى له بان كان هو يرى تصرعها
وقضى له بحلها فعند أبي يوسف كذلك وعندهما يحل اه ملخصا وروايت بهما منه يحبط بعض العلماء عند قوله
فاذا قضى بنقض قضاؤه بالاجماع ما نصه ذكر في الواقيات الصغرى أن نقضا القضاء مختلف فيه عند أبي يوسف
لا ينفذ والثاني أن يبطله وعند محمد ينفذ وليس للثاني أن ينفذ فكان النفاذ المجمع عليه موقوف على قضاء ثان يصح
قضاء الاول اه وروايت بخلافه في جامع الفصولين من حكاية الخلاف المذكور (قوله) وان عالما لا يحل له المقام) أي
ان عالما بحرمته معتقدا هو وقضى له بالحل (قوله) وذكر ذلك مطلقا) أي بلا حكاية خلاف (قوله) فالظاهر
أن ذلك مذهبه) أي مذهبه صاحب المنتقى (قوله) واقول الامام) قد علمت أن قول أبي يوسف (قوله)
لمخالفته لنص ولا تنكحوا) أي ما نكحوا ابواكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل لا يصلح دليلا لسلطة
ذكره في جامع الفصولين وعبارته وروايت في جواز نكاح من نية الابن لان الابن لا ينفذ عند أبي
يوسف اذا خالفته نص عليها في الكتاب اه ط (قوله) ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه (الخ) في قضاء الجرم لو
قضى في المجتهد فيه مخالفا لآيه ناسا فنذهب عنه وفي العالمين روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف
الترجيح قال في القنع والوجه الا أن يبقى بقوله هو لان التارك لم يذهب عنه ليقوله الالهوي باطل وأما الناسي
فلان المقدام لا يذهب عنه لانه غير هذا كلف القاضي المجتهد بما المقلد فمما لا يوجب عنده
أي حنفية فلا علك مخالفة فيكون معز ولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه وسأني غام الكلام على هذا المسئلة في
كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله) وقال القاسم بن معين حجر) أي الحبيب حجر ط قلت والقاسم هذا من
أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اخذ عنه محمد بن الحسن كافي طبقات عبد القادر (قوله) فلو حكم الثاني) أي
الحاكم الثاني بأنه ثم نفذ ولا ينقض مفاد من هذا من القسم الثالث من الاقسام التي قدمنا هاهنا جامع
الفصولين (قوله) اذا حكم بالشاهد والمبين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ
وفي بعضها لا ينفذ وفي قضية الجامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله) وعن الامام لا تقدم ان

به نفذ ولا ينقض (ومن القسم الثالث) اذا حكم بالشاهد والمبين في الاموال ثم رفع لها كبرى بخلافه نقضه عند الثاني وعن الامام
لا اختلاف الا تار (ومنه) اذا قضى بشهادة الاب لابنه أو جدته ثم رفع لآخر لآراء أمضاء عند الثاني وينقضه عند محمد (ومنه) اذا تزوج
الزاني بابتنة من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه

أبطله لانه مما يستنعه الناس ذكره في شرح الطحاوى (ومنه) رجل أعق عبدًا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بعبارة المعتق ثم رفع الحاكم آخر نقضه وجعل ماله بيت المال عند أبي يوسف وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام أعما الولد لمن أعق ولا يباين من مولى الموالاة لانه مستحق بالعقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة فاشتتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم النصف الاول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قوله والدين مقتضى قوله وأتباعهم ذروا الخ أن يقول هنا والذونا الخ بالرفع إلا أن يجعل معطوفا على ما قبل لاسماعيل ما فيه ١٠٠ صححه (١) قوله كفى القاموس الخ عبارة والغنى بالضم الذى غنم بالكسر الخ والقوز كتبه صححه

هذا القسم لأنص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستنعه الناس) أى يعدونه أمرا شيعا لانهم بنه حقيقة ولغة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع نسبتها اليه فقط اذا الجزئية لا تنفى بالزمانه لم يذكروا فيه خلافا ومقتضى عدم القسم الثالث وجود الخلاف فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر التاء والذى بعده بقضها ط (قوله أعما الولد لمن أعق) لان أعما تفيد قصر الولد على من أعققت ومن أحكام الولد الارث (قوله ولا يباين) أى لا يبايننا أن نقول مولى الموالاة كذلك أى أنه يكون ارثه من أحد الجانبين فقط كإقتلنا في ولادة العتاقة لانه أى الولد المفهوم من مولى الموالاة مستحق بالعقد لان صورته أن يعقد رجلان مجهولا النسب عقد الموالاة بينهما على أن مات منهم ما قبل صاحبه من غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما أى وجد منهما فاستوارثا به من الطرفين بخلاف ولادة العتاقة فان مبيه الاعتاق وهو قائم بالمعتق فقط كالزوجة فانها من أسباب الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقد هاهما معا فبثوارثان بها وان اختلف مقدار الارث بهما من جهة أخرى وهى تفضيل الزوج على الزوجة بذكورته وكونه قواما عليها والله سبحانه أعلم (قوله فاشتتم هذا المقام) أى فريه بالاشتقاق (١) كفى القاموس حيث قال غنم بالكسر غنما بالضم وبالفتح والتحريل وغنمة وغنما بالضم الفوز بالشئ بلا مشقة ١٥ والاغتنام افتعال منه فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم وله الحمد على ما علم وفهم وصلى الله وبارك وسلم على عبده ورسوله المعظم وعلى آله وصحبه ومن في سلكتهم انظم لاسميا ما من الاعظم وقدوتنا المقدم وأصحابه ومشايخ مذهبه المحكم وأتباعهم ذوو المقام الاجم والمصنف ذو الفضل المسلم والشارح الذى أنقن مسائله وأحكم ووالدنا ومشايعنا وأهالينا ومن أسدى الينا معروفا وأكرم رباً وزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى الذى وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لى فى ذنوبى التى تبت اليك وعلى المسلمين وتقبل منى هذا العمل ١٦ وبلغنى فى اكمل غاية الأمل ١٧ وسجنى فيه عن الخطا والخلل ١٨ واجعله سببا لغفران الذنب والزلل وحسن انقضاء عند انتهاء الاجل والحمد لله رب العالمين نجز هذا الجزء على يد جامعته أفقر العباد الى رحمة رب العالمين محمد أمين بن عمر عابدين غفر الله تعالى له ولوالديه والمسلمين آمين ثلاث عشرة ليلة بقين من شعبان المكرم سنة ١٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين وألف من هجرة النبى المعظم صلى الله عليه وسلم

* (تم الجزء الثالث من ابن عابدين ويليها الجزء الرابع أوله كتاب البيوع) *

(فهو سبب الجزاء الثالث من حاشية فرد المختار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن)

صفحة	صفحة
٦٤	٢ (كتاب العتق)
٦٤	٥ مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب
٦٥	٦ مطلب في كتابات الاعتاق
٦٥	٩ في مالت ذى الرحم المحرم
٦٦	١٣ مطلب أهل الحرب كلهم أرقاء
٦٦	١٤ مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة
٦٧	١٤ مطلب تضرع هاشمي رقيق والداه هاشميان
٦٨	١٥ باب عتق البعض
٧٢	١٩ مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل
٧٣	٢١ مطلب أم الولد لا قيمة لها خلافا لهما
٧٣	٢٥ باب الحلف بالعتق
٧٣	٢٥ مطلب تحقيق مهم في يومئذ
٧٤	٢٦ باب العتق على جعل
٧٤	٣١ باب التدبير
٧٨	٣٣ مطلب في الوصية للعبد
٧٩	٣٣ مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها
٨٠	٣٦ مطلب الكمال بن الهمام من أهل الترجيع
٨٢	٣٧ باب الاستيلاء
٨٤	٣٩ مطلب في القضاء بجواز بيع أم الولد
٨٤	٣٩ مطلب في قضاء القاضي بخلاف مذهبه
٨٥	٤٠ مطلب خصوصية الذي أشد من خصوصية المسلم
٨٥	٤٥ (كتاب الأيمان)
٨٦	٤٦ مطلب حلف لا يخلف حث بالتعليق الا في مسائل
٨٦	٤٧ مطلب في عين الكافر
٨٨	٤٧ مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى
٨٩	٤٨ مطلب في معنى الائم
٩٠	٥٠ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٩٠	٥٣ مطلب في القرآن
٩٠	٥٤ مطلب تعدد الكفارة تعدد البين
٩٠	٥٩ مطلب في الوصل عن شخص بصيرة بأخرى
٩١	٥٩ مطلب في الوصل عن شخص بصيرة بأخرى
٩٣	٦٠ مطلب في الوصل عن شخص بصيرة بأخرى
٩٣	٦٢ مطلب في الوصل عن شخص بصيرة بأخرى

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٤	مطلب لا يأكل هذا البر	١١٢	مطلب الجمع لا يستعمل لو اُحد الا في مسائل
٩٥	مطلب لا يأكل خبزاً	١١٢	مطلب تحقيق مهم في الفرقين لا كلم عبيد
٩٦	مطلب لا يأكل طعاماً	١١٣	فلان أو زوجته أو النساء أو نساء
٩٦	مطلب لا يأكل فاكهة	١١٣	باب الميم في الطلاق والعناق
٩٧	مطلب حلف لا يأكل حلوى	١١٤	مطلب أول عبد أستر به حر
٩٧	مطلب لا يأكل اداً ما ولا يأندم	١١٥	مطلب ان ولدت فأنت كذا حثت بالميت بخلاف
٩٨	مطلب عرض عليه الميم فقال نعم	١١٥	فهو حر
٩٨	مطلب حلف لا يتغذى أو لا يتغذى	١١٥	مطلب كل عبد بشرى بكذا حر
٩٩	مطلب قال ان أكلت وأشربت وورى معنالم يصح	١١٦	مطلب النية اذا فارت علة العتق صح التكفير
١٠١	مطلب نية تخصيص العام تصح ديانته لا فضا بخلاف	١١٦	مطلب ان تدرت أمة فهي حرة
١٠١	للخصاف	١١٧	مطلب كل مملوك لحر
١٠١	مطلب اذا كان الخائف مظلوماً بقي بقول الخصاف	١١٧	مطلب لا كلم هذا الرجل أو هذا وهذا
١٠١	مطلب التيمم للخالف لو بطلاق أو عتاق	١١٨	مطلب في استعمال حتى الغاية والسببية والعطف
١٠٣	مطلب حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكفر ع	١١٨	مطلب ان لم أخبر فلان حتى يضرب بك
١٠٣	مطلب تصور البر في المستقبل شرط انعقاد الميم	١١٨	مطلب ان لم أضرب بك حتى يدخل الليل
١٠٣	ورقاتها	١١٨	مطلب ان لم أتلف حتى أتغذى
١٠٣	مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء فيه	١١٨	مطلب لا يلتحق الشرط بعد السكوت سواء كان
١٠٤	أو كان فيه ماء فصب	١١٩	له أو عليه
١٠٤	مطلب في قولهم الذين تغضي بأمثالها	١١٩	باب الميم في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها
١٠٤	مطلب حلف لا يصدق السماء ولا يقبل الحجر ذهاباً	١٢١	مطلب حلف لا يتزوج
١٠٤	مطلب يجوز تحويل الصفات وتحويل الاجزاء	١٢٢	مطلب في العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل
١٠٥	مطلب حلف لا يكلمه	١٢٤	مطلب قال ان دعت أو ابتعته فهو حر فعقد بالخيار
١٠٦	مطلب حلف لا يكلمه شهراً فهو من حين حلفه	١٢٤	لنفسه عتق
١٠٧	مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غداً ولا بعد غد فهي	١٢٦	مطلب اذا دخلت أدانة الشرط على كان تسقى
١٠٧	أعيان ثلاثة	١٢٦	على معنى المضى
١٠٧	مطلب أنت طالق يوم أكلتم فلان فهو على الجديدين	١٢٧	مطلب قالته تزوجت علي فقال كل امرأ على
١٠٨	مطلب ان كته الا ان يقدم زيداً وحتى	١٢٧	طالق طلقت الحلفة
١٠٨	مطلب لا أقول كذا مادام كذا	١٢٧	مطلب النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة
١٠٨	مطلب لا أفرقك حتى تقضي حتى اليوم	١٢٧	لا تدخل
١٠٩	مطلب حلف لا يبارقني ففر منه بحيث	١٢٨	مطلب قال علي المشي الى بيت الله تعالى والنكبة
١٠٩	مطلب حلف لا يكلم عبد فلان أو عرسه ثم زالت	١٢٩	مطلب ان لم أحج العام فأنت حر فشهدا بخره
١١٠	الاضافة ببيع أو طلاق	١٢٩	بالكوفة لم يعتق
١١٠	مطلب لا كلمه الحين أو حيناً	١٢٩	مطلب شهادة التي لا تقبل الا في الشروط
١١٠	مطلب لا كلمه غرة الشهر أو رأس الشهر	١٢٩	مطلب حلف لا يصوم من حيث يصوم ساعة
١١١	مطلب في المسائل التي توقف فيها الامام	١٣٠	مطلب حلف لا يصلي من حيث ركعة

صفحة	صفحة
١٣١	مطلب حلف لا يؤم أحدا
١٣٢	مطلب حلف لا يبيع
١٣٣	مطلب ان ليست من مغزولك فهو هدى
١٣٣	مطلب في معنى الهدى
١٣٣	مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى دون التذر
١٣٤	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
١٣٤	مطلب تراد الحياة في الميت بقدر ما يحبس بالأم
١٣٤	مطلب في سماع الميت الكلام
١٣٦	مطلب الشهرة وما فوقه بعيد
١٣٦	مطلب يقضين دينه فقضاء نهرجة أو ستوقه
١٣٧	مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الز يوف فيها كالجناد
١٣٨	مطلب لا يقض دينه درهمه ما دون درهم
١٣٨	مطلب حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جلة
١٣٨	مطلب ان أنفق هذا المال الأعلى أهلك فكنا فأنفق بعضه لا يحنث
١٣٩	مطلب حلف لا ينسكهوا الامن حاكم السياسة ولم يشكه أصلا لم يحنث
١٣٩	مطلب حلف لا يفعل كذا ثم على الأبد
١٣٩	مطلب حلف ليعلمه بريرة
١٣٩	مطلب حلفه وال ليعلمه بكل داعر
١٤٠	مطلب حلف ليمن له فهو به فلم يقبل بر بخلاف السبع ونحوه
١٤١	مطلب حلف لا يشمر رجلا
١٤١	مطلب حلف لا يتزوج فزوجته فضولى
١٤١	مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا
١٤٢	مطلب حلف لا مال له
١٤٢	مطلب الديون تقضى بأمثالها
١٤٢	مطلب قال لغرموا الله لتفعلن كذا فهو حالف
١٤٢	مطلب قال والله لا تتم فقام لا يحنث
١٤٣	مطلب قال لتفعلن كذا افعلن نعم
١٤٣	مطلب حلف لا يدخل فلان داره
١٤٣	مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل
١٤٤	(كتاب الحدود)
١٤٥	مطلب التوبة تسقط الحد قبل ثبوته
١٤٥	مطلب أحكام الزنا
١٤٥	مطلب الزنا شرعا لا يختص بما وجب الحد بل أعم
١٥٢	مطلب في الكلام على السياسة
١٥٣	مطلب شرائط الإحصان
١٥٤	باب الوطء الذي وجب الحد والذي لا يوجب
١٥٥	مطلب في بيان شبهة المحل
١٥٦	مطلب في بيان شبهة الفعل
١٥٧	مطلب الحكم المذكور في باب أول من المذكور في غير باب
١٥٨	مطلب في بيان شبهة العقد
١٥٨	مطلب اذا أشعل الحرم على وجه الظن لا يكفر كالموطن على القرب
١٥٩	مطلب في بوط الأدابة
١٦٠	مطلب فيمن وطئ من زفت إليه
١٦٠	مطلب في طء الدر
١٦٠	مطلب في حكم القواطع
١٦١	مطلب لا تكون القواطع في الجنة
١٦٣	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٦٦	مطلب المواضع التي يحل فيها التنفس الى غورة الاجني
١٦٧	باب حد الشرب
١٦٧	مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه
١٧٠	مطلب في البنج والافيون والحشيشة
١٧١	باب حد القذف
١٧٦	مطلب في الشرف من الام
١٧٨	مطلب هل للقاضي العفو عن التعزير
١٨١	مطلب لا تسع اليمين مع الاقرار الا في سبع
١٨٢	باب التعزير
١٨٤	مطلب في التعزير بأخذ المال
١٨٤	مطلب يكون التعزير بالقتل
١٨٧	مطلب التعزير قد يكون بدون معصية
١٨٨	مطلب في الجرح المجرد
١٩٢	مطلب فيما أوشم رجلا بألفاظ متعددة
١٩٣	مطلب في تعزير رالمهم
١٩٦	مطلب فيما أذار رجل الى غير مذهبه
١٩٩	مطلب الغاي الى مذهب له
١٩٨	(كتاب السرقة)

صفحة	صفحة
٢٤٥	مطلب ترجمة عصام بن يوسف
٢٤٥	مطلب في جواز ضرب السارق حتى يقر
٢٤٦	مطلب في ضمان الساعي
٢٤٧	مطلب مهم في التفصيل العام بالكل أو بقدر منه
٢٤٩	مطلب في حكم الغنمية المأخوذة بلا قسمة في زماننا
٢٤٩	مطلب في وطء السراري في زماننا
٢٥٠	مطلب فيمن له حق في بيت المال ونظر بشئ من بيت المال
٢٥٠	باب استلاء الكفار
٢٥١	مطلب فيما لو باع الحر في ولده
٢٥١	مطلب يلحق بدار الحرب المفازة والعصر الملح
٢٥١	مطلب في أن الأصل في الأشياء الأباحة
٢٥٢	مطلب في قولهم إن أهل الحرب أرواه
٢٥٢	مطلب إذا شري المستأن من عبدانميا يحبر على بيعه (باب المستأن)
٢٥٢	فصل في استئمان الكافر
٢٥٦	مطلب في أحكام المستأن من قبل أن يصردميا
٢٥٧	مطلب ما يؤخذ من النصارى زوار بيت المقدس لا يجوز
٢٥٧	مطلب مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسي سوكرة وقصين الحربي ما هلك في المركب
٢٥٩	مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه في الإسلام
٢٦٠	مطلب فيما نصبر به دار الإسلام دار حرب وبالعكس
٢٦١	باب العشر والخراج والجزية
٢٦٢	مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية ملوكة لأهلها
٢٦٢	مطلب في جواز بيع الأراضي المصرية والشامية
٢٦٢	مطلب أراضي الممكة والخز لا عسرية ولا خراجية
٢٦٢	مطلب لاثني على زراع الأراضي السلطانية من عشر أو خراج سوى الاجرة
٢٦٢	مطلب لاثني على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يحبر عليها
٢٦٤	مطلب القول الذي اليد أن الأرض ملكه وإن كانت خراجية
٢٦٤	مطلب ليس للأمام أن يخرج شيئا من بدأ أحد الا يحق ثابت معروف
٢٦٥	مطلب فيما وقع من الملك الظاهر ببيرس من ارادته انتزاع العقارات من ملاكها لبيت المال
٢٥١	مطلب ترجمة عصام بن يوسف
٢٥١	مطلب في جواز ضرب السارق حتى يقر
٢٥٢	مطلب في ضمان الساعي
٢٥٦	في أخذ البائن من مال مدونه من خلاف حسنه
٢٥٧	مطلب يعذر بالمل عذبه الغير عند الضرورة
٢٦٢	باب كيفية القطع واثباته
٢٦٨	باب قطع الطريق ٢٢٢ (كتاب الجهاد)
٢٦٢	مطلب في فضل الجهاد
٢٦٤	مطلب المواصلة على فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد
٢٦٤	مطلب في تكفير الشهادة مظالم العباد
٢٦٤	مطلب فيمن ير بنا الجهاد مع الغنمية
٢٦٤	مطلب في الرباط وفضله
٢٦٥	مطلب في بيان من يحبر عليهم الأجر بعد الموت
٢٦٥	مطلب المرباط لا يسئل في القبر كالشهيد
٢٦٦	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٢٦٧	مطلب طاعة الوالد في فرض عين
٢٦٨	مطلب إذا علم أنه يقتل بجورته أن يقاتل بشرط أن يتكفى فهم والا فلا بخلاف الأمر بالعرف
٢٦٩	مطلب في أن الكفار مخاطبون
٢٦٩	مطلب لفظ ينبغي يستعمل في المندوب وغيره عند المتقدمين ومطلب في بيان نسخ المثة
٢٦٩	بحث الأمان
٢٦٩	مطلب لو قال على أولادى في دخول أولاد البنات روايتان «مطلب لو قال على أولادى
٢٦٩	يدخل أولاد البنات
٢٦٩	مطلب في دخول أولاد البنات في الذرية روايتان
٢٦٩	باب المغنم وقسمته
٢٦٩	مطلب في قسمة الغنمية
٢٦٩	مطلب في أن معلوم المسحق من الوقف هل يورث
٢٦٩	مطلب بخلافه الأمير حرام
٢٦٩	فصل في كيفية القسمة
٢٦٩	مطلب في الاستعانة بمسرك
٢٦٩	مطلب في قسمة الخمس
٢٦٩	مطلب في أن رسالته صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته
٢٦٩	مطلب في التنفيل

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٨١	مطلب في حق أهل الذمة في اللبس	٢٦٥	مطلب في بيع السلطان وشراؤه أراضي بيت المال
٢٨٣	مطلب في سكنى أهل الذمة مع المسلمين في مصر	٢٦٦	مطلب في وقف الأراضي التي لبيت المال ومراعاة شروطها
٢٨٤	مطلب في منعهم عن التعلي في البناء على المسلمين	٢٦٦	مطلب في أوقاف المولود والأمرء لا يراعى شرطها
٢٨٥	مطلب فيما ينقض به عهد الذي وما لا ينقض	٢٦٨	مطلب في خراج المقاسمة
٢٨٦	مطلب في حكم سب الذي النبي صلى الله عليه وسلم	٢٧٠	مطلب في تحويل الخراج الموقوف إلى خراج المقاسمة وبالعكس
٢٨٨	مطلب في مصارف بيت المال	٢٧٠	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاسمة إذا لم تنطق لكثرة الظالم
٢٨٩	من له استحقاق في بيت المال يعطى ولده بعده	٢٧٢	مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الأرض انخرجة
٢٨٩	مطلب من له وظيفة في جعل ولده من بعده	٢٧٢	مطلب في رجل الفلاح من قرينه لا يحبر على العود
٢٨٩	مطلب بتحقيق مهم في توجيه الوظائف لابن (باب المرتد)	٢٧٣	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال
٢٩١	مطلب فيما إذا مات المؤمن أو الإمام قبل أخذ وظيفتهما	٢٧٣	مطلب في أجرة الخندي ما أقطعه له الإمام
٢٩٣	مطلب في منكر الاجماع	٢٧٤	مطلب في بطلان التعليق عود المعلق
٢٩٣	مطلب فيما يشك في أنه ردة لا يحكم بها	٢٧٤	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوظائف (فصل في الجزية)
٢٩٥	مطلب في أن الكفار خمسة أصناف وما يشترط في إسلامهم	٢٧٦	مطلب في الزندق إذا أخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
٢٩٦	مطلب في اشتراط التبري مع الاتيان بالشهادتين	٢٧٩	مطلب في أحكام الكنائس والبيع
٢٩٧	مطلب في الاسلام يكون بالفعل كالتصلاة بجماعة	٢٧٩	مطلب لا يجوز أحداث كنيسة في القرى ومن أفتى بالجواز فهو مخطئ ويحجر عليه
٢٩٧	مطلب في حكم من شذ عن مسلم	٢٧٩	مطلب تهديم الكنائس من جزيرة العرب ولا يمكن من سكنها
٢٩٨	مطلب في توبة الناس مقبولة دون ايمان اليأس	٢٧٩	مطلب في بيان أن الأمصار ثلاثة وبيان أحداث الكنائس فيها
٢٩٨	مطلب أجوعوا على كفر فرعون	٢٨٠	مطلب لو اخطأنا معهم في أنها صلحية أو عنوية فإن وجدنا أثر الأثر كتبايدهم
٢٩٨	مطلب في استئناء قوم نونس	٢٨٠	مطلب إذا هدمت الكنيسة ولو بغير وجه لا تجوز اعادةها
٢٩٨	مطلب في اسياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم بعد موتها	٢٨٠	مطلب ليس المراد من إعادة المنهدم أنه جائز تأمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون
٢٩٩	مطلب مهم في حكم سب الانبياء	٢٨٠	مطلب لم يكن من الصحابة صلح مع اليهود
٣٠٢	مطلب مهم في حكم سب الشيعين	٢٨٠	مطلب مهم حادثة الفتوى في أخذ التصاري كنيسة مهجورة لليهود
٣٠٣	مطلب في حال الشيخ الأكبر سيدي يحيى الدين ابن عربي نفعا لله تعالى به	٢٨٠	مطلب فيما أفتى به بعض المتهورين في زماننا
٣٠٤	مطلب في الساحر والزندق	٢٨١	مطلب في كيفية إعادة المنهدم من الكنائس
٣٠٥	مطلب في الفرق بين الزنديق والمتناق والهرمي والمحد		
٣٠٦	مطلب في الكاهن والعراف		
٣٠٦	مطلب في دعوى علم القرب		
٣٠٦	مطلب في أهل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم حكم الدوزخ والتامة ولنصيرة والاسماعيلية		
٣٠٧	مطلب حاكم من لا تقبل توبته		
٣٠٧	مطلب حاكم من لا يقبل إذا ارتد		
٣١٢	مطلب العصاة تبقى بعد الردة		
٣١٤	مطلب في أن المرتد هل تعود حسناته		
٣١٥	مطلب في رد الصبي وإسلامه		

صفحة	صفحة
٣٥٢	٣١٦ مطلب هل يجب على الصبي الايمان
٣٥٣	٣١٧ مطلب في معنى درويش درويشيان
٣٥٤	٣١٧ مطلب في مسجل الرقص
٣٥٣	٣١٧ مطلب في كرامات الاولياء ٣١٨ (باب النعامة)
٣٥٤	٣١٩ مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج في زماننا
٣٥٥	٣١٩ مطلب في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع
٣٥٦	٣١٩ مطلب لا عبرة بغير الفقهاء يعني المجتهدين
٣٥٧	٣١٩ مطلب الامام يصير اماما بالبيعة وبالاستخلاف ممن قبله
٣٥٧	٣٢٠ مطلب فيما يستحق به الخلقة العزل
٣٥٨	٣٢٠ مطلب في وجوب طاعة الامام
٣٥٩	٣٢٢ مطلب في كراهية بيع ما تقوم المعصية بعينه
٣٦٠	٣٢٢ (كتاب القسط)
٣٦٠	٣٢٤ مطلب في قولهم الغرم بالغرم
٣٦٠	٣٢٧ (كتاب القطة)
٣٦١	٣٢٣ مطلب فمن علمه دون ومظالم جهل أربابهم
٣٦١	٣٢٣ مطلب فمن مات في سفره فباع رقيقه مناعه
٣٦٢	٣٢٣ مطلب وجد طباقي نهر أو وجد حوز أو كثرى
٣٦٤	٣٢٤ مطلب ألقى شأ وقال من أخذه فهو له
٣٦٤	٣٢٤ مطلب له الأخذ من نثار السكر في العرس
٣٦٤	٣٢٤ مطلب وجد دراهم في الجدار أو استقطوف يده صرة
٣٦٥	٣٢٤ مطلب أخذ صوف مئة أو جلد لها
٣٦٦	٣٢٤ مطلب سرق مكعبه ووجد مثله أوردونه
٣٦٨	٣٢٤ (كتاب الآتي)
٣٦٨	٣٢٨ (كتاب المفقود)
٣٦٨	٣٢٩ مطلب قضاء القاضي ثلاثة أقسام
٣٦٨	٣٤٠ مطلب في الاقتناء بذهب ما في زوجة المفقود
٣٦٨	٣٤٢ (كتاب الشركة)
٣٦٨	٣٤٣ مطلب الحق أن الدين على
٣٦٨	٣٤٤ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة من البناء أو القراس
٣٦٨	٣٤٧ مطلب شركة العقد
٣٦٨	٣٤٧ مطلب اشتراط الرجوع متفاوضا صحيح بخلاف
٣٦٨	٣٤٨ مطلب فيما يقع كثيرا في القلاحين مما صورته شركة متفاوضة
٣٦٨	٣٥١ مطلب لا تصح الشركة بعمال غائب
٣٦٨	٣٥١ مطلب في شركة العنان
٣٦٨	٣٥١ مطلب في توقيت الشركة روايتان
٣٥٢	٣٧٨ مطلب في حكم التفاضل في الرجوع
٣٥٣	٣٧٨ مطلب في دعوى الشريك أنه أدى الثمن من ماله
٣٥٤	٣٧٨ مطلب ادعى الشريك لنفسه
٣٥٣	٣٧٨ مطلب فيما يبطل الشركة
٣٥٤	٣٧٨ مطلب بشرط أن لا يشتري ما لم يتجارت فهو بيننا
٣٥٥	٣٧٨ مطلب على الاستدانة ما دون شركته
٣٥٦	٣٧٨ مطلب أقر بمقدار الرجوع ثم ادعى الخطأ
٣٥٧	٣٧٨ مطلب في قبول قوله دفع المال بعد موت الشريك والموكل
٣٥٧	٣٧٨ مطلب فيما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة
٣٥٨	٣٧٨ مطلب في شركة التقبل
٣٥٩	٣٧٨ مطلب شركة الرجوع
٣٦٠	٣٧٨ فصل في الشركة الفاسدة
٣٦٠	٣٧٨ مطلب اجتماع في دار واحدة أو انساب ولا يعلم التفاوت فهو بينهما بالسوية
٣٦١	٣٧٨ مطلب يرجح القياس
٣٦٢	٣٧٨ مطلب اذا قال الشريك استقرضت ألفا فاقول له ان المال بيده
٣٦٤	٣٧٨ مطلب دفع الثغالي أن نصفه قرض ونصفه مضاربة أو شركة
٣٦٥	٣٧٨ مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والانفاق في المشترك
٣٦٦	٣٧٨ مطلب في الحائط اذا خرب وطلب أحسنه الشريك قسمته أو تعميره
٣٦٨	٣٧٨ (كتاب الوقف)
٣٦٨	٣٧٨ مطلب لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يجز
٣٦٨	٣٧٠ مطلب قد ثبت الوقف بالضرورة
٣٦٨	٣٧١ مطلب في وقف المرتد والكافر
٣٦٨	٣٧٢ مطلب بشرائط الواقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع
٣٦٨	٣٧٢ مطلب في وقف المريض
٣٦٨	٣٧٥ مطلب بشرائط الوقف على قولهما
٣٦٨	٣٧٦ مطلب في الكلام على اشتراط التأييد
٣٦٨	٣٧٦ مطلب مهم فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان
٣٦٨	٣٧٦ مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا
٣٦٨	٣٧٨ مطلب في شرطواض الكتب أن لا تعار الاثر من سكن دارا ثم ظهر أنها وقف يلزمه أجره ما سكن

صفحة	مطلب	صفحة
٣٧٩	مطلب في التهاؤ في أرض الوقف بين المستحقين	٣٧٩
٣٧٩	مطلب فيما اذا شابت الدار على المستحقين	٣٧٩
٣٨٠	مطلب في قسمة الواقف مع شريكه	٣٨٠
٣٨٠	مطلب قاسم وجمع حصة الوقف في أرض واحدة جاز	٣٨٠
٣٨٠	مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لامن الشريك	٣٨٠
٣٨٠	مطلب اذا وقف كل نصف على حصة صار وقفين	٣٨١
٣٨١	مطلب في أحكام المسجد	٣٨٢
٣٨٢	مطلب فيما لو خرب المسجد وأغمره	٣٨٣
٣٨٣	مطلب في نقل أنقاض المسجد ونحوه	٣٨٤
٣٨٤	مطلب في وقف المنقول تعاقب العقار	٣٨٤
٣٨٤	مطلب لا يشترط التجدد في وقف العقار	٣٨٥
٣٨٥	مطلب في وقف المشاع المقضي به	٣٨٥
٣٨٥	مطلب مهم ان احكم الخلفي بما ذهب اليه ابو يوسف أو محمد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه	٣٨٥
٣٨٥	مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس	٣٨٥
٣٨٥	مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان مع صحاح	٣٨٥
٣٨٥	مطلب في وقف المنقول قصدا	٣٨٥
٣٨٥	مطلب في وقف الدراهم والذنانير	٣٨٦
٣٨٦	مطلب في التعامل والمعرف	٣٨٧
٣٨٧	مطلب متى ذكر الوقف مصرفا لا بد أن يكون فهم تنصص على الحاجة	٣٨٧
٣٨٧	مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم	٣٨٧
٣٨٧	مطلب في نقل كسب الوقف من معلمها	٣٨٨
٣٨٨	مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة	٣٨٨
٣٨٨	مطلب دفع المرسوم مقدم على الدفع للمستحقين	٣٨٨
٣٨٨	مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن الخراب يصنع أحد	٣٨٨
٣٨٨	مطلب بعمارة الوقف على الصفة التي وقفه	٣٨٨
٣٨٨	مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها	٣٨٩
٣٨٩	مطلب في قطع الجهات لأجل العمارة	٣٩١
٣٩١	مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة	٣٩١
٣٩١	مطلب في استحقاق القاضي والمدرس الوظيفة في يوم البطالة	٣٩٢
٣٩٢	مطلب في عمارة من له السكنى	٣٩٢
٣٩٢	مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال واختلف	٣٩٢
٣٩٢	مطلب في عكسه	٣٩٢
٣٩٢	مطلب فيما لو أجر من له السكنى	٣٩٢
٣٩٢	مطلب لأبواب القضاة التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولومن قبله	٣٩٣
٣٩٣	مطلب من له الاستقلال لأبواب السكنى وبالعكس	٣٩٣
٣٩٣	مطلب وقف الدار عند إطلاق يحمل على الاستغلال لأبواب السكنى	٣٩٤
٣٩٤	مطلب في الوقف اذا خرب ولم يمكن عمارة	٣٩٤
٣٩٤	مطلب في جعل شيء من المسجد طريقا	٣٩٦
٣٩٦	في اشتراط الواقف الولاية لنفسه	٣٩٦
٣٩٦	مطلب في ترجع خلال أرائ البصري	٣٩٦
٣٩٦	مطلب بأنهم تولية لثلاثين	٣٩٦
٣٩٦	مطلب فيما يعزل به الناظر	٣٩٦
٣٩٦	مطلب في شرط وطا لثلاثين	٣٩٧
٣٩٧	مطلب مهم في تولية الصبي	٣٩٧
٣٩٧	مطلب فيما شاع في زمان ثمانين تقويض نظير	٣٩٧
٣٩٧	الوقوف الصغير	٣٩٧
٣٩٧	مطلب في عزل الناظر	٣٩٨
٣٩٨	مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا إجماع أو عدم أهلية	٣٩٨
٣٩٨	مطلب في التزول عن الوظائف	٣٩٨
٣٩٨	مطلب لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة	٣٩٨
٣٩٨	مطلب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فالعبر الاول	٣٩٨
٣٩٨	مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم على القاضي	٣٩٨
٣٩٨	مطلب لمعروغ له الرجوع بحال الفراغ	٣٩٨
٣٩٨	مطلب في اشتراط الفلحة لنفسه	٣٩٨
٣٩٨	مطلب في الوقف على نفس الواقف	٣٩٩
٣٩٩	مطلب في استبدال الوقف وشروطه	٣٩٩
٣٩٩	مطلب في اشتراط الانخال والخراج	٤٠٠
٤٠٠	مطلب في شروط الاستبدال	٤٠١
٤٠١	مطلب يجوز مخالفة شرط الوقف في مسائل	٤٠١
٤٠١	مطلب لا يستبدل العاصم الا في أربع	٤٠٢
٤٠٢	مطلب في وقف البناء بدون أرض	

- مطلب ولا يثبت القاضى متأخر عن المشر وطله ووصيد
مطلب المراد بالقاضى التفتاوى على موضع ذكرها
القاضى في امور الازمان
- مطلب نائب القاضى لا يثبت ابطال الوقف
مطلب لا يشعل الناظر من الاجانب عن الوقف
مطلب اذا قبل الاجنبى الناظر يجب ان لا يفتاوى نصبه
مطلب للناظر ان يوتى كل غيره
مطلب الفرق بين تفويض الناظر الناظر في حقه
وبين فراغه عنه
- مطلب شرط الوقف الناظر لعبد الله ثم لم يلبس
لعبد الله ان يفوض لرجل آخر
مطلب الوقف عزل الناظر
مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انها وقف
مطلب في عزل الوقف لمدرس وامام وعزل الناظر
نفسه
- مطلب من سعى في نقض مات من جهته فسيحبه
مردود عليه الا في تسع مسائل
مطلب باع عقارا ثم ادعى انه وقف
مطلب في الوقف المنقطع الاول والمنقطع الوسط
مطلب وقف يتناعلى عشقه فلان والباقي على
عقائه هل يدخل فلان معهم
- مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على
امراة ثم على اولاده يدخل زيد فهم
مطلب استأجر دارا فيها اشجار
مطلب في قولهم شرط الوقف كنص الشارع
مطلب بيان مفهوم الخالفة
مطلب مفهوم التصنيف حجة
مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف
مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات
والعقليات
مطلب الجارية في الاوقاف
مطلب فيما لو مات المدرس وعزل قبل يحيى العلة
- مطلب ليس للقاضى ان يقر وتطبيقه في الوقف الا
التنظر
مطلب الرأى العشر المتولى اجر المثل
مطلب في زيادة القاضى في معلوم الامام
مطلب السلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف
من بيت المال
مطلب يصح تعليق التقرير في الوظائف
مطلب ليس للقاضى عزل الناظر
مطلب للقاضى ان يدخل مع الناظر غيره بمجرد
الشكاية
مطلب في الاستدانة على الوقف
مطلب في اتفاق الناظر من ماله على العمارة
مطلب في اذن الناظر المستأجر العمارة
مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالرجح
عليه
مطلب في المصادقة على الاستحقاق
مطلب في المصادقة على النظر
مطلب في جعل الناظر والرابع لغيره
مطلب لا يكتفى صرف النظر لثبوت الاستحقاق
مطلب متى ذكر الوقف شرطين متعارضين
يعمل بالتأخر
مطلب مهم في قول الوقف على الفريضة الشرعية
مطلب مراعاة غرض الوقفين واجبة والعرف
يصلح تحصصا
مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمرها وغرس فيها
مطلب اذا هدم المشتري والمستأجر دار الوقف
ضمن
مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
مطلب في محاسبة المتولى وتحليفه
مطلب في قبول قول المتولى في ضياع العلة
وتقرر بقها
مطلب اذا كان الناظر مفسدا لا يقبل قوله بعينه

مطلب	مطلب
٤٣٩	مطلب فيما يأخذه المتولى من العوائد العرفية
٤٣٩	مطلب في تحرر حكم ما يأخذ المتولى من عوائد
٤٣٩	مطلب فيما يسي خدمة وتصدق بقافي زماننا
٤٤٠	مطلب في أحكام الوقف على فقر اقربائه
٤٤٠	مطلب اذا قال ماد امت عز يافت زوجت وطلقت ينقطع حقها
٤٤١	مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت
٤٤١	مطلب أثبت واحد أنه من الذرية يرجع بما يخصه في الماضي
٤٤١	مطلب من وقف على أولاده هل يشمل الواحد أو لا
٤٤١	مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة
٤٤٢	مطلب المستأجر غرس الشجر
٤٤٢	مطلب انما يحل للمتولى الاذن فيما يزبد الوقف به خيرا
٤٤٢	مطلب في حكم بناء المستأجر في الوقف بلا اذن
٤٤٢	مطلب في حكم بناء المتولى غيره في أرض الوقف
٤٤٢	مطلب لو أجز المتولى لابنه أو أبيه لم يجز الا باكثر من أجر المثل
٤٤٣	مطلب في الوقف على الصوفية والعميان
٤٤٣	مطلب في شرط التولية للأرشد في الارشد
٤٤٣	مطلب اذا صار غير الارشد أرشد
٤٤٤	مطلب ليس المشرف بالتصرف
٤٤٤	مطلب القيم والمتولى والناظر معنى واحد
٤٤٦	مطلب الوصف بعد جمل يرجع الى الاخير عندنا
٤٤٦	مطلب الشرط والاستثناء يرجع الى الكل اتفاقا لا الوصف فانه لاخير عندنا
٤٤٦	مطلب على أن من مات عن واد من قبيل الشرط
٤٤٧	مطلب في تحرر الكلام على دخول أولاد البنات
٤٤٨	مطلب مهم في مسألة السبكي الواقعة في الإشباه في نقص القسمة والدرجة المعلقة
٤٥٠	فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد
٤٥١	مطلب لو قال على أولادي بلفظ الجمع هل يدخل كل البنات
٤٥١	مطلب وقف على أولاده وسماهم
٤٥٢	مطلب في بيان طلوع الغلة التي أنيط به الاستحقاق
٤٥٢	مطلب قال الذكر كائنين ولم يوجد الا ذكر فقط أو اثنا فقط
٤٥٣	مطلب يعتبر في لفظ القرابة المحرمية والاقرب فالاقرب
٤٥٤	مطلب المراد بالاقرب فالاقرب
٤٥٤	مطلب في تفسير الصالح
٤٥٥	مطلب ذكر مسائل استطرادية خارجة عن كتاب الوقف
٤٥٩	مطلب المواضع التي يكون فيها السكوت كالقول
٤٦١	مطلب في المواضع التي لا يحلف فيها المنكر
٤٦٥	مطلب القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
٤٦٧	مطلب ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص والحكم به حكم بلا دليل
٤٦٨	مطلب المراد باصحابنا أئمة الثلاثة والمشايع من لم يدرك الامام
٤٦٨	مطلب قضايا القضاء على ثلاثة أقسام
٤٦٩	مطلب في قضاء القاضي بخلاف مذهبه



Bibliotheca Alexandrina



0556916